

مناجحة أهل الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني من الانعام الاربعة التي هي عليها الكتاب في العقود جميع عقد وهو لغة عند أهل وشرعا قول من المتأخذين او قول من احد ما دخل من الاخر شيئا شائع الاثر المقتضى عليه كما سنرى من تحقيق الحال فيه فيما يأتي ان شاء الله ومنه يعرف الحال فيما يأتي في شرح الاستدلال من قولهم املوا للعقود والايضا فان بعد ان اعتبر فيها الاقفاط وبشرى الاول بانها المشتملة على الايجاب القبول او بانها المشتملة على معنى الطرفين او بانها المقصود من المتضمنين والجانبيين والثانية بانها الايجابات او بانها قصد من جانب واحد او بانها قصد كل اذ هو كائنا في ذلك لعرض بعد ذلك بان جميع المتشبهات التي هي ما سمعته مدعولة في طرحها وعكسها ثم قال لان براد الاطراف في دخول احدها في ثبوتها فالت الذي جعل الخطا سبعة عشر غير مرق طرا في الارض بل في القيا الكشف الجمل يجب تعريف هذه اللغة ولعل اختلافهم فيها مبني على اختلاف الاصطلاح وعلى كل حال هي اي العقود المتضمنة عشرة ذلما اولها اثبات التيقاق وهو صدق ثاب من الخبر الصحيح وبما قبل انها اسم مصدق كما يجب كذا في الاصل منها في الاصل مصدر فقلت الى معنى المعرفة والصناعة قالوا نعم المعرفة الجارية والبيع تجار وبتجار وقهر كحال وعمال وكنت على كل حال في الجملة التي هي الشائع سبعة عشر اشار الى كذا فيها والعلة الجارية في الغنم وفيها الغنم والعلة في انفس الناس بل زكاهما ينقص العقل لكن المراد بها هنا مطلق المعاوضة بخلافه لان يكون بخلافه عن نواحي كل من جميع المجرى قال الجارية بالكسبي انتقال شيء مملوك من شخص الى اخر بعوض مقرر على جهة التراضي لغيره لان المراد بها الصناعة المعروفة وان قبل انما المتبادر منها بل هو المستفاد من اهل اللغة لان ذلك لا ينافي في اذنة غيره من خصوص مقام الملوحة عدم اعتبار ذلك في الجارية المبيوع عنها هاهنا وكذا انقضى بالمعاملات المقتضى منها الاكتساب من غير ذي الصناعة لان التزام الاستطارة وهو بعيد ولا ما سمعته في كتاب الزكوة من المعانيض في بعض الرعي وان كان قد بشرى قوله الاول فيما يكسبه وابدل غيره الجارية والعنوان بالمكاسب ليجوز في ذلك مدعيها انه هو المعروف في اخذه وفي قوله حتى التزم لذلك ان جميع ما في هذا الكتاب مما لا يدخل فيه بالاعتناء بالمتن في الزيادة قد ذكر استطراد وفيه من الغريب ما لا يخفى ضرورة عدم المتخيلة للمعنى المزبور في جميع مقاصد الكتاب على انه هو ايضا في باب الزكوة بعد ان ذكر تعريف المصداق للجارية قال ان شرطه بذلك من حيث تغلق الزكوة والاف الجارية مطاع من ذلك كما ينبغي ان يكون هناك لوصف وهو ان ذكره المص وغيره في كتاب الزكوة ليس بخلاف لما للجارية كما فهمه الشارح بل هو مخصص له بالقرن الذي يصلح لتعلق الحكم الشرعي بقضاء الادلة ولما اختلفوا في بعض القوي ورجح الشارح هنا عدم اعتبارها في الاكساب حال التملك واكتفي بالاحكام المكتسبة لوصف ذلك والمفتون من تعلق الزكوة هو بعض افراد مال الجارية دون جميع الافراد وهذا مثل ما يقال للرا بالاعتناء بالبحث في المكاسب المحرمة ما لا يقبل التظهير ببقاء عبته والمراد بالمسك المانع بالاصطلاح ووجه الاطلاق للفظ واداة بعض افراده وليس ذلك من التحدث والتعريف في شيء ولعل من ذلك كله وغيره جزء فبما كلاس شجنتا في شجره وان وافقت على اعتبار ذلك في فهمها اللغة وعرفنا انصافا في السند ورواها في ذلك كالنصوص الواردة في بيع الجارية والتجار لان ذلك غير مراد منها هنا كعدم المخصص به ثم انصار كونها معنوية لبيع وثوابها كما في الخلاف وط قال فما ذكر في المقدمات او بعض المقامات من غير ذلك من الحلفات وهو وان كان قد شهد افراد غير من انعام المعاوضة بكنيسة مستقلة لكن ينبغي ان يعرف كونها اعم من ذلك وذكر كذا من احكام التمسك ما يتكسبه ويخوها مما لا يدخل في البيع ولذلك قلنا يكون المراد منها مطلق المعاوضة وعدم افراد البيع بكتاب تجار غيره من افرادها الشدة بغلبتها وغلبت فيها هذا كل مع احكام منع اعتبار الاسرار ببيع في فهمها وكانه اشياء من غير ما في مفهوم الامتياز بمعنى اتخاذ الجارية حرفة ومكسبا في الضوض من الزكوة وفي المقام في ذلك لان مطلق اسم جارية ما حوز في فهمه وذلك كما هو واضح بادنى تأمل في لغة العالم وما ذكرناه يظهر لك الجواب عما في ذلك انص من ان كان ينبغي الصواب اولاً بالمكاسب ثم يذكر بعد ذلك كتاب البيع الذي هو احد افرادها اذا قصد التمسك به كما فعل في من انقضى بكون الجارية فيه وذكر غيره مكتسبة بغيره مع انها جميعا مع قصد التمسك بها من افرادها ضرورة انك قد عرفت ان جارية ذلك لا يقال ان مقتضى ما ذكرت كون الجارية من الاقفاط المشتملة لا يقول مع انه يمكن عدم الالتزام به وهو من ان كتاب الاستطارة في اكثر المسائل والاسرير هل يكفيها من غير ما في بعض

القول في تعريف الجارية

بسم الله الرحمن الرحيم

فغان میرزا اکبر علی خان

بسم الله الرحمن الرحيم

فمجلسه

بها ولا يبيع فيها وفيه ما لا يبيع بعد الا حاط بها السلطنة من عدم جواز الانتفاع غير الاستصحاب المتزاور فلا يجوز البيع الا كما هو ظاهر الاحتكام
بما عليه المتأخرون ان الظاهر وجوب اعلام المعطى للمعطى لئلا ينتفع ولو لا ذلك وجب الاكتساب ثم لو اخذ من غيره بده او له في بده لوجب اعلامه للاصل
وجب العمل بقوله ذي البذل وان لم يكن ثمة هذا كل في الدين المتغير اما لو كانت نجاسة ثابتة كالالبنة المعطوثة من ميتا وهي لم ينجس فله ولا
انتقال ولا استعمال لغير الاستصحاب بخلاف السماء بخلاف معدن باهية فيه الاطلاق وادل على المنع فيما لا يقبل المظهر وعلى البينة وخصي
مادل على بيع المقتطع من الحيض فلا يبيح للمعاريض وان صح سند اهلية المعارضة فاعلم المجلس من الجواز غير الميعر وتكون
من البينة التي لا يجوز الانتفاع بشئ منها مما حمله الجوزة فضلا عن النكس واما كانت منه بخلاف الجوزة او طاهرها من غير الفصل اسئلة ثم لا يارسى
لا حمله الجوزة من غير انها كما ان لا يارسى منه غير ذي النفس المسئلة ولعل المصنف استغنى عن التفتيد بذكر البينة في ضمن امثلة الاحتكام التي قد
عرفت في كتاب الطهارة والصلوة اختصاصها بذات النفس بل قد عرفت هنا جاز من احكام استعمالها والانتفاع بها فلا حظ واصل وكل الكلا
في العلم وارواث واول ما لا يتوكل على الاحتكام النجسة التي قد اخبرها الشارع عن حكم القول بل قد عرفت عدم جواز الانتفاع بها على وجه يجوز
النكس بما لا خلاف عندنا فيه بل الاجماع يقتضيه عليه بل المتقول منها ما يستفرض من اختلاف اجماع الفقيهين على تحريم بيع النجس في النجس
خلافا لا يخفى وفيه كراهة لا يجوز بيع النجس لاجل امانته والنهاية بيع العذرة وبشرها حرام اجماعا وعن المنع في الاجماع على تحريم بيع
العذرة وقال الله في غير يعقوب بن شبيب ثمة العذرة من الحديث في من سئل الدعاء عن جعفر بن محمد عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي عن رسول الله
نهى عن بيع العذرة وقال هو صفة وما في سندها من غيرها الا لا يزال في مضافا الى ما سندها من غيرها الا لا يزال في مضافا الى ما سندها من غيرها
على تحريم النكس بالاحتكام النجسة العذرة منها والى ان ابيع مشروط بالملك والعذرة غير ملوكة بانفاق علمائنا كما قيل بل هو في الاول والاداء
لبس من المتكولات عرفا ولذا لم يضمنها من ائمتنا لكن مع ذلك كرهوا بانهم اختلفوا من رواية الكليني عن محمد بن فضال في الباب الجامع للمجلس فيه
وما لا يجل عن الله لا يارسى بيع العذرة المحلى على صفة ما كثر في الاجماع بين الادلة خصوصا بعد مجمع صفوان المجمع على تخصيص ما يصح عنه من منع نكس
مسلم في العذرة على النجس مما عرفت قال شبل بعل ابا عبد الله وانا نخاصه فقال في رجل ابيع العذرة فاقول قال حرام ببيعها ثم قال لا يارسى
بيع العذرة التي هو صفة في ان العذرة منها ما يجوز بيعها ومنها ما لا يجوز والآن المتناقص بين جري الحديث فقبح المجلس علماء ذكرناه في النجس
في بيع النجس بجوزة الجوزة على عذرة البهائم من الابل والثيران والنعز وفي الاستصحاب بما عرفت على عدمه من الظاهر ان جميع المتأخرين
الشيء ولقد هو الجوزة على الارواث الطاهرة كما قلناه اذ لا فرق بين انواع ما لا يتوكل على جواز البيع ولا بين انواع ما لا يتوكل على المنع وقد عرفت
هو في الحكم عن بطله وخلافه لغيره من السجود الطاهرة ويحرم بيع النجسة من دون تفصيل بل يفعل على ذلك في وقت اجماع الفقيهين واطلاقا كذا
في الاستصحاب على اعادة البهائم التي يذبحها لغيرها لانهما لا يذبحها لغيرها لانهما لا يذبحها لغيرها لانهما لا يذبحها لغيرها لانهما لا يذبحها لغيرها
لها في الحكم من ذلك يعلم ان الشئ لا خلاف في المسئلة فاعتابوا يوم من عبارات من جواز بيع عذرة غير الادوية ان كانت تحت في غير حكمه انما
عشاقا او قبل من امكن الجمع بين الروايتين بجملة ما عرفت من منع على اكرهنا والنجس مع فرض عدم الانتفاع كما في بعض البلدان والنقبة ومع
الحكم بنى الماس في روايته ما عرفت سابقا للحكم الواقع في غير محله لضرورة ان الجميع بذلك فرع التكافؤ المقتضيه هنا كما عرفت ان لفظ النجس والحرام
كالصريح في خلاف اكرهنا وليس هو بابل وما ذكرناه على ان السؤال عن بيع العذرة قريب من على الانتفاع اذ ما لا ينفقه به لا يسل على ما لا ينفقه
فخرج الحقيقة طرعا لاحد الدلائل فيلزم ان لا ينفقه من ذلك كله بطله ان ما عرفت في الادوية والمقتضى من النجس في حكم العذرة وغيرها من النجس
التي لا يسل الى جواربها كما هو الحكم في الفاضل الفاضل استصفا الدليل المنع والنفقة الى ظهور الانتفاع بها في البيع
والفرض غايه الضعف بعد ما عرفت وما بعد ما بين القول بذلك والقول بعدم جواز بيع الارواث والابل كلها الاول الابل من غير فرق بين
الطاهرة والنجس كما هو الحكم في العبد ولا يارسى ان كان لا ينفقه في ذلك منها العبد بغيرها بالعدرة التي هي حقيقة في عذرة الانسان ثم كلامنا على عدم
جواز بيع الارواث الطاهرة الاول الابل كما اشار اليه المصنف بقوله وبما قبل في بيع الارواث كلها الاول الابل خاصة دون الارواث الطاهرة التي
لم يظفر لها خلافا في جواربها بل يارسى المسلمين في الاعضاء والامضاء من غير تمييز على ذلك مضافا الى انها اعين طاهرة ينفقه بها فاعلمنا انما يارسى
في التمسيد والاياد فجلل بها كتبها من الاحسان المخلوفة لمصالح العباد وعم قوله واخل الله البيع وبجارية عن راض ومحمدا وخصيص في الباب
في الجوزة السابطين وحريمها كلها لا يستحبها والمصنف في الدلالة على تحريمها الفرض من الذي ينجس في ظاهر قوله في بيعها مما لا يظنون من غير فرق الى غيرها
وعبر ذلك لا ينفقه حريم النكس بها وان ورد عنه ان الله اذا حرم شيئا حرمه فمنه ومن الله ليعلم حرمته عليهم الشجر فياعوها واكلوا اثمها لكن
لا يخفى عليك ان تحريم الاكل انما ينفقه تحريم النكس لو كان الشئ ما كولا مفصلا منه الاكل كاللحم والشجر ونحوها والارواث لبسك اذ
الفائدة العتق في شئ من غير الاكل والمهر في ذلك في الطال ونحوه من محرمات الذبيحة المقتضية الاكل الذي قد عرفت واما بول غير الابل من الارواث الطاهرة
حرم ثمة فلا يبدل الاول ان لم ينفقه في ذلك في الطال ونحوه من محرمات الذبيحة المقتضية الاكل الذي قد عرفت واما بول غير الابل من الارواث الطاهرة
فقد عرفت انها عدم جواز النكس بها كما هو صريح الفاضل في كراهة وعدد وادبل هو طاهر الشئ في بده ولعله لا يارسى جواربها لكان للانتفاع بها في النجس
لكن بشر الاول حرمه في غير البيع شيئا لاما الاول فلا ان الانتفاع بغير الشئ لا يارسى ولا يبدل ولا يصح البيع لاجله كما في فضل الانتفاع وطوبى لغيره
الثانية فلا يارسى النجس في النكس بل روى عن رسول الله بعد طرق ان كان بكرة الكلبين ولا ياكلها لكونها جميع لبول او لغيره

هذا هو الصحيح
في الاحتكام النجس

هذا هو الصحيح
في الاحتكام النجس

كتاب الشريعة

من كره ان يبيعها اذا كان لمكسوها قبلة وبيعها صحيفة انكسر وكان المشرك من يوثق بدانته وشبه عليه بضع جارية من اشياء المشركين وجعلها
 الوحي في ذلك ويحكم جامع المقاصد في الاول اسعته بعد ان كاهن كره مع زوال الصفة ثم قال وهل الحكم في اولى الذهب الفضة كل ما
 بناء على محرم عليها والانتفاع بها في الاكل والشرب وغيره من اقسامها الا اذا كان في رتبة الجلبس والانتفاع بها في غير الاكل والشرب وهو منافع
 معصية وفي محرم عليها بطلان نظر في الاخر ما سمعته كتابا اطهره من ان المشركين لا يحل لهم الانتفاع بها الا في رتبة من غير محرم في مبين
 الاستيلاء والتميز والقبلة بل عن كره وفيها الاجماع على حرمة استعمالها في غير الاكل والشرب كما هو كثر في رتبة من غير محرم في مبين
 فيه مفسد لا في الاخرين بينها وبينها هناك ان في سابقه امكان منع مدخله الكسر للارض في الحكم بالحرمة ضرورة صدق كون العوض ممن شريطة
 مثالا واخر بعد ذلك عن الاسم بالكسر غير محرم كما هو واضح باذنه بل قد ينافي في الاول باسعته سابقا من عدم مدخله المفسد انما
 بعد فرض كون المفسد المعظم منه كما هو المفروض في محل البحث لو فرض ان المشركين مفسدون في احد ما جعله والاخرى محرمه والحرم
 مدلول الفصد والعلف لك هو المراد لا ان يخرج عن المقام في الله العلم ويحكم ان فلا يبيع بقاء المادة على الملك ولا يخرج عنه بالصورة
 التي يرضع الشائع اخر لها ولم يدخلها في الملك ولا وجب على المكلفين في الاخرى بالاعتماد على الاستيلاء في المادة ويرتفع ضمانها
 ما بل يبيع يجوز ان يبيعها معا بالاعتماد من دون استيلاء وان كان لا يخرج عن اكمال او منع اما اذا تلف الصورة وبقيت المادة فلا اشكال في بقاء
 على الملك وصورة الاخرى فاما في المشركين فليس بينهما معان من بيع الغنابرين في صفة حتى يصح في البعوض والبقع ضرورة كونها
 شبا واحدا ومن ذلك يعلم ان لا فرق في حرمة التمسك بها بين مفسد الما يبيع في الصورة وبغير مفسد المادة خاصة وبسبب حكم البعد المفسد والكل
 والسائر والمقام ويخرجهم ما يصح بهم مع عدم ملاحظة الصفة وانما بقصد البيع اذا لوحظت كالحضرة عليه شخص في شجرة ضرورة الفرق بين
 المظان بل في وقتها تقدم ان لا فرق في الحرمة بين ملاحظة الغاية المحرمة وعدمها بل انظر ذلك حتى او ضد الجملة المحللة بعد فرض بدورها كما انه
 لا فرق في حرمة التمسك بها بين في السلم والكل فخرى لو كان حربيا ثم قد يقال ان في ذلك العوض المدفوع من الحرب بالاستيلاء وان اثم دفع احد
 الايمان المزبونة البيرة لله تعالى هذا وفي شرح الاستسجال ما يخرج في جميع الاحكام المزبونة الدوام الخاصة وبعض التعليل في الجواهر والاشياء
 وهو مشكل نعم يشترط ذلك مع كون المبيع جائزا بغيره لفساد العام فيجب على سائر الناس دفع ما يبيع به ذلك بغيره ولا ان المعامل عليه
 بعد الاندراج الجبش لم يترس منه فاسدة وان التمسك المدفوع عنه حرام فخرى جازا وعلى كل حال ان هذا القسم كلما يقضى في المساعدة على ترك
 السلاح لاعداء الدين مع ضد الاعانة او كانت الحرب قائمة لله في الاعانة ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال عن بيع السلاح لاعداء
 في فتنه ويصح على جعفر الزبيدي عن كتاب مسائله وفي الاستسجال ما يخرج في جميع الاحكام المزبونة الدوام الخاصة وبعض التعليل في الجواهر والاشياء
 النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال عن بيع السلاح لاعداء الدين مع ضد الاعانة او كانت الحرب قائمة لله في الاعانة ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال عن بيع السلاح لاعداء
 اصلح الله تعالى ان كنت احمل السلاح الى الشام فابيعه منهم فلما انتم في الله هذا الامر صحت بذلك وقلت لا احمل الى اعداء الله فقال احمل
 اليهم وبيعهم فان الله يدفعهم بعد ذلك واعدوكم يعني الروم فان كان الحرب بيننا فلا تخلو في حال العدو ولا يبيعوا سلاحا يستعين به علينا فهو مشرك ومن
 اي كره يبيع في حال دخلت على ابي عبد الله فقال احكم السلاح ما تقول فخرى يحمل اهل الشام من السروج وادائها فقال لا بأس انتم اليوم بمنزلة
 اصحاب رسول الله انكم في هذه وان كانت المياينة حرم عليكم ان تحلوا اليهم السروج والسلاح ولا تطلقوا بعض هذه النصوص طلق بعضهم
 بيع السلاح لاعداء الدين من غير تقييد بالفسد او قيام الحرب وما كان في نظر المن في عصره ما يبيعه وبين اخبره عن الحرمة البعيدة من معان
 وافضل ثالث على غلبا الفصد كما هو الوجه الاخر فالمن وبيع على قيام الحرب العتق شيئا بالعدا ما مع الفصد فلتخلفوا التعاون واما مع قيام
 الحرب فلما سمعت من النصوص التي يجب على اطلاق خبرها عليها وربما علل فيها بالاعانة وفيه مع صدقها مع عدم الفصد خصوصا بعد كون النبي
 عند التعاون والطلاق كون الفعل مقصودا للجميع وان كانا منهم من اظهروا للاخري في وقوعه لان محو الاشتراك في شرائط وقوع الفعل يفتقر الاعانة ولا
 لو كان الاستقلال لا الفعل من احد ضرورة معلوم عدم كون الشرائط جميعها منه وبذلك ظهر للثان الحرمة في المقام مع عدم الفصد انما هي
 النصوص في الواجب الاضطلاع على خصوص الاستسجال مع ملاحظة صلاحية الخبر باعتبار جملة شرائط المحرم وعدمها ولا يجوز التمسك الى غيرهما
 وقع من بعضهم نعم لا بأس بالعدبة فيما كان كذلك الحرمة فيه بل التعاون من الغزو الاخر وهو المشتمل على الفصد ضرورة اشتراك الجميع في الفصد بعد
 فرض شوننا حقيقة من الفصد على الوجه المذكور فلا فرق بين السلاح وغيره فيما يحصل به التعاون ولا بين المشركين وغيرهم ولا بين حال الهدنة
 وغيرهما كما لا يخفى على من له في نظرنا بل وعلى كل حال فقد ظهر للثان لحرمة في التعاون وفيه ولا هو مندرج في اطلاق النصوص المزبونة كيج
 السلاح وفيه عليهم وعلى حال الهدنة مع عدم الفصد وفي حال الحرب بينهم ولو مع قصد اعانة بعضهم على بعض كما هو الواجب في الجملة خبر هذا السراج
 السابق واما حرمة التمسك في اجارة المساكين والسفن ويخبرها للحرمة وفي بيع الفصد مثلا ليعمل في بيع الفصد ليعمل مثلا على وجهه بطلان
 معها فلا خلاف في اجرة فيها مع النص في الشريعة او الاتفاق عليها على وجهه في العقد عليها بل في جميع البرهان نسبة الى ما لا خلاف على بل في جميع
 الاجماع عليه كاعرف والفتنة الاجماع على عدم صحة اجارة المسكن لغيره في الحر والدين لبيع فيه بل في الاول زيادة نسبة الى اخيار الفقهاء
 بل قد ظهر من الاحتكاك ان الحكم كان مع فرض الفصد لذلك وان لم يكن علاج في الشريعة بل انما كان على جهة الغائبة بل قد يكون الحكم كعدم
 مع فرض ذلك في غير موضع من الباب خاصة في شرائطه وعرفنا في الشريعة مع عدمه ولعل الدليل على ما لا يخفى من ذلك في اية التعاون

مع من يبيع السلاح
 واعاد الدين

في التفسير
محمدي في نفسه

الحجاب والمعارف السماع الفناء والرباني المشغل على محضه والصوت المتألف على المنفعة وفي غيره افتناء الاعيان الفناء لا الفناء كالكلت
 السجين لربيه الزرع والتمل للخليل وكذا محض افتناء الموزونات كالسباع والحجرات بل في شرح الاستثناء من غير قوله وان سلك من الابداء بالفضل اذ في
 غيره بالافتناء بالصورات وما فيها من غير ذلك في السماع لثباتها وبعدها لك هو الهدى ولولا ذلك لا يمكن المناقشة بل علمها بمنجزة فيما سمعته من
 من غير افتناء الرباني المشغل على محضه والسماع لعدم الدليل على ذلك بل في اطلاق العاضل جزء افتناء الاعيان الفناء كما هو واضح **التوضيح**
 الرابع ما هو محض في نفسه لا لثباته ولا لغايته ولا لبعثه كعمل الصور المحسوسة لذوات الارواح ولعل ثباته الشك في ذلك لظهوره لفظا وصورة
 ذلك وعلى كل حال فلا خلاف في محض علمها بل الاجماع بعينه عليه بل المتقول منه مستفيض كالنصوص وفي غير المناهج عن الحسن بن يزيد عن ابي
 محمد عن سؤل الله عن النصارى وقال من صور صورة كلفه الله بغير يوم القيمة ان يخرج منها وليس يتلف وفيها ان ينقش شيء من الجوز على الخاتم وفي غير
 محمد بن رومان عن ابيه ثلثة بعد ثوبان يوم القيمة من صورته ليجوز ان يخرج منها وليس يتلف وفيها ان ينقش شيء من الجوز على الخاتم وفي غير
 ينقش فيها وليس يتلف وفي غير محمد بن مسلم سألنا ابا عبد الله عن ثبات الشجر والشجر لا يفسد الا بالناس ما لم يكن ثباتا من الجوز بل في جميع ما في الدنيا
 عنه ايضا اشياء وظهوره في ذلك قال في قوله لم يعلمون له ما يشاءون الى اخرها والله ما هي ثباتا بل الاحوال والنساء ولكنهما الشجر وشبهه وكذا في
 الاخر وفي غيرهما العقول وصنعها مشق النصارى ما لم يكن فيه مثال الروح فيخلق العقل وتقبله بل قد يشعر بذلك ايضا في غير ذلك من العقول
 لا باس ثباتا في الشجر وان لم يتلف محضه مفهومه للفن خصوصا بعد ملاحظة انبيا ما كان من ضعفه سندا ولا لا في جامعته بل في اطلاق الصورة في
 النصوص المزبورة اقول حيازة بجزء تصور في ذات الارواح مطبوعة وغير مطبوعة بل في ان لو كانت الصفة فيها هو الخواص على المثل لا المثال كما
 ظاهر الجميع ذلك لكن في اقبال ما في بعض النصوص التي قد تمت كتابا لسلفه من ان لا باس اذا عرفت رؤسها وفي اخرها في ثلثة من
 نوع اشعارها بالتحليل بالتميز في الاخبار والاخر ونحوها ما هي في كون الصورة حيوانا لا ينقص من شيء فيكون الروح بل قد يظهر في غير
 النفس المتصورة في غير المناهج لك ايضا وفي ذلك كله يفتوح القول بالجواز في غير المحسوسة الموافق للاصل والاطلاق الابان واراد بان في الاكثرا
 والمشي في طلب الرزق بل هو محض كونه القول بجواز الصور لغيره في روح محسوسا او غير محسوسا لذلك ايضا وللنصوص السابقة المتغيرة بالشهر في
 كادت تكون اجماعا فاعل القاضي المتفرع من اطلاق المنع للتميز عن زبوني البينونة لك فتمت ما بالنصارى والتمثيل والاطلاق قول النبي لعلى لا
 ترفع صورة الا حيازة ولا كليا الاثنت والاختيار المستفيض من غير عدم نزول المثلثة بيبا يكون فيه ثباتا واضع الضعف صرور وقصوه
 عن المعارضة من جوه بل اخذوا الاولان غير صالحين للاستدلال سندا فضلا عن المعارضة وما اختار عدم نزول المثلثة فمع انها محمولة على الكثرة
 يمكن تفيد ما في الروح طلبها في طلبه على اختلاف السابق ثم ان المدار في صورة الجوز على صمدية الاسم وتصور المعنى مع عدم شدة عليه
 وكون المفوض من اول الامر لبعض خاص لا مانع منه ولما حصل الصنع من ثبات دفعة كانا مصوتين ومع الشدي في شرح الاستثناء ان المدار على
 الاخر فلك لعل الاقوى المتعلق بالاول ايضا اذا فرض كون المفوض لهما ذلك من اول الامر لصدة الاستثناء اليها ومنه يظهر ما في اطلاق قوله ان يفتيد
 ذلك ومع التفرع يتعلق بالحكم اجماع ولو اشركت الصورة بين الجوز وغيره انبى الله سندان لم يكن لاحدهما ظهور وفيها وانظرا الحاق تصور الملك
 والجوز بذلك بل قد يفرض جريان الحكم في تصورهما بخلافه في هنة من صورته جواز مشاركتها في الجوز في اخرج من الجوز في كل الاخترا دون احداهما
 واما معاشلا وتصور البسطة والمضغدة وبين الفز ونحو ذلك مما هو مشترك الجوز لا باس بل لعل لا باس بعدم منع الصبيات ونحو
 من هو غير مكلف عن العمل ايضا للاصل وغيره لكن في شرح الاستثناء ان القول بجواز المنع لا يمنع من قوة هذا كذا في عمل الصواميرها وافتناءها
 واستعمالها ولا تنفع بها والنظر اليها ونحو ذلك فالاصل والعوتا والاطلاقات تقتضي جوازها وما يشعر به بعض النصوص من رتبة الانباء كما
 عدم نزول المثلثة ونحوها محمول على الكراهة او غير ذلك خصوصا مع اننا لم نجد في اثنى بذلك عدا ما يحكي عن الارسل في من رتبة الانباء ويمكن
 دعوى اجماع على خلافه من ذلك يظهر لك جواز النظر للصورة في المرات ونحوها مع عدم الشهوة اذا احتمال الفرق بالخصوصية وعدمها لا جبه
 كما هو واضح والله اعلم ومنه ايضا الغناء بالكسر والمدككس بلا خلاف جده فيه بل الاجماع بعينه عليه السند مؤثرة فيه وفيها ما دل على ان
 الله والمواد الزود المعنى عنها في كتاب الله فينفوخ الادلة الثلثة على ذلك بل يمكن دعوى كونه ضروريا في المذهب من التفسير وضع لبعض
 المناخر بربما المحكي عن غير الزود عدم المحرر فيها لم يفتقر بمجردها في النص بالعبود والكلام بالباطل ونحو ذلك واخر من ذلك ان اراد عدم كون
 المحرر عن ذلك غناء ضرورية على التفسير لكلام اهل اللغة والعقلاء والمعرفة النصوص لا تنافي الجميع على انه من عقول الاصوات او كعبانها من غير
 الامر ولا ينافي ذلك عده من قوله حديث وقول الزود ونحوها ما يمكن كون المراد منه ان كل اعتبار هذه الكيفية الخاصة كما ان لا ينافي ان يوجب
 على من يفتقر عن اجتهاد في الاستدلال من الغناء هل يصلح في الفطر والاضحى فالاباس به ما لم يعرض به اذهو مع وضوح قصوه عن صحتها
 غيره من جوه ودواء على من يفتقر المحكي عن كتابه باذل المالم يعرض به بالمرز به فهو كما مضطرب محمول على الغيبة وعلى ارادة خصوص العرس في
 ابي من اعل رادة التفرع الشعر على وجهه لا يصل الى هذا الغناء فيكون ذلك هو المراد من قوله ما لم يعرض به او غير ذلك مما هو من الطرح لك
 لا باس في التمراد ابدت الجمل وكلت غيره من النصوص التي قد ثبت منها اختصاص من الغناء بالمفتقر بالعبود ونحوه لا مط وذلك لقوة المعاني
 على وجهه لا يصلح ذلك ونحوه الخاصه ودعوى ان ظاهر كلام الشيخ في الاستدلال ذلك ايضا بعينها ملاحظة كلامه فيه وفي غيره من هناك
 الاطلاق اقتصار ذلك من جميع العبر لا ينبغي انما الكلام في وضوحه في حيلة من كذا الاستدلال انه ما الصبر المشتمل على التجميع المطرب بل بما

في الغناء
والغناء

وَعَلَى الْمَصَابِيحِ
أَنَّهُ الصُّوَرُ

بسم الله الرحمن الرحيم

في حق من كان
الظالمين

وبغية كما انه قد يوقفه استثناء المظالم من المظالمات والفاضل والشهد والحق والعدل كدعاء ليل الابل من اثناء الحمير بل بما قبل ان المظالم
الابل كما لاصل المظالم والحق والعدل كدعاء ليل الابل من اثناء الحمير بل بما قبل ان المظالم
مع النساء فلا سمعه شيعه فقال لا تحتدود بك رضا القلوب الخ لا جابر له عدم تحقق الشهرة بل لعل الحق خلافها وعدم معلومية كون ذلك
على صفة النساء بل بما ادعى ان النساء فيهما اذ العرف وح يكون خارجا عن الموضوع لا يحكم ولا يابى به كان ما حكم عن بعضهم من ان النساء
منه المحرم ان اريد به الخروج عن الموضوع باغتيال النجاة الخ لا يحسم عن جوانه فلا اشكال فيه والاكاد عنهما لعدم الدليل الصالح وكذا
مبطل على البكاء المزعج به طاعة الله بمصديقه ودعوى استنار السيرة عليه من جهة كاهن واضح فكم لا يابى بالهلهول على المظالم كونهما صوابا من غير
والنساء من الاغلاظ واما التذليل للمسي بالحوادث في عرفنا فيما يظهر من بعض شائعات معلومية حليته في حال الحرب حيث الرجال على النساء الخ
فكم قال المحرم اجتنابه واجتناب الرضا والهلهول في غير ذلك بل لعله يحرم فضلا لا من لهو الباطل والحكم بغيره في الشبهة المحسوسة عند استنباطه
المحسوسة فانه من غير عدم اندراجها في النساء يمكن فرضه فيما لا يدخل في التعدي الهوا مع فرض اندراجها فيه فيشكل جواز فيه فضلا عن غيره
من الاحوال لا خلاف في ادلة التمسك بل قد افترقت بمركبات تفننوا اراده جميع الافراد على وجه الظاهر لا من اعم الغنى في جسد الله العالم ومنه
معونة الظالمين بما يحرم كما في المنة والملازمة والارشاد ولعل المراد به بغيره في ذكر الظالمين ما يحرم من الظلم فوافق عن ان الاكثر معونة الظالمين
في الظلم بل قد يدعى انفسه كالحكم عن غير ذلك غير محض الظالمين من ردة حرة اذ كل عاص على معصيته واحتمال اراده ذلك
الظالمين يدعى عموما ولو للظالم نفسه كما ترى نعم يمكن ان يكون الوجه في كذا ذلك بالخصوص بيان المراد من الاستيفاض والمواز من النص في الوارد
في النص عن امانه الظالمين على معصية الله امانهم على مظالمهم ومخوفا ما هو محرم في نفسه لا غيرها ما هو مباح في نفسه وان كان ذلك هو الاستفاد
من حله منها قال ابن ابي عمير كنت عند ابي عبد الله فدخل عليه رجل من اصحابنا فقال المصالحك الله ان ربنا اصبا الرجل منا الضيق الشدة
فيدي الى النساء بنسب او انه يكره او المسناة بصلها فما نقول في ذلك فقال ابو عبد الله ما احب الي عقد لهم عقدة او وكن لهم وكاء وان
ما بين لا ينهاه الا لا مده يعلم ان اعران الظلم يوم القيمة في سواد من نار حتى يحكم الله عز وجل بين العباد بل في خبر يونس بن يعقوب لا ينهاهم ولا
بناء مسجد وفي خبر صفوان الجمال انه عن كراهة لهم جبال لفسق مكة ومن هنا قال العلامة الطباطبائي ان استفاد اجمع على هذا التفصيل والاف
الخير يربط الاستفاد من النص في المنع عن امانهم في المباح بطريق العزم والخصوص مع اعتدائهم بها ووافقها الاحتياط فان امانهم في الباطل
نقص الى امانهم في الحرام كما اشير اليه لغيره لولا ان في امانه وجد امان بكنههم وبجوبهم لهم الف وفيما نزل عنهم وبشهاد جماعتهم لماسل في حضا
ولو لم يكن الناس ما في بداههم ما وجدوا شيئا الا ما وضع في ايديهم ولان ذلك لا ينفك عن الجبل والركون اليهم وجوبها لهم كما اشير اليه في راجع
وعندها وقد قال الله تعالى ولا تكونوا من الذين ظلموا فتمسكم النار فقلت ان السيرة القطعية على خلاف ذلك بل هو مناف لمهولة الملة وسماحتها
وارادة البس من ردة علم سوف محض للشبهة وعدم تمكنهم من الانتفاع عنهم بل هو مناف لما دل على محالته من حسن العشرة معهم والمزلة لهم
وجلبت عليهم ومصلح لهم في يتولواهم الله جعفر بن محمد ما احسن اكان يوجب له اصحابه فالخير في الجمع بين الجميع تخصيص المحرم في الاحكام على
المحرم في نفسه كما في كل عامر واعدا نفسه لها من غير تشديد يحمل ومحم على جميع تنج في اعوانهم فان من على سوطا بين يدي سلطان جاز لا
ذلك الطريق القيمة شعبا تاما من ارباطه الله عليه تار حبه والامانة لهم عن سبل الظلمهم وبفصد السخى اعلاء شأنهم وحصول الاثر في
وعندهم وتكثير سوادهم وتقوية سلطانهم فانه لا ينبغي حرمها اذ هي كالامانة بل هي منها في الحقيقة واما ما عدا ذلك من جباضة ثوب او بناء
جدار او نحو ذلك ما هو مباح في نفسه لم يكن فضلا للفاعل ما سمعت لظفره وان كان هو لا يجر من كراهة ما لم تدع الضرر من تقنين
مخوها البقاء انفس اليهم مظمنة الهلاك هذا كل في ظلمة الخافين وسلاطينهم واماسلاطين اهل الحق فاظلم الكراهة في اقام
على المباحات لكن لا على وجه يكون من بداههم واعوانهم بل لا بعد عدم المحرم في حجب ثباتهم خصوصا اذا كان لفصد جميع من قوة كلمة اهل الحق
وعزيم والله لما اومنه نوح الناحية بالباطل للمنى عن النجى في المصون الكثرة والاستماع له وان يرد في الدليل الملتك والاماع المحكم
عن حق لكن الجمع بين ذلك وبين ادل على الجواز من السيرة والنصوص المستنبضة المعصية بالمحكم من فعل فاطمة بل في الغالب في كراهة جبرها
بل في المحكم في النص في المدانة من فعل بناء المسلمين بل وجب انهم خصوا ام سلمة بنهن في ندمها للوليد بل هو فلما ريند حرة كان انبا
قال المصنف في بناء رده عنه يونس باجفروفت من مالى كذا وكذا للتواب يندون عشرين مائة منى ايام حتى حمل المحرم على النجى بالباطل والمحل
على خلافه فيمادة قوله في الخبر لا ينفق لها ان قولهم فاذا جاء البطل فلا تزدى الملتك بالنجى وغير ذلك ولعله المراد من الباطل في النساء
فان الحجر انضم الى الفاشل في النجى وادب بعد اذ افاض الفسحة وصفاته المذمومة شرعا فاحتوا الناحية على بعض الناس يذكر كراهة في الحرام من الزنا
واللواط وقتل النفس والسرقة والنهب ونحو ذلك لا ما يشتمل المباحة في المدح لكن في حيازة ان المراد به لا يجوز ذكره مثل الكذب بل عن جميع
انفس المحرمين او يدخل فيه ما اذا سمع صوتها الاجانب في منع حرمه ما يدخل في المباحة منه وما لا يفسد الخطاب مع احد مما يذكر المدح في حق
معصوما الا في غير ذلك فليس من اقره في فعلها على ان يوصى على حرمه ماع الاجانب في ذلك من غير بينه وفيه منع كما ذكرناه في محله وخصوا مع عدم منية الانظار
وعلى كل حال فمن ذلك كله يعلم ما هو محكم في ارجح من اطلاق حرمه الناحية بل في الاول الاجماع عليه اللهم الا ان يربط ما ذكرنا من اختصاص بعد الاجماع
في عمل جواز اخذ الاجماع على النجى بل هو المستلزم لجواز المصحح في كلام كثير بل المشهور نعم لا يبعد الحكم بكونه حراما لا يبعد شدة تمام

في حق من كان
الظالمين

في حق من يعجب
الغيب

ولذا كان بعضنا قد اعترضنا عليهم السامور بما اخرجوا من بعض اصحابهم بل ما كان منها مثل الزبور ونحوه من احسن كتب الرسل لانها البشارة بالامامة ومحمود عليها
حيث ايدوا بها والاعمال ومنه هبها المؤمنون بالفضل اجمع فينبغي ان لا يجمع عليه وهو الحق مضافا الى ما دل على حجة ابداء المؤمن وظلمه وهذا حق
واذ كان النقص عليه ونحوه شجاع الفاعلة فيه واعتبارا به والتقدير على ان ما له دونه وعرضه محزنة وعجزه في ذلك كماله اجماع المؤمنون بالفضل
بالحيثيات على كونه ذكر المعاشية بالشعر كذا لك بل قبل ان يظهر لظاهر المؤمنين والنهاية والمصباح لكن من غير ضرورة على العائب الخفية ايضا نحو ما في الصحيح وان
كان له خصصة بالشعر فيقال ان خلاف المدح ومن ذلك يتفصح الاستدلال عليه بالاجماع ضرورة عدم معلومية اعتناء الشعر في حق الكليم لانهم لا يدرسون
العرف على ذلك ولا ينافيه اطلاق ما في الصحيح بعد اتصال اراءه له ايضا انك لا عليك ان يمكن كون المراد للشهيد بالمعاشية مطلقا ما يبيح بيشته
سواء كان فيه اولا وجب على اطلاق حرمته من غير فرق بين الناس في حقها من الاولا وغيره وما دل على جواز الغيبة للاول واليهما من المحصنات اللذين لا يفتن
جواز الهجاء بعد وفن اختصاصا بالشعر وهو كون الناس من وجه بناء على كون الهجاء لهم من الغيبة بعد فرض تسليمها يمكن فيها ان يرجع دليل ان
باعتقاده بل عرفتم نعم لو دخل هجاء الناس في الشعر عن المنكر بحيث يوقفه على ذلك امكن جواز فتح ان فرض ان الهجاء في شعره في حق من يفتن
لو كان الهجاء لمصلحة عظيمة او دفع عنه من المهجور ونحوه كدفع الهلكة عن نفسه او المأخذة بعد الحول في مصداقه بالهجوم والقضا ولو الهجاء على رؤس الاشياء
ولعل ان كماله في الجاهل المدل على انه من المنكر مثلا على ما دل على حرمته الهجاء وهو لا يخفى من اشكال سبها بالالتفات لبعض الاقوال انك لا اشكال فيما لو ادعى من ذلك
تعليمهم لكل حرمه عند القائل توقف عليه منع المنكر ولكن من المعلوم ان اداء اعتناء المنكران كملوم منه فتاوت حرمته الهجاء في حق من يفتن ونفس الهجاء
ونحوه ما بلغ شرح الاستدلال انك لا اشكال في الشعر اجماعا كان لو زلت ان كان صحيح الشعر واضطررنا انما من غيره هذا كمال في المؤمنين لما المنكرين فلا اشكال
كما لا خلاف في جواز هجاءهم وسبهم ولعنهم وشتمهم بالمكر في فاع شرنا لفظه وقضا وقد امر رسول الله حنا بهيهم وقال انه اسد عليهم من شرا لينا
نعم لو جاز لعنهم لم يكن حرمه ان كان قد نقض بناء على وجوب حرمته كناية هو المؤمن بحاصره في الاستدلال في حرمه قال ومن كناية هو المؤمن في بونه وجب عليه
كناية حرمه وجب على الناس ودعوا ان كان لا يخفى من اشكال في الجملة وعلى كماله فالظاهر ان المؤمن بالمشرك في ذلك لا يخفى انك لا اشكال في الامانة
في رد عمل هجاءهم على رؤس الاشياء من افضل اجابة العتيا ما لم يمنع الغيبة واولى من ذلك تجديدهم في حرمته سيرة الشيعة عليهم في جميع الاحصاء والاعتناء
علماءهم واعوانهم حتى ملأوا الفراط بيننا بل هو عندهم من افضل الطاعات واكمل القربات فلا غرو في دعوى تحصيل الاجماع كاعتناء بعضهم بل يمكن دعوى
كونه لك من اضرقتنا افضل من الفطنة من الفريضة عن المقدس لا ردسلي وظاهر انك لا اشكال في الكفاية من ان الطاعون ادله بحرم الغيبة من الكتاب في السنة
للمؤمنين وغيرهم لان قوله ولا يفتنك للكافرين او المسلمين يجوز غيبة الكافر والسند اكثرها بلفظ الناس والسلم وهما معاشا لان الجميع لا استثناء
وفي ذلك اذا لم يوجز اخذ الالحاق فقل لا يجوز سبنا ولا لعنهم ثم قال في ظنه ان الشهيد في اعداءه جو غيبة الخائف من جهة مقدسية دية لا غير ذلك كما ذكر
مخالفة ما سمعت لعل صدق ذلك عند الله في نفسه وورعه لكن لا يخفى على من يميز الماهر الوافق على انظاره في الموضوع بل يوافقه من لعنهم وسبهم
شتمهم وكفرهم وانهم يجوزون هذه الاثام من انفسنا وانفسنا الكلاب ان مقتضى المقدس في الروع خلاف ذلك وصدا لا يبرأ الذين امنوا واخرها الشبهة
باجلهم الاخ بل في جامع المقاصد ان عند الغيبة على ما في الاختيار ان يقول في الغيبة بكونه له وسبهم حاشية ومعلوم ان الله يعظم عفا الاخرة بين المؤمنين بغيره
انما المؤمنون اخوة ودينهم بينهم وكيفية تقيها الاخرة بين المؤمنين والخالف بعد انزوا الروايات ونظائر الايات في وجوب عفا عنهم والبرائة منهم وجب فقط
الناس المسلمون لا يبرأ المؤمن منهم كما عبر في اربعة اقسام والاعذار بينه وبين اخا جازي للدين الطوسي والعلامة الحلبي وغيرهما من برقة فتم ونحوه في الحل
الكفاية في حق من ما وقع في عفا دون قوله ما بالجملة طول الكلام في ذلك كما ضلنا لحدائق من تصديق العرف في الاحتياط اذ لا اقل من ان يكون جواز غيبتهم
لغيرهم بالنسبة فان اهم على اعظم انواع القس على الكفر وان عموما معاملة المسلمين في بعض الاحكام للضرورة وسنذكر ان المشايخ الهيا الفتن غيبة
له فيما تجاهر فيه وفي غيرهم ومنه يعلم فقاما ما حكاه عن الشهيد وعلى كماله في ذلك ظهر اختصاص الحرة بالمؤمنين القائلين بايمانه الاثمة الاثمة عشر دون
غيرهم من الكافرين والخاصة بينه ولو بانكار واحد منهم عليهم السلم انما الكلام في موضوعها وقد سمعنا ذكره في حق صدق وبقره ما في القاموس غايه
عابره ذكره حاشية من البرية ضرورة غلبه لكرهه لوسم ذلك وكذا في المصباح المنبر اعتناء به اذا ذكره بما يكرهه من العيوب وهو حق والصحيح وجميع النجسين
ان يتكلم خلف انسان مستوجب ما يكره لوسمته في المرسى من النبي اندروا الغيبة فقالوا الله ورسوله اعلم قال ذكره اخاك بما يكره قبل ان يثبت ان كان
في اخاك اقول قال ان كان فيه ما نقول فقد اغتيبه وان لم يكن فيه فقد بهتته ونحوه خبر صابا ابو ذر في سنانا في الشهيد من ان في الاصطلاحها
فهر بين احد ما شتهر وهو ذكر الانكشاف اغتيبه بما يكره نسبته اليه حاشية فقط في العرف بعضه لا انتفاص في الذم والثاني النسبة على ما يكره نسبته
البر قال وهو ان من الاول لشمول موده الشا والاشارة والحكاية وغيرها وهو في الاستحسان عدم فصل الغيبة على المكاشفة ذلك قد صرح بذلك غيره
ابنه ويؤيده ما رجحنا به انما قال في حلت عليا امرأة فلما ولت اومات بكتراى فغيره فقال ما اغتيبها بل المعلوم ان حرمها بالقول باعتبار افا
السامع ما يقتضيه بعبية نفه في ذلك وجب لهم حكم كل ما يفتن ذلك من الكناية التي هي احد اللسانين والحكاية التي هي المبلغ في التفهيم من القول والقر
والتلويح ونحوها بل لعل الذي يفتن الاول ايضا كل من راد اذ لا اعم من القول بالذكر اذ دعوى انه بمعنى القول واخذه المنع وكذا لا فرق فيما بنفسه
بين غلبه باليد والنسبة لخلق الفعل والقول والدين والدين باليد والتوبة الدابة والدار كما اشار الى ذلك الله بقوله وجوه الغيبة لفع بذكره
في القتل والقول والمعامل والمذهب الجمل واشياهاه تهم المتهمة اشياء الغيبة فيها كما هو صريح ما سمعنا من اصحاب ولا بأس به وان كان ذكر ذلك
في حال الخضوع مساويا لرف الحرة او اشد للايداء الفصل في التكبيل ونحوه كما ان لفظ ايضا اعتناء وجود الغيبة فيها والامكان بها نانا والبر او معنى فيها

فصل في العلم

العلم هو الاستدانة بالفلكيات فخطوه هو معرفة الكواكب وعلى غرض القوى المعادية بالقوى الارضية وهو العلم بالاسماء والادوية
الاسم هو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية
او الاستدانة بالنسب الى ارضه وهو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية وهو العلم بالاسماء والادوية
فالاستدانة في شجرة الارض لا يرجع بعده الا الى العلم العام ومحصله ان عبادته من اجل ان يثبت عليه انما يقرب منه واحول عجيبة بالنسبة الى العادة بحيث
الكرايات ويؤمن انها من اجزاء المثلثة للنبات من غير ان نشأ الى الشجر بغير فناء ووجوهها من الثورات واماما اخذ من الشجر كالعلم والاطباء
وبعض الطلبة ظننت منه بل هي بعيدة عنه وكان غرض الشارع المنع من التدليس والتلبس في الاسماء على نحو منقحة المسببات وان حدثت الاضلال من غير
سبب مخصوص به بل العلم ان كثر ما كثر في الارض لا يرجع الى العلم العام وينبغي جميع اقسام العلم التي هو علم عظيم طويلا الذي لا يكثر العلم به في الارض
فيه وليس يطلق العلم في شجر فان كثر من العلوم كعلم الهيئة والجغرافيا والادوية وهو اسهل الجغرافيا من العلم بها يظهر من العلم بها بعض الاثار العجيبة
ويكون ما يصعد الارض في هذه الارض من الغرائب ليس هي من العلم كعلم طباعها وقد ذكر بعضهم ان اقسام ثمانية الاول من الكواكب ومنهم
يبين ان الكواكب يتبعون انما المديرة لهذا العالم الا انهم في ثلثة الاقسام تحت ان الاصل والكواكب اجابة الوجود لانها وانما هي المديرة لهذا العالم
والعلم والادوية الثانية انها مخلوقة لانها قد بدت في وجودها فاسما عند الفرسين هو التي تعرف القوى الدائمة للعلم
بناظرها من كراتها ويعرف بالعلم في كل واحد من العلوم السبعة ويعرف بالمعاني بعد ما والعوائق ليجبها من غير عجيبة الطائفة البشرية وبذلك يكون
من شجرة الارض في العلم والمادة ولعل في ذلك اشار الى العلم في قوله علم الجغرافيا ومنها الفقرة الثالثة انها مادية مسبوقة بعدم لان العلم اقلها
عاقلة بخلافه وفرض يدبر هذا العالم اليها والساحر هو عرف بالعلم في الجغرافيا القسم الثاني من اقسامها الاوهام والنقصان لقوة وهو يكون
النقصان في العلم البدني وعرف في العلم في الامور ويحصل ثابتهما في جميع ما تربطها من الاشياء ويوجد صورته في ههنا وبقيت بذلك على
الاشياء باصوار في العادة فمعرفة الفرس في ذلك مختلفة فمنها الفقرة المستعينة على البين الشديدة الانحدار في عالم الفرس بل كانها من الارواح
وهذه الانحدار في الشاير بهذا العالم الى الابد واداة ومنها ما لا يكون كذا فخرج الى ضعفه ويحجب وربما استعانت على ذلك بالروى المعلومه
الفاظها بل وعرف بالعلم في بعضه للنفس وجعل وعرف بالعلم في بعضه للنفس وجعل وعرف بالعلم في بعضه للنفس وجعل وعرف بالعلم في بعضه للنفس
الناشر الفرس وربما استعانت على ذلك ايضا بالادوية على الوجه الذي سمعت ايضا في الروى وربما اشار الى ذلك في الروى لبعض ما سمعت كما انه
اشارة على الكواكب الى ما يستعمل بعض هؤلاء الكفر في شجر بعض الكواكب الشاير بدنه بعض اقسامها فربما في بعض الروى ويعود ذلك على
كل حال فالسبب في ان العلم في بعضه هذه الخوارق ما انها مخلوقة كذا وانما اذا صفت صفات قابلية الانوار والفاظه من الانوار السامية
والنفس الفلكية وتلقى بها على الامور الفرسية لانها ما يشبهها اليها من النفوس المتفرقة فمما صعد على افعال الفعل الفرسية وغير ذلك القسم
الثالث الاستدانة بالادوية الارضية وهي الجغرافيا فان انشأ النفوس الناطقة بها اسهل من انشائها بالادوية السامية والاشياء والمشاكل
وان كان الناشر مع الانشائها تلك الادوية اعظم بل هو كالفطر بالنسبة الى البحر وقد قالوا ان الانشائها يحصل باعمال سهلة قليلة من الروى
والجغرافيا وهذا النوع هو المتبقي من العلم وعرف بالعلم في الجغرافيا القسم الرابع في العلم بالاشياء والاشياء التي لا يمكن اطلاقها في رتبة الماكن تتحرك وبالعكس
والصغير كثيرا وبالعكس فالمتعب المحاذي ظهر على شيء يشغل اذهانا لتناظر بينه وبأخذ عينهم ليحسوا اذا الحان باستغراقهم على تنبها من شدة
شديدة وبذلك يحصل عند الناظر عجيبة سبب الانشائها اظهور اولها العزلة المنبوذة وهذا هو المراد من قولهم ان المتعب باخذ بالعبور لا
في الحقيقة باخذ بالعبور الى عجيبة التوحيات وكلما كان اخذ للعلم والخطوط وجعل بها الى سوء مفسدوه افوق كان احد في عمله ان كان كذا كانت الاحوال
التي يقيد حصل بصر من انواع الخلل اشكال هذا العمل احسن مثل ان عجيبة المتعب في مكان ضيق جدا او مظلم كذا او ذي لون مشرق يقيد
البصر كذا ولا يخلو الا القسم الخامس العجيبة التي تظهر من تركيب الالات على الفهم سبعة نارة وعلى ضرورة الخوارق مثل تصويرها
يقول احدنا الاخر وقصور فارس على فرس به بوق كلما مضت ساعة من النهار ضربا ليو في غير ان يمتد احد ومنها الضواري تصورها الروم واهل
الهند حتى يفرق لناظر بينهما وبين الاشياء حتى يصورونها ضاحكة وبأكنه وحتى يفرق فيها وبين ضحك السرور وضحك النخل وضحك الشامت
ومن هذا الباب ما يجد وقتا لساعات بل قبل كان شجر يحرق فرعون من هذا الضرب كما انه قبل ان من هذا الباب علم حوالا انتقال بالذئبقه
القسم السادس الاستدانة بالادوية المنزلة للفعل والادوية المسكرة فانه لا سبيل الى انكار الخواص لقسم السابع في العلم بالادوية السامية
انعرف لاسم الاظم وان الجغرافيا بطيئة وبها دون لفي اكثر الامور فاذا كان السامع لذلك ضعيف العقل قليل التمييز اعفد ان حتى ويقل قلبه
بذلك وحصل له خوف وعجيبة ضعف فوله الحساسة ويمكن التامر بذلك من فعل ما يشاء القسم الثامن المعجيات المنبهة والتعريف من وبرة
خفية لطيفة وهذا شائع في الناس لكنه بعد الاعضاء عما في ذكر بعض هذه الاقسام لم يستغفها ذلك بالبرز الخفية والبضياء وربط الرجل
امرأته ويحوز لك ما صنعت من عجز النجاشة عارة بن ولبيد ما انفجوا الزبيب في احليله فصار مع الوجوش ولم ياتن الناس حتى ان قريشا لما اختلفت
في قبضة اضطرهم من ابداهم حوامات وغير ذلك من اشياء السحر وانواعه وعرف ان الماسالة الزنبوب عن السحر اصل وكيف يقيد الساحر على ما
يوصف من عجايبه وما يفعل قال ان السحر على وجه شئ مما يمتثل له الطبكان الاطباء وضعوا لكل داء دواء فكذلك علماء السحر اختلفوا لكل صفة
انزاع لكل صفة فما وكل معجزة بله ونوع من اخر خطفه وسرعته وحماه وحقه ونوع منه ما يجلد او لواء الشياطين منهم قال من ابن علم الشياطين

فكیه

فصل فی بیان حال حاضر

كتاب النجاة

المزمع ان يصير في اهلها من مضاعف الى ما سعت من فصر من بعض كونه من انما بل شح الانشا بعد الحكم بان فيها من الغني ثلثا على الملائكة
 قال الانشا انما من اعظم المهر وقال لا بعد القول بغير جميع الاضال الغنية المستندة الى الانشا الغنية ونها بعد الشبه لا سيما وهي احد
 خبالا لا يوجد في البحر والناشر في شواجر واعلمها من البحر وشبهه وانما علم النجوم قد ظهر من الكتاب الستة صحة الجملة ونحوها فظهر في
 فقال اني سقيم على احد الوجوه فيها واظهرها وقولها والثا زعارة غرقا فالديرات من فلا اقرب من افع النجوم وبغير ذلك وخبر ان من تغلب على من
 الاضال قال كنت عند السيد الله اذ دخل علي رجل من بني خلم فزاد عليه ابو عبد الله فقال له رجبا يا سعد فقال الرجل هذا الاسم سمعته في
 وما اخل من به فخرج فقال له ابو عبد الله صدقت يا سعد المولى فقال الرجل جعلت فداك بهذا كنت في اهل ابو عبد الله لاخبر في الله ان الله
 تبارك وتعالى في كتابه ولا شائرا وبالا لالطاب من اسم النفس بعد الايمان ما صنعائك يا سعد فقال جعلته فداك انا من اهل بيت نسطر
 لا يقال ان احدا من العلم النجوم متا فقال ابو عبد الله فلم تقصصوا المشرك على منوا الفرو وعنه فقال اليا ولا اذ في فقال ابو عبد الله صدقت
 فما اسم النجوم اذ اطلع حاجت اليا فقال اليا في لا اذ في فقال ابو عبد الله صدقت فما اسم النجوم اذ اطلع حاجت البفر فقال اليا في لا اذ في
 فقال ابو عبد الله صدقت فما اسم النجوم اذ اطلع حاجت الكل فقال اليا في لا اذ في فقال ابو عبد الله صدقت في ذلك لا اذ في فقال ابو عبد الله
 في النجوم فقال اليا في النجوم فقال ابو عبد الله لا تغفل هذا فان نجم امير المؤمنين وهو نجم الاوصياء وهو النجم الثاقب لله قال الله في كتابه فقال اليا
 فما معنى الثاقب فقال ان طلعت السماء السابعة وثقب بغيره حتى اضاء في السماء الدنيا فتمسماء الله النجم الثاقب ثم قال يا اخا المرء بعد كمال
 قال اليا في جعلت فداك في النجوم فما ليس احد من الناس علم في علم ابو عبد الله وما يبلغ من علم عالم قال اليا في ان عالمهم ليس من عالمهم
 الا في ساحة واحدة سبقتهم في الكمال في النجوم فقال ابو عبد الله فان عالم الدنيا اصغر من عالم اليا في وما يبلغ من علم عالم الدنيا قال اليا في
 عالم الدنيا بينهما ان لا ينفوا الاثر ولا خبر الطير ويعلم ما في اللط الواحد من الشمس في شربها واشرب شربها واشرب شربها واشرب شربها
 فقال اليا في ما ظننت ان احدا يعلم هذا وما يدرك ما كنهه قال ثم قام اليا في فخير سيد من جبريل المروي في اية قال استقبل امير المؤمنين وهما في
 دهاقين الفرس فقال له بعد الثمنين يا امير المؤمنين تنال النجوم الطالعات وتنال السجوات النجوم واذا كان مثل هذا اليوم وعجل الحكيم
 الاختفاء ويملك هذا اليوم صبي فليقل في كوكبان وانفجج من برك النيران وليل الحرب لك مكان فقال امير المؤمنين ويملك هذا اليوم النجوم
 المنير عن الافلاك المحذرة من الافلاك ما فاضه صلح الميزان وفرضه صاحب السطان وكلم المطالع من الاسد والساعات من الحركات وكبر بين السرى و
 الدار في لسانظر واومأ بيده الى كفة واخرج منه اسطرلابا ينظر فيه فبسم صلوات الله عليه وقال انك ما حدثا ليا بعد وقع بيت بالصبي النجوم
 بريح ماجين وسقط سوسر يندب الفرو بطريق الروم بارصيقية وقعد يان الهوى باليلة وهاج الفرو لوى النمل وملك ملك افيقيا كنت عالما
 بهذا قال لا يا امير المؤمنين فقال ليا بعد سعد سبعون الف عام ولد في كل عام سبعون الفا والليله يموت مثلهم وهذا هم واومأ بيده الى احد
 بن مسعود الساعات في كان جاسوسا للفرار في عسكر امير المؤمنين فظن المولى انه يقول خذوه فاخذ نفسه فثا في فخر الدهقان ساجد فقال اليا
 المؤمنين في الدار وركب من قبل النوف في اليا يا امير المؤمنين فقال انا واصحابي لا شرق ولا غرب في من ناشئة الفلك والاعلام الفلك اما فلك النجوم
 من يملك النيران فكانت الرواحي تحكم في لاهل امانوره وضبابه وضبابه وضبابه فذ صبي في هذه مسئلة عميقة احبها انك شاسبا
 وقعد يمين يمين سعد بطريق اخر قال كنت كثيرا اسافر امير المؤمنين اذا انا الى حرم من الوجوه فلما افضد النيران وصرت بالمدائن وكنت بوشد
 سائر الاخر في البهيم من اهل المدائن من دهاقينهم معهم ياذن فدا جازا بها هداية اليه فقبلها وكان فيمن للمناه دهاقان من دهاقين المدائن في
 ليس قبل كانت الفرس تحكم بربها في مصر وجميع الى قوله فيا سلف فلما بصير يا امير المؤمنين قال اليا يا امير المؤمنين اجمع عاقل فقال ولذ ذلك يا
 دهاقان قال يا امير المؤمنين تنال النجوم الطالع فخصصها السجوات في مثل هذا اليوم الاختفاء والجليس وان يملك هذا اليوم عيت
 فدا فون فيه كوكبان قنالا ان وشرق فيه بهرام في برك الميزان وانفجج من برك النيران وليل الحرب لك مكان فبسم امير المؤمنين ثم قال يا
 الدهقان المنير عن الافلاك المحذرة من الافلاك ما فاضه صلح الميزان واتي نجم حل في السرطان قال سناظر لك واسنجر من كبر اسطرلابا
 ونفوا قال ليا امير المؤمنين انت مسير ليا وابت قال لا قال فانت لفض على الثاينات قال فاجبر في طول الاسد وتباعه من المطالع المجمع
 وما الفرو من النواجم والمجموع قال لا علم في ذلك قال فها بين السرى الى الدار في ما بين الساعات وكما قبل شعاع المبداء وكما قبل
 الفرو في الغدوات قال لا علم في ذلك قال ففعل عتيا دهاقان ان الملك اليوم فدا نقل من بيت الى اخر يا لصير وانقلب بريح ماجين واخوت
 دورا في بريح وطبخ جب من دبه نهدم حصن الاندلس وهاج نمل الشيخ وانهدم من الدار في ما بين الساعات وكما قبل شعاع المبداء وكما قبل
 وعي يا هب عود يا وسفط شرفات الفسطاطية فها الدار في هذه الحوادث وقا الذي احدثها اشرفها اضر بها من الفلك قال لا علم في ذلك
 قال ففعل صلت امر سعد اليوم اثنتان وسبب في عالم في كل عام سبعون الف في البرية في البحر وبعض في الجبال وبعض في الفضا وبعض في الميزان
 وما الله اوسعهم قال لا علم في ذلك قال يا دهاقان اظنك حكمت على اذ ان المشرك في زل ما استنالك في النفس في شعاع الميزان وتبين
 في البحر فدا فاضل جبري في بريح الفرو في ذلك ليا على استحقاق الفنا الفرو في الدار في ما بين الساعات وكما قبل شعاع المبداء وكما قبل
 حاسون في عسكر امير المؤمنين فقال وبهون هذا صهم فانه من فلما قال ذلك نقل الرجل ان قال خذوه فاخذة شق بطلية وتكسرت نفس في صدق
 فثا لوفته فقال يا دهاقان الدار في عن المنذر في غاية النجوم قال يا دهاقان انا انجبرك في وصيبي هب لا لا شرقيون ولا غربيون انما

من علم النجوم
 لا يملك

قال يا دهاقان انك تفهم ما لا تفهم

في نسخة اخرى

[illegible]

کتابخانه

ببيت فيه ذلك صرح الاستيحاء عليه والاقل بالجموع في بعض الوجوه كما سمعته في الجوامع والافق كناية ما دل على ذلك في الحج والصلوة وغيرها
 من فعل القريب من الامور فيضا الى الاطلاق ادلة الاحادة مثله الحكم بجواز النيابة فيها على الاطلاق عن الاحياء والاموات الامام في الدليل الذي
 فيه ما قبل من الاجماع من الكون على عدم جواز النيابة في الصلوة والعقود الاصل لم يثبت ان ثم والمباشرة المتنافرة من الخطابات الواردة فيها لا تظهر فيها على
 جهة الشبهة بل هي كغيرها مما هو من مقتضى الواو في غيرها مما علم جواز النيابة فيه هذا ولا يخفى عليك بعد الاحاطة بما ذكرناه ما في كلامه من ان فاضل
 في المقام المذكور من ان الاقدام ولا ينافيه ما ادعوه من الاجماع على عدم الاستيحاء على الواو في حق الاموات من المنفصل والمنكسر في الدين والصلوة
 عليهم من ان لا يخرج من اطلاقه من اختلافه في بعض الافاق في الحكم بل هو خلافه في الوجوب على غير الواو ولا يجوز استنباطه عليه كما كان المذكور له في ذلك
 لا في ذلك فوقف من فعل الغير على ان الواو فظن ان الوجوب على الواو وقد اطلعت الكلام في احكام الاموات في بيان عدم المناقاة وان المراد من ذلك
 تقديم الواو في الفعل لمراده وان كان الكل مخاطبين وان توقف من فعل الغير على الاذن لا ينافي في الوجوب كما في الوصف في النظار لا يخرجهم مما مثله في قوله
 وذلك لما عرف من ظواهر الادلة في الوجوب الجافي وأنه لا ينافيه في نعم هو على بعض الوجوه في بدل المال من الماء والكفن ويخرجها كحرفة محلها في العمل
 ذلك لمع الفاضل في خلافه عدم جواز اخذ الاجرة ولو عمل زاد على الواو من الوجوب من المنكسر في القطع الزائده والتعويض في الغير باعتبار ظاهري الادلة
 في المشرق وعند حيان وان كان المشهور مثله ومقتضى خلافه وان لم يلح الى ان ما جرى من ذلك فهو في الافراد الواجبة وان كانت هي الافضل من غيرها
 فالاستيحاء عليها استيحاء على الواو في بعض الوجوه ودعوى كون الاستيحاء انما يقع على زاد على الواو في بعض الوجوه من غير وجه من وجه كونه اعم
 من ذلك ومن ايجاده وحده فيما يجرى من ذلك كما يحفل على العمل على كل حال احداثه والواجب فلا ريب ان الاصول عدم الاجرة مطا والله علم هذا
 وقد فهموا الاكشاف بآياتها وترا في ما كانها انتم مسئلة اخذ الاجرة على الاذن حرام ولا يباس بالزرق من بيت المال كما استعنا الكلام فيها في
 حيث الاذن من كتاب الصلوة فلا حظ واما في ذلك ما فهم من اخذ الاجرة على الصلوة بالناس جماعة بل اخذوا واحدة فيه من غير فرق بين الواو في الجموع والفرق
 للفرق والظاهر من شرعيتها بل هي نية الامام وعليه لا يجب لجميع المنكرين بل يرد الاستيحاء عليه يحصل الركون اليه لانها من العبادات المطلوبة للفرق
 العامل كما هو مبينة التي اخرج من غير ذلك الان الظاهر في الاستيحاء والجماع عليها ايضا ذلك كما هو واضح واما القضاء بين الناس فمقتضى شرط في كل
 الاحتيا اضطرارها بشد لا حتى ان المصنف جعل حرفة الاجرة عليه على تفصيل باقي وقاب القضاء والتفريق عدم جواز اخذ العوض عنه مطعينا كما كان عليه
 او كفايا او مستقيا مع الحاجة وعدمها من الحاكمين واحدا بما واجبا واهل البلد وبيت المال وغير ذلك سواء كان اكهانة او لا لانه من مناصب
 السلطان المذكور في قوله بان يقول لا استأكم عليه اجرا واصل الناموس وللصحيح المذكور في المحرر في الثلاثة سئل ابو عبد الله عن قاضي من يفتي
 ياخذ من السلطان على القضاء الزرق فقال في ذلك الحديث والبعض اخبا الرشوة التي ربما اطلقت على مطلق العوض في بعض النصوص من صريح الاجماع المحكي
 بخلافه وظاهره في كل علم لا يحل له الزرق هو من الاجرة ولا فرق بينهما وبينه بل يطلق العوض مؤبدا ذلك كلها لا احتيا وهو شاذ على المطلق
 بغيره لصدقه الى الطاعة وسبقه من العصبية وعدم التهمة والتفرقة ويخرد ذلك ما لا يخفى في حق المنفعة وبه والقاضي من اطلاق جواز اخذ الاجرة
 من بيت المال واضح الضعيف منزل على الاذنين الحاجة للعوض عن القضاء كما يترتب غيره من الفقر والضعفاء والقراءة والمجاهدين وغيره
 من هو مشغول بعبادة الدين ومصارف الحق في التكسب لقوته وقوت عياله وبما في ضرورته وان كان ذلك لا ينافي في كسب الاصل من الاذنان في بيت المال
 مع تعين القضاء عليه ان كان اكهانة غانر جبره ايضا الى العوض التي قد عرف حالها ومن هنا كان المنهج لعدم مطع من هذا الحديث في التعيين
 وعدم الحاجة وعدمها كما هو مقتضى كلام جماعة واما بوزن لا يضر ان العوض اذا كان لصد المصنف ومقدار زرقه من شرط بطلان الاجرام على
 حال غيره من المجاميع ومن كثر من بيت عن بعضهم من انه لا خلاف في الزرق من بيت المال في صورة المنع من الاجرة مع ان جماعة قد صرحوا بوزن من مع
 كفايته وبغية القضاء او لا كما لا يخفى على كل حاكم فيهم في المقام وباب القضاء مع التامل والتدبر فلا حظ واما على كل حال فعداات القضاء
 كسلك الشهادة والبرج والتعديل ونحوها كالحكماء في تعجيل العوض بل لا يبعد استفادته حرفة الاجرة عليها من حرفة ما على القضاء نعم لا يباس باخذ
 الاجرة على ما كان خارجا عن القضاء ومقدار ما كان كفايا والرشم ونحوها مع انه لا ينبغي على شئ من قول الشارع وحفظه ولا استعانة بغير الاذن الذي
 بها لون لاخذ الجمل على القضاء بذلك وبالحاكم في مكان مخصوص من نوره من الامور الزائدة على القضاء لما في حق المقر وجعل التهمة وعدم
 رغبة الناس في الدين واهل وطني بالقضاء الاتقاء في مسائل الحلال والحرام والموضوعة الشعبية من غير فرق بين الواجبة والمنكسرة والمكروهة
 والمباحة لما عرفه من عدم سؤال الاجر وكونه من الاجر المعروف والله عن المنكر ويجوز ذلك نعم لا بأس باخذ الاجرة وغيرها من الاعراض على عقد المتكلم
 وغيره من العقود لا يقيمان التي يخرج بها الواو لا في اخذ عليها الجمل والعوض لانها من الاعمال المحللة الداخلة تحت ما دل على الامانة وبالصالة
 وغيرها اما علمه في الصيغة اي بيان ان الصيغة الشعبية هو كما قاله فاعلم جواز اخذ الاجرة عليه كونه من باب بيان الحكم الشرعي وان كان مستقيا كما
 الظاهر من قوله ايقه على اداء الشهادة عينا كان او كفايا ان مقتضى اما التخل فمطلوب جماعة ايضا عدم الجواز عليه بل ينفذ لك بالوجوب
 التعليل في العمل لا يخرج من اشكال وعلى كل حال فيوجوب الاداء على الشاهد في الامانة فلا يجمع ان التوقف عليه في الواجبات في السفر ونحوه نعم
 لو بطلت الواحدة ونحوها وبغير شاهد الفرض ولو يمكن السفر فمقتضى او مستقرا وجب عليه كذا قبل في المقام البحث في محل اخر ومنها ما يبع الضعيف
 كما صرح به جماعة بل استدلوا بالفاضل منهم في المحكي عن نهائيه عليه ببيع الصحابة وعدم العلم بالخالف ان كان له في ذلك النصوص المستفظة
 كغيره من الواجبات عن عبيد الله ان المصاحف التي تشرع في الشرب فقل انما اشترى منك الورق وما فيه من الادب وحليته وما فيه

وہی ہے جس نے

فكر في هذا

انما احضرت الصلوة فادع ما يبدك والخص الى الصلوة اما احضرت ان احضرت الكهف كانا صابرة والخص من اخرى المشايخ الكراهة فغير له بانما احضرت
من دون من منها بالترام الصلوة في غير الجان او بالوزن او غير ذلك ولا ناش في حصول الصلوة ما عجز من الصلوة فلا لانها مقصود حصول
لكل اختلاف اريد به كراهة لا سبيل الى الاحتفاظ منها بخلافه بل يظهر من المتن وما شابهه ثبوت الكراهة في كل موضع عدا الى احد الطرفين وكان كراهة
مادة كراهة النص من الغلب لا الامور المبرورة هذا لا يخفى عليك المحرر في عاقبة الاول منها اما محبة الوفاء وبني الغلاء فمخرجهم في ذلك مجزئة ولا
يجز من نظر ما سبق الوفاء فالظن الكراهة كراهة لك لان المراد بالشرقة الحزب والبركة لان المراد حصول الشرع بهم على وجهه من عليه محرم ولا كان من كراهة
واما فادع الغلب في حق الله والصلوة وثبوت البعد عن جهة الله فهو مكره وهذا في ذلك ايضا في بعض الاحكام الغلب على الطعام بعدم الصلاة
من الاحتكاك وهو مكره وهو محرم في حق احد الوصفين قلت غلبه بذلك لا ينال في غلبه في حق الغلب في حق الغلب وهو محرم كراهة ولا سهل
والثاني ما يكره لصنعة كالتسبيح التي يرد منها الهبات لا خصوص في حق الوفاء فتكون مغالبة للحبات كالباء على انها تنجس غيره ولا انها الصلوة لمطيل
انما المراد منها فتكون مدلوله النص في المشقة على عدم هذه الصنعة والتمسك بها حتى ورد في بعضها التمسك بها في الصلوة خلف الحبات بل ورد ان ولده
لا يجز في سبعة ايام نحو ما ورد في ذلك ان لا يمكن ان يكون المراد من هذا الخبر بخصوص حبات الكلام كما اورد في نسخة من احمد بن محمد عن احمد قال
ذكر الحبات عند ان يلعون فقال انما ذلك الله يقول الكذب على الله ورسوله وعلى كل حال هو غير ضار ولا دل على التمسك بهذه الصنعة في حق
من النص في حق الغلب لا دليل على ذلك ولا في حق افرادها بعد صدق ستمائة الف الظاهر في نسخ المحرم نحوها فانه كان عمل بعض الانبياء و
الاولياء بل في بعض من يدعي في حلقها كراهة وكما الحجة في حقها المصداق ما اذا اشتد الاجرة على العمل المضطرب بالمدى او بالعدو ومقتضا
عدم الكراهة اذا لم يشترط بل في ان المصداق من كلام الاحكام بل هو مرجع الرضوخ ومحمي المشقة في كراهة كسب الحجام اذا اراد ان يطلع او اما اذا
شترط فانه يكون مكرها وليس محظورا عملا بالاصل ولعل القول في المسئلة ان يوصي عن كسب الحجام فقال لا بأس به اذا اراد ان يطلع او اما اذا
السبت اوجب كراهة منها كسب الحجام اذا شارب ولو شرب زفارة سئل با جعفر عن كسب الحجام فقال مكره له ان يشارب ولا بأس عليك ان تشاربه
وثما كسبه وانما يكره ولا بأس عليك لكن قد يشترط الاطراف كراهة اكله في جميع الجمل عن ابي عبد الله انما ان يجل سئل عن كسب الحجام فقال لا ينجس
فقال نعم فقال اعلنه اياه ولا تاكله وخبر فاعاد الله هو مشد ولعل انما الاطراف في اللغة فعل التفتيح في النص من المبرورة على شدة الكراهة في
ذلك بالشام في اوله السبب في ان لا يبين ان ذلك ليس بولي من عمل الكسب في حق الحجام على الاخذ بالشر لا مطلقا لما خذول على جهة الكراهة في كل
صل الحجام بل يدين القطع بعدم كراهة ذلك مع فرض عدم استحسان الحجام الاجرة شرعا الشريعة بالاصل مع استحسانه لاجرة بالاصل مثلا لا انما كراهة
مستحق خصوصا او مطلقا لاجر فهو محل الاشكال ولعل القول بعدم الكراهة فيه لاجل من جده يوم الشطر السابق المنزلة عليه قول الله في حق
معون لما سئل عن كسب الحجام فقال لا بأس به وانما كسبه على زيادة بين عدم الضرر التي يمازونها بعض الناس كما اورد في خبر جابر بن سفيان قال
دخلنا على ابي عبد الله ومعه نفر من الحجام فقال لم جعلت فداك اني اعمل عملا وقد سئل عنه عن رجل منكم مكره واحد استلثما
كان مكرها انتهت عنه وعلمت عنه من الاعمال فاني منه في ذلك الى قولك قال وما هو قلت حجام قال كل من كسبك باخرى يصدق منه
دفع وترويح فان بقي الله فداخيره واعطى الاجر ولو كان حراما ما اعطاه لكن يرجع ذلك ما سمعته من ثبوت الاحكام والاصح ما سهل بعد القطع بانقضاء
الهمزة نصا وفنوى لاصل وغيره بل يمكن القطع بعدم كراهة فعل الحجام مع عدم اتخاذها صنعة ومكسبا كما لا يخفى على من لاحظ النص في الفتاوى
العلم لان يكون ذلك لصنعة العمل نفسه المشتق عن نائه طبع العامل كما صحت فيهم انهم من مثل المشرك هذا كله بالنسبة الى الحجام اما المحرم فلا
يكره له مشا رطنه كما سمعته في الخبر السابق بل الظن كراهة تركها لغيره من الما ملين بالاجرة وفيما مضى اجتنابا معا في كراهة فيها لو كانت
المشقة والجعل للاجرة المحرم واما الحجام فلم يصح منه الا الرضا بالشر لا المحرم من غير مشا رطنه مع ذلك قد يشكل ذلك ما من مثله بعد شطرا من الحجام
فان المراد به مطلق ذكر الاجرة معبته كانت او غير معبته والله اعلم واما النكس في حق الحجل بان جاز ذلك مع ضبطه بالمرء والمرات المعبنة
او بالمدى او غير الاجارة فلا خلاف في كراهة كسبه من غير له للرسول في التقية فهو رسول الله عز وجل الحجل وهو اجرة الضرر ليس في
احد انظر ان هذا التفسير من كلام الصدوق الذي يرد في الباقي الاخبار ثم حكى عن الاريد في نسخة هذا المرسا الى وانه المحرم قال وجب بضعة الاصل
عليه من غير الحجل في خبر جابر بن سفيان عن الصادق قال فيه قلت لم جعلت فداك ان لا يبيع الاكره بانفوله كسبه قال كسبه فانه حلال لك والباس
مكرهونه قال جابر قلت لا شيء يكرهونه وهو حلال قال لم يبيع الناس بعضهم بعضا وجميع معونين بن حمار فان فيه قلت فاجر النبي قال ان النبي
شعنا بويه ولا بأس به وقبه لانه لا يذنبها على عدم الكراهة المشايخ بها التي يكفي فيها المرسا السابق المقصود به من الاحتياط بل يمكن استفادة الكراهة
منها انما بقية تقبيل الناس من نحو ولا ينافيه في الباس المحرم على ارادة بيان عدم الحرمة المنقولة عن بعض اصنافه نعم لا كراهة فيها كان بطر
الامداد والاكرام موصاف في ذلك لعدم صدق النكس به بعد فرض عدم الاجارة ونحوها كما هو واضح والله العالم والثالث ما يكره في نظر
الشبهة ككسب الصبيان الجهر لاصلها بدخل من الشبهة الناشئة من اجرائه على ما لا يحل ليجعل له اوعدا وارتفاع الظاهر من الاصل ككسب الصبيان
فلا كراهة وان اطلق بعضهم بل قبل الاكثر كما انه لو لم يخصص له او بعضه من محرم وجب اجتنابا لعل منه واشتبه بالحلل كراهة نكس الجهر
بداوا منه هذا والمصوب بعد فتح المحرم وكذا الكلام في كسب من لا يثبت الحرام لظن في الشبهة فيه انما فعل من ذلك يعلم جازي شاول ما في
بدا الصبي للولي ما زونه بل الظاهر حكم بملكته لمع فرض احتمال ملكه لغيره بجانة ونحوها فتح به كبد البائع في الحكم بملكته ما فيها لغيرها وان

فكر في هذا

على الباطل والمرفق الاخذ والراش الذي يسري بينهما يستند لهذا وليس منفصل هذا وضريح الجرح فلما جعل الرشوة الاثنا بوصول به الى ابطال الجرح
متممة باطل ومن المصباح المنبر ما يعطيه الشخص للمعاكر وغيره ليحكم او يجل على ما يريد وعرض القاموس ان الرشوة المجل وفي مجمل ابن فارس من حيث الرجل اذا كان
قلت لكن في منافع الكرامة انها اول الرشوة عند الاحتجاج باطل للحكم حكما وباطلا وفي شرح الاستبصار انها البطلان لمجل في القاموس بل بعينه وفي
الاخر والمجل عزم من مجده ولا يبذل على خصوص الباطل كذا في برة الجمع ولا مطلق البذل ولو على خصوص الحق بل هو البذل على الباطل او على الحكم ايضا
او باطلا مع الغشمة ويبدو فيها وقال انتم مسئلة الاجرة على القضاء والمجل عليه يعطى المانع في فعله في الغشمة احد الوجهين الا اذا اؤتمت بحصول
الحق عليه فيجوز خلاف الرشوة فانها لا يجوز بحال وفي كلامه الاخر ما لا يخفى ضرورة انه ان اراد اخرجها عن الموضوع في صورة التوقف كان مخالفا للشرع
في ذلك وان اراد انها لا يجوز بهذا العنوان حتى لو يوقف الحق عليها كان مخالفا لما قدمناه سابقا بل لم يعرف له موافقا له بعد نزول الاطلاق في
النظر القنوي على الاحتجاج وعلى كل حال فالذي ينبغي في المقام تحريمه لمران احدهما ان الرشوة خاصة في الاموال وفي بدلها على جهة الرشوة او انها
نعمها ونعم الاموال بل في الاطلاق كدفع الغشمة والثناء عليه والمبادنة الى الاحتجاج واطهار تبعية له وتبعية لذلك ونعم البذل في عقد المبادنة
والعارية والوقف في حدود ذلك وبطلان كل ما قصد به التوصل الى حكم الحاكم قد يفوت في النظر الثاني وان شك في بعض الاقوال في الدعوى الاسم
جزم بعد فلا يبعد الدخول في الحكم الثاني ان الحكم الرشوة في خصوص الحكم او بغيره وعلى الاول ففيه خصوص الحكم الشرعي او بغيره والعزم من حكم الرشوة
بل وفيه من الاخرين بالمعروف وهل هو خاص بالحكم في خصوصية الخاص او بغيره وما يبذل بوظيفة الاحتمال وقوعه ما يفوت لمراد من الحكم في ذلك في
كلام احد من الاصحاب نعم قد سمعت كلام الاستبصار والمصباح وغيرهما في الرشوة وقال هو ابيض في شرحه بعد الكلام السابق وارشاد الهداية الى الغشمة
والحكم بوظيفة الاحتمال ووقع النزاع بين المهتك وغيره ان لم يبدل الحكم الاسم داخل في الحكم والدفع لاداء الشهادة على باطل وعلى الحق في هذا
القبيل وكذا دفع البذل والنص والاجابة ظاهرا ومطلوبا وفي غير احد من كتب الاحتجاج انه قبل مجرم على ما ذكره في الهداية اذا كان للمهتك خصوصية
المال لا يبدل الى البذل وانكاره في الخصم وكذا قيل اذا كان من يهدى عنه الهدية لم يبدل في القضاء لان سببها العمل الظاهر وفي الاحتجاج بالهدايا
غلل وفي اخره بحث لكن في الراي من غيره بعد نقله من لوط وان كان في تعقيب ولا سيما الاول نظر للاصل وقصور سند المجتهد عرف الوجه الاحتجاري
مع عدم تثبت مثله رشوة واما النص في حق ان كان كثير منها في الرشوة الحكم لكن فيها ما هو مطلق لا يحكم عليه الاول لعدم التناهي بينهما الا ان فهم
القيود في شفا في حق من هو مع المطلق لكنه كما ترى نعم في الصحيح عن الرجل يرشو الرجل على ان يقول من منزله فيسكنه قال لا بأس فذهب ثمانية حجاز
الرشوة في غير الحكم على ما هو حاله في نفسه ويجوز دفع الجمل عند الظاهر ان المالك كذا الوسائل ان المنزلة من الارفاق ويحتمل ما اجتمع بها السابق في
الساكن فيها على ان يخرج منها يسكن هو مؤيد بذلك بحجج بان السيرة في الرشوة في غير الحكم من المطالبات الغاصد لكن قد بين ان مثله لا يبعد رشوة في الرشوة
وان المراد منه العطاء فلا يثبت ثمانية ذلك والمسلم من السيرة على تبديل الحق المتوقف عليها وعلى دفع الظلم من الظلمة وانما هو بخلاف ذلك لا مطلق الرشوة
بعد فرض صدق العرف عليها اللهم الا ان يدعى انه يفتقر العرف بما يشمله فضاء الجور والظلمة وانما هو بخلاف ذلك لا يبدل لمقتضى الاحتجاج
الصحيح من الجدية والصدقة وغيره من الامور الدينية والاخرى وبخلاف ذلك مما امر لاجلها بالهدايا بخلاف الرشوة التي كانت لا تقبل للمسلمة بحسب
على الشريعة عنها لانها غير الهدية والاحبار والجماعة بل هي من غير مستعمل في العرف اخره وما كان منها محاشيك فالاصل في بطلانها كما ان بطلانها
ما فرض في ارضها او في غير كون محل شك في ابداءه في ابل الجور وكيف كان فلا خلاف في اشكاله في قضاء الرشوة على ملك المالك كما هو مقتضى قوله
انها سمعت غيره من النصوص الدالة على ذلك وان حكمها حكم غيرها من كان من هذا القبيل نعم قد يشكك الرجوع بها مع تلفها وعلى الدافع بالحجة باعتبارها
تسليطه والتفتيح فيه ما من في نظائره ثم ان المجتهد على ان من اقرها عفوها الحياة مثلا بطلان العقد الذي دفعه على جهة الرشوة لما عرفت من
النصوص الدالة على بقاء المال على ملك الراشع في طريقه ان بعد فرض ابداء الرشوة منه جديا والله اعلم **المسئلة الثالثة** اذا دفع الرشوة
مالا لا يقرب على جهة الوصية او كذا لغيره لان له سلطانا عليه بملك ولا يابى او كذا لغيره او كذا لغيره او كذا لغيره او كذا لغيره او كذا لغيره
اليد بصفته فان عثر له ولو بالقرائن المعينة على عمل عليه بصفته بغيره بل خلاف ولا اشكال بل الاجماع بصفته عليه فان خالفنا ثم وضعت في التفت
المال في يد قابضة ولو رجع المالك على الشاخص لاجل اهل الحال بعد التفت بجمع هو على الدافع التفت وعنه وان اطلق ولم تكن في يده لم يرد على قوله
اخره جاز ان لا يخذل احد من غير زيادة وفاقا للاكثر كما في سائر الاشكال في احد في اللفظ وظهوره في كون المراد المصنف بالوصف
المزبور والموتى عن سجد بن بشا قلت لا بعيد الله عن الرجل يعطى الزكوة بصفته في احتجاجها بما يشا قال نعم والحسن من الكاظم في جعل اعط
ما لا يقرب من رجل لا يخذله شيئا لفت ان لم يبدل له بالخذل منه لنفسه مثلا يعطى غيره وصحبه عبد الرحمن بن الحجاج سئل ان المحسن من الرجل
يعطى المرادهم بقتلها وبقتلها واضعها وهو من محل الصدقة قال لا بأس ان يخذل نفسه كما يعطى غيره ولا يجوز ان يخذل امره ان يخذلها
في مواضع متناه الا بان يبدل في ابداءه في الجمله صحبه عبد الرحمن بن ابي سعيد الله في رجل اعطاه رجل من الاقربى المساكين ولعله احتاجون
ابطهم من غير ان يسألوا صاحبه قال نعم ضرورة ظهوره في كون المراد على تحقيق عنوانه ما وكل فيه من غير فرق بين من يرجع اليه الحقيقة كعبا لرد
غيره ومثلها لو كان لظ و زكوة ومكاسبه لنافع وعده وصاها وكشف الرمز والخزوة وجامع المصنف في بطلان دفعه على حكمي بعضها
للاصل وصحبه عبد الرحمن المسند الى الله في الخبر المضمم في غير مسئلته عن رجل اعطاه رجل مالا ليقسمه في محايج او مساكين وهو محتاج اليه
منه نفسه ولا يعلم قال لا يخذل منه شيئا باذن لصاحبه وظهوره في امره باعطاء والدفع ونحوها في الاخراج للغير وكون المقام كالنوكيل

في البيع والزواج ونحوهما لا يشمل الوكيل نفسه والامتياز في لفظ العنوان لا ينافي في الخروج بما يظهر من الامر والتكليف ولا اطلاق ان يكون الما مبيع
مسكونا عنه غير ضروري لدخوله ولا يخرج من الاذن من المالك والنص في السابقة مفيدة بما في الاجزاء من اعتبار الاذن صريحا ودعوى كون الما من
النص في السابقة ثبوت الاذن الشرعي دون المالكية وانما التنازل لعل الخصم لا يرضيه واولى منها دعوى حملها على اختلاف الموضع
عرف هذا الزمان وان كان يدعيها لظهور خلافه والصحيح الاخبار التي قد عرفت النص في غير هذا الموضع على ان ما عدا الصحيح منها من بعض المحررين طائفة
بمكة فبقيت بما في صحيح المنع من الاذن والصحيح في كل ما اعني ما قبله من حديث علي بن يوسف وفيه بحث مشهور هذا الفقيه ما في المنع لكن الجميع كما ترى في
عدم صلاحية الاصل المتنازع وعدم مقارنته الصحيح المبرور للنص في السابقة سيما بعد اجتماعه في غير الخبر وكونه في رواية قد روي في الجواز ايضا
العنوان في جميعا متكررا واحدا له التفسير بما في النص في الزيادة على احدهم وادارة محاذيها في تخصيصه ولا ينافي في سؤاله عن نفسه مع ذلك
وقوله لا يحتاج اذ لعله لما فهم من الامر ان العلة في اعطاء المخصصين حاجتهم التي هي موجودة فيه ومثل ذلك مما يستدل عنه ويمكن خفاؤه على مثل عبد
الرحمن وان كان جليل القدر بل اقل ذلك من غير ان يثبت له رتبة في ذاتنا بل مع عدم التعيين وعدم معرفته فلا بأس في حملها على الكراهة و
التوزيع على الاخذ بالاثني الصريح ودعوى التقييد بما في الاذن بدعيها مظهر للجمع كون مفروض السؤال عدم الاذن الصريح بل كاد يكون ذلك
صريح في الاخبار منها والاعطاء والرفع مع عدم تخصيص التوزيع بها لو سلم ظهورها في الغايير وهو ظهور انساب لبعض الاخذ واضحا التناقض في الظهور
والا لادفع الى نفسه اعطاء ورفع ايضا بعد ان صاهر واعتدبا وكالمنع من الغير بغيره لا يخصصه ويباين في الجملة ما ذكره الاصوليون من دخوله
فيما امر به من قولها انما الناس ويخونه فيكون كغيره من الامور التي لا يخصصها على التوزيع وهو على وجه الحمل البحت كما كان الدخول في مقفله
السؤال في مؤثره من بين ثبوت التفسير ايضا ضرورة عدم دخول الامور في الاختصاص وفرض البعث في عنوان الوكيل لكن كان المراد من الاختصاص
ولو بالقرينة ما في الخبرين الاخرين من الموضع مواضعها وليس لها المصلحة لعدم دخول الوكيل والبيع والزواج لو سلم فانما هو للنص المتنازع في الصحة
بمجرد بعض عن يونس مع عدم اختصاص الدليل فيه وانما يراه بالشرع وانما ضاده بغيره واخصه المنع كما عرفت في محله مع انما ثقتان معتبران وقد ظن
ذلك ان حمل البعث في قول الوكيل في عنوان ما وكل فيه اذا فرض صلاحية التنازل في نفسه وان الوكيل لا يخصصه في وجهه عنه باعتبار اظهرها في
الما عدا عنه العنقا لكل التخصيص الاول كما دل عليه النص في السابقة بل لظن ذلك حتى لو سلم لكل عدم انحصار الوكيل بعنوان الوكيل لا ينافي في الاختصاص
بالعنوان نعم لو فرض في وجهه بالتخصص خرج وان كان نفسه باعتبارها في الاختصاص فانه قد ثبت نافي وبذلك كله يظهر في دلالة الموقوف الاول على
ايضا وهو ان كان فيه لفظ الاختصاص لا ينافي فيه الوكيل لكن بعد فهم القرينة على ارادته ما في الخبرين الاخرين في صحة مثلها في الدلالة على
كما ان في ذلك ما في مباحث العلامة الطباطبائي في تحريم حمل النزاع واختياره بل وما في شرح الاستبصار وغيره بل وما في القول في المحكي في اصل
المعصية بل في قول الدافع هو الفقهاء او اعطاه لهم مع عدم ذلك بعقده فالاول بشرط ان لا يزيد على احدهم وبين قوله ذلك مع عدمه بغيره فالثاني
لان لو اراد له تخصيص شيء وبين قوله اصرافه وما في معناه فالثاني وقوله هو الفقهاء وما في معناه فالاول اذها كما ترى بعد لاحاطة وانما ما ذكرنا
من القول بالجواز اذا لم يثبت قرينة على الخروج نعم قد دل الخبران على اعتبار المساواة لاحد من التنازل واخر في المصروفين بل في ذلك وعن غير التنازل
الى الخبرين ومقتضى اعتبار المساواة في الافراد لا يخفى ما فيه من الاشكال فيما يكون عنوان الوكيل لا يخصصه ضرورة ظهور كون المراد من المصروفين
التي لا يمنع من التفاضل فيما سمعته في صفات الزكاة والخصم غيرها والله ينفق كون المراد من الخبرين لا يلاحظ نفسه لا بما يلاحظه غيره من صفات العنقا
والمزايا الخاصة التي تقتضي التفاضل ولا يجعل لنفسه حيث نفس خصوصية ضرورة كونه تابعا للكل والله من المعلوم عدم ملاحظة ذلك له وهذا
معنى لبيان في التفاضل بين الافراد من غير فرق بينه وبين غيره بل ليعاز له التخصيص باحدهم باعتبار اخصه من الموكل ارادة المصروفين وان المقتضون ابراء
ذمة بوصول الحق الى محله ائتمارا وشك كان له الاختصاص به كما ان لغيره من اخصه من الموكل اذ اقامه من الموكل ارادة التوزيع والتفصيل لا ينافي
التفاضل ايا له الاخذ على ما في الخبرين وبالحمل هو بعد ان كان المستند في دخوله في عنوان الله لا فرق بينه وبين غيره من الافراد في التصدي
بغيره ان تكون كغيره في التنازل ولا يجعل لنفسه خصوصية سيما بعد ان كان امينا على المال ومسئولا عليه في تخصيصه نفسه بالتخصصية له كما
يحتاجه بل لو شك في حصول الاذن لولا زيادة على غيره وامتنع وافضل على تناول ما يحصل له الاذن والمشتق منه المساوات لاحد الافراد كما ان
المتخير مع ملاحظة الفرائض الحالية التي لا ترجع الى الظن بالمراد من اللفظ اعتبارا استفادة العلم بها ولا يكفي افاضة الظن ولو كان المراد من اللفظ
لا منه لا صلاح عدم النص بما لا يخرج لو كان ظنا لتكثير النص في ظن على وجه يكون الاختصاص عندها وهما بقوى محوفا بالعلم في الحكم كما عرفت في
محله ولعل من ذلك التناول شاهد الحال لما يشره وبذلك الاعراض ونحوها واحتمال الاكتفاء في شاهد الحال وان كان الظن يحل في غير ما في
ظواهر الالفاظ التي قد يحصل الظن بخلافه من غير اداة شرعية وعلى غير قياس الخطابيات ذوات الفرائض المتصلة او المتفصلة الحالية او مقابلة
لا دليل عليه دعوى السيرة عليه بهذا القدر في محل المنع نعم هي قائمة عليه في الحال الاول كتبها على اجراء حكم الاملاك على التنازل لمرار بالاثبات
والهبة والمعاوضة عليه بنحوها وان كان هو في ذلك باقتضاها على ملك المالك بحيث لو اراد الرجوع به لميل الاثر وفعلة الى الغير مع زيادة الميزان
شاهد الحال فاضبا بالاعراض على وجه متنازل وللملكه والامكان لذلك فيملكه كجاء النص في قوله في ذلك بناء على اعتبارها في الملك
ببركانها في اللبائحات وقد يلحق بذلك الماخوذ بالنفي لظهوره في الشراعية فليج التخصيص بها وجه النقل ولا يقتضي في هذا على التنازل فاطنة بعض
المعاصر ضرورة كونها كالمأخوذ بها حال ولعل المرجع فيها الى الاذن الشرعي دون المالكية فلا ينافي في عدم حصول الرضا الفصل

كتاب التلخيص

في الأصول والفروع

في الأصول والفروع

من الملك هذا كل في فرائض غير الاغناط اما ما روي في حصول المرد باللفظ على طريقة الخطاطات اجزاء وان افادت الفطن واكتفى له العالم المسئلة
الرابعة الولاية للقضاء او النظام او السيادة او عليهما بانهما يتصلان على النقصان من الاطلاق او غير ذلك على الجميع من قبل السلطان العادل
او نائبه جائرة قطعا بل لا يجوز لما فيها من العجز عن العمل والتعويض للامام وفي ذلك خصوصاً في بعض الاقسام وروى ما وجبت عينها اذا عتبت
امام الاصل الذي في الله طاعته بطاعته ولو لم يكن رفع المنكر او الامر بالمعروف الا بهما مع فرض الاختصاص في شخص مخصوص فانه يجب عليه حق قطعا بل
مظلمها والسعي مقدر على تحصيلها حتى لو توقف على الظاهر ما فيه من الصعوبة اظهرها كل ذلك لاطلاق مادل على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فيجب عليه ما ذكرنا انما يجب اليه في حقها ان يحصل العزم من طرفين بين ما كان من فعل النهر وعينه ودقوان الولاية من فدايات القدوة التي هي شرط الوجوب
ولا يجب تحصيلها اولا في حقها عدم التكليف الاطلاق بالنسبة اليها بدفعها ان اطلاق الامر بالامر بالمعروف يقتضي وجوب اداء المصلحة اولا بسقوط
بالعزم في ذلك فيما الولاية وقدرها بعد فرض القدوة عليها وبذلك يتفرق بين المقام والحق المشروط وجوبه بالاستطاعة التي لا بد من فعلها غير ان الملك
يمكن من تكليفه بسطوعه ولذا قلنا هناك لعدم الوجوب عليه ضرورة عدم صدق الاستطاعة عليه بذلك بخلاف المقام الذي لا بد من وجوبه على
لنظير جميع قبل الولاية بل اطلاق الوجوب مقتضاها عقلا الامتناع من مخالفة الحق ولا يرتب استغناء هنا بعد فرض وجوب القدوة على الولاية مثلا على
وجوبه لا بد من شيء من الادلة الشرعية التي تقتضي سقوط التكليف بغير تحصيلها من احسن الوجوه والفتور ونحوها كما هو واضح بادق تأمل هذا كل في الولاية
العادل وقد يلحق به نائبه امام وفي هذا الزمان اذا فرض تحصيله في بعض الافايم بل في شرح الاستثنا انه لو فرض التحصيل من الامام بالانفا
سلطانا او اكل الامم الاسلام لم يكن من حكام الجور كما كان في ذلك بخلاف ما كان في حاكم الشرع والعرف كونهما كما كانا منصوصين في الشرع وان كان فيها
فيه واما من الجور فلا يرتب انما يحضر مع الاختيار اذا كانت على حرم الولاية على ابدانهم الظالمون من الغشوك ويحرم بلا خلاف بل هو من الضرورة المستغنى
عنه كرايد اهلها من اكناف السند والامهات وكذا تحريمه من قبله اي الجور على ما يستلزم على محرم كما هو عليه في بعض البلدان المسئلة على كل
وسباسة ونظام ومحرما من فركه وغيره او اذ في بعض احوالها ما يحرم اي لا يختص من شأنها وبما هي من حقوق الناس وغيرها ضرورة كونهما كسابقه
الاقدام على الحرمان فلهما بالاختيار في حرمه ما كان منها محلا للوجوب والاختيار في حرمه ما كان منها محلا للوجوب والاختيار في حرمه ما كان منها محلا للوجوب
الولاية بين المستقلين احدهما على محمل والآخر على محرم وكل منهما الحكم لا يمتنع لاجل وقال عز وجل من قائل حلفوا على ايمانهم وولعوا في الفتن
في الفتن لا بد واحدة وقع فرض امتناع عليها بالاحلال والحرام تكون محرمه ولو لم تكن محرمه من قبله الولاية على محمل المحض لا بد من ائمة العدل والافتقار
محرمه ايضا كاشا لا بد من ضرورة خبر جرحه بقوله من اهل البيت العشي اصابع من اهل الظالمين فهو لجلال واهرم من ذلك فهو لجلال بل بدل عليه غير واحد
من اصول المعصية بما هو معلوم من العقل والنقل من كون المنصبة منهم والولاية ولا بد منهم والاختيار اجمع اليهم في جميع هذه الولاية فليس لاحد الدخول
في شيء منها بل انهم ولا يرتب عدمها في الفرض حتى لا يظفر النص من وفاءها في النهي عن الدخول في اعمالهم حتى ان بعضهم من سواهم قد روي ان
سابع حشر الله خسراناً وجرى زبانه على اي سلة منها فان دخلت على اي سلة من سواهم فقال يا ابا دناك لتعمل عمل السلطان قال قلت اجل قال لا
قلت انا رجل في حرمة وولي عيال وليس وراءه ظهري حتى فقال يا ابا دناك لتسقط من خالقنا فاقطع قطعة قطعة احب الي من اقول لاحد منهم علما او اظا
يا طربل منهم الا ما دخلت لا ادرى جعلت ذلك قال لا ينبغي كبريى فومن اوفك امره او قضاء دينه يا ابا دناك اهون يا بصنع الله عز وجل حتى
لهم علان ينصر عليه سراف من نار الى ان يفرغ الله من حشر الخلائق الحديث وقال داود بن خزيمة في الصحيح والسنن اخبرني مولى علي بن الحسين قال كنت
بالكوفة فقدم ابو عبد الله عليه السلام فقلت له جعلت فداك لولا كلمة داود بن علي وبعضهم هؤلاء فادخل في بعض هذه الولاية فقلت يا ابا دناك
فانصرف الى منزلي ففكرت فقلت ما احسبه نفي الاخاف ان اظلم واجور والله لا يثبت ولا عطينة الطلاق والعناق والامان المخلطة الا ان
احدا لا اجور ولا اعدان فاثبت فقلت جعلت فداك اني فكرت في ابا دناك على ما ظننت انك كرهت لك مخالفة ان اجور او اظلم وان كل امر في طاعتك
وكل امر في حقك على اني اظلم احدا او اجور عليه وان لم اعد له قال كيف قلت فاعدت عليه الامان فرفع راسه الى السماء فقال تبارك اسماء
ابسر عليك من ذلك والمراد ابسر عليك من ايمانك الى ذلك او لا يمكنك الوفاء بذلك لاجان والحرارة في اعمال هؤلاء بغير ظلم كالحال فاشا والامان
ابسر عليك ما عرفت عليه كما اشاروا الى ذلك في غير هذا الخبر وقال ابو بصير الحسن العسكري عليه السلام يا جعفر عز الله عنكم فقال يا ابا دناك ما علم
ان احدا لا يصيب من دنياه شيئا الا اصابوا من دنياه مثله او قال حتى يصيبوا من دنياه مثله الى غير ذلك من المصنفات المناهضة عن الدخول في اعمالهم التي ظهر
افرادها على البحث بل بالامانة الطباطبا في مصابيح كونا الولاية في حقهم ما من المحرمات لذاتية مطروحا منها شذاعة غامضا باستمالة على الحرمان
لنفسها الشريعة فيما يتعلق بالامانة الشريعة وما في حرم العقل عن الله واما وجه الحرام من الولاية فولا بد من الولاية لا بد من الولاية لا بد من الولاية
الشريعة واتباع الولاية من دنياه لا بد من الولاية الى ادانهم من ارباب الولاية على من هو والولاية على من هو والولاية على من هو والولاية على من هو
من فعل ذلك هل قبل من فعله او كثر لان كل شيء من هذه المعونة معصية كبيرة من الكبار في ذلك ان في الولاية الولاية الولاية الولاية الولاية الولاية
كله واطهار الظلم والجور والفساد والباطل الكذب قتل الانبياء وهدم المساجد وبديل سنة الله وشرائعه فذلك حرم العمل معهم ومعونتهم
الكسب معهم لا يبيح الفسقة نظير الضرورة الى الدم والميتة ولا طلاق النصوص الزهوية التي لا بد من نصيب من كونهما على محمل المحرم ومنع المعصية
بمادل على النهي عن اعانتهم ولو على المباح بل ولو على بناء مسجد وطاعة لهم والخصم لهم واعداء شائهم والكون اليهم وثقوبه سلطانهم وعليهم الخسوف
اشترط عليهم ما لا يمكن من انفسهم من الحرام كما روي عن الصادق عليه السلام لا يمكن من انفسهم من الحرام كما روي عن الصادق عليه السلام لا يمكن من انفسهم من الحرام

فصل فی استخراج النسخ

الامر بالمعروف عليها والامر بذلك من هذا كل في الولاية من الجواز اختيارا واما ان يكون من يخشى من الخلف عن الواجب ان لا يدخل في الولاية من يخشى
عليه الدخول فيها اختيارا بل بخلاف فتدفع الى الاجماع بضميمة عليه فمما للضرورة اليسر الصالح لا سيما في التكليف لكن على كراهية ومروحية
فالاولى في محله وعدم قبولها من المفسد الشرعي عليها ثم قول الكراهة لدفع الضرر الكثير كالنفس والمال جميعا والخوف كذلك على بعض المؤثرين
ونظام متفق ذلك في المسئلة الخامسة وهي اذا اكره الجائر على الولاية جاز ان لا يقول والعلم بما حرم من الجرائم كطعام الغني ونحوه مقتضى علم مقدار ما
تدفع به الضرر عنه مع عدم الاستسكان في الولاية على النفس والخاصة من ذلك الا اذا اكرهه الخليفة فانه لا يتقبل فيها بخلاف اذا
كان مختارا في الولاية ابتداء او استدانة فانه لا يجوز له العلاج بما حرم من الجرائم لان دفعه على النفس بل لو كان مختارا في الابتداء حالما كانت
على الجرائم التي لا بد من معادها بعد قبولها في بعض النسخ وان اكرهه الجائر بل يجب عليه تحمل ضرر الخلف عن امره في وجهه وقول اقتضاه في اذلة المكره
على النفس والمال في القدر القدر الشرعي التي نشاطها الواجبات المحترمة المطلقة وهي الجرائم على الضرر الذي لا يدخل في النفس والمال والعرض ومن
الاهم منها من لا يدخل في ذلك ما هي قدره فعلا او عرفا فالمرجع من عدم القدرة في المنع هو المانع من الاكره انما المراد الفرق بين الولاية والعلم بما
فيكون في البعد الاول الاكره انما يجمع القدرة على الخلف بخلاف الثاني فانه لا يتقبل فيه الا عدم القدرة اذ هو كانه لا يتقبل فيه الا عدم القدرة
الا لولا في شرح الاستسكان بما عدا ما عدا من ان لا يخاف ضررا يسيرا ببل لا يكره الولاية الجائز على النفس والخاصة من ذلك الا اذا اكرهه الخليفة فانه لا يتقبل فيها بخلاف اذا
واما العلم بما حرم من الجرائم فلا يجوز له العلم بما حرم من الجرائم لان دفعه على النفس بل لو كان مختارا في الابتداء حالما كانت
على الجرائم التي لا بد من معادها بعد قبولها في بعض النسخ وان اكرهه الجائر بل يجب عليه تحمل ضرر الخلف عن امره في وجهه وقول اقتضاه في اذلة المكره
على النفس والمال في القدر القدر الشرعي التي نشاطها الواجبات المحترمة المطلقة وهي الجرائم على الضرر الذي لا يدخل في النفس والمال والعرض ومن
الاهم منها من لا يدخل في ذلك ما هي قدره فعلا او عرفا فالمرجع من عدم القدرة في المنع هو المانع من الاكره انما المراد الفرق بين الولاية والعلم بما
فيكون في البعد الاول الاكره انما يجمع القدرة على الخلف بخلاف الثاني فانه لا يتقبل فيه الا عدم القدرة اذ هو كانه لا يتقبل فيه الا عدم القدرة
الا لولا في شرح الاستسكان بما عدا ما عدا من ان لا يخاف ضررا يسيرا ببل لا يكره الولاية الجائز على النفس والخاصة من ذلك الا اذا اكرهه الخليفة فانه لا يتقبل فيها بخلاف اذا

في الجبل السلطان

فليس شيء يراى في المومن كاستقامته من النصور المعيرة قلت بل فيها ان دم الف مخالفة لوزن دم مؤمن فلو سبنا ان المصير المصير بل وكل الخوف على
بل والمال كما لا يخفى على من احاط بادل علمه وان نفوسهم عند الله على ان ظا الصنيع المزين بدم المومن ضرورية انه هو الله شعرت النقص فخط هذا القول
كما شرح الاستناد على الجبل قبل ولوج الرجع ولما افرق بين الصنيع والمريض ولو حال الشك والاشك في المرات والرجل فلا يصح له وربما
احتل القرب بين سخي القتل بينا اولوا طوعا وعزوا بل وسخي الفضايل لانه كان في مستند الخطا للعدوان كان ستمتع في الفضايل اصلح
ان يكون وجهه كاذب في القتل بين المباشرة والتشديد كالاقتناء ونحوه لاطلاق الادلة والله اعلم المستند السادس جواز السلطان الجائر
وقال ان علمت حراما بيننا فهي حرام بل خلاف ذلك لا اشكال لا يجوز عليها والنص في جوازها والافعال لا يطعن على ما علم ان ما رجع ما لا خلاف
ولا اشكال ايضا اعترف به في الحدائق والاراضي بل في المصايح الاجماع عليه الاصل والمعيرة المستفيدة كصحة ابي لا ذلك لا سبيل الله ما ترى
في الرجل بل اعمال السلطان ليس له مكس الامن عاظم وانا استره وانزل عليه فخطي في حسن له وربما علم بالكره والكسوة وفدا في سكرته من
فدا له لحد وكل المشا عليه لوزن جميع ابي المراسيل جلالا بعد الله ما ناعته فقال لا ضللك الله امره بالعدل فخير في باله راجع
قال نعم وجب به ان يفر من هشام اضره عند بعض محمد بن مسلم وزرارة فالاصح ما بهيول جواز السلطان ليس بها بأس الى غير ذلك من
النص ومقتضا الى المستند الفطرية والعمل المستند من العلماء وغيرهم في سائر الاوصاف والامتنان الى ما ذكر من قبول الحسن والحسين والقصة والكمالات
عليهم السلام جواز معاونة والرشيد والى ما دل من النصور المستفيدة او المتأثرة على جواز معاملتهم وبغيرهم والابتعا منهم وان لا ناس جرح
نفسهم لهم بعينه وغيرهم في المومن عن الاحتجاج انه كتب الى صاحب الزمان يسئل عن الرجل من وكله الوقت فمخلو للما في يده لا يتوزع من اخذ
ربا نزل في غريبه وهو فيها او ادخل منزله وقد حضر طعامه فبدع في اليه فان لم اكل من طعامه عاد في فعل يجوز ان اكل واصدق بصدقه وكم
مفقد الصفة وان اهلك هذا الوكيل الى رجل فبدع في الى ان اتاها منها وانا اعلم ان الوكيل لا يتوزع من اخذ ما في يده فعل على منه شيء اذا
اتاك منها فاجاب ان كان هذا الرجل الى وما شاع غيره في يده فكل طعامه واقل يره والا فلا يجوز له على معلوم المحرر او على الكراهة او غير ذلك
لما عرف من معلوم ما ياحتمل في ابي الجائر بن وغيرهم ما لم يعلم منه بل لعل ذلك ونحوه من الضروريات التي لا تحتاج الى اثبات ولو لا ذلك لم يمكن
للمومن التعبد في امثال هذه الارقنة والعلم بان في حال المحرر ما غير قايح فضلا عما لم يعلم وان علمت انه باخذ الاموال ظلما فالظالم مع ردد
ملاحظة صنف من كل ذي مال مختلط بامره لعل ذلك العثار والسارق والمربي والمترش من لم يخرج المحرر ونحوهم وملاحظة ما تحت ايديهم من
من الاموال ينتج في غير المحرر من الشبهة التي سقط التكليف بجانبا به من باب القدر للتعليق المنفيين اية وردا فلا يفتق في ذلك ان كل واحد
منهم لو لاحظته بخصوصه كان من الشبهة المحصورة ضروره عدم الخصوصية عقلا وشرا الاحادهم فليس همج الاصفاء ولاحظت ما تحت ايديهم المحرر
لما عرفت والمحظوظه فغير محال اذا فضا الشبهة المحصورة فوضعت غير خصوصية فيهم عليها حكم عدم وجوب الاحتساب بما الكرام فان ذلك
بغير خروج ما في ايديهم ويحتضرون وان علم اسماءه على محرر عن حكم الشبهة المحصورة فيكون المفاضلة منه والاكل للمادة والتفتت بالفتوى في ذلك
حتى يعلم الحكم منه بعينه فغير ذلك لا يختص في ذلك بما اذا حصل بضرر فحاضرهم كاعطاء وبيع واذن ونحو ذلك ما يمتثل فيه الفصل الى الجلال فلا يفتق
المفاضلة وضررها ويجوز الاحتجاج مع مقارنته احد تلك الافعال الجوز على البعض شرعا من غير فرق بين ما كان في يده وبقية عضد في كسرك
اودار او غيرها ما لم يعلم اذ لا يمتثل الشبهة المحصورة عند احتمال ان ظ الاستدلال في شره لثاني منها قال ولو لم يعلم كونه اي الجواز غرضها جاز لها
من الجائر مطلقا لا يمتنع والاحتياط ومن غيره ما لم يعلم اذ لا يمتثل الشبهة المحصورة لفضاء البدوا والاصح فيخرج وان جاء بها من دار وكان
او صند في فيه عضد في اشار الى معتبر من جملة ذلك ولا يعلم حصول في المدفوع والمعتبر لان التجنب مع الاختصاص من شيم الابار ونحو ذلك
الرجحان باختلافه ولو اشار الى ايديهم منها في المانع كالاخذ للفطنة والاكل للمادة لوجاهة الدخول تحت رفع الجحلت الاصلح عملا بالاصل
في غير محل النص لظ ادائه من الاطلاق في الجائر بالنسبة الى كونه سلطانا او عاملا او عسكرا لان المراد وان علم اذ لا يمتثل الشبهة المحصورة
حتى يكون الاطلاق في كلامه مختصا بغير الجائر بل لظنهم بها كما يفتقر الى التامل لتمام كلامه ويمكن ان يريد اختصاص الجائر بهذا الحكم وهو جواز
النسب له منه وان علم اذ لا يمتثل الشبهة المحصورة كما هو مقتضى حال الجائر للنص في غيره ما سطره وعلى كل حال فجميع ما اشار اليه بمقتضى
الاول بل بما وهما التفتت بالاعتبار المعنى والتأخر وحكي بها في الاحكام والدروس والكفاية ومعقد اجماع المصايح وفي ذلك التفتت بالاعتبار
اشاره الى جواز اخذها وان علم ان في ما لم يمتثل كما هو مقتضى حال النظام ولا يكون حكمه كالمال المختلط بالحرام في وجوب اجتناب جميع النص
على ذلك وقد استنفذت سنداه الى النص اختصاص الجائر بهذا الحكم وعن ابن ادريس انه قال اذا كان يعلم ان فيها شيئا مقتصوبا الا لا يخرج
العين بل هو مختلط في غيره من ماله او غلامه النص باخذها على حجة خارج فلا بأس بشرا منه وقبوله عليه لا نهك لثبات بمنزلة الاستهلاك
لان غير قادر على ذهابه بل ونحو ذلك عبارة برة واحسن ما ينزل عليه كلامها ما ارادة عدم وجوب الاحتساب لعدم جريان حكم الشبهة المحصورة
في غير جرح الى الاحتمال الاول لك قد يؤيد مضافا الى اطلاق النص القوي ومعقد اجماع السيرة بانه لا مدخل للذم ونحوه في الاجابة
اذ ليس هو الجبل فعل المسلم على الوجه الصحيح وهو جرح في غيره من الاموال التي تحت يد المشتري فبما نص في الملاك في املاكهم
على ان لا يضره فضعف ما علم كونه على وجههم لرد وان المدفوع بين كونه من الخراج الذي جعل لنا لنا وله منه وان اثم هو يدعه وبين كونه من
مظالمه التي ظلم بها العباد على الجائر النص القوي غيرها ما دل على جليله جوارحه وما في يده فلا مناصح من القول بجريان حكم الاملاك

من غير فرق في ذلك بين صورة وجوهه وبين كونها معلومة المالك ومجسولة لانها بحكم الدين كن في شح الاستثان ما في بد من المظالم انما لا يخلو حكم الدين في الشك في الوصايا والروايات لعدم انصراف الدين اليه وان كان من وقطعه عمن الوصية والروايات على حاله لا يستوي المأخوذ في باب من باب الاسلام الى يومنا هذا اذ في ذلك ثواب وصلا بعد التلخيص من الثالث وما كان اذنا اجبتة ولو استعمل من حل الحلال وحرم الحرام وفيه مع اننا لا نجد له ولا فاضلا بين واضح حكما بعد معلومية المقتضى منه ودعوى عدم الانصراف الى الشك في اجبتة من شأنه اشد المنع وما في الخبر من ان الفضل لظالم عدم اخذه ما ظلمه وان تمكن من اجتناب عن ذلك ويمكن ان يكون وجه مراعات العقيدة والاعتدال المستلزم التابعية لاختلاف اجبتة في قولنا اجبتة او يجوز عليه او يباح عليه السلطان المجاز في اختلاف في نفس العقيدة وهوها في مضوا اليه من الوصية في الحال العقيدة باسم المفاسدة التي هي في حقها في حق الله هو عينة الاجرة والطبق والامل باسم الفراج عن حال الارض عن الشك في العقيدة في الحال العقيدة في الامام العدل حال بطلان البداعتين والاعتدال عن السلطان من غير فرق بين الدوام والعدول وفيها يكون خراجا مبررا من غير فرق في حاله كما لو اخذه السلطان العدل من غير فرق بين فتنه الموجود وبين قبضه بان من في ذلك انما لا خلاف في جواز شرائه منه وجواز بيعه ونحو ذلك مما يقع على المملوك حقيقة وعرضه وجميع المفاسد ان عليه اي على ان تمت اجماع فقهاء الامامية والاحتياط المتأخرة وفيها يصح العمل بالاعتدال الطباطبائي ان عليه اجماع علماءنا ودوليات اصحابنا وفي فاطمة الجليل اجماع مكررا على ذلك وفي ذلك اذن اثبات في تناوله والحق عليه علماءنا ولا يغفل عن حاله في حق الشك في العقيدة ونظير الانشاد اجماع على ان شريته ولذلك قال في الروايات ان عليه اجماع المستفيض ضرورة عدم استقامة العقيدة الاكثارية من علماء الاراضى القریة في ما والقرى في جميعها بغير فرق في ذلك بل لا يتصور حصول القطع به بل لا يخلو من العقيدة من العلوم والعلماء في سائر الاعصا والاصناف الدولة الاموية والعباسية في عتقها ومنه في العصور السبع والضرر في التكليف طاعتا بل هو شبه التكليف على الاطلاق وملاحظة الضرر الذي يمكن دعوى تناولها المفسدة ابو الحسن في الركوة والجماع واجبا والموت والمقام بل والمسئلة السابقة من العلوم كون جعل جوارهم من الخراج خصوا ما كان يرسله بصورة الى الحسنين وخصوا ما كان يحجب ابو بكر وعمر وعثمان وبغير فرق في الصحابة بل على المسئلة من القدر يات في الاجماع في اثباتها الى الاستدلال بالروايات وفضل في ذلك من الحق الكروي وغيره من فتنه لعقبة بعض من عاصره عن ذلك منهم الشيخ ابو هبة بن سليمان في ايراد الحل مسكنا فادعى في غير ذلك وما بعد ذلك من الادب على ان لا يخلو الى العمل في المسئلة اكثر في ما في الشك في النظم منهم ومن عوم العلم وانهم ليسوا من هذه وبما يعاظمه الجاهل في حقهم حل الخراج كما انهم يحجبون الشيخ ابو هبة المزور على سائر افضه بعكها وانما ساء الادب فيها مع الحق المذكور ونعم ما يحكي عن الحل في قول فيها بعد ان اشر على ما اقل شجرنا واسم السجل الحج والعتق وهذا وشبهه هو الذي دعي الى التطويل في المسئلة والادعوى وضع من ذلك وكثير من سئل عن رتبة صفات نظرية في حق الشبهة الى بعض الارواح وفيها غير ما استنداهم في ذلك الى كونه ظاهرا غاصبا اخلاف القضاة والضع وغير ذلك في حقنا فكيف يجوز حل المناولت اذ لا يفتقر اليك ان لا ينافي الاذن من المزايا في حل المناول منه وان عزم هو عليه في دفع وغيره من المفسدات فلو اجماعنا من غير فرق في ذلك من الجاهل وان اتم الخبر باننا بل يوجب منه شيئا مملكة المشركين ان اتم الباع في دفعه لعدم سلطنته في الاختيار في حقنا في الاذنه في الاختيار من من امتناعه الذين ولا الامر وهو لا ينافي الاذن في العقوبة الى المجاز كما لا ينافي اجازة المالك عقد الفاسد بغير الاذن عليه في حقنا انما الذي يرد من من عاين في حقنا بعضه اليقين بذلك فضلا عن جميع هذه الشبهة التي كانت تكون من الاختيار في مقابلته النص في مقابلته في القضية التي قد عرفت وكان منشأها ان الاثم المالح انتفاء سلطان العدل الى نفس الفاعل وعلموا ان المسلمين حقوقا في الارض المفسدة عنده والى ان لا يتقبل الموصول الى جوفه في تلك المدة المظاولة الا بالوسائل والنوصل الى السلطان والامر حكما وبجواز الاخذ في دفعه من ذلك خرج وعصا عنه عليهم وثقوب الحق فيهم بالكلية بل قد عرفت ان لا يمكن التفتيش مع اطلاق في حقنا هذا كله صفا فالله النص في المقام كالحديث من الاثر سئل عن الرجل يماشي من السلطان من ابل الصدقة وعنه ما هو يعلم انهم باخون منهم اكثر من غيرهم عبيد لهم في حاله ما الا بالول والعلم الا مثل الحظوة والشعر وغير ذلك لا باس برحمن يعرف الحرام بعينه قبل فائز في مصدق في حديثنا الفاضل في صدقات اعنا من اقبل بعناها في بيتنا اياها فائز في شرعها منه فقال ان كان قد اخذها وعزلها فلا باس قبل فائز في الحظوة والشعر في بيتنا نقاس في قسم لنا خطانا ياخذ حظه فيمنه بل يقبل فائز في شرع ذلك الطعام منه فقال ان كان قبضه بكيه وانتم اخذت ذلك فلا باس بشيء من غير قبل في المسئلة في الدلالة لا يوجبها على اياها الحرام والمفاسدة فان غابها الدلالة على حكم الركوة خاصة وثابتا بانها باغتنامها ايضا للاجماع في الجواز في اجابها بقوله لا باس برحمن يعرف الحرام بعينه العمل لان ابراهيم لا ينافي عدم اياها بناء على معلومية جرمها اجماعا وبكبر المشافي الاجمال هو العقيدة وثالثا باحتمال كون المصدر من قبل العدل واثباتا باحتمال الشراء فيه الاستنفاد لا المعاملة الحقيقية بناء على كون سلعها في حقنا المشرك خاصة مدفوعة بظهور لفظ الفاسد وكون المأخوذ مال المفاسدة سببا في مقابلته لفظ المسدود مع مضى السؤال من حكم المثل عن حكمها في الصدقات المثل في الظاهر في الاول وفيه الباقي بعدم القول الفصل وبانتهاء الاجمال بعد غلق السؤال بخصوص بل الصدقة ووجوبها في الجواز وارجاع صهره اليه ولا ينافي في نقل الاية ويحد بها عدم معلومية الخبر بعد ضمن السؤال اياها فيما زاد على الصدقة المفسدة فيكون حاصل القول حل شراء الصدقة اذ لا يغفل فيها الزيادة المحرمة التي تضمنتها السؤال لا مكان كونها مفسدة ولا وسيلتها الرواية بل في عمل الاية هذا لو كان على الشك في الثالث والرابع بعينها خاتمة سببا الاول بملاحظة حال الاثرة وبديع الثاني فضلا الى العدل لماضي بان صدرها ما يصح في قولنا ليس بمحرمة في كان النافذ فيها باخصاصها بالشراء بدفنها ما عرفت من عدم الفرق بينه وبين غيره عند الاحتياط على جميع

۱۰۰

لا يخرج من غير الجاهل بها واحدا منها وما في الرضا من بعض الاصل او صوابا او غير ما ذكره الامام من غير خلاف بطل
من عدم الفرق في الحكم بين الشراء وغيره من سائر المعاملات وفي بعض الجاهل او وكيلها او غيره فلو ذهبها او ابلها اليها وقبل التثنية او وكله
في نفسه او اياها وهي من المالك او في مستحيزا التناول لان دليل الانحياز شامل لهذه الصور والمفروضه وعلم لك بجهل الشراء والاختلاف
وعينها من كلام جازية ويؤيد العموم والتفرد لدليل في اصل المسئلة من استلزام عدم الانحياز العشر الحجج على المشقة المنع بين ابنة ورواية فقلت
السيد العبد في شرح النافع من انما يجهل بعد قبض السلطان وانما في ذلك قال الله باخذوا نفعكم من دياركم من غير ان يضرهم من غير ان يضرهم
وانما لا يجوز الضمان من الجاهل او في عدمه ونقصه انما في نظائر النصوص والعناوين على خلافه ومما قد اجماعاها وتتمها الحسن ما يمنع ابن ابي سنان في
شبهة الشيعة فيكون ما يفت الناس ويعطيهم ما يعطى الناس في الراوي في ترك عطاؤك قال بخلافه على حبي قال ما منع ابن ابي سنان ان يبعث
الملك عطايا ما علم انك في نيت المال نصيبا وهو مع حسن وانما الحسن ولحقه الدلالة من حيث يجوز ان لا يشبه الشيعة اخذ ما يعطى الجاهل
الناس العبيد من له ومن جله ما يظنون وجوه الخراج والمقاسمة وثانيا للراوي اخذ العطاء من بيت المال فان لم يجد الجاهل ما يبيعها فيه لئلا يتركوا
فان لها اربابا محضين من بطون من ومن اهلها فيه فاحتملها في حصة من ضعف من لئلا الجوه الموجه او المتدبرة للشيعة فالتأشبه
في الدلالة بما مضى عنه ومنها الموقوف من اصل بشري من العامل وهو بظلم فقال بشري من ما لم يظلم فيه احد وزك الاستقصاء ما يشري من يبيع
العموم لجميع افراد السؤال التي منها مفروض البحث لا ينافيه القيد لا شراطينا في اجماعا دليل الموضع الظلم مطلقه كقوله والعامل لا ينفك عنه
فالمروية الظلم الزائد على المتعارف وهو المستند في الشرط الذي قد مناه شيئا لامرنا وبما لا يوجب له ذلك يعلم الوجه في الدلالة اطلاق النصوص
العقبر بجزء الشراء من الظلم من ذلك استغنى وتقييد بالخارج عن مفروض المسئلة سيما النصيب اشترى من العامل الشيء وانما العلم ان بظلم فقال
اشترى من العامل كاصح اشترى العطاء فيبقى من بظلم بقوله ظلم فقال اشترى ويبيع في بظلم فيها ابيد العلم في قوله على البيع او بعدم
زاد من معارفه ولو وقع عليه ويكون نسبته الى الحاكم من حيث عدم استغناء المسئلة وعلى هذا فاما ظاهرا فيما ذكره الامام من جواز الاخذ
المالك ولو ظلم او اظلم عدم الرضا ومنها النصوص الدالة على جواز مبادلة الخراج بالجزية كصحيح اسمعيل بن الفضل ثلث باعبد الله عن رجل قيل
يخرج الرجل ويخرج من ديارهم ويخرج الخراج والشيء والاحكام والمصادر والملك والطبر وهو لا يترك لعل هذا لا يكون ايدا او يكون ايشري في انما
بشئير ويقبل فقال اذا علمت ان من ذلك شيئا واحدا فلا تترك فاشترى وشيئير ويقبل به والموقوف عنه ايضا في الرجل يقبل بجزية رؤس الرجال ويخرج الخراج
والاحكام والطبر وهو لا يترك لعل لا يكون احد يث ياد في تفاوت بل ظاهرها ان غرض السائل يسأل عن من حيث انه لا يترك يكون من ذلك
شيئ لم لا وهذا امر يذكر خارج الارض كان اصل الجواز من حيث كونه لك خراجا امر مسلم عندهم والصحيح عنه ايضا انه قال في حديث لا بأس بان يقبل
الرجل الارض اهلها من السلطان وغيره ارضه اهل الخراج بالربع والنصف الثلث قال لا بأس به وقد قبل رسول الله خراج اعطاهما اليهود
حيث خفف عليه بالخراج ليجوزها النصف هو كما لا يصح في ان حكمه نصف الجاهل في هذه الاراضي حكمه نصف الانام العادل وصحيح اسمعيل بن الفضل
سئل عن رجل اسلم من السلطان ارض خراج بدراهم مائة او بطلع مائة في اجراها وشروط من رعاها ان يفاضة النصف لخل من ذلك واكثر
فذلك قال نعم اذا حضرهم فها اعمل لهم شيئا يبيعهم به ذلك فذلك قال وسئل عن رجل اسلم ارضا من ارض الخراج بدراهم مائة او بطلع
معلوم فبيعها فظنة فظنة او ببيعها بيا يبي معلوم فيكون له فيها اسما من السلطان ولا ينقص منه شيئا او يواجر تلك الارض عطاء فاعطاه
على ان يعطيهم البتة والنصف فيكون له في ذلك فضل على الجاهل وله في البتة الارض ولا يملك فقال اذا اسلم من ارضا فافقت شيئا ولم يزد على
يا من اذ كوت وخبر عيسى بن الحناز قل لله جليل فذلك ما تقول في الارض فبقيها من السلطان ثم اجراها اكثر على ان ما اخبر الله ثم
منها ما كل شيء من ذلك النصف والثلث بعد عن السلطان قال لا بأس به كذلك عامل الكوفي وفي خبر زرارة اشترى من رجل عبد الملك اخوه
من هير او زابله ثمانية قال فذلك له وملك وملك او يملك انتظر ارض هذا المال فابعت به له واحتمل الباقي فابى على قال فادى المال في ذلك
هو ذلك فله من ثلثه قال فذلك لك لا يبعد الله فقال ابداره للجواب هو له وله فقلت له انك قد اداها ففض على اصبعه الى خبره لثلاث
النصوص التي لا يمكن استغناءها مضافا الى نصوص الجواز التي قد من سابقا التاملة باطلا في الماكان من الخراج وغيره بل الغالب كونه من
ان يجوز لبليل طبيب لا دة ينادى من النصوص المتواترة في تحصيل جزم من الخبر في ابي الخلفين بل فيها ما يقتضي التحليل مطمن غير في
بأن ما كان حجة روين ما كان فله لا يترتب في غير الخراج وغيره قال ابو جعفر في خبر الثمالي المروية في الغنم من اهلنا لشيئا اصا من فقال
الظالمين في زواله واما من ثلثه فذلك في نصوصهم والناس يبيعون في فضل مظلئنا الا انا اعلمنا شيعةنا من ذلك ويجوز عن الله في خراج
الرفي وخبر الجاهل بن غنيس قلت لا يبعد الله ما كنتم من هذه الارض فبقيتم ثم قال ان الله بعث جبريل وادعوا من ثمانية اهلها في الارض
منها سمون وجمان وهو يبيع ويشتري وهو يبيع الاشاش ومهران وهو يبيع الهند وبل مصر وديلة والفرات فاسف واستف فلو سنا
وما كان لنا في شيعةنا وليس بعد واما ثلثه في الاما عطيته وان ولينا لفي اوسع ما يبرزه الى من يبيع ما بين السماء والارض ثم تلا هذه الآية قل
هو لا يدين الله في الحجة الدنيا المعصين عليهم اياها خاضع لهم يوم القيمة فلا غضب قال ايضا في صحيح الغنم قال امير المؤمنين هلك الناس بطريق
وفرحهم لا لهم لم يوروا البناحق الا ان شيعتنا من ذلك واباؤهم فعل وخبر اخذ في خبره قال رجل وانا حاضر جليلي الفرج فخرج ابو عبد الله
فقال له رجل ليس بثلث ان بعض الطريق انما بثلث خراجا يشترها او امر له بن جها او امر ان يبيع او يجر او شيئا اعطيه فقال هذا

كتاب النجاشي
في المقاسمة

فيستحل لال كاشدهم والناشئ البتة منهم ولحق ماؤا لدنهم الى يوم الغيبة فهو جهل الاما والله ليجعل الاثر لجلنا لولا واقعه اعطينا احد
 فخر وما الاخذ عندنا بعد ولا الاخذ عندنا ما شأنا الى غير ذلك من انصاف الدلائل على المظن الوجه المذكورة في باب الحق وغيره من ابواب الغيبة الشغل بعض
 على الباحة التي والحل للكون في ابواب الحق الفين ومنها يعلم ان الاذن في ذلك للشبهة خاصة دون غيرها وليس هو من الاحكام الشرعية التي لا فرق بين
 المؤمن وغيره بل هو من الاذن والرخصة التي ينبغي الاحتياط فيها على المستيقن مع فطوح النظر عن النصوص المخصوصة ومن الغريب ما سمعنا سابقا من افعال حله
 للسلطان لانه لا يجمل له حيا اية بيضاء الاسلام اذ هو كائن وعين كونه مخالفا للضرورة من المذهب من غير مذهب عليه لانه غاصب لا يملك في عرفنا ان الاذن
 ذلك انما بالنسبة الى الحق الفين المستحق في ترجع الاستثنا من الاشكال في ذلك في غير محله فيعامل مع ما وقع في ايديهم من ذلك معاملة في باب الاستطاعة
 وما ليس كونه حلالا للنساء من الشبهة وحرما على غيره نعم الاذن عدم الفرق بين الاخذ ما فضله منه سببه لهية او شرها وغيرهما ومن اخذه من في
 زمته بامر من يظن له او غيره وانما معاملة ذلك معاملة سلطان العدل بل وبما كان الظاهر معاملة في ذلك معاملة الملاك في املاكهم وكل ضرر منه
 فيه على حسب ضرر في املاكه فلا وزن لنا اثمتنا في اجراء الحكم عليه كما عرفت ونعرف اننا انما الكلام في اختصاص الاذن المخصوص بما اذا كان السلطان من
 الحق الفين او جهة والموافق فان ذلك انما الحكم يخص بالاجاز الحق الفين نظر الى معتقده واستحقاقه فذلك عندنا فلو كان مؤمنا لم يحل عند
 ما اخذه منها الاخذ او يكون غلاما وبنا المرجع الى اولى الاحكام الشرعية مع افعال الجواز من نظر الى الطلاق المقتضى لغتوي وجه التفسير انما المنع
 الا اخذه الدليل وبنا وله الحق الفين مخفف والمسئولة لانه اذا كان مخالفا للحق فيبقى الباقي وان وجد مطا فالقرآن دل على اعادة الحق الفين
 منه التفتنا الى الواقع والغالب فيه من انما اعترف به من فضلاء اطلاق النصوص لغتوي المأمور ان الاخذ انما هي لموضع الحجج والفتور وتوسيل الشبهة
 الى حقوقه الثابتة في بيت المال المسلمين كما اشعر به الجمل السابق فلا يخفى بالحق الفين واعتقاده الا ما به جهلا غير مؤثر في جواز الاخذ منه ولولا ان كان
 نائمه في كونه بالنسبة اليه في اخصاص السؤال لا يوجب تخصيص الجواب مع فرضه على ان اكن النصوص خالصة عن السؤال والسؤال المخصوص
 ويقتضي الفينة الصادقة عن العموم غير معلوم او معلوم غير ولقد اجدنا في الاستثنا في تفسير الجواز بالاعتبار بغيره وابناءه اذ الجواز
 او فاعا او اصله مؤمنا او مخالفا مستحلا او لا محتميا عليه بالعموم في الروايات واكمل عبارات وبعضه مغفول الاجامات نعم بغير اعتبار انما الملك
 والامتناع بسلطانة على غيره والاختصاص لاول السلطنة وادعاءها على وجه بطيئة باسم السلطان فلا يجزى الحكم على خصوص بعض المشعنين بما اوجده
 او يجوز ذلك على سلطان ملكهم من غير فرق بين الحق الفين وغيره انما لا يجزى على من ادعى سلطانا بلا شك كقصر سلطان الهند ومن كان من ذرية ذوق
 المشرك من السلطان ضرورة عدم مدخلية الغيبة في ذلك وكان من خص الحكم بالحق الفين نظر الى ان مسئلة الحكم في جواز المناول منه ما ورضي النصوص
 بالزامها بالرواية اقصاه من الارث بالنسبة وغيره وانهم في ذلك معاملون معاملة اهل الذمة الذي يجوز مناولهم من الغيبة والخصم بينهم نظر الى كونه
 حلالا في مذهبهم ومقتضا اختصاص الجواز فيما ضل الجواز موقفا للذمة وفيه مخرجه من كون مسئلة الجواز اذن من له الاخذ في ذلك كله من غير
 فرق بين من كان منه جرح فوقع ذمة له وان لم يكن له المناولة عليه لوزن كما سمعنا سابقا ونصوص جازهم وح لا فرق في اخذ الجرح منه بين القليل والكثير
 وبين ما كان منه مراضا لمصرفه الموظف له وعدمه وان قال بعض شايخنا عمل المحكمة في ضرب الاحكام المأذونة على ما بناه من لزوم خضاد النظام
 والاضيق على اهل الاسلام ومصره والفرق على ما بناه الحق في ان قوة الجاز فيها دفع الفتا عن العتبات بقتيصة الاسلام ودفع قطع الطريق
 والسرف وحسن الدماء وحفظ الاموال من غير ذلك هيكون صرفا في مصالح المسلمين وان كان على يد من لم يكن اهلا لادارة المسلمين مما عايناهم من
 الاضطرار الاذن على ما كان موافقا للمصالح الشرعية في ابداء ما ائدها في غير ذلك فدرعنا اطلاق النصوص لغتوي على وجه لا فرق في بين الاضطرار
 السابقة وغيرها والتعليق في بعض النصوص السابقة ان لم يصب في بيت المال لا يقتضي اطلاق الجواز الاخذ بذلك ونرى ان الكوكة هل يكون
 الاخذ حلالا لمطاع حتى لن لم يكن مقتضا للركوة ولا انصب في بيت المال حتى وجود الامام وانما يكون حلالا بشرط الاستحقاق حتى ان غير المستحق عليه
 حتى ذلك الى مستحقه اطلاق الاجاب وكلام الحق يقتضي الاول وتعليقهم بان الاخذ ضريبة بيت المال وان هذا حتى الله مشعرا لثاني وللغف
 فيه محال وان كان ظاهرا في الاول لانه في الضرر لا يكون الا بالكل مطا فذلك لا محال للموقف بعد ما عرفت من اطلاق النصوص لغتوي الاذن الموقف
 للمؤولة الملة وقمع الحجج عن الشبهة الذين لهم المساوية عليه لوزن في بيت المسلمين عليه الخراج او غير خباثته بالسفر منه والامتناع عن تسليمه اذ يمكن
 هو من عتاقه وان تمكن من الاخذ من الغيبة لاصلا لعدم ابحاثه وتحقق الاذن فيما تناول من يده لا يقتضي تحقيقه في ذلك فبقبح احتياضه
 فنه بمرحاله ضرورة كون الخراج كما هو الارض فلا يحسنه المسلمون منه يجرى انتفاعه بالارض وما في قبضه لا يصير سلبا احدها عن شراء السرف
 احبنا نضال الا الا ان يكون من مشايخ السلطان فلا ميسر بذلك وخبر سماعه سلبه عن شراء الحباثة والسرف فقال اذا عرفت ان ذلك فلا الا
 ان يكون شيا اشرف منه من العامل نول على اذنه جواز الشراء من السلطان وعامله وان كانا شائين او ما رغب في الاموال المسلمين فيكون في كفاي النصوص
 الدلائل على جواز الشراء منه لان المراد جواز شراء السرف من اهل السلطان مع احتياضه الكاشفي معك لا يابن لسلطان وانما هو في المسلمين لانه
 ناصب قد مضى ما لا ناصب فيهما ويجوز بيعها بالحق في الامام م والباقي من وجده من المسلمين والامام فلا وزن بشرائه عتبه والبايع هو
 فانه لا يخر من عتاقه اكان من مال الخراج ونحوه ولولا ان الغيبة كما سئف وخير على من يعطين قلبه لا في الحسن ما شق في اعمال هؤلاء وقال ان كنت
 لا بقاء فلا فاقنا اموال الشبهة ولذا كان على عتقها منهم عتاقا بغيرها عليهم في السرف على غير الخراج او يكون ذلك اذا نال الامام بغيره
 اليهم ولا نال حيا كان من مال الخراج ونحوه ولولا ان الغيبة كما سئف وخير على من يعطين قلبه لا في الحسن ما شق في اعمال هؤلاء وقال ان كنت

ما لا يجرى من غير ما لا يجرى

من وجوه الظلم الحرة ويمكن ان يرد وير وجهه الخراج والزكوات والمقاسمات لانها وان كانت حقا عليهم فليس حقا لها ان تكون جميعها الاصل الا عند الضرورة ثم قال وما زلتا نسمع من كثير من عاصرتهم لاستباحة هذا الاعظم على بن هلال وقال على انه ينبغي واسطة بل بالمشاهدة انه لا يجوز ان يخرجه الخراج والمعاينة سرقة ويجوده ولا منه ولا شئ من ذلك حق عليه قلت وكذا من عاصرتهم من الشايخ خصوصا الاستاذ الاكبر فانه مشهور على حد وبهوى حميد سرفه المحصنة وحبانها والامتناع عن تسليمها او عن تسليم غيرها الى الجائر وان حرمت عليه دخول تسليمها في الامانة على الاثم في البدلية او العاقبة لنقض الخصا على ذلك ودعوى الاجماع فيه وجعلها من الجبل ليعول حايه بجنة الاسلام فخل له بغير عليه ليل له ولا ينبغي عليه ان ذلك كله للمعصية من ان يخرج لاجره الا ان قد استغنى المسلم على المشرق في الارض بمجر واستغنى بها فان كانت بدلا لشيء مبيع فدخل في السلم في الاداء الى الجائر مع قضاء التقدير فلو فرض عدم هذه بعض الاحوال والامتناع والادانة ولو بالنسبة لبعض الخراج فدفع الى الحاكم للتصديق منهم وفي حق التقدير على كل ما كان لم يذلل في حاله فشق البدل ويطلب الحق في حقهم ففرضوا في الزكوات الاجناس والاولاد على الصبي والمجانين ومنهم من لا يفتي على من لا يحل كالمسكين والاحتياج الفداء والمناخري في باب الامري بالمعروف والنهي عن المنكر وعقوبت ارباب العقدة ومن العرب عوى بعض شايخنا المعاصرين انفسهم جواز الدفع في الخراج وكفى بالجائر بلا حيلة للثقة الزمانية وان الاصل عدم الادان منهم في الدفع او غير ذلك فافضنا النصف المظالم ونظائر على ان يحكم في الجائر وجهه ولا انكر من الاحكام التي شرع للثقة المعلوم كونهما دائره مدارها في فرض عدمه في حال وفي زمان ومكان لا ينبغي التامل في عدم جوازها وانما كون الزمان مائنا لا يقتضيه ذلك وان فرض عدمها في بعض الاحوال كما هو واضح بل هي في الغنى ربان العلم وعلا وثانيا انفساها جواز الدفع اما وجوبه على وجه بحيث لا يجري لودفعه الى حاكم الشرع المستقيم من بينهم فغير معلوم بل معلوم خلافه كخلا في ما دل على كونه من الضيق والقوى والظان افضنا الاحتياط في المقام على شيئا حكوي بالجائر لعل من حاله في التقدير كذا الامام وفدا كقولك بيان ذلك على ما ذكره وفي غير المقام من ان نصيبه في الامام وانما المراد من بيان حكمه في الجائر الذي منظره المنع باعتبار كونها خاصية وظالمه بل قد عرفت منهم غير واحد من شايخي المناخري ذلك مع هذا التصريح منهم ولعل هذا بعد التامل مما يقتضيه به التقدير باذي نظر في التامل قال الكوفي في رسالته بعد ادعى الاجماع على جوازنا ولم يذلل الجائر فان قلت فلو كان يجوز ان يذلل الجائر الى العينة ذلك اعني التقدير لاجماع الشرائط فلك لا تفرق في الحقيقة ذلك من غير ما ذكره في حقنا لغيره في حال التقدير في الاستغناء المحرم وفي ذلك من ذابغ من متصلي الاصل فنبقى مجوز به هذا بطريق اولي لان هذا اقل من خطر الاسماء المستحقين لذلك موجودون في كل عصر والذين هم معصومان على الغرارة والمجاهدين في كل شأنا ومن تامل في كتبهم علم اننا مثل السبل الشريف علم المحققين في سبل الله والدين وغير العلوم جلال الملة والدين وغيرهم فظهر من مثل مضيق لغيره في الشك في انهم كانوا اسلمون هذا المنهج وبغضون هذا السبل وما كان اورد دعوى كتبهم الى ما كانوا يعتقد من محصنة قلت قد عرفت انه لا ينبغي الشك في حكم المبرور فليج تسليم الخراج له لانه لا تكن تقديرا شافيا بل بالظاهري لعدم ثبوت الادان في التسليم الجائر في هذا الحال ولما انتقمه العصبي لا فطول في امية ما استنظمه بعض خلافه في المرام من عدم حل المنع والسرقة صدها من اسئلها من الجائر واما الجائر فيجوز ذلك بالتسليم اليه قلت بل قد عرفت وجوب اذنا له بناف المنع وهذا ولكن في شرح الاستنباط بعد ان ذكر الحكمة التي فيها مناهي في ثبوت الاحكام على ما في الجائر قال ومع عدم السلطان الجائر فالمرجع الى التقدير المأمور فيها بسلطان بامور المسلمين والاعمال يجوز اخذ الجميع للمؤمنين فيها بكتبهم بوزاعهم عند عدم تسلط الجائر هو الذي هو على ما سبق في فصله في الاطاهير ونسبة لا به التقدير على عدم السلطان الجائر كما ان ظاهر سقوط الخراج عن المؤمنين في وجهها معا من واضح وان كان ربما يشهد لك فيهما في الجمل من ضيق الخليل وما ورد فيهم من ان الارض كلها لنا وان قد ايجنا ذلك لشعبنا اذ هو رفا ثمننا اخذت من الشيعه وبن كفا في ابيهم كما اننا اخذنا الارض جميعا من ابي اعدائهم لان ذلك مطع عند الاحتياج بالتسليم ذلك وبما كان المراد منها خصوص اموال الله هو لهم من الانفال او غير ذلك دون الاراضى الخراجية التي هي حق المسلمين فان خرج الجائر با طاعنا في دفعها ولذا جازنا ولم يذلل الجائر فان فضلت التقدير بتسليم الجائر فعدله وروى في الاداء في حاكم الشرع من دفع في مصافه وتكون علمه ولا يذلل الجائر كالحكم الشرع مع السلطان الجائر وان لم تفض التقدير بالدفع اليه وواضح المنع كما عرفت فيما تقدم مضافا الى ان ذلك في الامام حال فلو كان ذلك كما صرح به بعض النصوص في كل مكان لدرنا لنا ثبوت المحصنة من قبله وما ذلل غير عبد العزيز بن نافع قال طلبنا الاذن على ابي عبد الله فارسل الينا اصحابنا اثنين اثنين فدخلنا ثنا ورجل معي فقلت للرجل احب ان يخل بالمسئلة فقال نعم فقال لرجل فقلت فدا لسان في كان من سباه بزمانه وفعلت ان فاجبه له يكن لهم ان يخرجوا ولا يجللوا ولديهم لهم عا في ابيهم قليل ولا كثير وانما ذلك لكم فاذا ذكر الله كنهه في خطبه من ذلك ما كان يقصد على عا في انا في فقال له انت في فعل ما كان من ذلك وكل من كان في مثل حالك من عا في ففجول من ذلك ففنا وخرجنا من ثنا مضيقا الفخر ليعود الذين ينظرون ان ابي عبد الله فقال لهم قد غفر عبد العزيز بن نافع يعني ما ظن في مثل احد فطبل وروا في ففسر لهم فقام اشان فدخلوا على ابي عبد الله فقال احدهما جعلت فدا لسان ان كان من سباه اباي امية وقد علمت ان في امية لديكم لهم من ذلك قليل ولا كثير وانا احب ان يخل من ذلك في فعل فقال ذلك لينا وما ذلك لينا ما لانا ان يخل ولا تخرم فيخرج الرجلان وغضب ابو عبد الله فلم يجل على الجود تلك الليلة الا بداه ابو عبد الله فقال لا يخرجون من فدان يبيعون فيبشحن في حاصفت بزمانه كما نرى في تلك لينا ولما ينفق احد تلك الليلة بقليل ولا كثير الا الاولين فانما عينا الجائزها محول على التقدير بغيره ما في صدره وقد سمعت خبر ضرب وعبره ما يدل على ذلك بل كان المسئلة ليدخل في شك كما قد عرفت انه لا شك في ان ليس احد لا شئ من ذلك الخراج بل الاخذ ذلك ولو كان من عليه الخراج من غير انفسه فواضح واما مع عا في فلا بد من الاستنباط من حاكم الشرع لعدم ثبوت الخليل لزم من الاثم على جمل لا يحتاج معه الى اربعة منصوصين وان كان في محتملا ان الاحوط ان يكون في الا ما ظنناه وكيف كان في الخراج والمقاسم لغيره اعمد اعمد في الشرع بلا خلاف لاجره قبله هو راجع الى نظر الامام على حسب ما يقتضيه مصلحة جليل المسلمين

فہم فیہ

فی الجہان

عبد المبین بن عبد الجبار اللفظی

[illegible]

[illegible]

القسم الثالث
أقسام المعاوضة

في بيان المعاوضة
والبيع

الاباحة كما هو في غير هذه الاعيان التي تنفع لغيرها حكمها حكم معاوضتها عليها على ان الحكم من التبعيد الاول هو الشيء المنصير بها بما لها معاوضته مستقلة عن اول الامر هذا
كل في الصلوات الاولى وما في حكمها مستقره واما الصورة الثانية فلا ينبغي اعتبارها جميعا باعتبار البيع فيها بناء على جهة بيعها بالاعلان او عدمه ما دل عليها
الناسل لم يجرى في البيع الذي من اجل المعاوضة كما هو واضح فالتشابه ان يقع الفعل من المتعاطين من غير قصد البيع ولا نصير به بالاباحة المنزوعة بل بطلان
مثلا شيئا لشيئا ولا عوضه جديده بل هو لعل الفاعل بالاشراط الصعبة في البيع بشيء راتبه على جهة الاباحة التي هي الاصل فيها بقصد مطلق التسليم
ففيه احتياج الى قصد لغيره فانه يمكن فيها قصد هذا التسليم المطلق ويمكن ان يكون هذا المراد لا شيء وفي المثال المذكور من اعطاء البقلى
شيئا او يكون مرادهم الصورة الاولى وعلى كل حال فالعقل مشروط عند من يمكن بل لعل الفاعل بعدم شرعية الصعبة بشيء راتبه على جهة الاباحة ضرورة
عدم امكان حصولها بعد فرض قصد التسليم على جهة الملك راتبها ان بقصد الملك المطلق ولا ينبغي فشاء عند من اعتبر الصعبة الخاصة في ملكها
لاستثناء المشترط بانشاء شرطه اما الفاعل بعدم اشراطه ضد بقول بوجهه ومن لم يجرى البيع بناء على ان الاصل في نقل الاعيان والبيع جرحه لا بقصد
كما صرح به بعض شائخنا لكن قد يناقش في ثبوت الاصل المنزوي بعدم الدليل عليه ومطابق العقل جرحه بشيء راتبه وبين الصلح والهبة بعوض فلا يلحق
الايصده ولذا لا يكون في صيغة البيع ملكك ونحوها وقد يقول بوجهه على ان يكون من الهبة المعوضة وفيه انها احتاج الى القصد ايضا واول من ذلك
يصرى كونها معاوضة مستقلة لا تدخل تحت اسم شيء من المعاوضات لكن فيه انه لا دليل عليه بل لا الاحتياض التوافل فيما ذكره من الامور المخصصة خلافه
مضافا الى اختصاصه بالهبة لان يستند فيه الى السيرة وان كان دون اشياءها على وجهه تكون معنوية في العناد ومن الغريب ان بعض شائخنا احتار
في المعاوضة بعد ان اثارها الملك قال وهل هي باخلة في اسم المعاملة التي جاشت في مقامها في غير فاشترطها واحكامها الظاهر من الاحتياط
لغير ذلك فغيري فيها فائز مقام البيع احكام الشفعة والحبة والصلح والسلم وبيع الجوز لثما وجميع شرائطه كصحة الصيغة وله في ذلك شاهد من
من كتاب اوسنة واجماع والاخرى انها غير متميزة في الصلح والعقود المجاورة وبلزم فيها ما يلزم فيها فضع المعاوضة على المشاهد من كمال او موزون
غيره على ما يمكن ومنه ان ويجوز ذلك من عاده المسلمين لهم او ادا والدار في غير اقل الصعبة والمحافظة على الشرط فانه لا يفرق بينه وبين
مستغلا او مع الفاظ لا يبيح لشرائط مقصودا بها المانع جرحه المعاوضة وعلى الاول فان مرجعها بالحاق بيع او غيره بغيره والاقا بالبيع
في المعاوضة على الاحتياط مقدم على الصلح والهبة المعوضة والاحارة في نقل المنافع مقدم على الصلح والاحتياط اللزوم لغير المنفعة الاصلية وانما
هو من التراجع واللوحي الشرعية فقصده غير محل وان لو كانت متعوضة وغيره فليس جرحه لا يفرق عليك جملة منها بعد الاطاحة بما ذكرناه خصوصا في ذكرنا
ضرورة ان كان المراد ذلك في مطلق المعاوضة حتى لو قصد المتعاطيان فيها البيع مثلا ولم يجز لهما حكمها ان يلزم كثير مما تقدم سابقا في الكلام
على القول بالاباحة من عدم شعبة العمل للقصد ومن ثبوت احكام جديده لا دليل عليها ولا في علم اشياء بعضها بالسير المعيرة فلا يفرق في اثبات غيره
وان الحكم فيها لا يسمي دون الحكم فهو غير من سابعه ضرورة احتياطنا من جهة جميع ما دل على اعتبار العلوية فيه وبه التفاضل في الصلح والقبض في السلم
والاراء وغير ذلك ودعوى حصول السيرة القطعية على عدم اعتبار شيء من ذلك في خصوص هذا القسم من البيع مثلا بدعيه الفسابل لا ينبغي صدورها
من شفعة فضلا عن الغيبة الماهرة في ذلك فليس في بعض افرار الجاهل في خصوص الحكم به دون غيره مع فرض كونها سيرة معتد بها لانها سيرة اصوام بغيرها
في التسرع واحكامها كما هو المشاهدة كثيرا من افعالهم المتأخذة بالادلة والاحتياط واجعلوا عليه ولو ان مثل هذه السيرة ومعناها معيرة لم تحصل من جديد
غير ما جاء به محمد واهل بيته كما لا يخفى واما ما ذكره اخبر من الزوم اه فقيهان فصد ان وقع لا يفرق في التفرع للفعل بل كان نحو الاعتقاد المتقاني
فهو ملك والا كان بخلافه كونه كقصد الملك وخروج نفسه لا ينافي ادخال المعامل اياه في معاملته على وجهه ويكون كالشرط في النقل والاعمال
كما هو واضح باو في مثل وقد ظهر لك من ذلك كله حكم جميع ما يشترطه فوعض من الناس وما يخبر ان الناس منهم ووقع فهم خاص من الاشياء المذكورة فلا
فانه فيه بعد ظهور حكم الجميع لذلك وان كان في ايدىهم الصورة الاولى لكن لا يخفى عليك ما فيه بل يمكن دعوى ان لنا في الصورة الثانية
خصوصا في الامور الجديلة وعلى كل حال فهو خلاف في موضوع لا في اصل المسئلة بحيث انه يقول بالاباحة فيها قصد المتعاطيان بالبيع كما هو جرحه في الكلام
في كلام المتأخرين وعلينا غرضنا من الاشياء انها والله اعلم بقى الكلام في ما ذكره من احد من الاحتياط بل قبل ان يفرق فيه ولا اشكال من لزوم المعاوضة
بثقل العين من الجانين بل قال الاستنا في شرحه لا ينبغي لاختلافه ان المعاوضة تنتهي الى اللزوم وان التلغ الحقيقي والشرع في النقل بالوجه
اللازم للعوضين معا باعث على اللزوم وكذا للواحد منهما والاحتمال لعدم في غير النافل المشعر في حكم عدم قلت وهو كذا اذ لم يجز مخالفا
في لزومها ودخول الباقي في ملك من يده بثقل احد ما نعم اخذ في لنا لعدم نظر الى بقاء الملك لما ذكره دعوى تسلط الناس على اموالهم
ثم حكم بان اللزوم اقوى وقال فيها ايضا وروضة وحكى الميسرة ونقلوا الارشاد ان في معنى التلغ نقلها عن الملك بوجه لا من ونعيرها الى
حال اخرى كالحظة فظن مع لصال عدم في الاخرى في الاولين الذين فيها ايضا ان من اجها بغيرها بحيث لا يمتنع معنى التلغ لكن فصل بعد ذلك
في ذلك فقال ان كان لا يوجد فكما لتلغ ان كان بالساق والادنى حصل كونك لا امتناع التراجع الى الوجه الاول ولعلنا بذلك ان ما يحكي
فصل ان لم يفرق احد ما يحكي ان كان ولا خلاف في احد ما وعليه ينبغي في حكم الميسرة من الحاق غير الصفة كجها طه الشوب وصفه وقصه الا
انه لا يشكل فيه في منه ذلك ثم قال في الاجر ايضا ان النقل ان كان حازرا كما بيع في غير الجحيا فكما لا لازم على الطر واستطهر ايضا ان الهبة قبل القبض
غير مؤثرة مع لصال الرصد في التصرف واطلق فيها احد انها ملك مدعى مع صد وصنع العقو ونقلوا الارشاد الاكتفاء بثقل بعض العين في اليد
لا امتناع التراجع في الباقي لانه يوجب بعض الصفقة والصلح كانه مال البعثة منه واثبت فيه في ذلك لان بعض الصفقة لا يوجب بطلان اصل الجحيا

في النسخة

بلغت جواز دفع الحق فيرجع الى المثل او العينة واما النص فيستند الى تفصيلها في القفظ بايجاب المبيع ثم احصل ان يلزم من العينة الاخرى في مقابل التالفة
ويبقى الباقي على اصل الالبسة ثم قال فيها انما يتقدم الرجوع باخذها بغير ليرة ولو كانت قد تمت فان كان باقيا رجع به وان كان فالتاخذ بالتسليم على
التصرف بغيره من غير قصد ان كان باقيا فحينئذ الى غيره ذلك من كل ما لم يبق في حجره كاصل المسئلة وذلك لانك قد عرفت ان العاطل يبيع على وجه
اما الصورة الاولى فالظاهر ما ذكره من المزمع بالتلف من الجاهلين ولو كان سواها على ما ذكره في الالبسة من ابي كثر والعرب ويحده ضرورة انه لا
للرجوع فيه شر محكم بالنصان المعلوم اتفاقه بالتسليم بالمعاوضة التي علم بعضها من السيرة والاجماع والعسما وربما اطلقوها في الالبسة الجاهلة على
ذلك اسم الملك فقبل تلك بالتلف المبادىء انما يرجع فيه من حيث الالبسة السابقة لان المبادىء الملك حقيقة على التالفة حقيقة ومن
المعلوم عدم قابلية المبيع لعين صفة الملك كما هو واضح وعلى كل حال فلا ينبغي ان يحكم في الغرض كما عرفت بل انظر انك بالتلف من جانب البينة على
عرف من عدم جواز رجوع المالك على من تلف المانع فيه ويلزم عدم جواز رجوع الاخر على المالك في الاستئثار الضمني المتفق ومنافاة لمقتضى العاوضة بل
لمقتضى اصابته بغيره بل العوض المسمى بها لان الغرض منها وهو مقتضى الملك كما مال الذي يباح النص فيه على جهة الغرض فانه بالتلف يثبت عوضه
مثلا او في الغرض بل لصلح المعاوضة في الغرض ايضا وفي حكمها الا ان الغرض بينهما ان في المقام قد عرفت معاوضة التي قد عرفت معاوضة في نفس
مقابلتها في الغرض ولذا ثبت مثلا وفيه في الذمة ونحو العمل المأمور به من غير ثبوت عوض حاصل فانه قد صرح في احد بانه في حكم المعاوضة في الآ
انها ومنه يعلم عدم اعتبار المعلوم في هذه الصورة منها كما عرفت سابقا واما المزمع بالتلف المعوض فيه لاحقا لانت التالفة السابقة ومعلوم ان ذكره في
في تلك الاية من قوة هذا كله في التللف يلحق بالتصرف في التناقل بعض ضرورة ان مقتضى ملك العوض للمنفول من المالك الاول الذي يبيع النص لا يكون
ولا اجازة بل مقتضى المعاوضة المبرورة اباضة النص فيدخل في ملكه كمال الذي يباح فرضه فانه بالتلف في بعض بعض ملك المستعرض
وللمعنى ما دل على صحة هذا النص في هذا المال المفروض اباضة ويتردد على ان لا يبيع الا في ملك قد الملك فمما نحاها قد عرفت وانما عرفت كونه
وانشأ في الغرض على المشتري كما ونحو ذلك ولا حيلة الا شاهد هذا الجمع بل مقتضى الدليلين ضرورة ان غاية ما دل على اعتبار الملك اقتضاء عقد ونحو
النص المزبور على غير المملوك مثلا فيكون فيه التلثم الذي هو مقتضى العمل على المعلوم فبعد فرض ثبوت صحة النص المذكور يبين حصول الشرط
فيه بذلك ولا حاجة الى تخصيص دليل الشبهة او التزم بطلان الدليل الاخر لعدم التناقض كما هو واضح ومن ذلك يتكشف ان الوجه في ابطال كبرها
سمعة من شخصها وغيره على القائلين بالاباضة بعد الاختصاص من لزوم مثله على القائلين بالملك التزلزل بل تستعرف انه اشكل منه كما انظر في ذلك الوجه
في جواز جميع النص في البيع لا يبعد ما عرفت في صحة هذه المعاوضة التي من شأنها ذلك على ان يبين ان ادعاء الالبسة الجاهلة في ثبات العوض من كماله ونحو
ثم لا ينبغي عليك ان لا تعرف في هذا ذكرنا في النص التناقل بين كونه لا دما وعل ضرورية اشتراكها فيها فانه في التزلزل فيه بالنسبة اليه لا يقتضاء ذلك
النص لا يقتضي التزلزل في ملك الاخر بعد عدم المقتضى بل مقتضى الاستصحاب خلاصه جواز الرجوع سابقا من حيث كون المال معاوضة قد عرفت ان مقتضى
نعم لو كان النص بالبيع والحق وانما طرد الصنيع ونحوها مما يكره الفاء ولا انتقالا اشكل الدخول في الملك به لعدم الدليل على التحاق باحد هاتين
بقاء المال على ملك مالكة التي لا ينافيها شيء من ذلك بعد فرض مشروعية الشركة ولو بالاجور على النسبة ومشروعية العيب اي مع الزيادة بالحل
بالنسبة ايضا كما ذكره في نظائره مما لا يخفى ونحوه واما التناقل ان من يوجب العيب في هذه المعاوضة وان كان منفصلا فبنيهما في المزمع ومعه
والمالك ومعه وان اخذ السيل في ملكه من غيره في بين المتصل به والمنفصل للسيرة وحدوث الضرر في بعض الاثار وفيها هذا كله في الصورة
الاولى من المعاوضة واما الصورة الثانية التي قد عرفت كونها بيبعا من لا يخلو في شكل اصل الجواز فيها بانه لا اجماع عليه ضرورة كون القائلين في الصورة
الاولى من حيث انها اباضة فلا اجماع على جوازها مع فرض كونها بيبعا كما لا يسهل بعد بها ونفع اعتناء دليل في دفعها التي لا يثبت ابل يكتفي في الاستصحاب
وكثيرا من اصول الفاضلة بل لزوم البيع الذي قد فرض شمولها كقولها البيعا بالتحيا ومن قال ناد ما يبيعه وغيره ثم بعد الاختصاص عرفت لك وقلنا يتبين
فيها وانما حاجة ففقد يشكل للزوم فيها بالتلف ونحوه باعتبار انها كالبيع بالتحيا من الجاهلين ومن المعلوم عدم اللزوم فيه شيء من ذلك الاجاد على
فيه بالزوم من الجاهلين التلثم من ذلك وهذا من قوي الشاهد على ان هذه الاحكام ذكرها الاختصاص في المعاوضة على الالبسة ولكن الزم بها بعضهم
فيها على البيعة فلما من ان الاختصاص في المعاوضة المشروعة من التزلزل وان هذه الاحكام ذكرها على هذا التقدير ونقص كل من الاصحاب
اخرى امد على خلافه ودعوى اجماع في التلثم التناقل للام من جهة اشتداد المنع على هذا التقدير خصوصا بعد انما نفق على مصرح بكونها بيبعا من لا
مثل التكرار والاشتباه في ذلك من غير التفات الى كونه على تقدير الالبسة او البيع كما ترى في الاستدلال الى الشيء الذي لا ينبغي ان يدعى في المقام مجرد
لنقلنا ان بعض ضرورة جميع عانة المشتري في حكمها الى العلماء ولا يكره عند جميع حكمها بالنسبة الى المزمع وعدمه واستغناء في بعض الاحوال من بعض
الاخر كما استغنى بجملة من الاحكام المتعلقة بالتحيا وغيرها انما هو الجاهل بالاحكام الشرعية وحدوث نفق الضرر انما يقتضي لغيره بالمثل والعينة
كما سابقا من الجاهل وغيرها ودعوى اشتراط جواز الفسخ باسكان الزم وترويضه وان كان ضروري ضرورة عدم نقل الحكم عليه من غير
او مقتضى اجماع ونحوها مما هو وضابط ذلك ودعوى ان التزلزل هنا في مقتضى ملك العيب لا في العقد المفروض عدمه وبذلك افرق المقام عن البيعة التي
مرجع الى العقد فلا بد من الفرق في ثبوت بين الفاعل وبين النص فيها من غير تحيا وعدمه دون المقام الذي جواز الرجوع فيه ببيع وجود العيب في ملك
المشتري وان شعر فسخ العقد فيها والمعاوضة هنا بخلاف تحيا فان الفسخ فيه لا للعقد وان بعد اثاره في العيب مع وجودها ولا اختصاص في غير
المثل والعينة وكان كالا في الذمة في فسخ العقد بينهما انها غير احوال لا دليل عليه بل لا دلالة خلاصه ضرورة عدم مقتضى الفسخ بالعقد

في النسخة

ملحق

في البيع
في البيع
في البيع

بل يقع عليه وعلى الماعن الشاملة للمعاملة لثبوتها بعد كونها سبعا والعدة في اثنائها في باعدهم دليل للزوم بعد من خصته في اية او غيرها مما هو مختص
بالعدن الغير مختص به وان كانت جازا اذ هو عام منه ولا يان مقتضى كون متعلق الفسخ بقدر الحاجة التي يكون كالحاجة التي لا يسقط بفعل غيره صاحب
فضلا من التلف المتعارف من ذلك كله يظهر ان الحال فيما ذكره الاثنان في شهره قال ويحقق الحال انها وان بنيت على الجواز فكان الاصل البقاء
على ذلك لكنه معارض باصالة للزوم على اننا نعلم من نبيع كلمات العدم والنظر في السيرة العاطفة ان الجواز مشروط بامكان الرد وبالحصول للضرر
المحقق بحيث لا الضر فلا يلف كل او بعض منه او من فوائده ينصرف بعين او منعه من كونها يسكن او حوث او دخول في عمل ونحوها او بيع واجازة او
زراعة او ساقاة ونحوها على وجه لا يمكن فسخها بشرا او باللاف او تلف مما وى عند الرد ولو تحقق مصداق ولو صدق في البعض اشنع البضائع
حصول الضرر بالبعض في صورته بالعلم او بتقصيل او بباطلة او بغيره ونحوها ولو دخل تحت الرد جازة ثبوت الضرر غالبا يثبت دليل لصفات
والاثنان لو ثبتا انهم لو بيعوا الشيء على حاله وادعوا حسنا بصفه او خارج غيبا او ان الرد وسخ ونحوها لم يكن فيه ذلك واما المنع على وجه لا يثبت فلا يمكن
رده بعينه ويثبت الجميع فيه منه ودخول مال الغنيمة ماله من غيره في بين الاجود ومقابلته والظان الرد معيب ببقاء الملك فلو خرج عنه ولو بعد
جائز دخل في حكم اخر وقد يخطر بالبال ان مجرد الضرر وان خلاصه لما ائنه اختيار للزوم كافي لاختيار في مطلقه لكنه مردود بالاصل مع ارتفاع الشك
وخرج اختيارا على الاصل بالضرر لا يقتضي خروج ما فيه ولو صدق الاثلاف من الدافع لما في هذا المدفع البه كان كالدابة على اشكال ولا يقتضي عليك
مواضع النظر في كل بعد الاحاطة بما ذكرناه وحديث الضرر لو فوضت لك لغرض في اختيار كما انه لا سيرة معندها في اثبات اكثر هذه الاحكام
او جميعها ولو صدق من المعاملتين سوى قصد البيع على نحو غيره من البوع فلا يثبت للعامة على شيء من ذلك واختا للزوم بعد من خصه في اية او غيرها مما هو مختص
في اية او غيرها مما هو مختص به عدم صدقها على ما نحن فيه كما صرح به لكونه وعليه يثبت الجواز في هذا البيع لا وجه لها على ان المنع بعد ثبوت الجواز استثنى
حتى يحصل للخرج فكل ما شك في ارتفاع الجواز مع ان مقتضى الاستصحاب المنوي ثبوته اللهم الا ان يثبت انه يكتفي في اللزوم استصحابا للملك فلو ثبت
ثبوته وانما يخرج عنه بالمتيقن وهو مع بقاء العين بما لها فكل ما شك في الجواز مع ان مقتضى الاستصحاب المنوي للزوم في الاثبات هو ايضا كما نرى
محل النظر والمنع كما نرى في نظائره ومن ذلك يظهر ان الجواز لا يثبت في حصول سبب للزوم وعنده فان القول في مثل منكره استصحابا للجواز
من غيره في بين الاطلاق في ذلك والاستثناء الى سبب خاص من ثلثه والاثلاف او عند الضرر وكون بعض افراده لا يعلم الا من قبله لا يسقط على الغير
لكن في شرح الاثنان في تقديم قول احدهما اشكالا واما التناء فالمنع فيه كونه من غيره وان رجع بالعين كمنه المبيع بالاختيار اللهم الا ان يكون
هناك سيرة على التبعين كما سمعنا سابقا في الاثبات وكان شيئا في شرحه لا يقتضيها وللزوم بالاول فاللا رجوع لاحدهما على صاحبه واجزا
الرجوع على الاصل بالمنافع المستوفاة لحصولها في ملكه او شمله بطلها بالايضا على القول بها وكذا القول في احادته المتفصلة على القول
بالاول كالتناء ونحوه على الاصح بعد تلفها واما مع بقاءها فلا يرجع على الاول مطرد يرجع مع عدم التلف في الثاني ومما شك في وظهر وجهه
ما تقدم واما المتصلة كما سمعنا في الصور والشروط التي يثبت على الظاهر والذين الباقي في الضرع فيبيع العين على الاقوى ثم لا يقتضي عليك ان لفظ
المعاطاة لو كان في بعض نصوصه حتى يكون الحكم دائرا بمداره ومع فلا يثبت بطلها ما يجمع صورها فضل الموضع بل يكفي في بعضها كما نرى على التمسك
والتركيز بل في ثلثها يشبه ان يكون من المعاطاة افضاء المدين الغرض من التمسك وعرضه عن اقران ساعه فذاك والا فلا يعبر به الفسخ ولا
يحتاج الى عقد وليس لها الرجوع بعد التمسك ولعل يحصل البرائة من التمسك في ثلثه لكن منه اننا لظكون الوفاء امر مستفاد قلنا
عليه النص في اثنى من الاستصحاب فلا يدخل في اسم شيء من هذه المعاملات كما بيناه في محله ولعله لثاقا لا يشبه المعاطاة ولم يجعلها حقة
خصوصا لم يقصد الا الوفاء والاستيفاء دون بيعه ونحوها وعلى كل حال فلا يعتبر التناقض فيما قطعنا للسيرة القطعية التي هي الاصل في اثنائها
في غير حكم البيع والايضا على غير احدهما بل الميزان على عدم ائنه الصيغة الخاصة في البيع جواز بالالفاظ المعشورة بها اثناء البيع غيرها وان لم
ينع من احد ما في غيرها حكم البيع قبل الفسخ ومن الغرض في ذلك ومنه من التامل فيها في صورة الفسخ من احد ما فضلا عن غيره لعدم صدق اسم
المعاطاة لانها مقابلة توفيق على الاعطاء من الطرفين اذ لا يقتضي عليك عدم وجود اللفظ المخصوص في شيء من النصوص حتى يكون عدم صدق دليل
عدم الصحة واما العدة السيرة المشتركة بين الصورتين نعم قد يثبت فيها بالنسبة الى ما ذكرناه اخيرا من البيع بالالفاظ غير اللفظ المخصوص هذا ومنه
محكي بطلان الاثبات من المعاطاة الاجارة ونحوها بخلاف النكاح والطلاق ونحوها فلا يقع اصلا وهو فاضل مشير بعينها في سائر العقود
لما في حكم ذلك بعد ذلك فامتنع من فسخه وقصد بها على نحو ما سمعنا في البيع لكن في مع صدق في كلام بعضهم ما يقتضي اعتبار المعاطاة في الاجارة
وكذا في الميراث والاثبات كذا امر بعد عرض معين على واسحق الاجرة ولو كانت هذه اجارة فاسدة لم يجر له العمل ولم يفسخ اجرة مع علمه بانفسا وتطاهر
الجواز في ذلك وكذا لو ذهب في عقد فان ظاهرهم جواز الاثلاف ولو كانت هبة فاسدة لم يفسخ بل يبيع من طلق المصنف وهو لم يخط وجبه وظاهر عدم
التميز بين ذلك وتلك بعد نظر ذلك قال انه لا بأس به الا ان في مثال الهبة نظر من حيث ان الهبة لا تختص بلفظ وجوزا للضرر والمثال المذكور موقوف
على وجود لفظ يدل عليها فيكون كافيا في الاجابة لان جبر القبول القوي مع ذلك ولا يحصل في المثال في غير ما قاله ذلك او بغير من الهبة كانت
بالفصل في قصد بطلان المعاطاة فيما نحن فيه وليس المهم ذلك اما المهم بيان حكم المعاطاة بالضرورة الثانية في اية الفسخ كالاثر كالتضرر
الرضي والتعاقب والحوادث والكنائز والمزاد والمساخاة والصلح والاجارة والحجاء والوصية والموقف ونحوها وبيان فائدة الصيغة في بعضها
مع فرض جريانها كما لا يخفى على الفاضل والاضحى وانها للزوم كلمة المقام فيجوز الرجوع فيما كان بالمعاطاة منها فيلحصول ما يقتضي لزومها على

في البيع والشراء
في البيع والشراء

من المعين فخرج من الاضداد كقولهم في البيع مبالغ مصابيح الطباطبائي لا خلاف بينهم في وضعها للمعين فخرج استعمال كل فخرج في الاعجاب في القول على ان
ولا يندفع الاشكال ولا لا يندفع الاعجاب بالبيع ولا في الاشياء في اشهر معنيهما الوضع الفيزية المعينة لغيره وهو في البيع من اشترى الاشياء من البائع على ان
استلما التوافق في البيع على ان لا يرد في الكتاب الميزان غير موزون والذين يشترطون الحيوة الدنيا بالآخر ومنهم من يشترط لنفسه ابتغاء منفعة الله
وكذا استلما البيع في الاشياء كقولهم في البيع مبالغ مصابيح الطباطبائي لا خلاف بينهم في وضعها للمعين فخرج استعمال كل فخرج في الاعجاب في القول على ان
ذلك فخرج في الاعجاب في القول على ان لا يرد في الكتاب الميزان غير موزون والذين يشترطون الحيوة الدنيا بالآخر ومنهم من يشترط لنفسه ابتغاء منفعة الله
القول في الاعجاب في القول على ان لا يرد في الكتاب الميزان غير موزون والذين يشترطون الحيوة الدنيا بالآخر ومنهم من يشترط لنفسه ابتغاء منفعة الله
وخرج ذلك من البائع والثاني للمدعي الى مفعولين ولو قال اشترى مني جدي واحد وكذا القول في الاشياء الباعث او يبعث لورثته اشترى مني جدي
وابتاع مني واحد فقال احدهما للاخر يبعث واشترى وقال الاخر يبعث واشترى فان اوجبتا فقدم الاعجاب لو قال الاول يبعث والثاني اشترى كان
بهما حلا للمدعي على الصحيح والصبيغين على ظاهرهما ولا احتل ذلك حظ نظر الى الغالب في تقديم الاعجاب ان لم يجز في غير صورة العكس في جمل
للمناظر الامان بين اوجه شره من جهة الدلالة اللفظية وهو الاخرى اما ملكك فالأكثر بل المشهور على مقتضى الاعجاب بالبيع ما لم يرد في قوله في البيع ما
يشترط الاجماع على صحة الاعجاب في البيع ولعل ذلك لكونه حقيقة فيها يشتمل البيع فاستعملها في حقيقة اذا لم يكن على وجه الخصوصية التي يكون استعمال
الكل فيها جائزا ودعوى كونها حقيقة في التملك بجائزا واضع المنع ثم قد يشك في ذلك باحتمال غير البيع وان كان نصا في الاعجاب لا يجوز ذكر العيب
والعوض ان تملك كمالها لم يكن بالهبة والصلة فلا يشترط فيها لكن قد قيل في ذلك انما يشترط في البيع فلا اشكال في ذلك بل يرفع النزاع حلا لكلام
المانع على ان لا يرد في القيد المقتضى خلافه فيقول المانع على ان اذا استعمل في جواز الاعطاء الشخصية والحاجز لا ينعقد به العقد والجواز على استعماله
المحقيقة وان استعملت الشخصية من غير ان يكون في الاشكال المطلوب بان اصل البيع في تملك الاعجاب بالعرض والجارفة في ملك المنفعة به
فكأنه خرج في غير صورة بيعا مجرد فصد التملك من غير حاجة الى قصد اخر فضلا عن قصد بخلاف ملك الصلح والهبة فانه لا بد من قصد هاهنا ولعل على هذا الجمل
ما في الحق الثاني من ان المفهوم من بيع وملك معناه واحد لان المنظر في هذا الاصل بجواز الاعطاء على كل حال فالأولى صحة الاعجاب بالملك معناه البيع
بل في المصباح حقيقة بكل ما كان مثله من الاعطاء الموضوعة للعدا المشرك بين البيع وغيره من النقل والاعتناء بل الطمأنينة عند ادخله في ملكك بل
ويجوز لك بناء على كون الامر حقيقة في الملك او اريد به كمالها بالقبول بناء على انها للعدا المشرك بين البيع وغيره من النقل والاعتناء بل الطمأنينة عند ادخله في ملكك بل
المنعص ملكك بل في الغالب ذلك هو مقتضى الظاهر لاكثر بل لكل فان التسمية والادب في القاض الطوبى في غيرهم ففرضوا على الاعجاب بالقبول ولعل ذلك
لفظا وذكره آخرون على سبيل التمثيل من غير جبر في التبرير الاعجاب باللفظ الدال على النقل مثل يبعث او ملكك او ما يفهم منها ما والقبول للفظ
الدال على الرضا مثل يبعث واشترى ويخوها ويخوها الارشاد والمدة قضية ههنا والجماع ما يصنع القبول والمنفعة وحده الاعجاب في
الاعين ان يبعث واشترى وملكك وهو كما يصير في عدم انقطاع الثالث وما يردهم لخصر من عبارات لا يثبت به الخلاف اظهره وفصل التمثيل
كما في المدار على الصراحة الحقيقية في الكل ولم يثبت في الادلة لخصر البيع بلفظ معين كما في الاعجاب بالقبول اشترط امره ايد على الصراحة فلذلك
اختلاف كلامهم في مقتضى لفظ البيع واحتمال القول بالخصر ما يثبت شرعا من الاعطاء ليس بجديد وكذا ما في تعليق الارشاد من التردد في رصديك
فيلك وان كان بجناحه لا حائل فيوقف النقل على الصيغة المعينة اذا اعتدلت به هذا الاحتمال ولو نوقض النقل على خصوص اللفظ المعين لزم الافتقار
على يبعث واشترى وقبلك لا يجز في غير صورة بيعه من نص لا اجماع ورضيت في القول اظهر من ملكك شره واغرب الى مفهوم قبلك فكان
اولى بالجوهر فخرجت فالحقيقة الصفة في الكل ولكن قد بان ان اعتبار الاعطاء الصراحة كافة اشترط الدلالة على حصول البيع وضاعة الاعجاب فلا يكتفى
عليه بالفيزية ولو فرض في الاشراك المعنى والاعتناء الجواز والاكتمال بملك الاعجاب ان ثبت لا بقضي التبعيد الى غير ذلك اللهم الا ان يكون
منشأه الاصل المبرور فيعتدك منها في جميع ما كان بجناحه الا ان يرد مع هذا الاصل محل للنظر والناظر لا يقتضي اختصاصه بما وما سواه اهله
البيع والجارفة بناء على انها الاصل في تملك المنافع في مقابلته البيع للاعتناء لا التبعيد الى عقد كل عقد بالاعطاء المشرك معناه الحق لا دليل عليها
خصوصا بعد انقضاء الاية الى انقضاء العقود المتعاقبة لا انواعها ومعلوم ان المعاملات شرعت لنظام اس المعاش المطلوب لئلا تزلزل الثقة في المعاملات
عليه وهي ثمار الاختلاف وبما الشائع والنزاع فيجب ضبطها بالامر الظاهر الكاشف عن جماع المعاني المقصود بها من العقد والحل والربط و
الفك والالكان فغضا للحرز الداعي الى وضع المعاملة واشياها في الشريعة والقبول فيك البينة المعبر عن قصد الانسان من الاعطاء الموقر لذلك
دونها مما لا يهتم الا بالرائي من الاعطاء المجازية ويخوها والاعطاء والاشارات والكتابات وتجاوز ذلك كما هو واضح ومن ذلك
كل يظهر لك ان الاقتصار على الاعطاء الدالة وضعتها الاولى وعلى كل حال فيعتدك البيع بكل ما ينعقد في جميع انواع البيع حتى التولية والتسليم على
يظهر من المسالك في الثاني فيقتضي كل منهما بلفظة المخصص لان في محله نش وفي اعتقاد البيع بلفظ التسليم قولان اشبههما بعدم الجواز في عطاء
البيع والعقود الا ان لا ينعقد بالجوازات كما هو جازم وللشك في الاعتناء بمثل فبنتفي الاصل واجازة القاضلان والتسليم والقبول لا يكره
ونتيجة لك ان لا ينعقد بغيره من البيع فجاز استعماله في جواز بيعه فبنتفي الاصل واجازة القاضلان والتسليم والقبول لا يكره
بالتملك المستعمل شرعا استعمالا في الهبة المبينة له فاعتقاده بالتسليم هو فوج منه اولى ولا نرا جازا في الموقوف المؤجل المحل للمعبر
وعدم امكان التسليم فالحال المشاهد المعطوع بشيئهم اولى بالجواز وضمن كل طمأنينة هذا الجواز بتكليف عبدي خسرنا بعد

اعلم انهم عدم استغناء اللزوم بالجزاء بل في مفتاح الكرامة الذي عطف به عيار انهم في اوابه يفرقون كما سلم وان كل ان لغوا للزوم الاستغناء بالجزاء
بلغ الصانع هنا ولا ينعقد ان الجزاء كالحب والصلح والاحارة والكتابة والخلق ولا يحد ولا بالانكاح ولو كانا البيع امر ولا يشي من الكتابات
كالسليم والمضروب في الدفع والخذ والاعطاء ويتوزع ذلك بل عن كونه ونهاية الاحكام ان من الكتابات جعلته لك وادخلته في ملكك مع ان اللزوم
محملة بالملك والاختصاص في الاتجار في الملك بمعنى ملكك وقد عرفت جواز العقد بغير الظاهر القوي في عدم استغناءه بالجزاء بين القوي البعيد
فان الحق الثاني هو الجمع بين ما وضع من اطلاق عدم العقد ومن جاز عقده بلفظ السلم الذي هو جاز في البيع كالحل لاكثر على ما عرفت بذلك في محله
وليس هذا باولى من كون القائل بذلك مجتهدا بالاختلاف في المنزلة وخصه بالاحاطة ما حل لاكثر في باب النكاح من عدم جواز العقد الدائم بلفظ المنع يكون
مجازا فيه وحقيقته في المنقطع مع انه من الجواز القوي اشترط العلم بالاصل والذات بالوضع ويتوزع ذلك مما يعلم عدم القوي بين الجواز القوي البعيد
مضا الى ان ذلك مقتضى الاصل ولما ثبت من اجزاء وعبر ان العقد بالجزاء من العقود والمعارضة كجيبا لوفاء بربل قد يشكل العقد بالاقتضا المصير
وضعها للدلالة على البيع مثلا صحتها وان كان القول لا يخرج عن قوة اذا عرفت كونه من الالفاظ العربية لا نحو ما كان من الحروف العامة ثم لا يخرج اليك
جواب ما سمعته من الكلام في الالفاظ القبول ضرورة عدم القوي بين العاظمة والفاظ الامية في اعتبارها الصلح ونحوها كما عرفت واقا اعتبارها العينة
للغادر عليها ولو بالعلم بلا مشقة ولا في موضع مقتضى الاصل ضرورة عدم الدليل على الاكتفاء بغيرها بعد اضطرارنا لايز ونحوها الى اعتبارها لاقتضا
العينة كغير المقام ما حل في الشارع محكم في كل الالفاظ المنصرفة الى العربية خصوصا بعد ان كان الخاطب مخاطبا عربيا وهذا رسل لسان قومه
ولذلك ان القوي وغيره من الادعية والادكار الموقوفة عربية ولم يرد منهم شيء منها بالعارضة في جميع الموقوفات نعم لا بأس بالدهاء بالعارضة مثلا
من حيث كونه ماء وان كان لا يخرج في قومه وظفة لشارع كما هو واضح وعرف ذلك الاجماع على عدم الصلح بغير العربية مع القدرة في صلب النكاح
فان اخرج من استحياء العربية بغيرها لان من الالفاظ العربية المرادفة للعربية واطع الضعف بعد عرفت نعم الظاهر لا يخرج بها للعامة
حتى بالمعلم بلا مشقة القوي لاكتفاء باشارة الاخرين مؤيد ذلك لعدم الشورى على خلاف بين الاحتياط في المحكي عن كنهه للثام الذي قطع به
الاحتياط انما يجوز بغير العربية للعامة ولولا العلم بلا مشقة ولا في موضع مقتضى بل الظاهر ان ذلك وان يمكن من التوكيد كما صرح بعضهم
للقوي المنزلة فاقض بعضهم من حيث ان ذلك في الاجزاء بها الاتي من نظم خصوصها بعد قول المصنف وغيره ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع المدعى من
تقدير العرف من التوكيد المنسب فالبا وبتعوي اختصاص ذلك في خصوص الاجزاء كما ترى ضرورة عدم القوي بين الجمع كما لا يخفى على من احاط بخبر ابلد
المسئلة ولذا لا يصح المصو موضوع الحكم الاخرى كالفوائد والارشاد بل المعنى وضعت في الاشارة مع العرف من التوكيد غير ولا يتكلم مع القدرة في
محكي الخبر لا يتكلم في الاشارة مع القدرة ونحوه الاخرين وشبهه الاشارة بل في المحكي عن كنهه للثام في كتاب النكاح لو جاز اشار بما يدل على قصد
وهو ما قطع به الاحتياط ولم نجد من الاحتياط نقضه بحجج كراهة بل في مفتاح الكرامة في عطف عيار انهم بان العاخر من التوكيد في رضى وشبهه كالآخرين بل لا بد
ان المراد بالاشارة كل ما دل على مقتضى اللفظ حتى الكتابات التي قد صرح في الاجزاء به في محكي الخبر ونهاية الاحكام وتبينها نعم بغيره ونحو القوي
الدلالة على ارادة العقد بها او المعاطاة وبها يحصل القوي بين العقد والمعاطاة في العاخرين يفرق في القوي بين المضمرة بين الاشارة بالاصح وغيره وان
نصر عليه في البيت الاخرين شهد لكن الظاهر ان ذلك من كلامه يردى به الاخرين مقتضى كما ان الظاهر قطع بعدم وجوب تحريك اللسان هنا وفي كل
برق في القوي ضرورة وضوح القوي بين المقامين بالتقدير باللفظ ثم دون المقام فانه شرح الاشتراك ان الكتابات فاصلة عن الاشارة لا في من قطع هذا اكثر
فدومعت با اطلاق الاحتياط في الاشارة مقام العقد من غير اشارة الى بيع المعاطاة وفيد اشارة الى عدم كونها بيعا واللفظ العالم فالاجزاء انما يعلم
للعامة نعم ان ذلك واولى من بل لفظ الاجزاء بالمعنى مادة او اعرا بالعامة من الصلح ولو بالعلم من غير مشقة كما اعترف به بعض المحققين فيما حكم
عن قال اذا نحن العجب والعاقل في العرف فان قال بملك بفتح الباء او زوجك او غير ذلك فانه يصح اذا ذكرها فاما او كان جازا فاصد الاجزاء
ولو ان يجوز ذلك في النكاح لا يصح فان لم يمكن من العلم ولا ان يترك في عين هذا اللفظ صرح وكذا في القبول وفي اطلاق لوعقد العاقل كما فانه انما
ورقة اللفظ فصح وان امكنه المنظر بغيره وان كان في كلامه مواضع للنظر فيه واما الماضية فقد قال المصنف لا ينعقد الا بلفظ الماضية فلو قال اشترى
كما ابيحك لم ينعقد وان حصل القبول وكذا في طرفة القبول مثل ان يقول اني ونبعم لان ذلك اشبه بالاستدعاء او الاستعلاء بل بل انما المشهور
ولعل ذلك اذ هو المحكي عن الوسيلة والسر ونهاية الاحكام والارشاد والمخ وكذا وبر وشرح الارشاد والخير وتر اللزوم في جميع العرف وتعليق
الارشاد وشبهه ذلك بل من كونه لوفد بلفظ الاستفهام فيقول انك يسمي لم يصح اجماعا لانه لم يبق قول ولا استدعاء وعنه انه ليقول انك يسمي او قال
اشترى بفتح الجاء وهو الجواب بعد الاصل السام عن معارضة الية التي قد عرفت ارادة المتكلم من العرف فيها وقد علم عدم العقد بذلك ولو سلم
خصوا بعد الشهور والاجماع المزمورين وعدم معرفة القبول للاشارة هنا القوي الماضية لعل ذلك اشار بغيره لاشبهه بالاستدعاء والافتقار القبول
ان محل البحث ما لا يرد بالاشارة وما في بعض خصوص الاقوال والقبول من وقوع القبول بلفظ المضاع مفدا على الاجاب لم يعلم منه وقوع العقد في
مساق ذلك بل لا بد من تعليم بغيره في الشار بالضم مع كما لا يخفى على من لا يحفظ فاعرف ان الكلام من جهة قول المشتري بغيره هذا كذا فقال لا يبيع
من غير ان يراد المشتري المذهب من جهة قول المشتري بغيره كذا فقال لا يبيع بملك واضح الضعف مضافا الى ما عرفت من تقدير القبول على الاجاب
التي استنفذت حاله واما التفسير فالظاهر ان اشكال كما لا خلاف في عدم صحة غير المبيع بغيره هذا القواعد الاجماع على ذلك بل قيل ان يبيع من
كشفت للثام سواء كان دفعا على موضع المحصول او من قبضه لا لا لا لا لا قبل ضرورة قبول الاول ونحوها الرطب والرصة والظهار ونحوها

كتاب النحاة
باب في الالفاظ

فصل فی بیان احوال و حال

المصطفى بن عبد
القاسم

فكل واحد من الطرفين على سبب العقد الطلق في سببه عليه حال وقوعه فكل واحد من الطرفين من المفاخرين دون الشارع معارض لذلك بل هو كذا أيضا
 حكم شرعي من غير ملل وللشك في ثبوت الأثر ونحوه ما دل على ما قبله من المعلن ضرورة كذا إذا كان في العقد ما كان النكاح موجودا ونحوه ما لا
 تأخر فيه لا أثر للعقد وللعقد للشك المرفوع وكان هو منبوعا من كونه ونقابة الأحكام من أنه لو علم على شبهة الشك في أن قال بعينك هذا بالانفس فثبت
 الشك في العقد لأن الانقضاء من خلوه عن النظر خصوصا بعد صريح بعضهم في أن المكنان كان مالى فثبت بعينك وإن كانت زوجي فخطاوي وإن
 من ذلك إذا لم يكن شاكيا بل كان جازما بأنه لم يكن الزوجية زوجة وإنما ذكرنا التعليق فلا ينافي فثبت زنا أثر العقد بمصو كما إذا لم يكن وإن كان شاكيا فثبت
 الأثر الشرعي للشك في الشرط إلا أن يكفيه قصد الأثر العرفي ويتبينه شرعا ذلجبع الشرائط ومن صانع العقد مع من لا يرى صحة العقد كعقد الزينة
 ونحوها والله أعلم وهل يشترط قصد العلم بالإيجاب على الغير في تزويده وخلافه لا يشك في أن قبل الشرائط بل عن قبال الإجماع عليه وإن كنا لا نختصه بل في
 مقتضى الكراية وهم قطعاً لا في نيت كتاب البيع فيه مسئلة مسئلة ونحوه حتى النكاح فلم أجده ادعى ذلك للأصل وكون الغير إضافة فلا يصح
 ثبوتها على أحد المصنفين وإن الغير دفع الإيجاب ولكن مع ذلك الأشبه عدم الاشتراط إذا لم يكن بلفظ قبلك ونحوه مما لا يمتنع مع المتقدم ولذا
 كان موضع الخلاف فيه فانه يصح وقال الشهيد بن في اللغة وقصده ذلك والحواشي في ما لا يمتنع فيه وتروى الكهانة ويجمع اليها على ما حكى عن البعض
 بل قبل انظر القنب ونحوها من ترين من هذا الشرط بل عن من الغاضي أيضا أصداً اسم العقد بل بعد في النكاح الله هو شاكيا أحياطاً من المفا
 ولذا قيل أنولى من يجوز ذلك وليس هو فإساق فثبت الأثر على أن العوض من الأمور الإضافية المتعاقبة فلا تترتب لأحدها بالاختصاص في الإثبات
 والعقد بغير ظاهرين في غير قبلك في النزاع فيها والأماص في النكاح بل يمكن أن يقال أنه يصح الشرط وجوبا والبائع قابلاً أو يقال إن سببه الغير
 للإيجاب فانه على سبيل الفرض الشك في الأثرية للفظ الغرض في منع المتقدم عقلاً ولا العقد القصد فانه ربما انعكس الأمر فانه على سبيل
 المقابل نفسه من أن لا ما لم يفي الموجب الموجب كما يقول السائل مثلاً أنا وأرضي بما تظنني وقابل لما تمنع فهو مشاؤل قابل فتم انشائه
 أو آخره كاهو واضح وأما الانقضاء فمما جازعهم صريح في الشك والشك في العقد والمقدار والمحق أنه بشرط أن لا يمتنع القبول بحيث لا يمتنع جواباً ولا يصح تحلل أو
 تنفس أو معال فثبت المدار في هذه المرات على الموت فانه لم يحفظ للهيشة المتعارفة سابقاً في العقد الذي تزلنا الأثر عليه فان الطمأنينة تغيرها
 ومن ذلك يعلم معالجة المطالبين بالإيجاب القبول لك في صرح بغير واحد من الأصحاب لكن على مقتضى المطابقة بينهما بالقبول إلى المبيع والمثل لا مطلقين
 المطالبين للاتفاق على صحة الإيجاب بحيث والقبول بالشرط بل الظاهر قبلك النكاح مثلاً لا يوجب قبلك كإحدى جماعة المتصريحين بل المراد المطالب
 التي مع انتفاؤها ينتفيض هذا القبول لأن ذلك الإيجاب بالعكس والظاهر من ذلك ما لو قال بعينك هذا قبلك فثبت أحد ما يجتمع ضرورة
 شاكياً الرضا بالجموع وأولى من ذلك ما لو قال بعينك هذا قبلك فثبت أحد ما يجتمع ضرورة بل عن ط أنه لم يجز لهما على أنه قبلك فثبت
 نصف أحد العبد بن حصته من المثل لزم لجماعاً لأن حصته مجهولة بل الظاهر أن نصفه قبلك فثبت نصفه ما ينصف المثل كإحدى المتصريحين برأيه
 لما عرف وقصده أيضاً أن لو قال بعينك هذا قبلك فثبت نصفه قبلك فثبت نصفه ما ينصف المثل كإحدى المتصريحين برأيه
 لم يجز لك لأن الألف مشنونة على قدر الغنم من كعادها وهو إجماع قلت ونحوه واضح كما ذكره نعم لو قال بعينك هذا قبلك فثبت نصفه ما ينصف المثل كإحدى المتصريحين برأيه
 بجماعاً وهذا الآخر منك بجماعاً أصح لم يمتنع من كل منهما مع ظهور عدم إرادته اشتراط قبلك كل منهما بملكك الآخر أما لو قال بعينك هذا قبلك
 فقال أحدهما قبلك نصفه نصف المثل فالظاهر أن نصفه قبلك فثبت نصفه ما ينصف المثل كإحدى المتصريحين برأيه
 للفاضل في حكمي الحق وكرة فالصحيح المحقق ولو قال بعينك هذا قبلك فثبت نصفه ما ينصف المثل كإحدى المتصريحين برأيه
 من غير جحالة مع احتمال البطلان ولو قال بعينك هذا قبلك فثبت نصفه ما ينصف المثل كإحدى المتصريحين برأيه
 من المرفوع التي مدارها معرفة وكيف كان فلو قبض المشتري بالبيع بالعدا الفاسد لعدم تحقق بعض أفعاله ونحوه من شرائط الصحة لم يملك
 بالاختلاف بل الإجماع يقتضيه عليه الأصل بعد فرض بطلان السبب الذي أريد الانتفاء به وفرض عدم إرادته غير من سبب الملك حتى المعاطاة بناء على
 من ضرورة ظهور حال الغرضها للمعد في إرادة الملك المترتب عليه وإن كان قد منهما التفاضل إلا أنه على كونه من مقتضيات ما أوطاه من العقد
 وأما ولا إرادة منتفلة فثبت أثره لا أثر عليه ثم لو علم منها ولو بالقرائن بعد فركها العقد عدم إرادتها ذلك بل قصد الانشاء بغيرها بينهما
 وإراد حصول الملك والاباخر على حكم المعاطاة وكان خراجها عن غير ذلك يظهر الفرق بين البيع الفاسد والمعاطاة لكن قد عرفت
 سابقاً أن قصد الملك انعكاس غير متحقق مع فرض تحقق البيع بالمعاطاة التي منها الصيغة المحققة مثلاً على أن الاحتياط قد أطلقوا عدم الملك في أن
 لم يكن قصد إلا إلى البعثة فهذا شأنه على عدم صحة بيع المعاطاة عنهم ومن صانعها إطلاقاً عنهم الملك مضاعفاً إلى ما عرفت سابقاً بل في البيع
 الوحيد فبأنه المص وغيره من عدم الملك ضرورة عدم السبب المقتضى له فالأصل في مجاله بل وكان كل ما قبضه البائع والمشتري مضموناً عليه بلا احتياط
 أبعده فيه بل الإجماع يقتضيه عليه نعم على اليد وسلطان الناس على أموالهم التمتع بغيرهم سواء كانت موجودة أو ألتقوا وغيره ما يقتضيه الضمان
 بأسببه اليد على ما لا تعتبر بغيره من منة ولا من الملك المقتضى في الثاني معلوم لا انتفاء بآدم على لغتها كالتنوع من بيع حصصاً والمنازعة والملا
 والنزاع ونحوهما لا إشكال في ظهوره في عدم جريان آثار العقد القصير عليه من القبض والنشر ونحوها وأما الأول فلم يصدق من لا الأذن في من
 إرادة التملك بالعقد الصحيح في غير عدم حصوله بغير رفع المطلق بإرتفاع العقد لما سبق في محله من عدم تحقق الجسد بدو فصله وعدم بقائه المطلق
 بعد ارتفاع العقد فإلا أن الضمان المستحق من عدم اليد ونحوه يخرجها على أن القبض من كل منهما فذلك كان على صحة الضمان بما قد مضى إلى الآخر

الا انه لما لم يذكره من العقد المخصص من المقتضى للضمان بما انضما عليه اخرجت ضمانا للمثل او العينة واذا ما على المخصص انما كان على قدره من ضمانه ذكر
من السبب المقتضى له والعرض فانه ولذا اطلق المصنفه الضمان على وجهه اذ منه الضمان بالمثل او العينة بل هو لظن من معاد اجازاتهم في القفا
فصل في المخصص من بعضهم بل في محكي ان البيع الفاسد عند المصلين يخرج حرجا لغرض الضمان والمعاطاة بناء على انهما لا يلحقا انما كانا
فيما انضما عليه للاجتماع والا كان يحمل للتمتع على ان الفرق بينهما وبين ما يخرج فيه واضح بالعرف بل من يعلم عدم شمول قوله المؤمن عند شرعهم ان لم
تناوله للمعاطاة ونحوها ولم يغفل باختصاصه العقد للادام ونحوه والا كان وعدا ومن ذلك كله ظهر ان الوجه في اذكاره هنا في الاستدلال على حكم
المزبور من فائدة كل ما يقتضي بغيره بفساد الوثيقة يظهر من بعضهم الاجماع عليها والكل ادبها انما يقتضي التزوي مثلا يصح لو فاته بدء بغيره
من الرد بل من عليه ايضا التزوي الى البائع كل يقتضي بفساده وبل من عليه رد المبيع وايضا الى البائع مع غايله لا ينافي في ذلك فاذا اختلف كان مضموما عليه
كما انه يظهر من اطلائهم ومقتضى اجملهم ما صرح به شيخنا في شرحه والفاضل في الرباض من عدم الفرق فيما سمعت بين علمها ما بالعتا جملها وعلما ان
ضرورة اشترى الجميع فيما ذكرناه لان العلم بالعتا لا ينافي اختصاصا من اذن كما انه لا ينافي ايضا علم المشتري ونحوه على ان من غفلت
العقد الفاسد المعامل معاملة الصحيح ولو لا ابداع والتمسح وكذا لا ينافي الجمل بالعتا اذا اختلف في بعض الاحوال عدم الاتم وهو مجاميع الضمان
كما في التلاف الساهي التام وغيره الا اذن من المالك بذلك فالتمسح في ضمان الجاهل مطا وللعالم من بعض ما خفى المشاغل في شبهة كونه المسلط
لعل المال الذي بائنه في العا لهن وشبهه بوجع المزدور على من غره في بيعه باعض عدم وتمتع غير من المعاملة منه والجمل بالحكم الشرعي لمقتضى
لا لغرض العلم بالركاهه واضح في غير جملته ووجه فرض عدم التسلط على كل حال وانما هو على وجه مخصوص لم يحصل من غير فرق بين علمه وصدقه ولا تعلقا
في تعليل اذ كان على ما يعلم المعلن انتفاؤه فظهر ان القاعدة المقررة لا ريب فيها على اطلاقها كما اعترف بذلك في الرباض وغيره نعم قد يوقف صاحب
بعضهم على وجه القاعدة البنية وهو ما لا يقتضي بغيره بفساد كالمال في الهبة والعارية ونحوها اذ لا وجه له سوى انها قد اعطى الجاهل
فلا ضمان ان كتبه كذا في خصوص علم الفاضل بالعتا جهيل الدافع والادام المزبور انما هو على فرض صحة العقد فلا اذن في الا المعينة به الفرض في
بارتفاعه نحو ما سمعت في القاعدة الاولى فيكون تصرف الفاضل في المال بلا اذن من المالك فيكون مضموما عليه بقاؤه على اليد ونحوها ولا عرق
الدافع في اكثر اذوارها اذ هي بما كفي بغير سقوط الضمان بقاؤه بوجع المزدور على من غره فالتمسح بناء على ما سمعت سابقا الضمان مطا وفي اكثر اذوارها الا
ان بوجع اجمع على ذلك ونحوه اذ في العبد المتنازع وفيها من حالها تام لكل في ذلك كما انك نظرت حكم الضمان في مقدم ان العبد يرد الفسخ
او بوجع التلف وغيرها من حكم ما اذا ثبت قيمة العبد بفعل المشتري لمقتضى عبثا ايضا لا يصنع ونحوه ولا كما لصنعه وحكم التنازع وغير ذلك من الاحكام
عند فرض المصلحة في اذن من احكام البيع الفاسد ضرورة عدم اختصاص حكم المزبور اذا كان الفسخ من جهة العقد بل بهد وفيه ما استحق هذا كله
في فضل العقد واما الشرط فانه ما يتعلق بالمتعاقدين ولغيره وهو البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي اذا لم يكن ما فلا يابغ المتعدين ولا شرط
بل اختلاف معتد له به بل الاجماع يقتضي عليه ولو اذن له الولي قبل البيع او بعده وكذا لو بلغ عشرة اقل على الاظهر الا شهره في المشهور بل لا يحد
فيه خلافا عما يحكي عن الشيخ ولا يخفى بل صرح في المحكي عن المبط والاختلاف بعدم صحة بيع الصبي وشراؤه اذن له الولي وله باذن نعم قال في اقلها وروي
ان اذ بلغ عشرة سنين وكان رشدا كان زوايا النصف وظاهره عدم العمل بما فصح في التفتيح في الاختلاف في التمسك على الاطلاق بل هو مدعوع بمقتضى
الاجماع على ذلك كما وقع من بعضهم بل ربما كان كذا ضرورة حصوله بعد ملاحظة كلام الاصل وارساله لذلك ارسا المسالك حتى انزلت جماعة من المتأخرين
عليه انك لا امل معلومته من الغير ما وقع للعقد بل لا بد من بعض من اخر عنه من الاطباء في تصحيح عقده بل ربما كان ظما استدلاله على ذلك عدم
الفرق بين بلوغه لشهره وهو مع سبقه الاجماع بل في حوزة به حجة بالاصل المزبور بوجوه ونحوه من حرمان المرفوع المسطر في غيرها
ان الجاهل في حال الفلام لا يجوز امره في البيع والشراء ولا يخرج عن اليتم حتى يبلغ عشرة سنين لحدوث وجوبه من الله بن سنين المروي عن الجاهل
الله انتم سئل ابو نا حاضرا عن اليتم في حوزة امره قال حتى يبلغ اشدته قال وما اشدته قال لا حد له لا يخرج غيرها من المصون المذكورة في باب الحجر وغيره
المنافسة في السند واضحة لولا ملاحظة الاختيار بما عرفت كما لنا فاشد في الدلالة بكونها فيما اخبرنا المدعي باعديا ظله "التمسك بما له
وبما اذا كان من وذا اذن الولي ونحو ذلك مما لا ينبغي صدوره من متفق فضلا عن التفتيح خصوصا بعد ملاحظة عدم القبول بالاعتناء وان اراد من
نصفه المولى والفعل وهذا يقتضي تسليمه في المعاملة فضلا عن اشتها التعيين في كذا الاحتياط عليه ولا تنفعه لجارة المولى المتأخرة ولا اذ
السابق بل ولا احيانا نفسه بعد البلوغ ضرورة الخروج عن قابلية التاثير من الغير في المناقشة فيما بان لا منافاة بين صحة عقده وبين عدم دفع الما
اليه واغبر عنه الاستدلال باطلاق ما دل على صحة البيع من الخطابات الوضعية التي لا تخص المكلفين بل ما كان منها ظاهرا فيهم فليس لهم ادعاء التسلط
السببية التي هي من احكام الوضع به نحو ما تقدم في الحديث الاكبر والاصغر والالتلاف للمال المشتهر وغيرها من احكام التكليف لو كان التصرف بالمال
ما بعد البلوغ او يكلف به المولى واما الوضع كالمالك ونحوه فيقارن السببية انما يقارن لو كان العقد على غير ما له باذن من المالك سابقا ولا خيرا
على جواز التفتيح لكون ذلك جميعا كذا في ضرورة القطع بعدم سببية ما وقع من البيع ملاحظة ما سمعت من نص الفتوى وبذلك اذن في المقام عن غير
الحديث الذي لا يفرق في سبب بینه بين الصحيح والخير والتام وغيره وكذا الاستدلال بما ورد في الكتاب السنن من ان لا اله الا الله في اختياره
حفظ المال وفي المصنف فيمكن دفع اليهم بالهبة السببية القطعية في سائر الاعضاء والامضاء على بائنه الاطفال لبيع الخبز والماء ونحوها وشرا
وبالفاسد على جواز صدقه وعنده وطلانه ونحوها ومسل المبطل اذ لا يخفى عليك ما فيها ضرورة كون عدم اختصاص الاول مع فرض وقوعه في البلوغ

فمن شرط ما المتعلق

بما يشترط في البيع والشراء ونحوهما من الامور التي عرفت الدليل على اعتبار البلوغ في صحة اهل كونه مباشرة في البيع والشراء ونحوهما من الامور التي لا يشترط في البيع والشراء
هذا ان كان الاصل قبل البلوغ اما ان كان بعد كما يقضي بعض النصوص فيحتمل ان يكون له في البيع والشراء ما يشترط في البيع والشراء
لكن لا يشترط في البيع والشراء ان يكون له في البيع والشراء ما يشترط في البيع والشراء
انما انما يشترط في البيع والشراء ان يكون له في البيع والشراء ما يشترط في البيع والشراء
بما يشترط في البيع والشراء ان يكون له في البيع والشراء ما يشترط في البيع والشراء
براسه مقبولة للملك بل ولا يشترط في البيع والشراء ان يكون له في البيع والشراء ما يشترط في البيع والشراء
بالثالث والنصف ونحوها ما عرفت وقول الطفل وحده مسلوبا لغيره من ذلك ما عرفت وان قلنا يجوز اياحه بل لمعنى اياحه اذا قلنا ان اياحه
له في ذلك يكون المبيع فيخرج الى اياحه الولي وان كان اذن الطفل شخصه لوضوح من ايجله فاذن في بيعه ما يقضي في البيع والشراء
من يخلو في دار او اشارة من محزون بل يجوز ان يوفى من اياحه في ذلك لا يكون في المعاطاة المعلوم اعتبارا ضد المعاطاة فيها وانما على كل حال
ولا يكون منها المظلم بخاصة حاله بالمعاطاة من دون تحقق ذلك فلا بد من اهلها ذلك والفرض سلب الطفل عنها ومن ذلك يظهر ذلك ما في
الروايات حيث انه بعد ان يجرى بعد جواز تصرفات الطفل قال يتم الاظهار حرا به فيما كان فيه بمنزلة الالة لغيره الا اهلها لغيره في الاصل والاعتناء
السابقة واللاحقة من غير ان يكون بحيث بعد مثله اجاعا من المسلمين كافة لكن ينبغي تخصيصه بما هو المعتاد في امثال هذه الاقضية فانه لا يمكن فيه نحو
انفاق الاثر ضرورة ظهوره في ارادة النصف الا في ذلك من قبل الملك والملك لا الاية بالمعنى الاثر ونحوه ما عرفت ويمكن ان يرد ذكرنا
لكن في شرح الاثر انه ربما يرد في الملك على الاية المستفادة من مباشرة الاطفال في المعاطاة مع قول الطاهر بل اياه بعض ما بيننا
في عدم اعتبار البلوغ في المعاطاة بناء على انها تنفذ الاية فتخرج من الاطفال باذن الولي فيجوز منع المعارف من سلبها فاهلها وانما المهر من قبل الملك
وهو من اعادة الاثنا بها كما هو مقتضى قوله لا يجوز زامره حتى يبلغ اشقة العلم اعادة النصف من امره فيه كما عرفت وما استوفاه من الاية بالمعنى الاثر
الافاقام الدليل المعبر عليه من سلب طمع عدم حجب خصوصاً بعد الاعراض عنه بحمل اراده النصف في الجملة ولو الاية بالمعنى المذكور ومن
قارن البلوغ باحد سبب او غير ذلك وقد ظهر من ذلك كله معلومة الحال وان المسئلة خالية من الاشكال وكلها في الجوز مطبعا اواد
حال جوزه بل لا يحد فيه خلافا بل الاجماع يقتضي عليه بل الضرورة من المذهب بل الدين لا لعدم العقد فانه قد يفرق بين بعض افراد الجنون بل
لعدم اعتبار اصدقه وكون لفظه كلفظ النائم بل كما صرحوا اليها وهو لا يفرق في الحقيقة وعن الحقيقة في بيعها ان العمدة في هذا ما عرفت
في الحقيقة لغيره فانه ان لم يكن حجبها وكذا الكلام في المعنى عليه والسكران غير المهر وغيره من موقوفات العقل المعنى في النكاح لغيره
وموضوعها الخاصة والمكره بغيره في البيع والشراء الحكم كما اكره عليه من قولنا وفصل بالاختلاف اجماعه فيه بيننا بل الاجماع يقتضي عليه
بل الضرورة من المذهب بصفاته الى الاصل المعتبر بوجوه والى ما دل على اعتبار الرضا وطب في بيعه صحة المعاملة واقارها من الكتاب السنة والى
معلومية اعتبار اراده في العقد من ذكر لفظه ضرورة عدم كون النكاح بغيره سببا للعقد على كل حال حتى لو وقع من المهر في العقد اذ لا محل للاية
وانما الاحمال بالنيات وكل امرئ ما نوى ولذلك اشتهر اعتبار الفسوق في العقود وتبعتها لها بل لعل راجع الى الرضا وطب في نفس المذهب
قد عرفت اعتبارها من المعلوم انتفاء اراده مع العقد من المكره لعدم نشوء الاكره عليه ولذلك قال في كونه اكره في معنى الاكره ببيع النكاح
وهو ان يخاف ان يأخذ الظالم ملكه فيوطئ حلالا على الظالم شره منه ولا يريد بها حقيقيا بل بما استظهر منه الاجماع عليه اذ لا وجه للاية
من عدم اراده العقد بما ذكره من الغاظة ثم قد يشك في تحقق موضوع الاكره فيما اكره على بيعه عبد فباع اشبه او يصفه كما في كونه ثم قال وكذا في
فباع بائنا وانقض او يوصف حلالا ويبيع فباع بخلافه لكن في شرح الاستثناء ولو بعض الرضا او غير الاجل او بعض شرط فانظر البطلان في
لصد في الاكره ولو جره على البيع ففقد فاجرا وصالحا واسلم فلا يصح قلنا المدار على صدق الاكره ومع الشك فالاصل عدمه وفي كونه لو ادعى
الاكره قبل مع المهر مع الفرض لا بد منها ولا ينجح من اشكال اذ لو يكن ظهوره بعد فيه وكيف كان فلا يصح بما يصح من الفاظ العقود من غير
ونحوه من المسامحة والناسي في النائم وغيره وكروى كل منهم بما قبل بعد زوال عقده بلا خلاف بل الاجماع يقتضي عليه للمعروف ما يقتضي
سلبه انهم في الاشكال على وجه لا ينفق بعقب الرضا بعد صد المكره للوثوق بعبارة فيصريح ويترتب عليها الاثار اذا عقبها بالرضا بعد
ذلك على المشقة فلا ان لو كان تخصيصا بل في الرابض والحدائق ان ظاهرهم الانفاق عليه لكن لا ينجح عليك بعد التامل فيما قد مناه انما انكر
الاستثناء اجاعا في النكاح كما اعترف به في جميع المقاصد ضرورة عدم اندراج العقود بعد فرض فقدان قصد العقد من ان صدق اللفظ
كصدقه من الهازل والجنون ونحوها وقصد نفس اللفظ هو معنى النكاح لا يحد في الصحة بغيره كما ان لا يحد في الصحة بغيره كما ان لا يحد في الصحة بغيره
ما عرفت من اعتبار ان النية بمعنى قصد العمل لا الاجرة بغيرها للهازل ونحوه ما هو معلوم لعدم وبدل تلك الفرق عن الفضل في قصد
العقد بما ذكره من حجب الرضا فيه كاشفا قبل انا فلا كما استعرف فاستنبط حكمه ما نحن فيه من فحوى الصفة فيه كانه في كونه من ذلك التزام
ابن في الهازل ونحوه من كان فاصلا لللفظ دون المدلول ان لم يرد عليه اجماعا كما هو ظاهر بعضهم لعدم الفرق بينه وبين المكره ودعواه بان
غيره فاصلا لللفظ بخلاف المكره فانه فاصلا لللفظ دون مدلوله كانه في الصفة النكاح في كونه المندرج في عموم العقود والاكره انما كان في

في العقد
من الجنون
وغيره

شعرا من تأثيرها اثرها فاذا زال عمل المقضي فقتضاه بل لو قلنا بان الوضابط فاضوا ما استقام على اعتنا بشرطه وجوده اما سيقا او مقاد
فلا دليل على جتنى بلوا الزعم الشرطي كغيره من شرائط الشرعية التي ثبتت في شرائطها التي ترجع في الحقيقة الى الشك في اطلاق وجوب اتواء
وعده ولا يثبت مقتضى الاطلاق الاول وهو معنى اصل الاطلاق في الويلج ان الوجوب لا يشترط احتياج الى الدليل بعد من اطلاق الامر لا يخفى
عليك ما في جميع ذلك بعد معرفتنا من فساد القصد في المكروه والمأزول الذي يمكن دعوى انتفاء اسم العقد بانقضاء اذ ليس هو اسما للشك فظ على
كل حال اتم هو لفظ العقد بمعنى انه يفيد بعد اربعة العقد لا انعقاد كفا وضع ولو سلم فلا وجه احتيا مفاد ان القصد لم يبدل بل قوله لا عمل
الابنية وانما الاعمال بالنيات ونحوها ولذلك اصبحت صلة العباد بل هو ايضا مقتضى دفع حكم ما اكراه عليه وكونه كالعدم وهو واضح ونسمع ان
في القضي تمام البتة ذلك فظهر ان العقد في المسئلة الاجماع ان لم تكن قد باشرت في تمام اطلاق شرائط الاختيار من بعضها على وجه يظهر من ان
اشراطه كاشرا لاطراف البلوغ والعقد بل باظهار من اطلاق معناه اجماع خلاف ذلك قال فيمكن من اطلاق المكروه وعنده وسائر العقود التي يكون
عليها لا تنفع اجماعا منها حكم بعد ذلك القول بالعقد من بعض المعاني في اطلاق والعقد من دون شعلة جازية وفي نحو البيع والصلح اذ اقيمت
والابطال فتم جبا حتى يظهر لك ما اختلف فيه غير واحد من المتأخرين لا صريح في المقام خصوصا فاضل الربا من ثم لو فرض تصور قصد المكروه على اللفظ معناه
اللفظ مع عدم الرضا منه وقلنا ان الاكراه على اللفظ لا يخرج عن عدم الرضا بل حكم القصد بل وكذا لو لم يكن مكروها بل كان مختارا او كره مجبرا
المزبور دون الرضا بنا على نصنا فتكلموا ولعل من ساسمعه من كثر من سيج الخبيثة ولا ينبغي كونه كذا لفظي فتم جبا او ربما انهم لم يراوا بان مقتضى
وجه فالمعينة البتة على ذلك فالمكروه القاصد لللفظ ويدل على نحو سائر افعال العقد كالمكروه على الاكل والشرب ونحوها حكم القصد والمكروه
الذي قد ورد في قصد العقد بما يلفظ به على وجه لا يصلح منه الا اللفظ الصريح اطلاق وان تعقبه الرضا بعد ذلك لقولنا القصد ولعل اطلاق
الاصحاب المحققين في المكروه مبني على غلبة كونه بالمعنى الاول ضرورة عدم منافاة الاكراه لذلك فتم جبا وعلى كل حال فثبت بكونه كذا لفظي فتم جبا
المجبر وليس القصد على من المجبر وان كان ربما يؤيدهم كونه كذا معانها لفظ الشرعية ويحصل الرضا بعد العقد لا افضل فلا اشكال على القول بالعقد
ولو فرض قصد العقد اما لو استلزم الرضا في وجهه ثم تعقبه الرضا في وجهه شرح الاستحسان في وجهه قلنا لعل وجه عدم الرضا بكونه كذا لفظي فتم جبا
فيما العقد بحيث لا تنفع معناه لاجابة اذ دعوى احتياج قصد الى لفظ يدل عليه من هذا الاشياء به لا دليل عليه ونسمع ان ذلك لثمة ولو كان الاكراه من كذا
للأجنبي على نفس لصيغة اطلاق العقد من غير اية في ثبيل افضا الا ان ام بالهجرة والوجه لبطان لوقع حكمه اكره ومنه دفع فابطلنا للمناشر ولا
لنفسه كمال الظاهر العبر بوضاه بعد ذلك وان قلنا بالاكتفاء به في المكروه على وجه ما للضرورة ووقع الصيغة فاسدة فلا يجزئ الرضا المتعقب وكذا
لو كان المكروه غير المال والدين لك بغير بينه وبين القصد انه لم يكن كره احد على اطلاق الصيغة فتم جبا فان رعا ظهور من بعض مشايخنا اتخاذ حكم المكروه من
فرق بين القصد وغيره والله اعلم هذا كذا الاكراه بغيره اما وجهه ضد صريح غير واحد بالتحقيق لكونه كذا لفظي فتم جبا ان الاكراه بالحق المأزول من مقاد انما يقتضيه
المأزول ولا يلحقه الى وقوع اللفظ من المجبر لا نه هو لول له وهذا الحال واحتمال الاكراه لبعيا اشرف اللفظ الحائز على القصد والرضا لا دليل عليه وفيما الحكم
مقارنها معا بعض شياء في اللفظ الذي هو اسهل من ذلك على انه لو اذنه صرا شرة لللفظ اشكال باسكان عدم تبصر من ذلك عناده او غير ذلك بل
قد ثبت في وجه العقد الذي يكون عليه ونشر كونه فاذ القصد والرضا وحصل من كذا كونه ضرورة كونه شعلة العقد لا يعلم شرعية والله اعلم وكذا
تابع المملوك واشترى او اجار واستاجر او فعل غيره من ذلك من له في عينه ان نفسه واستبدت بغير اذن سيده لوضع قطعا لما اتفقوا ان في وجهه من عدم
قابلية العقد للملك والتملك وكونه محجورا عليه سائر التصرفات وكونه متعلقا بسيده الذي هو ملك غيره فضلا عن غيرها وان كان على سيده بعد
على غير وجهه لاذن له مولا فيها يصح وقصر منه جاز لا ارتفاع المانع ولو تحققت الاذن بغيره من مولا جري عليه حكم القصد ولو كان اذن مولا له فثبت
او لاحظه لنفسه التصرفات التي تشرم التملك ففي البطلان لعدم اهلية العبد لها والتصرف في الوقع للمولى وبجها فلا شيعنا الكلام في غير ذلك
كما اننا شبعنا البحث فيما هو بعد العبد من التصرفات الغير بغير اذن مولا وقد ذكرنا هذا لان القول بالعقد وان لم ياذن المولى بل مع نية لا ينع من قوة وان اتم
العبد باطلاعها لان من مناه المملوك للسيد لا انحره لانتفاء الصفة هنا بعد ان ارتد الى ما لا من حيث كونه ملكا كما صرح بشيخنا في شرحه المقاد
بل يوجب له ما ورد في نية العبد نفسه فضره من مولا فاجاز اذ لا ينبغي انما باقيا نفس العبد الذي هو تصرف في لسان العبد المملوك للسيد ليسبة
الى ذلك فظهر ان معصيته العبد في التصرف لا انتفاء في الصفة ولا لا ارتفاع اجازة المولى بعد ذلك في الصفة ضرورة تخلف الاتم الذي لا يرضى الا الانتفاء والنفي
ومن ذلك بطلان الحال فيما ذكره المصنفه من ان لو امر امران ببيع لنفسه من مولا بل ومن غيره مولا كوكيله بل او باع نفسه من الغير فتكون مولا كوكيله
اخر غيره فاجاز اما كل ذلك لما عرفت من عدم توقف الصفة على اجازة وقوع العقد من العبد ولكن قبل والمغال ابن الربيع لا يجوز له اتياع نفسه من ولا
لا اتحاد عبارات مع عبارة السيد فيجعل المولى الغالب ومقتضى ذلك حتى لو سبق له بذلك الاذن وفيه منع واضع ضرورة عدم الاتحاد ولا وكنا غير
ثابها كما سنعرفه انما وما قيل بل عدم الجواز لعدم سبوا اذن مولا فلهذا امر به الاخر فثبت ولا انه يكفي في الاذن له سيده مع علمه في شره لغيره وثانجا ما
عرفت من عدم توقف الصفة على ذلك وان عصي العبد بل لا يكون وكلاهما لا امر لك فلا يشرم معصيته لغيره من جبا استيفاء منه عبد الغير من غير
اذن الا ان احتضا ان الاذن للسيد ان كان ما لا امره قبول العبد ومعارضا الرضا الامر وسابقا لكان في الصفة المصروفة ومن هنا ظهر لك ان الجواز اشبه
باصول المذهب فلو عدنا اننا ظهر لك ما في جامع المقاصد وذلك وفيها من اننا لنشيد مولا في المن وغيره لخصيص الاذن منه بخلاف ما لو امر بالامر والامر
من كبل المولى فانه لا اذن فيه من المولى فلا يصح اذ عرفت عدم توقفه في التصرف ونحوه على ذلك بل يصح حتى مع التمسك فضلا عن عدم الاذن فيه والله اعلم

في المباحث

ومن الشروط المتعلقة بالمعاقد في صحة العقد ما يثبته على خلاف أن يكون الإيجاب مثلاً أو الكال للبيع أو من لدن بائع عن المالك كالأدب المجمل
والوكيل للمالك أو القام مقامه والمادون عنهم والوصي له ولا أحد الا الذين المذكورين ولما ذكرنا ما يثبته على خلاف واحد في شيء منها بطل الإجماع بضمير
بل غير من الأدلة كتاباً وسنة وأخيراً لا بد من إيجاب على باءة صدور المؤمن من باب المحسنة المستفادة من إيجابه العاونة وعدم التسبيل على المحسنة
المؤمنين بعضهم وأولياء بعض خير من الإصالح للشيء في جملة من النصوص العشرية كقولهم أي يزوج وغيره بل يفرض كثير مما سمعت أيام الفتاوى مقامهم أيضاً
مع عدمهم ويكون النص في حق المصلحة ولعل من ذلك نص في الاستاؤ في الأمانة للبيع ونحوه بخلاف المصلحة أن مقتضى قوله والمصالح خصوصاً وغيره
من أدلة المقاصد إضافة المقاصد إليها كما يصح بقرينة وتفصيل البحث في ذلك وفي مجال شرحهم وكيفية مقام آخر والمراد هنا بيان جواز بيعهم على الإجماع
وعلى حال قلوبهم غير عرفت من الأدلة لا بعنوان الوكيل لا عن المالك ملك غيره صحيح ولكن وقعت تمام ما يثبته من الملك ونحوه على إجازة المالك
ولم يزل على الظاهر الأشهر بل المشهور بل قبل أن يذكر إجماعاً بل ربما اشترطوا عندنا في كراهية الإجماع عليه كالحكم عن الكرك في باب الوكيل الذي لم يرض عن موضع آخر
من كونه نسبته إلى علمائنا لا إلى الأندلس بعد الرضا في البيع مثلاً والعقد والتجارة من الرضا في البيع مثلاً وما دل على صحتهما ولزومهما من الكتاب السنة والإجماع
مورد في عدم توقف صدور اسمها على صحة العقد من غير الفسخ إذا تضمن ما يدعيه الخصم بشرط شرعي فلا يثبت عليه الصدق ولو ثبت شيء من
الكتاب السنة ما يدل على اعتنا صحة واللفظ المربوع من غير الفسخ كما أن الفسخ الأدلة ما يدل على اعتنا سبق الرضا أو معارضته بل أضواءه التي لا ينفك
صحة من مال المسلم إلا بطريقه غيباً ونسخ الخبر ويخرج كل المال من الباطل إلا أنه يثبت بقرينة على لفظ العقد في ذلك يتم سببه أو معارضته وغيره
وخصوصها على معنى التخليص ولا يخرج للمال عن كونه كتاباً بل ياطل قبله وهو مستلزم إذا فاعل يصح الفسخ لا يجوز الإقدام على الفسخ بالمال قبل حصول الرضا
وكيف حصل ما قبل العقد وهو بعض العمل التام في الفسخ والاستئصال التام ما كل ذلك بعد تسليم لزوم الفسخ لتأخر الرضا من المالك
بغير الاستئصال بادل على ثبته أو معارضته وقد يجمع فانه لا مانع من معارضة رضا المالك أو سببه لوضع العقد من الفسخ لا يكون بالمعارضة
المربوعة وكما دل على ذلك وقوع العقد وهو لا يعلم بالمالك فضلاً عن رضا وعن وقوع العقد على إرضاه كاهو واضح وعلى كل حال فقد ظهر لثبات
الثبات أن كان مفقود في شرط شرعي وهو مباشر المالك أو من يقيم مقامه للفظ العقد فيجوز الاستئصال في حق على ثبته بباطل أو دق أو نحوه وبغيره في الفسخ
عن المكون هو فاعل العقد الذي يمكن دعوى عدم كون المراد بالعقد ما يشمله وإن تغيب العقد بعد ذلك ولو لم يزل على العمل بالإدبنة وإنما الأعمال
بالبينات ونحوه ودعوى ثبوتها إلى الشبهة المربوعة من معلومية كون العقد بلفظ الإيجاب القبول إنما هو لئلا لا على الرضا من المالك بنقل المالك
إلى المشتري بل هو المراد من لفظ بيع مثلاً ومعناه ولا دلالة فيه مع وقوعه من الفسخ الذي لودل على رضا ليرى يجب باضروته عدم العبور برضا المالك
بعضها منع اعتبار ذلك في صلاحيتها للعقد نعم لو ثبت في حق من المالك كانت دائره على ذلك فلا بد من وقوعه عليه بخلاف لو ثبت من الفسخ
فانها غير الزوال لا يثبت موقوفه على حصوله وليس معنى ثبت رضىب فاعل معناه نقل المالك من ذلك إلى أن ذلك ان وقع من المالك المختار
استلزم الرضا الذي هو من الكيفية الفعالة والا يجب إلى ذلك إجماعاً على أن الرضا إنما يدل على رضا الناقل لها وهي كل من الفسخ فان كان المالك
راضياً بجعل رضا الفسخ رضاءه والإجماع على كل حال فقد ظهر لثبات معنى ذلك كراهية لأحاجته في الاستئصال بالية أو فوافيها على المطلوب إلى دعوى
كونه من العقود المعارضة المتداولة في ذلك الزمان فتشمل الإزالة المربوعة بناء على كون المراد ذلك إذ قد منع على عدمها ولا أقل من إشراك فبقبضها
عدم نقل المالك إليها كما سمعته في نظائر الرضا في إشراك في كونها من العقود المعارضة والاستئصال على ثبوتها بالسبب المانوسه والطريقة المالك
من نصرف الوكيل والمادونين لأسماء كثيرة المال وإدخاله في غير الواجب الذي يعلق به الإذن ثم إيجاب الموكليين وطلب الإجازة منهم وكذا الإختباء والاختفاء
ولا يحتاج بعد البلاء وهو عادة معرفه لا شك في كراهية في حقها في حق الشرع وإن شاء تكون كاشفة عن رضاه بذلك وكفى لها دليلاً على المطلوب
غير حاجة إلى تكلف الأندلس في الإجازة وإن كانت سيرة منة أقصاها الشياح في الشرع الجعل ولذلك بطلان البيع ويقبضوا العن ويجوزون غير ذلك من
أحكام المالك عليها فلا خلاف بها ولا أفاضت حصص الفسخ من غير تغيب الإجازة وهو معلوم في الفتاوى والأخيه ذلك سهل بعد ما عرفت من وجه
الاستئصال هو عدم الدليل على اعتنا مباشرة المالك للفظ العقد في صحة التي يراد بها هنا الصلاحيته للناظر بعد اجتماع غير ما علم اعتباره
من الرضا وغيره كصحة الإيجاب بمعنى قبوله للناظر أو انضمام إليه القبول وكيفية الركبة الأولى من فرضه الظاهر مثلاً وصحة العقد في الفسخ الموقوف
حصول المالك فيه على التقابل في صحة عقد الهبة ونحوها حتى بعد معلومية عدم إرادة الشارع المباشرة في غير ما ثبت فيها ذلك من بعض الأصحاب
ونحوه أما في شرع فيها التوكيل وغيره مما يقتضيه الاستئصال فموقوف العقد من خبر المالك في حق باذن منه كوقع وفاء الدين وما في حكمه من الأعمال اعتباراً
أو غيره من المبيع عن غير من دون ذلك وبقرينة عليه لوفاء ونحوه من الأحكام أفقوسه لفسخ في المقام وإن أجاز فبا اعتبار الرضا هنا لا دلالة له إلا في
دونه ذلك مثلاً أن أدل على صحة الفسخ في النكاح من إجماع وضوح على وجه يظهر منه عدم الخصومة له وإن جاز لا دلالة له على صحة عقد النكاح
ولزوم ونحو ذلك مما هو مشهور بين المقام وبينه بل هو أولى منه ضرورة كونه في الفروج والأنتا التي يطلب فيها الإحباط على أنه قد يقض الصدق
سواء ونحوه فبما جاز فصول النكاح والمخرج عرفة البار في الله اغتث شهرته عند القريش عن النظر في سند عن النبي أنه أمر بشراء شاة بدينار
فاشترى بها شاة بدينار ثم باع أحد ما بداقاً في براءه وانشاء فقال له النبي براء الله لك وفي حقيقة عينك خصوصاً ما قبله من بيع الشاة التي اشتراها
والمناقشة في سند مدعوه بما عرفت من الإجماع كما لما قلناه في لائمه باستئصال نصرف من غير إذنه وبعدم العموم في حكايات الأضال فربما كان
عبارة التوكيل بقيد الوكيل العاونة والتمثل البنا وبأن الفسخ مجزئ في الوكيل لا وفي إخراج العقد من كونه فضولاً وبأن المعاملة ربما كانت بطر

مجلس

كتاب المناجاة

الاجابة من الجانبين لا يملك فيها ولا يملك فيها الصفة وبان العبادات على ابدية الشاة الواحدة والمثل يبرهان بوقف عليه الوجهين كونهما
من اللغز وباحال طلبه الاذن في البيع بعد الشراء ولم يتقبل البيعة ضرورة اخذنا بجملة منها بطلان الاستدلال بظن الكتاب في السنة التي لا يمكن
استقصاء الاضالاث فيها وظن الخبر كونه الحكمي تمام ما وقع من النبي وعرفه علانا الاصل عدم خبره والحق لا يخرج في الوكاله فخلعا لعدم الاثنا
وعدم الرضا ضلابل ولا في اخرج العقد من القصور بل اضاها جواز البيع والخصم فيها اقدم عرق عليها فلا اشكال في عدمه ولا في خبره على الطلوك
لا اشكال في عدمه ولا في الصبح او الموقر من الموقرين انه ضيق ولبيد باعها ابن سبيد ها وابوه فاشتبكوا في اشد لها اولدت منه خلافا ثم
قدم سبدها الاول فخاصم سبدها الاخير فقال له وبيد باعها ابن سبيد ها وابوه فاشتبكوا في اشد لها اولدت منه خلافا ثم
الله باعنا الوليدة حتى ينفذ لك البيع فلما اخذه قال ابوه ارسل ابنه فقال لا ارسل اليك حتى ترسل ابني فلما راى لك سبدا لوليدته الاول اجاز بيع
ابنه والمناقشة فيه باشتا الحل وذلدا المشتري الى ما لكها الاول مع ربه لك منه وعلى فخر ولد المالك وليس حركها وانما عليه انظره وعلى الاشهر
الاجازة بعد الروا والفتح وهو خلاف الاجماع بغيره الحال كون اخذ ولد المشتري للفقير او صبي يثبت كونه مشتبها كما اخذ ولد المالك للفقير وانه
لم يصرح بالفتح ولذا نقضت اجازته على ان ذلك كله لا يفتح في دلالة على المطلوب كما ذكر في محله وبهذا ذلك كله بالتصريح الواردة في اشد من حال
الصبي مع عدم الاذن الشرعي لتجربة النبي على ان الرجوع للصبي فان نظيرها على الغرض بل في الاجازة من اهلها او باغتائه المصلحة الشرعية فيها
اول من حرمها او لم يجر عليها في مخالفة الغرض وكذا ما ورد في ردع محمد الرويد وانه من ان الرجوع للمالك ومنه ما عر في اشد بوضعه ثم باع باكثر
من الشرا ان الرجوع للمالك الشرعي ولا في التصريح الواردة في باب التحمل لمثل يفتح على المشتري فبعضهم يطلب الاجازة من الامام فاجابا
بل خبرها من التصريح النبي في ذلك فها لم يرد في خبره بل في نص المانع والمساكن سبها ما صرح فيه بها باشتا من ان المحرم من الجوارى المشكلا على
اجازة الامام في ذلك لاهل الحق ما يورد ذلك انهم قد عرفنا ان لا ينافي القصور فيه فقدم الاذن لمحضو المشتري وان كان الباع باقيا على عصبية نحو
ما سمعت في الخراج بل في رواية ما ورد في اجازة السيد بعد السيد والوارثا الوصية بما زاد على الثلث وفي الصدقة بمجمل المالك وما يظهريه في الاجازة
عليه باب الفس من جواز بيع المفسر من اجازة الغرض وغير ذلك في الايراد على الغرض كالمفسر من غيره مما يظهريه في الاثبات من غيره عليه وهو فصول اربعة الفصول
يظهر عدم اختصاصه بالبيع والتكليف بل في سنة لا فاعلى باحتسابها بل عرف ما قد مضى سابقا جازا في العقود وغيرها من الاضال كالقبض وغيره والاداء
التي يثبت الشارع عليها الاحكام الا لبيع المالك او في البيع شرا الاثنا قال في جرحي لفظه فيها جرح في الوكاله من ابياد ان كالا من الجوارى والوكال
واداء المتروكة وسكنت ونحوها من ان من وجبت عليه اوصى بالوكالها فام من الاضال مقام العقود ونحوه وكذا الايقاعات مما لم يرد في الاجماع على المنع
فيها وهما اوصى فيها الجوارى ويوصى جوارى في الاجازة وبيعها وكذا وينبغي عليها احكام لا تخفى على ذوي الافهام وان كان قد بناقش في خبره في
الخمس والترك في من ان من وجبت عليه اذا كان بوجه لا يصح له بنية التفريط فيه ولو لم يعدم العلم بالاذن فيه بل في جوارى في اجازة الاثنا من الاضال
التي علم عدم قيام العتق وقامه فيه ولو اجاز في ذلك ولكن الامر سهل بعد معرفتنا من الاتحاد في ذلك المسئلة فلا عظاما قد مضى واما ذلك واتخذ
فان فيها اشتغل على العقد من القبض والافتيقار ونحوها وكما كان قد ظهر لك ان القول بالبطالان بمقتضى سلب بليته لفظه على المالك ومن قام مقامها
عن صاحبها الناشئ وان وقع باق في الشرائط وموجب الى اعتبارها سائر غير القصور في العقد واضح القضا وان حكى عن الشيخ وابي نهره وادريس والفرزدق
الاجازة من من غير المناقشة بل اظهرت في الحديث البطلان لانه لو يثبت يثبت على مقتضى جملة من كلامه التي اساءه لادب فيها مع مشايخه انه لو يثبت
الترجع ويحتمل ان الغالب بالاصح يرد حصول اثرها من المالك والمليك وجواز التصرف وغير ذلك مما لا يرد في الروايات فابروف وارعد ثم نزع وساق جملة
من النص في اذ لا على خلاف ذلك مستهاجا بعثو عليها والاهتداء الى الاستدلال بها وسنرى حال فيها ومن الغريب عوى الشيخ وابي نهره في الاجماع
على ذلك ولورثنا القائلين خبر من عرفت بل الحكمي عن ابا ظلم الاحتجاج كالمقيد وابن الجبجد وغيرهم الصفة فيه على ان الحكمي عن غيبة الشيخ التي اخبرنا مسند
ذلك انه بطلان في طبعه خبره في البطلان ايضا فمثل هذا الاجماع الذي يفتي لظن بخلافه لو ثبتت جبهته مضافا الى ضرورة عن معارضة بعض ما عرفت
فضلا عن جبهته كاستدلال الاصل المطلق بذلك انه بقاءه في المقتضى في ملك الغير وما يدل على اعتبار العتق على التسليم بصفه البيع المعلوم
انقضاءها هنا وما يدل على المنع من بيع ما لم يبيعه وما لا يملك من طرف الغير يمتنع وخصوصا صحيح الصفا كثبت المالك الحسن في جعل باع قرية واما
لديها فاطاع ارضين فهل يصلح للتشتر ذلك وقد اقر له بطلانها فوقع لا يجوز بيع ما لم يملك وقد وجب الشراء على ما يملك وصحيح محمد بن الفضل بن فضال
سئل ابا الحسن الاول عن رجل اشترى من امرأة من اهل فلان بعض قطا بهم وكتب عليها كتابا بانها قد فقت المالك ولو قبض فبطلها المالك امر
بمنعها قال قل لم يمنعها اشد المانع فانها باعت ما لا يملك ويصح ان يسل من رجل من اهل النبل من ارض شراها بغير النبل واهل
الارض يقولون هي ارضهم واهل الانسان يقولون هي ايضا فقال لا تشترها الا ارضا اهلها ويزدني الجرحي المروي عن الاحتجاج في السؤال عن جبهته
للسلطان فيها احسنه مقصوده فها يجوز شراؤها من السلطان ام لا فاجاب لا يجوز ان يبيعها الا من اهلها او بامر او رضى منه وتجرى راجع المداوى لا
يصلح شراها بالسفر والحيانة اذا عرفت وتجربا لا تشتر على من جعفر بن احمد موسى سئل عن رجل سرق حماره ثم باعها باجل من شراها فقال
لا يجل اذا باعها منها سرق وان لم يعلم فلا بأس وفيه منع كون ايقاع لفظ العقد الذي لا يفتح في اشره لا يرضى المالك نص في مال النجاشي من القضا
ضرورة احتياطية في ذلك من غير ان يقول المنع يجرى عليه بغيره بالقبض والاداء ونحوها على انه في ذلك عليه لا يقتضي القضا عقلا بل لا
شرا لعدم ثقل التوقيع على جبهته من غير ما ذكرنا ذلك ومن هنا كان بيع القاصيب الغضو عند المظلم والجميع من القرض يا الطنبيه بعض الناس في المقام

الظن

في تحيين

وہی ہے جس نے

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحاضر

فصل فی فضائل و مناقب ائمہ اطهار علیہم السلام

الحمد لله

فمن جيل ولا تملكه خلافا للحكم عزت وموضع من وطأ وطأ وصح كشتا الرموز فلا يرجع به لعدم ضرره بعد فرض انفصاله عن مضافه غرامه وفاعله الذي
مبناها القصور وقبلة الضرر خفف بعد الاقدام منه على استيفاء ذلك بخلافه وامكان كون بناء قاعدة القرع على قوة السبب المباشر وعلى كل حال فلا
لحدائق من ان يرجع الابل العرش مخالفا للنص والقاعدة والاجماع بقوله المعروف مضافا الى عدم ما يصلح له سند ذلك سؤا ذكره من خبر زريق الكواكب قال
الكوفة معيشة في بن ادهاء عليه وثمنه ثم ظهر بعد ذلك بطلان الدعوى المستندة الى بن عبد الله بسند عن ذلك فقال له بعد شرح حاله
جعلت ذلك كبقاع صنع فقال يصنع ان يرجع بالثمن على الورثة وورثة المعيشة الى صاحبها ويخرج بذلك عنها قال فاذا اناضلت في ذلك ان يطالبني بها
قال اتم له ان يخذ منك ما اخذت من القدر من ثمن الثار وكل ما كان مرسوما في المعيشة يوم اشترى بها يجبان من ذلك الا ما كان من ذبح ذبعت انت
للازاع ما جاز الزرع واما ان يصبر عليك الى وقت حصاد الزرع فان لم يقبل كان ذلك ورد عليك الفضة وكان الزرع لقلك جعلت فلا خلاف ان كان
قد اخذت منها بناء وغيره قال له قبض ذلك ويكون ذلك الحديث بسببه بقلعه وبأخذة فلت اربط ان كان فيها غرس او بناء فقلع القرع هدم البناء فقا
يورد ذلك الى ما كان او يغير الفضة لصاحبها الى ارض فاذا رجع جميع ما اخذ من غلاتها الى صاحبها ورد البناء والقرع وكل محدث الى ما كان او ورد الفضة كل ما يجب
على صاحب الارض ان يرد عليه كل ما خرج منه في اصلاح المعيشة من ثمن غرس او بناء او نفقة في مصلحة المعيشة ودفع الثواب عنها كل ذلك فخير ورد له
باعتبار الفضة في جواب قوله كيف يصنع على الرجوع بما لا تملكه القرع على الورثة وورثة المعيشة على صاحبها ولو كان لا يرجع بسببه عليه لذكره لا نفي
الحاجة الى البيان خصوصا مع نفقة الرجوع المالك عليه بعض المتأخر مضافا الى ما في خبر من الرجوع بما انفقه على مصلحة المعيشة ودفع الثواب عنها على ذلك
لا يلزمه وقدمه فصوره عن معارضة غيره واعتبر مثل هذا الاحتياط من عدم الرجوع في خصوصه بعد فضاء قاعدة القرع وخبر جيل والاجماع به انه
يمكن ان يكون خاضعا لغيره ضرورة عدم الغرور بان القرع فيه ان يدفعه كان عند بن عبد الله بوا ان يدخل عليه رجلا ان الى ان قال فقال احدهما
ان كان على الرجل من بني عامر ولم يزل ذلك ذكر حتى وشهدوا فخذ المال ولا استرجع منه الذكر بالحق ولا كذب عليه كتابا ولا اخذت منه بئر ولا
لا في وقتك وفلك لم يزل في الذكر بالحق لك عندك فوات ونهارون بذلك ولم يزل فيها وعقد هذا البيوع المال وورثة وما كوفي واخبروا بذلك
بالحق واخاموا العدول فشهدوا على الحاكم فخذت المال وكان المال كثيرا فوارث من هذا كوفيل على فاض الكوفة معيشة في بعض القوم المال وهذا
يجل من اخواننا ابني شارة معيشة من القاضين وان ورثة الميثاق وان المال كان ايوهم فدفن فيه وقد سلوه ان يرد على معيشة في بطون في انهم
فقال في احب ان اسئل الربيع الله فخر هذا فقال الرجل لعنه الله جعلني الله فداك لا كيف صنع الامر يا سبعة سابقا وهو كما ترى لا عذر وفيه من احد
ضروره معدودة القاضين الشهود والورثة واقضاظهم وخلفاء في حكم القاضين في هذا بل شرايع وهو لا يقضي بغيره ومن هنا اخبره ما ذكره في الرجوع
التي هي منها كما هو واضح في الاشكال في الرجوع بملء فتم فدفنوه على من الزايل على المتأخر في النفقة والاجرة على بعض الاعمال فيخوذ ذلك ما هو شند
الى تقصير وكذا بطل ما يستحق تلك العاملة والوازم البيعة بل وكذا لا يرجع لاراء المالك ضروره ان المارد يوجع المقرع على من عرقه فباعه منه
ولغا عنه الاعمال بل اصل الخبر في ذلك ابلو يبيع من بيعه بالبيع عن كثر في شرح الانشاء الاشكال في الاولين وهما في الاخيرين ثم قال ويرجع بعض علمائنا
على عادة الملاك وفي الاعمال المسنونة من عبادات وغيرها وعلى المبيع والزائد على العتيا والتواضع البيعة بقوله الاشكال قلت بل يرد في الرجوع
بعله وعلى المبيع له وان جرى على العتيا لعدم التاثير المتأخر من لفظ الرجوع الى الواحد للمالك ما في منه عليه حيث اوردت كان لا الرجوع ابله
القرع وان رجعت له ببيعها كما هو واضح هذا كله مع غرضك في عدم علمه فان لم يكن كذلك بل اخبره المايح بان يرد فقلوه او عاصبه بخود ذلك كما يرتفع
غرضه ليرجع على المايح بما اضربه على المبيع من نفقة ونحوها والمالك ليرجع عليه من عوض منفعته فوات في يده واستوفها او عتاءك واضربها ما
عرفت بالاختلاف ولا اشكال في ان يبيع المالك الفاضلة اثبات بل على مال النحر في حق رضاء ضروره عدم احتشاء بحرها العتيا فيلحق شرطه لكن مقتضى
الاصل عدم حصول ذلك وان حكما بغيره التي يرد منها قابلية طلبها بغيره بعد جميع الشروط على حيا احتشاء سابقا وفي الخبر في جيل من ان ذكره في
القول بجهة العتيا وعرضه بغيره في حق الفضة ذلك ونحوه من المتقاضي بل فيها الى اخره في مجال ذلك اذ هو كما ترى ما لا ينبغي ان يصفى
اليه واغرب من هذا نسبة الى مخرج كل امر بجهة العتيا بالبيعة الذي بين عليها اجواز النص فوات على حسب نوع البيع المالك هو سبب لا يثبت
الى اصغر الطلبي فضلا عن قول الطائفة وخلاف الشريعة التي بين المسد بين وعلى كل حال لعدم ديمومه واضع بل جيل لا يرجع بالحقن انك قد دفعه
الى ابي العتيا ليعتيا به مع العلم بالعتيب بل في كرهه قال علماءنا ابل المبيع الرجوع على العتيا بطلوا العتيا في ذلك وفي حقك فخلط بين المبيع
الاحتياكا فذكر ذلك بل على الاضاح انه من شيعان الرجوع مع بقاء العتيا فضلا عن ثبوتها اذ الى قول الاحتياكا واخرى الى تضمين وفي جامع المقاصد في
استداده المبيع عند الاحتياكا وان ثبت العتيا ولعدم يرد ظاهرهم كما حكى عنه ذلك ان في موضع اخر الا انه لا يفتي عليك ما فيه من الاشكال في عدم
الانقباض على الضوابط المتقضية خلافا في نظاره كمن اخبر المبيته وعينها ومن هنا حكى عن بعض متخلفي انه يقول بل الرجوع به مطرور
وان كان مراضا لما عرفت لكنه مخالفا للجماع عليه بين الاحتياكا فعلا ومحصلا كما عرفت في الخبر في الذكر وفي الثاني التمهيد والاشارة من عدم الرجوع في
صورة التلف لله هو المتيقن من طلاقه المرافى لا يرد من ان دفعه بعد العلم بالعتيا بطلوا العتيا في ذلك وفي حقك فخلط بين المبيع
كثير من المال المايح من المالك ولذا كان خبره كرهه والمخالف وقد في موضع منها وانما يرد الاحكام والاضاح وشرح الارشاد والخبر في حق المبيته جامع على
دفعه ذلك والكتابة التفصيل عنه وبين البقاء فلا يرجع مع الاول ويجمع مع الثاني لانهما في ملكه ولنا من سلطون على المولم لكن في ان
ذلك لو كان لا يباح ليرجع عبر من نظاره ولا يقتضي عليه المصروف فيه وفيها مع انه ورد في كثير منها ان اثنائها سحت مضافا الى ما عرفت سابقا

فصل فی بیان

معلوم من الحقيقة الاخرى وتعيانها اخرى ان الاختلاف شامل لوجوده المعلوم بخلافه واما ذكره المقدر من الارادى على انما يقتضيه اجتماع الكل
 لا بطلان ضروريه عدم كونه اعظم من مختلف الوصف في شئ من الصفات المنطوقه ولو في ضمن الكل ومنه ان تلك الاستقصاء في
 الصفا وحكمه في الصحة فيما عداك بل يعلم من ظهوره من اختلافه في موضوعه التي هو قطع ارض من مختلفه فالبا لا انها قطع شيا وراث ولو من
 دخول الوصف في موضع البيع على وجه يكون مختلفه كخلفه من البيع كان في موضع بيع البيع فلا يثبت الصحة من غير في بين كون المالكين لو اختلفت
 وبين شيا في القيمة والاختلاف لا بين كون المشتري محلا او مستند اعل الاشاعه في البيع او على تخصيص كل واحد من العبدين باحد من المالكين على الاختلاف
 في الثمن فيفسط على قيمتها على حسب تقديره فاعرف من البطلان في بيع المالكين عبيدا في الحضر كل واحد منهما باوحد مع الثاني في القيمة او باختلافها
 والمطو من ابطالان ايضا لكن مع الاختلاف في القيمة والبطالان ايضا لو باع العبد من من اشترى ثمن واحد لم يعلم ما يخص كل منهما من الثمن الصنفه واضمح
 ضروريه اتحاد هاتين المجموع والاكفاء بمعلومية الثمن فيها وان جعل التخصيص لعدم ما يدل على اشتراط ازيد من هذه المعلومه التي يرتفع معها الفرد و
 اليها الذرفه فاق فخره من المعلن اجاز العبد لو لم يفسط الثمن على البيع من اجل كل من المالكين فبذلك على فرض الاجازة او لاجل البيع ما يخصه منه و
 يرجع الباقي الى المشتري على فرض عدمها وكيفية ذلك اذا لم يكن البيع مشليا واما في حكمه ما يعلم منه شئ من نسبة الثمن اليه لاشيا وجزائه ولو ضامته
 وجب الاختلاف في القيمة بينهما ان يكونا معا في قيمتهما بغير احد منهما منفردا كما في قد والسنه وحكي به بل نسبة الاختلاف بين نسبة المجموع فتح يرجع المشتري على الباقي
 الفاضل للثمن بحسب من الثمن ان لم يكن المالك على حسب تلك النسبة التي لها انكشف مقدار ما يخصه من الثمن فلو انه لو فخره منفردا من دون ملاحظة النسبة
 المنزوية واخذت قيمته من الثمن امكن في بعض الاحوال استبعادها بالعدل في اداؤها عليه فيبقى الاخر بلا مقابل شئ من الثمن كما هو واضح واليه يرجع ما في
 وكذا الوسيلة باخذ المالك ما يفسط عليه من الثمن اي باخذ بفسطه من الثمن كما عبر به في قوله وجر وكذا ما في تفسط الثمن عليها واما في قوله يمسك ما يخصه
 البيع ما يخصه من الثمن التي تفسط عليه كما اذا كان ثمنها ثلثه وثمانين وبقا ان قيمة المملوك في اوطا قيمته غيره فاطان يرجع المشتري لثمن الثمن وهو صريح في ذكره
 ضروريه كون النسبة بما فرضته لك فمرا المجموع واحد وهو ان اذا كان المبيع من ذوات العلم التي هي غلبا مختلفه فزاده ونقصا لا بد في معرفة تفسط الثمن
 عليها من ملاحظة قيمتها التي هي مساوية الاجزاء وبديل العين وقائمة مقامها ومعرفة النسبة منها فونع الثمن عليها وهو معنى ما في الارشاد من ان يفسط المشتري على
 العتيق من ذلك الثمن معرفة بملاحظة العتيق من كل من الفاضل القاطن ان فيه نظرا ولعل اشار الى ما في جامع وصلة ولك والرا من غيرها من ان ذلك
 يتم اذا لم يكن للهيئة الاجتماعية ملاحظة فزاده القيمة اما اذا كان كل فلا يكونان مجتمعين انما يفسط ما لك كل واحد من المالكين فلا يفسط باسحقان
 ما يرتب باسحقان ابل مفهوم كل واحد منهما منفردا وينسب قيمة احدها الى مجموع القيمتين وفسط الثمن من ثايل الهيئة الاجتماعية منه على تلك النسبة فاذا
 كان قيمتهما مثلا مجتمعين اثني عشر ومنفردين ثلثه والثلث من ثلثه وقيمة احدهما ثلثه اخذنا من الثمن بقدر نسبة الى الثلث وهو ثلث السدس اثنان ولا
 يؤخذ بقدر نسبة الى الاثني عشر وهو ربع السدس واحد ونصف لو فخر كل واحد منهما بعشرة فبذلك نصف الثمن لانه نسبة احدهما الى المجموع ودعوى يفسط
 الظلم بذلك على المشتري لانه لو عين لثمن في مقابلته المجموع من حيث انه مجموع يفسطها او كما معارضتها باسحقان على المايح لوافد النسبة الى مجموع قيمتهما
 مع عدم نقصه وانما في شئ على المشتري انما اراد له شيئا لم يفسط له في الحافة بالانصاف في ما ان الصنفه ليقع حملة وثانيا ان الثمن وان لو حظ فيه الهيئة
 الاجتماعية حتى ان زبانه يسيرها الا ان من العلوم كونها بمنزلة الصنفه لكل واحد منهما فلا يقابلها شئ من الثمن عند التخصيص وان زادت قيمة ثايلها
 عند التوزيع يوزع الثمن على المصنفين ومع فرضه عند الصنفه التي قد لوحظت في مقابلته الثمن للنصف يفسط المشتري على الثايل كسلفه عند تخلف الصنفه
 في المبيع الموصوفه على كل حال فقد ظهر لك وجوب تعيين الاجزاء لاطلاق الاختصاص بما عرف لكن قد يقع اولا بان المراد من اطلاق الاختصاص اصله ان كيفية تفسط
 الثمن في مثل المبيع القابل لمختلف قيمته وليس من مقتضى الاجزاء ان تكون نسبة الثمن فيه على نسبة من غير نظر الى ما كان الاجتماع فيه من خلية وعده وثانيا ان
 المراد بتوزيع احدهما بعد تقويمها مجتمعين فيما كان للاضباع فيه من خلية التي هو محل التواضع انه لا يلاحظ فيه صنفه الاضباع ايضا لان الثمن قابله وهو كذا
 من ملاحظة في التقويم ويزاد بالانفراد في كلامهم مقابلته تقويمها معا مجتمعين لان المراد بتقويمه يكون ملاحظة وصفه لا نظامه ورج اذا لوحظت نسبتها لقيمتها
 مجتمعين احدهما على حسبها لم يظهر في ثايل التقويمين كما انج لم يخلص احدهما بالهيئة الاجتماعية بل لعل تقويم الاختصاص اولى باعتبار ملاحظة وصفه لا نظامه
 التي لم يخل في مقابلته الثمن في التقويم بخلاف التقويم الاخر ولا في من كون المال المالكين يفسط البيع في احد ما خاصه او قد فيهما وارتد يوزع الثمن على
 المالكين ومن كونها مالك واحد وقد اجاز في بعض من الاخر ولا يبين احدهما الذي فخر بعد تقويمها مع ان يكون المملوك الذي قد يفسط البيع فيه او يكون الاخر
 الذي لم يفسط البيع ما اكده وكذا لا في ثايل من ملاحظة الاجتماع في كل منهما على حدة سواء اوضح الفوارق وبين ملاحظة في احد ما دون الاخر بل وان افاضنا
 ضروريه انك قد عرفت دخول ذلك كله في قيمة احدهما الذي قد فرض ملاحظة الوصفه لا نظامه وفتح بين المجموع ثم قد عرفت بين ثلث المالك واتخاذ في صورة
 العتق ضروريه عدم ضم القاصص نسبة الاجتماع مع ثلث المالك لعدم كونها مستحقة لاحد من المالكين فافترق من ثايل ملكه اما في القاصص
 فالخير انها قد لوحظت في مقابلته الثمن فارداد الوصف لهما وان لو تكن من ثايل ملكه كما هو واضح ومن ذلك كله ظهر لك سقوط تفسيد من عرفت الكلام
 الاختصاص ما عتق بل ومن في ذلك وقته منهم من النظر وانما لهما لو كان المال المالك ولما حدث في الاول فحق تقويمها مجتمعين كالقاصص منفردين كما كان
 لما لم يكن نظره في ثمنه يمكن فيها ما اطلقه مع افعال ما قد ناه وسقوط ما احدث فيه في القاصص تقويم المملوك مع عدم اجازة الاخر في ملاحظة
 الى تقويمها معا اذا كان للهيئة الاجتماعية مفضل او يقومان مجتمعين ومنفردين ويعزل ما قابل للاضباع ويعطى البايع نسبة قيمة المالك في الاخر منفردا او
 يعطى الباقي للمشتري وكذا في صورة الاجازة ايضا ولكن بعد ذلك بقسمها فاقبل للاضباع على المالكين بل وما احدث فيه بعض ما اجاز من ملاحظة اطلاق الاختصاص

انما يفسط المشتري على الباقي
 على المالكين

[illegible]

فی الحال بیرون ملک

كتاب الكليات

انظر للدليل القاطع بعدم بطلانها بذلك حتى يثبت خبره في كون الوكيل بطلانها ولا ينفصل حكمها الى وراث كل منهما كما هو واضح مضاف الى كون نسبة
من الاجماع عليه في المصلحة على الوكيل على العقد ثم ما ان الوكيل فقال ان كان له الوكيل املاك بعد ما توفي فليس لها صدق ولا ميراث وان كان املاكه على
ان يثوب فيهما نصف الصدق وهو في اثره وعليها المدة في وكذا الوضوح الموكل من جواز التصرف بحجته او انحاء في بطلان الوكيل لا يربطها بل في تلك ان بطلان
بذلك من كل واحد منهما موضع وقافي بل فيها ايضا لا فرق عندنا بين طول زمان الاختفاء وقصره ولا بين الجواز المطلق والادوار وكذا لا فرق بين ان
ان يعلم الوكيل بمحض البطلان عند بلوغ كونه الاجماع على ذلك مضافا الى وضوح الوجه في النسبة الى الوكيل وما شابهها من الغفلة والجهل في القرب
العلوم ان الغفلة لصحة ما يثبت عليها من الاثار حصول الاذن الذي يصدر من كون التصرف في مصالحها مع فرض عدم مثل هذه الموانع اما مع عدم
ربط عدم الاذن المعترف بكون المفروض خروجه عن الغالبية وكذا في الوكيل الذي يصح تصرفه بغير رضا باطلاع معلن الاذن فيعترضه من غفلة الباطن او
بل الاذن لم يجرى ما يثبت في ذلك ومن ذلك بطلان السكر ونحوه ما يثبت في الفعل مثلما في الحكم المرنوبين لان النوم الذي يوجب الباطل صانعا
لهو ولا يوجب الباطل شحنا من الغفلة في الجارية بل ولا الاثبات لشيء منها اما الجواز والاختفاء ونحوهما كما لو كان معناه ذلك النوع لانها فلا ريب في البطلان
فيما عرفت في بين عرضها للاصل او غير ذلك في ذلك ويجوز على احتمال جواز تصرف مع رده ومع بطلان الوكيل لا ينعينها على شرط جواز تصرفها بعد
زوال المانع بالاذن العام وقبيل بعد الاحتاط بما ذكرنا انه يمكن التصرف بينهما بل هو واضح مع فرض المانع في الاصل الذي لا يوجب بطلان الاذن العام شيئا
لان بطلان الغالبية بل الوكيل لا يثبت خبره بذلك من غفلة الاذن له فلو لم يثبت اذن عام في جوده بخلاف ما ذكره مثالا من ذلك بطلانها في ما في شرح الاستبانة
قال في عود الوكيل لرد الوصاية في عود الحال في حين مبينين على ان الغفلة هل فيها عزم للايمان فثبتت فيهما ما علم ان خبره وبقي الباقي او غفلة
بزياد الوقوع وبغير حكم بالاستصحاب فاذا انقطع استصحابه بطلانها حتى يثبت الدليل على عوده ظاهره اخيرا الاجماع وبطلان الاجماع منه ولو لا ذلك اشكل الحكم
حيث انهم حكموا بعود الوكيل لا بعد انقضاء الاحكام المانع من تصرفها في النكاح ويجوز في الاحتكاك المانع من البيع وفيما ان الغفلة لم يثبت من
وفي الجارية والنظر في رد الوكيل في الغفلة بغير عدم العود بالثبوت ومثلهما الوكيل على بيع مسلم او مصنف في رده من ماله وقاب او اذن لزوجته او عبده
او شريكه في المالك بعد اذ لم يجز في حين او بعده ثم عاد اليه ووجب نفسها ثم عادت خليفته او كان حيا
لاحد الاوين بمحض تصرفه انفسا الاخرى بل ثم تصرف في الجميع بحيث والاختصاص في اموال الناس يتصرف بالعدم اذا يتحقق عليك انما مكانا لا في غيره فيكون
البعث بين جميع ما ذكره ما لو يرفع معه غفلة الاذن وان مع بطلانها ما مانع شرعا من الاحتكاك والاحتكاك في جملتها في ذلك في جملتها انتم شيئا
باني الكلام في اني موانع جواز التصرف كالسنة والعقل للذين لا يربط عدم بطلان الوكيل لا يربطها الاخرى بل والاذن ان يصح فرض عدم علم
الوكيل من حيث صفته الرشد وعدم وعجزه وقصره عنه في كل شيء على مقتضى السنة في ما له بل وكذا لا يثبت انما الوكيل اذا لم يكن في المال الذي حصل
لخبره عليه فقامت في المانع من جواز التصرف في الجواز والاختفاء كما هو مقتضى خبرها والله اعلم وكيف يمكن فعل جوده الى الوكيل من حيث كونه وكلا مع قطع
النظر عن ما يورث الوكيل المقتضيه ولو لا الفرق لما بينا او المغانية ذلك او عده ان يتولى طريق العقد قبل والفاصل ابو الصديق والفاضل في جملته
كتبه وولاه في الاضاح والشبهات وحاشبه واللعن على احكامهم فيهم ثم لم يزل ذلك سواء اعلم الوكيل بذلك ام لا وقبل والفاضل ابو علي في الشرح في بيم
وقت وهو موضع ط و ابن ادرين في شرح على احكامهم من بعضها لا يجوز له ذلك وان اعله بل عن غاية المراد نسبة الى كثير من اصحابنا وان كنا لم نقتضه وحمل
والفاضل جايه ان اعلم الموكل بجواز ولا يجوز بل بما نسب اليه ط اكثر المتأخرين بل عن كونه انتم المشهور وهو شبه عند المصالح المندرجة قواعد المقتضيه
عدم نقل المانع عن الكسوف فان وقع قبل اعلانه وقف على الاجابة لعدم شأن الوكيل له بل لعل في البيع من غيره وكقول الله في العصم والحسن
اذا قال لك الرجل اشتر في فلا تخط من عندك وان كان الله عندك خبرا منه وموثق اخر من جوارسك باعده الله عن رجل يبيع الى رجل يقول
لراشع لي في ان يطلعه في السوف فيكون عنده ما يجده في السوف فيعطيه من غيره فقال لا بد من هذا ولا بد من نفسه ان الله عز وجل يقول انما عرضنا
الاكثارة على السموات والارض والجبال فابرين ان يحملنها وحملها الانسان اذ كان ظنوا انها هولة وان كان ما عند خبر ما يجده في السوف فيكون
من عدهم والرجح ان اسلمت قبل شراء ثوب فلا تخط من عندك ولو كان الله عندك اجده ما عندك مضافا الى ما سمعته من النص في شرح
مسئله ومع المال الخصم ليس وفي محاميه وكان من ان لا يجمع كما ترى في خبره وبعيد الاحتاط بما ذكرناه في مسئلة الاخيرين في المال فان نظير
عدم افضاء بطلان الوكيل لا يخرج هذا الفرد من معنى متعلقها ابدا ولا يكون شيئا وشراء مثلا فطعا بل هو له في بطلان الوكيل لا يخلو على الاستثناء
في التفتيش لا يفتني رادة غير هذا الفرد ولا يفتني للمنية بل ولا للتخصيص ثم ربما ينشأ الى الذين غيرهم لكن لعل شيئا فاعلى وجهه لبراد الفرد الاخر بل
من ان نسبة انفراد استكشافا وشبهه ما لا يقتضي الاختصاص كما لا ينبغي على من اعطى النظر في انفراد الظهور والعصم المرنوبين بعد شلجهم مع
ان في شرح روج ان استغنى في غفلة من من المدي بل ربما التزم ما في شرحه في ذلك لظهوره في ارادة الشرع من غيره او لعدم ظهوره في الامم من غير ان
في بطلان الاصل يحمل لارادة او ساد من التزم فيه باعتبار نظري التمسك في ذلك كما او في الخبر موثق اخر في ذلك لا بد من خبره في عدم الطاعة
من التمسك في ارادة بالسوف التي قد تأسر على تصرفه في الشئ حسنا وصلة ولا يترك ونحوها بعد ذلك التاكيد في الكتابات السنن في امر الماتر وان
يذهب الى الاثبات في الغفلة عما يشبه خبرا كما او في المية ايضا في موثق اخر المرنوبين والرجح على انهم الميعر مع اننا لا نفتق في نسبة الخبر في الاثبات
المال معارض الخبر الاخر في ان جوارسك العتيد بما سمعته ايضا وشبهه ما ذكره في ان المولى ان يحج عن اوصافه ان الوصي كبل في الجليل
لا يثبت خبره في بينهما بالنسبة الى العبارة بل قد يثبت خبره فيهما في الما سمعته في ان الاجابى من ذلك بطلانها في ما في شرح الاستبانة لا ان لا

كتاب الكليات

بسم الله الرحمن الرحيم

فیروز علی خان

141

۱۰۰

10

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۱۰۰

فرمانی

مجلس

فيها او تغير الحال فان لم يتغير الحال فلا يجوز بيع الموقوف عليهم الوقف ولا هبة ولا تشييع شيء من احواله وان تغير الحال في الوقف حتى لا ينفع به على ان يجره
كان او يلحق الموقوف عليهم حاجه شديده جاز بيعه وصرف ثمنه فيما هو واقع له وقيل ان يجره ولا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف من خرابه او حاجته
بالموقوف عليه شديده لا يمكن معه القيام وقيل ان يجره عند ابيع الوقف الموقوف عليه اذا احتاج اليه بقضا وخيف خرابه او كانت يارباه
حاجه شديده ودعتهم الضرورة اليه بعد بليل اجماع النظاره ولا يجره الوقف انفع الموقوف عليه فاذا التوقل منه نفعه الا من الوجه المذكور
جاز وقال ابن سبويه ان يجره فان خيف خرابه وكان بهم حاجه شديده او خيفت فروع ثمنه بينهم فاشباع قبله لانفسه جاز بيعه وقيل ان يجره لا يجوز بيع
الوقف لان يخاف هلاكه او تودي المنفعة فيه بين اربابه الى من وعظيهم ويكون فيهم حليمة عظيمة شديده وبيع الوقف اصل لهم وقد سمعت
عياض المصنف وقال في كتاب الوقف لو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يجره جاز بيعه ولو لم يقع خلفه لا يخفى خرابه بل كان البيع لنفع
لهم فيلحق جواز الوجه المنع وقيل لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا بيعه لان يقع خلفه يودي الى فساد على ترة وقيل ان يجره في الخرج الوجه لا يجوز بيعه
مع خرابه وعدم التمكن من عمارته او مع خوف فتنه بين اربابه يحصل باعتبارها فاشا لا يمكن استئذنا كمن بقائه وفي كره في كتاب البيع لا يصح بيع الوقف
لنفس الملك فبذا الفصل من التماسه ان كان بيعه جاز عليهم لو وقع خلفه بين اربابه وخشي تلفه او ظهور فتنه بسببه جوزه اكثر علنا وقيل ان
الوقف الوجه ان يجره ببيع الوقف مع خرابه وعدم التمكن من عمارته او مع خوف فتنه بين اربابه يحصل باعتبارها فاشا لا يمكن استئذنا كمن بقائه وفي كره
في كتاب البيع لا يجوز بيع الوقف مادام عامر ولو ادى عاونه الى خرابه جاز بيعه وكذا ابيع الوقف فروع فتنه بين اربابه مع بقائه على خلاف وفي الوقف
لا يجوز بيع الوقف حال ولوا تهدمت الدار لم يخرج الموقوف عن الوقف لم يجره ببيعها ولو وقع خلفه بين اربابه الوقف بحيث يجره جاز بيعه على ما رآه
اصحابنا قال ولو قبل يجوز البيع اذا هبت مناصبه بالكلية كذا وان تهدمت وعادت موانا وله يقدر من عمارتها ويشترى بتمه ما يكون وقيل ان
يجوز وقفه لا يصح بيع الوقف لان يودي بفناءه الى خرابه خلف اربابه ويكون البيع اعيده وفي الوقف لو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يجره
جاز بيعه ولو لم يقع خلفه لا يخفى خرابه بل كان البيع لنفع لهم لم يجره ببيعهم على اى وفي الاشارة في البيع لا يصح بيع الوقف لان يجره او يجره الى الخلف بين
اربابه بل اى في الوقف لا يجوز بيع الوقف لان يقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يجره جاز بيعه عند وقوع الخلف المؤدى الى الخرابه
لا يجوز وقال المشيخ غايه المراد يجوز بيعه موضعين خوف الفساد باختلافه فاذا كان البيع اعيده الحليمة وفي كره في كتاب الوقف لا يجوز بيع الوقف
الا اذا خيف من خرابه او اضل اربابه المؤدى الى فساد وجوز المصنف بيعه اذا كان من غير بيان او لم يرضى اذ اعظم حاجه شديده والصدوق وابن البرقي
جواز بيعه غير المؤبد وسنن ابن اديس الباب هوناد مع قوله وفي المنة كتاب البيع لا يصح بيع الوقف ولو ادى عاونه الى خرابه خلفه بين اربابه فالمنشور
الجواز وقال السبكي في فتح الرحمن في صورة لا يجوز البيع للموقوف عليهم اللهم الا اذا اتفقوا مع الحاجس اما المؤبد فلا يجوز بيعه قطعا فلو كان اتفق اما اذا
الى الامر الى الخرابه ليجل الاختلاف بحيث يعطل ولا ينفع به اصله فيجوز بيعه وقال الصبغوني غايه المراد في كتاب البيع اجازنا لمصنفه والسيد جاز اذا كان
انفع لاربابه الوقف المصنف في الجواز حصول الخرابه مع ابقائه واخاره من اربا العباس وهو المعتمد واختلاف كتاب الوقف ما اخاره المصنف وفي
للمحقق واعلم ان اصحابنا في بيع الوقف اقول لا مندوحة اشهرها جاز اذا وقع بين اربابه خلف فتنه وخشي خرابه ولا يمكن سدا لفتنه بدون بيعه
قول المشيخ في اختياره بين الدين وقيل اصله ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يجره جاز بيعه وقال الترمذي كثر القوائد وحاشي والمصنف جاز
البيع ثلثة مواضع احدها اذا خرب ما حصل حيث لا ينفع به كحصول الجهد اذا رث وجب عدا انكس فيجوز البيع ثانيا ما اذا حصل خلفه بين اربابه بحيث
يخاف منه الاغناء الخلف الاموال والنفس ثانيا ما اذا خرب الموقوف عليهم حاجه شديده ولم يكن لهم ما يكفهم من غلة وغيرها وقال الشهيد الثاني في
والا فروع المسئلة ما دلل عليه جرحه على ان يجره جاز بيعه اذا وقع بين اربابه خلف شديده وعلايه بان يجره بجلاء فيه تلف الاموال
النفس وظن خوف دائره اليها او الى احد ما ليس بشرط بل هو مظنة لذلك قال ولا يجوز بيعه غيرا ذكرناه وان احتاج اليه اربابه الوقف لم يكن
خلته او كان لهودا غير ذلك مما قبل لعدم دليل صالح عليه في ذلك في كتاب الوقف ابيع بغير ذلك هذا مجموع ما وقفنا عليه من عبارات الاصحاب
او حكيت لنا وقد بين هنا انهم ما بين مانع من بيع الوقف ويجوز له في الجمله وصوفى عن الحكم كالفاضل بن الشيخ في وقته وظاهر والمعدن وان الاكثر على
جواز البيع الجمله لكن كلامهم يتبين من اجل الجواز والسبب الجواز على ما ترى من الاختلاف المذكور في المسائل حتى انهم يقر كل منهم بغير
بالصانع كل عبارة لهم ولا مستغلا ومخالفا لواحد منهم بفتح الكتاب لو اصدق في كتاب البيع الى شيء ومخالفا في الوقف الى اخره وبما اتفق
لبعضهم الاختلاف في المقام الواحد ما بين اول كلامه واخره وليس المراد عدم اشتراك الاقوال في شيء من الاسباب او الاقوال لمختلفة في اكثرها كما في التسمية
عليه بل عدم التوافق بين القائلين منها اذا كثر في تمام القول نقبا واشياء وان كان ذلك قد يوهى في بعضها كما لم يسم مع الانتضا وكذا مع ط اذ بعد النظر
تتبين الخالفه فيها من بعض الوجوه والمؤيد ورعليه اقول المحققين من مشرك ومخالف في عشر احوال الاول كون الوقف منقطعاً غير مؤبد كما
في الفتنه وفي وب على اختلاف بينهما يجوز ومنه على ما سبق بانه اثنان عكس الاول وهو ان يكون مؤبداً غير منقطع وهو قول السبكي بحيث اجاز
بيع المؤبد خاصة اذا اصر الى الخرابه باختلاف الارباب بحيث يعطل ولا ينفع به الثالث الضرورة الداعية الى من الوقف على ما في الفتنه والانتضا
وتيزوتم والغنية وكثر القوائد وحاشي في اربع صور الوقف بحيث لا يجزى نفعاً كما في المنة وسم ويحمل الانتضا الحاشي اربا الوقف مع عدم جرح
حامله كما في صورة وقف وقف وكثر الانتضا السادس راد ببقائه الى خرابه مطا في طه كره في كتاب البيع او لو وقع خلفه بين اربابه كما في المصنف
السابع خشي الخرابه للوقف على ما في تير وغايه المراد اول وجوب الحاجة الشديده المانعة من عمارته كانه في طه وكثر وقف او لو وقع خلفه بين اربابه كما

وقد اختلفت في الثاني بدعيه وامام غير الرواية المتضمنة لجواز بيع حصه من الامام من نصيبه وهو محل النظر في ظاهره الا بقطع كانهما الصدق ومن غير ذلك
تصرف في الذكر الاعقاب فلا يصح ان يملك بها في جواز بيع الميراث كما لا يخفى ومع ذلك فليس فيها ما يبدل على مقتضى الايضاح ولا خصوصاً في غير النكاح
ان يكون بغير بيعه لعدم ثامنه الوصف كانه عليه من غير المتضمنين او يكون الوصف فيه بمعنى الوصيه كما ذكره بعض المتأخرين وان المراد منه لا يباين ولا يوافق
بمعنى انه لا يوافق الوصف المشترع وما يوافق الباطل او عدم ثامنه الوصف فمعناه يجوز بيع الوافق كما يقتضيه الجواب صريح السؤال اذ لو كان
ثامنا لا يقطع بغيره الوافق فيه ببيع وقبضه وان جاز للموقوف عليه بيعه بغيره بعض الوجوه على المشهور ومن هذا اجل عدم نقل الحديث بالمعنى فان المقتضى
بيع الموقوف عليه ومنه اول الحديث بيع الوافق وهو خلاف المقصود والماثل الثاني في دفعه انه كما شبهه لا يلازم لا يلازم على الميراث ضرورة عدم ذكره بغيره
الثاني بدعيه ولو سلم فاشترط قضاء الكل يقتضيه عدم جواز البيع ضرورة عدم إمكان حصوله بعد فرض كونه ميراثاً لغيره الموقوف عليهم اذ انا على ان
المذكور شرطاً في السؤال ليس هو في الجواب لظاهره الاكتفاء في جواز البيع بعد دخلي لكل يكون البيع غير الميراث فلا يبعد ان يكون المراد من هذا الجواب
منع الاحتياط على ما يوافق اليه ذكره في مثل الدال على ما ذكرناه من كفايته في ذلك في جواز البيع دون المذكور في السؤال التي قد سمعت الشريفة من عنده
والظاهر ان المراد بالجواب رد على القائل من عدم جواز بيع ما كان من الوصف على امام المسلمين كما يرد عن الميراث من كان المراد الثاني المتعلق على حصه
ان لكل من الموقوف عليه من تمام بيع ما يقدّر على بيعه وهو ما لا يخلو في الحقيقة في دفعه بصلح او غيره وللجميع نقل ذلك ايضاً لان المراد بيع نفس العين
الموقوفه ولا يصدق على البيع من حيث هو بل من حيث هو ملكاً تاماً ولذا يرد على الوافق بعد انقضاءه وليس بطلان الملك
كافي في البيع فان الميراث من مملوك ولا يباع فلعلم المراد من ملكهم اياه استحقاق النماء والمقتضى لا يملك البيع بل قد ينافي في اصل انتقاله اليهم وان
المقتضى قد يرد على وجه ليس له اياه نعم قد بين جواز بيع الوافق كما لعين المستأجره وما غير التعليم في المعلوم اذ اذلة ذلك الحق لهم منه وليس هو في الوافق
فقط كما ان المراد من الجواب الآخر الموقوف على الميراث في مرض موته لا يخلو من غير ان يرد عليه من غير ما يفتي في الحقيقة بمدرك للسلسلة الاما ذكرناه
ومنه يعلم عدم رد الميراث في بيع الوافق في بعض الجوابات بل منه يعلم النظر في كثير من الكلمات والله اعلم ولا يصح ان يبيع ام الميراث ولا
او يقدّر اياه ان كانت حبل ذكر كان الولد وانما اوصى في الميراث بها من حيث من مولاها وهي مملوكه فلا يثبت حلق الوصيه والموطونه بشيئها وان ملكها
بعد وفاته من موضع من طيبات اذ ملكها سواء كان الولد حراً او رقاً وعن موضع من غير شرط كون الولد حراً ولا في عدم الثبوت بذلك كما عن ابن زباد
روايته وكذا لا يثبت بطلانها من المكاتب المشروط اذا عجز ولوا في ثبوتهم لا يمنع من شرط الوطى بالعارض كما لصوم والحقوق في الوصيه من نفقة الاستيلاء
اما الميراث من زوج او رضاع بناء على عدم الانتفاء بغيره من نفقه ولكنه مشكل مع علمه بالغيره ليس بوجه حله فلا يلحقه النسب ولا يدع الاشياء
من شهاده ابي له من وانه جاز بان ذلك مبدى او ولو مضى اما النطقه فلا خلاف في الفائده في ابطال النصيب السابقه على الوافق
بالبيع وشبهه لا في استثناء الميراث لولاها ميراث الولد فضلاً عن عدم ثامنه وعلى كل حال فلا يجوز بيعها ولا الصلح ولا غيره من وجوه اجابا بقسميه
وفرضها في حق صحيح ذراره عن ابي جعفر سئل عن ام الولد قال انها شاع ونهت ثورت وحدها حلاله والصحيح عن وهب بن عبد الله عن ابي
في رجل نتج ام ولد عبد له ثمان مائات السبد قال لا يملكها على العبد هي مملوكه لثورته من اثنائه النجيب طرهما وان حكى عن الحسن في رجل برأها ولها
باراد من كان لها ولد جازا كما عاين ابي جعفر ذراره عنه انهم ام الولد حدها حلاله اذا لم يكن لها ولد على ان الجوز الثاني واوله الشفيع في رجل نتج
عبد له من ام ولد له ولها ثمان مائات السبد لا يملكها ولا اشكال في جرح ضروره مساواة حكمها العتق اذا ماتت لها في جوده سبدها ولذا قال
المصنف ببيعها ما اريدت ولها باطلاق ابي جعفر عليه عضافاً الى النصوص التي منها ما سمعت والى عموم تسليم اننا
على ما هو المقتضى لغيره عنه على ام الولد لا يملكها الا في حق حقيقه كما هو واضح نعم لو كان له ولد فحق في ابيه مضافاً الى عدم ملكه والمقتضى بل
كونه وانما عدم وجوبه بل الاجران منها لو كان او يكن البيع في حق من يقبضها مع اعتبار مولاها بان لا يكره عنه زائد على سنن ثبات الدين كما في المحرر
في جرح بغيره خلافاً للفتوى في حق مملوكه عن من يهبها موط ولا يبيح في ضعفه بل الظاهر من مسند الاجماع والمحرر في ولكن في اشتراط موت المالك
مع ذلك كما عن ابن عمر في رد من اطلاق جواز بيعه امن على شرط الموت في صحيحه عن يزيد بن ابي الحسن سئل عن ام ولد يباع في الدين قال نعم في ثمن
فيها من الاضمان على موضع الوفا وهو موت المولى ان كان لا يبيعها عليه ما في الثاني بعد اطلاق الصحيح السابق المعتمد بعدم نشاط النكاح
الشامل للضرر فكيف في الجواز عدم الدليل على المنع من اجماع وغيره من اطلاق الفتوى عن البيع ولو سلم فهو عقيدتها عن فاعل المفسر في الادب بليغ
وثبته في شرح قس من المتأخرين في ذلك بعد ان عاين في الشهدى في الاستدلال على عدم الاشتراط باطلاق النصيب انما لا يطلاق في النصيب
جواز بيعها في حال الجوده كما في كماله الوصيه على الصحيح الميراث كما اعترف بذلك ولها اتم قدر في ان الاطلاق الميراث يمكن تشبيهه بصحيحه عن يزيد
الا في قال قلت لابي ابراهيم استألت فقال سل خلفك بيع امير المؤمنين امهات الاولاد قال في كتابك رفاهن قلت فكيف
ذلك فقال ابراهيم استأنتها فاولدها ثم لم يولد منها ولم يبع من المال ما يورث عن اخذ ولدها منها او يبع فاذ في ثمنها خلفت في بيعها
شك ذلك من ابواب الدين وجوهه في الاستدلال على ضروره ظهوره في حال الموت كظهوره في اعتبار ذلك في الجواز خصوصاً بعد ان كان ذلك
في بيان الكيفية المتأخر عنها الظن في ابداه العهد ببل هو صحيح في ذلك الشامل للدين حال الجوده فانه من ابواب الدين وجوهه التي هي المذكوره في
وبذلك يظهر لك قوة اعتبار الموت في الجواز ولا وجه لاعتبار الاعتناء المفسر ما سمعت ضروره عدم الفرق بين المستثنات وغيرها في الدين
فيكون المصريح عدم ثبوت غيرها يورث عنه كذا الصحيح بل منه يتقاع عدم جواز بيعها في غير ثمنها في الدين فاعن بعضهم من جوازها فيما اذا ماتت

في بيعها

[illegible]

والعالم كان حجة القضاة في الذي قد عجز عن تسليمه جرحه يكون كالتاليين السبعة وغيره ما نرى هذا ولكن قد يستدل على اشتراط القدرة منقلا الى الاجماع
الذي قد عرف حاله بعد ان انتهى عن بيع الغرر المشتمل على المثل في القول بل قبل ان يجمع عليه المرافعة الخالف القائل بجحيز الواحد وغيره كالسبد
المرتضى ابن خنفره راد وليس بل قد يبرك من الاختيار المستند المدينه من طرق الاحتياط والمراعاة في الخطر في الصالح والمصلح والاساس في المصنف الجليل ابن
هو على رأي على خطر من قولهم بفساد الخطر بها ومنه الدماء وتعلقها ما يثبت عنه نفيها اي الخطر وغفلة والمخاطرة في غير الخطر وظاهره فيكون
وقال الصمغوني انه في بيع الغرر ما كان على غير عهدة ولا ثقة وهو يرجع الى الاول وكذا ما في القاموس وغيره بنفسه نفيها عرضها لله لملكه والاسم الغرر
وقبل هو ما كان له ظاهره في المصنف باطن مجهول لا يثبت في ما يشبهه وحكاية المصنف في غير من ابن خنفره والظاهر ان المراد بالجهول ما يبيع مجهول الاصل مجهول
المجهول فيوافق ما تقدم في الصالح والمصلح والمصنف في بيع الغرر يبيع الملك في الماء والطبخ والهواء وهو نفي المدعى في قوله انه قد فسره به
وهو مجهول على التمثيل في جامع ابن سعيد الغرر ما انطوى له وهو غير جامع وروى ابن ابي الكاسم الفقيه عن ابي الميمنة عن ابي القاسم عن ابي الحسن
الغريزي وهذا ناظم الجرح ما قاله ونحوه في بيع الغرر بفسادها لوجه التوجه التمسك به الى ان المعاملة بناء على ان الاضائة فيه من اصلها الى المفعول والملازمة
والمراد الغرر لاصل من احد الموضوعين وقبل بل الغشاة مثله لفساد دليل العوض فان قوله ثم لعل الله البيع لا يدل على صحة البيع المحرم واما التمسك به
فيكون في المعاملة لا يقتضي الغشاة فيه مع حصر الغشاة في الاثر ويثبت الاقضاء في النهي ط بمسبب الشرع ومخيف في الاصول ولا اثر للخلاف هنا
للاجماع على ما انتهى عنه بهذا المعنى هو كافي المطلوب فلتك المناق من الغرر انتهى عن الخطر من حيث الجهل بصفات البيع وبقدره لا مطلق
الخطر الشامل لشيء وعدم ضرورة حصوله في كل مبيع فاشبه خصوصه ان كان في بيعه وهو على ما هو وضع شق في بيع الثمار والزرع ونحوها مضافا الى ما في ذلك
ويعني عن جرحه في بيعه من ابي الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع الغرر وهو كل بيع بعدد على شيء مجهول عند المبيعين واحد وما اوتوا حاصله ان من الواجب
عدم الخطر في بيع مجهول الحال بالنسبة الى المسلم وعدم حصوله بعد جرحه بالاحتياط لفسادها كما لا يخفى بذلك سقط الاستدلال بالحدوث الزبور على ذلك
القدرة بالمعنى المذكور كما انه يفظ الاستدلال على ذلك لا يصحح سليمان بن صالح عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم يبيع وعن عبيد بن رافع يبيع
وعن بيع ما ليس عندك وعن بيع ما لم يضمن فانه قد عجز الاستدلال به بان ليس للمتع من بيع ما ليس عند المبيع الا لاشتراط القدرة لا لعدم حصول المبيع للاجماع
على صحة بيع الغشاة لا لوجوده بالفعل لا لثبته بالفساد ولا لاشتراط ملكية المبيع فيكون بيع الفضول باطلا لان المعنى عنه بيع ما ليس عند
دون ما ليس له وقد يكون المتبع عنه وليس له وقد يكون له وليس عند مع ان اشتراط الملكية باطل لغيره في الوكيل والولي والمجمل عليه ما يشاء وما لا ملك
دون الفضول يفسد على ان الغشاة في ذلك لا يمنع من مائة غيره بعزم اللفظ فان قوله ما ليس عندك يشتمل على الملوكة والمعدن فيشمله وان دخل فيه
ملكك لا يثبت ان يبيع المثل بطلان بيع الفضول لعدم ثباتي الارادتين في بيع الغشاة في المطلوب ان لا يفسد الغشاة ولكن قد يكون المراد بالاشارة
الى ما هو مستعمل الان وفي السابق من بيع الشيء المضمون مظهر الزمان ما روي عنه ثم يفسد بعد ذلك ان صاحبه ويشتره منه بانفسه ما يباح ثم يفسد
الذي يباحه اياه او على انه قد ورد من طريق الاحتياط ما ينافي ذلك كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج او حسن قلنا لا يفسد الله الوكيل يبيع بطله المباح فاقال
وعلى الزرع ثم يشتره فابيعه منه فقال ليس اذا اخذ واشتراك في ذلك بل قال لا بأس بفسادك ان من عندنا يفسد قال ولم قال يبيع ما ليس عندك قال
فابيعه في السلف ببيع صاحبه ما ليس عندك فقلت بل قال فاما صلح الرجل منهم فهو من سلمان ان كان يقول لا بأس بكل مباح كنت متعبا في الوقت الذي
بعته منه وفي صحيحه لا يفسد بفسادك ابا عبد الله عن الرجل يشترى الطعام من الرجل يفسد منه فبشترى منه حال لا قال لا بأس به باس قلنا انه يفسد عن
قال روى في يفسد في السلم قلت لا يرون به باس ما يقولون هذا الى اصل قال فان كان الرجل يفسد من صاحبه فلا يصلح فقال اذا لم يكن الرجل كان جود
ثم قال لا بأس ان يشترى الطعام وليس عند صاحبه رجل او حائل لا يبيع له اجلا الا ان يكون سبعا لا يوجد مثل البطح والغنم في غير مائة
فلا ينبغي شراء ذلك حال لا يفسد من الاخر وجعل لغيره ما ليس عندك وهو بيع التمسك لانه غير مائة وعلى كل حال فحمله على ضمان السلم ما يشاء
زوي لا اشتاق في شيء من النصوص على انه يمكن ان يكون ما قلنا بفساد سبعة وهو بيع ما يخفى فيه ذلك كالطبخ في الهواء والملك في الماء ونحوها لا يثبت
على اشتراط القدرة على التسليم بحيث لا يصح بيع مجهول الحال فيه والاستثناء في ذلك الى خصوص ما دل على منع بيع الابن باعسا انه لا مانع من الاصل الفسدة
على تسليمه بفساد خصوصه كما اشتملت على ذلك اشتملت ان يبيع من ضمنها الا غيره ولو كانت القدرة على التسليم شرطا لوجب افسادها في جميع اجزاء
المبيع والا كان القدرة على التسليم شرطا في الجملة ولو في جزء المبيع والا كان افساده على التسليم شرطا في الجملة ولو في جزء المبيع كما حكى عن طحاوي من
الاصحاب لذا اجزوا بالضميمة الى كل ما تشددت فيه صحة المبيع من غير فرق بين الابن وغيره الا ان ذلك خلافه العبادات السابقة ومعافاة الاجامات
يخرج عدم ارادة ظاهرها وليس ذلك باولى ما ذكرنا ودعا استدلالا على اشتراطها بوجوب تسليم كل من المبيعين ما اشترطه بالبيع الاصل في بيعه
يكون مفقودا لاستحالة التكليف بالتمتع وان الغرض من البيع انتفاع كل منهما بما يبيع ليس في عوض ولا يتم الا بالتسليم فيكون القدرة عليه شرطا
وان دلت الغرض على غير ذلك وسفه ونقص للمال فيكون ممنوعا منه ويؤخر على الاول انه ان اراد اثبات اشتراط القدرة على التسليم ففسد ذلك باطل
لان شرطه بالبيع وان اراد اثبات اشتراطها بوجوب الاقدام على ما يمكن من فعل الواجب او بيعه من الواجب على الاطلاق فان التكليف بشرط
بالقدرة والاعتراف بالبيع كالمحقق فكما لا يوجب التسليم في الثاني فكذلك في الاول لا يوجب الاصل في الوجوب عدم التسليم وقد ثبت بالعباس الى الجرح
بخلاف السابق لان القدرة على التسليم اذا كانت شرطا كان الوجوب بالعباس اليها ما لم تكن مفرضة المحض لغيره هذا عند بلان هذا الاصل
متنازع مثله في ثبوت البيع فان الاصل عدم اشتراطه بالقدرة على التسليم فيجب تقييد وجوب التسليم بصحة القدرة السابقة كالاخذة وعلى الثالث

منع كون الترخيص البيع الانشغال مطبل بعد تسليمه والانشغال بالبيع كالاتفاق بالبيع بعد انعقاد العقد وعلى الثاني ان منع تزيم السقف والانشغال
على الخلاف فان بذل القليل من الماء في مقابل الخطر الموقوف على ما يقدم عليه المقلد ولا بعد مثله سقيا ولا تضيقها واذا قلنا ان عدم الاجتناب بالقيمة
في بيع غير المقلد كما هو المشهور كان تشبيها على البيع وانظر كل ذلك مع ان هذا هو تشبيهنا بتضييق المنع من بيع ما يخفى الخسران من تسليمه على وجه هذا القدر
عليه من غير ان يقر باننا انما الكلام في اعيان العقد على التسليم وهو غير هذا ومن ذلك كله يظهر ان الحال في اذكاره القائل باعناها اعيان العقد
شرطا قال ان في شرط في بيع العقد المعلوم للتسليم انما في العقد الواضحة لكن القدر لا يتدفع بمخافة الواضح وانما يتدفع بالعلم
بالعلم لا بالعلم حصولها على بطل البيع وان قل عليه بعدد ولو باع ما بعد من تمكن منه منع وان يخفى الخسران من تسليمه على وجه هذا القدر
التيقن ولا يخفى في مطلق الخطر من ردة ان هذا اثره في الخلاف فانه ينال كل من الترخيص انما لا يكون العقد شرطا صحيحا من غير شرطه من ردة بان العقد
كما انه لا يجوز في الصفة نعم العقد ثم بان الخلاف وهو غير بخلافه في العقد وكذا يظهر ان الحال في اذكاره انما من ان العقد المعتبر هو قدره العاقل اذا
كان ما لا كونه او كونه في البيع ولو اذكاره اذا كان وكذا على حقيق العقد واجراء الصيغة فالشرط قدرة الموكل لانه المطالب بالتسليم وفي
الموكل يظهر القاطنة فيما اذا قدم واحد على التسليم دون الآخر فانه ان كان الموكل على البيع ولا يبل ولو كان احد المتعاقدين وكبلا على البيع وما
يبعد من اللزوم وعلم الاخر بذلك ونص على تسليم الموكل كفي صحة البيع قدرة احد المتعاقدين رضي الموكل بوجهه عليه فلو عجزا معا بطل البيع وما انقضت
هذا الشرط غير معتق فيه ومن يترجم بطلانه في ذلك لان اجازة المالك غير معلومة لمصلحة اذ قد لا يحصل القدرة على التسليم مطوقا لمحصل لكن
بالغالب ان نقل العقد دون لونه فلا يحصل من العقد وقدرة المالك انما لا يكون في العقد عليها يحصل الترخيص بها حال البيع للمعترض ان بيع المالك
لا يكفي فيه قدرة الاذن مطبل مع الشرط المذكور وهو غير معتق في القسوة والبناء على القدرة الواضحة باطل اذ القدرة المشروطة وهي القدرة المعتبرة
دون الواضحة كما سبق بانها في القدرة الواضحة انما يتحقق في الاجازة لادائها من ردة ان الاجازة لا تؤثر في القدرة السابقة والمستقر في العقد
على استمره ما كان حال البيع او في بيانها في الصحيح حال وعند حلول الاجل وما يفر عنه في الترخيل ولا بيان ذلك غير حاصل في بيع القسوة والبناء
بالاجازة غير ما حوز في العقد ولو شرط الرجوع فيها لاجل والحاصل ان القدرة بذل الاجازة لا يكون قدرة وبعدها ان وجدت فلا تنفع الا ان اذن
يحصل الوثوق للقسوة باضاء المالك ولانه لا يخفى عن يافضه لرب ذلك القدرة على التسليم حال العقد لان هذا الترخيص يخرج القسوة من كونه
لمصاحبة الاذن للبيع فانه حصوله بالقسوة شاهد حال وهو من اذاع الاذن ومع الاذن لا يكون فضليا ولا يفرط صحة على الاجازة ولو سلمنا بقاء
على الصفة فغلب ان القائلين بصحة بيع القسوة لا يقتضون الحكم على هذا القرض كما يعلم من الرجوع الى كلامهم ونظر بعائهم التي فرغوها على هذا الاصل
بل فيه نظر من جهة مناهكهم بطلان القسوة لغيره على هذا الشرط مع انه لا يثبت كفاية قدرة المخرجه على ذلك وفي كفاية الاحتمال الاجازة كما لا يخفى
بل لا يخفى ان وجه من غير ذلك انهم لا يفرطون في عبارة المتن اختصاص هذا الشرط في البيع وان افض عليه فيها كغيره من كونه صحيحا لا يصدق المراد
التضييق على البيع لغيره من حكم القسوة بالغايب ومن هنا اطلق الاكثر بحيث يتناولوا العوضين معا بل قد سمعنا على الغيب من اجل العنوان المقتضى عليه
بل من كثر القائلين بصحة بيع القسوة بالغايب وهو وجه واضح بعد الاشتراك في مقتضى كونه هو اذ قد فرغ المصداق على هذا الشرط حيث قال في الصحيح
الاكثر من غير ان يلاحظ خلافه محقق بعينه اجماعه بل الاجماع يقتضيه عليه وهو بخلافه متصلا الى الصحيح ثلثا بالمتن موصوفه فقلنا انما يصح ان اشترى من غيره
القوم الجارية لا يفتيه واعطيه المثلن واطلبها فان افعال لا يصلح شرائها الا ان اشترى منهم منها ثوبا او شيئا ما فقول لم اشترى منهم جارية فكذلك
وهذا المتاع بكذا وكذا وربما فانه لا يفتيه عن ابي عبد الله في رجل اشترى العبد وهو ابن من اهله قال لا يصلح الا ان اشترى منه شيئا اخر
ويقول اشترى منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا فان لم يرد على العبد كان الذي يفتيه فيما اشترى منه والظان المراد من اصلاح المتعة فيها هنا
الصحة ولو قلنا انما ظاهرها عدم صحة بيعه من غير ان يرد على العبد كان الذي يفتيه فيما اشترى منه والظان المراد من اصلاح المتعة فيها هنا
والشمية من صحيح غيرها المحكوم عنهم عدم جواز بيعه لاهل من هو في يده وان كان قبيحا الا في جواز بيعه لغيره على من يفتيه على نفسه وان لم يكن في يده
وغافا لصرح جماعة بل من صحيح الاجماع عليه لاطلاق الادلة السابقة المعارض فان الغاية المقصودة من التسليم حصول المبيع بيد المشتري هي يمكن بالقرن
غائبا لا لاشتماله اليه وهذا ان لم يكن اولى من تمكن البايع فلا يسلية لا يقتضي عنه والتز في مثله منتهك كذا السقف والاجماع على منعه من التسليم
معارضها هو في من واطلاق المتن في على الغالب من يفتي الوكيل او المشرك فيه او يفتي به فان الحكم حصل قطعا وليس بشك في صحة ما ط
يصدق اسم الا لا في حق الشرط يمكن المشتري من المبيع بنفسه وبواسطة البايع او قدرة البايع على التسليم ولو بواسطة المشتري كما لا يخفى مثلا الى ما
عرفه من ان المراد بالشرط القدرة علم جواز بيع المايوس من نفسه عادة كالطير في الهواء والسمك في الماء ولو فرض كون الابن كذا في بطلان
لغيره فيها منفردا ولا منضمما كما في كل ما يوس منه بخلاف غيره المايوس من غيرهم من مقتضى جواز بيع الابن منفردا اذ لو كان كذا لان النص والقول فلا يفتي
على من والوكيل كذا في المشتري او يمكن منه ويمكن ان ينزل المنع فيها على ارادة الشراء لا ان المالك له ان يفتي بذلك فغنيه اختيارا ولا يثبت احكامه
الى الضميمة فانه بذلك يكون كذا اذ اقدم كل من البايع والمشتري على ذلك فانه لو فرض شد لم يحصل الابن يكون الترخيص فعلى الضميمة ولا يكون من
بلا يبيع في يده عليه لفتا باعنا عدم تحقق المعاوضة فيه عرفا وكذا الضميمة في بيع الثمار ومع كون ذلك من الامام عليها السلام لا يثبت انما يثبت في
الشرط الذي يحصل بذلك لانه لا فائدة حكم جديد بل هو نحو ما صدر منهم في تعليم الفلاني من ان يبايع في الجرح وغيره ومع مقتضى ذلك جواز بيعه
منفردا اذا كان له على ضمان البايع يحسن كونه مرعا بها محض والاك من مال البايع ويرجع المشتري على غيبته ولعله في هذا نظر انما يثبت فانه قال

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

لصحة الكراهة في آخر الحديث فانها تشمل في الكتاب السنة بمعنى الضمير والاعتماد من الكراهة بالمعنى الاصل استعمالها لاكثر اوقات استعمالها في اللفظ على ما يحكم به
للمصنف في الخبر لا اشكال لصلواته على عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيها كما صرح به جازع في حديثه بصفحة سبع المثلين من الخبر في هذا ما كرهه
ابو بصير ولم يكرهه قال كان على بكران يستبدل وسفاه من المذهب بوسق من من خبره ولم يكن على بكران لصلواته على عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيها كما صرح به جازع في حديثه بصفحة سبع المثلين من الخبر في هذا ما كرهه
سنة عندك مكرها واكثر المذكووات فيهما من كبر الحجة او ثبوت الحكم في الطعام بقتضيه ثبوت في غيره ما يقال او يثبت بغير الكيل لعدم القول
بالفضل واللازمة في الموزون وظهور ان الملة المنع من الحجاز قد ينظر الحكم في الجميع والفتنيد بالطعام في الجواب مع كونه بالمعنى والضعف في نفسه على
عمل الحاجة وهو مورد السؤال فلا يقتضيه ثبوت الحكم ولينظر السؤال في كبر الابعاد الدلائل الثاني حتى يتبين ما يثبت من جواز الاعتماد على اخبار عقلية
فان فيه مثل العدول لآخر ليس متنازع في دفع الفتنة بالكيل فجعل على اربعة الفين في الغائبين من العدلين في الشاهدين ونفاها في السعد والذليلين من العدلين
في العدول الاول ولا لا من اول الامر بل بعد معرفته الكيل الاول والمراد من قوله ان كان من طعام سميت فيه كبر الله تعالى ما كان مكيلا سميت فيه
الكيل ويطلق عليه اسم الكيل في الوصف غير محصور في المنصوص من الاصل انما كان من الطعام وليس المراد ما يوزن عنه على الكيل وسميت فيه الكيل على كبر
وان اوجه ظاهره ان المنع عن الحجاز قد يكون معلوم بالضرورة لاخذنا لفتنة في غيره فلا يعقل جواز ثبوت مقام هذا السائل الجليل على السؤال عن ثبوت
ثم يحسن السؤال من جواز التعويل على اخبار التابع وجب ما منع ذلك كما عرفت فحين ان يكون المراد ما قلنا وقت يعلم ما في مناقشة الحق الا ان يثبت
المرجع حتى ان يبدان حصر الدليل فيه ونافذ في معرفة ضعفه وبما ظهر من الدليل الى الجواز بل لصلواته سببا لاجراء غيره على ان يثبت في نفسه كونه
وعنه على المطلوب الذي قد يرد مضاعفا الى ذكرناه من الادلة بطلان الايات المتضمنة للامرين والوزن واقامته وزوال الميزان ووضعها والاختيار الدالة
على وجوب ثبوت المسلمين بالكيل بالوزن فان السلف نزع من البيع وكذا ما دل على المنع من الطعام المبتاع قبل ان يكال او يوزن بمجمل على تنافها في البيع
الاول لوجود المعارض وعدم ظهور وجه الضمير في غيره وما تضمنه المنع من البيع بصاح غير صلح المصركا وانه لصلحها فان اطلاق المنع منه يتناول صور ما علم
بالفتنة ولا وجه لروى غيره في الحجاز فزاد ما ورد من اعتناء الموزون بالكيل اذا لم يثبت وزنه اذ لو صح ان يوزن لكان من ثبوت ثبوت ثبوت ثبوت
ذلك فلا يثبت بها وان كان لا يفي التابع بالبيع في بعض ما من نظر ايضا كون المفتحة من غير ان يثبت في هذا الفرض كل ذلك مع عدم حجة معتد بها في الاكفا
بالمشاهدة فيكون وجوب المفتحة للصحة وهو عموم الكتاب السنة واستثناء المانع اذ ليس الاية بالادلة المتضمنة بالمشاهدة التي قد عرفت جواها انقضا
بالبيع وحلا بما سمعت كذا حجة الاستسكان بان المانع ان كان الرابح فهو منقوض عن اختلافه في الجواز والاحتياط في نفسه من جهة مثلهما وقيد ان المانع نفس الجواز
وهي زيادة انضباطها فتكفي في منعها وتزول الخبر بعد ذلك كله على اعدائهم من المناقشة في خصوص بطلان فيما لو باع بحكم لعدما الحكم عليه الاجماع
عن كونه بغيرها مضاعفا الى ما سمعت في الصحيح والحسن كالمصنف عن فاعله شكك ابا عبد الله في ذلك او من جلا بجا وبه في باعها بحكم قبضتها ما ينظر
ذلك ثم يثبت اليه بالفتنة في هذا الاثر وهم حكمي عليك فاني ان يقضيها مني فذكرت مسنها قبل ان يثبت اليه بالافتة وهو فان مضاعفا
ان من يقوم بجارية ببيعة عادلة فان كان فيهما اكثر ما يثبت ان يثبت ان اصبت بها عيبا بعد ما سميتها قال ليس عليك ان
تدفعها اليه ولك ان تأخذ قيمة ما بين الصفة والعيب بل ظاهره بعد ذلك جواز بيع الكيل والموزون بغير كيل ولا وزن ان يثبت خبره من ان يثبت اليه
البيع شكك ابا عبد الله عن الرجل يشتري بيضا في كيل او وزن بغيره ثم يابسه على نحو ما يثبت في الالباس والاختيار الدالة على جواز تصديق التابع والالا
بما جعل ضرورة ان الخبر الاول الذي يحكم ببيعة البيع فيه على نحو ما وقع فيه بل يثبت المثل الذي لا يكون مقتضى طوعها مع اتحادهم وبين الطائفة والاحتياط في نفسه
في واقعة الواقعة للعامة والوكيل في البيع الذي يفتي فيه مراهات من المثل وثلث الجارية والشرع جديا يثبت المثل ويعتبر ذلك ما لا يلحق في العينة
الجماع بوجوبها لعدا المذهب صان من غير يابسه ويعبر في مخالفة لخالصه من الواقع وكذا الخبر الثاني الذي في سنة ما فيه بل في الجمل فربا كونه
فيه يعبى بالمشاهدة المتضمنة والعين الملهمة من البيع فيصير يكون على نحو خبره صلا الملك بن عوف لا يبعد الله ما شئنا من ان يراو من زيت فاعترض
راوية واثنان فانهما اخذتا من علي فلذلك قال لا بأس بغيره من الاختيار المراه منها اعتناء بعض البيع على وجه يثبت بصدق التابع في الاختيار بالكتاب
او يثبت الطائفة بذلك بحيث يرتفع صدق الخبر في البيع بل لعل تصديق التابع من ذوق اعتناء كذا ايضا فان الشراء منه بناء على صدق خبره اخبر به
لا يبعد من شراء الجمل والتميز في الحجاز فاعلمنا فانما لا يثبت في المعلومة ان يثبت من ذلك بعد نظا في التصريح بها كما هو واضح لدى كل مجرح عن مخالفة
الاحتياط الذي يحمي المذهب مما نرد في قوله وهذا خبر الله عن ابيهم ان محمد بن ابي جهم وشكرهم وقد فعلوا الحمد لله اولا واخرا وعلى كل حال
فلو سلم المشتري مع اختلاف هذا الشرط بل وعبر من الشرط فختلف في بده كان مضمونا عليه مع العلم والجمل بالاختلاف لا اشكال لعدم علمه بالبدن
الفتنة احتياط الحرام مال السلم وقاعد ما يضمن ببيعة في الجاه والاجماع ببيعة وعبر عن ذلك ما يضمن ببيعة بكونه مضمونا في بده او كما يضمن ببيعة
احتياط فاعل الادب على ثمانية الحديث الخبر من اوسية في ذلك لاختلاف البرائة وامكان العلم فضلا عن الظن بالرضا من التابع بالصفة في البيع من
الفتنة في الشئ وان كان البيع فاسدا ويخالف ذلك من الخرافات الخاطئة عن فروض المسئلة التي هو فضل البيع بالبيع الفاسد من حيث كونها كذا لا يبيح
عن اعطائه المتوخة على انشاء جدي بغير الاول وعن المصنف يعلم الرضا الذي هو جاز من دون توسط البيع في جملته انما الكلام في كونه ضمانا
فغير المصلح بما جاز لاكثر ان اذا كان يقيما يضمن ببيعة يوم قبضه لانه وقت سلق الخياط ان كان زينا في الخبر الجمل المتم بعدد القول بال
بين موهما في الغصب بين المقام وقبل يوم تلفه بل نسب غير واحد الى اكثر لان زمان الانتقال اليها وقبل يملك القيم من يوم قبضه الى يوم تلفه
مطاعا هو فاعلمهم بل يبيح الجلب الاشهر لان الغنم على اختلاف احوالها لما لك في ذلك اعلاها ولا يخفى ولا لغير الجبل وان كانت الفاتحة

ببعض من الغبن وزيادة لان زيادة العيب ضمنه مع بقائها فكذلك مع تلفها دون ما لو كان باختلاف السوق فانه يضمن ج ببقته يوم تلفه كما هو من ذلك
 محكم المقتضى وبه في خصوص اقتضاها في المدن القضاة يوم البيع الا ان يحكم على نفسه بالاكثرفيبيع بكون البائع حاكما فيحكم بالاكل فيبيع وعن ذلك الصالح والحق
 اختياره ولعل الاقوى الثاني للمعنى من انه زمان الانقضاء اليها بل بما يرجع اليه الاخر ضرورة كون البعثة القيمة من حيث اختلاف السوق والا فلا ريب
 انه لما لا يشار اليه من خصوص ذلك المشي مضافا الى ان الغبن يوم التلف فانه لا يضمنه كما لم يقدّر في حال التلف كذا الزيادة المصلحة
 عند المشي ان قلنا ايضا انها لانها كما لو كانت عند البائع فلتلف عند المشي في النقص بل ان الغبن يضمنه العيب واستدانة العيب كما بدت بالنتيجة ذلك نعم
 قد يوقف في صاندها الورود العيب الى المالك كما كان فلذا خذها منه لصداق ما اخذت مع الحالين وان صدق ما اخذ ما اخذ بالاختلاف الاول لكنه غير
 بالنسبة الى استدانة بانه فانه اخذها به ولم يرد كما اخذ به لان الغرض تلف الزيادة فلا فرق في ضمان النقص كما كانت بدل المالك والنقص كانت في
 زمان ان الزيادة وبما بان في ذلك من يضمن ان في باب النقص في كل حال فهو خارج عما نحن فيه من ضمان قيمة العيب من حيث السوق ضرورة ان في
 المورد يضمن النقص عند تلفه ويضمن العيب عند تلفها لا يضمن اية العيب فكل من في الشاهد في ذلك كما هو في قوله بل يمكن ارجاع القول
 اية العيب يوم النقص اليوم التلف الى ذلك بالغير بل ذكرناه اذا احتل اذ اذ احتل من السوق بل يضمنه ذلك امر اعتباري ليس له الاحتكام في يضمنه
 الناصب فيكون في المسئلة قولان ولا ريب في ان ثابتهما اقول لان الخطاب في قوله يضمنه المرب عليه غير محقق فلا يبرئ من حكمه وغير البطل غير ان على
 ذلك لاحتمال كون المراد فيه بترك يوم خالف فيه البطل ليعطى بل لعل الظل لان المراد فيه يوم الخافه فانه ذلك غير ملحوظ بل مقطوع به في
 ومن لم يستعد اختلاف قيمة البطل في ذلك الزمان ولذا حكم في قوله بان اذ اقام صاحب البطل البينة على قيمة بطله يوم اجره او اداها له وما ذلك لا لبس عليه
 احكاما لقيمة في سائر الاحوال كما هو الثاني بما يوجب اية ما في جواب قوله فاذا اصاب البطل كسر او دبر او غير ذلك قيمة ما بين الحين والعيب يوم ترد عليه
 ضرورة كون المراد ان عليك يوم نزل البطل الى مالكه كقيمة ما بين الحين والعيب يوم تشبهه لانه في ذلك الوقت يضمنه الضمان دون يوم الاداء ومن هنا يعلم
 ضعف احتمال ضمان العيب يوم الاداء في المسئلة مع ان المراد في قوله لا يضمنه الا في يوم المطالبة والاطلاع من يوم الغبن والتلف الى المطالبة والاداء فانها
 مبينة على اعتبارات ضعيفة والموافق لاصول المذهب ما عرفته كما ان الموافق لمصلحة التمسك بها من قبله ويقع يوم اعوانه لانه وقت الخطا لا يضمنه
 حين تسليم البطل وان قيل انه هو الاثر ولا اية القيمة من يوم قبضه الى اعوانه ولا الى المطالبة ولا الى الاداء ولا من اعوانه الى المطالبة ولا الى الدفع
 والله اعلم وكيف كان فقد عرفت ان نقص السبع مثلا فلا ريب مع رة العيب او عوضها وكذا لو زاد البطل المشي بل من الله بل ومن قبل العلم
 بافتقارها ليس لرجح الزيادة العينية الى بكن لها كما في ذلك وان كان لا يفي من نظر نعم لو زاد بطله اهلان لرقبة الزيادة وان لم تكن حصة
 وبالحكم في ذلك حكم الناصب في شرفه بمقتضى ما في قوله الله اعلم هذا ما ذكرناه في اول البحث مما في الشرط في الحاشية
 اذا كانت شرط العلم بالشر على الوصل لم يردك بشرط ان يكون السبع معلوما على الوصل فيكون سبب فتح فلا يجوز بيع ما كان او يوزن او يبعد عن افا ولو كان
 مشا هذا كالتصريح ولا يمكن ان الجهول كقصصه خافرة وان ترا ضابطها ولا الوزن الجهول كقصصه مبينة ولا العدد الجهول كحالة البطل ونحوها بلا
 خلاف اجماع فيه بل الاجماع يقتضي عليه وضحا الى انتهى عن غيره وعدم صدق العلم وغيره لك مما سمعت وخصر قول القاص في حسن الجبل لا يصلح
 للجبل ان يبيع بصلع غيره صاع المصروف في خبره الاخر لا يجل للجبل ان يبيع بصلع غيره صاع المصروف فان الرجل يبيع الجبل الكيل الكيل فيكيل
 له بعد بنيه لعله يكون اصغر من هذا السوق ولو قال هذا اصغر من هذا السوق لم يفتقر الى بطله بل يكتفي به في كيله ذلك ويجعل في امانته فقال لا يصلح الا بعد
 واحد والامانة بمدة التنزيل وفي صحيح سعد بن ابي الحسن سئل عن قوم يصفون الثغر ان يبيعون بها قال او ثلثا الذين ينجسون الناس شيئا
 فافى الحدائق من الاردي بلى من المناقشة في ذلك في غير علمها نعم لو يفا فلا يصلح صاع بطله ولو يلد غيره معلوم معروف عند ما او وزن كان
 امكن القول بالجواز ولا ينافي حسن المزور المراد منه عدم الجواز بصلع غيره صاع المد على انه صاع المصروف مع الفرض المزور الذي وجبه لصحة فيه
 واضح للمعنى وصدق العلم ولعل هذا هو الذي يرد في الاردي بلى لا يجوز انفاها على صفة مجهولة او فصحته كك ونحوها ما فيه
 الفشامة واضحة كوضوح علم الفرق بين الاعيادات الثلاثة المناقشة عن انفسه في اجنبيا المدد في خصوص المدد وبمنع من يجوز من غير اجنبيا مع
 في غير علمها ضرورة مقتضى الفرق كعدم الكيل في الوزن في الكيل في الوزن كما عا في شهد جميع الجبل و ابن مسكان في الجواز كما استخرج في ذلك
 المشروع صحيحه وليس من الجهول ما يصفه حاكم الوقت معيار الكيل في الوزن فيجوز ابيع به والشراء قبل شبعه وفدعفت ان المراد من ذلك المعلق
 على الاطلاق ولا ينبغي اخذنا بها باختلاف الاحوال خبر شيخي فعال من الاحوال لا مدخلية لاعتناءه في صدقها وان توفقت على حال اخر بل
 قد يطل الكيل مثلا على وجه لا يدخل الكيل لثلاثة فان الظاهر ان بيعه جازا فاما هو واضح والله اعلم وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال في انه
 يجوز ابتداء جزء من معلوم لا مجهول ولا مجهول المبيع بجهل بخلافه اذا كان معلوما بنفسه والجزء المبيع معلوما ايضا بالنسبة لكونه مشاعا
 كالثلث والرابع فانه لا جهالة ولا عرق سوله كانت اجزائه مشا وبه او متفقا وبه بل الاجماع يقتضي عليه للمعنى السالمة عن مخالفة الغرض
 والمجهول نعم لا يجوز ابتداء شيء مقدومه لا بفصل الاشاعة اذا لم يكن مقدما على الاجزاء كالدرع من الثوب والجزء من الارض او عيد من
 عبيد او صيد او شاة من قطع بلا خلاف لا اشكال مع قصد الا بهام الله لا يصلح لثقل الخطا فضلا عن تحقق الملك بالبيع المعتبر
 في مشعلته المعلوم بل ظاهرهم ذلك انه مع قصد الكيل من دون خلاف فيه فضلا عن كل واحد بخصوصه على البطل نحو الوجوب النجس
 ولعل الوجه الاجتزاء ليس في الشرع ملك واحد على البطل فلا يصلح لان يكون مورد الكل اقل فضلا عن البيع مضافا الى صدق الغرض والمجهول

فان شرط العلم بالشر
 في الجبل لا يصلح

التي هي حيا اول ايه لكن لو سلم ذلك في الاول حيا اليه الى الوصية وشاة الزكرة يمكن اشكال في الاخر عن الغزو واليهما الذي بيع الكل من فرق بين
حصول اية المعلومة المتباينة بالاعتقاد المشرك في بينهما على وجه يكفي في بيع كل من بيع منها وان لم يصب منها واحد ولذا صرح عند ستم السلم في الكل
كان قهرا وبيع الصاع من الصبر ولان لم يكن على الاشاعة كما شاعروا بل صبح الاطنان كالصبر في ذلك وهو يرد من متوهم في الصبر عن ابي عبد الله
في جعل الشري من اجل عشرة الاف طن في انبار بعض على بعض من اجرة واحدة والانباء فيه ثلثون الف طن فقال البايع لم يملك منه هذا الفص
عشر الاف طن فقال المشتري قبلت واشتريت ورضيتك عطاء من عند الله وكل المشتري من يرضيه فاصبح او قد وقع النادر في الفص
فالخبر من عشرة الاف طن وبقي عشرة الاف فقال المشتري الاف طن التي بقيت هي الشري في عشرة الاف طن من البايع وهو صرح فيما ذكرنا
وكونه في اطنان الفص هي ثلثة من ثلثة الاجزاء بدو منه او كونه من ثلثة من ثلثة الاف وعلى فرض ثلثة من ثلثة اجزاء ذكره في الشري والاف من ثلثة من ثلثة
في ثلثة اطنان الفص فيه فال و لو قال يملك صاعا من هذه الصبغة فقال يملك احدها ويصير وظاهره الفرق بين الصبغة المحض والمفرق بل ان
احدا من اخره خالفه في ذلك لانهما على من الحكم عن الادب على فانه بعد ان حكم عن الاحتكاك من بيع الذراع من الثوب في الارض مع عدم تعيين
الموضع والجزء مع تعيينه بطرف محض قال وفيه نامل ان لا يرد دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فانها اذا ارضى على ذلك من هذا الكرايس في
راى بلد المشتري او من اى جانب كان من الارض في المانع بعد العلم بذلك مع ان الفاعل هو الشاوي في طول ثوب الكرايس مثلا ولا راد للمصلحة الا
بمعنى عدم التفاوت بين اجزائها المستلزم للتفاوت في القيمة وكان له ما ذكرناه وان زاد بالعبء اخبر في المناقشة في خصوص الارض والثوب بانه كما
مثلا في الاجزاء فانها منة في احدان من جهة اختلاف في خصوص ذلك من مختلف الاجزاء حتى انه هو فاختار التفصيل في مختلف الاجزاء بذلك
في غير محله صرح في هذا المذكور في جميع بناء على ما ذكرنا وكذا صرح في ابطالان في ارباع قطعا من الغنم مثلا واشتري منه شاة او شاة هاتين شار
الى جهة لان لهما الذي من الفرج مما الذي يخرج منه الكرايس من غير خلاف ولا اشكال فيه عند ستم نعم يجوز ذلك في ثلثة اجزاء كالفرق في
خطة مثلا كما يجوز بيع الفص من ثلثة الاف ولا اشكال فيه العون بل وكذا يجوز عند ستم لو كان البيع من ثلثة اجزاء من اصل محمول فمحمول من
صبر محمول في الفص لانها معلومة الاشياء على بل ياجوز بعضهم بيع ذلك من ثلثة اجزاء وان شاع على الجناح في بعض يتبع
الكلام فيه انه عند ستم من الصبر في صورة القطع اذ لا فرق بينهما بالنسبة الى ذلك بل يقع غير ذلك مما دخل في المقام فلا حظ وامل جيد
والفكاك عام ولعل الوجه فيما ذكره الاحتكاك صرح في الجناح على البيع الكلي على المبدأ من ما لم يكن كك من الكل وان وجهه على البايع رفع واحد على الكلي
فانه لا يجرى في العمل الكلي من صبرة مثلا او في صدق المعلومة من الكلي في المعين اذ هو كذا اذ زاد توصيفا اذ زاد مرفعا ومن ذلك ظهر الفرق بين
بيع الصاع من الصبر وبين صاع من الصبغة المستحضرة كما اويا البه الفاضل في عدتها سمعته من قوله ولو فرق الصبغة اه نعم لو فسد بيع صاع منها
على نحو الصاع من الصبر صح وان كانت مفرقة كما ان لو فسد بيع احد الاصواع من الصبر مثبنا لها باحد الشخص على نحو الصبغة المفرق بطل
وان كانت مجمعة فالاجزاء والافراد في كل اية اذ ذكر الغلبة اذ ادة الواحد على البدل في الثاني واردة الكلي منها في الاول ولعل ذلك كله
لا ينافي في الاطنان ضرورة عدم كون مورد عقد البيع فيه الكلي البتة وانما مورد العشرة الاف طن من ثلثة الف صاع من الصبر ولذا
قال في ثلثة ارباع صاعا من صبر مثلا في الاجزاء صح وكذا عشرة اطنان من الفص مثلا اه فجهلها من ثلثة اجزاء نعم لو ان ثلثة من ثلثة اجزاء كل
جزء منها عشرة مائة فاشترى واحد منها على البدل كان المخرجه البطلان نحو ما سمعته في الصاع من الصبغة المستحضرة فضلا عن ثلثة من ثلثة
الوجوه والعبد من عبد محضين وبالمجمل المدار في الصبر والبطلان على معنى عقد البيع فان كان الكلي البدل على كل الصبغة لهما الزرع
وان كان المطلق صاعا على المعاليه بل قد عرفنا ان اولي ذلك من الكلي غير المعين في صبرة ضرورة زيادته عليه بوصف يكون من هذه الصبرة في هذا
ولكن الاحتكاك على دليل صالح للفرق بين الصاع من الصبر وبين الصاع في الصبغة المتمايزة بل ولا بين العبد من العبد المفروض من ثلثة الصبغة
التي لا يظن لبيع على وجه يرفع الجناح بجمع انشاع كل منها موضع هذه الصبغة يكون مورد البيع في الزرع وتحواله يفسر في بيع الكلي في الذرع الا ان
في بيع الكلي في الخارج سأل عن الدليل بما يقتضيه له وثنا الصبر بصدق المعلومة عرفنا في ذلك اللهم لان يكون اجماعا والله العارف بكل كلام في
الذراع من الارض والثوب يمكن ان يكون الوجه فيما ذكره انه كان اختلاف لا فراديهما اختلاف فاحشا لايصح بيع الكلي فيها لعدم مكان ضبطه
على وجه يرفع بها لولا الوعته من طرف خاص صرح في المبيع فيها مستحضرا لا كليا والرضا بالذراع من هذا الثوب وهذه الارض للمعلوم من لذي
المشتري لا يصر المبيع نفسه معلوما بل افصا الرضا باى ذراع كان من هذا الثوب من هذه الارض وهو غير كاف في هذا البيع المعبر فيه شرعا معلوم
المبيع نفسه والالجان في الجبل بالراض كما هو اوضح ثم يجرى الصبر لو فرض امكان الضبط بالوصف الراض للمعروض كون كذا صاع من الصبر
وكيف كان فذلك ان الاشكال في اطراف المسئلة حتى حكم الصاع من الصبر وان من الكلي المضمون فيها الاشاعة للصبر المزبور وان كان لولا لا يمكن ذلك
مؤيدا بما سمعته من في بيع الثمار من ثلثة اشياء اذا كانت اربعا للمعلومة على ذلك وما تقدم من ثلثة بل شاة الزكرة على ذلك وفي غيرها مما يفهم منه
ان الاصل في ملك الكلي في الخارج الاشاعة اللهم لان يفرق بين البيع وغيره باعتبار الفص في الزرع والزيادة على البايع مع فرض وجوده في بيع
بوجه هذه الشري اذ هو في الكلي في الذرع بالذراع ذلك ومن هنا لو فرض حصول الفص من المشتري لو بان قبض الصبر اجماع باذنا البايع كان
مشاعا مع فطما كالقطع بها مع فرض ثلثة ارباعا على ارادة الاشاعة وان ذكر الصاع لثبنا بها وان لم يقبض في ذلك الفص عليها بل بان لثبنا الوجه
في جميع اقسام الصبر وذلك لانها اما ان تكون معلومة او مجهولة فان كانت معلومة صحح جميعها اجماع وبيع جزء منها معلوم مشاع كثلث وبيع وبيع

مقدار معين كقنبر تشغل عليه وبهها الجع كل ضيزي يكد الاميع كل فني من منها يكد اذ فانه يخرج انما لثقل الميع الله هو القنبر كما ان السبع باطل في الجهلية
في الانعام كلها الا ان الثالث الله قد عرف حاله في خلاف الحكي عن الشئ بجو بعينه كما كل فني من مدهم ولا ينبغي ضعف الجها لثقله في الصلح الثالث في
بل قد عرفنا القول بالصحة مع عدم العلم باشتغالها عليه ان كان في ان الجمل يوجد مقدار الميع من اعظم اقله الغر بل هو من بيع الجمل والاعجاز في
كل صبر فني منها بمقدار معين خصوصا اذا كان على وجه يعلم عدم زيادته اعليه بل هو مساوية او اضعف من الجبر بالحق على المقدار الثالث في البعض مكانه
معلوم انشا عندهم نعم لوفظ طر انبثه باشتغالها عليه امكن الصحة ومن هنا قال في قتله لوفظ لا الاكتفاء بالظن الغالب باشتغالها عليه بل فيجها
بل ظاهر ذلك حتى لو بان عدمه وان شغل على الشيء للحيض يستمع علم الضيق فيه عند غرض من المصلح للضعف صورة القطع او الفرق بينهما
بالعينة التي لا بل يسمع خبر ذلك حاله دخل في المقام فلا يلاحظ ونال من جدي والله العالم وكيفية ان فاذ اشترى ردة ما يجر عليه جاز ان يعتبر كليا
ويؤخذ بحسبه بل اختلاف المصنفين ان مسكان والجلي عن عبيد الله انزل عن الجوز لا يستطيع ان يعدة في كل امكيال ثم بعد ما يدره مكان ما يقع
على سائر ذلك من المصنف قال لا بأس بل انظر الاكتفاء بالنسبة كما عبر به عن واحد من الاحصاء بل قد يكون بعد ما اعتبا شئ منها في ذلك نصدا في العلوية
واندفاع الغر لله كالبنا فيه الاختلاف البسر بذلك نحو اختلاف المكاشيل والموازين والانداز للظروف بل قد سمعت خبر عبد الملك المشغل على
شراء ما تروا وبمن الوزن بوزن واحد منها ثم فياس البياض من غير ذكر للمعنى والنفس لله لا ينافي ذكرهم الاستطاعة في مثل هذا الخبر دون
جوابه فيكون لك احد الطرفين الذي يرفع بها الغر واليها انما اخبار الخبر لا ان ذلك مستثنى من قاعدة الجها لثقله والغر للمعنى راو الغر نعم قد
يستفاد من خبر الاول عدم جواز بيع المعدوك او المعدوك لعدم ارتفاع الغر ببيع بل في زنا البهائم كالموزون كبل او عذرا والمكبل وزنا او عذرا وفي حكمه شر
نقل اختلافه منع بيع الموزون كبل او المعدوك او المعدوك بل في بعض جواز بيع كل من المكبل والموزون بكل منهما المحصول في الاضطرار بما يخبر به
عن جعفر بن سبويه عن علي قال لا بأس بالسلط بوزن فما ياكل وما ياكل فما يوزن وبما في الشهادة سلم قال ولو اسلم في الكبل وزنا او عذرا للمعنى راو
الصحة راو ان يذهب عن الله صحت الخبر في كل من الكبل والمعدوك بالوزن دون العكس لانه الاصل والافضل في دفع الغر وانما عدل الى الكبل في كل ما تروى
خبر وهب مع ضعفه وانما لارادة نقل الباس من سلف كل منهما على حصة الضمنية والمشتبه بل في بعضهم الجهر من ذلك مؤيدا بايراد الشيخ في باب سلف
المعنى راو ان يذهب عن صفته من متضمنة قاعدة الغر واليها انما المؤدية بالعقل والنقل ودعوى انما الوزن في دفع الغر والصحة المنع ضرره عدم اندفاع شئ منه في وقتا
لا يفر فيه الا الكبل كما للمعنى راو المصنف في شرح الاشياء فبذلك بما اذا لم يعلم حاله من الشيء والاختلاف بعد على الحال السابق ولو علم نسب عدا
للاجماع المنقول في انما جاز فاقب على جوازها وما كان اختياره في بعضه على اختياره وان اسلم في الغر على اشكال وفي خصوص الخطأ والشعير يجوز اعتبار
الوزن فيهما وان كانا مكبلين في عهد ماله الجع المنقول ومع فالمرجع الى العادة مشروط بجعل الحالة زمانا بالمرء او العلم بالتقدير والجعل بالمصنوع
مع ضدهما فلا يلحق في الاول كحصول الغر وصدره وما في الثاني فقبل بغيره الموزون لاصالته وقبل اكمل انليته وقبل بغيره في الظان حاله كحال
ما قبله وكما يشيع بذلك ما في الحديث فانه بعد ان حكمه من نصيب الاختصاص بالمراد الكبل والموزون ما ثبت في نفسه وحكم الباقى في البلدان ما هو
المشاف فيهما حكمه اكان مكبل او معدوك او معدوك واما في الاختلاف في ذلك باختلاف ارادة المعارف عن اعاما اذ في
اكثر البلدان وفي الجبل مطاوبيا لتسليم كل بلد بل هو لما كور والميسر فيما يبعد عليه والظهور الاخر قال في الرصد بل ان الواجب في مثلها الا لافا الوارد
في الاحكام المحل على عهدهم فكل ما علم كونه مكبلا او موزونا في زمانهم وجب اجراء الحكم عليه بذلك في الارض المماثلة وما لم يعلم فهو بناء على فوجد
يرجع الى عرف العام الحاضر ذكره من المفضل الى ان قال واما ما يفر من كونه من الرجوع الى عرف العام مطاوان علم كونه مكبلا او موزونا او علمه
في زمانهم فالظاهر بعد محال في صريح الاختصاص في موضع من تغلبه لعرفه انما عرفه عن عرفهم على العرف العام وانه كبل او ياكل في مثلها
فيما يجعله الذي في زمانهم من كون عرف العام لا انضباطه فان لكل قطر عرفا وعادة والاحكام بخلافه لا اختلاف فيها ولا نشاطا بالامور الغير المضبطة
ولا ينبغي عليك ما في هذا الكلام من الغر شي ضروريه خروج مسئلتنا عن مسئلة مثلها الا لافا فان المكبل والموزون لا اختلاف في متناه في عرفنا
وعرفهم وان اختلفت افره فيهما فرب مكبل وموزون في ذلك الزمان ليس كذلك في هذا الزمان والعكس هو بل في اختلاف في المعنى هو انما كونه
كون المراد ان ما يباع كبل او معدوك او معدوك على وجه يكون معتبرا في ارادة كونه المحوطة في البيع واختلافه لثقله باختلافه بل مع عدم اعتبا عدلها
مدى شراء الجوز لا يجوز بسببه الاكل للمعنى راو اليها لانه كما ادى اليه صحيح الجبل السابق يقول ما كان من طعام سميت فيه كبل او معدوك لا يصلح حافه
هذا ما يكره من بيع الطعام بناء على ما ذكرناه في نفسه من عدم جواز بيع السوي اسم المكبل بحافه بل منه ومن لثقله عن البيع بصلح غير صالح
وعبر لك مضافا الى العواض بكون المدار في المكبل والموزون والمعدوك على المسمى بذلك من حيث متناه في جبهه باحد الاعتباران او بما
على جبهه بعد جبهه بدونها بيع مجهول وغر فيه ودلهم في مدار ذلك وان اختلف باختلاف الاطوار والامضاء والارضته ولغير ذلك من
اختلاف الاحكام الشرعية فبها بل هو من اختلاف موضوع علمها وعن انما التي في مداره كما هو الضابط في كل عن ان حكمه في موضوعه اذا كان
من هذا القبيل ودعوى الاجماع هنا على كون المدار على زمان الشيء على الوجه الذي عرفت غريبه فاقول الواحد ذلك في كلام احد من الاساطين
فصل اخر ان يكون اجماعا تفرق في ذلك بالنسبة الى حكم الرأيا كما فيتمتع بحله لانه كل ارض بالنظر اليها لثقلها العلم والغر وعدل الله
من المعلوم عدم المدخلية لزمانه في دفع شئ عرفه في ذلك وانما في احتمالات جواز مع الغر واليها انما لا يعرف احد من الفقهاء بل في كلام من قسنا
عليه منهم عدل لا بعد القول بعدم اعتبار الكبل والوزن زمانه مع فرض نفاذ صفة فيما عقبه من الارضته وان اثنوا بذلك من اول

وہی کہ جس نے

لما علمت في زمان البيع كماله المبيع وما يحدث فيه من عيب لكن لا يفتقر اليك ما في ذلك كله من النافذة الخاصة الزرع وعدم وضع الاندراج في جميع كل
مبيع ثلث في جسد ولا يقابل على من زمانا البائع في الثلاثة ونحوها فان لم يكن اجبا امكن النظر في مجال وقد بان في ذلك ثلثه انشأ فيما بعد ان
باني البعث في حيا تحلف الوصف انشأ هذا ولكن قد بان ان هذا المشهور فيما ذكره من تقديم قول البائع فيما لو انقضا على سبيل التغير في المبيع على وجه
مختار لو كان المشتري جاهلا فادعى هو في اقل اهل بذلك وادعى البائع عليه ذلك فدرأه ووضعه ولا يرشح ان القول قول المشتري كالاصل لعدم العلم
برو لا طلاق عادل على ثبوت اختياره في ذلك حتى يعلم المسقط من العلم به والشرط الاسقاط ويتخلف ذلك ولعل الزرع من المص في المزرعة فالاصل
ثبوت اختياره بذلك حتى يعلم صحتها على معضلة لا يحكم باجبا اختياره حتى يعلم جهل المشتري لا خطا الزرع ولا يرشح ان الاقوى الاول والله اعلم وعلى كل
حال فان كان المراد ما براد شره الطعم والبيع مثلا وكان انما استعدده بخلافه في باعنا فها وقد شاهدته لا ما مدخل في ذلك ولم يفرج
فلا بد من اختياره بالذوق والشم لوجه البها الذوق والشم اذا فرض توفرا ارتفاعا وفي غير هذا العيب انشأ باعنا الله عن رجل اشترى مائتي دينار بدين وقه
قبل ان يشتري قال نعم فله بدين وقه ولا بد من ذلك ما لا يشترى كما ان ما براد لونه مثلا لا بد من رؤيته في رضاء ضرورة معلوم كل شيء بحسبه نعم يجوز شره
دونه ذلك بالوصف العام مقام الاختيار كما بقوم مقام الزرع من غير فرق بين اختياره وبين غيره ما عدل الوصف فيه ولذا صرح ان المشتري
الاصل الاختيار المشبهة بالبره لا في الاشكال في ثبوت ذلك عما في بعض قول من قوة احتمال عدم جواز بيع العيب الخاصة بالوصف فيه عدم الفرق بعد
فرض الجواز لكونه صالحا لرفع الجمل والفرق بل اصل الحاصل ولو من الغائب لزيادة العلم بالخصيص على التبيه وفي هذا قال في لقائه في غاية الوصف على
فلا يجعل المشتري بعد ذلك خلاصه وانما الكلام في انه هل يصح شره من غير اخبار ولا وصف بعد مشاهدته وان ارتفاع الجمل الذعة من جهة العلم و
القول ونحوها ولربما لا العلم والشم فيغير ببعده وشره بناء على ان الاصل فيه العيب والاستدانة فيه تارة وصلاحه في ثبوت كل شيء في كل
والشره يمكن للثلاث الاختيار بغير الاشكال لادها ان الطينة المستقيمة بالشم وصنوف الطب الحلاوات والحوثا فانه لا يكون ببعده بغير اختياره
لرفان بيع بغير اختياره ان البيع صحيح والمشتري ان فيه بالاختيار فان تراصبا بذلك لم يكن به باس وعن سائر ما يجنب في الذوق والشم انما يقصد
الاختيار اذا بيع من غير اختياره لم يقصد البيع وعرفنا الصلح من شرط صحة بيع الحاضر اختياره ما يصح اختياره ودوقه ومشاهدته وعن ابن البراج لا يجوز
بيعها الا بعد ان يجنب فان بيع شيء منه من غير الاختيار لكان المشتري عيبا في ذوقه على البائع وعن ابن حنبل كل ما امكن اختياره من غير اصابه لم يصح بيعه
من غير اختياره ولكن الاول والاخر عند ابن ادريس والمص ومن اخرجهما الجواز للمعصوما السالبة من معارضة دليل الغرض المرفوع باصل السالفة وربما
لست في الناطقة فان كثير من الصلح لا يظهر الا بعد ضرب من المصروفات فلهذا في الفسلة اكثر المعاملات فانه اذا لم يكن اصل الصلح في المذوق المشهور
لم يكن في غيرها من الجملات ونحوها مع ان الاطلاق على العيوب كثر اما يوقف على المصروف لكثرة الزمان الطويل وخبر ابن العيص بعد الامتناع
عن سنده اما براد من المنع من ذوق ما لا تغير بعد ان لا يصح الا في اعادة الشراء كما انه يمكن اعادة نفي الزرع من نفي الصلح في كلام من عرف في بغيره
اثباته لاختياره في المصلحة عن اختلاف وتكون اتفاقه اذا الاشكال ان له اختياره بين الرد والارش ان خرج مصلحا كما في غيره من ايراد المبيع المعيب
التي ذكره ذلك وانما يجنب عليه الارش مع احدث حدث فيه كما في شره انشأ في محله وصفا وبذلك في ذلك الا في البصر بلا اشكال للمعقول
ولا خلاف الا من لا تغير الا في بين الارش حتى مع الاحداث ولا يرشح فسادة للاطلاقات المغضى لسقوط الرد به هذا ولكن الانشاع عدم خلق اصل
المسئلة عن الاشكال في ضرورة عدم صلاحه باصل السالفة لرفع الغرض والجمل بالخاصة بغيره واذا في السالم والرضا ما في ذوقه كان بها لا يكون في
صحة البيع العيب فيه شره معلوم من عطفه الا الرضا كما انما كان ولعل كل وصف له مدخل في رفع الجمل والفرق عن البيع صدر عيب حتى يكون فيه
اصل الصلح والسالفة كما ان اثبات اختياره لا يصلح لفتا حاصل بالفرق والجمل والالحاز شره كل مجهول بشرط اختياره وكلما ان الخطا السالفة لفتا
لرغم على اثبات اختياره كبادرة سلا روابي الصلح وابن حنبل لا فرق بين على اعادة نفي الزرع من نفي الصلح فيها بل ما ذكره فيها التحا لم يعلم اعادة اختياره
العيب منها بل يمكن اعادة اختياره في المصلحة عن عدم الاختيار وبشرط تحا بخلافه قال ابن ادريس فيما حكى عنه قد
ولا يمانه ببعده بغير اختياره فان بيعه بغير اختياره لكان البيع صحيح والمشتري ان فيه بالاختيار فان تراصبا بذلك لم يكن به باس وهذه الرواية
يمكن العمل بها على بعض الوجه وهو ان البائع لم يصفه فاذا اوصفه يكون البيع صحيحا لانه ما عرفت بمشاهدته طمعه فلا بد من وصفه فاما اذا
وصفه فالبيع صحيح وبغيره ما اعتبره في بيعه جازا الردية لانه لا يمكن معرفته الا بالطعم فان وجد طمعه او رجع كما وصف البائع له فلا اختياره
لرد وان وجد بخلافه صفتا يمكن بالتحا ولا دليل على طلاق هذا العقدة وهو صحيح فيما ذكرناه من اعادة اختياره الوصف دعوى ان
المذوق والمشهور لردعه بغيره فامتنع عنه كان عيبا ولذا اكتفى باصل السالفة في يجوز الاعتماد على مقتضى طمعه اذ ليس المراد باصل
شرط العلم بالبائع ان يرفع الجمل الذعة بكل وجه فان رؤيته ظاهر البصر ونحوها كاذب فيه مع احتمال التحا لفتا وكذا البيع بالوصف في المصلحة
بشهادة الوحيد ان كدعوى ان المراد بجمل العيب جواز الذوق لا وجوبه في صحة البيع التي كرهها الامر به ولا بنا في المصلحة عن ذوقه ما لم يشتر
وان افاد حكما لغيره ذلك والاعتماد على اصل السالفة انما هو جازا على دفع الغرض والجمل وتحقق المعلوماتية المعتمدة في صحة البيع كالغرض
الساكنة ونحوها ولو سلم فحق كل ما يكون قد عيبا وان كان لردخل في المعلوماتية اما الاوصاف التي تختلف بها الافراد الصلح فلا دخل
لاصل السالفة فيها فطعا ومن ذلك يفتدح لك ان التفتدح المسئلة هو جازا البيع في كل ما كان اصل السالفة كاذبا في تحقيق وصف كونه
مسلم ما في دفع الغرض والجمل الذعة وعدمه فيها لم يكن كذلك من مختلف الاوصاف التي تختلف لاثان باختلافها فان اصل السالفة خصوص التفتدح

فصل فی بیان احوال و فساد و فتنه

فِي خَلَاةِ

[illegible]

[illegible]

والصالحين واصلاح المال واما ان الغوث والبيع عند حصول الربح والمالك لا يذبحه الاضحية والكفر والغنى والكون المكدور والكفر في طلب الحوائج والطلب
 الرزق وفيه ان الله يوفق الله ويضع المستحق ويؤتيه من حيث لا يحتسب ومثل ذلك ان باب الحفظ وتبدل الصانع حتى يوافق ما ارادها طالع سعد والتمس الرزق ولو يسط
 بساطه وكان المال صهارة العامل في عمله والتوكيل في مكانه وابتداء صاحب السلعة بالسوم والرجوع في طريقه من حيث هو وارفق بالعبثه وظل الخطه
 بالشعبه في حياى الغفلة وشراء الغوث يومافوقه من ذلك انهم ولقد اعفوا واكتسبوا العبدية وجميع الانا العباد للفتنة وتقدم الاستغناء والتمس
 والحلم والاختيار من المباحين والاشباع في البيع والشراء والفضاء والاختفاء ومثل البركة في الشراء والبيع ويلازم ما يورث له فيه ووضع كل
 شئ في سيرة وعمل كل عامل في السوق المدله فانه اذنى والمعامله مع من شاء له من المكافاة على الهدية ومشاركة الجلساء فيها واتخاذ حرف الرفعة كالمنا
 والوزيرة والغرس والفكر والخروج من ابله عند الاحتيا والاعلام الاخران بالاهتيا بعينه ولو بالدهاء والكتان مع خلوص هذا القصد اولى في الاش
 الى الاخوان من اهل بيته السلطان ليكون كفارة عما كان والكسب يحصل به توفير الدين كالسبق والراية والالان بجهد السلعة وذلك اولى
 وصرف الجاه كسب مع الشراء على التامع وشبهه واطا له يحصل من ملازمة الغنى في المناقوش اطا له يحصل مع السكون واتخاذ مكسب يدره وطرح الدنيا
 الغشوش بعد قسمة مضامين في البالية ونفري المال اذا ارسل في مكانه حتى يذهب بجلده وما شق الامور والكبار بنفسه كشره العفارة ولا ينجيها
 وعلى الرجل في دينه فان رسول الله كان يحمل عنقه اصله وامر المؤمنين به كان يحمل عنقه ينفق بكسر في غلظه فطن ونفى في خبير ومشاركة الناس فيها باكل
 ويلبسوا والاستغناء بدهاء الاخوان اذا جاز الامان وكبل الطعام اذا عرفوا واخرج للاكل والمحافظة على الغنى على ما بعد طوع الشئ في امر انا اننا
 وانا ارسلنا ويطر من امرنا في الرزق وينبغي ان يحمل اخر عائلته اذا فرغ من صلوة الفجر سحيا الله العظيم استغفر الله واروي اليه اسئله
 من فضل عشر مرات وطلافة الوصية مع المعاملين وحسن السلوك معهم واستعمال الحلم ومكارم الاختلاف فانه ادعى الرزق واتخاذ مكان كسب جوارا
 لاهل الدين ووضع فرائضه ليجلس عليه المعاملون واحكام المعامله بالصبيح اللانظر وانظار المديون وتعليم الاولاد الاحلال والحرام وهم ابناء سبع
 وتعليمهم السجادة والراية وتعليمهم شرائط الدين وتعليمه وصنعة الفزلة للفرارة والذهاب في الحاجة ممتنعا من طهر ما شاء الظل وقبول الهدية ولو
 كانت معوضة فخصوا الطبيب فيجيب بقطر من الهدايا قبل طلبها بما هو اولى واجل العارية قبل فقا الالهان وكذا ذكر حيلة من المكروهات في كسبه كاحذ
 الوكيل لنفسه وطوع الغنى وشاطى المعاملات في الصناعات الدينية مالم توفد الى الشرف المتأخرة للمرة ففهم والمداخلة في المعاملة على البيع ولكن
 والاختص والغنى وقد ينجي بها امثاله وسلوكه لا يترك فيه وفي غايته من بعض شروط العبادات او شرطها قبل وجوبها والاختيار بمكة لتعلمها
 افاق الطريق فلا يرسو الشكابة واستقلال الرزق ووضع المائنة الكف في مضامين بل اصل الحكم جاز في كل مضامين وكثرة النعم والضيق
 الكسل والبطالة والدوران في الاسواق وشراء الطين وادق من شراء الغنى وسيع الانا العبادات او المعفارات ونقلها بجمع الخراج الانشغال
 من المعاد وكذا الانشغال من غيرها واستبصار خفض الجوارى غسل الماشية وجلب الحروس بالخزف وجلب الجوارى غسل الماشية وبذلك الدبا
 للاخرة وبالعكس من غير خروج عن الشرع واستعمال الاجر بلا شرط واستخدام من يتقن الاكرام لمحبك فذلك كسب ومخذلك وتزجها على بين
 وضربها لانا فو لها طفل الا ان يتصدق بولدها او يبيع او يبيع رفق السلعة وذلك جدها وتعلمها الام دون وادها او الولد دون
 ان كان كان مضيقا واتخذ الوصية شاقا في مقابلته على بيع المكبل والموزون قبل فضله ولا سيما الطعام او نقله ويخرج من الغرض المحفوظ فاذا انزل
 وان يسافر الاجر الاول مع عدم شرط المباشرة عليه اجرا باقيا الاستانجيه ولو يترك على شيا وان يحمل المؤمن فته وطلا من المؤمنين اجرا لمخالفة الله
 من غير شرط المباشرة امامها فاما شرطه ونقصه ككافر يستكثر الرزق على غيره مع عدم بلوغ حد مسد والاكساب لئلا ينقصه بالكتف
 يحرم بعض الاحتيا من بعض الاحتيا والاكساب يلدح واعطاه المادح الله قد امرنا بحسن التواضع وبهارة المستاجر لانرض باكثر ما استاجر هابه
 مع عدم العمل فيها واجارة الارض بنطة او شجرة ولا سيما اذا شرط من اجلها ولا سيما في ما سائر ما يثبت في الارض والمفاد في الوديعه فان داد
 ذلك استعمل ان يقول اللهم لاخذ غلما ولا خيانتا وانا اخذت من كان مالى الله اغفره في لونه عليه شيا ومعاملة الشريك لنفسه مع البناء على تقسيم
 جميع الخاضع ولو بان يشترط من المفسدة ومنه شيا ونفضيل العلم بفضيل اصيل على بعض ونفضيل الاجر بعض المشايخ على بعض من غير طوع
 الحق في ضرورة المساجد وتزويجها واخذ الاجرة عليها ويطلب بها المشاهدة المشرفة صرح بها بعض الحكماء والانهما استوفى علم الغوث فانه الله يسلب
 الخشوع ولا يباس بالاطلاع على الانساب في الاستعارة والرفاع وان لم يكن فيه فضل لانه علم لا يضمن من جعله ولا ينفق من علمه انما العلم ثلاثة اية يمكنه او
 فريضة ما دلل او سنة قائمة وما سأل من هو افضل ويعدح الظالم صدقا بغير ما يعث على قوته والنواضع لمن غير علة ودية الهدايا غصوا الطبيب
 ولعلو وجبة الظالمين من ذنوب خول في معاصيهم ولا يفهم ولا سبب يدعو اليهم ولجهم وقبل الخيرة وطلب الحوائج من مسخرة النعمة وهو من لم يكن
 فكان وظلمها الله بالبلى من الناس وحفظ الشرف اكثر منه من غير حق ومعاملة الرجال باجانب النساء وبالعكس مع الاحتياج الى الكالة والمخاد
 حيث نزل يعدم دخول الضرة العورة واكل الحجام لجره المخادعة بالشرط والاسلاف الله لم يصل الى حد انفسا ففهم وما عارض شيا من اطاعا
 وقبل يجره ما عارض الواسية وفصل المعاملات التي لا تخ من شيا والسهو زائلا على المعاد في الاكثار في الرجوع بالهبة الله موكرا الرجوع بالقة
 وشدة السمع الطلب يكون طلب الحرج من الخضوع والكسل الى غير ذلك مما اكثر من في غيرها وان كان لا بد من جلب لبعضه من المظلم
 واخر جعل للظفر ثالث باق في محله انه وهو العار ويطو ذلك مستلذان الاولى تلحق الركب ان مثلا القاصدين الى بلد الشراء منهم مثلا
 مكروه في المشي من الاحتيا بل من بعضهم ما يظهر منه الاجماع عليه وهو الحجة بعد حمل النية عليه خيرة السابغ عن الجعفر عن النبي لا ينطق

في المشي من الاحتيا

أعندكم تبارك خاد جازل مصر وغيرهما إلى القضاة عن أبي سعيد الله لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه وغيره لا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك
ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه قال أبو عبد الله لا تملك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
وكما السدرة والروضة قال أبو عبد الله لا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
بل ولا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
العقد كلعوبه كون المنشأة ذلك ما لوما البصر في النعم من كاله لخاصة للباقي من إرادة أو إقرار المسجلين بعضهم من بعض فاعترض الميراث وأدريس من
ضعيف أن حكمي بعض عرف وطالبه بلفظ لا يجوز لكن من الحمل قويا إرادته الكراهة هنا كما وقع له في ذلك وفي علم الكراهة غير مرة وكيف كان فخره لا يبره
فراخه يخرج من كالحديث لا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
عدوه وأدريس من كالحديث لا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
ما زاد على المدون من النعم فيه ومنه يعلم قوة المختار من أن المسافة أو بعد ضامدا إذا بدأ الرجوع ولو لم يبره للاطلاع ضرورة الحصول بهما أن
ما دون الأربعة ثلثي والأربعة ضامدا أسفر الجارة باعتبارها كونهما مثابا بإرادة الرجوع والعدوه من أول النعم إلى الزوال والروضة من الزوال إلى النعم
وبما أن يوم عبادة عن ثمانية فرائض فيكون كل نصف سنة فرائض وهو واضح ومع ذلك فاعترضوا بغير ذلك بغير الحكم ولا فلا ولا يكون أن افترق بل لا قصد
ولو كان طريقان فملك أو فوضها أو ترك الحكم كما أنه لو سلك بالغ لحد يثبت ولو قصد أحد فضاخا أو كره ونه يركب من ثلثي قبل أو قصد منه فبلغت
كراهة المعاملة وإن فعل كرهة قطع الطريق قبل النعم على الجواز وفيه تأكل كالمثل فيقبل أيضا وقصد كره لخصه فضاخا غير أو تركه وما عجز
فانكره في ثلثي ومن معاملة ولو قصد ما عجز المسافة ما عجز المعاملة فيأدونها فلا يبعد لها فيها بالثلثي ولو جازى لصيته هناك ولو عجز
الأدوية فلا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه قال أبو عبد الله لا تملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
لهم يوضع شفقتهم ليركب برأس وكيف كان فقد حصل أن الحكم المزبور مشروط بشرطين هما كون النعم من بعض ضامدا لا فرائض أو كره يثبت الحكم
ومنها اعتنى من النعم من قبل النعم إلى الزوال أو وصوله إلى البلد لم يثبت الحكم وإن لم يكن فخره السعة لم يركب بعض أو كره في ثلثي البعض الآخر لو بعد
ثبوت الحكم لصدق الثلثي ومنه اعتبار ما دون الأربعة فرائض على الوجه الذي سمعته قبل ومنها جهل الركبة ببلد فيأدونها بغيره ويشترط فلو علم بها أو جهل
لم يثبت الحكم فيه كما يشترط في الثلثي فلو لم يملك لا يملك منكم سئل عن ثلثي النعم فقال لا تملك ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه
وفيهم عدم التصريح بالمعنى في الخبرين ويمكن أن يكون الرغبة الكراهة هي خصائص الثلثي بشرط ما سبهم والرجوع فيه بخلاف ما لو قدم الركبة فلا ولا تملك
الكراهة لحالي العلم بالسرد بعد قبل ومنها أن يكون الثلثي للبيع عليه أو نشره منه فخرج لغرضها من المقاصد ولو في بعض المعاملات كالإجارة والبيع
الحكم وفي الحاق الصلح ونحوه من عقود المعاينات أحوال المعاملة وعدم إفضاء فيها خالف الأصل على النعم قلنا لا يفتي عليك ما لا احتمال للثاني من
الضعف بل قد يناقش فيما ذكره أو لا من خروج الإجارة ونحوها لعدم كمال التعليل ومنه يعلم أنه قوله بعد ذلك أنه إن جعل الحكم على الشراء منهم
خاصة نظرا إلى ما ذكره لا يملك أحد كرهة الجارة خارج يخرج الغالب فلا يقيد بإطلاق النعم عن الثلثي في خبره خصوصا بعد التعليل المزبور ثم قال ولو قلنا
بالنعم يفتي قصير البيع على ما في خبره لا يخرج لبيع عليهم المأكول ونحوه فلا بأس به وفيه أن الحكم في النعم على الثلثي ليس له إعادة حال الركبة خاصة بل لا يتم
من ذلك ومن حال أهل البلد باعتبار إخصاص الرجوع ونحوه بالثلثي خاصة كما أو ما أنا إليه سابقا فبمع جميع ذلك ضرورة منع الرزق على أهل هذا الضيف
وعلى كل حال فخره خالف الثلثي باع واشترى انفعدا البيع وإن قلنا بالخبر كما عارضنا من خبري النعم من قبل عن ثلثي النعم على ذلك يكون النعم من
خارج عن حقه البيع خلافه للاستسكان فباطله وهو واضح الضيف من يعلم المرد في النعم عن كل ما يملك على الشراء البينة فشرح الاستسكان الحكم بالثاني
على تقدير كرهة لأن نواحيه احتيا المسئلة خلقت بنفس المعاملة لا يحتاج عنها كما قبل مع أن فيها ولا تشتر ما يملك ولا تأكل منه بل كان في النعم احتيا
المسئلة أما ثلثي بالثلثي مع الإلزام المسلمين يرضى الله بعضهم من بعض لا يفتي المعاملة على خصوصية النعم من قبل أو البينة بل لا يثبت في ذلك للبايع
الاحتيا إلا أن يثبت الغنى الفاضل خلافا لما حكى عن ابن أدريس من ثبوت الاحتيا مطا ولعله لا يوافق النعم في من ثلثي فاضل لعله
بالاحتيا أو النعم العاقل لا يفتي الجلب في الشراء واشترى منه فاذا أتى السوق فهو بالاحتيا الفاضل سندا عن تخصيص قاعدة اللزوم بل لا ضرورة
كون المفهوم من شرط الاحتيا في الثاني باسنان السوق معرفة الغنى والاحتيا لا يكون له من حيث البيع فليس هو مع الاحتيا الغنى لكونه سعة كثير من النعم
فيما يأتي أنه نعم بما تحجب بعض الأفاضل من الاشتراط المزبور في المدار في الغنى ملاحظة الغنية عند دخوله السوق مثلا لا حالي إيقاعه لصيته فيها لفت
خيار الغنى من هذه الجهة مع أن فيها ما لا يخفى ضرورة بناء ذلك على الغالب من اتخاذ الغنية كما أن الإفضاء على البايع في النعم من غير ذلك
والأفلاقي بينه وبين المشتري مع فرض حصول شرط احتيا الغنى من جهل بالقيمة وعدم إسقاطه بالشرط أو غيره ويحذر ذلك ما سطره في حمله كما أنك
لنعم فيه أنه ما يدل على احتيا بالغنى من الإجماع وقاعدة الضرر وغير ذلك إنما الكلام في أن الاحتيا فيه على النعم مع القدرة وعدم العلم به في البيع
الحكم أو لغيره أو شيئا أو غير ذلك مما ينافي سقوط الاحتيا مسة حكمه مشروطة من النعم ونحوه أو على النعم في أن ضامدا من المتدبرين والمتدبرين أو لا
بل بما كان مشمورا إلا أنه ما يثبت من قاعدة الضرر والإجماع ونحوهما ما يفتي بخصيص عدم الإقرار المستقام من قبل اللزوم الذي هو فرق ونحوه فلا
استصحاب في مختصره لوقتنا بقدم الخاص أن استصحابا على العام وإن كان كما أفتي في عدم ضرورة كراهة بعض الأشياء لها الضرر أو الضمان
أو المصلحة ونحو ذلك مما قلنا من الضرورة بقدرها وقبل كما عجز باعة أبيه بعد ثبوتها على النعم فلا يقطع إلا بالاستقاط وهو لا يشترط في ذلك

[illegible]

العلم

فصل اول

المذاهب كما عرفت ومنه يعلم ضعف احتمال بقاء خيار المذكرة خاصة وان كان هو اوفى بها استقر به بل هو ظاهر او صريح في كونه فلا حظوا ما ملوا ولو ان كان
 في قولهم ان خياره لا يفسد الا في حق قوله ان فيهما الثاني للاصل ولا ينبغي ان يفتى في هذا المذكرة بل ان لم يفتح ليعلم على ان في
 الاثر ان بعد الزوال امكن القول ببقاء شرط بعض الصور التي لا يتصور معها ابدال الزوال صدق الاثران فيكون الخيار ثابتا بقوله اليتمان بالخطأ فيحصل
 الغاية حال امكانها وبعد الاكراه لم يفسد الا في حق قوله ان فيهما الاكراه وهو ما رفق في انقطع خياره ببقائه ساوا حال وليس عليه الا ان يفسد
 محال بعد الجمع مع انقاذ الاثران طال الزمان وان لم يطل فبطل خياره بعد الجمع في ذلك ينبغي ضعفه لعدم الدليل على الرجوع في الفرض كما ان الدليل
 على تحريم الاضرار في العود ولا ينقض مفاد قوله محال في الزمان له من المثال فيما ذكرنا بطلان الاحكام في كثير من الفروع المستوفى في المقام بينهما ما لو شاء ابا بيع
 في سفيثين مثلاً ففترقا الرجوع الذي لا يتكاثران من الاصل كما ان الطائفة جامع صدق عدم السقوط انما كالاكراه بل قال لو ذهبا فلهما خيار فلهما في السقوط
 نظراً والله اعلم وكذا لا يفسد الخيار بالاشتراط سقوطه منهما او من احد ما بل بخلاف اجد فيه بل في الغنية الاجماع عليه لاصالة الزوم مع الشك في ثبوت الاول
 لو ايسر الامور الوفاء بالشرط صحيح المأمون عند شرطه المذكرة وارجح ما دل على ان خياره من وجوه فحكم عليه ان كان العارض من وجهه وليس خياراً من مقتضى
 العقد بل هو مقتضى اطلاقه بل قد يفتى ان ليس من مقتضى اطلاقه بل هو مقتضى اطلاقه لا يشترط الاصل بل هو مقتضى اطلاقه لا يشترط الاصل بل هو مقتضى اطلاقه لا يشترط الاصل
 وغيره عاقد في ذلك احداً لا هو الا ربع المسقطه للخيار سقوطه بنفس الشرط لا اشتراط الاسقاط الذي يحصل باحد مسقطاً انما ليس هو مع اسقاطا بالشرط
 بل انما اسقطا في الاسقاط عليه فان لم يفسد له بطلان الخيار كما في الشرط وليس من غير ذلك ان اشتراطه بالمعنى الذي ذكرناه او لا لا يرجح
 فلو ان خياره في ثبوت خياره شرطاً كما يكون باطلاً بل رجحاً الى ايجاب اختياره لزم العقد عليه منع من ذلك لا باس به وعدم حصوله الا بعد تمام العقد لا
 بنا في اشتراطه عند حصول سببه فاعترض بعض الشافعية من عدم صحة هذا الشرط لخياره الشفعة لان في بطلان كل ذلك مع الشرط في العقد ما قبله وان
 كونه من شرط الخيار للاصل بعد انقطع بعدم ارادته من قبل المأمون عند شرطه لان المراد منه ما يلزم منه بالمراد الشرع والواجب الوفاء
 بكل كلمه يقع بينهما من الوعد وغيره وهو معلوم البطلان قبل ايلوا في جملته من النص في النكاح الذي يجرى بها او غيرها شاهدة على المقام ان خياره
 الظاهر من ان الخيار فاقصده به وهو ممكن الشرط بل على صورة بناء العقد عليه لا ما اذا وقع سابقاً من وديته وشرطه في الرضا من ان قول الشيخ
 غير بعيد في النكاح للشك في جملة بل الخيار في ذلك لا شك بعد انقطع بصدقه اليتمان عليه ما والدليل على غير مقتضى في المشقة كما هو واضح والله
 اعلم وكذا لا يفسد الخيار بمقارفة كل واحد منهما صاحبه اجماعاً بقتيمه ونصاً مستفيضاً او مؤثراً وبمقتضى سجد احد ما من صاحبه ولو بخطوه بلا خلاف
 بعد ذلك اجد فيه عدم مقتضى هذا الشرع فيكون بمقتضى ماها المقتضى بالخطوة فطما بل في حق كل واحد من الطرفين البطلان بعد بينهما اذا اطلق كان حال العقد
 ولا ياتى في ذلك صحيح الخطأ المذكرة لا ياتي حصوله بغيره بل قد يستفاد منه ارادة المقتضى من الاثر اذ ياتى على ان لم ينعو في الاثر فيكون بالخطوة ونحوها
 بل في الرضا او لا المعتبر المستفيض الذي منها الصحيح المذكرة لا شك ان اثار الزوم وسقوط الخيار بالافتراق يتصور بالخطوة باطلاق مفهوم نصي الاثر
 لا خصوصاً ما يحكم الخيار بالافتراق المعتبر الغالب الذي على الاثر ان يفي بالخطوة عرفاً وعادة وان كان قد يفتى فيه بجمع عدم الصدق عليه عند
 التحقيق لا التوسع المبني على تنزيل الغالب من عدم بل الشك كما في ذلك لعدم النقل للمعنى جديداً وبانه لا يفتى في المعتبر للخطوة اذ في صحيح الخطأ
 عن الله ان اياه اشترى رضا بغيرها المعتبر فلما استجيبها فام فمضى فقال لربها لم يحل فاجابه بانى اردت ان يبيع البيع ونحوه غيره ولا لا رغبة على
 ان كان خطوه او اكثر ولا اطلاقاً في نفسه في صحيح الرضا على الباقى رايه جلت جلاله اياه قد شئت خطأ ثم رجعت الى مجلسه ليعب البيع حيناً فترقا
 وهو مع ان ليس في خطوه حكاية فضل الاطلاق فيه ولم يعلم حاله في العدة مع ما ذكرنا معضداً بقوله الاختيار وبعض ما يستفاد منه المراد بالمجلس من نص
 انصرف فلا حظ واصل وقيل كل حال فظ النص في الفروع عدم اعتبار فصل الاسقاط بالافتراق فلا فرق بين حصوله من ايجابه وبين ابعاده من المانع المختلفين
 ولا بين التائبين البيع والخيار وغيرهما ولا بين الافتراق له والرضاء في الاثر ان يفي بالخطوة عرفاً وعادة وان كان قد يفتى فيه بجمع عدم الصدق عليه عند
 ذلك في صحيحه ومنه يعلم انه لا يسير ولا يفتى في الرضا وان كان قد يفتى فيه بجمع عدم الصدق عليه عند ذلك في صحيحه ومنه يعلم انه لا يسير ولا يفتى في الرضا وان كان قد يفتى فيه بجمع عدم الصدق عليه عند ذلك في صحيحه
 من نفعه الواحد ولا يشترط ذلك منهما كما اوضحناه فيما تقدم وكذا لا فرق عندنا بين قربها لمكانين وبعدهما حتى لو شاءوا من كان بعد اعتراف الطرفين
 من مكانهما لسقوط الخيار عن بعض المانر اسقاطه لمانر المسقط ولا ينبغي سقوطه اما اذا لم يحصل صماء كما لو شتا مصطحبين او ففارقا او ففارقا
 لم يفسد الخيار ولو من احد ما ففارقا الاخر ولو بخطوة اختياراً او ابعاده من ايجابه وبين مختلفين في عدم جامع صدق السقوط ايضا في الاخر وان
 فصل ذلك حيلة في لزوم العقد وهو لا يخرج عن نظره الذي يحصل صدق الفرق بالخيارها والله اعلم وكذا لا يفسد الخيار في العقد بايجابها اياه او
 ورضا الاخر وهو المسمى بالخيار وصورتها ان يقولوا اخيراً العدة او الرضا او اسقطنا الخيار او نؤخذ لك ما يدل على اختياره لزم العقد والرضا به
 ولا يفتى في كل حال ما دل على الرضا فهو كاف ولذا لم يرد الا بايجاب من احد ما مع رضا الاخر وعلى كل حال فالسقوط بذلك مما لا خلاف فيه بل في
 الغنية ذكره ويحكم في الاجماع عليه بل لا اشكال في ضرورة مقتضى كون الخيار باسقاط الاسقاط وان المدا في لزوم العقد على ما يدل على
 الرضا من الاثقال فضل من الاثقال كما اوفا ان في صحيح الفضيل وبعض خصوص خيار الخيار وغيره وما قبل من ان في ذلك اللزوم بالتقابل يقتضيه
 لزوم ايجاب الخيار ولا يفسد بالافتراق لانه على الرضا والخيار صريح فيه وان كان في نوع نامل ونحو خبر السكوني عن الله ان الميراث في
 فصح جعل اشترى ثوباً وشرط ان يصف لهما ففرض له ربح فاراد بيعه فقال لبيد انه قد رضى به واسترجعه ثم ابيعان شله فان اقام في ثوب
 ولم يبيع عند رضى عليه ونحو خبر الجليل والشام لكن في ثوب ولفظان ان يقول ان ذلك لا يرد على ما يقتضيه العقد من الزوم واخصاً الكتاب

خلافا بيننا وان حكم الفاضل قولا بالسقوط الا ان الظاهر ان بعض السالمين كونهم من اهلنا ثم احلوا بعض اصحابنا او مال اليه بل في ثلث اهلنا لا ينافي
اللزوم والشك في ثبوت الخبايا في الفرض ان لم يكن الا في خلافه وفيه انه يمكن ان يكون قبله بعد الاجماع في الفتنه على قول خبارنا المجلين كل بيع معتضدا
بالشعور العظيمة في المقام وظاهر الاحكام بيان عمل الشئ لان مقتضى في العدد هو البيع وقد وجد في الواحد والآخر ان كان ظاهره المقتضى الا انه
في برونه مورد القالب ظهوره وادارة قصد النصيب من جعل الاشتراك في الفرض يضعف انه اعيان ذلك في الخبايا ولو ان في ثلث غيره مما يفتي
عليه فبسطه قطع الاتحاد اكثر الاحكام وهو معلوم لعدم فيكون الظاهر قبل الخبايا بالبيع في قوله البيان انه ثبوتها من حيث هما بيان وبيع بعد
اسقاط الثلث من حيث لا يكون في قوة النكران المطلق في ثبوتها للبايع من حيث هو بايع والشئ من حيث هو كرك والعاقلة الواحد بايع ومشت فثبت
لخبايا بالاعتين بيان وكذا في ذلك قوله لا ينفذ في اذا كان الماد من الفتنه حقيقته التي هي السلب المطلق فلا فرق فيه بين المشتري والمحدث في الوارد من الملك
او عدم الافتراض عن من ان ذلك امكن القول بان لا ينفذ في نصيب مورد الخبايا بل ايضا السقوط بذلك فيما يحصل من افراده فلا ينافي في احوال
على ثبوت الخبايا للبايع مثالا من خبرنا برونه ما ذكرناه فيه غيره كقول الرضا في خبرنا في سلب الخبايا في الجبر ان ثلثة ايام للشئ وفي خبرنا في ثلثة ايام
اي الخبايا في غير الجبر ان في غير فان كان لغيره ما قد ان يلزم ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
عموما كما ينبغي عليه في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
ما الشئ في الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
يرجع فتنه لما ذكرنا من المشتري لا ينفذ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
بدلية المشتري من الاثنان في سائر الاحكام الثابتة للشايعين والى استنباط ثبوتها في كل الولي عن احد الطرفين ثم قد صدر دعوى السقوط في غير
كان في فلا مناص من ذلك بل بعضه ما عليه الاحتكام ان لا مناص من ثبوتها في كل الولي عن احد الطرفين ثم قد صدر دعوى السقوط في غير
وعدم ما يدل على ثبوتها في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
وعلى الصحيح انما هو نظري الى ان خبايا الحاصل في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
هو الاخراف وبعنا انضله بل في الفرض ومما لفته الفرض للاصل وباطلاق ما دل على جواز بيع الوكيل ما لم يكن في نفسه ولو دام الخبايا مع الاتحاد في
الفصل والضرر يندفع بالاشتراط والفتن والمطالبة مقلوبة ضرورة عدم اللزوم في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
الوكيل منوطا بالمصلحة عطفه فان جاز مع اسم الخبايا والابطال لهذا الاحتكام في كل ما دل على جواز بيع الوكيل ما لم يكن في نفسه ولو دام الخبايا مع الاتحاد في
الاخر من ذكره ولدي ذكره هنا ففرضنا انه لا يحصل في المقام باعنا اشتراك المشتري لان في نفسه لا ينفذ في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
فقال احدهما نفقها وان لم يبيع وانكر الاخر ففرضنا المدعي البينة ان لم يطل الوقت للاصل بل وان طال رجعا الى العمل والمطالبة بالعكس في قوله في تمام مع صد
نظرا الى هذه استنباطا في بعض من ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
والغير في ذلك من الامور النادرة قال ولا يكره هذا الظاهر في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
الاصل بشكل ينفذ عليه ولو اشتق على الفتن واختلافه في الفتن في قول اول منكره يبينه وفي هذا احتمال في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
نوع العمل بل في الاختلاف في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
احتمل تقديم الاول لاصا لثبوت العقد وتقديم الثاني لانه يوافق عليه ويدعي ضارده والاصل معناه لان الفتن في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
مع جعل الشارع ينفذ في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
حتى يتحقق الافتراض في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
انتهى وفيها ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
في بعض الاحكام منها وخصر صحيح ان ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
حيث حكموا بضان البايع منه الاستيناء وليس الا لانها مائة الخبايا المشتري ما يحد منها على البايع لانه لا ينفذ في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
الفتن في وضع الشئ ما يحد منها وهو في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
لوجبت على المشتري الملك قبل انقضاء ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
معارضه بعلة وجان عليه من وجوه غير صالح لذلك فظننا كما هو واضح وكيفية كان هذا الخبايا المشتري خاصة دون البايع على المظهر للاشهر في
ودايرة بل المشتري في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
لدينا النسبة الا لانها لقادته اللزوم المستفادة من الاية والرواية وخصوص صحيح ان ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
جاء به من الخبايا المشتري والبايع اوها كليهما فقال الخبايا من ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
المشتري ولا في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر
فقال ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر ان في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر

في ثلثة ايام للشئ في غير الجبر

في غير الجبل والافران باللام المعينة للاختصاص وظهور ارادة القيد من الوقوع في ان الشئ قد عتزل ما يدركه الحس وحصره في المبدأ بناء على
ان الشئ غير او كثر في النسبة في ذلك وهو خبر ان لا يستلزم ان يكون ثلثة ايام للمشتري في غير الجبل ان يقتر فان لم يجمع في جميع
ما ذكرنا كصحيح الجبل عن الله في الجبل كل شرط ثلثة ايام للمشتري وهو اختيارنا فيها ان شرط فيها اول شرط وصحيح ابن وثاب عن الله الشئ في الجبل
ثلثة ايام للمشتري شرط فيها اول شرط فان احدثا لمشتري فيها الشئ هذا قبل ثلثة ايام فذلك رضى منه فلا شرط له قبل وما احدث قال ان
لا امر قبل او نظرها الى ما يحرم عليه قبل الشراء وسبح حسن بن علي بن فضال في الموقوف بالامس على بن موسى يقول حصة الجبل المشتري بالثلاث ايام
فمن انظر ياتي لك من الاختصاص الاستدلال له على صحيح الجبل وقال انه لا بد له على غيره من البايع الا من حيث المفهوم المخالف هو ضعفه في القول بما عليه
الموضوع غاية الله وان لم يثبت الاجماع على خلافه وبنت هذا الجبل الكاش في وهو كما ترى مع انه لو ضعف له على دليل كما اراده من الاجماع الموقوف بالبيع
لقاوى من تقدمه كالمقيد والمصدق ومن لا يخرج عن المعارض على صريحها وظاهره في صحيح محمد بن مسلم عن الله المبدأ بالثلاث ايام في الجبل
وما سلك ذلك من يبيع حتى ينفق قومه الاخر عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبل بالثلاث ايام كصحيح زرارة عن ابي
مع ان المراد بصاحب الجبل في الاخرين المشتري بمنزلة موقوف فكلما هو ان ارد منه بيان الموضوع او التخصيص الحكم كان كافيا في المطالبة نافية
لاصل الدلالة في المطالب الاول الذي يمكن دعواه المتناقض المتبادر اذ هو الصاحب فلا على ان لو اريد به الاثم ثبت لكل منهما القيد متى كان احدا للمقيد وهو ما
ليريد احد لان من حرمه كون الشئ للدار لا يجوز له ولا خيار فيها للمشتري فكلما كان المعنى فيهما صريح او كما صرح في ارادة احد بما من الصاحب
بالبايع فيها اذا كان المبيع جوازيا لم يزل واحد في احدى المشتري منه فاختص الدليل في الصحيح الاول القاصر عن مخالفة ما عرف من وجوه بل بما اختلف
بقدره انما اراد في المروي عن الصحيح الذي بعده انه نقل من الراوى الى غيره بغير الموافقة واحتمل فيه اية ارادة اختيار الجبل عما الصافي بالثلاث ايام وان
اختار للمشتري وعلى البايع فهو لها او من ذلك من الاختصاص لا اية اية لا بأس بما اريد القاصر عن المعارض وانها الاولى من الطرح ثم فعل الفاضل في نقله
على اذا كان كل من الشئ والمشتري جوازيا وكان تعلق في الجبل فيه بالمبدأ وهو مبني على ثبوت الجبل في هذه الصورة وعدم في جامع صدقها والاختصاص
وقوعه عند البعد ما بين جميع بل من جملة منهم الصريح اختياره لذلك ولا خلاف وجه الحكم في ثبوت هذا الجبل للمشتري وهو خفاء حال الجبل المحتاج الى
ضرب هذه المدفوعة بعد اختيار التكاثر في جميع ان لا شاهد على اللفظ والمقتضى وقاعدة اولوية من الطرح غير ثابتة كالحديث في الاصول والحكمة بالمر
تكرر في هذه او تنفيح مناط لا يجوز طاردا عندنا من ذلك كل يظهر لك ضعفه احتمل الفاضل اية من ثبوت الجبل لمطابقة مكان فيه مع كون
العوضين جوازيا ومن يفسر المشتري ببيع الجبل يبيع ويصرف البايع في بيع غيره وان مال اليه او توقف فيه في ارض وفيه فانه واختصاص في ذلك جميع
البرهان ونق وعرضها الا ان لا مستند له سوى الصحيح المروي بعد التذييل المذكور والاطلاق صاحب الجبل في الصحيحين بناء على ارادة المنقول اليه
لما كان صاحبه والاشراك في وجه الحكم وفي جميع ما عرفه خصا بعد ثبوت كون الجبل مقابل لا يبيع فصاحب المشتري سبها ولا هو وعند غيره في هذه
الاضافة اذ ليس من اضافته المصدق فوجدنا والله اعلم ثم ان ابتداء الجبل من علم العقد كما صرح به جماعة وهو الباقين لا من حين العقد لثباته لا
من التصريح انه جبل الجبل هو متعين في ارادة في كثير منها لعدم سبب غيره وبه ينقطع الاستصحاب والناظر مع اختلاف وضع العقد في كل زمان
واحد بالذات مختلفا باختلاف المتعلق المتعلقين وفائدته ايضا باحد الاختصاصين مع سقوط الاخر فلا بد لاجل السبب والاشياء والشعيرة ومقررات
لامورثات فلا استصحابا كما اختلف في المجلس في السبب اختيار الرتبة باعتبار التخصيص والبيع يتم بالايجاب المتبول على الاصح فلا يمنع الجبل قبل الشئ
وارتفاع الجبل المخصص لا ينفذ الزوم مطبق الزوم الا ان من رده فبيع بغيره الجبل ولو قبل بالسبب في الجميع دون الجميع اندفع اقول لك الا ان
خلال الظنصاد في وقت بل في سقوط الاثر بالكلية مع استمرار المجلس طول المدة وهو بعيد كما ان احكام موطوعة الجبل المخصص الجبل لظهور بعض النصوص
اجماعه فيها في اختلاف موضوعها بعد اية ظهور القناعات جملة من النصوص في خلافه وبل في عدم القيد بعد الثلثة لوزاد المجلس عليها والبحث في
ثبوت الوكيل نحو ما صحت في غير المجلس لكن من المعلوم هنا اختصاصا بالمالك ومن يملك فيه كان من المعلوم ابتداء في القصة من حيث الاجازة بناء
على النقل اما على الكثرة فان كانت بعد الثلثة سقطوا لا ثبت فيها بغيرها والله اعلم وكيف كان فبسطنا بشرط سقوطه في المقدم والقرابة
نقدم في جوار المجلس باحد اية جوازنا كوطي الاثر ويصرف فيه سواء كان تصرفا لازما كما بيع ان لم يكن كالمدة قبل الغرض في الوصية في صحيح ابن وثاب
السابقين ومكانة الصافي الى محمد في رجل اشترى من رجل دابة فحدث فيها حدثا من اخذ لها من غيرها او يملكها او يبيعها فافترسها لان بردها في
الايام الا في جوارها بعد حدثا في كثر حدث فيها او كثر في كثر ما فوقع من احدث فيها حدثا فحدث وجب الشراء والتمتع صحيح جماعة بل اختلفوا
فيه يعرفون بينهم انه لا فرق بين الما قبل وغيره لصديق اسم حدث وذكر بعض افراد العام والمطلق للثبوت لا يقضي التخصيص والتفصيل لها سببا اذا كان
كلام المسائل كما كان في المناقشة فظهر صحيح ان نتائج اختصاصها لا يشمل التصرف في الما قبل انما هو لما لا تضعف ضرورة ان ذلك كان له
يكن من ضعف المذكور ولكنه اول فطما قدم فظهر من بعض النصوص لا يثبت في غير الشرط عدم كذا في ذلك على انما اولوا الشرط على المنصّل الذي لم
يجب ان يسحبوا ليس الا لكن لاجل ما لم يثبت في النسبة الى ذلك شاذة وعلى كل حال فقد قبل ان الظاهر في رضا الله هو كالمجلس كذا في المناظرة
الرضا بسببه فلو علم انتفاؤه وان قصده بالحدث اختاره او غيره في جواره ولعل لذلك بعض الاقوال في اذا لم يكن للاختيار غيره وبذلك لا يصلح
والاطلاقات وبعض النصوص كغيرها في احدها الصحيح عن رجل اشترى دابة فاسكنها ثلثة ايام ثم ردها قال ان كان ثلثة ايام شربها لم يرد
ثلثة امداد وان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء لكن عن بعضها سقط اختياره بغيره بل ان يترك ذلك ولعل للاطلاع وازادة التزليل من رتبة الرضا الشئ

[illegible]

Y

سفر خیال

ولفظها غير الصدوق بل ذلك لاسكانه الظرف منها بل في طردوا صاحبنا انما اشترى شيئا بعينه بقر معلوم وقال المايه لحيثك بالتمش ومضى فانما جازية
مدة الثلث كان البيع له وان لم ينجح في هذه المدة بطل البيع لان لا يمكن اداؤه بطلان اللزوم بقرينة كلامه في غيره من كتب خصوصاً الخلافة التي هي في
الاجماع المتفرقة ولما اوردوا ان يمكن اداؤه ذلك من النصوص ولو بموتة الشهرة والاجماع المستفيض والموازاة والحق الصحة وعدم البطلان فثبت ذلك على
هو المناسب للادعاء بالبيع اذ قد يضل عليه الفرض بيقظنا القيمة وهذه المدة بل قد يدعى اضرار الاطلافي اليه ولو بموتة المطالبة في الشرط فيعوضها
الى ظهور التنبؤ بالظرف في ثبوت البيع للبايع وللزوم قابل للقبض بخلاف الصحة ولا يتصور ان يخطئ بقرينة صدق اللزوم بينهما ولو يقبل للبايع
منها على كل حال فمن الفرض بعد ذلك كل جزء من الحدود الصريحة في الانقضاء فشرط عدم قبض المثلث وعدم اقباض المبيع والحلول بينهما اجماعاً بضميمة وفي القيمة
نسبة الى دابة اصحابنا في ذلك لا يمكن المناقشة في اشراط الاطلافي المثلث وغيره التي لا يقيد ما في مثل ما يخطئ من يظن بل قد يظن من قول
صحيح زارة اقباض المبيع عند البيع وقد اعترف بعض الافاضل بعدم ظهور النص في اشراط المزبور بل ظاهره خلافه لكن قال املا استنباط الاحكام
مبنى على كون الفرض عند عدم قبض المتاع النقل لا يخرج فبطلان ذلك مذهب جمع منهم وانما الظاهر انهم صاعداً على شرط المزبور ولكن لا يرد على احد
الاجماع المذكور ولو وجدوا واحداً ما خلاهما وان ابقاء عند صاحبنا خلاصا للحكم عن الشئ من المايه الفرض متى تعدد التمس وقوله في من لم يستبعد في ذلك
وهو مع انه غير خارج من خصوص هذا الحديث ضعيف لا نهو اذ دخل الفرض على نفسه ببيع المبيع ولا فائدة النص في السلب على المعنى فان يمكن منها الحد
مقامه كغيرها والافلا فائدة له وعلى كل حال فلو اشترى البعض متاعاً ولو قبضه في كل واحد من الاشياء في كل واحد من الاشياء ولا لعلبه وكذا الوضو في
مستحقا كلا او بعضا لا يرد كعدم انقبض هذا من قبض البعض في بيعه ويشتبه ان البيع قبل قبضه في التمس فطلو الفرض بخلاف البيع في شرطه
اذن البيع كاصح بوجاهة ولو لم يبدى غير ذلك لان قبض التمس من قبل البيع كما قبض المبيع في قبضه بقرينة ما في قوله في قبضه بقرينة ما في قوله في قبضه
بغير غيره وهو جيد وان السقوط بالقبض لما اذن فيه لذلك على سقاط الحكم اما اذا لم يكن كذلك بل لا يثبت في الصورة الثابت فيها الحديث فيقول على
اصل اللزوم فثبت ان النص اذ لا هناك كونه الفرض للتمس بالاذن فيها على غيره بل لا دلالة لغيره على القبض كغيره الا ان بين ان النص لا دلالة
في شئ منها على احسان شئ منها انما هو جارح في الفناء دفع التمس الى المالك لان المراد منه الشرطية بل هذه الاجماع وهو ثابت في الاضطرار كغيره
دون قبض التمس بل قد يدعى ضعفه في عدم اعتباره الاطلافي الفرض فيه والاضطرار في التمس او بين ان لا دلالة في قبضه في قبض المبيع ودون التمس كغيره
بعض كل انتم في باب الفرض وان كان فيه رافضة لكن ومع هذا كله طلق في حقته وغيرها احصيا الادلة الفرض وقد ينزل على ارادة الاضطرار في قبض
لواحا ان البيع له من خلاف الحكم عن الشئ لعدم الاضطرار وهو ضعيف لكونه من قبض سقوط الحديث وهو جازي بناء على انه المخلية والافلا
البقاء وان استغلت الضمان بقرينة عدم البدلية فالاصل بقاء الحق واما الحلول فتستند بعد الاجماع الاصل الى ان النص مقتضى المناقشة في قبض
مؤيداً بان الواجب مع الشرح اعادة الاجراء او الفرض فلا يثبت في الثلثة واشياءها بعد الحلول خروج شرط الفرض الدليل ولو شرط الناجل
في القبض فان الباقى فالأخرى سقوطاً وقافاً للفاضل والحكم عن لده وجبته للاصل ايها المايه معارضة النصوص بعد ما عرفت من شرطها
في حلول الجميع مؤيداً بان شرطاً في الموطأ في شرط قبضه في كل واحد من الثلثة البعض في هذه ما عرفت بل في شرط الحلول في الثلثة عن شرطها
كالخروج خصوصاً شرط منه ولا بأس بعد استئذانها في المجلس فلو ثبتا بان بعد انما من قبض العقد للاصل المرتوي والمؤيد بان دفاع ضرر الدية
وهو النص في العنا وروى على سبيل اللزوم ثلثاً فينبغي انما مط قبل وليس المراد به ان يفتى في القبض لان الثابت بالناظر اصل الحديث والحكم
لا يفتى بالسيب ان كان في الاخر ما فيه كالحكم عنها ايها من شرط حلولها عنه مطا وخصوصاً شرط المشتري لغير الاصل ايها وان شرطها
قوة اشراط الناجز والناظر المشتري في قبضه بقرينة البيع ضرورة منافاة الاطلافي الادلة واللزوم المفهوم من نص الفرض في الثلثة انما للبايع
دون المشتري خلافاً من غيرها وجوداً وسبباً بل مقتضى كلام الفاضل عدم هذا الحديث في الجواز مط وهو من انما الادلة التي فيها يعلم انما على
ايها لعدم الفرق بين الاصل والمشتري في قبض ثبوت الحديث مط فلا شرط المشتري في قبض البيع بعد الثلثة ولو شرطها وخروج الحديث فكذلك وفيه
الما عرفت من سقوطه في اشراط الحديث للبايع انه يلزم باخر الثلثة من قبضها المستفاد من نص الفرض لا يشترط كون التمس معينا فطما اما البيع
منه الى العباس النص في شرطه وتزويده في الانتفاء وعرفت ان شرط قبضها ما لكن الظاهر ان بيع التمسية ونحوها بل هو محتمل
الكسب المرتبة فينبغي القول في بالاولين خلافاً للاطلافي الاكثر وصح الحكم عن الفاضل بل عنه الاحتجاج له بالاجماع فهو مع اطلاق معناه وهو
النصوص المحقة في الخروج عن الأصل وقبول الصق وانتفاء الصلة من هاهنا ويظهر من بعض الاساطين اشراط الفناء بين المايه والمشتري بالذات في هذا الحديث
ولعلنا انه هو المستفاد من النص في قبضه بقرينة على اصل اللزوم لكن يمكن ان يستفاد ما سمعنا في مثل ذلك في قبض المجلس في ثبوت المعام وقضض صوره واضح
الا انه يفتى في النقل الاول هنا ويصرف في الوكيل ونحوه مما قدم سابقاً فلا حظ واما قوله ان النص لا يفتى في اخضاع هذا الحديث الى البيع والبايع كما
هو مقتضى الاصل بل يفتى في بعض الاساطين بخلاف الاول وحكم الاجماع في الثاني ان النص عليه لم يفتى في اخضاعها كباقيها اجماعاً عليه ايها وعرفنا انه
استشعر الحديث لزم عدم حكمه بليغته على المتدلك في ما حصر من قبضها الا انها للتمس بعد الثلثة ولا فيها في ذلك كما قدم مع انه يوجب من جوازنا في التمس
اذ لم يحكموا بليغته على المتدلك لعل وجه احتساب المبيع والرضا بالناظر كاهل لظ ولا فرق في اعتبار الثلثة في هذا الحديث النص في السابق والفتا
بين الحديث وغيره والاشارة الاول وغيره الاما يفتى في المشتري فان السقوط في قبضه وتبعين المطالب بالتمس لما سمعنا في قبض المايه ليس هو
والنص في ذلك لا يثبت الحديث بل يفتى في قبضه بقرينة لعل الفرض في الادلة في قبضه بقرينة اصل ثبوت الحديث مع ضرورة جرح الادلة

[illegible]

الشيخ الفاضل

تبرکات

فتح اشراف البائع ان له الشئ او لو بائنه اما الثاني فخرج الاول مع فعل الماذون بل جعلك وان لم يفعل لك لا لا لادن بفعل المازي على زيادة الالتزام
 واسقاط الخيال بل اصل فعل لادن بالنصف من الاحداث فيه وبفعل العدم تبعه الدلالة في الاول للفريق بين اداء الالتزام وبين زيادة ما يحصل به الالتزام
 وعنده السلخا الثاني وكان لا يخرج من قوة حصوله ملاحظة استصحابه في وقت سابق الارشاد واعلم ان مجرد اداء هذه النقص وان كان لا يكون لاجازة
 ولا خاتما كما هو متص به في كلامهم قلت ومن ذلك ينفذ الاشكال في الالتزام بالعرض على البيع اذ هو من إنشاء الالتزام لا مكان حصوله مع الزود في البيع
 والاجابة ودعوى المظهر في الالتزام منوعة على انه بعد التسليم منى على جهة ظاهر الاصل في مثل ذلك وان كان قد بدأ بالفعل بها هنا الاجماع على
 سقوطه بالتمسك الذي هو غير فاعلم ان كونه بناء على ان السقوط يرتفع لا يثبت الدلالة كما سمعت قوله في انقضاء نعم يمكن الاستدلال على الالتزام
 بالعرض بخبر السكوني فيمن اشترى ثوبا بشئ طر عن له ربح فاراد بيعه قال قلت هذا ان قد رضى به استوجب ثم ليعبر ان شاء فان قام بالسوق وليعبر
 فخذ وجعل عليه البيع وهو مع اشتائه على ما لا يقول به من اشترى طبع ذى اختيار بالاستيعاب بل البيع يمكن منع ذلك لا لاحتمال ارادة اقامة الشئ في السوق
 منه فيكون حاصله ان مع الاستيعاب بسط الخيال ان لم يبيع ويخلف الاحتمال بطل الاستدلال بعد منع الظهور فلا حظ في ما لم لا يفي على ذلك ان
 كل يجوز في الادن بما يقتضي الفسخ والعرض الذي بنفسه اية ولو اذن احدهما للآخر في نقل ما انتقل اليه بناء على بيع الجواز مع نقل حق اختيار وفعل الما
 سقط خيار المنصرف قطعا واما الادن فانه جزء الكركي وثاني الشهيدين وغيرها بالسقوط ابيض بل قد يظهر من كثرة الاجماع عليه وطله في الجامع بعد
 امكان فنيق العمد الرابع باذنه قال اما اذا ابيع مع حق كونه محجبا لادن لاجازة اشكال ومثلا لادن ساهل انصرف الغير لنا فله الملك ذلك يظهر من
 الاشكال في الاول مما ذكرناه او لا لان مرجح ان الادن في المزمع يلزم او لا وقد سمعت الكلام فيه لا انجاز فيا ذكره من المنصرف الغير لنا فله الملك
 هي افادت انما قلنا بالنسبة الى المنصرف في الادن فبالسقوط منه التزام الادن بوجوب الرجوع الا اذا كان المراد من الادن رفع ما حصل بسبب البيع
 اولى يجب ارجاع ما ينبغي التوقف في السقوط وان لم يفعل الماذون الا ان لا دلالة لادن بالنصرف في حقها اذا كان غاصا على لك منها واعتما التزم الا ان
 ان مجرد اختيار لا يرتفع شرعا مع بقائه فالادن في اي تصرف يسقطه لادن وهو رضى معناه وان كان الوجه الالتزام بالادن با تصرف الناقل مع وفصول في اختيار
 متعلق بالمعين وهو الذي انقلها والاصل بل ان لا يمتنع من الانتقال الى المثل او العينة وينبغي ان يلحق به لادن بالوطى المنقبة للاستبدال بل كل
 تصرف يمنع من ارد وفي الحان لادن في النقل المتناول كالبيع بالتحبب والهدية اشكال قد يظهر من كثرة الاول وان منصرف عليه يعني من ذلك كله
 لك ما في جاب صدك وغيره فلا حظ واصل كما ان من يظهر وجه النظر فيما ذكره في العاطف في مباحثهم وجوده قال وكما بسط الخيال بالنصرف فكذا
 بالادن فيه كما في كثرة وعد والارشاد ويصح كذلك على الالتزام في المنقول عند الفسخ في المنقول اية فان تصرف الماذون سقط خيارها والا
 فخيال الادن واستشكل الحق الكركي والشهيد الثاني وغيرها العدم ظهور الدلالة لان كان الفسخ في الاذن غير الزوال بالفعل ويضعفان مفضي
 الادن رضى المحر من قبل الادن ولا مانع من خيرا فترفع بالادن ولا يوقف على وجود النصف والا لكان السقوط بالنصرف الماذون فيه دون الادن كما
 اعرف فابره فان الادن لم يوجد منه شئ الادن فان لم يسقط بالنصرف النصف الذي هو فعل غير فوجب ان لا يظن النصف من المشا فدين لا يسقط خيال الاجبة
 بل ولا في المأمرة قبل الاثر بالنصف الفصل لاختصاص المثل في قبل التلثة اذ فرض امكان قبل القبض على اشكال المسئلة الشاش اذ اقامت
 من الخيال انتقل الى الوارث من ان يؤول الخيال كان بلا خلاف عندنا بل ظاهرهم الاجماع بل عن بعضهم دعواه صرح بها للنبي المصبر بالعلم ما نزل منه
 من غير ثور لوارثه المورث بموجبه كذا يوسنة وما وقع من احتمال سقوط خيال المجلس بالموت فيما لو اوت احداهما الا لوزية عقار قر الدن من عقار قر
 المجلس بخلاف المسئلة عندنا لئلا يعل في غاية الضعف ضرورة ارادة النبا عا بالمكان الظ في الجسم من الاذن في الاذن في الزوج الى انه يعلم مقايها
 المجلس فلا يربح في انتقال الى الوارث تتم في قد كان الوارث حاضرا في المجلس عند الخيال ما دام الميت والاخر في المجلس ان كان غائبا عند الوارث اصل
 اليه من اسقطنا اختيار الميت وهل عياد بامداد المجلس الكو وصل في الخبر نظر فيه انه اذا سقط اختيار الميت اشبه الحكم بقاء الخيال لانقضاء متعلقه هو
 عدم تفرق المبايعين بل الحكم ببقائه دعوى مستند لها وابد من ذلك عند ابد بامداد المجلس الكو وصل في الخبر الكو هو ليس مجلس البيع خصوصاً
 الوارث الفاضل بمراعاة مجلس كل واحد منهم بل اما ان يجعل على الفور او على المراجحة ومن ذلك يعلم انك قال لو كان الوارث غائبا عن المجلس في شربة
 لعين بلو في الخبر في ربا او امواله بامداد مجلس غير اسقوط الخيال بالنسبة الى الميت او جهة نعم ما فيها التجه من انه لو قبل بثوب الخيال الوارث في البع
 الخبير وانه اذ ان يفرق الميت ومبايعه كان وجهها جديا بناء على اختيار الميت حال حضور الوارث في المجلس واخر من ذلك كله وان لم يوجد في كثرة
 للوارث مع الاصل بعد مذ وصلى الاذن ان الاختيار بين البيعين كما عرفت ومقتضى ما راكوه احد ما على الاذن وان لا يسقط خيال المكره والا
 اية وان فاقرة اختياره فلا حظ واصل فلا حاجة الى اعتبار تفرق الوارث وان على تقديره لو فارق احد الوارث لم يؤثر لعدم صدق اثنان في المبايعين
 نظرا في ايام الجمع مقام المورث مع احتمال الرضى نظر الماثبات الخيال لكل من الوارث على حدة الاستقلال فاذا فارق في ثور في سقوط خياره الا انه لو فارق
 مضى عليه كالأثرة ذوالخيال ولا يثبت على حصته لعدم اشاعتها في الخيال العين لذل في الخبر المورث ان يفتخ في البعض وليس للوارث الا ما كان له
 ومن ذلك يضح لك الحان في كل خيال وشره منقذ وان وانه يقدم الفاسخ منهم على المزمع لانه لما علم عدم قابلية الخيال للتوزيع في نفس ضرورة عدم
 نصفه بخلافه بعد مثله وعدم شطب اية فتمت العين للمعرف من عدم الاشاعة وكان يمكن ابقاء الشئ في غير ما قيل على انتقال الحق لكل واحد في
 على ظاهره لفعل يثبت من لم يخب الخيال بالمال الكو لا بد من تنزيه في ذلك فيه على ارادة الاشراك لعدم شق الملاك شرعا لما لا واحد بخلاف
 محل البحث اية القول في شئ لرجع لكل واحد منهم وانه يقدم الفاسخ منهم على المزمع كذا في الخيال فوجب ان لا يفتخ اية كذا في رضى الخيال

موسم

والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

في ان يبيع
البيع قبل
القبض
البايع

والنبي لم يبيع بالضمان الذي معناه ان الرجوع مقابلة الضمان فان لم يبيع اسم الفائده لم يحصل في المبيع والمراعاة للثبوت كما ان الضرر لم يحصل بالملف عليه فهو ان
على المطلوب ان كان مورد البيع شيئا العيب حكم ثابت فيه فلا خلاف كما قبل لا يبعد ان يكون الخلاف في خصوصية الحيوان والمحل للشرط المسمى بالبيع
العقد واما هو فمذهبنا في الحال فيه سابقا في ذلك مع عدم دليل من جهة المصنفين المتعصبين لمدعى فسخ العقد فلا يبعد الملك وهو كما نرى ثم
قد استدل ببيع من استأجر ابا عبد الله عن رجل اشترى الدابة او العبد بشرط ان يوفى يوم او يومين فموت العبد او الدابة او يحدث فيه حدث حتى
ضمان لك فقال على البايع حتى يفسخ الشرط ثلثة ايام ويصير المبيع للمستخر شرط له البايع او له بشرط قال وان كان بينهما شرط اياما معدودة فذلك في البيع
فهو من مال البايع وبغير ضمان من ابي عبد الله قال سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى امة بشرط من رجل يوم او يومين فاستأندها وغد قطع العن على
يكون الضمان فقال ليس على الله اشترى منها غيره من رجله وعبد له ان ياطمن الله ان حدث بالحيوان حدث قبل ثلثة ايام فهو من مال البايع الا انها لا تصلح لما
الروايات المتقدمة في بيانها بالكتابة والمطابقة للاصول والاجماع المتعول وظهور الكتاب في الشهادة بين الاصحاح ومخالفة اكثر الجمهور في ضمانه بل في هذه الحال
الصغيرة فيها على اللزوم مما بين الاختيار واما ضمان البايع فهو وان كان له خلاف الاصل الا انه قد ثبت بالدليل في صورة احضار المشتري بالحق كاختيار
البايع المبيع قبل القبض وقد ظهر ذلك من ذلك كله انه لو لم يرد له المبيع لم يفسخ العقد وانقضت الخيارات كان للمشتري ان يأنه ملكه وقع فلو فسخ المشتري
مثلا يبيع على البايع بالتمسك ولم يبيع البايع عليه بالتمسك الذي هو له على المبيع على القول بالاخر ان يفسخ بل وان لم يفسخ بناء على الملك من حين
الانقضاء كما هو في القول المحكي في المتن وغيره اما على الحال اذ اراده الكسفة كلام الشيخ فهو للمشتري اية وحالة الشبهة كلام الشيخ في وقت ولعله
من قوله بالعقد الاول ويمكن اذ اراده حصوله به يحمل السببية على النافضة وتحتشكل بشبهة التمسك فيما اذا كان اختيارا للمشتري خاصة على كلام الشيخ لعدم ملكية
الاصل عنده لاحد المتعاضدين ولعله يلزم دخوله في ملك المشتري ان لم يفسخ والبايع ان يفسخ كالاصل وعلى كل حال فخذ من فائدة الخلاف في المسئلة كالا
بالتمسك وابتاع الزوج من بيع من يفتي على المشتري ويان البيع في قول الزكاة ان كان زكوا وبغير ذلك والعن في ذلك كله كالمبيع لاجتماعهما ان لم يكن
محصلا للاستحالة انتقال احد المتعاضدين دون الاخر لم يجرى من حقيقة المعاوضة واستلزامه لجمع بين العوضين بالمعوض والله اعلم المسئلة المتخاضة والله
البيع الشخصي قبل قبضه باخر ساد في غير الثالث في اخير المتن فخص من مال البايع اجماعا بقسمه اذا لم يكن امتناع من المشتري او يرضى منه بالبقاء وفي
البايع بعد تكمينه منه وعرضه عليه النبي لم يفسخ بيع الاصحاح كافة كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال البايع المعضد مع ذلك فيجوز فيه من حال المتقدم
في خيار التاجر العن اما التلف في الثلثة فقد عرفنا في البيع فيه سابقا وان لا يفسخ فيه ذلك كان الظاهر من مال المشتري اذا كان عدم القبض في مبيع
منه فلا خلاف اجماعا فيه للاصل السابق من خاصة الفائدة المذكورة بعد انصرفها الى غيره بل قد بين ذلك اية فيما اذا كان التاجر بالمعاسر بعد
العرض عليه والتمسك منه ووافقا لجماعه اما لان مثله يبيح فحسنا ولان المراد من النبي غيره بل في الغنبة والمحكم عن طرفا الاجماع عليه لكن في حوى
اسم القبض من ذلك فيما لا يكفي فيه الخطية منصوصة في مقام القبض ارفع للضمان الله هو مقتضى الاستصحابا وفي بعض الاحوال وخبره في
الظن ان المشتري هو الذي يركب في البايع فالقول بالتلف لا يفسخ من قوة ان لم يكن اجماعا ولم يقل بان مثله يفسخ نعم يمكن دعوى ان خيار التلف بالافرة التمسك
فلا التلف احتجوا بضمه البايع واستحق المشتري عليه المثل او القيمة ويحمل بالقيمة يبرئ ذلك والتف في الرجوع بالتمسك بل هو المشهور بينهم بل لا خلاف
اجماع بينهم لكن لا دليل عليه بل على مقتضى الدليل خلافه بل على ذلك ان التلف البايع اية لا يفسخ من جهة من قبضه من حال ان يفسخ التمسك
مداخ في قبضه المشتري الا ان يحتاج الى الجارية في تخصيص القاعدة لتعسير اكثر الاصحاح واجمعهم بمضمون النبي لفظا معارفا ويمكن حمل السرف في غير
عقبه على الاخرة اما وباعتبار عدم تغير من يبيع اليه بالمثل او القيمة ولو تلفته المشتري لفظا انه من قبضة القبض ونظر في ارباض ولعله يظن بغيره
فيلحقه في قبضه العقد ويبيع البايع عليه بالمثل او القيمة ويسقط هذا البحث فمذاقنا في البايع في باب بيع الثمار بل قد تقرر ان الانقضاء يؤول
النبي لجميع صوات التلف اية او يغيرها الا ان يكون اجماع على البعض او يفسخ عليه بحيث يضعف الظن بارتد منه والله اعلم وكيف كان قالنا بعد
قبل التلف للمشتري كافة لك وظهر ابل قبل ان يظهر منه دعوى الوفاء عليه لانتماء ملكه فالفائدة واستصحابا حاله السابق في قبضه امانا ففسخ
من حيث فاحتمال كون القبض من الاصل كما عرفت كتابه ضعيف لكن في ارباض ان ينفق من جهة الضرر فمضى اجماعا فحسنا في التقدير بدخوله
ملك البايع انا ما يكون التلف كشفامثل دخول الدابة في ملك الميت والعبد لما لم ينفق في ملك المتعوض عنه قلت قد لا يحتاج الى هذا التقيد
ويكون المراد من الضرر الغنى ان حكم هذا التلف حكم الزكاة ما لا يبيع اليه لا يفسخ بالعقد ثمنه على المشتري عجز ان يبطل اثر العقد بالنسبة الى البايع
وان كان قد تلفت فهو عني ملك المشتري وافضا حكم النبي لم يفسخ بيع الاصحاح على غيره ما يفسخ خلافه وكان قد تلفت فهو على ملك المشتري فافضا
تتكميل النبي لم يفسخ بيع الاصحاح على غيره ما يفسخ خلافه كان مقصودا للمعاشرات رجاء التمسك على الطرح والامر سهل ثم ان مقتضى الاصل بعد القبض
الضرر والقوى المبيع كون تلف الثمن من البايع لكن في بعض الاصحاح الحاضرة لا دل مشر به دعوى الوفاء عليه وعلى ارادة من المبيع وارادة المشتري في
التمسك الا ان الاصل ما عليه ما عرفت في ارباض ان تما والا فاستلزم على اشكال لكن في خبر الثاني او خبره في عموم فلا راس به ذلك لاجماع قطعا واما
من النبي كما نرى حرجه في انما بدل بعد القبض ويمكن حمله على كون التمسك كليا كما هو القائل في التمسك اجماعا من الانقضاء لم يحصل بلف المبيع على ان لا يفسخ
الى ذلك فمذهبنا في ذلك بلف بعض المبيع من مال البايع كلف المبيع والظن ثبوتها في البايع لبعض الصفقة ولو كان المبيع كليا ونصوا لشخص غير القبض
الحكم مع صدق اسم المبيع عليه ولو كان كليا مخرج شخصيا من ذي كساح من غيره وقد تلفت اجمع فهو كالتلف في الشخص والله اعلم وان كان قد تلف المبيع بمقتضى
ما عرفت وبغيره ما هو بعد انقضاء هذا الخيار فهو من مال المشتري لا خلاف ولا اشكال ويبرج على من الرجوع عليه بالمثل او القيمة وان كان تلفه بمقتضى

في دفع النجاشي من غير شرط من المشتري كان النجاشي للبائع خامنه فالشئ من ال المشتري انه لا يملكه على النجاشي والنقصان السابقه في وجهه خياره في البيع بناء
على انهما من هذه النجاشي وان كان النجاشي خاصه فالشئ من مال البائع لهما ما يفي به للخصم من المقتضى في ليل الفنايل بعدد الملك حتى ينقصه الجهاد
والصحيح من ماصير في خياره الشرط والجهون ولعلها المراد ان من الممنوع وغيره يفرق بين ذكر المدفوع والوقت من موصها لعدم ضبط هذه معلونه في غير من خياره انما
اشارة اليه الطباطبا في ماصير في خياره الشرط والجهون على ان النجاشي فيها ما يفي به لخصم على الفوايد مع اشتراط النجاشي فلا يشهد عدم دفع
غيره من الممنوع وهو سببا على القول بالفرق بين كثير منها فيقتصر في اختلاف الضوابط كالصورة الاخره عليها ما خامنه في وجهه بانفساخ العقد فيها ويجوز
النقل الى المشتري كالنقل قبل القبض يتم لا في فيها بين كون النجاشي للمشتري خاصة او لمصاحب الاجنبي من طرفه كما صرح به غيره بل كما ان اجماع علماء الاطلاق
بل قد يظهر من مثل ان الاثبات ان النجاشي للاجنبي من طرفه المشتري كنيابه ومقتضا ان النكاح من البائع اليه لو كان للاجنبي من طرفه خاصة وفيه انه يجب
على ان يتركه لا يتركه لا يشهد الصحيح لم يورث في شكل الحكم المذكور الخالف للفوايد من وجهه فيه بل ان لا ينفذ اجماع على النجاشي للاجنبي منه فيجب
خلصه كان المقتضى الانقضاء على المشتري من المصير وهو اذا كان النجاشي للمشتري خاصة سماع عدم سوء اطلاقه لنا ولمثل الفرض الذي ليس في المصير
اثره في خصوص انما ستره لا يصح العمل بل يجوز الشرط والاشكال الاطلاق المزبور ما اذا كان النجاشي للبائع معه ايضا مع انه لا خلاف في انهم على ما قيل في كون
نكاح المبيع في غير المشتري ان النكاح من البائع كما هو مقتضى الفوايد على الملك بالعقد بل لم يذكر احد منهم كون النكاح من البائع فيلحقه لا معلن
اولا يتناول الاطلاق المزبور فالوجه الانقضاء فيما خالف الاصل على المشتري من النكاح في الممنوع في الصورة الاولى التي كون نكاح
المبيع فيها من المشتري على الفوايد كما هو واضح وعلى كل حال فقد ظهر ان المراد في الممنوع وفيه بل انفسر كون النكاح من البائع في الصورة الاولى
انقضاء العقد ورجوع النكاح الى المشتري على النكاح قبل القبض وبما قبله فيها من كون النكاح من المشتري في الصورة الاولى لا يفسخ العقد بذلك
بل يكون النكاح من ال المشتري ثم لا ينافي ذلك بفناء النجاشي للبائع فيها كما صرح به جماعة منهم في الفاضل والمكره بل لا خلاف في انه لا يفسخ العقد بذلك
اشارة الى ان النجاشي ببغاء العين بل الثابت خلافه فلا يفسخ منه والمطالبة بالمثل والقيمة لان بدل المشتري بدعيان بالنكاح لا يفسخ العقد ولا
لا ينافي الاستيفاء في الاستيفاء من جميع كل عوض بعينه او يملكه المصاحب بل لو نكاح المشتري بالافق في البائع لم يفسخ خياره فلا يفسخ البعده
المثل او القيمة والمطالبة بالمبيع كما هو واضح وان تقدم في القبض ما عاينهم من المناقات لذلك لان العدة الاجماع هناك ظاهرة وقول الاصح
ان نكاح المبيع في زمان النجاشي لم يفسخ خياره الشرط والجهون لا ينافي في ثباته كراهه والدليل عليه واضح في فرض ان النجاشي للمشتري خاصة
كان نكاح البائع للنقصان السابقة الدال على بصرى ما على ذلك والمراد به كما صرح به جماعة من علماء الفقه ان النكاح من الملك قبل القبض في النجاشي
في لفظ الدليل المهور ومنه ذلك بعد القول بالملك فاعلمنا بطلان ما سئله من من من الممنوع في البعده في النكاح قبل القبض دون
محل البحث واضح الضعف ومع فرض ان النجاشي للبائع خاصة كان النكاح من المشتري ولا يفسخ العقد كما هو مقتضى ذلك لان ملكه وقد نكاح به
الا انه يبقى مع ذلك خياره البائع على وجهه كما ذكرنا ومن ذلك بطلان خطأ بعض الاحكام الناشئ من الوهم في المراد من قاعدة النكاح في النجاشي من
خياره وانها اعم من الممنوع في خياره الشرط والجهون وفيها قال ولو نكاح المبيع او الممنوع بالافق لا يفسخ العقد ويقتضي انفساخ النجاشي
او البائع فالنكاح من خياره الشرط والجهون لا يفسخ خياره الشرط والجهون من الممنوع المستفيض واخصه من الممنوع من جهة بعد الفنايل
بالفرق بين الطائفة مع ان هذا الحكم فيه يحتاج الى دلالة من كتاب اجماع ارسنه على حدة في بعض صور المسئلة وهو على المشتري ما اذا نكاح المبيع
القبض من النجاشي للبائع وبالعكس يكون النكاح من خياره الشرط والجهون المستفيض المستفيض واخصه من الممنوع من جهة بعد الفنايل
الشرط وانما يحتاج الى الدلالة انما اذا نكاح المبيع بعده والنجاشي للمشتري وبالعكس النكاح من خياره الشرط والجهون المستفيض المستفيض
النقصان في ثباته فيها فيكون كل منهما ما من القاعدة مستفيض هو غير ذلك كما ذكرنا ضرورة كون النقصان في خصوص المبيع دون النكاح بل لا يخبر
معتبرين مبسوط من خياره الشرط والجهون ان النكاح من البائع وان ملكه وان كان النجاشي للاجنبي عوى ان النقصان في النكاح على كون النكاح
اذا كان النجاشي للبائع خاصة ومقتضا الانقضاء كلف المبيع اذا كان النجاشي للمشتري خاصة لا يفسخ العقد في غير ذلك
كله ان اردنا انفساخ هذا الحكم لاسر خياره في النكاح والتمس هذا كله على النجاشي من الملك بالمقدار ما على القول بالافق في الصورة الخاصة عندنا للضوابط
النكاح عليها التصريح للجهون والشرط موافقة للضوابط لعدم انتقال المبيع الى المشتري فلتخرج من البائع وان كان النجاشي للمشتري بل هو ملك
كان النجاشي للبائع ولم يعلم منهم انه على هذا التقدير من المشتري في مخرج الى الجاهل خاص من اجماع وغيره كما انه لم يعلم منهم كون نكاح النكاح من البائع اذا كان
النجاشي للمشتري خاصة ليجوز انفساخ الدليل الخاص في الممنوع من المشتري كما هو مقتضى قاعدة من من العجيبا ومع في الواجب هناك الخط والخطا
من نكاح عموم القاعدة المزبورة مع ان النجاشي في غير الممنوع من ولا الاساطين من الممنوع بل يقتصر في خصوص خياره الشرط والجهون والشرط للمشتري
ان نكاح المبيع من البائع كما هو مقتضى التصريح وبين من نكاح على ذلك بان من المشتري اذا كان النجاشي للبائع كما هو مقتضى قاعدة من بناء على الملك بالعقد فلا حظ
والامل في حقيقة الحال وقد ظهر ما ذكرنا ان لا يفسخ النكاح مطبعا بعد القبض في الصورة المستفيض بل يقتصر في بيع العين والبدل كما
يجوز بذلك اما الان لا فان كان من النجاشي الماهو ملكه فهو مسقط لخياره خاصة ودون خياره الاخر وان كان غير ملكه المنقول اليه فهو منفسخ للعقد وبسقطه
الاخرج بالاقتضاء وان كان ليس له خياره فلا يفسخ خياره من النجاشي مطبعا بل لا يفسخ والرجوع بالمثل والقيمة وهل يبين حصة في نكاح النكاح من
في هذه العين والرجوع عليه او يبين وهو يرجع على المشتري جوه اصحها الاول لانفساخ العقد يقتضي عود ملك العين او يملكها فيكون لو كانت العين

وان كان
الشيء
مستقلاً
عن
الشيء
الآخر

في بعض الخرافات المتغلغل في القلوب ان لا يخلو من كلف يتجسس لها من مع الضيق مع الحزن والفرح جديلاً ولا فرق في ذلك بين سائر اقسام الخلق كمن عده بالكلية
ان سوطه خيالاً مشرقياً فما لو اكد به بالاختيار بل ان المال مع التلف نظر وفي جميع المقاصد وفي بقاء خيال الغنى بعد التلف قد دوسه كان التلف من الباع
ان لا ينجس اياه باقائه لان يكون بالافتقار الى الباع وعلى اطلاق كثير منهم يتبعون ان يكون بعد الباع كذا لا يختص الخيال بالمشي فيض
العقد في الموضوعين لان التردد فيها سبق له في المراجعة بنا في الحكم بالتلف لا من الشيء اية فذلك رتب ضعف التردد والتميز البسيط على الضال
فلو ان الخيال بالعين خاصة وهو واضح الضعف بل يمكن القطع بعدم ميله لظن كلام معظم الاصول كما ان لا ينجس عدم ابدية خيال الغنى ونحوه من اطلاق
الاكثر كون التلف في الشيء اذا كان الخيال من الباع المعروف من ابدية دليل عليه انما هو خلاص الشرط والحيوان قد جدد فانه قد وقع خط في المقام
لجمله من الاعلام في عدة من الامور والحقائق ما عرفت من ابدية الصانع الا في صورتين احدهما التلف السبع قبل الباع الاخرى بعده اذا كان الخيال للشيء الحيوان
والشرط خاصه ولا يفسد في عينها ثم سيقول الخيال الصانع على حصة سمعته وقد يظهر من سائر اقسام الخلق في الصورة الثانية وان الحكم فيها بقاء الخيال كسائر ما لا
تلف فيه قبل قبض الشيء بطل السبع والخيال بعده لا يبطل الخيال وان كان التلف من الباع كالتلف في الشيء الخيال فلو وقع الباع بجمع ما يبدل في صورة
عدم ضاها ولو وقع الشيء بجمع بالتمسك وعدم البديل في صورة ضاها ولو ارجع الشيء في صورة التلف قبل القبض لم يؤثر في ضمير الباع المثل والقيمة
وفي انما يبرها لو تلف سببه فخطاه نظر هو عريف اعترفته لعل لا يخلو عدم الرجوع بالمثل والقيمة لو ارجع العقد ولم يفتحه وتكون معنى كثر من
مال الباع عنده فيما لو وقع خاصة فانه يرجع بالشرع وبذلك السبع من الباع ولم يجد شيئاً من ذلك لغيره وان كان قد ابدى استصحاب بقاء العقد
ونحوه والحقائق ما قلناه والله اعلم **فصل في بيان الاول** قال الشيخ في العناوين عن مبسوطه وظلاله واينما ذكره وادرس على ما حكى عن الثاني انما ان الخيال
الشرط يثبت من غير التلف لعموم سمعته في خيال الحيوان وقيل من غير اسعد وهو اشبه واشهر بل هو المشهور لعموم سمعته هناك اية وتزيد هناك ان الخيال
في المقام يرجع الى قصد الشرط وما يظهر من عبارته ولا ريب ان هذا الاشكال منها كما عرفت من المقام ما يذكرونه احد المتأخرين مدعى بل لا يبعد لبطون كذا
القصد من غير التلف في اليها لعموم صريح بل وما حكى عن الشيخ الاعتراف بركا التردد والحق اعترافه بالحكم عنها بالضم مع الضرب بالاضال بل في كذا صرح
عنده خلافاً لبعض المتأخرين في القاضيه بالامتناع اذا امتنع لا يفتل في الشرط الى الحيوان بل قد يشكل بوضوح انما هي في المسئلة للمعقبات
الصحيح عند الاصل والبطون مع قصد التلف في المقام لان ان يفرض خلوه عن القصد الخاص يكون لا يبدى من غير التلف في شرعيته نحو ما قبل في جواب
الحيوان لان من قصد المتأخرين ولذا كان المنع عليه مع هذا القصد واضحاً اية لعدم الدليل الصانع لاثبات ذلك بل ما ذكره من الادلة في عدم بقاء
المسئلة على الضرر المربور كما انظر في القضاء التاخير بعد التلث في خيال الحيوان وهو بعيد من قصد المتأخرين بل صحيح ان بقاء الثاني شاهد على ذلك
بناء على ظهوره في دخولها شرط من اليوم واليوم في التلث واظهره خبر عبد الرحمن بن مينا بقاء حلق ذلك فساد ما وقع من بعض الاعلام من انه
بشكل الحكم لا يشك مع العلم بالخيال وبقاؤه في الدنيا وبقاؤه في الشرط بل لعل الظاهر انما هو على ما شاهد الحال اما لو زاد الشرط احتمال التامرط والاضال
كذلك والتفصيل في بعض العرف فيناخر في مثل الاربعة والخمسة وبشكل في نحو الشهر والسنة ولا بأس به وفيه منع القضاء العرف ذلك ثم قال ولو كان
الخيال قائلاً في التلث كالمدة المشترطة والصحيح الشاهد ببقائه ايضا فالتكاد ان اراد الصحيح المتقدم سابقاً في البحث عما لو شرط الخيال
واطلاق منه يعلم زيادة ما يبدى لما قلناه من ظهوره لا انطواء ولو كانت المدة المشترطة متساوية للمدة المضروبة من لشايع فوجدوا الله اعلم التاخر
لا اشكال ولا خلاف في انما اذا اشترى شيئاً بشرط الخيال او لغيره في احد ما على العيبين صح فله ان يفتق فيه وليس للبائع ذلك بالتفصيل فيكون قد
اقيم عليه وان انهم بطل الفرق كما لا يهاجم فتميز الخيال كما هو واضح والله اعلم ولينظر في ذلك جواب الرواية اذ هو من من اقسام الخيال ولكن هو لا يثبت
الا في بيع الخيال الشخصي من غير شاهد فافهم للفرق وليها لافان لا يثبت صحة السبع كل نصاف وقوى بل الاجماع يقتضيه عليه وما في من سئل بعد
الا على ان جعفر انكره شراء ما لم يره لا بد من جعله بعد اذ اذعه من اكرهه فيه على عدم الوصف مع ذلك اوعلى لا يمكن دفعهما لانه يكتفي بالثبات
او غير ذلك ضرورة ان ما عرفت فيه اولى بالصحة من السلم وان كان يقتصر في ذلك الى كذا الجفر من زيد به هنا النوع المصطلح كما في ذلك اي اللفظ العالي على
العدا الى تشريك فيه في الحقيقة النوعية كالحظرة مثلاً او الارزاق والارليم لا يخلو المصطلح والمذكر الوصف هو اللفظ الفارق بين ذلك
الجفر كالصلابة في الحظرة اي خلوهما من خلط واحد افا والفرق مقابل للحدارة وبجانب ان يذكر كل وصف يثبت لهما لفر ذلك السبع عند رتبة
وهو مختلف بالزعم الاستقصاء بل قبل ان يربا يكون خلافاً لبعض الاحوال والابطال اجاباً بقسميه للتواهي عن بيع الغر والجهل المتضمنة للفتا
كما هو معلوم في محل رتبة لا يبعد جوازه بعد الانطواء الوصفان لم يوثق بوجوده لا ارتفاعه على كل حال ويجوز لخلو الخيال وضبط ذلك بعضهم بما
صح فيه السلم بل قبل ان يربا ادعى الاجماع على اشتراط جميع شروط السلم وقيد ان الجهر في الجود قد يرفع عرفاً بما لا يرتفع في المعتمد وربما اقتصق في المنة
الوجود فيطل لذلك بخلاف ما عرفت في الرفع عن هذا المورد بوجوده فالاول لانطواء جاعرف من ان لا يدين في كل وصف لثباته وبقاؤه في رتبة
وانتفاءه وثباته في القيمة ثباتاً وتماماً لا يثبت بالبيع بمثل ولو اذ في ذلك امكن ثبوت الخيال ببقائه اية وان كان لا يوثق صحة السبع عليه وعلى
كل حال يبطل العقد مع الاختلال بدينك واحداً اي الجفر الوصفان لو تكن رتبة فدينه يسبقها عن الذكر وان كان حكم الخيال ثانياً السبع مع البيع على
لثبات الرواية فلو ان رتبة ثمة بزيادة او نقصان او جهلاً متجهين ولا ريب ان بيع مع ذكرها سواء كان الباع زاهياً دون المشتري او بالعكس ولو لم يربا
جميعاً بان وصفها ثالثاً لكن قد يرفق في السداد مع رتبة المشتري لعموم السبع بل لا اصل بعد تزلزل الفرض على الاشتغال ذلك فان لم يقع
اجماع عليه فللنظر في مجال وان كان لا يخلو الطراز لعموم ما دل على ان الخيال المعلوم في الباع والمشتري على كل حال فلا اشكال في ان ثبت الخيال

في النسب
والنفا

الذي هو اسم صمد بمعنى الشاخر يقال انشأت الشيء انشاء وبقيتم البيع باعتبا وجودها في كل من الممن والنش والتفرع الى ما بعد انشام فالاول النفا والثاني
 بالكل اسم فاعل او مفعول من المرافقة فافترق كل من التبعين صاحبه لاجل بينه ومع حلول الممن وتاجيل النش انشأته وبالعكس السلف كل ما يصح عدا
 الثاني فقد ورد النفا عن بعض النحويين بالدين والدين وانعقد الاجماع بينهما على شانهما كما استعملوا في قوله وكيف كان فمن ابلغ شيئا مطلقا من قولهم
 بالناسيل الممن بخلافه واشترط عليه النحويين منه كان النش لا وكذا النش اما الاطلاق فلا يقتضيه عرفا وقال النش في الموقوف في رجل اشترى دارا بدينار
 ثم اقرها وجب البيع والنش اذا لم يكن ناشطا فنفذ ومنه يعلم ما ذكره بعضهم وغيره من ان اشترط النحويين مؤكدا بل في صدقة الممن وفي قولهم اذا افاض العسل
 على الغنم اذا صحت زمان النفا داخل المشيئة ومثلا واحدا في ذلك قويا ذلك مع الاطلاق ايضا وفي صدقة لو قبل بثبوت النش مع الاطلاق ايضا لو اقبل بغيره
 وفيه كان سنا قلت قد يمنع اولا التاكيد بناء على ان الاطلاق يفيد استحسان المطالب في كل وقت كما هو مقتضى القول في كل من ما وجوب النفا على
 المطالبه خلافا لوجه فاشترط النحويين وجوب النفا بدونها فغيرها يقتضي لغيرها العقد الائم لان يمنع ذلك ويقال بافضاء العقد النفا من
 من دون مطالبته كما في قوله في النظر الثالث وثانيا قد يناقض مقتضى شرط باعتبا عقد او اقرار النحويين واختلافها فلا يصح مع الشرط عدم النشيبين
 اليها الا وهو مقتضى الشرط على النشيب بالاختلاف فيقول وقتها يمكن منها عدم صدور الاطلاق بالشرط حتى ينفى سائر الافراد نحو
 التكليف بالمطلق وثالثا لا بد من تقييد النشيب بعدم امكان الاجبا كما في ذلك ولا اجبر على الوفاء به وفيه جهل الاطلاق كما سنعلم الجش في ذلك وفي
 اصل ثبوت النشيب في الشرط في قوله لو قال ان لم يجز في كذا فلي اجبا مع كذا فقد لم اعرفه من اشترطه بدين النش بل في ترفي احكام النش اذا قال بعثك
 على ان تنفذ النش بعد شرطه والاختلاف بيننا مع البيع وفي عقد وفي حصة البيع نظر فان قلنا بطل الشرط على اشكال وفي جماع المقاصد كما في النشيب
 الاصح بطلان الشرط والعقد المتعلق على الجبل او امتناع افضاء حصة النش بطلانه فهو شرط مناف لمقتضى حصة العقد لا ينعقد ان نفاه على
 وفيه واضح بينه وبين النشيب امكان انشكاك الزوم عن النشيب ومنع انشكاك النشيب عن نفسها ويمكن النشيب للمع ولا يجزى في حصة النشيب لان دفع النشيب
 النش وعده من افعال النشيب لا يجزى في حصة النشيب بل في حصة النشيب لانه لا ينفى الاشكال بطلان الشرط ضرورة عدم حصة النشيب
 العقد كما ان الاشكال في النشيب مع بطلان الشرط بناء على ان بطلانه يقتضي بطلان العقد والاطاع واما ان اشترط النحويين جبره او بعضه
 ولو جبره ما منعه من اجماعا باعتبا مقتضى النشيب في بعض النشيب من غير فرق بين حلول المدة ونشوبها خلافا للاسكال في دفع النشيب
 عند اكثر من ثلث سنين في السلف غيره وهو مع مخالفة للاسكال لا شاهد له ثم قال احد من محدثي الحسن في اريد يخرج البعض ليجل الى ان قال
 لاجبا هم ثلث سنين كان اكثر للرجح فقال بهم ثاخر سنه فقلت ثاخر سنين قال نعم قلت ثلث قال لا وهو غير ما سمعته منه اللهم لان يربد
 ثلث ضامدا كالعاه يروي اليه المروي عن ثوب لا يستلحق احدا فيه فالاجل الحسن الرضا ان هذا الجبل قد فتح على الناس منه باب في فقال اذا
 اردت الخروج فخرج فانها سنة مضطرب وليس للناس بدين عاشرهم فلا يمنع الطلبة فقلت انهم خرج ملا ويمن تخلف النشيب في اجماعهم ثاخر سنه قال
 بهم قلت سنين قال بهم قلت ثلث قال لا يكون لك شيء اكثر من ثلث سنين بناء على اودة المنع من جبه ثلثا بذلك لانها كما ترى مع ضومها
 عن المعاضنة من جبه يمكن حملها بل لعله لظا على اودة الارشاد بذلك وبذلك النشيب لا النشيب على الاثم او النشيب كما هو واضح فلا بد من الجوز
 ح بل لا يبعد جواز ذكر المدة التي يعلم المتعاقدان عدم اداها عادة كالنشيب في النشيب مثلا وان نظرت في قولهم لا ثم استغفر الجواز بعد لوجود مقتضى
 وارتفع المنع والحلول بموت من عليه الدين غير مانع انه بعد ان كان حكا شعرا لا يورث جهالة بخلافه لوجوب الاجل الى ان يموت وعدم انتفاع صتا
 الدين بمرده فخرج بينهم الوارث بمقتضى شرط الوارث النشيب بذلك على النشيب وان اختلف في ذلك بشا للذكور لا لثا للزوم مع عقد النشيب
 من البائع في قوائم الاجل انك لو شرط من النش فمقتضى المصلحة بالموت وان كان قد بقي من الجبل الاطلاق في ذلك لا تضعف جدا اتم قد بقي في محل البحث انه
 ان لم يسلط بذلك على النشيب او ينقص من النشيب ما فات من الاجل كان اشترط من عليه الدين لا فائدة به بل هو كما لسهذا لغير حلوله بالموت عند
 وكيف كان فلا بد ان يكون مدة الاجل المضروبة للنشيب او لها مقتبنة لا يطرأ عليها احتمال الزيادة والنقصان بخلاف اجده فيه بل يمكن فصل
 الاجماع عليه وان المسامحة لغيره في بعض الاحوال لا عبرة بها فلا يشترط النشيب لاجل او غير اجلا او غير اجلا جهولا كعدم الحاج ونحوه مما
 هو محل الزيادة والنقصان كان البيع باطلا فلهذا بل بما ادى ذلك الى جهالة النش لان الاجل له فسط منه بل يظهر من شرحها اعتبارا معرفته
 المتعاقدين تعيين المدة فلو اجل بالنش وروا المهرجان الله هو عبد الله في النشيب عبد الله والنشيب على النشيب بناء على انه يوم معين مضطرب
 عندهم ولم يعلم المتعاقدان او احدهما لم يصح بيعه لجهالة الزاوية وقد اقر به باحتمال الاكتفاء فيه بانضباط في نفسه كاو ان البذلان مع عدم معرف
 المصدان فله شراء وذن مثلا بعبا بل مختص من ان لم يعرف مقدارها الا ان المنظر فيه بما لا واما ظاهر من كره الاكتفاء به ولو اجل بالنشيب
 امرين او امورا كالتفرع عن اربع اوجادى بل كما نرى عليه غير واحد الجمل لكن في اللغة قبل يصح ويجل على الاول ولم ينظر في ذلك وعلم في صدقة
 بعد ان ساروا في حكم بينه وبين النشيب يوم من الاسبوع بالنشيب على اسم معين وهو يتحقق بالاول قال لكن يعتبر على ما يملك قبل العقد
 لثبوته فصدما الى اجل مضطرب فلا يكتفى بثبوت ذلك شرعا مع جهلها او احدهما به ومع القصد لا اشكال في النشيب وان لم يكن الاطلاق لا يجوز
 عليه ويجل الاكتفاء في النشيب باقتضاب الشرع في ذلك فصداه لم انظر الى كون الاجل الله عتبه مضطرب في نفسه شرعا واطلاق اللفظ من
 الحقيقة الشرعية وفيه اولا انه من الواضح عدم حمل المدة على الشارع والباقي الاستعمال على الحقيقة الشرعية وبمقتضى حمل البحث بما اذا قصد
 المتعاملان ما براد من الاطلاق عند الشارع بعد فرض علمها انهم صرف عنه الى زمان معين وعده موقوف على الاكتفاء بمثل ذلك والاط

vii

وَقِيْلَ لَكُمْ

أخذ الباع الجاهل
بشيء وجب له

شرح الارشاد للشهدان المحاصل من ضربين احدهما اشتراط شراء المبيع في نفس العقد وهذا في زيادة او نقصان او مساواة المثل او غير ذلك
او في ثلثه عشر وهو مقرر بل في ثلثه عشر صورة لان الشراء بالمعسر لا يخرج عن الرواية والنقصان والمساواة في ثلث وبغير المعسر والحلول والجاهل ثلثه
اخرى ومضروب الباع في اثنين والثمن عشرة واذا ضرب في صورة في الشراء قبل حلول الاجل او بعده مبلغ اربعة عشر بين الاثنين وثلاثين كما ذكره فلهذا
طلب لعل الشهد نظر الى ان الحلول والجاهل لكل من لا يبيع بغير محض ويرد انما اذا نقص او مساواة او عليه تكون ستة عشر فاذا ضرب في ثلثه
صحت في الشراء قبل حلول الاجل او بعده مبلغ اثنين وثلاثين والآخر هل يتم في الشبهة شجرة المزبور احوال الحاق الباع بالمعسر او بائنا في صورة الحلول
لان الدليل زيادة وقيل العكس اقول منه انما اذا المعسر من الباع كان مؤجلا فيبيع بهذا او غيره حاله لا يختلف لكنه لا هو كك مع نقصان الاجل احوال
او زيادة والله اعلم ولا يجب على من اشترى مؤجلا ان يدفع الثمن قبل الاجل وان طوّل اجاء او ضرورة وان دفعه تبرعا لم يجب على الباع اخذها وان
لم يكن من عليه بذلك بلا خلاف . ويثبت بائنا في الرضا الاجماع عليه كالاول وفي جامع المقاصد فتنه بخلافه في بعض العامة وكذا في الجاهل والجهل
وانه لا يثبت بما ذكره ذلك لان فائدة التاجيل الرخصة للشئ في التأخير لا عدم وجوب الاجل ودفعه اليه قبله فلهذا في بعضه به ولذا زاد الشئ عليه
من الجاهل ولو لم يكن التفضيل في مقابلته التاجيل وعقد الباع بلا اجل يقتضي وجوب الدفع والاخذ واشتراط الرخصة للاول لا يثبت بها للثاني بل الظاهر ان
المراعى من الاجل التوسعة في ذلك الزمان الى نهاية الاجل او التضييق في الاخرى ذلك ان كان كالجواب الموسع وقد يقع على ذلك ان للشئ اسقاط
عن التاجيل كما في غيره من المعقوف اكره في قدانه لاسقاط المدبرين اجل الدين لله عليه ليرى بغيره ولا يصح له صاحب المطالبة في الحال وعمله في جامع المقاصد
بان ذلك قد ثبت بالعقد الاول لانه المرفوض فلا يسقط بمجرد الاسقاط وان في الاجل جفا لصاحب الدين ولهذا لا يجب بطل الاجل بالانقضاء
في الاجل فانه يصح ولو لم يزل التاجيل فانه يلزم وينبغي ان لا يسقط بغيره بل انما اذا التقابل في العقد في التوسعة وقيل ان التوسعة لا يلزم لان التوسعة
سقوطه بالاسقاط كما شرط التاجيل ويحتمل من حقبة صاحب الدين فيه والتعاقد بوجوده في دفع ذلك لا ينافي بكونه من حقوق المشتري
كالجانب المشتري كما انه يمكن منع مشروعية التقابل في خصائصه دون اصل العقد ولو صح رجوع الى الاسقاط ومع فرض ان من حقوق المشتري خصائصه
لومعنى انفاق الباع معه على الاسقاط المسمى هو غير الابرار بل هو من كمال اولى اليه في حاشية الارشاد في مسألة التاجيل بالنقصان بل لعل الظاهر
من المرافعة باب السلم وفي الروايات من ان منعه استلزام انقصا فانه في الرخصة للشئ بعد تسليمه وجوب الاجل على الباع مع مخالفة الأصل
الحال من المعاصر من انقص الاجماع لاخصاصه بغير ضرورة الفرض بدفعه ماعرف من انقصا العقد ذلك وان الشئ المزبور عن المشتري في رخصة
في سقط باسقاطه كغيره من اشتراط التواضع على الباع فالتواضع الاجماع المزبور والله اعلم وان قيل الاجل فكيف يشترى منه بعد المطالبة او قبلها
وجب على الباع اخذها اذا كان مساويا ما في الدين قدر واحدنا او وصفا في اختلاف اجد في الروايات الاجماع عليه وهو الحق بعد حديث الضرك
الشامل للمقام ضرورة تنفق الضرك على المشتري ببقاء مشغول الدين وقد ينافي في الوجوب من حيث الدفع بان ارتفاع الضرر يقتضي الحكم مع
الامتناع او بتفصيل المدفوع للشئ بحيث يكون انقصا منه معه والعقد انما ينقص من ذلك التمنع على المشتري لا وجوبه فلهذا لو كان التمنع
عينا فانه لا يجب عليه القبض من حيث الدفع بل هو ان كان من حيث حرية الانفاق وقد دفع بان التنازل من الادلة ذلك خصوص في رده او ربا بالعقد
فان وجوب الوفاء بها ينشأ من وجوب الدفع وجوب القبول وتحت فاذا اشترى بغيره اعتابه اذ هو كالدفع من المدبرين بغيره ولا فائدة في
جاء انقصا من مال وكيف كان فان امتنع الباع من اخذ ثمن هلك من غير تعريض ولا تصرف من المشتري كان من مال الباع على الاظهر بل
احد في خلافه فاعلم بعد ذلك ان في هلاكه من المشتري ضرر اعظم فيكون منقبا بالنقص بغير الدين بالنقص من او من غير مقاسه ولذا كان للمدبرين
شبههم في الرضا في انما هو في غير الضرر ضرورة ان التمنع كما يروى في غير ذلك من مال التنازل في غير الدين فان امتنع احداهما على الوجوب
ان يسطر اعتابه حذرا من لزوم الضرر انما الكلام في اعتابه الحكم وقطع الاصل في حكمه هنا عليه اذ لو احدى في كلام من دفعت عليه منه وذكر غيره
الاثر فيحصل عدول المؤمن من ربه اخرى هنا وهو موقوف على عموم ولا يثبت لعل المقام ومنه بحث بل قد يظهر من اطلاق الشئ في ابن حزم في الفتنة
قوله وكذا والمن وقع والحكم في الدليل في الغاضق كذا الشئ عدم اعتابه الحكم في التنازل عن الباع ولعل عدم ثبوت ولا يثبت في المقام واطلاق حديث
الفضل خلافا للفاضل في حله من كتب والشهد بين الكركي ومحمد طويريل باجل ان الشئ من خصوص ما اذا امتنع الحكم ومنقضا كون المقاصد
من ادعى الدين كمالا فضا اذ اجماعا في الاصل الدال على عدم تعيين الشئ للباع حيث كان كليا الا يقصده على العمل الوفاي والتفانا الى المدفوع
الضرك على المشتري بالدفع الى الحكم فلو قصر كان كالمفطر في الجاهل من حيث يمكنه من دفعه الى مسخه وانما يشترط فيكون من الادلة ان الحكم كان فائما مقام
الغائب فيقيم مقام المنع عن بيعه ولذا باخذ الزكوة منه ويؤتى النية ويؤدى بغيره وما يجب عليه من ثمنه وغيره من مال الدين هل يجب له ذلك على الجاهل
بغير الامتناع او مع تفديده على الوفاء سؤال الباع القبض فيبقى الثاني ومنه يعلم وجوب الحكم كذا هو وظنه لئلا يفتن عن امره بغير
وجوب القبض على الحكم ولا يجب عليه لاجبا على القبض على الإبراء واستبعده فيها وهو كك فهم يمكن القول بعدم اجبا ان لو يثبت الدافع كاسلم في
جامع المقاصد قال لان بدءه بدفعها المدفوع ولم يصد منه ما يثبتها وقال في غير ايمان الحكم فيه وان لم يجره على نفسه وان لم يثبت الدافع لم
يجب عليه قبضه وانما يجوز ذلك له وان لو يثبت له وقف بحث في الجملة بغيره ما ذكرنا ثم ان من الواضح عدم وجوب الدفع الى الحكم بعد الامتناع بناء على ان
لعدم تفويض المدفوع للباع بل هو بان على ذلك المشتري فله المشتري فيه وايضا لو ثبت في ذلك ثم اذا اراد ابراءه ذلك من الحق دفعه الى الحكم اذا اطلق الانفاق
على نفسه بقبضه له ويظهر من بعض ما بينا انه قد تم في نفسه من اخذه وبنا على التفتيش في الامتناع من غير حاجة الى دفع الحكم يمكن القول بغير

انسان

الجنينة

برای

مکتبہ اعلیٰ اسلامیہ
فیض آباد

الاشياء

الافرى مر اجناس اكثرها صغر واشبع الشاوى والافرى لا انزل كل حال ينبغي ان لا يرضى الشئ منها جاعلا بين الحقن خلافا لما في المتن ويظهر من المتقدم جاعلا
احدا الجواز في العقد بينهما مع الشاوى كما عكاه في ذلك من بعض الاصطلاحات ويظهر من ذلك في فائدة الصغر لعدم المنفعة له ولا يفسد البحث لا يمكن ان يكون
في الاختيار من العود لوضوحها وكيف كان من غيرهم فيلزم من ذلك ان لا يكون له حاجة فان اختلفا فيها رجعا الى اصل الحق في كل حال في المقام الرابع
الاجزاء المتفاوتة في الارض للمعادن تدعى عرقا في اسم الارض للاختلاف ليدل فيها من عدائنا في التمييز لانها من اجزائها ولكن قال المصنف في قوله ما سمعنا
ومن عدم صدق اسمها على الجحارة عرقا يخرج المعادن من حيثة وعدم دلالة اهلها باعتبار الدلائل الثالث وفي ذلك ان الاقوى في دخول الجحارة دون
المعادن لان الجحارة من الاجزاء المتفاوتة للمعادن المتفاوتة في الطبيعة والاقوى عدم الفرق ان كانا من ارض المعدن فطنت من الارض المختصه
لهما خصوصية فدخلت في اسمها واضعف من ذلك احوال الخروج في الاجزاء التي هو كوكب في الاجزاء المتفاوتة في الجحارة كوكب وعقد من غيرها لثبوتها وكوكبها كما
لكون وجودها من الامور المتفاوتة في الثقل ولكن الشئ في امره بالمبادء باخبرها المقرب ملكه وان لم يكن عليه ضرورة الاعتناء ولا اجرة له من هذا الاختراع وان
كان كذلك وانما في كونه بعد اختياره للزوم فان الظاهر في ثبوتها لادراكه في حالها وانما يصدق من المنافع هذه الاختراع او نقصانها من كونها له
الدين لم يجز عليه القول كان له الجحارة في الاجزاء المتفاوتة فيها اذا كانت ما تنزه عن الغرس والزرع ولم يكن عالما بها وان قلنا بدخولها في ملكه والظن ان الاختيار
للبايع ولو ظهر فيها صفة زائدة على وصفها كما لو ظهرت مصفا او مصفوفة الزئبق والعنبر في جحورها لدخولها في ملك المشتري على كل حال خلافا للسالكين
ويجوز في المعدن بناء على دخوله وعدم علم البايع به ويبرح من ذلك ان يدخل المعدن على الاقوى في جحورها ليدل البايع بغيره وكذا البئر والسمين وما وجب
ظهورها مصفوعا وحفره عظيمة معدة ليعمل الزئبق او الفسيفساء والبايع في كل حال مع عدم العلم والجحارة المتفاوتة في ذلك فلهذا يدخل في جحورها
ملك المشتري اذا لم يكن له علمه في جحورها البايع اذ كانا كوكبا كعرقا كما عرفت لانها على الاقوى في ذلك اعترف بعدم دخولها وعلى الشاوى في ذلك اعترف
الارض كما عرفت بل قد يقع الدخول في سائر ما لم يعلم شاول اسم الارض لها والفرق عدم كونها من الاجزاء التي لها ولا بد من العلم بالبايع على الجحارة اذا لم يكن عالما
بكانه لا تسلط له مع فرض الدخول في الارض ولو لم يفسد الاجمال في جحورها وانما يعلم **النظر الثالث في التسليم لاختلافه في ان اطلاق العقد و**
تغيره من اثر شرط الناظر في نفسه وجوب تسليم المبيع والعقود عرقا في قبضه لوجوب شرها العموم في قوله او فواضيه بل الظاهر ان لو لم يسلط البائع على
ذلك فلا يجوز لاحدهما الناظر الارض الاخر ضرورية فانه تمام العقد بينهما ملك كل منهما للمعوض فابقاؤه في اليد يحتاج الى الاذن في نقل الظاهري وانما يكون
العقد عقدا معاوضة وجوب التقاض مع ادفعه كما ان حصل لها الملك بملك فان امتناعا عنه عصيا واجرا على التقاض في كل منع عما وجب عليه
ولو امتنع احدهما اجرا لمنعه خاصة لا خصاصة للعصيا وكان الاخر حصيل المعوض حتى يجبر على الاخر على التقاض في كل ذلك للشاوى في جحورها بصل
كلها انما الى ما لا يملكه ولا رجحان لاحدهما على الاخر في التسليم وقيل في الغائل الشئ في الحكم عن خلافه وبسوطه وان زهره والغاضع ليدل على ما عكاه
يجب البايع اولا اذا امتناعا وهو احد القولين الشاوى لان الثمن تابع للمبيع ولا ينبغي تسليمه يسبق المبيع وبما اذ لو تلف قبل القبض كان مال البايع وينسخ
العقد وكان سببا في الاول الشئ باصول المذهب بل لا احد فيه خلافا بين المتأخرين سواء كان الثمن عينيا او دينيا لاسنائه العقد في افادة الملك
وبشبهة الثمن للمبيع على وجه يقتضي ذلك من جهة كنع افضاء الثاني ليدل على ما عكاه في جحورها وما لك والشاوى من القول الاخر له وهو العكس اي يجب
المشتري على تسليم الثمن اولا لانه لا يملكه في المبيع فيؤثر بدفع الثمن ليس من حق البايع فان البايع حقا اخر وهو التسليم على المشتري بعد التسليم
بقوته ذلك بالقبض اولى منهما معا القول الثالث للشاوى وهو لا يجبر ان يملك الثمن من الثمن من الثمن فان سلم احدهما ما عليه اجرا لاخر كان له حظان الوجوب
على كل منهما شرط بعدم امتناع الاخر فاذا امتناعا ما ارفع الوجوب عنهما فلا يصح ان يملك احدهما حقا في جحورها اما كونهما فلهذا عرفت ان وجوب التقاض بينهما
مطلق في جحورها شرط شي ولا ينافي في جواز الامتناع لاحدهما اذا عصى في جحورها عدم التقاض في الرابع لانهما يجبران معا وهو لهما ولكن اقول ان لا ينافي في ذلك
الشئ في ذلك فان كان مسببا فلو كان لخاصة عدم الاجبا وبه قال احد المشيئة السابقة والاجبا لهما وقد عرفت ان الاقوى على كل حال وترى ذلك كله
ظهر لثان ان المراد بوجوب التسليم على كل منهما التقاض في جحورها لا سيما ما الامتناع عن التسليم وان سبقه الاخر بالامتناع كما هو مقتضى المعاضضة و
العلوم من بناء المشتري بل اطلاق العقد في التسليم في ذلك كالتصريح به بل من الاقوى على كل حال انما يجزى **والدفع** يعاخذ
المعوض ويجوز لكل المنع حتى يفيض شكل لعدم التصريح في ثبوت الانتقال بالعقد يقتضي وجوب الدفع على كل واحد منهما عند طلب الاخر وعدم جواز التجبر
حتى يفيض حقه ويجوز للاخذ لكل حقه من غير اذن الاخر لان ذلك هو مقتضى الملك وصنع احد ما على الاخر وظلمه لا يجوز الظلم للاخر ومنعه حقه واستخود
الحديث لا يجوز لكن قال في جحورها ذلك من غير ان يملك هذا المقام اشكال لا داعية ما يقهر منها ان اطلاق العقد يقتضي وجوب تسليم المبيع والعقود انما
ح على كل منهما التسليم من غير اذن الاخر في التسليم فالفرض بيان شأنا جحورها وجوب التسليم ودفعه على اسم من الشئ وان هذا من الجحور المذكور
اشكل في ذلك لا ينبغي ان ينافي ان المفهوم من عباراتنا الاصح ان لاحدهما الامتناع بعد امتناع الاخر وان بناء المعاضضة على ذلك وهو المراد على متن
ان حكم العقد تقاضى الوضو ان قال فان تنازعنا في مقدم تقاضا بغيرها غيرها لان الوجوب على كل منهما مستل على كل حال وان لما لم يملك
الروعيين في تسليم لاحدهما الامتناع عن التسليم مع عدم ارادة المعاضضة مثلا بعد امتناع الاخر ومن ذلك بطلانها لا سيما الاشكال في الادب على مبدأ المقام
من اطلاق العقد فتاوى الاصطلاح بعد افضاء عما نقل عنهم مما حاصله يرجع الى ذكرناه في القول الثالث للشاوى وبما حكى عن بعض المتأخرين او بعد
وجع يكون على وفق المشيئة فاجبا فان المقام لا يخرج من قدره وبما ظهر من ان وجوب التسليم في العقد يقتضي الطلب فلا يصح قبله وفيه ان
ظاهر اصطلاحا قد متناه سابقا من افضاء اطلاق العقد وجوب التسليم كما ان العرف في القواعد الشرعية ينبغي كل فالناظر يحتاج الى الاذن لا الدفع

والتسليم

والفصل في

كتاب القرض

قال المرحوم في الإتيان على ذلك قطعاً بل قد يحمل إرادته ذلك من الغرض بالبداء لتعلقه في عبارة لا الاحتياط ضرورة عدم الاجتهاد بذلك مع عدم حصول السلطنة فيه
فكونا به عارفاً ذكرنا غلبه حصولها مع عدمه في محلها فيها انهم لم يردوا خاصة التي على تقدير القول بالاول منها قال في ذلك لا يخرج البيع اما ان يكون
فكامل قبل البيع ووزن ولا ياناً في البيع المشتري بكماله ووزنه او ياناً بعد فلهذا منه معناه من غير مشقة عليه فان كان لا يخرج فلا بد من تحققه من كماله ووزنه
للغرض المردود وان كان الاول ففي الاختلاف الى انهاء ثانياً لاجل القبض او لا كفاية بالاعتناء السابق وهما من اطلاق الوقت الحكم على الكيل والوزن وقد
حصلوا وقوله لا يشترط كماله ووزنه لا يدل على ان من حصولها الشامل لما كان قبل البيع ومن كون الظن ذلك لاجل القبض لا لاجل حصة البيع فلا بد من
القبض لاجل بداء العقد ويصرح به في التمهيد وجماعه وهو ان يرد عليه قوله في الخبر السابق الا ان قوله فان اكمل السابق بشرط صحة البيع وما كان
مقارفاً فلا بد منه في التولية وفيه ما يقتضي قوله الا ان قوله انهم لا يثبتون على كماله ووزنه قد دلل على انها لاجل القبض لا لاجل حصة البيع واما
الثاني فان اكتفاء بالاعتناء الاول في الاول كفي الاختيار فيه ولا خلاف في كونه وان لم يكتف في السابق في الاول او يكتف في الثاني بطريق اول
وقد دعي محمد بن حمران قال فلهذا سبب الله اشترينا طعاماً فخرج صاحبنا من كماله ووزنه واخذناه بكماله فقال لا بأس فقلت يجوز ان يبيع كما
اشترى به بكماله قال لا امانت فلا يشترط كماله ووزنه ولا ما عرفت من عدم دلالة النص ثانياً انه لا يثبت في المثل في تحقق القبض في الاول ولو لم يثبت
ما يفي من الصبر ثم نقل الجميع ويصرح بعض المحققين وثالثاً ان السيرة الغلبة بل يمكن دعوى الضرر في حله لاجل الاخرى كما هو واضح خصوصاً اذا كان
المشتري في الشراء ونقله فانه لا حاجة الى ان يثبت ان المشتري هو موقوف لرفقته جيداً وسبقوا انهم يثبتون في كماله ووزنه في البيع وتولية وفيه في الكراهة المحرمة
قبل القبض فعمل المردود من محمد بن حمران انه لا يبيع ثانياً بخبر كماله على حصة اخيرة لاول ضرورة ظهور الاختلاف مباشرة في الخبر للاعتناء بالقرض ان كانت
خروج تلبس حمران المراد به ما يرد من غيره من جنس بيع الكيل والوزن قبل اعتناها او كراهة وطا اذا كان طعاماً كما استعرف ذلك في محله وفي
مدخله ليقض معنى القبض وان كان يتاخر في ظاهر كلامهم الا ان ذلك هو ظاهره وان المدار على تحقق القبض فلا خلاف في ذلك وكيف كان فلا يفتي في الحاق المثل
بالكيل والموزن وان لا يكتفي به سابقاً من المدة بعد العقد لعدم النص وتحقيق القبض في غير خلاف لا للردوس في المحل فيها وهو لا
يخرج من وجهه والتحقيق في ذلك كله ما سمعته من علم الفرائض هناك في بعض ما وقع لبعض الاحكام في الحقيقة المحال وكيف كان فانما تلف البيع باق
سواء قبل تسليمه الى المشتري وقبل ان يكتفي منه انفسخ العقد وكان من مال البائع وعاد القرض الى المشتري لا بخلاف لاجله فيه بل في كونه وحيث لو
ابراه المثل من انما كان تقدم القبض وفيه لو يمكن منه فاستمع من تسليمه وان لم يكتفي عند البائع باختياره والظان ان الاول المشتري غير ان القبض سواء كان
عالمه او جاهلاً بالاصل السابق كخاضة الخبر السابق من غير القرض به في ظهوره في اوداعه الا ان كان المشتري اخطأ الشاخي عدم كونه مثله القرض في
الاول فضلاً عن الثاني بل في كونه هذا اذا كان المشتري عالماً اما اذا كان جاهلاً بان قدم البائع الطعام البيع الى المشتري فكله لا اضر به لئلا يفسد وانما
كالاول البائع وهو كاري ولو تلف البائع في وقت قدس وفيه انما يثبت المشتري من الغرض وذا النش وبين الالتزام ومطالبة البائع بالمثل او الغيبة كما
لو تلفه اجنبياً من الشئ الغرض بينهما فيجعل الاول كالتلف في نفسه ويزداد في الثاني الذي ظاهره الاتفاق على التجا لكن في مثل الاختلاف
فيها معاملة باطلاق الخبر وعدم جواز الاندفاع للبائع فضلاً عن الاجنبى لان ليس له الغرض فيكون مادياً فيه فيرتب عليه المطالبة بالثلاثة لا بالتجديف
الانفساخ بالخبر المردود وان كان قد اتم بالفضل على ان يرد فغيره من شاول الخبر المردود في شكل ثبوت اصل التجا لئلا يربط المثل للزم ومطالبة البائع بالمال
بالمثل او الغيبة وقد دللنا تسليمه على هذا الوجه ليرتبط سبب الغيبة وبطلان الغرض بغيره ما وضعه الشارع من انفساخ المثل ما انفسخ فانه قد راعى
كل حال فالظاهر من جريان حكم البيع على المثل او الغيبة في التلف من البائع قبل القبض بل في جوارحه على التمسك اشكالاً ولو كان البيع مندها فالتلف
بعضه قبل القبض انفسخ ويصح بفسطه من المثل لا بخلاف بل في كونه نسبة الى كل من يطل البائع بالالات وفيها ردة من كان لخبثا النقص في القبض
وفيها ردة من كان لخبثا النقص في القبض انفسخ ويصح بفسطه من المثل لا بخلاف بل في كونه نسبة الى كل من يطل البائع بالالات وفيها ردة من كان لخبثا النقص في القبض
الاصل فيكون تلفه من المشتري لا من البائع واما في هذا البائع وشمع باب الكفار ثمرة هذا النش وكذا انقصت منه اي البيع بعد ثبوتها من البائع
او الاجنبى كان المشتري يرد لا خلاف بل في كونه من كونه السهم في الاجماع عليه ولا خلاف في صحة العقد والضرر بالزيادة بقوله في هذا الحال ردة من
حكم التلف قبل القبض افاق الشارع بالمشتري في كونه دون البائع ويجوز ضرورة المشايخ للافتتاح انما هو بالتجاء وفي الارش مع الالتزام لو كان الغيب
من قبل الله كلفه لك ردة يثبت من اصل البرائة بعد جبر الضرر بالتجاء على انه اذا كان من الله تغيب على ذلك من قبل احد وهو خيرة الشئ في المحكم
من بطلان وخلافه وان اردت بل في اختلافه في الثاني بل في بطلانهم من ذلك حتى لو كان من قبل البائع ومن انهم مضمون على البائع باجمعه فكذا
اجزاء وصفاً واختران الشئ في نهايته والفاصل والشهادان بل في الحق كما بينت عن ابن ابراهيم واذا اصلاح وفيه ان ضمان البائع ليعتق الخ
العقد ولو تلف ان يبرم المثل او الغيبة ومثله يمنع سريانه للاختلاف والالاقتضى انفساخ العقد في الخبر المقابل ليرد المثل حتى لو اردت الارش من غيره
ليبر عليه القول ولا يربط بطلان خصوصاً على ما هو الظاهر من عدم مقابلة خبر المثل لا خبر البيع اللهم الا ان يدعي ان اعطاء الارش مشابه للرجوع
بالتمسك في تلف الجميع فيستحق حكمه من كونه الاكفاء في الحكم الشرعي مما عمل ذلك في نحو هذه المسئلة الخلافية كاري ثم لا يثبت ثبوت الارش لو كان
الشئ من اجنبى لعموم من تلف والضرورة على عدم هذه تجا به الحاق وتنال البائع لها مع كون الما لغيره لا وجهاً فانفسخ المشتري كمن الظن على
ذلك انما هو تفاوت ما بين الغيبين من غير ملاحظة النسبة الى المثل وان كان اطلاق لفظ الارش يقتضي ذلك لا يخرج من المثل ولو كان النسبة
قبل البائع فالظن التمسك بالارش انما هو معناه في الاجنبى فيجبه منه ما ذكرناه في الدل ان يدعي انفساخ العقد فيما قبل الخبر العاشر من النص

[illegible]

فلا بأس ان يؤيدكم الشجره فوق

الموقع منه وما اذا وقع الاطلاق منه بذلك والاصل في اثباته المانع بعد حصوله لك منه فينتج الاصل والظواهر ان ذلك في المقام خلاف في ذلك
ببره على كثرة النقض او قلته ولكن في بيان حضور القول قول المانع ان ادعى نقصا ناكثا او الوعد قول قوله في الجليل يمكن وقوعه الكيل وكان له حظا
الظهور في الاختلاف الاول وفيه منع مع ان العدة ما عرفت ومنه يعلم انه لا وجه لوقف بعضه في الحكم المتروك انه لا دليل على اعتبار الظهور ووجاهة
الاصل الاول منع الظهور ثانيا لا محالة لظهور السهو ووجهها فان لم يستفد اجماع كان الوجه تقديم قول المشتري على كمال اذ قد عرفت ان الوجه المذكور
لا يرد مثله في الاول لان الغرض من عدم حضوره بل كان غرضه منبها على اعتبار المانع بل لو عرفت ان المراد من اعتبار البناء على ظاهر الاختصاص اكله اذا ابرز
الدعوى ذكرنا اما الادعاء المشتري عدم حضور جميع حصصه كان القول قوله وان كان حاصرا للاصل في السالكون مما عرفت ومنه يعلم ان من فرض جميع حصصه كما هو
واضح وهذه من اجل الغرض في جعلها الحكم الشرعي في الحكم على القول بالظواهر والظاهر ان الحكم المتروك في العدة ولو لم يرد عا كما لكل والموزون
وان افترض بعضهم على الثاني وحضور الكيل كحضور الموكلة فيه وكذلك حضور الكيل لغير خصوصه اذا كان هو المباشرة وان كان طبع بعض العبار تفتقر
الكيل للنقض والمداراة الظاهر ان كونه عليه الحكم هو ما كان في حقه في غالب الا في ادلة الشك باعتبار اذ كان من انقضت اليه بعض الشرائع الحائز او
المعاليق فتجربا والله اعلم المسئلة **الحكم** استمر اذا اسلف في طعام بالعرف مثلا وقلنا بان ضرر اطلاق العدة في المدة ثم طابيرا للمعينة مثلا
لوجه عليه ومنه يلزم ان لا يكون فيه الاصل ويكون لا ينقض كما اشار الله فذلك لاجل انها لم تكن عند من غير من بين شأوا في المعينة ونفاذها كما ان اوله
اليه لم يجز على من يوجب ذلك انتم لم تروا نصا عليه كياس به خطا واما لو طابير بغيره قبل والفاضل الشيخ ومجاورة ليجز لان دفعها عوضا عنه
من بيع الطعام على من يوجب ذلك في نفسه وقدر عرفت ان من يوجب بل البطالان وفيه اولا ان الخبر على اقلنا يخرج هناك انه بوجه ههنا ثانيا منع كون
ذلك منه اذ هو قائم على غير حصة لا بيع واضطررنا لاجل اننا لم نر نصا في ذلك الى ابد الحسنة في الرجل يلفظ في الطعام يحسن
الوقت وليس من طعام اعطيه بغيره ودامه قال نعم وانما من يوجب احبا من الشك في الرجل يلفظ الدوام في الطعام الى اجل فجل الطعام
فيقول ليس من طعام ولكن انظر اجتهاد في ذلك لا يابن بذلك ولا ينافيها ما صحح العبد من القاسم مثل العدة من اجل سلف جلا داهم بوجه خطه
اذ حصل لاجل لم يكن عند طعام ويجوز عنده دوايا ودفعنا ومناعا اجملا لان باخذ من غرضه ذلك بطعامه قال نعم يهي كذا وكذا يكذب كذا وكذا
اذ المراد من ذلك ان لا يفتقر من مضى الاداه فلا بد من تخصيصها بما يقابلها للطلب للكل يحصل بذلك استيفاء حقه فلا يبقى التوفيق في الجواز
مع الترافعة انما الجرح ان لم يجز به على الغيبة في بلد السلم المشهور ونظرا لعدم الاصل ولان الغيبة فرع استحقا في غيرها لانها لم يجز عليها اعقد ولا
دليل على استحقا فاعرف ان لم يرد ذلك لان الطعام الذي يوزنه من غير معدوم فكان كالمعدوم الطعام في بلد بلزوم التسليم فيه وفيه منع فلو كان الطعام
حل والنقص من السلم اليه جرحا لم يجزه في مكان التسليم عند حلوله ولا مانع من التسليم الا فيكون لغيره مكان التسليم الذي هو من عليه فاذا اسقطنا
حق المسلم من المطالبة بالطعام ارتقا فاجال المسلم اليه انتقال حق المسلم الى الغيبة في مكان التسليم مما يترتب من وجوبه ان المحلول اهم من ذلك والنقص من
فرضه ان كان من هو من ارضه ولا يرضى من الغيبة حتى يجمع بينهما بذلك على ان الله قد جمع بينهما بان المؤمنين عند شر وطهره قال ولا تقيم من الغيبة الا
يجزى ان لم يكن له ذلك انما لا يرد لعل في بلد السلف وربما احتاج فعوده الى احتياجه السلم ويحتمل ان السلم اليه لا يرد في يده والظاهر ان ذلك
ربما يكون من السلف فيكون مشروعا طالبا في منسب الى في هاب حقه بل اضطررنا الى مداومة الغيبة عن الحق حال عليه وفيه ان الغيبة لا بدع بالضرر
على ان يمكن فرضه خالبا عن ذلك كله ولا نقول انه ليس بمطالبة اصل بل المطالبة في المدينة بالزيادة في العرف والاحتيا لا في المروية بعد ذلك
اتفاقه لصلو المراجعة فيها بعد ثبوتهما الى الحكم بلزوم وجوبه فلو عرفت ومن ذلك ما في جامع المقاصد من ان الغيبة ان يفي للمطالبة بالطعام مع الشك
لجلا السلم والنقصا والافلا للمطالبة بغيره بل السلم لتعذر المثال بل قال رواته يرضى وضمنه ونهيا للسب معه مع اول دفعه فالظهور وجوبه للمطالبة
فيمن الضرر وتأخر الدين الحال اذ لا يفتقر الى المساواة او النقصا لا في المطالبة في غير البلد التي انقضت اليه العدة الذي يترتب الشرط على ان السلم
اليه فلا يكون متحصل عن الحق في تلك البلد لعل عليه بخلافه غير كان انما حلول الدين لا يوجب خلاف الشرط والغرض من الغيبة ان يفي للبلد المحض
بل لو قلنا انه يجب عليه ذلك لاجل السلم في العرف وهو منسحب فالخبر في السقوط لتعذر الكلفة مما لا يطابق ويقتضي خطاب الوضع وهو شرط الدين لا يفي
لا يفتقر الى الغيبة فاسا على رتبة السلم في بلد السلم بعد بطلان القياس عند اطلاق العالم وتوفيق انه كان ملغاة الدين من الطعام مثالا فقتل امر
لا سيما اذا اخذت العوض الى الغيبة ليس لغيره فولا وهذا لعدم كونه بجا لما اشتراه قبل الغيبة انما الكلام في ان للمطالبة بالمثل الاظهر لغيره
للفاضل وثاني التمهيد بين الاصل بعد الضرر عند الغيبة فلهذا المطالبة بالاداء في غيره كما ان اول دفع اليه فيه ليجزى فلو كان ذلك
لم يكن للمطالبة بالغيبة لغيره عليه اعقد ولا دليل على خلافها في الضرر وكثرة وحكي وطا والقاضي غايته المرام بل به الاح من الاجرة ولم الخلاف فيه
فيصير على دفع في العرف ولم يفتقر لوجه استقامته في السلم ومنه يتبين بطلان الغيبة في غير المثل بالمطالبة فان نشأ فالغيبة ليس العرف
كانه مبني على منع الاضرار المتروك كما الى التمسك بالحق الا ان المخرج الغيبة في ذلك الوقت وعلى كمال تضعف اخبر وخبر سماعة مثل ابا عبد الله
عن رجل له عليه مال فتاب عن غيبته بطرف حوالا لكتبه فانتصاه فقال لا تسلم عليه ولا ترضه حتى يخرج من محله ثم كونه فضا او غيره انما
هو مسلم لبيان من يوجبهم على ان لا المال في غير ذلك المكان بالناسبة في بلد الغرض واما كان حاربا منه فة وان كان الطعام خصما وقد عرفت
والفاضل انه لو جاز عليه دفع المثل لولا اليه في غير بلد الغيبة اذ لم يكن فيه مانع السلم جازا رده في الغيبة ليس العرف مثالا لا الغيبة وقت الا حوز
بل يوجب عليها مع المطالبة وفيه ان الاشبه بصوم من اكل على اليد وفيه جاز في المطالبة القاصد على المثل حيث كان فان من شرط المطالبة الغيبة الحاشي

14

فصل فی بیان

ملفوظات

وفيه

وفيه ان يبين الاثبات بعد النكول فلا تقدم عليه في السقوط عند التوجيه وعلى كل حال فاذا اختلفنا سقطت الدعوى بان عندنا كما في كذا قال كذا لو ارجى
على التعيين شي او شره فانكروا وحلفوا فطعنوا في الدعوى كان الملك باقيا على حاله ولو لم يحكم بثبوت عقد حتى يحكم بانفسا ومن ذلك فساد البينة في المسائل التي
بالبطالان من الاصل بعد الخالف ان يبرز اليه بغيره الماتم خلافا لاختاره في العواذر والدروس من زجهل الخالف او الفسخ لا من الاصل وكذا في كذا
باعتبارهم على وقوع عقد فاعلى للمشتري او المبيع وان اختلفنا في تعيين الاختار بينهما ومن هنا اختلف جمل البطلان من كونه في المنقوع عليه ثمتا او شمتا واما المختلف فيه
شما فالحق فيه ما ذكره من البقاء على الملك وفتح فكل من اختلف في كونه وعقد غير جليل ونظر فائدة القولين في الفناء وفيما لو وقع الخالف بعد انقضاء العقد بعد
لازم كالباع وشبهه او ان يرفع عن الملك يعني او وقف وبغيرها اصله واما الثلث فيرجع مع الباع في صلحها وبيع العبد لصلحها وبيع العبد لصلحها وبيع العبد لصلحها
الثاني يرجع الى العبد يوم الانقضاء وبيع قطع في قد نفيها على اصله واما الثلث فيرجع مع الباع في صلحها وبيع العبد لصلحها وبيع العبد لصلحها وبيع العبد لصلحها
حالة المشتري والمشتري فاذ اقرض احدهما باق على حكم الملك كان الاخر ملكا وبغيره جواز اختلافهما في الحكم الظاهري وان تلافى ما في الحكم الواقعي فكيف كان فالمراد
من البطلان من الاصل او من البين هو بيان حكم ذلك عليه ان يبرز اليه ما لا يجوز عليه العقد لانك حقيقة وكذا في كذا بعد البينة في ذلك الظاهر
ان العقد يبطل بخلاف الخالف وان لم يفسخ فاسخ وبيع قطع في كونه محصيا بما تقدم من ان يبين كل منهما انفسا دعوى الاخر فيكون الملك باقيا على حاله ولو لم يحكم
بثبوت عقد حتى يحكم بانفسا وهذا على القول ببطلان من جهة فالاظهار من ترك لا انقضاء دعوى كل منهما يبين صاحبه فيفسخ وعلان امضاءه على دفع البينة
منعك وعل في احد ما حكم وهو في كونه في كذا كذا لا يفسخ لانفساخ باطنا للعقد اللازم انما اقر به ووافضا عليه في ذلك المشتري والمشتري
احتمل لا يفسخ به ثم قد يقال بفسط المحض بينهما على ما يجب من عدمه وما يرد في كذا ما ذكر في كذا وبغيرها قال فيها يخرج من اذ اختلف الباع على نفي ما بعد المشتري
بق على ما ذكره فان كان في يد ولا استخرج من المشتري واذ اختلف المشتري على نفي ما بعد الباع لم يكن للبائع مطالب به لانه لا يدعيه وان كان
في يد البائع لم يكن له التصرف فيه لانه معترف بانته للمشتري لانه في منه فان كان قد قبض المشتري بده على المشتري فله اخذ الثوب فضا كما ان له ذلك ايضا
اذا لم يكن قد قبض المشتري فان تلافى قيمته فهو مال لا يدعيه احد وهو لا يصح في خلافه لان كل ضرر وان لا وجبه للفاصل مع فرض الانقضاء وظن الدروس
الزود في كذا كما حكم عن الشاخي قال اذ اختلفا او تكلا احتمل ان يفسخ العقد اذ امضاءه على دفع البينة من منعك وعلى دفع احد ما حكم اي فيكون ذلك
بمنزلة عدم وفتح الباع على احد ما وافتا شتر لا للظاهر من كذا الوافع كما هو مقتضى قوله بتراد وبعث ان يبين ان في قبضه المتعاقدان او احدهما او يرضى احدهما
بدهوى الاخر او يفسخ احدهما اذ اقرض من موافقتهما او من انفسا على التراجع الى ان قال ثم ان موافقا على الفسخ او فسخا كما انفسخ ظاهر وباطنا وان
احدهما فان كان المحض كذا ولا انفسخ ظاهر قلت لا يجب ان لا يفسخ الا على شرط عدم الانقضاء الخالف بل لا يفسط احكامه على ذلك نعم
ان موافقا عليه ولا لظاهره خصوصا في كذا المحض على اشكاله في بعض الاحوال وهو ما لا يبعد ان يفسخ بل قد يفرضه من فسخه المفاضلة على احكامها هذا
كله حسب الواقع والا فالحكم الظاهري قد عرفنا ان فيه نعم قد يقال ان الغالب في كذا كل من المشتريين فتلوا شره ما بل والقول انما يرجع الى المشتري منهما ايضا
وان علم ان الواقع يفسخ ذلك الا ان الظاهر عدم الغلبة مثل هذا العلم المنع من العمل بما يفسخ الحكم في الظاهر وله نظر في كذا في العلة منها العين المفسوخه
بين الاثنين المتعارضين البينتين مثلا بل مع العلم بانها لو احدهما اذ لا تغفل البقرة فان الغلبة شره الجميع من كل واحد منهما وان علم ان احدهما غير ذلك للصف
اجله الحكم الظاهري بل ان لم يكن اجماع جرمه في المنكاح لو فرض ان احدى بين السبب مثلا واخر في تزويج امته فقال السبب هذه وقال الاخر بل هذه
وبما لفاقان للغالبين يرجع بهما وان علم ان احدهما ذات زوج عملا بحكم الظاهري والله اعلم وكذا في كذا فلا ينبغي منع كل واحد منهما من التصرف فيما وصل اليه
بعد التنازع وان يرد في كذا من فقام الملك وفتح زواله فكذا ان قال واولى عدم الجواز بعد الخالف لئلا يفسد الوفاق وفيه ما عرفنا للزم الا
ان يريد بحسب ظاهر الحال وقلنا بعدم بطلان الحكم الحاكم بعد الخالف في الاصل وشره المحض بينهما لعل لا يكون فيه هناك الحكم الظاهري يمكن القول بوجوب
للعقود التي لا يباينها ذهابا اليه بين بائنها في الظاهر ثم لو قلنا بالانقضاء منها فطعا كما انما قد منا بطلان الحال فيما ذكر فيها اي من ان يفسخ الخالف بعد
ملا لاه العين ضمن ثلثها او قيمتها بايم الهلاك على الاغلب ولو عابت فارشها ولو ايق فالبينة لله لولم ثم يتراد ان اذا اذاد وان رهن والشر او كذا في العلق
بالبينة وبقتل الواقي في كذا في الرهن والاحارة وبجانب مبنين على العمل على الكتابة او الاثافي ولو رضى له الدين بياخذ اخذ الى ملك الرهن
او رفع الاحارة اخطا لاجل ان سلم العين واسقط الصانع وجوزناه ولا لم يجب في ذلك انه لو وجد العين او الخ فقع الخالف على ثمنها مستاجر
او هو من انظر انقضاء المدة او العلق وفي تخير بينه وبين البينة معجلا ورجوعه في كذا لو كان المبيع اي ان اختلف في ثمنه فالفاصل وجب البينة عند
الخالف يوم الثلث ويحتمل يوم الفسخ لو تلفت بعضا او يمين لو كانت للمشتري او رهنه او ابن او اوجه رجوع بقيمة الخالف ارش البينة بقيمة المكاتب
والرهون والاقرب والمساخر وكذا في كذا المساجر لكنه بقره عند المساجر مدة الاجارة والاجر المماثل للمشتري وعلى ليرة المثل للبائع
ولو زالت الموانع بان عاد الابن او فاك او بطلت الكتابة بعد دفع العتمة فالأغلب هو ملك البائع الى العين فيسقط المشتري البينة وبعض ما ذكره لا
يجب من حيث كان ما ذكره فيها من ان لو اختلفنا في قيمة الخالف بعد الخالف رجعا الى قيمة مثله موصوفا نصفا فان اختلفنا في الصفه قدم قول المشتري
مع يمينه اي ان كان هو المتكرك ان يفسخ في ذلك انه قد اخرج هو باصول العامة التي نظر الى ان الوصف بعين اهل الخبرة الظن بالبينة فيكون مستأجرا
لرفع التراجع قلت لا يجب ان المص على اصولنا كماله العصب فيه ثم قد يمد منكر الزيادة لعدم قوله والبينة على من انكره لان للاعبان خصوصيا لا لغيره
الا بالمشاهدة ولا في الاصل يا لقيمة كما هو واضح ثم ان الظاهر بان الخالف في نفس الخلفاء المشترك واختلف في رده لانهما يمكن ان يفسخ لكل شئ
الاول ما لم يفسخ احدهما قال والعرض من البين يكون الكاذب ورواى العقد باخلاص الصانع فان اختلفا فالفسخ امر ضروري وشريع لفقد امضاء العقد

فمن الميخنة والاختلاف

[illegible]

في البيع والشروط
التي لا تنافي

منه على الصحيح مسئلة الضمان مستغنيا عن هذه الدعوى وكان يكون دعوى عدم تحقق موضوع العقد وهو فعل المسلم الكامل وان كان قد
منع كون الموضوع ذلك بل الاصل في الفعل نفسه العقد وانما يمنع منها عدم الكمال مع عدم تحققه والغرض من منع الفعل بحكم بطلان العقد لا ان يرد
من نظر فحسبنا **النظر في المحاصص** الشروط المذكورة في من العقد دون ما قبله بل وما قبله اذا لم يكن بناء العقد عليه والا فلا لصحة فيه قريبه
جدا وعلى كل حال فالمراد بها المهر وغيره فانه على الفرض في المشرع على وجه الالتزام دون التعليق **المسألة** لا اشكال في البطلان منه وان كان بلفظ الشرط من غير
وقد بين كون المعلق عليه محقق الوقوع في مستقبل الازمنة او لا لا فانه ينافي فضاء انشاء النقل والانتقال والرضا بهما لا مكان منعه خصوصا في البيع
الذي هو من انشاء المعلق بل لا ينافي انما هو المعلوم من الشرع من تسببه في الصبي وغيره لان انشاء العقد لا ينافي في المعلقين المقتضى لثبات
الانوار وعدم احوال السبب فضا من ان ذلك ومنه يعلم ان لا يصدق صورة المعلق بعد العلم بانه لا التزام منها لاحقية المتنافية لما عرفت بل لا
يخرج منه ما كان غويته اذا كانتا للشرط العزم العلم بالطلوع وان كان هو ظاهر فيهم لكونه شليقة لفظ والمثل في السبب معه الان كذا في
ثم لا يبعد البطلان مع الشك لا فضا ثمة في وقت العمل السبب بعد ما علم غير ما لا يدخل في سبب مع احتمال العقد لكون المعلق فيه العلم بنزول
الا لا فضا فحسبنا ولا خلاف كالا اشكال في قبول عقد البيع وغيره من الحقوق اللازمة للشرط في المجلد والنصوص من غير ضرورة بل العمل اطلاق
الامر بوفاء بالعقد والتجارة عن غير ذلك لان منها ما ليس بابيع ومنها ما هو بابيع وضابطه كلفه عقد المذمة وغيره بل عرفت ان العاقل يستدل
علما شاملا يمكن موديا الوجه الذي المبيع والتمسك كاشرا لاجل احدهما بل مجموعا ولا خلاف ان الكفاية السند ضرورة وضح بطلان الثاني وكذا الاول
بعد ما عرفت من احكام المعلومين فيها بل هو مستلج في الثاني ولذا انقضت في النصوص على استثنائه في الصحيح المسلمين عند شرطهم الاكل شرط خالف
كتاب الله ثم فلا يجوز واخر من شرط مخالفا لكتاب الله عز وجل فلا يجوز على ذلك اشترط عليه المسلمون عند شرطهم فيما يوافق كتاب الله عز وجل
والخير المسلمين عند شرطهم الا شرطهم حلالا او حلالا ما امكن يظهر من جملة منهم الغاضل في مكان من مخالفة للشرع واشترط ما ينافي مقتضى
كشرط عدم البيع والهبة والعنف والوطي وان غصبه فاصبح عليه بالتمسك او نحو ذلك بل في الغنية من الشرط الفاسد بل خلافان بشرط
ما يخالف مقتضى العقد مثل ان لا يفضل المبيع ولا ينفع به وعن جماعة ان ضابط النافي في كل ما يقتضي عدم ترتيب الاثر للعقد الشارع العقد في جوه
هو يقتضيه وتبينه فلا يشك في اشترط عدم الانتفاع بالمبيع مثلا وانما معتبان فان مقتضى اطلاق العقد اطلاقا فيصرف في كل وقت وباشترط اسقاط
خيار المجلس والمجان وما اشبه ذلك ما يقع على حصة اشترطه كلفه ذلك واحتمال الزيادة ما لم يجعل العقد الا لاجل من مقتضى كمال البيع الذي هو
الاثر المقتضى له ينافي في منع اشترط عدم البيع ونحوه ما سمع من عدة لا تنافي ومن هنا قال جماعة معتدا بحاسم لمادة الاشكال ان الشرط على اقسام منها ما
انقضاء الاجماع على كونه في وقت فلا يردل عنه ومنها ما وضع فيه النافاة للمقتضى كشرط عدم الضمان المقتضى بالبيع او وضعه مقابل ولا كلام في
انواع ما وضع ومنها ما ليس بحد من الموعود وهو محسب في نظر الغنية لكن لا يمتنع عليه ان ما ذكره غير جاسم والاولى الامر من هذه العبارات ان لا يرد
المراد من الكفاية المقتضى للبيد في جملة ما يبيد في جوه مذكور في ذلك هو ليد ان يكون ان هنا اجلا لا يبيد كما المراد بالحل والحرار هو
ما كان ذلك باصل الشرع من دون توسط العقد وما عرفت ذلك فان اردنا الاول فاقى ما نصوا عليه من بطلان اشترط عدم البيع ونحوه انما يقع في الشرع
من كون الشيء مملوكا ولا يباع او لا يوهب مثلا وان اردنا الثاني فغيبه او لا ينافي لما ذكره بل قد عرفت دعوى الاجماع عليه ذلك من حصة اشترط عدم الانتفاع
مده واسقاط خيار المجلس واسقاط خيار الجوه ونحوه ما عرفت مضافا الى ان عدة من النصوص لا تنه في جواز بيع الا في شرط عدم البيع والهبة مستلز
لغيرها بعد الشرط مع انها محلال بواسطة العقد بل ظاهر هذه النصوص جواز اشترط المنع من غيرها الا الارث خاصة من بينها وثابت المنع من الهبة مثلا
الباطل اشترطه لكونه محمولا حلالا بواسطة العقد وان اردنا بالقسمة الى العقد المعنى على الشرط فهو وارث في كل شرط لا في حصة المقتضى العقد محمولا
وان اردنا بالقسمة الى العقد المضمين له فهو غير واضح لا نأفل ولا يمتنع في حان ارادة الاول لا يمتنع حصول صفة الحل والحركة قبل العقد في الشرط منه
فالمراد بغيره ما كان حلالا باصل الشرع او بالقسمة كاشترط عدم الارث من ثمة او شرط الجواز او انما ونحوها بل الشامل للبيد يقتضيه كون المراد بذلك
بيانا ان الشرط من الميزات لكل ما هو جائز لمكلف فعلا وزكاه وان لم يكن مؤثرا الحكم الشرعي مثبتا له حتى يكون محمولا للمحرار او بالعكس فيكون الضابط
حق السامع منه ما كان جائزا للشرط عليه قبل الاشترط وانما اردنا بالشرط الالتزام به وغيره ما لم يكن مكلفا ومقتضى ذلك جواز اشترط عدم البيع والهبة
او الوطي او نحو ذلك ضرورة ان الشرط عليه مع قطع النظر عن الشرط في ذلك كله لا ينافي ان يمتنع الاجماع على عدم يجوز وهو محل شك بل قد يقوى الظن
بجواز خصوص ما بعد اسناد اجابة على البطلان بالمناقاة المقتضى العقد المسمى كذا في خصوص بعد ان سئل الصبي عن من شرط في الاشترط لا ينافي
ولا يمتنع في الجواز ذلك من غير ايراد فانها لو ردت لان كل شرط خالف لكتاب الله تعالى في اخره في رد ونحوها غيرها وما مع صلحها ما يجوز اشترط عدم
البيع والهبة فلا تنافي على الاستثناء المسمى ما ذكرنا من فضا الجواز والحرار ثم لا يمتنع بطلان منافي مقتضى العقد مع عوده عليه بالنقص كاشترط
عدم الملائمة المبيع بل هو عند الشامل بايع الى الضابط الذي عرفت كان البطلان في الشرط العائد الى جهة المبيع والتمسك لا اشكال فيه بعد المنع
عن بيعه انه وانما محل الفرض قطعا ثم قد عرفت بطلان الجواز في الشرط مع الاول الى العلم ان لا يمكن جعل الدعوى في جهة المثل والتمسك بعقود
دليل سببه بل ما عرفت ضرورة اختصاص دليل المنع بغير الشرط ودعوى الحاح احكام المبيع والنقل لا يندلج كل شرط في اسم عقد دفع فيه ونحوه
المنع بعد عدم الملائمة ولا دليل على المساواة في الحكم كدعوى استلزام جهة المثل في الشرط الجواز فيهما لا ينافي فيهما ان لا شاهد لعقد العرف في اللقنة
والشرع ونحوه جليته التي هي غير انما لا ينافي في ذلك قطعا ولا يمتنع بسببه في دليل من جهة المثل في الشرع كما هو واضح فيمنع من الملوأ

مستقل برأسه وانما عينه الزاوية فوجهه في جهة واحدة ولا يصح اشتراط ما لا يصح وقوع العقد المشروط فيه عليه كاشتراط المنفعة ونحوها فعلى النكاح
والعقد عقد الاجارة ونصحه ما ذكره الاصحاح من جهة اشتراط الوهن والعصا من العلق ونحو ذلك مع ان في مطلقها جهات لا تتفرع نظيره في البيع ما
اذا كان جهات لا تقول الى العلم انما البطلان لا يترشح في التزاع ولزمه هذا نظيره في الشرع بل المعلوم من خلافه انما الحكم بل قد يقال ان لو كان لاجماع على
هذا الشايع في الاول بعد لم يجوز ان يجهل لان دليل المنع وهو انه في البيع يشمل العقد في الشرع المفروض فيه الفرض وان لم يصد على الشرط
اوسع او يترشح او يمتنع ضرورة كون المراد انه في البيع ولو بالانسيب الى اخصه من الشرط كاهو واضع نعم لا يثبت في الشرط الاحكام الثابتة
للبيع غايته بحيث كونه كماله عدم صدق عليه الا الثابتة للعقد الشامل للشرط وغيره والله اعلم وكيف يمكن هذا ان لك من ذلك كله ان لا يتكامل
في ان يجوز ان يثبت شرط ما هو سائق داخل تحت قدرته كاشتراط التوب وبخاطبته وجها كذا لا ان يثبت على اجنب المعلوم لا بد من بيان التوب كغيره
وتعذر ذلك ما هو بغيره بل يجهل انما اشكاله ان لا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع على ان يجهل المشرق او الله سبحانه والربط على ان
يجهل غير الزرع او لا يثبت ان يثبتها تحت القدرة وفي ذلك وجهها وهل يثبت تعيين المدة ام يحال على المتعارف من البلوغ لا يمتنع وطرفنا
كما لا يمتنع في الظل الا كفاية بالثاني واطلافيهم بدل عليه قلت كما انزهد على ما ذكرنا من الشايع في الشرط وبما ذكر بين اخذها شرطاً وعدمه
فمنه ضبط المدة في الاول دون الثاني وهو جيد بناء على عدم اغتفاء وجهها في الشرط وعلى ان التبعين عند عدم الاشتراط من قبل اخر لا من قبل اطلاق
العقد والاكاف كان شرط مع مكانه ضرورة وضوح الفرق بين ما يستفاد من الاضمار وبينه من الشرط في صدق الفرض في البيع ولو بالانسيب الى
الخاص من الشرط في الثاني بخلاف الاول والله اعلم التام وعلى كل حال فالنقطة مقدورة ببيع اشتراطها ولعل من ذلك اشتراط حصول الاثر المعلوم ففرضه
على عقد او يقع من دون كاشترط اطلاق الرخصة وحلها الوطى من دون صبغة ماضية عدم دخول ذلك تحت قوله كون الرجوع في الشرع بل قد
عرفت فيما بين ان دليل الشرطية لا ينفذ الا ان الشرط من المراتب المحاذرة له من مقتضات ان كل شيء شك في حكمه شرعاً فاضلها علم
لبيع اشتراطه يتم كل شيء علم حكمه شرعاً وتلك في جواز اشتراطه كان مقتضى العموم جواز وفرضه واضح بين المقامين فيجوز اشتراط الصبغة المقتضية للطلاق
دليل الوطى ونحوها ويجوز اشتراط الاحمال وان لم يذكر صبغة بل يثبت العمل عليه بنفس الشرط لعدم توقف عمل السابقة منه عليها الا ان يثبت جواز
نبره ويؤيده من بل يما قبل ان يجهل جواز اشتراط ملك عين مخصوصه وبذلكها يتفرع الشرط من غير حاجة الى تحديد العقد الهبة لانها من العقود المجازية
التي لا يمتنع فيها الفسخ خصوص في كسح عينا الشرطية مع الغير في تحقق اثرها كاشتراط الركا لزوجها الا ان قد يثبت حصول الملك قبل القبض
لاعتباره فيها وحيث يكون المراد بجملة الشرط من الملك ملك ان يملك الا ان يثبت انما في الفرض كالهبة المعوضة بناء على عدم اشتراط الملك فيها بالقبض
فمن قبله فانه ذلك كله كانه ضرورة عدم وفاء دليل الشرطية بصفته اشتراط اثار العقود على وجهه حكم العقد لا يثبت اول الشرطية وقد يثبت بصفته
اشتراط اثر العقد لا دليل على اختصاصه بالعقد الا في حق استباحة كمال الملك الا في الاثر ما يقتضي اختصاصاً سبباً الهبة وان كان الهبة فبها
لا ان يقتضي فيها فوج ملك شرط ملك الهبة التي هي اسم للعقد المخصوص المعلوم عدم كون الشرط من بل عمل المحرم كذا انما يقتضي بشتراطها على وجه يكون
هو السبب في حصولها وليس ذلك من العلق الا هو عبارة عن الانقياد المخصوص في العلق في الاثر الذي يجوز اشتراطه هو لا دليل على اختصاصه في سبب
خاص من عقد او ابتاع وان كان يحصل ما يقتضي عموماً الموصون واما ما دل على اختصاصه في السبب المخصوص الا هو عقد او ابتاع فلا يصح اشتراطه
للمتأخر من وجه ولا رجوع والاصل عدم ترتيب الاثر والله اعلم واما اشتراط العقود والاقطاع فلا اشكال فيه فيجوز اشتراط البيع والهبة والزوج
والفرض وغيرها لكن لو شرط عليه البيع مثلاً من زيد بكذا فلم يقبل زيد فهل يسلط من لا الشرط على احتياجه لعدم الشرط او لا لان المراد من هذا الشرط
ما هو مقدور له وهو زيد بكذا لا يرد ذلك والاكاف من غير العقد الا في بطلان الشرط وجهان ينفذ من ولها ان المدار في غير المقتضى والناسد الشرطية
في العرف ويجوز العرف لا يجوز في القدرة وان سلط من لا الشرط على احتياجه يتم يمكن القول بالبطلان لو انكشف عدم القدرة عليه حال الاشتراط
وعلى كل حال فالظن عدم خروج المثال بالمتناع زيد من وصف القدرة فبعض اشتراطه لذلك من اذ به البيع حقيقة لا يذله وبطلان على احتياجه على
ولو كان شرط البيع مثلاً في عقد فاسد يجهل ان يمتنع ونحوه فباع المشتري عليه فلا يمتنع بوجهه ولزمه مع علمه بالقبول لظن ذلك وان لم يعلم
واذا كان بقوى ثبوت الاحتيا له وقد يجهل الفسخ لا نكره من العقد فاسداً يدفع كل شيء بحسب الاول او بل لا يخرجه وحصوله انفسه
امكن القول بعدم الاحتيا والله اعلم وكيف كان فمن ذلك انما اشتراط الاقباع في العقد ما يجهل المص بغيره ويجوز ابتاع المولى بشرط ان يمتنع على المتابع
بل خلاف اجده فيه كما عن بعضهم الاخراف يرون في ذلك لاجماع عليه وعلى صحة اشتراطه غير هبة بل كل من كان له الهبة البارع وابتاع المتابع لاجماع
على صحة اشتراطه كمن يمتنع بعضهم وظاهر ان جواز ذلك ولا يمتنع على التغليب الا من منه ومن غيره عناية الشارع بهذا الوجه فيكون الوجه في سبب
والافهم مثلاً مقتضى العقد فيمنع بطلان وجهه بل عرف من ان لا دليل على البطلان بمثل هذه المناقاة بل في الاثر خلا في قوله يجوز اشتراطه
عن الابعاء عند خلافه للشايع لا يترشح لا يثبت في الكتاب السنة لكن ظاهراً في عدم جواز كاهو خيرة الشهود بين قس وقسوه والفاضل المتعدد
لان لا يترشح الا في ملك وفيه ان في الملك لكونه المقتضى المشتري لا دليل على اشتراط ملكية المقتضى عن علي ان لم يمتنع وشرطه لا يترشح في ملكه ثم
عقد عنه ولا يبر بعد ان لم يكن الشرط بوجهه عليه الا في قوله عرف منه فيما تقدم لعدم نفي العلق الشرطية عليه فالصحيح ان في الشرطية على
عن المشتري للبيع لزم الشرط وكذا المجانية اما لو شرط عقد من كاهو فانه المشتري في ذلك مع وفاء الشرط المقتضى لهذا العبد بالامانة قلت
بل فانه عدم اجزاء العلق من عناصر الشرط اذا كان للمبايع عرض بذلك ومثل اشتراط العوض في العلق المجزئة ونحوها فلا يمتنع في المجانية

الشرط لا ينفك عن العلق

وان كان قد بين في فصله للمبايع في ذلك فلهذا كونه المشتري فليح اسقاطها وعندها نأتم ان ظاهر الشرط يقتضي بقاء عبا مشروفا اختيارا بل في ذلك
ايضا فلو شرط عليه وضامن خذره وجعلها ربا وت قال بحيث يفتون الشرط بغير المبايع بين فسخ البيع والامضاء لكن لو فسخ هنا رجع الى الفسخ كما لنا في الفسخ
بناء العلق على الغلب مع اختياره لوفاءه لغيره خلاف ما يجب بغيره ضعيفا سوط الشرط هنا ونقود العلق قلت لا يفتي بضعف ان اراد من الشرط
لغته منه ويخوها المشروط في العلق وكذا ان اراد بشرط المبايع بناء على الظهور المزبور نعم يمكن منع ظهور الاطلاق في ذلك لصدق تحقق العلق ولو لم يشرط
ثم قال وهل بشرط وفاء من المشتري مباشر لم يكن وفاءه شرط وبها ان وتظهر الفائدة في الوفاء بشرط العلق على الاول فيجعل بطلان البيع لان شرطه يفتي
مستحق عليه فلا يجوز نقله الى غيره وحسنه مع غير المبايع ثم ان اعنى المشتري الثاني قبل فسخه نفذ وقد ركا الثاني لا اخذه وعلى الثاني يصح كما لو اعتقه
بوكيله ذلك بدل عليه الاطلاق ولحكم في باقي الشرط انه لا يقتضي مباشره بنفسه الا مع الغيبين وهذا الشرط لا يرد على غيره وفيه اولا ان خلافنا
استظهره سابقا بناء على اتحاد المرد بالمباشر في العباين وثانيا ان لا يرد في ظهور الاطلاق في المباشر والمغنى المزبور اي عند في ملكه ولو بوكيله
فلا يفتي في المبال المزبور وثالثا ان لا يرد لاجل السطون على الاول وان كانه وخرجه حكى تركه والمذهب الباع اذ لا ينقص عن غيره من
اشراط العلق الا ما صح هو غيره في ان المبايع امضاء فالج عذر وتوحي كره ويجامع صدقته انه لو باع العبد المشروط عليه علقه او فسخه بغير
بين الفسخ والامضاء اي فان فسخ بطلت هذه العقول فليدين بالعقد حتى مع الفسخ فتكون له العينة مع عمواسه من غير العباين اللهم الا ان يبين ان ذلك اذا كان
في الشرط في العين المصتر لها اما هي كالعبد المشروط علقه مثلا ففقد بين وبين العباين بطلان الحق فيه بالعين كالرهن بخلافه وقع فليدل ذلك بغيره بالحق
من الاطلاق بناء على ايمانه عدم الفسخ منه كالرهن فليجبدل فانه قد بين ان لا دليل على افضاء فعلق على الشرط بالعين عدم ناسخ البيع الذي يقتضيه الاطلاق
حصنه وتوثيق اشره عليه ثم باعنا ثبوت الحق في العين بعده لاستصحابا بغيره لسلط من الشرط على فسخ التصرف المزبور الثاني لعقد الشرط الذي جعل
الشارع المؤمن عنده وقال ان شرطه لم يفسخ وجب له المشتري بانقادا شرعا كلفه غيره من الحقوق السابقة على العلق المشقة بها كالشفقة وارثا لغيره
وعلق على العين بالتركه ونحو ذلك ويبرهن على عدم المشتري الاخر الذي يحصل في العين مستحقا فيها ذلك فصح فليح بقاء البيع الاول على المزبور
بناء على اختيارنا لعل الوفاء بالشرط في تركه لا يجرى عدم الوفاء بغيره وان كانا كراه محض لبارة ثم قال ولو اخرج من العبد المشروط علقه ببيع او غيره
فالمبايع فسخ ذلك كله بناء على كون المراد ان لفسخ هذه التصرف دون البيع الاول ولم امضاءها باسقاط حصنه من الشرط ثم ظهر بل هو صحيح في ان لم يفسخ
ففسخ هذه التصرفات بفتح البيع الاول فيشرط عليه ففسخها ان لم يفسخ حصنه من الشرط وهو لا يفسخ من وجبه بناء على ثبوت الحق للمبايع في البيع الاول فيجوز
وفاء المشتري بالشرط فصح فالمجدة كونها يجرى على الوجهين فليجبدل فان ذلك على التحقيق في المسئلة وهو الموافق للقواعد وان لم يجد محسرا او فسخا لتمامه
لا يفتي في غير ذلك من فسخه منع كون الحكم في باقي الشرط ذلك مع ارادة معنى المزبور من المباشر ثم يترك بالنسبة الى باشر الوكيل مثلا
فليجبدل ان العلق جاز عن المشتري لغيره كما رتب الاطلاق لصدقا امثال كل منها ضرورة ارادة المشتري علقه كمنما كان فهو كما لو اصرح له بذلك
اذ لا يفسخ في الجواز لكن يوجب ذلك جواز على ان العلق حتى لله لا يفسخ لان فيه معنى الفرية والعبادة او المبايع لعل في خصه ولا ان الشرط من جملته التي يفسخ
اول العبد لاستلزامه زوال الحجر عنه ويحرمه او للجمع لعدم المنافاة بينهما فيجب اجتماعهما ثم قال ان يفسخ العلق بغيره فيفسخ على ذلك المطالب
بالعقد فكان الحول فله المطالبة به واما علقه من الكفارة فان قلنا الحق فيه لله ثم لا يجرى كالمندوب وان قلنا ان الله للمبايع فكذلك ان لم يفسخ حظه وان
اسقط جاز لسقوط وجوب العلق وكذا ان قلنا ان العبد وعلى اخذها لا يصح مطر بشرط العلق مستثنى من الشرط والعبادة لا اسقاطا مستثنى
وبه ان لا يفسخ كون الحق من حيث الاشرط للمبايع وان كان الشرط من حقوق الله كصوم وصلوة ونحوها ولذا يجزى عليه بغيره على باقي الشرط كما
للسلط على الحق عند عدم الوفاء به وكون العلق حقا لله لا يفتي كون اشرطه حقا للمبايع فالافق جواز علقه من الكفارة مع الاستطاب بل ومع عدمه يثبت
على اذكرناه من ظهور ارادة العلق كمنما كان وكذا لو كان حقا للعبد واذكر اخيرا من ان شرط العلق مستثنى من الشرط والعبادة لا اسقاطا مستثنى
وان نبع بل الشك في انهما لو اسقط المبايع الشرط جاز لا في العلق لعلق على العبد وحق الله بغيره نظر واضح ضرورة نبع حق الله والعبادة
الحق الاشرط كما عرف واجبال الاثر بل ابرادها لا يمنع من علقها المشروط ويجزى عنه بخلاف التكيل وان كان يحصل به العلق لان المبايع لفسخ
والرجوع بالعينة او الامضاء والمطالبة بالشرط في وجهه على ما سنعرف لكن في القواعد في التكيل اشكال ولعله لصدق العلق ولا يفسخ في
ضعفه ضرورة ظهور الشرط في غيره خصوصا بعد عدم حقه اشرطه كونه معصية ثم لو اصرح الشرط بان المراد حصول الحق كمنما كان امكان القول با
الاجزاء وان عصى الشرط عليه باختياره كما هو واضح وكذا العبد قبل العلق للمشتري كما ان يفتي لو قيل له لكن يقوم مشروط العلق كما في كره وان كان
فيه فسخ نامل بناء على جميع المبايع عليه لو فسخ بغيره مطر لعدم حصول الشرط وبما افترضنا شرط العلق من لفسخا لوامضه ولو اطلق اشرط العلق
في يفتي كون على المشتري مع رجل عليه بناء على عدم حقه من المبايع اما عليها فيجعل العلق والاخترا المسمى في بناء على عدم فسخ مثل هذه الجملة انفس
مع ارادة علم الشرط العلق كمنما كان ولا يطل ان لم يعين والله اعلم او بشرط ان يدرجه بلا خلاف مطلقا او معينا ويجزى الاول بين المطلق والعبد
الا ان اذ اخذنا الثاني ولم يفتي في ذلك السنة وجه عليه الذي يثبتها لان الغرض من ثبوت العلق ولحصوله واحتل في ذلك لعدم القيام بالشرط الظاهر
في كون الغرض من العلق بعد الموت او بشرط ان يكاتبه بلا خلافه كما في مطلقه او مشروطه بغيره او اجل معلومين ولو اطلق بغير اشرط
المطلقة والمشرطة كافة لك وهو مؤيد لما ذكرنا من اعتقاد نحو هذه الجملة ولو شاح المشتري العبد القدر والاجل يصح الى العينة الموقوفة ولا يجب
الى المشتري ان يفسخها ولو اطلب الزيادة اجبر على العينة ان امكن والا فخير المبايع بين الفسخ امضاء والظاهر جواز علقه عند عجزه ضرورة

كتاب المناظر

والمناظر
على الترتيب
والأول

أراد أن يكتب على حكمها من عبارة الشرط وأصل ذلك الدم ولا يبيح ضعفه والله أعلم ولو شرط المشتري أن لا يشتري عليه أو أن يكون ثلثه من البايع فلو شرط
أو أن يخلطه صبغ على البايع بالتمش أو شرط البايع في لا يشرى المشتري أن لا يشتريها أو لا يخلطها إلا ببيعها أو لا يبيعها قبل بيعه وبطل الشرط
لكن قد سمعت المصنفين للفرق بينهما لا أن في الحكم عن كثرة الأمور وما رأيت أحدا عمل بها بل في معناه الكراهة في المراجعة من أجل أن الشرط
بطلان الشرط المحذور لا الفاضل في كونه فانه لا يشترط بطلان الشرط عدم البيع والعقد وقع النكاح فلو شرط البايع أن لا يشتري المشتري
أن يشتري المشتري بغيره لا بقاءه لأن عند المالك الصالح مطلوب ما يشترط بقاء ملكه عليها وذلك لا يتحقق في كونه أم الولد ومنذ ذلك الوقت
به وهو جدي جدا أن لو ثبت الجمل وقد سمعت في الربا من غير كتابه الجوز عن بعض مبله له وأما الثلثة الأولى فلا ريب في بطلانها مع إرادة الثبات
الاستحسان شرعا بالشرط المعرف من زمانه لا من حيث الحكم وسئل عبد الملك بن عتبة الرضائي عن رجل ابتاع من رجل طعاما أو مناهجا على أن يبيع منه على
وضعه هل يبيع منه ذلك ويكفي بغيره وما حذر لك قال لا يبيع منه ذلك لأن كونه منه إذا لم يكن المراد من الشرط ما يرجع إلى الثبات حكم شرعي فلما
يعدم فوج مشهورة لهما لا يبيع بل هذا التعليق إلا أن الجميع كما ترى ومنه يعلم أن الشرط لا ينافي في كونه كذا فقد عرفت الضابط في الشرط
المستأنس وهو أن لا يبيع منه إلا ما هو مخصص عموم قوله المؤمنين عند شرطهم وأن ما طعن به عليه من أن يطلن المناقاة فيقتضي العقد
أخص ما يمكن قبله فيه شرط أن لا يملك ونحو ما يورد عليه بالنقض فقد جئنا به مثل أن لا يصر في بطلانها في الغنية من الشرط القاسد
بلا خلاف أن بشرط ما يملك من مائة مائة مائة لا يفيض المبيع ولا ينفق به وهو جيد أن أراد من الشرط أن لا يبيع منه ما هو في الحقيقة منات
لنفسه أطراف العقد لا لنفسه فلم يثبت بطلانها بل إننا نرى خلاف ذلك في الكلام في صحة البيع المستعمل في الشرط القاسد بطلان
فالأول جرحه الأسكان والشيخ والقاضي العجلي وابن عبيد والابن علي حكموا عن بعضهم وعن ابن زهر عن موافقهم وأما الثاني فخصه بطلان الشرط المحذور
لنفسه العقد أو السنة بحيث لا يبيع بالاجل وأن المبيع في الشرط القاسد لا ينافي بغيره من كونه شرط لكل الطعام بغيره وأما الثالث
فجرحه الفاضل وولده والتعبد بن وعليين وأبو العباس والأرسلي والخزاز على حكمهم وبعضهم وافقهم ابن المكارم في خصوص غير المقتضى
من الشرط كان بشرط عليه أن يجعل الربط بل قال أنه فاسد عند خلافه وظاهره جرحه عنهم المصنف في الوقت كان الأول لا يخرج من قوة للعموم
وأما الثاني فخصه بصحة الجعل في الشرط القاسد على ما يبيح الله أن يبره كانت عند زوج لها وهي لو كذا فاشترتها عاقبة فاصفها
تجربها رسول الله وقال إن شئت فخره من زوجها وإن شئت فارقته وكان هو إليها الذي يجرها شرطها على عاقبة أن يجرها ولا ينفق عليها
الزواج لمن اعتنى ومثل كصفه بعض بن القاسم مؤيد به أو في النكاح من الاختيار الذي لا يملك على صفه وقتا الشرط فيه كصفه محمد بن قيس بن خير
الشرط في الحكم من غيرها المراد لا أنه على عدم فساد العقد بفساد الشرط وحل التصحيح الأولين على ما أحدا لعائنه بطلان الشرط مطمع صفه
العقد بدفعه وتوقع الخلاف عند من في ذلك حتى أنه من شرطه ما يحكم عن محمد بن سليمان الدهلي قال لا يشتري عبد الولد بن سعيد قال دخلت مكة وأداه
الله شرا فمرايت فيها ثلثة كوفين أحدهم أبو حنيفة وابن زياد الجلي وابن شبر بن حنيفة فقلت له قول فبما يبيع بيا وشرطها فقال لا يبيع
والشرط فاسد فأنبت ابن زياد الجلي فقلت له فقال لا يبيع حائز والشرط بطل فأنبت ابن شبر بن حنيفة فقال لا يبيع والشرط جازان فوجبت لي حنيفة
فقلت له إن صاحبك قد خالفك فقال لا أدري قال لا أحدثي عن ابن شبر بن حنيفة عن أبيه عن جده أن النعم بن مني وشرط فأنبت ابن زياد الجلي
لأن صاحبك قد خالفك فقال ما أدري قال لا أحدثي هشام بن عروة عن أبيه عن جده أنها قالت لما اشترت برة جارية شرط على مواليها أن
يجعل ولا يهاهم ثم اعفها فهاجها النبي فقال لا أدري ما أدري قال لا أحدثي هشام بن عروة عن أبيه عن جده أنها قالت لما اشترت برة جارية شرط على مواليها أن
لست أدري ما قال لا أحدثي هشام بن عروة عن أبيه عن جده أنها قالت لما اشترت برة جارية شرط على مواليها أن
النبي والشرط فهاجها على الغنية مع هذا الاختلاف كما ترى بل ما رواه ابن أبي الجلي مؤيد بها وإن نوههم من البطلان في سائر الشرط كما أن مؤيد بها
ما رسله الغنية من غير برة بل الظاهر أن من المستفيض من العائنه والخاصة وهو في المطر والخاصة لا يرفع الظهور الذي هو مناط الأحكام كل
ذلك مقصدا إلى أن مدخلية الشرط في الشرط لا يند على مدخلية الشرط والمتمم وبطلان العقد في بعضها لا يبرى إلى بطلان الآخر حتى فيما لو كانت
الهيئة الاجتماعية مطلوبة بل العتبات التي لا يشرى ولا بأس بالزائر هنا مع الجمل بالفتايل لعل الفاتلين بطلان الشرط خاصة في وقت
بدل ذلك وإن لم يصح جوابه ولعله معلوم منه ودعوى أن الشرط في العقد ملحق فيها صفه لشرطه بدفعها معلوم بطلان التعليق فيها سواء كان
للزوم والصفة والرضاع من مقتضى الأول انتفاؤه بانتفاؤه الصفه وجعل في الشرط الحجة بشرط ولو سلم صفه من المعلوم عدم إرادته كعلوميه
عدم صفه التعليق عليه الآخر ولذا حكم عن غير المصنفين أنه قال أن كونه هذه شرط مجاز لا نهائيا بطلان العقد وسبب فيها فلا يفسد كونه شرط
والأدلة بل هي من صفات البيع بخلاف الآخر باحتمالها لكن في جامعته لا يحصل هذا الكلام فانها شرط البيع الذي هو انتقال المبيع من البايع إلى المشتري
لا شرط العقد وقد عرفت فبما سبب أن البيع ليس هو نقل العقد حتى لو كان نقل العقد مشع كونه شرط له بل لا يشترط في كونه شرطه ولا يفسد كونه
الشرط شرط للعقد الذي هو الإيجاب القبول ثم قوله أن هذه صفات البيع ليس بجيد إلا أن البطلان في البيع هو العقد فكونها صفات له لا ينافي كونه شرط
لأنه وأما أن ضدها لا يستلزم إرادته فلا دخل فيها حتى بل هذا ملحق إلى أن الأمور المشترطة لا تكون واحدة في نفس معنى البيع لم يكن باذاتها شيء
من التمس لأن التمس في مقابل المبيع وإرادته وإن كان قد يند بوجود بعض الصفات لأن إرادته على التمس في مقابل المبيع لم يخطأ عليه مقابل العقد المعينة فالتمس
للمبيع باعتبار المقابل وليس بمقابل الصفه من شيء وجب أن كونه شرط لا ينافي العقد مستلزم للتعليق المشع لسببه العقد اللهم إلا أن يريد كون

سواء ملكه الشرط وهو مفاد ان لا يتردد العقد يحصل معه حصوله فليس من المطلق المنقضي لكن يتبدل ذلك حكم الشرط المستفاد من قوله الموقوف عند شرطه
فصل الشرط ضرورة كون الفعل الشرطي لا ملكه وان كان بهذا التقييد مع ان قصد المتعاقدين ليس بالولي من ارادة الالتزام من الاشياء كما هو معتاد عند اهل
العرف والخبر مراده ان العقد اذا استأجرت لزمه لم يفعل كونه شرطاً ولو لم يشره التمسك ففكر الحق الثاني على ان المبيع في تأجيل العقد لا دلالة الشرطية
التي لا على تسمية فلا يفصل ان شرط حصول الشيء بشرط من غير الشارع وادلة الشرط فاصرة عن فائدة ذلك بل هو شرط في ارادة ان كل ما يلزمه الموقوف
في عقد من الموقوف لا يلزم برودة على ما من بعض المان من بطلان الشرط في العقد خاصة وهو مع العقد كما سمعته من ابي حنيفة وابي الليث واليه
يرجع ما من المذهب البائع في الجواز عن الدوام الموقوف على تقدير البطلان العقد مع بطلان الشرط من ان لزم الشرط وعنده فرفع على هذا البيع
فذلك ان موقوفه على صفة لزم الدور في حاله فيكون ذلك ان شرطه ليس شرطاً في الحقيقة لصفته البيع حتى يلزم الدور بل هو وصفات البيع
فكان بينهما اسناداً داخل تحت العقد لزم باشرطه في العقد كما لو شرط صفة كانه البيع وان لم يكن سائماً بطل العقد كما خرجت فوات شرطه بل
من حيث فوجئ الرضا عليه وشرط العصة انما هي الامور المذكورة في اوائل الكتاب كمال المتعاقدين وتجاوز ذلك ويرجع ما ذكره الجوزي الى ما طعن في ان
الخاصة انما وقع على المبيع في الشرط وقع انتفاءه بغيره فلا يكون مجازاً عن شيء فيبطل كون شرطاً في العصة لاجتماعه فيه بعدا لنقص عن الخصائص البطلان
اذ لو بطل الشرط الساتع ان التراجع وقع معه لا معتقداً من كان شرط كون البعد كاشاً مثلاً واشترى البعد جميعاً فبين ان يرغب كاتب وان احد
العبد ليس لهما ان كان البيع صحيحاً كما صرح به غير واحد بل قد يظهر من بعض اصحاب الاجماع عليه وان كان يثبت له الفسخ مع ان التراجع لم يفتقروا الا على
الجهة التي ليس يوافق والفرق بين المتعاقدين غير الفسخ بل قد يخرج من جملة اصحابه ان عسر ودعوى ان الاوصاف والاعتقاد اذ اخذت فبدا كالمسرة
يبطل البيع ايضاً بانتفاءها وانما يثبت للخبث اذا كانت لا على وجه العقد بفسطحة لا يحصل فيها كالفعل بان منشأ البطلان في المقام ان الشرط
له شرط من ضمنه فانه يرد بخاصة وبغض فاذ ابطال بطلان ما اذا تقرر من الشرط وهو غير معلوم فظهر ليها ان الشرط فيبطل البيع اذ هو بعد معلوم به عدم
توقيع الامتناع على الشرط وانها لا اوصافاً التي يرد بها التمسك وبغض كما ترى خصوصاً بعد ما سمعته من جملة اصحابه في تبيين عدم مقابلة الشرط للشرط
تم فخرجت انما تقول يثبت الخبث له لغرض الشرط كقولنا لو وصف من غيره في ذلك وفي غيره مما ذكرنا من جميع الشرط الباطل سواء كان البطلان
لعدم القدرة او غيره وبقي الخلاف عن بطلان خاصة في الغيبة والتخلفه كقولنا الاجماع من محكي ايضا على التام حيث قال عليه لقنوني سواء كان الفسخ
بالفوات الشرط الفاسد جازي البائع نعماً او بالعكس سواء كان مما لا يتعلق بغيره ككل المدة وفيه بل في المحكي عن كونه ان الاول لا يفتقروا
العقد صحت ان لم يفتقروا البطلان فيما معا لولا ان بطلان لهما الذي في الشرط بحيث تؤدي الى احد العوضين فيبطل العقد لهما ان لا بطلان الشرط
بل كل شرط باطل فيلزم انتفاء شرط من شرط العقد المعلولة او وجودها مع بطلان العقد مع وجودها مع بطلان العقد على العقد بالانقضاء او غير
ذلك فالأقوى فيه ما سمعته وقد ظهر لك من جميع ما ذكرنا من جهة القول المقابل وجوابها وضعها الاستسناد الى الصانع عدم الانتقال الى غيره في
قطعه بعموم الأدلة فضلاً عما عرفت هذا وقد ثبتنا من جميع ما ذكرنا خصوصاً ما سمعته في رد على جملة اصحابه ان يفتقروا فيكون التراجع في الشرط
المطلق ما اذا علم ارادة مجرد الالتزام بغيره فلا اشكال في عدم انقضاء فشاء فشاء العقد كما ان الاشكال في انقضاء ذلك اذا علم ارادة القول
الصانع على ملكه على القول الذي سمعته من ابي الحنفية لو سلمنا صحة بل الغرض من عدم ما نحن في البحث الشرط المطلق الذي لم يعلم اذ ان الشرط من احد
الاشياء ولا كان في الصانع فلا دلالة على احد ما من جهة والاعمال ولو شرط في البيع مثلاً ان يضمن انسان بعض الاشياء معناه او مطلقاً ان قلنا يصحبه
او كل شيء البائع والشرط بخلاف العموم وكان الواسط الرهن والقبول او الشهادة الا ان في القواعد الاخرى جوهرية في الرهن والشرط ما يابى في
او المشاهدة وتعين الكفيل لا يتم لذلك الشهادة او الوصف كرجل موثق ولا يفتقر الى تعيين الشهادة بل الصابط البطلان في قوله عليهم ما
لا قرب تعيينهم ويغير على ذلك كله غيره وقد منع وجوب تعيين الرهن والكفيل في الصانع خصوصاً على ما ذكرنا من غشاقه نحو هذه الجهة التي
الشرط بل على غيره ايضا فصح الاطلاق يحكم بكل على الصانع للاستيفاء كما صرح به من غيرهما بناء على الاجتناب او بالاطلاق لا ان يفتقروا بمسماه
وان اختلف في الحكم عن الانقضاء الا ان كثر في الخلاف الرعي في الاعيان والناشئ الاستيفاء وهو لزم البيع وشدة حاجة الرهن الى الفاتح
ذلك لا يوجبها الفاتحة والاعمال مثلها في الشهادة وعدم صحة الرهن المجهول لا يثبت في الجهل بها لشرطه وان علم حال رهنه فاعلم ان كونه مجهولاً
حال الاشرط لا حال الادنيان وهما غيران ويجوز من المبيع على التمسك بغير شرط فطالب معه على الاقوى خلافاً للحكي عن المشيخ وعلى العموم
وليس من هن ما لا يملك ولا قبل اثبات الدين اذ هو شرط الرهن بعد الملك كونه والموجود في العقد اشرط رهنه لا وهنه كونه فيه توثق
الدين وملكه الرهن وليس البائع بفتنة ابقاء التمسك بغيره بل الفسخ لا يقتضي خيراً من التمسك بالمبيع وهو لم يفتقروا بطلان شرط الرهن الغرض
لا بقاء التمسك كما ان رهنه عند البائع يخرج من كونه مضموناً على البائع فلا يثبتان وابتعت صحة البيع موقوف على رهنه لو اشرطت ان يملكه رهنه
موقوف على صحة البيع فلا بد وحقى لو قلنا سؤمت لزوم على الرهن اذا اختلف في لزوم وكيف كان فلا دخل المشرى بما اشرط عليه من الرهن او الكفيل
الصانع او غير ذلك يخرج البائع بعد بطلان الاعيان كما سترغب وكذا يخرج لو هلك الرهن او غيب بل الغرض بناء على اشرط الغرض في الرهن او غير
بطلان ما ليس له المطالبة بالاداء والارشاد بالهلاك او غيب بل الغرض في الاعيان لا يلزم بعد الوفاء بالشرط كما هو واضح ولو اختلفنا في
حادثه لعل في فسخه قول الرهن وقول الرهن وجهاً والله اعلم بقصود اشرط الغرض في بيع المملوك فان عتقه فندم لم يمسك بالصلح ولا
اشكال وان اشترط ان البائع ليجب له كانه كل شرط على الاقوى ان كان ناجزاً عليه لا ما اذا كان من صفات المبيع كالواش شرط كونه كاشاً وشارعاً والوجه

الضامن

في الصورة الرابعة التي يعلم قدر البصير ولا قدر النفس نعم لو كان بعثت خبر بينهما او حتى من صح كالمعلوم بل اختلاف ولا اشكال اذا علم انهما عليه بل
 المعنى ذلك وان لم يعلم الا ان يجبر فضل الجميع ليعطى الجبا وفيه انه لا غنى عن الشك في الوجه ولعل لما كان خبره لا اكثر لعدم الان ينفي تنبيهه
 بما اذا لم يكن هناك طرف شرعي يقتضيه وجوده من أصل او غيره ولعل من غير العلم اذا ما ثبت ذلك بل يمكن ارادته ما ثبت الاطيان منه والامر هل انما
 الكلام في انه هل يميز على الاشاعة في التصويتين ويكون المبيع ذلك المقتدر في المحلة ونظما لقائه فيها ولو تلفت بعضها على الاشاعة يترك المبيع
 بالقبضه على الثاني في المبيع ما يوفيه ويبيع الاول عدم مهوره الكلي غير المقتدر لا على وجه الاشاعة بل يخل الى جملة المبيع وبها يملك وما اشبهه
 في حق الثامن ان استثناء المبيع ايضا لا يعمل به بل على الاشاعة من غير خلاف فيه بينهم قالوا فلو خاست الثمرة باجر من الله نعم مثلا وزع على النسبة
 وهو مثل المقام كما اخبر بوق من كثره الصبح بجل اشترى من رجل عشرة الاف طن في ثمان بعضه على بعض من اجرة واحدة والباقي بقره ثلثون الف طن
 فقال المبيع بعثت من هذا الفصح عشرة الاف طن فقال اشترى قد فلت وضعت فاعطاه من ثمة الف درهم وكل المشتري من ثمة بقره صبحا
 وقد دفع في الفصح ثمانية فاحزن منه عشرة الاف طن وفيه عشرة الاف طن فقال عشرة الاف التي بقيت هي المشتري الف الف درهم من مال البيا
 وهو يولد الثاني وبه يفرق ما هنا وبني ما في بيع الثمانية لان ذلك يشكل على أصل المبيع في بيعها لكون المبيع فيه الموهبة للضرر المتفق الموهبة للمعاملة
 وقد صرح الاختصاص في الويلج شاة غير معلومة من قطع بالاطلاق وان علم على ما استأ على من الشقا وشاوت اثمانية بالبرجوا بالاطلاق فما الورق
 الصبر صبحا ثمانية واشترى مقدار ثمانية فالاطلاق ان كانت في ثمة من الاول والاخر الثاني اللهم الا ان يترجم الاخير ويكون المبيع غير الاحتفاظ به
 خصوصه لك المميز وانما الملاءمة مقدار حتى لو اراد المبيع تنبيه الاطلاق من غير خضضا المقدار كان له ذلك لان المقتدر في المبيع من اجرة واحدة فبصرفه
 كبيع المقدار المعلوم من الصبرة ولكن على كل حال فالمتجه المحمود على المصنف خصوص المبيع بالضرر المتيقن ولا يثبت من المقتدر كالمصلي ومن الاجارة ومن النكاح
 وهو ذلك بناء على ما سمعت من ان ملكا كالحق العين الخاصة لا يكون الا على الاشاعة وفرض المسئلة كون المبيع الذي بشرط كنادية على الصبر خرج
 عن موضوع البيع ومقتضى عدم الاطلاق حتى لو تلفت الصبر اجمع وان تسلط على الجبا باعدام الشطب في شيء وهو ان منقش الوجهين على الظاهر
 في ثمة من الملاءمة المليون من البقرة التي هي مورد العقد لان ذلك حكم شرعي وان لم يفسدها فبصرفه على البيع مع ما صرح فيه بفساد الاشاعة او
 الكلي الا ان ذلك يشكل على الثاني بناء على علم ملك الكلي غير المقتدر لا على وجه الاشاعة خبر الاطلاق لا دليل على صحة بل هو موقوف على الاشاعة
 وان كان قد خولف مقتضاها لاجل الثاني عن المبيع خاصة فيكون حكما شرعيا لثبته بالافاض عليه فيه بل قد بين ان هذا المبيع حكم مطلق ببيع
 الصالح من الصبر اما لو صرح به فلا دليل على جواز وفقد يخل في أصل المسئلة ان نشأ الوجهين الاختلاف فيما يقتضيه لادلة الشرع في بيع مطلق
 الصالح من الصبر من غير مولى لثمة لشرع فساد المعاملتين بل لو علم خلوها من الاخرين معاملة الوجهان ايضا ولم يحكم بفساد المعاملة فزجرا والله اعلم
 فان الحق في المقتدر على الاشاعة ضرره وكذا ما بين التحفظين وكما مال الذي اشترى ايضا هذا كله بما يثبت دفع جملة المبيع على الاختصاص واما
 بيع ما كلفه فيه المشاهدة فان جاز مع حصولها بل اختلاف في الاشكال المحصول المتقضي وانقضاء المانع كان يقول بعثت هذه الارض وهذا الثوب او
 هذه الساجدة بالجملة او غيرهما ما شاع من غير صريح لها بناء على كفاية المشاهدة في الثالثة كما هو الاقوى خلافا للشيخ في الحكمي عن خلافه فنتج في الاثنية
 من دون مع فلا يثبت ضمنها بعد افضاء العمومات في المعاصر وكذا ما لا يكون العدة معتبرا في معرفة قطع الغنم لجملة الثقل والشجر وصبر الكلب
 ويؤخذ لك فيه شراره بعد مشاهدته كل واحد مثلا على وجه يعلم به وان لم يعرف عده ضرره عدم كونه كادراهم وتوحيها بما يثبت معرفته على علم
 كما هو واضح نعم لو اراد بيعهم ارضا فقال بعثتها كل ذراع بدينهم لم يصح لاسع العلم بل ربما يبيعها بجملة المصلي لجملة في النفس وان كانت هي معلومة بالمشا
 على وجه يصح بيعها وهذا هو الفارق بينهما وبين الصبرة المعلوم حيث يصح بيعها كل ثوب بل هم لان معلوميتها انما تكون من جهة الكيل فيستلزم العلم بقدر
 الثمن ولو اقتبسنا بالمشاهدة فيها كما ذهب اليه ابن الجبدا شتر على بيعها كل ثوبين بدينهم معرفته ما يشك عليه من يحصل بذلك العلم بقدر الثمن
 ولو قال بعثت عشرة اذرع منها وعين ابتداء الموضع ومنها عباد فظما بل في ذلك ومجى في الاجماع عليه لكونه معلوما بالحد والمشااهدة في عين
 متحصنة لاجلها لثمة في ذراعتين المبتداء والمشااهدة فقال من هذا الوجه بدينه والى هنا من حيث يبين صحايه مع فخر في شخص المبيع بدينه وبنائه
 في الواقع وان جاز ذلك المتخصص لان جملة البيع ليدفع على كثير من محبة كون افراد الرعي يكون المبيع كلبا من بعض جهات بل كان لجملة عدم العلم بمحصول
 المحل الذي يثبت اليه العشرة ومثله غير فاحص للاصل سواء كانت اجزاء الارض ايا الثوب ومشاورة او مختلفه لان الفرض مشاهدة لها الجمع فادفع الفرض
 من هذه الجهة ولعل في اعظم غير ما من بيع الثوب الارض برؤية بعضها الذي لا خلاف في جواز ولا من بيع شيء مع عدم العلم بدخول ما يدخل فيه عرفا
 ما يجوز معه التزاع بل هذه الجملة لثمة التام كالجملة الذين يذبح الشتر الاخر مثلا او يعلو الصبر المتخصص منها او يصدق ذلك ما لا يشك في جهات الارض
 ولذا استمر العمل على مقدار الارض من الثياب من وعلم بانها في اليد لثمة المقدار الذي يذرع منه استمر او يمكن تحصيل العلم بغير من المعصوم في
 قس من عرفت وان اردت من القاضي المقدس الادب على من الصبح في وجهه بل يخل في خبره الارتداد وشره لولده لكن في غايه المراد انه حكى لدا الصبر
 عرفا لانه اصلاح مع علم يصح حتى ولو نازع في كسبه وفي ان الاجود الصبح مع شواوي الاجزاء لا يخلو لان الجواز في الجواز ووجع فالاول ان يخل في ذلك
 من ان قد يفسد الشيخ بان هذا الاختلاف غير فاحص لانه اختلاف في مقايير لا مقادير فغلبه شواوي الاجزاء في الجواز ووجع فالاول ان يخل في ذلك
 شواوي اجزاء الارض خاليا بقاءها وقبيلتها بناء على ان الاخرين شواوي الاجزاء واختلافها لاجلها انما اشبع الحكم اذا تركت شواويها اما اذا
 كان شخصها مشاهدا فاجلها لثمة فالاول بناء على كلام الشيخ فلو كان كلاما لا علم اذكره والاختلاف الصبر وان لم يبين البشارة ولا المنة كلفه الصبر لكون

۱۰۰

على ان ذلك متصور على كون الزيادة للبايع وهو خلاف الحقيقة كما سنعرف بل قلنا عرفنا ان معنى كلام المصنف ومن عكس كبر الزيادة على ذلك ومن هنا كان لا بد على
المتن بقرينة ذلك ان ايجابه ان النسيب في الاول فاضل لبعضه واثباته في الثاني الزيادة فاضل باين من مختلف الوصف في ذلك فاعرف اجتماع الحقيقة في
الاول بخلاف الثاني لكن قد يناقش بان وان كان النسيب لا يوجب شيئا بالنسبة الى البايع الا ان مقتضا كون الزيادة للبايع كما صرح به بعضهم وعلمه
اخر ولا يكون له خارج ولعلنا لم نذكر بعض الشراكه فيه ولا ان هو الا في غير نفسه واثباته عدم الضرر عليه بعد ان كان فاد ما عليه مقابلته لجميع بالمتن
فظهر ان الشراكه في الحقيقة تقع لا ضرر عليه والسلب بمثله على الحقيقة على ذلك بل منع لاصالة الزرع نعم لا بأس بالنسبة للمشتري لان اقدم على كون
جميع لم يظهر ان الشراكه فيه عيب بالنسبة اليه بل لا يفسد حتى لو بدل البايع الزيادة لعدم وجوب قبوله فلا يبيع في ضعف الاحتال المزبور
اضعف من حمل المتن عليه ضرورة ظهوره في كونه متعلقا بجميع الارض بجميع المتن فالنقص كون الزيادة والنقص من بلد واحد والظان من مختلف
الوصف فيها لان المفروض كون المبيع هنا متشخصا بمدة غير قابلة للزيادة والنقصه الا انه وصفها البايع بمقدار مخصوص واخذها المشتري على
ذلك الوصف فتختلف فحصل الضرر منه على البايع والمشتري فثبت الاحتال فثبت النقصه فانه مقتضى التجزؤ من المبيع لما عرفت من انه محدد متشخص فبال
للزيادة والنقصه لكن الحق المزبور انما عمل به جازما من الاحتال اجمالا فيكون في صورة نقصا ولا يحصل من العمل به ان لم يحمل بقرينة ذلك على كون المبيع
عشره معبئة الابداء الى ان تنتهي بناء على صحة ذلك فبان فتنها على العشر فان التوزيع هنا متصور ضرورة كون مورد البيع المتعلق بقرينة ذلك على كون المبيع
الا انه خلاف الظاهر بل بعد ان نقرر الشيخ بالعمل في النهاية التامة في دفع النقص في الجاهل بالنسبة الى ذلك لا بأس بطرحه ونسبته على ما هو في الأصل
وان بعد ذلك لا يمنع من العمل بها فنحن من التوزيع المزبور ومنه يعلم ان العمل بها لو نقص ما نشأ وجرأه فانه يثبت الحياز والمشتري بين اردوا عنه بمجسه
من الكس وعاقا للشيخ والفاضل في بعض كنهه والتشديد في حق والمثيرة وعاقبة المرام على ما حكم عن بعضها ما جعل الاحتال المشهور به لا بد من جميع من غيره
من قال في مختلف الاجزاء ضرورة اوليه منه بذلك ولذا ارسله بعضهم في ضمن الاستدلال ارسال السلمات بلغة القناد في فتح اوصافه ان لا
كلام فيه لا مكان توزيع الشئ فيه على اجزائه فلا مانع فيه من ذلك لانه بل اذا كان منه لا يضبط الا بالوزن ونحوه ولا تكون من المشاهدة كما هو الغالب
فيه بكون القند بقرينة ملاحظة المبيع اولا وبالزاد فكانه باع المالك من حيث القند بقرينة البعض بقرينة الا ان انصتا كون القند الحاضر معبئ
للمزبور والاحتال في الاحتال وان كان يمكن توزيع القند عليه وليس فيه المانع المزبور لكن بعد ان كان عينا متشخصا لا زرع ولا نقص من القند بالقرينة
فيما وصفنا البهيم لو كان وزنا ونحوه اذ هو طريق الى المعلومة المسوقة للاقدام على البيع كما لو صفنا لانه بعض مبيع ولذا كان خبره الفاضل في حال الخبر
فيه بين اردوا الاحتال بالمشي بل هو الحكم من ذلك والاضحاح وعن الشهادة في حواشيه والنسبة والكتابة انه اقوى من ذلك انه خبر وما الى الخبر جامع معصدا لا
ان فيه اشارة الى المزبور والخبر عاير عرفت فالنوع هو الا في تهم ونحوه في اورد في خبر البايع بين اردوا القبول بالمشي اليه كما سمعت من مختلف الاجزاء
دقا فالفاضل في قدر الحكم من ذلك في شرح الارشاد وما الى به الحق الثالث والمقدار الذي يبيع على ما حكمه بل بما يملك ان لا بد من كل من ان خبر مختلف
الاجزاء مع عرفت في كون الزيادة للشيخ ولا حاجة الى ان المصور بقوات الوصف للبايع ودونه خلافا للمبشور ويرد في المصوره وفتح في موضع من فتح في
الزيادة للبايع على ما حكم عن بعضها بل في جميع البرهان لا شك في انها لعل في فتح الكلام فيه وعلله لا يبيع من قوة فباجته فيه الوزن والتكبير والقند اذا التزم
دخول الصيرة المعبية بقرينة انما وزنت تلك المشتري ان كانت زينة لا يبيع من مشويرة وعلى كل حال فالخبر في الاحتال في المشتري لانه خلاف ما تقدم عليه
والمصور بالشراكه لا بد من نحو ما سمعت في مختلف الاجزاء من القند في عقد بقرينة عدم الاحتال على هذا القند بقرينة عدم الاحتال ففوق الصاع من المصور
الا انه كافي في جملة ما في جميع ما ذكره فان منه بطلان الاحتال في جملة من كلمات الاحتال في موضع متعددة والله اعلم ولوجه بين شهيدين مثلا مختلفين
في كون كل منهما مورد عقد مخصوص في عقد واحد يشترط لحدك ببيع وسلف فقال لعنك هذا السيد وعشره افقره حنظلة موصوفة بكذا مؤجلة الى
كذا ما لم يدرهم او بجارة وبيع فقال لعنك لداري وعنك السيد بكذا او كاح ولحارة فقال لعنك انقص واجرك لداري بكذا اصح بل لا خلاف في احد
فيه وان وجهه نسبة بعضهما الى الاخر بل فيل صرح في طابا فيه خلافا عندنا لكنه احتمل ارد من من العانة نعم على ارد بلى انما نامل فيه ولعل المشتري
في نقل مثل هذا العقد الذي يدخل في اسم كل منهما ولا اعني فيه ما يعتد به في الاحتال والقرين وان انفعنا بالنسبة الى هذا العقد لانهما احتالان
بالنسبة الى البيع والجارة وفيه في الشارع عنهما في كل منهما وانفعنا بالنسبة الى جميع العقد بقرينة عدم الاحتال في البيع بالنسبة
الى احدهما لاكتفاء فيه بمعلومية من الجميع انما هو مبيع والجهل بالنسبة بغيره فادع بعد ان كان بالنسبة الى جزء المبيع لا لا يجوز العمل به
ذلك بغير فادع حتى مع العلم بالفاضل الى الامر بعدد معلومية من المبيع ولو كان البيع بعضه فاسد بخلاف المقام المتضمن تمام البيع فيه مجموعا
ولان كان هو معلوم بالنسبة الى جميع العقد اللهم الا ان يقال ان المعلوم من دفع لهما اذا كان البيع عقدا مستقلا لاجزاء عقد فاطراف الا
بما لا كان هو مورد عقد او با العقد كاد في ثبوت مشروعيته بعد ظهور اتفاق الاصل عليه في ثبوت مبهوميته فتشمله الا بقرينة ان قلنا
بان للامانة في السقوط المتعارفة اذ لا طريق لنا الى ذلك الا الكلام الاحتال فكيف خرج معلومية العوض لهذا العقد الذي هو في الصورة عقدا
وفي المعنى عند ان عقود ولذا يجري عليه حكم كل منهما لنفسه غير من دخله في الاحتال الجلس وغيره كما هو واضح الا انه من حيث اتخاذ القبول فيه
باختصاص عدم الدليل على اعتبار القبول العقد على وجه لا يشك ان فيه من معناه واحد ووجه فان احتج الى ان يفسد العمل في المالك او غيره
فسقط في البيع وجارة المثل بخلاف ولا اشكال وعلى هذا المثل بل خلافه انما لا اشكال بان القصة ترجع الى هل السنة لوزن المثل
عنه وهنا لو بين لهما من عهد ابتداء اشبهت المفوضة فلا يتم اطلاق المثل ويدفع بانها خاصة بالسنة معدومة استهانة المرفوعة منه

المستحق

الصلوات وما يحصل منها على ان الرجوع الى هذا المستند على تقدير زيادة مثل التل اضع نعم هو لها النسبة الى مقوضة البضع وهذه الاشياء
فما كان هو واقع ولو كان احدا الاوضاع هو جاز انشط عليه كك فلو ما وجد اباوي عشر فاحدا وعشرين مؤجلا فباضا وحوالا وارجح دارة مدغ
سنة بعشرين والوضع عشرون فانه يقسط بينهما بالسوية وكذا يجوز بالاختلاف بل في الاشكال بيع التمن بقرعة مع العلم بوزن الجميع الكلفه من موزن
وفذلك كله ما بعد اتمام الشئ على الرضا يكون سعر الظرف سعر الدمن فاذا احتج الى النفس بقطعة على ثمن مثلها بان ياتي بقية الظرف مثلا درهم
وقية التمن بثمانية عشر الظرف عشر الشئ وكذا قال بملك هذا التمن بقطعة كل مائة مائة بعد العلم بوزن الجميع كان جاز ان ينه ما عرفت من وجود
المقتضى وان يقع المانع والنفس طبعه بان يوزن الظرف من غير ان يذهب الى الجاهل ويقتل له الشئ بذلك النسبة وبين ذلك اخر من هذا المثال ان
الاول كما هو واقع والله اعلم **الفصل الخامس** في حكم العيوب من اشترى مطلقا او بشرط الخصصة او بغيره سلافة المبيع من العيوب بالاختلاف
والاشكال في الثاني بل والاول ان كان المراد بالامتناع شرعا المانع فلا يخرج من اشكال اختصاصه بعدم الامتناع في مثل التكليف الرضا وانما
والسلافة لا تقتضي اعادة السلف الا في الاطلاق والا لا تقتضي الجميع بل لم يكن المبيع بعض افراد المبيع لو كان كلنا التملك لان غيري بينهما و
بين الجميع بل جميع عقود المعاوضة والاختلاف يقتضي السلافة في المبيع لان المبيع السلف فلا بد ان يكون المبيع في هذا ولكن مع ذلك لا يخرج الامتناع
المزبور عن ان يملك في بعض الاحوال النسبة الى بعض المبيع والامر بهل كمن يبيع جاعا ان الشئ المزبور بعد تسليم الامتناع المذكور مؤكدا
بل لم اجد في الاية نص في ذلك وربما قيل ان فائدة الشئ انما هو ان يظهر عيبه فيكون فائدة في الاطلاق في كاشف لخط
الخط وهو عيب وان قال بعض شائعي ان لم يجد هذا القول لاحد من العانة والخصصة ضرورة انه لا بأس بجمع المبيعين على ما لا يدل على الغير
المشايير يتم فلا يثبت في اصله اشتراط كاشف الصفاة في الاختصاص الشخصية لظهور رادلة الشئ وانما يكلفه المشروط عليه بل لو فاء به
وفي الفرض لا يتصور ذلك على تقدير عدم الامتناع الا انه قد يمنع اعتبار ذلك والشئ وان كان فائدا في شئ آخر في مثل ذلك فليلا انهم جاز انهم
جدا والله اعلم وكذا كان فان ظهر من عيبا في حق العبد في المشرى خاصة بالخطا بين فسخ العقد واخذ الارش اجما عاصدا وحي كسيلة فضا
صحا وظاهر وهو محجة مضافا الى ان السلف في حكم الاختلاف من الاختيار وغير الضرر وفقد الرضا بناء على جهة ان يخرج في السلفه صحت علم المشرى
فالخطا اليه انشاء رقة وانشاء اخذ اذ قد عليه بالقيمة انش المبيع انظرا بانه اوجب كاي بعض الاجلة ولعل المراد الحرف في العينة التي هي من اصل
جبل من اجماعها في الرجل يشترى الثوب والمنازع في عيبا قال ان كان قائما ردة على صاحبه واخذ الشئ وان كان الثوب فودع اخط
او صيغ رجع بنفسه العيب لان العيب فيها اجبها ذكر الامتناع مع الارش بل ظاهرها الرضا خاصة كما عرفت بخلاف الرضا لو كان الاجماع ولو في كاشف
كاشف العيب في مثل ان لم يثبت ولو في ثوب الارش في العينة المزبور منه فوضوح منها وان ثوبه لا ينعرض جزء من المبيع فدا في كفايل
احدا المبيع من الشئ لو بطل المبيع فيه بناء على ما لا بد اجزاء المبيع بالجزء الشئ ويكون استحقاق المشرى في على القاعدة كانه بفضل الصفقة وفيه
ان اوضح من ان الاول المزبور لعدم ثبوت التوزيع المزبور ففقد الاشترط على وجهه في اول حكم المذكور بل في صحيحه بان يقطعا لاسقاط عيب
العقد بحيث لا ينعى الرجوع منه بعده كما استعفى بنا في ضرورة عدم حذو خطه على الاختيار ولو كان يتجزأ المبيع جاز ان الرجوع فيها فالعقد في ثوبه
ما عرفت ان العيب لا يثبت في الممنوع وغيره ان الخطا المزبور عند ظهور العيب كما ان كاشف من ثوبه حال العقد لا يمكن عدم ارادة ذلك منها وان
افضاء ظ العيب في المساقاة الى بان ان شئ عند ظهوره لعدم ثبوت فائدة لرسل العلفا ليا فكن فيه ان له ثبات منها اسقاطا بالنقض قبل ظهوره
ولو لا ان ثابت لم يثبت سقوطه بل لان يكفي بوجوده سببه وكذا اسقاطه وتمامه لو فسخ قبل ظهوره واثر الانقضاء حبه ولو اثار الظهور عن ذلك في
جدا والنظير في الخطا المزبور في العيب بالثمن وان خلت عنه اكثر النصوص والقوانين في جعل المبيع فيها على ما يشتهر وهو كاي لا ينافي ذلك قول الله
خاصة ضرورة كون المراد بذلك بالعيب المبيع والله اعلم وكذا كان في سقوط الرد والارش بالثمن من العيوب بان يقول بملك هذا بكل عيب وانما
من كل عيب وهو ذلك ما لا يفرق بين العيبين ظاهر في ان الطاعة معلومة او غير معلومة وجوا كان المبيع او غير اجما عاصدا عيبا عرفت والغنية وكذا و
ظفر فيها ان لم يكن محتملا ضرورة كون المراد بالثمن عارضا في الشارع عليه في الحكم وهو الرد والارش فيخرج شرط من شرط فساد على الشئ لظهوره في
قبل العقد وبنائه عليه بناء على اخرج كما صرح فيه بانه وان المشرى في رضى على ذلك فيكون له علم واختم عليه بل في كاشف قبل ذلك بل في غير
شمول اذ لا يخفى ان المزبور محل الفرض على شك بل ظاهرها خلافه فيخرج المشرى من العقد وطائرا انما المنة من الارش بلا مقتضى مضافا الى من هو
للمعنى او التمسك بما جاء في الشئ في شئ عيبه عوار ولم يثبت المبيع والمعنى لم يثبت له فاحداث فيه بعد اقباضه ثوبا وعلم بذلك العيب في العقد
ان عيبه عليه المبيع وبرد عليه في مثل ما ينقص من ذلك الداء والعيب من فقه ذلك انه لم يكن به وغير جعفر بن عيسى قال كنت في الحسن جعلت ذلك
المنازع بياض في يدي فبناى عليه المندى فاذا نادى عليه برى في كل عيبه فيه فاذا اشد الشئ في رضى فيه ولم يبق الا نقدا الشئ فجزا رعد
فاذا نادى عليه بياض او انه لم يعلم بها فيقول له المندى قد ثبتت منها فيقول المشرى لا اسمع اليك لانه منها البصير فلا يوجب عليه الشئ ام لا يوجب
فيكون عليه الشئ الذي يمكن فقه ذلك لا يوجب على المطلب ويصح الشئ من العيب المحددة بل في كاشف الاجماع عليه لان المراد الشئ من
الخطا الثابت ليس بهما بمقتضى العقد فليس انما لما يرجع على انه يمكن منع عدم حذو الشئ في حق على الصفاة لظهور الاطلاق البرز من العيوب
وان كان المنساق اولا الى الممنوع العيب الموجودة حال العقد وكذا في سلطان بالعلم بوجوب العقد بالصلوات اجده لان اقدار معد رضاء منه به
ولا خلاف في الغنية في سقوط خطا العيب مع مضافا الى الصلى لزوم العقد وببرائة المنة من الارش ضرورة ظهوره في الخطا المزبور في غير الممنوع

في سقطك

والفهم من زيادة التقدم التمدد القول بالفضل من عدم الارش والرد معه بل قد يقضى بطلان كافتادى السقوط في العلم ثم نسبوه هل يصح في
من اما لم يصح ما يفياء حيا المبيد ويضرب ذلك ما يقع ولا العلم على الرضا بمبى الاقوى ذلك لا كاشط بل لو افترض على خصوص الرد من فضي
صح انبه لذلك اما لو افترض على الارش فلهي بطلان للعلم التخرج ويحصل الصحة ككفاء يعلم التخرج كالباع ما يصح وما لا يصح مع العلم بولي سقط
التجاء المرد بانه باسقاطه بعد العقد بالفضل لا ينفذ فيكون الحق فطبا بالاسقاط كجاء في خبراتنا سابقا فيسقط الردح وكذا الارش في كفاء
هنا مسقطا فاسقاطه اسقاطها معا ولو افترض على اسقاط احدهما مع وان احد سبب استخفافا كما هو واضح ويمكن استغناء من العبارة ويسقط الرد
خاصة باحداهما فانه حدثا كالعقود وقطع الثوب بلا خلاف عند بل في لفت وعرض الارش والفضل الاجماع عليه سواء كان قبل العلم بالعبارة بعد العلم على
سبب في خبراتنا السابقة ضرورة اشترى ان لم ينفذ وان زاد عليها بالارش فيسقط ما به الاشرى والاولى اذا كان البحث السابق في الفضل اسقطا
انها هنا مضافا الى رد حيل خبر زيادة السابقين الدالين على ثبوت الارش لعدم ذلك التفتت على اسقاطه شرعا ولا عرفا خلافا لما عرفت من رد في الرد
فاسقط الارش من اذا كان بعد العلم به ولا يوجب ضعفه للاصل والاطلاق انفس بل في جميع العينة او ظاهرها الاجماع عليه فيكون بالبيع لفناء على الاحتيا
صحيحا وظهرها بل عن شرح الارش والفضل الاجماع على ثبوت الارش على ان في حاضر في من نفي الواسطة وان علم بالعبارة فصرف فيه لم يكن الرد والارش
لان مرفوعا ليس يوجب رضاه وتعليقه انما ينطبق على ان لم الارش ولعل الاسقاط من التسامح والافلا فيني ضعفه كضعف ما عرفت من ان التفتت قبل العلم
لا يسقط التجاء للاصل النفع ما عرفت ومفهوم خبر زيادة المصل لان يكون المراد منه انه لو لم ينفذ في ثبوت علمه لم يكن التجاء لان احدهما اذا كان بعد
العلم بنفي التجاء حتى ينفذ في مرفوعا على ان لم ينفذ في ثبوت العلم بالارش فيسقط ثبوت التجاء اذا لم يكن علم به فلهذا وما عرفت انبه من ان كان
بيع المشتري قبل علمه بالعبارة عاد اليه فلهذا وعنه انبه والمفهوم من من الهبة والتدبير لا يمتنع من الرد لان الرجوع فيها بخلاف التفتت
من اطلاق الفسخ في الفناء ومعافاة الاعايات والله اعلم وكذا الرد يحدث وعنه في بعد القبض فمرفوعا على الباع بل بخلاف فلهذا فلهذا
شرح الارش والفضل الاجماع عليه وفي محكي فتا الاجماع والافتاء على ان ليس لردته الا ان يرضى الباع بان يقبله فاصحا فيكون لردته ولنه يكون الرد والارش
ان امتنع الباع من مرفوعا مبيعا عن موضع منط اذا لم يبع عبدا وقطع طرف من طرفه عند المشتري ثم وجد مبيعا قد باسقطه حكم الرد اجامعا ووجه الان
وعنه انبه في خلاف من ان الرد والارش اذا امتنع الباع من مرفوعا وعلل الرد من الشرط ان لردته ان اراده اذا ارضع الباع من مرفوعا في الرد والارش وان اخذنا
لكن في رد بولي عبدا المشتري لم يكن لردته طوا اختاره الباع تجا ولو اراد المشتري الرد والارش قال الشيخ ليس له ذلك والوجه في ذلك ان الرد والارش
ولو امتنع الباع من مرفوعا مبيعا كان للمشتري على الرد والارش في قول واحد وفي قول ثانى الامور المسقط للرد دون الارش حدوث عبثا المشتري مضموني
عليه لان يرضى الباع بقره مجبوزا بالارش ولا يجبر الباع على الرد واخذنا الارش اي ارش العبد المجاني ولا يجبر المشتري بينه وبين المطالبة بالارش
السابق ولو قيل الباع الرد لم يكن للمشتري الارش بالعبارة الاول عند الشيخ وقد فهمنا خلاف ذلك وعلم في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي
والاطلاق الادلة والاجماع السابق المضد ايضا وعلى الاحتياط ان لم ينفذ في ثبوت العلم بالارش فيسقط ثبوت التجاء اذا لم يكن علم به فلهذا وما عرفت انبه من ان كان
بعد مرفوعا بعد عدم معارض الادلة المترتبة خصوصا مع عدم سقوط فبالا لولف بافترسا وبث في وجه فضل عن التفتت لعل بل خبر واحد من الاحتيا
في السقوط هنا بانه ما كان مضمونا عليه كان بمنزلة احد في حدة ولو كان في مرفوعا فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي
والاحتياط في خبر من خبراتنا لم يجرى به بالارش لو اراد ردته لنفي الضرر ولعل لذلك في الغيب فان لم يعلم بالعبارة حدث فيه عيب لم يكن الرد والارش
في العبد المملوك دون الحادث ان اخذنا ذلك وان اخذنا الرد كان له ذلك ما لم يحدث هو في حدة وظهر عدم سقوط الرد بذلك وهو جدي على التفتت
القول فلما ان لم يثبت اجماع على خلافه او يرد على ذلك من حيل المشتل على اشراط الرد بعيلم التورع فيه وان لم ينفذ في ثبوت العلم بالارش فيسقط ثبوت التجاء اذا لم يكن علم به
او يرد على ان مفهوم الرد لا يقتضي الامع عدم نفي العيب بل يجبر بالارش لا يصحبه ودا حقيقة مضافا الى ان التفتت في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي
وجه على التفتت وهو غير الفرض فيمكن القول ببقاء الرد بالعبارة اي ان كان العبد حدث من الباع وان كان قد ثبت المشتري ونحوه بل ومن وصف العيب بكونه
غير مضمون على الباع ضرورة كون المراد اخرج صورة التجاء ونحوها ما كان العيب فيه مضمونا عليه لا مثل الغرض ان كان الضمان فيه عليه نحو ما في الاجماع
لو كان جانبنا الا ان التفتت من اطلاقها وطلانها معا فدا لاجامعاتنا السابقة غير ذلك فيبقى على ما في الرد هذا وفي رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي
فنه عند المشتري لم يكن الرد السابق ولعل لان نسبنا الصنف عيبا لانه مضمون للعيب فيغير بينه وبينها ومثله في الدابة الحصان والله اعلم
وكيف كان ولو كان العبد حدث قبل القبض لم يمتنع الرد بالعبارة في قطع بل يمكن تخصيص الاجماع فضلا عن محكي بكونه مضمونا على الباع ولذا كان
المشتري الرد بفضلا عن الباع السابق بل بخلاف محكي الاجماع عليه في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي فلهذا في رد بولي
فيه فيما تقدم فلا يلاحظ انما البحث الا في العبد السابق ولا اشكال في ثبوت الرد والارش في ثبوت العيب من جهة المشتري في الثالثة
لو كان البيع جواز لا ينافي مضمون على الباع فلا يمتنع حكم الباع السابق وكذا كل جبار يخص بالارش بناء على الحاف في ثلثة الجوان في النما المحدث فيه
كان تقدم تحقيق الحال به والظاهر في سبب استخفاف الردح وظهور التفرقة في مرفوعا فاعلم ان الرد باصل التجاء لا بالعبارة حدث وانما بالعكس في محكي
بل في فتح الجمع بين الدالين الحكم بالسبب كاهو والفتح على انه لا يقتضي هذه الحكاية عنهما في المقام نعم سنفهم كلامهما في حديث العيب في ثلثة الجوان في
مخفى الحال بانه وهو غير المقام اللهم لان يراعى بان نظره هنا لكتلة لا يمتنع في المحكي عن انهما هنا كمن ايجابا الرد والارش لكن يمكن التفتت في المسئلة
لنفسها بغيره في العبد المملوك قبل القبض مثلا وكان مبيعا سابقا قبل ان ينفذ في ثبوت العلم بالارش فيسقط ثبوت التجاء اذا لم يكن علم به فلهذا وما عرفت انبه من ان كان

فريق الحبيب
الحبيب

بإستثناء هذه البكارة من على البكر لكان الحمل الذي يسبب كثرته بكارة من غير أن يكون ذلك من جهة
 على الإطلاق أما من جهة البكر فغيرها فلا بد من ذلك فلا بد من بيع في ضعف الحمل المذكور مع أن الحكم عن ابن الجوزي لا يصلح في خلافه فلو
 الحمل يكون من الولد وهو لم ينزلان البيع انما يمكن حمل على حمل من جهة ذلك كما لو حملت من واحدة من قبله فلا قال في سنن خزيمة في البيع في الحمل
 من الحمل ويخرج من يرفع في بيعه بطلان البيع ويوجب وجوب العطف ولو حمل على حمل لا يلزم منه بطلان البيع لم يلزم الرد وشكله
 العطف لانها ملك حال الطلق لان يقول الرد يقع العطف من أصله ويكون المهر من المهر في البيع كذا في الشارح المصنف او غيرها عند الشيخ والاختلاف
 في الحمل وهو لا يصح قلت بل ما فيها من شبهة التفصيل بين عيب الحمل وغيره كالصريح في إرادة الحمل من غير الحمل والله اعلم هذا وقد ظهر لك ما ذكرنا انه لا بد
 الامتناع الوطى فلا ادبر ان يبيع به الحمل وانها تارة به اذا وطئت لكن قد ظهر من المتن وغيره اشتراط ذلك بعدم العلم بالحمل حال الطلق ولو طئها
 حالما لو كان الرد ويصح في من الحكم عن غيره ما فقال ولو وطئ بعد العلم بالحمل بشئ من الارش ويظهر من المتن ان جوابا الرد ويلزم العطف وتبينه
 بحال الرد ويلزم العطف واكثر الاختلاف بعد عدم العلم قلت هو كذا الا انه في أسوأها بل في صحيح ابن شاذان في الرد الذي ليس به حمل اذا طئها
 صلحها ويوضح عنها من غيرها في خبر زائدة عن الباقر كان على نكاحه من الرد الذي ليس به حمل اذا طئها وهو ما يطلق عليه عبد الملك
 كما قلنا في الوطى مع العلم وعدم القول بما تضمنه من رد العطف لانه في العمل به بالنسبة لذلك لان الحكم لما كان محالاً للحيث والاحلالا فان
 الافتضا في حق المتيقن والله اعلم وهل يجوز الوطى مع هذا من المهر نحوه حتى ينظر في التنبه وفي النص على اسقاطها تحت الحرجان وكان الوطى محرم
 بخلاف العدة مات وفي ذلك بعد ان ذكرنا وجهين اثنان من الافتضا فيما عدا ذلك الاصل على مود وانصر من الاولوية واستلزامها عاذا بالافاق ونوقش
 سر لم يصح ان كان وقع تلك الاشياء على وجه الجمع بينهما وبين الوطى ولو اخصل النصف بها فالاحاق بزيادتهم منهم الموافقة وان كان استثناء
 سقطت عنها الاولوية اذا اخصل النصف بها لا على اعادة الوطى بل على اعادة رد النصف ولا يلزم من العطف بين ما اذا وقع
 بفرض عدم منهما من رد العطف اذ بالوطى الذي يقارنه قاليا هذه العدة مع ترك الاستقصاء والله اعلم ثم ان طئها في الملام وفناؤه كون الحمل حيا
 في الاثر في الطلاق وان قلنا ببعثه للبيع اذ ان اعادة المشتري من هذا الوجه لا تملكه التقبض من غيره الا لا يجوز البيع المعيب فكان فيه صفه
 لم يشرطها المشتري على البائع وهو مخالف لطلاق النص ولكن قد مضى سابقا في رد عرق والغلبة والخبر بانه لو حملت لانه عند المتكسر
 بالعيب الجان دون الولد بل بعد ما في الاجماع عليه ويحتمل في ذكره الا انها اجداه بما اذا لم تنقص بذلك والاشهر في القواعد
 كان البيع غير الاثر في عند المشتري من غير تصرف فالأقرب ان المشتري الرد بالعيب السابق لان الحرجان زيادة ومقتضى تسليم كون الحكم كذا في الاثر
 بل لو اشر بها حالها من غير ذلك وقلنا ببعثه للحمل للبيع كان الخية بغير عدم الرد في طلاق النص حجة عليه بل لا يبعد كون عيبه في الداء بقضاء
 خرا لا رد فلا بد معه بالعيب السابق لمحدث العيب اذا نزع حملها غير من حيثها كغير من المحققين واول الشهد بين في الحاشية في الكفر لانتقاص
 الانتفاع بها وكونها معضا للثالث بما يحتمل من على الحمل بل قد يكون بائنا في الضابط الا ان كذا الافتضا عدم خلوا مسئلة بعد من الاشكال
 فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها والله اعلم بقى شيء وهو ان الحمل في طئها المشتري لما علم اذا وجبها معيب بغير حمل اية فهدى بها في الى الذين
 انها اول ما ورد من المعيب بالحمل خاصة بل اطلاق النص شامل لها لكن قد بان ان الخية لقاعدة الافتضا عدم الرد بعد انتفاء المعيب لا بالحمل فيكون
 الرد بالوطى ولعل لذا قال المصنف ان كان العيب بالحمل مضى الى اطلاق غير واحد من النصوص عدم الرد مع الوطى اذا كانت والمنقش في خروج منها
 اذ لم تكن معيبة الا بالحمل في جرحه والله اعلم ولو اشتهر بالحمل فلم يعلم كونه عند البائع او المشتري فخرج بالقرينة على ذلك والحجج من وطئ من
 ذبح او غيره عند البائع فخرج اذا رد نظر من قضاء العرف السابق ومن انكر حكمه في الافتضا فيجب من ان ضيقها حالها وقاعدة الافتضا فيفتق الحاشية
القول في احكام العيوب الضابط فيها على ما طعن في حجتنا وانهم من اختلاف الجهر بل من جميع البرهان لاجماع وفي الرياض الخطا لانفاق عليه ان كل ما
 كان من اصل مختلفة فزاد او نقص فهو عيب في زيادة كالا صبح ان اعادة والنقصا كفوت عضو الاصل في ذلك وافضة ابن ابي عمير من علم حتى
 عن الحسن بن محمد بن السجستاني قال رد عن ابن ابي اسلم ان قدم البدر رجل خما الرضال ان هذا لعنه الله الجارية فلم يجد له ريكما حين كشفها شعرها الى
 ونعت انه لو كان لها خط فقال ابن ابي اسلم ان الناس لم يملوا ان هذا بالحمل حتى يجهلوا به فالتوا كرهت فقال ايها القاضي ان كان هذا عيبا فافضر
 له فقال اسحق بن ابراهيم البكر فاني اجد اذ في بطني ثم دخل صريح من ابا جرحي الى محمد بن مسلم التفتي فقال لا ابي ثبوت دون عن ابي جرحي في المنزلة
 لا يكون على ريكما شعره يكون ذلك عيبا فقال محمد بن مسلم اما هذا افتضا فلا امره ولكن عدني ارجع عن ابي جرحي ان قال الحكماء في
 اصل مختلفة فزاد او نقص فهو عيب في الرد بالوطى حلت ثم رجع الى القوم فقص لهم بالعيب لا يفتح ضعف منه بعد لا يوجب بطلان الافتضا الذي
 عكره من بهم لفظه واخر ما يرجع اليه من الخرج عن الجرحي الطبيعي لزيادة او نقصا وراي الجميع كاذب لعدم الزيادة والنقصه ذانا او صفه عن اكرزوع
 ذلك المعيب ثم هذه الفاضل في بعض كنهه بالوجه ليقض الما لينة كالحكم في حرجي سعيد والطلق غيره بل صرح ثاني الشهد وغيره بانه لا يجبان
 يكون موجبا للنقص لانفاق على الشخص عيب مع ايجابه زائدة وكذا عدم الشرع في الركبة من هنا اعترضه بجملة ما ذكرنا عليه ان يبعد بقوله
 يستخرج في نقصا والحجج في الما لينة مع انها معيبة فيثبت بها الرد طعنا وفي الارش اشكال ولعل المتكبر ما الى التقيد بالنقص الطمع بعد
 العيب فزاد بحيث لا يبعد عيبا فزاد بعض الاستثناء بعض الثالث ولوهذا ذلك بل بما يزيد زائدة في حسن كاشع في الاهداء في الجرح
 وكذا لو نقص نقصه لا يبعد عيبا فكم بعض الاجزاء الا ان كان الاول لكان ذلك الى العرف لا الاخر من غير بعض الما لينة المعارف من بعض العيوب

في فاضل العيب
 وضا بطحا

[illegible]

[illegible]

مكتبة
مجلس
الشيخ
المصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عبر صراحة على المصنف فلم يرد ما عده ان كان اللين باثباتا والا فلا تلتزم بعض المصنف اما اللين لم يحدث فله ولا يمنع حليته من الورد ومنع القاضل من الورد
في الصورة الأخيرة لمكان التصرف بمقتضى النسخ في الاول ايضا لان الحلب انما يقتصر في الورد بالضرورة وعلى كل حال فالنسخ استقلالا عن التصرف في غيره
المورد الثاني لظهور عدم مخصصه لهذا النسخ للاصل السابق من المعارض الا ان النسخ لما في السابق انما لم يجمع شرائط النسخ بالضرورة الى ذلك لكن
في كونه التصرف في ثلثه ايام باقرار البائع او بشهادة الشهود ثبتت النسخ الى تمام الثلثة لانه كونه من الجوان اما لو اسقط حيا والجوان
فان حيا التصرف لا يقطع وهل يمتد الى الثلثة او يكون على الفور واشكال والمناقشة وجهان وفيه ما عرفت واليه يرجع في ثبوت النسخ فان قال بعد النسخ
السابقة انقضى النسخ لمكان الثلثة لمكان التصرف وظهر الغاية لو اسقط حيا الجوان نعم فيجوز في هذا النسخ ان يمتد الى الفور او الى غيره
من الجوان والى غير ذلك من الادلة المخصوصة فوسعه بالتصريح وقد مر سابقا ان القول بالثبوت في ما لم يرد الى الضرر على البائع لا يمنع من قوة وقد
ظهر من عبارة كذا السابقة وغيرها التفصيل هنا بين ثبوت في ثلثة الجوان وثبوت بعد ما في الاول يمتد الى انقضاءه وفي الثاني على الفور واليه
ارجع في ثبوت هذا النسخ على الفور اذا علم به والظاهر ان ما مر من ان النسخ انما كان ثابته ولا يفسخ العلم وكان ثبوتها على ان منشا الفور
الاقتضاء على المبتدئ في ثبوت النسخ ما يقتضي عدم العقد اما اذا كان جازا كما في الفرض فلا مقتضى للفور فيه ان النسخ من جهة التصرف لا يقتضي النسخ من جهة
تلك الجهة كما هو واضح فالمصنف في ثبوت بناء عليها وان كان في الثلثة فان لم يقبل سقط وان بقي النسخ من جهة اخرى سمع ما في هذا النسخ
فظهر ان ما ذكرنا ان ثبت النسخ في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة وفي ثبوت النسخ في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
منسبا الى مكان ثبوت التصرف فيها وانه لا يمتد الى ثلثة الجوان وان عرفت التصرف في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
بالاقرار او البينة ردها من غير شيء وقال في عدم لو كان المشتري المالك بالتصرف فلا يمتد الى ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
المشتري بالتصرف فلا يمتد اليها ولو علم بها بعد العقد قبل العقد يمتد اليها في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
ما عرفت وقد تضمن جميع ما ذكرناه ان النسخ بالتصرف في ثلثة الجوان ولا يمتد الى ثلثة الجوان ولا يمتد الى ثلثة الجوان
بين الثلثة وما عداها من الاصل المذكور لا دليل على ذلك من غير ما علم على اطلاقه بل هو باق على موصوف من الموضوعات العرفية فلا يمتد الى ثلثة
وخصص ما عداها من الاصل المذكور لا دليل على ذلك من غير ما علم على اطلاقه بل هو باق على موصوف من الموضوعات العرفية فلا يمتد الى ثلثة
الاقتضاء لتبني القاضل والشهود والذكر في وعدهم فلا يمتد الى ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
لبعض البيع وعبره لك فينبغي الاقتضاء في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
ان كانت عامية واما في النافذة والبقية على ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
تتصلها الحاشية بالبيع في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
المتممة بعدم القول بالتصرف في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
في النسخ بانحداع والخبر لغيره لان الاقتضاء ان لم يمتد الى ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
اقتضاء جملة ما ذكرنا في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
النسخ مع اطلاق العقد لعدم النص في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
النسخ مع اطلاق العقد لعدم النص في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
بالنسخ كما هو ظاهر هنا على اعترافه في ذلك كما ان القول بقبول النسخ فيها للمتلبي حيث يكون المقتضى لغيره وان لم يثبت لها احكام
النسخ به وانه يرجع ما من ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
محلا لثبوت النسخ في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
الاصح وبطلان النسخ في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
لا يثبت احكام التصرف في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
في الشاة والبقية لعدم النص في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
ماء الشاة والرجح انما عند البيع والجاره حتى يمتد الى ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
كغير وجه الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
حارة لاشترائها مع الاثر في جميع ما ذكرناه حتى في الاجماع التي على ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
بناء على ما عرفت من ان ثبوت النسخ في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
الضرر في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
واما لو انك بعد ذلك في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
ذلك معناه ان اعادة التجديده لا تكون كاشفة عن بطلان ولا مبطله لانه المراد بالثبوت في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان
مع هذا وقد استدل على بطلان العبارة وما اثارها في ثلثة الجوان وثبوت على مضمون الثلثة في ثلثة الجوان

في بيان العبدية
المشكلة

في بيان العبدية
المشكلة

الى المشهور بل لعل تذكره في المتن ونحوه لا لعدم ثبوته بل لان في معرض ثبوت اصل العبدية لا يشك بان الشيء لا يوزع على الشرائط الماعرفه من ان الاشياء حرة
كونه حرياً لا من حيث شرط مضاف الى خبره بل من حيث جعل اشياء جارية على انما عذله فلم يجدها عذله قال بهر عدل يقتل العبدية اذا علم انشائها على
حصول صورة الشرط وعلم سبق ذلك قبل البيع بالبينة والافراد وقرب زمان الاخذيا وارضى البيع او كونه بعد في زمن ضمنا البايع ضرورة انه لا ارش
ناخره عن زمان ضمان البايع بل ان جعل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قد بين هياكله ونحوها فحتمل كونها في زمن ضمان المشتري لا لا طناً ناخرها
لما تقرر فيه من الاشكال حتى بالنسبة الى معلوم النابع بل لا طناً لزوم العقد وبراثة ذمة البايع بعد التسليم الظاهر في ان تمام الحق كاهو واضح ولو شرط كذا
شياً فبانت بطلان كذا ان كان له الخيار بين الرد والامتناع على الاخرى فافاً لجماعة علماء افاضة الشرط ضرورة كون ذلك منه اذ قد بين ان خبره عن
افضاض البكر وغيره خلافاً للمعنى وتقر فلا ينبغي ان يكون الضد صفة كمال وفيه مخرج من عدم الارش من هذه الجهة والله اعلم **المسئلة الثانية** لا خلاف
ولا اشكال في ان الاداء الحادث عند الشئ الذي لم يكن فيه على البايع لا يرد به العبد ولا يفسخ به ارش كاهو سائر العيوب الحادثة كذا في خبره
بين الصغير والكبير والذكر والانثى للاصل في قول ابي جعفر في رد الاربعة من ارباعه في البيع الا اذا عتده وقال في خبره من قبس انه لا يفسخ اياها العبد
الا ان يشترط المبيع اما لو ان عند البايع كان المشتري قد عتده وان لم يكن ارباً منه بل خلافاً لاجده كما اعتضه في رد الاربعة من ارباعه في البيع
في الامتناع العبد والصغير والكبير بل عن طاعة الاجماع على ان به الخيار ومقتضى ان عيب بل لعل العرف كذا في خبره ضرورة كون مقتضى التالف بل هو المبيع من المدة
لغيره لا من شرطه لنفسه بل لعل خبره من مسلم شامل لربنا على ارادة ما يخل بغيره فمقتضى التالف في البيع منه وفي خبره في هلم ان محمد بن علي في رد الاربعة
الاربعة من ارباعه في البيع لا يفسخ الا في هذا الا ان يبين البينة ان كان ارباً او عتده وقد ظهر منه كماله في خبره بل هو صريح كاهو حاصل الاخذ
بالمرق الواحدة عند البايع لان الاقدام ولو لم يرد به بوجوب الخيار عليه بغيره بل على سبيل تحقيق صدى العيب على خلافاً للمعنى بعض الاصطلاحات
الاخذيات وان قال بعض مشايخنا اننا لم نضعفوه وبما لا يخفى ما عرفت واخبره ثانياً الشهيد بن وقال ان رد البايع يفسخ به من غير وعلى كماله في خبره في بيان
كان يشهد له المصلحة الزوم ولو للشك في كون عيبها انتم يفتي بغيره بل المصلحة الواحدة بما اذا اظهره بغيرها التوبة الصادقة وعلية الطاعة بل لا
من هذا التعبد على مقتضى اعتبار الاعضاء انما يشترط ان الظاهر ان من ذلك يكون عيباً يفسخ عليه حكمه من الرد والارش لان له ارباً خاصة على كماله
كاهو ارباً لا مقتضى عليه كاهو خبره من قبس خبره في رد الاربعة من ارباعه في البيع ولعل له ان يرد ارباً او كان شرطاً للمعنى في مقتضى كاشترط له رد الف من خبره
فقال **المسئلة الثالثة** المشهور بين الاصطلاحات فلا يتحصيل ان رد المشتري في سنة اشهر ومثلها يفسخ فيها كان ذلك حياً لانه
لا يكون له الماد من غير طبعي وهو المدا في ثبوته قابل لاختلاف اجده في الامن العمل ولا يفتي بضعفه للصديق عرفاً ولا من فضل انصافاً ولا يصح
وارد من فرد سئل المشتري من جعل اشياء جارية مد ركة فلم يفسخه مد حق مضمونها سنة اشهر وليس له العمل فقال ان كان مثلهما يفسخ في ذلك
من كرهه فاعيب بربطه في ذلك ان في ذلك على اعتبار السنة اشهر فظهر لانه انما على الحكم على خبره مثلهما واراد به رد الف والصغر والباس وان كان الموث
مستغداً من ثبات الادراك ونفى كونه عن كبر فان من المعلوم ان مثلهما يفسخ في ذلك المدة وافل منها والمثل ونفع عن الخبر بعض اشهر والحوالين
بشبهه بربطه فلو قبل بثبوت الخيار متى تخرج خبرها من حادثة امثالها في تلك البلاد كان حتماً فالتك وهو جاز بل هو مقتضى ما سمعت من العمل
ويمكن تنزيل عبارات الاصطلاحات على انما فيه ومنه يتضح انه لا ينبغي ان يكون مجرد بلوغ ثلث سنين والناخر سنة اشهر موصياً لذلك قد عرفت با
لغارب الناخر من عشر سنين بل عن ان يرد من ذلك فالنتيجة النظر الى امثالها استماع الاتفاق في البلد والمخرج في الجملة فان وجد فيها دونها يكون
عيباً ثم انه لا بد من تنزيل خبره عبارات الاصطلاحات ارادة علم سبق ذلك عند البايع والافعال احوال عرفت عند المشتري لارده ولا ارش كما
ان يفسخ بربطه اذا ارباً في هذه المدة والا كان له الرد لارش كاهو من قبس خبره في رد الاربعة من ارباعه في البيع استثناء ذلك منها بان الضرف لا يفسخه الا بالان
الرد في الصغر لم يرد به مع استبعاد عدم الضرف في هذه المدة مخالفاً لظاهر القناري وللاذلة السابقة على عتده الارش معه المرجحة بها عليه وان كان القناري
من خبره كاهو واضح **المسئلة الرابعة** من اشترى شيئاً او يرد ببيع الباء وكسرها او لعل افسخه في ان كانا واصله محمد وفاقتا ارباً من الاربعة
فوجد به ثقلاً لا يلزم ما استغنى عن ثبوت من كدرة فان كان عاجزاً لعمادة بمثل لم يكن له رد ولا ارش لانه ليس حياً اولا ان جريان العادة بمثله
كلم المشتري به لو اسقاط البايع له وكذا لو كان كثيراً وقد علم المشتري قبل العقد للمعروف من ان ذلك رضا منه بربطه فلا رد ولا ارش ولا يفسخ كاهو
البيع بالجهل بعقل القصور بالذات الموجب للغير وان شوهه لعدم الاكتفاء بها للمعروف مكرراً بان العلم بالجهل كاهو في ذلك اما اذا لم يكن عالماً
بكثرة النقل فخط المص ويظهر ان الحكم العيب بل لا يجد خلافاً لكونه عيباً عرفاً وكونه على اصل الخلفه وقال ابي بصير عبيد الله بن ابي جعفر الله في رد الاربعة
بشبهه زق زنت فيجده رده يا قال ان كان يعلم ان الدرة بكونه الزنوب فليس عليه ان يرد وان لم يكن يعلم فلا يرد به وعبر عنه من رد في رد قبل
وتب وقر وجامع الشرايع ولعل المراد من الجميع ملأه المتن وغيره يجعل جريان العادة بمنزلة العلم كما انما يحصل العكر جعل في المتن على ارادة العلم بجريان
العادة بل لعل في هذا النام لان يكون شيئاً لا يرد به لاجد مثله عيباً في العادة فانه لا يحتاج وان لم يعلم وكاهو كان فلا رد ولا ارش في الخبر على ان
عدم العلم عيب يفسخ به ارش لو اراده او مع الضرف او ارباً قبله من ذلك ومن كونه من بعض الصفقة باعتبار خبره في بعضه رده باعتبار من وقد يشهد
له الصبي عن جعفر بن ابي عمير ان علياً صلوات الله عليه فسخ رجل اشترى من رجل عكة منها سمناً من كاهو حكمة فوجد فيها رارة فاحصاها على
فقال لعل لك كجبل الرب من منا فقال له الرجل انما بعت منك حكمة فقال له انما اشترى منك سمناً ولم يشتر منك رارة الا انما يفسخ عمله بعل
كان ابيع شخصاً لا كلباً على ارادة ان من الشئ بقاء ما يقابل الرب من السم ومنه يعلم صحة البيع في نحو ذلك بعنوان انه سمناً وان بان اختلاف

كتاب النجاشي

في الأصول في الشريعة
والعقوبات

بلا يثبت النجاشي للغير مضافا الى عدم الجواز بعد العلم بالجلد وكونه البيع ولو بغير العتق خطأ والله اعلم والحق في الفصل بين ما بعد من غير
في المخرج مودع من العرف وهو مختلف بالنظر الى الكم والكيف في العمل بالذات لا في العمل بالشرع من عدم علم المشتري
ببرهات البينة لا يثبت في المشتري من غير خبره من الرد واخذ ما وجد من العلم بنسبة العتق ولا يلزم البائع ان يعطيه سمنا باذنه الناصر وان كان سمنا باذنه
ومن ذلك يعلم انه قد يجمع المشتري خبرا من من البعض والعياض من خبره لا يثبت بالخطأ البينة المسئلة **المسئلة** لا اشكال بل ولا خلاف في كل من يبيع
الحيرو وصل الشراء ويحرمها ما شابه يثبت بالخطأ فيا ان اختلف بل في ذلك الاجماع عليه لما عرفت سابقا ما دل على ذلك الا انه بين الرد والاشكال
بما ان ضرره عدم كونه عيبا فلم يثبت الا عيبا لا يثبت في الرد وان كان المشتري ما يكون ضده عيبا البينة ذلك كما هو واضح اما اذا اختلف واشترىها عتق فان شرطه ان
انها ليست كذلك فالشهر بين الاحتياط في المشتري في المشتري بين الرد والاشكال مما ان دون الارشاد وان كان قد باقى فيه باحالة فبغيره من غير العتق
القول في عدم خلافه يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
ذكر ذلك في الجسد والعقل والنبض والعسل وصل الشراء ما عتق بل في الرد والاشكال مما ان دون الارشاد وان كان قد باقى فيه باحالة فبغيره من غير العتق
وذا علم ما به من ماعدا علم ظاهرها او ظاهرها من غير ما لا يثبت في الرد وان كان قد باقى فيه باحالة فبغيره من غير العتق
ويجوز ان لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
يكن من فضل المولى لمصلحة المشتري بذلك دون البائع لعدم وجود الصفة في سببه في الواقع والله اعلم **في القول في عدم خلافه يثبت في المشتري**
مسائل (الاولى) اذا قال البائع بملك بالرد في المشتري والرد في المشتري فلو لم يبيع بملكه انما لم يكن البائع بملكه بل عتقها من غير ما لا يثبت في المشتري
بعضهم يقولون لا يثبت على المدعي البينة على ان يترك ادعاءه حتى لو قلنا انه الذي يترك ادعاءه لان المدعي لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد
كذلك فلا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
مورد النزاع في حال العقد الواقع امكن التمسك بتقديم في نظره ولو كان كفيته الدعوى استحقاق المشتري للغير والبائع ينكر من غير كسبه
خاص لم يكن القول بكون البائع المتكروا عليه ينزل ما عرفت من ان رد البائع منكر ان كان يدعي المشتري اقباعه السلعة وبسبب فبغيره
البائع بملكه بملكه من هذا العيب فلو لم يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
الرد بغيره لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
اشكال الخبر لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
سمع البينة في حق المدعي لعدم رغبته فيه ولا في حقه من البائع ولذا لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
منافق في العلم ولعلنا نعلم في فضل الغير مضافا الى اجماله في رد المشتري بغيره لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
بعضها المشتري ومنه فانما في المحاكم يتردد في بطلان المدعي وباطن المدعي والاشكال في كونه على المشتري في دعوى العلم بالبينة
او الرضا بعد العقد ونحو ذلك ومن كره ان مثلهما ابيد دعوى التفضيل في الرد وفي ذلك ان يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
بأن يثبت العيب في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
مثلا في رد البائع في القول في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
البائع منكر ان يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
يكون العيب جازا اذا اقطع احد من مضمونه قد اشترى من غيره او امسك ولا كان القول في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
البائع كقول المدعي مع نظره وانما البائع قبل قوله لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
ثاني المحققين لان العتق في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
في كل موضع كالشباع اذا بلغ مرتبة التوارق فامر البين قلت قد يظن من اطلاق المتن والناظر والقواعد والارشاد الاكتمال فبغيره من غير العتق
الا انه لا بد من البين معمد لان افضلا لو كان مع المشتري افضلا البائع مدعي باعيا فبغيره من غير العتق
البين ولا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
المشتري فلا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
وكيف كان في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
عدم الاكتفاء بل لو حلف كك وهو لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
على السداد كما يحلف على عدم الفاسد في الماء استنادا الى اصله من كره والمبينة وغيرها الاكتفاء في العلم في ذلك وهو حسن لا يثبت في المشتري
باعتبار عدم التقدم في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
احدا الا بالبين او القولين في مثل المسئلة ولعلنا نعلم ان لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
خبره بناء على عدم الاكتفاء بالحلف على فضل العلم في الصلة الاولى اذ لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري
اتحادها الحكم وان يثبت فيها سمنا البين على فضل العلم في الصلة الاولى اذ لا يثبت في المشتري بل في عدمه ما لا يجمع في نفسه على ثبوت الرد وهو غير مضاف الى الخبر المضل وقيل كما عرفت انه لا يثبت في المشتري

التاسع ان الحق هو ان ينسب كل قبة الى صاحبها ويجمع قدر النسبة ويتخذ من الجميع نسبة القبة كصفة ان كانت الثلثة وثلاثة لو كانت ثلثة
 وهكذا وهو قد وجد مع الطرفين الاول وقد يتخذ كصفة الحال يحصل بين الاول ان يختلف المقومون فيها معان فان كانت احكام البينات
 ان يثبت النوع صحبة وعشرة معبدا والاخر ثمانية صحبة واختره معبدا فالتفاوت بين مجموع الصحبة وبين مجموع المعبدتين الاربعة فيجمع ربع
 الشئ فلو كان الشئ عشرة فالارض ثلثة وكذا اذا اخذت نصف مجموع الصحبة ونصف مجموع المعبدتين وهو عشرة ونصف مجموع المعبدتين الاربعة فيجمع ربع
 التفاوت ربعا ايضا وعلى ما ذكره الشهيد يتخذ تفاوت الاول هو السدس والثالثة وهو ثلثة اثنان ثم بقسم ذلك بالنصف فان النصف اثنان
 فيكون نصف السدس ثلثا ونصف ثلثا ثلثة اثنان ثم بقسم ذلك بالنصف فان النصف اثنان فيكون نصف السدس ثلثة اثنان
 اي ستة ونصف لو كانت القبة ثلثة احدها كالاولى والثانية عشرة صحبة والثالثة ثمانية صحبة او ستة صحبة فالتفاوت بين مجموع
 التفاوتات الخمس لان مجموع القبة الصحبة ثلثون والمعبدة اربعة وعشرون فالتفاوت ستة وهو خمس فيجمع ثلث الشئ وهو اثنان وخمسة اثنان من الاثني عشر
 وعلى الثاني يجمع سدس الشئ وهو اثنان من الاثني عشر وخمسة وهو اثنان وخمسة وهو ثلثة فيكون الجميع سبعة وخمسة فيقسم بقسط الثلث
 ثلثها وهو اثنان وخمسة وثلث الخمس فيزيد على الاول وقد يتخذ ان لو كانت احكام القبة بين اربعة معبدا والاخرى ستة صحبة
 واثنان معبدا فان التفاوت اثنان على كل منهما وكذا لو كانت الاولى ستة صحبة والثانية ثمانية صحبة والثالثة ثمانية صحبة فالتفاوت بين مجموع
 ثمانية معبدا والثانية اربعة فان التفاوت اثنان على كل منهما وهكذا الصورة الثانية ان تنقسم القبة الصحبة وتختلف المعبدتين فلو كانت ثمانية
 اثنى عشر صحبة عند الجميع ومعه معبدا عشرة عند فم ستة عند الآخرين والطريق على الاولى تنصيف مجموع مائة المعبدتين ونسب الى الصحبة
 وبقسم من الشئ بالنسبة وهو اثنان هنا او نصف الصحبة وبسبب الجميع الى الجميع وهو هنا الثلثة ايضا وعلى ما ذكره يجمع السدس بالنصف
 من الشئ وبقسم نصفه وهو الثلثة هنا ايضا وكذا لو كانت القبة في المعبدتين اثنان فان الثلثة اثنان ثمانية معبدا فان كانت كروية الصحبة
 او اخذت ثلث مجموع قيم المعبدتين ونسبت الى الصحبة او جمعت السدس والنصف الثلث واستعطف ثلث من الشئ كان التفاوت اثنان ثلثة ايضا
 الصورة الثالثة ان تنقسم القبة دون الصحبة ان كانت ثمانية معبدا عند الجميع وثمانية صحبة عند فم عشرة عند الآخرين التفاوت
 الثلثة ان نصفت المعبدتين ونسبتها الى مجموع القبة بين اربعة صحبة ونصف الصحبة ونسبت الى المعبدتين وعلى ما ذكره الشهيد يجمع التفاوت
 الربع والثلث وهو من الاثني عشر المقروض كونه ثمانية اربعة واربعة احاس ثم يسقط نصفه من الشئ وهو ثلثة ونصف خمسا ويحصل الاختلاف
 بين الطرفين ولو كانت القبة ثلثة بان كانت الثلثة اثنى عشر صحبة اربعة والتفاوت خمسة من السدس وهو ثلثة ونصف خمسا وهو عشرة فيقسم
 الى المعبدتين او نصف المعبدتين ثلثة فيكون ثمانية عشرة تفاوتها مع الثلثين خمسا اما على ما ذكره الشهيد يجمع الربع وهو ثلثة من الاثني عشر
 والثلثين وهو اربعة واربعة احاس والنصف هو ستة فيكون الجميع ثمانية عشرة احاس فيقسم ثلثها من الشئ وهو اربعة وثلث وخمسة ثلث
 الخمس فيخرج ذلك مما لا يخفى عليك بعد الاشارة بما ذكرنا ثم قد يتخذ ذلك كله بانه لا دليل عليه فاعده الجميع بين البينات يمكن منها فالنتيجة
 ما ذكرنا من الفرق والاختلاف على الاقل او يتخذ ذلك ما سمعت في كتابي القول بالفرق فيمن فوه ومع تلك الفاعلة فالاول ما ذكره الشهيد
 اعمل كل من البينتين ببعض ما قامت عليه من التفاوت على وجه لا يفضل احدهما عن الاخر ضرورة كونه هو الذي اختلفت البينات فيه والشئ مقدم
 لكونه يتبع فيه حديده خارج عن الجميع كما هو مقتضى الطرفين الاول اذ هو ليس بها فيها اختلفت فيه البينات من التفاوت الذي هو مقتضى
 احدها الثلثة مثلا ومقتضى الاخرى اربع مثلا بل لا يلائم بعد القطع باحصاء التفاوت في احد الطرفين ولم يعلم على الخصوص تنصيف مقتضى
 كل من البينتين ولحكم بكونه الارض اما لا كل منهما في النصف فحينئذ اللهم لان ابن ابيهم اخذوا ذلك مضافا الى ما سمعت من غير عبد الله عز وجل
 في الاضاحي قال كتابكم فاصابنا غلا في الاضاحي فاشترينا بدينان ثم بدينارين ثم بدينارين سبعين ثم بدينارين بقليل ولا كثير فرفع هشام الكاهن الى
 الحسن فاجره بالاشترينا وانما لم يجد رفعه عليه السلام انظر الى الشئ الاول والثاني الثالث فاجموا ثم تفرقا بمثل ثلثة وقد عدل به الاحتياط فحصل الى
 الضابطان يجمع القبة اثنان الى القبة ويصدق بقية مقبولة الى القبة بالسوية من الثلثة الثلث ومن الاربعة الاربعة وهكذا واقتضا بعض على الثلثة
 للربحية والافلا من ذلك وهو قريب الى ما قلنا بل لعل اختلاف البينات هو بقية القبة باعتبار تفاوت الرغبات فيكون كالشئ الواحد الذي في
 متعددة ومقتضى العدل الحاص بين حق المشتري والبايع هو ما ذكره الاحتياط ونقصه الجزل في ثوبه فليست المستلقة من ثاوير البينات كما يجري فيها حكمه
 انما لما لو كان التفرع من الشئ في نسبة التفاوت منه كان لو كان نقدا لو سجن الارض في خصوص ما دفعه منه لان الضيق يكون
 لاثمن من الغرامات فالشئ ملك لبايع على كل حال ولو كان العبيط الشئ وكان عرضا الشئ لبايع على المشتري في نسبة التفاوت من الجميع مع فرض
 في التفاوت النصف الشئ على نصف الجميع وقد جعل ان يسقط عليه تفاوت ما بين الصفة والعيبة لاجل هذا بل لو عرض الموضوع عن مجال لان العاين
 وكان هو المشتري فالمرضى وان كان هو المبيع فليكن كذلك في الشئ وارش ضروره ان الارض ليس هو لاجل المبيع بحيث يصح بيعها وهو العين الاول
 في ذلك فلم عليه وفيه ان مثله بان في الجميع مع انك قد عرفت ان يرجع على الشئ بنسبة التفاوت ودعوى الفرق بينهما ما يكون الشئ في نسبة البيع بعد
 ن لبايعا عليه فيكون التفاوت بالنسبة ولا حظ في القبة الواضحة انها هو لمعرفة قدر التفاوت بدفعها ان كان الشئ في نسبة البيع بالاضاحي كل
 يبيع في الشئ بذلك ايضا فالاولى ملاحظة النسبة في كل منهما والاعطاء فحينئذ المسئلة **السابعة** اذا علم ان العبد ولم يرد ولم يسل
 بانه ولو يطاول الا ان يصح باسقاطه ويحصل ان ينسب ما عرف في مقدم اذ هو على الزايف على المشهور بل وبما ظهر من بعضهم لانفاق على غير خلا

عندم

يقول بها أكثر من ذلك لأن هذا يؤول إلى بطلان البيع لأن البيع ما لا يملك لأن الرقبة ينتقل بالبيع لا بالملك وإنما الشارع حكم بأن الرقبة
بردة من هذه العيوب بالبرهنة فيه ما بين شرائه من سنة وثأباً أنه يمكن القول كقولهم لا يملك بالملك المستقر الذي لا
ينقطع بغيره ولا يفتح بمخالفة غيره من سنة فلا يبرهن بغير السكوني الذي لا يملك بالملك المستقر الذي لا
هذه النصوص من وجوه فلا يصح للفصل بين محققين على البيع وعدمه فينتقل على المشتري لوضوح بعده عن هذه النصوص وأن كان قد بان
فيه بأن المعارض بينهما وبين خبر السكوني إنما هو في غير هذا الحال فيخرج على الخبر فيجوز أن لا يملك بالملك المستقر الذي لا يملك بالملك المستقر الذي لا
المشتري الرجوع على البيع لأن لا يمكن أن يكون انقضاء للعقد لأنه قد تلف بسبب ضمانه على البيع فيكون الثالث فالمراد بالبيع في النصوص هنا
منه ومن الرد بغيره ويجوز أن لا يكون انقضاء للعقد لاحتياج بيعه في غير العقد والرجوع بالثمن وبين الانقضاء والمطالبة بالاداء لا يوجب عدم ملاحظة
فيكون ملاحظة أصحها وبعد الجواب عما اذ على نقد بغيره لا يملك بالملك المستقر الذي لا يملك بالملك المستقر الذي لا يملك بالملك المستقر الذي لا
لأنه على ما ذكره في كتابه فيما لو منع مانع من دمه من كونه عيباً فهو ثم اجتمع فانه لا يوجب الرجوع عما ذكرنا من القول بالانقضاء فلهذا لا يوجب الاداء على
الطريق المذكور في هذه العيوب الثلاثة وأما الذين فضلوا العقد في الردوس وعكسوا مع الشرايع والاسكاف فيما حكوا عنه لكونه في ذلك نسبة إلى المشقة
ولم يفتن بها بل لم يفتن بها القول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك
الأخر على أن في غير ذلك في منها ما ينفي بغيره وهو خلاف المعروف بين الفقهاء والفقهاء في أنه هو عدمه شيء كالمسكون في البيع منع من الجاهل على
ما رواه غيره بكون الحد من مسقط فاعلموا لا بد من القول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك فالقول بغيره من غير ذلك
هو في البيع وهو في العقد كالأمر وكما كان فالظن مساواة النجاشي بهذه العيوب في غير هذه النصوص وحديث السبب فيهما معا في
والسقوط في الأول فضلاً عن غيره من صحيح الفاضل والشهيدان وغيرهم بل عمل من تركه هنا انكالا على ما ذكره في حكم العيب لئلا يقال في العيب برة
بها ما يمنع مانع وقال ابن ادريس فيما حكى من تركه ان يخطر بالبال وقيل الفرق بين هذه العيوب وبينها ان لا يفسد الردي بها بالنسبة بخلاف غيرها
فلنا هذه خلاف أجمع أصحابنا وصان ذلك أصول المذهب لأن الأجل حاصل على هذا النقص بفساد الردي بخلاف بينهم والاصول مشبهة مستقرة
على هذا الحكم بل ظاهراً لاجتماع على ذلك لأن اشكالك بعضهم بأنه سيقتل بطلان الانقضاء على عدم التصرف في المملوك الذي يشتري المقتد
في هذه السنة فلا يبعد القول بعدم سقوط هذا النقص بالتصرف كالمعترة وقد يدفع أولاً بأنه لا استيفاء لحل الاطلاق عليه بعد أن لم
يكن للشرا من غير رافع وثأباً أنه قد يقال ان المسقط للرد إنما هو التصرف بعد حصول سبب الانقضاء والنقص أو لم يظهر رافعاً في التقا
لا الأول كما هو واضح وعلم له أو في المصنفين في بيع هذا الحكم بحيث مع عدم الاحداث فلو حدث فيه ما يوجب عيبه أو فسده قبل ان يملك
الرد وان اعترض في ذلك بأن طلق التصرف مانع من الرد كغيرها من العيوب وان لم يوجب عيباً لكن قد بين ان المصارف ان التصرف اذا لم يكن في
احد الاربع ولا يفسد الردي بالبيع كحديث بعده انما هي فيسقطان وان حصل فلا يملك لا يشترط الردي في العيب بكون العيب قائماً وقت
منعيره ولو فسده ولذا كان حديث السبب انما هو في الرد بل قد تقدم احتمال توقف حقيقته رده العيب عليه ولذا بسقط مطلق النقص وان لم يكن مغنياً
لو كان بعد حصول سبب الرد على كل حال فلا ينبغي ان يملك في ثبوت الارش هنا مع حصول المانع من الرد وان استشكل فيه في قولنا ان في بيعه في
عدم نقصان هذه العيوب عن غيرها بالنسبة إلى ذلك وعدم التفرقة في خصوص المقام اكتفاء بما تضمنته من بيان زيادة هذه العيوب على غيرها بالرد
لحدث في ضمن سنة فالتائب الماعداها ثابت لها بطريق أولى يتم في شكل في الارش اذا حدثت هذه العيوب في المملوك في ضمن السنة لكن يثبتها
المعبر على وجه لا يرد بها عليه لظهور المراد في خصوص المقام كون المملوك بائناً على الملك مضطراً إلى الانقضاء بما خالف الاصل على المنهك لكن الحق
ثبوت الارش انما هو في النقص حول علو اذا كان بائناً على الملك وأولى من ذلك ما اذا كان انقضاءها بوجوب ردها عليه وأولى من ذلك
ضلا بها عليه فظهر ان المخرج مساواة هذه العيوب لغيرها في ذلك كله ومنه يعلم ان الرد بها وان اشترط بحصوله في السنة لا ان لا يفسد بها
هو مقتضى إطلاق الأدلة بل قبل ان يخرجه على بن سبب صريح فيه ولا ينافيه ذلك بعد ان كانت الغاية فيه للاحداث لا إلى الرد فيكون المراد من قوله
بعد السنة ان لم الرد مع حدوثها في السنة من اجل حدوثها الى ما بعد السنة لان المراد اشترط الرد بما بعد هاتم أن الظا اوده مقدار سنة مبدئاً
يوم الشراء لان المراد تمام تلك السنة لا مبدئها والمرجح انه لو وقع الشراء مثلاً في ذي الحجة كان العبد من هذه العيوب ثمانية من ثم السنة وان اوجبه
بعضها ثم قد ظهر بغيرها انبساطها هلالاً لا يدرى ان وقع الشراء في المكة أو غيرها فاعلم **الفصل الثاني** في المراجعة والنوابة والمواضعة
الفرع في عيبها فثبت ان لا يملك من ان لا يبيع ما ان يبيع براس مال ولا ولا والشاق المساواة والاول المراجعة باع مبيع والمواضعة باع بغيره
ان انقضاءها في المراجعة كقافة الفواضل البيع مع الاختيار براس المال مع الزيادة عليه ومن يعلم بغيرها في البولي وزادوا في الشراء وعطوا
بعض البيع براس مال بان يقول شركت في هذا المانع نصفه مثلاً بنصفه ثمنه بعد العلم بغيره وثنية ثانی الشهودين بعد اقراره بأنه لم يدر في
كثير قال وفي بعض الاختيار لا لا عليه فثبت مقتضى عدم تصور المراجعة فيه وهو الشراء بالبيع ولا المواضعة وفيه نظر على قوله يمكن ان لا
في النوابة فيكونها جميعاً والجميع والبعض فيكون ثمنه الاحتجاج بها حال في كره ولو كان الشراء في شراي وشراي واراد ان يشرك غيره فيه لم يصح له
بسطه من الشراء في لفظ البيع والنوابة والمراجعة والمواضعة ثم انصر على المناصفة وعبرها وان اطلق الاشارة الى احتلال في العقد المجهل بعد اقرار
المعوض كما لو قال بعتك بانه ذهباً وفضة واصحبه ومحل على المناصفة كما لو اقر بشيئين وللشاذية ومجان كذا في الاشراك في البعض

فيما قبل البيع بالنسبة إلى المبيع

[illegible]

فہرست مضامین

فإن قيل في البيع

كالولي في الجميع في الأحكام السابقة لكن قد يقال إن المراجعة مثلا البيع بنفسه ليس المال مع زيادة كذا قال لعل قلت لا يسجد الله الرجل به بل يبيع البيع
فقال يبعث به دولته فقال لا بأس بها هذه المراجعة فادع البيع جعله جلة واحدة وظاهره حصة ذلك وهو لا يأتي في المشتري لأن لفظ
من المثل ليس ثباتا ولذا لم يحصل المراجعة العرفية في بعض البيع المعينة المنقطة عليها التمسك كما سطر في الفقه وكذا الكلام في التولية والمواضعة ثم قد بين
ببعض زيادة القصد فيها مع ذلك لعدم جريان أحكام المراجعة على البيع بالزيادة مع قصد عدمه بل يريدون قصد ما لا ينفع من نظريته ولو اختلفا
في القصد فالظاهر البطلان ولو ادعى المشتري زيادة المراجعة فانكر البائع كان القول قوله بيمينه إذا لم يكن ظهور في اللفظ لأنه كدعوى الشك في علم البائع
ح ولعل المفاعلة في المراجعة والمواضعة لتوضف العقد على الرضا والصيغة من الجانبين فكان كل منهما فاعلا للمرجع وإن اختلفت بيمينه أحدهما وعلى كل
حال فليس قد يفتي في المراجعة وفيما هاهنا مبيع واحد كالواشترى ثلثة ثوبا بالسوية لكن ثمن أحدهم عشرون والآخر عشرون والآخر عشرون ثم باعوه بعد
الانحياز بيمينين وادعين في المراجعة بالنسبة إلى الأول وتولية بالنسبة إلى الثاني والمراجعة بالنسبة إلى الثالث وكذا لو باعوه مساندة ولا يقيم
على راس المال هذا مع ثبوت العمود ولو كان العقد واحدا بالمحنة والاربعين كان الثمن فيقول راس المال ولو تفتت في العقد الواحد ثم كان ذلك
فوكا العقود المتعددة والظان أن مراده بقوله هذا إلى آخره بالنسبة إلى الثلثة الذين اشترى الثوب بالسوية إذا التفتت على راس المال متجهة فيهم لو كان
العقد واحدا ولم يذكر ثمن كل ثلث ولو اشترى ثمن ثوبا بالسوية لكن ثمن نصيب أحدهم عشرون والآخر عشرون والآخر عشرون ثم باعوه بيمينين
الخاصين بيمينتين ثم باع من كل الرابع نصيبهم بيمينين بعد انحدارهم بالحال والرابع شرك في حصته فهو بالنسبة إلى الأول مواضعة وإلى الثاني
تولية وإلى الثالث مراجعة وإلى الرابع شرايط والخاص مساندة والخاص فميمين وثلثة وأربعة منها على ما سطر في ذلك لأن ما ينبغي إعادة القصد الذي
ذكرناه عليه وكيف كان فالقصد في المراجعة وتولية ما ينبغي في مقامين أحدهما العبرة والثاني في الحكم أما العبرة فان يبيع راس المال بالنسبة من جهة
العبارت لا لا يبيعه وشبهها إذا لم يكن المشتري للمال ولا كفى الاعتداد على علمه كما صرح في كونه وإحالة وجوب الذكر بقصد البكون فاما مقام ذكره في
العقد بسبب قلة الاختلاف المثل وعبره محمول على الغالب من الخصم لا من غيره المشتري فيه ثم يقول بعد الاختيار يبعثك وما جرى مجرى ما تقدم في البيع
يرجع كذا جريان المراجعة ولو اختلفت غير البيع من عقود المعاوضة كالصلح والاجارة لا يجرى من قول يبيع بيمينه جريانه في الاجارة بل السجل الفطرية
على جريانه في المعاوضة مع أن القصد في كونها من الاجارة بعوض يرجح بكون ذكر المراجعة في البيع كذكر العقد والنسبة لا لارادة اختصاصها بها إنما كلف
بالنسبة إلى فعل المال في المشتري أما انتفاءه إلى البائع فلا يغير فيه البيع قطعا بل يكفي فيه الصلح ونحوه بل قد بين بكمنا جميع ما يفرق بين الحال
كلها وأرض ومعدن أو نحو ذلك وقد أورد بعضهم ما يراجع على ما لا يفرق على ذلك راس مال بخبر ينفق ونحوه فلو والله العالم ولا ينبغي لفظ يرجع بل
يجري مجرى كل ما أفاد فائدة من لفظ الزيادة وغيرها ثم قد يفرق بينه وبينها بصره أو ظهوره في نفسه في ارادة عقد المراجعة بخلاف لفظ الزيادة
فانه يحتاج معه إلى فهم غيره في ارادة المراجعة لما عرفت من اعين البيع بالزيادة منها ولعل على هذا أن يجرى بمسار يتابع الرضى القادر فيه بين المقتضين
فلا يخلو تأمل قال قلت لا يسجد الله ما اشترى المتاع نظره فيجب ثمنه أجل فيقول بكم تقوم عليك فاقول بكذا وكذا فابعد يرجع فقال إذا بعت
سراجا كان لرجل نظره مثل ما لك قال فاسترحيت وقلت هل كنت أقول قلت لأن ما في الأرض من ثوب يبيع حرا بيمينه بيمينه حتى لو وضعت
من راس المال حتى أقول تقوم بكذا وكذا قال فلما رأى ما شق على قال فلا أفعل لك ما يكون لك فيه فخرج منه قل فام على بكذا وبيعك بزيادة كذا ولا
تقل يرجع بل خبر عبيد بن عبد ربه قال قدم متاع لا يسجد الله من صر فضع طعاما ودعى له لثما فقال لا تأخذه به دولته فقال لهم أبو عبد الله
وكذلك يكون ذلك فقالوا في كل عشرة آلاف لعين فقال يبيعكم هذا المتاع بأشبع عشر ألفا فباعهم مساندة التي كشفت عن المراد بخبر محمد بن مسلم قال أبو
عبد الله ما في أربعة ببيع عشرة واحد عشر ولكن يبيعك بكذا وكذا ما شئت قال والثاني متاع من صر فكرهت أن يبيعك ذلك وعظم على فبعت مساندة
بناء على أن المراد إضافة الزيادة مع الأصل ثم سبعة مساوية ولا بد أن يكون راس المال معلوما وقد روي معلوما عند ما حال البيع بلا خلاف واجبة
بل قد روي أن كان المشتري جاهلا براس المال بطل البيع لجهالة وكذا لو كان البائع جاهلا براس المال بطل البيع لجهالة وكذا لو كان المشتري جاهلا براس المال بطل البيع لجهالة
وهذا الوجه مثل أن يقول راس المال كذا والرجح ما تنفق عليه بطل قلت لأن في البطلان مع هذه الجهالة راس المال والرجح ضرورة وجوبها إلى
جهالة الثمن الذي هو مانع من صحة البيع من أصله فضلا عن خصوص المراجعة منه والاولى إلى العلم غير كاف فيه قطعا نعم في جامع معدن ولك أن المراد بطلان
وجوب علمها حال البيع فلا يكفي علم أحدهما ولا يجزى علمها بعد العقد وان أفضاه المحتسب المنضبط كالعلم بالاشترى وجلا ربح كل عشرة درهما والحال
انما لا يبلان ما يحصل من الجميع حال البيع ولعل كذا إذا فوض جهلا أو جهلا أحدهما بمقدار الثمن عشر مثلاً ما إذا سلمه إلا انهما لم يضر
الجميع فقد يفرق بعض خصوصاً إذا لم يكن محتاجاً إلى طول نظر لعدم الجهالة مشاعراً في ثباته والعمومات بل قد جعل العقد في الاول أسهل لأنه وإن كان
يجوز للجلالة إلا أنه معلوم عند التفصيل قال قلت ولو اخرج راس المال وذا في كل عشرة درهم ولو سلموا فثنا العقد كبت الثمن إحتمل البطلان للجهالة
والعقد لا مكان العلم فانه ينبغي بالاحتياط وعلى كونه كراهة نسبة الرجح إلى الثمن في المراجعة بانه قد لا يعلم قدر الثمن في حال العقد ويحتاج في معرفته إلى
الاحتياط بل قد عرفت فيما سبق من صحة بيع الصبرة كل فمين بيمينهم مع انها مجهولة بل يجوز الفاضل في عقد بعتك هذه السلعة بأربعة أمانين واحداً
إذا سلمه بالبحر والمفاد في كل ذلك مضافاً إلى اطلاع النصوص خصوصاً المضمين منها جاز يبيع دونه وادعه فاقول بالصريح في الصورتين خصوصاً
الاولى لا يخر من قوة ثم قد يفرى البطلان لو فرض عدم علمه بيمينه المشتري مثلاً أو غير محض ذكره ما عدا مضطراً في نفسه وإن لم يبرهن مسدداً فيجب
والمعنى الشارح يوزن بطله خصوصاً لا يعلمه ولا يعلمه ثم أن لفظ كذا المراد من العلم براس المال لا هو شرط في الصحة عدم اطلاع البائع به ثم المشتري بيمينه

رأس إلى غير ذلك أو تقوم على أو صحت ولا يقول الشئ به أو لا يبقى المذكور بالمراد به ما وقع في العقد وليس هو الباقي ثم لا يبعد عدم جريان شرط المشتري
 من جهة على هذا الكثر كما أن المصلحة تسلط عليه لو أدها له غير أن المشتري لا يقع في العقد بل هو كذا في البيع من الأثر إذا كان شافيا يقول المشتري
 بكذا إلا أنه لما كان ظاهره أنه دفع ما اشتري به وأنه لم يرجع إليه منه شئ ولا فخر له من ذلك كذا في العقد على المشتري لو أسقط المشتري عن البيع بعد
 ثبت أسقطا له بل لا يبعد ذلك أيضا لو أسقطه قبل قبضه لم يخلو حال القبض بينه وبين الراد بل يملكك لو أسقطه المشتري الأدها واحد فخر به بل لم يلزم
 البيع المشتري عليه بما هو منقضى منه لو يرجع به بنفسه أمكن القول بوجوب كره هذا وقد يقال بعدم وجوب أسقاط عليه إذا لم يرجع وإن كان سقنا
 بل هو لسلطه التقيد بالرجوع في المنع وكان لعدم كون الأثر ما لا يثبت في الدوزان كان لصاحبه الرجوع بمرور أده دفع أسقاطه بسلطه لا أن يرد له ويج
 فيخصه صدره يقوم على اشتريه بكذا فخره ولو فخره كونه من زائد لم يوجب حط الزيادة من اشتريه وجه قوي كما أنه يوجب فيما لو صالحه عند قبضه مع الجهل بعد
 التقاوت أسقاط المصلح به من الثمن والاختيار بالباقي ولو لم يكن المشتري من أسقاط سبق السبب لاحتل الاختيار بأده الأثر في الواقع ويصح أن لا يفرق
 ولم يعد إليه شئ ولو صرح عن أسقاط الدعوى به أمكن اختتام المصلح خاصة من الثمن ومن ذلك كله يندفع الوجه كثر من المصروف في المقام وعلى
 كماله فلو جاز العقد فنداه السيد لم يرجع لأن بعض القدر الذي منه غير احتكاك العبارات السابقة بالاختلاف في عينها ولا أشكال لا يخرجها من مقتضى ذلك
 لها فخره ثم لا يبعد جواز دفعها مع المصريح بالحال والبيع المبرور فيكون وجهه إلى أده الرجوع وقد يمنع صدق المراجعة عليه لا مكان دعوى أن المتقنا
 من القصر والفتوى أنها تؤدي بالعبارة المتبررة بل بما كان ذكرها لها للإشارة إلى أن الميزان في تحققها صدقها أخذ منها والعقدية ونحوها ما لا يتجوز فيها
 ضرورة عدم كونها من مؤثر الاختيار فإذا ذكرها وأراد مع ذلك البيع المراجعة لم يرد في بيعها حكمها مع فرض أن فيها احتكاك خاصة وإن كان البيع صحيحا في نفسه
 وصورة صورة المراجعة وكذا الكلام في نظائر المسئلة والله أعلم كما أنه لا خلاف في أن المشتري لو جرح عليه فاحتار في الاحتار لم يرضعها من الثمن وكذا
 لو حصل منه فائدة كتسليم الذاب وثمر الثمرة وغيرها من الثمن التي لا مدخل لها في ثمن البيع ثم لو قبضه شئ من ذلك وجب الاحتار به كما هو واضح
 وكيف كان مكره نسبة الرجوع إلى الجزء رأس المال وقا للمشتري ولو لم يكن في نسبة المشتري إلى ما لا يتجوز في الاحتار لا يجمع عليه بأن يقول بملك ما يرد ويج
 كل عشرة درهم ولو قال بملك ما يرد عشرة وخمسة عشر لم يكن مكرها وعلى كل حال فلا يرد ولا بطلان للأصل والاختلافات سببا لطلاق تصور المراجعة
 كتحصيله بغيره من أجل بيعه ثوبا فطلب منه مراجعة زوجه بيع المراجعة باثنا صدق في المراجعة ونحوها فذهب وأبطل في الاحتار لا ما لا يتجوز في الاحتار
 المحكم على المقتضى والنهاية والمراسم والنقش والقاضي في الأولين لا يجوز وفي الثالث لا يبيع ولم يلزم له بل لا يصلح لذلك عدل الصحيح الجدل بربط البيع
 البيع يقول بملك به وزيده أو دعه بازده فقال لا بأس بها هذه المراجعة فاذ لجمع البيع جملته وحده المظهره في وجوب الجمع المزبور وإن يقول بملك
 هذه السلعة بزيادة أو بزيادة عن ما قبله ولا يفرق فيها عنه لظفر في الصحيح قال قدم مناع لاني من صرفه فضع طعاما ودع لي الخارضا لو أخذت
 منك به وزيده فقال لا وكذا يكون ذلك فضلا عن كل عشرة الفين فقال الوافي أسبغكم هذا المناع ياتي عشر الفين بعد ولده عن أجزاء الصيغة بنحوها
 ذكره إلى ذكره ظرف المنع وفيه أن الصحيح محتمل لإرادة التخصيص الكراهة على أن الخصم لا يقول بوجوب الجمع وحده فانه لا بأس كعرفت بأزاد رأس
 المال من الرجوع من دون ملاحظة النسبة فلا يرد من إرادته الرجوع منه ويرفع الاستدلال في وجهه فضل الألف يمكن أن يكون خرا من أصل المراجعة إلى
 السان والوفاي فضل كما يوجب لينة من الصحيح المزبور على ما في الكافي فقال لم يفرق أسبغكم هذا المناع بالثمن عشر الفين فباعهم ثمانية بل في الصحيح الوافي
 كالصحيح لو أكره بيع عشرة وعشرين أو عشرة وخمسة عشر من البيع ولكن أسبغكم بكذا وكذا ثمانية فبعضه بكذا المراجعة مطوان لم يرد قائلا
 يرد في الربا من فخر بعض الاجل ان لظفر المصنف هنا كراهة المراجعة ولو لم يرد المسألة لا الكراهة في موضوع المسئلة قال وهو كذا لولا الخالفه لغيرهم
 الطائفة وعلى كل حال فلا يرد في ذلك لزم على المحررة قطعاً في حق ما دل على الجواز لا مناض مضافاً إلى الصحيح والموقوف المزبور المشتمل على لفظ الكراهة
 وعموم لغير موضوع المسئلة لولنا باختصاصها غير فادح كما أن احتار أده المحررة من لفظ الكراهة هنا بناء على عدم نفاذها في الصدر الأول بالبيع
 المصطلح بغيره بعد التسليم ثم يرجع إرادته هنا بالشهر والاجماع المحكي وغيرها وكذا الكلام في الاحتار كره بيع به بزيادة وجه دوازه ولكن أسبغكم
 بكذا وكذا وكيف كان فلا ينبغي عدم المحررة والبطلان كما أنه لا يثبت الكراهة بعد التسليم بها للاجماع المحكي وفيه أن فرضها على خصوص موضوع
 المسئلة ولا يطلق الخبرين السابقين والله أعلم هذا ويتجوز هنا كراهة على نسبة الرجوع للمال في مقابلة نسبة إلى السلعة على معنى قولها لو قال
 بملك بكذا مع رجوع للبيع ده وزيده ولكن الأصل في التصريح ما ذكرناه هذا كله في العتية وأما الحكم فيه مسائل فقد تقدم البحث في الأولى
 منها وهي من باع غيره من أجاز أن يشتري منه بزيادة أو قبضه حالاً أو مؤجلاً بعد قبضه وبكره قبل قبضه إذا كان ما يبيع أو يوزن على الأثر
 وكان المصالحاها كالفصل في عقد البناء ما يبعد ما عليها إلا أنه كما نرى لا مدخل فيه أصلاً ولو كان شرط في حال البيع أن يبيع له بغيره كما سمع
 الكلام فيه مفضلان وإن كان ذلك من قصدها ولم يشترط لفظاً كره كذا في عقد وير والارشاد وكذا وإن قلنا أن الشرط المضمر كما هو موجود لا
 أنه يمكن تخصيصه في ذلك بالاحتار منه لكن فيه منع واضح ضرورة اتحادها في التصديق فيخرج بطلان العقد مع قصدها الاشتراط وبينما هما
 العقد عليه وإن لم يذكر لفظاً بناء على شرط العقد فيشترط شرط ثم لم يرد بغير قصد الاشتراط بل عرفاً على الشاكر واستوفى أحدهما من الآخر
 صح على كراهة عند بعضهم وإن كان الدليل عليها لولا الشاع لا ينج من أشكال والآخر هل يعدل أن كان الحكم الضمني لا يرد في مخالفة القصد
 للفظ لغيره بطلان العقد لأن العقد لا ينعى القصد لأن من المعلوم عدم اعتبار مثل هذا العزم في العقد ضرورة كون العزم مفله خارج العقد
 كونه لك واجب بأن القصد وإن كان معبراً في القصد فلا يثبت في بطلان لثوقته لبطلان على اللفظ والقصد وكذا الصحيح ولم يجز

بغيره
 في البيع
 في البيع
 في البيع

[illegible]

فیما اشترک نصف

في التعليل

المع والفاضل في جملة من كتب من غير اجرة المشقة في معرفة المسئلة المعروفة من طلائع لك الاجارة ومما لادوا النصوص ان كثرت وصح جملتها وما عداها الا ان
المعظم منها مع ذكرها لها بذهب الوشوف بها والاعمال بها بظن انها جازلة ليس على اهلها حقيقة بل هو من انهم انهم من جهة كلك وقد عرفت فشاء بل العمل المشبهين
بعد ما عرفت من عدم فخرها بين ابناء الناجد والكل ان كانا بغير بل هي اجمع من غير محجة في لزوم ذلك بل ولا ظاهرة ظهورها بعد اذ لم يخل كونا المراد في
البارع واقع بينهما ماستر عليه لثبوتها منها ما عرفت في الماين وصحيح عبد الرحمن من انك ابا عبد الله عن المسئلة المشبهة بالاروق وقد دفع اليه لورق ونشطر عليه
انك ان تات بها لثبوتها فاشئت اخذته وما شئت تركته فذهب بشي وباني بالمتاع فيقول خذ ما رزيت ودع ما دمت قال لا بأس والله العالم
وابا التولية التي قد تضمنتها جملة من النصوص كصحيح منصور بن حازم وخبر علي بن جعفر وغيره من حيث خبر بها عن غير ابي بصير وغيرها وكثير من
عبادات الاصحاب كالشيخ وغيره فمما ان يعطيه المتناع براس الامر غير زيادة وقد عرفت من ان جميع ما سمعته في المراجعة ما يدخل تحت في راس المال في الاما
وعبها لكن في كونه لا بد من كون الثمن ثلثا بالخذ المولى مثل ما يذكره فلست استل به عرض لم يخل التولية مع انه قد ذكر جواز اخذ ذلك في المراجعة وقبها ان لا
ينبغي جواز اذا انقل ذلك العرض من براد تولية كما انه يقوى جوازها بغيره العرض بعد الاختيار بدلك نحو ما سمعته في المراجعة ولما قال في غير ما
يقول النعمان في جملة في المراجعة بخلافها باعتبارها ظهورها في ارادة العقد بمعنى اعطاء المبيع بنفسه او بيع في ذلك العقد ممنوع والا لجرى مثله في المراجعة
والمراد من ذلك ان اريد عقدها وتبكت وتبكت او ما شاكل من ذلك لا لفظ الدلالة على النقل في بيعه وبيع غيره فباعه مع ذلك ان ان
كان العقد بغير لفظ وتبكت ورجع كرا لثمن وان كان بها البيع كما ان فيها وفي غيرها ان يجعل مفعولا العقد لو كان اللفظ وتبكت ولذا قال في سنن
ولك ان يجعل الاجر لوفاء وتبكت السلعة لعل الاستثناء عن الثمن فيما سمعته لصلحة لفظ التولية في البيع براس المال في غير ذكره قبل العقد مع
بل اصل المعنى في تبكت العقد اعطاء العقد السابق بمقتضى تبكت المولى المبيع ما لم يكن المولى في العقد السابق لكن لا بعد الاختيار يجعل المفعول السلعة
بل في كثير من نصوصها موصوف مفعولا للتولية وان لم تكن صورته العقد لا الاشياء شي من المصير يجعل المفعول العقد يجعل المفعول السلعة ان لم يكن
من كون المفعول العقد الاستثناء عن الثمن فلا يثبت ما وانه لا بل لا بعد الاستثناء عنه لوقال تبكت السلعة تولية بل قد يظهر من النواحد
وذكره وغيرها الاختيار بلفظ تبكت مع قصد التولية وان لم يكن لفظها كما ان ظاهرها الاختيار بينهما وان لم يكن لفظها مفعولا من السلعة والعقد كفتا
بما فاهاه على العقد وكل ذلك غير بعيد اما الكلام في اصل العقد بهذا اللفظ اي التولية ولا بعد جواز لا بد من ان يبيح عموم الاختيار بعد ان ذكرها جاز
من الاختيار العقد بل ذلك في غير على رادة العقد بهذا اللفظ في النصوص المشبهة عليها لان المراد البيع براس المال الواجب بالفاظه الخاصة ولا
يتشكل ذلك بعدم جواز العقد بلفظ المراجعة والوضعية للفرق يذكر بعض الاصحاب العقد باللفظ الاول دونها وبناء على ان المراد في الآية العتق
المنداد لا ظاهر في ذلك لا ذكر الاصحاب مضافا الى ان التولية ليس الا البيع براس المال بخلاف المراجعة والمواضعة لفظها افراد مبتدئين
افراد الراجح والنقصا الى ان كلا من لفظها الاول لا يفرق في اصله على النقل بخلاف التولية التي من ثبوتها الراجح على مالك المتضمن وهي عينة الاطالة
وتحوم ما يناسب لفظ النقل فنجبتا وكيف كان في جميع بل هي احكام من المشقة والتقدم على السلب وغيرهما كما انه يلحقها التحايز الزوي في المراجعة
لو كتب براس المال على ما صرح به في كونه لا اتحاد الطرفين والزوائد المتضمنة قبل المولى ببيدها للمولى لا يفتح خلافا لاحد في الشاغبة والمطهر من الثمن
بعد التولية وفيهاها المولى بالكم وفي حد لوياع تولية خطا لبايع الاول عنه البعض فلا يجمع وان كان خطا قبل التولية فلا يباي في ان كان با ابا
وهو جاز ان صدر عليها اسم التولية التي هي كل عرفت البيع براس المال ولا ينبغي ان يجمع ولا ينافي في الخط انه هو يردح فابيع با ادى ضيعة لا في
والمراد بالبيع با ادى الاختيار بمقداره قبل ثم البيع به لا ان يربط البيع به ثم يعلم بعد ذلك ضرورة كونه يجمع مفعولا فيفسد كما يفسد البيع والله اعلم
وابا المواضعة فانها مفاعلة من الوضع بمعنى الخط انه في انقصا فاذ من راس المال لا يربط جوازها انتم في المراجعة الا ان يخل بكونها التولية
راس المال نحو ما سمعته في المراجعة والسامع فيها يقضى بالسامع في البعث عنها والاحتمال فتح فاذا قال تبكت بمائة ووضيعة درهم من كل عشرة
فالعش شعون اذ لا يربط ظهورها في ان الموضوع بعض كل عشرة لان المراد معنى الوضع لكل عشرة حتى يكون الموضوع خارجا عنها كما لو تب
بهذه العينة التي لا يربط ظهورها في كون الموضوع للعشرة غيرها ولذا لم يربطها لغيره احد فيكون الثمن احد وتسعين الاجزاء من احد عشرة جزء من درهم
والا لكان في المخرج عدم كون الثمن فيما لو قال من كل احد عشرة درهما ما ذكر المع وغيره بل لا خلافا لاجد فيه من واحد وتسعون الاجزاء من احد عشر
جزء ولا ينبغي ان يربط خلافا لظهورها في ان الثمن في فاحتمال جازة كما قيل ان اريد به بحيث يداوى لك له فهو كما ترى فضلا عن عوى ظهورها في العينة
فهي كما هو واضح وفي سنن لوقال تبكت بمائة ووضيعة درهم من كل عشرة فالثمن شعون لوقال لكل عشرة زادة عشرة في اجزاء من احد عشرة جزء من
درهم وضابطا مضافا للوضيعة الى الاصل ونسبتها الى المجموع ثم اسقاطها في الباقي الثمن لوقال وضبيعة العشرة درهم احمل الاخران نظر الما
صحة الاضافة من اللام وان ثبتنا الاضافة المظن في فمولا للبعوضة والشيخ طر المحكم بالاضافة في وضع درهم من كل عشرة كان يجعل مولا
القائة ويجعل العشرة سائة للبايع وكذا في كون الثمن تسعين لوقال تبكت بمائة ووضيعة العشرة درهم وفاقا للصحة على الشيخ لان المسان
الى الثمن كون الاضافة بعض من البعوضة فيك اي وضع درهم من كل عشرة لكن في ذلك فيها الماعل لم يثبت ان الاضافة بعض لان كونها لا
في من البياينة لا البعوضة بخوضا ثم قضى وباب اساج وهو منقذ من الاشتر عليها بصفة طلائع المراجعة على المبيع كما قد عرفت ولجئنا الى
من الماين وان قد صرح بذلك الحق الرض بن هشام وناهيك بما صح في دفع المولى ليجل الاضافة في المسئلة على معنى من راس المال ان الموضوع
المضاف بعض العشرة ولا يصح الاختيار بما عرفت فثبت كونها بمائة للام قلت فيكون الثمن احد وتسعين الاجزاء من احد عشرة جزء من الماين لا في

منارة كقولنا ان في جميع اوصافه لا يرد واحد منها على الاخر وفي جميع اوصافه لا يرد واحد منها على الاخر
لا يبيع حق من من الشجر من الحطة ولا يبيع الا مثلاً بمثل والعشر ايضاً مثلاً ذلك قال وسئل عن الرجل يشتري الحطة ولا يبيع عدداً لها
شعير اصيل لمن يخذل اثنين بواحد قال لا انما اصلها واحد وتلد في الكافي وكان على بيعها بالشجر بالحطة اي جعلها واحداً وقال سماع في الموثق
عن الحطة والشجر فقال اذا كانا سواء فلا بأس قال البصري قلت لا يبعد الله ايجوز فبين من الحطة بغير من شجر فقال لا يجوز الا مثلاً بمثل ثم قال
ان الشجر من الحطة وقال الباقر في صحيح زرارة ومحمد الحطة بالدين مثلاً بمثل والسوق مثلاً بمثل والشجر بالحطة مثلاً بمثل لا بأس به وفي خبر الحسن
فبين ان امير المؤمنين قال لا يبيع الحطة بالشجر الا بالدين ولا يبيع من حطة بغير من شجر كقول الصادق في سؤال عن الحطة والشجر لا بأس به
ولما سأل عن رجل يبيع الحطة بالشجر والحطة بالدين قال اذا كانا سواء فلا بأس ولا خلاف قال هشام بن سالم في الصحيح سئل الصادق عن الرجل
يبيع الرجل الطعام الاكرو فلا يكون عنده ما يبيع له ما يبيع له من حطة من شجر حتى يشتري ما يبيع من الحطة من الكيل قال لا يبيع
لان اصل الشجر من الحطة ولكن يرد عليه من الداهم حصة ما يبيع من الكيل في غير ذلك من النصوص وكان اشارته الى ان قوله في الموثق
باسكان على خبر ابي الطيب سئل ما خلق الله الشجر فقال ان الله تبارك وتعالى امر ادم ان يذبح ما خلق من الحنث لنفسك وما جازى به بقبضه الحطة
فقبض ادم على قبضة وقبضت حوا على اخرى فقال ادم نحو الا نرى اني فلم يقبل من ادم حكمة اذ ذبح ادم حطة وكلما ذبح حوا حبة شجر ومن الق
بعد ذلك كله اخبرنا ابن ادريس العدم واغرب منه دعواه انه لا خلاف بين المسلمين العامة والخاصة ولا بين اهل اللغة واللسان في انها حنث
وانه يرد بها الى الاتحاد غير حنثنا ابي جعفر والمفيد ومن قلده في معانته وتبعه بضيفة والايجل اصحابنا المتقدمين وروى مشايخنا المصنفين
المستبين من شجرها لذلك بل افوا بايراد الاختلاف اجنوا في اداس بيع الواحد لا اثنين مثل حنثنا ابن بابويه والسيد الرضوي على نوابه وعرضهم
بل ابو علي بن الحسين ذكر انهم اصحابنا ذكر المسئلة وحفظها وأوضحها في كتابه الاحكام وقال لا بأس بالفاضل بين الحطة والشجر لانها حنث
وكان ابن ابي عمير بن كيار مصنف في اصحابنا قال واذا اختلفت الحنث فلا بأس ببيع الواحد اكثر منه وقد قيل لا يجوز بيع الحطة والشجر الا مثلاً بمثل
لانها من جنس واحد وبذلك جاءت بعض الاخبار والاول والاصل على الاول وان كان فيها قال ان اخبنا الاحاد لا نوجب علماً ولا عملاً ولا
استدلالاً بغيره بل اذا اختلفت الحنث في بيعها وكيفية شتم قال وقد اختلفت اجنوا في الحطة والشجر صورة وشكلاً ولونا وطعاً وظلماً وادراكاً ونحو
ذلك مما هو غير محقق على اصغار الطلبة فضلاً عن اهل الاحكام ومع ذلك فبعد ان انتمى على اصل فاسد كما حرم في الأصول بل ساء الادب بغير هذا
هنا فقال الوليد عليه مع رده هذا لا حنثا وهو ما من اجاب الشريعة لم يخرج من هذا الدين الى من اشر وثابتها منع كونها احاداً بل هي ان تكون منارة
فمنه فيها اسباب اعتقادات بعضها ببعض والعل بها والاجماع ونحو ذلك فطعننا ثانياً في اختلاف القديسين لا يفتح في سبق الاجماع ولا في محرمه وابوابه
قد روي في خصوص الاحاد وظاهر العمل بها ومن الغريب ان الفاضل في خبر قد اشرنا عليه فقال قال الشجر الحطة والشجر جنس واحد وقال ابن ابي عمير
باقى علمنا انها حنث اذ لم يفرق من عرفه الباقي خبر في الحنث وادريس وقد قلده ذلك بمحمد الله سقوط القول بالاختلاف المقتضى محو الاختلاف
فيها والحق العاصم هو الذهب لورق والورق والذهب البريا والشجر البريا كقوله في كتابه لا يبيع الحنث بالدين ولا يبيع الحنث بالدين ولا يبيع الحنث بالدين
في ذلك لانه اضر والله اعلم نعم صرح في احد من الاصحاح باختصاص ذلك في باب الربا والافق الزكوة وغيرها حنثاً ولذا لم يجعل احداً من الاخر في
اشراط الاتحاد فيمنع في الروايات لا دلالة للمزبورة قلت قد بين ان النصور انما ذلك على ان الشجر من الحطة لانها الان حقيقة واحدة لكن الربا يكتفي
اتحاد الحقيقة فيه سابقاً كما هو ابي الضليل في النصوص المزبورة وان اختلفت الحنث في بيعها بالاصل في ذلك بخلاف الزكوة فانه لا دليل
على ذلك فيها باق في اقتضاء اختلاف الحقيقة الا في مجالزها بخلاف في الربا بل لا يخصص بمقابلة اشراط الاتحاد ضرورة حصوله سابقاً
وليس المراد من الاتحاد في سائر الاحوال فالنصوص انما كشفت عن الاتحاد السابق وليس هو ما يستبعد اشياء مثله ولا يفتقر معارضتها بمعية
الاختلاف بين العامة والخاصة في الصورة والطعم وغيرها اذ ليس في شيء منها سافاة لذلك فزجرت الله اعلم والعلم السلي على القول بانها
من افراد الحطة والشجر في قولها فيما ظاهراً وان اختلفت باسم آخر ولا يفتقر الاسم عدم الاتحاد وتعمد الفصل بين احد وان اختلفت انواعه وكان
ردها بلا خلاف اجماع فيه فلا يجوز الفاضل بين رده في القول وجبنا البرن مثلاً وقد سمعنا اطلاق كون الشجر كالحطة في جميع احواله
كما اطلق موثوقاً بعامه لا يصلح شيء من الطعام والنسب ان يبين ان واحد لان نصرف الى نوع اخر الى اخره بل في كونه ان الطلع كالشجر وان اختلف
اصولها وطلعها كطلع الاناث وان كان لا ينج من اهل ان لا ينفق اجماع عليه لعل ادر اجب في قاعدة نحو الفرج بالاصل او على كل حال
لا يناف ما ذكرنا من خبر ابن شماس عن ابي عبد الله عليه السلام يقول كان امير المؤمنين ع يكره ان يسيدك وسفام من ثمر جبر بوسق من ثمر المدينة
لان ثمر المدينة ادرها وثمر الجبر من مسكان لكن يردون فليل اذ الظار ادره الحنث من لكرهه هنا خصوصاً بعد خبر سفيان الثوري قال قلت
لابي بصير ان شئت ابي عبد الله ع من رجل يسيدك فوصفني فيها ثم شفق قال سئل ابو بصير عن ذلك فقال
هذا مكره فقال ابو بصير لم يكره فقال كان على ابن ابي الطيب يكره ان يسيدك وسفام من ثمر المدينة بوسق من ثمر جبر ولم يكره على يكره
الحلال وفي الكفاة مثل قوله ولم يكره لان ثمر المدينة ادرها والصواب ادرها مسكان ادرها كما في خبر محمد بن قيس سمعنا ابا جعفر يكره وسفام
ثمر المدينة بوسق من ثمر جبر لان ثمر المدينة ادرها الحديث او مثلاً لكل من المدينة وجرى بالآخر كما سمعنا في خبر ابن شماس عن مسكان
اعلم وكيف كان فظن ان ثمر الفصل جميع افرادها جنس واحد وكذا ثمر الكرم على اختلافها في الشكل والطعم وغيرها وفي موثوق سماعه سئل

في الحنث بالدين

كتاب النجاشي
اصلا

ابو عبد الله عن النجاشي قال لا يصلح الاستلاب مع امره لاختلاف اجده ايضه وفي القاعدة المعروفة بين الاختلاف ما واحد شاذ هو ان كل ما
يعل من غير مخرج النفاصل فيه وان اخضره وباسم كالمحطة يدقها والشعر يوقد والذيل لم يزل من النجاشي لثنا ما جعل من النجاشي لثنا ما جعل
بالصلح حكم الربوا للعدو المستغنى عنه او من اصبح ندوة ومجلد المصنف لثنا بالاس عن المحطة بالذوق اذا كانا مثالا يمثل كصحيح الاخرين بالافعال الذوق
بالخطوة والسوي بالذوق مثالا يمثل لاس بر وروى في ساحة سئلته عن المحطة والذوق فقال اذا كانا سوا فلا بأس قال ابو الربيع للفقير ما روى عن
والذيل لاس مثالا يمثل قال لاس قلت فاصحح العصب مثالا يمثل وفي الرواية الخفيف العصب المطبوخ مع من يخبذه وسئل محمد بن مسلم اباجع عن الرجل
يدفع الى الطمان الطعام فباطمه على ان يطبخ صاحب كل عشرة اوطال اشق عشرة طلال وقفا فقال لا فلك الرجل يدفع السم الى العضاء ويقتل كل
صاع اوطال الاسماء فقال لا وسئل ايضه في صحيحه الاخرين البري بالسوي فقال مثالا يمثل لاس بر قلت ان يكون له ربيع او ثمن او يكون فيه فضل فقال
البري مؤثر فقلت بل قال هذا بقضا وقال اذا اختلف الشبان فلا بأس به مثل من مثل في ذلك من النصوص المتعددة لثنا ما جعل من النجاشي لثنا ما جعل
بين موارد ما بين غيرها مضاعفا الى النجاشي السابق في نصوص المحطة والشعر الظفي لثنا ما جعل في كل فرع بالنسبة الى اصله كالحق في الاصول بل في
سرس على ان يربهم المصنف وما كمل اوزن مما اصل واحد فليس بعضه فضل على بعض كمالا كمال اوزن مما اوزن فاذا اختلف اصل ما يكال فلا بأس به
اشنان بواحد بدل ابيد وبكره نسبته الى ان قال وما كان اصل واحد وكان يكال اوزن يخرج منه شي يكال ولا يكون فلا بأس به بدل ابيد وبكره نسبته
وذلك كالفطن والكتان فاصل بوزن وغيره بوزن وشاب اوزن فليس للفطن فضل على الفطن واصل واحد فلا يصلح مع امثاله يمثل فاذا اختلف منه
الشيء يصلح بدل ابيد والشيء بالاس الثوب لا يندفع ارساله واثمارة بعد الاختيار بالشعر العظيمة بل قبل انها اجماع وفي ذكره الاصل مع كل
فرع له واحد وكذا فروع كل اصل واحد وذلك كاللبن الحليب مع الزبد والفسخ والخضض واللبيبا والمصل والافط والمبين والرضين والكتك والكمخ
والسم مع الشبرج والكتك الاشوش وكذا لثنا ما جعل مع حبة المحطة مع الذوق والمصنف على اختلاف اصنافه من الرقاق والفنر وغيرها ومع الحرثية والشعر
مع السوي والرضين السبلان والذوق الحبل منه والمصنف منه والفتيح مع دسره وخله والمصل مع خله والرضين مع الزبد وغير ذلك عند علماء ائمة اجمع
فلا يجوز المناقشة بين اللبن والزبد والفسخ والخضض واللبيبا والافط وغير ذلك مما تقدم بل يجب التماثل بقدر ما يجوز نسبته لثنا ما جعل ولا منافاة
ولا فرق في ذلك بين الاصل مع فروعها وبعض فروع مع البعض الخ مؤيد بذلك كل واحد من النصوص الواردة في شيء من القاعدة المنبوية وفروعها الاما من
الادب على ان النجاشي في ذلك وان غير مضبوط على القوانين من حيث عدم صدق الاسم الخاص على الجميع وعدم الاتحاد في الحقيقة ولهذا الرجلان لا
ياكل احدهما البحث باكل الاخر فضل كونهما جنس من يجوز المناقشة فيما والشرطي النصوص المذكورة مع عدم كماله سائر المناقشات قال ويمكن
ان يكون الضابط احدا من اما الاتفاق في الحقيقة او الاتحاد في الاسم وهذا الاول محقق وان لم يتحقق الثاني وفيه ما لم قلت كان وجه التماثل
عدم ثابته ذلك ايضه ضرورة انه قد اختلف الاسم والحقيقة كالنفس والحقيقة كالنفس والافط والمصل والزبد والخضض كاعرف هو في اول كلامه ووجه بعض
الافاضل بان جميع المناقشة المنبوية الى الشك في المراد من البحث المشروط اتحاد في الربا بين الربويين هل هو حقيقة الاصلية خاصة وان اختلفت الاسماء
افرادها او انه لا بد من الاتحاد في الاسم بناء على وذا الاحكام مدارها على جمل من الواضع والمضروبة ولا وجه له بعد ما انظر فيها من ان لا
الدالة على ارادة المعنى الاول بلا شبهة ويكون هي المستثنية للمستثناة من قاعدة وذا الاحكام مدارها على جمل من الواضع والمضروبة ولا وجه له بعد ما انظر فيها من ان لا
النصوص الجارية هنا بمقتضى العلة المضبوطة ولذا ان احل المصنف ارادة المعنى الثاني في مسألة المحطة والشعر وافق الاصطلاح في المسئلة متعبا
في جمل من موارد اجماع الطائفة وبذلك يظهر لك الفرق بين المقام وبين ما ذكره فانا لا ننكر وذا الاحكام مدارها على جمل من الواضع والمضروبة ولا وجه له بعد ما انظر فيها من ان لا
واضح وهو جليل لو كانت المناقشة من حيث اختلاف الاسم خاصة والاختلاف في الاصل والفرع مضروبة اما اذا كانت في مختلف الحقيقة من دفع الى الاصل
الله هو من اطلاق القاعدة المنبوية ومن مقتضى العلة في نصوص المحطة والشعر من الواضح عدم نفي بعض ما في الرد عليها من هذه الحقيقة
ضرورية امكان منع ذلك لان النصوص غير علة في ذلك ولا يمنع ذلك ثانيا لما عارضه بما دل على البيع كيف شئت مع اختلاف الجنس وان كان
صير وما دل على ان النجاشي لا يجوز الربا واستلزام حصول الربا في المسئلة الى الحقيقة اخرى لو بيع باصلا كالنفس المسئلة الى المثل مثلا و
الزائد في الصعوبة لعدم الدليل الصالح لاثباته على اطلاق معقد اجماع على القاعدة المعارضة باطلاق معقد جواز البيع مع اختلاف الجنس
كقبيضة وعدم نصوص العلة في نصوص المحطة والشعر الله لا جابر له في الفرض لثنا ما جعل من سئلته عن هذه القاعدة البديل فدين انفس الحكم لا من
العلة حتى لا يلاحظ خبر روى حواشيهم النص في الحواشي المنسوبة الى الشهيد بجواز بيع اللبن بالماء لاختلاف المنة بل كثير من افراد ذلك
غير محتاج الى النص في هذا لكن الاقتصار على الامتناع عن التزاد او القول في المسئلة الى الحقيقة اخرى هي فرع لذلك الاصل كاشعر بالذوق
المحطة اذا ارتكن واستحال اليها من ذلك الجنس كالمثال الربوا والذوق ينزله اطلاقهم على الفرع الله لا ينقل الى حقيقة اخرى وان تغير
الاسم كالذوق بالنسبة الى المحطة ونحوه لكن يتلاف ذلك بعض مثله في القاعدة منها ما سمعت من معقد اجماع كقبة الشامل لبيع الفرج بالفرج ايضه في
اختلاف الحقيقة بعد انفاها في الاصل ومن هنا كانت المسئلة من المشكوكات ومحتاجا الى التامل التام وقد تقدم لنا سابقا بعض الحكم في ذلك
فلا حظ وامل بل قد يفتش فيها من جهة اخرى هان الفرع ان كان سببا لعمل ومخاطبة غير الربوي لثنا ما جعل من الماء الله هو مثله
القاعدة المنبوية فلا يمنع لمحة الربوي من جزم في اصله ضرورة كونه زنجيا من غير مخرج بعد عرض عدم كون الجزء الاخر من المستهلكات فاطلاق في البيع
وضيقه يقتضي جواز المناقشة في بيعه بالتمثيل لا اله الا الله ان يبيح ان الماء متما من اجزاء التمر كالعصير منه لكنه كائون في كرم في المقام ان مخالطة

الماء والاعتراف وبعض الاجزاء البسيطة لا توجب اختلافها لانها امر مشترك لا كانت كثيرة توجب اختلافها حكم مختلفين في جهة
 يمكن القول بانها ما كان فرعاً لاصل غير مختلف ولا توجب في المشهور والسوق ونحو ذلك من اللفظ من المضرورة لكل مع كل اصل وان كان
 بعبارة لا يفرق الاصل من اناس نحو طلع الفصل ونحو اتخاذ القصد من الشدة وقصر لكها بسخر من بعض الاجسام على وجه لا يدرك الا بصحة الناس اقل
 من الشك والاصل الجواز بناء على ما سمعت واجمع كره لا وثوق في ذلك وشبهه والله العاقل وما المناقشة فيها ما حكاها في الرياض عن الفاضل المروي
 اية منها ان الشك في ان الحظ ان جعلت قهراً نريد كما هو في ذلك عليه صحيفة محمد بن مسلم المنقذة وانظروا الوجه المذكور في ما على واحد من خارج
 الى السائل فلا ينبغي صحته في احدهما بالآخر فمساوياً اية للزيادة كماله الما بين من جنى باخر وطباً مثل الربط في القرب والعيب لا ينبغي ان ينظر
 مثل هذه الزيادة في وقت آخر بديل وتبين مع انه غير عندهم في الربط الترفيد اجاب عنها في الرياض باعتبار هذه الزيادة انما فاضى ورواية
 واصل الوجه فيه ما اشبه اليه الى الاشكال المذكور في الصحيفة المشار اليها في كلامه وحاصلها ان اعتقار الزيادة انما هو جعل الحظ وليس به الربط
 بالنظر اليه ليس على تقدير المنع عنه مثله لا بد منه الا في مورد في بعض القوم وهو في واضح لا يثبت شوب المناقشة قلت الاشكال في منع الزيادة سواء كان
 في مقابلها على الزيادة او لا كما هو جازع في بيع الخاتم بالفضة وقصره كما ان الظاهر الفرق بين الزيادة المحسنة والفضيلة والتقديرية بناء على العمل بالعادة
 المستفادة من قوله ان ينفصل فيجب كما سنعرفه انكم مقتضياتكم فلا يبيح ان يكون وقوع التعليل في الصحيح اقتضاباً لرفع استنباط المخالفين لا
 مثل هذه الزيادة غير اذ في النص والاجماع هذا وفي الواقع في بيان هذه الزيادة لعل السائل ان البرزخ فيه فضل لا ينبغي ان يخرج من خلاف
 السوني انتهى فلا يكون المراد ان يبيع احدهما بالآخر كلاً لانهما من الكبريات فان الحظنة تكون اثقل والسوني لفض فضل الربح والزيادة في الحظنة
 بل لوجوبها بالوزن يحصل التفاوت في الكيل وسعر في البضاعة ذلك وانما هل المعيار في الميزان فيها او يكفى في احدهما وان تفاوت في الآخر وكيف كان
 فلا يحال هذه المناقشة بعد التصريح في التفاوت مع ما قد الاجامات كما هو واضح والله اعلم وما يعمل من بين يجوز به غيره او بما مع الفاضل
 وعده وبكل واحد منهما لكن يشترط ان يكون في القس زيادة عن مقابلته بحيث يحصل لمقابلته الا في الزيادة كماله لك او لو مع الانضمام كما يقتضيه اطلاق قوله
 والاول احوط وان كان الثاني لا يخرج من قوله وعلى كل حال فلا خلاف في احد في شيء من ذلك نصاً وقضى بالاجماع بضمه عليه كما سنعرف في كل كلمة وصية
 المسئلة الشاهد في مع ما عرفت في زيادة واحد كما عرفت في ذلك ضرورة عدم الفرق بين المعلوم من جنس وبين مع الجنس في حقيقة من غير عمل بغيره
 تركه في ذلك نعم عن السبل العبد ان كل مركب من شينين او اشياء كالزلاية والاشربة اذا لم يمكن ان يفتل الجزاء بعضها عن بعض فهو كالشيء الواحد لا
 يجوز الفاضل فيه وهو غريب اذا فرض عدم الخروج بالتركيب في الحقيقة اخرى خارجة عن جنس بل وان كان كذلك بناء على الاحتمال المذكورناه سابقاً
 في مسئلة اخرى الفرع بالاصل اذا نظر على هذا الحرف باصلها فلا يجوز بيعه بغيره بغير احد هاهنا مع عدم الزيادة المقابلة ويجوز معاً هاهنا معاً وطهركم
 مثله فاجتهداً فانه يمكن المنع من الفرق هنا وان قلنا بزيادة النسبة الى جريان الربا الا اننا الغرض من التخصيص في الرياض فلا يجوز بيعه بغيره متصلاً
 كل حال فلا ينبغي من غير هذا ان كل من يبيع من ان يعلم مثلاً ان الجاهل لا يبلغ النصف في بيعه بقدره في المجموع مثلاً كما هو واضح والله اعلم والله
 مختلف في الجنس حسب اختلاف اسماء الجوز بالاختلاف في كره الاجماع عليه والاشراك في اسم اللحم لا يفضل في الاتحاد كاشراك في اسم الجوز انتم
 لم يفر الجاهل من جنس واحد اجامات في الحكم من الغيب وكذا مؤيداً بتقديم في باب الزكوة ولقد خيلنا تحت لفظ البقرة في الاختلاف في العرف
 اختلاف افراد لا حقيقة وان اخضع كل هاهنا اسم فيه فوفق فاضل الرياض في بيان وانما انما العتق كما حكى في غير محله بل وجب ما فرضه من اتحاد الجوز
 في اللغة واختلاف في العرف ولحم الانسان والمخبرين واحد بالاختلاف لجهة في بل الاجماع في حكم الكتابين عليه لندخلها تحت لفظ القوم الظق انهم
 للزج لا يندرج في اتحاد الحقيقة في مثل هذا الاختلاف كاشراك في حواشي الشهيد اللحم والكبد والفتل كترك كل واحد منهما اية يجوز بيع اللبن
 بالحم واللحم بالبيض لاختلاف المبدء بخلاف اللبن لاجل الاختلاف في الصفة لا غير اللحم والسم تحت لفان اما الالبه والشم في اتحادها كما في ترك لحم
 الابل عربها وجامها جفت واحد بالاختلاف في الاجماع في حكم الكتابين عليه لندخلها تحت لفظ البقرة في الاختلاف في العرف
 في جمع جنس في الماء وتشديد الالبه الابل احساناً قال الشاعر ابن ابي عمير في قصيدته فصاع الخيل في حقيقتي بقل وديما قبل ان يمرض والطور احساناً
 مختلفة لغة وعرفاً لاختصاص كل منها باسم وان جمع جميع اسم الطير بالاختلاف اجد في شيء من ذلك نعم في خصوص احكام من خلاف فقبل ان يجمع واحد
 كما هو خيرة الفاضل في كره وعبرها والشهيد من المحقق لثاق في جامعة للاشراك في الاسم ولا يفر الى الاخطا وقبل وهو الذي يقوى على
 ان كل ما يخصص باسم منه فهو جفت على انفراده كالتخاف والورشان وهو في الخبر اوصي به ومنشأ الخلاف في الشك في ان معزلة احكام على ما يحسنه
 معزلة الترم على الاصناف والجنس على الانواع فعلى الاول يجوز بيع بعضها ببعض مطرد على الثاني بخلاف كل نوع بحكمه ولها كان الوقوف على ثابها
 الحافق من غير تعديل ولا يمكن من جهة الشارع قاطع شيء حصل اختلاف في كماله خبر ان الاطلاقات تغضي الجواز مع الشك فمقتضى التمسك الى عدم مساعاة الفز
 بصدد احكام على كبر ما ذكرنا من قوله ان المعرف عند معظم الفقهاء كما قيل ان احكام كل طائر يرب الماء او يهدر في جمل فيه القاروف والباس في القاروف
 سواء كانت طوفية او لا الفة او حشر بل عن الكركي ان عرف عند اهل اللغة اية لكن فيه ان الحكم من اكثر كماله اللغة كالصباح وضد اللغة شمس
 العلوم والساحي عبرها ان كل مطوق وحكاها الا في شيء من ابي عبد عن الاصصاع عن الصباح المنبر احكام عند المعز كل ذي طرف من الفواش
 القاروف سائر او لفظاً والدواج والوراشين واشجاد لثا الى ان قال والعاية مختص احكام بالذواجن وكان الكساة قبول احكام هو الذي
 في الهم هو الذي بالقبليوت والظان التفاوت بينهما فاقبل او منتهى على كل حال فالعرف لا يوافق شيئاً مما ساعد عند اهل اللغة فلا يربح

في كل ما يخصص باسم منه فهو جفت على انفراده كالتخاف والورشان وهو في الخبر اوصي به ومنشأ الخلاف في الشك في ان معزلة احكام على ما يحسنه

فان الاصل

افضل كتاب في الفقه

مجلس الفقهاء المشايخ

فَمُسْتَقْبَلُ الْمَوْتِ

كتاب النكاح

في المطلقة رجعت اذ هي ان كانت حرة لا ان كان من قبلها ولا ان كان من بعد ذلك لان الجمع بين خبري الزينة والاهل يقتضوا اعتبارا لكل
سما فانهما شبه العاين من غير وكذا لا بد بين المسلم والاهل من اجماع ما يقتضيه لغيره اذا اخذ المسلم الفضل ولم يسل الصدق في المروءة سند في الكفاة قال
رسول الله لم ينكحوا ابنا من ابني اهل حرمنا ولا ابنا من ابني اهل حرمنا ولا ابنا من ابني اهل حرمنا ولا ابنا من ابني اهل حرمنا ولا ابنا من ابني اهل حرمنا
من المشركين كاهل الذرية بناء على جريان الربا فيهم او غير ذلك ولا في في الحربي بين المعاهد وغيره ولا في كونه بين دار الاسلام والحرب كما صرح بعضهم
بل غلط في خلاف الاجماع على الاخير لكن قد بنوا في الاول بظهور المرسى في غيره من مواعيد حال المعاملة اذ هو كالذي في ذلك يستغنى عن البحث في حفظ
الى وجوب الاحتياط فيما خالف العدم على المتيقن والاحتياط اجتنابا وروى كل حال فصرح الميسل المزبور بان المراءى في الربا بيننا وبينهم احدهم لا اعطاهم
كما هو صريح جماعة وظاهره بل لا يجد فيه خلافا صريحا وان كان قد اطلق بعضهم الامتناع في بعضه فبما حكى عنه فخرنا من غير اخذ كل منهما من الاخر لكن لا بد من
لعدم ما يصلح للخروج من عموم التخيير وقيل ان الربا بين المسلم والذمي وطما اذا كان الاخذ الذي وبالعكس على الاظهر بل لا يشترط ان يكون الاخذ من المسلم
عامة المتأخرين الا لا تادى بل لا يجد فيه خلافا الا ما سمعنا من المرفوض حكى عن ابن ابي بوير والمفتيد والقطيفي مع ان قال بعضهم شايخنا في الواجب له ذكر في
المفتنة ومن ذلك يعلم دعوى المرفوض من الاجماع عليه ذلك هو دليل القول به والمسلم في الفقه ليس بين المسلم والذمي بالذم الجابر له وبكسر خله
على اذادة المحرم منه بخبر ما سمعنا من المرفوض نظاره قيل ان يرجع الى الشهور وروى عنهم من قوله في الغيبة كما سنده مع على انما روى في النافع ورواه
مما سنده للسيل وان لم يوجد لها الا ان يرد في وجه صحة زيادة المشركين بينهم وبين المسلمين ربا الموقد للمعونة في الجملة وحمل على اذادة ثبوته حيث يكون الاخذ
من المسلم بنفقة ظهوره اوصله في الامم من ذلك فلا ينبغي ان الاحوط ان لا يكون الاخذ من الربا بينهم الا اذا اخلعوا شرائط الزينة فانهم يكونون في حرمين
بل يظهر من بعضهم ان ذلك في ذم الغيبة وما شابهها من فضولها وان كانوا لا يفتنون لشيمه الا ان ولعله لعدم من بعدهم من عقد الزينة وشرطه
ولم يثبت ولا يبرها كالمحرم في ذلك والله اعلم هذا وقد يقال في اصل المسئلة ان المراد بتقريب الربا بين المسلم والحرب باخذ منه ولا يعطيه عدم حرمة ذلك
على خصوص المسلم لا ان لا يتصل بكل طرف الى اخذ مال الحربي لانه هو والمسلم فلا يفسد في نفسه الا ان المراد بنفقة على تخفيفه بين الولد والوالد في
فالمعاملة بينهما باطله لوجوبه من الشئ على الكافر ويحرم عليه في الربا والمسلم احده من بين سبط هذه المعاملة التي هي فاسدة في الواقع بحسب نزع المخرج
مخو شرا ولده منه فانه شرع صريح مقرر للاسنبلة على الولد ليملكه كبره لا بالشرع وكذا ما نحن فيه فان ملكه لما باعته منه بالاسنبلة لا بالبيع الروي
وبما يؤيده لك ما سمعنا في صحيح زيادة من ثبوت الربا بيننا وبينهم موطر ولكن في خصوص المخرج لنا استنفاد ما لونه بالمعاملة المزبورة على حيا عفا
وصد يعلم جريان الربا بيننا وبين سائر فرق الكفار المحرم والمهم بدينه او صلح او امان او عهدا وغير ذلك بخلاف غيرهم في مال فان لم يتوصل الى الاستنبال
على اهل المعاملة المزبورة ليملكه كبره لا بل الظاهر ان كل معاملة فاسدة معهم بهذا الفصل لا يفسد ترتيب الاثر على المعاملة والاخر لا يفسد اختصاص
الكافر بها بجملة دفع الربا للمسلم وان اخذ منه ودون اخذ من غيره من قومه فربما جازا فانه قد نفع ومنشا الوهم الاشتراك مع غيره ينبغي ان لا يماخر
والمراد بهما متغيرا والله اعلم المسئلة الثانية المشتهرة بين الاختصاص فلا يخصص الا ان لا يجوز بيع من حصة كلهم الغنم بالاشاة بل في لغة
على مخالفة متعارفين اذ روي في خبره لا يبول عليه ولا يسل في الاجماع وفي تفسيره الى الشدة في بعض الخلاف والغنية الاجماع عليه من جهة بعد
التبيين ان كان عاميا على الظاهر السمع عن بيع اللحم بالمحرم وموتى فبناش على ما قبل من الشاة ان امير المؤمنين كره بيع اللحم بالمحرم بناء على اذادة نصه في
حصص المقام ولولا في المشقة من انه لا يكره الحلال كانه بعض الاطراف في امر ولا لاجاب عن المتعذرين بالشهرة لا ان المحرم ينفق الربا في بيعه عليه ان
المحرم غير موزون اذا اظاد اذادة الحق جعل النزاع كما عرفت في ذلك بل هو طرفة اوصى بها كالحكم عن ربيع غنا في الاحكام ونحو المحققين في وجهها جعل التلغ
فيه فاعايت بظن من قس من كون النزاع في الامم وفي الحكم من جميع المرفقات خصوصا في خصوص المذبح في عجب كما ان الاستدلال عليه الحكم عن
ايضاح النافع بان القوم لم يروا ما يجبي عليه الوزن عادة محرم الموزون وان كانت احوال غير موزون ولهذا لا يجوز بيع الرطبة لغيره على النخل كما انه ضروري
عدم الدليل على ذلك بل ان لا يخرجه من حصة اهل حوزة بيع الثوب بالثوب بالغزل لوجهه بالصفحة عن كونه موزونا في الكفاة في الغناضل و
الشهيد والخوف الثاني بل فيما ظهر منهم او بعضهم بعد تبيخ الحكم الى الآتيه من جديد والصفحة اذا لم يخرجه اعادة بوزنها بل في المصنوع من المعدن كالحذاء
والظروف والمراكب الحلات فاحكامها من القوم لا تخففه ثم قال في القواعد وكرة وتران المراد في باب الربا حتم المكمل والموزون وان لم يدخله لقلته
كلهية والمجتهدين او اكثر نكره كالمزنة او الغنم من الحديد وظاهره كما عرفت في العواش المنسوبة الى الشهيد وجماعه ان يوجب المكمل والموزون في البيع اذا
كان لبيع مكبلا او موزونا بالفعل ولو بيع ما لا يوزن عادة لقلته او اكثر من وجبه مكمل كقح حصة به المشاهدة اذ بيع بغير حصة واما اذا بيع بجملة
لم يخرجه كذا الاول ولا يبر من المساواة كبلان كان مكبلا او الاخر ناكاة الثاني ويمكن ان يكون ذلك في خصوص ما كان المانع من مكبلة او وزنة لقلته او اكثر
لاخرها من الاحوال ككون الشاة على الشجرة ونحوها مع انه لا يخرج من نظره وبجملة لا يبر انه ليس المانع في كلام الاختصاص هنا لا حظ الى الربا ولا المانع اطلاقا في البيع
الشامل لصدور المساواة وزاد في العمل المحرم وبالعكس لا يخرجهم المانع فخر في بيع المحرم بالمحرم ان كان من الواضح في القول به وكان منشا الوهم ذكرهم هذه
المسئلة في باب الربا وادامها ما ينبغي لحد من اختصاص المانع ما اذا كان من محرمات البيع بغير حصة كلهم البقرة بالاشاة بل هو المشهور بين المتأخرين
بل في الغيبة وقيل في الاجماع على بل في ان اجماع الخلاف منطبق عليه ايضا وكان من مضمون اطلاق المفتنة وبه وسم والفاضل على ما حكى عن بعضهم عدم جواز بيع
الغنم بالمعنى اذادة الغنم بل لعلهم في ذلك انهم من غير حياث نعم في هذه المصنفين لكن بشرط ان يكون للمع حاضرا ولعله لعدم جواز بيع الغنم بنسبة كما
نصر عليه ابن اديس في الحكم عن هنا قال كذا في لغة يجوز ذلك اي بيع الغنم بالمحرم ان اذا كان موزونا سواء انفق الجند ولا بد ايد وسلفا ان كان اللحم

كتاب النكاح

بعض الحكماء

فما لو كشف استحقاق بعض الثمن مثلا بائنا استحقاق الزيادة من اول الامر ان كانت مجهولة مع ان هذا الاستحقاق اعم الفرض بين صورتين التلطف قبل التلطف والتمتع
 مستحقا وهو من اجل ان التام وكيفية كان فالاجور فيما نحن فيه العوض وان حصلت الزيادة كما حصل البعد الذي لا يخرج مع انه يمكن فخر التلطف على وجه
 لا يتلطف الرابا بان يجعل نصف الدوم الناف في ثلاثة مقابل ثلث من الشيء ونصفه الاخر في مقابل نصف من الثمن فيكون نصف المتعة مقابل نصف المتعة
 والنصف الاخر في مقابل دهم ونصفه فكل من نصف الشيء مقابل ما يساوي دهمين من الثمن فيكون نصف المتعة مقابل نصف المتعة
 باجزاء الثمن على طرفي الشوبع لوجوب ان يقع التلطف على وجه يلزم معه الحد وفاق صيانة العقد عن الفساح امكان السبل اليه وتعين وهو جديده ويحرم
 مرجع له على غيره ضرورة عدم اختصاص التلطف بالثمن فخلص من الرابا في ذلك يمكن جعل ثلث الدوم مثالا في مقابل ثلث دهم من الثمن وثلثا في مقابل ثلثين
 من الثمن ويجعل ثلث الدوم في مقابل ثلث من الثمن وثلثا في مقابل الدومين وهو دهم وثلثان او يجعل الربع او ما دونه او ما فوق
 النصف او غير ذلك من الطرفا الذي لا يرجع لولدها على الاثر بل قبل وعلى التلطف بصرف كل جنس لا ما يتاح له بل بما يحاج عليها من النصف الا ان
 قد عرفت ان النصف في مقابل الزيادة الثمن باجزاء الثمن على الاشاعة لان التلطف على التلطف مقابل المتعة بالجميع من دون تعيين كونها على
 الاشاعة او غير ذلك فاذا تلف حصصا الى الثمنين فخلص الى مرجع ضرورة ظهور قصد التلطف في مقابل الزيادة المتعة بالجميع من دون تعيين كونها على
 البيع في التلطف في السبب في ظهور الاستحقاق وغير ذلك من المعامات لا يشاء العقد عليه فظهر ان المصالح البيع هو التلطف على التلطف في التلطف
 منه فيما نحن فيه على الاشاعة الا ان الزيادة انما هي على ما يتحقق في الزيادة في هذا الحال لا يتحقق الرابا للمعرف في ظهور اقله في الزيادة في نفس العقد ومن هنا
 كان لا فرق عندنا في ذلك بين اشمال كل من العوضين على وجهين مختلفين وبين اشمال احداهما على ذلك ومقابلته بالزيادة وان كان يمكن منع فرض
 تحقق الزيادة في الاول على الجنس الواحد بعد فرض الاشاعة في الاجزاء الا ان الزيادة في هذا على ما يحصل من ذلك وقد عرفت عدم الياس في عينه عندنا فانه على ما
 اخبرنا لا يتحقق به ذلك فخلص من الرابا انما هو في الزيادة رجعا الى العوض او كما لو ان الثمن في البيع لان الثمن قد انتقل اليه بالعقد والتلطف
 عليه ارجاع امر كل من يتخير في الزيادة او لا يمكن فلهذا في ذلك ما لا يحتاج اليه بعد ما ذكرنا ومنه يعلم في فخره المستحق الرابا في وجه
 التلطف على ما حصل معه الرابا والله اعلم وكيفية كان عند عرفت مشروعية الاحتياان في التلطف من الرابا بصفة اخرى اذ هو فرض من الرابا بل لا يحسن
 من الرابا ان يبيع احد المتبايعين سلعة من صاحبه بجعل من غير جنسها ثم يشتري من الاخر سلعة بالثمن الذي يبيع به سلعة وجه لفظ احتياان
 ضرورة عدم بيع كل منهما بالآخر حتى يشتري ذلك فخلص من الرابا فلو يبيع مثالا ونحوه من لحظة بشرط وراهم ثم يشتري منه ونحوه بذلك مع وكذا لو بيع
 احدهما سلعة ثم وهبه الاخر الاخرى من غير متقاضاة ولا في الحال على التلطف الرابا ببيع وعده او اذ في سلعة صاحبه ثم افترضه هو وبنا رابا وكذا لو اشاع
 مثلا با ووهبه الزيادة الى غيره ذلك ما يخرج عن بيع الجاهل بمثلته متفاضلا لكن قال المصنف في ذلك من غير شرط وهو يتخير في الاخر ضرورة حصول الزيادة
 بالشرط منه الزيادة لما عرفت سابقا من تحقق الرابا بالزيادة في العقد ولو كان كما شرط الاجل ونحوه في سابقه على اذاعة الفرض بشرط فرض الجنس
 الاخر والبارع بعد ذلك فان التلطف في الفرض على ذلك بل في الهبة بشرط الهبة بناء على عموم الرابا للمعاملة اذا الظاكون ذلك من هبة المتعونة
 اما الاول وهو البيع بشرط خصوص شرطه على بيع الجاهل الاخر في ذلك الثمن فلا ريب في باسما لوجود مقتضى الهبة وعدم المانع فان اراد المصنف ان ذلك
 كان محلا للتلف فذلك وكيفية كان فلا يناقش في هذه الجمل بعد فصد هذه الامور والاداء والذات ومن اعلم شعبه العقود للفقهاء لا تفهمها بالتمتع من عدم
 القصد بل قصد التلطف من الرابا المتوفى على قصد التلطف من البيع والتلطف والهبة ونحوها من العقود كما في حصولها يحتاج اليه البيع من القصد اذ لا
 بشرط في القصد الى عقد قصد جميع المتبايعين المتلطف عليه بل يكفي قصد فائز من غير بائنا والله اعلم المسئلة السابعة لان مقتضى ما دل
 على حيزه الرابا في المعاملة المتلطف عليه وجوب الزيادة خاصة المتعونة بالفرض ونحوه ضرورة بقائها على ملك المالك معبته او شاعه عندها
 حكم غيرها من الامور التي لا يغير الرد والصدقة ونحوها من مسائل الاشياء المال والصلح الى طامام هو فرض في كتابنا نحن غيره من محال الزيادة في وجه ذلك
 بين العلم والجمل اما لو كان الرابا في عقد المتقاضاة فالبيع في المعاملة فيبقى كل من العوضين على ملك صاحبه الزيادة خاصة اذا الفرض بينه وبين
 الفرض واضح مع يجري فيه ما يجري في باقي المعاملات الفاسدة من غير فرق بين العاير والجاهل لانه كما لا يخفى لا يتم وعده اذا كان غير مقصود في البيع و
 المتخصص ولا غير متدبر الا ان الاحتياان في الزيادة في الموضوعين فاطلقا وجوب الزيادة اذا كان جازا ناولها عايرها بالخير بل في بعضهم عنه
 اختلاف في بل من المتداد والمكرى الاجماع عليه وهو يخرج مضافا الى ما سمعت قبل في قوله فان ثبت فلكم رؤس مولكم وعبرها من الايات الا
 الناصحة هي الروايات بحرية الرابا التي هو الزيادة لغز الموجبة لعدم الملكية قبل الزيادة مع فرضها اخذوا ومع فرض الصلح بالضرورة قلت قد عرفت
 ان مقتضاها ذلك في الروايات فخر الفرض اما البيع فالفتا على كل حال فالبيع كونه كغيره من الاموال المحترمة في التصديق بعض المالك اذا لم يتمكن
 من صرفه وغير ذلك ما هو مقرر في محله ثم خلصت منصوص المقام التي شتمها مع انها في مقام البيان عن كونكم بكم باخراج الجنس لو كان غشطا بال
 ولم يفرق في المتداد ولا التصاحب بل في بعضها على الجميع لكن لم يجعلها الا ناد من الطائفة ومع ذلك فظسبا انها الجمل بالخير خاصة فالعمل
 بالنصوص المتقدمة في بيع الجاهل بالمتاع فيه الفقه في المقام ايضا في منها وان كان متقاضا وان كان جاهلا بالخير لم يخطا في التلطف والاحتياان
 او غيرها ما عرفت بين المتأخرين بل في سننبيه اليهم انك لا تفرق وجوب الرابا من غير فرق بين تلف العين وبقائها الاطلاق ما دل على حيزه الرابا
 ما هو مقرر في عدم اشتغال المالك والعقد في حكم التلطف لانه الفضا هو حكم الوضع مع يجري فيه ما قلناه في العاير في باقي الفرض
 واما البيع وفقره فان ثبت فلكم رؤس مولكم خلافا للما يفرق بين وثق والربا في وحكي الصدق والارادة والاب في القلبي والارادة

بيع

هذا هو البيع
 المستحق له

وہابیہ کا فلسفہ

[illegible]

مختار من كلامه

انما اذا كان تابعا غير متصور من ابيح محض كالحق بقرينة السقف الجدران والمصاحف مع انه قد بناه في غير مبدع مدخله الفضة في ذلك وجواز في ذلك
ما ذكره فخرج النقد من المروية فخرج جديا والله اعلم ويجوز اخراج الدراهم المعشوشة والدنانير بالشراء بها وغيره من انواع النخلت مع مجاز الاصل
النسب او قدره اذا كانت معلومة الصنف بين الناس بالاختلاف بل يمكن تحصيل الاجماع عليه فضلا عن حكمه للسبب القطعية بعد الاصل وقال ابن كثير بعد
ابيعد الله فخرج عليه نعم من اهل بيتنا فخلوه عن الدراهم المحول عليها فاضا لا باس اذا كان جواز المصر والقبان مثلثا بابعد الله عن الدراهم
المحول عليها فقال اذا انقضت ما يجوز بين اهل المدينة او البلد فلا باس وان انقضت ما لا يجوز بين اهل المدينة فيجوز بين مسلم جاه وجعل من اهل بيتنا
لا يجوز فيقال ان عندنا درهم بقاها الشاهية فخل على الدراهم فانقضى فقال لا باس اذا كان يجوز بين الناس وعليه جعل اطلاق خبره الاخر سئلته
عن الدراهم المحول عليها فقال لا باس بل يجوز بين من يريد عن ابي عبد الله عن ابي ابي في الدراهم المحول عليها فقال اذا كان لنا بالقبضة فلا باس بايقافه ابي
بقرينة الاخر مثلثا بابعد الله عن ابي ابي في الدراهم المحول عليها فقال اذا جازت القبضة الثلثين فقال لا باس على معنى ان الحاشية من الناس في ذلك لو كانت
ما كانت كذا وان كانت من جهة المصر وكان عثمانيهما اما لا يشاع به ولو جاز انفاها الا بعد ان نزلها بالاختلاف بل يمكن تحصيل الاجماع عليه فضلا
عن حكمه لما فيه من الغرض المحض نصا واجزاء او عليه جعل خبر الفضل بن يحيى فيقال كنت عند ابي عبد الله فخرج علي بن ابي طالب في الدراهم فخل في درهمها
منها فقال ابي هذا فقلت ستوفي فقال وما السوفي فقلت طبعته من خضرة وطبعته من نحاس وطبعته من فضة فقال كسر هذا فانه لا يعمل به هذا
ولا انفاد ومكانه جعفر بن عيسى الى ابي الحسن ما فعل جعلت قد اتي في الدراهم علم انها لا يجوز بين المسلمين الا بوضعية نصيحتي من بعضهم بعضهم
ليجعل يروا اخذه على ان يجزى ان اخذه واخرجه من يجر على نحو ما صار الى من خيلهم فكذلك لا يعمل ذلك بشهادة ما رواه ابن ابي عمير عن ابن ثاب
قال لا اعلم الاخر محمد بن مسلم قال قلت لا يبيع الله من اجل جعل الدراهم محول عليها النحاس وغيره ثم يبيعها فقال اذا كان يتبرك لك فلا باس وغيره
الظاهر الاكفاء بالاخي ان فيه عشا من غير حاشية الى ان قد اذنا فخل عليه النحاس من الرويا كما ان الظاهر عدم وجوب الكسر وان نص عليه في النص
السابق الا ان لا احد من ابي ابي بل لفتاوى بل في التصريح على خلافه في جواز دفع المظلة بالدراهم المعشوشة وهما اقلها الجواز واحوطها خلافه والله
اعلم **مسألة عشر الاولى** الدراهم والدنانير عندنا معاشر الامم كغيرها بغير اعتبار بالنسب في العقد فلا يشترى شيئا بدراهم او دنانير معينة
لغيره بل دفع غيرها ولو دنانير او لا في حصة فلا تشترى بالنسب وهو مخالف للائدة الاربعة كما هو واضح ويح فان تلف قبل القبض خرج
البيع ولو لم يكن لدفع عوضها وان ساءه مطولا للبايع طلبه وان وجد البايع بها عيبا فخل لك لم يفسد لها ما ان يرضى او يفسخ العقد فخلت او
بالحق الارش اذا كان في المجلس حيث يكون المبيع من الايمان ان يفسد ولا يستلزم الروايل وان استلزم على وجه تقدم سابقا **المسألة الثانية** اذا اشترى
دراهم على ما هي معينة وحصل جميع ما اشترى اليه من غير جعل الدراهم بل هي رصاص من نحوه كان البيع باطلا باختلاف ولا اشكال وكذلك في خبر الصنف فلو باعه
نوبا مثلا كذا فبان صوفا بطل البيع لاختلاف الجنس عما يرق عليه العقد ولا ابدال هنا ولا ارش لوقوعه على عين شخص فلا بدنا ولا غيرها ودم ورفع
الصحيح والمعيب على هذه العين وتقبل بقلب الاشارة على الاسم باطل ضرورة ارادة معنى الاسم ولو كان قد وجد البعض مما اشترى اليه من غير جعل
في حجب دون الجيد باختلاف ابعده في شيء من ذلك لا ما سلمه له لوجوده مع بعضه في حجب في حجب ولا مانع من التبعيض في متعلق العقد كما في غير هذا
ولكن لم يرد للبايع ان يفسد مع جعل المعيب في الكل لتبعض الصفقة ولا احد الجيد خاصة بخصه من التمس وقد ظهر لك ما تقدم ان يرضى الرضا للمعيب
من بطلان العقد في غير المعيب والمطالبة ببدله لعدم تناول العقد له ولا بالارش وكذا الراية في الدراهم ودنانير وغيرها ضرورة اتحاد الجميع فيما عرفت
ما هو معلوم من النوازل المقررة في غير المقام كغيره من وثقنا اذا باع درهمين درهم وكان البعض من غير جعل كان البيع باطلا وقد يرد بان في خصوص
البعض في اللغة لونه عينا المعين من غير جيب بطل فيه فاذا كان بائنه جازا بطل البيع من اصله كدراهم بدرهم وان كان مخالفا لصح في السلم وقابله
وظاهر الفرق بين الخاص والمعاملة وما وجه باسنا في الرواية في ذلك لانه لو ظهر درهم من درهم خاصا كسفت عن وقوع البيع على ما تشره
وتشترى درهمان وجوب درهم المعيب كدراهم بل قبل ان يرد ذلك لم يبق فرق بينه وبين قوله وان كان مخالفا بل كان في العبارة تكرار واشترط
من غير فائدة وفيه ان يردان فويل صوره بالتمتع منه مقدار ما يابو به فلا ريب في غيره وان يرد من غير العلم بالنسبة الى قصد كونه مبيعا لا لغيره
الى المتقابل ويمكن ان يرد الشاهد وان كان بعد ابدال لا يخرج من نظر الجائز هنا المعيب فانه لا اشكال في البطلان في مخالفة غير السلم فلا يكون
مخالفا ولا يفسد على من يبيع ما يصلح جميعا للتفصيل فلا حظ وامل وانما لو كان الجنب احدا وبه عيب كحشونة الجواهر واضطراب السكر كان له رد جميع
او اوصا كدراهم لم يرد المعيب حله لو فرض ان المعيب البعض الصفقة وفيه البحث السابق بل عن الشيخ وابن حمزة والقاضل النصيحة هنا بازاله
ذلك وان كان ظاهرهم في بحث النسب الاجماع على عدم بطلان بطلان في غير الفرض فلا حظ وامل والله اعلم ولا ابدال لان العقد لم يتناول كاعرف ولا
ارش في معنى من الدين للراية بناء على ضعفه بطلان لولا ان كان في المجلس فطعا لوجوده المتفق عدم المانع ومع مفاد قوله ليس له اخذ الا
من المتقدين باختلاف من يرضى له كالفاضل والشاهد بن وغيرهم لكونه من الصفوة وقد فرغ الاقتراف ما مضى منها فخذ صرح القاضل في رد
الشاهدان في رد ذلك بجوابه لعدم كونه صرفا بل هو كالمعاوضة بغير الايمان فيكون جملة العقد بمنزلة البيع وصورت والبيع ما اخذ عوضه بديل الثمن
وظاهر انهما في اللغة انقضت فيه بل جازتا بينهما بعد في حقه لان المعروف كونا الارش كجزء من الثمن والمعتبر فيه التقدير لانه لا يمكن ان يكون
في الثانية رجع فيها الى العقد بن فكيف يصح رجعها الى الواجب باعتبارها نقصا في احد ما اذا اختار الارش رجع وحصل موجد رجع النقد وانما فيما على
غيره متخاضرة على التقدير الثالث الذي لا انفصل لارش ودعوى ان الثابت وان كان هو النقد لكن في المبيعين لا باختبارهما الا

اذ لم يكن الارض ثابته كان ابداءه متغيرا والزمه ان يكون له معاوضة اخذها به فغير صحيح فبعضه مثل النقر من ارجاءه للصوت وكما يكون في الزرع متغيرا
الصوت دفع نفس الاثمان قبل النقر كذا يكون في عروضاها قبل ان يطلون برائته من بطلانها فاذا انقضى على حبله من غير النقر بنجاح وكانت المعاوضة
كأنها واحدة بردها ان ذلك يقتضي جواز اخذها في مجلس اخذها من النقر بنهاية ولا يكون بدو زرع وان كان موثوقا على اخذها الا ان سببه
العيب الثابت حال العقد فبعضه والنقر قبل اخذها وان لم يكن مستفرا ومن هنا قال في حقه وهو اننا ان اخذنا في ثبوت الارض لسبب بطلان
البيع فيها قبل النقر قبل قبضه مطوان اخذنا حال اخذها به وجعلناه تمام السبب على وجه النقل لزم جواز اخذها في مجلسه مطوان جعلنا ذلك كما
عن شوبه بالمعتمد لزم البطلان فيه وعلى كل حال فالعيب عند النقر الغالب ما انقضى على اخذها امر اخر والوجه الاخر اوضح فبعضه مع اخذها البطلان
فيها فالبطلان وان دفع على المدعى في ما قصده ان المدعى ارش الدرس هو واحد عوض الصوت وانما هو عوض صفة فاشته في احد العوضين
وبن سببها على صفة العقد فحصل التقاضي في كل من العوضين فلا يفتقر البطلان اذ وجوب التقاضي انما هو في عوض الصوت لا في
وجوب سببها ولما عرفت في حقه بان الارض وان لم يكن احد العوضين لكنه كالجزء من انا فبعضه منها ومن ثم حكموا بان جزءه من اثنان نسبت له
كسبة فيه الصحيح الى العيب التقاضي حاصل في العوضين دفع من لا لا يحمل رده وارش اخذنا لثبوت النقر الذي كسبه العوض المتأخر كان
يتم في بعض العوضين والتغير بين اخذها والمقصود في البيع لا ينافي ثبوتها فالبعض بينهما وبين امر اخر فيكون ثابته شيئا فغير ثابت بينهما وبين ما ذكر
قلت هو ان اجاد ما عرفت واذا لا ان العوضين خلافه فيجوز اخذها لارض من النقر بنهاية مع النقر في لا يخرج من اثنان فبعضه العقد بالنسبة اليه
لعدم وصف العوض المقابل له في اثنان فبعض اخذها في مجلس العقد ومنه بقاء ثبوتها على ما كانت ولا صرف فيه بوجوب من الوجه اذ هو ان
لفظ الرد والرجوع في النقص بل في بعضها كان على بعض من غير ان اجاد به بعد بيعها بل وبعض عبارات الاحتياط في مجلس فيها التبع بالعيب في
بعض الصفقة الا ان المعلوم من الاحتياط خلافه ولذا لم يفرق في اختلاف بينهما في سقوطه بالاسقاط الذي لا يقتضي الى الاجراء ولا الى الهبة ولم يثبتوا
للبايع خيرا لا بسببه اذا كان جاهلا بالنقص الصفقة عليه النقص وكونه من قبله بعد فبعضه العقد بالعيب لا ينعطه ولذا لم يحكموا ببطلان المعاملة الربوية
التي هي احد العوضين المستلزم علم هذا التقدير الزيادة في احد ما لم يحملوا الارض انما هي انما يخصوا النقص حتى ان لو اراد البايع دفعه من غير ذلك النقص
لم يكن له باعنا بقاء الجزع المقابل للصحة من على ملك النقص مثلا في غير ذلك مما لا يخفى لزم على هذا التقدير ما هو معلوم من رد فبعضه
صد واسم الارض عليه وان كان النقص عليه ما عرفت من ان اخذها بعد مجلس النقر بل لان الارض غايه الصفقة شرعا بسبب البيع المبيع البطلان
الصحيح فهو وان كان ثابتا عوضا فان من صف الصحة لا انما معاوضة شرعية فغيره لان من قبله ببيع حرمي عليها الصوت فيكون
فصل كل من المتعادلين كون المبيع المبيع مثلا مع ارش العيب من الدهر والدرهمين مثلا فلا يبيع بالنسبة اليه قطعا فبعضه المقطع بعدم جريان
الصوت ما الرابا لو فرض كونه في المتعادلين فان علم من الادلة شموله لثبوت ذلك جرى والاجاز كما سمعنا سابقا منا وعلى كل حال فالنقص في بعض
المقطع بعده ومن ذلك يعرف مائة قوله وهو في النقص عوى كونه من المعاوضة الصوتية وان كان البايع عيبل بينهما وبين الرد وبين العفو
وان لا اخذها او النقص كاشف عن الثبوت بالعقد وان غير مناف لثبوتها على جهة التغير اذ هو كما نرى اعرض عنه دعوى البطلان فيها فالبطلان
النقص بالنقر اذ شمول ادلة الصوت لثبوت ذلك من المعلوم عليه بل كما يكون ضروريا كما ان دعوى عدم ثبوت ادلة اخذها لارض لثبوت هذا المبيع
معلوم عدمها فبعضه لا يبرهن على اعتبار التقاضي في الصوت على ادلة على ثبوت الارض مضاعفا الى ما في ما قصده من ان يمكن ان يقال
فبعضه التقاضي في مجموع العوضين المقضي لصحة الصوت واشتراط قبض الارض اذا كان من النقر بنهاية ليس لكن جزءه مقاضاة بل كونه من
نواحيها ومن ثم لو اسقطه من صفته لزم في المعاوضة لثبوتها كما لو كان النقر من غير واحد وان كان قد باعنا في حقه ما يثبت بناء على قوله
في المعاوضة لان بيعه في حقه مقاضاة له اذا كان من النقر بنهاية وكذا في بعض صفته فلا مقابل لارض من العوض الاخر بضمنا ان احد
العوضين في مقابل الاخر من جهة الماينة ولا فرق بين الجزع والصفقة التي لها دخل في الماينة نعم التقضي ما ذكرناه من ان الارض غايه شرعية
ثبتت بسبب العيب فهو كما معاوضة العهرية ولو لا الدليل لم يكن ثبوتها مقضية العواضيل لو كان دفع الارض من عليه من الصوت باعنا كونه
نقل في ذمة المشتري عليه دفعه عنه شرعا لثبوت النقص وجبا ضابطا التقاضي في حقه غير الصوت وهو معلوم لعدم ودعوى اختصاص ذلك
في المعاملة الصوتية لا شاهد لها والله اعلم ولو اعطيت المتعادل في المقام بان لك ان كسبت كل من الكلام دخان بلضرام وسقطت له
بالحاصل ومنعته بلا طائل ولعل مرجع ما ذكره المحقق الثاني الى ما قلناه فلا حظ وامل هذا ولكن في الفوائد المقام ان له الارض ما دام في مجلس
فان فارقه فان اخذها لارض من غير السلم بطل فيه وان كان مخالفا صح فيه لانه لا فرق في النقص بين جنس المبيع السلم فاما ان يطل فيها
معا او يبيع كل اذا قبل من ان يردع من جنس السلم كما لو كان العوضا دينار وعشرة دراهم وكان الدينار معينا من جنس ما يقتضي نقصان
قيمه بعد درهم فان البيع يكون دينارا ودرهما بعشرة دراهم وقد نفرا قبل اخذها لارض لارض في حقه بعينه ان جبالا وودع ذهابا
فيتم درهم فانه قد نفرا قبل قبضه في السلم بطل كما سلم بطلان لا يردع من غيرها وقد يرد كما حكمه الشبهه عن بعض الامانة العلانية
ما كان مخالفا لجنس المبيع الصحيح معا فالمرجح بجنس السلم مطلق التقدير فلو انما حكماء غنة النقص نعم بما ظهر من العناية المزبورة
عدم اختصاص الارض في التقدير وان كل شامل له ولغيره وبعد بعض اخر اراه بالنقص في قيمته الاخر وهو التقدير ان التقدير اذا امكن فان تقدر
فغيره وفيه منع واضح لما عرفت من ان يردع من جميع الحق في الماينة الى التقدير كما ان لا يجوز دفع الارض بعد ذلك وبشكل

في عقد البيع
المعبر بالمال
في الاثمان

[illegible]

فممنوع من البيع

على اليد بحيث يثبت التنازع محل منع حصوله بعد عدم الجارية فيه بل في ذلك ان الثابت على الاخذ في التفرع بين ولعل الحفظ او غيره كما يشهد به الاما
 القروية باليد مع عدم الحكم بضمائنها او القدر المنقذ عليه وجوب حفظها وان كان ثديا فشر فيه بمعلومه استند الى الاحتياط في سائر المقامات على
 التماثل فلا فارق ان يكون ذلك مرجحا له على بقدر الحفظ فضلا عن فهم العرف لمن لفظ على مع ان اعادة الاربع منة يمكن بل وبما قبل انما يتجلى
 فقيده باحد ما سبها الحفظ من غير ارجح لا وجه له فالاولى في رد الاستدلال به لعرف وان المناقضة للاخذ عدوانا ومن غير ان المالك كما يرى له
 استدلال الاحتياط في هذه المقامات ففما من غير الحفظ في وسيله التكري والسبب في الرضا من ان الاصل لضمان ضعيف على الكلام في انما امانته
 لعدم علم المالك بها فضلا عن قصد الامانة في كل الشائع والصنعة في المستعانة لم يعلم به المالك او ما كثر نظرا الى استناد وجهها اليه وصلا في غيرها
 المشهور انك هو الاستدلال الى المالك ومن فحكمة عليها وجهان اصحهما الاول ضرورة اعادة ثابن المالك لها من الامانة المالكية لا يجر اخذها من يد
 او ضدها ما ولو على وجه الامانة كما هو واضح بل ما ذكر من حكم الامانة المالكية والشعير من عدم وجوب تادلي على الفور وعدم اعلام المالك بها
 بخلاف الثانية ظاهرة في انك اولا وجهه لذلك فيما اخر فيه هذا وفي القواعد ان اخذ الزيادة الغنيمة ليس بشركة ان غنما الا بالار مع التعرف
 وكذا لادائها اذ لا يجر عليه اخذ العوض نعم لو لم يعرفه فادان اذ وطالب اليه ليدل بالبرهين في ذلك قال وعلى تقدير الغلط اما ان يشين الحال في
 التعرف او يدعي فان كان قبل فكل منهما استند الى الزائد وايدل وليس لغير الاضلاع من الشركة وان كان بعد التعرف فان جوزنا الابدال للمعيب
 من غير شركة تقدم فكذلك والاثبت انما لكل واحد منهما العيب الشركة وتخرج جامع مصد ومقتضى البيع عدم جواز الفسخ مع جواز الابدال وبصرح في
 جامع مصد قال لا شرط في الابدال من العيب فلا يثبت فسخ للمناخنة للالانة وفيه ان مثل حادثة المسئلة السابقة مع انهم حكوا بالرد والامساك
 والمطالبة بالبدل اللهم الا ان يدعى الفرق بين عيب الشركة وغيره فيفسد في الثاني باطلاق دليل الرد في التامل الابدال في الفسخ بخلاف الاول
 الله دليل لا يضر المرفوع بشرعية الابدال والله اعلم المسئلة الثانية روى ابو الصباح الكوفي عن الصادق في الفسخ في البيع الصحيح ما
 منه جواز اتياع درهم بدله مع اشتراط صياغة خاتم قال سئل عن الرجل يقول للمصانع صنع لي هذا الخاتم وايدل لك درهما طائفا بدله
 قال لا بأس بعملها الشبهة في قوله لا بأس ان يبيع درهما بدله ويشترط صياغة خاتم وغيره من الاشياء بل عن كثرة الرقعة ان الرواية معتبرة
 سطون فيها وان الشايع اخذوا عليها وان الخاتم لصاحب السبيل وان العلي من رة وان العمل بها الظاهر في الاحتياط مستثنى من لا يجره الرواية
 وظاهره انما الخاتم في ان حصة كالحكم عن اصحاب النافذة وفيه ان هذا العمل هو البطلان في النافذة كالفصل في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انظروا في كفة واما الزاد وليس فانه بعد ان ذكره في برة وجه الفسخ بذلك ان الزيادة في العيب اذا كان الجف من احد وهذا لا زيادة في العيب
 ويكون ذلك على وجه الضم في العمل هذا وجه الاحتياط اذ اسلم العمل به ويمكن ان ينجح له في حصول الفسخ في البيع وحرم الزيادة وهذا البيع والزبا
 المنع عنه غير موجود لا حقيقة لغوية ولا شرعية ولا عرفية وفيه ما ذكره في سابقنا من تحقق الزيادة في المخالفات في ضرورة عدم ضل
 المثال في مثل ما روى في صحيح عبد الرحمن ان الناس لم يختلفوا في النسبة انه الزيادة في خيرا اخر جاء الزيادة من قبل الشرط وانما نفسه الشئ وطل يمكن
 دعوى اتفاق الاحتياط على ذلك لا يقال اذا كان وصف الخاتم مثالا لا يفتقر الى الزيادة والادان ببيع مثله فخر خاتم فاشترطها فخر فخر لا يفتقر
 ان الشرط هنا العمل وهو صياغة خاتم لا وصف الخاتم ولا ريب في تحقق الزيادة بمثلهم لو كان الشرط مثالا ببيع بقضه مصوفة خاتم امكن
 الزيادة لعدم اشتراط العمل فهو كبيع القرضه من الداهم مثالا او بقضه من غير المصنع على وجه خاص فيخول ذلك مما هو في البيع وبالفصح
 الشرط بعين بعض افرادها وشك لا يفتقر الى الزيادة فطلق الاشارة في احد الموضوعين فيحقق بذلك والحل من ذلك ان شرط الخاتم لا
 فانه لا يفتقر الى الزيادة فاصح ضرورة البيع بالنسبة الى احد اركانها بل في عدم تحقق الزيادة بالشرط فخر موضع العقد للشليم نحو ما طبع في
 بل لا احد خلافه في بين من يجره من ذلك كالفصلين والشهود والمحقق الثالث وغيرهم والمطابقة لك منهم في الاصل والعوض ما مع هذا المانع من
 واجماع لاخصاصها بالمانع عن الفسخ بشرط النفع وليس لانقاده في بلد اخر منه ولعل اخر فيه كك ان ليس هو الاشارة موضع خاص من مواضع التسليم
 غير ان النص البه العقد وقع فيكون اورد من الصحت في الرجل يسلط الرجل الورق على من يقد لها بارض اخرى ويشترط عليه ذلك قال لا بأس بخو
 مركزا للمعروف من الناحية لكن يجره من ان يطل عشرة دراهم ودينارين ويشترط عليه ان يقد لها اياه بارض اخرى مثله في العقد والوزن من غير
 فوضا لا يجره في البيع في ذلك وفيه ان لربيه من هذا الصفة نعم لو اشترط عليه حل البيع مثالا الى بلد اخر يفتقر الى الزيادة اما اذا كان
 كليا او شرط كونه في موضع التسليم بل فلا يظهر من هذا المجلد جواز اشتراط بيع الركن بمثل في عقد يجره اخر قال سئل باع عبد الله مائة من
 بسند الكوفة بالشامية وذا وزن من قبل الضمير لا بد لك حتى تبدل له بوسيفته ببغية وذا وزن فقال لا بأس به فقلت ان الضمير
 بطل بفضل الوسيفته على البغية فقال لا بأس به فوجدنا وكيف كان فلا يمانع من ان يفتقر فيه ليس شيئا من ذلك بل في شرطه او نظيره من باقي الاعمال
 يفتقر الى فائض الطريق في الخروج عن ذلك بالخبر الزيد ولكن قد يفتقر فيه بعد تسليمه غنما سنده بان لا يجره في ذلك اذ موده اشتراط
 الابدال في الضمير لا العكس ومع فرضه من هذا الابدال عوضا عن الاجارة او البعالة لا يرفع الاشكال اذ لا يجره فخر عقد البيع للدرهم بالدينار
 والهم من الزيادة في عقد ببيع فيكون ذلك حيلة للخلص من الزيادة وعوى انه قول المكون في النفاذ في العمل يدفعها منع تحقيق الزيادة
 بنحو هذا الاول ومع تسليمه فليست المسئلة من البيع بشرط ذلك ويمكن ان يكون المفاولة التي لا يشرط عليه التزم ولكنه لا بأس به مع ان الاصل
 غير اشتراط كما يمكن ان يكون ذلك من الابدال الله هو الاعمال لا خصوص البيع منه وبما ضره ولك من ان الضمير وقعت من جانب العقد وقد

في فسخ البيع
 في فسخ البيع
 في فسخ البيع

على اليد بحيث يشمل التراجع على منع خصم بعد عدم الجواب فيه بل في ذلك اننا نشأ على الاخذ في الخرج من بين ولعل الحفظ اضيقه كما يشهد ابل الامانة
الموضوعة باليد مع علم حكم بقاءها والقد المتفق عليه وجوب حفظها وان كان نذرها فحقه معلوم من استئصال الاصل خارج سائر المقامات على
الصفا فلا خلاف ان يكون ذلك رجاءا له على غيره من الحفظ فضلا عن فهم العرف لمن لفظ على مع ان ارادة الامر من منه ممكن بل وبما قبل ان لا يبالا
فنيبه واحدا مما سيج الحفظ من غير راع لا وجه له فلا يخرج من الاستدلال بالعرف وان المناقاة من الاخذ عدلانا او غير ذلك ان المالك كما يرى
استدلال الاصل في هذه المقامات فلهذا فخر الحفظين وبهذا التوكيد والسبب في الرضا من ان الاصل الحفظ ضمان ضعيف في الكلام في اننا امانا من
لعدم علم المالك بما اضطره من هذه الامانة في حق المتاع في الصدق والاستعانة له يعلم به المالك او لا لكنه نظر الى استنادها اليه وصدق في حقها
المشهور ان الله هو الاستدلال الى المالك ومن حكمة عليها وجها واحدا في الاصل ضرورة ان الله تعالى المالك لها من الامانة المالكه لا وجه لاختصاصها من
او ضدها او لعل وجه الامانة كما هو واضح بل ما ذكر من حكم الايانة المالكه والشريعة من عدم وجوب دال على القبول وعدم اعلم المالك بها
بمختلف الثانية ظاهرة في اننا لا وجه له في هذا وفي القواعد ان اخذ الزيادة الفسخ للنسب على الشركة ان غشا الا بال مع التعريف
وكذا اذا اظهر عليه اخذ العوض ثم لو لم يفرقا في الزائد وطالب بالبدل واليه يرجع في ذلك قال وعلى تقدير الغلط انما ان يشين الحاصل
التعريف او بعد فان كان عليه فكل منهما استردا الزائد وايدى له وليس للاخذ الاشياء من الشركة وان كان بعد التعريف فان جازنا الابدال للمعيب
على منسك فتمت فكذلك والاثبات الحاصل لكل واحد منهما العيب الشركة وهو نجا معصدا ومقتضى الجمع عدم جواز الفسخ مع جواز الابدال وبصرح في
جامع معصدا قال لا يشرط في الغش في العيب فلا يثبت فسخ للمعاينة للانه وفيه ان مثله جازية المستلزة السابقة مع انهم حكوا بالرد والاساس
والمطالبة بالبدل اللهم الا ان يدعى الفسخ بين عيب الشركة وغيره فبذلك في الثاني باطلاق دليل الردية لتشامل الابدال والفسخ بمختلف الاول
الثاني دليله لا يشرط بشرعية الابدال والقد اعلم المستلزة انما هي دوى ابو الصباح ككتاب عن الفسخ في الفسخ في الصبي ما
منه جواز تبليغ درهم بدرهم مع اشتراط صفة زخام قال سئل عن الرجل يقول للصانع صنع لي هذا الخاتم وابدلك درهمه امانة ابدى درهمه
قال لا بأس على ما التزم فيه في فقال لا بأس به بعد ما بدى درهمه بشرط صفة زخام وغيره للشئ من الاشياء بل عن كشف الرقود والرواية مع غيره
مطوب فيها واذا ما شايخ اعتمدوا عليها وانما الحالف صاحب السبيل وانا العلي مشرة وانا العلي اظهر من الاصل استثنى من لا يرد دعوى الرواية
في ظاهره اخصا الحالف في ابرهرة في الحالف في النافذ في الله هذا العلي اظهر من الاصل استثنى من لا يرد دعوى الرواية
انما ظهرت في كونه واما ان يدعى فانه بعد ان ذكره في وجهه الفسخ بذلك ان اباها من الزيادة في العيب اذا كان لا يرد دعوى الرواية
ويكون ذلك على وجه الصلح في العمل فهذا وجه الاستدلال في اسم العمل به ويمكن ان يخرج لخصه بقوله في اصل الله البيع وحرم الربا وهذا بيع والربا
المنع من غير وجود لا حقيقة لغوية ولا شرعية ولا عرفية وفيه ما قد عرفت سابقا من تحقيق الربا على الزيادة في المجازين في ضرورة عدم صدق
المثل في المثل مما هو في جميع عبد الرحمن ان الناس لم يثبتوا في النسب ان الربا كما في خبر الاخر جاء الربا من قبل الشرط وانما نفسه الشرط بل يمكن
دعوى الثاني الاصل على ذلك لا يقال اذا كان وصفه الخاتمية مثلا لا يفتقر الى الربا ولا امان به بمثل فضة غير خاتم فاشتمل عليها فادع كذا فانقول
ان الشرط هنا العمل وهو صوابها فانما لا وصفه الخاتمية ولا يثبت تحقيق الربا بمثلهم لو كان الشرط مثلا لبيعه بقصد معصوفة فانما امكروا
لربا لعدم اشتراط العمل هو كسبه الفضل بالفضة من الدوام مثلا او بفضة من جمل الصنع على وجه خاص وهو ذلك مما هو في البيع والوصف
الشرطية بين بعض افرادها وشكلا لا يفتقر الى الربا قطعا اذ ليس مطلقا لا يشرط في احد العوضين تحقيق به ذلك ولعل من ذلك اشتراط الحيا لا
فان لا يفتقر الى الربا اذ افضا صبر ووجه البيع بالنسبة الى حصة اجازيل فدين يعدم تحقيق الربا باشرط غير موضع العقد للتسليم نحو ما قبل في
الاخذ خلا فيه بين من يرضى ذلك كالفاضلين والشهد والمحقق الثاني وغيرهم ولظان ذلك منهم فيه الاصل والعصا مع هذا المانع من
اجماع الاخصاص ما بالنسبة على ان يشرط النفع وليس الانتقاد في بلد اخر منه ولعل ما نحن فيه كذا ان ليس هو الاشرط موضع خاص من موانع التسليم
بما اقتضى اليه العقد فتح فكروا في ذلك من الصحيح الرجل يملك الرجل اوز على من ينفذها باو ارض اخرى وبشرط عليه ذلك قال لا بأس بخروج
يكون المعروف عن المانع لكن في ربحه ان يسطر عثرة واداهم وناشر وبشرط عليه ان ينفذها اياه بارض اخرى متناهية العتق والوزن من غير ان
هذا لا يهاو في العتق بين الاخرين في البيع وذلك وفيه ان لم يرض هذا الصفة من الاشرط عليه بل المبيع مثلا الى بلد اخر يفتقر الربا لا امانا اذا كان
ابا وشرط كون خصوص موضع التسليم بل قد يظهر من خبر محمد بن علي جاز الاشرط على الرجل يملكه عقد ربوي اخر قال سئل ابا عبد الله عن الرجل
سيدا الكوفة بالشامية وذا نوزن بمقول الصبي لا بد لك حتى تبذل له بوسعيه سبيلية وزيا نوزن فقال لا بأس به فقلت ان الصبي
للفضل البرصية على المصلحة فقال لا بأس به فجدوا كيف كان فلا ريب ان ما نحن فيه ليس شيئا من ذلك بل هو في الشرط او نظيره من باقي الاعمال
فان الربا فخص الطر في الخرج عن ذلك بالخارج يرد ذلك قد باشر فيه بعد تسليم اعتبا سنده بانه لا لا يرد على ذلك اذ موده اشتراط
بدل في الغش لا العكس مع فرضه في دفع هذا الابدال عوضا عن الاجارة او ليجازي برفع الاشكال اذ لا يرد نفس عقد بيع الدرهم بالدرهم
لهم من الزيادة في عقد بيعه فيكون ذلك حيلة للتخلص من الربا ودعوى انه قبل ان يكون الثمن المطاوع والعلل والعلة في بعضها منع تحقيق الربا
وهذا الاول ومع تسليمه فالبسطة المستلزة من البيع بشرط ذلك ويمكن ان يكون المفاوضة التي لا يشرط عليه الثمن ولكنه لا بأس به مع الزاوية
لاشرط كما يمكن ان يكون ذلك من الابدال الله هو من الاعمال لا خصوص ابيع منه وبما في صدره وذلك من ان الغش وانفق من جانب الغش وقد

عبدالغفار
اشرف
نور محمد
فیضی

[illegible]

باب في بيان ما ينبغي من العلم

[illegible]

فصل فی بیان احوال و حال

[illegible]

المنع لوقفة للأصول السليمة ضرورة كون الشرع حقيقيا لا يصلح للتقليل قبل وجودها اذ البيع لا بد ان يكون موجودا على التقية او الكراهية قال ولا يصح
 بميل كلام جملته من جهة المناظرين كالحقق الادبي والفاضل الحاشي لكن لا يخفى عليك ان ذلك كلمة غريبة في محصل الاجماع بعد ان علم ان قصد
 ذلك منهم من اخذ لال الطريقة في نقل الله تعالى العفو والعافية عن ذلك وقصده وما صدر عن الشيخ في الحكم عن كتاب الاختصاص بالجمعي بالكره اذ انما هو مجرد
 جمع لا فني وعلى تقدير براهنته ثالثة ايضا مع ان عبارة محملة بصورة ما بعد الظهور قبل البدل بل ان ذلك لا يشرع عينه بعد ضم بعضها الى بعض
 ولذا انبجاعة القول بالكره اذ لا يثبت المسئلة الا انه دون هذه المسئلة نعم وجوابها كما علمت فاضا ان ترد وخلاف فالمشهور بغيره
 المناظرين بخصيص لا لعدم ايضا للاعتماد فضلا عن الغر والجملة وللإجماع في السراويل قال فيها وقد اشبه على كثير من اصحابنا ذلك ويقولون انه يجري
 بينهما سنين وان كانت فارغة لظهور بيد وقت العقد وهذا خلاف ما يجب في ضمانات اصحابنا وخلاف اجماعهم واختصاصهم وقتا وبهم ولهم
 خبر لا يصح خبره الرابع والاطلاق وثوق جماعة دعوى وصحة الجواب وغيرها من النصوص التي تضمنها ما بان ومنها النصوص التي جعلت الجواز على الاطلاق
 والبلوغ والادراك وبدار الصلاح خلافا للمصدق وفيما اشعر في الأصل والرواية فيما بان في صحيح يعقوب صحيح سليمان وخبر لا يصح خبره
 صحيح يعقوب صحيح على بن جعفر كذا في الجواز بل في صحيح يعقوب صحيح على بن جعفر قبله بل ان لا يخرج هذه السنة خرج من القابل وبها انطلق الجواب
 والعرض ان يخص الاطلاق في الاختصاص بالمقابل والاضحى انما علمها بما لا يصدق في المسئلة لا في العقد والصلح في ذلك لا للاشكال على التقليل
 وغير ذلك واجماع ائراء ادراسهم وعليه جماعة من المراءد المشبهين ان الاختصاص لا يرد فيه من جهة ولا يفرض البيع الاجماعية منهم ويحذرك في وقت
 مصالح الكراهية لبيع المغنعة وبه وطوال المراسم والوسيلة والغنية وكشف الرواية ذكر ولا يصح في الجواز ولا منع ولو قبل احد ذلك على حسن واي على القفا
 والنفي بل واحد من صريح بالمنع قبل الفاضل قلت هو كذا في جملته من كسبه لكن ظاهره اوصري في كونه الجواز وان احصل المنع فواب فيها وفي الحدائق ان حكمه
 عرض الشيخ ايضا بل قد سمعت احدا في ترك ان القائل به كثير لكن ادعى عليهم لاشتباه ومن هنا ما لجماعة من مناظرها المناظرين الى الجواز بل هو الشاهد
 الثاني وفيما بعد ان لا يخرج من قوة لكن قد يناقش باحسان الطويل في صحيح يعقوب بدو الصلاح ويكون المراد من قوله ان لا يصح البيع ان كانت وهو ان
 بعد الاشارة الى ان كتاب المناويل في النصوص بالمقابل المغنعة بالشمع وبالحكم الاجماع التي لا يصدق فيه ما سمعت عند الصنفين وقاعد في المصداق
 والغر والجملة لا مع ان قد بينا في محل الطويل في على البلوغ ملاحظة الصحيح الاخر حيث اشترط فيه نفق المباس عن الشراء ثلث سنين بوقوعه قبل البلوغ
 وجملته المحال دون غيره مع تضمنه التقليل المزبور في صدره ولو كان انما الظاهر لو كان شديدا للبلوغ بمرور الى كماله لا يخرج منه بغير الجواز بل هو
 الذي جعل غاية الجواز فيه الاطعام التي هو عبارة من الادراك لدفع الصالحات طعمت النخلة اذا ادركت شها واطمعت البصرة اى ما لها طعم كل ذلك منتظا
 الى ان تنقش صحيح سليمان بخلافها بل التعارض بين خبرها بالعموم من جهة ضرورة شمولها للصوفى عدم الطول وعدم الصلاح كما بان
 غيرها ما سأل العلماء والعلماء وقد سمعت جماعة علمها بالشمع وغيرها لكن لا تختص بعد ذلك بكون الجواز لا يخرج من قوة ان كان الاحوط خلافه ثم على تقدير
 عدمه في الاستدلال غير البين من التوافق في عدم الجواز لعدم صلاحية عدم التقليل نعم يجوز ان قال في التفتيح كل موضع قلنا لا يصح البيع صحيح
 ان يجعل من شرط التملك في عدم اخر قلت عموم ادلة الشرط التي لا تستلزم ملكا عليها للشرط ومنه يتبع قوة الجواز في الصلاح ايضا وربما التعم في ابي ابي
 ناسبا لشمع لكن قد يتكفل في خصوص الشرط لا فضايلة التزم المات في عقد البيع ولو في شرطه كحفظه في محله وما الجواز مع الضميمة حتى في العلم الواحد وهو
 وان دلت عليه بوثقة جماعة قال سئل عن بيع الثمرة هل يصح شرائه قبل ان يخرج ثمرها قال لا الا ان يشتري معها شيئا غيرها وطيرة او بقلاد فقول
 اشترى هذه الرطبة وهذا النخلة وهذا الشجر كذا وكذا فان لم يخرج الثمرة كان راسا الى الشجرة الرطبة والبقلة الا انها معطوبة ومعارضة باطلا
 متصافدا لاجتماعها وفيها بل ذلك ان المشهور المنع مع الضميمة حيث لا تكون هي المقصودة بالبيع لا تضر ومن هنا حمل بعضهم الموثق المزبور على المقصودة
 وفقا للضرورة وربما اشترى ما في ذيل الرواية من التقليل بناء على الغالب من عدم دفع الثمن في مثل هذه الصورة الابدان تكون الضميمة المقصودة وكان
 ذلك من ارباع مساهمات الفاعل ضم المعلوم الى المجهول ولو سئل لم فيه يمكن ضمها هنا باعتبار انضمام المنضم الا ان يكون على جهة الشرطية وربما
 شمع لذلك ثمة ان شرع ويجوز بيعها بعد ظنهم بها وقد تصلحها لاجتماع اوصافها عاملا واحدا او ما ينشأ بشرط القطع وبغيره منفردة ومنظمة الى
 الى المقصود بالبيع وغيره ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها عاملا الا ان يضم اليها ما يجوز بيعه عند الاكثر بقلا او بشرط القطع او علمين فضا جدا او غير
 على ان لا اصل عند الفاضل يريم تالوسيت عاما من دون الشرط الثالثة والاربعه قبل والقائل الاسكافي والصدق في المنع والنفي والمقيد
 عموم من بعض نفع المغنعة والطول الفاضل من جهة والفاضل في كسبه على ما حكى عن بعضهم لا يصح بل عن صريح طوائف اظهروا والغنية لاجماع
 عليه وقبل والقائل الشيخ في التهذيبين والحق والاي والفاضل في جملته من كسبه وولده والشهيدان والكركي والغنيمة والمبيع على ما حكى عن بعضهم
 ايضا صحيح ذكره صحيح كثير منهم بالبركة وقبل والقائل المقيد وسلا والاي على ما عاين الاخرين ان يراعى في الصحة وعدمها المسئلة وعده بان الظ
 ان رجعا الى القول الثاني اذ فيما حصر من كسبه المغنعة بكرة بيع الثمار سنة واحدة قبل ان يبدل صلاحها الى ان قال في اخر الحديث وانما كانت الثمرة
 المباحة فلا يظن بها كان للبايع قد ما عادت وذا انعقد عليه البيع في الثمن وملا به بالظهور قبل بدو الصلاح كما هو الحكم فيها اية وعلى كل حال
 فهو حكم اخر يمتنع على ان يبيع ثمره قبل قبضه كما اشعر الحديث فيه عند عرض المص ولعل ذلك اجل في لفت المسئلة ذات قولين ناصلا انما انما يصدق سلا
 من في الجواز وعلى كل حال فالظاهر لصحة سليمان بن خازم ادعى ان لا يشرى الفحل ولا احد احوط بغيره وان كان ظم ان شئت ان ثبنا سنين
 فاعني ان ثبنا بستان وانه عن ثبنا في الاستسقاء في الوجود في الاستسقاء وان شئت ان ثبنا عن ثبنا في الجوز في ثبنا في ثبنا

الحسين

بالحرارة واصله كاهو واضح وقد ظهر من ذلك كل ان القول باليجوز لكن على انكره هو لا يفي بل قد يبدى فيه ان لا خلاف عند من يجوز مع اشتراط القطع
 حيث لا يكون المعاملة معه منها بل يحكي عليه الاجماع مستقبضا او مشورا مع ان لا اثر له في التصريح فليس في ذلك الا ان اشتراط القطع بعين كون مسراد
 المتباين هذا الجواز في هذا الحال ولا ينبغي ان يقال بملوك يجوز بيعه ولا ينعين في الصحة تحقيق القطع بل لو روي الى ذلك بعد ذلك بالبقاء مجازا انما
 جاز واجام كما ذكره خلافا لاحد ما يطل البيع بل لو عصى المشتري فلم يقطع ومنع البائع منه لغيره وكان ثمة لغيره وان ثبت عليه الاجرة فلو باعه
 الموجود من الثمرة مستحجا لربان المبيع هذا الموجد بحيث ينعين عليه القطع كان المبيع الجواز وان لم يشترطه ولعل عند الاحتياط بعض اشتراط الفسخ وقد
 ينفذ هنا شيئا وان نأخذه جملته من عبارة الاحتياط وهو جواز البيع والشراء اذا كان الفصد الموجود على الفخل والاشياء في تلك الحال والتمك اذا كان
 المقتضى شرعا ثمرة اي اننا الاول فلا يصل والعموما بعد انسابا في موضوع المنع المغير مما يرد صلاحه واطعامه وادراكه وبلوغه ولذا جعل في الجواز
 في التصريح السابق بل قد يفي ان اطلاق الشرع عليه قبل ذلك مجاز لصلاحه الاول ومنه يظهر وجه المنع في الثاني مضافا الى ان خبره في ذلك للمتابع ان ليس
 هو انما اوردنا هو من جعل الله في أصل معنى المنع وكلام الاحتياط مع شرط التيقن من حكمه على المبسوط والتنبه وظن الاجماع على عدم جواز بيعه
 بعضهم جعل اختلافهما اذا اطلق ومنه وان كان بدنه من غير السراير في ان لا خلاف فيه وفي الاطلاق بل صرح في كونه بالجواز مع عدم اشتراط بيعه
 فيها ظهور واشتراط التيقن في ارادة بيعه ثمرة وانما في من الاطلاق المضمون الى ذلك حتى ان من جواز البيع بالظهر ووجب صحة على البائع الاجابة الى ان
 الى ان القطع خلافا لا يوجب في ارادة الشرع منه لا هذا الموجود فاذا اطلق مع عدم من لربيع ليد في بطلان منه من غيره ولا يوجب على القطع
 بوضوح صحة العقد عليه كما تخرج في شرحه فيكون في الحقيقة اشتراط التيقن كالاطلاق في الاندراج تحت اطلاق ادلة المنع اما ان يرد من شرط التيقن
 الذي لولا لاستحقاق البائع على المشتري القطع باعتبار كون المبيع هذا الموجود على التيقن فيضيق الاصل والعموما وبعض التصريح السابق وان كثر في القطع
 في كون المبيع المفضل الموجود واشتراط التيقن لا يوجب المبيع غيره ولعل لهذا السند في كونه على الجواز في المقام بان يجوز بيعه بشرط القطع اجامنا فجاز بشرط
 التيقن كما لو باعه بعد بلدا الصالح بشرط التيقن وقد وثق به ذلك كقولهم ان بيع المضمونة يجوز بعد بشرط التيقن والعصيل في الاطلاق وان كان
 لا يجوز بيع السبيل منه قبل ظهوره فيه وقد يفي وان احكم على الفصد المذكور في بيع الشرع على ما في الاصل في الحكم الملائمة بجواز بيعه بالظهر ومن
 دون شرط مدعيها عليه الاجماع في الفوائد وان خارج عن محل النزاع وان رده من اخره بعد الدليل اذا قبل في الاستدلال لم يابنه مكانه فيجوز للاصل
 كان كالمع بينهما في عقد واضح الضعف لعدم العقد هنا على الجبيع بل حكمه عن خلاف والمبسوط التصريح بالمنع فيه فيجوز اذا كان الفصد شرعا ذلك
 الموجود واشتراط القطع هنا كعدم ضرورة عدم استحقاق ذلك على الاصل والعدم اذا كان الفصد بعد ثمة مع انه قد يفي بالصحة فيه هنا
 يرجع ذلك الى ارادنا الانباء الى بلوغ هذا الحال ضرورة عدم قدرته على صبره وثمرته وحيث كان البيع على المالك لم يكن للشئ استحقاقا في الانباء
 فليس في الارادة بفتح هذا الحال وهو الاشكال في صحة فنيها للفاضل ج دعوى الاجماع عليه ومن هذا الاخر يظهر لك انك ان ابيت عن تنزيل كلمات
 الاحتياط على ما ذكرنا باعتبار صحة بعضها في خلافه كان المبيع الجواز في بيع الثمار قبل ابد والصلح كما قلناه سابقا اذ ليس حرج في الارادة الانباء الى ان
 صريحه ثم ان خصوص ما مع التصريح بذلك وهو لا بأس به بعد ما عرفت من تنزيل خصوص على كراهة او التيقن للمعقولة والله اعلم بل ربما يظهر
 لك ومما ذكره الاحتياط هنا من خلاف يعرف بينهم في الجواز مع الضميمة بل في كونه وقبح وحكي المذهب الاجماع عليه مع انه لربيع فيما وصل الى من
 التصريح على جواز الاطلاق وهو وثق بما في المتقدم سابقا قبل الطلوع اللهم لان الحمل على ارادة يد والصلح من الطلوع فيه فيكون شاهدا للقيام
 واما النص في الاثنية التي منها ضم ما يداصله مثلا في غيره فوجه من موارد خاصة لا ينبغي التغير فيها الى غيرها فاما ان بعض من اخرى المتأخرين اطلاق
 النص على ما تقدم من التصريح في المسئلة الاثنية وكلام الاحتياط يقتضي عدم الفسخ في الضميمة بين ان تكون متبرعا وانما لا يفي في الاول لاعتنا
 المطرقة من صحة المعاملة مع الضميمة التي تكون الذات مقتضى ضميمة لها في الفسخ والجواز فذلك قد تقدم الى ذكرها مرارا الاشارة وكذا في الثانية بعد ما
 عرفت من اطلاق النص في الفسخ لخاصة لها على فساد المعاملة ولو انضم ضميمة لبيت لثمة فمقتضى اذا اشتملت على الفسخ والجواز من هنا انقد
 وجه الفسخ في استندال لاجتماع بقا هذه الضميمة المبررة لصحة هذه المعاملة مطووعة في الصورة الثانية فانها لو تضمنت اياها الا في الصورة الاولى كما
 ولعل الوجه ان الضميمة هنا ليست لغير الفسخ ولجها الذي ابي فيها التفصيل المتقدم ليد الاشارة لاختصاص ثلثها بما يفي فيه الامر ان لو خلا
 عنها وليس من مقرر من المسئلة بناء على ان المنع عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها انما هو بعد بعض اياها الاختيار المانعة لولاها لتعيق المصير
 الى الجواز نظرا الى الاصل والعمومات السليمة عن مخالفة الفسخ والجواز فلا يفي في ذلك الا انما البهجة بعد علمه بذلك الاختيار على انكره في شهادة
 بعضها بل يفي فيها انما ليس في الاثنية الفسخ من القول تحت اطلاق تلك الاختيار بناء على اختصاصها بحكم الشايد بغير المصفاة فك قد يناقش فيه ولا
 بامكان منع الفسخ في الاشارة اليها انما المسلم بها التابع في نفسه كما تراه بعد ان وتعارف الدارين ويحذف ذلك لا التابع في الفصد
 ضرورة تناول ادلة الفسخ ولجها لثمة ودهوى اشد من ذلك تكون كالشرط لثمة لا يغير فيه شيء من ذلك على التحقيق بدفعها عدم صدق اسم الشرط عليها
 بل هو بعض المبيع وثانيا يمتنع اخراج الضميمة هنا للفرض عن اطلاق الادلة ادعوى اختصاصها ببيع الشرع خاصة واضحة الفشا فالحجج الاستناد
 في الضميمة سواء كانت تابعة او متوقفة الى اطلاق ما اذا لاجتماعا التي يمكن التفتيح بها للوارد الخاصة في النص في الاثنية فيتمتع منها في غيرها
 يقال ان الضميمة ما كالمضممة مع الابن باعتبار ان ما يخرج فيه كالمضممة على ثلثه لعدم البلوغ حال البيع فلا يشترط فيها كونها متوقفة بناء على عدم
 اشتراط ذلك فيها في الابن بل انما تمت حتى لا يصير لثمة بلا من لوانتق حصول المضممة ليه ولا يفي في ذلك بناء على ما عرفت من عدم اشتراطها في الفسخ

وانتجرت البيع بدونها على كل حال فيها كذا المسالك ما لم يثبت الثمرة مع أصولها ولذا قالوا لصحاح البيع مطلقا قبل بدو الصلح ويعد بيعه كونه والتمنع
الاجماع عليه بالخصوص وبما يقال ان الصلح هنا كونه الثمرة فانه كونه المالك لا يثبت له في غير ذلك لا للصلح ولا لاجتماع
واحد شيئا من غيرها واما الجواز في الزيادة عن علم فلا خلاف فيه كما هو كونه المالك بل من شرطه وقت وقوعه ووجهه كونه المالك عليه منقضا الى
ما سمع من المصالح السابقة وقد ظهر من ذلك كونه لا خلاف ولا اشكال في جواز البيع بعد الظهور وقبل البينة اذا حصل احد الامور الثلاثة او اقلها
بناء على ان بيعها مع اصولها ليس من الصلح ومن القاضل زيادة البيع عليها كالاصل وقد عرفت حاله فيه وجب الاصل واستثناءه والما لك الثمرة
وغيره وان كان لا يشترط البينة منه فلا خلاف في احد وجهي الشك فيه فاعني في الصلح بشرط القطع ولا يثبت فيه ضعفه لانه استدلاله بملك البينة
لكن ليس بالخص من بيع الثمرة وبما يقال ان الاصل سديد في زوال الملك واستثناءه سبب في ذلك فهو حادث بدو هذا السبب في الزوال البيع
المطابق لمطابق البيع ولعل المشتري على الزوال والمباين كما ذكرنا في الاصل لا يثبت له في الزوال الا في حاله المبيع كونه المالك او اقلها
كونه لا خلاف في المقام انما هو في البيع خاصة اما الصلح فيجوز بشرط البينة الاصل بعد اخذها من المصالح والفتاوى خاصة بل وكذا في غير ذلك
سواء الثمرة او غيرها والصلح على ثمرته لا يثبت له الا في حاله المبيع كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها
المعنى وكونه المالك للمالك وكونها للمعنى على الاشياء وغير ذلك وان كان للظن في هذا كله كما كان في النظر في الصلح فيها والتمنع في
الفضل وفيه الا اننا غلبنا على طائفة البحث في بيعه عدم اعنيها في الصلح عندنا وهل من الصلح ما يوجب الثمرة بشرط قطع بعضها المالك المدة
بناء على اعنيها في بيعه عندنا الاضمار والارسل وكما علم وكما كان من قبل الاصل الا هو شرط للصلح او الكراهة في اللغة كما علم المصلحة
والصلح ان يصر المالك على المبيع على المشهور بين الصلح فلا يثبت له الا في حاله المبيع كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها
برايحة المصلحة من المبيعين بالثمرة المزبونة والمعتدلين بمقتضى ما في ذلك من كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها
فهي عن الخاصة وهي ان شاع الثمار قبل ان يثبت صلحها وهي خسر بعد ان قال وهو عن بيع الثمرة قبل ان يضره ويضره ان يضره ويضره وقال فيه في
التمنع فيه قبل ان يضره ويضره وقال فيه في المصلحة هو المصلحة في ذلك المصلحة على الاطعام في بعض المصالح السابقة والادراك في
والبيع في ذلك بعد ان كان رجوع الجميع اليها وفيه ان المصالح خلاف ذلك بل على خلافه سابقا من الكراهة قبل بدو الصلح
ولعله لا يختلف في خلافه من حيث شدة وضعفها وعلى كل حال فقد عرفت ان المعروف بمحقق بدو الصلح بذلك لكن زاد المصالح هنا والقاضل
الارشاد فقال لا بد من الصلح ذلك وان يبلغ مبلغا يوجب عليها العاقبة ولم يثبت له في غيرها وان حكم بتفسير بدو الصلح به بلفظ الضل مع ان
فرض وجوده غير انما هو لعل الجميع بين ما عرفت وبين خبره في بصره السابق المؤدية الى جهة غير علمه بن جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
قال اذا استأجر البئر من شخصين بغيره وشراؤه والتبوين العام بين احدهما لا يثبت له الثمرة حتى يبيع صلحهما قبل وما بدو الصلح في
لذلك صحتها ويخلص عليها والآخر في بيع الثمار حتى يثبت عليها العاقبة الا ان لم يحصل شرط البيع من المفاويزة المفقودة هنا من وجوده والشاهد
المعنى في قوله اذا كان الاصل او الاصل فيهما يحصل الامان واحتمال اعادة الظهور من من لا يضره فلا يضره في اشراط ذلك بعد بدو الصلح
المعنى عرفت والى اجمال المداير اللهم لان يقال بان المرجح فيه العاقبة وما احتل التوبة العامة بطولوع الثريا التي نفى الاحتياط في حكمه
والله اعلم وعلى كل حال فاذا ادرنا بعض خبره في البينة المصلحة ويعد صلحها ولم يثبت له الا في حاله المبيع كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها من كونه المالك او اقلها
بدو الصلح في الجواز لا خلاف اجده فيه بل عليه الاجماع متفقوا مستغنيا ان لم يكن يحصل لاسواء كان هذا النوع او مختلفا للاصل المستأنف
المعارض بعد نيل ما دل على المنع على غير الفروض سيما اذا كان البعض المالك ما يضره مع بدو الصلح الثمرة المعلوم عدم اعادة الجميع منه
لصحيح يعقوب بن شعيب عن ابي اذ كان لا يحاط فيه بما عرفت فادرك بعضها فلا بأس ببيعها اجمع ويصح لعل من الصلح قبل الثمار اذا تبين
لك بعض جهات استدلاله وان شئت اكثر وان لم يثبت لك حملها فلا تلتجئ في غير الباطن سئلنا باصدا الله عن رجل اشترى بيتا فاشترى
وشجر منه ما فادرك منه ما لم يطمع قال لا بأس اذا كان في ذلك ما يضره بناء على اعادة ثمره البينة والمنع والمسل كالموقوف في بيع الثمرة قبل
ان تملكه فقال اذا كان في ذلك الارض مع لعلها فادركت في بيع كل جلال الى غير ذلك من قبل خبره في اربع وهو مطلقا الى ما قبل من كونه المالك او اقلها
في بيع ما بدو الصلح في المصلحة او غيره ايضا لصلحها وقد عرفت عدم الاشكال والخلاف في جواز بيع الثمرة الظاهر مع الصلح في بيعه موقوف
المسئلة فيها خصوص بعد ما عرفت من عدم اعنيها المصلحة في هذه الصلح وانما البينة كصحة المبيع ولكن قد يفتش في تناول دليل الصلح في
المقام على وجهه من اطلاق ادلة المنع على فرض شموله لوجه يقتضي الافتقار الى الاستدلال على اذكرناه او لا لكن لا يقتضي التام في صفة الصلح
لوفهم الى حيث اخرى لم يرد صلحها الا ان المصالح والادراك ثمرة بينة المصالح الاخر ولو سلم البينة في المصلحة فلا خلاف في ذلك
عن الاول الاجماع عليه ومقتضى عدم تناول الصلح في ذلك وعدم تناول المصالح المصلحة المتقدمة انما الدارج في بيعه من حيث اطلاق دليل
المنع وفيه بعد تسليم الدعوى الاولى له الواضح منها عليه تسليم تناول اطلاق دليل المنع في ذلك منع عدم تناول المصالح المتقدمة المصلحة
الاصل كما عرفت من كونه كافي ومنه يعلم ما في دعواه الاجماع عليه لعله لذا قال بعض ذلك وفيه من قبل كان الاول المصالح في بعض المصالح
واما موثقهم عن الفاكهة من قبل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فقد جعل بيع الفاكهة كلها فاذا كان نوعا
فلا يجل بيعه من بطعم فان كان انواعا متفرقة فلا يباع منها شيء حتى يطمع كل نوع منها ثم يباع تلك الانواع فمع اشتغالها على الاقول لا يحد من

[illegible]

لعدم الفرق بينهما انما هي شرط القطع او الضميمة فلا يفتقر الى امل في الجواز كما لشره فانه ولو ابعثها الى الاصول في التصرف فيها اعدا النخل بعد انقضاء الشرع
فلا يخلو في البيع الا بالشرط ويصير بلا خلاف للرجل يتم نظره من حيث يشبه وروا الثوث ولحقنا والاسم قال وكذا فاضل على اعين فضيلة كالحاقه مع ان
الاخرى عدم النية ايضا فاقض كونه شرعا معذابه ولو لم يكن هذا الشرع في بعض النية كما هو كذا في روثا الثوث في بلدنا انما هي في الارضه وقيل كل
حال حيث لا ينفصل ويبقى على الشيء ابقاها جازا الى وان يلو عنها ان كانت المصادف قطعه واحدة والا فقل وهو مختلف اذ منه ما يؤخذ بغير امثاله
ومرر بها ومنه من اوتعت عنها ومنه من يبتا ولا يندرج عدم ضبطه بالانقباض الزيادة والنقصان بعد ان لم يكن اجلا مضرا باله العقد وانما هو الحكم
الشعري ان سائر الاطلاق الادلة لا يثبت ظهروا في هذا الشرع الى وان صبر ورواها كذا ونحوها نص في اربع بل ذلك الاستقلال فيها مع
سلبه كذا من احوال شرعا لها الكونه بالغة مدركه كما يصح في ذلك صحيحا الى اعتقاد عدم الضبط هنا وان كان مقصودا للسامية
منه لو بعد اياه اصل وهو كشمع يثبت كشمع لعدم الدليل عليه على هذا الوجه من ذلك وفيه يعلم انه لا يصلح لنا افشاء في الرأى بان لا دليل
على صحة السبقية الحقة لغيره الاصل في الضرر في حال الغرض استثناء البعض الى استثناء كون الشرع للمبايع ذلك غير بين وحدوث نفي الضرر بالمثل
كما يصح في ركان اجماع او قضاء حادثة بذلك والا فالاصل للمبني قد عرفت ان لا الناس في سببا بعد شهور الاحتياط بل لغيره قد خلافا باعتراف
نفاذ من غير مبايع ان لا ينفذ في حكم اشد توثق من جعل الاصل عليه وليسوا وقد تقدم لغيره بالشرط ان لا اشكال في الحكم المنزوع والله
اعلم وكيف كان فلو اختلفت العادة فالأغلب اذا كان بحيث تنصرفنا الاطلاق اليه ومع الشاوي اصل وجوب المبيعين للغير والتصرف على الاطلاق
انقضاء اياهما خلافا لاصل الدال على حجة الضرر في حال الغرض على المنقضي والاصل استصحابا للجواز وكذا الاستثناء ما المايع واشترط اها خاصة
من دون الاصول مشرور وبما ظهر من بعض نصوص اربع ان الخبايا يبدى في الشرع فان لم والامكان القول بالمبيعين معها عدم معلومته ضلها
الذي قد عرفت مدخلية ولذا كان الحكم فيها لواعدا فم قطع الشرع قبل وان يلو عنها انقباض الاطلاق عليه كما صح به لفاضل وعبره وكذا لو نشأ
عندهم بقاءها الى ما بعد ذلك نزل عليه ايضا لان الاحتياط الغرض كالتصديق على رادتها ذلك اذ هو ظرفي الحكم ابقاء لغيره شيئا محض البطل
فيه مدخلية نعم ان الشارع هنا احتيا المبيعين فم جازا والله اعلم ولكل من شئ في الشرع وصاحب الأصل سقى الشجرة مع المصلحة له وانشاء الضرر عن
الآخر ولا يجب على المايع السقوط وان وجب عليه المبيع المنقضي الاطلاق اليها وما عداها انما لا يجب عليه نعم يجب عليه التمكن منه مع الحاجة وطرد
ضرره فلو تلفت بترك السقوط ان لم يكن قد منع فلا ضمان عليه وان منع من تركه لو ثبت ولو نضرر الى السقوط معا منعا منه ولو كان بضل احدها
وبعض الآخر فم تقدم للصحيح انها يندرج في المبيع نرجح مصلحة المشتري لانه فرض في المسئلة في بيع الاصول وبقاء الشرع للمالك وانظرا لافرن
بين المتعلق في الضبط مع ما تقدم هنا لشكا انه تقدم اية تحقيق الحال فيما لو استلزم من الشبهة ضررا كثيرا على الاصول فلا حظ وامل فان من يعلم
الحال في غير ذلك الفاضل هنا عدم من ان لا يقطع الماء لا يجب قطع الشرع على من يلو عنها وان نقصر الاصل بمقتضى الرطوبة اذ ما ذكرناه سابقا وان كان
مقصوره في بيع الاصول وبقاء الشرع للمالك كما هو المفروض في كثير من كلمات الاحتياط لانك قد عرفت عدم الفرق بينه ما عدا النخل اذ ما تبين للمسا
هنا من ان المشتري قد دفع ثمنه عن الشرع وبقائها واطلاق العقد المنصرف من اية كالتصريح به وعدم بعد ان اصل في الاطلاق في الصورة الضميمة الكثير
وهو ذلك بعينه جار في صورة العكس كما هو اخص والله اعلم وكيف كان ففي فرض مسئلة المشتري كما جردت بعد تلك الشرع الموجودة عند الانشاع
للمشتري بلا خلاف في الاشكال لانها انما ملكه كما ان لواعب الشرع الموجودة خاصة كان جميع ما جردت بعد للمبايع لذلك الا ان الفرق بينهما ان لواعب
في الصورة الاطلاقية لا اشرك ولا فاضل احدهما ولا انشاع الاصل التسامع يقتضي احدهما اما الثانية ففي المعنى المشتري بين الضميمة والشرع
ولو اختار الاحتياط فهل للمبايع الضميمة المشرقة نظرا في ذلك اذا لم يكن ناعرا لقطع بسبب جازا لو كان الاحتياط بغير شرط المشتري مع تمكن المايع
وفرض المشتري ان لم يكن له ان يلو عنها وان لا اختلاف ان كان قبل انقباض خبر المشتري ان كان بعد فلا خيار لاحدهما كان في ذلك هو الذي ذكره
الفاضل في لغة كره الا ان قال في اولها يقتضي الحكم لشد السليم بل لم يذكر في سطره جازا ما به واستغنى في حقه ان لم يكن الاحتياط قبل الضمير
بغير شرط المشتري والاضم الخبر الاحسن لان السبب من جهة فلا يكون مضرا على المايع ولعل من غيره ولا يقطع هذا الخبر بيزل التفاوت كثيرا من جازا
الضمير ونحوه ما لو يندل للمبايع بجميع لوجب القبول للاصل والمنقضي لو قبله امكن عدم سقوط الخيار وان زالت الشرقة كفاية بحصول السبق خلافا للممكن
الشيخ وابن البراء من ان يقال للمبايع اما ان سلم الجميع فاذا قبل المايع المشتري وان لم يلم بغيره كما هو البيع وهو احد قول الشيخ والآخر الانشاع من قول
الآخر عند التسليم وضعهما معا وفتح خصوا الثاني الذي يزم الاجل الغرض من ان ينفذ التسليم منوع ضرورة امكانه ولو يد في الجميع كثيرا من الخبر
ومنه يعلم ان الجهة الصفة حتى لو علم الاحتياط من اول الامر لا يندرج الى شرط القطع بل اصل في كره هنا الصفة على تقدير البطلان في الامتناع قال
لان الشرع الا ان لا موجب البطلان فيها ولا امتناع من غير حصول فلا يثبت في صفة البيع السابق وراه صفة العقد قبل الاحتياط وان بطل ج بعد حصولها
عليه فيه وقد عرفت ضعفه فلا ينبغي ادول في التفصيل السابق منها معذبا ما معناه من جهة نعم يمكن المناقشة في دعوى ضمان المايع مثل ذلك قبل انقباض
اذهو من قبل فوات صفات الكمال والاصل في العقد للزوم خصوا اذ لم يكن من قبله ولما ذكرناه اول في اللغة فهو مع اضطراب واضع الضميمة انه حاصله
بعد تعبد اول كلامه بل من اخبارها ما قبل الغرض بعد اذ لم يكن بغير شرطه والا فخصر بغير المظن وفيه ان لا وجه معذبا للمبايع المتعلق بالامتناع
الزوم بخبايا المشتري وضرب على ان كان لا وجه لخبايا المشتري بعد الغرض بل لك المايع وضرب كما هو واضح ومنه يعلم الاطلاق ما في القواعد من ان لا
ملحكة المايع توجب لخبايا المشتري بين الضميمة والمشرقة ولا خلاف لو ذهب المايع على اشكال بل في كلامه نظر من وجوه اخر فظهر ما في اصل كظهوره فيما سمعته

ضمای

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۲۲۵

البيان

فَعْبَرَةٌ

جی

[illegible]

لها فالحفظ لك فهو الذي يقتضيه اصول مذهبتنا وتقدمه الادلة فلا يرجع عنها الجواب والاحاد التي لا توجب علما ولا علما وان كثر في الكتب قلت
 في حفظها فوجدناه كالاتجاه في مقابلة النص المعول بين الاحتمال الظاهر في الاشكال في نفي ما كلفه الذكر في بلوغ التفتيح وحمل الجواب النافع والمبسطة
 الجزم بعد من في ذلك لغير ضرورة من حيث بعض النصوص السابقة فيه وظهور ان كل ما كلفه الذكر في بلوغ التفتيح وحمل الجواب النافع والمبسطة
 يرجع لحفظ النفي الزوم الذي هو مقتضى الامر بالرفق بالعقود في مزاولة الفوائد من اننا اريدنا منه على اشكال في غير محله فطعا بل هو ملك المتقبل كما
 يكون صريح المرسل السابق في ظهوره والربا في الامور مع عقود في المقام على ان كان هو منشا الاشكال فلا يحسن الزيادة بل ان في النقص ايضا
 ثم ان المتساوي من النصوص السابقة ما هو صريح جازع بل المتشبه بل جازع معصدا لتسببه في النص صريح الاحتمال من كون كسبة المتقبل المتزوي راضيا المعون
 التمر الحرة ولا يفتح في ذلك اتحاد القس والتشبه بعد ظهور النصوص المعول بها بين الاحصاء فيه سواء قلنا انها مع كمالها في كونه وان كان عبدا لشيء
 مما قلناه ليعاد اليه مع عدم ظهور شيء من النصوص في انتموه وذكر الاحتمال في جميع النماذج من ذلك او معاملة براسها او صلح بها بعد عدم الاتحاد وحقيقته
 هنا تكون العوض من المصلحة المشاعة والعوض المقتضى من مجموع المحسنين بل لا يبعد جواز مثل ذلك في الصلح مع قطع النظر عن نصوص المقام لعدم
 قول الصلح جازع بين المسلمين الذي استفيد منه قيام مقام الحبة وغيره فيكون الصلح على المال ببعضه وان لم يخل الى الحبة ولم يعلل هناك من طرف القابل
 او المتقبل في وجه بناء على ان القابل لا يمنع من الصلح كما هو صريح بعض ظاهر امر لا يكون مخالفة للقواعد اصلا ولا لاحكام ولا لزيادة فيه ولا ربا ايضا وان قلنا
 باختصاصه بالبيع على التميمي لما عرفت من ان الثمرة والزرع ليسا من الجبل والورود ولا يمنع من مثل هذا الاتحاد فيه وكذا لو قلنا بانها معاملة براسها
 كما هو مقتضى جوازها بل حفظ المتقبل بل في ذلك ظاهرا ان الصيغة تكون بلفظ التسليم وان كان قد تشكل ان اريد الاحتمال بحمل اكثر النصوص السابقة
 عن القبط المتزوي بل ظاهرها خصوصا الاولى لاكتفاء بغيره وفيها معصدا لم يحتاج ذلك الى المتقبل الى صيغة عقد الظاهر في ان الصلح في بعض
 ولان الاتحاد لا يترتب له ادلة لا يفتيها على المساقين ضمن المصير الى الاطلاق فيقول على العقد لانه الوطء ثم نقل الملك ولان اصل بناء الملك
 لما كثر في قطع بسببه فان قلت عبارة الصلح الاول في الزرع في ذلك قلت ليس فيها ادلة على ان المتسول عنه فيها هو الجارية في المعاوضة فيكون ان يكون
 المتسول عنه هو جارية بقطع ما اراده قلت لا ريب في اعتقاد الصيغة في زومها وخلو نصوصها بحمل اكثر نصوص العقود عن ذلك انما الكلام في ان
 صيغة الصلح لعدم شارة غير العقد المعهودة المقررة بالتبويب لعدم ظهور نصوص المقام بالاستقلال اذ ليس فيها الا الجملة التي يمكن ان يكون فيها
 على انها من الصلح بل ربما كانت بعضها ايماء الى ذلك وان صيغتها خصص لفظ المتقبل المتعبر في الفتاوى وبعض النصوص لعدم ذكرهم ذلك في بيان
 الصلح بل الاشارة في شيء من كلامهم الى انتموه وما في لفظ كالتك سبعة من امعصدا برادسة انها كالتك في المعنى انما انفق بصيغة تفرع في بيانها
 نوع متروك يمكن ايراد ذلك ايضا على اشكال وترد نعم بناء على جواز الاتحاد المتزوي لا يفتي في المالمح في حقه وقومها بصيغة الصلح وان لم يرد في الزعم
 كل لو وقع العوض عن غيرها او مطبقا لصلح بل قد يشكك من وضع العوض عن غيرها والصيغة لفظ المتقبل لما عرفت من ان وضعها على كون التمس منها
 كابتها لما ذكره الشيخ واباحرة وادريس في الفاضل والشهد والمقدرات وغيره من عدم الضمان لولفت الثمرة باذنه في بلوغ مزارعها معصدا
 نسبة اليهم مشعر بغيره على اجماع على ضرورة نفع محض على كون القس منها الحق يكون التفتيح للعوض ولا دليل على الانتقال الى بلوغ مزارعها
 على صما وزنه ولا ينافي ذلك صحة العقد اذ ليس هو غير عرض بل عوض عن عرض في فرض المصلحة لا في تحقيق لفظ العوضين معان عرضان فيكون
 من الزوم بسببه كما حكى عن بلوغ الارشاد بل في ذلك ان دليله غير واضح في حمل بل الاحتياج ذلك الى ان التمس على العوض على الاشاعة فيمكن ان يكون ذلك
 وان كان كليا معصدا في التمس بشرط السلاطة لا دليل هو ما سمعت في غير الاطمان في الجملة وعلى كل حال فليس مثل هذا التمس لا في الاصل ولا في المعنى
 اكثر من ان يرد ذلك مشروط بالسلاطة والمراعاة في جامع صلاته ان هلكت لا صلح وان سلت ثبت وجوب العوض وبنهاشكال ما يرد لصلحها
 يجب الغل بعدم بناء الصلح فلا يرد ما في من العوض ويدفع بان سلاطة الجميع بشرط الصلح في الجميع وسلاطة الاباض بشرط الصلح في الجميع قد يشكك في
 فلا يصح في غير الجواز لو قبلها العوض مشروط فيها ولا دليل على اشتراط مثلها بالسلاطة لان العوض اذا فرض بوضوح يجب ان يكون معصدا فافادته
 يجب ان يكون عوضا للثمة ويمكن تنزيل ما في قولنا اذا كان العوض منها بالسلاطة لا مطبقا بل قد سمعت سابقا ان ذلك وان جاز ان لا يرد بسببه
 على الظاهر لكن في جامع صلاته كل ارض القس لا يمنع من اشكال اما اشتراط كون القابل لثمة المتقبل فبشكال لان الاول ان اشتراط العوض في
 بناء في صحة المعاوضة عند الجميع ولغيره النصوص ابدل على الجواز هنا الثاني لو نقصت الثمة بغير اقل بل كان محض الجزم يجب على نقد يكون العوض منها
 ان لا يجرى التمس على المتقبل مع انهم حكوا بعدم وجوب عليه واما على الجواز مطبقا فاشكال لان مع ثالث وهو عدم امكان اشتراط السلاطة في غير ارض العبد
 حيث تكون في الذمة قلنا من منشا كون محل العوض لثمة ويدفع عليه ثمة وفيه ما عرفت سابقا من ظهور النصوص في الفتاوى فيكون العوض
 منها وجب وعدم الضمان بالآخرة واضطرار هو قد عرفت في بابا لثمة بان هذه المعاوضة لا يخرج باشتراط السلاطة عن نهي المعاوضة فان لم يخرج من
 التمس من ضمان السابق لثمة ثمة في التمس في غير شرط اذا كان لثمة التمس ويحل لا يرد على ذلك ومنه يعلم وجهه في دفع الاخر نعم بعض المطاوعة
 بال دليل على ذلك في ان العوض عن غيرها واما منه عليه سبحانه عدم ضمير الاحتمال بان القابل ان يكون من غير لثمة لا لثمة من صعوبة وان كان الظاهر
 بناء هذه المعاوضة على الزيادة والنقصان من حيث المحض لا غير واما كانه في قوله اذا كانت الزيادة لثمة في قبضه عليه ايماء الى ذلك في الجملة في جميع
 حاصلها الى ان المتقبل ضمان للمقدار المعلوم مع سلاطة الثمة وعدم تلفها بل يمكن دعوى برادسة لو كان المتلف غير لثمة من غاصب شبهة الاستيلاء
 في جامع صلاته قال والظان المراد بالآخرة السماوية والارضية ما يكون من لا يعمل بضمينه فلو انقلها متلفا لظان الدنيا ليجعلها اعمالا لا يستحقها

[illegible]

هذا الخبر لا يدخل في سبب هذه الاختلافات ولا يخرج من هذا المصنف فان موضع مسئلة الاكل في الثاني مكانه في المجلد والظاهر ان السبيل اليه من الماكول
على تلك الحال فانظر ارادة حمل المنع فيه ما لا خلاف فيه وهو حسن لكن قيل انه يتوقف على عدمه فلا يتناول منعه وغيره بل لا يتناول الاكل الا على وجه
استثناء ضرورة عدم بيان حدها بل الظاهر ان عدم الوصول الى حد المنع على النفس وان المراد منه المنع من عدم قيام شاهد الحال على عدمه كما
لما نظروا في قوله والتشبهيل مع كونه في الغالب عند البلوغ يمكن اعتبار امر المارة فيه ولخراج الفتلة لا ارادة المارة بسلامة اليقين فان من المتعارفين
شي من الثمرة لمن يربو والمسلم من قيام السيرة على ابيض وبيضاء بعد ان وضع الابواب المنع من ذلك على انه اذا كان قد اصاب المنع خرج عن موضع مسئلة
الكل هو الاكل مع عدم العلم بالمنع وعدم البلوغ الى حد الذي لا يقضي بالمنع كطعمه من الاحكام التي هي اعم من عدمه مع انك قد سمعت دعواه ودعوى الاجماع
وغيره وليس في الاكل مع عدم الاقتران اخصالا لا موالا للناس بل بما ادى الى البركة فيها ومثل هذه اليا عشيبة لا تصلح دليلا للمنع كوضوح العذر له
ولان يخرج ذلك صالحا لا يمنع كثيرا من الاحكام الشرعية والمصلحة الشارعة الثمرة للمؤمن اغنياء كانوا او فقراء عجزوا على الجميع كما اعترف به من غير الخوض في
لان لما لك المحققين وليس في هذا الاختلاف نقل الاجماع فادعوا كما ان عدم خلو النص من البحث في الاستدلال الذي لا يعيد الاختصاص بما هو غير
خاص به ومن ذلك كله ظهر لك قوة القول بالجزاء في بعض شي من خصوصه من غير الثمرة والنقل واقتضا بعضهم على الثاني كما عرفت الشيخ في المسألة
المجاورة في غير محل ان اذ اعدم الجواز في غيره اما المخصص فقد عرفت من بعضهم دعوى الشبهة عليه ان نقل الاجماع وقد يدعي ثبوت اول لفظ الثمرة له كما
يشهد به صحيح ابن بطين السابق وغيره كشناولي لفظ البتة المراد منه ما قد يدعي ثبوتها لفظ المطلق الزرع خصوصا الثاني مما خرج بعدم القول بالقتل
مضافا الى المرسى الى عدم السبب في كون رودة فيها المصطفى الناض وطاعة الكتاب لاختصاص كثير من الادلة السابقة بغيرها وللصحيح والمرسل السابقين
في دليل المنع مضافا الى الاختصاص في المصطفى لاصل على المنع وفيما لا يربط لبيان الترك هنا بل وسادقا ايضا احوط واولى بل بما كان مستبنا ولا وجه
لخصيص الزود بالمحكمة كما مع كونهما الا وجود الغائلي بالمنع هنا انما على المرتضى علم حكامة لاجماع مناهج اختصاص كثير من الغدوى المجردة في
آلف بالمحكمة سابقا فقد عرفت من بعضهم نقل الاجماع كما انك عرفت وجه الاختصاص في الزود وعلى كل حال فلا يربطنا للاحوط الترك فيها بل في غيرهما
وان اختلفت شدة وضعفها ان ظالمين كغيره اشترط الجواز بامور تلك احدى كون المراد انما فيكون مفصلا ليجوز الاقتضا على المنع وقد ظهر من ثبوتها
دعوى الاجماع عليه كما انقضى الى الاصابة في شرح الاستثنا الغنياء عدم الرودة منه ولا من رتبة خصوص تلك الثمرة وقوة كافي في المسألة ولا خلاف
ليحقق صدق اسم الرودة للاجماع عليه ولو عرفت بالاشارة واختلاف الحكم كان فاصدا بجلال العكس لعدم ما عرفت من الاختصاص على المنع وغيره والله
يرى في السابق مع خصوصية عدم الجواز يمكن ان يكون في السابق من الاكل فكملة قال لا بأس بالاكل بعد الرودة اتفاقا لكن قد بين ان ظاهر النص في الجواز
بصدق اسم الرودة وان كان مفصلا انما اذا كان المفصلا الحي الى السبب مثلا لا يصدق عليه اسم الرودة وهذا لا يقتضيه اتفاقا في ظاهره ضرورة علمه
مقتضى النص من ذلك فالفتن دوران الحكم مداره فربما هذا الشرط المقتضى معناه لا امر زائد وقاعدة الاختصاص على المنع لا وجه لها مع فرض ظهور الادلة الكد
عليه لمدار في جميع الاحكام كما هو واضح واطاعة التامر الثاني عدم الاختلاف في اختلاف جده في بل يدعي بعضهم عليه لاجماع وهو يحججه بعد الاختصاص في الزود و
انصرف ارادة الشريعة من المنع في المقام في النصوص السابقة منه وعن محل ومنه يظهر وجه الشرط الثالث الذي اشار اليه المحققون ولا يجوز ان يفتقر
شبابا في الرباض بعد نسبة الحكم الى القطع به في المطابقة لاجماع لكن قال بعد ذلك ان اثبات شرطه وسابقه من الاصل والنصوص شكل لا يرفع
الاول باطلا في الرخصة وعدم نهوض الثاني الا بالتمسك بما عرفت وهي علم في الشريعة فاشيا لها في ذلك في كل جملة جامعة لا تخرج من شائفة ثم انظر اختلاف
بينهما في التمسك من الاقتران اذا عرفت ما هو عدم الاكل كثيرا بحيث يورثها اثر ايقينا وصدق معناه عفا ويختلف في ذلك بكثرة الثمرة والمادة فليهما
جدا لان فيه الجواز الاخر هو عدم الاحتاط او كثر الغصن او نحو ذلك قلت قد عرفت ظهور النهي في الشريعة هنا كغيره من القامات سبب الاختصاص
طاهر كدوام الاحتياط ان كان في ظهور العناية ونحوها في الشريعة نوع من شائفة ولكن مع الاتفاق الى كلام الاختصاص واستنباطا افترقا بها لا اوجه على محض اذا
لحمة الخطا يجب منها على حسب غلبتها من المحرمات تندفع المناقشة المبرورة واما ما ذكره من اختلاف المبرور فلا يخرج من مناقشة مع فرض تحقيق الفتا بالآخر فانه
لاننا نتق من القول باختصاصا بالحرية دون الاول فلو قلنا بالآخر فيحقق الفتا في الجميع على وجه يكون تمام ما اكل منه حيلة النهي بخبر ذلك ولكن خلق
المساق من قوله كل لا تشبه ثم ان الظاهر من هذا الشرط وسابقه كونه من الشرائط الكاشفة لو فرضنا خبرها من الاكل المباح وقلنا بالشرطية في هذا الحا
لا خلاف في الادلة ولكن اكتفت بالنسبة الى الضمان في اما بالنسبة الى الابعاد فلا يتجلى من منع ودعوى ان الشرط فيهما قصد المحل وقصد الاختصاص يظهر
الادلة في خلافها بل الاشارة في تقي منه بالقصد ثم قد بين بقصود الكتب في اعلى بعد بل يمكن القطع بقصد ابعاد الاذلة في الله العالم وكيفية كان
قظ الاستناد الاكثر ثبوت الحر بعد قصد الاقتران بلعده او لا قال مع عدم القصد فيبقى الجواز عند غيره ولا في بين حصول الفتا من واحد ومن غيرا
قلوا كل المارة في حقها الفتا حرم على الاخر وادعوا ثبوت الفتا على الجميع اذ عرفت احوط تناول فيقول لكل من طعمت من الفرة ثم قال والمنع مع الفتا
في الجملة بما يقضي به الاصل والعقل والكتاب السنة والاجماع محصلة ومقتولة وبعض اجبا الباب في الاقتران في بين الفتا في التمسك والتمسك
المجردان والسلفي والسلفي وبطل ذلك يظهر في الخبر لان المارة لا يملك فدا الثمرة ابتداء حتى يعرف الفتا فيها اكل فتصاع هو ببقية الصاع من
حيث لا يعلم والظاهر ان الضمان عليه مع الفتا الاختصاص ونبه المثل لو مكث زائدا على مقدار المصالح في تناول الى ان قال ولا بد ان
يقصر في الاكل على اكله المعتاد على من الفتا فان زاد ضمن الجميع ولم يفتا في اختيار اقسام الثمرة ولو عرفت في مالك شيئا ثمين وفيه موضع للنظر ان
ما فيه ريب من ان الظاهر ان كون الثمرة على الشجر افضا على المنع فيكون المارة سلمت بحيث يكون المالك كذا فلا يسيل عليه غيره واعتنا الجوان

يقف

من المازن

سبب

من المومن لا يخرج من جسدواشطان لا يكون له من متصل غير الغير والا يكون حاملا من نفسه لا يخرج من قرة طاشطاعده علم الكراهة او ظنها وعدم السور والبا
بنا فيه ما في بعض ما بانا الباب لا يخرج من القول به كذا في مواضع للنظر انهم ما فيه من ان لا يجوز ان يهتدوا ولا يخرجوا ويجهلوا فاشيا وما اكلته الما
حين يعلق الزكوة والخمس على الجميع فلا يثنى الفقهاء على المالك وليس على المادة مما يجوز نقل ولا استنساخا حدة تناول ولا جاز على اشكال اجبذيل
الاتكال في الاجرة ضعيف ثم ان ظاهره ان استنساخ السابق عتبتا البليغ في الثمرة فلا يخلج للمارة قبل بلوغها كما هو مقتضى الاقتصار على المنفق ثم لا يبعد
ان يكون المراد من ذلك الوصول الى حد عتبتا تناول وبعاطفه من بعض مشايخنا انهم يحكم للثمر وان لم يبلغ حد عتبتا الاكل وهو ان كان قد شبعه لم يطل
كثير من المنفقين ان يذكروا في حوط ولا فرق بين الثمرة العتادة وغيرها من اشياء الشجر والله اعلم **الفصل التاسع** في الخس من سبب الاناس من
الحرب وتمام القول فيه يوضح على النظر في جميع تلك الاحكام الاجماع ولو احدها الاول فلا خلاف في ان الكفر الاصل باحدا سببا سببا سببا سببا
الكافر الحارب الخارج عن طاعة الله وسوله لم يكن مضمنا بدينه او عهدها وبغيرها وبهذا الحكم ذراير وان لم يتصفاوا بوصف وبغير الوصف
اعتبار وان زال وصفه كغيره لانهم نهوا الملك ان لا يفر من حصول سبب الملك حال الاسترقاق ما لم يعرض الاستنساخ المحررة فيبعض عقا
بعد المحررة فيها الخس وجعل الملك المنقضي للملكية التام فخرج بالاصل المنقل للاسلام المنقضي عن الاسترقاق اجماعا والمرد للملك خرج كغير الخس
ان ينقل الاسلام او ياتي حكمه من كونه اصليا الاثنا المحررة السابقة على المعارض بعد اخصال الفناوى والنقص ولوجبكم للتأثير في غير هذا خلاف اجده
في ذلك هذا وفي حق المرد وان كان يحكم الكافر حجة من الاحكام الا انه لا يجوز سببه وفي جواز بيع المرد الى قول فراه في ان اما الفطري فلا
قولا واحدا في العلم قلت الموجود في الدروس هنا ويصح بيع المرد من ماله كغيره على الاقوى والتاكون المرد بيع المالك للعبد المرد من ماله كغيره
وعبر الاقوى جواز بيعها معا قال في كره المردان كان غير فطره في حق سببه نظريتها من فقهاء الحكمين ومن ينفذ الملك فان كسبه بولاه واما غير الفطري
قال في حجة سببه لعدم ثبوت الاصل لا يجوز على الاسلام وعلى كل حال فهذا غير اخبر في ان مقتضى الخلاف المنقضي وهو ما عرجه الفاضل ومن
من عدم الفرية سبب الملك بين الكافر والمسلم في شئ الانسان الاجماع يقتضيه عليه وقال في فاضل في الصحيح في الحسن ان النعم يقتضون على الضيق
داروم يقتضون ولا هم من الجوارى العلمان فيعلمون ان العلمان فيقتضون ثم يبعثون بهم الى بلاد الى الجوارى فان في شئهم ويقتضون العلم انهم قد سرقوا
واما اثارها عليهم من غير مكانت بينهم فقال لا بأس ببيعهم انما الخرج من الميراث الى الاسلام وفي غير ايرهم من عبد العبد عن الحسن ايضا في شراء الميراث
فقال لشركه وبعه وسئل عبد الله الهام انا عبد الله عن رجل يشرى من اصل الشركه ابنته فيخبرها قال لا بأس مثل ابنته من الرجل يشرى امرأه
يصل من اصل الشركه فيخبرها قال فقال لا بأس بل يخرى الهام الاول ملكه من ينجى عليه وقد استشكل في الفاضل من دلام الفهر الجليل للفقهاء في موضوع
القرابة لافه الملك ما لغيره فان الخس من الميراث الى الاستنفاذ وثبوت الملك المشري بالسلطان قلت الخس على هذا عدم الخس في احكام البيع في كذا
والاخر في غيرها لكن ذلك في حق الفاضل وهو غير محل قطعاً ثم قد يكون بقاء الملك لاننا قلنا يتوقف العلق على بقائه زمانا فمن الواضح عند
وقوعه مع المعارضة لان كل حين من احيان العلق بقاءه سبب الملك فلم يزل ملوكا صنفوا وان قلنا يتوقف على التقدم الذي قلنا ايضا الذي استنسخ
وهنا وقاعدة سلطان الملك وفسط الناس على اهلهم اصل لا يخرج عن في محل الشك خصوصاً او يقال ان عدم جواز الملك عند تامة الجواز عند
غيره فاجاز احد منهم ان اصابهم عبد منهم ولو قلنا بعدم الجواز فاعطوا لخذ الشئ منهم لودع البيع بينهم وان كان الناصر ذميا او معاهدا فله
طاعة لملك هذا ولكن لا يقتضي عدم خلو اصل المسئلة من اشكال ان لم يكن اجماع على كون الاستيلاء من بعضهم على بعض ملكا كاستيلاء المسلم خصوا
بعد اصاله المحررة وعدم ملك الناس بعضهم لبعض والنص في الزبوة محفلة لاداة الشاط العري من الميراث فيها خصوصاً في الرواية الاولى المنقضية
العلمان فيها العلق كونه تنكلا من الميراث لاداة الخالفين من ملوك اهل الجور من القوم فيها ومن انهم يبيعون من بعض الناس بالملك في النسب المفسر
الله سمعته مع انه يمكن منع كون السبب فيه على ما ذكرنا عتبتا تقدم الفرائد المتقنة بانفاذ النطق ولا يوجب انها قبل الفهر والله اعلم وملك الفط
من وجهه الذي يبرها مسلم يمكن قوله بل لا خلاف اجده في بعضهم دعوى الاجماع عليه لا خفا المحررة لكن قد ينافي فيها بظهور الجواز في الدار في كونه
منهم وهو كاف في قطع الاصل والامر بربها الملك على الانقضاء الا اننا لا نلحق عدم الاحتمال ولو جرى الحكم في الاسترابة لوجدت الدرك لعلنا يحكم
بنسب الملك بغيره ولو جاز لعالم الخصم والسؤال اذ قلنا ما يثنى الاحتمال قلت يمكن ان يكون المستند في ذلك اطلاق النص على الاصل المزبور
كقول الله في غير رواية القبط لا يشرى ولا يباع وفي غير المداين السبي فخر فان لم يكن يولى غير المداين ولا ان طلب عنه الله ربه الله وكان يشرى
وقوله وان كان عسرا كان ما اتفق عليه صدق في غير عبد الرحمن العري عن ابي هريرة الميراث فاذ كان كذا في ان شاء والى الذي النقطه والى
فهر عليه النقطه وليد عسرا لول من يشاء وسئل عن رجل مسلم في الصحيح عن النبي فقال لا يباع ولا يشرى ولا يوهب الله لان يدعي ان الاخبار
لا يبرهم من الاصل دار الاسلام كما يبرهم من قبلنا لفظه الما والجورين ويوقع بيع اختصاصهم في ذلك ولو لم يمتنع فيهم الاحتياط لم يمتنع في خروج ما كان من غير دار
الحرب بل الوجه السابق منها انما هو لما على جواز ملكه مثله عليها ان قلنا يمتنع اطلاقا في المثل كما انكر في اختصاص الحكم الربوي بالانقضاء لما في
من اختلاف النص في المحررة اما لا يحد وفيه ما لا يحد النقطا في غير سبب احكام الملك بظاهر الدار ولا يمتنع الى الاحتمال المذكور بل قد يمنع الحاق الم
بالسلم في الانقضاء احرا الاحتمال الزبوي لعدم انجبا الاطلاق في الفري بل في هذا القوي القطع بوجوب السلم المكن المولود منه فلا يبري الظن بوجوده
خسلا على الاحتمال الاصل لغيره السابق المعارض بخلاف انما التولد منه وعلى كل حال فقد ظهر ان لا يملك المملوك المملوك من دار الاسلام بغير خلاف
خروج فمما اذا علم استفاق عن سببه ومن في حكمه بالسبب لولا ذلك فليبلغ واخر جاعا اننا لفظ محلة الاقارب بالون او بعض علمه او خور ذلك مما
نقطه

ذكر العيون والافان الحام ومالك ما في ذلك من الرجال من ذوى قرابته وقول ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم ومالك اخاه وعجوه من ذوى قرابته وقول
ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم ومالك اخاه وعجوه من ذوى قرابته وقول ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم ومالك اخاه وعجوه من ذوى قرابته وقول
عبيد بن ابي عمير قال ما انا الا من الله فخذ عني ما تشاء وما انا الا من الله فخذ عني ما تشاء وما انا الا من الله فخذ عني ما تشاء وما انا الا من الله فخذ عني ما تشاء
الا بون ضار عني وقد بلك اخوة فكونون مما بلك ولا يفتنون لكن في خبر عبيد لا يملك الرجل اخاه من النسب بملك ابن اخيه وفي موثقه
سما عن ابي بصير في رجل بملك داره هل يصلح له ان يبيعه او يستعبد قال لا يصلح ببيعة ولا يفتنه عبد وهو مولا واخوه في الدين واهل امانات
ورث صاحبه الا ان يكون له وارث او ثمن منه وسئل ابي في موثقه الاخر عن ذلك فقال لا يصلح له ان يبيعه وهو مولا واخوه في الدين
فاذا مات ورثه دون ولده وليس له ان يبيعه ولا يستعبد وعملها على الكراهة محرم ولذا قال المص ويكره ان يملك عايداه مولا من ذوى
قرابته كالاخ والعم والخال واولادهم وان كان في استفاضة تمام ذلك من النصوص السابقة اشكال اذا حصل كراهة من جهة كراهة او كراهة
الاباء على الملك في الفهرى لكن امر الكراهة سهل ويكفي فيها الفتوى مع قوله لا يملك الرجل اخاه وعدم القول الفصل والظاهر الفرق
في بين الاخ وولده على الشدة والضعف كل ذلك مع المناقاة لصلة الاحكام والاضلال بالاحكام فلا ينبغي البيع ولا اخوة من النوازل ولا
الاستعانة بل قبل ان لا ينبغي ذلك في الحديث وشرا الفضيلة علم او صلاح او شجاعة او علفه بنسب شرف كالحاشي على اختلاف مراتبها وكذا
مركزا لجنس اصدافه واحدا او ثانيا في العلم ومخوذلك وكيف كان فذلك المرأة كل احد هذا الاياه وان علوا ولا ولا وان تزلوا نسبنا
بالاضلال اجد فيه صوابا وقوى في المستحق فلا سئل ابو جعفر انما الى الله عن المرأة ما نكح من قرابته قال كل احد الاخت اباها وامها وابنتها
وابنتها وزوجها وما المستحق منه فلا يصلح بالعمومات السابقة على العايد من كراهة في المغنة لا يصح استرخاف المرأة او اولاها ولا اخاها
ولا عمها ولا اخاها من جهة النسب فملكهم من جهة الرضاع والتمام البعث معه محل اخر وفي المصودين والاولاد لها من الرضاع تزود بغير وجهها
عرفت والمتع اشبه واشهر لما تقدم من انه يجوز منه ما يجوز من النسب فمراة الشبهة في المرأة والرجل يحكم الصحيح بخلاف قرابته التي اعلى اشكالها
اخوه عند الشبهين في ذلك لان الحكم الشرعي يمنع الشارع لا اللغة وفيه ما لا ينبغي بعد عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيه وعدم قرينة على ان
الشرع لا يملك الا ان ينفذ في استفاضة النسب يمنع شرعا بانما من غير المقام كقول امير المؤمنين في خطبة في النهج الذي تعرض فيها لانتفاء زياد عن ابي
سنان بل لعل في الولد للفراش والمهر للحجر والعلية بناء على كون المراد من الاول انه لا ولد شرعا الا للفراش لا انما خاص في النكاح
بينه وبين الزنا بل في استفاضة ذلك من مقامات كثيرة بل كونه من العلوم في مقامات متفرقة وثبوت احكام النسب فيه كونه من نكاح البنات مثلا
للمبايل الحاص ولو الاجماع انه يمكن الضرورة والله اعلم وهذا في عدة قد تقدم من طلاق المصاهرة الرجل والمرأة ان الصبي العبدية لا يفتن عليه المهر
لوملكه الى ان يخلو والاخت مطلق في الرجل والمرأة كك وبعضه امثالا البرائة وفيه ان ظ النصوص والقنارى كون ذلك من خطاب الوضع
الذي لا يحصل المكلف في عدمه مما في صحيح ابو جعفر السابن من ظهور كون السبا الملك خصوصا بعد ملاحظة التعليل في بعض النسخ بل في نصوص اتم
الولد وانما هما من صبيته لدها ابناء الى التاخير فلا ينبغي ان لا يورث من القرون بل في شرح الاستنا الاجماع في ذلك اما الحاشي المشكل في
الحاشي اذا كانت ما ذكره بالرجل والمرأة نظرا لشك في كون كونه الذي هو سبب في خبر العبدية في الاولاد فيوجب الشك في عتقهم والعسك باب
بقاء الملك ومن ما كانا فيه يفتنون ليسا على التعبد في الاشكال لو كان مملوكا ولعل الاخرى الحاشي بالاشك في الاول والذكر في الثاني في ملكها
بالاصل فيهما ونوف في حق الثاني بها واستفتر في الاول ما ذكره في الملك الفهرى والاختفاء لا يبين لكل ولا بعض فيقوم عليه باء ان كان مختارا
والله اعلم واذا كانت احد الزوجين صاحبة بشرام او انها ابويها استقر الملك كاهو في غير المسمو ما لم يفتن في الرجعية الناجية الملك فلا يصح
معه بل يسل اجنبا بنفسه لظهور التفصيل في قطع الشركة بين الاستبا السوفة للوطى بل قبل ان يجمع فضلا عن ظهور الكفاية السنة ولعل لاختلا
في اللوانم والزايج لكل من الاستبا لكر فضيلة الاستصفا بطلان للاختلاف وبقاء السابق وهو كك فيما عدا الحق النكاح للتحليل فان الظاهر بطلان به
لغونه عليه نحو ما تقدم من بطلان النكاح بالملك مثله في ذلك ولا يرجع بقاء الزوجية على ان يفتن الملك من العمومات وغيرها قال ابو جعفر في صحيح
محمد بن فضال امير المؤمنين ع في رجل بملك سبيها ثم اغتزل عنها فانكحها عبيده ثم تزوي سبيها واعنتها فزوي ولدها فزويها من سبيها
ثم تزوي ولدها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها
شرا في فاولد في ولدها ثم اغتزلها فانكحها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها
من سبيها وان ولدها فانكحها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها
فمنكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي فانكحها لرجل اذ هي
المصحيح بقوله في رجل تزوي ام ولد له مملوكا ثم مات الرجل فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها
نصنع وهو زوجها قال لقارقه وليس له عليها سبيل وهو عبد وقال انكحها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها فزويها من سبيها
بينهما نكاح وسئل ابي سعيد بن جابر عن امرأة تكون تحت المملوك فتشترى به هل يطل نكاحه قال نعم لا يفتن مملوك لا يفتن على شيء وهذه النصوص
ان كانت خاصة في احد الزوجين لا في احد قائل لا يفتن بينهما مضافا الى ما عرفت وعلى ذلك بان بقاء الزوجية يستلزم اجتماع الطرفين
على مملوك واحد شخصي فيه ان ملل الله في معقباته وان اختلفت الاستبا بفتنوا لاختلاف السبب وفيه بعد في بقاء الزوجية بغير اجتماعهما مع

في المظان من الانحراف لا يخلو كما اوضحنا نظير ذلك في كتاب الاثار فلاحظوا ما مل وكيف كان يقبل اقراره بالرقبة ولو كان المقر له كافرا لا ينافي ما ملك لا يملك
سبدا فيصير على وجهه لو كان مسلما كما هو واضح وكذا في الحكم بالرقبة ولو اشترى عبدا مثالا فباعتها او ساكتا حيا لم يملك فادعى له بغيره بعد ذلك
لاسا ليرد فقل المسلم لو كان هذا قبل عهده مع ابنته لعدت كغيره باياها السابق بل لا تقبل دعواه بل ينها اذا كان عرسا في الاسواق مشهورا في الرقبة
او لا يصبر او كغيره من احوال ساكتا او غير احوال لا يصبر للمعسر لكونه هو فقل المسلم على الصفة فلا تقبل دعوى الحريرة منه ولو كان قبل الشراء وعلمه بحالها
حريرة بن حران قلت لا يصبر الله ما أدخل السوق فادعى ان ابنته اشترى المجانية فقول في حرة فقال اشترها الا ان يكون لها بيتا وعلى الجارية المملوكة في
ملكيتها الا انها تدعى حصول الحريرة لها بعد ذلك وبالحمل فقول ان المسلم على اخذها ويصرف ملك اخذها حتى تقوم البيعة على خلافه وانما الحريرة لا
تعارض بها المسلم ونص في ذلك في قوله العبد لكونه يوجب في الاسواق يباع ويشترى بغير شرائه وان ادعى له بغيره لم يقبل منه ذلك الا بالبيعة وكذا
الجارية لان قال اما لو وجد في يده وادعى قبضه ولم يشاهد شرائه له ولا يبعد اياه فان صدق حكم عليه بمقتضى اقراره وان كذبه لم يقبل دعواه الرقبة
الا بالبيعة على خلافه الحريرة وان سكت عن غير رصدي ولا تكذب في الجواز حكمه الحكم التكنيب اذا قد يكون لاصحها وان كان صغيرا اشكال في ربه
لحريرة فيه وهو كما ترى يقتضون عدم جواز شراء الاطفال من ذوى اليد عليهم لكونهم المملوكين ضرورة خلافه بل صرح جوازها لانه لا تقبل دعوى التكنيب الحريرة
مع شهره الرقبة الا بالبيعة وان لم يحضر عليه احكام الرقبة من قبل ولا حصل عليه بد ظاهري في الملك بل في شرح الاستسواء بلغت الشهرة هذا الشراح على
على الصريح الوجهين وان كان لا يخلو الاخير في البحث نعم قد بين ان مدعى قبضه الصغير لا يلفظ دعوى الصغير الحريرة بعد البلوغ بل لظكون القول في ذلك فيهم
المدعى البيعة وان كان قد ثبت به ونص في قبضه بذلك الدعوى على معنى انه قد علم اسنادها الى المدعى الموقوف الا ان الانصاف عدم خلو ذلك عن
الاشكال انبه والله العارفين اما الثاني وهو النظر في احكام الانشراح فقد تقدم في المباحث السابقة جملتها ما كان في البحث فيما اذا حدث في الموضع عيب
بعد العقد وقبل القبض فقد قلنا هنا ان اذا كان ذلك فالمشترى بالخيار بين رده وامساكه وفي الارش برده عند المصنف عدم وجهه والوجه فيه
وكذا تقدم البحث فيما لو قبضه ثم تلف او حدث فيه حدث في الثلثة وقد قلنا هناك انه اذا كان ذلك فهو من مال البائع ما لم يحدث في الموضع
حدثا وكذا تقدم البحث فيما لو حدث فيه عيب من جهة المشتري وان لم يكن ذلك العيبا فانما من ارد باصل الجنا وهل يلزم البائع ان يشتر فيه رده
عند المصنف ان ردها تقدم ولكن قال هنا الظاهر اما لو حدث العيب بعد الثلثة منع الرد بالعيب السابق كما هو في الكلام فيه فلا يخلو
والله اعلم واذا بايع الحامل من الاذن والمجون ولم يكن عرف بالنتيب فالولد للبائع وان لم يشترطه على الاظهر الاشهر بل المشهور بل بما ادعى عدم
الخلاف فيه بل في تراجم الاعمال عليه الاصل بعدم دخول الحمل في متعلق البيع اذ دعوى الحريرة الحقيقية التي هي بعض البيع واضحة النية سببا بعد
ثبوت الاحكام الشرعية لم يستفاد كالحرة والندبر والوصية والعنف والارث وغيرها واخر لسكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
اصح انه وهو جلي فاستثنى ما في بطنها قال لانه حره وما في بطنها لان ما في بطنها ما مع ضعف سند واعراض المشهور عنه في ذلك الباري في
بغيره كالمرثية سئل ابنا الحسن الاول عن امرأة دبرت جارية لها فولدت الجارية بغيره فبقيت فلم تدرك المرأة حال المولودة هي مدبرة ام غيب
صالحا كان الحمل بالمدبرة اقبل ما دبرت ام بعد ما دبرت فقلت لست اذكر ولكن اجبت فيها جيبا فقال ان كانت المرأة دبرت وبها حمل ولم يكن
ما في بطنها فالجارية بغيره والولد رقي وان كان اما حدث الحمل بعد التدبير فالولد مدبرة في تدبيره ورواه الصدوق وسلا وذا كان الحمل
اما حدث بعد التدبير ولو حدث الحمل بعد التدبير كان له اختلاف لجهة هنا لانه بناء ملكه بل لو شك في زمان حدث كان له رايه وقال بعض فقهاء
الان يعلم تاريخ الحمل ويجهل تاريخ العقد فغنيه اشكال قلت من شاذة احوالا فخر المجهول عن المعلوم وفيها بحث ذكرناه في محله وكونه يكون كجهل
الثاني الذي في الاكثر ان فيه الاصل في الظاهر هنا للمشتري لكونه بناء ملكه في الظاهر فلا يخرج عنه الا بالعلم بسبقه على ملك المشتري فزجيدا
فانه قد يمنع الظهور المربور بعدم الدليل عليه الا من اصل ولا فاعده متجهج الرجوع الى الفرقة او الغنمة بينهما مع فرض دعوى كل منهما اللهم
الا ان يكون دليلا ما نسبته اليها باذنه الحكم بالملك لما يوجد في الصندوق مثلا اذا لم يكن عليه يد غيره ولا يوجد في حوزة ويخبر ذلك وان
لم يكن صاحب الدار والصندوق عالما انه لم يمسك ان يفي هنا بعد ان صادوا النماء ملكا له ملكه لما يوجد من النماء نفع الاصل ما لم يمسك
ولو حدث بين العقد والاجازة كان للسائل على المثل لعدم حصول الملك فيها ونحوه غيره مما حصل قبل تمام شروط الملك اما على المكش
فهو للفرق كما هو واضح ولو حدث بعد العقد ثم مع المشتري بمصلحتها الجنا كان كغيره من النماء والمربع في خصوص الحمل العرف في شرح الاستسواء
انه يقتضي بالكون علقته فاما بعد ما في انعقاد النطقة تحت وكيف كان فهو للبائع مع الشرط او الاطلاق الا ان بشرطه المشتري فانه يكون
للبائع خلاف الاصل والعوضا بل قد ظهر لك ضعف الخلاف في الاول وان حكى عن المبطو والفاخر في المذهب والجواهر فلا انما للمشتري
مع الاطلاق الحريرة بل مقتضا عدم حوازا استثناء البائع لبدنائه على عدم جواز استثناء ثوبا شفعة المجلد والاس بل في تعرضه والجواهر
الصريح بان لا يجوز ان بشرط الحمل لانه كعضو من اعضاء الحامل ثم قال وبيننا ان هذا مذهب الشافعي لا اعتقاد شيخنا ابو جعفر لا يفرق في كتابه
المشار اليه مذهبا ومذهبا غيرا فان البراج ظن انه اعتقاد شيخنا ابو جعفر ومذهب فخره ونقله وضمنه كتابا جواهر الفقه وانما قلنا ذلك
لان اجماع اصحابنا عبر خلاف بينهم متفق على انه محرر العقد يكون الحمل للبائع الا ان بشرطه المبيع وهذا مذهب شيخنا ابو جعفر في جميع
نصيبه فان ركنه عن ما ذكرناه واعندنا انه يبرر ذكره مذهب الخالف لنا وهو ان كان يبرر ما وافقنا للخيار الا انه لا يمنع بعض ما ذكره من منع
وعلى كل حال فالعقود ما عرفت من عدم دخوله في ملك المشتري حتى بشرطه مثبت لم يصرح بل قبل على حسب شرطه وحده ونقدرا ذكره ونقدرا

كتاب المحاسبة

كما ان قيل ايضا في هذا الشرط وجوبها لاجل احد ما يوجد في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
عموم المؤمنين عند موطنهم ولا فلاح فيهما الا في الشرط بعد ان لو تكن في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
اجل بعض البيع كان بطلان العقد الذي وجبها باكثر خلافا لكونه في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
الا ان قيل ان القول بوجوبها بعد موطنهم في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
العقد الذي المشتري من السنة ببيع الجمل مع الجمل ببيع واحد بقصد الانضمام او بغيره كبيع حصة من انضمامه في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
العدم فان لم يلزم الادعاء بها انما هو على الاول ويقتضي اليها على الثاني استنادا ما قبل الجمل من الثمن مع الادعاء ولو انكشف موطنه من العقد بقصد الصفقة
على الثاني وعلى الاول وجب ان لم يلزم الادعاء بها انما هو على الاول ويقتضي اليها على الثاني استنادا ما قبل الجمل من الثمن مع الادعاء ولو انكشف موطنه من العقد بقصد الصفقة
لعدم ذكرها في العقد في غير موطن الشرط وكيف كان فخطرت في ذلك ان تقوم الاثبات ما لا يوجبها الاثبات في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
عليه جناية اية اخذ منه ارض يوم الجمعة ان شاء مع اختياره في العقد ولو لم يخطه نفس الجمل الاصفه المحالين اعترض في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
ففي شرح الاستئناف قول مدعي اختياره الصفقة دون الجمل قال وفي الشرطية وعدها بقدم قول الثاني وفيها وفي الشرطية بقدم قول مدعي الشرطية والجمل
المدعي في اتحاد الجمل وبقدمه بقدم قول مدعي الاتحاد في جملته او الله اعلم بما يجوز في بيع بعض الجمل حتى ياكل الجمل ويغيره مشاعا اذا كان معبأ على وجه
يعلم نسبته الى الجمل كالتصفية الربيع ويحتمل بل لا خلاف ولا اشكال بل الاجماع يشتمل عليه مضافا الى العلو في بعضها اما المذبح فمقتضى جملته وبعض مقتضى
يبيع جواز بيع البعض المشاع منه واولا منه المملوك وهو موقوف على ان يبيع الجمل ويكون موقفا في بيعه واما بيع جزء معين من الجمل كبيع حصة من الجمل وبقدمه
التي هي راسه والاخر في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
اذا لم يكن المراد من الجمل بل الركوب الجمل فهو ما من الواضحات التي لا تحتاج الى شاهد وهو جملته الا ان في شكل الفري بين الاول او ان يبيع الجمل للكل وبين
ما اشتمل على خلافه استثناء الركن والجمل بل يصح في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
المزبور بغيره واستثناء منافق نصير في بعض عدم الفرق بينهما وبين غيرها في حكم الاستثناء ولما انفردت في المدرك واليمين في المناشدة في
شبه موضع القطع كالشجر اذا اختلفت ارادة بقاء الجملان وفيه المشتري على كل منهما فطيل ما ل شخص ضررا الاخر مشترك بين الجميع فالعقد الفري
في الا لاجتماع ان ثم في قرآن في استثناء الشتم اشكال اثم غير ما يطلون في كفة في الجمل المذبح واما بيع مقدار معين منه بالوزن فلا يثبت بطلان
مع الجمل في الا لاجتماع بل في شرح الاستثناء ان الاجماع يشتمل عليه ولعله كذلك اللهم الا ان يدعي ان الجمل خلاف سائر جوارز استثناء ذلك اليه قال كماله
وكل شرط شرطه البايع على المبتاع من ان يبيع ببيعها او بعضها بالوزن جابر ولا يثبت ضعفه وكيف كان فلو بيع واستثنى البايع لما كره الجمل
كأنه جواز بطلان شرطه عليه المذكور في حاشية الشهد وعلى كل حال فظاهرهم ان الجمل في ذلك ولعل الاول وفيه يبرأ البايع ان امكن التفتيح
المشترى الى ما يقع عليه المذكور في حاشية الاستثناء من غيرها بطلان بل الطان الجمل التراجع في حاشية الاستثناء من الجمل المراد بقاءه للمعسر بقاءه
ليبعد ملك الجمل المزبور كماله اما اذا كان ما كره الجمل وادعى بغيره فباعتق واستثنى الراس الجمل واحد ما يصح في كل شيء من الجمل
في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
ان يبيع فقال المشتري هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
ان قال اخضع لي على ما يريه من احد ما يبيع الاخر بغيره فاستثنى الراس الجمل ثم بدا ان يرضع فقال هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
المراد البديهي ان لا يرضع بغيره الجمل البايع وفيها في جملته والارشاد وحكمي في الاخر في حاشية الاستثناء من الجمل المراد بقاءه للمعسر بقاءه
الحاصل في شتمه لهما لا في الجمل وجواز استثناء الراس الجمل مع ان يرضع بغيره فاستثنى الراس الجمل ثم بدا ان يرضع فقال هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
ومن الجمل الحكم بالشركة المزبورة والاكابر في حاشية الاستثناء من الجمل المراد بقاءه للمعسر بقاءه
للفقد في كل المتعاضدين وقاعدة تسلط الناس على مؤلفهم وان لا يبيع ما ل امر مسلم الا بغيره فاستثنى الراس الجمل ثم بدا ان يرضع فقال هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
ان المراد في الاستثناء المزبور الشركة المذكورة اوضح فسادا كل ما مع عدم الجمل في حاشية الاستثناء من الجمل المراد بقاءه للمعسر بقاءه
العقب المتفق على طريق المزبورين في العمل بجملة المؤبدين بان لا يرضع بغيره فاستثنى الراس الجمل ثم بدا ان يرضع فقال هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
في اختيار المقام حاشية الاستثناء بل البايع للرأس الجمل من الجمل في السنة في البيع لان بيعه من سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
وان بدا لها او المشتري حاشية الاستثناء من الجمل في السنة في البيع لان بيعه من سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
المذكور ملك للبائع في بيع الجمل بجملة بيع المملوكين لما لا يرضع بغيره فاستثنى الراس الجمل ثم بدا ان يرضع فقال هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
وبقاءه عليها فما حصل في الاجماع ملك لهما وهذا هو المراد بالشركة في الجمل من الجمل في السنة في البيع لان بيعه من سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما
ولا يبرأ لرد على من يرضع بغيره حاشية الاستثناء من الجمل المراد بقاءه للمعسر بقاءه
كون المراد بالشركة ما سمعت الله لا يرضع بغيره فاستثنى الراس الجمل ثم بدا ان يرضع فقال هو وشريك في البيع فلو ان الراس الجمل واداه الصدق في الحكم على الجمل ليس له ان يرضع عن ارضه الجمل من على
المبتوع بالمعسر وما لا يبرأ لرد على من يرضع بغيره حاشية الاستثناء من الجمل المراد بقاءه للمعسر بقاءه
فذا لا وكان البايع شريكاً في سنة منفصلة عن العقد او قبل ان يبرأ من العقد او بعد ان يبرأ من العقد وان انقضاهما

فان اشترى فالأشياء يختار الباع بغير شركة بالقبض متطبق عليه أيضا إذا اشترى لعدم الشرط والشركة لما عرفت فان أراد من فرق مضمون النص من أن يكون
قد اشترى لكان في غاية الاشكال ضرورة عدم ظهور النص من أن الاستثناء المتيقن هو بيع الشركة المذكورة في الجوان على كل حال سواء ذبح أو لا ذبح
سلم ظهورها في ذلك لم يكن ليجب على هذا الحكم الخالف للأنواع العظيمة التي مخالفتها بل لا تظهر أيضا الشركة كما هو واضح وأما السند بما نصه كما عرفت
والاستثناء والتقي على بل في سبب بعض الجمع من المنقذين والمنشئين بل في الاستثناء انما هو انفسد عليه اجماع الامامية فان اردت بها على الوجه المذكور
فجها بالوفاء وان اردت بها مطاوعا وانه كان انفسد في الجوان ولا سواء ذبح أو لا فهو في غاية الاشكال بل يمكن دعوى ضرورة الشرع على خلافه
فيها هو اوسع دائرة من العقود المملوكة كالصلح والوصية فضلا عن البيع والاستثناء الى الاصل المستفاد من عموم في غير العقود وانواعها وانما دفع القدر
الاستثناء ومعرفة الحق وكذا في خصوصه ووجه رجوع هذا الاستثناء الى بيع الاجزاء المعتبرة من الجوان التي قد ادعى اجماع على بطلانها بل يمكن تحصيله
في الجوان التي لا يفسد بها البيع بل كان المضمون من اللفظ المذكور في قوله وأما القول بالنفصيل بين المذبح وغيره كقوله في النوازل فيصير الاستثناء في
الاولى وما عرفت شرح الاستثناء في اشكاله لعدم ارتفاع القدر بالذبح حتى بعد ان تمام الصلح قبل الوزن مع انصافها او انفصالها او فصل احداهما عنه
ما عرفت سابقا من منع اعتبار الوزن في المذبح قبل الصلح بل يمكن نفي انفسد المذبح قبل القدرين كليهما في السبب في زماننا على ان المانع على
هذا التقدير لا يمكن في وقتها لا كون المستثنى من معين كما هو واضح وأما منصف غير المذبح فهو وجه فيها لم يرد ذبحه وأما ما اردت به
فهو على مقتضى الاصل والعوائد وخصوص الروايات وعلى اجماع وغيره ومن هنا جازى بالصفة فيها ثانيا في الشهادتين بل انفاض في لفظ لا انه
بغير اعتبار ما سمعت فيها الوعد من زيادة الذبح وانما البيع مثلا كما عرفت ومقتضاه وأما ما حكاه في قبحه عن بعض فضلاء المنشئين من ان كان
المستثنى الجبلد وأما منه الجبلد فهو باطل لهما لانه لا يجلد بغيره فثبوت ثبته بغيره وتبقى الرقعة لكن لا يبطل البيع لانها لا المستثنى في هذه
الصورة لا يستلزم جها المبيع فيكون الباع شريكا فيسببه قيمة المستثنى كما دللت عليه الرواية وان كان المستثنى هو الرأس والعوائم فهو صحيح لانه
استثناء معلوم من معلوم وانما عرفت في ذلك معارض بالاستثناء انفسد المشاع فانه جائز انفاضا مع ان القدر المدعى حاصل فيه فهو من غير انفسد
وكما اجتهاد في مقابل النص بل اجتهاد من غير وجه جبهه ومن الغريب حكمه بها في المستثنى لهما الذي ثبت مع حكمه بالشركة بمقدارها وقياسه
انفسد المشاع على المعين ومن هنا احتل بعض شايخنا عكس ما ذكره فادخل استثناء الرأس لهما النصف فلا يؤول الى علم بخلاف الجبلد والخشبن
خلافا لما حكاه من الاخذ بالان في المقام منها الجبلد على مدلول الروايات من انفسد اعلى المنفق فيها خالف الاصل ومنها انفسد المذبح
للمذبح لدخوله تحت الموزون التي لا بد من غير جها لانه وذنه مع الجبلد والرأس ومنها الاختصاص المانع على المذبح مع بقاء الرأس ومع عدمه في شرط عدم
الوزن لدخوله تحت الموزون ومنها انفسد المذبح على ما لا يؤكل لحمه في جميع كازي بل على ان يرجع الاخير منها الى الظاهر الى القول بالجواز المطلق لانه انما ينقل
في المأكول قلت قد عرفت في اول البحث ان النزاع فيها ينقل لانه لا بد من بطلانها في المأكول منه خاصة بل قد يقال ان محل النزاع في ذلك
اردت به الاكل منه وان اطلق الاصطلاح في تحقيق الحال ما عرفت والله اعلم بل في هذا ذلك ناكدا ما ذكره المصنف وغيره من قوله وكذا لو اشترى انسان
او جاعل جوازا في شرط احدهما لنفسه الرأس والجبلد كان شركا فيسببه ماله نصيبا لقوى من القدر في رجل شهد بمسببه لغيره وهو يبيع فاشترى رجل
بغيره وداهم واشترى فيه رجلا بغيره بالرأس والجبلد ففرض ان البعير يربى فيبلغ ثمنه ثمانية دنانير قال فقال المصالحا الدهي من خمس ما بلغ قال
فان اردت الرأس والجبلد فغير ذلك هذا الضرر وقد اعطى حقه اذا اعطى القدر فذا في مضمونه من بطل الاستثناء المذكور في المسئلة السابقة كما قلنا
وغيره واشكله بذلك في جامع مصد وقال لا جوازا لانه لا بد من ان يكون الحكم في مسئلة الشريك بمصالحه فكل ما اجماع في موضعه وان رقا
مرفوعا فيجوز خلافه وانه السكون والذى يقتضيه النظر البطلان من ان لا يلزم من ذلك مخالفة اجماع وفي الروايات بعد ان ذكرنا الصحيح المذكور قال
ويؤيد فيه ما مر مع ظهوره كاسين فيها بقصد في جمل لا مط فلا وجه للتعبير على تقدير العمل بها بعد القول بالفصل بين عورده فاجواز وضعه فاما من جهة الا
ان في لفظ على مخالفتها عند شهادتنا الشاهد الثاني ومن تبعه من بعض اصحابنا حيث جعلوا الحكم فيه وفيما سبق واحدا وهو يمكن ان لا يمكن انفسد اجماع
على خلافه وربما اختلف في شرح القواعد المحقق الثاني ولعله وجه الفرق بينهما في العباد وغيرهما من الزود في الاول والآخر بما حكم هناك من حسن ان لا
فجر صحة السند بل قد يروى بها فيكون في الفرع عن مقتضى القواعد المنقذة مع امكان تأويلها الى ما لا يمتثلها قلت لا ينبغي عدم الفرق في الحكم بين جود الصحيح
وغيره بل عورده الاول بيع الرأس والجبلد فضلا عن استثناءهما ولكن المراد من الجميع ما ذكرناه سابقا من الجوان المقتضوا للبيع لا كل كما اعترف به هنا في
المرتب فيهم استثناءها وما تضمنته الصحيح المذكور من بطلانها الى الشركة اذا بدا لهما وللشركي منها بقاؤه لا اذا نفي كما
اطلاق لجماعة التي يمكن تقييدها عليه وجعل الشركة ما عرفت التي منه يظهر ان المراد بها الشركة على حسب قيمة الرأس والجبلد لا بقاؤه الا في الثمن في الصحيح
فانه يمكن وجوبها اليه كما هو واضح فقد ظهر ان الصحيح المذكور في معنى من اجماعه في جعل ان اجماع بل لعله الظاهر بل ما ذكرناه سابقا كما انظر ان عينا
الاصطلاح ينطبق على المراد من الصحيح المذكور والله المستند في هذا الظاهر في تحقيق الحال ما عرفت والمراد بالمال في ثمن وغيره قيمة الرأس والجبلد كما هو
صريح في الروايات وغيرها لا الثمن كما انما كان على ان يكون لقول الشرط والرجوع الى الشركة بمقتضى الضرر وعدم استعادة ذلك من الصحيح وعدم
انقضاء على ما تقدم من اخفاء فاشترط في العقد المشروط فيه فانه من هنا ان لو اشترى كذا في الجوان بالاجزاء المعتبرة لفي الشرط وكان بينهما على فيه
غيره وانه لا يمتنع من المسئلة التي مستندها الصحيح المذكور ويمكن ان يكون مراده من الشرط الخواص في غير العقد بل جملته بل يترتب به شرعا مع كون الشرط على
جهة الشركة بسبب نفي الثمن ونحوه ولعله ليدرج ما في حواشيه على قوله في القواعد ولو اشترى كذا في الشرط واشترط احدهما الرأس والجبلد لم يجمع وكان

کتاب الجارۃ

ليدقق ما ذكره في البيع والشركة ويطلب الشرح وان كان في بيع بطل الوضوء فعقد على الشرح انما سجد هذا وكذا في بيعه من ثوبه فاشترى
 شره ابل الوضوء فوضعه ووزن المال وقال احدهما ان على الراش المجمل على ان يمشي كان ذلك باطلا وبغيره اشترى به على اصل المال بالسوية وظاهر ان المراد
 لصحيح ذلك وجهه مضاعف الى ما عرفت والمائة خلاف تمام الاحتياج ان الصحيح خالف عن ذكر الاشراط وانما مظاهره شراء الراش والمجمل من البائع وشراء الاخر
 عما اذا كان المشري على الراش والمجمل من الاخر فيكون الشركه اللهم لان يدعي ان المراد منه انما اشترى كل واحد منهما المجمل عن البائع على ان يكون الراش المجمل
 لواحد منهما عوضا في الشئ لكنه كما نرى والحاصل ان عبارة جملته من الاحتياج غير مطبقة على ما في الصحيح اذا اشترى المذكور فيه ما اما ان يكون على
 البائع ومن وجب الى شراء احدهما مستثنى منه نصفه ما وشراء الاخر النصف الاخر مع تمامها ويكون حقه شبه شراء الكل مع استثنائها واما ان يكون الشراء
 لاحدهما يباع النصف الاخر مستثيا منه الراش والمجمل فيكون من قبيل استثناء الكل يتنافى مع الكل او بالعكس بان يشترطها للشئ فيكون من بيع
 الاضغاة لا من بيع النصف المشتمل على تمام الراش والمجمل وعلى كل حال هو خلاف في الصحيح على ان مقتضى ذكره الفاضل وغيره من بطلان الاشراط بطلان
 العقد بل يوجب على القول بعلم الثلاث بينهما الا في الشركة المبرورة ودعي انما امتنع نقله على الصحيح مع البقاء على ظاهره من على الاشارة ويكون
 الصحيح مستندا لذلك واخصه الفاضل لاقتضائهما لافضل الاصول الشرعية والقواعد المعينة بالقاء ظاهر العقد وعدم تبعيته للفقد وحصول الضرر
 التام غالبا اما على البائع انما اشترى بل لا يبعد ان يكون العمل بالرواية على هذا الوجه فيجعل على البائع يخرج وجبا عن هذا العقد فلا يحصر عن ثبوتها
 على ما ذكرنا بل هو الظاهر عند التام والمناقشة فيها باحتمال ارادة الاشترائك بنسبة الدهين ثم طلب منه الراش المجمل وانما اشترى لاجل الراش
 والمجمل معللا لا مشروطا كما عايناه في البه في قوله وقد اعطى حظه وانما سبى الوعد باعطائه ومطالبة من حيث لا يخرج هذا الاستحسان او يجوز ذلك كما نرى
 وكل ذلك ناشئ من عدم الوصول الى ما ذكرنا من كذا نبي كذا الله ومحمد واهل بيته نعم لا يقتضيان الا صحيحا للبحث في النادر في بعض الخبر ولصحة ما وضعت
 عليه من كلامهم في اصل المسئلة ما سجد من من والله اعلم وكذا قال شخص لاخر اشترى ثوبا ثوبا مثلا بشرط ان يبيع ويشتا البع لها وعلى كل واحد منهما نصف
 الثمن بلا خلاف ولا اشكال لا يترك كل في شراء النصف المتساوي من ثمن الشركة الا اذا اراد الاقل والاكثر فانه يتبع مع النصيب ولو تنازعا في
 القدر فحقى من ان كان في لارادة حلف الاخر وان كان في حلف الوكيل حلف الوكيل ان ينقص عما يبيع الموكل وان نعم الموكل انما اشترى للمالك فقط
 النصف احل ذلك لا نزاع فيه وقد عليم الموكل لان الوكيل يدعي باده والاصل عدمها وفيه مع كون الواقع من الامر الحياة المبرورة ما لا يخفى بل فيه
 منافاة لقاعدة تفيد في الوكيل كما هو واضح ولو ادان احدهما صاحبه ان ينفذه عنه ما عليه من الثمن حقه قطعا ولو تلف الجوان الله اشترى على ان
 يزود كان بينهما المعرف من كونه مشترك بينهما وكان له الرجوع على الاخر بما تشد عنه باذنه الظاهر في ارادة الدفع عنه والرجوع به حلف الوكيل
 عنه في الفرض واحتمال ان الامر بالوضع عنه اهم من ذلك واضح اقلنا البعثة الدفع عنه يوجب الامر بالشراء على الشركة والاخرى عدم الرجوع اذا
 لم تكن في رتبة تفضي الدفع عنه كما لا بد من كان بعد لا بد من المبيع حتى يدفع الثمن وظاهر ان المراد من فضيلة الامر الاذن في العقد واللا ينفذوا الشركة
 وفيه منع ظاهرا وان اطال فيه في ثمن فله عذر في موثقه اصحى قلت لا يارهم الرجل يبيع الرجل على السلفه فيقول اشترها وفي بعضها فبشر بها الرجل
 وينفذ من اله قال لا يصف الرجوع قلت فان وضع الحقة من الوضعية كما اخذ من الرجوع لكن مع انه لم يذكر فيه الرجوع عليه بما قد يمكن وجوده في حاله
 تدل على الاذن بالتفديعة فذهبنا وكذا قال اشترى ثوبا مثلا ما الشركة والبيع لنا ولا خسران عليك لو خسرته فذهبنا من عموم المؤمنين وخسارة
 عن نارض وصحيح وقاض سئل ابا المحسن عن رجل شارك في حارة بئر وقال ان رجلا فيها فلك نصف الربح وان كان في وضعه فليس عليك شئ
 فقال لا ارى بهذا اباسا اذا طابت نفس صاحب البئر وبغير الربح عن البئر في رجل شارك رجلا في حارة بئر فقال له ان رجلا فلك نصفه وان
 وضعت فليس عليك شئ فقال لا بأس بذلك اذا كانت الحارة للفقير والفقير لا يملك الا شأرا المصروف والروى الجواز وظاهره المبالغة في حارة
 كالشيخ والفاضل في كلف الشهيد من من رجلا في الطراد على شعبة الربح والخسران لاسل المال فيكون مخافا للسنة التي بها لفتها يكون مخافا للكتا
 البع وبجرم الحلف في قول بعد ان حكى ذلك عن الشيخ انه غير واضح ولا مستقيم لانه مخالف لاصول المذهب في ان الخسران على ولس الاموال بغير خلاف فاذا
 شرط احدهما على الاخر كان مخافا للكتا بلسنة ووجه في ان لا نسلم لزوم شعبة المال المطلق الشركة بل الشركة المطلقة ومن هنا قال ان لا شرط
 تفكر الحكم الى غير الجارية من البيعات ضرورة عدم كون المستند خصوص الجارية بل هو موكدان لقتضى العموم وفيه مضاعف الى ما في قبح من الاجماع على غير
 الحكم في غير هذه الصورة منع شمول العموم للمشاكل ذلك لانه يعلم شرعية في نفسه فيكون شرط ملو له واما الخسران فغير صحيح في المطلوب
 ان مورد هما الجارية ويكون المشارك هو المالك واحتمال الصحيح منها طلبة النفس بعد ظهور الخسران من باب الاحتياط ولذا قال في كذا في كذا في كذا
 بموجب الاول منهما انما اذا شرط عدم الخسران عليه جاز لان يفي بقوله وهو صحيح اذا اناس سلطون على اموالهم فاذا نزلت ماله فلا حرج
 عليه واما الزوم الشرط فلا دلالة للرواية عليه ولذلك اردت نقل الياس بقوله اذا طاب نفس صاحب الجارية فعمل قوله في رجل اشترى الاخر اذا كانت
 الجارية للفقير لا شرع بغير ذلك وبقيت النفس ان ذلك كانت مفاولة بين المالك وغيره ليعاونه على البيع ويجوز ذلك لانها شركة حقيقة
 وبالجمله ما عجز الجارية لاشبات الحكم المبرور مع فرض مخالفة وعدم اقتضاء العتبات حيث كان هو الاخرى فاذا جازها من النصف الفاضل في القواعد
 وغيره وفي بطلان العقد المذكور وضع عليه هذا الشرط فيمنعه من الرجوع الى الشركة السابقة ونفع اشترى كتابا لصلح البحث فيها
 لوصالح احد الشريكين الاخر على ان يكون له راس مال والباقي لشركة زاد ونقص وفي كتاب الشركة البحث في شرط التفات وفي الرجوع في عقد الشركة
 مع شأري المالمين والشأري في بيع مع تفاوت المالمين مع زيادة العمل من احدهما وبغيره فلا حظ فان له دخلا في المقام ومنه يعلم الشافعي بين

ما في حق المظالم والله اعلم وكيف كان فيجوز النظر في كونها المملوكة وحجاسنها التي هي حال ان يثبت منها كالكفن والرجلين ونحوها اذا
اولدتها لنفسه او غيره بغير خلاف احده فيه بل في باب النكاح ان جواز النظر الى الوصية والكفن في الحاسن الشرع موضع وقافي وان لم يكن ذلك
مريحا لان عزمها للبيع في ذمة الاثنتي ذلك ولا ان يابصر مثل اباعد الله عن الرجل يبيع من لا يثبت فيها فضلا لا يابصر ان ينظر الى حاسنها وبعثها ما
لو ينظر الى ما يثبت في النظر اليه وقال له ان يبيع حبيب على نفسه في اعرضت جرائي المدينة فامتنع فقال اما ان يبيع بدينه فليس يربا من ما لا يرب
ان يشتري فاني اكرهه وقال هو ان يبيع من بن الحارث الجعفي لا احب الرجل ان يبيع حلي ربه الاجابة يربد شرها وفي المروي عن ثوبان لا يشترا مندا الى
جف عن يمين علي ان كان اذا اراد ان يشتري الحمار يربد يكتشف عن سايقها فينظر اليها بل قد يثبت فامر هذه النص في ذكره الفاضل من جواز النظر الى
ما ذهبت العورة وما لا يثبت احد الا وان استبعد كثير من الخرجة ويؤيده في قول في العورة ثم استغنى به لاهذا الخليل من المولى بل قد يستفاد من خبر جدي
جواز مع الثلثة بل قد يدعي لزوم للاختلاف ان اذا كانت المنظورة من الجوارح الكفر في قر وغيرها بالخرج ومقتضى لائق النص القوي عدم الفرق
في جواز النظر بين المنيخ وعقبها وفي الحاق نظر المرأة الى المملوك اذا اودت شرها بالرجل المربد شره لانه وجوبه في كل موضع ملاحظ ما ورد في باب النكاح
لغلب جواز النظر لشر المرأة الغير يربد في حيا بانها تبيعان بشرها بالخرج وفي اخره لغير النظر الى الحاسن بل من مقام الظن ان الوصية النظر في المنيخ
والنظر في الناس من عدم الرتبة وهذا الاصول لا يفسد جواز النظر للماراة الشراء لان المراد النظر ولا ثم الشراء هذا وقد سمعت ائمة اهل البيت النظر في بعض النصوص
السابقة على جواز اللبس واستخف نكاح لك مع نوقفا لقول عليه لا يربا ان الحكم مختص بالمشترى فلا يجوز لانه النظر اليه زيادة على
ما لا يجوز ولا يوجب في كل حال ذلك بخلاف الرتبة والفرق ان في الشراء لا يختص بالاختلاف للفرق ويحجب ويخص من اشترى مملوكا ان يبيع له عند الشراء قال
رواية كنت جالساً عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل وعرض له فقال ابوعبد الله ما جاءه اليك فقال اني قد اشتريت مملوكاً لا يثبت فيه ولا عيباً
فاذا اشتريته راساً فلا يربا ثم في كفة الميزان فامرني ان يبيع في كفة الميزان فاطلح فاذا اشتريته راساً فاشترى به واطعمه شيئاً حلوا اذا ملكته وضربته
بأذن ربه ودامت به علم استحب ان يطعمه شيئاً من الحل وان يبعده عن شرب الخمر وان لا يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله
استحب ان يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله ولا يبيع له مملوكاً من امة الله
الشرعية كعب الله عبد النبي وعبد علي وعباسي بن عبد الله بن علي بن ابي طالب وفرضه ونحوها واما التسمية باسماء الانبياء والائمة فالاولى تركه خوفاً من اهانة
الاسم باستخاره والامر به وبكره وطعن من ان من انما في الابوين اتحادهم في وجه بالملك والعقد ولو تحيلوا على الظاهر للفضاضة وفوات النجاة
ونحوها الحار للنصوص كمنه عليه السلام قال شغل من الرجل يكون له خادم ولدنا هامل عليه السلام ان يطاها قال لا وان تفرغ عن ذلك جهولت الى يدي و
عبرها الخ على ابن ابي ابي بصير ذلك بناء منه على كثر ولداننا ونحوه الكافر وفي المقدس من منع وفي من ان العقد اشد كراهية عن الملك وفي شرح الاستا
ان قد شد الكراهية بطلب الفضل لربك عظم الفتاة عليه فلك ولعل في اقل في القواعد ان ان فعل فلا يطلب الولد منها الا على وطعن به صواب بالكره فلا
يطلب للسل منها اياها بترك الانشاء او بطلبه غير الفضل او بالاساءة او الصغيرة او بخير ذلك وفي من ابي بكر والهج والزيج من من ان الزانية وفي من يبيع
لا يطلب للزانية امره امه ما لا حرام او اشترى به المملوك سبعة اياه والاشترى ذلك كله سهل وقد ظهر لك من خبر رواية السابق كراه ان يرى المملوك ثمنه
كفة الميزان وفي خبر جدي عن النبي من نظر له ثمنه وهو يوزن له يبيع ويوما يبيع لها مائة ولو لم يكن في الميزان حمل للنصر على المعارض من وضع الثمن في كفة
الميزان عند الشراء وفي رواية اخرى ان من اقام دليل على الكراهية مطروحة واضع ذلك فدين يبيع بها من ربح القيد من اية التقييد نعم في عدة الحكم على
العوض والى المسائل كمال سبها الاخر والامر به والله العالم **المشاكل** في لواحق هذا الباب وهو مسائل الاول في الامن والعبد فانا او مديرا او
ام ولدنا في خبر لك من احوال التي لا يخرج عن الرتبة هذا المكاتب الذي سماع الكلام في خبره وظاهرهم هناك الملك كما استغنى ان لا يملك عبدا ولا
منفعة مستغنى لا من الرتبة من ان يملك المولى وقاضل الضريبة وارث لجنابته وبين خبره عند اكثر علماءنا كخلة كره بل في ثمة من مشعر يربد
الاجماع عليه كالحكي عن الانشاء وقادرات الميط بل في ذكره في وثيق الحق الاجماع عليه بل الاول منها صريح في نفى الملك لما ملكه كوله بل في شرح الانشاء
انراشتمو عابه دشتيما بين المتعدين والمتعدين الذي عليه الاجماع معبر عنه بلفظه الصريح من جماعة وبما يقيد بظاهر عبارات مختلفة من نقله من عند
كذلك ما بينه وبينه وصحابنا وعندها وفي رواية اخرى ان الاشهر بين اصحابنا احكامه جماعة منا وهو الظن من تتبع كلامهم حقا حيث لم يوقف على مخالفتهم
في ذلك الا نادرا الاصل في كثير من الموارد مؤيداً بان مملوك فلا يكون مالكاً لان ما لك به لغيره فرع ما لك به لنفسه وان ما لك به لغيره من فوائد ملك
المولى فيكون نائبا له بل ان لا يبيع ملك المملوك على وجهه يخص به دون ماله لان نفسه بيده وصفاته لغيره من جملتها سلطان مملوكه سلطان السلطان
حال عليه واليه يرجع ما عرفت من ان مملوك لما جاز للمولى اخذه من نفسه او انشاؤه لاجل اجازة ولما رواه محمد بن اسمعيل في الصحيح عن الرضاء سئل عن رجل
باخذ من ولده شيئاً ووهبه لها بغير بيع فبعضهم يردون او مناع يجوز ذلك قال نعم اذا كانت ام ولد وفي شرح الانشاء انه يجوز للسيد ان يخذل ماله بغير بيع
فولاً الاجماع محض لا مستغنى بل ظاهره في مقام اخر ان المراد بالخذل ان يملك خضعا لا يملك بغيره لك ولعله نفى ربا الله مثلاً لاهل المملوك
لا يبيع على شيء ومن رقبته مملوكاً او غاصاً هو يبيع منه سراً او جهراً هل يبيرون فان وصفه السيد بغيره القدر بمنزلة الحكم عليه بذلك لا يفسد
كاشفة بغيره السبأ والمطام وان كان اصل فيها التخصيص بل في ان قصد التقييد لا يفي للمملوكية خصوصية على ان الانشاء الذي ادخل في
صحبها لائق وادعى زيادة البرهان على عدم القدره هذا كله مضاعفاً الى صحيح رواية عن الجعفي المستغنى من المراد في الاثر قال المملوك لا يجوز زطافه ولا
يملكه الا بادر سبعة قلت فان السيد كان نوحه سبها المطلق صرحاً بالله مثلاً لاهل المملوكية الخ فافهم المطلقين وموتى مشيئاً بل ابوعبد الله وانا

البرق

[illegible]

ملوكا وصنفه وهو يعلم ان له ما لا يدركه السيد استثنى المال من اصفى خصال العبد ونحوها صنفه عبد الرحمن والنصف من ماله يمكن ان يكون له ما لا يدركه
بعضها وان كان مخالفا لقواعد الملك كما قلناه في المحرر وانما الاستثناء في النسخ بعد الفسخ بالبقاء على النسخ ومنه وغير ذلك ما قبله من الاصل في جعل
الانحراف على اربعة اجزاء لان نزاع فلك في الحقيقة ليس ملكا اما غايته للملك كما بيناه في احوال النسخ وانما في ذلك ما قبله من الاصل في جعل
بقاها على البهائم فلا بد له ان يباع على نفسه ثم سلطان المولى عليه وعلى ما فيه كسلطان الله على العباد وما في ايديهم على وجه لا ينافي الملك الذي انما طار الله تعالى
باسمها لاجراء بعض الاحكام عليه وعلى ما في الاية الثانية اشعار بذلك ضرورة كون المراد في شركه العبد مع المولى كمن شركه العباد مع الله تعالى وبذلك
كله اضافة المال الى العبد في النسخ كمن في النسخ لا يبيع العبد حصة ماله في وجهه بقطع بعدم ارادة الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى
بما يناسب هذه الكثرة المحررة من الحرية وما تقدم في بابها من غير العبد والمولى والاولى الا في ثبوت الملك له ايضا في نفسه وانما في ذلك
منكم الاية بناء على اننا لا نعلم في قوله بكونه راجع الى المولى ومن سابقا ومن جعله في العبد والامام في ذلك الجزاء على نفع العناء وانما كان في حقه وهو يدل على
الملك او اعنائه بالملوك ودعى ان المولى من العناء وهذا العبد وسعته ولو لا الاية فلا يثبت ثبوت العبد فان حاله في ذلك تابع لحال المولى عاليا
واخيرا المنع قد يقال ان المولى من اصفى خصال العبد لا يورثه الا بعد الامم لم يكن من غير المولى في المولى ما نفع المولى من النسخ لثبوت المولى في النسخ على المولى ان كان
النسخ باذنه ولا وجوده مرجعا لثبوت النسخ من المولى وان حصل الملك وهو خلاف ما يقتضيه ثبوت الاية والصحيح ان العبد في النسخ قال سئل اياك
عن رجل قال للملك ان له من المولى ما لا يدركه قال لا يدركه المولى وانما في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى
لاضطرار الى ثبوت الشهادة بين رعاها في موضعين عن رجل واحد ما من له الحسن والافضل في نفسه مع ان بعضهم ينفى وابنه عن الاول بلا واسطة وفي ذلك
على الثاني كل الكلام المشهور عن النسخ في النسخ من الله تعالى في النسخ لا ينفذ بعد الانجاء والاصح ما عرفت كالمناقشة في سائر النسخ
على النسخ واضعنا رضاه المملوك على النسخ كما يشهد له وفيه امر اعني في حق النسخ من قبلهم العنى على ذكرنا ان المولى من العبد على النسخ
كما ترى في كل واحد واضعنا رضاه المملوك على النسخ كما يشهد له وفيه امر اعني في حق النسخ من قبلهم العنى على ذكرنا ان المولى من العبد على النسخ
الاستثنى فقال رجل عارف واصف فلا بد فقال ابو عبد الله له ان كنت اعنفه فقال الاستثنى لا يبعد الله اني قلت لمولى يعني في سائر النسخ
وانما اعطيت ثلثه اذ دهم فقال ابو عبد الله ان كان يوم اشركت لك مال ضلوك ان غطيه وان لم يكن لك يومئذ مال فليس عليك شيء من ثلثه
في سنده بان اراوى فيما العبد الذي لا يورثه الا بعد الامم لم يكن من غير المولى في المولى ما نفع المولى من النسخ لثبوت المولى في النسخ على المولى ان كان
عليه يكون المال ملكا للبايع وانما في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى في النسخ على المولى ان كان
من عارف عن بايعه ان عليه اصفى خصال العبد ان ملكك في ذلك وفيه بركة لك والمناقشة فيه وانما في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى
العبد للمال ومقتضى الرواية ملكا للبايع وانما في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى في النسخ على المولى ان كان
اللفظ لا يورثه الا بعد الامم لم يكن من غير المولى في المولى ما نفع المولى من النسخ لثبوت المولى في النسخ على المولى ان كان
على المحار بقبضه سقوط الاستثناء فيهما التمسك في ارادة الاية منها على معنى ان القول استثناء ماله في العبد وملكه فهو كمن في هذه الجهة والعبد باعتبار
ملكته ليس للمال على الوجه المذكور بل لا يورثه الا بعد الامم لم يكن من غير المولى في المولى ما نفع المولى من النسخ لثبوت المولى في النسخ على المولى ان كان
له هو وانما في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى في النسخ على المولى ان كان
مجموع الادلة في نفسه في ذلك كله قوة ما استحسنه المولى وما يقال من منع المكافاة للمال على نفس الملك كذا في موضع سنده اكثره وانما في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى
عن كثره وموافقة لظن الاية في النسخ من وطايفة الاصل في النسخ ومما سنده الاحكام الكثيرة المنقذة في مسائل النسخ والوايه في ذلك ما قبله من الاية ملائمة منها التي هي من غير المولى في المولى
البدل الاشارة فيجب ان يرد ما دل على الملك او حمل على النسخ في نفسه كمن في العناء في النسخ لثبوت المولى في النسخ على المولى ان كان
واصل الظاهر ان حبل فاعرفنا ان ذلك كثيره وربما كان حمل ما دل على نفس الملك على النسخ في الاية او لا بد منه في حقيقة المعلوم شدة النسخ في سنده
الثوري واسحق في حديث الرضا بن ابي عبد الله في حديثه في ان المولى من العبد في النسخ في الاية او لا بد منه في حقيقة المعلوم شدة النسخ في سنده
الباع عليه التي ثبت على المال حال العود منه ولا بد له بل على زوالها وان الملك لم يزل في نفسه ولم يبع ماله خلاصة دعوى اجماع على ان
الى ملك المولى من غير استثناء في المطبوع ضرورة انشاء الانتقال كون المال ملكا للعبد حتى يتجلى انتقاله للمولى من المولى
بقائه السلطنة التي كانت للمولى قبل البيع والعنى والموت فلا يبعد التزام كون الرقبة باقية على حكم مال العبد وان كان سلطان المولى في المولى
سلطان المولى الثاني او حيزه العبد نفسه بعد انتقال المولى الاول على وجه لا يشك في ذلك من النسخ في المولى في الاية او لا بد منه في حقيقة المعلوم شدة النسخ في سنده
بطله من عدم كون ذلك من الارث في حال الموت بل هو شيء ثابت للسيد حال الحيوة على ما تقدم هذا من مجموع ما ذكرنا في ذلك وجهه المكيان في
القول لتأمل الملك هو ملك من تمام يرجع الى اقلنا كما في اية ما ذكره مستندا فمن انه مقتضى الجمع بين ما دل على سلطان المولى على منتهى النص في ذلك
عدم جواز نص في الاية وبين ما دل على ملك العبد في المولى في الاية او لا بد منه في حقيقة المعلوم شدة النسخ في سنده واما الاصل في شهادة الاية ان
المولى اذا اذن لعبد في النسخ جاز للعبد لك وهو ملك النسخ في نفسه ان اقر بين ملك النسخ والبايع في راضع والبايع على النسخ في المولى
بغيره ان النسخ حكم اخر ولذلك لا بد من صلح ولا مخاضة بوجه من الوجوه والله اعلم وعلى كل حال فلا يورثه الا بعد الامم لم يكن من غير المولى في المولى ما نفع المولى من النسخ لثبوت المولى في النسخ على المولى ان كان
الاشارة على جميع الاحوال ولو افترضنا ان كان المولى مسلما والعبد كافرا وكان في يد عبيد يبيع على النسخ لملكته العبد او ثلثه المولى بناء على ان له

في البيع المسمى بالملك دون القول بعدم ملكيته ولو وطئ العبد جارية من دون ان يدعى على القول بعدم ملكه هذا الرأى وعبر على القول بالملك في
بيع العبد ولو وطئ من يملكه من دون ان يدعى على القول بملكه الا ان يفسد الملك وفي شرح الاشارة لا بعد جعل النقص ملكا وقبحه حيث ولا يصح له
في الاصل القول بملكه العبد ولو وطئ كل من السيد من عبده لعبد الاخر فمضى بطلان القول بالملك ان لا يكون السيد ملكا لعبد وكذا مع جعل
الانجيل ومع العلم بملك السابق للاخر دون العكس ولو علم اذ بيع احد هاتين المحملين المحمل عند اشكال ذكرنا غير مرة الى غير ذلك من الاحكام المنقضية
على القولين من الاستصحاب وجوب فاء الدين والانقضاء ويخوذلك كما هو واضح وليس من على المظالم **المسئلة الثانية** التي هي من اشترى عبدا له
مال كان لمؤاده الا ان يشترط المشتري او تكون فريضة على النجاسة لثبوت الحكم المترتب على القولين اما على القول بان الملك للسيد فواضح ضرورة عدم
اندرج المال في اسم العبد بل اضافته اليه انا هو لا في ملاسته واما على القول بان الملك للعبد فلا تنفك الرخصة بالبيع اجماعا كما يجب في شرح الاستناد
بل فيه الاستدلال عليه من بظاهر الاختيار على تقدير الملك كمن يمنع المسئلة الثانية نصا في المصطلح ثلث ذلك الحكم فيها بالبقاء على ملك
العبد وعلى كل حال فيما ان لم اقلها المحجة في ذلك كما ان الاختيار المحجة على انتقاله الى البائع دون المشتري قال محمد بن مسلم سئل احداهما عن رجل
باع مملوكا فوجده مال فقال للبائع انما باع نفسه لان يكون شرط عليه ان لا يملك له من ماله شيئا ففعله فباعه فبطلت بيعه فبطلت بيعه فبطلت بيعه
ان عليه قال من باع عبدا وكان للعبد مال قال للبائع ان لا يملك له من ماله شيئا ففعله فباعه فبطلت بيعه فبطلت بيعه فبطلت بيعه
وفي ذلك يجوز ان يشترط ملكه بغيره في ماله ويكون خروجه بمنزلة موته النافذ الى البائع على ما تنفك له مال الوصية الى الموصي لا انتقالا
لما عرف من عدم التوارث بين العبد والحر وتغير الحكم بالانتقال غير من كان يبيع احرا يملك العبد الى مشريه والى زوجته اذا اعتقت وفي ذلك
بطلت ملك ماله ذلك من اشكال الحكم بكونه للبائع على تقدير ملكه بان ملك ماله لا ينتقل عنه لاجراءه واحال ان العبد لا يدخل في هذا
القبول ثم ان بعد ان اعترف بان هذه المسئلة ذكرها من تلك ومن حال قال ولا يندفع الاشكال الا اذا قلنا بان المراد بملكه العبد تسلطه على
الانتفاع بما قبل ملكه لا املك الرقبة كما نقل في من يبيع من الفاضل بالملك فيكون الملك على هذا الوجه غير مناف للملك البائع لرقبة على
بثبوته بغير نقل الى المشتري او بقاءه على ملكه وفيه ما عرف مضافا الى ما تقدم سابقا من عدم وضوح الفرق بين ملكا لتصرف وابعائه فمضى
جيدا على ان لا يملك على المضافات مال الملك العبد مطمع حكمه بذلك وهو صحيح في اذارة ملك الرقبة كما اعترف هو بغيره ذلك وقال للحم
الان جعل على النقص الى القول بهذا الحكم فيرجح بانه دال على عدم ملك العبد لثلاثة اقسام الحكم المنقضية من عدم ملكيته شخصيا او غيره او
وهو كما ترى لا يبيح من تافه من ما ذكره من الانقضاء في بحث بطل ملك العبد المتخالفه احوال الملك بالحق ويجوز الاستنتاج وتغيرها واضع المنع في
ذكرنا ما يظن من المصالح من الاستدلال بهذه النصوص على عدم الملكية قال لا نرى لو كان ما في هذا العبد لا يملكه لا يملكه بعد البيع ولا يملك
تبي من ذلك المشتري لا البائع لا تنفك النافذ عنه ولا كان للسيد بيع الماله مع عدم ملكيته له وهو ظنل فيجوز الاحتياط حبس استدلالا
بهذه على ملكه العبد استنادا الى اضافة الماله اليه فيها وانظروا منها الملك وهو ضعيف جدا لان اضافة يكتفي فيها اذ في ملاسته وظهورها
في الملك بعد تسليمه مدح في بقاء الرقبة الصانقة قلت قد عرفت عدم صدقها وان لا مانع من القول بملكه ثم الانتقال عنه بالبيع للبائع كما لو
على ان لو سلم كون مثلان لك فريضة صانقة امكن جعل هذه النصوص على ان المراد منها ان العبد فيها هو يملك المولى واضيف اليه ككونه وفريضة
ونحوها لان العبد لا يصلح للملك اصلا فلا يستدل بها عليه كما هو واضح ولو لا اجماع المدعى على الانتقال من العبد على القول بملكه لكان
جيدا هذه النصوص وربما يقال استثناء الاشرط في هذه النصوص انما يغير على القول بالملكية ان معناه ان مال العبد اذا بيع للبائع الا اذا شرط
المشتري بقاء العبد لعموم قوله المؤمنون عند شروطهم اما على القول بان ملك للبائع فقد يشكل اشرطه للعبد بعدم قابلية الملك فلا يصح
الاشرط وجعله على ارادة ابقاء الاباحة خلافا لما قبل معلوم البطلان لظهور النصوص في حصره بذلك عن كونه ملكا للبائع واما اشرطه
للمشتري فيشكل ايضا بان المعلوم من اشرطه في الاعيان ملكها باسبابها من بيع وهبته او تحوّل لانه هو بنفسه ملكا لها بل ايضا الاتزام
بما يقتضي ملكها من الاستيلاء ولو سلم اعين اشرطه من ذلك امكن جريان حكم البيع عليه من القبض في المجلس لو كان صرفا وعدم جواز التفاضل لو كان
دنيا وبالمجلس وغيرهما مع ان هذا الاحتياط ان ذلك عليه لاشترط اللهم الا ان يذنب الاحتياط ذلك بالبيع او يبرأ بالشرط المذكور في كلامهم المتجاوزا
عليه لاحكام المزبورة بشرط النجاسة في البيع للعبد على معنى كونه مع ماله مبيعا فهو ج و لو كان بالشرط كما للمسئلة الثانية التي ليس بصورة الشرط
بل قد يوجه الشرطية للمشتري على القول بالملكية ايضا على وجه يكون مبيعا ايضا بان للمولى التصرف بالعبدة فله عليه ومنه خرج بغيره اشرطه
ح على وجه يكون مبيعا وان لم يكن كما وعدهم البيع الا في ملك مخصوص بذلك او بين ان هذا التصرف بنفسه ملكا نحو ما سمعته في وطئ المولى
جاء بغيره وان كان فيه ما لا يخفى فمضى بشكل على الادعاء بان احكام الربا ونحوه على مثل هذا البيع لا مكان دعوى ظهوره دلالة في البيع للمالك
لا نصوص العام التي فرضنا المالك فيه العبد والبيع للمالك لا الاحتياط هنا جريان احكام البيع باسرها على تقدير ملك الملك وعدمه كما هو متعارف في
في المسئلة الثانية ولعل لا طلاق الادلة او عمومها نعم في شرح الاستناد اسهل يلحق مال العبد بالانواع كالشرط الطريق والحرير ونحوها فبشرطه
ما لا يبيع فيها يدخل في البيع اصلا ولا يلحق في حكمه الاصلان وهما قلت لا يبيح قوة الثاني منهما لعدم النجاسة المحققة في العام فليس هو
بيعا اصليا بل لا فرق في المشهور هنا بين جعله شرط او شرط الماعرف من جميع الثاني هنا عند التمسك الى الاول لكن في شرح الاستناد هنا الاتوى
ان يبيح الثاني من المسألة بالاجرة في سابقه فمضى هذا وفي لفت بعد ان حكى عن ابن عمر في صحة البيع بغيره من عند العبد في ماله

على التدبیر كما روی الباقی بحالة مرتفعة من شأنه من جعل اشترى جارية وهو طامش اسير في رجاها بحضرة اخرى او يكسبه قال لا بل يكسبه هذه
فان اشترى بها ابغرى فلا بأس من عزلة فضل وحصل العانة في الدنيا كما في كرون مستحقا للصبي من واما المدة فلا خلافات ونساق غوى في الاكفاء
بها الا ان الحجة المقتضية في العلم جعلها ثلاثة اشهر وهو من ان مخالفت لاصال الزعم الزائد في وجوبه ولا يستدل بسوى القياس على صحة المطلقة
المروية بان مقتضا القياس على الاثارة المطلقة وعقدتها ان الزواجر مستقيمة لخصم من وادعون بوجوبها بالاجماع والاختلاف في الاصل في الجواب
الا ان من المقتضى ولو شك في انتهاء المدة وعده فالاصل كسافي وهو خبر اصالة الزعم الزائد المقتضى من خبر عبد الله بن شماسئل ابا عبد الله ع
عن الرجل يشتري الجارية وله غرض فقال بمنزلة شهر ان كانت قد استأجرت في الوسائل على العادى من حصول شهيرة في الشهر وان كان بعد
ويمكن جملة على جملة المبلغ بالذمة التدبیر من الاضطرار المزبور واجبا طاهرا وهذا مقتضى ما عثرنا عليه من الفتاوى على الضمير باليوم كمن يملك
فكر في آخر ليلة ويمكن اودانته منها والظاهر ان المتكسر بعد التفتيش كما في غيره وفي شرح الاشارة عند دخوله تحت وار بين الليالي المتوسطة وذلك لا
والاحرة والمتكسر في عجب بوجوبها مستغلا ويغوى احسانه بالاكال وهو جيد والله اعلم وكل يجب على المشتري استبراء الاثارة بما عثر اذا جعل
حالتها بالنسبة الى وطى المالك لا لغيره فما عثره فضلا عما اذا علم حالها انها كالم من غير خلاف يعرف فيه بل الاجماع يقتضي عليه ان كان
النقص كالم تكون مؤثرا في فيه بل من بعضهما ان الذين يشترون الاثارة بما عثر في قبل ان يشتريه ومن فاولئك الزناة بالموال انما اذا علم العذر
ضحي الزاخر لا يجبا لثنا فاضا وقضى المراد العلم بعدم وطى حصول المالك وان قام لعزل او وطى غيره وهو كالم فلا يصل السامع من المعارض بعد
الاختصاصا للخصم على المشتري ثم قد يشكل الحال فيما اذا علم وطى المالك لها غير ثمة فان سطر الاستبراء فيه والمدة كما يقتضي بطل بعض الفتاوى
صانها فابرا لا شك بل جزم الاستبراء في الاستبراء فيه وهو طاهر كالم في اية النكاح بل هو مقتضى كونه وطئا محرما وقد علم من وضع العدد والاستبراء
وهو ما عدم اعادة الشايع اختلاط الانساب بل يمكن دعوى كون ذلك جمعا عليه بينهم على ان ذلك هو مقتضى اطلاق ادلة الاستبراء وفي جميع الجمل
عن الله في جعل اشترى جانب لم يكن صاحبا بطاها البشير وهو ما قاله في الله ان الجمل اخبارا صالحا بهذا كونه ولكن نقض ما وقع فيه وقت
انما لو لم يجد الاثارة او الاستبراء وهو مبني على تحقيق كونها في الاصل في الاثارة ومع فرض عدم ثبوت ذلك في غير اعادة الاصول مقتضى كل منهما فلا يجوز
الوطى في غير هذه الاصل ولكن لا يجوز حكم العدة في هذه وهكذا ومقتضى خبر الحسن بن صالح الاكفاء بالحيضة وان سبق النكاح في غير
ذكرنا في كتاب نكاح الاثارة بالمدخل في العلم فلا حظ ونال ولا يجب على البايع الاستبراء من حال وطى غيره للاصل مع العلم بالخير ومنه فقد جعل
الفرق بالاستبراء فيه بل يمكن مقتضى الاصل بطلان الممن وغيره بل يرجح بعضهم خلافه فضلا عن الفرق بين البايع والمشتري ان الاول انما يجب الاستبراء عليه
من طهره خاصة اذا اود الباع دون وطى غيره ولم يعلم فضل الاخر من وطى المالك المستري في غير طهره من وطى المالك المستري ومن وطى الغير اذا كان
معلوما عن زاده فالحال لكن تحصيل تمام هذا التفتيش من النقص لا يوجب من اشكال وان كان الحكم في البايع موافقا للاصل كما قد عذر وهو كالم
على المشتري من حال وطى الغير لكن اطلاق النقص لا يطبق على ذلك اللهم الا ان ثبت ثبوت عليه بغيره الفتاوى فمن ان الشهير وفلا مقتضى لا حد
اختصاص الاستبراء بالبيع بل كل من ملكه ان يبيع من وجه التملك من بيع او هبة او امانة او صلح او اشتراقا او بغير ذلك وجب عليه قبل وطئها الاستبراء
ومن اختلاف الاجماع عليه بل قد ظهر من التفتيش خلافا للحكم عن ابن ادریس في حقه بالبايع والمشتري للاصل لكن الحكم في باب السرارى موافق
الاختصاصا فكون المستلح اجمل منه وبن لك بنابذ فهم التدبیر من النقص من ان ذكر البيع فيها مثال خصوصيات في صحيحه عليه خبر عبد الله بن عمر
في غيرها مضافا الى خبر الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام نادى عادي رسول الله صلى الله عليه واله يوم اوطاس اسير في اسبابا كبحضرة ثمة
بعدم القول بالفضل وكذا بالنسبة الى البايع فيلحق بخرج الواجب الصالح وغيره ما لو كان العدة مرفوعة على الاجازة فالحكم بها في وقت اتمامها
عليه قبل ويجوز في حال الكثرة المتفاوتة بعض الاحوال وعلى كل حال فلو طهها قبل الاستبراء كما يروى اليه الحكم بكون المالك ذاتها فباسم
سابقا من النص عليه بغيره عدم سقوط وجوب الاستبراء عنه بعدا لو طى بل يحل بوجوبه على الاول لاطلاق الادلة وقية انما لا تارة لرجح ويمكن منع شمول
الاطلاق لرفعه وفي شرح الاشارة ان دعوى عدم سقوطه مع القول بعدم الانتهاء او الوطى قبل البلوغ قبل انقضاء المدة وهو جيد وقية انما انزوى
احدا لشره يمكن لو سجد سقوط الاستبراء في سقوط الوطى او اشترى حصة شره ولو لم يولد له ولد بغيره فلا استبراء عليه من حال وطى الشريك ولو كان
شرا حصه الواطى فقد بين ان الخي عدم الاستبراء اذا كان زنا وان نحو لم يولد ولا انما الاستبراء لكن الضمير في النص لا يرد جواز الشراء نحو حصول
الاستبراء فلا حظ ونال هذا وقد نزل على اسمته في اصل المسئلة خبر البصير قال سمعت الله يقول وقد سئل عن رجل اشترى جارية ثم وطئها
قبل ان يشتريه رجاها قال بنما صنع يستغفر الله ولا يعود قلت فان باعها من غير ولد وبشر رجاها ثم باعها الثاني من رجل اخر وقع عليه اكله
رجها فاستبان حلتها عند الثالث فقال ابو عبد الله ما لو لم يولد له ولد ولا غيرها وان اودته الاجرة هذا والذي يقتضي حصول المذهب فراجع
عدم الفرق بين جارية من الاستبراء وغيره في كون التملك من البايع او التدبیر بها المشتري والاكاد من انما كان حصة اذ الركن مختصا بالمتاجر فان
المفتد وجر من اطلاق كون التملك من البايع اذ التملك من غير لغيره انسان للاستبراء في غير عمله الا ان ينزل على عدم وكذا لا انسان على المشتري في
الضمير كذا انها وابن حزم والفاضل في بعض كية من ان التفتيش مدة الاستبراء على البايع اذا المجهول منها شيعتها للمالك فالنحو كونه على المشتري في
لو وضعت حل يد عدل خلافا للحكم على لفاضل فيجعلها على البايع معه والله اعلم وكيف كان فبسط استبراءها بالمعلم بل انما الرجم بل الامور في
ثم واذا اخبر الفتنة ان استبراءها او لم يطاها على المشهور بل من غير التفتيش الاجماع عليه للصبي المستغنى للهي مطلقا القول العبد الصالح في غير

من جنس من حاله اتم وفسر فيك الوطى حتى يبره وجهها ما اشتغل به من ماء او قبل المكن العزل بان ترك الوطى الحامل حتى خر فضع او الى ضئى لمدة كما سطر في الخلا
فيه للاستبراء بهذا المنع ولعل راداه وصبره مطلق فطه عنها بالاستبراء ما ذكرناه اولاً ولذا قال نعم لا يجوز وطى الحائض في حالها بما بهى وطىها في غير حالها
ان يكون من لا يدرى اناده التي يصرف اليها الاطلاق بل لا يظهور ان الغنى والافلاق لا يمكن دعوى اعادة المشغل منه على الاستبراء من النصوص ولا في
الحامل من ان يكون حملها محرم او مباح او مستقر قبل ان يعضى حملها اربعة اشهر وعشر ايام وقفاً للفتنة وببرؤا والكافي والنافع والمناقب والعتبة الا
بشرط العزل والارشاد وقبره الانضام وابطال النافع ذلك في الجملة على ما حكى عن بعضها وان اختلفت في التفتيد في العزل وعده فترك في السنة الاولى
ويصله اربعة ايام في زيادة العشر وعدها فترك في الاول والرابع والخامس والسابع بل في الشهر وانما يسنن بها اربعة اشهر وعشر ايام وجوبا على العزل
غير وفي ظن العتبة الاجماع عليها في رضى الرضا لا يوجب الحرة قبل انقضاء هذه المدة للعشر المستقبضة التي كانت تكون من اربعة اشهر وعشر ايام
بالظن المصداق لا يسنن بل يسنن واحد الى الاحتمال عدم الفرق في ذلك بين الزنا وغيره بل لا يجد خلافا في الخبر فيها الا من خرج وقت وكنا في الاخبار والى
فالجماع من قبل الاول منها على الكراهة مذهب الاجماع عليها وفي الفاضل وثاني الشهادين وغيرهما في خصوص الحمل عن ان نافي الكراهة فيها ايضا وربما الحن
المعزول بل فيكون في حقهم او يصل اليها من نصوص المسئلة اشارة الى الفرق بين الزنا وغيره فضلا عن الجهول بل ربما كان ظاهرها خلافاً خصوصاً في انقضاء
مع انقضاء الحمل الى التكاثر الصبي كذا في افعال المسلمين وعدم الحرة لما شاعها هو بالنسبة الى الحائض الولد وعده لا بالنسبة الى وطى من علم حملها منه لعل
ينفذ في الولد وغيره ودعوى ان التفتيد من الشروع الغناء اعتباراً في الزنا والعدو والاستبراء يمكن تسليمها في غير المقام الذي يمكن ان يكون عدم الوطى فيه نصيباً
وليس لعدة ولا استبراء بل هو شرط المهر وضهر من نفي الاستبراء عن الحامل بل منع في عدم العدة والاستبراء للزنا حجة لا يسنن في نفي الاستبراء
بغيره بالاحتمال ثم يبدل في نفي نفيها هل يحمل لذلك قال نعم اذا هو اجتناباً عن تقضي عدتها بالاستبراء وجهها من ماء الحيض فذلك ان يزوجها وانما يجوز تركها
بعد الوطى على نفيها وما رواه الحسن بن علي بن شعبة في كتابه عن بعض النعمان عن جعفر الجولي عن ابن جابر عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
بعضهم عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض عن بعض
اشترى بها فاكل منها الاطلاق ما دل على وجوب العدة والنسل والمهر والرجع بالرجع وان العدة من الماء وان كان هو كانه بل يفتي بغيره ما رآه
التدبير من قبل الاول لا الاستبراء عليه من مائة بل في الحبل الثاني خصوصاً بعد استنفاضة النصوص باطلاق جواز زواج الزانية ثم قد يش في خصوص المقتا
بحرمة الوطى ان كان الحمل من نساء العدة والاستبراء بالاطلاق النصوص عدم اشعار بشئ منها به كما انهم قد بين ان ظاهرها محرم ولا حال الحمل على وجه
كونها من ذات العدة بالوضع كالمطلقة وغيرها اذ غيرها كالحامل من نساءه على عدم العدة لربك والساحنة وغيرها اذا العلوم عدم كونها من نساء
العدة بالوضع وانما هي من ذوات الاستبراء المفروض سقوطه بالحمل بل لعل ذلك هو الثاني الاماء ويصح تزويجها بان الاقوال المربوبة للنصوص اما اذا علم
حالها وكونه من وطى صحيح نفعه طلاقاً وفتح او نحو ذلك وغيره جميعاً كان زناً مثلاً وقلنا نعلم الحرة لما شاعها هو بالنسبة الى كل فرد كذا ان المرأ
من النصوص الاطلاق الشامل المطلقة مثلاً وغيرها اما ان كان عدتها من نساءه ضرورة امكان تحصيل الاجماع على خلاف ذلك كما يظهر لك الحال فبما يرد
ملاحظة لكلامهم في العدة مصافاً الى اطلاق الاية والنصوص فلا حظ ولا من حيثها فان هذا هو المحقق في المسئلة وهذا الحكم مختص بالانثى المشبهة
كان حكمها الاستبراء وسقط بالحمل كما عايننا الكلام من المهر وضهر مع الحاق غير المهر من سبب الملك الاختيارية والتميز بينكما هو مختص كل منهما في اصل تزويج
المسئلة وعده رجوعاً على مفضل الفصل والتميز شاملاً لكل جارية حامل بمهولة الحال او معلوم انها من غير ذوات العدة بالوضع فتبدل في وجهه انما السيد
او حلت لك كالعامة يظهر من اطلاق المتن في بعض العبادات وهيان من ثلث الحواجز بعد عدم معلومية سبب الحمل ومن اطلاق المتن عن وطى الحبل
حتى نضع لا ينج او لها من قوة وكيفية كان حمل صحيح فحاشا المفسد فيه بالاربعه اشهر وعشر ايام عليه مراد من التفتيد في المدة الكراهة وعدها لا كراهة
او مراد منه الحرة وعدها الاخرى بخلاف الحمل من غيره فانه يحرم الاحال بالوضع لا شاعها له سرور عوى معلومية عدم الحرام ما اذا زنا في رقبته ان المقام
يمكن ان لا يكون من الاضرار على ان مثله يبره بناء على اداة الحرة من التفتيد الصحيح المزبور فلا يربح في ضعف القولين بها كضعف القول بالحرمة التي
الاحال بالوضع مطمئناً باطلاق النصوص كوثق النسخين عاودت سلك البعد الله عن الجارية بشرى بها الرجل وهو حبل ابيض عليها قال لا وفوله عليه
في وثق مسعدة بجره من الاناء عشرة لا ينج بين الام والبيت ولا بين الاثنين ولا امك وهو حبل من غيرك تضع كقول ابنه في خبر صحيح من كذا في قال
امير المؤمنين عشرة لا ينج كما نحن ولا اعتباراً بين امك وامها الخ قال وامك ان وطئت حتى يسنن في محضه وامك وهو حبل من غيرك في الخبر
وفي المروعة عن الجوز مسند الرضا عن ابائه قال نهى النبي عن وطى الحبل حتى يسنن وعن غيره الاستبراء اربعة ايام من عبد الحبيد سئل ابا الحسن
عن الرجل يسنن الجارية وهي حبل ايهاها قال لا قلت من دون الفرج قال لا يفرقها وفي خبر محمد بن عيسى عن جعفر بن الزبير في الوليدة بشرى بها الرجل وهو حبل
قال لا يفرقها حتى تضع ولدها ويحبل بصبر قلت لا يصح فر الرجل بشرى الجارية وهو حبل ما يجل منها قال ما دون الفرج الى غير ذلك من النصوص
والفتنة بالوضع مضاعفاً الى اربعة الاحمال المرجحة على اية الملك في صحيح رافعة عن ابي عبد الله في الامة الجبل بشرى بها الرجل فقال سئل الى
عن ذلك فقال اكلتها ابنة وحرمتها ابنة اخرى فانما ناهى عنها ما نفى ولدى فقال الرجل انما جاز انتمى اذا انتهت نفسك ولذلك اذا انتهت حقيقتك في النكاح
وكان الفتوة الى هذا الصبر والنسبة الى ابية النسبة كما قبل فانهم كانوا يرون الجواز فلم يمكنه الصبر عنه من جواز الاجماع المحكم عن شرح الارشاد
للخير على ذلك في خبر الزنا بل في خبره ان ذلك من الفرق منه وانما من المسائل التي لا يسنن بها الشك وانما ذلك حمل صحيح المدة على اننا نعلم امكان الحمل
في غيره والى معلومية حرمة وطى الحامل في غير المقام في طلاق ووفات وضربها ما يكشف ان ذلك لعل شغلها بالرحم مادام مشغولاً بالحمل ومن هنا قيل

اجلادون الى غير ذلك اذ في انفسهم لم يطلع صبيح رفاعه الحمل بين جميع الانكاثات لجلدة كما اعترف به فخر المحققين وغيره بلا مفسطن وانما يكون ذلك
قال على اوله وفيه شكك بالاحسن فقلت اشترى منك عتق الاشهر لا يظن ولين ذلك عن كبر قاربها النساء فيقول ليس حاصل في انفسها
في فحاشا في اللط فمدحجسة الرمح من قبل فلا يابن ان تمتها في الفرج قلت فان كانت حبل في الى منها فقل لك ما دون الفرج الحان ثلثين وجيلها
اربعة اشهر وعشرة ايام فاذا جازعها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يابن ان يكملها في الفرج قلت ان العبرة وايضا برعولون لا ينبغي للمرجل ان ينكح المرأة
وهي حامل وهذا سببا احملها حتى تضع فيعد وولده قال فقال هذا من افعال اليهود فلا يابن فيقيد الاطلاق في المقدم بركا انك يابن بالجميع بينه وبين
نصوص الوضع بحبل القابز احدها كما هو مقتضى الاخرى ما واعتضا نصوص الوضع بالاصل والاطلاق التام السابق ويظهر صريح رفاعه السابق من حيث دلالة
على المختص الاخرين بالاباحة المطلقة كما دللت عليه الاية الاولى في اية الملك والحرة كك كما صحت ببر الثانية وجبت ظهر لنا الحرة في الجملة بالادلة
السابقة فبين رجع الاية الثانية وهي الحرة الى الوضع صريح ولا اية هنا تدل على تفصيل بين المدخنين بالبدن لا يمنع من الجمع المزبور بعد الاعتضا
عن خبر ابناء الاصل المعلوم قطعه بآية الملك والصحيح في جميع اية الملك وان المراد من التام انكر انه بل يمكن دعوى ظهور اية الخبر في غير المقام من غير
العدد فلا يربح في ان مقتضى اصول المذهب الجمع بين النص صريح ما عرفت وان المطلق منها مفيد بذلك وما بين من انا فيقيد فرج المفاد وليس
لغرضه عدم عرق لك مع بعدا فيقيد فان اظهر اذ الحمل من شئ احملها وليل لا بعد انقضاء المدد المزبورة مدد فرج بان كثر عدد المطلق لانها
تفسيده بالحد المعمول به بين الاختصاص يمنع كون الاظهر ذلك بحيث ينصرف الى الاطلاق ويقلو الصحيح عن زيادة التفيد بالاربعة وعشرين الكافي غير
فادع كان اختلاف عبارات الاختصاص من حيث التفيد بالعشر وعدم رك ضرورية كون الصحيح المزبور حجة على ثبات التفيد فلا ينبغي رجحان هذا
القول على غيره نعم لو لا التهمة العظيمة والاجماع الصلي كان القول بالكرامة كما سمعت من الشيخ وابن اديج غايبة القوة لظهور صحيح رفاعه السابق فيها
والخبر احتمل الحمل المسلم ان ياتي بالحارة والحمل في حبلت من غيره ليجوز ذلك التمسك عنه فجل السكون عن القصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على رجل من الانبياء
وليه عظمة البطن فختلف فسل عنها فقال اشترى بها يا رسول الله وبها هذا الحمل قال اشترى بها قال نعم قال اشترى بها يا رسول الله وبها
استحق العتق قال لان نطفتك اغتث سمعة وصبره وحجود سر بل التعليل فيه ظرف الكرامة وان المراد من التمسك عنه فجل السكون عن القصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على رجل من الانبياء
لداو بنين عليه عتق في قول الصادق عليه السلام في خبر عن ابي جعفر انه حبل من غيره فليعلم ان بعض ولدها ولا ينفق لان شريك في الماء تمام الولد لا يخلو من شئ
يجوز الاجماع لا يفتقر ذلك ما يشهد للجواز من ذلك الملك وغيره فلو ما عرفت كان القول في غاية القوة بحيث انشغل لذلك كان القول في غاية القوة
من غيره قطعا لما عرفت من دليل الحرة في المدد وفيها للاصل والصحيح اية وجواز انصرف في ملك اليقين والامن من اختلاف الانساج في غيرها
ذلك كله بان لك الوصف في جميع الاقوال على اختلافها في الوطى بعد مضي المدد وقيل وان لا قوى منها قبل الحرة ويكره بعدة الذي في غيرها انش
المشهور ولعل حكم المصكر اهتد لغزله لا احب من نزل صحيح رفاعه المشغل على نفسه في نفسه وولده عليه والمختص من شئ من اختلاف من افعال ارب
الهم من المطلقات الى حال الوضع ومنه في ذلك ما يصلح دليلا للكرامة في حبل فان المسئلة من المشكلات وقد اضطرب فيها كلام الاساطين حتى ان الملك
منهم قال هل هذه القواعد مبررة وطى لحامل قبل اقل خمسة اربعة اشهر وعشرة ايام ويكره بعدة ان كان من ذواته وفيه اشكال وقال في التكاثر منها ولو اشترىها
حامل او لم ولطما قبل اقل الوضع او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ان يجهل حال الحمل لاصلا لعدم اذن المولى وان علم اياحه بغيره وتخليل حرم حتى تضع وان
علم كونه من ذواته لا يراى في الطلاق منها كل من ملك جارية موطوءة ببيع او غيره من استغنام او صلح او ميراث او اتي ببيكان لم يجر له وطما لا بعد الاشارة
فان كانت حبل من موطوءة وزوج او موطوءة لم ينفق الاستبراء الا بوضع او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يجهل له وطما قبل اقل ذلك ويجوز في غير
القبل ويكره بعدة وهو كما ترى غير الادلين هذا كله في الوطى قبل الفصل اما الذين يفتقد بيع الحرة في شئ من الاطلاق في خصوص بل في الغنا وعلى المعافاة
حتى قوله لا ينفقها فيه يشاهد ما في النص من انه يعني الولد مع الوطى لا نفعه بقطعه وفرضه في الذي يبعد جلا خلافا للمكره ومن تبعه في غير
لصدا اسم الفرج ولغزله لا ينفقها الا في خروج ما عدا الوطى منه بالدليل وفيه ما عرفت بل لا يعدم استحباب الغزل عن الوطى فيه وكيف كان فلو
مثلا حيث يجوز على ما عرفت من اختلافها عن استصحابها بالاختلاف اجماع بين من فرض لها الامتناع الحكمي عن النفق وان نفقه فارجاه في الوطى بالارضية
بناء على جوازه ولا ينبغي ضعف ضرورية عدم وجوب وطى حيث يجوز للاصل السابق من المعارض بل لولا التسامح في السن لا يمكن الاشكال في ثبوت استحباب
الملك لان يدعي استعانة الوثوق به قال ثلثا بالاحسن عن رجل اشترى جارية حامل او قد استباحها قال بشر ما صنع قلت فما تقول فيه قال اعزل عنها
ام لا فقلت اجنب على الوحيين قال ان كان عزل عنها فليفتوا الله ولا يعود له وان كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن ينفقه ويجهل له
شئ من اربعتين بربا لا نفعه بقطعه وهو كما ترى ضرورة انه لو لم استعانة لا فليفتوا الله ولا يعود له وان كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن ينفقه ويجهل له
لبيع ولدها وفا لا يجمع ما في التمسك عنه في الموثق المبرر عليها لكن في ان لا ينفق على ذلك اللهم لان يدعي ظهور التعليل فيها ضرورة كون مقتضى
انه يكون بذلك كالمولود فلا يملكه لكن قد يمنع بل في الحكم على الشجين والمحبين والطوسح الدليلى حرة البيع بل في ابن نفقه منهم او صلح بالاجماع عليه
ومن هنا جازع من بعض متأخري المتأخرين بل حرم وجوب عتقه وجعل شئ له من الرعيش بالارضية فيما سمعت من النص في بل هو ظاهر اية ما به والنسيلة
والعتبة مدحيا عليه لاجماع في اخبر هذا ولكن في المن وعينه انه استحباب ان يعزل له من غير اية فقط وان كنت لارجع في شئ مما وصل الى مقتضى
المسئلة بل الموجود فيها عتقه وجعل شئ له من المال يبيع بربا على ارادة التمسك بهذا الاخر كان المخير جعل المسئلة في التمسك بربا شئ وهو ان لا
فرق في ثبوت ذلك بين الوطى في المدد وبعدها وهو مختص بربعها ط المغنة الاول قال فان وطما قبل مضي اربعة اشهر او بعدة لك وللمنزل

وهو كثر جهاد المبطل انما جاز على الظاهر المذهب بل عن وقت انتم قواه كالسرا لا انك قد عرفت انتم يقولون بالكرهية هذا صرح جماعة بان الخلاف
في الحر والكرهية بعد سئل للبا اما قبله فلا يجوز ولا ترسب له لا الولد وهو جدي ان كان محك لكن في حق انتم واي كثر من الاطفال فمدعاش في ذلك
بان بشر من لبن خيل بعد الولادة وديما بعد وجود اللبن من لبن مرض ونحوه بعد الولادة مدة بل قبل ان لا يجرد اللبن في كثير من النساء ثم محل الخلاف كما
عرفت قبل الاستثناء اما بعده فلا اشكال في الجواز نصا وفقوى بل في قبح نفق الخلاف عنه بل عن ابطال انتفاع الاجماع عليه نعم في الاول في قبح ذكره قال ط
الاحتياط ان لا ينفذ بعد الاستثناء مباحة وقبل يكره ويقر بالفضل وهو ان مع التمييز واصلاح النكاح بالضروريات لا كراهة والا فانه وهو
خلافا في اصل الجواز ولعل كراهة سهل وعلى كل حال فالشهر وكافة ان الاستثناء يحصل ببيع سبع من غير فرق بين الذكر والانثى وقبل يكره استغنا
عن الرضا ولعل ذلك مقتضى لطلاق المحكي عن المغنة وبرسب الاستغناء بل قبل ان الشيخ والجماعة كلت في باب الجناح والاول اظهر عن المصنفين
للحكم والعلية الادنية فيها الا ان اظهر من جعل المدار على محقق الاستغناء عرفا وهو محتمل باختلاف الاطفال والامهات كالاطلاق الدليل المتالم
عن ان يفتى بتعبد بالبيع او غيره واحتمل نظر الاصحاب في المقام الى المحض ان يمدح ما عرفت من شهر السبع هنا من غير فرق بين الذكر والانثى و
المعروف فيها هناك ومن ذلك يظهر لك ما في جامع صمد وان يصرح في صدق ذلك وضوح محكي المبني قال الذي يقتضيه صحيح النظر لفرق بين
الذكر والانثى لان الفرق في حضنة الحر وقد وقع فجرا للفرق بعد سنين في الذكر وبعد سبع في الانثى على المشهور بين المتأخرين فيجب في ذلك في الآ
لان جهة لا يرد على حق الحر وان الناس مستطون على اموالهم خرج منه ما دل الدليل على منع الفرق بين مطلق الامهات والاولاد في حق الباطل على الاصل
لان الاخبار الدالة على عدم جواز الفرق لا يحد فيها فصيل اطلاقها على المدة المحرمة فيقتضي احضانه لان ذلك هو الحق المقرر والامم وكون الولد مائيا في نظر
الشايخ واطلاق الاستحباب اجعل احسن اما المحل الذي على هذا اورد عدم الفرق بين المراء وقد صرح بعض الاصحاب وهو الشيخ احمد بن محمد بان المسئلة
هنا سببه على الاحوال في حضنة تركان شاهدا بما قلناه وهذا هو الصواب الذي ينبغي المصير اليه وفيه ان ملاحظة كلامهم في المقامين يقتضي قطع
بعد بناء هذه المسئلة عندهم على ذلك المسئلة الفضل المشهور فيها بين الذكر والانثى بخلافه كما ان الاول يبرأ وضاع المنع لان المراد هنا
الفرق بين السبع ونحوه بخلاف في الحر وقد عرفت نص صحيح الفاضل يجوز الفرق بينهما ببيع الرقيق منهما لو كان احدهما حرا من غير ملاحظة الحضنة
بل قد عرفت غير ذلك مما لا ينطبق عليها فاحسن شيء حمل كلام المشهور هنا على ارادة حصول الاستغناء غالبا بالبيع والا فالمدار على ما قلناه فخصوا بعد
عن كراهة من قبل كون الغاية البيع يكون فيها سائر التمييز فيستحق عن التمييز والحضنة واقرب منه ارادة من اطلق الحد بالانستغناء كالمغنة والتميز
وتم ما ذكرنا من الاجمال الى الفرق ومن ذلك يعلم جوده ما عرفت ابطال النافع حيث انه بعد ان حكى عن ابن قهدة ما عرفت قال انه ليس بشيء اذ هو كالتب
في شيء من كلام الاصحاب ما يشعر بذلك سوى ما عرفت بيسر الشيخ من قبله الحاق الجدة بالام بانها بمنزلة بنتها في الحضنة ويمكن عدم ارادة ودان الحكم على
ذلك والله اعلم هذا كل في الناس اما البهائم فقد صرح غير واحد بجواز الفرق فيها قبل الاستغناء عن اللبن وبعده نعم فبدها اذا كان ما بيع
عليه الزكوة او كان له ما يمينه من قبلين امره لعله لعدم جواز اطلاق المال وخصوص الجواز منه بغير طريق الشرع كما لا يخفى ذلك محل اخر والله
اعلم المسئلة السادسة في الولد جازي بغيره فاشترى بها مثالا جازيها ثم ظهر انها مستحقة للغير ببيعة شرعية او غيرها اشترى بها المالك من قبل
خلافه ولا اشكال والمشهور بغيره لا يخصص عظمته بل في خلاف الاجماع ان يجب على الواطع عشر قيمتها بدخول ارش الجنازة على الاقوى ان كان
بكر اولى بميتها وجعل ولد من ذهاب عن رعاها وقد يقوى لا كفاية بالثاني وفي شرح الاثنان الاكفاء بالاول اقوى ونصف العشر ان كانت ثانيا
لصغير الولد بن صبيح عن اسعبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة حرة فوجدها انفرادت نفسها فقال ان كان الذي وجدها باها من غير ولد لها
فالنكاح فاسد قلت فكيف يصنع بالمهر المأخوذ منه فقال ان وجدها اعطاها شيئا فلا يأخذه وان لم يجد شيئا فلا شيء له عليها وان كان الذي وجده
اياها ولم ينجح على ولدها المأخوذ منه ولو ايتها عليه عشر قيمتها ان كانت بكر وان كانت غير بكر فضع عشر قيمتها بما اسفل من حجابا وتعتد
عدها الا مقلت وان جاشت منه يولد قال ولادها منه حر اذ كان النكاح بنيران المولى والصحيح الاخر اذ بان احل له ما دون الفرج فقلبت الشهوة
فاقتضا فقال لا ينبغي له ذلك قلت فان فعل يكون زانيا قال لا يكون زانيا ويغير لصاحبها عشر قيمتها ان كانت بكر وان لم تكن بكر فضع عشر
قيمتها وغيرها ومما يرد المورد للمقام بدفعه انما طريق المسئلة واشعار الاول بالعموم والتعقيب على كونه التعليل من اسفل الفرج المحقق هنا
بل عن بعض اصحابنا الاستدلال به بالهوى كل ذلك مع ان عبارة المصنف كانت غير خاصة بالبيع ونحوها عبارة على بل في شرح الاستحباب موضوع
المسئلة ظهور واستحسان لانه الموطون زنا او غيره من نكاح او تمليل او ملك او شبهه باحدها لعدم ما كتب للمالك وظهور في العقد لمراد الحكم
وقبل والفاصل الشيخ في المحكي عن غضب المبطل وابن ادرين يجب من امثالها الذم وهو عرض منفعته البضع شرعا مع عدم التسمية من غير فرق بين الحر
والامة بل عن بعضهم انما ذلك بان الرواية انما وردت في غير اشترى جازي ووطئها وكانت حاملة من سجن او غيره وارادة ما فلا يقاس عليه ولكن
قد عرفت ان الاول مع كونه مشهورا وشهرة عظيمة بل قد سمعت دعوى الاجماع عليه من في الصحبين وغيرها مضافا الى المرسل المزبور المنتم على تقدير
عدم القول بالفضل فلا مناصح عن القول الاول بل في شرح الاثنان الاقوى التوزيع في المبعضة فضلا عن فرض المقام لا الرجوع الى مثل
وكيف كان فالظاهر الفرق بين علم الانثى بالحال وعدمه على القولين بل صحيح صريح ظاهر في الاول ونفي المهر البعني انما هو في الحر كما يشعر به الام القاهن
في الاستحسان بل لعل لفظ المهر كذا ولذا يطلق على الحر المهرية فانه من هنا نفى المهر لها مع العلم بعدم الاكراه واضع الضعف ان حكى جماعة المحقق
الثاني وغيره احتيازا في باب النصف او اختلافه في الكارة وعدمها فدم قول الواطع ويجعل تقديم قول المالك علما بالاصل وفي المسئلة الفصل

مال المورث

مال للملك والادب وقبره وينتظم الدعوى المتكافئة يرجع الى اصله بقاء الملك على ما كانه ولا يضر قنونهم بقدرهم دعوى الصفة على الفناء لان دعوى
 الصفة هنا مشتركة بين متقابلين متكافئين فيشاطان وهذا واضح لا يحتاج عليه وقد بناه في مجمع تكافؤ الدعوى وبعد تسليم ان بيده مالا للبيع لا يثبت
 عند ماله خارج والداخل مقدم منقطع على الادب وورثه الآخر فثبت الرجوع الى اصل بقاء الملك على ما كانه وبذلك يظهر فساد دعوى اشتراك الصفة
 بين متكافئين فان الخاصة لا تكافئ الداخلة فاذا قدمت لم يبق لردا الدعوى المشككة على فساد البيع مانع اذ لم يثبت في وجهها الايبان فثبت ان دعوى
 ولهم وقد ندرع بمنع كون المولى داخلا بعد فسخ استناده الى السبب الخاص بعد فسخ كون العبد مازوا مطر وبيده مالا للبيع نعم الخصم بناء على ما ذكرنا
 نفوذ اثره على السيد وقبره من وكل فلم ينتظم الدعوى المتكافئة كما انه قد يمنع اضيقا عدم شطام دعوى الصفة في التفتيم على دعوى الفناء بل يقتل
 عليها ثم ينظر في الترجيح بينهما فان لم يكن فالصفة او الضعة او نحوها فثبت هذا كله مع عدم اليقينة ومعها تقدم ان كانت لواحدا وان كانت لاثنتين او
 الجميع وقتل ان مولى الماذون منهم داخل وما عداه خارج وان يثبت الداخلة مقدمه على بقية الخارج عندنا لغير كون الترجيح لبيته مولى الماذون
 ح بل لا يمين وان لم تكن لبيته او كانت فلتنا بنسب بينه وبينه عليه لا يخرج شارضا خارجا عن اصل الاقوى وفاقا لما جاءه بقدره ببيت الدافع على مقتضى
 الصفة مع احتمال تقديم بيته مولى الاب لا عاثر ما بناه الاصل وهو الفناء في الايبان نسبة الى ورثة الدافع متع خارج فقدم ببيته لا بدع حيا
 فغالب المدعى لا بدعي ما بناه الاصل في تضعف بانه متع وخارج بالاضافة الى المولى الماذون كما ان الاخر ايضا متع وخارج بالاضافة اليه ولا يلزم من
 كون دعوى احدهما نافي الاصل ودعوى الاخر فيها العذر بكون احدهما بالاضافة الى الاخر مدعيا وخارجا فخرج ببيته وقدره ببيت مدعى الفناء
 انما يكون حيث لا يقطع يكون الاخر مدعيا فاما اذا قطع به فلتنا ما بينت في فلو لم يكن الترجيح وهو ان يثبت وجانب الصفة مدعى ومن ذلك يعلم ان بناء على
 خروج مولى الماذون ابوه وقيام ببيته فخرج ح على بيته ذي الفناء باطلا الصفة مع الفناء تقدم مدعى الفناء هنا تكون مدعيا بالانسبة اليها على
 الاصل يعني الترجيح بين دعوى مولى الماذون وورثة الدافع والقد اعلم المسئلة **فاما** سمعتم دعوى ابن مسلم عن ابائه في الضعيف انه اذا اشترى حرا
 من رجل عدا امي وصرفه في الذمة وكان عند عبدان قد دفع الى الباي ليراعيه **فاما** سمعتم وقال للشري نهبها فاخر احدما ورد الاخر وقد قبض المال قد
 فذهب بها المشري فابق واحدما عنده فقال له ليردنا عندنا منها ويمنع نصف الشئ مما اعطى من البيع وبذلك طلب العلم فان وجهه اختار
 ابهما شاء وردا النصف لك اخذ وان لم يجد كان العبد بينهما نصف الباي ونصف المبلغ وقد عمل بها الشري في ابائه وابن الباي بل في فسخه بينه
 العمل لا يباين بل في تنسبه الى الاكثر واليه اشار المصنف ليرد قبل يكون التالف بينهما ويرجع نصف الشئ فان وجهه اختاروا لان كان الموجد لها
 وهو بناء على انخصنا حقه فيما زاد في حق وعلى شأونها في القيمة ومطابقتهما للوصف وعدم ضمان المشري هنا لا يرد على البيع المعين لها
 في مدة الخطأ فانه ضمان الباي وقد يشكل الاول بان المبيع لم يزل لا يخصص بالبيع وقد فعله لاثنتين ليختار احدما بالبيع فخصا وان حصل لاس
 فيما لا صلة بقاء الحق في الذمة الا ان يثبت شرعا كون ذلك كافيا كما لو حصره في عشرة فضاء او قد يدعى بانه يكفي فيه دفع الباي ذلك بعنوان كون
 الحق فيه وصفا المشري بذلك فقبضه على هذا فهو في الحقيقة كرفع المخذ وقبضه لان لما كان الخطي الذي في مخرجه مسئلة الصاع فلصبر وان الاصل
 عدم معقوبه ملكا لكل في غير الذمة ويجب تنزيل الحكم فيما ح على الاشاعة فخلصا من ذلك فلتنا المشري ح نصفا من كل منهما الا ان لا يثبت في ثبوت
 النصفين بل لو لم يلب الباي الزام بذلك باعتبار انه هو الذي دفع عليه العبد فاذا التفت احدما فليل الشبهين كان مقتضى قاعدة الشركة كونهما منهما
 الا انهم حكوا بان رجاء النصف لعدم ضمان المشري هنا لا يرد على البيع المعين لها لكان في مدة الخطأ فلا اقل من ان يكون هذا الخطأ كالتحليل
 او ينزل على كون الايبان في التركة بناء على الحاق المدفوع مصداقا بما وضع عليه البيع في الجوان او لا يراعي بقاء الخطأ فيه كان كالمقبوض في السورثا
 على ان يضمن من اذنه وان فلتنا ايضا ان لا تفرق بين وبين المقام كما سخر في تقدم فدين المخر بناء على ذلك عدم الفرق بين الشاوية في القيمة
 ومنه وبين النطاني ومنه بعد فسخ رضائهما اجبعا باخصنا الحق المدفوع وان كان ظ موضوع الخبر ذلك لكن الاضاف ان جميع ذلك روي
 مخالفة لاصول المذهب فواحد بلا شاهد معبر الخبر المزبور لعدم الجواب لما لا اكثر من تخفيفها بل المخفض خلافها فخرج من تنزيل على ذلك
 او على شأوى العبد من كل وجه لخطي في ذمة كاعتلت فخر زعيم عبيدهما كما يجوز بيع فقه من اصابه وينزل على الاشاعة اذ فيه لا وضوح
 الفرق بين العبد والصاع لعدم امكان شأوهم من كل وجه ولذا كان ضمانه لو تلف بقبضه لا مشكلا وثانيا منع التنزيل على الاشاعة في الصاع من
 الصبر كغيره في البعث في محله وثالثا انه يحتاج اليه عدم ضمان المشري فيه على هذا التقدير الى ما عرفت ما هو محل النظر بل المنع مطلقا الى امكان
 دعوى صراحة الخبر المزبور في عدم خصوما في ذيله ومن هنا طرح الخبر واحد بل هو الذي استقر عليه راي المتأخرين عدا النادر لعدم انطباقه على
 القواعد المبيحة ان فخر كليا موصوفا بوصف برفع اجماله منطبقا على كل من العبد من كما هو الظاهر في شرح الاستبانة ان الحكم فيه بقاء الخبيرين
 قبول التالف ورد الباقي وبين يذول الباقي وغرانه في التالف ثم اعلم قويا انه ولربما بعد اخرى الزام بالتالف حصول التفاضل فخر
 وقد بناه في بان الحق فيه مختلف لان الباي مستحق عليه المشري نفس العبد الموصوف هو يستحق قيمة العبد التالف فلم يحصل شرط التفاضل
 الفخر ومنه بتقديم ح ان خبره بين قول التالف معنوي ضاه بما التفتيم للباي عليه من القيمة عوضا بقبضه عليه من العبد لان
 المخر اعتبارا رضاهما معا بذلك ضرورة كونهما معا لحد يده فليس للباي الاستقلال بذلك ولا على المشري اجابته اليه وبالعكس كما هو
 واضح فالواقع للضوابط الذي صرح به غير واحد فثبت ان التالف للمشري في اسحقا فقه المبيع وانما اشار المصنف ليرد قبل التالف ضمنا
 ببيته وله المطالبة بالعبد الثالث في الذمة كان حسنا نعم قد بناه في ضمان ان الاصل البرائة اذا التكون في ذمة امانة فلا يثبت

فانما القياس على المقبوض بالسوم بعد تسليم الحكم في القيس عليه غير جائز في مذهبه بل قد يفرق بينهما بان المقبوض بالسوم مبيع بالقوة او مجازا بانقول اليه
وتصحيح البيع وفاسده مضمون محال في قوله الفرض لان المقبوض ليس كك لوقوع البيع سابقا وانما هو محصل استيفاء من ولدع مع كون ذلك قياتا
بل انما طريق المهر المثلين وهو اطلاق قوله على اليد المشتركة بينهما ولا خصوصية ليد ان البيع لما كان امرا كلياً وكان كل من الدرع صالحا لكونه
فرضا كان في قوة البيع بل فيهما للمقبض حصص لهما فيكون بمنزلة المبيع حيث انحصرت فيهما فالحكم بالانضمام هنا اولى كما هو واضح وان فرض ان انضمامه على
احدهما فقط فان كان الموجد مع له اخذه وعزم قبضه لثالث لاصح التراضي مع الدافع بالمعاوضة ووضعي الباقي اليه وان كان الثالث ضمنه وطالب
الدافع بالكل بل قد يقال بغيره حقاً لانه قد قبضه بعنوان الاستيفاء الا انه لو لم يكن متعينا باعديا وجوبا لغيره لافترق فرض انضمامه عن غير المتعين
جداً وفي شرح الاستحسان الدافع احصا عليه واخذ اليه بل لا يبعد لزوم ذلك بالانضمام لغيره وللدفع اليه فحتماً على نفسه يحمل الاختصاص
اليه وفيه ما عرفت وان فرض عدم انضمامه معاقبة ثالثة ووضعي الباقي وطالبه الى الامع التراضي المزبور وان كان البيع بصفا من العبدين
فيهما فالثالث ضمنون نصفه عليه وتصف الباقي فلا يثبتون الحرج على شيء من ذلك الا على ما سمعت من التكلمات السابقة التي يجمع الفرض
عليها ونشر بل على كون البيع محمولاً لثلاثة من العبدين المدفوعين بقبضه بعنوان الثالث بالقبض او المسمى وذا الباقي بطلان التعديج كما هو
المشهور وشهر عظمه كاد تكون اجازاً بل هي كك واليه اشار المصنف لانه لا يشرى عبداً من عبيد لرب يبيع العبد وقبضه قول هو هو وفي
بعد ان يترك في التكملة مضمون الخبر السابق قال وما ذكره شخصاً في نهايته من واحد لا يصلح ولا يجوز العمل به لانه مخالفاً لما عليه لانه باسرها من ان
لاصول هذه صاحبها وفنا واهم وضاع فيهم واجامهم لان البيع اذا كان محمولاً على بيع باطلاً يمتنع خلاف وقوله بقبضه قبل التمن ويكون العبد
الابن بينهما يرد الباقي في العبدين غير اضطرر اي كثير فخلل كبير لان كان الابن الذي وقع عليه البيع فهو من مال شريه والتشكيك بالبايع وان كان
الابن غير من وقع عليه البيع في الباقي التوقيع عليه البيع فلا يثبت يرد وانما اورد شخصاً هذا الخبر على اجازة ايراداً لا اعتقاداً لانه يجمع عنده مسائل
خلافية وكذا التمس هو جيد وان كان قد يرد في ظاهره عدم جواز بيعه كلياً موصوفاً بصفتان يقع لهما الزهر واضع المنع ولعله اليه انهم اشارت
المصنف بقوله ويجوز شراء العبد موصوفاً بالاقرب جوازاً لا الاقرب لان ظاهره كون غير الاقرب التفصيل بين التمس وقبضه وهو واضح من الاول ساداً
لما هو في المعنى الصحيح للبيع وعلى كل حال فما العبد هذا القول من القول يجوز بيع احد العبدين مطلقاً كما عرفت بغير باب البيع من الخلافات ناسياً الى قوله
الاختصاص لاجتماعهم ويطرأ شرطان لهما من كل وجه حتى يكون كالصاع من الصبر كما سمعت من الفاضل فيلف وان كان هو في فائدة المصنف على الشرح كما قبل
قد يجمع عنده في باب التمس قال اذا قال اشترى منك احد هذين العبدين بكذا او احدهما العبد الثالث بكذا لربيع الشراء وبر قال الشافعي في
ابوجهة اذا شرط فيه خيار ثلثة ايام جاز لان هذا غير يشرى وما في الاية من ان يرد عليه فلا يجوز في ثلث ايام هذا بيع محمول فلا يجزى ببيع بغيره لانه
بيع غير لا اختلاف في العبدين فان قلنا ببيعنا فيه اربعة يرد بغيره عليه ما عجزوا واجماع الذي ادعاه مظنة العكس كما سمعت من اهل والرواية التي اشار
اليها هي الخبر المزبور على لفظ وهو مع عدم تعين نزيله على ذلك مخالفاً لقوله الاصول والقواعد والاستدلال بالاختلافات والقواعد بغيره وادل على المنع
من بيع العبد الذي هذا من قطعاً كما ان يدفع الشافعي منع الشافعي على وجه يلحق بالمثل على انك قد عرفت ما في نزيله بغيره عليه وكيف كان فلا يثبت
ذلك كله فالاولى الرجوع الى ما تنصبه لضابط وهو ما عرفت وعلى الفرق بين العبدين والاكثريين العبد والامانة بل ولا بين الشايين نحوها لا
بين ايان العبد وموونه اماناً على العمل بالخير في اختياره في الزيادة على اثنين يرد من صفات العبدين في الجملة وعدم ظهورنا في الزيادة مع كون العمل
زاناً على الحق ومن خرج عن المخصص الخالف الاصل فان تبين الحكم وكان ثلثة فائق واحد فاق ثلث المبيع وان يجمع تلك الثمن الى اخرا سمعت وقد
يحمل قضاء الخبر وعدم قول شئ سواء حكماً بضمها لان الابن لا يبايع محل الخبر انما يرد على الحق وكذا التردد لو كان المبيع غير عبيد كما في دفع البيرين
اولاه وان قطع في شئ يثبت الحكم هنا بل في اية من كثرة وكتاب من المشاركة في العلة الحكم وبطلان القياس ولعله قوي كما ان الاقوى عدم الخلل
بالايمان وان جعل بعضهم احد الوجهين لا يثبت منه لكن قد يفرق بينهما بغير النصفية من جهة رجاء لعود الخبر بخلاف الابن والله اعلم بحسب
الاعاشرة اذا عطي احد الشرك او الشرك الوطى للثدور عليه الاحكام مملوكة بينهما او بينهما سقطت الحق مع الشبهة فلا خلاف بل الاجماع بضميه
عليه لئلا يحدود بها وان استحق العتق بغيره لعلنا بغيره لثقل وتثبت مع انضمامها اذا لم يكن الشراك ولذا لاجماعا ان يقر بضميه فهو مستقيمة
جداً مضافاً الى ما قبل من تناول ما دل في انزاله شامل للمقام بالصدق من جهة الشراك او مطلقاً من غام احد لا اتمام الدليل على خلافه وبعد خروج
الخارج بغير الباقي على حاله وان كان لا يجمع من نظر ولكن يسقط منه او احد بقدر نصيبه الوطى للثمن لاجماع المحكم ان لو كان المحصل وما دل من عدم
كونه زائفاً من جهة ولا هاتك المحرك وتصل معنى الشبهة باستطاعة ولما عرفت تبعض الاحكام بقبض الاستحسان كما يظهر بعد التمتع التام ولا سيما في
تبعض الممالك وان كان فيه ما فيه واولى منه تغليب بعد النص عليه ان لم يحدد مبيع على الضعيف في الاستطاعة بالشبهة ويحوها والافال لعمدة
النص قال عبد الله بن شماسك الله عن رجال اشركوا في ثمن فاشترى بعضهم على ان تكون الامنة عدة فوطها فقال يردون عن احد بعد ما لئن
التقد ويضرب بعد ما ليس لغيرها ويغرم لانه عليه بغيره بلزمتها فان كانت القيمة اقل من الثمن اشترى بغيره بلزمتها الاول وان كان
قيمه في ذلك اليوم الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الثمن وهو صاعراً لانه استقر بها فلك فان اراد بعض الشركاء شرائها دون الرجل
ذلك لرواها لان بشرها حتى تستلها وليس على غيره ان يشرها الا بالقيمة ونحوه اخر يفارث جبراً لا يفارث اشركوا في ثمنها جارية فاشترى بعضهم
وجعلوا الجارية عنده فوطها قال عليه لحد ويدرد عن من يحد بغيرها لغيرها ونقوم الجارية بغيره لثمنها للشركاء فان كانت القيمة في اليوم الذي

کتابخانه

ينقسم الوطى كغيره من الشراء شرطه اطلاقه بسبب النقص لم يمتنع ذلك ويحرمه على عبارة الشيخ لانها كما سمعت مثل الخبر فلا بد من منعها ما ذكرنا او بدعي ان
 الشيخ بسبب النقص ينقسم الوطى اذ فاقا للشركاء فاذا استقلوا احداهم كان لهم شرائها من براءة الا انك قد عرفت ان ليس للشركاء الشراء من الوطى الا بعد
 الاستئذان بل لا بعد القول بان ليس للشركاء ان لا يطالبوا بنصيبه الا بعد الاستئذان وان قلنا ان البائع لا يلزم عليه الاستئذان من وطى غيره كونه في الغلام
 فلما قال بوجوبه باعنا ان الحبل من الشريك الوطى مع الاخرين فقلنا الى غيره فخرج كلام الولد بالنسبة اليه وكان وطى الشريك كوطى نفسه بالنسبة الى
 ذلك فخرج عدم جواز البيع له الا بعد الاستئذان فوجبنا فاقا في غير الجوده وببرهن ما قلناه من من النقص عليه ينقسم الوطى الى ما يخص من الحبل لانه
 قد عطل ما لا يشركه عليهم فاذا لم يبقوا ما عليه حتى استبرك وعلم عدم حملها كان حال الوطى كحالها لا يخصص عليه فوجبنا ولا خيرة الا العشر بعد
 اسقاط نصيبه ومن لم يشرع بما في مختلف الفاضل من حبل الخبر على صورة الحبل مع ان له بنى شئ من مائة ما يوافق له بل ما في الذيل من جواز البيع على الشراء صريح
 في خلافه لعدم جواز بيعها مع الحبل لعلها لا يجوز ان يثبت بها حتى تستبرك صريح ايضا في عدم كونها حبالا ونصيبها لا يخصص لها الحبل بل الحبل لا يخصص
 لشريك الخبر بطلان بقاءه فوضع منه فساد المناقضة في غير هذا بانظر في ان سبب النقص الحبل فلا يخصص قبل تحققة اذ هو كما سمعت صريح في ان علة
 النقص الوطى لانه لا يضمن مع الحبل كما هو واضح كل ذلك مع عدم المعارض عند المفهوم في خبر لا يخصص الحبل في غيره في السؤال وان الجواب فلا دلالة في
 فيه وهو مع انه مفهوم لا جوارض المنطوق يمكن ان يكون المراد منه نفى الشرع مع عدم الحبل ونفى الشك فيه ضرورة انه اذا تنازع الشريك عن النقص حال الوطى
 فبان عدم حملها لم يكن على الوطى غير محال ان يضمن قطعا العينة بل الحبل كما هو واضح والحاصل ان القول بان للشركاء النقص على الشريك الوطى الذي
 يخاف من وطى الحبل وان لا يجوز لهم فعل الجارية في غيره قبل الاستئذان اذ هو يرد على النقص عليه لعدم وجوبه عليهم بالاصل ولكن مشروعه لا يرد
 بهم لا يرد من قوة فاذا استبرح كان لهم فعلها من كل احد كما ان براءة على النقص في الحبل والآخر في النقص فانفق سقوط الحبل فيكون على الحال الاول ولا يرد
 الوطى على النقص ويمكن جعل كلام الشيخ وغيره من قال بالنقص بالوطى ان بان عدم نصيبه بالحبل ولكن الاستئذان عليه راى المتأخرين انها لو عطلت قوله عليه
 حصص الشراء ولا يفرق عليه قبل الحبل بل في شرح الاستدعاء على نصيب الاجماع عليه لان الخالف صريح في ملحوقه وان كان فيه ما لا يخصص ثم هو مخصص
 بالاصل والمفهوم في الحبل السابق المتيقن في النقص في المناقضة بل اهلها اجماع منهم في غير ما يخصص الا اننا الموجب لعدم امكان التخصيص لعدم استحالة النص في الامة
 شيئا لا نراها ذكرنا اشراف ما وجب ذلك ومنه يعلم ان الاحتياط لا ينبغي تركه في المقام ثم انزله في هذا الخبر والعبرة بالنقص في الاحمال كما اختاره شيخنا في شرحه
 ومن يوم الوطى كما في تروغوا الشبهة حول شبه او وقت النقص كما في بعضها واكثر الاخرين من يوم الوطى الى الاحمال كما مال اليه ثاني الشبهين في ذلك او
 اكثرهما من احمال الى وقت النقص كما في وقت او اكثر الاخرين من الممن والنقص وقت النقص كما سمعت في الخبر واكثرهما من يوم الوطى كما في بعضه في الخبر
 وجوب بل اقول وزاد في شرح الاستدعاء ان النقص زمان الانتقال وعلى الغيب من زمان الحبل الزمان الانتقال ومن مان النقص الى زمان الانتقال
 ومن مان الوطى الى زمان الحبل الى زمان الانتقال والنقص زمان الانتقال الى حين الولادة وما يجتنانه المظلوم من الشريك في ان لكل وجه وهو مع انه
 مبني على ما بينه ان زمان النقص الى زمان الانتقال في غاية الضعف بالنسبة الى البعض ان لو كان الجميع لعل الاخرى ما عاذا حال النقص في النقص هو معنى الدفع اليه
 بالعينة لا بغيره الا ان من زمانه الى زمانه هو وقت المعاملة ووقت دفع الجارية اليه بالعينة سيما اذا كان النقص في الاصل على الشريك بالنقص في النقص
 من قبله اذا ظان لا يجوز للوطى الامتناع من قبول النقص عند طلب الشريك اذ اذا امتنع جره احكامه بل لا العول عنه اما اذا طلبه الوطى فقد بقى عدم
 وجوب الاجابة عليه والرد بل انما شرطه لا للمال لكن في شرح الاستدعاء ان النقص فوقي بالنسبة الى الوطى والشركاء فحاصلها حال اتمام الاول ولا بد في
 ولكن لا يبيع الا اهل الباعث على التخطيل وفي طلبه احدها اجابة الاخر ولو امتنع احد الطرفين عن النقص جره احكامه عليه فان لم يتكف عنه فقام مقامه
 وفيه ان الظن بالنقص كون النقص اذ فاقا بحال الشريك وخرج حتى لا يجبر عليه الا اذا ادعى الى الاخر في الاخر فانه جدي فانه يمكن الفرق بين ما ذكرناه بقا
 من النقص بالوطى وبين ما صارت من النقص بالحبل بالنسبة الى الغير وعندها ضرورة تخلف كونها ولدا لا انعقاد بخلاف الاول والله العالم وكيفية ذلك فلا
 تدخل في ذلك الوطى ابتداء كما صرح به خبر واحد بل انما اجاع للاصل بل ان النص ضرورة اوداه النقل بالعينة من النقص على الشريك في المناقضة ثابت
 مع كما ان القطع اخلاء النقص عن المصبة اذ ان يدان ان الشارع عليها من الاحكام بل النظم كون النقص من النواقل المستقلة وانما المراد ما عرفت في الخبر
 بالنواقل الموهودة الا اننا بالعينة على الوطى لكن في شرح الاستدعاء ان النقص على النقص على كونه حبل كالمعطوف ولا اخبار ويكون كاستيفاء العوض
 بالتلف الى ان قال ولا يخفى عليه احكام البيع فلا خيار بحبل او جوار ونحوها ونعني عليه اخذ الارش وعوض من النقص ونحوه ولا يجوز له ونحوه ما عرفت في
 خلو النص من المصبة لتعارف المعاطات في ذلك الزمان كما خلت عنها اكثر النصوص في اكثر المعاطات بل المتأخر في ذلك خبر ابن شهاب في قطع بار
 ما ذكرنا من النقص على الوطى فلا يخلو نامل وكذا في خبر اخر ان لو فرضنا اجبا من الجارات كان عليه النقص للجميع وفيه ان جواز النقص للحبل بحيث كالمعطوف
 لزوم النقص عليه بعد الجواز فوجبنا والله العالم ولو اشرك شريك في الاحمال اخرج بينهما للنقص التي منها النصيب فاذا وطى جارا وثالثه جارا
 في ظهر احد طرفيها وادعوه جميعا اخرج الولد بينهما فمن خرج كان الولد ولدا ويرد قيمة الولد على صاحب الجارية ونحوه غيره على ان لا يشرك في الولد
 بينهم على حسب العلة غير موهود بالشرع وفي الخبر ما يليك فوجبنا ثم ان الظاهر ان العشر العشر ونصفه مع العينة لا من عوض الانتفاع بالبيع بل لعل ما دل
 عليه في غير المقام كالا لانه المنة نفسها ونحوها لا يخرج من ماله في البيع خصوصا في الجارية التي لا تخلف نصفها المتقدم انما الله يرد منه اسقاط ما يخصها
 بنصيب الجارية من العشر من نصيب الوطى فاقابل من الاكفء بالعينة من ذلك في غير حبله وخلو النص من هذا في النص لراعي من عدم بل قبل ان يرد مع
 ذلك اوش البكارة لكن فيه ما عرفت سابقا من ظهور النص في ان الزيادة في عطف البكر عوض عن ارش البكارة نعم الظاهر ان الزيادة في اتخاذ الوطى بعد

[illegible]

والجهد في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِإِذْنِهِ

المحبة

ولعل من ذلك بعض الاقسام التي ذكرها الاطباء من رجاء الحرارة والبرودة ونحوها وكان المرجح في ذلك اما الجها المعروف او ما جابها في الاول الى التزاد
التي اراد الشارح حسم بانه بالاعقود المعرفه لا اثاره بان يشرح فيها ما يؤدي اليه المعجز فيه وعنده فنجبتا فان ذلك دليل واضح على اعتبار ظهور المعياره
في العرف والمفرد بعد من المعلومين بينهما واحتمال الاختلاف يرجع فيه الى قواعد الشارح في ذلك المعجز باعتبار ان المراد ما يؤدي الى المعلوم في البيع
اخرج اما ان اثاره على ذلك فلا دليل عليه والله اعلم وكما يمكن فقد بان لك من ذلك كله انه اذا كان الشيء ما لا ينضبط بالوصف على وجه رفع جهائنه
ولا يؤدي الى عر في وجوده لم يصح التسليم قطعا نعم قد يشك في بعض افراده كالجهته ومثوبه والخز وان نفى الخلاف في الراس فيها بل حكى عن الغنبد
الاجماع عليه فانه ربما استشكل في الاول بانه لا فرق بين الجوز ونحوه وبينه وبين الثمر فاذ لجاز فيها جاز في الاخر وفي الثالث بان النصوص قد حوت
فهمه وان لا بأس بالاشاع فيه ولو كان ما لا ينضبط وصفه لم يجز فيه مضمونا بمثل وقد يجاب عن الاول بان الشارح قد كشف عن عدم ضبطه بالوصف
فخرج جابرسلكه اباقره عن السلف في الم قال لا فرق بينه فانه يعطيك عرق السمين وعرق النازع وعرق المفضل واشتر معاينه بيا بديل قال
ومثله عن السلف في رواية الماء فقال لا فرق بينهما فانه يعطيك مرة فاعضه وعرق كالمه اللهم الا ان يجعل ذلك منهم على الارشاد لعدم الوفاء كما
استظهره في الحدائق كما لا يخفى بعض مشايخه انه جعل على الكراهه لان مراده عدم جواز التسليم لعدم الانضباط بالوصف في الثاني بالفرق بين
الفرض والسلم فانه قد ينسج في الاول بما لا ينسج في الثاني المبني على رفع العرف والجها الذي لا يخفى على من لاحظ احكامهما معا وما ورد فيهما من
النصوص وعلى كل حال فالمرسول بعد من الضابط في الجوز وعدمه وان ما شك فيه فالاطلاقات تقتضي جواز عدم تحقق الجها في المانع
من المانع اذا المانع في الاشتراك ليس من باب المحصلين خصوصا بعد اختلاف حالها في الامكنه والارتمه وخصوصا بعد ما عرفت جواز بيع
الشخص الموصوف بالوصف لا رخصة للجها لزمه ضرورة امكان فرض ذلك في الكل على وجه لا يؤدي الى عر الوجوه وكما هو واضح والله اعلم في الجمل
وان قال المعرفه في ذلك بنشأ من عدم امكان ضبطها وعرفها على وجه يرتفع جهائنها ولا يؤدي الى عر الجوز الا بالمشاهدة التي يصح معها التسليم في
اختلاف جهائنها مما عجزت لا يفهم الوزن مقامها ولا غيره ومن هنا كان المشيوق فلا يتصور التسليم والتع قبيل والفاصل الشيء والفاصل حكمهما مجوز
مع المشاهدة التي يرفع الحد والساقي وهو وان كان كل الاثر رده المعيار يخرج عن التسليم الذي عرفت وجوب كونه كلياً مضموناً في الاثر وانما
عنى في ذلك وانما يصح مع تعيين المبيع وكلام الشيخ لهم منه فبمكن جعله على مشاهد جملته كشره يكون المسامحه مخرجه من هذا الفن لا يخرج
عن التسليم لشرط الاثر من بلد معين والاعلم من فريضة معينة لا يخرج عادة الاثر فال بعد ذلك والوجود المانع للاختلاف وعدم الانضباط في ذلك لا يوجب
الجواز بناء على ان جعل التسليم كلياً مضموناً في الذي ثم اشترط الاداء من المشاهدة لا يرفع الجها عن البيع الكلي اذ هو ليس من اوصاف الاثر
جعل التسليم واحداً منها كما عرفت انهم كل امر لا اذ هو ان جعل على سبيل الاشاعة وهو خارج عن التسليم كخرج الكلي من الجها في الذي عرفت
الاول فلا اشكال في صحة بل قبل ان يظن ان يفتى في صحة مط قال في احد ما في جعل فضا بيع المسوك قبل ان اذبح الغنم فقال ليس به بأس ولكن انما
الغنم امر من كذا وكذا وفي الاخر كشره الجوز من الفضا يعطيه كل يوم شيئاً معلوماً قال لا بأس به وان كان فيه لهما مع ضعفهما وعدم الجواز بل الشرح
على خلافهما بل الثاني ما عرفت ان على المطلوب بل الاصل فيه التسليم يمكن من ثلثها على الصورة الصحيحة او الشرا بصلح ونحوه او غير ذلك هذا
وقد بين في الصحة لو فرض امكان المعلوم به بمشاهدة اتم فخرج برفع الجها لا يؤدي الى عر الوجوه وعلى مراد الشيخ ذلك من المشاهدة التي حكم الجوز
بها والله اعلم وكما كان فالشهر كما عرفت انما لا يجوز التسليم في النقل المعلوم للمانع التزوي ضرورة كونها تجمع اخلافاً مفضية لان فيها شيئاً
يقضي بوجوب بل قبل ان لا يفرج عنه في الحق منها عدم القدرة على معرفة قطعها وتفاصيله في القس وتباين جمع كونها محيرة خفيفة الا
ثبته لا وسط فلا يمكن ضبطها قبل وكذا القس في غير ذلك يمكن من الضبط في العبدان على وجه يرتفع المانع المزبور بل قد يدعى ذلك في المعلومين
ايضاً بل والقس اما غير الحق منها فلا يوجب جواز لا مكان الضبط الذي لا يفتح فيه ما لا ينفك عنه لثمن من الاختلاف ومن هنا قال المعجزة
في صيد ان قبل ان يفتح لا بد من التقدير بالعدد او الوزن والله اعلم وكذا لا يجوز في الجوز والوزن التسليم بغير جهائنها ولا يؤدي الى عر
الوجود لتفاوت الاثنان مع اختلاف اوصافها بالحجم والوزن وفيها كثر ظاهراً كغيره من اطلاق عدم الفرق في ذلك بين الكبار والصغار وما يرد
للدناء وغيره وهو لا يخرج من اشكال اذ قد خرج مجوزاً في الصفا الشهيدان والكركي وغيرهم بل في من الاخر جواز في العقب وشبهه من الجواهر التي لا
ينفكوا الثمن باعتبارها نقاداً يفتنا قبل وضابط الصفا من اللزالي كلما باع بالوزن فلا يلاحظ فيه لارصاف لكثير عر فاعرف بعضهم بخلافها
بابطال التبادي ومن التزبن او ما يكون وزنه سدر وبناءه الا انه لا يلاحظ ذلك بالعرف ولا يجوز ايضاً في الصفا والارضين للمانع المزبور ولا يشر
ذلك كله سهل بعد ما عرفت الضابط في الجوز وعدمه خصوصاً بعد ما سمعنا ان المانع بما يكون اعرف من الغنم في ذلك وان اكثر الاختلاف الامثلة للثمن
والمنع كما اكثر في بيان الاوصاف الموصوفة مع انه اطلق في النصوص ان كذا بأس بالسلم المانع اذا وصف الطول والعرض ولا بأس به في الجوز اذا وصف
الاثنان اشكالاً على العرف فكان الاول لا يصحبه لكاتبه ولعل المفسر الذي لا بأس بالاشاع بهم والاهتداء بانهم يقول قد عرفت انه
يجوز التسليم في كل ما يمكن ضبطه بالوصف المعلوم بين المتعافين وغيرهم من غير اذية المعرفة بالوجود فلا اشكال في جواز في النقص والتواك وكذا ما عرفت ان
الارض وفي البعض الجوز والوزن وغيرهما ما يمكن لا مكان ضبطها بالوصف المزبور الذي هو جها عند المفسر في العرف كمن في ان يترك في التواك
البلد والبيع والطاوعة اوصافها واللون ان اختلف في الزيب والبلد والنوع والكبر والصغر واللون اختلف نوعاً وغيره وفي التواك والبيع والكبر
والصغر والحدائز والصفات واللون ان اختلف النوع وفي الرطب لك كذا الا المانع وجها العارن ولو شرط الغنم والمذنبان ولم يحذف من الغنم

والله اعلم بالصواب

استدلوا بان كان قد تناقروا في ارادة جواز ذلك لما اصله الله سبحانه من حقيقة ومالك والاذاعي ومنهم من اراد منهم من لفظ الشارع كلام الرادى بامكان ارادة قتلوا
الشركاء الا بالهوا والظن ويكون المعنى لا يترتب عند جحد ربح في احدى من ذلك بل بامكان ذلك كلام السائل اجمالا الى اعتبار الاجل
السلام الكرم لان ربح قد اراد ان يكون احوال الى السلم ككلمته يمكن دعوى ظهور ذلك في التسوية بين احوال الاجل في كعبية البيع فمضافا الى احوال ربحه
من المصلحة الثانية للباس عن السلم مع الضبط بالمقدار من دون تعرض للاجل ولا يتأخرا ذكره في غيرها بعد ان كان المراد من بيان الفرق المتفاوت من السلف
خفى على مثل النبوي لولده بلفظ الاستلاف الله هو حقيقة في الموجب حيث لا يبيع السلم الله هو عند الفقهاء الذي يبيع من الباع مثلا بلفظ بيعت ويغزو
فكره على كل حال فظ العمل الملبس به كالفاضل في حديثه في بحث شرط الاجل قال والافضل عدم اشتراط الاجل في جميع الحالات بل يصرح بالاحول
وقال في التبريد لا يشترط في السلم ان يكون مؤجلا ويصح السلم في حال لكن يصح بالاحول فان اطلق فالوجه لبطان سواء ذكر الاجل قبل الفرض او لا
وكذا الشهيد في اللغة قال والافضل جواز حاله مع عموم الوجود عند العقد واصح منه ما يقتضيه الشرط الثالث ان يكون السلم في دينه لان موضع لفظ
السلم لغة وشرا فلو سلم في حين كانت بيعا ولو باع موصوفا كان سلمنا نظر الى المعنى الموضوعين وليس لما منع من السلف في العجز شرط الاجل لا يتصل به
المعنى لان الاصح ان لا يشترط الاجل نعم يشترط التصريح بالاحول وعموم الوجود عند العقد ولو قصد الاحول ولم يلفظ بربح البض ولو قصد الاحول
ذكره في بطل العقد مدونه ولو اطلقا العقد حمل على الاحول وقيل الغرض بعد ذلك كما في جامع صدي حيث قد عبادا هذا لتأخير زيادة دفع البيع
لفظ السلم قال وجهد الغرضي لانه على المراد من البيع لا يتزودى معنى الجاهل كما سبق لان السلم يبيع لا يترتب عليه ارادة فلا يكون استلزام لفظه في بيع اخر
استلزاما اجنبيا الا ان يجيب ان يبيع بالاحول لان معنى السلم التاجيل فلا بد من تأخير في بيعه عن مقتضا وفي ذلك هو التصريح بالاحول وشي على
ذلك تافى الشهيد في تفسير عبارات اللغة لانه اعترف بعد ذلك بان الظاهر وفي ترك كثير من اختلاف مع قصد المسلم وان المتأخر يجوز مؤجلا وكذا
مع التصريح بالاحول ولو قصد بل مع الاطلاق اي دفعه على الاحول وكان ذلك او هما اذ لم يحل في زيادة ما يربح الى التزاع في الصيغة المذكورة
سابقا ما ذكره فانه اجاب عما ذكره من جهة التخصيص وان لم يعقل وادرس على اشتراط الاجل في السلم النبوي السابق وغيره باننا نقول بوجوبه فاننا سلم ويجوز ذكر
الاجل مع قصد السلم وليس محل النزاع بل البحث فيما لو بنا بامكان الاجل بلفظ السلم ضرورة ظهوره في ان ذلك ليس محل النزاع بل انما هو فيما يرجع الى الصيغة
لكنه خبر عما يفي بل الحكم عن الشيخ وادرس على عدمه وان المراد من اشتراط الاجل وان يسطر كونه سلميا كما ان العبارات السابقة صريحة في خلاف ذلك
نظر في تلك العبارات انه فلا داعي للمناوئ بل الجميع بما هو معطوع بفساده عند التامل حتى بعد ما عرفت من قوة القول بعدم اشتراط الاجل في راد انه
يبيع سلمنا فغير يخرج الفرض المخرج عنه مما يغير فيه والمراد من التصريح بالاحول ما يشتمل انما ما عليه ضرورة عدم مدخلية اللفظ في ذلك بل قد عرفت
ما قل من صحة من المعنى مع الاطلاق المحول على قصد الاحول وان كان قد ناقش فيه بالفرق بين السلم وغيره في ذلك باعتبار غلبة تعارض استعمال القول
فيشكل نزول الجلال عنه عليه مع فرض جملها عن قصد الاحول اللهم لان رادى في وجوب الاطلاق المعلوم فيه عدم اعادة التاجيل ولا الاحول فان التزاع
مع على الاحول شرعي باعتبار تشييد العقد الملك حال وقوعه فيسحق عليه ج المطالبة والاداء لا عرفت فلا بد من غلبة الاستعمال وعدمها فيه فنه
حينئذ واما اعتبار عموم الوجود في مخرجه الى شرط **السادس** هو ان يكون وجوده اى السلم فيه عاكسا لعبادة وقت الاحول ولو كان معناه وقت
العقد لصدف القدرة على التسليم بذلك اذا عايدات من تلك الموجبة فلا يفتلح المعنى من وقت العقد وان كان مقتضى الاستصحاب بقاءها بل الظاهر
ذلك ليس من ملك المعتمد في تيقن ضرورة ان الحاصل بالعقد انه يملك عليه ذلك فهو شبهة في الخطاب الغلفي الذي لا يفي فيه وقت بظهور الفرق بين
ملك المعتمد والمضمون الذي كان ان يملك تلك الظاهرة لا فرق بين السلم وغيره في جواز المعاد منه على المعتمد في وقت العقد الموجب في غير اذ ان كان في
الذي فلا داس يوقع ذلك تناسل مع يقينه بل الظان مرجع هذا الشرط الى القدرة على التسليم الذي لا فرق فيها بين السلم وغيره منه ولذا صرح في تيسر
فقال السادس القدرة على التسليم عند الاحول فلا يضر الجرح الى العقد ولا فيما بينهما ونحوه عن الكفاية وفي كونه البحث الرابع امكان وجود السلم فيه وجوب
وقت الاحول ليصح امكان التسليم فيه وهذا الشرط ليس من خواص السلم بل هو شرط في كل بيع وليس مراده من الاحتمال الذي عبر به هنا وفي كلامه من الاحتمال
فقط بل المراد امكان وجوده عادة فان الممكن وجوده عادة هو الذي لا يغير وجوده ومن هنا وقع عليه انه لو سلم في منقطع عند الاحول كالوطيئة الشاة لم
يصح وكذا لو سلم فيها بعد وجوده وقبل الاحول حصول كالوطيئة ولقد عرفت ان شرطه ولو قلب على الظن وجوده وقت الاحول لكن لا يحصل الا
بمشقة عظيمة كالقدرة الكثير من الرطب الباكورة فالافضل ان لا مكان الفصل عند الاحول وهذا التزاع السلم البخل فالأكثر الشاخصية في ظاهر البيع
ما قلناه وفي مقام الكراهة ان ترو وطو وكذا في موضعها وتبر ويصح في غير ما عرفت من اموال الانقطاع وفيه جملها اذ لا يمكن كونه عامرا للوجوه
في الاجماع على ذلك وفي ترقى الخلاف عن الاولين وفي تلميح ان ذلك مذاهب الامامية وقيل ان ما حصر من هذه الكتب لم يعبى بان ذلك في بيان الشبهة
لاصل التسليم بل ذكره في ذلك في السلف في خصوص المعنى الذي هو في حقيقة سند مع عبارة التبريد في البيع التي ذكر فيها وفي كونه بعد ان ذكر الشرط بالعبارة
التي سمعناها في مسئلة يميز السلم في كل معتمد ان كان مما يوجد في الجاهل في حاله ويكون مامون الانقطاع في اجل ثم ذكر خلافه في الحقيقة وضمعه في الواسطة
انما يصح التسليم على شرطه وكيفية البيع وبيان النوع والمقدار في الشيء المعلوم وبيان الاجل وان يامر انقطاعه في سلمه في حاله وعلم ان
وتعيين موضع التسليم ان كان لثقل وشاهد راس المال او موصوفه وتعيين مقدار وفرضه في الفرض ويمكن ان يرد بهام الوجود سنة وكيفية
فالمراد على يقين لا يخبر عنه بذلك ما ذكرناه ان يفرضه كون المامون انقطاعه الذي يبيد وجوده بل كان من اراد بيعه وجوده اراد نفسه بذلك
فربح الجميع الى حد واحد ولذا قال في الخبر يجب كونه السلم في علم الوجود عند الاحول بالاعتراف وكان الغرض من التخصيص الى هذا الشرط الله لا يفتن

كونها على نحو واحد فاذا كان احدهما هلالا نظفا لا مكانه وجب اليقين الثاني كات بخلاف الشهر الواحد المتكسر وانما العلم ولو قال المتألفان في بيان الاجل الى شهر كذا كان زمان بينه وبين ما جعله غايته حل اقل جزء من ليلة الهلال نظر الى العرف في خروج الغاية ههنا وان المراد كون غايته كذا دخول رجلا مثلا اما اذا قال الى شهر كذا يوم فالعرف قاض بان المراد مضمون هذا الشرع في مقتضى الشهر الا اني بعد الاجل التام حتى ضرورة تحقيق ذلك بالي لمصلحة مصلحة البعد وليس من الغرض في هذا العلم العرف ان الشهر الميم اسم لجميع المدة فلا ينفك الا بعد مضيتها بخلاف وجوب العلم بمقتضى اقل جزء منه او غير ان رجلا يجمع المدة ثم قد يقال ان صباه ما اشرا اليه من لو كان المراد به ما يربو من الميم كان السليم بالاجل والعرف ان هذه المدة ظاهرا منه يتقدم وجه الصحة في الوضو المناجل بالمعنى على غرض ذلك كما لو قال الى رجب هو في اول رجب فيجوز على ارادة مصرح بوجوب ان كان قد بين فيه او لا بان لا مانع فيه من حلول الميعاد بناء على وقوع التسليم وعلى القول بعد رجبة البطلان كافة لك بغير شرط الصحة ومخالفة الظاهر في حصول حكم شرعي لان لا بطلان شرعي فيه ولو قال على رجب كذا او في رجب كذا بطلان وقا فالعقل والذكر وعندها الجها الذي يعدم التعيين اللهم لان يدعى التسليم في ذلك كالتسليم في ثمانية اشهر نقصا او يدعى حلول اقل جزء منها كالوجوب لعمامة كاهن الحرك عن بسوط الشفيع وخلافه وفيه منع فلم العرف ذلك كتع المساءات بين السامعين خصوصاً الشهر ولو قال الى اول الشهر او اخره حتى قد اخل البطلان لانه يعتبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخر وفيه انه يجوز والمحقق في اول جزء منه واخره فالوجه الصحة كما اذا مر يدك الاول والله اعلم ولو قال الى شهرين مثلا وكان العقد في اول الشهر عند شهرين اهله لما عرفت من انه المقيض الحقيقي وارادته ممكنة وان كان قد وقع العقد في اثناء الشهر حسب الثاني ههنا لا مكانه وانما من الثالث بعد ان افادت من شهر العقد نصفه او ثلثه او نحوها حتى لو كان ناقصا كفي كمال ما بينه وبينه عشرة وعشرون يوما لان النقص جاء في اخر وهو من جلة الاجل والناظر في الاول لا يخلو بالزيادة والنقصا وبين ذلك يكون الشهران هلاليين وهو شرط العقد وعن البطلان قوله ولعله للصدق عرفا بذلك ولا ينافي الى حلها وجه الحقيقة فيها وجهها مضى وقيل في الغائل الاكثر كما في ذلك بعينه ماعدا الاول ههنا لا مكانه واما موصوفة من الثالث ثلثين يوما لانه المتأخر بعد مقتضى الهلال حقيقة ضرورية انفسا مراعاة طريق المنكسر في اقل الاجل من العقد بمضمون اعيانه مبدءا ولا ينفك اثنا عشر من الشهر المتأخر دون الثلث ليلبى بحافظة على ابقاء الهلال حقيقة فيه وفيه ان الاكوال صفان سواء اكمل من الثلث ليلبى من غيره الا ان الاكوال ما يلبي وتنكسر خلال الهلال في الاخير مع مكانه فيصير الثاني ولا ينفك فيه بعد ان كان جميع الاجل يحكم واحد فلم يكن المظلل في آخره ولذلك وعبروا قال المصنف وهو اشبه وفاقا للفاضل والشهد بين والمحكي عن الميطو وغيره ولكن راد في الاستدلال في ذلك بان الاجل اذا كان ثلثة اشهر مثلا فيصير مضمون ههنا هلاليين وثلثين يوما مملقة من الاول والرابع يصدر ان في بعض ثلثة اشهر فاجل الاجل والاكوال ان يبدى من المشط وبانه اذا وقع العقد في نصف الشهر مثلا ومضى بعده شهران هلاليان يصدر ان مضمون من الاجل شهران ونصف ان كانا ثلثة ناقصة وهذا امر ثابت في العرف حقيقة وكفى اكلها خمسة عشر يوما للصدى الثلثة منها وفيه انه لم يظهر لنا وجه معتد به للغير المتأخر الى الشهرين الى الثلثة من غير ان يفسر في الصدق والعرف وقوله والالتح لا يفي في اقل اعيانه اثناسه هلاليا حتى ضرورة عدم افئفائه ان يبدى من المشط وكما هو واضح وقط الغائل باعني ثلثين يوما عدم اكفائه بالنصف المتأخر من هناك بل لم على هذا القول انه لو جعل الاجل ثلثة اشهر مثلا ووضع العقد في صفر يبدى مضمون اثنين هلاليا ناقصا فانه بكل من جازى الاول يوما وساعتين فيحصل من ذلك ثلثة اشهر هلالية زائدة يوما وساعتين في العرف واضح للصدى بدو ذلك واما القول بانكنا الجميع الذي نفي عنه البعد فقلت بل حكى عن احد قول الميطو وهو وان اقله بان الايام الباقية من الشهر المنكسر ما ان لا تحسب من احد ما او من الثاني وكلها محال فليكن الاحتمال من الاول حتى لا ينفك في الثاني حتى يتم الاول ما يلبي حينئذ كسر ج وهذا لكن في ثلثين يوما وفيه او لا يعدم اعيان الهلال في المنكسر وقد عرفت ما يعتد به للصبي من الاخير وان لا يحد وفيه وثانيا بان بعضي بناء على اعيان الجميع ثلثين يوما زائدة ثلثة ايام مثلا لو فرض كونا الاجل ثلثة اشهر فلفظ فضاءها اللهم لان اربابا مكسرها جميعا واعنيها هلالية انما كل منها بعد ان افادت منه وفيه منع صدق تمام الشهر فلو كان ناقصا باثنا عشر يوما ونصف من الشهر الاخر ومن ذلك ينفك الضعف في القول الاول لمحل القول بان ثمانية هلاليان ينفك نصف هلالا الثاني كماله الشهر الاول وان كان ناقصا او لم يخل الصدق والعرف الا انه لما كان ثلثا غير معلوم هلالا ناقصا او ثمانية ايام الاصل عدم حلول وجبا لا فضاء نصفه قبل ان يبين على خمسة عشر وهكذا الثلث والرابع ونحوه لو كان الاجل نصف الشهر الميم ومن ذلك كله يظهر ان الاحتمال لا يفسد او يزيد وبعضها الخوال ولعل الاول من ذلك لاحالة على اقل ما يصدر عليه العرف وبها اختلفت فنه جبه اذ الله اعلم ولو قال الى يوم الخميس حل اقل خميس اول جزء منه لما عرفت سابقا انك لا فرق بينه وبين الشهر الميم وكيف كان فلا يشتر في صحة التسليم ذكر موضع التسليم على الاشياء الاشهر بل منه وورعلا ان لو يكن محسبلا ولو كان في حمله وثنية ولو كان العقد في مكان من مضمون ما اوصفا مفا رفته لاطلافا لادلة الواردة في معرض البيان المؤيدة بعدم ظهور مانع سوى تمثيل تفاوت الاختلاف بينك لتفاوتا مختلف فيه القس في جميع اقل بعض الاعمال وهو واضح القضا ضرورة عدم انقضاء ذلك لا شرا لا اذ لم يكن عدم مؤد بال اجهال في القس والمتم ومنه انما يجب الاستقصاء في الوضو وان احتمل القس به ولا يفي عدم الجها بغير فاسد ذكر موضع التسليم اذ هو خارج عن البيع فالمكان ح كذا ان لا يجل المتعذر له في دفع الجها لثلا ولا لوجبة النسبة ونحوه ودعي يخرج بالاجماع كما نرى في المطاينة بحيث شاء الا اذا كان هناك عرض يقتضي الانصراف الى مكان محصور يبيع اذ متى كان المشروط كما هو في الاحتيا في المقام ونحوه من العقود التي تخضع الى ارادة السليم في بلد العقد وان كان للظفر في مجال خصوا اذا كان قد وضع العقد من قبل في مكان من مضمون ما اوصفا احد ما مفا رفته وقيل كل حال فذلك تحت اخر خارج عما مضى فيه فلا يقال انه لا ينافي القول بالاشترط في قطع عدم الانصراف ضرورة انه غير مبيى بناء على الانصراف اذ يقع الجها الى المتعذر للاشترط بذلك اذ الظان القول بالعدم ليس مبيى انفسا

[illegible]

5

عليه بالراضع المان قال ومن جعلها على ان المراد اذا اشترى البائع المسلم من الغنم بغير شرط بشرط من الغنم والارزام بغير شرط بشرط من الغنم
بعد اكل من اصابه وضاد الحكم في نفسه اذ ليس له الزامه بالقيمة في المذكور بالراضع كما قد ساءه وكيف كان فالقيمة مشككة والحكم اشكك وهو صريح في ذكره
وان كان لا ينج من نظرنا كان الشاخر بغير شرط البائع كما ان لا ينج من نظرنا اصل اشكال العبادة ان يمكن جعلها على ارادة الصبر ان الزام فيها بل هو من غير
قواه في باقي كسبه نعم ما ذكره من عدم الزام بالقيمة جيد مع عدم النقص من المبلغ اذا كان عدم الاداء لا يقطع المسلم فيه باذنه وما يوجبها اذ لا حظا بها
لا داء اصله لا ينقل الى القيمة فاصل وجود المسلم فيه ومقدرة وجوبه لا أثر فيسقط بعده ما لا دلل على الانتقال الى القيمة فالاصل برائته المسلم
منها ان الاصل برائته المسلم من وجوبه فلوها عليه لو بدلت لرب قبل ان يصح بيعه بن قبل المقتدين سابقا لبيع المسلم اليه بعد حلوله ظاهر ان اوصى بها في
عدم الزام بالقيمة بل قد يندفع من ذلك حمل اخر بالنص من السابقة للاذعية لانها على عدم جواز الزام المسلم اليه باذنه من المثل على ان يكون المراد منها
عدم الزام بالقيمة عوض المسلم فيه فلا حظ واصل وما يندفع ذلك كله نايبا ما ذكره غير واحد من الاحتياط لا خلافا جده فيه بينهم من ان في حكم انقطاعه
عند حلول موت المسلم اليه قبل وجوده وقبل الاصل نظر المان من بين فتحة عوم مادل على حلوله ما على الميت من الدين بالموت ودعوى ان المسلم الاثر
بالقيمة فيه مع عدم النقص بغير وجوبه من الوجوه كما ترى نعم للمعاوضة عليه باذنه من ثمنه وانقص وما وى كما عرفت سابقا وهو غير ما عرفت من الزام القيمة
بل قد يقال ان ذلك لا يجمع مع خبر الغنم والصبر ووجه وجوب الغنم على المشتري لو بها له فليس له النقص ولا الصبر اذ عرفت ان معنى الزام القيمة
انما هو ضمانه له قد عرفت في الحقيقة قد رجع دينة الان الى القيمة فمع ذلك لا يوجب الغنم على المشتري لو بها له فليس له النقص ولا الصبر اذ عرفت ان معنى الزام القيمة
فوق الاصل والاطلاق النص بل صرح ثانی الشاهد بن عدم سقوطه لوصح بالامهال وان كان لا ينج من اشكال ولذا لو فقت فيه في ذكره وتبين فالحل
في الاول بعد ان جعل عنوان المسئلة ان لا يوجب ثم بدله في الغنم وجوبه لصبر وان كان جازة في وجه العتدين واحتل ان له الغنم ولا يكون ذلك اسقاطا في حكم
كروية المولى اذ ارضيت بالمقام ثم بدلت وعنه ما عرفت قال ولو صرح بالامهال في بطلان خبره نظر من يجده الحق في الاحتياط لا فهو كخبر المولى بها
ولا نه كخبر الدين المولى ومن ان الامهال احد شق الخبر وقد اراد اول بالابطال ما اذا قال بطلت خبري قلت الاشكال في السقوط مع ارادة
الصبر خاصة من انما انزوت كونه كالاسقاط اما اذا اميل لا بهذا العنوان بل لان عدم الغنم لم يكن ذلك اسقاطا والشك كاف في بقاء الاحتياط
والاخر به ولو علم الانقطاع قبل الاجل في الاحتياط كان يرجع احد مائة عدو ذكره وتبين خبرها ولكن الاولى لعدم وغاها للوضوء ولك وغيره احتضا
فيما عرفت الاصل لاداء على الزوم على الشف ولفظنا الى عدم وجوده المقضى ان اذ لم يشف على ثبوتها ومنه يعلم وجه ترجيح خبر بحث في الحكم على
اكل الطعام عذرا تلقى قبل الغد لتصرح خبر واحد باثبات ما هنا عليه فلا حظ وتبين ولو كان المسلم فيه بوجده في المداخلة في حق وجوبه فله
ولا مع عدمه اذا كان قد عين البلد ولا وجب لكن في كونه يحصل الانقطاع بان لا يوجد المسلم فيه اصلا وان يكون ذلك الشيء من تلك البلد
وقد صارت حاجته مناصلة وهو انقطاع حقيق في معناه ما لو كان يوجد في غير تلك البلد ولكن اذا نقل اليها فقد اذا لم يوجد لا يعتد به
مخصوصين واشتمل من سعيه فهو انقطاع ولو كان يبيعونه يمين غال فليس بقطعا ووجه فيحصل بالمقتضى المشتري بركتها وان امكن نقل المسلم
ان غير تلك البلد اليها وجب بغيره مع عدم الضرر الكثير وهو جيد وكيف كان فلو فقت المسلم البعض من المسلم فيه وغنم اليها كان له القيمة
سابقة بين الغنم فيه واستراد ما ينص من ان لا يوجد المقضى فيه اذ لا حال كونه بعد ان اكل خاصه مقطوع بعد رضاه وقوى بين الصبر ووجه
شدد لكل وكله ايم الغنم في جميع الصفقة عليه بلا خلاف اذ في شيء من ذلك لكن قد يشكك الاول بما ذكره في خبر العصب من انه لم ينج
في بعض الصفقة اختيارا فلهذا لا ينج في احد المبيعين صفقة اذا ظهر خبر عصب بل ليس احد المبيعين الغنم لو كان المبيع معصبا دون الاخر
مثل ان في المقام اللهم الا ان يجمع عليهم كونه المدة في المنع هناك البعض بل الاجماع او غيره كما سمعته سابقا فلا حظ واصل بل قد يشكك
بانه لا ينقص صفقة وانما هو خبر اداء البعض المسلم فيه وما في صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله وافق بعضا من المسلمين
وعجز بعضهم بجزان اخذوا ما في راسه قال نعم ما احسن ذلك وغيره كصحيح الجعفي نحوه في نفس الياس عن اخذ ذلك بالراضع مما مع انها لا تظهر
فيها في انقطاع المسلم فيه وعدم امكان تحصيله ويدين بان لا ينج الاداء ولو في البعض كما في ثبوت الخبر وفي الجميع للنقص خصوصا اذا قلنا ان منشاء
جواز الغنم عدم حصول الشرط وعلى كل حال قد صرح بعضهم بان البائع يختار اذا اختار المشتري الغنم في البعض لبعض الصفقة عليه ايضا وقواه
جماعة وهو كذا اذا لم يكن ذلك بغير شرطه ونقصه وانما اعلم المسئلة التامة من لا خلاف ان ان اذا دفع الى صاحب الدين عرضا على انما
قضاء عن الدين ولم يساعره احتسبت بغيرها يوم الغنم بل في ذلك الاتفاق عليه وقال محمد بن الحسن انما كتبت اليه في رجل على ان يلبس
حل عليه المال اعطاه برطمانا او قطنا او عقرانا ولم يقاطعه على السعر لثاني بعد شهرين او ثلثة ارفع الطعام والغفران والغفران والغفران
ان في السعر من يجبه حل لصاحب الدين سعر يومه ثم اعطاه وحل ما له عليه والسعر الثاني بعد شهرين او ثلثة يوم حاسبه فوقع له ليس له الا
على سعر يومه مادفع اليه الطعام ان لا ينافيه قوله ايضه وكتبت اليه الرجل اسما جيرا ليعمل له ثوبا او غيره من الاعمال وجعل بغيره طعاما
وقطنا او غيره مما ثم يغفر الطعام والغفران عن سعره المذكور ان اعطاه في القضا او زيادة الجعيلك سعر يوم اعطاه او سعر يوم حاسبه فوقع له بغيره
سعر يومه تاريخه بعد اذ عرفت ان يوم الغنم من يوم الشرط بناء على انه يوم الشرط ولو يغفر السعر الا بعد يوم الغنم فلا بد من الفصل بينه وبين
يوم الشرط خصوصا بعد ان رده في الكثرة كذلك وبعد مضوع عدم الفرق بينه وبين الدين المذكور في كون المدفع ملكا للفاضل المذكور خصوصا
اذا كان حيث كان من غير جفس الدين لو رجع كونه نقد وجب الاحتاط بتمتة في ذلك الوقت حتى يكون وفاء بل يكون كونه الجائز يتم قد يقال في

[illegible]

كان المضمون سابقا مسلما لم يكن فيه قبل حلوله وطءا زائدا اذا كان لا يتقيا الا وان لم يكن له ما جاء في حلوله سبعين حاضرة وكل مضمون بال عقد حال التوقيف على الاخرى ولو جعل المضمون سابقا متنا لم يكن وكل حال جاز فطما اذا كان حاله من غير شيء من السلم وغيره وان كان مؤجلا فيجب ان اذ كان مسلما انقضا العقد بناء على عدم الفرق في المنع بين جعله قبل حلول اجله وان لم يكن مسلما لا في الاجل بل في بنى القطع به اذ هو كما انعكس في ما لم يجزى وقد انحصرت في ذكرها على ان يجمع الحال مع عدم جعلها في السابق فضلا عن الجواز في العقد وعلى الحال كما كان بال المؤجل السابق او بالعقد المعلق من عدم ارادة ما يشمل الكل المضمون حال اوقبة المقتضى وهو ما من بيع الدين بالدين ومدار ايض على اعتبار الاجل في صدق اسم الدين هنا وصحة عليه بعد حلوله وعلى عدم سبق الدين فيه في صدق بيع الدين بالدين والله العالم **المسئلة الحاشية عشرة** لا خلاف في انه اذا سلف شيء بشرط مع السلف شيئا معلوما وقع من غير فرق بين الزمان والمضمون وفي غيرها وان كانا معقدا فنحو خلاف الحكم في ذكره اذا المذكور في الجميع وهو بيع الوفاء بالعقد والمؤمنون وغيرهما اذ كل عقد الشرط والعقد الذي لا يفسد من السلف البيع وغيره يبيح في فصل الفاسد سدا الجمل ولا لا في مباحض خصوصاً بعد اقبل من المراجعة التي من بيع من شرط ما مثله لا يكتفى بالسلفا بكونه وقد تقدم الكلام فيه سابقا فغير وادلة الشرط على ما لا معارضها نعم يبيح الشرط المعلومه ويحرمها كما في غير السلم من اطلاق البيع ولو لم يشر في عقد السلم بل ليس هو وعقد البيع بغيره ماله كمنفصل في عقد البيع وجهين فلو سلف في ضمنه بشرط اشياء معينة انما ماسبه المصالح قبل غيره وقبل جميعه والافعال الشيع والفاصل والشبه والمقداد والكره وغيرهم وقبل كما في الاصح وهو الاشبه عند المصالح والموجود في زمان جعل في جملة السلفا صوابا اشياء معينة فلا يجوز السلف في المبيع وبيع المصروف على ظهره لانه لا يجوز سواء كان سلفا او بيعا او غيرهما نحن فيه اذ لا يبيح البطلان اذا جعل من جملة السلفا معلوميه بشرط كون مضمونه في الذمة انما الكلام في ذلك كما بال الشرط في عقد السلم وهو ليس مسلما بل لا يبيحها غيره سلم فلو قلنا بعد جواز بيعها لانها من الموزون مع ان الاصح الجواز مع المشاهدة لعدم موزونتها بهذا الجواز كما لا يشرع على الفصل يمكن القول بالجواز من حيث الشرط لعدم ادلة اللزم لان يدعى جوع الجاهل الى المصالح العوضين وفيه منع واضح وعلى كل حال فما ذكره من المنع بما فرضه ليس ما نحن فيه وبذلك يظهر انفراد المظهر عنده انهم حكوا عن نفسه الا انه في مال الية وقا به ولا يبيح ضعفه ان ارد البطلان من حيث الشرط في عقد السلم اما اذا كان به بطلان هذا الشرط في نفسه من غير فرق بين السلم وغيره فله وسير وان كان لا يصح خلافه في خصوصه على التحقيق من جواز البيع على الظاهر مع المشاهدة كما اننا قلنا في ما في ردقات على ايراد غيره بعد ان حكى كلامه قال يجوز اذا كان المصروف مشاهدا ان يكون شرطه السلم لاجن من البيع ثم قال ولو فرضناه حرمه لم يكن مجالا لا لا يجوز ان حاله يمكن ان يكون مضمونه ذلك ويحرمه ذلك وفي غيرها اذ فيه ان جاز ان يكون حاله لا فلا بد ان يكون كلبا في الذمة ولا يجوز ان يكون مضمونا وحال اذ انما حاله حاله انما يبيع بلفظ السلم خلافا لظاهر هذا وعن المحدثين البائع ان موضع المسئلة ان يكون شرط الاصول ان يتخيرها الا فوعدها بشرط فيحصل المصلحة الى المدة السلف او بشرط اشياء معينة ان لا يبيحها هذه في بيعه ولا واحد وان كان نظير الخطا وقع فيه بخلافه والافعال اجماع يمنع كما اعترض في ذلك وفيها وعلى ما في السلف ان كان شرط المصروف الموجود وانما يبيح مفعلا بمدة معينة جميعه وان لم يكن موجودا حال الشرط ليعبر على اجماع النافع انه بعد ان ذكرنا ذلك في السلف فان شرط المصروف من قبله في بعضه لعل الاثر في البيع لان المشرط لا يتغير معرفته ولا حصوله فانه قد بشرط جعل الامن والتخبر فيكون معناه ما يحل ان جعلت وفي ذلك بعد ان قوى الحق مع شرط الجواز لا لا اطلاق قال ولو شرط ناجل بغير السلم فلا يخلو ما ان بشرط دخول المصلحة او لا في المصلحة المصلحة لا بشرط مضطرب وقد خرج جماعة من الاصحاب الجواز مثل ذلك في المصروف الذي استفاد ولا يخفى فيها سلف شرطه فيكون الجاهل تابعها كما لا يستلزم ان يبيع مع الشرط وفي الثاني يبيح على امرين احدهما ان شرطه ناجل التمس اذا كان عينها هل هو جائز لم لا ولا يجوز له بل ادعى على ذكره الاجماع ومثله التمس في الثاني اذا خلاط ما الى المبيع بالبيع هل هو نافع من جهة البيع لا ولا شبهة في عدم منعه وقد تقدم نظيره فيتم استرى لفظه او جزءه واخره فطما فافترس حال البائع وقع فظري في الخصص الصلح فست بعدا بغير ذلك في اجماع المذهب بل بعد جواز ذكره من الصورة الاخرى اذا فرض من المضطرب عليه وترفع به الجاهل الى الفاد في الشرط والله اعلم ولو بشرط المسألة ان يكون التمس غير المراد معينة او تغلة من مراح بعينه لم يبيح السلم اليه السلم اليه السلم فيه اي لم يبيح السلم فلا ضمان اذ هو لا يملكه وعنده ذلك ما يمكن ان لا ينعق ذلك للمراة بان يرضى وموتها وترك العمل مكانا ماسا وبالعقبة وكذا الطرح يمكن ان يجزى ولا يظهر منه باطون الوصف موجودا ومنه قوله والاصاط اعني ما لا يختلف عنه المسلم فيه عادة كالبلد الكبير بالنسبة الى الفاض والاهل بل ظهر في قوله ان عند البعض عن السلم اطلوه لرا اشكاله في جواره مع شرطه الغلة من فرق بين معينة لا يبيح عادة وهو كوك وعليه جعل المصروف من قبله في طعام فربما يبيحها فقال بالناس اخرج فتولوه وان يخرج كان دينه عليه وفي الجواز الاخر الرجل يشترط طعام فربما يبيحها وان لم يرضى لم يرضى بغيرها اعطاه من حيث شاء لكونه بعينه ذلك بانفسه لا لا يرضى لانه لا يرضى من منافسة الا ان يكون المراد منه ارتفاع عرق الوجوه بذلك لكثرة الاهل والارض فتوليه كما امره محسنة ولا كفراه معين كما ان فصيل اصل الحكم في ارباب لا يخلو منها ايضا قال المسئلة الثانية لا يجوز لا يجوز استئنا السلف الى معين لانه لا يبيع مضمون كل الذي غير شخص الا بقبض المشتري بفتح عليه ان لو شرط ثوبا من غير المرأة بعينه وغلة من قراح اي من غيره معينة لم يبيح ولا يصح لان فصيل السلم فيه باحد الامور المزبورة خرج عن حقيقة السلف كما مرنا في الاشارة نعم لو استند الى معين فاصل للاشاعة ولا بقبض الغيبين فيه الى غير التسليم عادة جاز كما لو سلف على ائنة رطل من من البصرة فان ذلك يجري مجرى اصفان المشتري في السلف كالحجارة والصلابة وعليه يجل بخزان وفيه انه لا لا في الشرط المزبور على الشخص المذكور فالمدار في المنع فيه ونحوه على عرفة الوجوه في اللغة يعرفنا لبيت فيها وانما ارجع الى القدرة على التسليم او لا فلا حظونا بل والله اعلم **المقصد الرابع** من مفاصل الذمة استبعادها عن السلف في السلف في الزمان وان كانت هي غير معينة فيه بل لا يخصصه بالبيع ولا ان كان الا في حلها بمتزلة كما لا يمكن ان يكون السلف كالمفكر

[illegible]

[illegible]

الاول في حقيقة وهو عقد بلا خلاف اجماع فيه ضرورة ذلك لا شبهة في اشتراط الاجابات القبول فيه بالنسبة الى المشتري الملك ان قلنا انتم يملك بها وبها
فلو قلنا بوقوف الملك على التصرف كان قبله من قبله المانحة فيه من ان لا يوقف على العقد قلنا الظاهر القائل بذلك كون التصرف وكاشفا عن الملك فلا
من حصوله التملك قبله وان كان مشروطا بانه على هذا الكشف ولعل لا العقد والقبض كما ان المظن من تمام السبب ببناء على عدم الكشف
فالملك حينئذ حاصل منه ومن العقد والقبض فهو غير المانحة بل من الواضح انما عرف المشتري موضوعا واحكاما وكيف كان فالظاهر من هذا
فيه بناء على وقوعه في غيره بل هو اول من البيع وغيره بذلك والمغيرة في المانحة والفرق بينهما وبين العقد بناء على عدم جواز بيع المقتضى به بالعين بغير
واضح اذ من المعلوم عدم ذلك في الماطاة وان قلنا بحصول الملك منها الا انتم من قبل كل البيع فكل منهما الرجوع اذا كان الفرض بها ولما اذا قلنا بملك
الملك بالقبض بل لا بد من التصرف فحصل الفرق بين العقد والمطاة في ان المانحة كونا لا تقتضي في الاول كاشفا او تمنا بغيره في المطاة الرجوع كونه
فيما كان الاصل بناء على عدم قبضه بل هو معطاة وعقد بناء على جواز فسخه الموجه ببيع العين وعلى ان المطاة لا يقتضي الملك الموقوف
والا لفرق بينهما في واقع بناء على حصول الملك بالقبض بل وعلى القول بالقبض للمعرفة من الفرق بين الموقوف المسبوق بالعقد والعقد
وبين الموقوف المسبوق بالمطاة ولو سلم بناء على ما كان في بعض الاختلافات امكان الانتم ببيعها من عدم الفرق بينهما في عدم ما يقتضي جواز
والامر بهل خصوص بعد ما سنده من ضعف القول بكونه الفرض من العقود الجائزة الموجبة فخصها لرد العين والقول بوقوف الملك فيه على الموقوف
والله اعلم وصحت فادعوت انتم عقد فهو يثبت على اجاب كقولنا انتم يملك او ما يورث معناه وضعا واما مثل تصرف فيه وانتم يملك
عوضه ويحتملها ما يثبت معناه بالفرق فالحديث فيه كاشف عن من العقود اللاتية بناء على كونها على الاصح لكن في تلك فيما للذي من المؤدى
معناه خرف هذا او اصره او يملك او يملكك واسلفك ويحرم عليك وقوضه او يملكك ويحرم عليك والحاصل ان صفة لا تقتضي لفظ كاشف
لعقد الجائزة بل كل لفظ دل عليه كفى الا ان لفظ اقرضك صريح في معناه فلا يحتاج الى ضميمة وعليك وقوضه وعينه ويحرم عليك
انك ستعرف كونه من العقود اللاتية عند حتى ان اول قولهم بالجواز الى ما سندهم وثانها انه قد يمنع ذلك على الفرض بعد فرض مشروطا
بالعوض او الحب في الرمي والاحوط الاقتصار على المشتري في لفظه ثم ان بناء على ما ذكره لو ترك الضميمة المنزوعة فلم يفسد الا معني المتضمن اليها فان كان
لفظا المثلث ما دونه لا يوجب فيها وان كان بلفظ السلم ويحرم كان فاسدا لا يوجب عليه حكم عقده لا يقتضي في السلم والجميع شرطه وان كان
يعبر من تلك اللفاظ الدالة على المانحة فهو مضمون مع قصد الموجه لا بد منه كاشفا انتم فلو خلا في القصد والقول قوله لا لا يصر به انما
لو خلا في قصد المضمون مع تلفظه بالملك فمضمون في كونه يثبتهم قول صاحب المال لا نزاع في لفظه ولا في الاصل للمال وعدم الشرح
وجوبه بل على الاختلاف لعدم على البدو ان ظاهر اللفظ الدال ظاهر على قصد بقطع ذلك كما في سائر العقود اذا الاصل ارادة الحقيقة
الجواز ايضا لا يفرق فيه فلا يسمع دعواه مع عدمه في مقابلة القيد كما هو واضح ويثبت على قول والبصير كما لا يجاب لكن قال المانحة هو
الدال على الرضا بالاجاب ولا يضمن في عبارة بل في سواها لا يربى الا كفاؤه بالقبض من جهة الاذن في التصرف بل حكاية في ذلك عن قطع جماعة
قال انتم بكون بالنسبة الى المانحة التصرف وفي الاكفاء في تمام الملك نظر قلنا انما الكلام في ثمة العقد وان يكون كالقبول القولي لان الجواز لا يوجب
عدم الاكفاء بذلك بل هو لا يوجب بناء على كون الفرض من العقود اللاتية بل عليه لا ينبغي الاكفاء بكل لفظ ولو جازا بعبء والتحقق في ذلك مقام
اخر وكان شاعهم في عقد الفرض بناء على انتم من العقود الجائزة الا انك ستعرف ما فيك انك عرفت عدم الياس بذلك كل في مطاة الفرض فاقبل
حيث والله اعلم وكيف كان حتى الفرض اعظم بيش من مودة الحاج نطقا وكشف كربة المسلم حتى وعى درهم الصدقة بعشر الفرض ثمانية عشر
وقول النبي صلى الله عليه وآله انك درهم اقرضها من احب الي من ان تصدق بها من لا لا يفرق على جواز الصدقة عليه حتى يحتاج الى الجمع على ما دل
على جواز الصدقة على الصدقة الخاصة كالصدقة على الارحام والصلاء ويحرم وما دل على جواز الفرض على غيرها من الصدقة العامة بل المراد
بذلك الاشارة الى ما استشهد من غيره من النصوص من كون وجهان الفرض على الصدقة ان الفرض يوجب جواز الصدقة كما هو واضح
من المعلوم ان جميع من طبع بينهما والاختلاف بينهما قد يثبت بما يشاعف ثوابه الى الايجاص الا الله ودعوى ان الفرض على كل حال لا يوجب ثوابا
عشر واضحة البطالان والحاصل ان المراد بالخبر المروي بيان كون فرض الشيء افضل من الصدقة بركا واه اللفاظ وغيره قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لمن اقرض قرضا احب الي من ان تصدق بمثل ولعله في ذلك اشارا في الشئ وغيره لما روي من سلا الفرض افضل من الصدقة بمثل
في الثواب والا فمقد هذا اللفظ في شيء من خصوصنا لكن ظاهر الشاهد من وجود هذا اللفظ ولذا احتلها فيها احما ابن احمد ما يراهم
لغير الموقوف فلا يكون فيه ولا على مقدار الثواب وثانها فاعلم بمثله افضل لا بالصدقة فكون المفضلان القدر المفضل من فضل من المفضلين
به مقدار مثالي الثواب الصدقة لما كان المعروف من قواها والمشتري بين جميع افرادها عشر فدرهم الفرض بعشرين الا انتم لما كان يعود
مختلفة درهم المفضل حصل لثمانية عشر الصدقة انما صاددها بعشرة باعتبار عدم عوده فالله استنفاده حقيقة لثمة حتى مع مثلهما
ثمانية عشر يحصل الدرهم الفرض لثمة عاد لصاحبه وهذا وان كان اللطف من الاول وادفع ثمانية عشر لثمة عشر مشاع على شرطه في
بلاغة في الكلام مناسبة المعروف من كلامهم عليه السلام لان الله ذكرناه ولا اظهر خصوصا مع معلوم عدم كون عادتهم مراعاة نحو ذلك في
كلامهم الصار لبيان الاحكام التي بنوا عليها الخاص العام واما قوله في الثواب فهو على الوجهين متعلق بافضل لبيان الواقع كقولنا في التبيين
سبحان من طبعها بعباد واعبر في ذلك كما انتم قد جعلتم ثوابه افضل على الاول والاخر في ذلك كله سهل ثم ان الظاهر من قول المصنف

من جواز الوجوب على بعض الوجوه الاذنية المتناهية الى ان الثابت في الذوات هو مقدار الحق فان زاد نفع خالص واكثر انفعاض وعلمه متفردة اطلاقا فلا يمتنع
في ذلك بان لا يمتنع على شيء ان كان على الثاني وجب خصوصا مع حصول الشك في انتقال الملك قلت ان يشك في مع عدم تعيين الوفاء كما ان يشك في
من المعاوضة علة الزيادة بناء على عدم الزيادة في ان الاصول في الزيادة في الوفاء ثم هذه الزيادة لا تسهل انما الكلام في وجوب الجواز على المشتري
في كونه بذلك مع كون الزيادة حكيمه ونسبة الادبيل في احكامه كالمساواة في الزيادة في المقتضى ولا تنبذ في حيث مثل المال وان ضمن زيادة وظهور النص
في كون ذلك وقاؤه وان كان هو احسن افراده وقد يناقش بان لا يمتنع النص في الاصل لا عدم الباس بالاختار وهو اعلم من الوجوب فيكون حكمه شرعي مجتاهد الى دليل
واضح على انه عرفي كراهة اخذ المقتضى الزيادة وان كانت وصفت فكيف يجمع الوجوب ومنه يعلم وضوح عدم وجوب القبول في الزيادة العينية التي
لا تخفى من المشتري من المعلوم عدم وجوب قبولها بل بما تخفى في الزيادة الوصفية لكن الانشاع عدم خلو القبول بالوجوب في الزيادة الوصفية التي لا تخفى على المشتري
على غير من قوة قوامه في السلب والظهور النص في ان ذلك احسن انواع الوفاء اما العينية فالمعتمد وجوب قبولها والله اعلم **الثاني** ما يقع نظر
ما يقع افراده وهو عند المصالح ما يضبط وصفه الذي يختلف القيمة باختلاف وقدره ان كان من شأنه التغير ولو توفى الضبط عليه ولا يمتنع
طوره فيمنعه من مضيق الوصف والتقدير للاختلاف فيه كاطلاق الادلة انما الكلام في عكسه وهو ان كلما انضبط وصفه ولا فائدة لا يجوز في فطرته
بممكن للاطلاق المزبور خصوص ان المقتضى ان الثابت في فرض العيني في نفسه لا يمتنع في ثبوتها في الذرة لضبط الوصف الذي براد منه دفع
المثل وقاؤه كما انه قد يمنع وجوب اعتبار ضبط الوصف سابقا على الفرض في صحة على وجه لا يجزأ عنها بعد الفرض والقبض لعدم الدليل الصالح
لتعقيد الاطلاق العنصر باطلاق جملة من الاصطفا الذين لم يذكر هذا الشرط كمنه في حرة وادبيل وغيرهم والمقتضى ان ذلك مقدرة للوفاء
لا يمتنع في الاصل بل في الزيادة بل في عدم فساد الفرض بالاختلال به اذ ان فاضا ثبوت مثله او فتمت في الزيادة فان علمنا بيقينه ونحوها وجب تأنيها
والاجاز الى الصلح وكل الكلام في الفقد خصوص ارادة العتامة كاصح به بعضهم وبضبط ظاهر الاطلاق فلا يجزأ الكيل الجوزي والصفة الجوزي
وحصول اعتبار ارادة ذلك حتى فيما يكفي في سبعة المشاهدة كالنبي والمحيط نحوها لتوقف اثبات عوضه في الزيادة على اعتبار المزبور فهو كالمسلم فيه ولذا
قال في الضابط في فرض المشتري اعتبار ما يعتبر في تسليم الكيل والوزن والعد الى ان قال وتوفاؤه من المقدع غير محتمل بل في الملك وله تجزأ النص
فيه وان اعتبر بعد ذلك ولو تصرف فيه قبل اخذ ثمنه وتخلص منه بالصلح كاهو اذ في كل ما يجزأ فذره وقال في كونه نازعا في المال ان يكون معلو
الفقد لم يمكن من فضائه واخرى قد بينا انه لا يجوز افراس الجوزي لثبوت الرد فلو افرسه دراهم او دنانير غير معلومة الوزن او فيه من طعام غير معلومة الكيل
ولا الوزن او فذرهما بمكالم معين او بصفة معينة غير معرفتين عند الناس لم يجمع وقال في الخبر لا يجوز افراس الكيل بالموزن حقا وكذا لو فذر
بمكالم معينة او بصفة معينة غير معرفتين عند العامة ولو كانت الداهم ما يعامل بها عدة اشط تعيينا لثمة ويورد عدة وان استغرض هذا ودوننا
وكذا كل معتمد يجب معرفته عدة وقت لا فرض وقال في الارتداد وكل مضطرب ما رفع الجاهل من الاوصاف يجمع افراده فان كان مثلبا تمت في الذرة
بشك ولا العينة وقت التسليم وفي انما يجمع الفرض مع الملك والجاراة المالك وعلم العيني بالمشاهدة فيما يكتفي به وبالاختصاص كمالا ووزنا او عددا
فما شأنه ذلك ويجوز افراس الخبر وزنا وعدة الا ان يملأ التفاوت بعينه لوزن ويجوز افراس المشتري اجماعا وكذا العيني الذي يمكن السلف فيه وقا
لا يضبط الوصف كالجوهر والجم والجلد وتوكل مع التفاهم على جواز افراس الخبر علة بالعرف العام ولا يجوز التسليم فيه والمنع للمدعي والجواز للمدعي
قلت الجوزي في رفاي الشيخ في بسوطة لا يجوز افراس لا يضبط بالصفة والصحة لا يمتنع في ذلك يجوز لا يمتنع في خلافه بين اصحابنا في جواز افراس الخبر وان
كان لا يضبط بالصفة لانهم اجمعوا ان التسليم لا يجوز بها الا بكم ضبط بالصفة والخبر لا يضبط بالصفة وقال الشيخ في بسوطة يجوز استيفاء خبر
اثناء وزنا واثناء عددا الا ان احدا من المسلمين لم ينكره ومن انكره من الفقهاء مخالفا لاجماع وظاهره خروج ذلك عما ذكره من الضابط كما ان
يجوز فرض كل لا يضبط الوصف كخصم الخبر وعلى كل حال فالشرط المزبور على الوجه المذكور ان كان مستنده اجماعا مؤيدا بالقبول السابق
الذي مر جذا الى السماع لم يشرع معاملة موثوقة على التراضي مؤيدة الى الشان ضرورة ان الاصل في مشروعية العقود قطع النزاع والا كما يحل
للنظر في التامل سببا بعد ان كان الفرض من امان الضمانات وان توقف على التراضي وهي افرق فيها بين الجوزي والمعلوم ومن هنا صح فرض العيني
وان لم تعرف القيمة حال الفرض على الاقرى في ذلك فتنسب الى اطلاق كلام الاصطفا وان وهل يعتبر صحة الفرض العلم بيقينه عند كبسب حادثة
العقد فان ذلك بمنزلة تقديرها بقدر الكيل والوزن لم يكن في جواز افراسه مشاهدا على حد ما يعتبر في جواز بيعه ويبقى اعتبار القيمة بعد ذلك
امرد له الصلح يجب على المشتري مراعاة لثمة ذمته حتى لو اختلفا في القيمة فالتسليم هو وجهان واطلاق كلام الاختصاص يدل على الثاني وللاول
دواما ان يراعى الله الا ان يقال ان الفرض ان كان له شئ الضمانات الا ان من المعاديات انما هو كما عرفت دفع الشئ بقصد ثبوت حق
في الذرة فوجب ضبط المعرفه المعنى فبناء على ضمانه بالمثل مطحون ما لا مثله لا يجمع فرضه وجب ضبط او ثمن المال المفروض حتى يكون الثابت في الذرة
عوضه ويمكن المشتري من وفائه وبناء على ضمان العيني منه بالقيمة مطا وفي خصوص لا يضبط الوصف من كالجوهر وجب ضبط او ثمن المعرفه
القيمة الناشئة في الذرة عوضا عنه والله اعلم وكيف كان فيجوز افراس الذرة في القيمة وغيرها ما يضبط الوزن وزنا بعد ضبط الضمانات والخط
والشعب ونحوها ما يضبط لكل نظر الى المعارف كمالا وعدنا واما الخبر فيجوز في ذلك باختلاف الاجماع بقبوله عليه لكن بعد ضبط الو
وكذا يجوز عددا عندنا نظر الى المعارف بل انما مكان تحصيل الاجماع عليه فضلا عن المحكي مضافا الى خبر اصحابنا بن سبابة قال قلت لابي
عبد الله ان عبد الله بن ابي بصير اخرجني ان اسالك قال انما استغرض الخبر من اجبه ان فذر اصغر منه واكبر فقال اني استغرض الجوزي المستبين

كتاب المنطق

والسبعين هذا فيه الصبر والكبر لا يسر غير استحقاقها فقلت لا يبعد الله على التسليم استغرض الوعظ من الجوانب واتخذ الكبير ونظم صبراً أو نضجاً
ونظراً كثر قال لا يسر غير استحقاقها فقلت لا يبعد الله على التسليم استغرض الوعظ من الجوانب واتخذ الكبير ونظم صبراً أو نضجاً
من السابعة على التسليم استغرض الوعظ من الجوانب واتخذ الكبير ونظم صبراً أو نضجاً
حال جازل وحشية من عدم جواز فرضه واضح الضعف كضعف طرأ في يوسف من جوارب الرد وزنا لا عدواً واحداً في الشافعي من جوارب وجوده في القصة إلا إذا شق المثل
في وجهه وعلى كل حال كل مثل هو عند المصنوع جازل وحشية من عدم جواز فرضه واضح الضعف كضعف طرأ في يوسف من جوارب الرد وزنا لا عدواً واحداً في الشافعي من جوارب وجوده في القصة إلا إذا شق المثل
ويعود مقامه في المنفعة ونقدان هذه الوصف وهذا كل جزء بالنسبة إلى نظيره لا مطعون فيه ولا خلاف بل المصنوع في الإجماع يقتضيه عليه وعلى غيره
في الدنيا مثله ذلك كالحظ والشرع لا يفتقر إلى نفسه ويحتمل مع وجوده ومع البعد في الدنيا لا يفتقر إلى نفسه ويحتمل مع وجوده ومع البعد في الدنيا لا يفتقر إلى نفسه ويحتمل مع وجوده
المطالب أو الدخيل أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
إلى القصة لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
إلى القصة لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
بمعرفة أول الاختيار لكن قد يقال أن المطالبة لا تنفصل عنه في ذلك الوقت على كل حال بل أمضاها وجوب في فعل القصة وان افتق كونهما وفقاً مقدراً واختار
ثم تعذر زيادة أو نقصاناً فإبدال عن المثل لا يفتقر إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
هو المثل كما يرى أنه ما تقدم في السلف فينظر في حقه يحصل ومنه يتبع حصول عدم وجوب الدفع مع المطالبة إليه لا تنفصل عنه في ذلك الوقت على كل حال بل أمضاها وجوب في فعل القصة وان افتق كونهما وفقاً مقدراً واختار
احتمال وجوب القول مع الدفع لا يفتقر إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
مع المطالبة وعدم وجوب القول مع عدمها وان دفع وهو لا يجرى من جهة بل قوة وان لم يكن كذلك محمداً في كل شيء كما أنه لا يجرى من جهة بل قوة وان لم يكن كذلك محمداً في كل شيء
القصة كما سمعت عن الشافعي كذا فرض القصة في شرطها مثلاً الصور وبناء على صانعها بالقصة مع الاختلاف وعلى العكس العكس والمثل لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
عموم المؤمنين عند شرطه بغيره بغيره ما لم يندرج تحت شرط الدفع كما إذا اشترط الزيادة في وقت وعلى كل حال فإمكانه كونهما وفقاً مقدراً واختار
في القصة والمنفعة يجوز فرضه عند إذا كان مما يضبط الوصف بلا خلاف لاجل ذلك وتخصر في المنهج المنهج بعدم القول بالعقل
والمشهور فيقال لا يفتقر إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
بل لغالب في قول القبول أو معاراً ولا اعتنا بها بوقت المطالبة أو الأداء قطعاً كما هو واضح والوجه ثبوت القصة ان الفرض ضم من الضمانات وان ثبت
على المسمى لا يجرى ان ضمان العيني بالثقل وغيره بالقصة لا المثل بل يمكن بحصول الإجماع عليه هناك وان كان يظهر من الشهادة من أن قول المصنف
الان الضمان بالمثل جازيها أنه لكن هو غير صحيح في باب النصيب ضمان العيني بالقصة فلا حظ وتذكر ولعلها إنما البديل عن العيني عرفاً الفرائض
باعتبار عدم شواي جبريات العيني والضميمة واختلاف صفاتها فالضمانة أعدل خصوصاً مثل الجوانب الذي أرى فيها الباطن منه ولا كثير من صفاته لكن
قال المصنف ولو ثبت مثلاً في الدنيا أنه كالمثل كان حسناً لا نهياً في الحقيقة من القصة والادعى عن النبي أنه أخذ بضعة امرأة كسرت بضعة أخرى
وحكم ضمان عاقبة طاعة ما بطل ما وإن استغرض بكر أو بنة أو زانية أو أخرى استغرض بكر أو فامرية مثلاً وفي ذلك نسبة المصالح
الميل إليه بل في الثاني أنه لم يرد في الأصل بل في الثاني أنه لم يرد في الأصل بل في الثاني أنه لم يرد في الأصل بل في الثاني أنه لم يرد في الأصل بل في الثاني أنه لم يرد في الأصل
الآخر يوم دفع العوض وهو في خلاف ذلك ومنه يعلم موافقة المصنف أن تلك القصة وإن كان لم يطل في كماله المصنف قال ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
وجب تمثله إجماعاً وان لم يكن مثلاً فان كان مما يضبط الوصف هو أجمع السلف في الجوانب والشايف لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار أو ما لا يجرى إلا بالاختيار
لان النبي استغرض بكر إلى آخر ما سمعت وهو في أكثر الشايف وقال بعضهم أنه يعبر عنه الفرض بقصة لأنه لا مثلاً له فإذا استغرضه منه فبطل
كالألف إلى ان قال بعد ان فرق بين الفرض والألف وأما ما لا يضبط الوصف كالجواهر والنفوس لا يجوز السلف فيه ثبت. سده وهو أحد قول
الشايف نعم قد يظهر من المصنف ما في عدم جواز فرضه مثلاً ذلك وبه يحصل الفرض بينهما وعلى كل حال فبطل ما في الفرض ما في الفرض ما في الفرض ما في الفرض ما في الفرض
فصل المناقشة في دفعه ان منوع يمكن خروج ذلك من التزامه اذ قد عرفت احتمال جواز مع الشرط كما شرط القصة في المثل والجسم مع عدم خصه في ذلك
ممكن ومنه نؤمن من المصنف ان الضمان بالقصة في الفرض من أنواع الفرائض كما انصرف به الفاضل المزبول في الألف ودعوى الآخر به
إلى العيني المضبوط بعد عدم معرفته من الضمان ولذا أطلق عليه الفاضل المثل الصور في جبر المنع وفرض وجوده مثلاً ليس كل وجه تنفاد القصة
به لا ينشئ على مثلاً الأحكام الشرعية مع أنه قد يفتقر إلى وجوده بعدم وجوبه لان المعروض قد وقع بالقصة وليس هو محطاً لبراءة العيني من غير
الاختيار إليها كما في تلك المصنوع مع أنك قد عرفت تسليم الخصم في الضمان بالقصة في الجوانب إلا أن مع أنها عاميان وواردان في الضمان
لا يقول بالخصم معاً فإما ما ورد من ضمنه معنى الفصل القصة كما حكاه به في الجوارب يمكن التزم مثلاً ما تضمنه وأما الاختيار في غيرهما
أكثر ما سمعت وأنه يمكن كون رد البائز بل والمثل منه لرضا الفرض به باعتبار ما ذكره من ذلك لكن الاختصاص عدم خلو القول من قوة باعنيها
معمود به كون فرض الشيء بمثل بل سبب الفرض على ذلك بل قد يدعى انضواء الفرض لاجل ما يجرى به يومه يصح الجهر الذي بقوى كونه شيئاً
بمعينه في الألف باكل ويحتمل فالاحتياط فيه لا ينبغي تركه وكيف كان فيجوز افتراض الجوانب في خلافه فينبغي إجماعاً في ذلك وإعماله بطور واحد

فی الاجل

هذا ليس مانئله اولان الربا بمقتضى البيع لان التخصيص في مقابل المثل فلو ظهر استغناء الفرض وتغيره فالاخر بان الاجل بماله وقال ابن
الحسين سقطت احوالها الاول اذا الثاني منظر فيه بان الاصح عموم الربا وقد صدر ذلك من يقول بعموم واما الثالث فبقيته ولا انه يكتفي بسقوط
الربا واما بقية من ان الاخرى المصلحة لها ان يبقوا لان بصلاح من الزائد الحال بالناظر كالتقاسم مقام الاجراء بمقتضى البيع فانه لا يترتب مقتضا
فانه لا يترتب له ولو صالح من غير الربوي يتبينه مع ولو كان ويؤيد بصلاح محبته وروى احكام الربا لانها عائدة في المعاوضة فالاخرى لان نقول التعلق
هنا ليس معاوضة بل هو في حصول الابرار وهو الاصح لان النبي قال لا يحبني مال الا انزلنا لشرط وان بعد ببقية وقد ذكر ذلك من الفرض وبقيته ان يكون مقتضى
صالحه على الفرض بمقتضى ذلك قال به في هذه المحل ان يظهر من المعادضة والاخرى جوانه لينة لا شتر كما في القاية قلت قد يشكك في الاخرى بان لا يترتب له في
في الحبس من مع التفاوت على ان يكون الصالح من هذه الزيادة ولا يترتب عدم جوازها لكونه معاوضة في اللزم لان يبقى بينهما وهو غير بعيد كما شتر
ولو صالح من الفرض على ان يكون مقتضى الفرض من الربا الجواز ولا يترتب له كانه لا يترتب له فيكون مقتضى الفرض بينهما فانه يترتب في الصالح تمام الكلام انتم هذا
وقال انكم كما ينظر في التعلق في اسقاط البعض من شرطه فيصير اسقاطا لانا الاجل لا يترتب له التعلق من شرطه فانه لا يترتب له فيكون مقتضى الحبس
لحصوله من شرطه وهو وبالنسبة الى الاخرى واضح لكن اسقاط الاجل كقوله في تحرير الرضا اما اسقاط البعض من ففضل كونك كما يقتضيه تطلبا لتمام
وكونه ايضا البعض في مقام الابرار فانه كما يظهر من ضايفه كلامهم انه لا يقتضيه لفظ وفي كتاب المحل يات يقع بلفظ العقود وغيره فيكون
هذا منه ويجعل في ما يقتضيه البراءة على لفظه بدل عليه من حيثها كالمثل في الاصل والاسقاط والعقود الصالح لا مطلق الرضا لاصلاح الزيادة الملك الى ان
يقتضي الربا بل شرعا وقد بان في اسقاط الاجل يتم بسقوطه مع فضل المال من المستحق ويصح فالمصلحة اسقاط البعض من شرطه اذا وقع بعنوان الملك
عن البيع ضرورة كونه من معاملة الصالح لكن ياتي في بيع اشكال الربا اذ هو كالمصلحة من الزائد بالمثل المعين وقد عرفت قوة افعال المعاوضة
خلافا للذات في الحصة والافضل من المعين لا يكون الا ابراء اللزم لان يقال بصفة ذلك في المقام من جهة اطلاق النصوص من جهة لانه
ما سمي من شرطه لا يشترط لا يترتب له ولو لم يطل بنا الكلام وكان اصل المقصد بيان عدم لزوم الاجل المشروط في عقد الفرض وقد علم ذلك
الوجه في بل منه يعلم عدم لزوم كل شرط اقتضى تعلق الفرض من غير شرط بين الزمان والمكان وغيرهما لكن قد سمعت فيما تقدم ان الشبهة في ترجيح بل في
بالنسبة الى المكان خلافا للفاضل في هذا الامر والمصلحة اللزم لان يقال بالزوم فيه هناك للنصوص التي يدعى كالتقاسم على ذلك اما الشرط الذي
لا يقتضي تعلق الفرض في المعنى بسبب الضوابط لزوم وجوب الوفاء به لعموم المؤننون وغيره مما يدل على وجوب الوفاء بالعقود لا لانه لا يشترط
عقد الفرض منها بعد اعرف من انه ليس لاحد ما يقتضيه بحيث يرجع العتق في ذلك كما قال لاصل لزوم الشرط فيه ولعل من شرطية الصالح بدل المكرة
عند من جوزه بل الظاهر ان الشرط في عقد الفرض ان كان تعلقه في غير الزمان كان له يترتب في ذلك بينه وبين اصل الفرض المشروط في عقده في عدم
لزوم الجميع لانك قد عرفت ان الاصل يقتضيه اللزوم خرج عنه في خصوص الثلاثة لما عرفت من الدليل فيبقى صوابه على الاصل ولا ينافي لزوم الشرط في
الفرض جواز فاعلم ان الشرط في كل وقت ووفاء المقتضى كل اذ لم يترتب لك فمقتضى العقد الفرض الذي يجب الوفاء به وبما تضمنه من الشرط الذي يقتضيه
وجوبا بقاء بل هو مطابق للمثل او بالقيمة الذين وجبا بعقد الفرض فالاستثناء وهو عدم لزوم الشرط في عقد الفرض انما يترتب في مقتضى الجائزة
بالخط المتروك في دفع الفرض وان المشرع قد علم لزوم الشرط الجواز بمقتضى العقد لا هو المعنى المتروك وهذا في جماع صدق وهو سابقا فانه في ان
الشرط الواجب في عقد الفرض انما هو الاول ما يترتب وهو شرط الزيادة للفرض في نفس مال الفرض لمقتضى الاحتكاك الثاني ما يكون لغوا او صدرا
وهو الزيادة للفرض من غير ان يكون للفرض زيادة الثالث ما يكون مؤكدا كاستنطاق من يروي ويوجب فظما الرابع ما يكون زيادة للفرض
لكنه غير ان الفرض في حصة فائدة والاصل الصحة الحسن ما يكون وعدم محصا كما لو فرضه بشرط انه ان يترتب شيئا اخر اذ عرفت هذا فلا بد
خلافا لغيره في هذه الشروط للاحكام فحق الاول معلوم بقاء مال الفرض في ذلك الفرض وفي الثاني ان كان الشرط لغوا فلا يثبت وان كان
فصانما وفي غير كان حسنا والام باثر وجه انما الفرض انما الى مقتضى الفرض بشرط وفي ذلك الاحتكاك احتكاك اخر لفظ فقط فلا يجب عليه ان ينفذ المقتضى
المقتضى الوجوب في الثالث انما يجب عليه ايضا لان الفرض لم يترتب الفرض الا على ذلك المقدر بالمشروط وقد روي مقتضى على ذلك الوجوب
الوفاء فان لم يفعل انما وان لم يكن له اجاره فظما لان الفرض عقد جاز من الطرفين لكل منهما فانه لا يترتب له فانه لا يترتب له وجوب الدفع على
المطالبة بالالفرض لم يجب فيه فمجرد المطالبة بالشرط مع عدم الوفاء وجبان وفي الاول قوة وهو كما ترى لا يرجع الى الضابط بل هو عند التام للمقتضى
للضابط الشرعية التي قد عرفت اختصاصها للزوم في كل شرط في عقد الفرض لا ما يقتضيه الفرض وما اقتضيه عدم جواز المطالبة من الفرض والوفاء
من الفرض الا في شرط المكان للنص في السابقه في غير ذلك بين ما يرجع الى الفرض من الشروط كالزمن والاشهاد والكتابة وغيره وما لا يرجع
اليه من الامور المتلزمة ففعله بل لظان فائدة الشرط في عقد الفرض كقائمه في غير من العقود لا لانه يترتب له اجبا من عليه الشرط فان شرطه انما
من الزيادة في العقد نفسه في المانع ملكا الى المالك وهذا غير مطابق الى الفرض من غير ان يترتب له كل وقت حتى يقال ان كان ما صلا ليقول الشرط
ومن ذلك يظهر انك انظر فيما ذكر من ان شرطه في عقد الفرض لغو ضرورة ان شرطه في العقد الفرض على فسخ العقد نفسه بحيث يرجع
عزل المال الى المالك وهو غير مطابق الى الفرض بالقيمة والمثل فانه جاز انما كان المستلزم قد وقع فيها اشتبا عظيم ومخط وخط فشا من غير ان يكون
الفرض من العقود الجارية باعتبار ان الفرض المطالبة في قضاء والمقتضى الوفاء كذا وان الشرط في العقود الجارية غير ان شرطه في العقد الفرض انما
على فسخ اصل العقد فلا يلزم الشرط فيه وهذا كله وهم فيهم بل قد يوجب مال على سبيل ان ما يترتب من شرطه في عقد الفرض انما هو لزوم الفرض

الحمد لله

بعد الموت لو كان الاثر بالصدق فمع ايهما لا ندرجهول المالك الحق من المعلوم حكمه ذلك فضلا عما ارسل من الخبر وان كنا الخبيره في خصوص العلم نعم
 في الغيبه بعد ان تتكفي صحيح معونه عن ابي عبد الله الله ورجل كان له على رجل من ضعفه ولا بد من ان يطلب لا بد من ان يطلب من حيث ولا يعرف له وراثه
 ولا نسب ولا ولد قال اطلب الى ان ذلك فاطمنا لا فاضدني به قال اطلب لقال وقد توكفه هذا خبر ان لو وجد له وراثه وعلم الله منكم الجهد فمستور
 وليس فيه العلم بموت ذي الحق وليس في اشتراط عدم الوارث ولا لزم عليه ان يمكن اشتراط الصدق فربذلك والادب في ايقاضه حتى يعلم موته ولو بمعنى ماله
 بعينها متعلقه بل الى الوارث بعد ذلك واما خبر هشام بن سالم فمستلخصا لا موقفا بغير الله وانما عند جالس فقال له كان لا يجرى كان يقوم في
 رعايه ولم يدره وراحم وليس له وراثه فقال له ابو عبد الله نعم نفع الى المساكين ثم قال وراكب فيها ثم اعاد المسئله فقال له مثل ذلك فاعاد عليه
 المسئله فقال له ابو عبد الله مطلقا وراثا فان وجدت له وراثا او لا فهو كسبيل المالك ثم قال ما عسى ان تصنع بها ثم قال نوصي بها فان جاء طالبها
 والادب كسبيل المالك وخبرين حديثا احسان فان كنت اتي عبيدا لقتالهم فادفع نفسك عنك ما شئت ادرهم واربعة درهم وانما صاحب يدق فانما عسلا
 ولم يدره له وراثه فربما في ملازمها وما اصعب بها فقد صنعت بها ذراعا فكتبا على فيها واخرها صدقة فلا فليلا ولا حتى يخرج ولينق اقلها
 يخرج بالموت وفي ثابتهما الذي مع اشتراط العمل بها والصدق فلا فليلا ولا حتى يخرج بها على كل حال فانما يجب حسب الضوابط ان انما
 موته وجب له بقاء الى ابد الله لا يحد في حياته متلفه في جميع ان نوات ان يعلم مع الياسر بعد وفاته ما يعلم موته وجب له بقاء الى ابد الله لا يحد في حياته
 انخرت من بن سالم المروي في الغيبه مسئله فصل لاصول ابي عبد الله الله وناحنا من فقال كان لا يجرى وكان له وراثه شيء فذلك الاجر ولم يدره وراثا
 ولا وراثه وقد صنعت بذلك فكيف صنعت بها فقال وراكب المساكين فذلك جعلت فذلك اتي صنعت بذلك فكيف صنعت بذلك فذلك جعلت فذلك اتي صنعت بذلك
 كسبيل انك دونه طابا اعطيتك ولعل ذلك في خصوص هذا القسم من مجهول المالك يا عبيد الله عدم العمل به من كل وجه لكونه الفرض انما
 الذي معروف وان كان فريما او بغيره في جميع اولاد المجهول واما التسليم الى الحاكم فلا ينبغي التامل في جواز بعد الياسر واما وجوب فصل
 من المصلح فذا المصير هذا ولكن التامل في بعض الاحكام لم يكن في الصدقة بل الياسر من صاحب الدين وهو مع دين يقتضيه عدم مغزاة الراد
 وان كان لا يسلم اليه الا بعد موته فمورد ما لك لا يخلو من بحث لا صانه البقاء اللهم الا ان يقال ان بقاء مع الياسر من وجوبه غير محدد بل هو كسبيل
 الما يور من مغزاة لا يستلزمها مصلحه عدم الفكن من الوصول الى المالك والصدق فمع الضمان احسان محض بل فيها اخراج المال عن التعطيل بل بها كما
 المديون منها الى ما في ذمته ولا سبيل غير الصدقة ولعل الاول من ذلك تسليمه الى الحاكم لا يجرى في الغائب بل الاول اعاده ذلك في شخصه من ذلك
 وقد ظهر من ذلك حكمه فكل في جملته من بارات الاصح ان العقل بعينه في النافع ولو كان صاحب الدين غيبه مستظنه بغيره المسند بن فضانه وعنه احمد
 وقائمه موصيا به ولو لم يدره في اجتهاد طلبه ومع ان السبيل يصدق بعينه وفي الغيبه ويجوز بغيره القضاء وعنه عند وقائمه والايضاء بغيره لو كان
 صاحبه غائبا ولو يفس منه تصدق به عنه وفي ارباص نسبة هذا القول الى الشيخ والقاضي وجماعه وقد سمعت عباد الزهرا بغيره وعنه ولو كان
 المدين وجب على المدين نية القضاء والعزل عند وفاته والوصية بغيره لو وصل الى الحاكم او وراثته ولو جعل اجتهاد في طلبه فان ايس منه قبل فصدق
 به عنه وفي ارباص لو غاب المدين وجب بغيره القضاء والعزل عند وفاته الموت واطلق الشيخ وجوب العزل وانما يدرى عدم وجوبه ولا يشترط ولو
 بنو منه تصدق به عنه وقال ابن ادريس به فمضى الى الحاكم وان قطع على موته وانقضاء الوارث كان للامام والحكم الثاني لا شك فيه اما الاول فالحق الخبير
 به من نية ارباص به والصدق فمع الضمان لا يخبره لك من كلامهم في الوارث ما يجوز من التامل فيما ذكرنا ولصحتها ما في التفتيح فانه بعد ان حكى ما في
 التفتيح في سبيل العلم قال وهو في حق تعلقه من العلم بموته وعدم وراثته انما استغنى عن تملكه في نفسه او في غيره وراثته واما النصيب
 فتدبر فتدبره خصوصا من خبر هشام بن سالم منها واجوبها صحيح معونه في ذلك امر في الطلب بعد طلب السائل الصدقة لطلبه لطلبه في
 جبهه واما حقه في المحال المستلزم الى ايهما الاصل في الدين ان لا يبيع ملكا لصاحب الا بقبضه وقبض من يقوم مقامه شرعا بعد
 خصه دهر المديون او من يقوم مقامه بل الظاهر ان بغيره كونه عن الدين في الدفع فلا يجزى الدفع المطلق فضلا عن المقتضى بغير الدين بل في ذلك
 ما عساه في الغنص ايهما في احد الوجهين كل ذلك الاصل عدم حصوله بغيره في ذلك وعدم توفقه على غيره بعد الاجماع والسببه القاطعه وما
 لسفاد من يدرى النصيب مضافا الى الصدقة شخص الحق بذلك عرفا وان كان هو مشترك بين المدين والدين ولذا اعترض الرفع والمقتضى في الفصل
 محله محل امر واما المراد هنا انه لو جعل مضارب قبل فصدق له بغيره بل لا خلاف فيه بل في ظائف وصريح في حق وعنه في ذكر الاجماع عليه لا
 لعدم ملكه بل لا وجه فيه مستلزم بل عدم تبيينه الغيبه فيها كما شرعنا في بابها ومارواه اليافعه عن امير المؤمنين في رجل يكون له مال على
 رجل يتقاصه فلا يكون عنده ما يفضيه فيقول له هوعت لك مضارب فقال لا يصلح حتى يفضيه منه الخبير من ادراكه جماعة من الفقهاء
 للفتنة من ارباص المدين بالاقناع على عدم الفكن بينهما في البطالان تتم في بغيره بينهما يكون الوجه جميع المدين ان بغيره والخبر به لان
 المال لم يبعين للمالك بغيره اذ الوجهين لو كان في الغيبه واما جعله مضارب فاسد بخلاف ما لو كانت المضارب بغيره فان الرجح
 جميعه للمالك اذا جاز لا يدرى في قبض الدين فبغيره بغيره المدين وقبض الوكيل ولا يدرى ان فضا المضاربة يسلم فضا القرض
 لا مراع لها منع الما يدرى فان فضا المضاربة انما يقتضي فضا الوارثها وقبض المال من المدين امر اخر وله المضاربة ولحكمها فيكون بغيره
 الوكيل بالنسبة الى قبض المال والمضاربة بالنسبة الى العمل فيطلب مشغول المضاربة مناصه كما لو جمع في عقد واحد بين شيئين فقبض احد
 فانه لا يقتضي فضا الاخر فيكون للمعامل اخر المثل كما هو مقتضى المضاربة القاسمه مع جهل والرجح للمالك مع اجازته الشراء والعين ولو كان

زعمی

[illegible]

[illegible]

شما على جعله والضياع بالفتح الصالح وهو موقوف وخبر ادموس قلبي لا يجيد الله جعلت فلا بد من فسخه او جعله
قال نعم لا يظن من ذلك عتق وعسبة الى غير ذلك ما هو بالاطلاق وغيره على الجواز بان يفتي القطع به مع علم المفسر بذلك فلا بأس بجمع الجملتين في قوله
نوع من الكراهة او على الاخر مع العلم على عدم الوفاء او غير ذلك وعلى كل حال في هذا القول على الاكتفاء بالولي وان لم يكن يجب عليه الوفاء كما في الشيخ
في رد المحتار في مناقشة ابن اديب له بعدم وجوب عليه مع عدم قوله بالهيم لان برهانه من جواز الافتراض اعتمادا على القول لا يجوز عليه الوفاء
وتم بكون الجملتين في مقابلة النص كقول بعدم جواز الاستدانة لغير الواجب من الحجج المذكورة في خبره في قوله لا يجوز للامتناع
ما يصرف في نقض الحجج لا بعد ان يكون الحجج قد وجب عليه لوجود شرائط ويكون له مال اذا وجب اليه فخص منه دينه وما ورد من الاحتياط في جواز الاستدانة
للتعقبات في الحجج على ما ذكرناه ووردناه لا على من لا يكون الحجج قد وجب عليه ولا يكون له مال اذا وجب اليه فخص منه دينه لان هذا لا يجب عليه الحج وهو على
هذا الصفة واذا كان كذلك لا يجب عليه فلا يجوز ان يستدين ليحصل بالاجرة عليه ويمكن ان يريد عدم الجواز الكراهة خصوصاً مع ذكره قبل ذلك ان
الاولى الصفة ان لا يستدين الا اذا كان له ما يرجع اليه فيقضى به دينه فان لم يكن له ما يرجع اليه فقد رد في ان كان له ولي يعلم ان امانات فخصه في
ذلك مقام ما ملكه الى ان قال فاذا اخلا من الوجهين فانه يكره له الاستدانة وليس ذلك محظوراً اذا كان عان على الفضاة منفقاً في الطاعات
والمباحات وهو صريح في قلتنا فمن الواجب حمل كلامه على ما ذكرناه والله اعلم **المقصود السادس** من المقاصد التي استدل بها المتأخرين
الرافع بين المملوك لكونه يفتي ان يعلم ان لا يجوز للمملوك فضلاً عن غيره ان يصر في نفسه باجادة ولا استدانة ولا فسخ من العتق ولا يملك
بده ببيع ولا هبة الا اذا سببه ولو حكمنا بملكه لما عرفه سابقاً من كونه محجوراً عليه وان لا يفتد على شيء بل لا يبعد عدم جواز التصرف في نفسه
انفسه بما يزيد على ضرر رباته فبشره وما علم من السيرة وغيرها من عدم نشاط المولى على نفسه منها عن بعض حر كات يدينه ويخوها كما علم بعدم نزول
الرضخ في بعض الاموال لكل اذن السيد بل نظرنا رخصته شرعية حتى يهاه السيد عنها فيجاء بها الى لكن المراد بعدم جواز ما في الممن اذا كانت
الارواح العقد حاصلة عدم ترشها لا ترش عليه وهو موقوف لوجودنا عشر مباحة في العتق من دون اذن سببه باعني انصرف في لسانه المملوك للسيد من غير
اذا ان لا ان ذلك لا يمنع من صلاحه السيد للشاشر مع الاجازة ومنه يتقدح صحة عقد العبد للغير حتى مع تنول السيد له فضلاً عن الوفاء بغير اذن
اذا فضا الا في الشك في ذلك وهو لا ينفذ الا في النسيب لا في كل لا ينج من اهل ولا على نفسه لا في شدة الحاجة كما هو واضح بل لا ينج
المنفعة في المنع من اهل ان يملكه السيد على المحجور حتى في النسيب التي يتبع بها بعد العتق ولا في غيره من بعض الضمان الشرعية نحو ما ذكره في وقت
على ذلك او يملك غيره صالح للعبد في شؤنه لسانه عبر الامة التي قد سمعت اليها سابقاً لا ينج من بحث ولعله لئلا كان خيرة الفاضل في كراهة
الضمان من دون اذن السيد لكونه يفتي في النظر المنع لظننا ان غيرهم قد يخالجهم عتدا الصلح التي يفهم مقام العارية له بناء على صحة ما لها
من دون اذن كما هو ظاهر بل قد يقال بجواز الانابة المضمرة في المصلحة السام بلا محاضر وليس لك قدره للعبد بل في مدة له على ما ذكره
جهداً وانما علم وكذا لا يجوز له التصرف اذ اذن له المالك ان يشترى لنفسه المملوك سابقاً من سخطه ملكه شرعاً فاذن له فيه كعهدها في بيع الشراء
له باطل بل انظر بطلان السيد لعدم اذنيه في الشراء ودعوى ان الشراء لنفسه قد ضمن لغيره الاذن في الشراء ونفقه بكونه لنفسه فاذا اطل
العبد على المطلق لان المطلق من العبد يقع في قوله انه اذن في الاتباع في المحلة وخصه بطلان لان اذن انما يطلق بامر واحد وهو المقتضى
بالعبد بحيث لا يوجب كراهة لا يباع باحداً لا غيرهم اذ ان فلا يملك المولى لا انه لا يذن فيه على هذا الوجه نعم قد يقال لعل المراد من ذلك تقييد الشراء
بكونه للعبد بل هو اشبه بشي بالمقاربات الانفاق فيما المراد الشراء فبشره لنفسه لا غيره والضرر ان الشراء ما دون فيه وليس على السيد بيعه لغيره
كما هو قال السيد لعبد شراً في شرفه من غير ان يصدق فان الفاعل ما يترتب له وكقول الفاعل لو كمل ما اشترى لغيره هذا الما فاشترى به الوكيل
تأويله فان الفاعل الشراء وهو السيد فبشره لنفسه بعد ان كان غير قابل للتخليك من قبل شئ الوكيل نفسه مع كون الشراء بعين المال
بل من قبل شئ العبد الشراء للذات بل ما غير شئ شئ بالوقال الفاعل اشترى بعين مالى في ذلك فانه لا يوجب صحة الشراء لصاحب المال وان نوى
الشراء لغيره لا ان يرد بان كان المالك للمال المحصول مما اضيق كانت النسيبة لاجتهاد فكذا المقام قد جردا وعلى ذلك فالنقد في جواز نصير العبد
بنفسه من قضاء الاذن في الشراء لنفسه الاذن في التصرف وان جلى الاول بنصفه ملكية العبد ومن ان الاذن في الشراء انما كانت بغير الشراء
لنفسه ما اذا كان غير مالك فلا اذن اذ يمكن ان لا يخرجه المولى فيصرف مع فرض كونه المالك ولا ينج ان لا يفتي بل قد يمنع حصول الاذن في التصرف
بالاذن بالشراء لنفسه وان قلنا بملكه لا لا يوجب له التصرف معها باعني ان يخرجه المولى فيصرف مع فرض كونه المالك ولا ينج ان لا يفتي بل قد يمنع حصول الاذن في التصرف
المباينة مع سقوط التخليك في حقه ولا يخفى على ان ما ذكره وجهاً لحد شئ في الرد لا يفتي على ذلك ولو حمل ما في المتن على كون ذلك من السيد
ولو يفتي بعدم ملكية العبد لا راد ان انتفاع العبد بما يشر له لغيره الرد مع ضرورة وصريح الجواز اللهم لان يكون وجه المنع فيه ان الاذن
قد وقع سابقاً على الملك فلا يشر لها كما ان وجه الجواز قد يشر له لغيره الرد مع ضرورة وصريح الجواز اللهم لان يكون وجه المنع فيه ان الاذن
التخليك في حقه بناء على اخذنا من التخليك المنع بالنسيبة اليه مع انه لا يخرجه المولى فيصرف مع فرض كونه المالك ولا ينج ان لا يفتي بل قد يمنع حصول الاذن في التصرف
لجواز الوطى الا الاذن السابقة فاذا اذنت فيه فخره بالاولى لكن هذا مبنى على كون جواز الوطى وضعه من غيره حتى يصح جعله ليل بالاولوية
وعلى كل حال فالهبة كما ترى لكن في كرم قد يوجب له ما ذكرناه في المحلة قال لو اذن المولى للعبد في الشراء للعبد صح والاخرى لا يملكه العبد
في ملكه المولى لا سخطاً لملكه لا مالك له ولكن السيد استباحة النص والوطى لو كان انه لا يفتي في ملكه بل لا يستلزم ان الاذن هذا

[illegible]

لا يكون الا بغير اشتين فلما سلم وهو هناك لتعد المسبك لاسيما في هذه المدة التي لا يشترط ان يكون له في الوكيل الوكيل ومنه في نفسه
 فلا بد من فاجرة على من عمل له وان لم يكن له اذ كان من قبله المداينة بناء على ان مراد منها ما فهمه في ذلك كانه لا يشترط في نفسه على ان يفت بناء على ان لا يشترط
 الاجرة في الفضي التي قد اذنتها من قبله سابقا ويمكن ان يكون الاجرة على الاجرة على الفضي ولا يشترط فيها الكثرة الرابطة في ذلك من حيثها والمحمول
 المحقق الثاني وفيها انما يذوق الفضي بالاستحقاق الاجرة على تمام البيع نظر الى ان الاجرة لا يعمل الا على ان يذوق الفضي من على التزام تمام الاجرة يحصل للمامور به وبضائه بذلك
 ولا يدخل في الاجرة العمل وانما مال اليه فقال ولعل غير بعيد عما سمع كون معلق الاخرين طريق الاجابة الفضي وحصل احدهما بالاجرة وفيه ما عرفت سابقا
 بل ليس جامع صداما ان سلوته بل ظاهره او صريحه ما قلناه كما انك قد عرفت كون مرادها انما يذوق ذلك البضاعة هو محتمل انما لا يذوق ذلك من كل انهم الموصوفين
 ما فهمه من الاحاطة بما ذكرناه والله اعلم وكيفية كان فاذا هلك المتعلق في هذا الدلالة ان غير فخر في ربط الوضعية بالاختلاف ولا اشكال لانه ليس نعم لو فخر في ربط
 لو احتلف في الفضي وعده كان القول قول الدلالة مع مبيته كما في كل امين ما لو كان في الفضي بديته ففقد ح على قوله كما هو واضح وكذا لو ثبت في الفضي و
 اختلافه في الفضي كان القول قول الاجرة لانه لا يذوق من الزائد ما لو كان في بديته ففقد ح على قوله وبالحمل حكمه غيره من الاشياء وعبره كثر في المغنونة وبه
 ان كان قال للمالك بعد شئته بل لهم مما فاضع ففقد بدون ذلك كان خبر امين ان يفتح البيع ويبرن بمضيه ويطا لب الواسطة بتمام المال وفيه
 ان لم يبرن سبيل على الواسطة بتمام بعد الاجابة اللهم الا ان يريد ان يذوق تمام ما يذوقه وكان الواسطة قابضا وقد اجازا لبيع والقبض وفيها ما فهمه ان كان قال
 لبيع هذا المتاع ولم يبرن له ثمنه فباعه ففقد من قبضه كان لبيع ما مضيا وان باعه ما قبل من قبضه كان ضامنا لتمام العقد حتى يسلمها الى صاحب المتاع على
 الكمال وهو كالتوفيق لانه لا يشترط في الخبر الى الزائد ويمكن اوطا الى الضابط وفيها ايضا اختلاف الواسطة وصاحب المتاع في القول بالبيع كما كان القول قول
 صاحب المتاع بمبيته وان باعها المتاع ان وجد به بديته فان كان قد احدث فيه ما يفسد او يسهل كذا في بعض الواسطة من التي لم يعلق عليه صاحب المتاع
 وفيه لا يذوق لصاحب الواسطة ذلك للمعرفة بما في المغنونة وانما يذوقها بالاجرة في الواسطة وكذا الواسطة فلا يذوقها واما الله اعلم بحقيقة الحال
كتاب الرهن وهو مصلح من اواسم الشئ المرصون الذي يجمع على رهنان كهم وسهام ودجا قبل رهنه من ان يذوق من الاختشاش في بيع
 لعدم بيعه قبل على الاقل ولا يكتف في سلف بل هو جمع لبيع وعلى كل حال تمام النظر في بديته في موضوع **الفصل الاول في الرهن** وهو يفتيه
 الثبات والعدم في ذلك وعن المصباح المنبر والجبس اي سبب كان قال الله مثل يمين ما كسبت رهنه واخذوا من الشئ من هذا المتاع الذي اذنت
 الى المتاع فقلت لغيره من شئ من رهنه في قوله انما يذوقها بالاجرة في الواسطة وكذا الواسطة فلا يذوقها واما الله اعلم بحقيقة الحال
 بذات ان حقيقة رهنه بل المراد ان حقيقة رهنه عند المشرقة انما يذوقها بالاجرة في الواسطة وكذا الواسطة فلا يذوقها واما الله اعلم بحقيقة الحال
 والشئ ولو يذوقها بالاجرة في الواسطة فلا يذوقها بالاجرة في الواسطة وكذا الواسطة فلا يذوقها واما الله اعلم بحقيقة الحال
 على الدرك والاحتياط المغنونة في حاله من يذوقها بالاجرة في الواسطة فلا يذوقها بالاجرة في الواسطة وكذا الواسطة فلا يذوقها واما الله اعلم بحقيقة الحال
 الله هو لفظ مذكر مخبر الى هو لفظ الوضعية التي تارة قد يقع بان لفظ الوضعية يستعمل في التذكير والتانيث في الاستعمال كما صرح ببعضهم
 التاء عن التانيث بل على ان التاء فيها للتفعل في الوضعية في الاسم وعلى كل حال فلا ينبغي الالتفات الى هذه المناشات بعد ان كان الرهن
 باقيا على معناه اللغوي وانما اعتمد الشارع فيه شرائط للتصحيح من وقوعه صاحب المعين باللفظ التصحيح والاحتياط في اللفظ الدال على ذلك على
 حسبما سمعنا في البيع لان نقل الوضعية الى معنى اسمي له خارج عما يقع من البحث عن المعنوية فلا بد من جعل بيان المعنوية اذ اذ حبل الوضعية او غير ذلك
 ما ينطبق على المعنوية والمراد كما سمعنا في ما ياتي من الوضعية للذين ما يشترطونها لان المراد يشترط بسبب جبرها وان لم يصلح الاستثناء منها كما هو
 والعين الموقوفة ونحوها ولا اشكال في تشبيه اي الرهن في الجملة بل الاجماع يقتضيه عليه بل لعله من ضروريات المذهب والدرك لا ينبغي ان يفتقر
 عهده الى الاجابة الفضي بل قد ظهر من المتن ومن غير كنهانه في روق صفة او صفة على ذلك بل صرح بعضهم بذلك ومقتضاها عدمه من انما
 فيه كذا صرح في ذكره بان اختلافها في البيع والشك في جامع صداما ان البيع ثبت في حكم المعاطاة بالاجماع بخلاف ما هنا وفيه انه يمكن دعوى
 السبق على هذا ايضا لبيع بل لا بأس بالتزام الفضي بينهما وبين الفضي يجوز الرهن بالحاصل بها بخلافه وان كان لا يقع من مال ضروريه صدر الرهن على
 الحاصل بها فبشمل ذلك للزوم الله هو مقتضى السبق ايضا ولعله لم يردوا النص هنا لعدم الفضي بينهما وبين الفضي في الحكم لكن قد عرفت سابقا
 ان الضيق عدم كون المعاطاة في البيع وغيره فزاد من سببها ما وعلى سببها في البيع من الضيق من الضرورة اعطيا العقد في حق من هو
 هو المتان من غير المتن او في صفة فلا يجري شئ من احكامه عليها والارز بعد مفهوم البيع ولو من جهة الاحكام وهو موقوف بعد من انما
 الادلة الظاهرة في انه وحداني كما هو واضح وكيفية كان فالاجابة على كل لفظ دل على الارز انما هو لفظ رهنه في هذا وثقة عندك واما ادواتها
 التي ذكرتها فيك وهذا رهن عندك بل اذ هنت بناء على ما في لك وقبح من انما لعله فليدرك في ذلك انما لا يبلغ شدة هذا المانع وانما اخرج
 ذلك لزم كبر ما عده وعن اصحاب والمصباح والغاموس رهن رهنه في معنى فاعز المذهب لانه من انما لا يقال رهنه لانه في مقابل النسخ
 لا يبارز الاشياء مضافا الى ان رهنه في الشئ في عقد الرهن في الجملة حتى يستخرج كذا عدم اشراط اللفظ المرعي فيه وواقعة في فلا شئ في
 في تناول العقود للعقد بها بل من لو قال عقد على مالك او بالمال فهو رهن ولو قال امسك حتى اعطيتك مالك فاما اذا رهنه في مالك او اذا رهنه
 او اشبه فليس رهن ولعل في ذلك كنهان لك لان الرهن ليس على احد العقود الثلاثة لانه لا يكون لان ما في طرف الرهن لكن جاز من في الرهن في
 جاز الرهن والزم ما يشرطه الارز من بيع من غير بيع خصوص ما سمعنا في البحث اعطيا ما ذكره في الارز في حق على مقتضى عموم الوفاء بالعقود والشاغل

كتاب الرهن

في التزم اوضح فساد ضرورة عدم دليل الصحيح على صحة بعضها من التزم خبر في خلاف المتيقن والمعارض بما سمعت فلا يثبت في قوة القول بعدم صحتها
فيستطاع جميع التزم في هذا المقام والظن فيها لكن لا بأس بالتمسك بالجدلية بناء على الشبهة فيها ان لو قبضت من غير اذن الراهن لم يقدر عقد
الرهن ولم يصح بناء على اعني انه في الصحة بخلاف اجماعه فيكون في صحة غيره اذن فيه او منعه عنه للمعروف من عدم وجوب الاضطرار عليه بالعقد فلا
حق الرجوع المستصحب بقاء بل لا يقطع الا حصول المقتضى من الشرط وهو البعض المادون فيه قد عوى اطلاق دليل الشبهة التي لا يثبت انبساطها
المادون في حقها بعد استقراء نظائر المقام ما كان البعض من ثمرة السبب خصوصاً بعد متأنه فائدة عدم سقوط حق القبر الا برضا وصحاح بعد
اختلافه لا يصفى اليها كدعوى وجوب الاضطرار عليه بالعقد الذي لم يكن سبباً تاماً في حصوله لانه لا يثبت ان الفرض يوقف الصحة على الاضطرار بل على
ان يثبت لو قلنا بان شرط اللزوم ضرورة عدم انقضاء العقد المجاز وجوب الزمان قد يوق مجاز فيضه للمعروف باعني تعلق من الرهانة في المقتضى
للبعض باعني بانما على التولي الذي لا يمتثلها الا بالبرهان وان كان باقياً على ملك المالك الا ان لا يمنع من ذلك من قبضه للمعروف بعد انقضاء
الرهانة ذلك شرعاً لكن لا يثبت هذا البعض من الرهانة الاصل ومعه مع احتمال اطلاق ما دل على اللزوم من وجهه كما انصرف في الهبة و
المعاطاء المقتضى للزوم من ايمانين وعدم وجوب الاضطرار على اللزوم بالعقد لانه لا يثبت ان الفرض يوقف الصحة على الاضطرار بل على
كون البعض شرطاً في الصحة دون اللزوم وان كان انقضاء كذا اولاً وانما على الخطأ من عدم الاشتراط وانما يجب على الراهن الاضطرار لغيره المالك
منع المهر من قبضه بل لا يثبت على اذنه لتعلق من الرهانة المقتضى لذلك شرعاً فهو كما لو شرط الرهانة المشبهة على البعض بعقد لازم او
نذرهما مثلاً واحتمل وجوبهما في الاذن لكونه باقياً على ملكه وان كان اذا امتنع بغيره المحاكم فان لم يمكن قام مقامه في التسليم لا يمنع من وجه
الا ان لا يثبت اذناً فاعني ان كفايته من غير وجوب اذنها الراهن على القول بعدم الاشتراط في اللزوم فضلاً عن الصحة واختلاف البعض في
بل ان ادعاه بغيره باعني اجماعه على ثبوت اشتراطه في اللزوم دون الصحة واضح الضعف لعلمها بما نبينا الاول على عدم وجوب البعض وان قلنا بغيره
شبهة لكنك قد عرفت ضعفه سابقاً فلا حظ وامل ومنه يعلم الحال فيها لو شرط الرهن في عقد لازم فانه على الخطأ لا بد من الرهن في
الا ان الظاهر كون وجوب البعض من مقتضى الرهانة كما عرفت لا من جهة الشبهة التي ليست الا الرهانة المتحققة بدونه نعم بغير ذلك على
القول بان شرط في الصحة ضرورة عدم تعلق من الرهانة بالعين المشروط وهما يدونه فلا يثبت مجرد العقد الذي لا ينعقبه فضل اذ هو الرهن
القاسد وصحة اطلاق الرهن على العقد كما ذكرناه سابقاً لا يثبت كون المراد هنا الرهن المضمون اما لو قلنا بان شرط اللزوم في ذلك ينبغي ان يثبت اذ هو
بالشرط بدونه البعض من الرهن لان ما يجب الوفاء به الرهن الصحيح وهو اعم من اللزوم لكن منه انه لا يحصل القفالة المطلوبة من شرط
تخليص القفلة في الاثر الطبر من مقتضى اللزوم الا ان يدعى لا لانه الفرائض على ذلك بناء على الاكفائه بمثلها او يقال ان الرهن المشروط في العقد لازم
ليحقق البعض من قلنا بكونه شرطاً في اللزوم كما حكاه في ذلك عن الشهيد ولعل راجع الى ما ذكرناه من ان لا الفرائض على ذلك والاقبال في مقتضى استحقاقه
بحرر انما يطبق هذا كله اذا اشترط الرهن خاصة اما اذا اشترط البعض منه فالجواب عنه ما ذكرناه سابقاً في الشرط وجوبه على المشروط عليه لاجبا عليه
فان لم يمكن شرط على الجار نعم على ما تقدم من التمسك بغيره ما صرح به هنا من عدم وجوب ذلك عليه بل اعفاءه لسلطه على الشرط على الجار وهو من العاقل
في المقام لكن بغيره ما عرفت سابقاً والله اعلم وقد ظهر من ذلك كله عدم صحة الرهن بالعقد من غير اذن بناء على اعني انه في حق من قبضه من وجه
باذنه من قبضه اذ هو كغير المادون فيه ضرورة عدم اللزوم عليه الا لان ذلك الرجوع فيها لا يمتثلها ولا يمتثلها في جميع ما ذكرناه في سابقا لا يقال ان
الاذن هنا قد سقطت من الرجوع بناء على الشبهة في اللزوم اذ قد عرفت ان المسقط لشرعاً انما هو البعض الاذن فيقبل اوضح بالانقضاء ثم
يصح قبل البعض في ذلك لا سقاط لعدم كون الجواز هنا كالتحليل من الاحكام الشرعية لا التحق في المالكين النوع لسلطه عليه اكل ذلك مع عدم اختلاف
فيه بل يمكن تحصيل الاجماع عليه من غير اذن في البعض سواء قلنا ان شرط في اللزوم او الصحة وكذا لا يصح الرهن لو نطق بالعقد ثم من اوعى عليه احوال
قبل البعض فلا بناء على اعني انه في الصحة بخلاف اجماعه لظهوره ما دل على شرطية الاختيار انما سبب انقضاء الكلام في البطلان بذلك على تقدير غير
في اللزوم فيما قبل لا يخرج من العقود المجاورة المعلوم وبطلانها بغيره من ذلك وتبين ان لا دليل على عدم ذلك فيها بحيث تشمل المقام الذي هو بالمرء في اللزوم
بالعقد شبيه بغيره وبصله لقطع الاستصحاب وتبين اطلاق دليل الصحة فيقوم من من ثقل المبر ولا يثبت التصرف مقامه راجعاً للمصلحة حيث يجب
ذلك عليه ولا منافاة بين انتفاء من اذن الى الوارث او كذا يثبت الى الوارث ويثبت تعلق من الرهانة بل اعضاها انما جارية كما كانت للاصل وبذلك يثبت
من المقام وغيره من العقود المجاورة كالوكالات والعاريات والوديعه اذ ليس هو مثلاً مطلقاً بل هو كبيع كالتحليل وكالهبة بعد البعض من التصرف في التمسك بالرجوع
فيها المالك قبله ولا مجال لاحتمال البطلان فيها ولعل للغير في كذا عدم البطلان في الاولين بل كان عليه ذلك بالنسبة الى الاخرين اذ لا يمتثلها
فيها بل المتيقن عدم الفرض في ذلك بين الراهن والمهرض على كل من قول في الصحة واللزوم كونه من احوال البطلان في الثلاثة بالنسبة الى الراهن ثم قال ولو مات
المهرض انتقل حق البعض الى الوارث والرهان بعد موته الراهن به فلا يثبت اثره احد بمقتضى موته المهرض فان الدين باق
فيبقى في غيره وقال ابو الوثران المهرض او ائتم عليه قام ولبه مقامه وفيه ما لا يخفى بناء على انه شرط في الصحة كونه شرطاً في أصل المستند بل وعلى تقدير
كونه شرطاً في اللزوم ضرورة كونه المهرض لبطالان في الصحة كذا لا يخفى المدرك والفرق في ذلك ذكره بالنسبة الى الموت غير مجرد ان كان للورثة
والدابة ان الضعف اذ لا يثبت عليهم البعض المقتضى للزوم فبغيره تعلق من الدابة والورثة لا يثبت الحق المتعلق سابقاً كما هو واضح نعم احتمال الصحة في
المهرض اوضح من مع موت الراهن وبذلك كله فربما لا يضر ان يثبت حمله من كلاً من الاستصحاب والمقام واحتمال انهم اليها ما بقى كون غير معتبر عند من

[illegible]

في الرهن

القبض عند اذن المراهن جازيلا خلاف ولا اشكال بل في جميع صدقوا الاكتفاء باذن اقرضك والمهرن في القبض من دون ان ياتن المهرن في قبض
الشريك بل جزم برفق تلك نعم لو شرط عليه القبض بنفسه لم يكن لو اذن المراهن للرهن في القبض فنانا على الشريك نصيبا كما علة يكون في يد لهما
فيكون قبض الرهن كما انزلنا في الاستدانة وكان ما بينه وبينها انما حصل لها على يد المهرن وبغضه الاجرة على الشريك وفي قول
الرهن جنة المراهن من الاجرة وليس كذلك الاجارة لا تزيد من اجل المهرن فلو لم يزل الزائد ونحوه السانج ايجال الان ايجال المهرن وبان تمام الكلام
في ذلك انظر والله اعلم **الفصل الثاني في شرائط الرهن** او المهرن من الرهن او قد ذكرنا بعضا منها فقال ومن شرطه ان يكون
مملوكا يمكن قبضه ويصح بيعه سواء كان مشافا او منفردا ونفصل البحث فيما لا خلاف فيه في الاول منها بل ربما استشعر من عبارات الفقيه
ذلك انه سوي في القيمة من المخلات في خدمة المدين وهو الحكم في لفظ والاخر غير خلاف في غيرها لاحد من العامة فضلا عن خاصة وعلى كل حال فلو
دنيا المهرن من الرهن في المهرن فلا يخصص بل ربما استشعر من عبارات الفقيه في القنية الاجماع عليه هو الحق ان من ادعى ظهور الادلة ولو سبق
المهرن في القنية الصلبة بهذا المعنى في حق بعض المدينين ليس هو من الدين بل هو احد اقربه فان قناه واضح اما الا فلا فضلا عن المهرن من الرهن
بالشرط مع انه صرح بالمتفق في حق بعض المدينين بالشرط وثانها لا يتم على شرط طبقا للزوم فان احصا عدم الزوم لا يصح
سوى في القنية بالمتفق مع انه من يؤول بكونه شرط للزوم دون المهرن وثالثا معلوم عدم الفرق بين فضل المدين في البيع في صرفه وصبره والهيبة
وقهرا وبين المهرن ولا يشترط قبضه من المدينين وصداق فضل المدين على ذلك المدين وان كان هو احدا لاخر المهرن في الكلي في
رايها ان لا يتم لو كان الدين المهرن على المهرن كونه مضمونا له ولذا في جميع الفتاوى بما ذكره من ذلك تقاضيا منه ما قبل الفرق ولا يات
الرهن ليس الامتياز عدم الوثوق باستيفاء ما في المدين فكيف يوثق في استيفاء مثله اذ في جميع كونه ضمانا فيما لو قبضه واقناه وهناك عدم بل في غير
فما لو كان الدين على المهرن ان من الواضح اختلاف الناس في سبيل الرهن الضمان وعصره فكم من دون متفقته المحصول يصلح الاستدانة بها وفيها
ما بين من يخصصها كما لا يخفى بل لا يملكه الربا من غير ما من المهرن في قبض الرهن بل في ذلك يدعى ظهره في
في كون القبض من الرهن بنفسه المهرن عليه العقد لا قدره وصداق القبض على الاستدانة في قبض المهرن من الادلة هنا بل هو مضمون لا بد ان يكون عليه
في الدين بل قد يمنع صدق القبض عليه عرفا مع بقائه على ملك المدين وان اجرنا عليه حكم القبض لو اشغل المدين بقية الاصول خرج بها لاهل بعد
صرف الاطلاقات الى ما عرفت من القبض بل عموم الوفاء بالعقد مضمون في الاطلاقات التصريح بالرهن فانه بل لا حظها والنظر في ادفع بعضها
ما هو كما لتبيل لشبهة الرهن بانه للوثوق الغني المحاصل في اقله اقرضا المفروض يحصل الغنى الذي بل المناهض للعلم بان عقدا الرهن لا يصلح الا بهما
يمكن قبضه بنفسه قبضا حيا فينزل عموم الوفاء على ذلك اذ هو الصبر لا يخبر كما استمع ذلك في نظام المقام مما لا يمكن قبضه وسبعا كالحجر وشبهه
ومن ذلك تعرف عدم بناء المتع في من الدين على شرطية التصريح ان حكمه بقاءه في كونه ضرورة كون المحاصل منه شرط كون الرهن المهرن
قبضا حيا سواء قلنا باشرط القبض في الصحة والزموم او لولا ذلك ان كان منه يعلم بغير العيب عن العلامة في حديث حكم بعدم صحة رهن الدين
مع قولهم الاستدانة لا تقتضي في كونه لا يقتضي كونه كذا في خذ ذلك كله بعد ما عرفت دعوى بل عاونه خالفه عن الشاهد
بل هو محال انها متفق ضرورة عدم الفرق بين فضل الرهن وقبضه فخطا بعد من المانع الذي هو راجع الى الكلي لا يبرر رهن الكلي الخارج لو يوصيه و
نحوه ما قبل قبضه كضرورة حصول الوثوق برهنه بالطريق التي ذكرنا فلا ينبغي كون القية الصحة كما احمل في من بناء على اشراط القبض في الصحة
فضلا عن الزوم وفضلا عن المختار من عدم الشرطية اصلا بل هو كونه الرهن ما يفيض لولسنا اشراطه بمقتضى كاعرف ولعل لدا احمل في من رضى
الصحة كونه ما في الذم بل جزم برفق تلك والحكم عن جميع البرهان نعم قد جعل كون المراد من الدين في كلام المصنف وغيره خصوص المهرن منه لولا لا ينبغي
المدين قبضه فانه قد يفي المتع منه بناء على شرطية استحقاق القبض فضلا عن عدم التمكن من الاقباض والانتظام الى حلول الاجل لا يوجب في حصول
شرط صحة الرهن وهو المنفرد لا ذلك ولا ما اذا رضى المدينون بتجديد الحق ونحو ذلك مما يفتقر فيه الصحة فيكون عرفت انه لا دليل على الشرطية المبرورة
على وجه لا يكفي فيها استحقاق القبض المناهض عند حيز الاجل فالعقد مع ما سمعته من الاجماع وان كان دون تحصيله خط الفناء ودعوى
ظهور التصريح لو يعمد في المهرن في كونه اعني كون الرهن عينا لا دينية صحة او مضمونة على نحو غشيا العيني والمنفعة متدا في البيع والاجارة
ولا ينافيه اطلاق الشرطية في كلامهم بعد ما عرفت اطلاقاتها عند من على المفهوم بل يكفي في ذلك في الاخر ولو للشهر وغيره اطلاقا في ينجب برفق
والاصل الفتاوى وكذا الكلام لو ادره منقته كسكنى الدار وخدمة العبد غير المدين لا ايجد فيه خلافا بل في ذلك انتم موضع وقا بل بل انه
قد يظهر من جملة العامة ولعل الحق وان علل مع ذلك بان الدين اذا كان مؤجلا قلنا في شئت الى حلول الاجل فلا يحصل فائدة الرهن وان كان كما
يقدر وصاها في قضاء الدين بثلثه من المهرن فلا يحصل الاستدانة ولان المناهض لا يصح اقباضها الا بالانقضاء فكان عدم الصحة فيما
على القول باشرط الاقباض وبدون بل في الثاني الامر على اخذ المهرن الاشرط واضح وبغيره في الربا بل نامل فيه وعاشبه على
الروضة فقال ان استيفاء الدين من غير الرهن ليس بشرط بل من اعموه ولو يبعد قبل الاستيفاء كما لو رهن ما يشارع اليه لفتا فلو كان
يمكن تجاوز ذلك فيما يان بوجز العيني ويجعل الاجرة وهناك وفيه من قبضه القبض لا يمكن ان يثبت له العيني ليشتمل منها المنفعة ويكون عوضا عنها الا ان
ان ذلك من المناهض اذ من الاجرة جاز انما الكلام في المنفعة نفسها والفرق بينهما وبين ما يشارع اليه لفتا امكان رهنه والمناهض عارض

وقد انزل في وجوبه ان كان مودعا عند المتعنة لا الاخرى التي لا كلام في جواز رهنها وان كان يرضى بالمانع فيجوز فالاجماع المروي يدعو ظهور
النصوص في كون الرهن مباحا لا يمنع من اداء الدين وان قلنا بالاشتراط لظهوره في اجراء الشارع في وجوب الاجتناب في ذات
المانع في وجوبه في الاجارة وغيره ودعوى اختصاص ذلك بالاجارة لمكان الحاجة الى المانع والاضيق العين ليس فيها نامة الاجارة بخلاف
وهذا المانع فانه لا حاجة بمثلها لخاصة المانع وعدم تمامية الضيق لانه في اجراءه فلا يبرح وان اوردنا ما قلناه كما يوجب اليه النص في المانع من القفا
بالشرطية وعدمها وان قلت بعض المانع الى حلول الاجل والى الاستيفاء غير قاطع بعيد ان كانا لا نستثنى في المبيع الكاهن ثابت في حصة الرهن يتابع
النسخ بذلك فلا دليل على الامسك في دعوى الاجماع هنا اقرب منها في الاول والله اعلم بحقيقة الحال ثم لم يكلم في خصوص من خذله المدين بضمه
انكر ذلك بل الكلام في ذلك ينبغي ان يعلم ان في رهن المدين نفسه ترتد اختلاف واجبة عند المتعنة من المانعين بل في ذلك تشبيه الى الاكثر ان
رهنه باطل للتدبير كبيعته وموتها من العتق الذي يكون له نصيب منها ملك من انقل اليه واستبقاه الدين من قبله لا يبرح ذلك الا بالرجوع
في التدبير الذي هو من العتق والجاره كغيره من الوصية فيكون حقه فسد شيئا ما كفاية الرجوع للتدبير في رهنه وبين الفصد السابق للتدبير بخلافه
للمحكي عن الشيخ من اورد ان الرهن لا يستلزم رهن ملك الارض فيجوز فكم فلا يفتق التفتق بين الرهن والتدبير فيجوز الرهن بل النص في رهنه كذا في
في المحكم من يوطئه كالقوة في اذنته بعبده وهدنة بطل التدبير لان التدبير موصونه وهدنة يبيع فيها وان قلنا ان الرهن صحيح والتدبير مباح لكان خيرا
لان دليل على بطلانه نعم زاد على هذا اذا حل الاجل في الدين وضمانه المدين من غير الرهن كان جائزا وان باصر كان كذلك ومن خلافه اذا تبرعه به ثم
رهنه بطل التدبير وصح الرهن ان فسد بذلك فصح التدبير وان لم يفسد بذلك الفسخ ليعبر الرهن واستدل بعدم اختلاف الاجماع على ان التدبير
ممنول الوصية والوصية لا الرجوع فيها فكذلك التدبير فلما اذا لم يفسد الرجوع فلا دلالة على بطلانه الى ان قال وان قلنا ان الرهن صحيح والتدبير مباح له
كان قويا وهما معا كاذبان لا يصح فيهما بذلك بل ظاهرهما عدم القول به نعم يحكي عن الاول بطل التدبير بمرده بعباده المتأفاه بينهما وكذا في رهنه فيه
في ذلك وفي تدبير الاقربان رهن المدين ليس باطلا لوصفه بعد الموت وهو خذ من التركة فثبت تكون رهنه وعل كفاية ان في المسئلة اخرى لاثبات
القول بفسخ الرهن وان رهن رهنه باطل للتدبير والقول بعدم الفسخ والقول بان التدبير مباح فيك فثبت رهنه باخذ في الدين في بطله وانك حليته
في غيرها القول الثاني وفي كونه يصح رهن المدين عند علمنا انك لم يفسد من عبارة اختلاف السابقة المعتبر فيك بعدم فسد الفسخ او لغيره من
فان حكاه عن غير قال ورهن المدين باطل للتدبير عند الفاضلين وعلى القول بجواز رهنه في خذله يصح في رهنه بطل رهن المدين في وقت يصح
بطل التدبير ثم قوي صحته فان بيع بطل التدبير والاضحية له ويعد ان رهنه وهو حسن وكيفية كان فالاحتمال ان الذي يوصيه احوال شدة اوصيه وان
امكن في بعضها الرجاء الى اخره فاحض الرهن باطل للتدبير ثابتهما الفسخ واما رهنه ثابتهما ماسعة من رهنه ماسعة من رهنه خامسة
صحة ما عا على ان يكون رهنه الى موت السيد فيفتق وبطل الرهن فيكون رهنه الى المال الذي يوصيه لغير الرهن كرهنا السيد المشر وطهره ببناء على
صحة او المندوب رهنه في وقت محض او اعيد الحيا في عدا او خطأ والمزلة على طرف والمريض الما بوسه وكيفية التدبير وكيفية التدبير على رهنه السيد الفاضل
بان اذ اذات سته مخروليس المشري على سبيل لعل هذا هو الذي فرقه في قولنا لعل المحكي عن الاول بطل التدبير بمرده بعباده المتأفاه بينهما وكذا في رهنه فيه
الرهن سألها عدم الفسخ اذا كان المضمون رهنه بحيث يستوفى منه قبال الدين مع فسد عدم الرجوع بالتدبير اما اذا كان مفوضه رهنه باقية على
التدبير في بطله ماعا والاطلاق منصرف الى الثاني ولعل الاخرى الاول اذا كان التدبير مما يجوز له الرجوع فيه لاطلاق اذلة الرهن والجماع في القول
حال العقد ولان الرهن للثبوت الذي ينافيه ذلك فان لم يكن كذلك بان كان واجبا عليه يتدفعه فليس حجة الاطمان والسادس وكان الاول منهما
لا يجر من قوة خصوصا اذا قلنا بجواز رهنه على خذله او لا الى موت السيد لكونه ياربع اليه ماسعة من الفسخ بل هو الذي يقتضيه التدبير كلام
ترا ولا يفتق من ذلك ان حيث يكون التدبير مما يجوز له الرجوع فيه الاخرى الاول سواء صح بكونه يستوفى منه المال على حال اذا الرهن والد رهنه
اطلاقا ماحضة الرهن فلو جرد المقتضى وانقضاء المانع واما بطلان التدبير فللمنعة والاصح تدبيره وهو رهن التدبير عتقا بصفته فيه في
بطلان الرهن لا بطلانه ليس من مذهبنا لاجماع على جواز الرجوع به كالوصية ولا يحتاج الى سبق فسخ التدبير بل في الاضحية على اخرى او جهيل والقول
كاشف ان في محله وفقد لم يظن ان في ثبوتها وخبره وبان في الوصايا وغيرها فتوجب كبيع وهبته ونحوها بل كبيع المان الموصى به لفصل وهبته او غيره
ما يحصل به الرجوع فخر الاضحية لم يوصح بكونه رهنه با فاعل تدبيره محله فيه الوجهان السابقان للذين قد تقدم قوة اولها وانكره في الجاني و
المندوب عتق والمريض الما بوسه من بره هذا كلامه راده رهنه رهنه مع بقاء التدبير في المن قبل بيع النفاذ الى الرواة
المقتضين لجواز رهنه خذله وقبل لا يفتق من مقتضى مقتضى وهو شبهة لكن لو رهنه الفاضل الاول وان حكاه غيره ايتم بمره في الشخ في رهنه
الاقربان فيهما الا في الرهن في التدبير ولكن قال لا يجوز بيعه قبل فسخ تدبيره الا ان يعلم المشرى ان البيع للمدبر وان رهنه ماحضة الرهن الا
له عليه وفي رهنه فسخ التدبير فيكون ان يكون وجه النسبة اليه القاعدة التي ذكرها غير واحد وهي كل ما جاز رهنه الا ان ذلك
يفضي القول به لغيره ايضه ولعلنا قال في رهنه لا يجوز رهنه المتعنة لعدم امكان رهنه في المانع لا بقاء لها فلا يفتق بها المشرى الا خذله
المدين وقفا في الجاهة وقد سلف في كتاب التدبير جواز البيع قال وصح الرجوع وجبت في تدبيره او ففقت او بطلت وشبهة
انكار التدبير ما لو باعته وهبه ولما يفتق التدبير فاكثر التدبير على انه لا يفتق التدبير فقال الحسن ببيع خذله او بطلت عند على المشرى
فيكون لولا له وقال لا يفتق لا يبيع بعبه الا ان يشرط على المشرى اصفاء عند موته وقال ابن الجبدي ببيع خذله مده حقه السيد قال الفخذ

وعدم سلطنته على جهات دونهما ولورهنها الذي عند المسلم المصير لورهنها على الاشياء المشهورة المشهورة عظمه بل
لا خلاف اجده فيها الامور من غير وقت في خصوص ما لو وضع على يد من قال اذا استقرت في من مسلم الا ورهن من ذلك من يكون على يد من اخر يبيعها
عند محل الخ فباعها او في ثمنها حاز لاخذها ولا يبيع عليه وذا في الاخر ان كان بطل السجل لا يكون من حرمه وقد ايقع بعدم صلاحت في اخلاصه
الاخر بل لوجه جواز اخذ الشئ منه بله الذي من هنا عند من اخر على هذا الدين وان كان رهنا فاسدا والعليل بان الحق في وفاء الدين للذي في جميع
الرهن كما لو باعها ووفاء ثمنها لان الرهن لا يملك للرهن وانما يصير محرم من غير تصرف الوارث له بعهده له وكان له بعهده ذكره له ووجه بان هذا المسمى
الودعي كيد المسلم الذي لا يدين من اخذنا سلطه على البيع والاستيفاء من الرهن وهو هنا مستع وان كان قد باع في حقه ببيع كون بده ضرورة عند الرهن
كونه وكلاهما لعدم اشتراط استدان الرهن نعم المانع ما اشترط الباع من عدم حصة له في الرهن على الوجه الذي هو في الرهن وهو من غير الرهن وعلى كل حال
فلا خلاف في حقوقه وعلى تقديره فلا يبيعه ضعفه لعدم حصة بثلث في المسلمة في الرهن عن رهنها على وجهه بسلطه هو او كما لو باعها او الاستيفاء منها بل
كان في الوفاء الذي للمدين المسلم او قل من يملكه رهنه الاخر او خري ولا ينافي ذلك جواز اخذ ثمنها من باعها اذ ليس هو بعلق من بها ولدان لك لغير
لغيره على بيعها ولا اشترط لذلك في عقد لان من ليس له ان ياره بذلك تكون حصة على الذي اذ هو مخاطب بالرفع وكذا لا يبيعه ضعفه بل منه
من جواز الامتناع عن بيع ثمنه ووفاء فرض كون مثل الحق ضرورة عدم الفرق بينه وبين غيره بعد جواز ثمنه كاهو واضح ولو رهن الرهن في البيع
كالمنفعة صوة والوصف ^{بما} ان تكون ملكا للمسلمين وضرب عليه المخرج لم يبيع عند الله وجماعة لانها لم تشبه واحد من المسلمين ثم يبيع
رهن ما بها من ابنته واللات وشجر حوله لصلحها بخلها في كل ان يبيع رهنها مع انها تلك تبعا لاثار التصرف بل لا يبعد حصة رهنها انفسها دون
الادراك كونها ملكا مادامت لادراكها من غير خلاف للمالك فقال والاصح جواز رهنها شيئا لا تارة التصرف من بناء وشجر ونحوها لا منفردة
الا ان الرهن بل انما الكلام مع العلم انه من غير رهنها من رهنها اكل ضرورة ان الحق لجواز رهنها شيئا لا تارة التصرف بل لا يبعد حصة رهنها انفسها دون
واحد واعتنا ان الآثار قد روي قبل حلول اجل الدين فلا يبيع بيع الاضرب باعتنا ان الاختيار هناك دلل نظامها على جواز بيعها ما طهرت
عليها اذا اشترى في جهات بها ولو رهنها شئ في حقه في حقه على قاعدة ما جاز بيعه جاز رهنه وهذا وقد قد جماعه البناء بما اذا لم يكن معيلا من رهنها
والا كان حكم حكمها ويمكن دعوى كون السيرة في الاجر والاولى وضربها على خلاف ذلك واما الثالث فلا يبيعه اعتبار بناء على اشتراط العتق
في الصيغة فلو رهن ما لا يبيع ولا يمكن اقتناضه كالطريق في الهواء غير مناد العود والتمك في غير الحصر من الماء بحيث يغيره في حقه عادة للوصف
رهنه بل وعلى عدمه لعدم الاستيفاء في مثل ذلك لكن في ذلك ان يمكن القول بالصحة لعدم المانع وتحتل بقدر استيفاء الحق من ثمنه لعدم حصة
بيعه يتفرع باسكان الصلح عليه وكتبه ماصح بغيره من رهنه لبيت منعه عكس النوب او قد تقدم مثل في الدين وهو لا يبيعه من غيره مع فرضه انما اقتناض
بصلح ونحوه مما لا يكون نادرا والا لا يصلح من نظر في ارباض فان يخرج الامكان مع لندرة فانه غير يحصل المقصود الذي بالرهن وهو الاستيفاء ومعدلا
بحصوله على بناء ما دل على لزوم العتق بمثل وصله لفا اشتراط الشرطين من شرط القرض وكيف كان فاذا كان معناه العود والماء بمحصوله فالصحة
مفيدة على التذمين كما صرح بعضهم وهل الصيرة باسكان الا ان من عند المسلم وعند الله فلو رهن ما لا يمكن اقتناضه عند العقد فانفق القرض
عليه فاقبض جميع على الاول وبطل على الثاني ولو رهن من كان الاضطر عند العقد فانفق بغيره بغيره من الرهن اذا تمكن من اقتناضه بعد ذلك
ولعل الامر في المقام على حيط تقدم في البيع بالنسبة الى اشتراط العتق من المسلم التي خرجت المقام اولى واعتنا ببناء على اشتراط القرض فيه وان كان
مقتضى الاصل المستفاد من الملائكة لا دلل عدم شرطه كل ما شك فيه فوجد جازا فانه يمكن الفرق بين البيع وبين المقام باعتبار عدم الفرق في الاول
الثاني الله لا يبيعه في اقتناع عند الرهن عليه في العتق بغيره من المعاصرة ومن هنا يفتح الشك في اصل الشرط ان لم يكن لجمع حق على
باعتنا العتق والله اعلم وكذا لو كان ما يبيع اقتناضه ولكن لم يسلمه بناء على اعتبار في الصحة ولم يلزم بناء على اعتبار بناء الصحة جازا على ان يبيع
ما يقتضى القرض من قول واصل للاحكام المسلم اعلم من ذلك ضرورة عدم اشتراط عقار رهنه المسلم المقدم كما هو واضح وكذا لو رهن عند الكافر عبدا
مسلا وصحفا انفق السبيل في الكتاب التزوي وقيل في الغائل الشئ في الحكم من بطله بغيره ووجهه ووجهه على يد مسلم وهو اولى عند المصنف والفقهاء
والشهادين وغيرهم من تحقيق السبيل بذلك لانه اذا لم يكن تحت يده لم يبيعه الاستيفاء من قيمته لا يبيع المالك او من ياره بذلك ومع العقد
يرفع امره الى الحاكم لبيع ويوفيه ومثل هذا لا يبعد سببا لان مثل يبيعه بالموت والتقليد ونحوها وقد ان ذلك يقتضي جازا وان وضع في يد
اذ لا تسلط له وان كان في يده الا بالطريق المبرور والقرض من سبيل ولو سلم وكان له من الرهن من رهنه سببلا للكافر بل هو من سبيل الرهن
كأبدا وهو يبيعه بل بالمسما هنا غويا الذي في قوله وانها لا يبيعه في رهنه ان المسلم المخر يكونها بالرهن فالخبر ببناء المسئلة على صحة
حق الزهانة للكافر في المسلم والمصحف عدلها من غير في يده اوضع على يد المسلم وعده ولعله لذا اطلق المانع في كونه وغيرها بل هو ادعى انه
معقد حكم الاجماع لكن الاختصاص عدم حكم القول بالصحة من قوة ان لم يثبت اجماع على خلافها المانع كونه سببلا بل هو اسهل من اجازة المسلم
نفسه للكافر لا بأس بثلث من الكافر فيما في الموت والتقليد وبيعه في بينه وبين ثلث حق المسلم في المخر والمختر لا انتم يمكن دعوى حقوق
الاجماع مع الوضع في يد الكافر فحينئذ ان الوضع على يد المسلم والله اعلم واما الرابع فلا يبيعه لعدم التمكن من استيفاء الدين منه بدونه
فلو رهن وفقا ليرجع اذ لا يجوز بيعه وان كان على كالموقوف عليه وعلى تقدير جوازه على بعض الوجوه يجب ان يشترى بثمنه ملكا يكون
فلا يبيعه الاستيفاء منه مطا واسباع الحاجة قد يطرأ اليه وقت الاحتياج الى بيعه عدلها فلا يكون مقتضى الرهن حاصلا ولعل لذلك

في البيع من غير
القبض على العتق
انما لا يبيعه
منه الا ان كان
من الاول

المثلين من غير ذلك لكن قد يمنع منافاة هذا الاحتمال للرهن كذا يحالف والمرة هذا وقتي لك لو قبل بعدم وجوب قائم بدلا لم يكن رهنه حيث يجوز بيعه ونحوه فيهما
 انية لكن المثلين من غير هذا لعدم جواز ذلك عند عدم وثوق الراهن ان يمكن انتفاعه قبل بيعه الى غير الراهن ويوثق ونحوه مثلاً بناء على فسخ مثل
 هذا الاحتمال في الرهن ويحتمل المسئلة في تقديم وكتاب البيع ونماؤه وانما يكون رهنه شيئا لان عقد الرهن يكون على شيء بخلافه وكذا لا يصح رهنه من غير
 الشيء مطلقا ومقتضى التخييل او بيعه كقولك او شرط كما في من يبيع بناء على عدم جواز بيعه ومن الغريب ان الفاضل في كره مع اشتراط في الرهن ذلك
 حتى ان الرهن المعلق على الوقت او الوصف ثم قال وهل يباع لوجله الدين قبل الوصف الاول المنع لانه وان لم يبيع عن ملكه بهذا الا انه قد يعلق ويحق لله
 وبيعه مبطل لذلك لئلا يبيع من وجه في الوصف كماله عدم حصوله لان اصل الزود في القواعد ويترجم قال في الاخر وعلى الصحيح لو وقع الشرط
 اثنى وخروج عن الرهن ولا يجب اقامته بل اذا كان المرئى عالما بما لا ولا لاقا لا دريا لوجوبه ما وفيه منع كون ذلك لا دريا كان ان الوجه عدم الصحة في الـ
 المسئلة لان ذلك لا يبيع البيع للمالك فلا يجب ان الراهن يوافق حال قتل العبد بالحنانية وهوها فان ذلك لا يمنع البيع للمالك واحتمال صحة البيع
 لعدم حصول الشرط غير كافي وصحة الرهانة كما هو واضح فحينئذ ان كان يبيع بغير ان يكون المراد من البيع مطلق التقل ولو لم يصح فلو اجتمع فيه لشرائط الرهانة
 الا انه لا يصح خصوص بيعه وان صح الصلح عليه صح رهنه ضرورة عدم اختصاص البيع بذلك بعد امكن الاستبقاء منه صح فلا يجوز رهنه كل لا يجوز
 للمالك فلو كان عينا مملوكة لم يمكن قبضها ومنه الكافي في نوشرط لان الكتاب عقد لازم لا يمكن استبقاء الدين معها واحتمال العجز في الشرط
 غير محدد واما ام الولد فتدفع الكلام فيها في اخر البحث ان كونه كان قبض الرهن المشترى في دفتره كذا سواء كان للبايع او للشئى او لها لان انتقال الملك
 بفعل العقد على الاشياء خلافا لغيره حيث حكم بعدم الانتقال لو كان قبضا للبايع او لها الا بعد قبضه من قبضتها وقد تقدم ما في سابقا لكنه اشكل في ذلك الوهن
 على الاول انه فيما اذا كان قبضا للبايع او لها بما في من الترخيص لا يطاق الحق البائع ومثله ربه وما استثنى لك من الامور التامة للمالك قال ويحتمل في المسئلة
 يحتاج الى نظير بل لو كان قبضا لخاصة فلا اشكال ويكون الرهن مطلقا للقبض وكذا يجوز للبايع رهنه لو كان له بها ولو لها ويكون قبضا للبايع قلت وقد تقدم
 من ان بائنا ما علمت من غير المسئلة ونريد هنا ان الصلح سنة ان قبضا اما للبايع او للشئى او لها او الراهن البائع او المشترى فان كان الاول وفقد رهنه
 هو كان قبضا ولا يشك في رهنه بعد الملك قبله اذا انظر حصوله في مثل وان ما قبله بل لعل الفصل في التعقب للرهنه كافي في الفقه وان كان للشئى
 فقد عرفت سابقا ان الاحتمال في بيعه ثلثة نفوذ البيع ومطالبة ذي القربى لوضع المثل او الغيبة ومطلان البيع وصحة من تركه لا يصلح الاول لا يفيق
 التوفيق صحة الرهانة كما ان لا يبغي التام في البطلان على الثاني اما الثالث ففي الصحة وعدمها عليه احتمالا لان اقربها الصحة وان كان الثاني والـ
 البائع فان اجازة المشتري في قبض الرهانة صح وان اجازة دونها بطلت وان فسخ الحيا في قبضه الرهانة ويحتمل بشتان من وجوه الرهانة في غير ذلك
 ومن اوله من اجازة المالك واما اذا كان الراهن المشتري فلا يري انه اجازة ولا ياني فيه الاشكال السابق ومن ذلك يعلم حاله في بقاء الصور ومن
 الواهب الموهوب لا يصح له الرجوع فيه ففتح الغيبة كره في البائع ذي القربى المبيع بل وكذا رهنه غير المفضل عنه التو لا الرجوع فيها والاشكال في المسئلة
 سابقا قد عرفت وقد يتم جعل جبل المدار على ما دل على جواز تصرفه في حق فاقب كونه كك وجب القول بنقضه في ان ما والا لا يجوز حتى يفسخ
 محافظة على الضابط هذا وفي رهنه غير المفضل عنه التو لا الرجوع فيها قبله فالجواب المنع واولى منه لو رهن الزوج نصف اصدان قبل طلاق
 غير المشترى رهنه الموهوب في موضع يصح فيه الرجوع كره في ذي القربى وقد يرد في الاول قبل الفسخ والام بعد فراقه بينه وبين رهنه الموهوب والله اعلم
 ويصح رهنه العبد المرئى لا غير طرفة والانه لا يفتى في طرفة الاصل في العتق في البيع والرهن وغيرهما واحتمال عدم التوفيق فيه
 مناف لما بينه كاحتمال عدم بره المرض بل قد يفتى في الحواز ولو كان عن طرفة لذلك ايضا وقا فاقب في سعيه والفاضل في شرح الاشارة
 والشهيد وغيرهم على احكي من بعضهم للاصل في العوم السابقين بل ربما ظهر من بعضهم المقتضية من بيعه فيبغون يكون رهنه كك لوجود
 المقتضى ارتفاع المانع ودعوى انه بمنزلة ما لا يقع فيه اوصاف المملوك او المستحق العتق ويحتمل ذلك مما يمنع جواز بيعه ايضا واصله البطلان كدعوى القرض
 بين البيع والرهن باسكان الانتفاع في الاول متفقته خالصة بخلاف الثاني الذي يرد منه الوثوق المفقودة في المقام لاحتمال قتله او منعه اقتضا الوثوق
 في الرهن بحيث يفتح فيه مثل ذلك خصوص في مثل هذه الاذنة المعتد راقاة لحد فيها بناء على انه وظيفة الامام وان منعه المرئى بل لو قلنا بوجوب
 فذلك على سائر المكلفين الذين يقيم الراهن والمرئى من بيع ذلك تعلق في الرهانة فيه مادام غير مقتول وتحاصل لا يفيق التام في الحواز بناء على حجة
 بهم كما ان لا يبغي التام في عدمه على فسخه بل عدمه واصل الاخرى جواز ما ماعا لاطلاق الادلة وعمومها فاضل في علي من عدم جواز رهنه المرئى بل فيقتض
 اطلاقه وان لم يكن فظرا في الرجوع عن الملك واضح الضعف خصوص في غير العتق وان وافقه الفاضل في كره في العتق واستشكل في غير ذلك
 ما لا يفيق الانضاح ولعله عدم قبول توفيق ظاهره او باطنا فيكون من الاحتمال الذي لا يقبل النظر به فلا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه وان كان قد منع
 العوم للاعتناء بالحنانية حيث يشك في ذلك المسبوق للملك وليس فقهه بما شره فاجيدا والله اعلم وكذا يصح رهنه الحيا في خطا على المشهور بل ظاهر
 شخصه المرئى في عدمه اختلاف فيه وهو كك من غير الحكم عن ذلك لانه اجازة الرهن فيه وفي عدمه فلا يفتى لاختصاصه بالعدم حيث قال وفي
 العدم يرد بناء على ان المنقاة ذلك وكيف كان فالاشتباه في حصول المذهب الجواز في حصول المقتضى الذي هو سلب شرط الرهن حال الرهانة
 وعدم المانع اذ لم يثبت ما يفتى في حيا بانه عن البيع ونحوه فضلا عن الرهانة واحتمال انضاح والاشتراف في الكل او البعض في خارج كما اذا جفت
 وهو رهنه ولا يفتى في الاستبقاء في نفس سائر الاشكال بل قد يفتى في مثل الحيا في خطا انه اذا رهنه المولى التزم يفكر لان الحيا يبيد فتكون ذلك
 اختيارا للفتك فلا اشكال في صحة رهنه بغيره وجب اختصاص المصا لزود في العدم لك يكون الحيا في غير المولى وعلى كل حال في الحيا بانه

السبع

مقامہ

باعتبار عدم علم الاستحسان في هذه النسخ والمبيع والحق في غير كاف في هذه الرهن وان كان لو تحقق لظهر ان كشاف من اول الاستحسان لان المصنف
كان الاستحسان اريد هاهنا او بدلا معلوما ثبت بل لا يخفى على السارد للتصريح الواردة في الرهن انه لا تناول في شيء منها لذلك من التصريح
التي ذكرناها انما ضرورة عدم مال لظاهر الرهن عند غير حتى يستثنى له ومنه يتضح انك في صدق الرهن عليه بحيث يتلخ في عموم الوفاء
والاطلاق العام ليس على من من المساحة لا غير بركة وثوق فالقول بالبيع فيه وان قلنا بالجواز هناك لا يخرج من قوة خصصنا مع ما لا يخفى عند ابي
ينظر في الرهن على غير المعلوم من الدين حال الرهن ثم علم ان جواز فاه لعدم شرطه العلم بركه سائر ما يعتد به العاملة لا يفيض بل يحكم انما
على عدم العلم كما هو المفروض من محل البحث بذلك يفرق بينه وبين الضمان الذي ليس فيه شغل الذمة بل يعلم بعد حصول ذلك كما اوجبه
فيما سمعنا من كونه نعم لان من التزام صحت الرهن بعد ذلك كون العينة في العينة نقشا البيع على نحو من الدين الحفل والله اعلم وكيف كان
فقد عرفنا ان لا بد من الثبوت حال الرهن لعدم ضرورة حقيقته بل لا بد من سبق ثبوته على تمام الرهن لان الشرط للسبب في الاجرة كما
سائر شروط العقود فلو شارك بين السبب الرهن في عقد كما لو قال المشتري صاكتك عن هذا العبد بالثمن وهنت الدار بها فاقبلت
او قال قبلت الصلح ثم قال قبلت الرهانة لم يصح وقا فالصحيح الكركي وظاهره بل في الرضا كتاب عن الاكثر فضلا عن من العبد نفسه لو وقع
ايجاب الرهن على الكفد بينا الله معناه التوثيق قبل ثبوت الحق بل قبل ان يغيره فعول ويحصل بعد ذلك لو كان محجرا في صحة الحق هو محال
لا جرم لو اخرجنا عن الايجاب العبد لخصوا اذا كان قبل القبض بناء على ان تمام السبب ودعوى كون المعنى عند الرهن ليس بغيره
لا يعضد لاشهادها بل انما هو ضرورة ظهور الابدان والنصوص بتعريف الرهن بما له الحق في صدقنا انما استثنى على ما لا بد من الاستحسان ان الله
هو جنة الرهن الجرم الاخر من القبول حتى يكون قد اخرج من ثبوت الحق او فانه بل هو عبارة عن تمام عقد الرهن كما ان له في عقد الرهن ما يفيض بالدين
بينه وبين غيره من العقود المعلوم انما هو تمام عقودها ما عتد بها بغيره صحتها فلو اوجب البيع مثلا على ما لا يصح سبب ثم انتقل الى العقد قبل تمام القبول وقبل
الشرع فيه لم يصح قطعا بل حكم عن جرمه انما من الرهانة الاخر من سبيلان فولى المولى لعدة كانه على الف بعتك هذا الثوب كذا فقال العبد
قبله او قال قبلت الكتاب والبيع والفرق بين الما بين صعبا طرفي اشتراط الناضب في الجواز لعدم ايجاب البيع على ايجاب الرهن اذ قد بعد
عدم ثبوته الحق في الرهن بعد خلافه بين تقدم ايجاب البيع على ايجاب الرهن او اجماعا على انما هو واضح في الجواز ذلك غير صحيح بل اصلنا فاجب على
الناضب واحد واصحابه الى ان الجواز في غاية الضعف من الترتيب بزيادة بعض الاساطين من اصحابنا في حق صدق لشرط بين الرهن وسبب الدين في عقد
حق الجواز اشكال فينا من جواز اشترط في العقد فكثر في منه كذا في الامتزام لاحتمال عدم الوفاء بالشرط ومن يؤمن الرهن على ثمانية الملك
لكن تقدم السبب فيقول بعتك هذا العبد بالدين ثمنك الدار ويختار العبد بها فقول اشترت وهنت ولو قدم الامتثال لم يصح وفيه وهل يجوز منفئا
الرهن للدين مثل ان يقول بعتك هذا العبد بالدين ثمنك الدار ويختار العبد بها فقول اشترت وهنت ولو قدم الرهن لم يصح بل كونه لو اخرج الرهن بسبب
ثبوت الدين مثل ان يقول بعتك هذا العبد بالدين ثمنك الدار ويختار العبد بها فقول اشترت وهنت ولو قدم الرهن لم يصح بل كونه لو اخرج الرهن بسبب
وارتفعت بهادرك فالأثر الجواز لان الحاجة لله هو اية فانه لو لم ينفذ لم يمكن من الزام المشتري بعقده ولان شرط الرهن في البيع والشرع جازم لحاجة
الوشية فكذلك امر جرم بهادرك لان الوشية هنا اكد فان الشرط لا يفي بركن الجميع كما ترى بعد الاختفاء على الامتثال من تقدم فيقول الرهن على
ايجابه بالحاجة مع عدم وجوبها الى المرجح لا تكون دليلا مثبتا للحكم شرعي اشتراط الرهن لا بشرط فيه شرط عقد الرهن من ثبوت الحق ونحوه فجزاه
لا بشرط جواز ذلك بل الظاهر منه انه في بحث الشرط صحة اشتراط رهن المبيع نفسه على معنى انه بعد جدد بعد انقضاء الرب لوجوهنا ان شرط تنجيه
العقد بدونه وقلنا ان الشرط يقوم مقام كفيال الصلح مقام بعض العقود وان لم يتجسده حكم ذلك العقد انجته الصلح لعدم ازالة الشرط السامع مما
مادل على شرط ذلك مثلا في الرهن لان المفروض عدم كونه من الرهن وان فصلت تنجيه بالشرط بل لو قلنا بغيره اشتراط التنجيه على وجه الجففة احكاما
الرهن على معنى ان الرهن سبب العقد والشرط امكن جواز اشتراط كونه رهنا على دين سابق فضلا عن اشتراط رهن غيره ما هو مملوك للرهن سابقا
من منفصل مقامنا التعلق في الرهانة بزيادة مقدار اعلب كما هو مقتضى الاشتراط الذي يرد منه الرهن بعد ثبوت الحق كما قبل وعلى كل حال لا ينافي الضم
في محل البحث بل لو قلنا بغيره اشتراط رهنه على الثمن في العقد على المعنى المتقدم لم ينافي الضم اية لا مكان دعوى اشتراط سبق الحق على عقد الرهن
لا على اشتراط المنقضى للافتتان او سبق الحق عليه باعتبار جباية عقد الرهن الذي هو مركب من ايجاب القبول ولا يعضد مقاماتهما لتبو
الحق بل اعضاها المتفاوتة للسبب لظرفها المذكور في كل ايه وهو مقتضى ترفع الايجاب بل حصول الحق الذي هو شرط فيه لكونه شرطاً للعقد بما
في حيداً فانه دقيق والله الصام وكيف كان فليس المراد من الثابت في الدين وغيره اللزوم لصحة الرهن على المشتري في مدة الجباية على حصول الشغل للعقد
والرهن غيره ما هو من زل بل لا خلاف اجماع في الاطلاق الادل في كونه لا شك في انه لا ينافي من في الدين ما لم يعضد منه الصلح مع انه لا يخرج من نظير
منع في الاصل للدين فيل اجل الجباية المراد من الثابت المحاسن في الدين وان لم يكن لازما فلا يصح سماعه لو يحصل سبب جوب بل ولا على ما حصل بسبب
وجوبه في الجمل ولكن لم يثبت برفق لانه كالدليل استغناء الجباية في خطأ المحض شبه العدة في انهاء حالها وان علم انها تاتي على انقضاء
هو سبب ثبوت الدين على المشهور وتغلا وتخصلا بل مقتضى الاطلاق عدم الفرق في الجباية على اية الدين وغيره ولعل لان الشايع لم يربط عليها احكاما
قبل انهاء حالها مع تمام السبب فلا يثبت برفق والقطع بان يحصل احد السببين لا يوجب جواز اخذ الرهن لعدم ثبوت الحق قبل حصول سبب كونه في
لك وما قبل جواز الرهن على الجباية في الاستغناء منها وان لم يشرع في قطع ما يوجب الدين فان غابت الموت ولا يوجب كونه في خلاف ما دون

وليس بعيد ونسب غيره وقبحه ان على احوال سريان الجناية لو يكن لذلك القطع تاثير ولا سبب فيه بل الموثق الموت ولا معنى للموت قبل ثبوت الحق ثم لو كان
الموثق للدين القطع المبرور والموت لا اثر له فيخرج الرهن لثبوت الحق كذا النص والقوى خلافا لما لا في المتن وغيره حتى يخرج وقد عرفنا ان القطع يحصل
احدا لسببين غير حصول ضلوكا كان ذلك هو التمسك مع انزاع الجواز الرهن على المنقذ ثبوت الدين في الجناية على ما لا يوجبها كقطع اليد
مثلا فان النص في منقذ من تمام الدين او منقذ لا يلزم به القاتل المبرور والعرف بينهما الاتج من تكلف ثم من المعلوم ان الدين في الخطا على الجنا
ولها مفسطة على ثلثة سنين ولكن لا يجوز الرهن على فسط كل حول الا بعد حلولة لعدم ثبوت المسقط عليه منها فلهذا فان الجامع لشرايط العقل عند
تمام الحول هو التمسك بهفل وان كان فافلا لها قبله لا غيره وان كان جامعا لها سابقا واستصحابا لجامعها الى حصول الحول غير بعيد بعد ان كان سبب
الثبوت مضى لحول فاذا مضى مع الرهن مع ذلك التمسك في ذلك ثبت في ذمة ما الدين في شبهة لعدم دفع الرهن عليها بمجرد حصول سبب ثبوتها
لانما على الجاني وان كانت مؤجلة السنين لكن كاجل الدين فلا يمنع من الرهن بها بعد ان كانت متعلقة بزمانه وان مات في تركه للمال الا ان
ان الاجل فيها كاجل في ذمة الخطا بمعنى ان مضى جزء سبب الاستحقاق فيجوز بها التمسك ويستصح ان في كتاب الديان ما يؤكد ذلك وان كان في
بعض اجناسه هناك ما يوجب اشتغال الدين بها قبل الحول ولكن من غير مستغنى لاجل الموت والاعتناء عند الحول الا ان الحول على من
التمسك ضرورة افضاء التمسك في كلامهم هناك ان يكون المراد بالخطا بها الحكم التكميلي في الدين لا بسبب الموت ولا بالاعتناء
فلا حظ فاعمل ولذا قال في حق ولا يصح الرهن على الدين قبل استيفاء الجناية وان حصل المخرج ويجوز بعد الاستيفاء في المسقط المطرف فان كان
مؤجلة بعد الحول على الجاني او على العاقل في شبهة لعدم الخطا ويجوز على الدين المؤجل والعرف في سبب المنقذ عليه فيه بخلاف العاقل
فان لا يعلم المضروب عليه عند الحول ويجعل في الجواز في التمسك على الجاني لتعيينه ولو طلل بان الاستحقاق لم ينفذ الا بعد الحول في الجنا
مثل الجاني والعاقل الا ان ينفذ الرهن على التمسك في الجنا فانما الظاهر ان الرهن على الجاني كالدائن المؤجل ولعل بناء المسئلة على ما ذكرنا في بعد
الافتضاء على بعض كالموت ونسب الله التمسك في ذلك وحله في ذلك وكذا لا يصح الرهن على الجنا لثبوت الرهن بعد استيفاء الجنا في المال
قبل العمل بل خلافا جده قبل قبل تمام العمل وان شرع فيه خلافا للفاضل في ذكره فجزءه بعد الشروع قبل التمام لانتهاء الاجرة الى الزرع كما في
مدة الجنا اشكل في ذلك لعدم استحقاق شيء وان عمل الاكثر قال والعرف بينهما وبين الجنا واضح لان البيع متى ابيع حيا لم ينقص منه الجنا في
للمزيم والاصل فيه عدم النص في الجنا فان العمل فيها لو ترك على الجنا لم يثبت سبب شيء والاصل عدم الاكمال قلت مدار الحكم على استحقاق
بالشروع وعدمه وظاهره في الجنا لان الثاني ولعلمها قبل الاجرة على العمل المضمك كما بال عقد كما هو مقتضى المعاوضة وان كان لا يستحق تسليمها
الا بالعمل بخلاف الجنا لان المورد العقد فيها انها عرض العمل لا ملكه على الجنا ولو كان كانت جازية بالنسبة اليه وتعلق الجنا في حله ان
وكيف كان فلا اشكال في صحة الرهن على الجنا لثبوتها اولى العمل بل لا خلاف بل في كونه الاجماع كسبب الاستحقاق به كما هو واضح ويجوز على مال
الكتابة المطلقة بل لا خلاف على مال بل ولا اشكال لثبوت الحق بها ولزمها من اطرافين بل في المشرطة على الاقوى وقاها للشهور عند
المتأخرين لانها لا زينة الا كما تبين طعنا كما في لقب بل لو قلنا بان الجنا بالنسبة اليها خاصة او الى المولى معه الجنا المصداق لعدم منافاة الاستحقاق
المولى كالعرف في ذلك الجنا كما ان لا ينافيها نشاط المولى على ربه في الرق او ذوقا لربه ومن ذلك يظهر لك ضعف القول بعدم الجنا في الشئ
والفاضي والحمل وسببه ويجوز سبب الدار من المبرورين الذين قد عرفت عدم افضاءها ذلك بعد تسليم الاول منها بل يظهر لك ان بانه
المطلوب في ذلك عرفت حاله بقوله المص وكذا ما لا الكتابة ولو قبل بالجنا فيه كانا شبهة غير جدي اذا خلافا كما عرفت منخص المشرطة بل خلافا
فيها ضيقة جدا لضعف دليله والاعتراف وبطلان الرهن عند دفع الكتابة المشرطة من رخصتها لذهاب الاستحقاق كما هو واضح وكيف كان فبعد
عرفت فيما مضى انه ينبغي ان يكون هذه اوجه بناء الذي يمكن استيفاءه من الرهن الذي هو عينه الوفاء لصاحب الحق مع الغرض ولا معناه والاعتراف
وتيقنه فلا يصح على ما يمكن استيفاءه من الرهن كاجارة المتلفه بين المرحل خدشته فان مع شذرها بموت ويحوز بل بعصيانا منه تنقضي
الاجارة فليس للرهن استيفاءها من الرهن وثبوت اجرة المثل عليه بعض احوال الاجرة الخاص كما لو انتفع بنفسه مدة الاجارة او امر نفسه لغيره ولم
يجز المساجل الاول واخيرا الرجوع على الاجرة لانه المتلف لا تسوغ اخذ الرهن لعدم معلومية تخلفها فالرهن عليها رهن على الحق بل ثبوت بل على
احتمال ثبوت بل كل من غير من او اجرة او نحوها لا يصح الرهن عليه لعدم امكان استيفاءها من الرهن ولذا قال في كونه لا يجوز اخذ الرهن بموضع
في الزينة كالقمار المعين والاجرة المعينة عليه الاجارة والمعقود عليه الاجارة اذا كان متاعا معينة مثل اجارة الدار والعين المعين والمثل المعين
مدة معلومة او محل شيء معين او كان معلوم لا نخرج بعلق العين لا بالدين ولا يمكن استيفاءه من الرهن لان مقتضى العين لا يمكن استيفاءها
من غيرها وبطلان الاجارة بلفظ العين لكن قد يشكل ذلك كله باطلا في ادلة الرهن والاستيفاء في المال التي يكفي فيها الاستيفاء من الرهن في
بعض الاحوال كما اذا استحق المتفعة المورث مثلا او متعها في مثل الدار على الاقرب فان فيها ما تثبت في ذمة منقذ من الرهن فيها ما سعت
في الاعيان المضمونة واحتمال الانقاس بموت ونحوه مع ان الاصل عدم ضمانه في كماله لانما احتمال النص في الجنا بل لعل الضمان في المقام او
ما ذكره الشهيد من ان الرهن المساجر على مال الاجارة خوفا من عدم العمل بموت او شبهة فهو كالرهن على الجنا المضمونة وهو صحيح في
الجواز ما سمع ان المال هنا قد انتقل بالعقد الى غيره فليس الاجرة لحيث لم يشر في لها بخلاف المتفعة والاجرة المعينة والمبيع المعين
ونحوها مما هو على كونه في الظاهر ان يشرط على تسليمها اليه وعلى احوال ضمان من يده لها وقد سمعنا في كونه في الاعيان المضمونة وان

نما

[illegible]

في ملكه بمقتضى طلبه الحكم شرعا بان لو ثبت مقتضى عموم ما ذكره الميت وقع فلو كان الزهن فيه الوافع فهو كسبل حاله في الفظ كلفه نزع وعده وتبريقها
حتى يعلم بعينه بغيرها وان اشبه بنظره فيها فان المرجح في حق الصلح ونحوه لا ان الما حتى يعلم بمقتضى خصوصه ضرورة مقتضى
المال من ملك صاحبه بالاشتباه بل لظنهم على الغرض لكونه كالشريك في الاصل وان كان قد جعل مساو انهم لم يثبتوا كون الاشتباه
في الرجوع الى الضمان ولعل لذلك المصنف باب الوديعه واذا اعترف بالوديعه ثم مات فجهلت عنها قبل مخرج من اصل تركه ولو كان لغرضه وضافت
التركه حاصره المستودع على نزع ودان كان هو واضع الضمف وكيف كان فلا بد من جعل العبداء على ما ذكرناه وان كانت لا تخرج من الهام ولذا تركه في عقد
وغيرها ولا يخرج ذلك سهل فكل اصل الحكم بذلك وان كان ظاهرا لم يجره كذا اعترف به في تلك بان الاصل بقاؤه في المال الله كانه في
لغيره ملك ومن فلا قضاء للبد الملك بعد العلم بانها كانت اعم والاصل عدم التلف كما ان الاصل عدم تركه لغيره الموجود في فصل الرجوع
في تركه الموجود بمقتضى الاصل الشرعي الله هو بعد في غير حيث كالبيت ونحوها واصل عدم كونه من تركه الموجود لاصلها لا بد من احواله
سابقه كان خارجا عنها حتى لا يتصور في ذلك شيئا جامع صدق في الجملة من تركه ان يكون لا خاف من بين الاصلين فاصل القضاء المال يمكن ان يجمع
اصل التبرك لان المال بيد الميت غير مضمون بل هو امانة لم يكن لغرضه غير فليترك مضمونا وحديث على الميت ما اخذت حتى تؤدى لا بد
من تخصيصه بالامانات ولم يعلم هنا ما ينزل الامانة فيبقى اصله برائته الزهرا فانه لا يستحق الزهن في المال والتمنع لعدم الغرض فيهما
اطلوه حيث يشهد حال واضح الضمف بعد اعتراف من افضاء اصال القضاء المال واصل عدم التلف في اصل عدم تركه لغيره الموجود كونه في المال
وليس هذا من ضمان الما حتى بان الامانة خرجت من عموم على اليد وفي مضاربة عقد ولو كانت العامل ولو يعرف بقضاء مال المضاربة بعينه صار
اسوة الغنياء على اشكال ونسب ما فيها وفي ذكر الوديعه ثم قد يجهل ما ذكره فيما لو علم بالزهن ولم يوجد في تركه قطعاً كما اذا كان سيقا مثلاً ولا
سيف فيها مع انه قد يثبت بالاضمان فيه ايضا لاصل القضاء وعدم علم على البدل المسم استثناء تلف الامانة منه بغير تقييد الثابت بالبيت او يبين لا
ساو احوال الامانة فالتلف لله لا يبيع الامين كونه بغير تقييد ولا علم كونه على فاعله الضمان بالموسم ان المستثنى تلف الامانة مطعون كونه
في تلفها صدم الضمان الا بان يعلم كونه بغير تقييد فهو بعد اذن التلف اما اذا لم يكن معلوماً بل لاصل بمقتضى عدم وجوده في تركه اعم منه قطعاً
اذ لم يكن جدي في تركه لا يعلم بالاهم مضمون على اليد بما له في الحقيقة ليس لك تضمنها بل هو قوة الامانة المحكوم ببقائها بمقتضى الاصل الذي ذكره
بين الايمن وغيره في الخطا به في عقد ولو كانت المستودع ولم يوجد الوديعه في تركه فموت الديون سواء على اشكال او في كونه الضمان لا في اصله
هذا لان اخر من عقد ودعيه او عليه ودعيه او ثبت نمرات وعنده ودعيه او كانت عتد في جهوته ولم يوجد بعينه ما لم يعلم بقائها حتى انما اشكا
وعن شرح الارشاد فنسب الضمان الى بعض الاحتيا وفي ذكره قد بينا الخلاف فيما اذا كان عتد ودعيه ولم يوجد في تركه فان الله بمقتضى النظر في
الضمان والله عليه فتوى اكثر العلماء منا ومن اشابه الضمان وقد بان لك كل ان الصلح سنة الاول علم الزهن في جملة تركه القاء
ان يعلم ان كان عند الميت ولم يعلم في تركه او تلف بغير تقييد او في الثالثة ان يعلم كونه عتد كك ولكن ليس في تركه قطعاً الرابع ان يعلم
تلفه في يده ولم يعلم كونه بغير تقييد او لا الخطا منه ان يعلم كونه عتد الى ان مات وان لم يتركه في تركه السادسة ان يعلم كونه عتد كك لا انهما مع احوال
التلف بعد الموت كل ذلك مع عدم التفصيل منه بين الوصية والاشهاد وحكم الاول واضح حكم ما لو علم الزهن بعينه اما اعدادها فقد يفتقر
الضمان في غير الوصية التي قد عرفت احوالها الا ان الاقوى خلاصتها ان الاقوى في بعض صور الضمان التقييد على باقي الغرض بل لعل جعل في
جميعها المصنف من ان في الحقيقة الامانة نفسها لا ضمان لها اما اذا المرعبل ان في تركه وهذا لعدم العلم باصل الرهانة فلا اشكال في كون الحكم
في جميع كسبل مال الميت على ان يظهر له ايد واصل عدم الزهن ويمكن حل عباد الله وغيره عليه بل لعل كك في العلم باصل الرهانة في الجملة لا
انه لم يعلم الفلك وعنده وان كان قد جعل الحكم بها لاصلها انما خصوصاً اذا كانت العين شخصه وفي علم انها كانت رهنا عند الميت ثم لم يعلم انها
قد خرجت عنه ودخلت في ملك الميت وانما باقية على الحال الاولى واذا خرج الزهن عن حكم الوديعه والضمان يخرج عن راي الفلاس
سئلنا بالحق عن رجل ملك وزك مسند وفاقيه وهو من بعضا عليها اسماء اصحابها ويك هو ومن وبعضها لا بد من هو ولا يك هو ومن
فان شئت هذا الله لا يبرئ صاحب فقال هو كك لا يبرئ من مسند عدم العمل بظن خبر فيها حتى يصدقه بل يكون ذمت فجهول المالك او في
معرفة كونه رهنا او نحو ذلك مما لا يوافق الضوابط فتوجب ان المسئلة في خبره في كلامهم بل لعل المقرون في الذم عدم الضمان في كثير من جهات
والله اعلم ويحسن للمؤمن اتباع الزهن من الراهن لومن يهزم مقامه قطعاً ومن نفسه فان وكلا عنه وكانا شاملا له بالتصريح او العبد الله
هو مثله بل ومع اطراف الوكالة على المشهور بل في لف من غير كراهة الحق الموكل عليه بالبيع منه من ورون صدقه عليه خصوصاً مع اشهاد باقي
المحسوسين بالتمام وان المراد ببيعهم بشئ من اى شئ كان ودعوى ظهور الوكالة في عدم بيعه عليه وفي البيع على غيره من غير فرض ليجزى لا يجوز الا بال
وجود في غيره بل عليه كما اختاره في جامع صمد هنا لا شاهد لها ولو سلم الاشتباه في انشائي اظهره لبعض الاقوال ان ذلك هو المراد
هذا البحث لا يخص المظالم بل هو خارج عن غيره وتمام الكلام فيه هنا ان الاصل في المصنف عدم بيعه من نفسه في اطراف الوكالة في غير اى على او
وكلى اعم من في بيعه لاختار بيعه في ذلك وخاصة اذا كان الزهن ما يحتاج الى استيفاء او وزن او اداد المرئيين شرائه او بيعه لولد وشريك او ما
يجري مجرى با و ظاهره ان كراهة وان حكى عن المنع والله اعلم والمرئيين اعم من استيفاء دينه من الزهن من غيره من باقي الغرض سواء كان المراد بها
وقد عرفت عليه فليس يجب ان لا يستعمل المشهور بل لا خلاف فيه في الاول بل والثاني من ماعناه بظن من الصدوق حيث انه ترك الراجح

الدلالة على الاشكال الذي هو ما خلف في قوله وهو من صفات الاجماع بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
عامة في احواله كتابين لا يترك فيهما المصنفين غيرهما في صفات الاجماع بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
استفاد الدين منها وغيره من الدين بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
ما لا يصلح من الدين فقال بجمع ما خلف من الرهن وغيره على ان الدين بالمحصور محمول على الرهان في الدين بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
حصل ذلك لغيره لما في الرهان على بوشة بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
الدين بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
المرتب بها ولا خلاف في هذا بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
الفرق بينه وبينه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
خلاف لغيره بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
يوجد اختلاف في دينه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
في دينه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
من دينه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
وهنا مضاعف الرهن فهو من الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
ان ينقص من دينه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
ينقص من الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
يرهن الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
عن مال هذا ثم قال ان الدين بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
الدلالة على الجمع عليه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
بضمه فاعلم ان كان النقص بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
عليه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
الحكم المتيقن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
المؤمنين بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
كان الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
بما كان الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
وان كان لا يبرى بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
عند رجل بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
بنحوه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
استفاد من الدين بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
حملها على صورة القرض بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
رجع في حقه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
لانها في بعض احواله بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
وعده او مع حمله بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
جائحه حريق او لص بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
ولم لا يبرى بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
ذهاب الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
صحة الرهن بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
في العقب بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
ذلك قال لا يبرى بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
لا يبرى عليه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله
حصل النها في حقه بل في الاول دونه صريحا بل على ذلك اختلاف المصنفين مع انه في بعض احواله

۱۸۰۰

الا ان يشترط عليه وضعه على غيره كما او مانا البعوض بالاعمال فندم منهم انما من ضمن الرهن دون العبد متى علم ان قبض الرهن ليس
بالوكال على الراهن بل قبض من حيث حق الرهانة فيصير الرجوع عليه بخلاف العبد الذي هو وكيل فطاعته جبراً وعلى الاول من الواضح ان الرهن لا يملك
على من يباشره في يد الرهن اموال الراهن مع فان اتفق على ائتمن والاستلزام الحكم الرهن فبنيته وكذا ان كان العبد الموضوع عنه نقله كما ذكرنا الى ائتمن
غير ان اختلف الرهن والمالك فظلم احدنا نقله منه والا يبيع عنده لان الحق لها فاذ رضى بابقائه لم يكن لأحد الاعتراض عليها ولو كان الرهن
اشبه ولو باذن لكل منهما بالانفراد فاما احدهما لم يحكم الى الاخر هذا للحفظ الا اذا رضى الراهن بالبقاء في يد الباعث منفردا او بغير ذلك مما يثبت
ما هنا وما قد منه ما يوافق الحاجة الى الاكتاب ولو نقلت العبد مثلاً في هذا المشتري ثم بان سخطاً قبل اداء الثمن او بعده رجع المالك على من
من التناصب العبد والرهن القابض والمشتري المحرم على اليد ولكن ينظر الضمان على المشتري مع علمه لان التلغ في يده التي هي ضمان اما جعل
ضمنه كما ينظر الضمان على الخاص في كل من اشكال ان اراد به ما يشتمل مقدار الثمن الذي قد اقدم على بذله ولم يدخل عليه غيره فظهر وكون المالك
غير البايع بالنسبة اليه مضمون في الزيادة اليه لقاعدة الترفع من ربحه قبل بالعدم فيه اي لا فائدة له على كون المضمون مضمون في يده كما تقدم
مختص بذلك وهو في محال فان ما هنا احد من ثبانه ولا خصوصية له فلا حظ وامل ولو ادعى العبد دفع الثمن الى المرهن قبل فوله في حق الراهن اذا كان
وكيلاً عنه في ذلك لكن في عدم اشكال ولعله للاصل ولا ريب في ضعفه نعم لا يقبل في حق المرهن لانه وكيل في حفظ خاصته فلا يقبل في غيره كما
لو وكل رجلاً في قضاء دين قادم عليه في صلح له الدين وفي عدم جمل ثبوت له على المرهن واسقاط الضمان عن نفسه لا من غيره فظهر هذا الوجه
العبد سقط الضمان عنه ولو ثبت على المرهن انه قبضه وعلى الاول بجعل المرهن ببيع على من شاء فان رجع على العبد لم يرجع العبد على
الراهن لا اعتراضاً بالظلم وان رجع على الراهن لم يرجع على العبد لان كان دفعه بحضرة او بينة غائبة او ما شئت لعدم التفرط في القضاء وحسب الاصح
وفي عدم على اشكال منثاؤه التفرط وكونه اميناً له لم يثبت عليه ان كذب ورفقه ما لا يخفى في جبراً ولو عصب المرهن من يد العبد ثم اعاده
اليه زال الضمان عنه لانه قد ادها الى من يده يد المالك وهو واضح كوضع غيره من القروض التي ذكرها في عدة وانطبقت فيها شرائطها انما لها مع ان
جله منها لا يخص المقام كما او مانا الى بعضها فيما تقدم والله اعلم **الفصل السادس** من الفصول التي استدل بها على كتاب الرهن في
اللاحق وفيه مقاصد **الاول** في احكام متعلقة بالراهن لا يجوز له او الراهن التصرف في الرهن باستخدام ولا سكن ولا اجارة ولا بيع ولا غيره
من التصرفات انا قلنا للمعنى والمنفعة او المستحق لها بل لا خلاف في كذا الرابض بل لا شك فيه كاعتز غايه المرام بلغ في المفاصل الجماع على ان لا يملك
التصرف مستثناً الاخرين منها ما يورد نفسه اليه وصرف الجماعة على انه ليس ان يكره ان المرهونة او يبيعها غيره وعن البطولي استخدام العبد وكون
الدابة ودعاؤه لارصه سكنه الدابة ذلك كله غير جائز عندنا ويجوز عند المخالفين وفي الحكم عنهما مع الجماعة على انه لا يجوز لو طلى لانه المرهونة وعن الجواهر
الاخلاف فيه وفي كذا الرموز ان العمل بغيره على خلاف الرواية الدالة على جواز وفي النافع وسنذكره في التفتيح وبمكي ايصاح النافع هو الاصل
الصريح في الاجماع المربود الظاهر فيه والمشتري به لا يابى بدعي وتخصيل الاجماع مضاد الى التوى ذلك استدلال بغير واحد من الاستدلال ايل ايصاح
النافع انه مشهور النقل بل من صريح التفتيح وواظها الاعتراض عليه الراهن من الرهن متوعان من التصرف والى ما يمكن استفادته من فهم الرهن الذي قد
عرفنا انه بعد الاستفاد من التصرف واليدوي في شدة تغلب المنع بان العرض من الرهن الوشقة ولا يتفق مع تسلط المالك على البيع والوطى او
غيره من النافع الموجبة للتصرف الا خلاف كما ان اليه يرجع ما في كره ذلك من انه لما كان الرهن وثيقة لغير الرهن اما في عينه او بدله فيم الرهنية الا
ما يحجر على الرهن ويخط سلطنته ليعزله الى الاداء وفي الاخر في ثمن متع الراهن من التصرف في الرهن سواء ازال الملك كالبيع ام المقتنة كالاجارة ثم
المرهون وقلل الرهن فيه كما تروي ام راسم المرهن في مضمونه كالرهن لغيره ام ارجب انتفاعاً ان لم يضر بالمرهون كما لا استخدام والسكنى المضمون ذلك من
شليلانهم التي رجها الى ذكرنا لكن ومع ذلك كله قد وسوس بعض ما اخرى المتأخرين في بعض افراد المصنف خصوصاً ما تضمنه حسن المحقق سئلنا يا مولانا
عن رجل رهن جارية عند قوم اجل لمران بطاها قال ان ذلك ان تهرها يجلبون بين يديها قلت رايت ان قدر عليها ما لا قال نعم لا ادى هذا على رجل
وصحيح محمد بن سلم الذي هو مثله وكذا ما لا يرد فيه على المرهن من التصرف كقبول الجارية والاستخدام وليس اثره في سكنه الدابة وكونه
اذا كان بحيث لا يضر فيه بنقص الرهن ونحوه ولا يخفى عليك اليه بعد ما عرفت بل هو كما تراه في مقابلته النص والخبر وان صح سندهما الا ان قد
سمعت دعوى محرمها وشرها عن غير واحد من اصحاب على وجه يلحقهما بالاشاد الذي قد اصابا بالاعتراض عنه مضاداً الى موافقتهما للعامة التي جعل الله الرهن
في حلالها بل لعل في عدم ملائمة قوله ان الذين ارهنوها الخ لسؤال عن الجوارها ما في ذلك بل يمكن علمها على ارادة عدم المحرم الموجبة لحدانها وعلى غير
ما لا يابى في نحو المقام فالحكم من الواضح بل قد ظهر عن بعض الافاضل التامل في جوابه فانه يقع الرهن من التصرف كمداداة المرهن ولو بما لا يضر عليه
فيه ودعي لمران وناظر التخل وحضر الجارية وحضر العبد والقصد والحجامة ونحو ذلك وان صح به الفاضل والشهيدان وغيرهم من المتأخرين بل
عن البطولي النص صريح بدم المنع من الثلاثة الاخيرة اي لا طلاق دليل المنع ودعي حصول الاذن في ذلك خروج عن البحث اكر فيه ان مقتضى الاصل
الجواز ولا يضرهما الاطلاق المربود بعد الشك في ارادة ذلك منه خصوصاً بعد فتوى الجاهلية بل لعل المناق من غيره بل لا يفتى التامل في سقلى لا يتجأ
ودعي الدابة علمها ما يكون سبب الحفظ المال بل قد يشك في ارادة مطلق النص منه وان لم يستغن انتفاعاً بحيث يكون كمال الغبن الذي يجر له
وجله ونحوها من غير لا يجوز ضمن الجارية للشاد بكون قد وقع غيره منه من قطع السلع ولعل المراد ما لا يؤمن السلاسة منه وما والا كان محال للنظر
مل في المحرك عرفت اذا تخرج الراهن هذه المرهون واجازته المرهون كما نروي في صحيحها كما لا يخفى على الاثر فالاستلام الى الرهن في الاصل العبد والملك وفي

وهو قريب وفي آت بعد ان جعل المصنف عدم الجواز قال لو قيل ان المصنف دون التفتيح والتسلية كان وجهاً فقلت هو كذا لا يخلو في قوله وانكروا الا ان لم يخلو
باعتها ما هو مقيد له ضرورة كون المراد من المخلو الا ان لا يخلو الا بالحق من حيث هو كالحال لا الشامل لما يخلو من حق المصنف ومنه يظهر عدم كون المعادة من حيث
يجب بجناس الراجح واللا محذور غير التفتيح من خصوص كل تصرف ولا ان حمل الرهن غير محل للزوج لما عرفت من المنع من الانتفاع بالرهن المستلزم للتفتيح
فيه بالملك في ارادة هذا المصنف الذي ينافي من الرهانة بوجه ولا فيه تصرف فضلاً عما بين وانتفاع بها اذا التفتيح من التسلية لا بغير ذلك
ومن يتفلسح حصة تدبير العبد الموهون كاجرم بهر وقت خلافا للشيخ لا نوصيه لا نشتدنا لا بغير ذلك الذي بل انظر كيف لا يبرهن الوصية لذلك
كما يهدى في الجملة ما صرح به الفاضل في التفتيح في المنع من التصرف في المال الا ان يفتتح منعه منها لذلك اللهم الا ان يفتتح بينهما ما يخلو من الرهن
في خصوص العبد الموهون في خلافه من المفضل لاشق بغير ما ينافي من الايجاب دون الزيادة فتفتتح الوصية في الموهون بهر حال الموت مع فرضه بانه
عن الدين بخلاف الرهن فيجبها بل عن الشيخ في ان الزيادة للرهن والزيادة عليه ولكن من زيادة في حق وهو الاصل الاطلاق كما انجز به بانه لا يخلو
غير الاصل لا ينفصلها بل لا يبرهن في الزرع وان لم ينفصل الارض من المادة وهو كذا في الدوا والزيادة ما منتهى مقتضى قبل حلول الدين من غير
نقص حصول في العبد ثم قال فلو فصل قلما صعدا لاجل البيع ولوجل السبل في بيعها فثبت قليل الزيادة في ذلك قبل حلول الدين لعدم مقتضى
فلا يوجب الى البيع فلع ان التفتيح من وكما تعرض بذلك في طعن من انه لو رهن ارضاً بصفة انما في الهان وتزيت او انبت الرهن فيها فخلوا او شجر لهم
يجعل الرهن على الزيادة وفي آت الرهن لوجو في الموهون بارض بغيره بين ما كان من فعله وبعده بالنسبة الى الزيادة في كل ما علي
في اصل جواز الفتح للرهن بل في حق الرهن ان يبرز بالاجرة وهذا ان كان الاقوى الزيادة في ذلك لا بد لوجو في قوله لآخر في نظام واقفاً على
فلا يرد الرهن الى المصنف من غير ان الرهن فان كان بانتفاع من ومن سلطه ولو بعد لوجو في اجازة لوجو فصل هو ما ينفذ لك ان قلنا ان الزيادة
المقتضية للرجوع في شجرة المثل ان كان ما للرجوع عادة وكانت رهناً والاولى بغيره شيء فقلت قد بين بذلك على الاول ان يثبت على تخصيص الهان
في الرهنه بما يكون عينا بغير رهناً بالتصرف في الثمن والتصرف هوها لاشق ذلك الله هو مستقيم في حقيقة الاجرة في موضع من الانتفاع الذي لا يخلو
ان يثبت ولا لا يخلو الرهن في استيفائه لا من حيث كونه رهناً بل لاشق في العبد والافاضل في مكان انتفاع من دون تصرف في العبد لم يبعد
القول بوجاهة وفي ذلك قد حكى عن الشيخ انه اطلق لوجو فالاجرة له ويمكن ارجاعه الى ذكرنا وان كان فيه بطلان كما انه يمكن تاسيد بوجوه لوجو عليه
غيره فلو ان كان التصرف مجرد عطف لم يكن اشق ذلك لعدم التمسك من مثله في الاجبة فضلاً عن كونها اوجوب مثلاً ووقف على اجابة الموهون فان
حصلت حكم بوجهه والا فلا اذ هو ان لم يكن فصولاً فتشك في ذلك ومنه ما بين في الكلام هناك كون الاجازة فيه كاشفة او فافله عليه هناك لكن
في حاشية الشاهد على حد في شرح قول الفاضل في موضع المثل لم يكن باطلا بل موقوفاً على الفرق بين المراهة والموقوف ان الاول يكون كاشفاً عما كان
في نفس الامر في الثاني ما يوقف عليه الحكم بالاجرة فكونه سبب ظاهرة انه قد فهم منه الثاني هنا حيث عبر بالوقف كالمثل فيكون في مخالفاً للفضل
بناء على الاكتشاف من هذه الحقيقة وروايتي ان الاجازة من الموهون التي هو غير ذلك ليست الا على معقولة اسقاط حق الرهانة الذي له فخر وهو غير مستحق
في الزمان السابق الذي لا يخلو في موضع اسقاطه لوجو في الزمان حال فلا يكون الاجازة فيه كاشفة ولعل الفرق بينه وبين اجابة المثل
نصروا في الثاني ان الان دخول ملكه في ملك غيره في الرهن السابق بخلاف الاول لكن فيه مع انه مخالفاً لظاهره من ان الاجازة كاجابة الفاضل
صريح مع صفة يمكن منع عدم ضرورة ذلك ضرورة كون السقوط بعد البيع في فرض اجابة الموهون بغيره عليه من من وجوه وهو ان يقال الملك المقتضى
لسقوط الرهانة ودعوى ان اجابة الموهون ليست للعقد لعدم كونهما لكلاً وانما له اسقاط حق هان في حق العقد في الزمان لا في زمان المانع والمقتضى انما اذنا
بدنه لظاهره وكذا في الاحتياط لوجو صريح بعضهم كالفاضل في برهان الشاهد من بعضهم في ان الموهون لاجابة العقد والضرورة ان الشارع قد جعل
السلطنة بالرهنه لان المنع من التصرف فيه شرعي بحيث لا بد من ذلك في ذلك وانما له اسقاط حق من الرهانة خاصة والا فلا تخفى في ذلك عند
خلق العقد لضرورة عدم السلطنة لعل في ذلك وان الشارع قد جعل لا يبرهن ما نعارض ضرورة التصرف في اوقع هذا المانع باسقاط من الموهون
او يفتك الرهن كما سنده في اثر المقتضاه وليس في اصل التفتيح المنع بل هو في اصل اعتبار الشارع التفتيح في تاجر عقد التصرف والتفتيح في عقد الهان
والفتتح في المحل في عقد السلم مع ان كلامهم صريح في خلافه وان لا يرد كما ان الاجازة وبه شرذا ليجوز اعتبار اذ نرى الانتفاع بالرهن على وجه لا
تنتفع به كوكبا الدابة وسكنى الدار ومخها ما لا يقتضي الاذن في ابطال الرهانة ثم انها مشبهة ولا يجوز التصرف بغيره ما هو يوجب ان لا
سلطنة على ذلك لانها محصورة باسقاط حق الرهانة والا فالمنع شرعي ان كان لا يخرج من جبر ظاهرهم في حق المقتضى لك بناء على حصة تصرفه
وانها تكون موقوفة وان لم يرض الغرض بها كما كانت في حله اللهم الا ان يفتتح بين يفتتح الرهانة وتفتتح التفتيح بالفتيح كما هو في الاحتياط المقام
الا ان لا يخرج من حيث وعلى كل حال فظهر في ذلك كله ان اجازة يكون على حجة انما هي الملك انما هي العقد نفسه فيونج اثره وليس هذا من اسقاط حق
الرهنه او لا وبالذات في الرهن السابق كذا في ان يفتتح من قبل هو من انما العقد في الاجازة ومن مقتضى انما يفتتح في دعوى الاكتشاف من انما
في الرهن السابق بناء عليه في مقتضى دعوى فان المسئلة عجز في كلامهم ثم قد يشك في دعوى الاكتشاف في تعقيب ذلك العقد الذي هو الرهن
بناء على حصة العقد ولزوم بذلك كاجرم يبرهن في المفتحين والشهيد بل هو المحكم من غير المفتحين والشهيد الاول في قوله في قوله لو انك ان
ففي عدم الفتق نظر ومقتضى المفتحة من الحصة وانما الكلام في الزرع ويمكن ان يبرهنه من ان كان من لوانها هذا الزرع كما سنده في على
حال حجة الاول وجود المفتحة في العقد من الملك وانما كان له مانع من الفتوة وهو حق الموهون وقد في فتوى المفتحة في من غير جازة الى

عبد

[illegible]

قد ذكرتها
الشيخ فخر الدين
محققنا، في
الأصول واللبس
العالمين من
كفر العالمين
في الشرح

بين المقامين والله اعلم ولو بايع الراهن فطلب المهر من الشفعة فانظروا لاجازة ضرورة نؤقت بعضها على وجه صحيح وهو فرع رضى المهر من أجل طلبه على الكف
الصحيح المعتبر بغير ذلك اللهم الا ان يعلم غفلته عن الرهانة فلا بد له من الطلب على الاسقاط مع امكان دعوى كون الطالب اجازة فلهذا لا يحل ان
الملك يحصل بالاجازة بخلاف ما سمعنا في المصنف المسقط من الرهانة واما دعوى ان الشفعة كالقسط في ان الملك لا يثبت على اسقاطه الا في الرهانة
واضحة الفضا ضرورة ان الشفعة من الرهن ان الملك من المشرى بعد ثبوته ونقله اليه بخلاف الشفعة فيه التي يرجع الى عدم اجازة البيع فظهر من ذلك
ان لا يحصل من القول بل يرقم الطلب بالاجازة والظاهر بطلان الشفعة مع عدم الثلاث بين الرضاء بال لزوم من حيث الرهانة وبين من حيث الشفعة
فيستطوع بعض الشفعة كالوصح بذلك لكن في ذلك ولو بايع الراهن فطلب المهر من الشفعة حتى تكون اجازة اشكال فان قلنا بطلان الشفعة وهو
غير صحيح بعد قوله من قبله بطلان ذلك ولو اسقطه عن الرهانة قلنا الشفعة ان قلنا بلزوم العقد بعد الاختصاص بما في قلنا بلزوم العقد
ما لا يحصل له بعد ذلك ان لا يحصل للحكم من ولد في وجوبه لبيان فلا حظ ونامل والله اعلم وكيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله ان الشكا
عندنا في حصة العلق من الرهن مع فسخ الاجازة من الرهن وان قال المصنف في رد ما ذكرنا من ان العلق لا يقع معلقا لا حصة بنية القرض فيه ولا غير ذلك
ما سمعنا الا ان لا يثبت كون الوجه لبيان ما هو مقتضى خلافه لما علمنا من الوسيلة والتمسك بل ومن بناء على عدم الفرق بين ما صرح به من انك
وبين الاجازة حتى لا يكون ممنوع من بعضهم بناء على عدم جواز التفضيل فيه فينبغي الخلاف في خصوص المقام بل يمكن كون مراد الجميع مع عدم
الاجازة فلا يكون خلافا في وجهه خلافا واما احتمال عدم الجواز في قلنا بالتفضيل في غير عدم عدم في العلق يشمل مثل ذلك بخلاف غيره من العلق
فهو غايه الضعيف في وجهه خلافا في دعوى عدم العزم فان من علق رهنه وكاف فيه بل لعل العكس والى من ذلك فيقال بالصحح هنا وان
منعنا التفضيل في غيره لكون العلق المالك وتعلق من الرهن مانع حتى زال باجازه او فك عمل المقتضى على كما اوضحناه سابقا في انك لا
لا يثبت ان الاجازة اولى منه بالصحة كما عرفت فلا حظ ونامل واليه يرجع ما في ذلك هنا حيث قال مدنا التردد في الصحة من كون العلق ايقاعا خلا
يكون موقفا لا عسريا التفسير فيه ومن ان المانع من الرهن وقد زال باجازه وهو موقوف تمتع متافاة التوقف المذكور للتفسير فيه من العلق الذي
يشترط فيه ذلك ايضا فان التوقف المذكور المنع هو توقف المقتضى على شرط لا على زوال مانع وعلى هذا لو سيطر المهر من الرهن الى ان انك لو لم تدركه لكان
الملك من الرهن في السطو الشرعي الذي من عدم المانع ومنه الرضاء المعلوم كونه سطر العهود والتفويض عند الصرف وغير ذلك والله اعلم هذا كله في
الراهن وكذا لا يجوز للرهن المصروف في الرهن بانقطاع رهنه المصروف في مال الغير ولا يضمن بغيره بغيره ونحوه الا اذا كان الراهن اذ هو موقوف في
عليه حكمه كما هو واضح مع ان قد تقدم سطره من الكلام في انك في الفصل الخامس لكن ينبغي ان يعلم ان في حقه مع اجازة الراهن في رد بل في المن والى
المنع لعدم الملك ما لو سبب الاذن وفافا للقواعد وحكمي في رد وس والتمسك وغاية المراء وقبح وشيخ الارشاد للفرق بين ذلك وبين الاجازة كثيرا
من الاحتمال فيوقف الحكم لان المهر من الرهن والحق لا في ملكه فيكون كالقسط لا يصح عقده الاجازة بل من يابى ان العلق يقع بالاطلاع على البيز
الاذن ان لا يحل الا في ملك بل من سابقا اذا تعلق الكل على الصفة في قلنا لا يحل الا في ملك فلتعلمه كك فيما اذا كان العلق من الرهن الجواز في
الملك لا يثبت ان مقتضى السطو وان سبق الاذن ضرورة عدم حصول الملك للرهن مع ما لا بد فاعربا في انك في باب العلق من الرهن المادون والمادة
يقنع به عن غيره بصحة عقده وينقل الملك الاذن المادون له قبل ايقاع الصيغة انا ما والى التزم نحوه في الاذن اللاصقة على مقتضى حصول التكتف بها
عن خلوها في ملكه انا ما قبل العلق كما لو رهنه من نفسه فصولا ثم اعنف فلما كان المالك الهبة فانه يكتشفه ويبيع العلق في الملك عتبا وان كان دليل
عليه ضرورة مخالفة مثل ذلك للضوابط الشرعية التي ينبغي الاقتضا في خروجها على المتبقي وليس في الاذن السابقة ولو بعونه كلام الاحكام انما
اذا كان العلق من الرهن او مطلقا فله بناء على الفسخ وان على القاعة الجواز حتى على القول باعتبار رهنه القرض في رهنه على شمول دليل الفسخ في ذلك
كقاع الزكوة ونحوها من غير فسخين عليه الحق الا ان الاضطلاع على جميع ذلك كله من الاشكال خصوصا مع ملاحظة كلام الاحكام لو سببوا
الراهن للرهن في العلق مطلقا او في الرهن لا يمكن اشكال في الصحة لان المهر من الرهن وكيل عن المالك بل في ذلك لو جعلت عبارة المن على ذلك كان اولى واست
من ذلك الاشكال المتوقف ذوالر على امره بصفته فلتكن مقتضى ان ما استوجب له فيه المنع من علق المهر من الراهن مع الاجازة والله اعلم وقد
عرفت ما فيه من الاشكال مضادا لعدم انطباق التعليل وان لا قوى الجواز في بناء على شمول دليل الفسخ في مثل ذلك وان قلنا باعتبار رهنه القرض
التي يكتفي ايجادها مشروعة الفسخ مثل التوكيل والبيع ومنه الجميع اما في مشروعية ايجاد صورة الفعل العبادي عن الغير على وجه يستطاع التكليف
حتى لا ان المراد من ايجادها الفاعل المناسب بقصد امثال تلك الاصول ضرورة عدم في التوكيل مثلا فضلا عن غيره حتى الاجازة التي يؤمر بها اياها بعد تمام
العقد حيث كونه وفاء بالعقد لا امر عبادة او الى ان الغرض من ايجادها الصلوة عن الغير ولو بد على نحو الولد بالقضاء عن والده فتكون بنية الرهن
فيج باعنا كونه مأمورا بذلك بل هو معنى الشرع عند تراجروا كذا في رهنه الجواز عليه مع ان عبادة محض لا يصحك لتأخره للرد بل في الوارد في
الحج وغيره ولعله باعتبار نفسه وصول متعنة للغير خصوصا اسقاط ما في ذمة وكان هذا الذي من الاول سببا بعد معلومية كون صلوة التائب رجع التائب
صفت في العبادة بل هي نوع مغاير للعبادة الاصلية نعم قد يفرق بين التوكيل وبينه والله اعلم والكلام في الوقت يعرف ما فيه مناه سابقا وذكرنا
لاحقا فلا حظ ونامل وكيف كان فلو وطى الراهن الاذن او يدوننا عليه ما صان نام ولده شرعا فلا خلاف بل في كره نسبنا الى مذهبا مشعرا في الاجازة
عليه ولا خلاف ذلك ما نشعر من جواز بيعه ما عندنا من الاجازة لعدم انقضائها حكمه في عدم جواز البيع اذ قد لا يباع فغلق من ضيق لدها مثلا وكذا
لا خلاف في ان لا يثبت الرهن المستصحب لك وان كان ما ذكرنا بل في ذلك لا شبهة فيه بل في قولنا في كره عندنا الاجازة عليه وعلى جميع صدد بان الرهن

كتاب التفسير
في باب العلق من الرهن

لعمري

بعد تمامه ولو زعمنا بطلانها فيه والاحمال وان وقع بالاذن خبر منات وان صادفنا لم نلزمنا لا جرمنا فيها اذا غلبت بها الحق المرفق سابقا على الخبير
 امامكم ومع الاصل اجماعهم يدل القيمة تكون رهنا وذلك اثره في الرهانة لا كاهله فلا سنا فاذ لم يلزمنا ذلك لا يخرج بيعه وان منعنا من بيعها
 لا يمكن موتها الولد فانه مانع فاذا زال عمل السبيل ابنى عمله قلت قد يقال بالبطالان ان لم ينفذ اجماع على خلافه يثبت على البيع مطلقا ومع الاصل
 للمعرف سابقا من ان يثبت شرط في صحة الرهن كونه ما يباع حتى يتم الاستنباط فيه بدعي فلهذا يكون ذلك شرط في الابداء والاستدانة كما هو الاصل
 في الشرط لا يخلو المقام الذي هذا الشرط فيه كما نرى من قولنا الرهانة ويدل فيه على القول بالمنع مع البطلان انها لو بطلان الرهانة تفرق العين
 لا يبقاها فيها حتى يكون ذلك من آثارها ومن هنا اورد في جامع صدق على هذا القائل بان الرهانة ان بقيت في موضعها بالعين والافلا تعلقها
 بالقيمة وان كان قد بدع بالثام الثاني والتمسك بالقيمة تكون السبيل ان لا يفرق الرهن حتى لو ادعى له بالوحي الذي لا يثبت له الرهن الا بالاجابة الا ان
 فيه ليس اذنا بالانكشاف حتى يوجب الاستصحاب استصحاب القيمة رهنا بان لا يخلو هذا القائل كما ينفذ بل من عدم عودها رهنا بموت الولد وانكشف
 عدم بطلان رهانها الذي حكم بظاهر الاستصحاب بقاها الولد او غيره وكيف كان فعله في ما دام الولد يباعا ثم يباعا للبايع منع بيعها الا ان
 لا يخلو في الاستصحاب بحيث يضاهاه الحق بل بان كان افرق لا ينفذ فيها لا ينفذ هو فيه كما سئل اذ الميراث والحقوق عليه ولا ناستبداد الميراث
 يكون من الاصل بخلاف عهده بناء على ان خبره من الثلث لكن لو عرف القائل بفعل المصلح فلا ينفذ غير المفضل في ثبوت ثلثي الشهود في قضية
 نعم الشهود في غاية المراكبات من طرق جامع صدق الظاهر وهم وصي عن الجواز مطلقا والقائل الشيخ كما عرفت والمحل في الفتاوى والكرام
 الشهود في القيمة ذلك نعم يجوز في الاصل ولا نفي من الرهن سبيل ولا يوجب اوصافا وبها في الدين المتعلق بها للبيع في رقبته او بذلك
 كل وقعه يبيع دليل يبيع الرهن على دليل منع بيعها من الادلة ولا يسلط المعارض مع عدم النجس فالأصل جواز البيع وقيل في القائل الشيخ في
 وابن فخره والفاضل في كثرة الشهود كرهت على ما حكمه من مباح مع اعتد الرهن وتبدل قيمتها رهنا جاعلا بين يدين مع جباية بل في اعتد
 الاجماع عليه وكان وجهه بعد كونها بين الدليلين ما اورد في الاول فمن رقبته بخلاف الثاني لكن في ثلثه مخالفا لاصول المذهب في ذلك
 الشهود بعض حواشيهم يجوز بيعها مع وطئه بغيره ولا يجوز بيع الوحي بالاذن وما لا ينفذها من بعض ما نحنا لموافقة للاصول والاعتد ان لم يكن رقا
 للاجماع ولا سيما في الاول ولا الاخير في اشبه باصول المذهب خصوصا اذا كان الوحي بغير اذن للمعرف من نزع دليل الرهن باسبغ
 القوم منه الشهر بل قد عرفت ان الاصل يقتضي الجواز بعد الاعتدال عن النجس وقصودنا بعد اشراف المصلح للجميع بان لو وطئه الرهن باذن الميراث
 لم يخرج من الرهن بالوحي كالاذن في غيره من الانتفاعات التي لا تشترط بطلان الرهانة في العين وان اذن له في نقلها الميراث بعقد ضلعه سبيلها
 بنفسه او غيره بل قد عرفت جزئها الاصل اجماعهم خرجها بذلك عنه وان نزل عليه الاجماع حتى على القول بعدم جواز البيع هذا وفي نزع خبر اصيل
 قال وفي بيعها او جوازها في الرهن من من حق الميراث وعموم الذي عن بهام تمام بدلها او يوقع قضاء الدين او يموت ولدها ولو كانت
 موهنة في رقبته جازيها الميراث وقدره لا اشكال فيه مع الاعتدال مع البطلان من سبيلها كما ان القائل بعدم جواز بيعها لا يوجب اجماعا بل يوجب
 لا لا يوقع قضاء الدين او يموت الولد بناء على انها باقية وهما كما عرفت والامر سهل وعلى كل حال فلا حرج في ذلك وان كان بغير اذن واما
 بغير وولده حرج لا يفرق في رهنه وان قلنا بغيره الفاء كما انه ليس على عرض الوحي فكيف لا يبعد وجوب اذن في البكاة على رهنا اذا كان الغير
 ان لا يفرق من الثلث وكذا تفاوت قيمتها لو كان بالوحي او الاحمال او الولادة بل لو مات بالطلاق وجب بدل قيمتها رهنا كما في عقد وغيره
 فالواو كذا الوحي لغيره لشيء ضلعه عرضها فانت بالطلاق بخلاف رقبته المادون في وطئها والمرتب بها الضمان الذي لا يخلو بحث
 البطلان بالاستنباط الذي هو ثابت في الاذن واما المحقق المتكوه فمضام مع صدق بعضها لو كانت بالطلاق كما صرح به في كره لا نراحدث سبيلها كما فيها
 على حكمه فبعضهم ينهاه النكاح على المصلحة وقدره لا ينفذ بل لا يخلو السابق ايضا من نظر والاخرى القيمة عند الثلث الاحمال ولا الاصل منه
 الى يوم الثلث هذا كله في وطئ الرهن اما الميراث فكما لا ينفذ في الاحكام المتقدمة في بيع الميراث لكن في البيع في رهنه اذا وطئه باذن الراهن فان
 لم يبيع لهما لم يضر ذلك فهو ثا ولا خلاف اذ الوحي اجابة الموهنة باذن الراهن مع العلم بغيره في ذلك لم يوجب عليه الميراث ومشكلة الغيبة نافية في
 الخلافة فيه والظاهر انهم عدم الاكتفاء بمطلق الاذن بل لا بد من عقد التحليل الا انه لا بد من مقتضى المهر منه وصحي عنه في ثبوت الرهن لولا ان
 فلا يوجب عليه ولا قيمة للولد ثم قال وهو بعيد لان جعل على التحليل لكن كلام الشيخ بغيره وهو ككاسمعت بل الغيبة على ما سمعت من كلامه كون
 الولد رقا رهنا بناء على النعينة لا ان يبدل قيمته رهنا ابيه ومن لم يفرق بين قيمتها ابيه ومن يفرق بين قيمتها ابيه ولد له او اشترها ابيها في ذلك
 مع ان الطعن لا يرد له اعتبار الولد من وطئ المالك في ذلك وكيف كان فلا بد من الميراث له اى الراهن في بيع الرهن جاز في كانا وغيرهما قبل حلول
 اصل الدين فيجب بطلان الرهن فيه بخلاف ولا اشكال ولا يوجب جيل النش رهنه اذا اراد ان يبيع بطلانها بغير اذن الاما نسمع من الشيخ في بعض
 افراده للاصل السامع المعارض بعد بطلان الرهانة في البيع بالاذن فان بيعها البيع اللام لان يدعى كون المراد الاذن في بيعه رهنا
 على معنى كون النش رهنا لرف المالك وحق الرهانة فننقل الرهانة الى النش فهذا الوجه الاحتياط في المقام سقوط الرهانة لعدم ثبوت
 بقاها في البيع حتى نقابل النش وان فرق بين البيع والثلث عليهما ان كان فيه نوع ناهل يوجب لهم ما سمعت منه يعلم ان السقوط بالبيع لا
 بالاذن فيه فليجزم في اصيل البيع لعدم بطلان حقه بذلك ولو ادعى الرجوع خلف الراهن ان ادعى له ولو صدق على الرجوع وادعى
 كون بعد البيع وقال الميراث قبله فان اتفقا على تعيين وقت احدهما واختلغا في الآخر خلف مدعى النش خبر عن ذلك الوقت لا نرى من بناء

هذا هو الوجه في بيع الرهن
 في بيع الرهن

كتاب الفقه

على انما انما يجرى على التام من غير ان اطلقا الدهر او عينا وقتا واحدا حلقا المرهون لتكاثر الدهر بين حيث افظان ويبقى استحقاق الرهن لمباشره
 فتجوز انما اذا كان البيع الماذون فيه بعد حلول الحق او كان الحق الما لا يملكه ففرض على الاول المصروف وكونه كالاول بل في ذلك انما المشرع لم يفرق بين
 لو كان لرق البيع بعد حل الحق فباع صحيح البيع وكان ثمنه مكان حق يقتضيه من او من غيره ولما فيه في قول من معلا لا يمانه ففرضت بعد الرهن لكنه كان في كونه
 انما انما الاذن في هذا الحال انما لا يملكه كونه ما عينا كونه محل البيع بخلاف ما قبل الاجل بعد الاخذاء عن لزوم مثل هذا الشرط لوصف نية الاجارة او
 الاذن السابقة وان لا خلاف فيه على الظاهر بل في كونه عند اشتراط الاجل عليه كقول من في ذلك قطعا محضين عليه مجموع المؤمنين وفي انهم في
 فضل الوثقة الى غير اخرى لكن قد بين انه ليس من عقد حتى يلزم بلزوم وقول الوثقة انما يكون بفسخ من الرهن فلا بد في الاجابة للرهن في الثانية على ان
 في سببها اختصاص النفل بالحق بخلافه قالوا فانفق المذاهب ان على نفل الرهن عند النقص من الفسخ الى غير اخرى احتمل الجواز لان الحق لا يملكها
 ويجوز في غير بعد حصول ثمنه رهنه ويجعل النفل لان النفل لا يشترط فيه الاول فيمنع البطلان مع بقاء الاول فان قلنا يجوز النفل هنا فهل يجوز في حق
 لم يصر له نفس جهان من ثباته واولى بالتمسك لان المخرج للثمن يجب به فهو في حكم الفائت وتصل الحق الى بدل الفائت معهود ولا خلاف هنا في
 كونه ظاهر المبدأ الى العدم في غير ما يخالفه ففرض بالشرط من غير عقد وكونه على ان المبدأ على عدم مشروعته نتائج العقد بالشرط
 اعطيا رهنه بغيره للشرط وظاهرهم خلافه ولا كفاه بصبره رهنه بذلك ولعل من على ما سنده سنة وعلى كل حال فالحكم بلزوم الشرط هنا
 لا يقع من كمال التام الا ان بين ان الشرط في الاذن في العقد كالمشرط في العقد في اللزوم بل في هذا الشرط في الاذن في العقد كالمشرط في العقد في اللزوم
 المصير منها ما كان صفة وعلى كل حال ففرض يعلم اللزوم لوان الشرط في جعل الحق في الاذن كالمصير بغير واحد بل الاجد فيه خلافا لاوله في قوله
 الاجل بهذا الشرط بل ليس كما يكون الثمن هنا عند في هذا الموضع وما لا يخفى ولو اختلفنا في اشتراط رهن الثمن ففي من جماع صحت
 الرهن ولو اختلفنا في نسبة الوثقة الى المرهون لان الاضمار على ما دل عليه للفظ ثم قد باش في الاول بان القول قول المرهون في اصل الاذن فكذلك
 صحتها كما في كونه الجرم في خصوص الفرض بل من ترك لوفاء اذنت بشرط ان يظن حق فقال الراهن بل يخطأ القول قول المرهون لان القول قول
 الاذن فكذلك في صفة واجل الفاضل في عقد فاعلم المكون من غير بيان انه الراهن او المرهون ولعل التحقيق اختلاف التعشير لا يجوز ولا امره هل
 والله اعلم هذا كله في اذن المرهون الراهن واما لو انعكس الفرض بان اذن الراهن المرهون في البيع قبل الاجل ففي الممنوعين بل لم يعرف نفل خلافا فيه
 فضلا عن وقوعه لغير المرهون انصرف في الثمن على معناه كونه رهنه عند عوض المبيع كما صرح في قوله بل بما قبل انه لا خلاف فيه في شواحه في الجماع
 بلطفا قبل من لا يكون رهنه لكن في الراهن متى بين اذن الراهن والمرهون في بطلان الرهن وعدم جعل الثمن رهنه قال ولو باع المرهون الراهن بدون
 اذن الراهن وقف على الاجارة وصح بعد ما عدا الاشتهر الاخرى من جواز الفسخ وبطلان الرهن كما لو اذن ابتداء او باع هو اذن المرهون مطلقا وانما يملكه
 ولا يجوز جعل الثمن رهنه الا مع اشتراط بل بما ظهر من المبدأ الى العدم صبره في الغيبة في النفل هنا لان قال متصلا بالكلية السابق قبل اما اذا
 مثلت الاذن ففرضوا عوض كان عوض رهنه لانما كان الاستدراك بوجهه من عوض لكنه ينفل وكذا المرهون في الحفظ والبيع ان كانت
 الاضمار على كل حال في ذلك باختلاف الاموال المتفرقة وتقبل في ايام العوض مقام المثلثة هنا نظرا لظهوره من ثمر بركت ففرضنا
 بطلان الرهن السابقة لعدم نفل بقاء المبيع بل في ثمنه لاعم الشرط وليس هنا اذا فرض عدم وقوع غير الاذن من الراهن المرهون في البيع
 وهو اعم من ذلك فيكون اذن الراهن كما اذن المرهون في ذلك بعد فرض استثناء البطلان الى البيع المتأخر في الرهن في البيع وليس ما يقتضيه من مجموع
 شرط ونحوه وهو مشروط بينهما لكن فيه او لا ان لا يملكه بئله على ان الثمن للمبيع كعوض المثلثة فخلق بالرهانة من حيث كونه عوض مرهون اذن لو بيع
 ح غامضة مادامه الاضمار انهم مقتضى ذلك كونه رهنه انما اذن المرهون الراهن العكس خاصة وهم لا يقولون به اذا لم يشترط المبدأ لان يدرى
 ظهور الاذن منه في الاسقاط بالبيع مطلقا في خصوص المبيع قبل الاجل لا يجنب عدم اخذ الرهن ببيع والشرط انما هو لرفع الظهور والاستفاد
 من الاذن وابتداء رهنه الثمن على حصة فخلق الحق بالعين او بما يقع مقامها بخلاف المقام الذي لا يحصل منه اذن في البيع الا اذن من الراهن
 واما حصوله بالبيع وهو لا يقتضي اسقاط حصة من رهانه واما يدرى عدم ذكرهم اعتبارا البعض رهنه الثمن المشروط ففرضنا انما يملكه الارها
 وثابتا ان لو قلنا باخذاء البيع سقوط رهانه في البيع على وجه لا يقتضي رهنه الثمن الا بائنا في جديد منها لكن قد بين بطلان كون البائع المرهون
 وان الاذن من الراهن من حيث من هانت لانهما وكذا كذا الاضمار في ارادة بقاء حق الاذن انما لا يجوز له بعد البيع الا في الثمن فهو
 كافاة على حدة لك بل معنى العقد ظاهر على وجه صحيح بخلافه وهذا واضح بادق فامل ومنه في ذلك ففرضنا لك في الراهن من انظر من وجوه
 بل في ما لا يخفى فانه قال فيما لو اذن الراهن المرهون هل يكون الثمن رهنه فلا يجوز للراهن طلبه اذ لا اشكال وله يحضر الان بغير احد منهم
 بالحكم المذكور ويمكن تحقيق العدم لان حق المرهون انما يخلق بالعين فلا يستحق الا الثمن لا بد بل وليس فليس اذ قد عرفت النضر بذكره وان
 الما لم يجرى المصروف فيه لا بعد الحلول بعد التام وقد عرفت ذلك في غير ذلك انما لا يقع من نظام وجوه كان قول المص لا بعد
 حلوه لا يقع من نظام ايهم ضرورة اخذنا جواز النضر في الثمن بعد الحلول وهو واضح البطلان اذ ليس للثمن الا دراهم في غير ما يجوز الرهن من
 عدم جواز النضر بعد الحلول الا اذن الراهن والحكم او المرهون على التخصيص الذي سنده بل وكذا قوله كونه من الاضمار وكذا كان اي الاذن بالبيع
 بعد حل وجه المصروف لا يقع من نظر اذ الوثقة من جابك على الاذن في الاستبقاء منه ولو لم يجز منه جديد او ففرض كان كطابق المرهون

كتاب الفقه

كتاب الفقه

لنفسك صفة كذا كره وعلى الاخرى من وجهين اما ان تجرد صفة الجهد بما من كل اوزن او نقل الادل الى اللفظ عليه ثم احمل في ثانياها الاكفاء بدو لم الكيفية
 الرهن والقيمة من النوع والمناصب المستعير ولا يشترط في كون اسنادها للقبض كالقبض الجهد كما او انما اليه سابقا وكذا الكلام لو قال اقبضه لغيرك
 او ثم اسكنك لنفسك ودعوى ظهور قوله ثم اسكنك لنفسك في احداث فعل على وجه لا يشتمل على الجهد والقبض للنوع اما لو قال اسكنك لنفسك او اقبضه
 او اسكنك كذا فقد يشتمل صفة الجهد فيكون الرهن في الذي يعدم نية المدينون بغير قبض منه ومن يقوم مقامه عدم العمل فيكون في رتبة الاخرى الجهد وان
 لم يقبض للرهن وان كان مكبلا او موزنا او معلما بل قال لو كان الرهن في مقدار مما لا يظن انه لا اشكال فيه لكان ذلك قبلا فبعضه عند انفسه
 اختلافا وفيه ان الاشكال ما ذكرنا لا من ذلك نعم في كره الوجه لصحة لان قوله اسكنك لنفسك يشتمل على التوكيد وهو جهد بناء على كون المراد اقبضه
 لي ثم لنفسك باعتبار خوف الثاني على الاول اما الكلام على تقدير عدم ارادته وفقد عرفته انه شكل بل جزمنا الشاخي بعدم صفة كذا لقاض في القول
 وان ثبت اننا على هذا القبض الفاسد الادل لا ان ياتي ان القبض في ان كان لنفسه بغير مقام قبض الادلان فقد دللنا اننا كذا اعتنى عندك عت
 قابل جها هذا وقد تقدم ثلث التحقيق وكثير من هذه المسائل في المباحث السابقة في كتاب البيع والفا لعل العالم **المقصد الثاني في امكان**
 متعلقه بالرهن الرهن كونه من جهة الرهن جائز من جهة الرهن بل اختلاف الجهد فيه بل في كره والمحذور عن غيرها الاجماع عليه وهو كذا بناء على عدم مدخله
 القبض صفة ولا لزوم بل على تقدير عدم مدخله مع حصوله بغيره هو جاز في رتبة الرهن قبله بناء على ان شرط في اللزوم كما هو تحقيق ذلك والمراد هنا
 بيان حكمه من جهة الرهن والمرهون بعد تمام ما هو معتبر في صفة ولزومه فالاجماع يحال مضافا الى ما دل على اللزوم من الاثر بالوفاء بالاعتقود وغيره
 لا يبرح في الرهن فظنا بعيدا ان كان المحذور هو مسلط على اسقاطه كغيره من الحقوق بل الظاهر عدم صحة اشتراط التحيل للرهن كذا فانه الاستثناءان
 والمحلل اليه هو مقتضى قدر الرهن وقرق بينه وبين ارتهان العبد المحالين ونحوه مما لا يؤثر للرهن ببقائه غير الرهن الذي لا يكون شرط التحيل
 كما شرط في التوفيق المتأقاة لكن مع ذلك كله فلا يشتمل في كره فقال واما الشرط الفاسد فهو ما ينافي مقتضى عقد الرهن مثل ان يشترط ان
 يسلمه اليه على اكمال او لا يبيع عند محل الحق او لا يبيع الا بما يرضى به الرهن او بما يرضى به رجل اخر او تكون المنافع للرهن او لا يستر في الدين من شبه
 فانها تروى نافذة مقتضى العقد فصدت وكذا ان شرط التحيل للرهن على اكمال او ان لا يكون العقد لا رقبا وصدقا وبورقا الرهن وان يكون الرهن
 بوثا وبورقا لا يكون وهنا الا ان لا يبيعه في ضعفه لما عرفت كضعف احتمال الفساده استمر لم يعد السليم اذا كان المراد منه استمرار ابقاء العبد بل في
 لم يرد منه ذلك اذا كان المراد منه ما لا يشتمل لو كان لا او قلنا بعدم اعتبار السليم فيه فان دعوى احتمال عدم ذلك على العقد بالقبض كره وكذا
 الكلام ونحوه واشترط المنافع للرهن والله العالم وعلى كل حال فلا يبيح لزوم الرهن من جهة الرهن نعم فلا يقال يجوز لو كان قد منع منه لانه شرط عليه
 في بيعه فلا ينعى صفة فان عدمها بعد وقوع الرهن منه كاجر فربما قد كثر في الضرر والاضل ولا ان الشرط في البيع كغيره من القين او المقتن الذين يكره
 في بيعهما الى انكمما يظهر وبطلان بل مقتضى ذلك بطلان الرهن فلهذا لا انما كان قد منع بعد وقوعه كونه مقتضى الاطلاق لادله ودعوى الجمع بين
 ذلك وبين نحو الرهن بالتحيل والمسئلة سليمة غير المقام كما شرط البيع والاجابة ونحوها في عقد فلا يظهر فيه بعد وقوعه ما منع فربما بعد الوقوع
 في الجميع لان تحيل الشخص الذي ادعى فالعقد الصادر بان على مقتضى ما دل على صحته ولزومه اذ هو جاز كالاراثا رتبة الرهن الذي يظن صحة الطلاق اذ
 خصوص المقام الذي لا مجال للقول بالبطلان فيه باعتبار منافاته لاطلاق ما دل على صحته ولا يبرأ لعدم قابلية خصوص هذا العهد للتحيل فهو
 ح كالأبراء المشروط في عقد فلا يظهر فيه بعد وقوعه والتكاح والطلاق والعق ونحوها وعن بعض نفع عن ولو شرط عليه في بيع فاسد
 فظن اللزوم فربما فلا يرجع وهو لا يبرح من قوة فربما جها وكيف كان فلا يبرح الى الرهن استمر من الرهن بدون رضا الاصح سقوط الارثا
 بمرأته رتبة الرهن من الدين التي قد ردت من الرهن بالانقضاء من المالك او المستعير او الضمان او الحوالة او الاقالة المسقطه للرهن الموقوف بالاجراء
 مردى الدين او يبرح الرهن من اسقاطه من الارتهان او ما هو كالتصريح بالانقضاء في شيء من ذلك ولا اشكال ولو برزت ذمته من بعضه من الفا
 بهما للجمع وهما على ما يقتضي من الدين وان قل اذا لم يكن فداش شرط التوزيع او كونه رهنه على الجميع المنتفى صفة من هذا البعض فاذا اجمع جامع بل
 عن التبع الاجماع عليه لظهوره لان رهنه في الاستثناءان لجميع اجزاء الدين ويكون الغرض سببا في بناء منه كاجتماعه في النص من نقل اليه
 عن الاستثناءان للمال لضافه على الكل والبعض جازا للسؤال عن اخذ الرهن لكن ذلك عن الفاضل في مكانه اختيارا فربما كونه رهنه على الجميع
 الذي يقتضي صفة بمرأته الدنة من بعضه وان قل بقي المبدأ من غير رهن جها ان اخذ هو الذي فيها ولو ادى بعض الدين بقي كل المهرن رهنه بالان
 على شكل اخره ذلك ان شرط كون الرهن رهنه على الدين وعلى كل جزء منه ولا صراحة فيه فبما ذكره ضرورة اعني مفهوم الشرط فيها من ذلك
 بل في جامع صفة في شرحها ان قد يؤهم عدم اخذ المقتضى ان المذكور وكلامه هو الحكم مع الاستثناء لا يبرح فيه لان النزاع مع عدم الشرط
 وليس كذلك لان الاخر يقتضي لقوى اذ لا يطرأ الاحتمال مع الشرط وانما بشرط بدونه ثم قال في عقد ولودعه احدا المورث نصيب من الدين
 لم ينفك نصيبه على اشكال وفي جامع صفة اي لو دفع احد وارثي الرهن نصيبه من الدين وهذا الاشكال بعدا لقوى المتقدمة بامر من الشرط
 يكون الرهن رهنه بكل جزء وبدونه على ما يقتضيه التفسير لا وجه له اذ مع الاشراط لا ينفك قطعا وبدونه يقتضي التفسير بل هو الانقضاء
 وعقبا انهم من العبادة الاولى المتبطل وان كان هو كما ترى لما عرفت من كون المفهوم اعم وان جعلنا الاخرى راجعا اليه اذا اضاءه ان يكون
 الحكم كذا لا خصوص التوزيع وعلى كل حال فلا يظهر فيه بل ولا اشعار بذلك وجع فلا قائل به فيها احد بل كغيره نعم ربما حكى عن الفاضل في ذلك
 التوزيع وانفسه بدعوى ان الرهن كالمعاوضة في افضاء مقابلته الاجزاء لا ايجله بالابحاض فان برع من بعض الدين لنفسك

في حكمه المتعلق
بالرهن

وفاض له
في الرهن

من الرهن

مضافا الى ان فسخه لا ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
فلا اطلاع له على كماله في الفسخ بل هو انما ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
والمسألة بطلت على السبب بل هي انما ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
وان فرق بينهما في سائر هذا الاثر من غير ان ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
بل المضيق هو السبب بل هو انما ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
المرفوع في المثال للمقام لكن هذا لا ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
فساد اما عن ذلك من وجهه وان اختلف فيه وحكماء عنه ففسد كما لا يخفى على من لاحظ حاله والمراد بالقيمة التي يضمنها المدين في الوفاء لا بالقيمة
التي يضمنها المدين في الفسخ بل هي انما ينافي في نفسه فوضوفا من كالمضيق المتصور لان سبب الضمان الوفاء وسبب فسخه الوفاء فلو ان فسخه كان له
المبطل وتبين ان اذا جاز العبد وبيع في ضمانه بغير بيعه بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
من البيع بالقيمة ولا بأس به نعم ان كان المالك الزام الرهن بالفسخ في الخطاء بل في العدم من البيع بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
الجد بغيره لا الزام به هذا كله في غير البيع بل في ما هو فان باع الرهن بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
في ضمانه ولو بيع في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
الاخرين من القيمة ولا بأس به نعم ان كان المالك الزام الرهن بالفسخ في الخطاء بل في العدم من البيع بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
واضح فيما ذكره في المثال من ان المالك لا يملك في الخطاء بل في العدم من البيع بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
بسبب فسخه في الرهن مع كون فسخه في المالك ذلك الوقت والمكان عند ذوق الرهن ان يباين في وجهه ويشكل بان القيمة ما يباين في ذلك الوقت
لا ما يباين في زمانه فان كان الفسخ بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
البيع في زمانه فان كان الفسخ بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
المالك فان فسخه في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
الضمان لا يرجع لان الضمان يرجع باخره وهو صحيح فيما قلناه من ضمان الرهن بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
البيع بان الرهن هو الضمان والظاهر ان المالك معه وان كان لا يجوز له الامتناع ولو امتنع قام الحاكم مقامه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
لذلك يرجع في البيع في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
له يركن الرجوع على الرهن كالمضيق في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
فما جاز في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
ولا ينافي في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
فما جاز في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
بل في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
وشره بان الرهن بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
عز كذا في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
وضوء وانما الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
الامانة كذا في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
ومنه يعلم عدم دخول الرهن في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
حاشا للضمان بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
يدخل في البيع والضمان بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
ونحو ما قلناه في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
لغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
من ذلك الاجمال مع انه قد يفتقر في بعضه الى بعضه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
وقد يفتقر من ذلك كله انما اذا دخل الفسخ في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
الضمان عندنا فلا فرق بين شرط الفسخ وبين شرط الضمان في بعض الامانة وكذا لو دخل في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
لعدم تناول الفسخ في ضمانه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ
قال ذلك فكل من فسخه بغيره بغيره وهو كذا في الاثران العبد نفسه كالمضيق في ذلك في ضمانه لكن قبل ان ذلك يتم على الفسخ

او كان فيها وقد قدم الكلام في نحو ذلك في البيع وكذا لا بد من ما يثبت في الارض بعد وهما سواء اثبت الله سبحانه والارض او لم يثبت في الارض
من غير المهر من غير اختلاف احد فيه بين من يرضى له لعدم كونه من مائة الارض حتى ياتي فيه ما تقدم الا انه لا يخرج من اشكال في بعض اقواله كما تحبش ونحوه مما
يظهر من غير المقام الحكم بينهم على كونه لصاحبه الارض لا من مائة ارضه نعم هو كذا في بعض اقواله مما لا يبعد تمامها وانما هو من مائة ارضه ووجوده ودعوى
جميع ما يثبت فيها كذا لا يخرج عن نظريتي في البيع في ذلك في مقام اخر ولما اذا كان الغرض من اشجار المهر من مائة ارضه او مائة ارضه لا يثبت في الارض
من حيث ان مائة ارضه وهل يوقف غرضه على اذن المهر من مائة ارضه لا يثبت في الارض وانما هو من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
كالسوق والدار ونحوها نعم الارض في الارض فلا يثبت في مائة ارضه على اذن المهر من مائة ارضه لا يثبت في الارض وانما هو من مائة ارضه لا يثبت في الارض
حتم للمادة وهو لا يخرج من اشكال خصوصاً اذا كان في الزرع مع ذلك مصلحة للاشجار والاشجار بل ربما ينصرف الى الارض بالترك فترجى كذا وكذا في
فصل في المهر والارض على ان مائة ارضه في الارض بفعل الله او بفعل غيره فكل ما يثبت في الارض لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
والارض في مائة ارضه واما مع صدق ما يثبت في الارض لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
الموضوع في الارض في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بغير مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
الترام عدم وجوب الارض في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
خصيصاً اذا كان ارضه في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
انها المدة عادة وفي مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
ولم يثبت في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
والارض لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بل وكذا في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
اذا الارض في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بالسنة في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
المهر في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
كما اذا لم يكن من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
انما اطلق عدم الاجابة على الفاعل في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بما لا يخرج من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
عنه ووقف من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
الشهادين والموقوف الثاني وقصر على ما ذكره من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
على انك قد عرفت سابقاً عدم اعتبار اماكن خصوص البيع في الارض بل يكفي المصلحة لان كل منهما طرقي لا استيفاء الدين مضافاً الى اعتبار امر الزا الشرطي في الزا
حال الرهانة والامور المعاضدة لا تفصح بعد فرض وجود طرقي للمضطر ولو اشترط الفاعل عند تجديده الثابت فاعطى الفاعل لم يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
ادوم نزع بعد الغرض او الوقوع قبله من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
ما لا يخرج من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بالدين مع الدين بخلافه في الجسابة المندم على المالك الذي هو اول من المهر من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
حق الارنهان فلو ان ينقص فمطل الرهانة ان كان في النفس والا فمطل الرهانة في المهر من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
لما احدها اذا كانت الجسابة المندم على المهر من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بشرع من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
فيشره او بغيره ويطلق الرهانة ولو اتفق حصوله في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
لنكون رهناً لو كان الوجه في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
الى بيع الوهن ولا في مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
بل في الاول لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
لعدم فله وبان ان مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
على العبد ولا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض
حال فلا يخرج عن الرهانة في ذلك للاصل ولو كانت الجسابة المندم على المهر من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض لا من مائة ارضه لا يثبت في الارض

ولو كانت الجبانية على من يره المالك ثبت للمالك مع موت الموقوف وبما يجب الموقوف من الفصا ص فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا
او العدا ان سلبت الجبانية فثبت او اطلاق ما قابل الجبانية ان لم يشترط ويبقى الموقوف من الفصا ص فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا
على المولى مع ان الحق للمولى في الرهن ان الواجب للجبانية على المولى له ان يرهه ويبيع ان يبيع له المالك انما كان قد استخدم الجبانية على موقوفه فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا
للجني عليه وانما ينفصل الحق للمولى من الموقوف وان كانت دية لا تهاجمه من تركه بوفى منها دية ونفذ وصاياه وكما لا ينفذ من ثبوت مال الموقوف
المولى على عبده لا يمنع انشا الرهنة اليه فيكون الرهن لذلك فافترس بعض الشافعية من حكم بسقوط المال بانشا الرهنة اليه ويبيع وهذا قياس على ان
المال للسيد ابتداء ضعيف لما عرفت من ان الانشغال للسيد من الموقوف لان الدية تفضل للمالك في اخير من اجزاء جوبه ولو جازية العدة فلهذا
وعلى الاصح فيه ينفصل موقوفها المالك هو الفصا ص ولذا احبب معظم من تركه فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا
برهنا وقد تقدم سابقا بعض الكلام على هذه المسائل فلا حظ تأمل ولو جنى على عبده ماله فكما الجبانية على موكلاه في العدة والمخطأ اذا لم يكن الجني عليه
مرهونا فانه من غير رهن الجاني والاجاز للعضو على ماله العدة وهو رهنه العبد وشبهه عليه ذلك في الخطأ وفيما لا فاصل من المهر ولا يبيع في ذلك
قاعدة عدم استحقاقه على المالك لا بعد ان كان المسلم من غير الرهن بل في ذيقه الى ان الاستحقاق فيه في الحقيقة المرفوعة وهذا وان
كان هو يعلم عليه لو اراد الفصا ص ما مع عدم ارادته فيسقط على العبد الفاعل دية الموقوف لكونه رهنا وليس لانفسه فبترفع وتكون رهنا من
مخوفة الرهن المثلثة وبيع بها ويحصل هو رهنا وليس ذلك باعظم من جباية المولى نفسه على المهر من فانه يضمن جهته للمهر من رهنا وان كانت
الجبانية على ماله بل يدين بعض العقبه على ماله الاول ابصر وان قلنا ان جباية العبد ترجب لفصا ص لا احدا الا من اذا انظر اختصاص ذلك بالحق
دون العبد المالك صحيح بغير واحد من الاستحقاق باننا اذا قلنا محجبا كان المولى عليه ايمن الفصا ص لا استرقاق بل قبل ان تركك قولنا واحدا بل انظر
الحاجزة الاطراف بالنسبة من هنا بظهر انه لا ينبغي ان يجرى جواز العتق له على ماله على الموقوف بل يجرى بوجه على الاول لان اخبات المالك من رهنه لاكتساب
ولا يجرى الرهن على ذلك على المرفوع بل الوصف هو ان يثبت المالك ولا يبيع على الثاني لان موقوفه كمن هو الجني عليه فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا
عرفت ان ذلك في المحرر ان كان الواجب للجبانية اكثر من قيمة الفاعل او مثلهما من الشئ لانه يبيع لانه رهنه فيه رهنه فيفضل من غيره شي يكون رهنا
عنده رهنه ومن بعض اهل العلم انه ينفصل عنه الى رهنه الجني عليه لعدم الفائدة في بيعه ويبيع الاول بان الحق في ماله العبد لا يسهل العقبه
الرهنه عليها وانما ينفصل بها من رهنه الموقوف في الجبانية وان كان الواجب الاقل قبل النسبة فنقل او يبيع على الوجهين ايضا قلت ان انفق الثلثة على نقل العقبه
او البيع فلا يثبت وفيه جمل مبرورة الزائد هنا في الاول لو تحدثت زيادة فيه والا فحق خلافه مع بطلان رهانه حال النقل اذ لا دليل على وجوده في
المحقق وان انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
الموقوف فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
هو ومن رهنه الفاعل والحال ان الرهنه الفاعل الا ان يبيع لان الدية المستحقة نقد او الازام بالنقد لان الاستحقاق في الموقوف لا ينفصل على
ملاكه ضعيف لان استحقاقه من الموقوف لو كان ماله المالك فالجني كونه الجني سيد المولى في البيع والنقل بناء على ثبوت ذلك المولى على المالك
وثبوت حق الرهانة في رهنه الجاني فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
شبهه بين الفصا ص والنقل للمعين والبيع بل انظر ان المراد بالبيع الكفاية بغيره العبد لا يخصص البيع ويحق فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا
من الرهانة بعد عدم اختيار الفصا ص والنقل للرهنه ولا يرهه ذلك كله سهل انما الكلام فيه انه لو كان من رهنه هذا الفاعل من الاستحقاق من بطلان رهنا
سكن الفاعل مع انه لا داعي ليد ان يبيع الحق باجتماع الرهنه من وان فلم في الاستشفاء من رهنه الموقوف لكان جباية وتظهر ثمرة جباية الفاعل منه وفي
الهم لان يقال انه لما كان الفاعل عدم استحقاق المولى على عبده ما الا لاننا انما نملك ان يكون في الرهنه في الموقوف كان المولى حكر الجبانية الذي يرهه
الاسترقاق والبيع وابطال الحق للرهنه فلا يرهه الاسترقاق حقيقة بالنسبة اليه لا يخصصه يحصل احصل اعطى لانه وهو الاسترقاق وابطال الرهانة ولكن
للبث فيه مجال والمسئلة خرجت في كلام الاختصار اما اذا كان الموقوف رهنا عنه فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
ان يرهه ونشأ باجتماعه وقد ردت الفاعل ان كان يكون من الموقوف ايضا وثبت من رهنه الفاعل لكان يكون مستغفرا وبطلان الفاعل من شئ من رهنه
او صدق قبل الدخول فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
وضعه اما اذا انفق فيه فاما ان ينفصل عنه او قدرا او ينفصله فان الفاعل واختلف السيد وان في العقبه وكانت قيمة الموقوف اكثر فالجبانية يرهه لا يرهه
الفائدة كالرهنه وان كانت قيمة الفاعل اكثر فقل منه قدر قيمة العقبه الموقوف الموقوف ويبقى الباقي رهنا بامكان وان اختلف الدية ان قدرا لا يرهه
فان نشأوت قيمة العبد من او كان العقبه اكثر فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
مطلوبه بخلافه لو كان العقبه هو نيا فلهذا ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
باكثر فقل من الفاعل قدر قيمة العقبه الموقوف الموقوف ويبقى الباقي رهنا بامكان وان اختلف الدية ان قدرا لا يرهه
حاصل ان ذكره وجهه الحصول الفائدة للمرفوع ففصل وطرف او انشتر من الرهانة في الفصا ص ولما انفق الرهنه من رهنه الموقوف على احدا الا من لو كان الفاعل منه ما منه سواء كان يريها او نقلها الا اذا اعيد الراغب المبادى للزيادة على
بناء على ذلك لو انفق ونشأ ديس الجاني ببراءة ونحوه لم يبيع في بقاء رهنا على رهنه الجني عليه وان كان مستأجرا في العقبه لم يبيع مع نشاوت
فمن العبد بن جلاله على نفسه بغيره الموقوف فانه من الرهانة الى غيره ذلك ما يظهرك باذني تأمل عبدا لاحاطة بما ذكرناه من كون الانشغال الى

الرهانة في سببها ثم ان الكلام في نقل العين او القيمة باق مثله هنا انما يكون في رهنه في هذه المواضع بالبيع وجعل الرهن رهنا وله بطلان كذا
 الغنيل وقوله وحل الرهن ان لذلك لا يثبت بل بما قطع يكون المراد من هذا ان كان مائة عند فاصل المسئلة يمكن ان اردته ما ذكرنا وان اطلق هو قال في
 جرحه على بطلان كذا في كذا في كذا على ما لا ان يكون رهنا من غير الرهن فله نقله ويحل الرهنين والعقد على ما لا في فاصل من جرح الرهنين انما
 ولحق في غير ما لا كعقد المحجج عليه ولو اوجب انشاؤه في ولو اوجب الرهنين فغالب الدين فله بيعه وجعل ثمنه رهنا بالآخر بناء على ان المراد من الغايرة
 مجرد عدم كون الدين واحدا بل وكذا عبارة من في الاكتفاء بطلان التناهي قال ولو اختلف الدينان جاز نقل ما قابل له في الرهنين عليه الرهنين بناء على
 ان المراد بالاختلاف في ذلك وقد نقلناها سابقا وجعل من فروع المقام عند البحث في رهانة الجاني والارهنين و الله اعلم ولو اختلفت الرهنين كلا او
 بعضا الزينة رهنا ولو اريد ان يكون رهنا بل اختلاف اجده فيه بل فلا اشكال لان الرهن رهنا مغنوا العين وقد جعل لها الشارع بالتلف يد لا يتعلق به
 كاهو مفسد ليدانه وان مضى الرهن الاستيثاق بالعين ليستحق الدين من قيمته وان كان العقد ملحقا على العين فوسوسة بعضنا في نسخ هذا الحكم في
 محلها بل الحكم ذلك ولو كان الذي تلفه الرهن لعدم ذلك لالا في الرهن على السقاط من رهانه كان عدم ضمان المالك لما لا لا يفسد الرهن لو كان المثلث
 المالك كاهو واضح لكن لو كان الرهن وكذا في الاصل على ما لا في بيعه ليركب وكذا في القيمة لان العقد يثبتها ولها ولو كان الرهن الامور المتعلقة بها
 على حسب الرهانة وليس الاستيثاق كذا كما صرح به في ذلك فلم يفرق بين الرهنين على البيع او على الحفظ في البطلان مع التعلق في كذا وفيها ان للعقد
 حفظ القيمة لانها بدل الرهن وله اسما كالرهن وحفظه والقيمة فائده مقامه وليس له البيع لبطان وكذا في قيمته وفيه ما عرفت من ان الرهن لا يدرج
 بالعين المالك الذي يختلف الرهن في الاستيثاق على الاموال وبها يخالفا لا استقامت فعدنا من على عين ولا يثبت من على قيمتها وكذا البيع فالفرق
 بينهما لا يخرج من نظرية جديا و الله اعلم ولو رهن عصب اربابا يخالفا بل على الاجماع عليه لانه من ملكه يجوز بيعها لغيره بغيره واذا اصابه رهنه خيرا
 قبل حلول الرهن غير فاسد كره الرهنين لم يعل ذلك اجماعا للمنع ما لم يعلم انتقاله خلا والاجاز ان يبل قد يجرى بوزنه على نحو ما سمعته في رهن ما يبيع بالقيمة
 قبل الحلول فلا حظ وامل على كل حال فان متلفا في الرهن بطل الرهن عندنا لخرج عن الملكية التي شرط حصه خلا لا في حصة فلم يبطال الملك ولا
 الرهانة قياسا على العقد المرد وهو باطل عندنا مع ان الفرق بينهما معلوم من عدم ملك المسلم للرهن وعدم جواز التصرف له فيه دون الرهن واضح فلا يثبت ان
 الفسخ ما قلنا ثم لو اعد خلا عاد الى ملك الرهن بل اختلاف اجده بيننا الامانة من الرهن عن اداء التصالح وهو شاذ لرجانه على غيره بالملك السابق و
 البطلان المستور اذ يد الرهن من آثاره المالك والمسلمين ولا اجماع بل الضرورة على ملك الرهن جواز اخذها مع ان العصب لا يتعدى الى الحصة المتوسطة ان في
 على ما صرح به في كذا وصاحبه صدق ذلك فلو لم يعد بالقيمة الى الملك لم يملك الرهن من المنة ح مضاعفا الى الثلث في اندراج الفسخ المباح الذي يملكه
 من استحقاقه فلا بد من دخوله في ملك احد حال تخلله لان في رهن المالك السابق على غيره والى غير ذلك ما يظهر من النام في ذكرناه فاذا عاد الى ملك
 الرهن عادت رهانه نزع منه بل اختلاف اجده لان العائد الملك السابق الذي كانت الرهانة متعلقة به لا انه ملكه بسبب جديده وفي كذا معنى قولنا بطلان الرهن
 لا يرد به ارتفاع اثره بالكلية والاربعاء الرهن بل المراد ارتفاع حكمه مادامت الرهن ثابتة وبعده في جامع صدق ذلك والمراد ان العلاقة بالقيمة لمكان الادنى
 في الحقيقة الرهن والمالك موجودان بالقيمة الغريبة لان تخلله من رفع وانما الزاكن كونه رهنا وملكا بالفعل لوجود الرهن في المناقبة لذلك فيكون البطلان
 فله في ما لا تكت اوبلته لا على حجة الاكتشاف كما عرفت بعض الشافعية فيبين عدم البطلان بالعود خلا ولا ظهر بطلان بل على رادة نحو حكم الرهانة
 الاولى ابتدا ومن دون استيفاء عقد رهانه جديدا كما عرفت بعض اخر من الشافعية ولا استيفاء مشروعية ذلك بعد وقوع الظهير في الشريعة
 كاسلام زوجة الكافر في الفسخ بغير حكم العقد اذا اسلم قبل انقضاء العدة وكذا اذا ارتد احد الزوجين بل في نظيره ما اذا اشترى الرهنين عينا
 من الرهنين بدينه فثلث قبل القبض ونقلا لا بعد بناء على عود الرهانة بانفساخ البيع وحاصل ان عقد الرهانة لو سيطر بالتميز حتى في ان لا بد من شيئا
 بل الرهنين بديان فانه من رهن ان حكم العقد في ذلك على العقد عمله ودعوى ان اسدانة الملك شرط في صحة العقد يمكن منه ما خصوص مع ملاحظة كلام
 الاصل في المقام بل انفسا ايسلم كونه استطلا في استمر حكم العقد وح فاد على عدم ملك الرهن لا يقتضيه فشا الرهانة فنجيدا وقد ظهر من ذلك كلة
 مانع اذ التصالح من ان ان صلح ابطال ثبته الرهن ويجوز ان في ضعفه ان لا بد من ذلك عدم العود ان عادت بل وان اراد عدم جواز ابقائها بالتخليل
 اذ الطعدم اختلاف عندنا في جوازه وهي المسألة بالتميز المحيرة كما سنرى ثم ان كان الرهن مشروطا ببيع الرهنين فله في الفسخ وان لم يثبت التخليل للرهن
 بالشرط وكذا اذ الرهنين بناء على عدم اعتناء الفسخ في صحة الرهن وان قلنا باعتناء في اللزوم اما على القول بالاعتناء في الصحة ولم ينعض حتى متاخر في
 البطلان لعدم الشرط بل انما الرهانة بل اختلاف اجده بين من قال بتطرية الفسخ كالعقبة في جامع صدق وان كان قد ناقش هو في ذلك بانه لا مانع من
 الفسخ في تطل الرهن بين العقد والقبض لكونه اجزاء السبب دعوى كون الشرط قابلية المورد للرهنان من اولى العقد الى جرح تمام السبب لا دليل
 عليها لكونها منافقة مقطوعة بقتاها بين الاحكام جميع العقد العشرة تمام السبب غيرها كما لتناقض في الصور الفسخ في الحظي السلم والقبض في القيمة
 وغير ذلك ما عرفت عدم كجاء العقد في الاشكال في اعتناء الشريعة فيها بالتميز في ذلك مقام اخر في تميز الرهنين في المقام في بيع الشرطية ولا
 تعود رهنا بعودها خلا كما صرح في تميز الرهنان مستأنفة ولو اختلفت الفسخ هل كان قبل الرهن او بعده فدم قول مدعي الصحة وان كان الرهن
 كما تقدم البحث في نظرية في الباطن السابقة وعلى الشريعة ان ترد في ذلك من ابناء على الظاهر ان القبض في الرهنين فيقدم قوله فيه وهو في جرح
 نعم لو كان الاختلاف في أصل القبض في صحة كان القول قوله لاسا لانه من ذلك بطلان ذلك في كذا من اولى في المسئلة الاولى تقدم
 قول الرهنين جاكبا لغير الشريعة في حصة واحد فيل الشافعي محججا عليه بما هو واضح الضعف في ذلك فلاحظ وامل و الله اعلم وفي كذا ايضا

ولم يحسن بنا في هذا الاسم كما هو واضح بل ليس من مسئلة البناء الخفي في البحث السابق بل هو كمن المدايرة وهو ما لا اشكال في شغل الرض برولها الخلق ان
يقدر الحبيب من انزع وهو ظاهر في هذا بل لا خلافا فيه في شغل ذلك الاما يحكي عن الشغل وبعض الما من شغل هذا الشغل الملك للفايض من الرض العبر
من الرض الكلف فتاينه صاندا لثقل او الغيرة وضعفه وان كان مخرج في باب الغضب الله اعلم واذا من اثنان عبد بينهما مدين عليهما كانت حصص كل واحد
نهما وهما يدينه مع الاطلاق فاذا اولا صانحت حصته طلقا وان بقيت حصته الاخر وهما كما تقدم الكلام في ذلك مفصلا عند قول المص ولو من على مال
وهناك اسناد اخر الى اخر البحث فلا حظ واما **المقصود الثالث** من القاصد التي اسند بها البحث في لو لو كان الرض في الترتيب الوافي
فيه وان تقدم بعضها في مطالعة الاجابات السابقة ولكن مع ذلك فيه مسائل **الاولى** اذا من شائعا واذا من الرض في قبضه واستدانه بر عليه
وتشاح استر يك والرض في ايسا كره لها انه ولو من حيث اذا الرض لرف في ذلك ولا سيما ان اشترى لها كره وفيضه لها بنفسه او بغيره لا يكون في يده
لها بل في يده بغير رضها لذلك لكن لا يفي من اشكال وعلى كل حال يذوق القبض مقام قبض المرئى فيحقق الرهانة وان لم يكن ذلك بوكا لثقل المرئى بل
ديا لا يكون له التوكيل في ذلك كما اذا شرط الرض عليه القبض بنفسه بل لا قضاء نفسه حاكما من الشارع ذلك ضرورة ان الحكم هو المعد لقطع امثاله
هذه الشناعات الموقوف على خذ ذلك وان كان موضوعه حال طلب كل منهما القطع لكن لا يكون الحكم في ذلك فرع اذنا على وجه يكون له حكم الماذق
بل قد يفرق لاحاجة الى اذن الرض كره في ذلك فان الحكم بنفسه على ذلك القبض من الرض ولكن باننا الرض ولا ياتر ولعل الاطلاق الاحتياط على خلافه وان
الرض شرط في عقد الرهانة القبض بنفسه كره الحكم باننا انما يابا لتشاح وقد يظفر من لفظ النص في جملة من عبارات الاحتياط كون المعدل قبل الاذكار
عنا بل لا خلاف في ذلك بل هو حكم قبضه بوجه الحكم او المرئى او الشريك عن بعض صفة التوكيل ومثله لو كان التشاح بين الشريكين في اصل قبض المال
المشترى والاستمان عليه بل اصل الظاهر ان الحكم من حيث المحكومة المعد لقطع النزاع استناده منها وبضامني عليه وان اشفا معا على عدم الرضا بذلك
ما لم ينفقا على ان يحصل به قطع النزاع بينهما والاصل في ذلك وعبر من الاحكام المتصورة في المقام فلو ان كان قبضه عليه حاكما اذا كره هو المعد
لقطع مثل ذلك المحكوم على الشارع حسم بانه لما ثبت عليه من القاصد ومنه يظهر ان حكمه لا يخفى ما كان من الاصل المعروف والتميز عن التوكيل
هي اعم من ذلك ضرورة عدم المعروف في القبض على احد الشريكين الاذن للاخر في القبض وان يريدها فشا لهما لاعتصم فيه من احدهما
ووجب ان يكون المصلحة لكل منهما عدم استيثار الاخر بل بما يكون ضرر على كل منهما بذلك وعلى كل حال فان اشترى منهما اجرة ان كان لرجة ولو على غير
الشركاء على اشكال مدة لا تزيد عن اخذ الحق الارضاء المرئى واجازة ثم فتمها بينهما بموجب الشريكة ان طلبوا استيجاره فان لم يطلب احدهما فانه ابقاه
من موت لاجرة وان طلب احدهما الشريكين دون الاخرى بايتمها فوج في هذه المطالبة وان الاخرى طلب المرئى توقف على اذن الرض وكذا العكس
الاجرة تكون بين المرئى والشريك بناء على جهة مثل هذا التماثل وان كان الشريكين وان لم تكن لرجة او لم يريدها استيجاره جلد عنه
امانة واستمان عليه من شتا ولو احدهما على اشكال وقد عرفنا ان له فضل ذلك كله وطفا للمنازعة المتضمن لهما وما شا بهما بل الظان للالازم
بالقضية جارية من اوسع في غير وعقد ذلك مع توقف قطرها عليه بل قد يخل جواز ذلك له وان لم يتوقف لا يفتخ في اذنا القطع وان فرض ان ذلك الجدل
لكن يفرق عدم قبضه في القطع على اقل الاخر ضرر اهلها او اقلها ما خالفه لفظه للضابط ويخبر به الجمل يحتاج الى ضبط الكلام ليس هذا محل خصصا
بالقضية لا يثبت ولا يبرها كونه في المقام التي يكون القبض شرط في الصحة الظاهر كون الشرط قبض المرئى نفسه وقبض المعاقد في مثل الضرر في غير
الموقوف على الوقت وقبض الموقوف الهبة فان قيام قبض لهما كره مقام مع عدم التوكيل لا يفي من حيث بل لا يفي اصل ثبوت ولا يثبت فيما يقطع به الترتيب
اخر لما عرفت من عدم مصب من احد هاتين دعواه من جهة وان كان ظ الاحتياط المقام وظاهرة الاطلاق الاذلة في كونه منصوصا لذلك ولا يحار في
الامور بينه والو من بين الحكمين في نزاع الزوجين وغير ذلك والله العالم **المسئلة الثانية** اذا مات المرئى انتقل حق الرهانة الى الورث بل لا خلا
ولا اشكال فان اشترى الرض من استيثاره كان له ذلك وان كان المرئى قوما سابقا لطلان ذلك بالموت فان اتفاقا على امين والا استمان عليه
الحاكم كما تقدم الكلام في ذلك مفصلا في اخر الفصل الخامس وعبر بل تقدم الان في المسئلة السابقة ما دخل في الجملة لا لا يفي **المسئلة الثالثة**
اذا خفي في الرض او تعدى فيه غنمه بل لا خلاف في الاشكال فان كان مثليا وثلف لغيره مثل فان تعدد رقبته عند الاداء او التلف او الاصل او اقله
سابقا في باب الفرض غير من نظائر المسئلة وان كان قبضا لوقت فتمت الا ان المص على انها يوم قبضه ولو من غير لغيره بل من باعة الاخران فيجوز له
فالرؤى او سلمه في عد وجهما اراد المص كما انه لو عرف له وجهما بعد ضرورة عدم كون العين مضمونة قبل التفرط لكن في حكم المص باعينا قيمته
يوم قبضه حتى على ان القبي يغير مثله وقد اخذت ذلك من حيث قال والمعين بالقيمة يوم التلف وقال ابن الجنيب الا على من التلف الى الحكم عليه
بالقيمة وبلغ من المحقق ان الاعتياب بالقيمة يوم القبض بناء على ان القبي يغير مثله وفي كلام ابن الجنيب ايماء اليه وجهما معا بعد الاعتراف اذ
المثل في القيمة في كاي المص لا ان يجعل على تعدد المثل وفيه لا يتحقق ايجان ذلك لا يفتخ في الاعتياب يوم القبض وجهه من حيث انك بعد ان ياه على ما
سمعت قال ومع ذلك ففي اعتياب يوم القبض نظر لانتم لم يكره مضمونا فمتنوع على ذلك اعتياب المثل يوم الضمان وهو كك فلو كان الرض يوم القبض
سهيما ففزل قبل التفرط ثم فطر في قيمته بمثله للصورة من يوم التفرط لا القبض كره واضح ودعوى ان التفرط يوجب المعنى يوم القبض
كما ترى مع انها لا تخفى في قول جنان القبي مثله والجمل هذا القول على كل حال في غاية الضعف ومثله في ذلك القول بزمان على القبي من غير القبض
المعين التلف وان قال في ذلك انه في التفرط في طلب من الصمعي انه قول شغل نقله في الدين وذاؤه بل في الرضا ان من شغل في المصنفات
ولعل لحوط واجوبا ما لكونه كالفاسد في وجوده با شغل الاصول ولا فتمت سئل الله ان يبينه البرنة كك ولا يخص الا بذلك لكن فيه بانه قد ثبت

في المباح
في المباح

لا الرهن فقال انما قل عليه ثبته على مقدار الدين انما اذنته بركة اصل الرهن مع ضمان المالك مع ضمان البينة على نفي الدين ومقتضا ان جعل النحل
صورة الاتفاق على الدين ولكن اختلاف في الرهان عليه والودعة فلا يكون الحكم عن نية من ان يفسد بين الرهن والوديعة بالدين قال فقول قول
المستعجل وهو ما قل قول المالك قول ثالثا في المسئلة يشاء الجمع بين المصالح المقدم وبين ضرورة عيادته من جهة قال سالت ابا عبد الله عن رجل
في يد رجلين احد ما يقول استوفى عنك والاخر يقول هو من فقال لقل قول قولك يقول انه رهن منك الا ان ياتي الكاوي انما اذنته بركة اصل الرهن مع ضمان المالك مع ضمان البينة على نفي الدين ومقتضا ان جعل النحل
انما في بعضه عن ابي القاسم صدمه سابقا قال وان كان الرهن اقل مما رهن او اكثر واختلفا فاما احدهما هو رهن وقال الاخر هو ودية قال
عليه صاحب الوديعة البينة فان لم يكن بينه حلف صاحب الرهن صحيح بان المواقف في المثل للموثر المتيور حتى ظن في احد اثنائها خبر واحد منكرا
بذلك على احكامه عن صاحب الكفاية من غير ما خبرني لكن فيه انه هو فدا عني بان الصدق دواء عن فخرنا عن ابن عن الله وان لم يبق الى فضا لا
صحيح وان الشيخ روى الاول بسنده عن ابيان عن ابن ابي عمير روى ذلك بكونه ان خبرني وان اخذ منه ما وكيه فكان فخر مع انه لا شاهد لهذا الجمع
او لا وان فرج المقارن المفقودة في المقام لا للضعف سندا لما عرفت من ان فيها الموثق والصحيح ولكن لسند العامل بخلاف الاول الذي قد عرفت علم
شهره ولا عفاه ما عرفت من بعد ربه وادعى اعتقاده بطلان ركنه بعد الاخر ان الدين واخذه المتع مع انه على تسليمها الانسان في الضميمة
الاول خصوصاً مع ما قبل من موافقة هذه للثبته انية واضعف من ذلك ما يحكي عن ابن ابي عمير من الجمع بينهما بالتفصيل ايضا بين صورة اعراض القايض
للمالك بكونه في يده على سبيل الانا ثم صار هنا قال لقل قول المالك وصورة دعواه الرهان ابتداء قال لقل قول ان هو كان في يده فظهر من ذلك كله
انه لا يصح من الشهور وان وسوس فيه بعض من اخرج في المناظرين بل من غير ان يخلو من ترجيح التصريح المتيور على الصحيح الاول الا ان خلافه غير واضح بغير
كان متشابه اختلاف الطرفين بل بما افاد الشهور وقوة والله اعلم المسئلة **الثامن** اذا اذن المرهن للمرهن في البيع وبيع ثم اختلفا فقال المرهن
رجعت قبل البيع وقال الراعي رجعت بعد كان القول قول المرهن عند الشهور بين الاختلاف بل في جامع صدق نسبة اليهم مشعر بغيره الاجماع خصوصاً قوله
انه ينبغي ان يكون ان كان الدليل ينقض خلاف ترجيح الجاهل الرشقة المستصفا بها الى ان يعلم المرسل والبيع لا اذن في البيع غير مطلقا وانما
المستطفا للبيع الماذون فيه ولم يثبت اذا الدعوى ان متكافئان لان الراعي يدعي ثلثه البيع على الرجوع والاصل عدم الرجوع والمرهن بالعكس والاصل عدمه فان
كلتا هما حادث والاصل اخره والافتران انما حادث والاصل عدمه مع الرجوع بها لان مقتضى فاشا البيع وعلى كل حال يبقى استصحاب الرهان في سائر الماخذ المتما
ودعى ما رضته بالاصل مقتضى البيع المعلوم ومقتضى فاشا فظان ويقيم مع الرهن ملكه ثم هوون ونسب التماس على اموالهم بدفعها ان اختلفا فاحصل العند في
على بقاء الاذن فاذا حكم بعد لم يكن الحكم بصفحة العقد بخلاف استصحاب الرشقة فانه باعثا معلوم منه حصولها صحيحه سابقا انما يكون الشك في بطلان
المطل لها فيكون في ثبته ما لا يرد عليه وليس استصحابها بامر وطابق بين الرجوع على البيع حتى يقال ان اذا حكم بعد لم يكن الحكم بغيره ما سمعت في صحة البيع بل في
في صحة استصحابها عدم العلم بسبب البيع للرجوع ومن ذلك يعلم ان دفع ما في جامع صدق من المتشابهة في اصل وكافؤ الدعيين بان الاصل وان كان عدم
صدور البيع على الوجه الذي يدعيه الراعي الا انه لا يفسد بالانحطاط لانه هو صدق من البيع مستصفا للجميع ما بينه فيه شرطا وليس هنا ثابته
بصفحة الاكون الرجوع قبله وبكفي فيه عدم العلم بوقوعه كك والاشارة الى ان الاصل بقاء الاذن السابقة لان المانع لا يشترط العلم بان ثبته لثبات
المقتضى والامر يمكن التمسك بشئ من العلل الشرعية اذ لا يقطع بغيره وانما ثابته بحسب الواقع وهو معلوم البطلان فان من صلى رعايا الاضغاط والاشراط
بكتبة في صحة صلوة الاستئذان الى الضاع عدم طهر النجاسة على توبه ويدر الطاهر وان لم يعلم انتفاؤها بحسب الواقع فطاهها مع اعتقادها بان الاصل
في البيع الصحة والزوج وحسب تحقق المانع من الاصل المتيور بامتناع التمسك به وخرج عن كون جهة كاصل الطهارة بعد ثبوت مقتضى التمسك به مثلاً فانه
لا يفسد به وخرج في مقتضى حكم كل من الاصلين اللذين ذكرهما على ان ما ذكره في الاستدلال انما يتم على ثبوت تسليم بقاء الاصلين المتيورين والاخصا
فيهما وفي الاصل الثالث الذي ذكره وليس كذلك فان لنا اصلا اخر من هذا الجانب هو ان الاصل في البيع الصحة والزوج وجوب الوفاء بالعقد لا يرد
نرى معنى على ان الشك في صحة العقد انما وقع في المانع الذي هو الرجوع قبل البيع لا حصول الاشط الذي هو الاذن وقد عرفت ما فيه والخ لا يجمع
ملا ذلك من جهة فانه قال لا نسلم وقوع البيع للشرائط الشرعية لان جملة شرائطه اذن المرهن وحصوله غير معلوم وينبغي ذلك ان الوهن المانع
للراعي من التصرف لما كان حقيقا لم يمكن بحكم صحة البيع الواقع من الراعي الا باذن معلوم من المرهن بحالة البيع ولما حصل الشك في حصول الاشط فانه
لا في وجود المانع ومعلوم ان الشرط لا يكفي فيه عدم العلم بان ثبته بل لا بد من العلم بصحة التمسك به لعل الشرط ولو بطريق الاستصحاب كما اصابه في
الطهارة سابقا والشك في بقاءها الان والامر هنا كك فان ارضنا مانع من صحة البيع واقعة بقبولها وببعضها لان الشرط مقتضى صحة البيع غير
الوضع في زمان البيع لا بالقبول ولا بالاستصحاب في جميع جوانب الرشقة كما ذكره لكن فيه اولا انه لا ينبغي كون الشرط هنا بعد تحقق الاذن عدم الرجوع
بها الذي هو ان ثبته ما يكفي ما ذكره من ثبته عدم والاستصحاب في اثباته الا انه لو كان التراجع في الرجوع وعدمه لا فيما اذا كان التراجع في ان قبل
البيع وبعد كما هو لفرض ضرورة معاوضة الضاع عدم كونه فيلج باصلا عدم كون البيع قبله كما ان استصحابا بقاء الاذن لا يمكن ان يقيد المقارن
للبيع كاحتمال فخلل الرجوع الذي قد عرفت متاخره اضماعه لا اضماعه بخلل البيع بين الاذن والرجوع فاستصحابا بقاء الاذن في الارض عند الرجوع
كاستصحابا بقاء المال الذي لا يرد عدم البيع كما هو واضح فكان الذي ينبغي في وجهه الرد بذلك لان الشك في المانع في جهدا وثابته ان لا يرد
في الحكم بصلو الشراط بعد وقوع الفعل وان كان الاصل يقتضيه عدمها كما لو شك في الطهارة او الاستنجاء او الشرط ويجوز ذلك بعد الصلوة
خصوا ان كان اصلها ثابتا كما لو ثبت حدوثه بعد الفراغ من الصلوة ولكن لا يعلم سببه عليها او بالعكس فلو ان الشراط لا بد من ارضائها فيجب

اولا

او باستحقاقا انا وادبر مثل المتبعين في الفعل فهو مسلم ولكن غير ما نحن فيه وان اراد بصدقه فهو واضح المنع ضرورة انفساء المصلحة عن المسلم باذكاره بل انك
انفساءها وان كان لا شئ من فعل الغير كالمعبر لوصلي في لباس غيره او مكان كك ثم شئت في انهم لم كان ما دونها اولاً فانما يتبعكم بصدقه ولا يكفل في الاعادة
وكذا لو شئت بعد البيع هل كان مادوناً ام لا نعم اصل حصة الفعل لا ينفذ في غير الفاعل اذا انكر فلهذا لا لا لاجرة في المثال ويجوز بعد المال لو كان
مردود الوفاء لان اصل حصة الفعل لا ينفذ في غير الفاعل ام لا نعم مثل الفرض المثل في الحقيقة فيحصل الماذن فقد يجبر دعوى بربان اصل حصة البيع
التي ينفذ فيها الحال عدم الرجوع فيلحق الحقيقة سقوط حصة باذكاره لا بالمال المصلحة الا ان يراض في ذلك اصل حصة المصلحة في رجوع ضرورة كونه مضافاً الى المسلم
التي ينفذ فيها الحال عدم الرجوع فيلحق الحقيقة سقوط حصة باذكاره لا بالمال المصلحة الا ان يراض في ذلك اصل حصة المصلحة في رجوع ضرورة كونه مضافاً الى المسلم
الاثر ومن رد دعوى شياطينها والرجوع الى الاثر بالوفاء بالعقد لا ينفذ في غير الفاعل ام لا نعم مثل الفرض المثل في الحقيقة فيحصل الماذن فقد يجبر دعوى بربان اصل حصة البيع
بدونه انما شئت بعد البيع هل كان مادوناً ام لا نعم اصل حصة الفعل لا ينفذ في غير الفاعل اذا انكر فلهذا لا لا لاجرة في المثال ويجوز بعد المال لو كان
الاذن ودعوى ان الفرض من ذلك انه قول الراهن بحيث بعد البيع كل ما اجبته لا بدخله ليرى الدعوى انما العدة قوله له يبيع قبل البيع فهو مكره وان
منع به فيها انما ليس بالي في العكس اذ قول المرتهن بعت بعد الرجوع كل ما اجبته لا بدخله ليرى الدعوى انما العدة قوله له يبيع قبل البيع فهو مكره
والراهن يذبح ولا بد وان مضى في ذلك مخالفاً ما مضى في البيع لان ذلك كك لو لم يكن لاحدها اصل اخر يرجع اليه اما اذا كان وهو استحقاق الراهن
فالمستهكر هو المستحق للاصل والمسمى الراهن فيكون عليه لبنة وعلى الاول البهين وقد ظهر من ذلك كله انه لا يصير لما قبل او يقال من انما الحجة العمل
بالاصلين او اصل بقاء الرهانة وحصة البيع يحكم بكونه مبهما وهو من ادفعه في ان اصل المصلحة في الأصلين على ان العمل بالاصلين في الموضوع
الواحد غير مغيرة المقام ضرورة كون انفساء المباح حكما فيه معلوما من الشرع خلافاً وهو رها نة ملك الغير في رها نة بقاء الرهانة مع صحة البيع في
لها المنقضية سقوطها وبالحيلة هو واضح انفساء ان كل ما استحقا في عمله لو كك لو شئت المرتهن في نفسه ان رجوعه كان قبل البيع او بعده بعد
ان عليها امسا وكك لو شئت الراهن كك فان الاصل بقاء الرهانة في البيع فتجربا هذا وفي كره عن بعض الشاخصين المنقضية بين قول الراهن
اولاً تصرفت باذنتك ثم قال المرتهن كنت قد رجعت مثله فالقول قول الراهن بينه وبينه ما قال المرتهن او لا رجعت عما اذنت فقال الراهن
كنت تصرفت قبل رجوعك فالقول قول المرتهن بينه وبينه لان الراهن حين اخبره بكونه قادراً على الانشاء وفي جامع صدق بقر من ذلك ما لو انشأ
على صدره وبيع ثم اخلف في حال الرجوع او انشأ على صدره الرجوع ثم اخلف في حال البيع اخذنا بالاولى السابق فلك العمل بصدقه كلام بعض
الشاخصين كما يرجح اليه التعليل على انكار الراهن الرجوع قبل البيع المتفق عليه بينهما في الاول من قبله في الرجوع بعده وعلى انكار المرتهن البيع
قبل الرجوع المتفق عليه بينهما في الثاني وهو كك الا انه غير مقرر في الأصل فلا يكون تفضيلاً فيهما واما في جامع صدق تصدق في بينه وبينه في
الاختلاف الاول بعد ان كان الفعل من غير المرفق يمنع الاختيار فتجربا في شئ اشار اليه الشهيدي في شئ وحاشي في بيعه عليه غيره وهو كلام المختص
بينهما اذا اطلق الدعويان ولم يعينوا في البيع او الرجوع واما اذا عينا وقتنا واختلفا في الاخر فلا يثبت لهما اذا انشأ على وقوع البيع يوم الجمعة مثلاً
واختلفا في الاخر فلا يثبت لهما اذا انشأ على وقوع البيع يوم الجمعة مثلاً واختلفا في تقديم الرجوع عليه وعده فالاصل للتاخر وعدم التقدم فيكون
القول قول الراهن ويحكم بحكم لو انشأ على وقت الرجوع واختلفا في تقديم الرجوع عليه وعده وهذه مسئلة تارة يجهل لتاخر عن معلوم وقد حقتنا
الكلام في هذه مقام اخر ولعل اطلاق الاختصاصات في مسئلة الجمع بين مسئلة من شئت في التقديم والتاخر ومسئلة بغير الطهارة فيحدث
وفيها شاهد على ان اطلاق التاخر انما يقتضي التاخر على الاطلاق لا بالناظر في الاخر وصوب وقتها واذ وصف السبب حادث والاصل عدم الرجوع في ذلك
الى الاصل المشبهة وهي منقبة فاصالة الرهن هنا يحالها الا ان الانفساء عدم خلود ذلك من حيث والتاخر في المقام فتجربا والله اعلم
ولو كان الشرع الماذون فيه لكان الاختلاف في الرجوع بغيره او بعده انشأ كما كك وكوب ونحوهما بناء على ان الواضع بينهما بغيره ان يوجب
اجره لكون رها فتدبر ان القول قول الراهن انما يرض الاصلين فيبقى اصل البرائة الذي سلمها من الماخذ على الماخذ اللهم الا ان يرض الاصل في منافع
الرهن على الضمان فيكون وارداً على اصل البرائة فاطمأله ولو تلف العين فوقع النزاع بينهما ان ائلا انها كان قبل الرجوع او بعده سعد بن ابي قيس
قوله الراهن لا طائفة البرائة انفساء الرهانة بعد انشأ الموضع غير معقول لكن قد يفتوى خلافاً لان التالف ينافي جريان الاستحقاق
الحال التالف فيكون رها فافعالاً فتجربا والله اعلم المسئلة السابعة عشر الظاهر ان ليس المرتهن ازام الراهن بالوفاء بعين الرهن وان
كان مجازاً للمضى للاصل بصدقه نعم لزام المرتهن بالقبول مع التاخر ليس لطلب البيع ولو كان مخالفاً للمضى وانفق على صدقته او بعبه
بالموافق والمخالفة كان لها ذلك فظن ان لا يلقى لها وكذا في الرهن الموافق للمضى وانفق على البيع واختلفا في ابيع بيع الرهن فاداد احد ما
بيعه بالتفاد لئلا يخر بغيره بيع باليقتد لئلا يلقى البطلان باذكاره من غير فرق في طلب البيع بين ان يكون الراهن والمرتهن لان لكل منهما حصة
في العين زوج فلا بد من سبب ان لا يجبر الممتنع او ياذن بالبيع عليه نعم لو كان المرتهن مثلاً وكبلاً لا رها وادى بصدقه بالعالم لم يثقف على ان يملك
ولو يثبت المصلحة للرهن الحقة للشرع لا تفسد الاطلاق الى العالم في ذلك شرعاً وعرفاً وكذا لو طلب كل واحد منهما مقداراً غير المتقدر المتقدر
وطاسر انما هما كمالا العالم في ذلك لا يقتضي الاطلاق بل خلافاً اجده في شئ من ذلك بحيث ان كان قد بناش اولاً بان الحجة اجابة المالك
لو كان طائفاً للبيع بمشاي الحق وان لم يكن العالم لان المراد منه وفاء عين الحق وليس المرتهن عن بيع بالتفاد العالم وغيره مشاي الحق في
يصلح لان يكون مقتضى ذلك ولاطلاق في الادلة بحيث يراض في ذلك بل بما ظهر من قوله في خبر جرحه في الودعة المتقدم سابقاً فلياً

فيما يباع بالدينار

[illegible]

الشعرى ابن له ما لكتبه لا علمه بنو

[illegible]

كتاب الفقه

والرد في هذا الجواب بخلاف غيره من افادته انما هو في حق الغير فانه ليس فيه جهة للمال الاصل فلا ينفيد بالقبضة او عدم القصد بل هو باق بده ما قبل من ان الميراث
اذا اشترى مبيعاً ولم يرد به مع كون القبط في رده احب اليه من حبه من الثلث ولعل ذلك يتفادح انه لو لم يكن للفلس الا الرد بالقبض سقاطاً لا
قبل القبل وغيره لم يغير القبط فيه اذ هو كغيره من الخيارات كما ان الرد ينفع من ذلك ويجوز الاصل ثبوت الخيار بعد القبل بغير العيب ان بقي منه
ليس بغير فائدة مال وان رجع اليه بالآخره وان كان فيه بحث فلا يملك له ذلك ان كان ذلك الحكم من الادبيل وبعض المشايخ اعطوا القبط في جميع انواع الخيارات
لان الفسخ نوع بغيره في المال وفيه ان المخرج منه من دون اذن الغرماء لا يخرج كالفسخ فيه بيع وغيره لا تعيبه بالقبطه ولو ارفق على
فائل به وان كان يشهد له في الجملة منع السبق عنه لكن قد يفرق بينهما بان المخرج يقتضي بطلان حق الغرماء بمال الفلس على حسب جهة ملكه في الزوم
القول لان ان يتخلف جهة ملكه في كون الملك بالنسبة اليه من قبله لا يفي على حاله بعد القبل من ذلك يتفادح ان الخيار انما يثبت في حق المالك
بعد القبل لان المال قد انتقل اليه على هذا الحال وتعلق به حقهم على هذا الحال فلا يمنع منه ولو لم يكن للفلس الا الرد فاجداً والله اعلم ولو رجع المالك
عن القبل بعد من قبله كان له وهو قبل القبل لم يثبت حق الغرماء عليه لرجوعه فطاعاً كما هو واضح نعم لو كان لرجوعه فسخ وانه قد اودع او وصفاً على جهة
الاسقاط والاراء كان للغرماء منه فطاعاً لا يضر في المال بما ينافي حقهم بل في جامع صدق وغيره لم يمنع من قبض بعض الخيارات وان لم يكن على جهة الاسقاط
للباق اذ حصل من كذا قبض من البيع قال لان فيه اسقاطاً لم يثبت له المال فيمنع منه لا يضر في مبداه اما اذا لم يكن كذلك كقبض بعض ما يستحقه الا
مال او قبضه بغيرها ما يلزم عليه في قبض البعض لو لم يكن كالمجموع كان له قبض البعض وبغيره لم يكن للمنافسة في منع من اسقاطه هذا الحق الذي هو لادبيل
من حق الخيار فاجداً هذا وفيه ان نسبة القبض اليه على شرط الخيار فانه لا يمكن من قبض المال كاقضاء الخيار ذلك وانما المراد اثبات شرط على الحكم المذكور
وان كان القاض غير وجهه وان اخصه باتباع من الخيار من غير من المتصرفات المتنافسة في الغرماء لا غيرها الاصل وجوز في ذلك ولا يمنع من على مسئوليته
ولم يفرق بين كون ثمنها من قبله من الغرماء او لا ولا بين القول باجاءتها وعدمه لكن قال في حق غيرها من امارة نظر من كونه في البيع وفي جامع صدق لا
الا انه يمكن ان يكون ذلك من جهة التفرغ في الائتلاف بالطلاق ونقصا الفدية او بغيرها ام ولد بناء على بطلان حق الغرماء بها حق وفيه نظر بل جزم في عدم
عكس كونه بده ولعل السبق يعلق بغيره انما انما نأخر هذه البيع لنسب الفسخ ودرءه عن ذلك لا يطل على الاستدلال وعلى كل حال فسخ الفلس في الفسخ
بما اعل عليه لا ينافي حتى الغرماء لا ينجح من حيث بل وضع والله اعلم ولو فرضه انسان ما لا بعد الخيار مثلاً او بغيره في ثمنه لم يشارك الغرماء وكان ثابتاً
ثمنه اذا كان على ما لا ينافي في ذلك بل وان كان جاهلاً كما صرح به القاض والتهديدان والكر في غيرهم للاصل خصوصاً على القول بغيره في حق
الغرماء بالمال المحذور ويجوز الاختصاص بين المالك والفلس انما هو للغير قبل الخيار المشار له لا دليل عليها وان كان قد ادخلها لا يضر به ومن ذلك
لك الحال في ما في احتمال الضرب واحتمال الاختصاص بل يرد الاول ضعفاً ان الجمل لا يثبت له في مشاركة الغير بعد فرض اختصاص الجمل للغير دون
اذا دعوى ان الجمل لا يعلق الجمل للغير دون المسابقة ومثل القرض لا دليل عليها بل في ذلك ان الوجهين شاذان لان ان كان غريباً اخصه من الغرماء لم يكن
غريباً لو مضى ان كان قد يكتف له في ذلك كما انه يظهر لك انما هو الحكم من غير الاسلام في شرح الارشاد من القصور والضرب لكونه غريباً او ادخلها
في مقابلة الثمن والاختصاص العموم لا يفرق وجوباً لصبره على نعلق الجمل للغير والاكاف للمطالبة بالوفاء منه ثم ان في الغليل المشار له
بادخال المتقابل في اموال الفلس يقتضيه عدمها اذ لو لم يكن كذلك وكان برضا من المستحق كما في المهر وعرض المثلث بالاذن ولعل ذلك للاصل وفيه
لما اذ عن كونه ولو ان القبط لا بعد المحض من رضى صاحب المال مع الغرماء كما في عدو جامع صدق وان ذكرنا معه الجناية انما لعدم الفرق
بينها وبين الثلث في ذلك اذ المدرك في جميع ان القاب هنا من المال من غير رضا صاحبه وان كان هو كائناً وكذا الاستدلال عليه بغيره في
القول على الضرب بما دل على وجوب العرض لا يقتضي المشاركة وكان كذلك ليرجع في كونه بل جعل اولاً الوجهين عدم الشركة لعل الحق ولا ينافي
الراض ولا مال لغير المهرهون فان المخرج عليه لا يبرأ من الرهن فلت كل ذلك مضاعفاً الى الاصل ولعل لذلك حكم عن الادبيل في المثال فما ذكر في
من المشاركة وهو في محله والله اعلم ولو اقر الفلس بما كان بعد الخيار او ثبت شغل ثمنه بما بعده كك من وجوب السبق في ثمنه فلم يعلم انما يشاء
به كالاتلاف والجناية او لا كما اذا كان برضا من المستحق وعلم منه وجوب على الاحتمال المشار له الغرماء لا ينافي في المشاركة فالاصل
عدمها واحتمال ان الاصل المشار له حتى يعلم كونه بما لا يشاركه لا شاهد له بل هو على خلافه في رده كونها من الامور المجاذبة والاصل عدمها بل
العدم وجوباً لاستقصاء انما حال عدم العلم بمجمل الاصل اما ما اطلق مع ذلك لو يرد في السبق والحق وجوباً في الجمل والدين الاصل
منشأها ويبقى اصل عدم تعلق خصوص هذا الدين بالماد دعوى ان الحق مانع ولم يثبت فالاصل المشاركة ليرضخ لها شاهداً بل الشاهد بخلافها
كل عرض حتى لو سلم الشدة في المقام في كون السبق شرطاً للمشاركة او ان الحق مانع اذا اصل عدم التعلق بغيره في ذلك ولو علم ما يرضخ احد ما يرضخ
لعدم اعلم انقدم سابقاً في نظائر المسئلة مع بشارته لو كان المعلوم الدين هذا وفي ذلك هناك منظر ما حكى به سابقاً في رده وفيه ما لا يحتج في حوا
اعلم ما ذكرنا من الاصل بلا استقصاء ولا يجمع وان كان يمكن ان يحصل برفع الاشكال والله اعلم ولا دخل للدين في المسئلة بل في اختلاف ابعده من
غير الاسكان في الاصل بغيره القياس على الميت وكونه مع الفارق كما قبل بغيره في الرد والغرماء بده وفيه عدم نشر ليجلاد الفلس مضاعفاً الى ان لا خلاف
بيننا وبين غيرنا في الحسن البصر المتفرغ في خلافه في انها على الموت بل الاجماع يقتضي عليه بغيره في بصره اذ مات الوصل على الودع والدين في
اذا كان على الوصل بين الامل ومات الوصل على الدين والصحيح المتفرغ اذ مات فقد حل مال القاض بل لا دليل على كونه الحكم من اجماع المتفرغ عدم الفرق
بين مال السلم والجناية في المسئلة وفيه اختلاف الحكم عن ابيصاح الفخر وحيثما شهد من عدم حلول السلم بالموت ولعل لا ينفذ فطاعاً من الفسخ لكنه

كتاب الفقه

كتاب الفقه

كتاب الفقه

المستتر

من أخذ

كتاب الفيلسوف

التي ذكرنا ان ذلك كله خارج الى الدليل والافلاكي لتخصيصه انما يبقا بقاء كل ما على ذلك صلبه يخرج من القدر الذي انوفت ملك كل منها شيئا من
منه على التواضع والفرص عدم حصوله من ارض واحد او من ارض اخرى من الجبل الذي اختاره في ذلك فلا حظ فاسل وان كان قد دخله بالهوى
قيل والافلاكي الشيخ والفاضل في بعض كنهه بطل حقه من ابعين ويضرب بالقيمة التي يطلب بها الفيلسوف من القراء لكونها كما لنا لغة بالاختلاف
عدم التمكن من القسمة للاختلاف بالفلسفة فينا ان يمكن التوصل الى الحق بالبيع ويكون من المعنى على نسبة القيمة ولو ان مثل هذا الاختلاف في هاديا المعين
لزم مثله في المعين الاولين ومن هنا كان حاز الفاضل ثانيا في الشيء من ذلك فليس له ان كانت قيمة زينة درهما والمزيج يدور بهن اخذ المثلث
وهكذا وبطل الاستماع من المبيع هنا وانما اخذوا بعضهم لا يختصا التوصل الى حقه فيهم للفرقاء والمفلس الاستماع من المبيع اذ ارضوا بالقيمة مع على قول
المالين بناء على ما ذكرنا سابقا لا يختصا التوجه فيهم فمع رضاهم بدون حقه لم يكن له من هذا ومنه في البيع ان حقه على الاخر وهو الشريك في المعين على
نسبة القيمة فاذا اختلف حقه فينا وحيثما يخرج من ارضي دينا بين فلما يبيع قيمة ثلث المبيع فيعطى ثلث الزينة ويخلطه باسنان المرابا وفي ذلك اذ بين
على القول بغيره في كل معاوضة ولو خصصناه بالبيع لو كان القول بعيدا قلت هو بعيدا في ضرورة عدم المعاملة بينهما والامتناع لا يستلزم ذلك
فلا ينبغي ان الذي لم يعرف ثم قد جعل الرجوع الى الصلح الفهري بل في كل لغة بالاعتين في هذا المقام ان لا ينج من قوله بل فيها وفيه هناك ما فيه من
في الجملة فلا حظ فاسل والله اعلم ولو فتح المشتري التزل وفصل الثوب او حزن الدقيق او على نحو ذلك مما يفيد المبيع مضمنا محضه لم يطل حتى لا يبيع
المعين فلما بعد خروجهما من ذلك من الوجود بل ان لم يزد قيمة المبيع بهذه الصلح لم يكن للفيلسوف في سواه خروجه على شيئا او لا واحترام على بعد ان كان
في ما لا يقتضيه احتياقا في كل البائع كما ان ان نقصت قيمته لم يكن في البائع بناء على ما عرفت سابقا من عدم استحقاق البائع في الارض بمنايه
البائع الفيلسوف لعدم في المقام بطريق اولي انما الكلام فيما لو زاد بجملة ومقتضى في المصالح للفرقاء ما زاد بالكل القطع بذلك وهو احد القولين في
المشكلة فلو كان الثوب غير مقصودا وحيثما يوزن وعصودا يوزن وعشرين كان للفيلسوف من الثوب وحيثما هذه الزيادة بسبب ثلث الفيلسوف في
ان القيمة بناء على ما ذكرنا من عدم استحقاق المشتري في المعين وعوضه عدم هنا كما في حد بل هو ولو ضرورية عدم كون الحاصل هنا الاضمة محضه لا
يصل لكونها استغلا من في اربع الملوكة وعرض ان الفرق بينهما بين السنين حتى ان يمكن القول بعدم هنا كالمضاد من ان السنين وعوضه من الله وان كان
سببه من فعل المالك كالمعنى مع انه قد يختلف عنها بخلاف المقام الذي هو من فعله وفيه كما لو استاجر على العمل مثلا ولذا لم يحز الاستحباب على الاول
دون بدونها انما بعد التمسك لا يثبت اذا العمل بعد ان كان في ملكه لم يكن لضمان على احد وانما استحق البائع المعين التي يلزمها ان يبعه مثل هذه الاوصاف كما
هو واضح ولا فرق بين كون الصنف من فعله او فعل غيره بعد ان كانت مائة ملكه وزيادة قيمة المعين سببها في الفيلسوف لا يذكرا ويدل ذلك على ان السنين
حالا الزيادة انما وقتها الصنف كما هو وقتها ان لا يثبت ذلك كما هو مقتضى الفيلسوف السابق والله اعلم وعلى كل حال فقد ظاهرا عدم محو هذه الصلح الا
المؤلفة من المعين المحكوم بكونها للفيلسوف كما لو ملكه ولو الحفنا الصنف بالمعين كان الاجر على المعين والفضل على الدقيق والثوب في شفاء الاجرة كان
البائع حبل المبيع لاستيفاء الثمن بل لو تلف الثوب او الدقيق بعد ان يوجب الاجرة قبل التسليم فان خرج كالمبيع المتالف قبل قبضه ما على عدم الاحاق استحقاق
خاصا بالفرق ولو اختلف في ابقاء الاجر لجزء الصنف مثلا فيعده ان لم يزد بها فلا شيء للاجر في ثمن المعين وان زادوا الحفنا هذه الصنف والاشياء فان
كل من البائع والاجر الرجوع الى المعين بالفرق سواء قبل الصنف او عشرة والعرض خمسة والاجرة درهمان والبائع بعشرة واربعه للفرقاء والمراد
ان لا يرجع للمعين على شيء يخرج وليس له ان يطل على المعين ان لم يزد الثوب بغيره انما كان صنفه سابقا والله اعلم في جمل ذلك ان الصنف في الثوب
فان لم يزد قيمته بالصنف لم يكن للفيلسوف شيء بل لا خلاف لاجد بل في ذلك فلا واحد في الصنف البائع مع المعين لكونها فائدا بخلافه من ان الفيلسوف فائدا في الصنف
ان الصنف لا اثر له ولو زادت قيمته بغيره في الصنف كان شريكا البائع في الثمن بقدر قيمة الصنف ولو فرض ان قيمة الثوب بعشرين مائة والصنف درهمان
والصنف ستة فللمفلس ثلث الثمن ولو زادت قيمته باطل من قيمته كما لو فرض قيمته مصبوغة في الثمن خمسة فالنصف على الصنف لان الصنف ثلث في الزيادة
الثوب يهلك والثوب قائم حاله وكانت قيمة النصف اربعة اولى بجزءه في حد لا ينج من نظر شرطه فلو كان له لم يستحق النصف ان بعضه في الثوب الاضمة
بسببه بل قد ينظر من طلاق المصلح لكونه بمقدار الصنف ونوع النصف اعلمها بالقيمة ولو زادت قيمة الثوب مصبوغة على قيمة الصنف كما لو فرض كون الثوب في المثل
بأوى ثمانية فالقيمة بناء على ما ذكرناه لخصاص البائع بالزيادة ولا هنا صنف محضه وقد عرفت ثبوتها للمعين في كل ما سلف ابقا العمل الى اختصاص الفيلسوف
لانها كالاختصاص فيكون الثمن في العرض بينهما نصفين وفيه جعل هنا بطريق الصنف فيكون الثمن الاثنا بل لا يخصصه اذا فرض كون الزيادة للثوب
الصنف هذا كله حكم اذا لم ينقص قيمة الثوب الى الصنف فان نقص لم يكن للفيلسوف شيء بل هو اولى بما زاد من الثوب الذي عرضته فيا تقدم والله اعلم وكذا البص
في العمل الفيلسوف في عمل نصف ضرورة عدم الفرق بينه وبين الاستحباب عليه بل وكذا في البيع من ينج باذن المالك فان لم يبيع عند الصنف في ذلك المثلث
كان الفيلسوف شريكا البائع مع في الثمن بقدر العمل على صنف عرفت وقد تقدم ان الفيلسوف عند عدم استحقاقه شيئا اذا لم يكن العمل صنفه وخصه
اجرا مائتة اذ لا اجر له بل ينجي لغيره فيما لو كان العمل على فاصب نحوه مما لم يعمل الفيلسوف نفسه ولا ان فيه ولا غيره عليه لجزء كالمصروف والله اعلم في كل
في مائة وقد جعل الاجر لغيره اقل من المثلث والافلاكي الشيخ في الحكم من يسلطه وشبهه الفاضل في كونه ان وجد له مائة الفضة ان شاء والا لانه في
تالفاضل الجاهل موجودا وله ينج الفيلسوف من الثوب مع الثمن بالقيمة بل لا خلاف لاجد في الحكم الاول لا لاجد في النصف او استغلا من من جوا وانما الحكم
في الحكم في الثاني فان ظاهره بغير ذلك عليه وان لم يسلط له الفيلسوف بل صرح به في قول فان لم يزد من الثوب فانه يصير مع الثمن بعدد ما له عليه في مائة الفضة
انما ان اردت في الصنف والفضب مع الثمن وان لم يسلط له الفيلسوف بل صرح به في قول فان لم يزد من الثوب فانه يصير مع الثمن بعدد ما له عليه في مائة الفضة

فصل في الثوب

في التمسك بالقيمة

فإذا

[illegible]

فیضانِ عالمی اسلام
بانی

الأمير

كتاب المفلس

كتاب المفلس

اليمين نفع من فوجيها بالاصل او بالنظر لا يثبت ولا يخلو كالتابع فاليمين في المقام لمصلحة الميراث لا في امره ولا في امر غيره فثبت عليه
 لذلك لا ينافي مع وجوب اليمين مع اليمين كمين الاستظهار ضرورة ظهور قوله في اليمين على المدعى قطع الشك ولا دليل بالخصوص من هذا اليمين
 كالاستظهار مضاعفا لعدم نفع مستند شهادة اليمين هنا وان كان قد حصل الظن القوي بالصحة المتأكدة انما التمسك بالاصل اكنافا للوصول الى
 العلم بغيره في قول مثل هذه اليمين الخ لا يثبت من وجوبها اليه في المقام لعدم حصول الظن القوي بالصحة المتأكدة انما التمسك بالاصل اكنافا للوصول الى
 كلف وجبت الى اليمين الاولى ولا يصح منها الا اليمين فلما كان الاول موضوعا لشهادته على المال الظاهر ولم يثبت غيره ولا يثبت في المقام لعدم غيره
 اعتباره ونفذ ثبوت اليمين على اليمين ضرورة وجوبها على الحق المدعى من لم يعلم بالاصل مال وسع في احتياجه الى اليمين نعم لو شهدت بثلث الظن
 اعترف الخصم بعدم غيره لم يثبت ثبوت اليمين كماله واضح وبذلك تم كلام الاكثر وسقط ما اطنب في ذلك فانه بعد ان قرر المشهور وجب على الحق المدعى والى
 في غير ذلك قال في ما حكى له في ثبوت اليمين في بينة الثلث ون بينة اليمين اذا شهدت بالثلث كان كثر ثبوت اليمين اصله والى
 الغرض بثلثه والى الاصل فانه يلزم اليمين واخرى في موضع اخر منها بان اليمين في الموضوعين محضا بان فيه ثبوتها بالمشهور والى اليمين على التمسك
 واليمين على التمسك والتفصيل قاطع للشك في ذلك لان اليمين في المال والفرق لا يقع من نظر ذلك لان شهوة ثبوتها له اما ان تكون شهادته
 على ثلث المال الظاهر من غير معرفته بحال باطن امره بحيث يحتمل ان يكون له مال اخر لم يثبت على هو لظن قول المجاهد وضميل لم يستلزمه بغيره بغيره
 كونه من اصل الحق في مال ولو يشكل مع هذا ثبوتها على لان حاله بالنسبة الى المال باليمين لم يثبت في موضوعه ان هذا المال الظاهر لم يكن له ثبوت
 ما ليه بالمال وان لم يثبت وان ارادوا يعلم احصيا اطلاقهم على باطن امره انما لا يثبت اطلاقه على ذلك مع ان اطلاقهم مع بينة نقل الامكان لا
 على ما لزم وان لم يثبت في شهادة كما صرح بهذا المصنف بعض الاصحاب في الشكل الفرق بين الامرين لان ذلك ثابت في الشهادة على مطلق اليمين والى
 في الاثبات كلابية مختص باليمين غير ثبوتها على هذا الشرط فان وجب اليه ثبوتها في الاصل باختيارهم وحكم اليمين منفرج على ما قرره فان اختلفنا
 في بينة الثلث في الاطلاق على ظاهره فلا بد من القول باليمين لان بينة هذه اليمين كمن لا يعلم بالاصل مال مع احصاء اليمين بغيره عدم الافتقار الى اليمين
 في بينة اليمين المطلقة على المال لان ذلك اقصا ما يمكن احصياه شرعا في التخصيص فلا يثبت مع اليمين امر اخر لا يثبت اليمين انما اطلاقها بغيره وان اختلف اطلاق
 بينة الثلث على باطن امره كما ذكره بعضهم بغيره عدم احصيا اليمين مع ما ذكرناه ويمكن ان يوجه كلام المجاهد الدال على عدم احصيا الخبر الباطن في شهادة
 الثلث في النظر الى المحاكم ولا بالنظر الى الشهادة بان هذا المدعيون لما كان يعرف لاصل مال ولو يكون الدعوى كلف فلا بد لهذا الخبر المال لثابت ظاهرا
 من امره بغيره فاذ شهدت بثلثه امواله التي يطمعون عليها ضد علم الانتقال من ذلك لاصل الباطن في المال وان امكن بقاء بعضه لا يضره معلوم
 التمسك بها في اثارها بظاهره على انما اذا شهدت باعائه فان المراد انهم لو يطمعون عليها وهذا لا يمنع ذلك لاصل التمسك بها في المال السابق بغيره
 مع ذلك من خبره الباطن في الاصل المتأكد فيحصل الظن بثلث المال وانما يحصل ذلك الفرق فظهر من الجواب وتوجيه ما مضاه من خبر اليمين
 في الاول وثالث لان الاول لا يمنع ثبوتها الباطن بيقين ولا ظاهرا لعدم الاطلاق عليه بخلاف الثاني لان كثر ملائمة ومجاورة والاطلاق على خبر
 على الاصل غير من يكون سيدا لعادة بغير الظن القوي بعدم المال فلا يثبت مع ذلك انضمام اليمين الى اليمين نعم لو ادعى الغير وجود مال محصور
 للمدعيون واعترف بعدم غيره فشهد بالشك بثلثه لم يثبت اليمين في الاول بغيره ولم يثبت اطلاق الشك على باطن امره الا ان هذه مادة خاصة والمسئلة
 اعتمدها في الحكم بغيره في هذه المسئلة هو ما وجهناه اخيرا من ان شهوة الثلث لا يثبت اطلاقهم على حاله في انفسهم ولا عند الحكم بخلاف
 شهوة الاصل وهو ما يثبتاه لكن الحق في الشك على ضرورة في كلامهم على ما نقلنا من الوجه وهو ان المراد عدم علم الحكم باطلاقهم مع اشتراطه في نقل الخبر
 الانسان في الفرق على قدره ونفي اليمين في الاول وثالثا فلهذا الثاني على قدره فان الاطلاق على باطن امره ان كان غيرا فيها فاما ان كان باطنها
 بريقا او بغيره انما لا يثبت الا على المدعي في الفرق بغيره اذ المراد اطلاقه على باطن امره في الثلث على ما ذكره بكون اثبات اليمين فيه اوسع من الاخر كما ذكره في كراهة
 الحكم في الخبر في البينة افاذا وثائقها مضاعفا الى اليمين بعدم المال ومخاركة في الاول وثالثا في الثاني ايجاد وثقلنا بطول يظهر لك موضع النظر في
 خبره اذ كراهة بينة مختصة بغيره من الوجه كماله جملته في جعل نتيجة ما لا يثبتون بغير اثبات اليمين بينة الثلث ون بينة اليمين في الاصل ومنه ان يثبت قوله
 بعدم احصيا اليمين الثانية اليه مع اقرارها بانما اضيق الظن القوي بسبب الصحة بان مستندها الثلث معلوم ان مثل ذلك لا يثبتها من كثرها بينة في
 ومن احتمال كون مستندها الاصل معلوم فظهر كما اوضحناه سابقا واخره من عدم ذكر الوجه الظاهر من كلامهم في تشييقه عدم احصيا الاطلاق في
 الثلث من ان يثبت جميع الاموال المستند لثبوت اليمين وان مثله لا يثبت في الاطلاق بالصحة ولا اليمين لانها اخر من بينة الاثبات ولا يثبت
 طرفي علمه بانه في الصحة ولو فرض ان بينة اليمين كلفا استغنت عن اليمين بية الا انك قد عرفت انها ظاهرا مع الصحة وان مستندها
 الاطلاق على الثلث كما انه لو فرض كون بينة الثلث على ثلث مال محصور من غير احصيا اليمين من المدعيون في غير عري غيره ولمحكمة من كل الاخر كما ذكره اخيرا
 مع ان الظاهر من وجه موضوع البحث كما اعترف به في جامع صدق لان ظاهرا في بينة اليمين على ثلث المال لا يثبت به ظاهرا لاجتماع الاموال واليمين
 مع عدم اعتراف الخصم بعدم غيره من وجهه كما ذكرناه بل لعل ما حكاه عن بغيره من عدم احتياجه الى اليمين في البينة من خارج اثارها وكلامه في عدم اليمين مع
 بينة اليمين في اليمين في الثلث في معلوم كون مستندها العلم بثلث جميع امواله وانما يثبت في ذلك لان مستندها الاصل فانه جعلها كالبينة على
 الوارث فلا حظ وامل وبطلان كلامه لا يقع من نظر من وجوه ثم قال واحدا من الخبرين المعبرين في شهوة اليمين ان اطلع احكامها فلا كلام ولا في الاكفاء
 بقولهم لانهم بهذه الصفة غير في قطع بريق كثره فلت لا يثبت ضعفه ضرورة عدم الدليل على ثبوتها في قولهم في مرجع الى دعوى لا يثبت بها مثل بغيره

في الثلث

اعتبار

أطباء الصغار بما لا يدرك من العلم به وادبته شريفة كاهن واضح ودعي إلى جامع صدوقه فالتصريح ذكرناه ان بينة الاصل انهم لم يعلموا بها الى ان
 حتى يربوا لا يستلزمه على البين الغير انما العلم بالشركة بل هي بسبب الصعوبة الموكدة اذ قد كون الظاهر وعرضي لاعتنا صدوقه على الاصل البين المستقر او حصة
 ولو فرض العلم بجوعها الى اثبات اخذت عن البين قطعا وكانت كهيئة التفتت به على العلوم من هذه الكتب من قبل بينة النفي اذ اوجبت الى اثبات
 خلافا لبعض البان ضرورية مشهورة ما دل على صحة البينة لها بطلان اذ لو علم بوجهها الماشاة لاحتال كون مستند ما حصل العلم بالعلم وانما صدق
 كذا العلم ان لا يزيد على انكار المنكر والله اعلم وكيف كان فان لم يعلم له اصل مال ولا كانتا الصري الماشاة عليه الا وادعي الماشاة في دعواه ولا يكلف
 البينة والقضاء مطالبة باليمين لانه يؤخذ للاصل كان منكر او قد قال بما لبنت على المدعي البين على ان ينكر بل منه يتفصح الاشكال في قول البينة
 منه ولو اقام على وجه يعلم بجوعها الى اثبات بناء على عدم جوده امكن ان تكون بين في كونه يثبتها واسقاط البين عنده ولا يخفى من حيث كانا في الله وفي البين
 من بعض الماشاة من قولها هنا الا البينة بناء على ان الظاهر ان المحرر بمالك شيئا في او كثر وفيه منع لضيق هذا الظاهر من دليل بحيث يقطع الاحتال
 ثم لو فرض العلم بملك انية ما ذكره بل لم يلحق انية في الحصول العلم بالمال الا انية لا يقطع اصل ادم فيه قطعا وحصول المال في الجملة متضمن العلم
 بان ذلك كذا فلا يستصحب منها الرجوع الى استصحاب الجنس فيكون قول كل منها خاليا عن الاصل الا ان الواجب على المدعي ان يوفى حتى يثبت اعتنا التو
 مو الشرف في الاطلاق لان البينة اشرف في حصة المطالبة فيخرج حصة البينة الى ثبوت اعتنا فثبت ان الله اعلم وعلى كل حال فاذا قلنا المال لله عند بين الغمارة
 وجبا لادله ولا يجوز ابقاؤه في حبس الله هذين برح بالحق ولو فرض كونه مفلسا فقل بغيره من جهة الجوع عنه بحجج الاداء والافتمام لانه اما هو عليه بالنسبة
 الى الجوع من تلك المال وفرضه من جهة الله او بغيره من جهة الحكم احكاما لانه قد حصل بحكمه فلا يرتفع الا بحكمه للاستصحاب كالسفيه الا في عند الله والقاض
 وغيره من التبرر في الاداء لولا السبب ولا بأس به مع فرض كون المحرم بالتسليم الى المال الموجود لا اذا كان فيه وفي المحرم وفي الاطلاق اذ فرض ثبوتها كما
 هو واضح والله اعلم **كتاب الحجج** مثلك الله هو المنع والتضييق ومنه يسمى محرم الحجج الماشاة من المنع قال الله تعالى وبغيره من حجج الحجج او حجرا
 حرمنا وما على الفعل حجرا لانه يمنع صاحب من ارتكاب ما ينجح وما نضرب عنه قال الله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر بل الحجج رتبته شرعا هو المنع عند الشيع
 من انضرب عنه ما دل على المضطر وهو مفر من مضار لا يدل على التبرع وكذا لفظ انصرف ولكن يصلح له ان يريد به بيشلج المرض المنع من بعض ما له الصبي
 والحجج والعبد بناء على ملكه والحجج عليه كما مال البينة المصداق فلا بد وما قبل من ان ان ارد جميع المال خرج المرض وان ارد بعضه خرج الصبي والمحرر
 ان العبد يملك شيئا فلا بد من الضرب فلا ينفذ في الرق من الاستيوان احد الامور من الضرب في ماله بالاكل والشرب نحوها من الامور الاضطرابية
 اذ ظهر من ان يبيع النعيق عليه بل على النعيق للتخصيص بل من صدق عليه المنع في ماله الى اى جوار كان فهو محرم عليه ودخول العبد يبيع على ماله هسالبه
 المقبح كعرفت نعم في لك وبما ينقض في طوره بالمنع من الضرب منه انصرفت نحوه فانه لا يبي محرم عليه شرعا او لضاف اليه ما يدل على المنع الشرعي
 كان حسنا وفيه بعد سهولة الاستدلال بهذه النعميات كما اوضحنا غيرها في ذلك الجواز وعرفت المفلس بهذا التعريف مع انه انضرب من الحجج وضع احاد المنع
 الشرعي من المنع فيه والامر سهل وكيف كان فقام التظهير هذا الباب في استدعي فصلين الاول في مرجعاته وهي كثر من غير في فصلا في الاول
 كالرضع واليكابة والمند وغير ذلك لكن التي هي من عادة الغنماء بالبحث عنها وعدا لكانا لاشاة الصغر والجون والرق والمضطر في الاطلاق لانه
 ولعل مرجع الصغر الى غنمين من محرم عليه في نفسه ومن محرم عليه في غيره فالاول الصبي والجون والسفيه والثاني الباقي ثم الحجج اعمام في سائر الصغرة
 او خاص بعضها والاول ان يكون ذاقا بيزول سببها فيها والاول الصغر والثاني الجون والخاص بان يكون في مفسر واعطى مصلحة المحرم او لا والاول
 السفيه والثاني انما ان يكون موقفي فاحل حكم احكاما ولا والاول المفلس والثاني المرض باقى الاستيوان في ماله في الاصل والامر هذا سهل انما الكلام في
 البحث فيها وقد تقدم الكلام في الرق والمفلس منها اما الصغرة في محرم عليه ما لم يحصل له رصفه ان السبيح والرشد بالاختلاف اجده في سائر الاجل بعينه
 عليه بل الكتاب السنة والان عليه بقره والمال الاول الذي هو في اللغة الادراك انما عليه بلوغ احكام الوصول الى الحد الكمال بسبب تكون المنع الذي
 ويترك الشهوة والنزوع الى الجماع وانزال الماء الدافئ في كونه من مبدء خلق الانسان بمقتضى الحكمة الربانية فيه وفي غيره من الحيوان لبقاء النوع فهو حرم
 كالطبيع للانسان يبيع في الفسل وهو من مبدء الفسل وهو حال انتقال الاطفال الى الحد الكمال والبلوغ مبالغ النساء والرجال ومن هنا اذا انفق
 الاختلاف في الوقت الفسل حصل البلوغ ولو ينفوت على ما ان الشائع فان البلوغ من الامور الطبيعية المعروفة في اللغة والعرف وليس من الموضوعات
 الشرعية الا ان شاع الاخر في الشرح كلفاظ البادات بل قد ذكر اهل اللغة في ترتيب احوال الانسان وان لكل حال استياض في الرجال والنساء
 من اول خلقه الى شمع يرحمتنا احوال الشفوة في الرجال والنساء والاطلافة النساء وعلى كل حال فلا يخفى على من لاحظ كل ما منهم ان من العلم لغة
 كالعرف كون النكاح متى احل بلوغ وادرك خرج من حد الطولية ودخل في حد الجولية وكذا الجارية اذا ادركت وانصرفت فانها تكون امرجة كغيرها
 من النساء ثم يرجع الى الشرح في مبدء السن التي يحصل بها البلوغ مثلا اذ اصل فيه الاشياء بخلاف الاختلاف والخصص والحمل ونحوها ما لا بد من
 صدق البلوغ معها لندرة قار ولو للثلاث بينهما اما الامور المفارقة لرق في العادة خالبا كقوة التمييز وظل الصبي وشق الضفون وشق الضفون
 ونحو ذلك من غير ذلك فافصاها افادة الظن يحصل لعدم ثبوت التلازم المورث للقطع ولا دليل على اخصا في المصداق بل الدليل على خلافه
 قائم وهو انما كانتا شاع في الشرح على العادة بينهما ان الفارق بينهما الدليل على خلافه قائم وهو انما كانتا شاع في الشرح على العادة بينهما
 ان الفارق بينهما وكيف كان فلا بد من عدم بلوغه اي اصغر بالاثبات للشعر في الشرح على العادة لان الفارق بينهما الدليل على خلافه قائم وهو انما كانتا شاع في الشرح على العادة بينهما
 للتأخر احد فلو كان في ذلك كونه شاع في الشرح على العادة لان الفارق بينهما الدليل على خلافه قائم وهو انما كانتا شاع في الشرح على العادة بينهما

كتاب الحجج

سنن في كتاب الحجج

كتاب

المرتب فيهم سوي ذلك بخلاف المسلمين لكون الرجوع اليهم في معرفة البلوغ والجميع كما هو اذا لا استلزام في الغرضين وكذا الصلابة الى هذه العلامة فان الاحكام
والسكنين اما يشبه الاخرى بخلافها مضافا الى ما سلف من خلافه لانه لا انفق اصحابا على خلافه نعم بان ذلك الى الشيخ ولا يخفى بل
في خلاف الانبات دليل على بلوغ المسلمين والمسلمين اجماع الغرض في ذكره نيات هذا الشرع دليل على البلوغ في حق المسلمين والكتفاء عند طهارة وبيان ذلك
واحد والشافعي لحد قوله وقال ابو حنيفة انه لا اعتداد بالانبات قط لا تكفي من شعر الرأس البتة وبذلك عليه مضافا الى ما عرفت مؤيدا بالعادة لا سيما
المروية في الطرفين في طريق البلوغ ما تركا من حدين مثلا لما حكى في قرينة كان يكف عن ربات المراهقين من قلوبهم مثل ومن لم يثبت جمل في الذوات
وما ترك عن طهارة الفم في العوضا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في طهارة وكان من انبت قتل ومن لم يثبت على سبيل فكنت خبر لم يثبت على سبيل ومن طهر في الاصل
غير الى النبي عن جعفر بن ابي ربه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمش على العانة في غير وجهه انبت قتله ومن لم يجد له انبت الحنفية والذوات ما في خبر جعفر بن
عن جعفر عن ابن العلاء لا يجوز ادر في الشعر والبيع ولا يخرج عن اليه حتى يبلغ خشف سنة او يحتمل او يشعروا بنبات وما في خبر بنها الكناس ان الفتاة
اذا قبلت به ولم يدرك كان الحجاب اذا ادرك وبلغ خشف سنة او يشعروا بنبات وما في خبر بنها الكناس ان الفتاة
الحق قال ومن كان بيده مال بعض الباشي فلا يجوز له ان يعطيه حتى يبلغ النكاح ويحتل الى ان قال وان كان لا يعلم ان انفق بلغ فانه يحسن ببيع ابدا
او يثبت عانته فان كان ذلك فقد بلغ بناء على ان الصبي في قوله قال راجع الى الفتاة على المذكور في الاية السابقة كما في الاصل او يثبت عنه مسندا اليه لعلمه
وجده كك في اوصول اليه من السمع والا لا كان من كلامه على عاده القدر ما هو ان لم يكن خفي كذا لا ينج من ابيد وعلى كل حال فلا ينبغي ان يوقف في اصل الحكم
نعم في شكل عور الاناث بظهور النصوص في الذكر خاصة بل قد يظهر من بعض الاصول اختصاصها بهم وان لم يعرف نقل الخلاف في ذلك لكن قد عرفت
العور في معناه اجماعا بخلاف ذكره بل مرجح بان لا يمكن في المعنى المذكور مؤيدا ببلوغ اكثر العبارات وبان الانبات ما نة طهارة عن غيرها الشافع
لكشفه عن خشف الادراك فلا يختلف بقضاء العادة بناخر انبات هذا الشعر من شئ سنين بكثير ولعل ذلك هو السبب في ترك النسخ في النصوص
لندرة الاحتجاج اليه في غير ذلك الاحتلام وانما اعتبر الاحتلام الخشونة مع عدم التفتيد في النصوص لمعلومه عدم احتيا الرغبة في الشعر الضعيف
التي قد وجدت في الصغر لان الخشونة هي علم في احتيا البلوغ فيعمل عليه الاطلاق لوجوده في المجهود والتفتيد بالعادة لا يخرج سائر الشعور
فلا يكون دليل على البلوغ وفي ذلك لا يبره بها عندنا وان كان لا يثبت اخرها على البلوغ اذ لم يثبت كون ذلك دليلا شرعا خلافا لبعض العارفة فلك
هو فراه في صوم الرخصة فقال وفي الحافا اخضر اشارة بنبات الحنيفة بالعادة قول قوي وقال الشيخ في كتاب الحج لا خلاف ان نبات الحنيفة
لا يحكم بجهوده بالبلوغ وكذلك سائر الشعور في الناس من قال انه علم على البلوغ وهو الاولى لانه لا يثبت العادة بجهوده الحنيفة من غير بلوغ وفي كتاب
العصر وجده اى البلوغ الاختلاف في الرجال والنساء والاشهاد في غير حد بلوغ الصبي اما بان يحتمل ان يحكم عقله او بشعر
وعن ابن البراج في المذهب حد بلوغ الغلام احتلاما او كالعقل او بشعر وفي قول الاثر بان انبات الحنيفة دليل على البلوغ اما بان في الشعور فلا يحكم في
كرة من الشافعية فيجهن في الحافا للنبات بالعادة احتلاما او كالعقل او بشعر وفي قول الاثر بان انبات الحنيفة دليل على البلوغ اما بان في الشعور فلا يحكم في
لا ينج من قوة العادة والمغربين السابطين الذين لا يقص سنه ما هي حجة احتيا الاحاد فيقطع الاصلح بها واما ما قبل من انه لو كان علامة لاستغنى
بها عن اخبار شعر العانة بل لم يجر ان كفت عنها فضعف ضرورة خروج العانة من العورة او لا وعدم الاستغناء عنها تقدم شأنها على الحنيفة
والشارب بل قد يفي الحافا العارضا والعنفقة ونحوها بما لم يعلم المستند الا ان طاقا الاحتساب الاحتصاص بالعادة بل هو صحيح بعضهم
ولذا اخصر واعلم في العلامات ويمكن ان يكون ذلك منهم لما في انما من البلوغ عاده بكثير ومداهم على ذكر العلامات التي اختلفت في الاحتيا
لا حال معلومة بلوغ الحاصلة في الباعث في انما بحيث لا يمتنع الى استناد العلامات وخر في العادات لا ينافي الا بنبات العنبر الاحكام الشجرية
نعم لا يبره بنبات الشعور عد ما عرفت في كلام الاحتكام للاصول وهو ان الكتاب المستند من غير محتضر في كونه ولا احتيا بنبات الاصل
عندها والشافعي وجهان ومن ذلك يعلم شذوذ ما في بعض الاحتكام من عدم شمل الا بنبات العلامات والاختصاص بالاشهاد يمكن حمله على الانبات خاصة
او مع خبر ما عرفت من الحنيفة والشارب نحوها وكيف كان فذا استفيد من المنهنا والصوم والنافع في المقام كونه بلوغا لا دليل على سببه المحل بل في
مفتاح الكرام من حيث الاصل في صوم المبطوح حذره وصايا النماز والموت في خسر ارسيله وصوم شرو وصاياها وكشفه لرموز
وصوم الجامع وحجر وجماد في كونه وصوم بر وجمرة وجمرة الانشاء والبصرة وصوم اللحد وصوم جميع البيان وجميع الجامع والفتنة وكثر الفزان
لمعنى بلوغ الفتنة وظهور المبطوح وجميع البيان ونزاد وفشاء السرير وكشفه لرموز وكثر الفزان وصوم تلك الاجماع عليه لكن لم يخفى كثر ائمت
نسب اليهم ذلك وانما في كثر منها ظهور دليل اشعار لا يشترط القفص لانهم ليسوا بصبيان ذلك على ان جعله نكاحا لمبطوح وكثر في ذلك نذره في مقام
الحريان دليل لا يبره ومنه يعلم عدم الوثوق بتلك الاشادات وانما الوثوق ببيان ذلك بل هو من بعضهم لم يثبت مثل هذه العبادات التي ادعى علمها
في البلوغ ثم صرح بعد ذلك بان دليل البلوغ فعلم عدم انهم من مثل تلك العبارات ذلك ويؤيده ان العلامة الطباطبائي على شدة تنبيهه
في المسئلة حتى انزح عبادات الغرض بالفاظ اعطى لها ونفرد في كل واحدة منها فاعترف بان لا يوجد هذا الغرض مصرحاً في الاحتكام قال وانما الحكم بالعدا
في كونه من الشافعي في احد وجهيه كونه طاهر من جنة وابن ادريس والمحقق بل يؤيده انهم انفق في ذلك نسب القول بكونه دليلا الى المشهور ولو صح المنسليم
كان الامر بالعكس لانه نسب القول الثاني الى دليل لا بلوغ في الكتاب المذكور في حجة المبطوح والخلاف وكشفه لرموز وجميع صدق ذلك وفي الاحتكام
ولا يثبت ان الشهرة في العكس من الغرض قوله ان الشيخ في خلافه لاجماع عليه ومن لاحظ عبارة الخلاف قطع بانه لغيره في صدق ذلك وانما يحتمل

كتاب

في الشافعي

فيكون بعد صبح الخائف صبحه من قبله كما وقع من بعضهم بل في غير ذلك من يوم المبطو ما سمعت عن غايته الشرح قال وهو الصحيح الظن
الذي لا يخفى لاختلاف بينهم ان حبل بلوغ المنة تسع سنين فاذا بلغته ما كانت رتبة سلم الوصل اليها وهو بلوغها الوقت الذي يصح ان يغتسل على نفسه
عقد النكاح ويجعل للمسلم الدخول بها بغضلافه من الشبهة لا تسع سنين وبذلك مضى في ذلك والى ما تقدم من خبري ابن عمر وابن عباس
وموثق عبد الله بن شاذان والحسن بن راشد وموسى بن القاسم قال قال ابو عبد الله اذا بلغت الجارية تسع سنين دفع اليها ما لها وما عليها ما لها وما
عليها ما لها وما عليها والنصوص الواردة على جواز الدخول بالجارية اذا بلغت تسعا وانها لا تحيض وتسع وهي كثيرة واما البلوغ بالشرع فدراهم التسع سنين
ولما جديره واربعة سنين نعم بما يستدل به رواية عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤطى جارية الا قبل تسع سنين قال فان ضل صبيبت
منكم فهاك اولى مع انها ضعيفة السند بينة الشدة معناه ان روايات المستفيض لا دلالة على جواز الدخول بالجارية التسع بل على التيقن انه لا يدخل بها
قبل ان تبلغ التسع فغيره من غير بلوغها بالشرع او استلزامها من غيرها الى امر غير صريح بالبلوغ فليس للفتنة محض عن المشرك كما هو واضح وعلى كل
حال فالمراد بالسنة فيها وفي الذكرها بل وفي غيره من الصلوات الفرية لا بد للمهر من الشرح والمعروف عند العرب وقد قال الله عز وجل انك الله
اشي عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض هو الشهر الاكبر والاقصر اثنا عشر شهرا والفقهاء قد اختلفوا في اعداد السنين والاشهر وقال بعضهم ثلثين
الاشهر قالوا في موافق للناس الحج وعلى هذا في غير ذلك من اربعة عشر سنة واثنا عشر شهرا اهل البصرة السنة الاولى بكل الشهر الاول منها ثلثين
عشر شهرا وبما كان تاما والاقصى ثلثين شهرا كالاول وبقدوم ما فات منه ثم انقص احدا لان اظهرها عند بعض الاساطين الاول وكذا الكلام في
الاثنى عشر شهرا وبما كانت السنين انكار الشهر الاول فيجعل اعيان الاصل وبيع الى العدة في الجميع وهو ضعيف لظان انقضاء القول منها وان قيل
مبطل في غيره وقد تقدم لنا شرط صالح من الكلام في ذلك فلا حظ ولا مقل هذا ولا يخفى ان عقد بها البلوغ بالنسبة كغيره من العدايات امر واحد بخلاف
لغايها الى انواع النكاحات لما عرفت من ان البلوغ من غير ما خصه في جميع اثاره ليجوز فضلا عن الانسان لا يجماع العلماء والنصوص اكثر في الواردة في العقد على
احلها فانه لا اشارة لغيره في عدم الاختلاف للمزج بين خبر عبد الله بن شاذان الذي رواه النسخون وقال الى الاخذ به لافاضل المذكور في الاصل
ما ذكرنا وكذا حديث الثمالي وخبر ابن عمر بن بل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وفي المروى من غير ما لا يستلزم على بن الفضل انه كذب في الحق ما هذا البلوغ قال
ما وجد على المؤمنين الحدودية وبظهر العموم في خبرين بها انكاس حيث دل على ان الحدود لا تثبت للغلام قبل بلوغه فخصه في انقضاء به لافاضل انكاسه
من ان الحدود لا تثبت في التكليفات وان الحدود في كل شيء هو الحد بها الواردة في طائفة من النصوص في سنننا يحصل بذلك
الفتا الحاف لاجماع الامامية بل المسلمين كافة فان العلماء مع اختلافهم في هذا البلوغ بالنسبة يجمعون على ان البلوغ الراضح هو الذي يثبت به التكليف
وان التوقيف يثبت به العبادات هو الذي يثبت به التكليف في غيرها وانما لا يخفى في اصله وغيره من العبادات فيقبل هو امر ظاهر في الشريعة
معلوم من طريقه في علماء الفريين وعلى المسلمين في الاعتصام والامتناع من تركه ولما دمج من احدهم في غير بلوغه فخصه في انقضاء به لافاضل انكاسه
بالنفاذ الصلوة غير بالغ في الزكاة او بالانفاذ العبادات دون العبادات او بالانفاذ غير بالغ في الحدود وما اذا لا لا تكون البلوغ بالنسبة بلوغا فليقبل
الفريين والتوقيف على ان جمل من نصوص المقام خبري المروى وابن راشد المصحوبين بوجوب الفريض والحدود على الغلام باكمال الثمان والتوقيف بينهما
وبين الحدوديات غير محتمل وكذا ما ورد في الوجوب على عتق وعلم الوجوب على من لم يبلغ ثلث عشر سنة او اربع عشر سنة وما دل على وجوب الصوم على الجارية
بالنفس وما دل على صومها الا بالثلث عشر في الجملة فالنصوص مختلفة باختلاف الاجماع في هذه النصوص وانما الواجب في اختيار المسئلة بالنسبة الى
المكاشفة وعدمها ثم الاخذ بالراجح وذلك المروج او ما قبل ما يمكن فيه من الجمل على التيقن والنادب ما وضعت لك كاضلة الاحتياط فدان لك بحمد الله
الراجح منها والمروج والله اعلم بحقيقة الحال هذا كله في السن والانباء والازوال اما الحمل والحض فليس بلوغا في حق النساء بل اخلافه عند بلوغه
بلوغا عنه غير واحد من سن استثناء ففي ذلك اختلاف في كون الحض والحمل دليلين على البلوغ كما اختلاف في كونها بلوغا بانفسهما بل هو طرفة في كون
حيث تقي اختلاف في كون الحض دليل على البلوغ والدليل في كلامهم هنا خلاف السبب لكن في طأن البلوغ يحصل بثلاثة الاحتمال والحض والسنين هما
والحمل لا دلالة على البلوغ وكذا الانبىاء على خلافه وظاهره ان كون الحض بلوغا لا دلالة على سبقه ومثله في الوسيلة لكن يمكن ان يريد بذلك عدم
الدلالة على السبق بربان سبع التكليفات لجواز انضابا بالسن وقوله بعد ما كان التسع بلا فضل فيمكن ان السبب في البلوغ لا يمنع جواز التقدم عليه فانما
مقطوعه في كلام الاحتياط كما ان يمكن ارادة ثانی الشهادين من العناية السابقة انه لا خلاف في كون الحمل والحض دليلين على سبب البلوغ كما اختلاف في
كون هذين الامرين المذكورين في المتن المفهومين ضمننا من لا دلالة على الحمل والحض على السبق بلوغا انفسهما ويمكن ارجاع الضمير الى الحمل والحض على معنى
ارادة تليين احكام البلوغ عليها في الشرع وان كانا كاشفين عنه حقيقة في خبر عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حال وعندهما التولم
مضى ومثلهما لا يحض قلت وما حدتها قال اذا انزلها من سنين ورواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حال وعندهما التولم
ومثلهما لا يحض قلت وما حدتها قال اذا انزلها من سنين ورواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حال وعندهما التولم
لورددك او فديت من الحض قال لا بأس بان لا يسنن بها وموثق عبد الله بن شاذان اذا بلغ الغلام ثلث عشر سنة كتب له الحنة وكتب عليه
السنة وعوقب اذا لم يحض الجارية تسع سنين حكك وذلك انها تحض تسع سنين وخبر يونس بن يعقوب انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الحمل
بصلغ ثوب والحض قال نعم قاله قال لا يصلح للمهر اذا احضت لا انما لا ان لا تحضه وغيرها من النصوص المتعلقة لاحكام البلوغ على الحض والحض
بدر عليه الحسن كما صح عن ابي عبد الله انه قال في رجل ابتلع جارية ولم يوطئ قال ان كانت صغيرة لا يحض عليها الحمل فليس عليها عدة ولا يطاها

ان شاء

[illegible]

۱۰۰

الغيب ويمكن ان تكون الامانة على الثلث اية معلومة استحبنا الوصية بالاقل من الربع والحجج ورد عن امير المؤمنين ع ما يقتضي مساواة الاكثر والابرار
في تلك المسئلة فكل ما وقع فيه من غير ان لا يبرهن فيه من ذلك صديقه صفاً اياً كفقهاء الناس ومن هنا قال رسول الله ص لوصيكم مني ما تركتكم في
في حق المسلمين فقد بان لك بحمد الله وفضلته لا يحال القول بالاصل وان لا ينبغي للعقب ان يبدوا القول بالثالث ويستحب ان لا يبرهن المبرهن عن ذلك
المبرهن عن اصل اجاعاً ان لا مانع من التزام الكشف بحج كلفه وظرفه في واقع لفاضل الرباض في المقام حيث ذكرنا في ذمة السابق قد يستف
ولذلك المسئلة قد اختار فيها الترتيب من الثلث ثم اثنى ومن ذلك بان قد كان في عقلة من اجاع المبرهن في ذمة فخرج عنه ولم يعلم انهما بعد اعراضا
عنا بل لم يثبت كون شهود المتقدمين عليهما اذ بعض من نسب اليه ذلك كان حجة قد تحفظت خلافة في سبله وبعضهم لم يزل في المسئلة واخر
صراحتهم في كونه كالكثير في انا عيون الباب بلفظ نصوص مما روي في ذلك قد عرفت عدم صحتها المطلوب بل قد سمعت ان الشيخ رحمه الله عنده ما يقتضي
بان المعروف بين الاختصاص في ذلك انما ان القول بالثالث لا ينافي ما سمعته من الادلة خصوصاً بعد احتمال اوطن او قطع كون المراد منها الاجماع على فائدة
السلط على المال لا خصوصاً في حق غيره كما اشار اليه في ادب ربيع استدلال على الاصل بان لا خلاف في ان لا ذلك التخصيص ما لا يكشفه شيء فمحمداً في العا
المقصود او المطلق المفيد بما عرفت مما قد صانه كله مضافاً الى تصور الاضرار المضممة لنفوقه من الثلث مع التمهيد وجبها من الاصل ولو لا تعلق حق
الوارث في الجملة بحيث لا يفيده الاضرار عليه لم يكن وجه لنفوقه من الثلث ولا بناحية النفوق من الاصل مع عدم التمهيد اذ لم يزل لا يجمع من الاضرار مع عدم
التمهيد فان تعلق الحق في النسبة الى ذلك بخلافه قد عرفت عدم منع تعلق حق الغناء من الاضرار بالدين السابق في المفسر عند التصدير وعلى كل حال
فلا ينكر كونه هذه التصور في تعلق حق الوارث في الجملة ما لم يكن حال المخرج هو لا يبرهن الا على ما ذكرنا نعم في مختلفه جدا والجميع بينهما بالتفصيل المبرور المستقر
الى الاكثر في غير منصوص حازم سئل باعده الله عن رجل اوصى لغيره رتبة ان له عليه بن افضال ان كان الميت مريضاً فاعطاه الثلث اوصوله ويخو
خير له ابو عنه اية وفي خبر العلل باع السابري سئل باعده الله عن امرأة استوعت رجلاً بالاطلاق فحضرها الموت فالت له ان المال لله وفضلته
لفلان وباتت امرته قاتن اولياها للرجل فقال لو لم يكن لصاحبنا ما الاكراه عندك فاحلف لي ما لها فحلفك شيء فاحلف لهم فقال ان كانت طاهرة
عنده فيحلف لهم وان كانت منهم فلا يحلف لهم ويضع الامر على ان كان فان ما لها من مالها ثلثه وفي خبره ان باعده الله عن رجل اوصى لغيره رتبة
فالت عليه بن اوصى هذا الذي تركه لاهل المضاربة يجوز ذلك قال نعم اذا كان مصدراً الى غير ذلك والمظار اذ اراده بعض واحد من المرضي المأمون
والمصدق بل اليه يرجع المخرج صحيح فليكن سبيح الله الرجل بقر لوارث بدين فقال يجوز اذا كان ماليا وجبه الاخر ان سئل باعده الله عن رجل
اقر لوارث بدين في حقه يجوز ذلك قال نعم اذا كان ماليا اياه على في الصحاح من ان ملوا الرجل ماليا او ثقفا او علان الملا ثم طرقي رفع التمهيد خصوصاً
اذا رجع الصغير وكان الى الوارث ولعل الاول والى ليرافق النص من استايفه الذي يرجع اليها انه مكاتبه محمد بن عبد الجبار الى الصكرى عن ابي ارماء اوصى الى
رجل ولترب ليردين ثمانية الاقاربهم وكل ما كان لها من ماله من ماله البين من صوف شع وشبه وصفر ومخاس كل ما لها اذ لم يزل يبر للوصي له واشهدت على
وصيها واوصى ان يجمع عنهما من هذه التركة حتى يعطى مولاها اربعاً من درهم وثمان المئتين وركت في حقه فاعلم انه قد ركب في حقه من هذا واشبهه
عليه الاخر وذكرنا ان الرتبة استشارته فسلط ان يكن لها ما يصح لهذا الوصي فقال لها لا تصير تركتك لهذا الوصي الا باذورك ليردين يخطبك بك
بشهادة الشهود واما بعد ان يخل من نوصيه به فكذلك له بالوصية على هذا واقرت الوصي بهذا الدين فراك ادام الله عزك في مسئلة الفقهاء قبلك
عن هذا ونفرتنا ذلك لعل برائة فكتب بخطه ان كان الدين صحيحاً معروفاً فهو ما فيجوز الدين من لاس المال ان شاء وان لم يكن الدين حقاً انفقها ما اوصى
من ثلثها اكل ولو يركف ان الظاهر يرجع ذلك الى الاتهام باختار الكاتب غيره ومن هنا علق الاخر على صوفية الدين ومعه ومينه وكونه حقاً كما ان
مخرج غيرك من النص في المطلقة الى التفسير المبرور وكبحر اسم جعل بن جابر سئل باعده الله عن رجل اقر لوارث درهمين بدين له عليه قال يجوز
اقره دون الثلث وخبره انه سئل عن رجل اقر لوارث درهمين عليه وهو مريض قال يجوز عليه ما اقره اذا كان قليلاً وخبره ولا درست سئل باعده الله عن
رجل اقره عند الموت لوارث بدين له عليه قال يجوز ذلك قلت فان اوصى لوارث بشيء قال جائز وخبر القاسم بن سليمان سئل باعده الله عن
رجل اقره لوارث ليردين في موصه فقال لا يجوز وسئل لوارث ولا اعترافه بدين وبخبر السكوني المتقدم سابقاً وخبر الاخر قال امير المؤمنين ع
في رجل اقره عند موته لفلان وفلان لا يجمع بينهما في درهم مائة على ذلك الحال ايها اقام البيعة فله المال فان لم يقر واحد منهما البيعة فالمال بينهما
نصفاً وخبر سعد بن سعد عن الرضا ع قال سئل عن رجل اقره مائة درهم على رجل مائة درهم فقال لا يجوز في رجل مائة درهم على رجل مائة درهم
فيه قليل ولا كثير فادفع اليه بصره حيث شاء ذات ولم يبر فيه صاحبه الا على حمله له بامر ولا بد من صاحبه الا على حمله له بامر ولا بد من صاحبه فادفعه
حيث شاء الى غير ذلك مما يجوز له في التقييد المبرور في النص من السابقة ومن يعلم ضعف جميع الاقوال في المسئلة المستقر في كل منها واكثرها طرأ اكثر
النصوص وبعضها فيها القول بان من الاصل ط كما هو المشهور بين الفقهاء لان بان الخبرات من ذلك من الثلث لعموم اقرار العقلاء ولا قضاء المحكمة في
اقراره ولا لا يثبت في مسئلة في بعض الاقوال وصاحب المال ممنوع من حقه ومنها ان كان عدلاً مضمناً لاصل والاخر الثلث وكان مسنداً
او جمع تلك الاوصاف في النص المبرور الى العدلة لزوجته ان لا شامد عليه لا شاف في بين العدلة والتمهيد المبرور في كلام كثير من الاصحاب في الفرائض
الحالية او المالة اليه كالاشافي في النص عندها كما هو واضح ومنها التفصيل بين الاجنبى في الوارث فالاقارب الاول من الاصل وط والثاني كك مع عدم
التمهيد ومع ما من الثلث وهو الحق عن ابن حزم وفيه طر في النص في الفريدة بالاجنبى الى المطلقة ومنها ما في النافع من الاقارب الاول من الوارث من الثلث وط
والاجنبى مع التمهيد ومنها من الاصل وفيه طر في النص في الفريدة في الوارث ومنها ما في الفريدة من ان كان بدين مضمناً من الاصل وان كان بعين

كتاب

مادام في الثلث سعة ولا يرجع الى حصته معينة مستحيث لو فضل اصل المال لغيره فلهما النص على تلك النسبة لكن الجميع كما ترى لا يخرج من تلك الاكاد
وذلك الوصية بمثل ذلك والالتزام الاشاعة فيها الوصية اما الدين فلا يرد فيه شيء من ذلك سواء على المختار من كون الجميع ملكا للورثة او من انهم ملتزمين مثل في حق
الوصية وان اخرا فاكويها على حكم ما الى الميت او وصي بالحصنة المشاعة على الوصية التي عرفت فموجبها فانه قل من شرع للوصية والى نص في جعلها على حكمها
حكم الدين اختارا بظاهرها لا يرد وقد عرفت تحقيق الحال في ذلك وكيفية كان قد عرفت ذلك مما ذكرنا حكمه بالورثة من الدين مستغنى اذ علمنا قلناه لا يخرج بينهما
في الاشغال الى الوارث اما على القول الاول فاصح بعضهم بان حكم المقتل حكم المستوفى البقاء على ملك الميت واما القاضل فهو ملك للورثة وقد
سمعت حكايه بعضهم لا يجعل عليه وفي الغرض يصلح القاضل في ارض عدم من ان الزكاة مع الاستيفاء للورثة واما اذا لم يكن في عينا فاقابل الذي على حكم ما
الميت ولو حضرنا الان ما يشهد من ايراد وادارة واختياره والامر سهل بعد وضوح الحال الذي كوضوح الثبوت المنشئة على هذا الخلاف التي بينهما
ان لا اشكال في ثبوت الدين بالنسبة الى الميت اما على الاشغال الى الوارث فالمتي عدمه للاصل وهو عوي نعتبه التناء للمال في الثبوت
اقبح من غيره وقد سمعنا في ارض من غيرنا انك سمعنا ان الثقل هنا ليس كمثل الرهن فقول ان ثقل الدين ليس كمثل الرهن وتعلق به من حيث لا يجوز
للورثة النصيب كما هو المشهور فقل ان لا يكون نصيبا او ارض من غيرنا في غيرنا كما هو المستند الرضى بل هو في قواعد القاضل في باب الرهن وبطلان استغناء كما
هو ضرورة جامع صدور المحكي عن الفخر والظان هذا البحث ياتي على القولين لان من شرط المستوفى على الاول نادرة ضرورة عدم جواز تصرف الوارث
بعد ان لم يكن له الكافة على حال نعم قد ظهر في ارض الوصية في الزكاة لقضاء الدين فانه لا يجوز في الاول من دون اذهم كما هو على الثاني
يجوز كالثالث في احوال ولو قيل بان اكل منفقون على جواز النصيب في الدين من دون اذن الغراء وانما المراد القائل بتعلق الرهانة بالنسبة الى نصيب
الوارث سقطت الشرع من هذه الجهة وكيفية كان فالتحقق انه يعلق مستغنى لا يدخل في احد الثقلين ضرورة ضرورة من موضوعها فلا يتم في دليلها
والشبه بكل منهما من جهة يقتضي وجوبها وكثرة وجبه الشبه باحدا مما لا يقتضي وجوبها وعمل مراد الاختصاص في هذا الخلاف ان الدليل ولو على الاول
بقتضي كون الثقل بتعلق الرهانة في الاحكام او الارش والافعل من وجوبه من موضوعها وان الشبه بالجملة لا يثبت جميع الاحكام وعلى كل حال عند
جزء الحق الثاني والفخر والشبه في الحكم عنهما بخرجه عنهما نعم قال الاول لا يخلو المنع من التصرف في الثقل والبيع ونحوها المنع فانه حكمه الثقل لا
فقد النصيب في صلح الدين ولصحة ردة العين بكمال المشترك ويجعل لعدم الاصل بل الاصول ولا منافاة بعد ثبوت السطاط الذي هو على
التعلق على النصيب ان لم يكن مع لفظي الصحيح بين المحققين ونعم الاداء على الوارث حكمه الثقل كما ان سلطنة الغريم على النصيب تنفي اضياعه ومن
قال المحققين ان القول بالنسبة اقوى قلت هو كذلك لكن لا يمتد ظاهرة غايته بينه وبين القول بغيره بطلان الارش وعلى كل حال فعل بشرط
في ثقل الدين بجميع الزكاة استغنى الدين اياها او ازيد فلو كان انفسه ليعتقل لا يتقدره لان المحل هنا يقع لاجل الدين فيخصص بقدره لا
بشرط لا يلا ولو لم يكن لبعض على بعض في انحصار الثقل بطلان الاداء لا يقطع بكونه بذلك لبعض يجوز الشك وظاهر الاية بناء على انها الثقل
المالك لوجاز النصيب صحيح عبا المتقدم بل وصحيح سليمان ولان الموت لما خرج بالموت عن صلاحية استغناء الدين في حقه وجب ان يعلق
بكل ما يمكن ادائه من مال ولا يردت ثقله ببعض اخر عند تلف بعض معلوم انتفاؤه اشكال اخر بل الاول في عدم الحكم عن جواشي الشاهد وجامع حصوله
والكتابة والاصح الثاني في جامع صدور وهو المحكي عن يارث صدر حجر الاجضاح ورواه وارث الدروس وايضاح النافع وظط وفقد في الاول مضاعفا الى
السيرة والى استنباط الحق على ما لا كثير يدين بسيرة لا يخرج من غير وجوب الحسن والصحيح انه سئل عن جعل يوت وبطلان عيا الاوالية بن ايتق عليهم من اله
قال ان استيقن ان الذي يخطط بجميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فليقتل عليهم من وسط المال ونحوه خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عياها
وان كاطلة النصف الاثلاثة الذي يمكن ان يتعدا ثلثا ثلثي ثقل الارش او ثقل المستقل ولا يجوز غيره مما ليس في الاثلاثة العين لكن قال على غيره في
اول مع امكان المناقشة في ادلة الثاني بانه لا اولية بعد ان كان الثقل بالمقابل للكل والاية قد عرفت المراد منها والصحيح كما انه يحمل الثقلين جواز النصيب
محل الاستغناء للمالك والى صمد بذلك صحيح سليمان ولا حدث للثقل بعد الثالث المزعوم بل هو انكشاف لكون الثقل بالثقل تصرف فيه الوارث
ومنه يظهر الوجه في تسلط الغريم على النصيب في تصرف الوارث ولو يرد الدين وصما لو كان قد ائلفه واحدا لعدم جواز النصيب للاذات النصيب الذي
وقع حال عدم ثقل الدين في غاية الضعف كمثل ذلك في ان تلك كل قوة القول بالانفصال بين المستوفى غيره التي تظهر في حق نصيب كون
الثقل بتعلق الرهانة او مستغنى لا يمنع من تصرفه ما اذا قلنا بعدم منع جواز المقابل فلا يمتد ظاهرة غالبا كما انه بان لك مما ذكرناه عدم الغرض
في جواز التصرف عند القائل بانه يعلق ارش او مستقل بين الاستيفاء غيره كما هو مقتضى اسمعنه من الادلة لكن عرفت قضاء الاجضاح ذلك وقضاء
الميت من قول الاجماع على عدم جواز النصيب مع الاستيفاء وان الاشكال في غير الاستيفاء في الاول اجمع الكل على انه اذا مات من علية بن محبط بجميع الزكاة لا
يجوز للوارث التصرف فيها الا بعد قضاء الدين ولو اذن الغراء ونحوه على الثاني انهم بلغ مفتاح الكرامة تركه يشهد له النفع قلت بل الشئ شاهد
بطلان كما لا يخفى على من لاحظ على صمد باب الاجضاح فاذا لم يعدم القضاء الادلة الغرض بين المستوفى المقابل للدين من غير نعم في الزكاة ما سمعته
من البحث السابق فلا حظ واصل ولو كان على الميت عمدة كما لو كان قد حضر في ارض طريق المسكين فمضى فيه بعد موته او كان قد حضر في جنانك ولو قيل بان
بما عرفت من قبل الموت وادرة مسيعة بالعين سليمان ائلفه في ارض مثل افان لم يكن قد تصرف الوارث بالزكاة وجب الاداء بلا خلاف اذ فيه كما ان لا
احد اية في انتقال الزكاة منها الى ملكا لو اوت في جلدت لضمان وان كان السبيته ما ضره عدم اخذ قضاء بقدره بقاء الزكاة على حكمه بالبقاء
لثقل الدين مع التمسك لان يدعى الاكتف ولا دليل عليه اذ وجب الاداء منها نعم من ذلك بل يقتضي الجنبه ساء على المختار من انتقالها الى الوارث مع

الدين

أول ما في الأصول

الدين المحض فلا فضل ولا عجز فيه وان كان قد نصرت فيها الوارث ببيع غيره فحقه عند احتل في النصوت لتقدم سبيل الدين قاسية الدين المغان وعده رفاق
 انما الوارث الدين والافتقار الضرر في كانه في الاول على كون البطلان بغير ما ردت عنه في الدين المغان مع انه لو سلم في الدين المغان امكن منعه هنا للقول
 وتقدم السبيل بغيره تقدم السبيل في هذه النسخة بغير ما ردت عنه في الدين المغان مع انه لو سلم في الدين المغان امكن منعه هنا للقول
 فلا ريب ان الاصل في الاحتال الثاني على هذا التقدير فضلا عن الاحتال الاول لم يجرى لاجل على تسلطه على الفسخ ان لم يرد الدين الوارث امكن منعه للاصل ولكن
 يفرض على الدين بالعوض بكونه بدل لثالث في هذه المسئلة اللهم الا ان يقال انما كان الدين في التسليم على النسخة الذي منشاؤه فيها انصر والعجز وان له
 حقله بغيره ومنه بغيره صان الوارث لو فرض ان نصرت كان بالثالث المال من غير ما ردت عنه كان يكون طعنا ما فاكل او ثوبا غلبه له وهبه بجانا او ممتلك
 قد جردا والله اعلم **الفصل الثاني في احكام المحرورين وسائل الاولى** قد تقدم سابقا انه لا خلاف عندنا في انه لا يثبت بغير المفسر
 الاحكام المحاكم وانما الخلاف في الوقت وفيه على حكم الحاكم على ما عرفت وهل يثبت المحرور في السفيه بظهوره في نفسه في رد وخلاف والوجه عندنا انه
 لا يثبت وكذا لا يثبت الاحكام وقفا للفاضل ومحمي في شرح الارشاد للفرقة الغنية قبل وكان مال البتة غايه المرد بل على بطلان الارشاد للمكره الشئ
 في نفس المحرور على حكم الحاكم في وقت ان كان هو كانه في الاصل بعبانته لثالث في وقت الثبوت عليه في الاستصحاب في الزوال مؤيد
 بان موضوع السفيه اجتهاد في وقت الاختلاف في بعض ما يمتد بغيره وبالسبب المحرور اذا كثر الناس سقمها سقمها مع اعتبار العدا والواصلح المال والا
 وتفضل المحرور في ارشاد كونه في الاصل بقطعه بغيره ولا تفرق السفيه المولى المقتضى في الله قبا ما واز قومه واكسهم وقولوا لهم قولا مفرقا
 بناء على ان المولى يمكن السفيه من ماله كانه اكثر المفسرين بغيره واد ذوقهم واكسهم وقولوا لهم قولا مفرقا فالاجماع على عدم وجوب الاتقان على السفيه
 من غير ماله بل على ما وجبت نفقة منهم ولا مال له كانه بل يشر من ثلث ابيه قوله وقولوا لهم قولا مفرقا بناء على ان المولى منه الحكم المحرور والوصد ماله
 ان ارشد او غيره حفظ المال وصيانته ونحو ذلك بل وما يبعد الا بغيره بل وما يبعد الا بغيره ذلك الاضافة الى غير المحاط بغيره اجمع الى الاصل
 بالارث او بغيره يكون فواين ومنصرفين بها كالملاك او باصناف الاشارة الى حفظها كحفظ المولى او باصنافها منها من جعل ماله في غيرها فوام
 في قوله ولا تفتلوا انفسكم ما ملكتم ايمانكم من فتيانكم فان المرد عدم فتل البعض بغيره وجنب ما ملكت وجنب السبايا لا نفس المحاط بغيره ما ملكت بغيره
 وغيبانه او غير ذلك مما يكره في الاضافة الى كثر استعجالها لا في لايته وفي النسخة العياش عن لغيره لاي لا تظلم حتى يفرق من ماله ارشاد قبل
 فكيف يكون ماله مولى لنا فقال اذا كنت انتا الوارث لم يمكن عدم ارادة المصرون خصوصا بعد استحقاقك خصوص البنا عن لايته لا بعد ما بل تفتت
 في هذه الآية ان قال ومن لا يشقير وفي رواية كل من يشر بغيره في نفسه وعن الباقر انه سئل عن هذه الآية فقال لا تؤثروها شراب المحرور لا الشاتم
 واتى سقيه اسفه من شارب المحرور لفظ الانشاء وان كان ظاهرا في سبب الاستبراء على المال لا انه يمكن ارادة عدم العتق عنه على انه بعد التسليم يمكن
 دلالة على الطلوع ببناء على ما شتم مفهوم انه الاستبراء نعم في النسخة البعض القسمة عنه ايضا ان قال السفيه النساء والولد اذا علم الرجل ان امرائه
 سقيه مفسدة وولد سفيه مفسدة لا ينبغي ان يسلط واحد منهما على الآخر لئلا يحصل الله لقيامه بغيره ومعاشا قال واد ذوقهم فيها واكسهم وقولوا
 لهم قولا مفرقا فاولئك خبيرين لا يجوز المحرور عرق الا بغيره بل هذا المرسل الذي يمكن عدم منافاة المصلحة المراد في الآية فلا يوجب في استفادة المطلوب
 منظر الا بغيره ضرورة الاطلاق انتهى فيهما من ونظر الحاكم بل قد يستلزم من مفهوم قوله ايضا فان انتم منهم رشتا فادخو اليهم ماله مولى كما استفادة
 عدم ثبوت ذوالال على حكم الحاكم ونحوه وجهها من محل النزاع للاجتماع على ان المحرور في الاثبات والارادة بالنسخة السفيه المتصل بعد البلوغ و
 خصوصا الزوال لا يوقف عليه لطلوع النساء عند بلوغهم فكل محرور على حكم الحاكم وكان عنده من اهل الاشياء فالسفيه القطعية شاهدة على ذلك
 وعرفا واما جمل النص في نزول بلوغه ولا يحتاج الى حكم الحاكم وفي الناس من قال لا بد من حكم الحاكم وهو خلاف الاجماع بغيره او لا ما عرفت كونه من
 ظاهري النزاع من ثبوت الاطلاق كونه هنا ثانيا القطع بعدم الفرق ضرورة عدم مغلبيته الانشأ بالصغر المتقطع بالبلوغ اذ هو سبب جبره
 غير الارادة ان كان لا يمنع من التصرف في المال لا يحكم الحاكم وجبا عتبه في منع الحاكم وكذا الزوال والانشاء محرور بل وكذا استفادة المطلوب من قوله
 فان كان الله عليه سقيه او ضعيفا الى اخره حيث اثبت الولادة بغير السفيه الى ما ذكرنا في الاستدلال بان العلة السفيه كما يشعر بغيره بل يثبت الحكم
 عليه فيجوز بغيره بغيره المعلول وعدمها يستلزم عدمه وانما انجاز النص مع عدم حكم الحاكم لم يكن الرشد شرطا وهو باطل لايته ويات
 استلزامه ان النص بغيره بغيره بان زوال الشرط يستلزم زوال الشرط كما ان من بطلان الاستدلال ايضا بالاجماع السابق بل وباطلاق النص
 التوحيخي اثر الاستبراء والناشئ الاول واضح الدفع ضرورة كون الكلام في المحرور بغيره السفيه في موضوع السفيه واما الناشر الثاني في قوله
 منع كون اكثر الناس سفيه على انه مشترك الا ان ضرورة وجوب التخصيص على حكم الحاكم من الجسمة وخصوصا اذا كان هو المولى وقد تقدم في موضع آخر
 ما يبعد ذلك حقيقة الحال فلا حظ وائل ومن ذلك كله بظهره في القول بعدم ثبوت زوال الاصل على حكم الحاكم وقفا لاجماع الغاصد ونحو ذلك
 والتكافؤ والمناجاة والرباض على ما حكى عن بعضها بل هو جبر الدعة ايضا بالنسبة الى الثبوت دون الزوال فاقطع على حكم الحاكم للاصل لفظ
 بما عرفت ولا يحتاج معرفته الى الاجتهاد الذي قد سمعت في بعضا الى انتفاض في الثبوت ومنه بظهره ضعفا القول الرابع الذي هو عكس ذلك
 وفلا عجز جماعه بغيره معرفة فاعلم وربما استظهر من غايه المراد للشهد نعم عن بران من بياحا بغيره الحكم الحاكم في الثبوت وثبوت الزوال
 عكس ما عرفت لا راد على كل حال فغيره لا ينبغي مع ان ما قبل في وجهه من ان حكم الحاكم كان مشروطا بوجوده فلما عدم السفيه امتنع ثبوت المحرور
 اذ يمتنع بقاءه من دون الشرط خصوصا على القول بان البقاء يحتاج الى علة وان علة البقاء علة الحدوث موافق للنسخة وانما الكلام في ثبوت

بل هو مفيد اجماع كونه ولا ريب فيه في الجملة بل غير صحيح ان كان عليه اجماع لان مضافا الى النص المستفيض في الدلائل بل بما ادعى ثبوتها الواردة في
المدعى لانها على ما صواب الاولوية والحق حصول النص الواردة في بحث اموال البائض الوصية وغيرها من المباحث الكثيرة كاعراض الرياض ثم قد يفتن في
خصوص من يجره جونية بعد بلوغه ودرشد الكه هو احد افراد ذلك الاطلاق لا يقطع ولا يثبت عنه فثبتت عموم ولا يثبت الحكم الذي هو باب الفصل
بل جزم بغير الحكم من اجماع جميع الرهان بل غير ذلك الاخر وتكاح لك انه خلافه فيقول بما استظهر من بعض مواضع تكاح كونه اجماع عليه وان كان
الحكمي عنها فيه عكس ذلك كما ان الحكم من اجماع النافع ان المشهور في باب التكاح عدم الفرق وعن غيره العكس بقره وعلى كل حال فلا ريب في قوة رده
امره الى الحكم اذا لم يكن في النص اطلاق فيمنه عليه فانها لم يخصص اجمعا لان والاخطوط فيهما معا وقد يثبت فيهما بقية ولا يثبت فيهما اجمعا
اذا كان يقطع بعد او يقطع بالاضرار وان كان مقتضى الاطلاق ذلك بل عن تكاح كونه اجماع على الولا يثبت مع الفسق نعم عن الفاضل انه يرد في ذلك في
وصا باعد بل عن الوسيلة اشراط العدالة والابطال الاصح انه لا ولا يثبت الا بالاجماع او اجماع فاسقا لانها لا يثبت على من لم يثبت عن نفسه لا يثبت عن
حاله ولو يثبت من جهة الصانع ان يجعل الفاسق امينا فقبل اقراره واخباره على غيره مع نص القرآن على خلافه وعلى الخفي عدم اشتراط العدالة
للاصل والاطلاق ولكن في ظاهر الحكم ولو يقر ان الاحوال الضرورية منها اهلها ومتمما من المصروف حسبه وان علم عدم اقرارها وان لم يعلمها
فيما قبل بالايجها في حالها فيتمتع سلوكها وشواهد احوالها ويمكن عدم اعتناء ذلك عملا بالاطلاق بل عملا لا قوي واما ما يظهر من المصنف وغيره من
اشراك الولا يثبت على معنى ينفرد صرف السابق على كل حال فلا يثبت خلافه بل عن تكاح لك اجماع عليه لا يثبت مقتضى ثبوت الولا يثبت لكل منهما بل
مقتضى ان البطلان لا يثبت في عدم النجس كاصوات الاخوان في المسئلة وقبل من جميع الجدل ثبوت ولا يثبت على الاثني بعض الاحوال وللنصوص
في باب التكاح والاجتماعات المحكية فثبت في المقام بالاولوية ولعل هذا قال الكوفي في الحكمي من تقليده على الارشاد بعد ان اضرب بعدم تصحيح
للاصناف ما يثبت لك كلامهم في باب الاتكح يقتضيه مشي الى الاولوية المترتبة وجب مقتضى ولا يثبت الا بالثبوت النصا وكون ولا يثبت بواستطه
ولجميع كازي حتى الاولوية المترتبة بناء على عدم جبهه كل ظن المجتهد ودعوى حصول القطع او دليل معتبر عليها من اجماع ونحوه يمكن ثبوتها بل
اطلاق كلامهم في المقام يقتضي اذكرنا فثبتنا وكيف كان ففي يده الحكم الى ابا جحد وحيد الجحد وان علم اجماع الولا يثبت لعل الاطلاق الفاضل
يقتضيه نعم قد يفتن في مقتضىه على من هو ادنى منه لعدم انسياقه من الابل فثبتنا وعلى كل حال فان لم يكن قابلا لوصف ان لم يكن فللحكم الاثني
الما من اجماع للشرائط بلا خلافات اجده في شيوخ من ذلك بل ولا اشكال فان لم يكن الحكم فظلمة من الجارات المعددة للاولياء عدم الولا يثبت
مع كاحد بل مخرج الحكم عن ابن ادريس وهو كك بالنسبة الى الام وغيرها من الاخوة والاعمام والاحوال وغيرها بلا خلاف اجده بل عن كونه اجماع
عليه في الام بل عن جميع الرهان الظاهر اجماع الا انه نعم قد بين ان قاعدة الاحتياط ولا يثبت المؤمنين بعضهم على بعض لزوم التغطية بل والاضر في كثير من المواضع
قبل بل وصاحب الفصل المختص يقتضيه ثبوتها لعدنا المؤمنين بل بما يثبت في ذلك صحيح من يرب قال ان رجلا من اصحابنا مات ولم يوص فخرج امره الى قاضي الكوفة
فصبر عليه بعد ان سأل القبط في حاله وكان رجلا خلت رثته صغارا وسنا غافعا لم يجد له شيئا فلما اراد بيع الجوازي خضع قلبه في بعض حكمه لم يثبت
صليبه وكان قيامه بالمال فاختارهم فخرج فذكر ذلك لابي جعفر فقلت جعلت فداك يموت الرجل من اصحابنا فلا يوصى له احد وخلف جوازي فقيم
القاضي رجلا من البيعة او قال يقوم بذلك رجل من ائمة صغرة قلبه لا يثبت فخرج فاني في ذلك فقال اذا كان الغني مثلك ومثل عبد الجحد سأل ما فلا
باس وغير سماعه وقاعدة مسئلة عن رجل مات ولم يترك شيئا وصاروا كبروا من غيره وصية وعقار كيف يستعملون الرثه بنفسه ذلك الميراث فقال ان قام رجل
فناسم في ذلك فلا بأس قبل ومثل صحيح من ثابته المناقضة يا خال كونه لك اذا خاصا من امام الوقت كما نرى في القول برع الايج من قوة وفاقا للصحيح
بعض الاصناف بل في شبهة يوم بل بما يثبت لك البهم والله كما السب والفسق الولا يثبت في مالها للحاكم لا يثبت بلا خلاف اجده في النافي وقد تقدم الكلام
فيه سابقا بل والاول اذا كان منتهى اجد البليغ من اهل من الكفاية والراي من ارسال قول فيه يعود ولا يثبت الابل والمجد عليه ولم يخف على احد كما يعرف له
دليلا صامحا لقطع الاصل في الترتيب بل بعض من اخري المتأخرين البه المغنا الى كونه في الترتيب كك والى ما عر كونه من اجماع وفيه بعد اشد الملائمة
الاولوية مع كونه في الترتيب كك واملع كونه من اجماع في المقام بل الحكمي منها مع اطلاقا فاق ولم يخفق في الترتيب بقره بل وفي الجحد مضطرب لا يصلح
للقية القول على مثال بل بما حكمي منها مع اجماع على خلافه ذلك وكيف يسوغ لها ان تغربها دعوى اجماع في المقام بحيث يثبت عليها مع ظهور
كلمات الاثني في خلافه بل عكسه مظنة اجماع بل لا بأس على من يثبت في المقام والجملة فلا ريب ان الولا يثبت في مال الحاكم هو ولي من ولا يثبت بعد ان يثبت
بدليل شرعي لا يثبتا عليه بل الدليل وهو الاصل في خلافه اما الكلام فيمنه افضل فيهمه ببلوغه فان ظالمه وغيره من اطلاق كما طلائف ان ولا يثبت للحاكم ان يثبت
بل عن يمينهم النص في هذا الاطلاق بل وما نسب الى الاثني بل قبل ان يثبت بناء على ثبوت المحرر عليه ووضعه عنه عليه ان يكون الاصح في مال الابل بل
جل في ذلك دليلا للمدعي لان ذلك كله كازي ضرورة افتضا الاستصحابا ثبوت ولا يثبتا الى هي المناسفة من اية الاناس الحكمي فغيره من البافرة بالعدل
واصدح المال وعن الله يحفظ المال وعن جهر هشام بن سالم عن الله وان احل ولم يثبت منه رشا وكان سفيها فليس له من مال واليه اذ لا يثبت في مالها
في ارادة الولي قبل البلوغ سواء كان ابلابا ولجدا ولحاكما او غيرهم فانه الخطا بما ساد المال وحفظه حتى يرتد والمكانات المناسفة وثبوت المحرر على
السببه ووضعه على الحاكم مع انه يمكن منة الفصل فيمنه بل عن كونه النص في عدم ثبوت فيه عليه لا يقتضي ثبوت الولا يثبت في مال الحاكم في المال ولعل ذلك عكس
صريح جماعة من المجتهدين بثبوت الولا يثبت لها في الفرض عن كونه ان ينفق عنه المياض اخر كلامه وعن الشهيد الحكيم عن ابن المشويح باجماع الرهان انه لا
خلاف فيه ولا نزاع ومن تكلم في المناقح لا خلاف في ثبوت الولا يثبت لها على السببه والمجنون مع انصاف السببه والمجنون بالاعتقار ان عدم ارادته خصوص التكاح

في باب التكاح
والاجتماعات

كتاب

مع بعض من اختلاف في هذا التزم بين النكاح بل قد عرفت دعوى اولوية المال له لكن لا يقتضي تحقق اختلاف في المال كما عرفت ومنه يظهر حال ما عرفت
 وبثبت ولا يثبت البائع مع فساد قبل بيعه وجوز لهما ما حذر لواء دحض النكاح اذا الظاهر في اختلاف بانيه وعلى كل حال فالغيبين عرفت وان كان
 كتمان الاختلاف في المعلوم والنكاح لا يخرج من اضطراب وقع فوصفها اولي من النكاح انما هو انما هو في اصل الاب بل اختلاف ولا اشكال والله اعلم بحقيقة الحال
 المسئلة الثانية هل لا خلاف في ان السفيه كالرشيد بالنسبة الى العبادات فاذا اصرم بحجة وعرف واجبه ولو بالثبوت قبل المحرم بسببه لم يمنع مما
 يحتاج اليه في الدنيا بالقرض وان زاد على نفقة المحضر لكن لا يمكن فهو من الاتفاق بل يتفرع عليه ولديه او كبله وان اصرم بطلوعا فان استوف نفقته من
 وحصل له من ماله بل لا خلاف اجماع لعدم الضرر والاضع خلافا للمحكي عن الادب بل فلم يمنع من زاده وهو مع انه لو منع لم يوافقا مناف بمحكمة المحرم
 يمنع من التذرية الصدفه بعين حاله وبنو المساجد والفتاوى في غير ذلك واحتمل اختصاص منع السفيه بالنسبة الى المنة خاصة لا الاصل منه والموافق
 لنص فان المنة منافع كتمان الاختلاف وعوم احكام الشرع بل ومحمدة المحرم فلا ينبغي التوقف في ما نحن فيه بل انما هو في نفسه وبين السفيه والمحضر في نفسه
 المصير بل وكذا ان امكنه نكحه بمحتاج اليه بل في اختلافه عن بعض شايخنا ان كان قد شك ان ما يكسبه من مال فيمنع المحرم اليه ووجب له في ذلك
 لم يكن بالادب من صحتنا انما زيادة النفقة على ان الاكساب وجب على السفيه وليس للولي في نفسه عليه فلا يلزم من منع في ما يحصل له اختلاف في حق من
 المال الموقوف المحرم بوجهه انما هو لو لم يمكنه العود او امكنه بنفقة مادية لنفقة الاكمال والامتنع من احياء الى النفقة ولا اكساب وان كان غير
 واجب عليه ولا يفرع عليه الا انما اذا اكتفى بغيره في حق المال وان لم يحرم في حق المنة نعم لو كان كذلك لكان في السفيه لا يحصل في المحضر ولا في غيره
 بالحق مثلا او قبله ولو يمكن العود لا يصح في ذلك الاشكال ويمكن جعل عبادات الاختلاف على ذلك ونحوه وكذا في كل ما كان في حق بل احكام في السفيه في السفيه
 ينزله على نفقة في المحضر من ماله المحرم عليه جلاله لولي من الاحرام محافظة على ماله بل في عدم محكي المبطل ويحرم له بالصوم وظاهرها في نفسه بغيره من الحكم
 حرمانه من حفظ المال لكن من الشبهة في لرافع على كون التخليل في الصوم الامتنع في العانة نعم وروى عن ابن عمر بن عمار بن ابي عبد الله في المحضر في المحرم في
 قال يصوم في كتابنا المشقة لان محرم في وصا له من ابي عبد الله في جعل خرج معناه وانما في بعض الطرق وهو محرم قال يصوم في المحرم في المحرم في
 ويصح له الماله فلا يفرع في النكاح ان لم يفرع في صام ثمانية عشر يوما قلت الظاهر انه من اطلاق التخليل في الصوم ما صرح به بعضهم من كون عشرة ايام من في
 احتيايا الذي لا زمان وان في المحرم انما الظاهر ذلك على ان لدم لا احتيايا لادب من بعضه لم ينزله في نفسه واستشكل الفاضل في عدم وجوب في نفسه
 بقاءه محرم الى زمان الفلك كما صرح به بعضهم وقد بين ان السفيه من على اولى التخليل بالهكذا اذا فرض نقصا عن زيادة النفقة لانه صام ولو بالان
 مثله بل لا يظهر واقفا من عرض المحرم صاعدا في ذلك امكن المناقشة في اصل التخليل لولي لا يراه بالاحرام صا الزائد كما لنفقة وروايات في الجملة
 ما تضمنه من المصنف بزيده في كفارة البهين مثلا بالمال فتجبد على كل حال فظن من عرض المحرم صاعدا لحراره والاحتياط في التخليل لولي هو كمال
 اذ الذي عن امر خارج عن ذات العيادة بل ومن شرطها لان المنسوب لا يشترط في المال فينفقه وان كان للولي التخليل فذلك الزائد والله اعلم بحقيقة الحال
 المسئلة الثالثة هل لا خلاف في ان السفيه اذا اصرم في ماله لا ينفقه في ماله المحرم عليه انفقته بسببه لا ينفق
 عاقل وكلف وانما هو من منع في خصوص الفصح المالى وهذا ليس من نعم لوحت كقوله في الصوم كما صرح به الفاضل وثاني الشبهة في ما حكى عن
 مبسوط من غير زنده ولا نقل اختلاف لانه يمنع من المصنف المالى كانه كالعبد والغيب ونحوها ولكن قال المصنف بزيده ولعله لوجوب كفارة عليه
 والغرض انه مالك فخرج من الله كفارة من الواجبات من الزكوة والخمس ومؤخر الحج والكفارة السابق بينهما وقدر ان هذه الواجبات ثبتت على غير ما
 فلا يصح من لرقى المال وانما العاكر به الله ثم بخلاف ما نحن فيه ما كان سببه مستندا الى اختياره بل لو اخرج ذلك من ماله امكن ان يجعله وسيلة الى
 اذ هابلان مفضى لغيره بغيره على لا ينبغي من ذلك ثم في المحاجة كفارة نذره وعهده وعوده في ظهاره وافطاره في شهره مضاعفا بل قيل
 وقتل الخطا بل في ذلك ترفع من هذا البحث الكلام في الاتفاق على من سئل عنه من الانساب في زاره والله اعلم بحقيقة الحال المسئلة الرابعة هل لا
 اختلاف في ان السفيه لو وجب له الفضا صا كان يعقوب على غير ان فسادا من ماله على ان الواجب في هذا احد الامرين كما هو المعروف عندنا بل في
 لك الاجماع عليه لا يفرع من ماله او في ذلك انتميه بذلك على خلاف بعض العامة حيث جعل الولي في احد الامرين الفضا او المالى فلا يفرع
 عن ذلك يمكن القول بجواز عقوه عليه بانيه بعد فرض الغيب وعدم عقد ذلك نصرا فالباي وقد تقدم نظير ذلك في المفسر هذا وقد ظهر لك من ذلك
 كذا انه لو وجب له ماله او ارش لم يجز له العقوب بل لا خلاف ولا اشكال لان من النصرة الى المالى المنع عنه والله اعلم بحقيقة الحال المسئلة الخامسة هل لا
 لعرف ريت في قبله بوجهه كما صرح به جماعة بل لا احد فيه خلافا بل في ذلك هذا ما لا خلاف فيه عننا وانما خلافا في بعض العامة ونحوه المحكم عن
 المقابح بل في ذكره وغاية المراد الاجماع عليه ولعل في كل من فرض خلافا على بعض العامة فاما الادب في ما حكى عنه في محله نعم قد يقع الاختلاف
 بعد البليغ اذا انفق عليه قبله لعارض وان اوافق منه قبله لم يفرع في ذلك فاعرف كثر الفوائد لغير الدين والفقر في الاضمار والشهد
 وانما المخرج من قبله في عدم ذلك الاشكال في محقة البيع الاختبارى وعدمه على اجماع البليغ لو انفق قبله في نفسه او لم يظهر الرشيد ليس خلافا في
 في المسئلة عند التامل يتم قبله فينا فيه المرسى في جعفر قال في قوله ثم ما يبلو من كان فيه ماله بعض المبتلى فلا يجوز ان يسطر حتى يسلب
 النكاح ويجعل ما اذا احتل وجب عليه المحرم واخايرة الفريض لا يكون مضطحا ولا شرايخ ولا زانيا فاذا انش من الرشيد دفع اليه المال و
 اشهد عليه فاذا كان لا يعلمون انه قد بلغ فليمتحن برصا بطله او ثبت عانت فاذا كان ذلك فليمتحن بغيره اليه ماله اذا كان رشدا امسك
 وفيه انه يمكن منع ظهوره في مخالفة الاختلاف لا خصال او اذ ان كان قد انش من الرشيد الاختبار السابق دفع اليه المال ولا امتحان برص
 الاصل

في اختيار السفيه

لا ينفق

OK-87

الاستدلال بكونه من جنس ما عدا ما عدا الله في الرجل يكون عليه بن تحضر الموت فيقول له وليه على دينك قال لا بد لك وان لم يقره وليه على
وقال ايجوز ان ياتى على ذلك جسد الله هو مطلق يحمل على العبد ويؤلفه الحسن الجسد لئلا ياتى الله من جنس ما عدا ما عدا الله على دين وخلف ذلك
وجاء الاشارة وصداها فاجاب رجل منهم فقال انت في عمل ما لا تعرف ولا تعلم ولا تسمع منك قال تكون في سنة من لك وحل ذلك وان لم يات
خال لك في سنة من لك فاجاب رجل منهم فقال انت في عمل ما لا تعرف ولا تعلم ولا تسمع منك قال تكون في سنة من لك وحل ذلك وان لم يات
الله احل لك بضم رضاهم قلت فما تقول في الصلوة ان لم يات على ما لا تعرف ولا تعلم ولا تسمع منك قال تكون في سنة من لك وحل ذلك وان لم يات
المال ودينه باخذ من غير ان صاحبه قال لا ياخذ الا ان يكون له وفاق قال قلت ارايت ان وجد من ضيقه ولو لم يكن له وفاق واشهد على نفسه لك
بضمه باخذ من قال نعم الله لا يخفى عليك مخالفة ظاهر الاول للاجماع باعتبار اشتراكه على الابراء من دينه وانما خفي رضاهم وهو ليس من الضمان
المضطر وبما وليه الضمان من دين رضاهم ليس من دين رضاهم ولكن لا بد من ذلك كذا في حكم الظاهر طالبت مع انكارهم لذلك واما
الثاني فليس الا الاصل جواز الاخذ من دينه اذا لم يكن له مال وكان قد شهد له شخص بوفاء ذلك عنه ولا بد من خارج عما خفي به وهو حمل على
اذا لم يقع بذلك في الدين سرت بعض ما خفي في الدين في الحكم المتردد لذلك مما هو من صالح لمعاذته بعض ما خفي خصوصاً بعد كون المسئلة
من ظاهرها الغفلة ونحوه بان لم يزل على الوفاء فيها جهل بمذاق الفن ومذاق الشرع بل قد عرف انه لا بد من رضاه على الغفلة به بعنوان القبول لك بضمه
العقد اعرف من المفروض من كون الضمان عقداً اعتسماً الى الايجاب في القول بل لا بد منهما من جميع ما هو من غير العقد والارادة من الاصل والآخر
وعينها من يقر عند خفيه وفي غيره من العقود الا ان يعلم احبها الغفلة خصوصاً لا حيث يخصه بل كما اذا اذ انشاء ذلك ولو لم يكن الا اسميه وانما
او يتخذ ذلك كما او يتخذ البيع وغيره ومنه يعلم تحقيق عقد الضمان بنحو على دين زيد او عتق او نحوها بما يقصد به انشاء التمسك بينك وبينه وقدر القبول
من المقتضى وقاع الاصلح والمفسد من الادب على من احبها الرضا. وفي القول العفد لا من التزام واحالة الضمان عنه وتحويل الضمان له وليس على
المعالمات ونحو الضمان كقولهم قد عتقنا فلان من قبلنا او كقولهم قد عتقنا فلان من قبلنا او كقولهم قد عتقنا فلان من قبلنا او كقولهم قد عتقنا فلان من قبلنا
لما قيل من انتقال المال من ذمة الخرافة الى ذمة الاصل عدم ترتيب شيء عليه اذا لم يكن ضرورة العقد بل لا جرم في رضاه المضمون. ولا خلاف في احد فيه
بل الاجماع بضمه عليه لان الضمان كالقضاء الذي لا يعلم عدم احبها الرضا فيه ولا خلاف في الادلة وعينها ولا سمعت من واخذ ضمان المضمون
وقدر من لم يات بل لو انكره ولو لم يات على الاصل من غيره بل لا بد من ذلك في سمعتها خلافاً للملكية النهاية قال ومضى بترج الضمان من غير
مسئلة الضمان عنه وقبل المضمون. ضد برفق المضمون عند الان يكره ذلك وبما به عتق الضمان المشيع ويكون الخوف على اصله لا ينقل عنه بالضمان
ووبما شهد عليه غيره لكن لم يثبت له ولا بل لا بد من ذلك في سمعتها خلافاً للملكية النهاية قال ومضى بترج الضمان من غير
النهاية يعلم ارادة ما فتره من الانكسار في عبارة المن لا يجوز ضمان الضامن الذي قد عتق من اعترافه بالضمان على انه لا وجه لاحال بطلان الضمان لك
وكيف كان فمع تحقيق الضمان لشرائط الصحة ينقل المال الى ذمة الضامن ويبرق المضمون عنه ورح تسقط المطالبة من المضمون لاعتد العتق
لرفقة منه ولا خلاف في شيء من ذلك عندنا ولا اشكال بل الاجماع بضمه عليه بل احل من غيره وضمان الغفلة نعم وقد عرفت مخالفة الجهم في ذلك باعتبار
ان الضمان عندهم ضرورة الى ذمة اخرى بطلانه ورح فلان برفق المضمون له المضمون عند برفق الضامن من هذه الحجة على قوله مشهور انما يصح عليه
بينما ضرورة عدم الحل للمبرأة المترتبة بعد ما عرفت من انه لا بد من الضمان عندنا وانما يحل ما خفي في الضمان فاذا ابرأ من ذمة ما عدا ما عدا الضمان
بالاذن لعدم استحقاق الرجوع عليه الا بالاداء الذي قد انتفى بحله بالبراءة فيبقى الحق عنه للضامن الذي قد قضى ما لم يترد من الضمان او لم يترد
باستفادته براءة ذمة الضامن من غير ان ذمة المضمون منه وان لم يكن لما حل ابرأه ما عدا ذلك في ارادة دفع اليد عن شرطه وان كان له نصيب
عنه الا ان ذلك لو لم يترد من غيره في ضرورة كون المبرأ من الحجة المترتبة لا من حيث دعوى لا من العرفه هو ارادة غير ان ذمة الضامن ابرأه
انما واستحقاقه التمسك على من يتبعها مع عدم الفرائض وكل ذلك تفريع على من هذا الما على وجه الجهم فلا اشكال في صحة البرائة المترتبة لان الخوف عندهم
على انتمجهم ان براءة ذمة الضامن لا تقتضي براءة ذمة المضمون عن مخالفات العكس لا فها من قبل الوشقة عند ذلك ان فليدنا لا بد من ذلك في غيره
مخلاف براءة ذمة المضمون عنه فانما تقتضي براءة ذمة الضامن الخوف وشقة على ذمة المضمون عنه المترتبة براءة ذمة المضمون عنه في نفسه. وقد عرفت
قياس واستحساناً ومقتضى اوافق اصول الشريعة وفوقها ولعل قول المصنف قول مشهور لنا اشارة الى ما ذكرنا من ان الضمان لا يوجد به
في المسئلة اذ قد عرفت انها من ظاهريات فضاء الشبهة واضرور براءة الله العالم وكيف كان فلا خلاف عندنا في ان براءة ذمة المضمون عن غيره
الملازمة او العلم من المضمون له بالاعتسار والرضا بل على غلبة الغلبة للاجماع وترتبته الى واية اصحابنا وسامع صد ظاهرهم ان هذا الحكم صحيح وجاؤ
لعل ذلك مضافاً الى قاعدة الضرر وبناء الضمان على الارتفاع وارادة الاداء وما عداها يستعمل في غير ما بين الجهم المقدم وما شهد من المضمون في غير ما
الدار على ذلك وهي احث الضمان بل لبل الحكم المترتب ورح فاذا كان الضامن ملبياً او معلوماً الاضمان عن المضمون لزم التسليم باخذ الاثر لا اشكال
اما لو ضمن ثم ان اعساة كان المضمون لرفع الضمان والعقد على المضمون عنه قبل ولبس هو كاي ليع لعل مثلما في ان اعساة للفرق الواضح بينهما
بالنسبة الى الاداء لكونه ان كان معسراً حال الضمان اما اذا تجدد فلا يتباً لا طناً للزوم بل قد يقرى عدم التحباً استلزامه وان كان معسراً حال الضمان لم يسل
بر الضامن حتى يثبت براءة الاصل اية ولا ينافي التحباً المترتب بسبق رضاه المضمون له بضمانه حال عدم العلم باعتسائه كما ان لا فرق في براءة من اعساة المضمون
عنه وعن لا طلاق الغفلة المقتضى اية عدم التحباً مع الملازمة وان لم يكن وفياً بما هو عليه من عدم ثبوته بغيرك من وجوه الضمان ولا يشك في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وجعل الاشكال في الاطلاق من افعال افضاء لان في التخييل عدمه وقد عرفت ذلك الاشكال في الرجوع مع التخصيص خصوصاً اذا ضم اليه مع ذلك الرجوع على غير
وانما لما ذكرناه من كونه قد ظهر لك انك قد عرفت انك لو كان المالك اوصفتموه بغير اوصافه وسقطت مطالبة المصنف عنه ولو لم يكن المصنف الاصل لاجل
بلا خلاف فثبتنا ذلك الاشكال ثم قد عرفت ان هذا الاجل للضمان لا للدين فلو كانت الضمان من قبل المصنف لكانت الرجوع على المصنف عنه وكذا لو دفع الضمان
معيلاً باختياره لاسقاط حله بخلاف لو كان الدين من قبل المصنف لكانت الرجوع على المصنف عنه ولا يخلو على المصنف عنه لان حلوله عليه
لا يستلزم حلوله على الاخر ولو كان الدين من قبل المصنف لكانت الرجوع على المصنف عنه ولا يخلو على المصنف عنه لان حلوله عليه
يكن له مطالبة المصنف عنه لا يخلو على الاخر ولو كان الدين من قبل المصنف لكانت الرجوع على المصنف عنه ولا يخلو على المصنف عنه لان حلوله عليه
فثبتنا الاجل في اريد وكذا القول لو كانت الرجوع على المصنف عنه ولا يخلو على المصنف عنه لان حلوله عليه
هو المصنف ويرجع الضمان على المصنف عنه بما اداءه ان ضمن باذنه ولو ادى غيره لكانت الرجوع على المصنف عنه ولا يخلو على المصنف عنه لان حلوله عليه
الناس ان يرجعوا فقام فقال ليس على المصنف عنه المهر على من اكل المال وفي اخره من جعل ضمنه ما اثم ضامح عليه قال ليس الا الذي صالح عليه كل ذلك
مضافاً الى اصل الرجوع مالى المسلم وضمانه الا اذا ادى على وجه البيع بين المداين وان كانت غير اذنه لان الضمان لله هو سيجب وجوبها فكان باذنه
بل في الحقيقة الاذن ان فيها ولا يرجع ان ضمن غيره اذنه ولو ادى غيره لكانت الرجوع على المصنف عنه ولا يخلو على المصنف عنه لان حلوله عليه
ثم يلزم بالرجوع لادائه المصنف عنها بالرجوع عليه به لتمامه الا حرم الميزونة ولا ينفذها وفيها الضمان بغير اذنه فانه لا ينفذ في غيره المصنف عنه
بالوفاء وفعل الرجوع ادعى الرجوع عليه كقولنا لا يجزى ادعى الضمان المصنف عنه والرجوع على غيره فادى الضمان بمقتضى ان مثلاً امر المصنف عنه وبفقد
الرجوع عليه يخرج وجوبه عليه وان كان اداءه عن نفسه لكن في البيع عنه فالتخصيص بالناس من الاشكال في الرجوع ايضا في الصورة المرفوعة التي هي المهر الى
الوصل عدم دليل على الرجوع عليه بالقبول المرفوعة لا يخرج من نظر اوسع بعد معرفت والله اعلم وعلى كل حال فلا خلاف في اجده في ان يثبت الضمان بتجارية
الضمان او المصنف عنه من غيرهما على انطلق متضمنة الى القرينة الدالة على قصد اشاء ذلك لا يخرج من ذلك لاختلافها مع العبدية وغيره بل
ظاهرهم ذلك وان تمكن من التزكيد على الظاهر الفرق بينهما وبين غيرها من الاشارات المقتضية لعدم ما يدل على اختصاصها بذلك بل العدة في الاكتمال
بما بعد عدم الخلاف في تحقير الاكتمال باشارة الاخرى في غيرها بل ان كانا في غيرهما قد تقدم في البيع ما يستلزم الاكتمال بالكتابة مثلاً مع الاكتمال
على السكون ظاهراً وبغير ذلك فلا حظ له من البيع **المشايخ** في بعض المصنفين وهو كل ما لا يثبت في الذمة وموجبه الى ما في عد من ان شرطه المادية والنيو
في الذمة وان كان مترتباً لا كالتسليم في مدها لغيرها والمهر قبل الدخول بل قبل ان على الاول الاجماع معلوم وعكس في ظاهره بل فيها او غيرها
ايضاً لاجماع صريح على الثاني وفي بعض كونه لو قال انفسهما اعطيت فلانا فوضعت لرجوعهما اجماعاً هذا ولكن لم يجدوا نصاً في الدارج العمل في الذمة
المال ومعه ثم في اللغة ان ضابطها ما جاء بعد الرهن عليه ووجوبه يظهر من ادائه وجبة بل هو من المال فطما لو كان متضمنة وادى بغيره مثلاً اذ
يكون ذلك بل ليس بغيره من المال بل باصله عروضة في البيع والتكليف والمخلوع وغيرها مما يثبت فيها المال ونحن نرى ان يكون ما يصح ملكه ويصدق له
انفساً وقدر ولا يثبت ان التوثيق اتمه الاول كما ان اجماعهم في بعض الجمع بين ذكر الشطر المرفوع والضمان المصنف بضمان الاجتهاد والعهد والصنف وغير ذلك مما
انه بلغ المنع وغيره مما يثبت ذلك فانه قال بعد ما سمعت سواء كان امي المالى في الذمة مستقراً كالباع بعد القبض وانفذاً الحيا او مع عرضها
للطلاق كالقسط في مدها لغيرها بعد القبض ولو كان قبله لم يصح ضمانه على الباع عينا ولا ماله لعدم دخول بحث به اما بعد فخص ضمانه على الباع
عده لوضعه المبيع مستحقاً مثلاً وهو كما ترى لا يجماع الضابط المرفوع ضرورة عدم كون الضمان في هذا الحال مالا في الذمة بل هو من ضمان الاضيان ثم
يوضوئنا ان من اخرج الضمان كان ضامناً في الذمة بل وكذا ان ضمن مده لغيره لخرج ضماناً للغير اذ كان الثمن من مدين لا باطل البيع فلا ضمان
بجلائنا اذ لو كان ضماناً فانه ضماناً صحيحاً لا في حقيقة الماله في الذمة وهو ليس كذلك وكذا لو كان ضماناً مثلاً وكان الضمان على المصنف عن المصنف ارضاء
هو ارضاءه على الذمة وبذلك يظهر لك ان ضمان العدة هو ضمان العبدان المان في الذمة وليس هو شيء مستقل لكن في ذلك ان الفرق بين
ضمان العدة والمال نفسه يظهر في اللفظ والمعنى اما اللفظ فالعبارة عن ضمان الثمن ضمانت لك الثمن الله في مده مثلاً او نحوه وضمان العدة ضمانت
لك عده او ذكره او نحوه ذلك واما المعنى فانه ضمان نفسه بغير انشغال في مده الضمان وبراءة المصنف عنه وضمان العدة ليس كذلك بل انما
يقتضي ضماناً ذكره على بعض المقتضى ولا يجزى عليك ما فيه عدم دليل على اختصاص المصنف المرفوع بل على الادلة بخلافه وعلى كل حال انما
لا يقتضي انشغال الثمن لو كان في مده المصنف الى مده الضمان لا انما كان في الظاهر ارضاء المصنف بغيره فاذ ثبت ان الضمان يكون مستحقاً للغير مثلاً
تلك ضماناً الضمان المرفوع لغيره بل عليه حكمه من الانشغال في مده الضمان وبراءة المصنف عنه وهذا معنى ضمان مده ولا خلاف دليل على مقتضى
مستغلاً على وجهه كون ضمان المصنف المرفوع كما هو واضح وبذلك كله يظهر لك ما في المنع ولك ولعل عبارة الفاضل في هذا سابقاً احسن من عبارة
المنع لاقتضاها على بيان صحة الضمان المالى الثاني في الذمة مستقراً او مترتباً لا كالتسليم في مده المصنف والمهر قبل الدخول ولا ينفذها في غيره المصنف عنه
للبيع وهو والله ذكره الشيخ في المحكي عن بطون في اختلافه في وطاهر بن الحسين في ضمان الباع بعد تسليم البيع والمهر قبل الدخول والامر
بعد خلو المدة وعن ضمان المهر قبل التسليم والامرة قبل انقضاء الاجارة والمهر قبل الدخول قال في حقه الحق لا ينفذ في غيره فخص ضمانها
اياه للاختلاف واما ضمان العدة فهي مسئلة مستقلة سبب ذكرها الله اللوح لا يدخلها فيما ضمن فيه فلا ينفذ في غيره فخص ضمانها للبائع لا للمشتري ولكن
يرى الى المورد كالاجتماع لصل ما شرط عليه من العمل وكما السن والربا في دفع الحكيم عن طوره ولو جمع البرهان وذكره الا انه قال انما شرع في العمل

فوقها الا اذا اثبتت بما يعتقدها من جرفه او خضوعه او غير ذلك لا انه لم يرد في نفسها كذا ما يجزى بها اعتبارا ان الدين يثبت لانه انما يعتقدها من جرفه
 وبما لا يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه انما يعتقدها من جرفه
 قبول شهادتها هو واضح ولو لم يكن المضمون مقبولا لم يرتفع او يفرغ او يفرغ ذلك فخلت المضمون لكان لهوطا لانه الضامن من ثمانية على نعم
 الضامن ولكن يرجع الضامن على المضمون عند ما اذاه او على الوكيل الذي عرف سابقا الا ان المضمون هو الذي يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ
 ان يفسد الضامن من يدعواه ويصح الضامن عليه بما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه
 اشرا اليه سابقا ان الظاهر يقتضيه ذلك بما اذاه من يدعواه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه انما اذاه
 بعدم استحقاقه ما سواه وان كان ما دعه خيرا فلما عرف من عدم ثبوت غيره وان كان هو الحق فلما عرف من ان الرجوع انما هو في الاصل عنه والسد فخرج
 المسئلة الثامنة اذا ضمن من يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ
 الفرض منها ان المضمون يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ
 ففرض الثالث ولو لم يكن البعض هو كبيع الحيازة يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ او يفرغ
 من نظره وانه لو كان كالفرض ويحرم لعدم التبرع فيه بشيء المسئلة التاسعة اذا كان الدين مؤجلا ففرضه حال ابا ان المضمون عند في ذلك
 عدم فخر المحكي عن المبطو ليصح وكذا لو كان الى شهرين ففرضه الى شهرين لا يرجع على الاصل ودافعه على ذلك فخر الاسلام والكره
 بل عن قف انما استحسنه بل قد عرف ان الاول مقتضى ظن من اعتبر الاجل في الضمان وان كان ذلك حيثما اخرى غير ما نحن فيها ولذا منع منها هنا
 من لم يعتبر الاجل فيه ولو كان مع ذلك كله فانه قد دلل مع ما سعه سابقا من عدم الدليل على اشتراط الاجل فيه بل في الاصل خلافا لما ذهبنا اليه
 زيادة الفرض على الاصل ودعوى اعتبار مشروعية الضمان على المساواة ممنوعة كدعوى ان ذلك من ضمان ما لم يجزى بان الحلول زيادة في الحق وكذا
 بنقضاء الاجل ولذا اختلف الثمان باختلاف ضرورة ان المضمون المالى والاجل انما هو من التواريخ ومن الحقوق للمدين التي يجوز التبرع من غير ما يجزى
 وان كان مع اذنه في الضمان دون الحلول لم يبرح الرجوع عليه الا لاجل ما عهده سابقا وكذا دعوى اعتبار الارفاق في الضمان انما دليل عليه بل في
 الادلة خلافا على ان منع التبرع لا ينافي في الارفاق كما انما لا ينفصل الارفاق هذه الجهة وقد اشترنا الى ذلك سابقا والله العالم **القسم الثاني في**
الحال بغير احوال كناية وهي مشروعة بالنص واجتماع الاثر كاعتراضه ولو ثبت بغيره لا يحول عليه عند علمنا انما اجمع في محكي كونه والكل كما فيها يكون
 في العقد وشروطه واحكامه اما الاول فالحوالة المفق على صحتها اعطيت جميع الحلول المالى من ذمة الى ذمة مشغولة بمثله ولو باعتبار انتقال مثله الى
 المحال عليه كاستغفر من تحقيق الحال في ذلك فلا ينفذ في الحوالة على البري ان كان الاصل عند المصالح على ما سنع من صحتها الا ان في خلافه وقد حاول القائل
 ادخالها بحرف فيبدا الشغل لكنه ينفذ في الضمان والاخر في ذلك كله سهل بعد ان ذكرنا غيره ان المراد بها التبرع في حصة في شدة في النعمان بغير الحق
 كقولنا الاخر انها اعطيت والآخر لما حصل منه بعد ما عرف تحقيق الحال في ذلك في البيع وفي ان الفاظ العقد مخصوصة وبصل بكل ادول عليه منها اذا كان
 على طرفي المرفق التبرع بعد ان تقدم من انما الكلام انما في ذلك بل في حكم المعاطاة فيهما بعد فخرج قيام سيرة كاشفة على مشروعية اعتبارها انما في ذلك تقدم
 من انما الكلام في احكامها لا ينفذ في تحقيق الحال في ذلك بل في حكم المعاطاة فيهما بعد فخرج قيام سيرة كاشفة على مشروعية اعتبارها انما في ذلك تقدم
 والتمثال بل خلافا لاجل في الاول والاخر بل الاجماع ينصب عليه ما بل المحكي منها مستفيض ومنه وهو الحق بنقضاء الاصول المنهية فواضه لكن في ذلك
 ويحكم في غيره انما يثبت من اعتبارها في المحال بل في بيعه بالبري فانه لا يبرح في الضمان المحال فظنا لا يبرح في ذمة وبقية اعتبارها في ذمة والاعتناء
 عن ان يقول المحال عليه الضمان احل بل لا يبرح في ذلك على ان على فني مقبل وذات في ذلك فبشر من اعتبارها في المحال والمحال عليه وبقية اعتبارها في ذمة
 المحال عليه ما تقدم لقيام العقد بغيره وفيه مكان من غير مثل هذه الحوالة لعدم اطلاق في نص في المقام ببناء ولها او فربا العقد انما براد في العقد المتعلق
 اى البيع والتمتع والحوالة في غيرها فلا يبرح في ذلك في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال
 بشهد بخلاف ذلك كما اني بحثت عن اتفاقهم على ان المحال من المحال انما كان عقد الحوالة وان بالاجاب في الاول والقبول من الثاني في العقد بغيره لا يبرح في ذمة
 عدم اختلاف انما كانا ودعوى ان المحال عليه مقام ذلك مما شره محضه فانه لا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال
 الرضا في الثاني فهو المشهور على ان لا دليل على انه لم يفرغ من خلاف بل في محكي كونه فتنسبه الى احصائها والمختلف في العلم انما بل المشغوع والجماع وان كنا لم
 نخضعه وانما المحكي عن المبطو والمختلف ما عدا الغيبة وقر من الاجماع على صحة الحوالة مع رضا بخلاف حال عدمه وهو كما ترى ليس اجما في المقام بل مشهور بخلافه
 الا اننا قد اردنا ولو من العامة نعم محكي عن المبطو المحكي عن الغيبة وقر من الاجماع على صحة الحوالة مع رضا بخلاف حال عدمه وهو كما ترى ليس اجما في المقام بل مشهور بخلافه
 ولك ومنه على ما حكى عن بعضهما بل في الثاني انما اعتبرنا شغل الذي له الحوالة في محال عليه فلا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال
 فلا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال ولا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال
 حق مشغول في ذمة ولو يبرح في ذلك كاستغفر وعلى كل حال فليس للمدين بعد الاجماع المحكي في ذلك فتنسبه الى احصائها والمختلف في العلم انما بل المشغوع والجماع وان كنا لم
 المحال المقطوعة بعدم او فربا ها بطلان الحوالة انما كان يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال
 لا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال ولا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال
 نعم على غير رضا في عقد القرض الا انما كانا ودعوى ان المحال عليه مقام ذلك مما شره محضه فانه لا يبرح في ذمة او فربا ها بعد فخرج عدم اطلاق فيهما ببناء ولها بل المحكي الاجماع مستفيض على اعتبارها في المحال

هذا هو الحق في كل حال

فخر

في ذمة المحال

[illegible]

في خصوص الباب بوثني في قولنا الموقوف لا سيرة كاشفة ولا غير ما باطن بر وادوا بالحق وقد ذكرنا في مرقع في المرقع من بين لزم العقود المتعارفة المذكورة
في كتاب الفقهاء فلا بد ان يكون الموقوف على امر ما لا يكون في ذاته بالخصيص المطلق على ان ذلك حكم بالطلاق في خصوصية
السلط على الحال عليه بالرفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه ويجوز دفع شخص من جنس غيره بالرفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه او غير ذلك
بفتح الشخص للادلة الخاصة التي لا تشمل الموقوف قطعا وان كان لها حكم الوفاء في بعض الاحوال دون بعض كما عرفت سابقا ولعل ذلك يرجع الى ان
على المطلوب من بعضهم بان حقيقة الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فاذا كان على المجلد رايهم ولا على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على
الحال عليه رايهم ولا يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
مقتضاه فليست على حقيقة الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
للمعجزة فاشطها في الخارج القائل ان لا يسلط على الحال عليه ما لا يترتب عليه من مقتضى كون المريد ان الثالث من مقتضى الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
والتي بدلت المذكورة في وجه لا يقتضي غيره وان راضيا لان راضيا على ما لا يترتب عليه من مقتضى كون المريد ان الثالث من مقتضى الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
خضاه وقراضها به ولكن مع ذلك كله قال المصنف في رد المحتار في وجه لا يقتضي غيره وان راضيا لان راضيا على ما لا يترتب عليه من مقتضى كون المريد ان الثالث من مقتضى الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
صحت ذلك ومقتضى وجه اليرقان والمعاينة اختيارا يجوز بل في ذلك انما ان شرطنا رضى الحال عليه ويجوز ان يكون الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
لانه لو لم يكن على الحال عليه لا يترتب عليه من مقتضى كون المريد ان الثالث من مقتضى الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
جائز بالجنس غيره مع ان الرضا ان كانا شيئا فكلما كان راضيا على الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
فقد راعى صاحب جواهر الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
وهذا حسن الا ان الاول لا يجوز الحصول للرفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
ان الثاني لا يعدم صحة ذلك لانه لم يرد ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
لانها لا تقتضي ذلك وان الثاني لا يعدم صحة ذلك لانه لم يرد ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
كل واحد من المقتضى على الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
موقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
ثبوت في الحال الى ما في في الحال عليه الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
بطوله لانه اقصى ما في في الحال عليه الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
لعدم الدليل وما ذكرناه من انها غير مستقلة براسه وان ثبت له بعض احكام الاداء وبعض احكام المعاوضة الا ان ذلك لا يقتضي شيئا من جمل احكام
كاهر واضح واما ما ذكرناه من ان المسئلة على جواز الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
عليه كونه قطع النظر عن ذلك ودعوى صيرورته الى الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
لا طائل منها واما رتبة المسئلة في احوالها فلهذا الغلبة والتبديل وعدمه فبين جانب في الاول وجانب في الثاني ومشرود ولا يخفى ان مقتضى
الاحوال عدمه ولو لا ذلك في ذلك لعدم الاطلاق في بوثني برفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
جنس ما عليه الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
عليه بالرفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
من جهة على الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
لنا فاشطها على البرائة وجه العقد بالرفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
بطلانها بطلانها لانها لا تنفذ على الاذن وانما اختلف في امر لرفق من غير ان يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
على ان في الاول الضمني في اليمينات في ضمنه مجتبا في حقيقة ان في الوكالة المعلقة على شرط وفيه ان الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
الحال عليه الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
اعترافه بكون الواقع الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
بنافذ بغير اذن الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
قول من عي الصفة تمامها اما الحال عليه فلهذا الغلبة والتبديل وعدمه فبين جانب في الاول وجانب في الثاني ومشرود ولا يخفى ان مقتضى
ذات الخارج وان قلنا باعينا رضاء وجه فاصل البرائة سالم عن معارضة اصل الصفة الذي هو في حق المتعاقدين فيبقى قاعدة احرام مال السلم
الذي لم يشرع بادائها اوله ولا اذن في ضمن الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
بعد زوال ما ثبت في ضمنه الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
دليلا للمسئلة والاولى تقريره بما قلناه ولعلنا ابراهنا في جامع صدر في الرد على عوي في عارض اصل البرائة والصحة بغيره في عارض
بيان عدم الاحتداد بهذا الاصل وعلى كل حال فقد بغير قول الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه
الاجابة لانه الموقوف على امر ما لا يكون له الاصل ما عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه فانه يترتب عليه ما يترتب على الحال عليه

في رد المحتار

4

فليس عدم الممكن من شدة القوة ولو فرض إمكانه وجب في نفسه كانه لو فرض عدم إمكانه في الاول له وجهين أحدهما هو واضح المسئلة
الثانية إذا كان المكحول قاضيا في مكان معلوم حيا وفضا القصر وكانت الكفاية الحادثة وظلمة المكحول لا تظهر مقدار ما يمكن الله تعالى له ولا يعود به
وكذا لو كانت مؤجلة وطلب منه التحرك بعد حلولها بمقدار ذلك بلا خلاف أجمد في شيء من ذلك بل على كره عليه ما نراه أهل العلم ضرورة اقتضاها وجه الاحتياط
المكحول مفضي الكفاية ذلك والآن تكليفنا في التحرك ونعم في ذلك وهو كره وجه الاحتياط عليه الاختصاص إمكانه أما إذا لم يكن كما إذا اضطررنا
منقطعة لا يفرق في موضع ولا في زمان ولا في مكان ولا في شيء عليه لأنه لو تكلف المال بل قبل أن يظن الباطن أنه يمكن في ذلك ولو فرض عدم إمكانه
أو اضطررنا منقطعة فالأثر في التزام الكفيل بالمال أو احتضانه مع احتمال برائته ويجعل القصر على ما قصدنا في الاول أصح لأن مقتضى الكفاية
احتضا الغير وإدائه ما عليه من المال والأصل بقاء ذلك إلى أن يحصل المبرور من المسقط الذي أو موث المكحول وإن الكفيل يشترط على المحرك أن يفتد
استيفاء الحق من وجهه من وجهه من الوجهة وهذا وإن كان مبدئيا على اقتضاها الفخية من شرط الزود في عرفنا في إدائه المال عند تقدير الاحتضان الذي
تفكره في وجوب الكفيل على المكحول إذا اتفق على القول بالاحتضان مفضيا ما في الاحتضان لعدم احتيا إمكانه لم يعد أن كان في حقه فانه من الممكن
لأنه لو اوقع نفسه في ذلك فكيف لم يوجه عليه ولولا أن يفتد نفسه بل يراه ما عليه فيخلص من ذلك كما هو مقتضى النص من حيث من ذلك يظهر أنه
الحال في الوفاء الكفيل في احتضانه بعد مطالبة المكحول له وإن كان معكنا من غير ما هو عليه منقطعة على وجهه عند الاحتضانه أو من غير ضرورة ولو
لزمه بالمال وإن حكم من كره في وجوب المال احتضانه بها ولا فاشكال في وجوبه في جباية مستند ولو كان قاضيا حين كفل في الاحتضانه كما لو كان الذي
جاءه ولو وقع في بلاد الكفر حيث لا يفتد عليه أو في جيب ظالم لا يمكن تحصيله في زمان إمكان احتضانه ولو روي تحصيله وجوبه عليه لزم في وجوب
احتضانه إلى بل المال فاشكال وكان منافع ما سمعته سابقا والظن في ذلك كل ما عرفنا المسئلة الثالثة ذكره في واحد من الاحتضانات بالاحتضان في
أنه إذا كفل بتسليمه فطهر من قبل العقد وهو أن سلخنا إذا كان العقد في بلد المكحول له أو بلدة قاره أما إذا كان في برية أو بلدة غريبة فطهر ما عارضة
سرى بحيث ندما الغرض في عدم إرادته في ذلك اشكال انشراح الاطلاق إليه وقد تقدم الكلام على ظهوره في التسليم إلا أنهم لم يذكروا هنا خلافا وروية
أنه لك ليس محل شك ولا يحفل إرادته من العرض في حصوله في الأثر الذي لا يخلو عدم إرادته في ذلك فما إذا لم يكن قرضه حتى إذا كان بلدا لمعاقرة وقد
تقدم الكلام سابقا على وجه ذلك في كتابنا في التسليم وغيره في اشكال ولا خلاف أنه إن كان موضع الرضا فاعده الموثق وغيره حتى ولو فرض عدم
بره إذا كفل بتسليمه لم يوجه من عدم كونه تسليما تاما وقبل والفاعل الشيخ والفاضل كلهم إذا لم يكن في نفسه كلفة ولا في تسليمه وجوبه عليه وجه
ترقيده بل ومع الأول ما سمعنا من الجليل في الأثر كونه مصلحة بشرط الكفيل وفلا سطرها المسئلة الرابعة لو اتفقا على الكفيل والمكحول له على وقوع
الكفاية ولكن قال الكفيل لاحق لك الآن عليه لإدائه أو براءة أو غيرها كان القول قول المكحول ليس عليه لإدائه بقاء الحق وكذا لو قال لاحق لك فلما
الكفاية ولو دعوى كان القول إقراره قول المكحول له بلا خلاف أجمد فيه لأن الاحتضان من الكفيل يوقع الكفاية في نفسه حتى يكون موثقا
الفتا والمكحول له مدعى الحق ولا ينبغي أن القول قول مدعى الحق لاصلاحها بل يرجع البرهان أن القول قوله بل لا يبين وإن كان هو خلاف ما صرح
غيره من غير خلاف بل خلاف قوله لا ينبغي على المدعى البين على من ذكره على هذا فإذا دخل المكحول له ويغدر على الكفيل احتضانه الغير فعلى وجه عليه
إدائه المال من غير بينة أحلفه لك وهو كره وجه الاحتياط عليه الاختصاص إمكانه أما إذا لم يكن كما إذا اضطررنا منقطعة لا يفرق في موضع ولا في زمان ولا في شيء عليه لأنه لو تكلف
بالممكن أن لا يظهر الكفيل على الوجه الذي تقدم سابقا لكن لا يرجع به هنا على المكحول لا على غيره لعدم كونه كفاية لاشترطه عنه وأنه مظلوم ولكن إذا لم يعلم
فتدعى على المكحول المأمور الرجوع بالغير على ما في نفسه المكحول مقاصدا لا فدهنا عروضاها إذا أدها ما لو لم يفتد لها فلا يرجع له عليه فطهر ما هو
واضح المسئلة الخامسة إذا كفل رجلان مثلاً ففدوا مبراً رجل فسلم أحدهما لغيره والآخر عند الشيخ والفاضل في ابن حزم على ما حكاه عنهم فادعوا
منهم كان الرجوع على الثاني ولكن لو قيل لا يراد للأصل ويكون الكفيلين كما روي عن الذين إذا فتل أحد ما لم يفتك الآخر كان مستأجل في حقه وفيها
مركب الجماعه أنه لا فرق في المقتضى فسلم وقد حصل حتى لو سلم نفسه أو سلمه لغيره من شخص الغرض والظاهر محل البحث في التسليم عن نفسه أو لغيره
عوضا فلا اشكال في براءة صاحبته إن بقى هو عند الشيخ وعلى كل حال فإذا ذكر المص والجماعه جتدان كان المراد من كفايتها الاحتضانه الواحد ولو على وجه
بكران معا كفلين فانه لا اشكال في براءة كل منهما بإدائهما مقاديرهما وإدائه كل منهما إذا كان المراد من كفايته كل واحد منهما الاستقلال على وجهه ولو اسقط
المكحول لرجل الكفاية لزم لغيره ما إذا لزمها لم يسقط عن الآخر فلا يرجع كلام الشيخ في حقه إلا إذا اضد سلمه عن صاحبه فانه يبرء صاحبه ولكن هو لا
يبرء كل من سبقه سابقا والظاهر الحق يفتد الكفيل إذا لم تكن قرضه على إدائه الأول ودعوى الثاني احتضانه الاحتضانه لا يقتضي عدم نشد استيفائه من غيره
عده ولو كفل رجلين رجل سلم إلى أحدهما لغيره من الآخر بلا خلاف ولا اشكال بل قبل أن يفتد عند المعلنه فدل على صحة المسئلة السادسة
إذا مات المكحول برئ الكفيل على الشهور وكما في النسخ بل في الرابض في خلافه قبل بل على كره بطلت الكفاية ولم يلزم الكفيل شيء عند ما شابه
عنه الغيبة الإجماع عليه قبل لأنه لا يمكن سببه على أن يحضره وفدقات بالوفاة ولا فدهنا فسطر المحضر عن المكحول غير الكفيل وفيها ما لا ينبغي نفوذ أن
النتابا ناهي الاحتضانه حال الجوهرة وإن ذلك هو المتعارفين الناس فيجوز الإطلاق عليه وأما لو روي كونه المراد من الكفاية الاحتضانه معده التحصيل
الحق المعلوم لفتاؤه بالوفاة بل قد يدعيه شرعيته في مثل ذلك على ذلك بحيث لو سجد بخلافه لوضع من ذلك يجعل الحاقه من الموت بل إذا كان
يخرج عن قابله تحصيل الحق من غير محزون ونحو هذا ولكن ذلك يمكن الفرق بين أن يكون نقال فعددا الكفاية كفلت لك حضوره بغيره أو حضوره نفسه
أو حضوره فيجب في الأول احتضانه مينا أن طلبه منه ولا خلاف وبقي الثاني على أن الإنسان ما هو فان كان الحسب كل الحسب وتلك والأفلا وفيها لا يخفى

مبدء معرفته من بناء شريعته الكفاية في حصول الحق على ذلك فلا بد من خبنة البناء في حق من لو كان المراد منها الشهادة على صفة وصورة المخرج عنها أو الالتزام بها
متبناه على جهة الكفاية في ذلك كما سمعنا سابقا من الفاضل في عقد العمل لزاما من الحكم المرفوع ههنا في عقد غير الشهادة على صفة بل في ذلك شيئا للمخفى في الكفاية
عدم الغرض في ذلك بين كون قدره من ذلك أو لا ذلك مستثنى من غير من ينشئ سواء قلنا بجواز المال وعدمه ولو فرض خبره على وجه لا يمكن الشهادة على صفة
لغير احتضانه لا تنفاه الغرض في ذلك بغيره من ينشئ سواء قلنا بجواز المال وعدمه ولو فرض خبره على وجه لا يمكن الشهادة على صفة بل في ذلك شيئا للمخفى في الكفاية
ضرورة عدم تفرع ذلك عليه فان الشهادة على صفة من مستثنى من ينشئ سواء قلنا بجواز المال وعدمه ولو فرض خبره على وجه لا يمكن الشهادة على صفة بل في ذلك شيئا للمخفى في الكفاية
المسائل ولو انشأه على جواز ينشئ الشهادة على صفة كان أولى كما انه لا يخفى عليك النظر في أصل صحة الكفاية في ذلك للشك في تناول ادلتها المثله
ولو كان موثقه بعد ما طلة الكفيل باحضاره فقد ظهر من اطلاقهم انما في حكم كفاية لا في نظر بل ولا الاجماع المرفوع له بحكم من ظهر بناء على افتضا
الكفاية الغير بين الاحتضار والمال وانما اذا اغتذوا بالاول يعني لا في هذا كله في ميثا المكفول اما ميثا الكفيل فلا اشكال في بطلان الكفاية في حق
ميثا المكفول له فان الحق في بطلان الادلة الارث بعد اطلاقها الحق بل قد ذكرنا سابقا في الجواز الاحتمال لثقل الحق الكفاية بانفعال الدين
يبين اصحا لادعائها وان صرح الفاضل في عقد بعض شرح كلامه بعدم اشتغالها كما ذكرنا ذلك سابقا وكذا بين الكفيل لوجاه المكفول وسلم نفسه
للمكفول لغير الكفيل شيئا تاما او سلمه لغيره عن كفاية المكفول له بعد ذلك لمحصل الغرض وعدم الدليل على احتياكون ذلك في الكفيل اذ ليس هذا
المخاطب من الدين بل لا يبعد وجوب الفبول على الغرض ما سمعنا من الفاضل في عقد الدين من المبيع كفاية لادعائها بل المصير في هذا بل لعل في المتن وغيره على الفاضل
في محكي كفاية وبعض من غيره فان صرح بعدم وجوب الفبول عليه لان يكون خزان الكفيل لعدم وجوب فبول الحق لغيره وفيه نظر ولو سلم نفسه او
الاجتناب عن الوكيل في موضع من محكي كفاية البرائة وعرض موضع اخر فيها اطلاق البرائة واستجوده في ذلك ولكن لا يخفى من اشكال كما عرفت سابقا في كفاية
الاثنين فصرح لوقال الكفيل امثا المكفول فانكر المكفول له كان القول في ذلك مع ميثا لاصالة بقاء الحق بعد اعترافه بميثا سابقا كما هو مقتضى غرضه
الابراء فلو ردت اليه على الكفيل تخلف عن حق الكفاية ولكن لا يبرئ المكفول من المال بميثا غيره فالدعوى بينه وبين المكفول مستقلة فلا يبرئ على
المكفول لولا دعوى عليه البراء ولا يكفي بالبرئ التي جعلها للكفيل كما ان لرد الدين على المكفول فاذا حلف بغيره نعم لو فرض ميثا دعوى البراءة من المكفول
فخلف اليه من المورود بغيره هو كفاية وان كان هو قد حلف المسحق او لا الكفيل على عدم الابراء لسقوط الحق بين المكفول فتنسقط الكفاية كما لو ادعى
وعدم بناء احدية الحق في حق ذلك هنا على كون البرئ المردودة كالبينة او لا في بعض كوها اصلا لبرائة المسئلة السابقة لو كفل الكفيل
الحقوق من الكفاية في بعض خلافات ولا اشكال في وجود مقتضى الكفاية ولو اقال المسئلة الكفيل الاول برؤا اجمع وكذا لو اخلص الاول منهم المكفول
فيهم ففرضه لوقال احد من طرف صرح من بعده دور من جمله كما انه لو مات ميثا من كان غيرا ولو مات الاول برؤا اجمع وليس للمكفول المطالبة ووثقه
الكفيل الاول ولو ادخل كفاية غيره ولو مات المكفول برؤا اجمع اجماع ولا يبرئ من صفة ثلها صفة دورها كما في الضمان والحوالة لان حضور المكفول لا
يوجب برائة كفاية وانما بقدر خلاصتها لاثباته باحضاره كفاية كاهو واضح المسئلة القائمة لا تضع كفاية المكاتب المشروط عندا لشيء بناء على اسله
المتكفول من عدم لزوم ما الى الكفاية عليه يجوز تعجيله نفسه وفيه ما عرفت من منع ذلك ولا من عدم اقتضائه الفضا ثانيا ولذا قال المصنف على برؤا بل في ذلك
وغيره هنا انما بعد ادعاء برؤا وكلامه يجوز الكفاية وموجب الاحتضار وهو ميثا على اسمعنا سابقا من الفاضل من جواز كفاية العبد لا انك قد عرفت
تفسيره لربا لا في بل على المحكي عن غيره احتياا الا برؤا وقد عرفت النظر في أصل صحة الكفاية في ذلك وان كان لا يخفى من وجهه باحتياكونه مطلقا مستقيما
حاجة بعضه لغيره في الدائرة ويحتمل ان لا يؤول المسئلة القائمة لو كفل ميثا سابقا في برؤا او وجهه او يتخذ ذلك مع لانه قد جرت يدك من الجملة عرفا بلا اشتغال
اجزاء من ثل في المشيئة في بعض الحمل المقتضى لثاق قال لان العضوين المذكورين وان كانا قد بطلان على الجملة الا ان اطلاقهما على انفسهما خاصة شايخ
منعنا ان لو يكن اشهر من حمل اللفظ افضل لتعيين على الوجه المصحح مع اشك في حصول الشرط واحتياا البرائة من لوازم العقد فغير واضح نعم لو صرح بارادة
الجملة من غير ميثا اجمعت الصفة كما انه لو فرض بغيره يوجب لو يكن حكم كفاية قطعا بل كالجزم ان لا يمكن الجملة بغيره وبالجمله فالكلام عند الاطلاق وعدم
فرضه بل على احد ما قصد في ذلك لا يجمع التعليل بانه قد يبرئ من كفاية غيره وان المراد من التعليل المرفوع بيان صحة الاطلاق المرفوع المراد من ذلك
خطئة عقد الكفاية ولو اصابنا في ذلك لتعريفه ميثا به الجملة فيها اوبان الاكفاءة في جعل على الوجه الصحيح لاحتياا الصفة وغيرها بقا بل في اللفظ
انك بمخلافه اذا لم يكن قابلا على ذلك الاول يحمل كلام الاحتضار الحق في الفاضل في كفاية الكفيل والتقلب نحوها من الاعضاء التي لا يمكن الجرم
بذلكها والجملة مشاع كالشك والربع وغيرها ونظر في عقد من عدم التبران كالباع ومن عدم امكان احتضار الجزء الهائل في غير ميثا في جماع مع صفا فمثل
ان يقول ان احتضار وان كان غير ممكن بدون احتضار الجميع لا يقتضي الصحة لان الاحتضار مع الكفاية والمطلوب انما هو صحة الكفاية واحتضار ذلك العضو
وحثان صحتها انما تكون بكفاية الجميع لوضع هذا ذلك كفل به ليس هو الجميع ولا ما ينشئ وان كان حكم الكفاية وهو احتضار ذلك العضو فيمكن
الاباحتضار الجميع والعضو استبا منافع من الشارع فلا بد في صحة من الصريح ان الغرض من ذلك من الجملة غير متخاف وشيء على ذلك في ذلك بل قال
وقد قدم الصحة وضع وفيه ان المراد بالاكفاءة في موضع الكفاية الذي هو الجميع بلا حطه ولو عبرنا عن المقدرة لما هو المذكور في عقدها ولا يبعد
الاكفاءة به الاطلاق الادلة بل لو كان المقصود من ذلك ارادة الجملة مع وان لم يشار لنا التعبير بغيره ايشراط نحو ذلك ومنعنا العقد بل كيف
فيه اراد من اللفظ بالغير ميثا وان لم يجز على قانون اللغة ولكن مقتضى ذلك انه لا يبرئ المص ولو تكفل بغيره او برؤا اجماع فاصغر لم يصح ان لا يمكن
احتضار ما شرطه غيرا ولا يبرئ الى الجملة بل على المحكي عن ط من اخر عن المصنف في عقد حثان وفي ذلك لا يبعد القول بالصحة من يقول بها جاسين

ان مبنى شرعية الصلح على ذلك جزمه بالصفة عليه ظاهر مادام الواضع مشبهما ولم يعلم البطلان منها بجنبه فوجب على المصلح دفع ما وقع عليه الصلح قبل وقوعه
انه لا يجوز للمصلح بالكلية الدعوى بوقوع الصلح عنه وان كان هذا الصلح لا يوجب البطلان منها الشيء في نفس الامر ولذا لو انكشفت الحال بعد الصلح بأثر العمل عليه
صحة بفساد الصلح في الظاهر وهل البينة كما لا خلاف في ذلك وجهاً منها وقد تقدم في هذا المقام كتابنا في ما يستفاد من ان القطع بالواقع في الجملة او لا يستفاد
اجراء الحكم في الظاهر المأذون به وكذا قد يناقش في الصلح في نفس الامر الثاني ان المصلحة عليه جليلة ذلك لرجح لو انكشفت الحال بعد ذلك ولا اظن اننا نلزم
ولهذا جعل الصلح في الواقع في جامع صدقاً بغيره الدعوى في نفس الامر وعدمها ويكون البين حتماً يصح الصلح على اسقاطه لا ينافي اعتبار المرافعة فيه وانما
لربما انكشفت الواضع والآخرى الحكم على ما في الواقع نعم مادام الواضع مشبهما في نفسه بكم يمكنه العوض مثلاً ويجوز ان ينصف فيه ويخبر ذلك ويمكن تنزيل مراد
الفاعل الصلح في نفس الامر على ذلك لان المراد الصلح في مطلقه لا ينافي بقاء الحق وقت الصلح الذي قد وقع على اسقاطه وهو كاف في
الصلح في نفس الامر وان انكشفت الحال بعد ذلك ولكنه كما ترى على ما لا ينافي في الوضوح انكشاف الحال بغيره دعوى المدعي فان المالح في هذا المنكر باق على ملك
المدعي لا يترتب عليه على اسقاطه الامر على البين ولم يحصل منه ما يقتضي استغناء المال الى المنكر لان الفرض عدم حصول الرضا منه بالعوض عليه
وبالجملة يمكن ان يبين ان الصلح في قطع الدعوى كما لم يبين من المنكر الذي يدعى انها من اقسام المعاوضة شرعاً وقد ذكرنا ان الصلح في المقتضى باطلاً وان
كان هو لا يوجب المال في الواقع نعم لو اقر بغير ذلك اخذنا من اثاره خاصة وفي البينة خلافاً بغيره عدم الالتفات اليها فبذلك جعل الصلح الفاعل للزناع مثله
في ذلك كضروره كون المنشأ في ذلك كله اسقاط الدعوى واستيفاء المدعي عوضها البين ويخبر ذلك ما باق في صفة الصلح فيجب ان لا يخلو من نظر كما
انه لا يخلو من المال بمجرد انكشافه من المورد مثلاً من اثاره نعم قد بقي بطلان ما وقع للخصم من غير البينة باعتبار ايماء مشروعة البين لها بذلك ولو قلنا بطلان
في كتابه المورد امكن جليلة لذلك والله العالم وكيف كان فقد ظهر لنا ان الصلح بين المسلمين جائز مع الاقرار والانتكار الا انما ايجز الحاحاً احل حراماً كاسترقاق
السر واستباحة المهرات وشرب الخمر والواطأ حرام حلالاً لان لا يابطا صليهما ولا ينفع بهما والادوية ذلك ما علم عدم جواز الصلح على اجتناب ربحه فاستثنى
منصل ضروره كون الصلح على مثل ذلك باطلاً ظاهره باطلاً وربما افسرنا بصلح المنكر على بعض المدعي او منفعته او بغيره كون احدهما مالاً باطلاً ان
كما سبق من غير ذلك الاستثناء مع منقطع المصروف من الحكم بعض ظاهراً وانما هو فاسد في نفس الامر والحكم بالصلح والبطالان انما يطلق على ما هو لظنهم
على ما هو من غير ان يوافق كون الاستثناء منصلاً واما كونه ذلك والادليل له فانتم بحل الحرام بالنسبة الى الكاذب وبغيره لعلنا بالنسبة الى الحق الا ان
فيه ما يعرف منقلاً لعدم ظهوره في المورد فيجب ان يكون مرادنا لما في البطلان في نفس الامر بغيره خاصة لا مطلق برفع النزاع بيننا وبينه كما انه
يمكن دعوى الانقضاء على ذلك اتمه بناء على ارادة البطلان في نفس الامر بعدم الجواز في الخبر المزبور كما انه يمكن ارادة جعل الصلح شاملاً للاستثناء
بمعنى ان الصلح باطل هو الذي يكون مضمون تحليل ما حرم الله وبالعكس على وجه يكون به الحل والحرام الى غير ذلك من الوجوه المحتملة فيه والله العالم وكذا يجب
الصلح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ومعها لهما بآلافه وفيه في الجملة بل في ذلك وغيرها الاجماع عليه لا طلاق الادلة وخصوصاً الصحيحين
الباقر والعلين السليم انما قالوا لا يفرج بينهما كان لكل واحد منهما طعام عند صاحب لا يدين لكل واحد منهما كره لو عند صاحب فقال لكل واحد منهما لصاحبه
ما عندك ولم ياعتك فقال لا لاياس بذلك اذا اترضاها وطالب به انفسهما ونحوهما الموقوف والمنافسة باحتمال كون مضمونها البراءة لا الصلح بينهما فافهم
الاختلاف لك منها وظهور ارادة المعاوضة فيها ولبس في الصلح فلا اشكال في ذلك لا على المطلوب على ان الحاجة ما في التحصيل البراءة مع الجهل
ولا وجه الا الصلح نعم لو كان احد الما بغير دون الاخر لم يصح الصلح في نفس الامر لا بد من الاعلام بالعدان كان اجماع المصنفين كما مشتهر في حصة او كان
المصالح به قد رجح مع فرض عدم نفعه ومع ذلك فالعبرة بوصول الحق لا بالصالح نعم لو فرض الرضا الباطل على كل حال اصح كما عرفت فيما تقدم وان كان
العالم المصنف لم يصح الصلح بزيادة عن الحق بل بغيره فادون عكس الاول الا مع فرض الرضا المزبور الذي يمكن استفادة حكمه من ان الحق لا يملك الا
على المال من الصلح عن الله في الرجل يكون عليه الشيء فصالح فقال اذا كان بطلان نفسه من صاحبه فلا يباس وغيره بناء على ارادة الصلح بالانقضاء كما هو الغالب
مع عدم اعلانه بالحال والحكم في ذلك كله واضح بل المظن ان اعتبار المنازعة في ذلك اذا حكم المزبور بين في مطلق الصلح وان لم يكن فمنا رضى مع علمهما
بجهلهم كما عرفت فلو علم بعد ارضه وشريكاً في نزع بالرجال الاخر بحيث لا يبين ولا يعلمان قد رضى كل منهما ويخبر ذلك بل في ذلك لو كان جهلها بالعد
لنفسها المكمل والميزان ومنه الحاجة الى فعل الملك فالاقرب الجواز وهو خبر في ذلك بل في كونه لا يشترط العلم بما يقع الصلح عنه لا خذراً ولا جشاً
بل يصح الصلح سواء علموا قدر ما شانوا عليه وجهه او جهلوا به وبما كان او عينا وسواء كان او ثماً وغيره عند علمنا اجماع واطلاق كافة الذين وغيره بل
في النص كما عرفت في الرابض بغيره عدم الفرق في الصلح بين كون المصالح بما يتعد معرفتها لم يخطأ الا يمكن معرفته في الحال ام لا لعدم مكابال او
ميزان ونحوها من سبب المعرفة بل اختلاف في الاول على ما قبل الاتفاق الادلة نصاً ونفي عليها مضافاً الى ان ابرار الذين امره مطلوب والحاجة اليه
ولا يلزم في الباطل الصلح فلا اشكال فيها وكذا في الثانية عند جملته كالشهادتين والعناصل المقدار لغيره العلم به في الحال مع اقتضاء الضرورة و
مسائل الحاجة لو جردت كالفقرين بالخير والخصم الطرقي في نقله في مع شأنا والادلة الساقطة من هذا القبيل اتم الصلح على نصيب من براءت او
بغيره العلم بغيره في الحال مع امكان الرجوع في وقت اخر الى العلم به مع مسبب الحاجة الى نقله في الحال نعم في الرابض في كل حال الثانية من عموم الادلة الجوا
المنقضة باطلاً في عاقر كثر من الاحتياط ومن حصول الجهل والفرق فيها الوجهين للضرورة الزيادة والنقص مع امكان التحيز بينهما ولا خلاف في ذلك
غيرها الصلح انما يشترط تحصيل العلم بالحق والمعرفة بالكلية ثم قال وهو حسن اما الترجيح عموم ادلة النفي عن الفرض والفتاوى مع عموم جواز ادلة الصلح
مع عدم مرجع الثانية فلا بد من الصيرج الحكم الاصل وهو انفساً وعدم الصلح مقتضى الى امكان ترجيح ادلة النفي عن الفرض باقتضاءها بالاعتبار

بأنه من المجرى ولا يدعى إلى الثابت محض من التصور أصلي عما سمن الرجح والمخزن لا يثبت في نفسه ما منع ذلك ولا يوضح عدم الفرق ثانيا ضرورة أمته
ملاك شركة طه هذا الوجه سواء بقا المال على هذا الحال ولا ضرورة أن لو أراد دفعه إلى المال لم يفتقد شيئا ما لا الشركة وانفق حصولا الرجح بذلك لم يكن
للاذات المال الذي يقع عليه التصلي قطعاً وليس لك مقتضى العمل التصلي في نفسه من المال بل يطلق فإن المزايا من قوله أعطى الكتابية عن استحقاقه وإسقاطها
نعم لا يجوز التعديل على الشركة كما لا يخفى ولا إلى غير هذه الصلوة في الشركة كما التصلي على اختصاص الرجح بأحد ما دون الخصم أو نحوه ومن ذلك كل ظاهر
لأن المصلحة على كل حال يجوز ما هو مقتضى إطلاق المتن وغيره من عبارات الاحتياط والنص في الآية عدم جواز ذلك بطريق الشطرنج في الإبداء
وكذا في الانشاء ولاعتد الانشاء ضرورة عدم مقتضى اللزوم وإنما هو وعد بل قبل أنه من مقتضى العقد الذي هو شعبة الرجح والمقتضى للمال فهو مقتضى
الكتابية المستند إلى أن مقتضى البيع هو كما شغل المصلحة في عقد البيع ونحوه المتألف للزوم الذي هو مقتضى الإطلاق لا العقد نفسه الذي لا يقتضيه
الا انشغال الخاصه وللزوم من صفاته وكيفية التصاريح بخلاف عقد الشركة الذي ليس مقتضاه الامتياز فتح اشتراط الرجح للشركة مقتضى الكتابة
ويكون بمنزلة العقد المثنى بشرط عدم البيع المشرط فيه عدم الانشغال وإن كان قد ينافي فيه بأن ذلك لو كان متنافيا لمقتضاها لم يخرج عن أصل
الذي هو مقتضى جواز الانشغال المربوبة المزايا من شرط فيها ما فهم لا اختصاص من مخرج ذلك بقدر التصلي فانه ربما يطلق اسم الشرط على العقود ومنه لا يخرج
بعضهم عن العمل التراجع هنا الاشتراط حتى قال أنه ليس في عبارات لجامع الإطلاق بشل صورة الاشتراط في ابتداء الشركة التي جعلت شرطاً لا بد من صلحها
فدعوا إلى أن مقتضى العمل لا الشطرنج ولكن هل مقتضى مقتضى صورة وقوعه من رادة فتح الشركة أو عاين له ولو وقع في إنشاء أو عند
ابتدائها أو بعد تجميع المالين لشروطه الاشتراك على هذا الوجه بالصلح غير فرق بين الجميع ولا بد في انقضاء الإطلاق إلى المتن وغيره ذلك بل العمل
مقتضى التامل في النص أيضاً وأما مسألة الشطرنج في عقد الشركة فهي مسألة أخرى مذكورة في باب الشركة لا دخل لها فيما نحن من غير الخط
جمل كلامهم هناك مع هذا الإطلاق كما هو واضح ويظهر ذلك من جملة من ذكر المصنفين خصوصاً الرابض فلا حظ وإنما والله العالم ولو كان معهما ذلك
وأدعيا أحدهما وأدعى الآخر أحدهما كان لمدعيهما درهم ونصف للآخر ما بقي لصاحب عبد الله بن العنبره عن غير واحد من أصحابنا عن سعيد الله عنه في
كان معهما درهمان فقال أحدهما الدرهمان في وقال الآخرها بين وبينك قال فقال أبو عبد الله أما الله قالها ما بين وبينك فدل أن الدرهم
المدعى ليس له فيه شيء وإنما لصاحبه ونصف الدرهم الثاني بينهما نصفين ومثله من رسل محمد بن أبي حمزة المنيبري صاحب الكتاب الثمري مع أن في سند هذا الحديث
الوجهين في العنبره من مذهب صاحب الإجماع وأدعى أحدهما عن غير واحد المخطي الصحيح عند بعض المراد يكون الدرهمين معهما في الخبرين والتمس أنهما في أدعيتهما
ليسا وفي الدعوى أدلوكا في واحد ما قدم قوله بينهما نعم في الخبرين والتمس وغيره أن الحكم كك من غير عين وأنه لا فرق بين كون الدرهمين معهما في النصف
من كل منهما على الإشاعة أو بواحدة منهما على التقديرين بل العمل في الأول أظهر من أنه غيره لكن في كره بعد أن خضع موضع المسئلة دعوى أحد الدرهمين
والآخر من ثلثهما قال الآخر أنه لا بد من الجبرين فيختلف كل واحد منهما على استحقاق نصف الآخر للثلاثين معاً في كل منهما فخصم بالآخر ولو
نكلاهما أو حلقا معاً خضع بينهما نصفين واستحققت لك لهم واليه على من أنكر في الدروس لو كان معهما درهمان فادعيا أحدهما وأدعى الآخر
اشتراكاً في الرواية المشهورة للثاني نصف درهم وللأول الباقي ويشكل إذا ادعى الثاني النصف مشاعاً فانه يقول القسم نصفين وبما خلف الثاني الأول
وكذا كل مشاع وبما اشكل ما في كره بعد ما ثبت اختلاف كل منهما في صورة الدعوى على الإشاعة لا اختصاصاً بل خلف في الثاني واليمين بالأول ومع ذلك ينبغي
بعد اختلاف نظام الدرهم النصف ما فيها وفي شياً أيضاً بوجوب الخروج من مقتضى القاعدة وتخصيصها بالخبرين المعترضين بالتقريب بل في ذلك كله كما يجب
في مقابل النص القوي الظاهر في عدم الجبر أصلاً والصريحين أو كما يصح من خصوصاً الخبرين بينهما في فرض موضع المسئلة في الإشاعة بل ظاهر
أن ذلك على وفق الضوابط العامة لا أنه قد صيرت ومن هنا يمكن أن يقال أن الخبرين معاً من أحدهما آخر بعد ما وجدتهما البطلان مقتضى المال
سهما الكل الذي لا يقتضيه الرجوع عن التنازع فيها المتألف في القاعدة عدم ملك المال لغير المال لكن بالنصف الذي هو خلاف مقتضاها لا مكان الحكم بكون
سهما ويخرج بالقرينة وبغير ذلك فالبيع بعد أن كانت تلك لاقتصر أحدهما مستكراً على اليمين بل هما بعد أن شادا بأمر هذه الجهة صار أحدهما من
بدل أحدهما والمخبر في قسمته المال بينهما نصفين قطعا للدعوى فهو كالصلح الفهمي بينهما بذلك لا أن النصف مقتضى يد أحدهما حتى يكون مستكراً باليمين
المدعى الآخر عليه وكذا العكس فيكونان كالدعوى من وجه والمستكون آخر فيها لقان ضرورة ثبوت الحكم المربوب في غيره ولا بد من كونه في الوجهين
وفقاً لتداعي في المال المطروح ونحوها والبداناً مقتضى الجميع ومعارضتها بالآخرى لا تقتضي شيئاً لها على النصف الذي هو خلاف مقتضاها راجع فأنظر
النصف المحكوم في النص القوي لا قطعاً بخصم بينهما بذلك بالعدل والافتقار لعدم تحقق الدعوى من أحدهما والانتكاد من آخر لكون المفروض
شاداً بينهما من كل وجه فحقاً يقتضي لغير الادعى أحده وهو ملكية الدرهم إلا أن أحدهما يدعى أنها أدروا الآخر كك ولا ترجيح لأحدهما بعد معارضته
بكل منهما للآخرى لوجه الإشاعة فحقاً يقتضي المعارضتين من كل وجه فيقسم المال بينهما على الخلف فيها ما يجب عوياً فان كانا اثنين فالنصف
وإن كانا ثلاثة فالثلث وهكذا قطعاً للخصم بينهما بالعدل والافتقار فهو كالصلح الفهمي ولعله لما ذكر الاحتياط هذه المسئلة وما شابهها
في هذا الكتاب منه يعلم الوجه في الدعوى بالإشاعة ضرورة أنها لا تنافي إلا في الأدعي بالدرهم الكل المشاع المنطبق على نصف الدرهم والثلث من
والثالثين درهم وهكذا فيبقا النزاع بينهما في الدرهم الآخر مدعيه المثل بالدرهم الأول مضافاً إلى ذلك الدرهم والآخر مدعيه لرقسم بينهما نصفين على الإشاعة
للقاعدة التي ذكرناها في هذا وهي أنها في الخبرين السابقين المعترضين بالقوى المجردة عن لحظة انقضاء البدل الموجبة للزوم أن مدعى الدرهم
الآخر المنضم إلى انقضائه يد من النصف الذي هو درهم أيضاً مشاع مطلق مدعي صرف الآخر مستكراً باعياً أنه قد ادعى عليه ما انقضاه يد فحقاً

ويعتبر النصف في الشائع وهو الذي يملكه الملقن اذ قد عرفنا ان الحكم بالانقسام في النصفين متساو فلو قطع النصفين ما بعد شراهما من كل وجه فبقيت
قائمتان جديتان وبطلت النصف الفعوى الصريح في الاشاعة وان لم يكن ذلك من باب التمسك كما لا يخفى على من تأمل الخبرين والفتاوى في الله العالم
ومن يعلم الوجه في ذلك وهو بل المشهور من قولنا وكذا الحكم فيما لو اودع انسان درهمين واخر درهمين وامتنع الجميع ثم تلفت درهم فان ذلك الدرهمين
درهما لا احتمال فيه واما الاخر فيجوز ان يكون واحدا لا مرجح فالصدق بينهما فمقتضى نصفين بينهما للفاعضة النصفية وان كانا هاهنا خبرا لتكوين من المص
في رجل استوصى رجل بدينارين واستوصى بدينار فاضاع دينارهما فاعطى صاحب الدينارين دينارا وبقية الدينار الباقي بينهما نصفين
بل ظاهره عدم اعتبار الامتناع في هذا الحكم بل يكفي الاشتباك ان ظاهره ذلك وان لم يتضام دعوى بطلان الدينار ولا يبين على احد منهما خصوص صاحب
عدم علم كل واحد منهما بدينار من ذلك استشكل مع ضعف المسند بان الثاني لا يجهل كونه منهما بل من احدهما خاصة لا من امتناع الاشاعة هنا والمثل
للفاعضة الشريفة هنا الاول بالفقير والآخر بالثري لان الثاني لا يجهل كونه منهما بل من احدهما خاصة لا من امتناع الاشاعة هنا والمثل
واشبهه ففي رواية السكوني لصاحب الدينارين نصف دينار والآخر الباقي والعلل جهات مشهورة وهما الاشاعة مشعنة ولو كان في اجزاء من شربة كان الباقي
ان لا يولد بذكر الاصلان في هاتين المسائلين ههنا وكروها في باب الصلح فانه ان يكون ذلك الصلح غير باطل وان يكون اختيارا فان امتناعا فانه باطل
في احد قوليه بحكمه مسئلة الوديع وان الدينارين الباقيين بينهما الثلثا فاحتمل الاجزاء وفيه بعد ولو قيل بالقرعة امكن وفيه ايضا عند الاشكال في الاشكال
بعد النصف الفعوى الفاعضة التي اشترى اليها في قيمة المال بين مديعين قالوا وكروها بالسوية بعد خراسانهم في قطع الدعوى المتصلة من ثلث الصلح الفعوى
فيما بينهما ومنه يعلم ان احتمال كون اختيارا با ضرورية امكان القطع بعد من النصف الفعوى كالقطع بعدم التبيين فجميع النصفين المسائل الاولى التي حصل
الاشتباه في المال من بغايب بينهما المقتضية ملك كل واحد منهما بعد معلوم عدم ملكية المال المصالحا للدين وابطال اقتضاء كل من الدين
في النصف ليس باولى من القول بحصول الاشتباه في المال لكل الا وهو مقتضى ذلك مما يكون ما لا مشبهة باثر ابيهما ثانی في الفاعضة الساتية
واما احكامه من الفاضل فهو كما ذكر في غايه البعد مع فرض الاشتباكين امتناع ضرورة عدم حصول الشركة بينهما بذلك ما مع فرضه عندنا فاش
كالتميز من الجوبج اللهم الا ان يدعى حصول الشركة بها اشرا بخلافه من الدرهم وضوها لكنه كما ترى فالاولى فرض مسئلة المثل بدون امتناع كما
في النص تاما بعد وفلان لا يحصل الشركة بمرط فالمتفحص في حكم الافتراض في كون النافذ على النسبة واحتمال القرع بالقطع في الجوب يكون الثالث منها
بخلافه في مسئلة الدرهم بدونه او لا لا قطع بكونه على النسبة في الجوب اذ يمكن التفات وتانيا عدم المدخلية لذلك بعد فرض الدليل شرعا على
حصول الشركة بالامتياز في المثليات على وجهه رفع الغيب وفقد ذلك من ذلك كله ان الحكم المنزوي في هذه المسائل التي قد عرفت انفا في النص والاشتباه
والعظم من الفعوى فله مقام مقام الصلح فيها بالتبليغ قطع الخاصية وهذه المناسبة ذكرها الاحتياط كتابه ومن ذلك المسئلة الثانية وهي ان
لو اودع ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب بعشرين ثم اشتبها فان شربها فان شربها صاحبها نصف وان تقاسم بها وقيم بينهما واعطى صاحب العشرين
مخمسين وللآخر ثلثه الذي قد افضى المشهور فيها بذلك بخلافه في عار على الله في الرجل يبيع ثوبا لرجل لثوبين درهمين وثوب واحد عشرين درهمين وثوب بعين
الثوبين فلم يعرف هذا ثوب ولا هذا ثوب قالوا ان الثوبان فبطل صاحب الثوبين ثلثه والآخر ثوبين واما في النصف فالتن في ذلك فان صاحب العشرين قال لصا
الثوبين اخرهما اشت فاحل فان نصفه لغيره لثوبين مع احتمال صحة سند هاهنا طرفا الصدق بل في الشك فاعلم ان ادريس من القرعة والآخر لك في عجزه
فترد عدم الاشكال بعد معرفت معتد بالاحتمال الذي يقتضيه يكون مثل هذا الاشتباك لا لاشتباه بل لولم يشبهها وبها ما كان الثوب من عار على
قيمتها الا ان الظاهر من النص والفقير عدم اعتبار المعية في سبيل الحكم المنزوي بل ظاهره صيرورة ما لهما كما لا يشك بينهما باعتبار احتمال ملك كل منهما اكل
منها فاما بمثابة الشريك بينهما على نسبتهما فاقا في كونه من ان يباعا من غير وذا ويا في الثمن فكل واحد من ثوب لا اشكال وان اختلفا فالآخر كما
الاكثر فيه وكذا الاول بناء على الغالب ان يباعا معهما صارا كما ان الماشرك شركة اجبارية كما لو امتزج الطمان فبقي الثمن على اس المال لا لاجتماعهما
النصف المعتد بقوى المعظم المقتضى صيرورتهما بمثابة الشريك على كل حال ولذا قال من بعد حكمه بذلك عنه ويلزم على من يبيع احدا الاخرين من بيعهما
مع او منفردين ان الحكم مختلف ويظهر انه مؤاخذ يمكن بيعهما منفردين امتنع الاجتماع والرواية مطلقة في البيع وتبينها ان الاشتباك مظنة شراوى الغيبين
فا احتمال ملك كل منهما اكلهما قائم فاما بمثابة الشريك بينهما انما لا بد من من ان يعلنا بالرواية حتى يثبتها الى الشائب الامتعة والاشتباه مختلف
نظر في شراوى الطرفين في الجمع وعندهما الاثر في الفعوى هنا مختلفا فلو لم يعلم علنا الاصول وعليكم ان تقرروا ولا يكون الغيب ضاهيا فلو لم يعلم في القول في غير
ما لم يله وظهر وادارة التعليم منها مؤيدا ذلك كله بموافقة ما فيها للاعتبار ومناسبة لما سمعنا سابقا مما شرح لقطع النافذ والخاصة فالأخوة في
هذا ودعا بظاهر الحكم في هذه المسئلة ان من بيان موضوعها الاحكام لان باب المرافعات ضرورة عدم ميزان الحكم فيها من البينة او البين ولعل الامر في
المسائل السابقة ذلك انه فلا يوجبها ما سمعنا سابقا من بعضهم من البين فلا حظ ونايل والله العالم واذ بان احدا لم يضمن الغيبين في العقد
مستحقا للغبر او غير قابل للمؤنة كالخمر والخمر بطل الصلح باختلاف ولا اشكال في ضرورة ان كان هذا الصلح الذي قد وعده فيه وان لم يقل البين
في الصلح العوض لغيره مقام البين والعامة الا ان الحكم بصحة منها غير ما قصد فيه فالعوض لا يصح بالفرض والاشتباه في صحة فيه فمقتضى ولا يقاس
ما هاهنا على المهر في النكاح الذي فاده فيه لا يقتضى فساد العقد باعتبار كونه ليس من الاركان فيه بل يرجع الى جهل المثل في القياس ولا لعدم عزم
سفر شرعا كالمثل الذي يرجع اليه عند فرض عدم المثل ثانيا ولو كان المهر معتقدا لنكاح بعد ان دل الدليل على عدم فساد العقد فسادا
للملزم المنفصل عن العقد بالنسبة الى الحكم المنزوي بخلاف المقام الذي لا دليل فيه كذا وان ثبت وقوع الصلح بلا عرض كما هو واضح ولا خلاف عند

لا يجب عليه ان يكون له من ارضه ما يملكه في هذا الحكم والمطالبة بخلاف ذلك اما بعد الغرض واستيفاء الملك لهم وانقطاع كل من الوتره عن
الارض فلا دليل على الحاقه من الوتره بل على العكس بالانكار مع عدم اليقين فيكونه يملكه لبعضه في هذا الحكم والاصل عدمه فيبقى الوتره في يده فله المظ
الحكم المذكور في البيع ولو كان المشتري وبنافه فله بعض انكر بعضا من التركة قبل القبض لا يثبت وبعد القبض وقبل التركة من اقسام الشرك فيه بخلافه لا يشهد
من اقسامه بل هو انما عليه ما وعد وكان اخذ ذلك مما حكمه في من عن احد في الشافعيه قال فيها بعد ان ذكر اصول المسئله فيكونه ما وعدناه هذا اذا لم يتبين
القبض لدار او مال او قال الا وشاهدا وجنهما فخصه ما ساقا فادركنا ثابته بشركان فيها بقبضه المظهر منه لان ايجاب الاثام الشيعيه وهو لا يوجب له
احد قول الشافعي محكم عن ابي حنيفة ومالك والفرق الاخر لمجانبه لا يشاير لان التركة اذا حصلت في يد الوتره ساقا قابضه الحقة وانقطع عنه يد الاخر
ولهذا يجوز ان يطرد الغرض على نصيبه احد ما خصه بان تواليه قانا المقتضى لا يكون مشتركا بينهما لكن ذلك بعد ان حكم عن الشاهد والمحقق ما سمع من القضا
الصالح الى حصه المظهر من غير مشاركة الاخر مطوعا من الاخرين في الفرق بين الصلح قبل قبض التركة وبعد قال وهذا الفرق انما يجرى لو قبض احد الوترين
شبا من اجماع التركة او باعها الصلح فيقبض على الصلح احد الشريكين الذين على حصة في كل شخص البعض لا ولا والمطالبة الاختصاص لان الداعي يجمع بين
كونه حادرا والصلح لم يرفع على غير ما شهد في شركته في عوضها وانما وقع على حقه وهو ممكن فله بعض ومنه بعض فالبعض الباقي مثله في مسئلة الازد
قبل القبض وبعد وما ذكرناه به الحكم المدعي المذكور انك قد وقع على بعضه لكان دينا فان قبض عوض الصلح فيه يكون كقبض احد الشريكين في الدين
بالصلح وقد تقدم الكلام في رواية الغرض واني في رواية كتابا لشركه من ديني وقلت في حق من قبض على بعضه في كل واحد من الصلح في قبضه احد الشريكين في الدين
حكمهما وان لم يرد احد من احوال اختصاص من الاخر بوجه وجاز ان لا يثبت له النصيب لاحد ما لم يقيد في حق المظهر فانه فخصه بعد سبب اقراره لشريكه في
اختصاص بوجه هذا النصيب لا يحد بقبض موثقا في حق على الارث بينهما بمقتضى اقرارها فخرج كما لو قال من في يد الدار ان نصيبها للصلح ولا يثبت
اشراكها فيه ولو لم يثبت لكل منهما نصيب الاخر في ذلك المثلث عليه واما على فرض احوال اختصاص احداهما بالمظهر دون الاخر انك لا تجوز في
حده ان تدفع حقه من المثلث او هو باه او يخذلك لم يشايرك المظهر بل كذا لو ادعى كل منهما نصيبه في نصيبه مختلف احدهما البين له رده دون الاخر في
فا وقع من اول الشهادتين وبعده لكن في احوال اختصاص المظهر ببعض النصيب انك قد صالح عنه المظهر في اقسامه على بيع الشريك حصه المشاعه التي
لا يثبت الاشراك فيها في غير بعض رده صلح كالمهر في حق من المثلث في الصلح في النصيب المتفقين على اتحادهم اشراكا فيه وعدم احوال اختصاص
احدهما به فلا يثبت له نصيبا بعض النصيب المعلوم عدم كونه له وان نصيبه ربع منه سبب المثلث على غير شريكه ولو فرض دفع الصلح على وجه ينطبق على
نصفه المستحق في الواقع انك لا يشايرك فيه الشريك كان ذلك لكنه يكون من وجاعه موضوع مسئلة الاختصاص الذي فاقها بين اقسامها على سبيل التمثيل
وبين اختلافها فيه وسكوها عن ذلك فتكون ايا الاختصاص في الاخرين دون الاول ومنه يظهر الوجه عدم الفرق في المسئله بين قبض الوترين وعدم قبض
كون السبيل اثار وغيره فادفع من التركة اجزا انهم من المقتضيل بذلك انك قد دفعته لبعض الشافعيه في عجزه فنجدها البسنيين لك الحال في اطراف
المسئله التي منها معلومه القاعده فان المال المشترك ما يذهب منه عليها وما يبقى لها ومنها ان حصه المشاعه التي هي للشريك لا يشركه لاحد فيها فاذا اراد
الصلح عنها مثلا لم يطبقه الشريك بعوضها ومنها انه قد كره في انه لو اقر بان نصيبه للدين في الاخرى ولشريكه وانكر الشريك كان النصيب اياها بينهما
بينهما على حسب هذا الربع الى النصيب النكول عليها وان كان المخصص بالانكار المظهر يوافق ما ذكره في الواقع احد الاخرين بالثالث فانكره الثالث فانه يخص
النصيب بالمظهر ولما المظهر اخذ نصيبه تاما ولعل السبب في ذلك استثناء الاول الى اليد وهوها التي يخص على الشريك بخلاف الاخر الذي يخص حصته
في يد المظهر وبين المتكركا ارضاه في غير المعام وان العدة في الاخر المصير الاجماع بل قد بين ان ذلك مقتضى تنزيل الاقرار على الاشاعه التي هي بمعنى حرمان حكم
الاقرار على اقره وبذلك وان كان لا ينفذ في حق الشريك كونه اقرارا في حق الغير وينفذ في نصيبه قبل الاقرار بدفعه ان اقراره عليه بعد الاقرار بل لعل
ذلك هو المعتبر في المثال الاول فيكون النصيب بينهما كل منهما ربع لثلاثين وثلاث ودعوى اقتضاء فاعده الشريك ذلك انما يبقى لها على النسبه وما
يختلف عليها يمكن منعه في الانكار لعدم كونه لها حقيقة ولا دليل على حرمان حكمه عليه فنجدها والله العا لم يحجبنا الاحكام ولو ادعى عليه شيء مثلا فاكراه
او لم تكن اصلا فصالح المدعي عليه مثلا ادعى به على من دعه او شجره بانه انما يوجب به رده وشجره من المدعي عليه قبل ان الغائل الشيعيه فاحكم عنه لا
يجوز لان العوض هو الماء وهو مجهول فلا يصح الصلح بناء على عيبه على البيع وجهه وحله المجهول ما خلفه جواز بيع ماء الشراي المعتبر في يد المدعي بعد الشا
بل قد عرفت فيما تقدم المنع من عيب الصلح البيع او ادعى دفع مثل هذه الجواز في الصلح نارا انكونها قول الى العلم نعم دفع الصلح على المجهول انك لا تؤول الى العلم
كالمهر من الشريك مع الشيعيه من ذلك مع ان الحكم في جواز بيع ماء الشراي والعين ربع جزء متاع منه وجعل عوضا للصلح ونصا في ذلك يمكن ان يكون منه
من الصلح على المقي المذكور كابدل عليه الاطلاق والماء فيه مجهول لا يدخل في احدا لاهتمام لانه لم يفسح جميع الماء ولا بعضا منه وميتا وانما استغنى سببا لا يثبت
فدنه ولا يثبته انتها من فرض شرطه في جواز ضبط المدة وهو لم يصح بالمنع ولو تعلق الصلح سببه وانما لم يعد الصلح لان جهالة مثله لك بنساع فيها قول
الصلح قلت قد بين بالانساع في الاول انهم اذا كان المحقق مسمى السفي في شرطه في الاقراره الاختلاف لا يوجب في مثل الصلح مع فلا يثبت شرطه
وان ذكره جاعده ولو ائذ دام في الصلح على ان لا يرضعها لزم مقدار الماء الذي هو العوض او المعتبر ان ليس من الاجارة بل من نقل الاعيان القدره بمثل ذلك
المدعي محت عموما الصلح كما عرفت فيما تقدم اما الوصلح عا دعيه مثلا على اجراء الماء من سطح المدعي الى سطح واسحته او المدعي عليه او على اجراء في فائه
المحذور لم يقع مثلا للموتير بعد العلم بالوضع الذي يجري الماء من لا اختلافه صغرا كبيرا باعتبار فائده الماء وكثيره لكن في لك المراد يعلم الموضع الذي يجري الماء منه
ان بعد عجزه طوله وعرضا الذي ينفذ لهما في الحل المصلح عليه ولا يعتبر تبين العرف لان من ملك شيئا ملك قراه الى نجوم الارض فغير ان ما ذكره في الصلح عا

النصف بينهما على احوال مختلفة فاصدر ان قال فحقوا بالحكم قبل اختلاف في الاصل النصف كان في الحقيقة مدعيا للنصف فقول المتقن خالف عليه نكول
صاحبه فقول ظاهره موافقة لما في الهم لا ان يرد ان نكول بخلافه بينا واحدة على الجميع فائمة مقام اليقين المردودة وبين الانتكار ولكن كما نرى في
على كل حال فان خلفا او كلا قضى بينهما لعدم الترجيح وان الجدار يقع من كون الجدار له اختصاصا او اشتراكا فلو تنازعنا فيها مع واقام احدهما بين الجدار
فهمه ويدل على ان وكذا التفرع مع التفرع ذلك لان كون الجدار صانعا بين الملكين اشارة على اشتراك اليقين ولا دلالة على اشتراكهما في الامور المتفرعة فانما
الجدار احدهما اختصاصا وكذا كان هذا اذا لم يكن لاحدهما اختصاصا بالواقع فثبت بان كان متصلا بين الجدارين اختصاصا بصفة متداخلة للاجساد والذين فيه
وقد جاز على الخصم كما يظهر في ذلك في الزاوية على وجهه وان على الجدار واحد او كان لاحدهما اقلية او ستره على وجهه بكونه من الجدار نفسه كما صرح به في كونه
ذلك دون الاخر كان القول ان لم يثبت مع فقد اثبت لصحة بغيره بذلك صاحب دعوى فثبت بان فصل بينهما متساو او كان لينا لها او اخص احدهما بصفة والاخر
فان لم يثبت لكون احدهما واحدة والباقي مع الاخر الا ان زيادة البدل في الترجيح فثبت بان كان يثبت بينهما كما يثبت لكونها اقلية من سائر الجدارين ولو ثبت الجدار على
داخل طرفه بينا احدهما ماضى كره كان بذلك صاحب دعوى ونظر في بغيره من ان كان لاس او كما يحتمل قال ولو اتفقنا على ملكية الجدار ليجوز لصاحب الجدار الموضع في احوال
اختصاصه في موضع الاختصاص في الاول ولعل ذلك ضرورة ظهور الفرق بينهما وبين الاخر كون الحشيد شيئا واحدا بخلاف الاخر فان اجزاء متفرعة باعضا
متداخلة ولو كان لاحدهما ماضى او ستره قبل والفاصل الشيخ لا يقتضي بها الجدار بالعادة بالشام الجدار في ذلك بل قد سمعنا من النكول واحد الجدار من
الخبر المردود ولا كونه بين ملكهما على ثبوت الجدار في موضع الجدار من اشتراكه كاختصاص احد الشريكين الساكنين بزيادة الاستدلال فثبت بان
زيادة النص في الترجيح بعد الاشتراك بما يقتضيه كون الجدار واحد على جميع اليقين وهو الاشياء باصول المنهج قواعد لا نهضت في حال
على الاختصاص بالملك على وجه لا يعارضه الشام المردود ما لم يثبت بين ملكهما على البدل اذا لم يثبت في بغيره من الوجه السابق كما في ذلك
قال في موضع الترجيح في الجدار الواحد ويقتضي الاخر في البان يكون حكمه كما ذكرنا من الجدارين ولو جاز معها اعتبار فصلها وتبين ان الاشكال في كونه بين الجدارين
كما عرفت به هو سابقا ولذا لو ادعاهما براجحة كان القول فيهما بينهما فثبت بان لا يثبت على الوجه عادة من الاختصاص اذا كان الموضع على ظاهر
في كونه من اصل بناء الجدار فلا بد ان يثبت مع كونه من الجدارين السابقه التي هو على اختصاص الجدار في نفسه لا من حيث كون بغيره واقعا معناه سابقا
عدم الفرق بين الاخذ والاشراك في هذا الاختصاص كمثل هذه البدل التي يثبت حكمها لهما وعدم ما يقتضي الاختصاص عادة ويمكن ان ارد في ذلك نعم لا
يرجع دعوى احدهما بالخواص التي هي الجدار كما لا يرد في الترجيح والوجه الصحيح من الذين ليسوا بالمتساويين والذين لا يمكن احدا لهما من جهة
من غير شعور صاحب الجدار كذا في آت بل هما ومثله لا يدخل فيه كالحا فان خبرنا في ذلك لما ذكرنا هو متاخر لا صالة النص في بغيره من المسلم بل لعدم دلالة احواله
على الاختصاص من حيث يقطع به الاشتراك ان الزيادة ونحوها انما تضع غالبا لبيان الاستحقاق في الجدار لا استحقاق في كل فرق في ذلك بين احوال حدودها
من غير عدم قطع به الاشتراك الموقوف على وجود ما يرجع عليه مما يدل على الاختصاص ولو ايداه فثبت شرعية ذلك كما نص في الجدارين الظاهر في
واحد وكذا الغلبة والسبق لكانت انما من الجدارين في نفسه ولما حصل ان امان الاختصاص يكون على وجهين احدهما الجدار في نفسه ثانيا في النص ولان كانا
اذا كان على وجه يقتضيه اختصاصا بالنص وان كان النص اذا ولو اختلفا في حصص الجدارين على الجدارين المالكين فقول من المبيت
معاذ لفظ النص يجمع قاطره في شدة النص من لفظا ونحوها او غيرها او لا رواية في حيز حازم المردود في الكافة وتبين ان الجدارين الله مسئلة
عن خصم بين دارين وذكر ان طلبه قضى كصاحب الجدار والاداة من قبله لفظ وروايتها الكافة في سائر احوالها وحسن عن الان قال في خبره وكذا الصديق
الا ان قال فيهم عرض فذكر المتعدد من جوارح الجدارين عن على ان يقتضي وجوب اختصاص الجدارين في كل اختصاص لفظا وبما
لما في قولنا المفضل في الرسول الله في موضع حيث حد يثبت في البان ليجوز حكم بينهما في حكم من البان معاذ لفظ ثم رجح الى الترجيح فاجره فقال اصبت
وبغيره لفظ من الاختصاص فان قول المتناهي من حكم بغيره في عجزه وكذا ما عني في حقيقة من عدم الترجيح بذلك بل على العرف في جوارح ذلك قائل
انها اخصبه في احواله فلا يثبت الحكم في حكم الجدارين المالكين نعم في ان لا يثبت منها المراسر وجوب الترجيح بل يقتصر عليها في كل خص وانما
غيرها فلا بد من الترجيح بالامارة العاد بغيره في وضعه بالاشتراك والله العالم المسئلة الى اربعة لا يجوز للشريك في الحائط النص في نفسه ببناء ولا تحفظ
ولا احوال الحشيد ولا غيره ذلك من النص الا اذا ن شريكه بلا اشتراك في اشكال الحرة النص في مال الغير بغيره من عقلا وشرا من فرق بين النص
بل في كونه لا يجوز اخذ اقل ما يكون من زيادة لشريكه في الجدارين نعم استثنى له ولغيره الاشتراك في اشتراكه ونحوه مع فرض عدم النص وكذا الجدار المفضل على
الحال كما في قوله لا يثبت لهما الا اشتراكا بغيره والاستقلال الجدار مع ان يصرح في ذلك ببناء الكره بغيره في ذلك البنية مع منع المالك والشريك لاس في موضع
باجاد الاعضاء عليه لكن في من هل صاحب الجدار يضع المسند والمسطل اذا كان المجلس بينا الاختصاص مع عدم النص وقت يعلم ان الجدارين لا يثبت
لا المالكين للدول عليها انما هذا حال فلا يفرق بين ملكه لولي عليه وغيره للسبب المسفر الا ان الاختصاص يكون المشتق منها حال عدم النص مع ما منع لفظ
لان الناس ساطق على احوالهم وقرق فاضع بين الاشتراك ونحوه وبين الاستقلال ونحوه بالنص في مال الغير في الاول بخلاف الثاني لانهم لا يثبتون ان
بان في الموضع ذلك ونحوه في الجدارين اشتراكا بغيره الاملاك في الطرق النافذة ونحوها على ان الاختصاص بالفضاء للملوك مثلا لانهم لا يثبتون
لما لا يجوز له ولا امتناع من غيره مغلدة لغيره او لى من سقوط حصة ذلك مغلدة من جوارح الجدارين ولقاعدة لا ضرر ولا ضرار نعم انما يقتضيه ذلك جواز الماسة
لا الاشتراك ولعل يمكن الفرق بينهما ان لم يكن بينهما نفسى مجازة من مع المعنى هذا وفي ذلك موضع خلاف ما اذا كان المجلس المسند والام الجدارين كما كان
مراعاة ما سمعنا من من ان ايضا الجدار لا يثبت ملكا في ذلك وانما يكون شاهدا لما ذكرنا والا فلا خلاف في حصة المجلس من حصة الاشتداد والى كذا ما

الجواب

[illegible]

والمتكسر طبق عليها بتفسيره ولذا كان ذلك خبره ثاني المتعديين والشهيدين ولكن قد يقال ان الاول الذي لما ذكرنا من ظهور الوفاء فيكون من الاختصاص
مختصا بغيره فلا ينافي ظاهره باخره انما كان في حيزه من غير ان يكون له من غير ذلك اما لو كانا في حيز واحد كما ذكرنا
سواء لعدم اختصاص الاكثر بغيره الاختصاص ما وقع من بعضهم من انكسلة الركبة الفاضل باختيار ان كلاهما باقية تصرف لم يثبت كونها حيا كما
نرى وكذا لو كانا معا في حيز واحد ما عليه شيئا مع فرض شوبت يدعيا عليه لا يثبت له زيادة الملك فانه قد يلبس بها اختيارا ما لكها العيا الملقية في
ليست بدعيا ومن هنا يعلم ان لو فرض لاحدهما اختصاص عليه بدو والاخر له شيئا عليه فالاولى قول صاحب اليد كما ان لو لم يكن لاحدهما اختصاص عليه بدو الاخر
لاحدهما يكون بينهما التبع من عدم كون الشيا بيا لاصحابها اما لو افاد احدهما على حبل وليس للاخر عليه بدو كان الزوج له بهوه قطعا
ضرورة ظهور وجوده على غيره بدو الاستقلال به بل قد يقال ان يكون ذلك لو فرض ان للاخر بدو عليه بقبض الزمان باختيارا ظهوره بدو الاختصاص في حيزه كما ان لا
مضلا لهما لو كانا معا فابضين ولا حد ما خلاصة الحبل ومن هن ان جعل حكم الركبة لا يثبت في حيزه سواء وفي ذلك هو كذا في غير ما عدا ذلك فيها الجمع وان كان
هو عند الاشتراك وعند غيره الاختصاص وقد عرفت محقق الحال في ذلك ولو افاد احدهما غيره عليه شيئا وبها يابها الى غير الاختراك كان الاحتياج لدعوى
صاحب اليد قطعا لكونه في ملكه الذي هو هو بهونه التتابع لقراره ويجوز فتح الباب الى اعتبار لا يثبت بدو على غيره لو فرض كون من ذلك منصرفا فهاهنا يمكن
وضعه امكن فلهذا على صاحب اليد باختيار ان يدعوا عليه ويد صاحب اليد بغيره والتعليق في قوله اولى مع انه في ذلك حبل الشاوي والاشارة الى
لشون البعد من الاحتياج في الحبل وعدم تاشير قوة اليد كما سلف في قواعد الفاضل ومع النص في اشكال وان كان لا يثبت عليك ما فيه نعم قد يتشكل ذلك
بما فانه الحكم بشركة المخرج من تحت الدرع مع ان يد صاحب عليه ان يثبت ويد المصروف بها فعلية فلذلك لم يقدم عليها كما ذكرناه سابقا انما ذكرنا في النجبة
بين ان يكون منشاها الحق السفل المعلوم ان العكران من ملك قرارا ملك هو ومن ملك قراره ومن ملك شيئا ملك قراره ولو هو
والدعوى كك والله العالم **كتاب الشريعة** بذكر الشريعة مع اسكان الراء ويقسمها مع كسرها بل واسكانها والنظر في دفع في حصول **الاول** انما
وكن ينبغي ان يعلم ان ماهية الشركة لغيره على اقل الاختلاط والامتزاج شيوعا او مجازة وشرا والمجتمع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل
الشعاع فالاول بمنزلة المجلد الشامل للاختصاص مع التميز مكان واحد والثاني بمنزلة الفصل فان التناق من الواحد الشخص الواحد بالجنس ولا يقع في
الصفة مع خلاصة مع نداء الشخص نعم المراد بالواحد فيها هو معلق الشركة وان نداء لصدة بالاجتماع بالجنس المذكور في كل جزء من افراد المندرجين في جامع
صدة وان فريد الشعاع لاجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد المركب من اجزاء متعددة كاليث مثلا اذا كان حسيبه لواء وحاطة لآخر ووضه
لثالث فاشركة لعدم الشيع وان صدق اجتماع حقوق الشيء الواحد وفيه عدم صدق كون واحد بالجنس او مجموع اشخاص وعمل الشريك في الحكم
عزوا شريك لاجتماعها في الشيء الواحد الشخص كحق الزكوة والخص الجنبين على مسجد او معدن او مباح ينعقد فيه الاجتماع فان ذلك اجتماع
لا على سبيل الشعاع قال فان قبل ان يجمع هذه بقوله الملاك فلما الملك المراد بالاسطفاف جزء من الاجزاء والاشراك واشكاله في جامع صدق ان الملك
لخص في الاستحقاق مطلقا على علمه من الخصائص المتفاوتة من هذه الانعام بالغير المذكور وخبر بغيره الشعاع ما تقدم الى ان قال في الشرع نظر
لا تنقاض بالشركة في انصاف صدق القبول والقبول والقبول والشعاع ونحو ذلك فانه ليس هناك ملك حقيقي فلا يملك حقيقة وقد صرح بان هذا احد
اشام الشركة الثالثة وكان صدق ذلك في ذلك فقال ويمكن ان يكون انما حاول بجل الملك على الاستحقاق في كل هوام من احوال الشركة
في الجبا ونحوه ما لا ملك فيه فانه يحصل استحقاق فلول الملك على مناهه الخاص لا ينفذ في غيره عكس ان اراد به المصلحة الخاص ولو حصل مشترك بينه و
بين الاستحقاق او اجازة الاستحقاق في الزم الاشراك والحجاز فحله على مناهه الاستحقاق العام بدخل الانعام وبطل من حيزه والحجاز والاشراك
كما ذكرنا في غير هذا ان اطلاق الخاص واردة العام مجاز فربما يجمع بينه وبين المصروف عنه بان اطلاق الملك على الاستحقاق ليس مجازا بل هو
بتبادر من قول فلان ملك الشعاع على فلان وبذلك الحد ويضوه وانما مجاز شائع وان كان مطلقا اطلاق الخاص على العام ليس شاهدا او تبيها في رخصه
في المصروف انما هو لغيره انصاف على استعماله لا ينعى ذلك لغيره وهذا هو الظاهر وبني عليه ان المصروف لا ينعى ذلك في حكم الاشراك في الحق المذكور فليس
ينافي عن حيزه في الشرع مع فاسم على اما المجاز المصروف على ارادته فربما او الاشتراك معنويا ان جعل ذلك الاستحقاق من افراد الملك حقيقة
والاشراك المعنوي لا ينعى دخول في الشرع ولما بدل الملك في الشرع بالاستحقاق المسلم من ذلك كلمة لئلا ينعى في الاستشاح الاشارة الى كذا
بانها شريك في الشيء الواحد المندرج في ذلك فبدى بعد الاختصاص على فلول ليس ينبغي ان الشركة في الحقوق وان دخل في الشرع ولو على لادة الا
من الملك لكن قد ينافي ذلك قيد التتابع فيه فانه لا ينعى في استحقاق كل منهما الثابت لغيره لا ينعى في شرع لخصا في الشركة المالك وان كان لا يجوز في
الاشارة على وجهه بل ان ذلك ثم ان لا ينعى ملك النظر للزكوة والسادة لخص المسلم لارض المفتوحة معونة الا ان ملك جنس لغيره في كونه معنوا
حقوق الملاك والاخر من حيث انصاف المالك لاحدهما كما ان الاشياء المباحة من معدن وضوه هي بين الناس على حد سواء بمعنى ان لكل واحد من افراد
السائرين ما هو من غيرهم ومع بقية السائرين بغيره وكذا المسجد والوقت العام وان كان وما يفرق بينهما الا انه على كل حال لا شركة بينهما من حيث الملك فلا
من حيث الحق على سبيل الشركة في الاموال ولحق في هذا كل من هذا الكلام في ملكنا على المصنف مثلا لا لصاع منها وكذلك شاة في الجمع
شاة وكذلك مائة مثلك بالصوبة ونحو ذلك بل على من يملك بالاشاعة ما لا اشراك في صدق الشركة صدق ولا اشاعة اللهم الا ان يراد منها احد
التعريف للاشراك في الشك والجمع ونحوها وكذا كان في ذلك شيئا جامع صدق ان الشركة معنيين بل في اولها شريعتين احدهما ما ذكره المصنف ولكن معنى من
المعنى دخوله في باب الاحكام اولى من ضرورة حصول الاجتماع المندرج بغيره بل بغيره اكثر حتى لو نشأ احد ما ونجح ما له بالاجرة بغيره لا ينعى

كتاب الشريعة

في الورد

في الورد

انتهى في الشركة بالخط الذي يربط بينهما عقد من جزاء تصرف المالك للشيء الواحد على سبيل البيع فيه ولا بد من هذه المستحقين للارث ونحوه وهذا هو المصنف
الشركة في البيع والشركة في هذا العقد والخط الذي يربط بينهما عقد من جزاء تصرف المالك للشيء الواحد على سبيل البيع فيه ولا بد من هذه المستحقين للارث ونحوه وهذا هو المصنف
على انهم ان يثبتوا في الشركة بالخط الذي يربط بينهما عقد من جزاء تصرف المالك للشيء الواحد على سبيل البيع فيه ولا بد من هذه المستحقين للارث ونحوه وهذا هو المصنف
في العقد المربط بين الطرفين في حق لا ينفق عليه من اهل الاختصاص من الشركة الا الاول الذي ذكره المصنف والفاضل والشهيد في اللغة واما المصنف الثاني فلا يثبت له ارضاعه
منها الى ان قال بعد ان حكى عن بعضهم انها عقد جائز لا عقد رهن بالكلية ولا عقد واما الشركة اجتمع الاموال على الوجه المذكور فلا يصح وصفه بالمجاز نعم
البقاء على حكمها المبررات في عقد الشركة بل يجوز في ذلك وفيها واختصاصه وبعد هذا الاجتماع لا يصح لاحد الشركاء التصرف فيها الا باذن
الباقين المدلول عليها باللفظ الصريح او الظاهر او غيره من القرائن كقول القامح ما يفتقر الى الاذن قلت قد يؤيد ذلك ما تقدم ذكره من كلام المصنف واللفظ هو اما لا
يشترط فيها الكونه عقدا بل في جامع صدر من غير المصنفين واول الشهادين من قبل قول الفاضل وقيل بطلان الاذن لان شرط الزيادة للعامل على اذنه بطلان الاذن
لا عقدا للشركة وانه ذلك كله في ارباض فيها الجامع المقاصد وغيره بالاجماع واما الاصل حرية التصرف في مال الغير بغير اذنه فيقتصر على العقد المبرر
وهو مال عليه اصحابه من المالكين كما تبين على ذكره وعليه يصح اطلاق العقد عليه واما الاكتفاء فيها بمجرد القرائن الدالة عليها والالفاظ الغريبة فيها
فلا دليل عليه وعلى فرض وجوده كما يدعي من هذا التصور مع عدم دلالة عليه اصلا فلا ينبغي معارضة هذا المصنف للاول انما يحصل الاول بالاشراج المالكين
فما من دون رضا المالكين وهو غير الاشراج مع الرضا به وبالشركة في المالكين مطلقا او مقيد على ما يشترطه فانكاره راسا فاسد جدا ولا ينبغي
المشاوره في الاول دخول الخاص في العام فان من اقره لمعاريه في العقد فخطا وهو كاف في افراد الخاص عن العام في الاطلاق الى غير ذلك من الحكم في
خصوصا ذكره وخصوصا ما في بعض كتب العامة الا انها جميعها من غير ان يكون الكلام اماما في ثبوت انكار عقدا للشركة هو واضح القابل يمكن دعوى اجماع المصنفين
والخاصة على خلافه ان دعوى كون عقدا هاما دل على جواز التصرف في كل منها او من احدهما واضع القضا انما ضرورة عدم مدخله ذلك في الشركة ووجه من
الوجه بل هو اختلف في ذلك وقد اعترف بغيره قال فيها الشركة قد يقع بالاختصاص وقد يقع بالاجتماع وكلاهما في الاول وهي قد تحصل من بيع المالكين بالاختصاص
من غير لفظ فلو امتنع المالكين رضاهما حصل الشركة الاختصاص وان لم يكن في اللفظ واما التصرف فالاذن فيه والمنع منه فذلك الحكم والذات على مفهوم الشركة
ومن ذلك وفيه يعلم التشویش في كلامه وكلام غيره انما وكان السبيل في ذلك او فهم في الوهم هو دعوى حصول الشركة بالمرجع القهري في منع فخر لعلنا الان في
في شركة الفان لم يكن من عقدها ضرورة حصولها بالمرجع المبرر لذلك مع القهري وعدم الفصل بينهما فاضلا عما هو مقصود لاختصاصه فلو لم يكن
خ من عقدها الاجزاء التصرف خصوصاً بالاختصاص الشركة الاكتسابية القهري من اشياء المبررة المبني على العمل من الشركتين او من احدهما القهري
ورفع التصرف بها ومن يتبين ان لا يشارك وان لا يشارك وفي ذلك من احكامها ولعل لذلك كثرة في صيغتها بقوله اشرك كما باعنا امتناع من يربط
ان يراودنا اننا نحصلها بدون مرجع ولا المرجع الذي لا يحصل باللفظ فغير ان يكون معناه جواز التصرف والاولى ان لا يكون له في صلا كما صرح بذلك في كتابه
صدا لا انما لا ينفق عليه ما في ذلك اذ لا دلالة في قول الشركة على الاذن وجه من الوجه كما لا خلاف في حصول الاذن منها او من احدهما الى عقد الشركتين
عقدا للشركة حصولها اذ يمكن اشتراكها في المالك مع الاذن في العمل الثالث بل يمكن اذنه الشركة من دون عمل اصلا تصرف من الاخر ارض القهري ان يربط
بعد اجماع على كونها عقدا ان يربط الشركة الا انشاء تحقيقها وصيرورة كل من المالكين بينهما على الاشاعة الا انما يشترط في صحة ذلك تحقق المرجع
بعد ان لم يكن ففوج شرط كاشف او نافي عن القهري الوفاء وانتهى السبيل في حصول مرجع بقصد انشاء الشركة من دون قول مخفف وكان كالمعاطاة
اما المرجع القهري المحرر عن قصد اذنه انشاء الشركة فلا يربط عليه ملك كل منهما المحصلة المشاعة في فضل الامر انما يقيد لا يشيكة كل من جزاء المال
الا ان الشارع حكم ظاهره بكونه بينهما من اصل القهري الذي قد تقدم نظاره فافترق بين المرجع القهري المرجع الانشائي هو ما ذكرناه فخرج اقطاع
عقد الشركة بعد وقوعه في بيد الملك ظاهرا بالملك واقعا بل لو سلم افادة المرجع القهري الملك في الواقع على المرجع الاختصاصي كما هو ظاهر
كلامنا لا حقا يمكن ان يثبت ان لا مانع من صيرورته جزء سبب لا اذ لا يحتمل ان ينام عقدا لشركة مثالا بل من صيرورته سببا تاما في ذلك اذ قصد
الانشاء يربط المعاطاة وانما يحصل حصول الشركة بقصد اذنه لا شافق بينهما ويكتفي العقد بمقتضيه لا انه لا يقع الشركة بغيره فبذلك يظهر ذلك
في جميع كلامهم من التشویش والاضطرار خصوصاً ذكره وصاحبنا ذلك والرباض وغيرها التي لا ينفق عليها حالها بما لا يحاط به بذكرناه فضلا عما
يظهر من الحكم من ان يثبت في عقد من تحقق الشركة بالقول من ذلك مرجع قال لو تلف مال احد الشركاء قبل انعقاد الشركة باختيار المالكين او باختيار
كان ما تلف من مال صاحبه وان كان الثلث بعد العقد والافتراق كان من مالها جميعا وهو كائني ومن هنا قال في عقد فاني في ذلك عند الاول
ان لا شركة الا بالامتناع والثلث قبله من صاحبه ومراة في عمل القهري فمنه وباشياع لذلك انما يقتضي في مطاوعة البحث ثم المال المشترك عند
يكون بينهما كما هو ظاهر وقد يكون منفعة بالاجارة والبيع والسياسة قبل الوفاء وغيره ان كان على حصصين فلا يشرك بالعين والافتراق اشترط في
تحقق ما عرف في حق الزكاة والخص في الطرق العامة والنافذة وقد يكون حقا كالحجارة والنفقة الموروثين مثلها والفضاض وغيرها واما سبيل الشركة في الثلث
فقد يكون ارضا كما اذا ورثها الا او منفعة او حقا وقد يكون عقدا في الثلث انما كالواش من اذنا او اسماجرها او صلا الحامض فيجب مثلها وقد يكون
حزما في العين كما هو واضح بل والمنفعة فيما لو فرض استجارها وادام للذين مثلنا بناء على جوار لكل دراهم حصص في ثمنها بما يراوده الاشتراك في المنفعة
فمخرج اشراكها في المنفعة وقد يشكل في ذلك باطنها صلا وانما هو من الاشتراك المرجع المعبر في تحقق الشركة وقد يكون حيازة بناء على تحفظها
يشركه الا بدان كاعن الاسكاف او على فرضية كل منهما ان ما يجوز له ولشركته المولى لعل في ذلك بناء على الاكتفاء بمثل ذلك ولكن الاشبه عندنا انما يحصل

ان لا يشركه غيره بالحق انما انبها ضرورة من الحكماء فان ذلك كل من احكام الاذن التي هي لبس من المتشوق فلما انما لا يتفق دخول الادوار وكل الحكماء بل
لوجها عندنا فليست الاذكار لا تشركه غيره بناء على ما ذكرناه من العدة في براد من اهل العلم وجوب الاستدلال بها وباطال كونها تشركه بالقياس كما هو واضح هذا
ولكن ينبغي ان يعلم ان شرعنا على شرب هذا المشرك للادنى في التصرف بغير انفسه يقول احداهما فثبت المشرك لانه عند جاز من دفع العقيد من اصله بل لا يتفق
ما لو قال احدهما للآخر من ذلك فانه لا يتفق بذلك وان اضرب الميزان بذلك لان العادل يجوز على الاذن لرفع التصرف لا شتما للمشرك عليه ما هو كذا
ودفع الميزان عن احدهما لا يقتضي الميزان من الاذن من لعله شارة في فكرة بالفرق بين قول احدهما فثبت المشرك عند جاز من ذلك فانه من بعضهم من الناس لا يفتوا
عدم الفرق بينهما في غير محل وذلك لوضوح الفرق باعتبار اخفاء الفسخ ورفع العدة من اصله عند الميزان وهو الذي هو كذا مانع من قضاء العدة او
وكذا لوضع المفعول من التصرف ليجوز المصنف جديدا للمشرك بغير انفسه فثبت جديدا وانما العلم وليس لاحدهما المطالبة بما كان من المال بل يقتضي ما بين
الوجوه ما لو يفتوا على التبع ولو شرط المصنف في المشرك ليعلم على وجهه من حيث علمه ان يثبت يكون لا يثبت او ليس لاحدهما فثبت اذ لم يكن من ان يثبت
بالشرك او انشاء لانهما عند جاز فلا بد من مثل هذا الشرط في نفسه ذلك من شرط على الميزان من جاز قصرهما بعد الاذن من شأنه لعدم تناوله
الاذن لشرط الاجل اثره في الجوز فثبت كان لا يتخذ ذلك مما لفت لعل قال الشبان المشرك بالاجل باطله والظان من ادها ليل يطلان من ليس له عدم
اللزوم ولهذا قال المصنف عقب ذلك ولكل واحد من المشركين فراق صاحبه او وقت شاء وقال ابو الصالح ولا تأثير للشانجل في هذا المشرك وكل من
مغافر في شركه او وقت شاء وان كانت مؤجلة ولا يعلانان في بيان والتحقيق ان للشانجل اثر وهو منع كل منهما عن التصرف بعد الاذن من شأنه وان
ليركب من دخل في الامتناع من المشرك اذ لكل منهما الفسخ في الاجل انتهى لا يتفق عليه ان الاثر كذا كراه في شرط الاجل في هذا المشرك الذي هو
بعض الاذن في التصرف الرابع الا ان كانا اذا كانا اشتراط في هذا المشرك على المعنى الذي ذكرناه فلا يثبت بطلان منعه عدم الاثر لاصل ان لا يثبت
بما لنا به الملك لاصل بالعدم المربوب ولا يجب لوفاء بربان او بغيره الا التزام ببقائه اليه للمعرفة من الاجماع على كونها عند جاز بالانسية الى
فرضها بالانسية فلا يلزم الشرط المربوب فيها واصل كل كلام الشيخين في الصلح بل في المصلحة في ذلك اولى ولا يثبت في ان بطلان على المصنف
الاول بفتحه بطلان المشرك انتم قلنا هو نصيبك ولكن لما كان الامتناع على وجهه وقع في المشرك ولو في النظم لم يكن الحكم بطلانها وجب الا انما
فثبت جديدا وانما لما ذكرناه من خلاف ولا اشكال في ان لا يثبت في المشرك ما تلف من المشرك الذي عليه باذن المشرك من غير فدية ولا فسخ لانه
امانة فمن المعلوم بقضاء وفوق انها لا تضمن الامتناع المتعدا في التفرط في الامتناع وانما يتقبل قوله مع بينه في معنى الثالث وادعى سببا ظاهرا
كالفرق والحق انما كان لا يثبت لاطلاق الادلة خلافا لبعض العامة فادعى البيهقي في الاول وكذا من المعلوم انتم بل خلافا في الاشكال ان القول قول مدعي
بينه لو ادعى عليه كناية او لا يفتقر يكون منكر او لا يثبت على المدعي لا يمين على من انكر وبطلان الاذن باليمين والموت والاختار وبغيرهما ما يثبت به
العقد والجماعة كالحج لفساد فليس غير ذلك بطلان اصل المشرك فانه لا يثبت بشيء من ذلك نعم يتقبل امر القسمة في الوارث والولي وبغيرهما كما هو
واضح **الفصل الثاني** في القسمة وهي تفرق كل شريك من غيره والقسمة امر راسد ليست بعبارة ولا صلتا ولا خبرها سواء كان جهازا او لا يكون
بل خلافا اجده فيه بل لا اشكال في ضرورة عدم اعتبارها فثبت في يد على من هو في حصصها كضرورة اختلافها مع البيع والصلح وبغيره في الامتناع والحكماء
القسمة لا اختلاف للمرويات وتخرج فلا يثبت فيها ولا خيار يحصل ولا بطلان بالفرق فيل القسمة في اجتهاد فيه في البيع ولا يثبت في ذلك خلافا لبعض العامة
نعم لا يصح في غير القسمة الاجبار الا اتفاقا للمشرك بل خلافا في القسمة لا اشكال في الاصل بل في الاصول ثم هو بالنسبة الى الاجبار عليها مع طلبة احد المشرك
وهو لا يثبت في حين فكل الاضرار في قسمة على احد المشرك ولو تم حيزه لا يمتنع الى ان يجرى المقتنع مع القسمة في الشريك او وليه للقسمة بل خلافا لاجل فيه
انتم بل لظن الاتفاق عليه ولعلنا بعد ما عدا وجوبنا ايضا الحق الى مستحق مع عدم التصرف والضرر ويكون الاقسام بتعديل التهام بالجزء او النكاح
في معادها كمال او ذواتها او ذواتها بعد الانصاف لولا القسمة ان اختلفت كالارض للمجرى والقسمة بان يكون اسماء المشرك والتهام في كل قسمة
ونظرا فيهم من لم يطبق على الحال بل يخرج احدها على اسم احد المتقاسمين او احد التهام هذا ان القسمة لتهام قد ذواتها واختلفت فيهم على اقل التهام
صجل لها اول القسمة المتقاسمين في حد من التفرق في خرج اسم او لا اخذ من الاول وكل نصيب منها على الترتيب ثم يخرج الثاني ان كانوا اكثر من اثنين
وهكذا وين ذلك ثم القسمة من غير حاجة الى شيء اخر من رضى بعد وجوبه في قسمة الاجبار وبغيرها بل ولا في قسمة الرضا ان كان القاسم في جميع منصوبين الامام
اما اذا كانت من غيره ولو منصوبين منها فالشهر على اقل الاختيار الى رضوا بعد الفسخ خصوص في قسمة الرضا لا شتما لها على المعاضة المتوفقة على ما لم يعل
الرضا بذلك وقد يتشكل ولا لا الكفاءة بالرضا مع جميعهم وكل منهما بالضرورة وثانياً بقوى الكفاءة في قسمة الاجبار وفيها اذا كان القاسم منصوبين الامام
مع انها في جميع المعاضة المتوفقة عليها القسمة وثالثا بما دل من ضرورة الفسخ على كونها من الموقوف في قسمة الرضا لا شتما لها على المعاضة المتوفقة على ما لم يعل
وبذلك يخرج عن صلا الرضا المال على الاشاعة اما الكلام في اعتبارها في القسمة كما عرفت في كثير من الوجوه ثم لا بد من الكفاءة بالرضا من كل من المشركاء
باختصاصهم لعدم نشاط الناس على اموالهم ولا من التجارة عن اموالهم على ما لا يفتقر اليه في رطلين كره عند صاحبه فقال كل واحد منهما
لك مائة لك ولما عتقت ولا بأس ان اراضها وطالب انفسها ثم قال وان لم يكن كذلك فلا كلام في جواز التصرف فيه تصرفا للمالك مثل ما قبل في المعاطاة
والعطايا والهدايا والنفق واحكام كونها حراما لكونه بقدر اطلاق عمل المسئلة على خلافه بل على الملك ونسبة المحدث الجاهل بل في الحقيقة كالحق والشركاء
العرضة في ثمن اختيار القسمة التي ذكرناها وفي كفاية الفضائل ليس التهام في شيء من موارد نصيب الفسخ وانما ما يبرز ما يدل عليه بعض اخبارها كقولهم
ما نافع قوم فتقوضوا امرهم الى الله عز وجل الا يخرج سهم الحق الرجوع اليها عند التنازع واما مع الرضا فلا اثر في الاجبار لا اعتبارها وكان الشيخ ومثله

الاجل لشرط الاجل اثره في الجوز فثبت كان لا يتخذ ذلك مما لفت لعل قال الشبان المشرك بالاجل باطله والظان من ادها ليل يطلان من ليس له عدم

في القسمة

لعدم كل منهما

كتاب الشريعة

بشخص ذلك على وجه صحيح فبما نحن فيه وما الوجه الثاني فيمكن المناقشة فيه أولا بمنع ما في عين التمسك بما لا يجزى له ولا كما يجزى مثل هذا انما بعد حوز
بجواز في اوله لم فاضى ما يلزم اشتراط اما الغصن الى المحرقة بالحيثية او الشئ وتكون ايضا اماينة التملك واما الثاني فبغير ان الطابق الناس الذي ذكره
انما بعد الحكم بملكه ما في اليد حصول سببه لا انه يقتضيه كونهما شيئا التملك وان علمنا بعينه من انية ومنه يعلم ما في مناقشة ما لو خلفت ثبت ذلك في
بل وما ذكره من اصبغ الحيزن باعضا السكان الحكم بملكه ما في ايديهما ايضاً من غير حاجة الى اختيارها والمرايينية التملك عندنا القائل بها هي القصد بالحيثية
ودخول المحرقة تحت اليد والسلطنة المرفوعة في قبضتها الملك الذي في يد اذن ان المالك هو ملك لكافة الناس لقوله في قوله في الاصل والحاظر بغيره
ليس في المالك فبغيره من ملك شخص القصد في حصوله في كونه المالك كونه تحت الحيزن القصد في حصوله في كونه المالك كونه تحت الحيزن القصد في حصوله في كونه المالك
كمن قول في اذن ان في المحرقة من ملك شخص القصد في حصوله في كونه المالك كونه تحت الحيزن القصد في حصوله في كونه المالك كونه تحت الحيزن القصد في حصوله في كونه المالك
يد ذلك لا بد من ذلك ولا يمنع من اذنه ولا يخرج من اصل الاصل وكذا من غير ضرورة المباح للمحرقة لا بد من ذلك ولا يمنع من اذنه ولا يخرج من اصل الاصل وكذا من غير ضرورة المباح للمحرقة
احياء الموت من طراد اذن في موضع من الموت هتفوا فيه بغير اليد واليد في موضع من الموت هتفوا فيه بغير اليد واليد في موضع من الموت هتفوا فيه بغير اليد واليد
فانما لا يمكنها بالاحياء لان المحرقة تملك بالاحياء اذ احضرت ذلك وهو كالمصير فيما ذكرناه من نية التملك بل يمكن من ذلك ان يكون التملك في القضا
فان القائل بعدم اعتبارها انما يريد الاكفاء بقصد الحيثية ودخول المحرقة تحت الحيزن والسلطنة المرفوعة في قبضتها الملك الذي في يد اذن ان المالك هو ملك لكافة الناس
بقصد بالحيثية ذلك ضرورة علم كون ذلك حيازة عند الحيزن وفي غير حصول اثرها من الحيزن والصبغ الحيزن مع فرض حصول قصد هاتهما كما حكم
به بعضهم بل في المحرقة من غير اليد هو مقتضى اليد والطرف في سبب اليد واليد في موضع من الموت هتفوا فيه بغير اليد واليد في موضع من الموت هتفوا فيه بغير اليد واليد
من قوله لا يجوز لهم وهو ما يقتضيه سلب الحيزن والصبغ من التملك الاختياري ولو بالاحتمال في التملك بالحيثية والاحتمال في التملك بالحيثية والاحتمال في التملك بالحيثية
بطلت تلك ما في كلام جمل من الاختصاص منهم كذكره وعبره بل لو قلنا بعدم القضاة التمتع كان وجه التمتع في المثل وعبره وهو قوله من حيثها
ميتة في الذي هو كالموت وان من جاز شيئا فهو له في الملكية غير وان من جاز شيئا فهو له في الملكية غير وان من جاز شيئا فهو له في الملكية غير وان من جاز شيئا فهو له في الملكية غير
الى دخول المحرقة تحت الحيزن والسلطنة بل لا بد من حيازة فاعينها في نية هذا الغصن وحمل الاخر في ذلك كان الاخرى عدم اعتبارها انما يريد الاكفاء بقصد الحيثية
ان شاء قصد القائل في ذلك يمكن دعوى السبب بل الضرورة على الاخرى وما ياتي من ذلك من يد شخص في محله فثبت ان البحث في ذلك انما ذكره سطر
والله العالم المؤيد المسئلة **المسئلة** لو كان بينهما مال بالسوية فاذن احدهما خاضعة لغيره في الضرورة كمال الشئ على ان يرجع بينهما
تضمنين لو لم يكن فانه لا يشركه المال في ملك الاخر وهو حقيقة الفرض كون المال بينهما نصفين فخص الرجوع الى نصفه انما هو كونه في
في المال ولا ينبغي لمن الرجوع زائد على ذلك في مال الاخر يكون فلهما ولا يشركه اصطلاحا وان حصل الاثنان في المال لعدم كون العمل ضابطا بل يكون المال
في هذا المال الاضاعة وذلك لان خصه الشريك ما لم يمتد في التمايز في هذا الوجه كمال في الصالح البضاعة طائفة من مال ينشأ القبان تقول اضعه و
استضعه او جعلت بضاعة وفي الشئ كمنضج من اللحم وغير ذلك مع في هذا لكن لا يجوز عليك بناء على اعتبار العمل في الشئ وفيه
البحث فيه سابقا كما انك تعرف الحال في الشروط الفاد في الرجوع مع الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم
قاضي الشريك انما يشاء لها فذكره فلا اشكال ولا خلاف في ان القول قول الشئ مع بينة لا يضره بينة وكذا لو ادعى ان الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم
القول ان الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم
الاختلاف في ضل ولا يظن به بغيره الملك نعم لو كان مال الشريك وخلص بالقيمة كان القول قول الاخر في انكار القيمة بينهما كاهو واضح **المسئلة**
الحاشية لو باع احد الشريكين لغيره بغيره وهو كمال في البيع والقبض لمن يرضى صاحبه قاضي الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم
الشريك المالك بغيره من خصه فظما لا غير الوصول الى وجهه هو الشريك البايع بل يورثه الدعوى بين الشئ والبايع فثبت بينهما
انما الشريكين المصدق اذا كان على الفاضل في النصف الاخر الرابع البه وهو حصه البايع لا يقع التهمة في ذلك لعدم اذ كانت شهادة التي انما
بوصول حصه البه اذا كانت بوصول جميع الثمن البه والفرع عدم قبولها بما يرجع البه لكونه مدعيها صفا ولا يجوز التهمة في ذلك امكن عدم قبولها فيخرج البايع
بناء على ان الشهادة متى ردت في البعض ثبت في غيره وان كان لنا في نظر طرعا الفاضل في فواضل القول بل يملأه لمن هنا انية لا قول فيها بل في المنع في
المستلزم ان شريكتهم لو نفذت خصصة الشريك مع شريكه البايع على المضمون بين الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم
بطلت تلك ان هنا خصص من احدهما بين البايع والشئ في الثاني بين الشريكين فان نفذت الاولى فظا البايع الشئ في بغيره من الثمن فاعلى
واقام البينة ولو كان احد اجزائها الشريك المرفوع الى الوجه المرفوع في المرفوعين بالافراد والبينة وان لم تكن له رتبة حلف البايع انه لم يقض في حق
اخذت بغيره ولا يشاء رتبة الاذن لا فواضل بغيره البايع ولا يقضيه ان يكون ما فوضا بنا بينة ظلما فان بكل من البين ردت على الشئ في اذ احلف
انما فوضه لجميع انقضت عنه المطالبة فان بكل الرتبة تصديق البايع فظا لا يبايعه الثمن في رتبة كاهو واضح ثم ان كان الشئ في المالكين والله العالم **المسئلة** **البحث** في الشئ في المالكين والله العالم
البايع جميع الثمن كان الاذن المطالبة بخصه فظما انما اذا كان ذلك في شاهد بين او بايع من المرفوعة فلا وان قلنا انها كالبينة لانها كانت في الخصم
فيما خصصا فيه لا مطعون للشريك مع اختلاف البايع على عدم قبض حصته فان بكل حلف الاذن المرفوعة واخذت وليس البايع الرجوع بذلك على الشئ
ولا خصصا لا يرفع ظاهره بان ذلك لا يقطع عن الدعوى بعد ان كان وكما على الشريك في القبض فذا غير المالك حصته وفيها
ان اعترف الشريك بقبض البايع بغيره انما يفعل معلقا الوكال بل بغيره سقوط عن الدعوى على الشئ وفي جامعا صدقته يمكن ان يظن في

على نفع حنة

۱۰۰

ايضا راي جاء بعد من هذه العقود ولا يجب عليه الوفاء بمقتضى ذلك فباخذ الودين مثلا ويقبل ما وكل ويبدأ ولا المار به وبأخذ عين مال الفرض فالشرط ان
 ومنه يطلع المهرور اذا اشترى والفاضل فيها ذكره من عدم لزوم الوفاء به وهو لا يخرج من قوة والله العا لم يقبل كل حال فلو اشترط على العامل ان لا يشتري الا
 نديا ولا يبيع الا بغيره صح لان الناس سلطون على اموالهم وكذا لو قال له على ان لا يشتري الا الثوبيا لكانت مثلا او شرعا البشيا الفلاني سواء كان
 وجوده بالشارب عام او قادرا لما عرفت خلافا لبعض العامة فلم يجوزوا الاخر وهو واضح الضعيف لم يشترط عليه ان يشتري صلا يشترط ان في ماله
 كما شترى او العنم مثل جسد بل لا يجد من جزم بالعصه من اجابنا وذلك لان مقتضى ما امر الفرض الاشارة الى الربح الحاصل من المصروفه واسر المال وان
 النماء ايقه في بعض الاحوال لا يصح في الربح الحاصل من غناء المال مع بقاء عينه لا اقل من المكس في تناول الاطلاقات له ولكن مع ذلك فيرد ما سمعت
 ومن كان منع اعتبا ذلك في الفرض الذي هو دفع الما من يد العا من العامل ولا شتر ان فيما يحصل من ذلك سواء كان بناء فضل او مال اذ هو انما يشترط
 من فضل العامل الذي هو شرع في النماء لكن يجوز في النظر الاول نعم لو قال له اشتره وما يحصل من دفعه قبضه ومن ثمة فهو بيننا فالأخرى الصلة لا طلاق الا
 ذكره في المحققه كما لو اتفق بناء اعتبا المشتايه جيل بهما ودعوا اعتبا شرا مع بيع ولو في المشتايه واخصه المنع وبين لك فلهذا ان في المشتايه صوروا
 ثلثه احدها معلومه الصلة والثانية مظنونه والثالثة يشك في ثبوتها لا طلاق لها والاصل المكس كما انه ظهر لك ما في ذلك وعبرها فلا حظ ونامل واذا
 ان في المصروفه بمعنى ان يصدق من عقد المضايه مثلا واطلق يولي بالطلاق الاذن المستفاده من العقد باعتبا بالنسبة الى مثل تلك التجارة ومثل ذلك العا
 في مثل ذلك المكان والرواس ما يتولد المالك وغيره من عرض الفاتر والنشر والحق والحرارة وقبض المش ولها اصل الصديق واسبقها من جري العادة باسباب
 كما لا دلالة لوزان والمحال وغير ذلك مما لا يمكن تحديده بالاعتداد علما بالعرف الا وهو الصابط لذلك فتح قوا استاجر ليل الاول الذي جري العادة بالاشياء
 عن الاجرة بل يكره ثمانية العين او عرض ثلثها بدس ولو يولي الاجير الذي جري العادة بالاشياء وله نفسه قاصدا للشروع لم يفتي اجرة اماع فصل الرجوع
 فقد يفتي استحقاقها بناء على تناول الوكا لثالث نفسه بل قد يفتي استحقاقها باها مع الخلو من الفصل لخاصة احترام عمل المسلم المتقدمة والله العالم
 ولا يفتي العامل في المصروفه ثانيا من مال الفرض وان قل حتى فليس المصروف الا ما عاينه المصروفه ما الى العبر نعم لان يفتي في حال السفر كما انفقته من اكل و
 مشرب وملبس وسكن ويجوز ذلك ما هو واصل في النفقة من اصل المال على الاظهر الاشهر بل المشهور في كرهه نسبة الى ما شابه في حكمه الاجماع عليه وهو
 الحق بعد صحيح على من يفتي عن اجرة المصروفه في سفره فهو من جميع المال فاذا تقدم بده فاما النفق في نصيبه ونحوه من السكنى عن امر المؤمنين خلا
 للمحكوم من بعض من كون جميع نفقته على نفسه كالمحضر والاصل المقتضى بما عرفت فالعمل عليه كالاخذ في مقابلة النص نعم من اخوان له رقوات ما بين نفقته
 السفر والمحضر وهو بخلافه لظن الصرافة المتقدمة باسمه والى ارباب سفره من العز لا الشرعي الذي هو في الحقيقة احد افراد السفر في كل الشارع عليه بعض
 الاحكام الخاصة كحضر المصلون والاختار ومنهم انما انحرى احكام المحضر عليه مع الاقامة والفرق ثلثين يوما وان بقي معها مع صدق اسم السفر فيكون عليه
 الحكم هنا كونه غائبا بدو معه وجودا وعدا ما يتم في ذلك وفيها اجب الاختصاص على ما يحتاج اليه في التجارة فلو اقام زيادة عن نفقته عليه خاصة فلتكون
 ما لم يكن يحرف طريق مثلا او جبر ظلا او يتخذ ذلك ما يعلق في التجارة ولذا قال في كرهه لو اقام في طريقه في هذه المسافرة في بلد الحاجة بحيازة المال او انظار
 الرضا او غير ذلك من الصالح الى المال الفرض كانت النفقة عليها ان الفرض ايجبا لا من مصلحة الفرض انما الوفاق للراحة والالتجاع والحصول الى له ولغيره ان الفرض
 فانه لا يفتي عن تلك المدة شيئا من مال الفرض للنفقة اما الوفاق للتجارة او لا يفتي ببيت يكون كل منهما علة نادرة المكس ففي اختصاص النفقة وقال الفرض
 للاطلاع وصدقه للاصل والتوزيع اوجبه اقواها الاول كان ان اخرها الاجر لو ترك الما على ما يجب يكون كل منهما جزء العلة والمراد بالنفقة ما يحتاج
 اليه من اكل ومشرب وملبس ومركوب والاذن ذلك كالفرض والجوا والواجبة السكن ويجوز ذلك ما هو واصل في اسم النفقة الا ان نفقته عليها
 في النفقات فتح فليس المراد مؤنته المتخرج فيها جوارته وعطاياه وضبا فانه وغير ذلك مما يربا بماله كتاب المحضر بذلك يظهر لك ان من قوله ما اتفق
 ما بينه وبينه نفقة لان جميع ما بينه وهو الموافق الاصل نعم في بعض ما كتبها من النفقات ما يفتي به العادة على وجه الاختصاص اسره عليه والفرق
 له يجب ان يكون على كل حال فاذا عاين السفر فاقبض من اجاب النفقة ولو من الزاد يجب دة على التجارة كل ذلك ما لا يشترط عليه عدها والا لا يجوز للعامل ولو كان
 له يدين لك فهو شرع محصور لشرط اعط المالك فهو اكد ويقوى وجوب تعديدها من اجابها الدنيا على عدها مثل المقام ولعل لا يخرج من نظر على ما
 قبل بعدم وجوبه بطلها على الاول كونها ثابتة باصل الشرع لا يرد الاشارة على الثابت بالاصل وان كان فيه ما لا يخفى ضرورة عدم رجوع ذلك
 الى شيء من العقد مع عدم الاستعانة بخلافه نعم ان ظاهر النص الفتوى عدم اعتبا ثبوت دفع في النفقة بل يفتي من اصل المال ان لم يكن يبيع لكن لو يبيع بعد
 ذلك اخذت من الربح مقدرة على حق للعامل ضرورة كون ذلك كالتحذاه واللاطفه للمال ان يوجب جبرها بما يتجدد من الربح كما دعي اليه في كرهه بقوله والفضل
 المالحوظ في النفقة بحسب الربح وان لم يكن هناك ربح فهو خبر ان حق المال وكذا في لك قال ولا يفتي في النفقة ثبوت دفع بل يفتي ولو من اصل المال
 ان لم يكن يبيع وان فضل المال نعم لو كان يبيع فهو منه مقدرة على حق المالك كرهه في الربا من لا يفتي في شيوها حصول الربح بل يفتي ولو من الاصل لا طلاق النص
 الفتوى ومقتضاها الاتفاق من الاصل ولو مع عدم حصول الربح ولكن ذكر جماعة انها من دون الاصل عليه فلتقدم على حصة العامل وهو من غير ان يكون
 ان ارادها الاول اخر اجها من الاصل ليجوز بعد ذلك دفع خصصها بعد ما سمعت من الغاضل وثاني الشهيد من انها من مقدرة على حق العامل وان
 فلما يخرجها من الاصل حال عدم الربح فالخروج ما عرفت من ان يفتي ولو من اصل المال لكن يتجدد دفع جبر المال بمقدار ما اتفق منه ثم ان يخرج
 حصته والا فلا وهو الموافق للثالث في النص لفتاوى لا ما سمعته منه ولا انه يفتي في حال عدم الربح من اصل المال وحال وجود الربح منه من غير ان يفتي
 نعم ان لم يكن ثم اجماع امكن القول بان النفقة انما تكون للعامل حيث يكون دفع في المال بجهتها او بعضها فخرج دفع منه على المالك والمقتضى الاقل

فلهذا فيه مما عدا ذلك من نظام التصريح بالثأر في ضمان الجاهل اذا خالفنا استظهر عليه المالك وان بقيت المضاربة حصصا والرجع بينهما ما قبل ان يفرق فيه
 اذ لا فرق في الخالفين بين الشرط الصريح او المضمون من الاطلاق كما قال لراشون مثل انما خالفنا في الشرط غير ان كان ضمانا ولكل جميع والرجع بينهما كما سلف في ذلك
 من غير الاستفاد من اتيان الاطلاق في ذلك والله العالم وكذا يجب مع الاطلاق وان بشرط ما لا يميز المال لانه المضمون او المضمون من خصوص ما بعد
 ملاحظة احوال عدم ارادة المالك النجاسة بغير المال الذي فيه والشرط بالذمة فلا بد ان يكون وجوبه غير كاذب صورة تلف المضاربة قبل الوفاء فيه وتحت قلو
 خالفنا في الشرط في ذلك لانه للمالك ارجع الامر لادن فيه ولو اطلاقا لكن قد يشك في ذلك باقتضاء الاطلاق عرفا الشرط بالذمة على وجه الحلول وارادة الدفع
 من مال المضاربة كما هو المتعارف بين الناس من غير فرق بين الملاك والعامل والوكلاء وغيرهم ثم ليس له الشرط في الذمة على ارادة الرجوع عليه بغير مال الا مضاربه
 فانه لا يفرق الاطلاق ما بشرط اذن من ذلك ويمكن ارادة الاصحاب المنع من هذا بالتحصيل لا بما يشتمل الاول الذي قد يشترط في العرف بحسب ما يسهل من الشرط
 ليس فاذ اذن من ذلك من العامل وفرضت ان المضاربة ادعى المالك من غير ما كان للمضاربة من تناول الاطلاق الاذن على الوجه المذكور في المضمون
 ومنه لك يعلم ما في التعليل المذكور كما ان منه يعلم ان من نادى المالك في المضمون المزبور من غير مال المضاربة يكون ذلك من مال المضاربة من اقتضاء الاطلاق
 ذلك كما في المضمون في المضمون برون حتى انه حكم فيه وفيه انما لا يخرج حصة لا فائدة في ذكرها كما لا يحصل عند يد المالك في الرابض من كمال الاشكال
 المزبور وهو ليس به من المضمون ولا يحظره ولا يحظره على كل حال فلو اشترى العامل في الذمة بنية انه للمالك لا معه او لادن منه لاسما به ولو لم يزل حلالا
 ولا حلالا ولكن لو يذكره ام المالك على وجه يفرق اليه ان البيع له فلو اشترى المضمون بنية ظاهرا وان كان هو فاسد او فاسدا في بعض احوال مما يبيع بمقتضى
 وهو ان لم يفرق الشرط من بنية انه للمالك ولم يفرق في ذلك بين بنية ظاهرا وبنيته في نفسه فلهذا والمعامل في ذلك حتى لو فرض
 كونه ما ذاق في الشرط في الذمة للمالك لكن لا ينصرف الشرط في نفس الامر من حيث المعاملة لانه لا يثبت ان له كما هو واضح فلو ان الرابض من الوضع للمالك في
 الصورة واضح الضعف لان ما حصر في من يفرق غير بنية من الغلط ثم لو كان قد ذاق المالك ثم لم يكن له بل بما ظهر من المعاد كونه مال فراض كما ان شرط
 مع ذكره لفظا وعدم اذنه سابقا ولا حلالا في ذلك كله بل هو في الشرط وحكامها لكن لا يقتضي عدم خلوص حصة مال فراض مع الاجابة للاقتضاء واداه ان
 من يفرق من اشكال او منع والله العالم ولو امر بالسفر في حصة فاضل لغيرها اتم وقضى المال لشدي وان نفذ به وكان الرجع بينهما اذ لا منافاة بين ذلك
 وبين المنع من السفر لكونه ما ذاق في الحصة من حيث هي بخلافه وان لم يفرق في السفر فان المنع من احد المتضاربين لا يقتضي بحجبه المنع من الاخر بل هو كحرف صورة
 الاطلاق فان الظاهر استفادة اذن منه في السفر كما صرح به غير واحد في جامع صدقته الى هذا لما في من المضمون من المضمون بالمال خلافا لبعض العامة من غير فرق بين
 خرفا الطرفين وما تدر على كل حال فلا اشكال ولا خلاف في ثبوت الحكم المزبور وفي الصحيح من احد ما سئل عن رجل يعطي المال مضاربة ويبيع ان يخرج قال فبطل في
 والرجع بينهما وفي صحيح الحديث في الرجل يعطي الرجل المال فيقول ائت ارضي كذا وكذا ولا تجاوزها واشترتها قال فان جاوزها وهلك المال فهو ضامن
 وان اشترى مائة فوضع فيه فهو عليه وان ربح فهو بينهما وفي غير ما يصير عنه اتم في الرجل يعطي الرجل الا مضاربة ويبيها ان يخرج بمر الى ارض اخرى
 قال هو ورضان من الرجع بينهما اذا خالف شرطه وعصاه وخبر ابا الصباح سئل باع الله عن مضاربة يعطي الرجل المال يخرج بمر الى ارض ويبيع ان يخرج به
 المضاربة فخرج بمر الى ارض اخرى فخطبها مال فقال هو ضامن وان سلم فهو بينهما ما بلغ صحيح الحديث عنه اتم من ذلك قال المالك ان يبيع بمر مضاربة
 من الرجع وليس عليه من الوضعية شيء الا ان يجاوز شرطه الى مال فان العباس كان كثر المال وكان يعطي الرجل يملون به مضاربة ويشترط ان لا يبيع في ارض ولا
 بشرط اذ اطلبته فان خالف شرطه شيئا ما امرت بك به فانت ضامن للمال وفي صحيح الحديث عنه اتم في الرجل يعطي الرجل الا مضاربة فخطبها مال فهو ضامن والرجع
 بينهما بخلاف الصباح عنه اتم في الرجل يعطي المال مضاربة قال له الرجع وليس عليه من الوضعية شيء الا ان يجاوز شرطه عن شيء امر صاحب المال ان يبيع صحيح حديثه
 اتم في الرجل يعطي الرجل الى رجل الا يشترط بمرض او ابتاع مضاربة فذهب شيئا من الذي امره قال هو ضامن والرجع بينهما على ما شرط واليه اشار المصنف في قوله
 بايضا في شيء بنية فابتاع غيره ضمن ولو ربح والحال هذه كان الرجع بينهما الا ان اشترط بعض حصة الفضة لقواعد العلوية ضرورة عدم الدخول في الملك مع عدم
 الاذن لاحكام سابقا فكيف يجوز استيفان الرجع من من هاجد بعض الناس على ما في بعض النصوص من جعل اقتضاء المصلحة على هاتين الصورتين لذلك لكن لا يخرج ذلك
 ما فيه بعد ما سمعنا من النصوص الدالة على الامر بذلك وهو كل شرط يختلف وهو الذي يفرق بمرض او بمرض فائلا ان لا يباس فيحصل هذه النصوص المأثورة
 عليها من الاصل الا ان كان في بنية ويمكن تنزيل هذه النصوص على ارادة بقاء الاذن في المضاربة وارادة الضمان من الاضرار كما يدعى اليه في ذلك في صحيح الحديث
 السابق ويحتمل ذكره لم يفرق في التعليل للحكم بل لعل ذلك هو المعروف فيما بينهما من سابقا بشرط كما عاينوا في الخبر فاعرض عن بيع الله في مضاربة بمر
 لصاحب ان انت اذنته او اكلته فانت لرضان قال هو لرضان اذا خالف شرطه هذا وفي ذلك مجيبا للحالفة في حجة اذ ابيع المثل في ذلك المجزى بما يوافق
 فيه في حجة العينة او يزيد فلان ما اقتضى لا يشترط لرجله لرجع كما لو ابيع بدون من المثل ومثله جامع صدقته اذا اذنته اذ اذنته المالك كان القم مضمونا فقلت
 قد بين بالحق من اجاب الا الاجابة لما سمعنا من النصوص ان ابيع صحيح مع الحالفة وكنه ضامن للوضعية ولا ريب ان يحمل الفرض من ذلك والله العالم وكيفية
 كان قوت كل منهما بطل المضاربة لا يملك في نفسه وكذا في التي هي كبرها من العقد ليجاز في نحو العارية والوديعة يتنصع بالموت والمجنون والاختفاء ونحو ذلك ما يفيض
 بطلان الاذن من المالك الخ لا يخرج من الرجوع لهذا العقد شبهة بل لا اختلاف في المقام وغيره عدم تأثير اجابة الوارث وولي المالك في حال المجنون والاختفاء
 لتصحح بالانقضاء بغير احد هذه العلل ورح فاذا اريد فيه هدم جامع وارثا حدهما اشترط في الثانية شروط الاولى من انقضاء المال دراهم ودفاتير
 وغير ذلك كما هو واضح ثم ان كان البس المالك وكان المال ايضا لا يبيع فيه اخذ الوارث وان حصل فيه في بيع الله وليس لاحد من القراء من اجرة العامل في حصته
 استعرف اتم من ما كبرها بالظهور وكان شركا للمالك وان كان لا يفرق في ذلك ان للمعامل بنية ان يبيع والافلا والوارث ان يبيع بالانقضاء من ان شاء

اذن ذلك الاول اخذنا الزيادة ليعبر في دفعه فيما بان ان يكون المالك عالما بعجزه او ضمن اما ان كان على الخصم ولا علم بذلك بفتحة الاذن لدفع التوكيل
ثم قال في ذلك حيث ثبت ان الضمان لا يبطل العقد باذنا فافاد بين الضمان وعقد العقد والبراد العجز عن التصرف في المال وتقليد في الجارة وهذا يحصل
العقد في ثم فرق بين علم المالك بعجزه ولو كان فاد لا فخذ العجز يجب عليه رد الزيادة من قدره ولو جوب حفظه وهو عاجز عنه وامكان التخلص منه بالتعويض
فقد لم يفرغ من بطلان العقد قلت العمل المضي في مقرر من المسئلة الفقه من فرق بين حال العلم والجهل وذلك للمصلحة اعتبارا فذره العامل على العمل في
المعنى فذكره في الاجابة ضرورة لتوضيح التعاقب مع العجز على العمل الذي هو ربح هذه المعاملة فضلا عن ملوثة بطلان وكان من عجزه على العمل
على العمل المانع اذ هو على بن ذلك من التوصل الى حكمه بطلان وصاحبه مع عجزه عن القيام فيما اوصى به بل لظان الحكم كك بغيره العجز فضلا عما
حالي العقد ومن ذلك يظهر لك سقوط جملته من الكلمات لتأجيل العمل لبيان المنع وكذلك بناء على ارادة الضمان مع العجز عنها بل يؤول الى بطلان
من مع اذن المالك في التوكيل للغير او لا يستلزم ان ذلك فرع صحة العقد لا فخذ عجزه عن القيام فذره العامل على العمل المعقود عليه بنفسه وان لم يشترط
عليه المباشرة فلهذا لو امكن بطلان العقد في بعض احواله مع ضرورة افضاء صحة العقد عدم الضمان الا ما خرج كما هو واضح والله العالم ولو كان في
قالب مثالا الى فقاوضه عليه جميع ولو يبطل الضمان السابق للاصل السام من عارضه وخرج عقدا لغيره من الضمان بل يباح معه في كثير من
المعاملات ولا يخلو وقد عرفت في بقاء الضمان الى حال التاخير لغيره في فرع عقدا لغيره منها وكون العين في عقدا لغيره اذ لا ينافي الضمان
من جهة اخرى ورفع اليد من الخصم لغيره سلا الى المالك لكن قد تقدم في كتابنا من بعض ذلك على وجه يعلم منه قوة عدم الضمان ولو لم يمتد فضا
العقد الاذن ودام البعض ما في ذلك من ان عجزه عن العقد لا يفسد ذلك وانما يحصل الاذن بالبر والبر يحصل في الضمان واضح الصفة ان حكمه في كونه
مستظها لذلك ان كون المال في يد العامل ليس شرط في صحة العقد فلو قال المالك انا ابيع لزيد ما في يده يدعي ادفع الثمن كلها اشترت منا ما صحت الا ان كان في
ضرورة عدم منافاة ذلك على نفسه بل عليه افضاء اطلاق العقد في تلك الضرورة المتكبرة في عدم دلائل اطلاق العقد على الاذن في البيع والعلم بتقليد
فانه اذا لم يكن كك ليس بمرح في صورة ما اذا اشترى بوجه المال الى لبايع المالك المقتضى من بطلان ذلك الاجماع عليه بان يؤول في ذلك بين من الضمان لا فخذ
قد يفرغ من بطلان المالك باذنه ضرورة من جهة ذلك في بعض الاذن من الذي هو عارضه في كونه يؤول الى الضمان مما يحكي عن بعض الحكماء
بالعدم وضعت ياتر في كل عجزه ان كان في بعض صلحة اذ هو كوكيل بحيل ويدل ذلك ظهر لك انتفاؤه كل من جميع اطرافه ولما اقول بعدم الضمان منها انية
ففيه مضاعفا الى ما بعده ان لواء البر ضرورة دخوله في ذلك تحت سلطانة الله هو محقق البطلان وان اردت زيادة التعويض في ذلك فلا يحفظ ما سلف لنا في كتابنا من
والله العالم ولو كان لغيره من جهة ان يجعله مضاعفا الى ما بعده في بطلان ذلك الاشكال لما عرفت من ان الضمان العينة في الالعراض المنافية للتعينة وكذا لو اذن للمالك
في قبضة من الغير بما يوجب العقد فبطلان القبض اذ هو لم يخرج بالاذن من كونه ذميا نعم لو وكله على القبض ثم العقد عليه فاضا فكون مرجعا قابلا لانه صرح ببناء
على جواز مثل ذلك وفي ذلك ان في قول المصنف لاراشارة الى صحة القبض وان كان من غير علم على عقد فاسد في ذمه بكون ذلك مبنيا على اطلعه لاجازة القبض عند
على ان ظاهر اجازة فرض المصنف بالاذن مستقلا لا المستفاد من العقد الفاسد والامر هل يقتصر في لوقال في هذه السلسلة فاذا انقضت عنها ففرض
ليرجع لان المال هو المثل ليس به لواء عند العقد ضرورة عدم دخوله في الملك قبل دفع البيع على انه يجوز بل التعلق بحقق فلا اشكال في انفسا خلافا للحكم
عن بعض العامة من يجوز فلا يثبت فشاء ولو كان رب المال والمالك مصلح فاشترى الوارث ليرجع لان العقد الاول بطلان الموت وليس هو مقصودا بالانسية الى
الوارث لكونه ليس برب المال حال العقد بوجه من الوجه وبذلك فاشترى من لاجازة البطلان الاول العين الموقوفة مدة ثلاثين سنة على جوعهم فان اذ اجازة
باجازة البطلان الثاني لتعلق من لهم من الوارث فلا اجازة على المدة الزائدة في غير الامر لهم وان لم يعلم بها حال العقد بخلاف المقام الذي هو ايراد ملك
لوارث بالموت فالمدار في العوض ليس بكون المعقود عليه حال العقد للغير ولكن العوض اجرى العقد عليه بخلاف نحو المقام الذي هو لواء ولكن بالموت فبطلان
عنه الى اذ شره فليس هو في عهده على الرضوخا عن الغير لكونه لا دخله لرجاء العقد وكذا الجارة الانسان بالمدمة مات فاشتما ابناء على انفساخ الاجازة فانه
لا يبيح في صحة الاستمرار اجازة الوارث نعم يخرج اجازة الوارث في مثل الوصية التي هي تصرف بعد الموت الذي هو محل تعلق من الوارث وفي مثل التخصيص
في المرض الذي تعلق من الوارث وفي صحة الاجازة في الاول قبل الموت انما هو للدليل على انه في التصرف بعينه وكذا الثاني الذي قد عرفت في حق وهو واضح
بل لا يصح ابتداء الفرض في الفرض الذي قد عرفت انتم لرجع المال فيه بالعرض حتى يخرج العقد خاصة ذكر المحقق له وانما ذكرنا جميع الحكماء من العرض لهم لو فرض كون
المال فاضا واراد العجز به عليه لربكن يراهم حتى اذا كان بلغظ النظر ليعرف من عدم اعتناء لفظا من مثل هذا العقد والله العالم ولو اختلفا في قدر
نفس المال فالقول قول العامل مع عيبه سواء كان مال باعيا او اذنا لغيره بطلان وعجزه لا ينافي في المقتضى وفي الواصل اليه والداخل تحت سلطانه ياتر
فبطلان يوجب ان الاصل عدم ذلك بالنسبة الى الزائد بل هو في صورة التلغ في بطلان مقدم محض الاصل بان يترفع فيكون هو المنكر بل المنع وغيره ان
ذلك كك حتى لو فرض ظهوره في ذلك انما لكونه في شكل بان ذلك يؤول من العامل الى دعوى زيادة استحقاق في المال الشخصي بل في كك في حقيقة الاختلاف
في قدر استحقاق العامل في المال المخصص لا يوجب ان القول قول المالك فبطلان عدم استحقاقه الزائد واصل عدم ربح المال وعدم زيادته ولا ان
الاصل مع بقاء المال يقتضي كون جميعه للمالك بل هو كك حتى في صورة التلغ في بطلان مقدم محض الاصل بان يترفع فيكون هو المنكر بل المنع وغيره ان
اخره للعامل فهو ضامن لرجع اذا الضامن تابع للاستحقاق ومنه خارج في جامع صدق ذلك بان القول قول المالك في الفرض واستحقاقه في الوارث لوجه
للاخرى ومنه يعلم ما عرفت في المحققين من ان القول قول المالك الا مع التلغ في بطلان مقدم محض الاصل بان يترفع فيكون هو المنكر بل المنع وغيره ان
الفرض بان يترفع من المالك خلت الا بغيره من لا تصرف فيه شرع لضرورة كونه اذنا لغيره في فلا يوجب خلوها كما لو دفعه على ان الشركه عيب نعم

فقد عرفت في حق وهو واضح

لا بطل العقد بذلك ففي البيع بينه المصلحة المشترط وان اتم ذلك العامل فمضى العقد وان كان في ذلك عيبا او نقصا فلا يلزم
الفسخ ولا يلزم كراهية الآخر **الثالث** في البيع ثلث الخصومة بالشرط في هذه المعاملة ان تصفا فخصه ان ثلثا قلت دون الاخرى على الاصح
الموافق لما هو المتعارف بين المصنفين من شروطها المدلول عليها بقوله الا ان تكون بخلافه عن قراض وغيره وبالمثل وان اسند المدين من الطرفين فاعل العقد
والشخص فيه وسلاطين المراج وطالب التصالح من عدم مشروعيها فليس للمالاج الاخرى الثلث وان وقع من المالك اشتراط لخصه في البيع الا انه من
الملك لا يجب اوفاء به معلوم البطالان وواضح الفضايلة لا بد ان يكون جميع البيع مشافعا على الشركة بينهما فلو كان لاحدهما شيء من سنده والباقي للآخر
بطل اجازة وكذا القول في حقه قراضا والبيع في حقه قرضه وان كان يمكن هنا ان يجعل بضاعة نظرا الى المصلحة اذ قد مضى انهما المال المدفع لجعل على
البيع لما ذكره لاجرة العامل في حقه وتكليف الخاتبة لغيره الاخص بلفظ فنه المظن المراد وان ذكره في لفظ القراض الا انه يمكن ارادة الضمان ولو عاذا
فانه اولى من الغاية ولكن مع ذلك جهة زائدة من ذلك ومن ظهور اللفظ في ارادة المعنى الخفية الذي هو من العصب والفاقد وهو عصب بضاعة المالك
هو الاقدام على المبرع في العمل والمبلغ القرض بما يشترط ذلك بوجه دفعه وانما المخرج والضمان الفضايلة عموما يكون اللفظ لغوا وكذا الزيادة في قوله حقه
قراضا والبيع لك به من سنده فرضا فالبيع لكل العامل وبين كونه قرضه فاسدا فالبيع لكل المالك وعليه لاجرة العامل الا انك قد عرفت ما يفتي
كونه قرضه فاسدا كما هو المشهور الا ان تقوم منه جهة حاله او فاعله على اعادة الاقدام على التبرع في الاول وانشاء الضمان في الثاني وكما يقع في
ذلك في ذلك يقول هو انما لا يملك اذ لم يقصد القرض لا القراض اياها بل لم يقصد شيئا او لم يعلم بضاعة ولا كان قرضه في الاول وقراضا فاسدا
ناسدا في الثاني بغير شكل لكن لا يخفى عليك انه لا دلالة على القصد الا باللفظ الصادر من الاقدام والقرض صدر لفظ القراض منه والمنشأ من اللفظ
حقيقه فليس بيع الاصل عليه باعادة العثم الفاسد منه ثم بناء على اعتد الشركة في البيع ومعهم القرض بغير احتمال اذ ادة الفرض من اعادة الضمان
والقرض لان الظاهر ان ذلك في المعنى لا المقصود مع الاحتفاظ في ذلك ككراهة الاصل احرام على المسلم والاصل في بيع المالك وعدم انشاء الضمان
بوضوح الفرضين لك يظهر لك ما في قول المصنف انما قال حقه قرضه فارجح ان كان بضاعة ولو قال والبيع لك كان قرضه ضرورة عدم القرض بغير هذا
وبين ما تقدم الاعداد في اللفظ القرض فيه ولكن ذلك لا يمنع ارادة القرض والضمان الا بغيره وانصرفا لاطلاق لهما اصل عليهما ولو كان
الصحة كما هو ظلك الا انها يمكن منهما لم يقصد القرض والبضاعة منه ولكن ثم اشكال بل لا اشكال في جريان القرض القاسد عليه اذ قصد به فان
الضمان في القرض ونحوه في العقد ليس بشرط بعد صلح العقد ولو اختلف العقد العقد البطل فذلك احتمال تقدم المالك لا نراعه في بيعه والعامل
نظرا الى انظر في جميعا للصحة في بيع الضمانة ولو اختلفا في ضمانة اللفظ فلم في مدعى ما يصح معه العقد لا صلا الصحة وعدم الضمانة فذلك لا يخفى
عليك عدم انباز الوجهين بعد تسليم كون ظ اللفظ ذلك ضرورة عدم وجوده في خلاف الظاهر في قوله لا من ذلك فذلك كما ان لا يخفى
عليك ان يكون الثاني في تمام دعوى الصحة والقضاء ضرورة عدم انفاهما على حصول المعاملة المحقق بينهما واختلافهما في الصحة والقضاء في عقد
مدعى عليه مدعى انما لا خلاف بينهما فان الواضح بينهما فاسدا ووضعا فصححة نحو الاختلاف في الواضح بينهما ما يصح فاسدا ولما صححة
ولعل الوجه في مسئلة الضمان فلم يثبت العقد الصحيح لم يدعى ويبنى على الاصل الذي عرفت احكامه في الحكم مع القراض القاسد لقاعدة احرام عمل
المسلم وتعبه الله اللهم الا ان يقال ان الضمان الصحة اية فخر في نحو القرض باعتد انفاهما على كون الواضح بينهما احدهما والقاسد منها يتبعه بالاصل
فليس بيع الا الصحة او يقال ان محل الفرض في عبارة ذلك الاختلاف في ضمانة اللفظ المتضمن للضمان وعدمها ولا ينبغي موقفا الثاني للاصل نعم قد عرفت
الاشكال في الصحة مع عدم اللفظ اللهم الا ان يدعى انشاء ذلك في نحو القضاة عروا وهو بخلافه في خصوص ما عرفت من انشاء الاصل مع ذلك
ينبغي القرض لهما مدونة الدائم ولو شرط احدهما شيئا والباقي بينهما فاسدا لعدم الوثوق بحصول الزيادة ولا تحقق الشركة بل لعدم ثبوت
ما يدرك في المعنى في الفرض ضرورة انشاء الضمان والقضاء في صحة المشافعة على اشتراك جميع البيع بينهما على حجة الاشتراك في نصف الثلث والربع
وعاقرى مؤداهما وصفا بفتح اشك في تناول الاطلاقات لم يقع قطع النظر ظهور النص في البطالان ولو اظهره في اعتد الشركة الاشاعية
فجميع البيع فضلا عن صحة الفناء في بيع البطل القرض وان وثق بالزيادة لعدم اشتراك جميع البيع بينهما بعد اخضا صا احدهما يبقى معقبة كما هو
واضح وانما عند علي بن ابي بصير في ايراد كون المدين من قبل هذه العبارة ان البيع بينهما نصفان لان المالك لا يقدر ان يقبض حصته للقبض وانما
يقبض اليه العامل الذي قد ذكر ان النصف فانه يحتاج الى الاشتراك لما نظره في ذلك بانه كما يجمل ذلك يحمل ان يكون النصف المذكور للمالك
والآخر له بذكره انك لا اعلم للقبض في بطل العطاء وانفاه من الرغبين حصته المال لا يقبضون للقبض في النصف المشترك بحول عليه وان كان ذلك لا يخفى
نظرا لخصوص ما عرفت من ان كان تخفيض اصله الصحة في ذلك الا انه يعمل الخط باعترافه عن ثبات المصلحة المراد من غير اخضا صا لاحد مما وكذا
وقال حقه على ان البيع بينهما للثبات المذكور ومن هنا لو اختلفا على ذلك واختلفا في تفاوت يقبضه البيع بينهما نصفين كما في كل مقام ذكر
في لفظ الاشتراك او ما يوزن في اياه في الاثار وقدره فانه يفي بمخرجه من جميع الاطلاق التفتي فاعني بعض الاشاعية من الحكم بان بطلان بيع الدينار
المرزوق فيجعل العقد واضح القضاة والله العاقل ولو قال حقه على ان ذلك نصف من اربعة اوقية او على ان نصف من نصف فضرر لوجهه لانه لو لم يكن
حصته وفلا يخل في بيعه الفرقان البيع كان تابعا للمالك والاصل كونه للمالك لا يقبضه من حصته فان عيها كان اكبرا واما ما عرفت من ان
فلا بد منه لعدم استحقاقه ابدية فاذا اذ النصف لك كان تقبض حصته المالك لا يقبضه من حصته فان عيها كان اكبرا واما ما عرفت من ان
كون النصف لغيره بل هو ان على حكم الاصل ان يفي بطل العقد فذلك في جميع تلك بغيره انساب زيادة كون البيع بينهما نصفين من نحو

الفقه لا ينافي فاعدا الشك ولا فاعدا شبهة البناء ولا فاعدا لك كان فيهما والاضطرار عرفنا سابقا وان لم يكن احاطا بل اصل الوضعية في غير عن الاية تلك ذلك انية
 بناء على الاكتفاء بمثل ذلك في الحق المحقق على المساريرة فان ملكنا ان يملك غيره من الاسباب موجه كملكك بغيره فحينما فان المسئلة هنا بناء على ما لم يكن
 انتقاد وكيف كان فلهذا صرح خبر واحد من اصحابنا القائلين بالملك بالظهور وان الراديه ملك من قبل بل في كل الجماع بينهم ومع فالكلام فيما بينهم وفيه
 لك هو ما انضاض جميع المال وانضاض فرد راس المال مع الضغ او الضغنة او لاسما على قول فروخ يمد يد غيره بايق في الضمان من تلفها وحسن سواء
 كان الربح والخسران في مرة واحدة او مرتين او في صفعة او اثنتين وفي غيره لم يفرق لان محض الربح هو الفاضل عن راس المال في زمن تلك العقد فاذا
 لم يفضل شيء في الربح وهو محمول وفاقا وسببا بعض احكام ذلك وفي حكايتها ما ينفرد بالاضغنة او الانضاض والضغ في الغنة وتفضيل الحال ان في المسئلة
 صور او ذلك لانه انما ان يقيم الى الظهور وانضاض جميع المال او فرد راس المال مع الضغ والضغنة او لاسما او يدونها او يتضم المبالغة لاضغنة دون الانضاض
 ثم الغنة اما الربح فخطا في جميع المال الا ان يقيم الى الظهور وانضاض جميع المال او فرد راس المال فخطا مع الضغ والضغنة ولا يثبت الاستفراغ ضرورة
 انتهاء العقد بجميع فوائدهم وانضاضها مع تلك الثانية الصورة بما لها لكن مع عدم الضغ وفيه وجهان الوجهان جامع عند صفعة بل في وجهانها وفيه وجهان
 عند الاستفراغ لان العقد قد انقضى وراس المال حاصل وانضاضه من كونه وفائدة الانقضاء حكم الفرض بان ارتفاع العقد ليوجب صرف الربح كما ما شرطه في
 حيث ارفع العقد والثاني لعدم الاستفراغ والخطا في كل واحد من الوجهين ما اخذت حتى تؤدي لسل ذلك من فدا الفاضل في حكمي بل في وجهانها ما يحصل
 انما الفاضل الاول بان ارتفاع العقد الغنص من ربح المال من كونه مال فرض فيجب انما لان البدء الاصل في تركه بضمان فيبقى حكمه من الربح لانه
 واقع كونه قرضا وان وضع المد على الربح وان كان في العدة الى الاداء الا انه لا يلزم خسران الثاني في غير نفسه من الربح في صورة التزاع
 والا لا ينقض ما بعد الغنة قبل الفرض ومنه ان ارتفاع صدق اسم مال الفرض عليه وان ارتفاع بالضغ صدق كون العامل مفارضا والادلة
 مطلقة ان الوضعية في مال المضاربة على الربح الذي يثبتها مع عدمها فالضغ يحكم المضاربة على ما لها حتى مع عدم تضاض بعض مالها و
 فلنا بان لذلك مطالبة العامل بين تلك اذ هو ليس لبقاء حكم العقد السابق وان انقضى وبما يثبت في ذلك ما في الضغ في الصورة الثالثة بل في
 ان تسليم راس المال الى المالك الذي اخذ منه من ثمة انتهاء عمل المضاربة والارز عدم كون الخسران من الربح فيما لو تضرر المال بجمع في يد عمل العامل الذي
 سافر اليها ووضعه هو عند المضاربة ثم تلف بعض المال قبل الوصول الى المالك والنزاع من ان لفظ الادلة الى غير ذلك مما لا يحق في ادق نامل كونه في غير
 المضاربة قبل الغنة وقبل الوصول فان الظاهر استحسانا العامل فيها على شرطه وعند المضاربة وغير ذلك مما يبرهن من قوة الوجه الثاني والله العالم
 الثالث ان يقع الضغ والمال من كل واحد من وجهين لم يضر راس المال فان حصلت الغنة مع ذلك حصل الاستفراغ لانقطاع حكم الفرض والاضغ على
 ان العامل هو على الربح والاضاض فان فلنا بربح حكم الفرض بان لبقاء العمل وان فلنا بعدم وجهان كالوجهين السابقين في الصورة الثانية الرابعة
 وتكرير الغنة للربح خاصة ولا يثبت عدم مدخلية في الاستفراغ بل ان حصل شيء من الامور المذكورة بغيره في الاستفراغ بغيره ولا خلاف في ذلك كله فلهذا
 في عبارة من حكم بالاستفراغ بالاضغ وفي مقابل الانضاض الغنص للاستفراغ بها وان كان المال مرفضا كله او بعضه فان فيه عدم ايجابها بالاستفراغ
 من دون دفع الفرض لانضاضها الا الغنة الربح لان راس المال لا يشترط فيه الاغنياء وضغته الربح وحدها لا تخبر عن كونه وفائدة اذا المد ارضي على ارتفاع الفرض
 انهاء عام وكذا قوله او الانضاض والضغ بغيره فلهذا انضاض جميع المال وقد عرفت انه يكفي انضاض فرد راس المال كما انه يفيض عدم الاستفراغ اذا
 حصل الانضاض والمال مرفض لكن وجهين على تخار من جواب الانضاض على العامل والمعاينة لك فلا يثبت فلنا على ما حقق من تخلفها من عطف الغنة بل
 لكنها ان يثبت من الخطا والمضاربة كما في الروج بان فيها الخسارة البطل السابق لك كونه في الصورة الثانية واما الصورة الثالثة فليست مدكورة في كل
 ظاهر عدم الاستفراغ بها وقد عرفت الحال كما انك قد عرفت الاشارة الى الصورة الضغ مع الغنة قبل الفرض المخرج حصول الفرض فيها بل وبغير الفرض
 ربح ان ذلك مال المضاربة التي يظهر في الربح لتخصر العامل في فدا المالك وانقضاء المضاربة كما لو استشهد له منه بخلاف ما لو انقضى الخسران
 في فاء المضاربة فيها استغلت به ذمة الاجنبي كما صرح به الفاضل في كره والله العالم **الامر الرابع** في الواجبات وفي مسائل **الاولى** لا خلاف
 شيئا ان العامل ابن بل هو اجابي فلا يضمن في الاخر تقريبا وحيث ان ولول الله تعالى ان ضل عنه ما لم يادن له شرعا فيه ولعل من السفر لا اذن من
 المك وشرع في فاء المالك عنه ويخبر ذلك ما عرفت ضمان العامل فيه وان يثبت المضاربة على الادلة كونه ضمانا للوضعية التي تكون في ذلك
 ربح بعضهم وانظروا ضمانه بالغير ان يكون للشيء في البلد ليس سافر عنها بل في يدين او يقرض ضمانه الوضعية المتعددة بعد التفتك والسفر مثلا ولو
 على السفر في البلد بل على وجه لو بقي في البلد في سافر عنها اليه لا طلاق كونه على العامل مع مخالفة حصلت تلك الوضعية رغم لو فرض كون الوضعية
 في فدا في سفره فتفتك وسافر وبيع ما فيه تلك الوضعية امكر مع عدم الضمان في وعلى كل حال فلا اشكال ولا خلاف في ان قوله او العامل مقبول في
 كونه ربحا وذهب على المال بان المالك من غير فرق عندنا بين دعواه الثلثة في غير ما يمكن اقامة البينة عليه او خفي وهل يقبل في ارضية فرد من كونه
 كالودعي لما في عدم قول قول من التكليف بما لا يطاق لاحال صدقة فكلبته فانما بذلك من ذلك او التخليد بالسجن وهو الحكم من الشيخ في المطا
 في ربحه ان المالك منكر ان يظهر انه لا يقبل الحكم في فدا البينة على المدعي وقول في الثلثة مثلا لا يقتضي قبول المدعي في ذلك وليس الا دللنا
 في قول في الاية في جميع ما يجب على وجه يقبل ما يخفى فيه والغياب على الودعي غير ان عند اختصاصا بعد الفرض بينهما بالقبض هناك لمصلحة المالك
 حصة بخلاف المقام الذي هو مصلحةها والتكليف في المثل او الغنص برفع التكليف بما لا يطاق والفتن في لغيره الكلام هناك في قبول وعده من حيث
 ربحه في الامن حيث خصوص العين وعدها في الغنص في اجمع صدق ذلك من انما اذا قبض قول في الودعي من قبله كونه لخاصة على انكاره المصل الصد

[illegible]

۱۰۰

والفعل بلاشئ وقد جلت في علمه ما عتبه في حق العمل بلاشئ اذ لا يخفى عليك ما فيه من عدم انحصار الدليل في الآية التي كثر في المطلق ولا في المطلق الجوز
والشروع والالتزام في نفع من اذ او فاعلها وليس بما مضى بسلم. فمحصلا ذلك ان لا يدعى شرعها اطلاقا في ذلك. وقد عرفت منها ما على صحتها
وان الاطلاقات والعمومات تتكفي في اثبات شرعيتها اطلاقا لولا ان يرد لا يرد عن مطلق الفرض على وجه يثبت هذه المعاملة التي هي منبذة في تلك الغيبة في الاشياء
فقطعة من الفرض ينقص بها العامل او يربا الفرض هو غير الفرض من شرط المقدار معين لكل من يحصل لاحدهما المكون فمعرفة عدم منافاة الاشياء في ذلك
لاحد ما ينشأ على ان كانت فائدة الاطلاق المعتبر في حق الثام مع انه قد منع عدم جواز ذلك انما اذا كان بطريق الشرح خارجا عن الفرض لا غير المعبر الادلة
واطلاقاتها بل على ما في تلك الاية ان الناس الا من اشترط الشكارة المخصصة بالسكرا او الفلاح او غيرها ومن ذلك كل ذلك يظهر الوجه فيها ذكره المصنف اما لو شرط
احدهما اطلاقا لغير شئ ما عتبه من غير الحصول مضافا الى حصته من هذه فضة او غيرها قبل والفاعل المشهور يصح بل العمل عليه عائد من ان يربى فلهذا
ما في ذلك من غير ما يعلم خلافا في حيث لم يعلم الفاعل بالآخر وان قال المصنف قبل بطل وعلى كل حال فلا بد ان يكون الاول اشبه باصول المذهب فواضح
في تلك المقام في بعض الاخبار عليه لا لا قبل ولسه ما اشار اليه الكفاية من بعض المعبر عن احوال بزرع لغيره لحرثا او غفران وضمن ان لا يعطيه في كل حين
او من يربى عليه من كان وكذا درهما فربما ينقص بغيره وربما استفضل وزاد فالاناس اذا ائزوا شيئا هذا ولكن في ذلك ان فراه مع مشربا لسلامة
كاستثناء اطلاق صلوة من المشرقة في البيع ولو نعت البعض منه سقطت من حيث ان لا يشترك وان كان حصته معينة قلت قد يشكك في ثبوتها لعموم ما
دل على لزوم تلك الفرض كونه في الزنة وبذلك يغني بغيره من استثناء الاطلاق الفرضي بعض البيع ولا مناص من كون ذلك كالتشريك نعم فلهذا في ذلك
المسئلة الاولى هي ان شرط المقدار معين من الحصول ولعل المراد من ذلك في الشهادين وان فهم بعض من فخره وشعبه عليه الا انه يجازي لا وجب له
بل العمل بحكم بالسقوط منه بحيث لا يفرق بين اشكال الاعمال في الشرط الموافق لتبديل المصلحة في المصنوع وان كان هو الاخرى ما لم يعلم ارادة خلافا من شرط
وبكر اجابة الارض لان احد حنيفة بالحنيفة او شيعيا بالتشيع مع ضمانه لك في الزنة وما اذا كان ما يخرج منها يحصل فيها مضمنا للثمن بذلك فالتع
اشبه باصول المذهب فواضح ضرورة انما ملكية الاجرة التي هي عرض المنفعة الملوكة خارجا او زنة ولا يثبت منها في الفرض ومن ذلك يعلم عدم الفرق بين
تخصيص كونهما اثنان من جهة معلوم غير هذا لا بين استخبارها بحسب ما يريد زرع فيها وغيره والى ذكرنا اشار الله بقوله في خبره في بصير لا يخرج الاثر
بالحنيفة ولا لا لشعير ولا بالآخر ولا لا لافناء ولا لا لافناء في تلك الاية في الذهب الفضة مضمون وهذا ليس بمضمون بناء على ارادة
اجازتها بذلك اذا كان منها حتى يصح التبديل فيه بل منه يعلم كونه المراد من غيره من الاختيار المشكك على النهي عن اجازتها بالحنيفة والتشيع من دون
تبديل خصوصاً مع ملاحظة العادة في ذلك مضافا الى خصوص خبره في بركة قال سئلنا يا عبد الله عن اجارة الارض المحترمة ما بالذاهم فقال لا
باس قال وسئلنا عن اجازتها بالطعام فقال ان كان من طعامها فلا يخرج منه وبغير التبديل في جاز سئلنا يا جعفر عن اجارة الارض بالطعام قال ان كان
من طعامها فلا يخرج منه والمناشئة في الاستدلال لذلك مدققة بالاختيار بالتشيع العظيمة بل الواحد مخالفا لغيره من المصنفين في الناحية مؤيدا ذلك
كله بالحسن عن رجل اشترى من رجل ارضاً بزيادة معلومة ما ذكر على ان يعطيه من الارض فالجرام بناء على عموم ظهور الفرق بين ثمن البيع والآخر هذا كله
اذا انحصر الثمن بذلك اما لو جلت في الزنة ولكن شرط الاداء منها او من ارض معينة اخرى فلا يبعد الجواز للمعاشاة ويجوز عليه حكم الشرط مع احتمال البطلان
فيه علما بما سمعنا من النص في خصوص هذا الشرط واما اذا لم يرد في ذلك لا مضمنا ولا شرطا فلا ريب ان الاصول والعقود تقتضي الجواز مضافا الى التبديل
والمنع من الاختيار السابقة كما قيل على اطلاق خبرها من التصرف في ذلك فمعرفة مع ذلك انما في ارادة ما يخرج منها من غير فرق في ذلك بين كون الاجرة
من جنس ما يزرع فيها او غير خلافا لبعضهم فنع من كونها من جنس ما يزرع فيها الصحيح الجواز عن الله لا لتسليم الارض بالحنيفة ثم نزعها حنيفة وفيه مع عدم
وقاشر قيام المدعي انه يمكن حله على ارادة ما اذا كان منها بل لعله لا يخرج منها اية او يحل النهي فيه على الكراهة لكن في ذلك فبذلك لان النهي فيه مطلق ولا
منافاة فيه بينه وبين نزع شرطه من طعامها حتى يجمع بينهما محله والتحقق ان المطلق والمقيد فيهما لا ينافيان بل يربط بينهما بل العمل المطلق على اطلاقه
بخلاف التثبت وملاحظة ذلك يخرج ضا ذكرنا في مثل هذا الباب قد مضى مثله في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه مع ورود النص في الخبر
بيع المكبل والموزون كل حيث جمع الاكثر فيما يحل المطلق على المقيد وليس بشئ وتحتوي لك في الاصول مع انه يمكن حل الخبر الاول على الاطلاق كما
لثافي ان يربى بكونه من طعامها اى من جنسه وبؤيده ظهور الكراهة منه ولو كان من ثمنه لكان الاذن التصريح بالمنع فان عدم الخبر لا يبلغ دعما لمنع فاق
فان المباح والمكروه لا يوصف بالخبر ولا يثبت وبين الشرط واسطة واما النهي فالاصل فيه التحريم فيحل على الكراهة فيجب دليل او غير من ومول ان الراجح للمنع
مطابق من قوة نظر الرواية الصحيحة الا ان المشهور خلاف قوله قلت فيه بالاجتهاد عليك ضرورة كون النعاض بينهما بمفهوم الشرط الذي هو حكم التطور
وقد تقدم الكلام في مسئلة بيع الطعام قبل قبضه والجمع ماعرفنا في ما ذكره من وجوه احدها الاعضاء بالتشيع العظيمة وما تقدم من تبديل المنع
ويا تحسن الزور وبغير ذلك ماعرفنا في وجه كشف عن ارادة ذلك من المطلقات اجمع حتى الجوز الزور وبشيء ما في بعضها من التبديل التي لا تطبق الا
على ارادة ما اذا كان منها فلا يحصل للقبض من ذلك وقد ظهر من جميع ما ذكرنا وجب الحكم بالخبر فيها اذا كان منها بل او غيرها المعين وعدمها فيها اذا
لم يكن من جنس ما يزرع فيها كما لو استاجر بها بغير الزنة وذرعهما حنيفة بلا خلاف ولا اشكال وانما لا يصح عدمها انما في ان كان هو مكرها للتصحيح
السابق بل لا يبعد لشرا ما كراهته في مطلق استخبارها بالطعام بناء على السامع فيها فيكفي احتمال اذنه من المطلقات والله العالم وكذا يكره ان
يوزجرها باكثر ما استاجرها به او يجرها في احدنا او يوزجرها بغيره عند جازية بل المشهور لكن قد اشبعنا الكلام في ذلك في كتاب الاجازة
ملاحظة وامل الشرا في التبيين اذ لا خلاف في مسند بل العمل لا يبيع عليه بناء على عموم النهي عن الفرض ووروده على اذنه المقام ولو لم يتجأ

على القول بجواب البقاء فانما لا يثبت استحقاق الاجرة على ذلك متخرج فيها ما عرفت والله العالم وعلى كل حال فلو شرط في العقد لغيره ان ينجي بعد المدة
 المشترطة لعل العقد على القول باشتراط تنفيذ المدة فانه لا ينفذ بوجه اذا لم يمتنع المدة المذكورة والمشرط المفروض عدم تنفيذه بل انما كانا بهما لعل
 المدة المشترطة خاصة في طلب المدة لا في ذلك احتمال المدة مضبوطة وانضمته الشرط بمنزلة التابع فكل احيا طاحا لخال احيا طاحا لخال احيا طاحا لخال
 غير مضمرة كما تقدم فغيره وفيه ما لا يخفى بل قد بين بالبطلان حتى مع تعيين المدة المشترطة للتعليل والجهل بالوفاة والنجاة الذي يدين المدين بغيره يمكن الصحة
 باشتراط البقاء مدة معينة على كل حال لا اذارة الاستظهار من دون تعليل له على بقائه بعد المدة غير يمكن ان يكون العقد باقية على ان ينجي
 لهما الا التعليل بمنزلة ارادة اصل ثبوت استحقاق الاجرة ولو بالاجرة بالشرط المزبور اذ مرجعه الى اشتراط عدم الفسخ عليه او ما يفسر من ذلك مما لا يكاد
 في صفة وان وجب المرافعة بعد ذلك على تنفيذها مع ارادة الاجارة الصريحة لغيره المثل او غير ذلك فانه قد يفتقر ولو ترك المرافعة حتى انقضت
 المدة لزمه اجرة المثل ولو كان استنجرها الزمة لاجرة لوضوح الفرق بينهما بعدد زمن المسمى الاول ولذا وجب الرجوع لاجرة المثل بخلافه في الاجرة
 والظاهر انما هو المالك بها لا انها تكون هي المحاصل فيجب عليه حكم ما اشتراطه في المرافعة من نصف الثلث ضرورة ان ذلك في المحاصل على العمل
 والارض في المفروض عدم العمل منه اصلا فلا وجه لاستحقاقه فيها بقاء بل منفعته الارض وكيف كان مع تمكن المالك لزمها وتسليمها لهما والالم يفتقر عليه
 شي لان المنع من قبله بل قد بين ان للمالك عليه اجرة المثل حيث انقوت عليه المنفعة المستحقة وعدم العمل منه المثل هو المقابل لمنفعة الارض انما كان
 بتفريط المالك ومضيقه فخرج كالمستاجر على ذلك فله الاجرة ولو يفسر منه المستاجر فله على كل حال حيث يترتب ضمان الاجرة قال في ذلك
 بل اذ ارادها الوفاء بثلث الزرع كما يفتقر في بعض الارضين لاستناد النقص الى فنيها كما قال فيها وهل يفتقر فيها بغيرها اذا ترك العامل الانتفاع اخيرا
 وبغيره ظاهرهم عدمه ولا يبعد الفرق لعدم التفتقر لثالثا وخطا في الارض ومنقضا العقد لزم الحصة خاصة ولم يحصل منه تفريط بوجه الانتفاع الى
 ما لا يفتقر به بغيره بل هو الحكم مطبق في الاجارة لان المالك هو الاجرة عوضا عن منفعته العين ذلك المدة فاذا كانت المنفعة قائما ذهبت على مالكها وهو
 المستاجر اما الميراث حتى لم ينفذ فيها انما احتق في الاجرة ولم يفتقر فلت لا اشتراك في الفرق بين الاجارة والميراث بذلك بل ان لم يكن اجماع امكن القول بغيره
 وجوب اجرة المثل حيث صورته المفترضة ضرورة عدم بطلان العقد بذلك وهو انما يفتقر الى الحصة المعدثة التي هي لغيره بغيره من المدة كما هي منقضية
 الاجارة بغيره من مصلحتها وان لم يكن عدم حصولها حتى لو دفع ولم يقصص الرجوع منها الى الاجرة المثل كما لا يرجع الى فاعادة ضرورة عدم العدول
 في دفعه حتى يتخرج في عدمه على البعد وعدم صدق ثلثها الى الغير لان عقد المرافعة حكم بالامانة الغير بغيره انما يفتقر عليه الاستثناء وتسليم الحصة للثالث
 انما يترتب عليه لانه لا الضمان فاعادة لا ضرر ولا استناد منها الضمان ولكن يرفع الزوم فيسلط على التفتقر تكون كالحضارة التي يترتب المالك
 فيها العمل بالافضل كما وكذا في الامام لو كان التفتقر من صاحب الارض بعدم تسليمها للمزارع بل بعدم الضمان فيه او لعدم ضرورة منفعته الارض
 حكم له بعد المرافعة من كونها المالك عليها عادية بغيره بغيره الضمان والفتقر عليه بغيره وانما تنقضاء من نفسه مثلا لا يفتقر الضمان لان منافع الميراث
 لا تضمن بذلك ومن ذلك كله يظهر ان المالك حتى الحكم بغيره ان الضمان يفتقر الى الارض بغيره من ذلك من احكام بدل الضمان التي ليست هذه البديهة
 فتجربوا والله العالم المشروط انما اراد ان تكون الارض للزراع بما يمكن الانتفاع بها في ذلك بان يكون لها ماء ولو نفذ بها اما من
 ثمر او من ارض او من صنع او غير ذلك حتى الغيب فان لم يكن الانتفاع به في ذلك لعدم امكان الماء لها لوضع المزارع عليها الاصل بعد صلوسه
 ارادة غيرهما من الميراث والاطلاق بل هي من مملكات السفرة فكل الميراث في لوانها على ارض هو حال العقد فانفق بغيره فالبديهة لم يفتقر اليه
 العقد ولحاال الاكتفاء به لانه الواضح المستوعب انما يمكن الا ان لا يظهر خلافه فمدين بالصحة على الارض التي هو حال العقد فالبديهة لذلك ولم يعلم
 المدة امدان بها فانما تكشف حالها بعد ذلك لكن لا يفتقر عليه ان منقضيها من الدليل ما يفتقر عدم قابليتها للانتفاع بذلك للصحة لا اعتبار
 الامكان ونظيره في المرافعة على ارض له لهما نادرا وان تزداد في ذلك وكذا من عدم التمكن من ايقاع ما وقع عليه العقد فالبديهة لهما وانما الواضح
 ولو نادرا الا ان المدة الصحية بغيره عن ما ذكرنا للمعنى واصل هذا الشرط هنا كثر في المدة على التسليم في البيع المثل فالحظنا في محله وكثير من مباحثه
 نافي منها بادي الغثات فلا حظ واصل هذا ولكن في الادبيات ولو زاع عنه كلاما لم يطل الامع عليه ومقتضا الصحة مع العلم الا ان الظاهر ان عدم
 الماء فضلا وان كان يمكن تجفيفه مثلا لان من الصحة حتى ما لا يمكن الانتفاع بها للزراع المدة الواضح عدم صحة المرافعة عليها بل لا يطابق المدة
 به وهو غيره من المشرط الا ان المخرج على هذا التفسير انما يفتقر الى المدة المشترطة كما تقدمت في ذلك وفيما ياتي في البطلان وكانه لو يفتقر منه ذلك في
 الرابض حيث لم يبعد ان ذكر المشرط المزبور قال لا خلا في اشتراطه في المدة وانما يفتقر الى المدة المشترطة هل هو الصفة كما هو في العينة فيبطل
 مع عدم مطويع العلم ببقائه ابتداء او عدم وجوده او في صورة الجهل بعد حين العقد خاصة كما هو في الفاضل في الارشاد حيث حكم بالبطلان
 بغيره الامع العلم به والزم في صورة الجهل خاصة فلهما العمل فيها بعد العلم واما صورة العلم ابتداء بعد حين العقد فليس له بطلان اصلا بل يترتب فيها كما
 هو صريح عدو وجهه كما سبق في غير واضح بعد ما فرغنا من استنباطها على ما علم مع بعدها لا يفتقر الى شيء مما قد صنفه من الادلة فذلك شاعت عناية الآلة
 وما يمكن تنزيله عليه وكذا عبارة عدو المثل في الثالث مكان الانتفاع بالارض في الزرع بان يكون لها ماء اما من عين او من غير مصنع وكذا في الاجرة للزراع
 ولو نادرا او اجرة له ولا يفتقر مع الجهل للامع العلم لكن في الاجرة بغيره انما يفتقر الى المدة المشترطة مع العلم بعدم امكان الانتفاع
 به في ذلك بعد ان ذكرنا ذلك عقب اعراضنا بالشرط الثالث نعم في الكلام في قول المصنف وغيره ولو انقطع الماء في اثناء المدة قلل زرع الميراث لعدم
 الانتفاع بها هذا ارادته عليه او استند من المدة بغيره وما لا يفتقر الى المدة المختلفة من وجه احدها ان المدة لا يطلان

بعضی بنامہ

ظهر من بعض الاموال عليه بل في حقه كون البند من ثالث نظر كذا كان البند من ثالث والعامل من رابع وفي ذلك وجامع صدقنا من عموم الادب والاف
 بالعمود والكون مع الشرط ومن نؤمنه المعامله سببا لله على خلاف الاصل على النقص عن الشايع ولم يثبت من ذلك والاصل في المنازعة ضنه
 خبير من اربعة النسخ البهي على ان يزعموها ولم شرطوا بخرج منها ولم شرطوا الاخر وليس فيها المعامله مع اكثر من واحد وكذا باقي النسخ التي وردت
 من غيرنا ولا نال العقد بتم باشين موجب هو صاحب الارض وقابل قد دخل ما زاد بخرج العقد عن ضنه او بغيره اشياء لا دليل بل في الاول منها الاجود
 عدم الضم والتكليف لحدائق حاكمها الحزن لا رد على ايضا بما فاة ذلك الاطلاق لا دلالة لما فيها من نقص خبير وان اليهود كانوا اكبر من وعد
 زادهم النية ولما هو معلوم جازاه وفيما في العقود من ثمة الموهبين الغالبين الا ان الجميع كانوا في ضرورة عدم تناول الاطلاق لما هو المفروض في
 هو ترك البند من ثلثة ارباعه على وجه يكون او كانا وان المنازعة مركبة من مالك ارض ومن ذي عمل ومن ذي عامل ومن ذي يد فانه لم يمسد
 في شيء من العقود وذلك لان المراد عدم ضمه ونفع المزارعة من اكثر من اثنين بمعنى عدم جوازها من الشراكه في ارض مثلا او عدم جوازها الجارة على وجه الشراكه
 عمل الزايع فان ذلك لا يثبت منه من لادى دية بل يمكن القطع بين الاطحة بنصوص الاكوة والعلاج وفيها ونقصه خبر انما هي من ذلك لا يخلل الحق
 الذي لا دليل على جازاه بل على استناد من قول الصم في خبر في الربيع الشاعى ضنه المفروض فيه التمتع للبند ثلثا والبقية ثلثا لا يثبت ان يسمى بذي
 ولا يراون لكن يقول لصاحب الارض اربعه ارضك ولك منها اكد او كذا نصف او ثلث او كان من شرط ولا ضم يذ او لا يفر فاما بخر الكلام عد جواز
 ذلك والكان ما في هذه النصوص ساظا اذ لم اجد احدا اخرج مضمونها سوى ما يحكي عن ابن الجبيل قال ولا بأس بثلثك العال باموالهم وابدانهم
 في مزارعة الارض الجارة اذا كان على كل واحد فسط من المؤنة ولجزء من العلة ولا يقول احدهم ثلث للبند وثلث للبقية ثلث العمل لان صاحب
 البند يبيع البند وثلث العلة في الجنب وهذا بان جيل البند بناه ذلك وعن ابن الجبيل لا يجوز ان يبيع للبند ثلثا والبقية ثلثا ويمكن
 ارباعها البند ما ذكرناه كذا في ثلث بعد ان ذكرنا النصوص المشتملة على ذلك والوجه انكره ولا يراها هنا لان ارباعها انما يثبت في البيع خاصة فلت ياتي الكرا
 التسليل في النصوص اية انما بخر الكلام المراد منه بخر الظاهر الجارة والقسم مع هذه التسمية والتوزيع بخلاف ما جعل المحقق في مقابلته ذلك كما هو
 واضح وللبند المراد ارباعه بل المراد صوته او في خصوص الوجه فوضنا شرط ذلك والافلا ربحا فطعة ثلث البند مثلا كما هو واضح وفي الخبر
 ما في اثنى المجلس من ان قوله للبند ثلثا يجعل وجهين احدهما ان اللام التملك والآخر ان يكون ما خيرة فالبين الملك وثانيهما ان يكون الحق ثلث ارباع
 البند وثلث ارباع البند البقية ثلثا في الربيع في البند اذ هو كذا في الاول جمل هذه النصوص على ارادة عدم جواز توزيع المزارعة واما
 شرعها جعل المحقق على عمل التوزيع بل مقتضى ذلك عدم جواز بعض التصرفات في البند مع ما فيها من كسبها كالمقتضى في المزارعة بل في بعض ارباعها او البند
 ارباعه لان الاجماع اخرجنا عن ذلك واما ما في اثنى الناس من اثنى الملك والعلاج وصاحب البند اثنى اثنى ثلثا فثبت انهما يعقدان لعقد واحد وهو
 المزارعة تكون بين صاحب الارض والبند وضم صاحب البند الذي يربيع العلاج على النصف من حصته مثلا او تكون بين صاحب الارض والعلاج فهو يربيع
 البند بالنصف من حصته مثلا لئلا يفسد من ان يربيع العلاج على النصف من حصته مثلا او تكون بين صاحب الارض والعلاج فهو يربيع
 ربيعي ان الاصول خلافه بل اصل الاصول عدم الاكتفاء في حق المزارعة ببيع بعض اموال كماله ليعمل اهل القرى من اعطاء الدابة بالسدن واقل واكثر
 كتب كان فلو كان العقد على نحو المزارعة بين الاثنين بلفظ الاجارة لم يصح لهما ان يرضوا في البند وهو الثلث والرابع ولا يجوز مثله في الاجارة كما استقر
 بخلاف المزارعة اما الوجه ما لم يعلم مضمون في البند او معين موجود من غيرها او منها جاز ولو كان المضمون من غير ما يربيع فيها كما عرفت لكان
 في ذلك مفقولا بل قد عرفت ان الاصل عندنا جاز ذلك مزارعة وان كان بلفظ الاجارة بناء على جواز العقد بالاجاز الدال على المراد في العقود
 الثلاثة **السؤال الثاني** ما اذا تنازعا اموال المزارع وربا الارض في المدة قال فيقول قول منكر الزيادة مع مبيت سواء كان العامل او المالك
 لا خلاف على استحقاقها لمديهما وكذا لو اختلفا في قدر الحصنة فادعى المالك قلنا وادعى العامل زيادتها فانه يقول قول صاحب البند وان كان
 هو يدعي الزيادة لاصالة شعبة التمام بلا خلاف اجماع لا يمكن ان يقر ان اتفاقا فلما علمنا على عقد ضمن تعيين مدة وحصنة فنقل عن الاصل المذكور وكل منهما
 مدعي الشيء ومنكر المدعي وبغير اذترك دعوى الزيادة مطبوك فانه اذا ترك العمل طابيه فلهما في هذا اذا وقع الاختلاف عند انتهاء المزارعة والآخر وجب الخلف
 ولجانب عن ذلك بان العقد المنفصل لها انا اخرج عن حكم الاصل بغيري والمراد من بترك اذترك في نفس ذلك الدعي وهو هنا المدة الزائدة والحصنة
 الزائدة واما العمل فهو خارج عن الدعوى فلا اثر للطلاب البديرة في هذه المنازعة قلت لا ريب في عدم الخلاف في مسألة المدة لو كانت في فضل استحقاق
 الزائد منها من دون بعض من الدعوى بسبب ضرورة كون انكارها على مقتضى الاصل اما لو كانت الدعوى في سبب استحقاقها بعد انقائها على كونها
 مستحقا او وقع النزاع في كيفية تفضيل فضل المالك مثلا بمدة قليلة فقال العامل انه مدين كثير فلا ريب ان النية الخالفة لكون كل منهما مدين
 ومنكر ادعى كل منهما الحق للاصل بالعلة والكثرة بالنسبة لخصمه العدة على حد سواء في مخالفة الاصل لان ظا الاستحقاق هنا نقدر قول
 مدعي العلة حتى لو كانت الدعوى على الفرض المربوع واما الحصنة فالقول قول صاحب البند وان كانت الدعوى في لاصالة شعبة التمام اللهم الا ان
 بين ان التملك هنا العقد المزارعة المقيد بشرا للعامل والمالك المقيد بقاء البند ومقتضى الارض العمل والعامل سواء كان البند من المالك
 او العامل فلا اثنى لشعبة التمام هنا فانه يقيدها بالملك ولو لم يكن كثر عقد مزارعة امامه فالتملك سند البند لا الى شعبة المربوع حتى بالنسبة
 الى صاحب ربح النية لولا ظهور اتفاق الاستحقاق على ان القول قول صاحب البند لم يفرغ من وجهه انما النية الخالفة لكونه كذا في ضرورة عدم

القول قول صاحب البند
 في المدة الزائدة
 في المدة الزائدة

فملك عقدا من ارضه ما هو عقدا لانسان فنه اذا لم يجر من الاصل فنه قد يكون الدعوى في شخص العقدا المنقول على وجهه من ارضه ما هو عقدا
الاصلي في كل منهما وموافقة مدعي العقدا اذا كان البذل لا مالا للبيعة لا ينفع من وجهه على وجهه يكون بموتك واختصاص مكان معاضة بالاعتماد استحقاقا
منفعة الارض مثلا اذ كان من الحصة وكان البذل للعامل في حصة من دعواه الفل فلعل صاحب الارض هو صاحب اليد بالنسبة الى ما يكون فيها او اما ان يكون
فالك في الرضى المحقق الثاني في حصة كونه مدعيها بانتهى اذ انزل في حصة من دعواه الفل فلعل صاحب الارض هو صاحب اليد بالنسبة الى ما يكون فيها او اما ان يكون
المدعي في الدعوى بثبوته عليه ولو فرض من الزيادة في ادعائها كما هو واضح هذا كله مع طبع النظر في كل الاحتيا والافلا يحجب من مواضعهم عليه بعد التبرع
اجماعهم عليه بل قد يتكاف مواضعه للوعد بالبيع بعد التنازل وعلى كل حال فان اقام كل منهما بيته على ادعائه في الحكم على قدره بينه الداخل والخارج
والاخرى الثاني وهو ان يخرجه من الزيادة في المدة والحصة ولو لم يكن له البذل في حصة من قسمة البيعتان على مقدار الحصة قدمت بيته العامل في حصة
خرجه يكون صاحب اليد المالك وقبل بوجه المالا في حصة الفل على كل امور شكل وكان نجان الاول اشبه باصول المذهب فلو ادعى المدعي من يدعي البيعة على
المدعي البين على من ان يكون بهما في رفع الاشكال الذي هو وصف موضع حكم الدعوى في الكلام في اطلاق المقصود منهم في العامل وكذا ما في الفل قال
ولو اختلف في الحصة فالقول قول صاحب اليد مع بيته فان اقام كل بيته فقامت بيته العامل لان الخارج كان القول قول المالك فالبيعة بينه
العامل وقيل يرجح ان في الدعوى وليس يجب ويمكن تترك على ما اذا كان المالك صاحب البيت او يقر ببيته بينه العامل هنا وان كان صاحب البيت
هنا لانه وان كان داخل في البيعة الى قول فلو ادعى عدم البيعة لاصالة البيعة لكنه خارج عن دعواه في البيعة يكون صاحب الارض هو الذي يدعي
ما فيها والاصل من خرج من مقتضاها الا يقول فيكون العامل خارجا عنه جذا المسئلة الثالثة لو اختلفا في الارض لغير ثبوتها وانكر المالك
حلف على نفي العارية وان ادعى مع ذلك الحصة والجرة ولا يبيته لفرانه منكر في البيعة في نفي العارية على كل حال مع قال القول قول ابي صاحب الارض
بالنسبة الى ذلك ولكن يثبت حجة المثل المساوية الادعاء او الاقل من الزيادة على ما ادعاه من الحصة والجرة المعاة الا ان مع بين الزايغ على
نفيها حيث يحلج البكر في فرض زبانهما في حجة المثل اما مع فرض فلهما عن ذلك فلا حاجة اليه من دعوى له عليه وبينه صاحب الارض على نفي
العارية فانه يثبت له الاقل من حجة المثل وما ادعاه لانه مع فرض زيادة حجة المثل في المالك انه لا يثبت في ادعائه من حصة والجرة
مع بينه بين الزايغ على نفيها مع فرض زيادة على ذلك اما مع المساواة او العقدة فلا فائدة فيه لوجوب نفيه ذلك على كل حال نعم لو فرض في حصة
عرض مخصوص يكون الاجرة عنها متضمنة مثلا او عدم ارادة الاعطاء من خصوص الزايغ حيث على نفي دعوى المالك والرجوع الى المثل
ومن الغير صالح في احد الطرفين من كون النسخة المسئلة ثبوت حجة المثل وان زادت على دعوى المسمى بحيث ان النسخة يعطى المدعى ويطلبها من غيرها
منزلة العدم فلا يثبت المالك باعترافها بالاجارة بالاقول اذ هو غلط فاش ضرورة اقتضاء البيعة نفي ما يكون على المالك لا اسقاطه منصوص حكم
الاقرار في حصة زلة البيعة كما هو واضح واخص واخص واعني الادب على نظير المسئلة من ان القول قول مدعي العارية لاصالة البرائة الذي وان البيعة على نفي
الاجارة والزايغ بوجه سقوط الاجرة والحصة وعوضهما الله هو لبيعة المثل لهما ما بين ما فيها وبقية اصل البرائة مقطوع بقاضة الضمان
المستفاد من قول من تلف وعلى اليد ونحوها والال للز عدم ضمان كل من تلف لكل شخص ما كان يدعى الحية بل لا يحتاج الى الدعوى بل انما البرائة
والبرائة واضحة الفشا والفرق بين المنفعة والعين اوضح فاذ ذهاب البيعة بما فيها انما هو بالنسبة الى خصوص ما تقتضيه الحصة لا الاجرة المعاة
لا حصة كما هو واضح وعلى كل حال فنه ذلك ضعف ما قبل فاصل المسئلة من ان يثبت على الفل في حصة من حصة المثل ولا اشكال بعد ما عرفت ولا
ربح في القول الاول اشبه باصول المذهب فواعد بل لم يضر في القائل بالفرقة هنا بالخصوص وكيفية التزايغ بتقيد الزايغ الى وان اخذ بل لا خلاف
ولا اشكال عندنا لانه لا يمتد في نفيها فانما يكون لجزء لبقاء بناء على العمل بمفهوم قوله لا يضر فاما بل ليس للمالك المطالبة بالفسخ الزايغ
بدعواه الاجارة والزايغ فنه ليس له رفعه لو اراد الزايغ اخذ فصيل العدم ثبوت قوله فنه بعد فرضه حيث على نفي الزايغ كما ان ليس للعامل في الادعاء
سواء على جواز الرجوع بالعادية وان كانت للزايغ اخذ له بالفرقة بدعوى العارية كما هو واضح هذا كله مع كون الدعوى على الفل الزايغ اما لو قال المالك
في جوابه ببيته في حصة على نفي العارية كان لادانته ومطالبة البيعة بالجرة المثل وادانته الارض ان عابت وعطى الحرف لكونه يحكم القاصي الذي يثبت عليه
ذلك ولم يكن ثم ارض المالك بل لم يرد له هو الذي ادعى الاول الله بنو حصة فيه بين على مدعي العارية فانه كمن من ان يثبت العامل على نفي العينة حصر
على حصة بعد اعترافه ببيته لاجرام الزايغ التي يكفي فيها عدم تحقيق الادن من المالك المحاصل بينه على نفي العارية التي بينهما الزايغ كما هو واضح
المسئلة الرابعة التي اربع بالرفع ان يشار له غيره ولن يزارع عليها غيره بحصة او اقل منها ولا يترقب ذلك على ان المالك بلا خلاف انا حجة
في حصة من ذلك بل انظر في الغيبة الاجماع عليه لا انتقال المنفعة اليه بعد الزايغ والثنا سسلطون على ما لهم فنه ليس لسلطان الارض الا باذن المالك
على الوجه الذي ذكره في كتاب الاجارة وفي موثقت سماعه ذلك لا على ذلك في الجملة قال سئل عن الزايغ قلت ان الرجل يبيع في الارض ما يجره لغيره
او اكثر طعنا او غيره فبانه جعل يقول له خذ من هذا البيت الذي خصه في الارض ونصف تفعلت حتى واشتركت في حصة قال لا بأس فزار في الغيبة
قلت وان كان الله يدينه لغيره يشره بين وانما هو كما عنده قال فليفتقر في حصة عدل باخذ نصف الفل ونصف الفتنة وشاركه ولعله
لذا اشترط بعضهم فيما حكاه عنه في جواز المزارعة والمشاركة كمن البذر في حصة المالك الحصة صوطا به قال ويرفع بينه وبينه على
المساواة حيث لا يصح لانه ينافي غيره كما ينبغي لان البذر اذا كان من صاحب الارض فالاصل ان لا يسلط عليه الا ما له اذن له وهو الزايغ
واستحقاق ذلك في المزارعة قال اما المشاركة فلا لان المراد بها ان يبيع بعض الزايغ مشافعا بعض معلوم وهذا لا مانع منه لكنه لا يسلط

الحا

برأسه وان افاد فائدة المترادف والاحارة والصلح في بعض الموارد وان المراد من لفظ الغيبيل هنا ما ينطبق على ذلك المورد من العقود المعقودة ولو الصلح ويحتمل
او قولان اتيهما الثاني كما استدلناه في مسئلة الخصم في بيع الثمار لعدم اطلاق الاصل اياها للغة الذم على وجه يفرض كونهما من العقود المتعارفة في ذلك الزمان ولم
يغضروا لالفاظ هذا العقد ولا لشرائطه ولا لاحكامه ولا لموارده وذلك كله في غير ذلك على انهم هموا من لفظ الغيبيل ما ذكرناه فالغيبيل يخرج كالتفسير بالصلح
والتناول في نحوهما ما يعلم عدم ارادته كونه عقد ابراسه ودعوى عدم صلاحية جميع العقود لبعض موارد ما قبل على انها عقد براسه فداخصنا فادها
في مسئلة الخصم من بيع الثمار فلا حظ وامل والله العالم ومنها ان خرجت تحت المالك فلع الزرع فعمل بعض الزكوة المستغنى بها او فرض بلوغ حد صلحها اذا
فلسه ويحتمل بل يخرج من ظاهري الحكم من ان يجنب الاول وفي الفاضل في لغة الثاني والله العالم هذا كله في المزارعة **واقا المساقاة** هي عبارة بالاجارة
منع لما نشأ واكثر المعاملة خلاف الاول خيفة وزعم فأنكواها للهيأ الذوا لغز ولا ينبغي ضعف للنص في المروبة من الطرفين وفيه خبر وغيره بل يعلم ان طرفيها
مواثرة او مقطوع بمحضها انهم ليس في شيء منها نصير بل لفظ المساقاة الا انها لا تصرح بظاهر على مشروعية معاملة على نحو اصول ثابتة بالشاء
المشتركة او بالنون كالنقل والشمير يخصص من ماصليها ولا يخصص بالمساقاة الا ذلك بل لفظ بعض الافاضل في ان تنبيه هذه المعاملة بالمساقاة اصطلاح حديث
حدث بعد زمان الشارح بل قال انه بعد زمان الصحابة والثابعين فان المساقاة في اللغة كما صرح به في عقد وغيره معاملة على نحو اصول ثابتة بالشاء
الصيغة ولم يذكر احد من المؤلفين ورود المساقاة في اللغة بل على الذي ذكره الفقهاء ولا وجدنا ذلك في استعمال العرب ولو كان ثابتا لذكره اهل اللغة
كما ذكرنا المزارعة وغيرها من لفاظ المعاملات الثابتة في اللغة وبذلك في هذا الموضع عرفنا الشارع او لا يثبت خبر ثابت اذا ذكر المساقاة في الكتاب
والسنة ولا في الاحاديث المروية عن اهل البيت ولذا لم يفت احد من اصحاب الحديث كالكنيني والصدوق بابا للمساقاة وانما اوردوا الاحاديث
المعلقة به في باب المزارعة والنقل الى المتفرع الاستعمال فيه فلم يثبت الاستعمال لثقل وثبوت عند الفقهاء انما يقتضي الحقيقة الشرعية
على الثقل وثبوتها في الوثائق الشارح اياه في المعنى المعروف لا مطلقا ولا يثبت في الفقهاء والمنكسرين والاصوليين اصطلاحا كثيرا كسيرة البستاني
شرعية فلا يلزم من كون المساقاة حقيقة في هذا الموضع ان تكون حقيقة في غيره عند الشارع وذلك في قوله في موضع سمي بذلك لان اكثر ما جازحه
اهل الجواز الى السقي انهم يسمون من لا يار الا اشتقا في سقيهم زمان الوضع اصلا لاجل عقد المزارعة بعد الشارع بهذه العلة وبسببه يقولون بها الى القضا
والثابعين ودعوى الاجماع عليها من السلف يقتضي ثبوتها بالمساقاة عندهم يجوز ان يكون المراد انهم قالوا بصفة المعاملة المسماة عند الفقهاء بهذه الاسم
وليسوا عليها وان وضع التعبير عن هذه فانهم بلفظ اخر واذكر الفقهاء من ان الاجابة لا بد من ان يكون بلفظ المساقاة وما يتردى معناها وان اظهر الصريح
هذا العقد سابقا او عقدت معك عقدا المساقاة محمول على العقد الواقع في زمانهم في زمان النقل وليس المراد جواز العقد بلفظ المساقاة ولو
عصر الشارع في جميع القول بوضع فيه جاز من لزوم استعمال الالفاظ الغير الصريحة في العقود لا في قولنا لا يصح المساقاة شرعا معاملة لا يخرج يقتضي كون
هذا الموضع معنى اللفظ في الشرع وكفى بتوهم هذا لبل على النقل لا نقول قد ذكرنا الاشكال فيما ذكره الفقهاء من لفاظ المعاملات من انها لثمة كن
وشرعا اذا كان هذا القول بظاهره لا يستلزم في الاكثر وان بعض المتأخرين حمل الحديث على الشرعية في المعاملات على عهد بهما حسب عرفنا المشرع في
الشارع فان صح ذلك والا يمكن حمل على ارادة المعنى الثابت شرعا وان كان الواقع فيه غير الشارع وعلى كل حال فلا ينبغي ارادة احد المعنيين هنا وان لم
ينسب ذلك في غيره لما عرفت من عدم ورود المساقاة في الكتاب السنة ولا في احاديث الائمة وبالحقيقة لا يثبت بدونا لاستعمال لفظا واحدا لا يتجوز
الاستعمال في عصر الشارع او الائمة مع عدم النقل لاختلاف الاصل وان كان هذا كله من قبل المحدثين وبعد فرض عدم وجود لفظ المساقاة عننا بالحكم
في شيء مما حصل البناء من النصوص مضافا الى ما عرفت من مكان المناقشة في جملة ما ذكره والى ما في صحيح يعقوب بن شبيب ضمن الاجاب بلفظ الامر كن
قال انه امر من السقي ون المساقاة والمراد منه الحق المعقود ون العرق وفيه ما عرفت من انه لا يوجب الايجاب بلفظ الامر اذ ائتمنه الحق المعقود
بل لا بد من ملاحظة الحق الشرعي فيه كما تقدم نظيره في المضاربة والاحراز العقد بلفظ الامر ذلك الزمان جاز بلفظ سابقا بلفظ بل هو مقتضى
لوضع مبدء الاشتغال بالمعنى المشرعي لا لا يوجب ارادة معقود الشئ ون الشئ منه ومن ذلك وغيره يظهر عدم اختصاص فائدة البحث عن معنى المساقاة
في كلام الاصل ومعاذ لاجماعهم ويحتمل ذلك دون استنباط احكام المساقاة من الخطايات الشرعية كما ذكره الفاضل المروي وهذا هو ظاهر من كلام بعض
ان المزارعة تطلق في الاحياء على ما يشتمل المساقاة فيمكن استفادته احكام المساقاة منها وغيره من كون حقيقة اذ غايبه ثبوت الاستعمال لله هو المحقق
بعد ان كان المفهوم عرفا من المزارعة المعاملة على الارض حصصا من اصلها وقد صرح اهل اللغة بان ذلك هو معنى المزارعة وان اربدا لاطلاق ولو على بل
المجاز فهو سلم لكن ينبغي وجود الفرضية المتعارفة عن ارادة المصير ودعوى ثبوتها في جميع موارد استعمال المزارعة في الروايات خبر مسلم بل منقطع بفتا
نعم قد ذكر بعض الفقهاء ان الخابرة المشكورة في الاحبار من المعاملة مع اهل خبر قال ابن الاثير في اهل الخابرة من خبر لان رسول الله كان اقربها في ائدة
اهلها على النصف قبل خابره ام عالمهم في خبر وهو هذا المعنى ثم المساقاة فلفظا لكونه ان نسب الخابرة بذلك ليس ثابتا فيه فان ابا عبد الله رضي
على ان الخابرة من خبر وهو الاكارو في الصحاح الخبر الاكارو من الخابرة وهي المزارعة وفي الصحاح المتخرج من الارض شغلها للمزارعة فانما خبر
وهو المزارعة ومنه الخابرة قبل من الخبر وهي المصير قبل من خابره وهي الارض اليتمه وعمل الخابرة المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من
العامل والمزارعة هي هذه والبيت المالك والمشهور انهما بمعنى واحد ومع فلا يصح الاستدلال بالخابرة على المساقاة التي عرفت فشا دعوى
دخولها في مفهوم المزارعة وكيف كان فمن معاملة كغيرها من عقود المعاملات لا سيما في اصول الاكام المزارعة التي هي معاملة على زرع بل ينبغي ان تكون
اصولا ثابتة بالقاء المشكوك لا كالتحضر او كالاكاري غير المزارعة بل لا بد ان يكون انية بخصه مشاعرا من غيرها ولا كالاكاري التي

اذا فصلت اما اذا انفردت بلفظها من غير ان يلاها لفظ آخر لم يرد له الاشكال لعدم هذه الغرض لان عدم العلم بحالها فاعلمت من حيث ان ارادته المسافة بلفظها ذلك
وح يكون جميعا لعدم انشأ العلم بالعرض فيها وظاهره جواز تعدد المسافة بالزمان مع خبرية وهو متوهم بل ذكرناه سابقا نعم الاخرى غير الغشاح للملا لفظ على
حقيقته والصحة لا تكون خبرية على زيادة خبرية وح يكون لاجاء غاشية لا مسافة صحيحة وبين ذلك بظهره في كلامه المذكور حيث قال انه لا دلالة لاشراط العلم
مع الخبر بلفظ الاجارة في المسافة على معنى المسافة بلفظ الاجارة ثم حصل في العينة معنى آخر وهو ان يكون قوله ولو قال استاجرنيك لمائة ايام وقوله
انما تستأجرها الحكم في ذلك بعدم الصحة على اشكال وقوله بيشا من اشراط العلم بالاجارة بياناً لاحد وجهي الاشكال مع ترك الاختلاف ظهوره ومعنى قوله اذا
يجوز بلفظها من غير ان يلاها لفظ آخر لان الاشكال في عدم الصحة اذا قصد بالاجارة معناها فاذا قصد بها الخبرية من غير ما هو المسافة فلا اشكال في عدم الصحة
لا متناع الحيازات في البعد فانه كما ترى وعلى كل حال هي لازمة في الاجارة بلا خلاف لحدودها في حدتها بل اجماع علمائنا واكثر العامة على ذلك لا فصل وعدم
قوله تعالى او فارقا لفظا للملك عن احد استحقاق الروايتين من القول بالزمان في المسافة على ما علمنا من الروايات اليهود وسؤال الله ان يفرهم من غير ان يفرهم بها وها
يكون لرسول الله سطر ما يخرج منها قال لهم فتركوا على ذلك ما شئنا ولو كان لا نعلم الجواب عن هذه بالذلة ولم يجز المنفعة بالمشيئة والقباس باطل عند
مع انه ليس اولى من قباسها على الاجارة كما اورد في المسافة والرواية غير ثابتة ولو صحت قلبي فيها ما يدل على التفرقة في المشيئة في من العبد في كل مرة
مطلبة كما ذكره المصنف بل هو على اشراط مختلفة في مدتها في شأه والله العالم وكيفية كل الاشكال كما لا خلاف فيضا وقضى في ان المسافة تضع قبل ظهور
الثمرة بل الاجماع يقتضي عليه كما انها لا تضع مكان بعد ظهورها وكما لا يحتمل تحقيقه على عمل يزيد بها كما اوردنا وان لنا جانباً الى عمل كالحجارة والنقل
والحفظ من المسافة وقضى ذلك لعدم موضع شرع المسافة وحمل بعض بعد ظهورها مع بقاء عمل كفي ابعث وغيرهما من الزيادة الثمرة كما اوردنا في ثبوت
تقدم من لسان الله تعالى بطلان الشك في تحقق موضع شرع المسافة لعدم اطلاق دعوى بالخصوص فيها بتمسك في دفعه من مودها بل قد يشك في
تناولها او في كونها معتودة والان تكون بخارجة عن تراخي ذلك على وجه يفسد شرعية الفرض المشكوك فيه من العقد المصفي الذي قد فرض عدم ما يصلح شأه
فيه بالخصوص لجميع افراد من عدم اطلاق ضرورية احتمال ارادة بيان الزم خاص من الازالة الاولى في العقود المتأخرة كما حال اوده بيان شرعية الفرض
المعروفة في الخارج من كل المال بالباطل لان المراد بيان شرعية كل عقد وكل بخارجة على وجه يثبت المظالم والاجماع انما هو على غير المسافة في الجملة
لا كل ما يصدق عليه ذلك وصح ان يثبت فيه خبر ظاهر ان فيما قبل المخرج ومن المخرج اولى بالشرعية من غير الخارج لكونه اقدم من القربا في الوث
بالشرع وحصول حكمه شرعية المسافة وقايد هذه الفرض ولعلنا ونحوه كان لا يظهر عند المصنف وهو الجواز بشرط ان يبقى العامل على حاله
تسند زيادة الثمرة وان كان لا يخفى عليك بعد الاطاحة بما ذكرناه فالاولى الاصول مع ارادة ذلك الرجوع الى الصلح والاجارة خصوصاً لو كان اهل
ببعض الاول لا دخل حال الثمرة الا ان يحصل زيادة وان قال في جامع صلتان ممكن تحقيق هذا الفرض ينبغي القول بالصحة لا لا يفتقر الى ثبوتها بل يفتقر
الشرع فخصت الزيادة في كمال البائع ونهاية الادراك زيادة فيها لكونه لك بعد ان فرضه في مثل حفظها من خداد الوض ونحوه قال مقتضى القنا
عدم الجواز وهو كك بعد الاطاحة بما عرفت مما يشكك معه تحقيق المسافة بعد ظهور الثمرة وان حصل بغير نفسه بمولها في الكم او الكيفية فضلاً عن مثل
هذا الفرض والله العالم وعلى كل حال فلا ينطبق المسافة بموت المسافة ولا يموت العامل على الاشياء باصول المذهب فلو علم ان المصنف استصحاب
صحة العقد ولو روي كثير من العقود الا انما لا يفتقر ذلك في المزارع منها كما انك قد عرفت الحكم هناك فيما اراد ان شرط عليه العمل نفسه مع
ظهور الثمرة وبعد فلا حظا فان المستثنى من اوداد عدم ان شرطاً بعد ذلك ان يفتقر من شرطه ما هو العامل بخلاف الحكم على المصنف من البطلان
بالموت كالاجارة وفيه بعد ثبوت ذلك في الغيب عليه ان غير ان عتدنا **الفصل الثاني** ما جاء في علي عليه وهو كل اصل ثابت لشرع ينفع
بها مع بقاء اثره لا ينحل بطلان ولا يذبحان وضل السكر والظن ونحوهما ما هو ملحق بالزجر فان هذه وما شابهها ليست كك وان تعددت اللفظان
بل وان بقي العطن ان يبدل من سنة لكن اصول هذه لا يبا لها خالبا واضلها معلوم عادة ولا دليل على جواز تعدد المسافة عليها اذ ليس هو الا ما
وقع عن النبي وفيه وجه يعقوب بن شعيب لا عموم فيها سبها بالنسبة الى ذلك واوقوا بالعقود والان يكون غنا عن تراخي لا يثبت بها مشيئة
الافراد المشكوك من المعاملة المعقودة الى هذا افراد متعارفة وانما المراد من الاول بيان الزم ومن الثاني بيان عدم اكل المال بالباطل اذ كان بالبخارة
المعارفة لان المراد شرعية كل عقد وكل بخارجة يقع الاتفاق عليها من المتعاقدين كما هو واضح يادى تأمل فاعلم ان الشرع من جواز المسافة على ما يجوز
مرة بعد اخرى واضع الضعف وعلى كل حال فثبت ان المسافة على الغفل والكرم وما في شجر القواكر بل ذلك هو الثابت مما وصل اليه
من خصوص مشيئة النبي في شجرها اطلاق يقتضي شرعية كل فرضها وقباسها على المزارعة واستصحاب الحكم ما منه لا يخفى عليك ما في خصوص
بعد الاطاحة بما ذكرنا نعم فيما لا يثمر له من الاشجار اذ كان له وروى يفتقر بكان الثوب بالشاء المشاء ولما تروى من كونها من الاشجار وظلها الظن
وجوده من خبر بل في جامع صدك ويكون معلوماً وسواة الوقت لغيره في كون شره وفي بعض الاحيان ان النبي عامل اهل خبر بشرط ما يخرج من الغفل
والشجر ما من اوقات الصوم وعلمت من هذه المعاملة على خلاف الاصل وفيها من الغرض بها البشعرها فاما الخيرة الاضطرابها على النبي خصوصاً ما
عرفت من عدم الاطلاق ولو قبل بالتفصيل بين المسافة على هذه شجاعتها من اشجار القواكر فيكون مستقلة فلا يجوز لكان وجهها بالتفصيل
في الثوب بين كونها في بلاد يكون وروى شره وفيها فيقول في الاول دون الثاني كلفه بلادنا الان والمراد من الذكر لا الاثني الذي لشرع معلوم والله
العالم وكيفية كل ضد يظهر لك ما ذكرناه انه لو ساقى على وروى او غير الغرض من قبل الغفل والاضطراب او على شجر غير ثابت لم يصح بل خلاف احد فيه
بيننا انصارا في المعاملة المتعارفة للاصول على موضع الوقا وعلى الثابت من المصنف من القول بعرفه اما لو ساقا على وروى من جرس الى حدة

مثل العمل فيجب ان كان المسألة بحاجة الى تنقيح خلافه الذي هو من عدم الجواز معللا له بانه خلاف وضع المساقاة وهو مع انه مقتضى ما اعترف به جوازها
سبحا في اشتراط عمل المالك معه الذي هو من جهة عمله وكيفية مكانه فبان لك ما ذكرناه ان شرط العمل ان يعمل المالك معه وان كان له ان يشرط
المالك معه ولا ينفذ في الحقيقة من مال الى مال بشرط العمل على المالك دفعه واحدا مثل العمل ما لا يفرط في شرط عليه فبان خلافه بجميع العمل
المساقاة باطله اما لو شرط ان يعمل المالك فيحصل العامل بمحضه على المالك المخصص العامل لا يخرج عنه الشاخي لصيرورة عمل المالك في مقابل العمل في المساقاة
لربما يعمل ولكن فيه تردد من ذلك ومن عدم منافاة ذلك للمساقاة اذ هو شرط خارج عنها ومن هنا كان الجواز اشبه باصول المذهب فواعده وعرضه
المقتضين ان المرد بجهة العينة اشتراط كون عمل المالك للعامل بمحضه ويرد في جامع صدق بان يخرج الى قوله فيحصل العامل بل كان يمكنه قوله للعامل
على ان يحصل له ان يعمل المالك في يده المالك كونه شرط كون العامل وكيفية شرط مال شخص لاخر واثباته لهذا الشرط فلو لم يكن له في
ان عمل المالك للعامل بمحضه كونه فاما مقامه في العمل على وجهه ولو لم يعمل العامل وعمل المالك ومعه كان جائزا وجب يكون وجه البطلان واحتياط العمل
قوله المالك الجواز اشبه لان العمل في كون عمل المالك مع فلا يخرج من عمل المالك لعل معنى ان يكون له حصته كان للعامل لا للمالك اذ هو لا يربطه بالعمل
المالك معه فوجب ان يوافقا العالم وكذا في كون الجواز اشبه باصول المذهب فواعده لو شرط العمل على المالك مثلا اجرة الاجرة الذين يبيعون على العمل
مع فرض كونها مقبولة او شرط خرج لهم منها معاذ ان كان مع ذلك للعامل عمل مقابل المخصص من الفائدة خلافا للتحكم من المبيع من البطلان المنقاة
موضع المساقاة التي هو ليل الادفع الاصول من المالك وفيه منع واضح ضرورة عدم ما يدل على اشتراط ذلك حتى لا يشرط ويحرم واما ما نسب اليه العينة
وما شابهها بان المالك شرط العمل على المالك الا لغيره على جميع العمل لا للاعمال الا الاستعمال والسنة فبان ان المالك في مثل الفتح لا يملك
ضرورة عدم ما يدل على المصلحة بعد ان كان مكن في ذلك خارجا عن العمل المساقاة والمعاد ويصير كونه علة له في الحاجة اليه فان المالك قد لا يملك في
الدهنة واستعمال الاجراء ولا يبعد من مباشر الاعمال ولا يمتنع فبان ان المساقاة من يعرف ذلك لا يوجب عنه في الاستعمال كما نرى في الامور التي
العامل في ذلك على ان يكون الاجرة منه بمعنى اشتراط عدم مباشرة العامل فان ذلك لا يمنع عنه المساقاة حتى مع اشتراط العمل المالك بالجرة منه عند
فضل الاخر ضرورة عدم اشتراط المباشرة في المساقاة والله العالم **الفصل الخامس في الفائدة اولى للثمة ولا خلاف ان لا يرد ان يكون المال**
جزءا منها مضافا اليه وبين المالك سوا او مضافا الى غيره ما سمع في الزاوية لان ذلك هو الثابت من شرطه وبينها دون غيره فلو اخرج من ذلك
المخصص بطلت المساقاة قطعا وكذا لو شرط احد ما الاخر او بالثمة مطاوعة ليرجع المساقاة التي هي خلاف الاصل المخصص في بابها في المنة
وليس تلك من بطلان خلاف ولا اشكال بل فيصير ما سمعنا سابقا في الزاوية من جهة ان كانت بطلت المساقاة لو شرط لنفسه شيئا معينا وما زاد
بينهما بل وكذا لو قدر لنفسه او لغيره او للعامل بافضل او عكس بل وكذا لو جعل حصته فخلت بينهما ولا خلاف اذ لا يرد ان يكون له حصة
الاشارة في جميع الفائدة المضافة من الاصول التي تقع عقد المساقاة عليها الذي صرح في لك باصنافه هناك واللازم ان يخلو احداهما مع
عدم حصول خبر الاجر لكن قد عرفنا ان يثبت سابقا على وجه لا يفتقر اليك جوازها في المقام بناء على اتحاد الزاوية والمساقاة بالثمة التي في ذلك
الفرق بينهما بان في النصوص السابقة هناك ما ينافي اعتبارها بالثمة المذكور بخلافه هنا فان لم يرد في احدى مشروعيها الا الاشارة في جميع حاد قوله
نحو او لا ان تكون تجارة عن راض وقد عرفت سابقا الاشكال في اثبات شرعية الفرض المشكوك في ثمة المعاملة المتعارفة المسلم شرعية جوازها
الذمة لان وثقه على طريق الشرطية كسبسته على مشروعيها باطل الشرط لا على وجهه في عقد المساقاة كما او مانا البتة الزاوية فلا يلاحظ
وإما لو كانت خلاف ولا اشكال في ان يجوز ان يفرق بين نوع بمحضه بخلافه المصلحة من النوع الاخر كالنصف في ثمة الفحل والربع من الكرم مثلا
لعدم منافاة للاشارة في جميع الفائدة لكن اذا كان العامل ما لم يفرق بين نوع من النوعين حد راض الفرض واليهما الذي ان الشرط في كل الاخرين قد
يكون اكثر ليجوز ان لا يفتقر اليك مطلق اليها لانه مع عدم ايراد كل نوع بمحضه بل كانت في الجميع بخلافه فاعدا بطلان العينة من اجتناب اشتراط
ذلك في صورة الاخر خاصة لا يفتقر اليك نظر الذمة لان يدعى استفادة اغتفار اليها في الثاني دون الاول من الاول لا لانه كما نرى او يفرق ان العمل
الناشئ من الاخر غير العمل باصل الحد فلهذا من حيث المساقاة عليها بالنصف من مصلحتها اجمع وان لم يعمل مقدار كل نوع منها بخلاف ما في
كل نوع بمحضه بخلافه المصلحة من الاخر فانه لا يفتقر اليك من دفعه والله العالم ولو شرط مع حصته من ثمة مملكت حصته من الاصل الثابت لم يصح لان الثابت
مقتضى المساقاة جعل الحصته من الفائدة خاصة دون غيرها الباقي على اصاله عدم المشروعية مضافا الى ان الحصته من الاصول قد دخل في ملكه فلا
يكون العمل البطلان في مقابلته لخصه وانما ملك المالك ولا وجبا بان هذا لا يعمل ان بشرط عليه العمل في ملك نفسه وهو المحكم عن الاكثر
كالطوس والحمل وغيرها بل في الرابض لم يفتقر اليك بخلافه من يبا ولا ظاهر فلو كان الانتفاع بذلك فيه تردد كما عرفت ومن عوم او نحو والموت
عند شرطه وفقد ذلك الذي هو من جهة اشتراط الذهب الفضة وغيرها كما سمعنا في احوال الفرق بينهما بان في الفرض قد جعل الحصته من الثمة
في مقابل العمل بجميع المال المعقود عليه ومع فرض صيرورة جزء من المال في الشرط العمل بجميع المال المملوك للمالك فلم يفتقر اليك جميع الحصته الشرطية
لذلك لانه لا يشرط وهو العمل بجميع المال المعقود عليه ان لا يشرط الزبوي كالاشتناء من العمل بجميع المال بل هو بيان لاشتقاق الحصته لعل
فيما يخص المالك والباقي يبيعها الثمة للمالك والخفي البطلان مع اخذ الحصته من الاصول عوضا على حصته من الفائدة لعدم شوب شرعية
المساقاة على هذا الوجه ولا يصلح جعلها لغيره عوضا عن حصته من الفائدة من غير فرق بين حصته من الاصول والذهب الفضة وغيرها اما لو اخذ على
جهة شرطية التي هي سبيل في الثمة فالتصحيح لعدم الادلة الذي لا فرق فيه بين ذلك وبين اشتراط الذهب الفضة والعمل بذلك بل يفتقر

الكلام اجمع واقفا العام ولو ساقاه بالنسبة مثلا ان سقى بالناضج والثلث ان سقى بالسائح بطلان المساقاة لان المحصول لم يمتنع مع التزويج والتعليق
و لكن قد ردد من ذلك ومن لم يمتنع على كل من التفرع بين فروع الاجارة على باطن الثوب بدوهم ان كان رويها وبدوهم ان كان قاربتا بالانكاسا
في الحقيقة فممن لا اجارة ولكن لا يمتنع عليك ان الانسبة باصول المذهب فواحد الاول لعدم كونه ذلك تعبنا راضا بالانكاسا بل لا جارة ولا جواز
في الاجارة لو قلنا بل لا يمتنع على ان يمتنع الجواز هنا بعد هذا القياس معلوم استغناء المساقاة عن عقد الاجارة كما هو واضح والله العالم وبكون
ان يشترط رقب الأرض على العامل مع المحصة شيئا من حيث فتنه بل لا خلاف فيه كما ان في بعض واحد ولعل في ذلك كافي في ثبوتها السائح فيمكن لا
اشكال في اصل الجواز عندنا فلا ينبغي التوقف فيه لعدم المؤمنين مع عدم كونه منافيا لمقتضى العقد ولا للشرع فيجوز وبجواب الوفاء بالشرط ما ذكره في بعد
من الاصل ان لو تلفت الثمرة اجمع باخذها من ثمرها وارضيت له بان الوفاء به وكذا اذا خرج ولا كان اكمل ما بالباطل لا يمنع استحقاق احد الطرفين
او بعضه من ورف ما يباله من العوض الاخر فان شرط جز من العوض كمن وجامع صد ان الحكم في الصوة المفقوضة واضح اما العكس وهو ان شرط جز من
على المالك فقط اطلاق عبادة كره ويزان كره وفيه نظر لان العوض من قبل العامل وهو لعل فيحصل والشرط قد وجب لعل فيحصل فممن لا يمتنع سقيا
للمساكين العوضين لا يوجب سقوط البعض الاخر مع سلامة العوض الاخر ويشترط لك فقلت فالتى ان المدرك لذلك هو بطلان المساقاة لا بطلان بطلان
الشرط باضافته فقلت الفائدة التي ذكر في المساقاة وعدم بطلان البيع في بعض المصنفات خاصة بعدم خروج الثمرة للبلع خصوص لا يمتنع الجواز كما ان
الاقدام عليه للعادة معد في الاصل فممن لا يمتنع الصنف مع ثقلها ورواها شهد لذلك في الجملة ما اعترضه في جامع صد في فرع ذكره في مثله صريحا بالعام ان
لا يوجب عليه اكمال العمل تمام المدة مع عدم خروج الثمرة او تلفها كمن كره احاطة له لاجل اذ لا وجب له الا انفسا كما يترك والالجب اكمال كما هو خارج ذلك
ظاهر شيئا ليعامل الفاضل في المدة مع وجوب الانقضاء عليه لا ان لعل العوض كمن كره كلف العوض لمعين في البيع قبل قبضه الموجب للانقضاء
ثم قال وفيه نظر فقلت بل النظر في عدم ضرورة فساد المعاوضة في المساقاة بخلاف في المتشابهة التي يرد منها المحصة من الرجوع اليها فيحصل وقد لا يحصل
بجواز المطام العوض في المطام بطلان المحصول الثمرة ولا يمتنع في الاحاطة عند كمن كره في ذلك فلا اشكال في الحكم المزويج اما الكلام في تلف البعض فلا يظهر
من ان قصده سقوط شيء من الشرط بل لا يظهر في اعتبار تلف الجميع السقوط لكن في عقد في تلف البعض لا يخرج او قصور الخروج اشكال وفي جامع صد
من ان الشرط محصور من احد العوضين ولا ينبغي ان يجمع احدا العوضين بغيره الاخر فيقابل الاجزاء او الاجزاء فاذا تلف بعض احدا العوضين فيجب ان يقطع مقابلته
من العوض الاخر من ثم لو لم يخرج الثمرة اصلا او تلف جميعها سقطت المعاوضة لان مقابلته الاجزاء بالاجزاء في عوض المساقاة منتفبة لان النافذ
الفائدة عند بطلان التلف فقلت الخروج من معلوم فلو تخلفت المعاوضة لم يكن الساقط مقابلته معلوما ولذلك لو تلفت بعض الثمرة او نقص الخروج
على العادة لم يقطع شيء من العمل اصلا ولا ان العامل يملك حصصه من الثمرة بالظهور فاذا تلف بعضها تلفت ملكه بعد استغناء اياه بالمعاوضة فلا يقطع
ببطلان شيء من العوض الاخر بل يقطع هذا اذا تلف الجميع بغير ان لا يقطع الشرط لمعين اذ لا نفوذ ذلك ضرر فينتفع بالحد الذي هو قائل واعلم ان
الاشكال في سقوط الخروج لا يبرر اصلا لان العوض لا يخرج قبله الا كان وكثيرا لا يمتنع خروج وجهه بحسب العادة فكيف يقطع سقيا من الشرط بخلاف
العادة اما تلف البعض فلا اشكال فيه وان كان لا يخرج من وجهه لان عدم سقوط شيء في وجهه لا يبرره عموم او قربا العوض والمؤمنون عند شروطهم
على ذلك كله فقلت لعل لوجه مبي على اعراض من بطلان المساقاة في خصوص الفائد فيكون من بعض الصفقة في المساقاة والله اعلم فان
الفائدة لو كان معلوم الحال وقت العقد لم يكن المساقاة على وجهه ولعل لوجه من اول لا يصير شيئا للعوض في الواقع نعم هذا كله في عدم الخروج مثلا
اما التلف بعد هذا فلو ان منبأه احتيا الاذراك في الفائدة التي ذكر في المساقاة لعدم المنع بها وروى في الاول بطلان بخلاف الثاني
وعلى كل حال فليس العامل في مقابلته عمله الا حاصل من الفائدة كما ان ليس له شيء مع فرض عدمه اصلا لا فائدة له في ذلك فممن لا يمتنع
في احكامها اي المساقاة وفي مسائل الأولى كل موضع فتنه المساقاة اي يعلم فتنه اصل انعقادها فله العامل مرة المثل اصلا اخر ام لم
الواقع بالاذن من استرقاه والثره لصاحب الاصل المملوك فتنه تناقض مع فرض عدم النافذ لشرع اعنه من غير فرق في ذلك بين العلم بالقتل والجهل
وبين كون القتل من شرط كون الثمرة للمالك وغيره كما هو مقتضى اطلاق المصنف بل في ذلك نسبة الى الاكثر وجهه ما عرفت من صلة اخر ام لم
المسلم بعد العلم بعدم كون ذلك من المشرع السقط للاجرة له او اشك فيه والرضا بالعقد الفاسد او بالعقد المقتضى لعدم الاجرة ليس رضيا بالعلم
بلاجرة فان احببه ولا يلاحظ بمقتضى كون الشخص مبي في الخارج الرضا بالعقد الذي لا يثبت عليه ذلك والعمل الصادر منه انما هو من حيث مقتضى
العقد الفاسد لا ان رضاه به بالعلم في حد ذاته وفي نفسه بل لا يمتنع في حد ذاته الذي قد وقع العمل على مقتضى معاملته معامله الصحيح بغير اجرام
العمل بمسبة فقلت لك نبيما لجامع صد من تعيد اطلاق المصنفه بما اذا لم يكن العامل عالما بالقتل وبما اذا لم يكن القتل من شرط كون الثمرة اجمع
للمالك كمن في الصورين منبر على الاصل على ان لا يخرج من شرطه واول من في ذلك ما في التعهد من ان الواجب لحيث لا اقل الاخر من حصص
والجرة المثل لا فائدة على الشئ بما زاد عليها مع فتنه انما اجرة المثل اذا لم يخرج من شرطه واول من في ذلك ما في التعهد من ان الواجب لحيث لا اقل الاخر من حصص
وزنيب حكمه عليه فيبقى اخر ام لم يمتنع على نفسه على ما تقتضيه الاصلية الشرعية من ضمانه لاجرة المثل كما هو واضح يار في امل والله العالم المسئلة الثانية
اذ استاجر لعل العمل حصصه منها اي الثمرة فان كان قبل ظهورها لم يخرج ولا واصل لا يكونها معدن من جواز اطلاقها في المساقاة لا يمتنع
الجواز هنا بعد هذا القياس وان كان بعد بدو فصلها جان بلا خلاف ولا اشكال لعدم الادلة في اطلاقها السالمين عن معاوضة ما يقتضيه المنع
وان كان بعد ظهورها ومولها معطوثة وقبل بدو الفصل بشرط القطع صح ان استاجر به الثمرة قبل بناء على اعتبار ذلك في البيع الذي قد فرغ

ما يرتفع في المقام فلا حظ واما كما انزلتكم انما حكم الشرع مع عدم خروج الفرق او بعضها والفرق بين المذكورين شرط وجوب المقدم والمحصر والفضل
 المسئلة العامة مشتملة على الفائدة تلك بين العامل وربها لا اصول بالظهور بل بغير خلاف اجده فيه بل في كونه متبينة الى علمنا بل في كونه لا اجماع عليه عدم نادر
 ملكا العامل المبلغ التفرغ وادراكها قلت فليس مع الاطلاق بينهما بالظهور معناه ان ان ذلك هو مقتضى تبينه البناء في الملك والمشرع من عند
 المسافة المقتضى ملك العامل المحصر وملك وربها لا اصول العمل عليه فاعرض العامل من عدم ملكا العامل الا بالضرورة فبما على عامل القراض ما على الفضا
 حرقه المقتضى عليه عند انما تقدم في محله مع وضوح الفرق بينهما بان الربح هناك وغايبه لاس المال فلا يرجح في التبعيد وصول ربح المال الى الملك بخلاف
 الثمرة هنا فيجب تركه فيها على كل واحد منهما اذا بلغ نصيبه نصيبا كاملا مشهورا والتحقق سبب الوجوب هو البناء على ملكهما مع فرض بلوغ النصيب خلافا
 زهره هنا وفي المزارعة محققا لك البذر والزرع لان ما باخذ مالك الارض كالاجرة عن ارضه فان كان البذر بينهما فالزكاة على كل واحد منهما اذا بلغ مقدار
 سهمه النصيب على ابن ادرين في التمتع عليه وقال ابن ادرين في هذا الحكم وكما ثبت في المحل في بنيه على ضاربه فلم يثبت له مقدار باعذار واضحة وانما بها
 ان تقييل عليه الزرع وليس انما تقييل عليه كله وملك ربه الله وهو على اقله ووافقه على ذلك جميع من اخرج عنه في وقت بعد ان استجوب قول ابن ادرين في ان
 قول ابن زهره ليس بذلك البذر من المصوب كونه في النظم ان العامل لا يملك ذلك كثر تشنيع ابن ادرين عليه والافق في غاية البعد عن النصيب ونحوه في
 بعد ان قال متعنه فلا ان المحصر قد ملكه هنا بغيره في وقت يصلح لتعلق الزكاة بها لا بطريق الاجرة ثم لو سلم كونها كالاجرة فطلق الاجرة
 لا تمنع من وجوب الزكاة بل انما تعلق الملك بها بعد الوجوب انما استاجر بزرع قبل فصلها واجر المالك الارض بالزرع كانت لو كانت الزكاة على
 الاجرة كما لو اشترى الزرع فكذلك لو كان بين المالك والمحصر لا يملكها من لا يملكها بالظهور بل بعد يدق صلاح الثمرة ونحوه امكن بربط الحكم لكن خلاف اجماع
 الاحتياط مع ذلك لا يملكه عليه بالاجرة بل يملكه عن الوجوب في جميع المقاصد بعد ان حكم باسمه من ثقت قال وهو على اقله والظن عند ان لا
 وجه له اصلا الاطلا القول بان استخفافه وملكه انما يكون بعد يدق صلاحه وتعلق الزكاة وهذا خلاف ما نقله المقصود لما اذا فكيف يكون خلافه فربما
 من التصواب ولعله يريد ان ذلك محتمل وغيره مطلق بطلان فلا يبق على فائده كل ما ذكره ابن ادرين من التشنيع فلو لم يبق من هذه محظوظ من الوجوب في الاجرة
 عن العمل باختياره عدم استحقاق ثلثها الا بعد تمام العمل والزكاة يفسر فيها التمكن من التصرف في المال المملوك وان لم يخط وجوبها بعد المونة والضرر كون
 العمل في مقابلها فحق مؤننه ولذا اول الاول في خلافه عن عدم وجوبها على الاجرة ومنه يعلم ان ذلك من وجوبها فيما لو ارضى بزرع اذا اراد عدم احتسابها
 مقدار اجرة المثل من المونة وكذا اجرة مثل العمل وبذلك يظهر الفرق بين المقام وبين عمل المالك لثمرته مع انه ربما قيل انما يملكها بغيره فلو كان ذلك
 كونه ما يملكه من ثياب ونحوه في ذلك وان كنا لم نوافق عليه لكن المقام في العمل المقابل بجزء هو الزرع وهو الفرق بين الموضع في المسافة والمزارعة
 في بين الاجرة واضع الفضا ولعله الى ذلك ونحوه او ما الفاضل في وقت ينفي البعد عن الصواب لا ما سمعته من جامع صدق ولك ذلك مما لا يناسب على مثله
 من جملته المون والزكاة انما يملك على المعقود انما يقول الله به وبشئونك ما ذنبونك فل المعقود غيره مما تقدم في محله بل لو ان السبب في ملك العامل بعد
 بدنا الصلاح او بالضرورة فالحجة انما عدم الوجوب على المالك فضلا عن العامل لان من جملته المون وان يملك النصيب بها نعم لو لم يملكها باستثناء المون انما
 وجوب الزكاة عليه كما في ذلك قال لان استغناها عن ملكه حصل بعد تعلق الوجوب كما يجب لزكاة على المبيع لو يبيع الثمرة بعد يدق صلاحه لكن قد يشكل
 بالفرق بينهما بالخرج عن ملكه فخر اجماعا في الاول بخلاف الثاني على ان ثمانية الملك معتبرة في الزكاة وهي هنا متبينة بتعلق من العامل المانع لغير النصيب
 وان لم يملك ملكه تملك ما اذا وضع ايضا الى محل يفسر بها على ان الفرض بينهما كانت المأثرة باطله عندنا لان الاصل الفضا وما عداها يظهر من بعض
 النصح محمول على وجوب ذلك بغيره صلبا واجارة جامعا للشرائط لا على مخرج هذه العقد على نحو عقد المزارعة فان اجماعه يفسر على بطلان
 وجه فالقصر لصاحبه لعدم حصول ما اقتضى في المنة ولصاحب الارض انك بعد بطلان المعاملة فان الناس سلطون على الموهوم ولذا الاجرة عرضا
 مضمون متعنة الارض لقرون ما حصل الاذن بسببه في الشركة في الفرض باختياره المعاملة والضرر عدم دفعه الارض حقا وانما يكون عليه ارض الفضا
 لخاص على الترتيب بالقلع وان استوفى له فان استخفافه لا يبرح صانته لما يحصل بغيره بعد ان لا يمكن الفاضل ان لا يكون له عرض وانما استخفافه
 المعاملة الذي وقع الترتيب منها بها ولكن الكلام في كونه نادره في ذلك ان المراد به هنا تفاوت ما بين جملته حائبة على الوضع الذي هو عليه هو كونه
 حاله خسرانه اجبا بالاجرة واستخفافه للقلع بالارض وكونه مقلوفا لان ذلك هو المعقول من ارض الفضا لا تفاوت ما بين قيمته فائما مط ومقلوفا اذ
 لا حق له في القيام كك ليعوم بذلك كما لا تفاوت ما بين كونه قائما بالاجرة ومقلوفا كما ذكرنا من ان استخفافه للقلع بالارض من جملته اوصافا ولا
 تفاوت ما بين كونه مستخفا للقلع ومقلوفا للقلع بعض او جملتها انما كونه بالبناء ولا بين كونه قائما مستخفا للقلع بالارض ومقلوفا للقلع ومقتضى
 القيام بالاجرة وهذه الوجوه المتبينة ذهب الى كل منها بعض الان قال والاول مع سلاسه عاجها لا ينج من ذلك مع معرفة الارض فيه موقوفه على
 حيث اخذ في تقديره وانما ان الغلبة لا تختلف باختياره فان قدره كك كقدره مقلوفا وقائما بالاجرة فلا يبرح مثل هذا الدرد وهذا الارش
 نظرا وكثرة قد تقدم بعضها قلت فذلك انما او كثرها مبيته على الملاحظة بقا في المنة في عمه في قيمته ولذا لا حظا البقاء بالاجرة مع انه لا يبرح
 عليك عدم استحقاق بقائها اصلا لا حقا ولا بالاجرة وانما ذلك ينبع من الترتيب بينهما ما قد يرضى من المالك بالاجرة او بالحياتية فليس هو من اوصاف
 ثبته ثم لو قلنا غير المالك المستحق للقلع امكنه فقومه عليه بغيره ذلك ما هو فعله له باستخفافه ولكن بصم ارضه فضا لخاص له بالقلع بغيره ان
 اذا لم يخط من حيث الفضا نفسه فضا ضمه له وجه لا يلفقه لوضعه لربها وهو المالك والمشهد في المنة ولو نقص بالقلع ضمن ارضه لا ان المالك

[illegible]

مجلس

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

[illegible]

ذلك خصوصاً فيما مضى من العادة مما هو ليس بشيء ولا يفرط ومنه يعلم انه قول المصنف ولا يجوز اخراجه من منزله لذلك انه الامع الضرورة كماله يمكن
من معناه او علمها من منزله او ما اشبه ذلك من العادة ضرورة عدم الفرق بين ذلك وبين ما تقدم مع فرض قضاء العادة بوجوبه يمكن ما يقتضيه الفرض
بها ومن الغريب ان في ذلك واقف هناك ذلك مع انه قد سمعت من بعضه فانه بعد ان ذكرها عدم الفرق في المنع من اخراجها لذلك بين كون الطرفين متساويين
وعدمه لان الفعل يفرق فيها وهو غير جائز مع امكان ترك وعدم الفرق بين كون العادة مطروحة بالاخر لا لكونها مطروحة بالاولى بل لكونها مطروحة
لذلك بنفسه وعلاوة مع حيث لم يعد لا اتحاد العادة للجميع قال واستقر في كره عدم الفصل في جميعها من الطرفين وان امكن سببها في موضعها
باطل او العادة بذلك وهو متفق على انها بذلك لا مطعون في كونها لا يفتي عليك ما اذا اطلاق لبيان الضرورة وان كان الطرفين يتفرقا الذي هو محتمل
ذلك من ضرورة بيان المحذور فالضرورة واللازم في كراهية من خطر الطرفين فانه قد يشكك في بعض الصور اذا كان الشاهد في وقت اخر من الضرورة او خطر من
اخرها من جهة واحدة ونحو ذلك فبذلك مع اشتراكها في الضرر مما اقل الضرر بين الطرفين لا ان يكون لعدم اراة هذه الصورة من الاطلاقات المترتبة
والاخر سهل بعد ظهورها في ذلك في فصل المسئلة وهو ان المدار في حفظها وفي جزاءها على العائد الذي لا يبعد عن طريقها مع حلاها من مفرط او مشددا بل قد
سمعت قدام العادة مقام الاذن من المالك في ذلك وانتقل العالم ولو قال المالك لاشتملها ولا شتمها لم يجز القبول لكونه ذا كبره ونقضه من ثبوتها
المنفعة على المالك بل يجب سببها او علمها من اعادة الحق الله تعالى ان لو ان اسقط الادنى حق بل مع امتناع المالك ورفع الامر للحاكم وامره بالمتقنة
منه الذي يجزى الرجوع له عليه وكذا لو كان باععه ولو لم يمتنع من اعادة ما اودع منه مع سبب الجميع على حساب ما تقدم سابقا نعم لو اخل به ذلك وحال
هذه المدة من ضمن كون المالك اسقط الضمان فيه كما لو امره بالقاء ما لدى البصر خلافه بعضه فاجرى حكم الوديعه مع التمسك بغيره حتى غير المحذور
الا انك ترى الاصل بعد انضائه لبل الضمان في غيره خصوصاً فيما لو كانت الوديعه من حيوان كخروفه وبها ونحوها بل في ذلك الاقوى عدم وجوب
حفظه فضلاً عن عدم الضمان لان حفظ المال انما يجب على المالك لا على غيره وانما وجب الاقفاق في الحيوان لكونه ذارح فبأنه بالتمسك بغيره حتى يبع المدين
يبقى اشكال في اصل الضرر الوديعه على هذا الوجه المقتضى فانه المالك فبذلك في هذه امانته شرعية يجب دها الى المالك ووليها المالك لان
بغيره من وجه لا سفر فيه او يقر ان السبق لا يترسدا ابد ولا ينجب لها كمن قد يقر ان الاشكال في حصول الوديعه المادون فيها بالتمسك مط اوفى شئ
خاص كما ان قد يقر بوجوبه في بعضه من هذه المالك عليه وان اذن المالك بالثلاثة كما قد اشارنا اليه سابقا والله العالم ولو عجز لم موضع الاحتفاظ افضل
عليه لاصالة الحرمة المصروفة مال الغير بغير اذنه فلو نقلها عنه ضمن لا نهجا ولا اذا كان النقل الى الاخر قبل او مشددا على قول قوي اذا قد فهم اراة
ما صحت ولو بقرينة ظهوره في النص لا الاحتفاظ كغيب الزرع والراية في غيرها من المزاينة والاجارة اما اذا لم يقم ذلك فالاقوى الضمان حتى في
النقل الى الاخر فضلاً عن المساوي فانه اراة التخصيص منه واطلاقه ويمكن كونه في اراة المترتبة لحقق الحق الفسخ اللهم الا ان يقال
ان الابداع كان يقتضي النصيب في اراة الحرز وتعيين موضع الاحتفاظ انما يقتضي عدم الاذن في الادون ما غير فبقى على مقتضى الاطلاق الذي لم
ينقيد النصيب المذكور بعد فرض عدم ظهوره في اراة التقييد لم فرض حصول الابداع قد كان يعين موضع الاحتفاظ فيخرج الاحتفاظ عليه بالظهور
ارادة المثال ودعوى حصول مفهوم الموقفة في الاخر واضحه المنع مع انه قد فهم ذلك بغيره في ظهور النصيب يعين موضع الاحتفاظ كما في
غيره من اراة المطلق والتقييد ولعلنا نخرج في ذلك بعدم جواز الخطي في الفرض حتى الى الاخر بل كما جاء عندهم الشبهة نحو شبهة على الفوائد بل
في التمسك الى القول النوع الثاني في الفوائد المشعرة بالتوقف وان القول لا يخرج بغيره رجوعها اليها مع الاحتفاظ بالاجابة في المقام تنسبه الى
ظاهاها وبالنسبة وموضع ثمر والنسبة وموضع ثمر والركن والاذن بل وميل في واجبة تقع وبذلك يظهر لك ما في دعوى الاجماع على الجواز
في الاخر وانما الخلاف انما هو في المساوي والآخر وعلى كل حال فلا يرد في انه من بناء على ان ذلك من موضع الاطلاق والتقييد كما شهدنا في
المقصد وغيره فلا يجوز نقله الى مادونه ولو كان حرزا الامع الخوف مع اطلاقها فيه بل لنا الاجماع على عدم جواز نقلها الى مادونه وماذا لك الا انهم
التقييد من النصيب المترتبة ولا يثبت عدم الفرض بين مادونه وما فوقه مع فرض عدم فترتيد بل على ذلك كما انزلا اشكال في ظهوره لك ما لو كونه
حرزا مثلها اسامع فرض عروضة الخوف عليها في فلا تشبه للاطلاق وقع يجوز نقلها الى غيره وان كان ادون مع فرض كونه حرزا بل مقتضى اطلاق
العبارة وغيره ما جاز النقل اليه وان تمكن من المساوي والآخر ولعل وجه بقاء الاطلاق على كل حال في الفرض وهو يقتضي ان المترتبة خلا
لثاني التمسك بين فاضل المساوي فما فوقه مع التمكن والا فلا ادنى مع ان مذهب عدم ظهور المثال في التمسك المترتبة وكيف كان في عدم الضمان
يجوز النقل سواء تلفت بهما او غيره للمعقود من ان يرضى الجواز حصول الاذن من الموضع وهو يقتضي عدم الضمان فاعرض بعض الحكم بالضمان
مع جواز النقل الى الاخر والمساوي عن اخر من الفرق بين التملك لثقله لا لانهما مثلاً وغيره فبذلك في الاول والثاني لا ينج من نظر لعل في
الاول ان جاز النقل اليها انما هو من القوي التمسك بغيره التي يجوز بها اقدام ولكن لا يرفع الضمان الحاصل من الحافذ والثاني بان استثناء
الضمان معه وان جاز النقل اليه لعل في عدم ظهور الخطأ في كونه مساويا او اخر من فرض ظهوره بغيره لانهما لثقله الضمان او التملك بغيره
فلم يبين له ظهور الخطأ الا ان الجميع كما ترى وعلى كل حال فعد بان لك ما ذكرنا انه لو قال لا تشتملها من هذا الحرز ضمن النقل كيف كان المراد
او اخر لحقق التملك فيها بالحق الفقه التمسك بغيره مع عدم جواز ذلك للرعايا الا ان يحاذر تلفها في غير ذلك النقل كونه في المساوي والا
والا لا ادون كما في ذلك لو احرز مثلها مطا كما هو الاقوى على ما عرفت سابقا في نظيره وعلى كل حال يجوز ذلك له ولو كان قد قال لا تشتملها من
عن هذا المكان وان تلفت فيه لعدم ثبوت هذه السلطنة له من السلطان الحقيقي بل جرم عليه ضاعة الما والفرق في غير وجهه من ذلك

المنع عن التبذير عن ترك السقاء من الاموال التي جعلها لنا فاما ولكن لا ينبغي عليك عدم بقائها حتى في يد غيره ووجه بل هي امانة شرعية لعدم الاستئثار
 من المالك وفي ذلك فبعضها مع عدم الروا الى المالك او وليه فورا او الاطلاع كما لا ينبغي عدم وجوده لك عليه وانما هو حائل في ذلك من وجوب النقل
 لان الحفظ واجب عليه ولا يلزم الا بالنقل والتمتع من صانعة المال فلا يسلط هذا الحكم على المالك وان صرح بقوله وان تلفت لكن هذا الوزن ثقلها اثم ولا
 شك ولا سقاط للمالك لغيره كما لا ينبغي من اية بناء على ما ذكرناه من الودعة ولذا وجب الحفظ ضرورة الاحتياط لئلا يترتب من ذلك منعه من قطع النظر عنها اذ
 هو ان سلط المالك لا ضرر ضرورية عدم الاخذ من المالك وفي ذلك بل العسر فيه وبما قبل ان وجهه دعوى كون المراد للمالك بالتمتع المزبور لا لسلطه
 في حفظه بغير كون المكان المزبور انحرزا لا انحرزا من خطاؤه او بغيره ما تافقه في ذلك من وجهه لغيره فبما قبل ذلك المكان حرزا للروية ان الضرر على هذا التقدير
 ضارها عدم النقل مع الحفظ والتفريط كما في الشيخ في قطع مع انك قد عرفت نص محمد بن عبد الوان اثم نعم قد بين ان عدم ضمانك لك للاصل المقتضى في خلاصة على
 التفرقة التي لو اراد المالك بغيره والامان عدم النقل في اعيانها وجوب حفظها بغيره من مال غيره عليه وجهه اضعاف عليه وان قلنا بعدم وجود حفظ مال الغير الذي
 لو كان في يد غيره وهذا الوجه لا يثبت ضمانا وانما هو من شرطه في المالك هذا كله بناء على سقوط طهره في المالك في الغرض وبما قبلنا
 فيها بغيره لسلط الناس على اموالهم وليس هو من السعة والتبذير مع فرض احتمال فرضه عند دفعه لك وقت نفيه وضوضاض حضوره في البلد وامكان
 او لم يجز له ان يملك في المثلين وبعد التسليم ففيه بعد بغير حصول ما يقتضيه جواز نقله انتهى وجوبه وجهان لا يوجب ثابتهما من قوة لعدم البينة على
 بعد الشك ان لا يكون الظن في الدلالة تحت الاثر المصدق في ذلك فلا يوجب حكم ضمانا في تقوم البينة على حصوله بل قد يحصل الضمان مع قيامه التبعة على
 مال معنوس ولا اذن من المالك فضلا عن الغير ان كان خلافا لمتشبهين بغيره في المثلين على المثلين والاحتياط بجزان الاقدام ولا يرضى ان الضمان
 يحصل من خطاب لا يوضع وفيه التيسير على المحسن انما هو بالنسبة الى اقله من الاحتياط على المثلين في ذلك ولا يعلل بغيره من كفة من انه لو نقلها
 الى غير المثلين وتوقت النقل الى غيره لا يرجع بها الا من منع بها ولا يستثنى في ذلك لكنه لعل اية مع ذلك الرجوع مع نيته لا اذن الشايع لوقوعه لك فقد
 على اذن المالك ولا في جميعا بين المثلين مع ما عدا حق الله في امثال امره بحفظ المال ولعل لا يوجب من وجهه لو كان اذن الحاكم او عدول المؤمنين والله
 العالم ولا يصح ودعوى الطفل ولا الحيوان لا اعتبار الكافة في طرفة عينها كغيرها من المثلين لعل في الاجماع بقسمه عليه من غير قبح بين اليها وغيره
 الا انهما قد هما بل لا يصح حتى لو علم الاذن لهما لغيره بغيره من غير مباشره العقد كما هو واضح نعم لو علم الاذن اكتفي في الودعة بغيره المثلين لهما ايديهما
 بناء على الاكتفاء بمثل ذلك فيها لعدم اعتناء مقارنته القبول فيها للايجاب الاختصاص عند الودعة منها او عرضها باطل ولا يجوز وضع اليد عليها بل
 بغيره من القابل بل ذلك تمامها لعدم على اليد ما احدثت وغيره ولا يبرر بغيره اليها لعلها وانما التي اليها الخاصة والعام مع شدة بل يقتضي اطلاق العارية
 وغيره لك وان كان قد فعل ذلك حسب الغرض من التلف ونحوه وهو مؤيد لما ذكرناه سابقا من ان الاحتياط لا يرفع الضمان لكن في ذلك وعرضه الاخرى انه
 لو فعلها ما منع خوفه الا انها بغيره في الحفظ لغيره من حسن وما على المثلين من سبيل لكن يجزى عليه من لغيره في ذلك فان تعدد قبضتها وترباها
 ودينه لمعرفته هذا كله في الودعة بغيره كما لا يخفى من عادوك ان لا يطل على بل لا يضمن بالالاها لوقاها لك هو لان الموضع لهما لعل في التلف لهما لعل
 بايديهما لهما الا انه لم يجز عليه لحفظ واداء الامانة في قبضتها الا ان لا يفرى من فقهها ما فيه ولا دليل على ضمانها بل ذلك بعد ظهوره وقوله على اليد المثلين
 حتى لو تعدد من لوان المالك ما يشترط بكل ونحوه او بسبب اياها في ونحوه اعيانها كما في ذلك وغيرها فالأهم من تلف الشامل المكلف غيره في يد
 من غير ما ان كان لا لا ائتمنا من بعد التكليف في مال لا يفرى من سبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن
 عدم الضمان من غير قبح ان ترا على اليد بغيره من خطاب الوضع الشامل المكلف غيره من حيث تشييد الضمان وان وجب الاداء بعد اللغو ولعل على انما يبراد
 منها الا لا ائتمنا من كان كالمالك فان وقع على المثلين لا ائتمنا من المالك باليد بغيره من سبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن
 عنها الواسطة من غير قبح ان ترا على اليد بغيره من خطاب الوضع الشامل المكلف غيره من حيث تشييد الضمان وان وجب الاداء بعد اللغو ولعل على انما يبراد
 فله ان لا يفرى من سبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن
 فانها ما لا بد من حيث حصول التلف في المثلين احد ما من المالك وهو افرى من الواجب من احد ما مع عدم التبذير فيقوم ذلك مقام الاكراه
 منه في ايديها بخلاف مالوا باليد بغيره من سبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن
 او المثلين في قبضتها ذلك وهو حكم بضمانها باليد الا ان يحصل من المالك مباشرة تلف او بسبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن
 ونحوه ماله مدخلية في التلف واجبا و لا ذكره ثانی التمهيد من عدم ضمانها باليد لعدم الدليل الذي قد عرفت ان كان دعوى القطع بغيره لغيره
 فيها باخذ ان بغيره من و علم من المالك بغيره ونحوها كما لا ينبغي على المثلين في جيرة بعقد اهل البينة والله الموفق والعالم واما العبد اذا استودع
 فالتلف لا يبرر ان يبيع بغيره الفس وان كان الاستدراج باذن مولاه اذ هو لا يقتضي التزام المولى بذلك حتى في كسب العبد الاصل وغيره وان كان بالالاها
 مع فرض عدم كون القبول باذن المولى من بعض المالك لعدم جواز فعلها وعدم وجوب الحفظ عليه فالضمان للمولى من المالك وفيه لمعرفته
 افضا البند الضمان فيجوز اتياء به بعد التصرف كما في كفة وبما صرح به كما لو كان القبول باذن المولى ولا يرجع بوجهه على المولى حتى في التمسك الى كسب العبد

الاحتياط في المثلين

كالا يفرى من سبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن

كالا يفرى من سبب اياها في المباشرة هو كما يجوز بالجنون وعدم التبذير والتبذير ولا يصح عن

كما عرفت في ذلك هنا فالوفاة الوفاة لا يرد فيه ولكن لم يوجد في الزكاة وادعى المشيخ انه فرض في الشهاد وقال الوفاة لعلمها للفت قبل ان يثبت الجاهل نفسه
قالوا قولهم علمها بغير انما الذي قال ان يثبت يمكن ان يكون المراد انكار الوفاة وجودها في الزكاة حيث لم يشهد عليها ولعلمها للفت قبل حصول ما يوجب الاشهاد
فادعى المالك بقاءها ونفسه في الاشهاد والحكم في المسئلةين واحد وهو صريح فيما ذكرنا من ان عدم الاشهاد مع العلم بوجود اصل الوفاة لا يقتضي الضمان
لاضمان كون الفت بغيره في شرطه كونه كان حجة اجابة الوفاة على المودع او ليداد وكيل مع المطالبة في اول اوقات الامكان بل لا خلاف بل الاجماع تقسيمية
مضافا الى اول من ان كتاب السنة على الامر باداء الامانة الى اهلها والى عدم جواز وضع اليد على المال الغير بغيره في نفي الفرض عدمها هنا لا تطلع الا على المطالبة
بعدم نفي الضمان الامكان عقلا بل بشرط اخر وهو عدم التكليف اصل في الاول الى الثاني لان المانع شرعا كما المانع عقلا اني اؤخر بجهان امرائه على وجوده في
الود بغيره بل في ذلك والمراد بالامكان ما يتم الشرع والعقل والعادي فلو كان في فعله واجبة انما او بينهما وبين جائل من طوعه صريح بغيره في قضاء حليته
حتى يفتي الفرض وكيفية الى ان قال وهل هذا كمال الطعام والحام وصلوة الناقله وان تطلع المطر غير المانع عذرا وجهان واستغنى في كذا عدم مع كونه با
الوكالات بها اعتداف في السنين ويغير ان يكون هنا اولى وهل للتاجر يشهد عليه بعد قبل يتم بغيره عن نفسه التزام واليمين لو انكر الود وقبل الا ان
فوقه في الود معقول فالا حجة الى المينة وكان الود بغيره مبنية على الاختفاء غالبا وفصل اخرون تفصيل اجيب اضا لو ان كان المالك وقت الدفع قد شهد
عليه بالايداع فله مثل الود بغيره عن نفسه التهمة وان لم يكن اشهد عليه عند لم يكن له ذلك قلت لم يجد في شيء من النصوص اشياء الامكان في جميع فصول
الى العرف ولا العرف حتى يكون الامر فيه ان يثبت كذا وقد عرفت عدم جواز وضع اليد على المال الغير بغيره في نفي الفرض عدمها مع بعض الواجبات فيخرج
الى التزج ويبارج في الود بغيره فيها لو كان قد نذر الاحتكاك مثالا في مكان مخصوص للضرب على المودع بحبس بالعليه اللهم الا ان يكون في جميع كل ما سبق
نفسه عليه ووجه منع لانا السبق لا يقتضي اجازة في الخطا بالآخر الذي هو مطلق ولا يخصه بغيره في كذا ان قد بين ان اطلاق الامر في المتادير يرجع فيه
الى المتعارفة في رد الواجب فلا يوجب عليه شدة الاستدراج بركض فحوزه وان افترض عليه المالك وكذا اطلع الاكل والحام والمناقلة ونحوها ولعلمها لادفعه
براد الوفاة العرفية في العقلية في نفس المتادير وبذلك يظهر لك ان الميزان ما ذكرناه لا الوجع المصدور الامكان والعذر بعد ان لم يوجد اعتبارا
في شيء من الادلة ونظير الشرة في الضمان وعدم مع التاجر ليجاز له وعلمها بغيره وكيفية الود ولو كان المودع كاهرا لاحلاف الادلة ونحوه حتى يتر
التسقيط ونحوه من المصطلح المستفاد والمنوارة الما مورفها بركة الامانة على صاحبها ولو كان قائل على او لمحتسب او لا لا يبيد او مجموعا او
شامتا او حروبا المعول بها بين الاحتكاك ما يمكن من اية الصلح من ان اذا كان المودع حريا وجب على الودعي ان يجعل ما او دعه الى سلطان الاسر
ورماه بعضهم بالشدة لكن ينبغي النظر في مثل الفرض الزبور بعد معلومة جواز ملك مال المحرر وان رقي للمسلمين وان كان الاموال المباحة وان لم
التوصل اليه بكل طريق من الربا والسرقة ونحوها ان لا يجوز للمودعي ملكه في هذا الحال فيكون ذلك خارجا من الرخصة في ملكه او امره وان جاز له ذلك
الا انه يجب عليه رده له وان ملكه على الدليلين معا الا ان لا يخفى صعوبة الالتزام بكل ما قبل قد بينا تل في دلائل ادلة المقام على مثل ذلك وانما هي
ماسة لبيان وجوب رد الود بغيره على البر والفاجر والمسلم والكافر الذي يمكن تنزيهه على صفة المال نحو النصوص في المقام اية الدلالة على اجزام اموال
المخالفين مع المسلمين انما هي في ارضه الى ان يظهر صاحب الامر في المارح وجوب رد الود بغيره على كل من ضمن المال في الدنيا للهذه فيها وان كان
كافرا لان المراد وجوب ردها حتى على من ضمن المال من الكافر لمحرر ونحوه مما جاز ملكه ماله او من كان للمودعي عند مال غاصبه واراد المفاضلة من
ودعه ونحو ذلك مما نطقا بفت عليه لادلة على جواز ولا اقل من المعارض في الادلة من وجوب ولا ينبغي رجحان ادلة المقاصد وادلة عليه مال الكافر
المحرر مثلا خصوصا بعد ظهور التعليق في بعض ادلة المقام بانما هي في ارضه الى ان يظهر صاحب الامر في المارح وجوب رد الود بغيره على كل من ضمن المال في الدنيا للهذه فيها وان كان
يخالف تلك الادلة بل قد يشكل في ذلك على المحرر فيكون محكوما بانه في المسلمين وذلك لهم ولعلمها لاسمعت الرجوع فيه الى سلطان العدل من اية
الصلح وبالحجة فظهر لك من ذلك كله انه لم يكن اجماع على وجوب الرد حتى على المحرر وحتى على من عليه من المقاصد ونحوه لم يمكن المناقشة فيه بما نخت
فتجيدا والله العالم نعم لا اشكال في وجوب الرد على من لم يكن يملك الا ان يكون المودع غاصبا لها فانه يجب بل لا يجوز ردها عليه لعدم الود بغيره
بل يمنع منها ادوات فطلبها او ردها لا يوجب لانكار مع نواف الحفظ ويجب اعادتها على المصروف من عرفت وان جعل عرفت سنة ثم جاز التصرف
بما عاين المالك وبضمن التصديق كونه صاحبها لم يفسد من عينا المصروف فيعمل الاكثر شئت باعده الله عن جعل من المسلمين او دعه من
المصروف واهم او ما عاين المصروف لم يفسد من عينا المصروف فيعمل الاكثر شئت باعده الله عن جعل من المسلمين او دعه من المسلمين او دعه من
حوالا فان اصاب صاحبها ردها عليه ولا تصدق بها وان جاء بعد ذلك فمن بين الاجر والفرق فان اخذها لغيره وان اخذها لغيره فمعه
الاجر لخلقا الحليلة والجل فاجاز ردها الى امام المسلمين ومع الشدة ينبغي امانته ثم يوصيها الى عدل الى حين التمكن من المسحق وعن الغاضل في كذا انه
قوله لانه لو حوط واضعف الخبر الذي قد عرفت اجبارة والمفند والدلي في اوجيا الخرج التحصيل التصديق ولقد ذكرنا في الاشارة
وبعد الشهاد الثاني فخير بين التصديق بها بعد الياس والتعريف مع الضمان وابقاها امانة بل لعلنا انما الان الجميع كذا في خصوص بعد ما سمعت
من خبر العرف بغيره لا يحكم بالموافق للمعلوم من حكم يجهول المالك الذي يخرج فيه فودته ولا ينافي في التعريف سنة الذي هو حكم اللفظة لا يحل المالك
التي حد الشرع بغيره الياس السنة لا مكان محل الخبر الزبور على ارادة حصول الياس من ذلك قالوا او على ارادة بيان الفرض مثل اللفظة ان عرفت
حوالا في اصل التصديق بها والضمان بغيره فله والا المراد من عدم امكان رده على صاحب حتى بالتعريف حصول الياس من ذلك على بل
الوجوب للامر به وكونه بغيره من طر الامانة اللهم الا ان يكون المراد بالامر الرخصة في ذلك لانه في مقام توهم الخطر ولا الاخر على حبال الامر به

وقد عرفت في كتابنا

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ الخ فيهما بينه وبين ايقانها امانه لان في الوجوب ضرر اعليه باحتمال الغم ولعل لذلك كان خبره الفاضل وثاني الشهودين ما عرفت ولعل ذلك
من ذلك ضد الى امام السليمان او ثابته الذي هو على ولا يلزم من ان الضمان وهو الذي له الحيلولة على ما لا مانع من على ارادة الجواز اما الوجوب فهو
متناف لظاهره بينه بالصدور ثم ان الضمان على تقديره هل هو بمنزلة حيلولة صاحب لوجبه ولا بمنزلة كون كسائر الذين فيها لا يصيبه وجوب على
الوثق وهما انهما النسب على البرايز وثابتهما النسب على البعد من التفت عدم اجازة الفضيحة وعلى كل حال فلو كان الغاصب مخرجا بالمرم
او وقع الجميع فان امكن المستودع تعيين المالكين وقبضه عليه ما وقع الاخر بالاختلاف عليه ولا اشكال وان لم يكن تعيينه ما ولو بالقبضه الاجباريه وجب عليه
اعادتها على الغاصب هذا لا يصح اعادتها اليه من غير واحد بل من الغنبة وثق الاجماع عليه تقديره الا حرم التعليم المالك بالكره على غيره الذي لا يمكن
معرفة لبره على صاحب له لكن في ذلك ويشعر عليه خبره ان الاخرى بالقبضه قد على الجا مع امكانه لبسته ويرد على الغاصب له ومع تقديره بمحل قويا
جواز على الودعي الغنبة ان كان مثلبا وقد دخل الغاصب لوجها بين المحققين والغنبة هنا اجباريه للضرورة لتزيل الودعي من المالك حيث قد
تعلقا بغيره والمحبس ولو امتنع على وجه لا يعلم الفد بلا ضحية اشكال وينبغي عليه ما اطلقه الاصح ان لم يكن معاذة الغاصب على وجهه
الاطلاع على الحق وبمحل عدم جواز الرد مع امكانه ان لا يغيره الغاصب مع ان لا يبرح حقه على حق الغنبة مع نفي الودعي بل
قلت لعل الخبر لا يفيهم عدولا المؤمنين مقام الحكم بغيره ووكبر فان تقديره فالودعي او غيره ممن يقوم مقامه في المحل ان الخبر لا يرجع الى
في صورة عدم العلم بالشد بل علمها الاولى التي يمكن دعوى غيرها من موضع كلام الاصح المقتضى من عدم امكان الغنبة حتى الغنبة بعد العلم
بالقدر دون ما يكون المتخرج ضمان الغاصب بالمثل او الغنبة او الرجوع الى الصلح مع من احكام او من يقوم مقامه بغيره المالك ومع بكونه هو الوجه الا
بر الجرح على المالك مضافا الى الاجماع المزبور الاخر الثاني في موجبات الضمان وينظمها اثنان التفريط والتسليم بل قيم واحد وهو التفريط
حصرها بعضهم في ستة الاشياء هو الاداء والتفريط وضع الهلكات والتلف في كيفية الحفظ والتضييع بان يلقها في مضيقه ويجرد والا
سهل بعد معلوميه عدم ضمانها بل وفيها اجماعا بغيره وضمانا الضمان كل من مأكات لصدا لحياته الغالبة لا يمان الصلح في النصيب سببا او
عنوانا عدم الضمان لصدا لا خلاف والتضييع في الاول منها والنصون المقتضى في باب الرهن والمضاربة المشتهرة على الضمان بالتسليم والاستهلاك
بعد معلوميه اشكال الجميع في الحكم المزبور باعتبار كونها امانة وفي بعض النصوص من عدم ضمان الثوب المرمون اذا تلف تركه فشرع من غير ضمان وان
بر بعضهم لكن شاذ مع امكان حمل على اذالم يكن التفريط او كان بنى المالك عنه او بغير ذلك ما لا بد منه الجميع بين النصون المذكورة لا خلاف عندنا في القدر
بها بالنسبة الى ضمان كل ما ياتر بها مضافا الى مكانه بمحل من الحسن ابا محمدرجل دفع الى رجل رد به فوضعهما في منزل جاره فضا على رجل عليه اذا خالف
اسره واخرجهما من ذلك فوقع هو ضمانهما التمسك فكان قد فرق بينهما في ذلك بان التمسك ضمان لا يجوز ضله كليل الثوب ويحرم واما التفريط فامر عا
وهو ترك ما يجب فعله كليل الثوب نحو ذلك التفريط فامر عا وهو ترك ما يجب فعله كليل الثوب ونحو ذلك فدرع عنه في النصوص الرهن والاستهلاك والتضييع
ونحو ذلك مما هو موجود في غيره وان يقوم بعض اخره بالعدم فلا يترك في اثنائه الاصل كما اشترانا البعدا بقا والذاجل المص وغيره مثل ما شئنا ان
يطرحها في البرجر ويذهب عنها اول من يراها لها بينة التي هي حراية لان في انتمز الوجود بغير قوله او بترك سقى الدابة او علمها او بترك نشر الثوب
مثلا الذي يفتقر الى التمسك قد يثبت من ذلك المراسنة له ونضديه بترك ذلك الا ان يجر عدم ذلك منه ولو لا كراه ونحوه ففرضه بتركه
مع ايقانه وجوده او لعل الاخر ذلك كله سهل بعد لا شفاء على عدم قبول دعوى عليه بتركه من دون بينة ولو لا تدين بصدقة دعوى عدم
التفريط اذ ان قولنا موافق الاصل البرايز من الضمان الذي هو غير صحيح الى واسطة بخلاف عدم نشر الثوب لك وهو واسطة في اثنائه الضمان وكيفية كان
فهو سبب من سبب ايقانه بالاختلاف اجماعه في بل الاجماع بعينه عليه فلا تناقض بين التمسك وبغيره كبد البعد وان الذي سببه وان تلف ايقانه
سماوية وبعين ذلك بالتفريط وبغيره ايقانه بالاصل عدم المناقاة بذلك في الاثناء لها نحو ما سمعنا مال المضاربة الذي قد يفتقر في العامل
بفرض الضمان وان بقي العامل مضطربا ونسبته لضمان على هذا الوجه اما للاجماع او للحياتة او للمكانة المزبورة او لنصوص الرهن والمضاربة المشتهرة
على الضمان وبالتسليم من غير تفريط بالتلف في خصوص اصله من التفريط والتسليم واختصاص المورد في بعض النصوص لا يقتضي تخصيص المورد اذ انما الحكم
في اقصاء ذلك الضمان منه حتى لو كان بمحل باحتياج الوديع لذلك او شيئا او كراه او بخلاف ذلك مما يكون الودعي معذرا فيه شرعا وهما وفي حد
ولو وضع بالتسليم الاثر في الضمان كاعتز بالانضاج وجامع صد وهو غير لو ثبت تسببه على وجه يشتمل الغافل والناسي ونحوهما مما هو غير مكلف
وبذلك يفرق بين الاول والثاني بين بناء على ثبوت من التمسك على نحو قوله او نحو ما يشتمل مؤلا اجمع ودعوى اقصاء اطلاق على الميزان ذلك انما خرج
الوديع المكون بغيره من ذلك ولو ثبتا ناديهما ان ليس باولى من القول بان اطلاق ما دل على عدم ضمان الا بغيره بغيره العزم واوصى بخرج منه
العائد الا بغيره ولعل هذا اولى ولا اقل مع الشك والاصل البرايز لكن الاضمان مكان ما يفتقر بغيره مباشرة الاخرى ونحوه ما يفتقر لغيره
معنى مع الغفلة والتسليم ولعل هذا هو المدعى في التفريط والتسليم فان كان من اقله ما حكى فتمت مع التسليم والا فلا والله العالم وكيفية كان فلا
اشكال في الجملة في الضمان باسمه من امثلة التفريط او بغيره من خبره ولا ان فان ترك الغير السابق والتسليم فيها من غير خبر في الرهن وبغيره
والخادم ونحوهم مع فرض عدم قرأ خبرا اليه او عقابه تقتضي الاذن بذلك ولا بين الغنبة وغيره ولا بين ان يجعل ذلك الغير مستغلا ما وشرط كما
في الحفظ بحيث يفتقر عن نظره وفي لك هو موضع وفان ولا يضر في مال الغير بغيره ان كان المالك لم يرض بغيره وامانه بل قال في حكم
مشاكره غيره في الوديع وضعه في محل مشترك في الضرر فبحث لا يلا خطه في سائر الاوقات سواء كان خارجا عن داره ام غير خارج نعم لو كان

فصل فی التفسیر

[illegible]

كتاب المنطق

كتاب المنطق

او المتكلم اليه طرح الاشياء او الكتب ويخبرها في المواضع التي تقع فيها او في نفسه هامة تكون بها كذا حادثة بل في ذلك يمكن اعتبارها كبرية ومن الحاصل ان كل واحد
 وضع الشيء موضع بعينه وان عزم على فعله قبل ان ينظر الى ان له من غير له حادثة وان كان هو كذا في حروفه بل في حادثة طول المكث وقصره في المحرك
 عادة كما هو واضح وكذا يضمن لو ترك سقيا الدابة وعلمها مائة لا يصير عليه مثل في العادة فانت ببر الحقائق التي يربط بها بخلاف من كان قبل ذلك فانه لم
 يحققه في طريقه والاصل الدابة من ان ينظر الى ان له من غير له حادثة وان كان هو كذا في حروفه بل في حادثة طول المكث وقصره في المحرك
 قال في ذكره الواضع المستوع من ذلك من السقيا الملقط من حيث مده عرفت مثل تلك الدابة في مثل تلك المدة نظر ان كانت ضمنها وان لم تكن
 في ضمنها وان نقصت ضمن المنقضا فان كانت مثل ذلك المدة لم يضمنها ووجهه الى ما ذكرناه من عدم تحقيقه في طريقه بل في نفسه اكان ان يرجع ما ذكرناه
 الى ذلك لاني ارادة اختصاصه بالشيء بالموطن فيكون متافيا للمعلوم المقطوع به عند ان يضمن ما يحقق به في الطريق ان تلك لا يوجب سبب يكون وبذلك
 يعرف في ذلك فانه بعد ان ذكر ذلك قال في طريقه المصالح على منها جيب ترك ذلك مده لا يصير عليه حادثة ان لم يكن هذا المعنى فلا اشكال في هذه
 الحجة لكن في شكل اختصاصه حكم الضمان فيها مع انها قد كانت مضمونة في الطريق ومن شأن المضمون ان لا ينفرد في الحال بين نفسه ونفسه بذلك
 السبب غيره وبسبب الرضا في كل واحد وان اذ لم يضمنه لغيره اخص ما ذكرناه كما هو الحال في كل واحد من تلك الضمان على تلك هذه المدة
 مع ان الرضا بالقيام بالحقائق في ذلك لا ينفرد في ذلك ما فيه بعد الاضطرار ما ذكرناه من ان مراد المصالح العلم بتحقيقه في طريقه بل في ذلك
 ترك المعاد مع فرض عدم التعريف في تلك مثل هذه الدابة لا يمتد في طريقه ان قلنا ان يوجب عليه للعامة ثم قال في عبارة من ما هو المبلغ منها
 هنا فان قاله تركه وحكي لم يكن له ثم قال هذه عبارة وقد علمنا الضمان فيها كذا في ترك ذلك مده يثبت فيها عادة لا لا يثبت في زيادة على المعاد ولا
 زيادة على ان يصير عليه حادثة مع انك قد عرفت من عبارة المصالح وان جميعها ما ذكرناه من عدم تحقيقه في الطريق بدونه وعدم الضمان بالموطن قبله العلم بالحق
 في التعلق الذي قد عرفت في سبب الضمان وهو مثل ان يلبس الثوب مثلا لا لا يمتنع به او لا يمتنع به ان يلبس لم يحفظ او لم يكن له الدابة كذا في حروفه
 من حروفها لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 يمتنع به في نفسه من المالك اما لو نوى استئذنه الفضل في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 على ان يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 للضمان ومن ان لم يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 الاستحالة لم يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 النية قلت لا يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 السابقة ولذلك قال الفاضل في كتاب النسخ ان الموضع اذا وجد اذ لم يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 انك ستسمع في الضمان بالحق ما ذكرنا ذلك كما انما ذكرنا في كتاب النسخ ان الموضع اذا وجد اذ لم يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 عز المالك في ذلك في كتاب النسخ ان الموضع اذا وجد اذ لم يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 لو يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 الانشغال ولعل اول ما ذكره الشهيد في المحكي عن حواشي من الجمع بينهما ان لم يمتنع به في ذلك الا ان قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الا ان كان في اثره في استئذنه في ان يمتنع بها كذا في حروفه لئلا يمتنع به ان لو نوى الانشغال بغيره في النية للاصل وعدم صدق الحادثة بالعلم على الانشغال بها فيما يلبس من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 بين القطة والودعة والامر هل بعد عن التحقيق في اصل المسئلة وعلى كل حال فلو طلبت منه فاشنع من الرد في اول اوقات الامكان الذي
 هو معنى المتكبر منها مع القدرة على اشرار وعرفا على الوجه الذي تقدم سابقا ضمن لا يقطع الاذن بالاستئذان في جعلها او في غير ذلك الا ان
 ح سبب الادان كما عرفت فيما مضى مفصلا وكذا يضمنها لو وجدها بعد طلبها منها ثم قامت عليه بعينة او عرفت بها الماعرف من انقطاع
 الاذن ببقائها بالطلب حتى في هذه مضمونة على مضافا الى حوائثه ويجوزها ابتداء او عند سؤال غيره فقلت لو يضمن لان الودعة
 مبنية على الاحتفاء فان كان لها بغير طلب يوجب الرد فيها الى المحفظ وهو كذا مع العلم بان وجودها لها ذلك اما اذا علم كونه لا يرددها
 فالمصلحة الضمان لا يقطع قبولها وبعده بل قد يقال بذلك بجوده الذي لم يعلم حاله عند انظارها الا ان اصله البرائة واستصحاب الامانة
 وضمنها بفضلي عدم ولعل الاولى ولو لم يطلبها المالك لكن سئل عنها او قال في عندك وبعده فانكر في الضمان فلو ان احد ما عدم
 كما عرفت لانه لم يسكنها لنفسه ولم يغير به عليها بغير رضا المالك حيث لم يطلبها ويجوزها السؤال لا يبطل الودعة ولا يرفع الامانة فقلت
 الطلب الثاني يثبت لان وجوده بغيره كون به ليست من المالك لان نفي المعلوم يقتضي نفي كونه من حيث هو لان لا يكون ما يمتنع به في
 كائن الفهم والكره وقد عرفت فيما مضى فقلت لانه لا يكون غاصبا ولو اظهر بجوده عند رايته وانعوه لو يضمن ان صدق المالك والا
 ضمن على انظاره لعل واضحا عدم النسيان وضمنه في المسئلة السابقة في الواجب ما ذكرنا ذلك نعم لو كان المحكي لمصلحة الودعة بان يمتنع
 دفع ظالم او منكرت من ذلك لو يضمن ضروره بقاء به على الامانة وزيادة الاحتفاء في الفرع والله العالم ويضمن لو خلطها بالمال بحيث لا
 يتبين بغير اختلاف احد للشك في انصرفه الى الاذن فيه سواء كان باجود او مضافا الى ان يمتنع به في ذلك لو خلطها بالمال للموضع كذا في حروفه سواء كان
 وبعده اوجهه او امانة او غصبا ومنه يعلم ان سبب الضمان بالعدوان لا الشكر نعم في ذلك وضمنها عدم الضمان مع تبيين المالكين ان لم
 يسلم المخرج بغيره فخر المخرج منها عنة كما لو كان المالك في كبر مخنوم وبذلك فالضمان المنفرد على تقدير الامتنان من حيث المخرج وال

في كتاب النسخ

الفاضل

[illegible]

الحرم

كتاب الفقه

اليد مع وقوع عدم الغنية الدالة على غلظ ذلك لعدم الاذن في وضعه في غيره ذابا على ذلك وجع فان اخرج من ذلك مع الفقه عمل لا وشرا على عاده على
 من غير اعادة المبادنة اليه عاده نحو ما عرفت في فوريه اذ انما عتد بطلانها على ذلك لا على اختلاف ولا اشكال بالشك في الوضع وفي ما عتد له المالك على
 الاخرى عتاده على الضمان وان وضعه بعد ذلك بالتحريم على ان يكون بعضهم القولي به الا ان استحقاق الضمان بالسبيل الاول شاهد على ان يكون فقه
 الضمان في كل فرد شك في تحقق المبادنة به لعدم معلوميتها لاذن مع عدم احتمال عدمه للاصل ولتوسلها الى وجهه على وجه الاستقلال بها او التكرار
 او لونه او خادمه او غيره لم يرد لها ولو في ذلك المكان الا ان يكون كالا في المشاهدة منه ونحوها ضمن لعدم الاذن وفي ذلك الا ان يكون فقه
 فرائض جانبية او مقابلة ندل على ذلك والتوكيد على ذلك مع عدم الاذن من المالك في وضعه بدا لتبديلها لا وجه له المسئلة التاسعة اذا عرفت
 بالوديعة ثم مات ولكن قد جعلت حينها بالخصوص لعدم اقرارها على اقل خروج الوديعة فقه او مثلا من اصل التكرار على خصوصها من الدين فحققت حينها
 بعدم تبينها المصالح بمنزلة التاسعة وجع فلو كان لغيره وضاعت التكرار خاصتهم المتشجع ولكن لا يفتي عليك بعد الاصل بما ذكرناه سابقا
 فوله واذا ظهر للوديع امانة الموت ما يتبين من رد وجهه ونظر اذا كان المراد من المثل وما شابه الحكم بالضمان بغير الاعتراف بها من احتمال الرد الى المالك
 والتلف بلا سند ولا فقه ولا غيره لك لا سيما البقاء وعدم التلف غير ذلك من الحملات فحققت بقاؤها بل ضمانها بعدم الاشهاد على شخصها كما حكم
 عن الاكثر والمشتبه من الاحتمال ان كنا لم نتفق على اصل الفقه خلافا عن اهل كمالهم خصوصنا الفاضل في عدم دفعه فانك قد عرفت عدم صلاحية
 ما ذكره لاشادات الضمان الذي يقتضيه اصل البرائة بلا واسطة عدمه وعلى ابد مخصوص بالامانة المستصحب من عدم الضمان فيها بل هو مقتضى الخلاف
 الدليل وبغير السكون مع انه في مال المتضاربة قد عرفت الحال فيه سابقا وانظر في المعلوم بقاؤه في التكرار ولو ثبتت بغيره بعدم الاشهاد خصوصاً مع
 ملاحظ حال السلم المحلى على الوديعة للصحيح فلا يرد كما ومع التسليم فالنهي الشكر او الفسخ او الصلح الفهري في وجهه او يتخذ لك ما يستند به على الفقه المذكور
 حقه مشكك من كره وجهه لانما الضمان الشبهة بالوديعة وبالمثل فيما ذكرنا هنا دليل وفي باب المتضاربة يظهر لك التوثيق في كلام جلد من الاحكام
 وعدم تنفيج موضوع ما حكموا به من الضمان على اشكال وعدم ركك في اصله او كجبت فلا حظ وتذكر المسئلة العاشرة اذ كان في يده وديعة فادخلها
 اثنان فان صدق احد ما قبل وحلف للاخر على البت كما انه يحلف للغير اية فبفتح ملكه على العين وان كل الوديعة عن اليدين حلف المدعي ان يرضى
 بالنكول وانهم لا يمثل او الغيبة وهذا الاقرار وقت الحلف على الاخرى يتبادر على ان اليدين المرددة كالافراد او اصل راسه بل في ذلك الحكم بذلك والفتا
 يكونها كالبينة اذ هي من المتضاربة في الفقه ففتح للمثل او الغيبة بسبب جملته بالافراد والاول لا في الثالث وفي حيث يظهر من تقريرهم مسئلة
 رد الوكيل على الشيخ ^{الدين} على الفسخ مثلاً بالنسبة الى الجميع بالفتح على المكل او التوكيد على كونه كالافراد او البينة والمكل ثالث بينهما ولو اقرها لهما على
 سبيل الاشهاد فذلك قد كثر في كل واحد من دعوى الجميع وصدور في البعض فبفتح بينهما وان حلف بينهما ويكون حكم النصددين والنكدين في النصف
 كما يجمع بالنسبة الى دعوى بالنسبة اليها ويبقى النزاع بينهما في النصف فان حلفا او تكلا فيه بينهما وان حلفا احدهما خاصة ففرض لا خاصة للثالث
 مع الوديعة ان اكدتهما مما حلفت في انتفاء دعوىهما لانا المبدل ولكل منهما احلافه على البت اية فان كل من اليدين ردت عليهما وصار في الوديعة
 سواء لان يدها خادما فان حلفا او تكلا فثبت بينهما وان حلف احدهما خاصة فخص بها وان قال هو احدهما وادري من هو على النصبين فان صدقاه
 في نفس العلم فلا خصوص لهما مسمى ويثبت بينهما والحكم كالسابق لكن هنا يجل جملتها بمنزلة ذي اليد لا خارج بخلاف الاول والفرق عدم البدل
 في الاول حلف بالنسبة الى اعتراض الوديعة فها خارجا عنها على التقديرين بخلاف هنا فان ذي اليد يثبت بان البدل احدهما وليس احدهما والآخر
 على تقدير الاشهاد ويجعل مساوية للاول لعدم ثبوت البدل احدهما بل لعدم الاخرى ونظر فائدة المبدل وعدمه باعتداف البينات على استصحاب
 اية وان كذابه في عدم العلم فادعى كل واحد منهما على المالك فالقول في كل واحد منهما يثبت لكن الحلف هنا على عدم العلم وكفى به من واحدة في وجهه لان المالك
 في كل واحد وهو علمه يكون المال العين بخلاف السابق فانه يثبت استحقاق كل واحد فيحلف له وقبل يحلف لكل واحد منهما عيناً فان كل منهما مدع فبدل
 في عموم الحديث السابق ولعدم الاخرى خلافا للمالك فالاول وعلى كل حال فاذا حلف لهما بقيت المنازعة بينهما واختلف هنا فقبل يبرع بينهما
 فمن خرج اسمه وحلف لهما وقبل يوقف حتى يصطليا والقولان محكيان عن الشيخ الا انه قد ثبت في اليدين على من خرج اسمه بل عمل الاخرى انهما
 بحلفان ويشتم بينهما التكاثر الدعويين وشا وبما في الحق وهو يقتضي البينة كذا ولا يكون الا في شكلا ولا في افتاد حتى يصطليا ضرورة الاصطلاح غير
 لانهم راو تكلا على اليدين وحلفا على لغير الغيبة مع العيّن من مبيتهما اقتضت ان يكون عالما بالعين لكل واحد مخصوصا بان كان حصل له بل لغير
 المسبق وجهه فحيثان يفرم الغيبة ولما كان سواء في اليدين لم يكن لاحدهما رجحان على الاخر فيحصل المبدل الغيبة معاذ ايديهما وهل يثبت بينهما حلفهما
 نك او يوقف حتى يصطليا القولان وفي ذلك يمكن ان يبين هنا بان الغيبة بينهما يثبت على حلفها ثانياً بالاشهاد لان اليدين الاول لا ثبوت له
 وانما اثر غيره الغيبة لهما ولو كان حلفها ابتداء على الاستحقاق فثبت العيّن بينهما فقط وان قال ادرى هي لك ام لاحد كما ام لغير كما وادبيا
 عليه العلم فالقول في ثبوتها كما اذا حلف اقرت في يده حتى يثبت لها مالك ولما لاحدهما تخلف الاخر لانها لم يثبت لهما ولا لواحدة منهما عليها
 بد ولا استحقاق بخلاف الصورة السابقة وان ادعى او احدهما علمه يفتي الدعوى كان على اليدين ولو نكل عن اليدين ففتي نسليهما اليهما مع حلفهما
 على الاستحقاق وغرامته لهما على الغيبة لو حلفا على علمه احتمال لا اختصاصا مع فيها ظاهر ولا منافع لهما الا ان ويجعل لعدم عدم حصر في الحق
 فيها ثم انما في المنزلة الاخرى في ذنير ثبوت الغيبة في المنزلة على عدم علمه على خصوص المالك وهو جدي في الاجرة لان يده يدانته ولم يثبت لهما مالك
 يجب الدفع اليه والحق ليس خصراً لهما حتى يؤمهم سقوط امانته بمطالبة لهما واما اقرار يده في القسم الاول فقل استيع انك انما لعدم ثبوت المالك

فيما لا يثبت على

الحكم في العارية من حكم الرق من طرف المعتبر في اعادة الاصل المثلج مدة القرض او البناء ولا يثبت ضعف قيمه فداستقوى من ذلك مواضع منها العارية
للزمن التي قد تقدم بعض الكلام فيها انما هو في كتاب الزرع ومنها عارية الارض للزمن المبني المسلم ومن حكمه المستند كرها المصروف منها ما يثبت على الجميع
منه لا يستدرك كعارية اللبح المستفيدة في نجة العمل المستلزم وجوه العرفي للاقتراض والاموال ومنها عارية الحائط لوضع طرف الخشب عليه لثبته
الاخر في ملك المستعير مثلاً ومنها عارية الارض للزرع ومنها عارية البناء والقرض مدة معلومة الا ان الجميع كما ترى ضرورة عدم اقتضاء امتناع خلع
فخلع الا نهان الواقع باذن المالك وصحة النسخ والاضراب لا يغير جميع المعين لزوم العقد ضرورة امكان بقاء العقد على الجواز ويحقق الانقضاء وان
منع مانع خارجي من رد المعين الى المالك كما لو فرض في بعض امثلة الاحيارة التي صنعت فيقابل او يتخلف او يتخذ ذلك فانه لا اشكال في تحقق الفسخ وان منع
من رد المعين مانع اخر وهو ما يثبت له الاحيارة في بعض الاقوال ويجوز ان دعوى لزوم عقد العارية في امثلة المروية على وجهه تكون بر كغيره من العقود
الاخرى لهذه العتبات المذكورة في كلامهم من عدم فسخ عقد الزرع وصحة النسخ والاضراب ويحقق ذلك ما لا يحد منه له بعد التسليم في البعض الا
من عدم رد المعين واخذ الفسخ ولعل ذلك اطلاق المصنفين جواز هذا العقد من غير اشتناء هذه الاقوال حتى من معقد الاجتماع مع ذكر المصنفين
هذه الاقوال فيها بالى لكن لا ينعون دعوى لزوم عقد العارية فيها فلا حظ وتامل اذ يمكن اعادة مدعى الزرع فيها الوفاء بعضها عدم السلطة على اعادة
المعين وقدرتها بما فيه الوجود المانع من اعادة الزرع فعمل العقد وبهذا استثناء بل لعل ذلك مقطوع به اذا احتال ان لم يرد لعل الزرع
لويصل البناء في غايته البند خصوصاً ما صدق به بالاشكال على الزرع بالعرف مما لا يقتضي ضرورة العقد والله اعلم وكيف كان فالكلام في
قبول اربعة الاول في المعير ولا يبان يكون مكلفاً بما عاين التصرف فلا يصح اعادة الصبي ولا المجنون لما لا يسلب عيارهما وضلما في العمل
وكذا لا يصح اعادة المجنون عليه لقليل وسفاهته على علم جواز مثل هذا التصرف ولما كان الاول الاستثناء يجوز التصرف في التكليف الذي يخص
المصرف في التمتع عليه الا ان كان في ذلك المصروف ولو كان الولي جازاً للصبي مع مراعاة الصلوة كالحكم في الارشاد وانما يقع من جاز التصرف ولو اذن
الولي لاطلاق من اذن به المصلحة وغيره واللعنة وغيره يجوز للصبيان جواز اذ لا يولي ومن يترفع به باليمين فان الاذن لا يصيل المسلوب غير مسلوب
كما هو مقرر من جهة المقام ويكون العارية من العفو والمجازة لا يفتقر ذلك ولا المجازة مضاديه فوكالت باذن الولي دعوى كون الاذن من المالك
بمنزلة الاجابة من المالك في العارية على رضاه المالك وهو الولي هنا بغيرها عدم الفرق بين المجزوع وبين وبين المجنون بل بين هذا العقد
وبغيره من العقود المجازة بل بينه وبين المعاوضة في البيع وقبضه ضرورة وجوب ذلك الى كون الصبي اذ والاجابة الاشارة بفعل الولي الزرع والاداء
منه وارسال الصبي وهو ذلك من يثبت في احياء هذا الولي اشارة الاجابة بذلك وهو خلاف العارية السابقة المبني على اختصاص العارية بهذا الحكم
وليجعل اذن الولي وامره فعل الصبي فلا للولي كما جعل امره له باصالح الحجج موجبة للصحة لعله الا ان ذلك مشوق على ليل اختصاص العارية بذلك
ولعل المسير المعصية بهذه الكلمات من الاحتياط والرسالة المسلمات ولكن ينبغي ان اختصاص ذلك باذن الولي عارية ما لم يتلا ما انزلها من
فلا يجوز ولعل هذا اطلاق المعصية بما سمعته من كلام السابق وكما لا يلهي اى العارية من نفسه لاذ لا يصح ولا يثبت صحتها للماعرف من سلب قوله
في ذلك حتى مع اذن الغير المالك بل ومع الاذن من الولي ايتها على اختصاص المسير بغيره بالرد والرد من مال غيره اللهم الا ان نزل ذلك
من المعصية من مقدمه لعل حال عدم الاذن من الولي امامه اقل من وجوبه بغيره بل هو كمن لا اختصاصه من شكل حتى في الاول الفصل
الثاني في المستعير ولا يبان يكون مكلفاً فلا يصح اعادة الصبي والمجنون للماعرف من سلب عيارهما وضلما فلا يصح اعادة الا لهما الا ما انفرد
في الرد به بل لا يبان يكون معينا ايتها فلو قال اعرب احد هذين ليرجع للاصل بعد فسخنا واول الادلة على ذلك ان لا يرد من لوان يرد من ذلك وقبله
الصبي كقول الاعرب كما هو هذا الهولاء العشرة وقبله اجمعاً فانه يصح النسبة الى كل منهم فيحتمل ان لا انتفاع مستغلاً اذ لا مانع من اعادة الحكم المستعير
على كل منهم فاما العارية من الانابة الصالحة لذلك فيجوز عليه الا ان يصح اعادة الاجتماع وهكذا في غيره من العقود التي تقبل ذلك نعم في مثل
البيع والاجارة ويحتمل ان لا يقبل ثمة الانتفال لكل منهما لعدم مقولية ملك كل منهما لتمام البيع وتمام المنفعة ينزل على الشركة بخلافه في غير ذلك
كل حال فلا اشكال في صحة العارية في الفرض اعم الادلة بل في ذكره نص العارية لتعريف المحصول من المصروف لكل الناس وادى احد من الاشخاص ومن دخل الدار
لان الكل المعين وان لم يكن عاماً كما في رجل واتى داخل بمثل احد الشخصين او الاشخاص فانه يجوز وان كان قد تناقض بين تحقق العقد بدار ما في
حكمهما من المعاوضة بمثل ذلك ضرورة عدم قصد الربط بين الاجابة القبول من الجانبين وليس العارية جرح اباحة وقد عرفه سابقاً بقا نصه بغيره من سلب
بساطاً مخصوصاً الصبي مخصوص وبين من كان له بساط معدلن بائنه من المصروف فيجوز الاول عارية والثاني الباحة وعدم احتياها المقارنة بين الاجابة
والقبول في العارية لا يفتقر حتى ذلك ولا المجازة ذلك في الوكالة والرد به وفيه على جهة تحقيق عقد بها بذلك وكيف كان فلهذا السبيل الانتفاع
بما جرت العادة به في الانتفاع بالمعارفها المروج في فسخه وفدوه وصحته فلو اعاده بساطاً اقتضت فسخه او حاقاً الغلبة به او جازاً للكل اقتضت بطله
الغنى المعاند بالنسبة الى ذلك المجزول وذلك لان ذلك المكان ولو فسخت منفعته المعين ولم يكن يتم انتفاعاً الى بعضها فان
صبيها انصبي وان عجزها الانتفاع بجميع الوجوه بل لعل ذلك مع الاطلاق ايتها على الاقوى وفقاً للملك ما لم يكن ترتيبه على خروج البعض ولو فسخ
المعين في ذلك فلهذا لا يستلزم من غير فسخ وان كان هو صاحب الشئ فلهذا كان سبباً في ان لا يفسخ ذلك في العارية بناء على احتياها مثل هذا الشئ
لنصر والاجماع على ابيته كما انفسه ولعل الجوز في ذلك واخصاً لا يستعمل ما ذوق في رتبة العارية على انتقص الاستعمال وقول الشئ في جميع
ابن سينا المشوّل في غير العارية لا عزم على سببه عارية اذا هلك كان مأموراً ولعله لفاطحة من المعين ومن نقل قول هذا ولكن ذلك باطل الجرح

القول في العارية

العارية هي التي يقرض بها المثلج مدة القرض او البناء ولا يثبت ضعف قيمه فداستقوى من ذلك مواضع منها العارية

هو أصاب القولين وفيه وجه آخر وهو ضمان المشاهدة لغير مالك التعويم لأن القاعده تناول الأذن للاستعانة بالثقلان كان داخل في الإطلاقات نعم لو كان قد
شرط الضمان في العارية ضمن شيئا الكلام فيه ويؤخذ لك وقع له في ضمانه عند شرح قول الشافعي اللعنه ولو نقصت بالاستعمال لم يضمن قال وتعييد
بالنقص من قيمتها إنما لو تلفت برغمها وهو أحد القولين في المسئلة لعدم تناول الأذن للاستعانة بالثقلان عتقا وان دخل في الإطلاقات وفي ضمانها
لغير مالك التعويم وقبل لا يضمن أيضا كالنقص لما ذكر من الوجه وهو الوجه والطان الذي أوخذ في ذلك الحق الثاني فان الفاضل قد قال ويجوز العين
مع الطلح المكنة فان أهل ضمن ولو تلف الاستعانة كقولنا الحق للبر في أشكال بنشأ من استعانة الثقلان في ضمانه فيه ومن أضربا الأذن غالبا إلى
استعانة من تلف كان وجبناه ضمن العينة لغير مالك التعويم وكذا لو اشترط الضمان ففقدت الاستعانة تلفت واستعملها ثم فطرت فانه ضمن العينة
بعدم التلف فان النقص غير مضمون على أشكال والمضمون لا يتعلق بما جرت العادة فلو نقص من العين شيء وتلف بالاستعمال فلا ضمان إلا أن بشرط ذلك
في العادة فنان في شرحه لا يخفى أن هذا ما قد استوفينا من كلامه من الأشكال في كل من السائلين ولعلنا العارية السابقة على استعمالها ما دون قيمة هذه
على أن دون فيه لغيره الأشكال بل يضمن الضمان فطعا ولو جعلت هذه العارية على أن الياء الحق قوله بالاستعانة بمعنى مع فكأن التلف لا يسبب الاستعانة في
التنازل إلا أنه يعيد عن الظواهر في شرح العينة السابقة التي ينقصها الاستعانة بالثقلان في ضمانه على أن يثبت ببناء ولرعد العارية لا يستعنف ضمانا ولا ضمانا
في التنازل وشك في تناول اللفظ إياه فالضمان قوي ولا استبعاد أن يكون من صور الثاني ما لو اذن له بليل الثوب ولم يرد به خلاف الواذن في كل ليس في نفسه
دائما إلا أنه قد يثبت لجهة لا تنفي الأذن في كل ليس على العمل النازل لجهة يفتنه أن هناك ما بين أحدهما النقص والتلف والضمان بسبب الاستعمال العتقا
ولو تميزت الأذن في مثل ذلك العين كما واستعدادا لركوب العمل ولم يرد على العتقا وانفق لها ما ينقص ذلك الاستعمال عشرة وأوصها وهذا هو
المناسب لقطع بعدم الضمان فيه للنقص والفري التنازل التلف بالاستعمال بسبب عدمه واستثناؤه من النقص لا سيما عدمه بالنسبة لذلك العين
وهذا هو المناسب للأشكال في الضمان بإصبا اقتضاء إطلاق عقد العارية ثبوتها ولرعد الإيعاض والعلل الضمان بوجه كما أوصها لخصا
وبين لك الفرق بين المتأخرين وجه الفرق من جهة والفاضل بينهما بعدم الضمان في الأول منها بخلاف الثاني الذي قد ذكرنا له الفاضل بغيره
كقولنا الحق للبر في كذا فان الخفي في المسئلة ذلك وإن أبين عن قولنا نزيل بعض العارية عليه والله العالم وكيف كان فبعض في المستعارة
سلطنته على العين استعانة فلا يجوز للمحرر أن يضمن من أجل صيد لا أنه ليس له أساسا له بل يجب عليه إرساء له روح فلو أمم وأمسك ثم أرسله ضمنه وإن لم
بشرط عليه ذلك في العارية ووجه في ذلك عليه لا يثبت في ضمانه لما ذكره وإن أقدم على إعادته لم يكن تكليفه ثلاثة إلا أن كان ذلك لا يفتقر في هاب
حينه ما لا كان لا يفتقر تكليفه بطال سببه الضمان المحاصلة من عوم قوله من تلفت في غيره فهو له ضمان وعدم الضمان بالعارية الفاسدة فاعرف
عليه في الصحيح منها مع شلها في صورة العلم إنما في التلف غير تقريبا لا الألف ودعوى عدمه في المقام إجابة باعتبار كون ذلك يمكن منها أو لا
ودعوى وجوب شلها في صاحبه ترجيح الحق الخلق على الخلق وثانها بعد شلها ما يقع ما دل على عدم ضمان العارية في الفرض الأقل من المشك في بين
عوم من التلف وأضنا احترام المال بما له وعلى كل حال فرق ذلك ظهر لك أنه لا وجه للأشكال في التجبر بالضمان من جهة والفاضل بغيره لا سيما الدليل
عليه إقامة ما لا يضمن بغيره لا يضمن بفاسده ضرورة كون المراد بالضمان في الفرض الزبوي لا ما إذا تلفت في يده من غير تقريط فيه كمن يوجب له الأشكال
المزبور وإن كان اطلاعهم بوجه ذلك لكن من المعلوم إرادتهم الفرض الذي ذكرناه فانه الموقوف لذكر مسألة المحرم بخصوصه ولو كان المصديق بغيره
فاستأذنه الحل بإخذه بصورة العارية جاز أخذه الحل للأصل ولأن ملك المحرم والعنة بالأحرار فآخذ من حكاها فآخذ من الضمان بالبر ملك
فيملكه بالاستيلاء أو مع نية الملك على التجهيز في ملك المباح وحرية الدفع إلى الحل على المحرم ليعين الإرسال عليه لا ينافي جواز الأخذ للحل لغير
هبة من الأمانة على المحرم فطعا وإن وجب الفداء على المحرم مع التلف في يده المحرم وبين ذلك يرفع دعوى له شال في عتبه المصنع أن الأثر هل
بعد ووضح المقصود وهو إرادة الفرق بين صورة العارية من الحل للمحرر وبالسكرك وهو واضح والله العالم ولو استعانة مستعير من الفاضل هو لا
يعلم بنفسه كان قرار الضمان للشفعة الفاشة على القاصب لغزوه وأن كان للمالك إجابة الزام المستعير بما استوفاه من الشفعة أو فاق في يده
لعم من تلفت على اليد كما هو المشهور بين الأصحاب في المقام وفي الغضب عند ذكر حكم الأيادي المرسنة على بها القاصب لكن يرجع المستعير على القاصب
لأنه أذن له في استعانتها بغير عوض وعلى ذلك أقدم فهو عا ربح له يرجع عليه لقاعدة المرفوع ويرجع على من غره والوجه عند المصنف والفاضل يعلق
الضمان بالقاصب فلا يرجع على المستعير لأنه لا يضمن في الألف وان فصل في بغيره إلا أنه لما كان جاهلا مغرورا والقاصب عالما غارضا
هو أولى نسبة الألف وكذا لو تلفت العين في يد المستعير ولم تكن مضمونة عليه بل قبل أن يرجع عليه ظلم محض لا يجاهل إلا أن ذلك كما نرى
لا يفتقر عدم الرجوع على المستعير بقاعدة اليد والألف وقول على في المسئل خبر استحقاق سبيد الله وأبي إبراهيم إذا استعيرت عارية بغير إذن
صاحبها فهذا كذا المستعير ضامن وإنما يثبت له الرجوع بقاعدة المرفوع وهو لا ينافي أصل ضمانه اللهم إلا أن يأن قاعده ما لا يضمن بغيره لا يضمن
بفاسد تنفي ذلك وأعلمه المالك في الحكم بعدم الضمان لآماله من الأول ومن الغرض في بيان موافقة على جوابها في المقام حتى استدل
بجزة الأثبات بما عتق من الجاهل في العارية المضمونة مع اتكاه على الحكم بعدم الضمان نعم يمكن الرد على المصنف بانكار الدليل عليها في المقام أنه
المعلوم أن المسلم من هذه القاعده ما وافق الأدلة منها ضرورة عدم دليل بالخصوص عليها ولعل الفاسد من حيث كونه فاسدا بغيره عليه ما يثبت علم
الصحيح بل يفتقر في عدمه ثم لا ترا الصحيح عليه كما هو واضح ولعل في الأدلة ما يوافق ضمها بل قد عرفنا أن قاعده اليد وعوم من التلف المرفوع
والجواب الضمان وإن اقتضت عدم الرجوع على القاصب دعوى الإجماع عليها معلومة اقتضاها المقام إذا المشهور في الأصحاب الضمان مع الجهل

بالفرق من حيث الاحاطة للمنفعة المبني في العقد على اشكال بخلاف الفرض من غير ذلك اذ هو حج كغيره من الايجابات الشافعية بالفرق كان هذا المسمى
في اشياء بعض الاحكام في المقام والله حافظ من اجل الاحكام والافلام هذا كله مع الاطلاق والاختلاف اشكال في عدم الجواز في الشيء على حال فلو كانت
وفعل الامر متعلق بالاجرة للمالك ناسخا على الاخرى بمعنى انه لا يفسد عليها ما قابل فدر الماذون فيه من المنفعة للاصل السالم على العارض من غير فرق في ذلك
بين الحاقه للثمن في الاطلاق المقرض عدم تناوله لكن في عدم لو اذن في دفع الخطه تخطي المستأجر الماذون لا الماذون في دفع الخطه ولو تناه حرم وعليه الاجرة
لوفعل والاخر بعدم اسقاط الفاتور مع التخلي عن الاطلاق وقيدان التخلي في العاين غير اذن فيه افضا انه في احد ما مضى على المنع وفي الاخر جله المنع
من اتمل الشئ فهو من استحوذت عليه ملك غيره بغير اذنه او مع شبه بالنسبة الى استحقاق الاجرة اللهم الا ان ين اتمع الشيء حصل فيشيد المنفعة
الماذون ينسب اليه نعمها المانع الاطلاق فلا يستحقها في ضمن اذ فدر ولو لا ايدخل في المطلق الا انه يقتصر في الزائد عليها لكنه كافي نعم لو اذن له
في جعل قدر ما يستأجر اذ عليه الزائد خطا وخطا اجرة فدر الماذون كاصح بغير واحد بل قطع ببعضهم ومثلهما لو دفع الماذون وصبره وعالونه
ولو دفعه مع ان السقوط لا يخرج اية من نظر ضروره ظهوره وتقييد الاذن في الاقل بعدم دخوله في ضمن الاكثر فيخرج اجز الجع والاول حصل المدار
على ما بينهم من العتاة ولعل يختلف الاصل اختصاصا لغيره اذ ائمه وهو ما لا يجاوز الله العالم وكذا يجوز استعارة كل حيوان لمنفعة فحل الاصل
وان اسلمت الماشية من اذنه الا ان من التوايع للزود وادخال الفرج ونحوها الى الاندفع او علم السيرة جوازها والكلب السيرة وغيرهما من الحيوانات
المملوكة وان لم يكن لها منفعة ببعض الملك بخاصة وفيه وضوح الفرق بين سعة التملك بالاجرة بلا عوض والسيد المملوكة والمملوكة ولو كان المستعير جديبا
منها وكانت شاة جديبا بلا خلافا جديبه عندنا خلافا لبعض العامة فيمنع عاربه الشاة الجديبة من الاوثان في بعض الوجوه الاستحسانية التي تليست
من مدارك الاحكام الشرعية عندنا نعم قبل بكون عارضا للاجابة في شاة اذا كانت حرة خروا الفطنة بل عن كونه وغيرها اذا كانت في الشاة من الاوثان
يركض غير واحد من هذه استحقاق الاوثان للخدمة والاستحقاق للرفاهية ولاسهل ولا خلافا ظاهر انما اعترف ببعضهم في انه يجوز استعارة الشاة
للمالك من السادة بالخدمة بل من بعض منكري المناكرين الاجماع عليه هو ان كان الجدة في مخالفة الضابط السابق لا الاصل المقطوع بما سمعك فسلط
الناس على اموالها الذي لا يقتضي مشروعية العاربه ولا كونه كالا في الانتفاع ولا الحاجة اليها في يناسب شئ مما سهولت المدة وسماحتها ولا غير ذلك
ما ذكر في كلام بعض منكري المناكرين في الاصل لا ثبات مشروعية عاربه المناكر في الضابط السابق بناء على ان المنفعة اذا كانت جديبا لا تدخل وان
منفعة وصحت الجع وتنسب اليها الا ان مورد الاجارة والعاربه ما ليس بعين من المنافع الا خارجا بالدليل للاجماع بحسب الظاهر على ذلك ولا نه
المحقق في التصريح الفرضي وح فلا بد لعاربه المضمرة من بل ولعل الاجماع ان لو تحدد في شئ من خصوصنا الدلالة عليها نعم في كونه الاستدلال
عليها باذن النبي صلى الله عليه واله العاربه مؤداة والمختره مودة والدين يقتضيه والعرب غارم وهو مع انه من طرق العامة كالا لا ترضيه الاصل مشروعية
الخدمة التي يمكن استعانتها من السيرة المستفيدة اية وهو لا يقتضي كونه عاربه بل لعل ضرب من الاذنه بل لعل الجوز المراد ظاهره كونه البنية من العاربه
واغترب من ذلك الاستدلال عليه بحسب الجع عن الصادق في الرجل يكون له العنم يعطيها بضره سمن شاة معلوما او دراهم من كل شاة كذا وكذا قال لا
باس بالدرهم ولست احب ان يمس ويصحب ابن شاة اسئلة اية من رجل دفع الى رجل فنه بدين ودرهم معلومة لكل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا باس
بالدرهم واما الذي فلا احب في ذلك الا ان تكون حواله فلا باس بغيره ان اذ اجاز مع العوض فدر ونزولى اذ هو كافي لا يقتضي الجواز عاربه
كان جواز مع العوض اما كونه فيما من الصلح او ان ذلك بخصوصه مشروعي وطى كحال فلا دليل سوى الاجماع المدعي ان ثم خلق انه باخذ من
معلومه مشروعية الخدمة من القناوى السيرة المستفيدة لكنه كما عرفت لا يقتضي الجواز عاربه ولعل فدر من الاذنه وح بغير التمسك الى غير المشاة
كاهو المتعارفة في هذا الزمان في الفرق التي لا يكتفي بالصوت في العاربه بل يبالى على العاربه فلا وجه للتمسك بالشرع مع مخالفة الضابط السابق كالا
بغيره من جواز عاربه الجواز اجارة بعد اتحادها مع العاربه في الضابط السابق وربما تخلف الاجارة بالجواز للرضاع في الانسان بخلاف العاربه
فلا يجوز استعارة الانزالج وان جاز استعارة الجوز من ذلك ما عرفت في بابا الهبة ومن غير خبر بقره او ناقة او شاة لا ينفع بليها مائة ليرة
الوفاء بذلك اذا قصد بها وجه الله تعالى شاة اذ هو كافي لا يدخل في الهبة فدر الى الله نعم الجوز لعل انافانا كالا لا دليل على لزومها عاربه او عاربه
ما لم يكن ملزم خارجي عن مهادنة اذ بين او اشترط عقد لازم كاهو واضح والله العالم وكيف كان فلا يستباح وطى لانه العاربه وفي استباحها
بلفظ الاجارة فدر ولا شبه الجواز فلا خلاف ولا اشكال في انها اصل الامارة مطلقة مودة معينة لاطلاق الادلة لكن المراد بعضها مائة عدم
الاذن فيها لعلها لا تزومها اليها نحو ما سمعت في عقد الفراض وح فلما ذلك في احالين الجميع بها الماعرف من كونها عقد اجاز ومن ذلك ما
لو اذن لرق لينة او لفرس مطا والى مدة ثم امره بالانزال وجبت الاجابة خلافا للحكمين اذ على فلم يجوها قبل انقضائها لم يخص عاربه الاض
الفراس للفرس والينة بل في محكي باذ الاذن لراى في الفرس السنة وبيع قبلها لم يلزم الفلح بلا خلاف الا انه مع عدم كونه خلافا في جواز العاربه لما
عرفت سابقا من اعبد عدم وجوب العلم لذلك ضرورة تحقق انفساخها بالفتح وان لم يلزم الاجابة لكن شعب عليه اجرة مثلا وكذا الكلام في عاربه
الارض للزعم فان لا الرجوع ولو قبل ادراكه على الاشبه باصول المذهب قواعد التي منها معلومة جواز عقدا العاربه لا كونه محل البيع خلافا للحكمين
الشعب واين ادليس من وجوب لوقا على العبر الزرع المحبذ اذ كان له روق ينبت اليه وظن ان مرج كلامها الى عدم وجوب الاذنه الا ان عدم جوا
العاربه وبها فرق واضح ولا يقتضي النظر المسئلة ان لا يثبت في التاملة في عقد العاربه نعم مادل عليه وعموم سلطان الناس على اموالها
وانها ضمن الاذنه والبر والاحتياط في حكم القرض البناء والزرع بعد تفتها ضروره وجوب الاضحق الى التزام الحقوق اذ المسحوب

ضمیمہ

Handwritten signature: *Dr. J. B. ...*

الطاهر

بل من غير احد من الاشياء بان تكون بعدا لوضع قبل الموارد لعدم صدور النشئ الا ان يبقى انه يمكن دعوى سائرته لمصلحة الاخراج من هذه الاشياء
ولذا امرنا بغير من نجاسة الكفن في هذه الاشياء على ما قبل الجواز وانقله الى اخره لكن لا تضاعف الاكفاء بذلك دليل على ذلك بل لا اجد
صالحا من النشئ يمكن القول بجواز دعوى النشئ على الناس ولا يكون له من الامور التي يجوزها النشئ ما مع انه لا اطلاق ولا جمع على حرمته
بذلك مما لا الاجماع الذي لا اعتناء بما هنا لانك المشاهدة في شاول وعنده لما هنا هذا كله اذا لم يكن للشعير جواز النشئ والاشياء
الزائرة ولو انقل الى المشاهدة المشفرة بناء على جوازها والشعير ان يدخل الى الارض التي استغناها للفرس والبناء والزرع للثمنه وغيرها ولا
يستغل بشيء من نوم ويقطع لان ذلك كله ونحوه من ذابح مثل هذه العارية في العادة وقد سمعت سابقا ان لا الانتفاع بما جرت العادة به
عن طوعه من عدم جواز دعوى جبر على وان واقعه على الجمل في كره وعده وجامع صدق ذلك وضد فلم يجوز وادخله للفرس لان الاستثناء وقتل نفسه
معيته فلا يشترط لها وانما يجوز له الدخول على الشجر من غير ان يكون له مصلحة المالك وصونه من التلف الا ان كان في بل لا يبعد ان يكون
ذكر المالك لذلك لغرضها بما سمعته من المبطون ومنه يعلم ما في ذلك فانه قد اطلق في بيان ان المالك في كره هذا الحكم للشعير على ما وجد في النسخ
قال وقد ان يقول للمعبر على ما وجد في سائر كتب الفقه التي تعرضوا فيها لهذه المسئلة وكشي غيرنا ولا نكتفي بالفتنة الى المعبر واقضه كما
ذكرناه واما المستعبر فلو لم يجر جواز استغلاله لانك في تخصيصه من بين الوجوه التي ينفع بها ثم ساق جمل مما وجد من عبارات الاصحاب الى ان
قال نعم ذكر الشهادة المستعبر جواز استغلال كل منها بالشعير وهو الجواز من الاضطلاع المستعبر لان جعله كونه الاضطلاع عليه بيان الفرق الاختلاف
قد عرفت ان غرض المص والشهادة للفرس من الجواز ذلك المستعبر لخصاصه بالمعبر باعضا كونها لكا للارض فلا الدخول اليها والاستغلال
بما فيها لعدم كونها تصرفا بغير ارضه كالاستغلال بحائط العبر وانما يمنع من ان يروى بالبناء والفرس بخلاف المستعبر الذي ليس له التصرف الا في المفعة
الى اليها المالك له وهي الفرس والبناء والزرع ونحوها مما يصلحها ويجوزها على التلف ولا يخفى عليك بعد الاطاحة بما ذكرناه وجه النظر في ذلك
بل في انتفاع المستعبر بالبناء والفرس من دون ان المالك بناء على ان مثل تصرفه كما جرت به بعض شائنا فابطال الصلوة تحت السفعة المستعبر كما ذكرنا
في كتاب الصلوة ولكن قد منعنا كون تصرفا صلوة انهم هو انتفاع به حال الصلوة ولعل كلام الاحتياط هنا مؤيد لما قلناه بل ظاهره عدم حرمة ذلك قط على
اذ ليس هو الاضطلاع ارضه فان ذلك الانتفاع لم يخلو الاستثناء ببناء العبر وهو السراج ملكه الا ان الانتفاع عدم خلوه من اشكال فمع
فقد استيفاء منفعة الاستغلال بالسفعة فاعلم المصنف ونحوها اذ هو ان لم يكن تصرفا فلا يشترط كونه انتفاعا غير على وجهه بعض اجرة المالك هذا
وربما ظهر من بعضهم موضع الحكم هنا اذا ارجع المعبر العارية وان المراد بان لا قبل وضع الارض وحصول الظلع الدخول الى ارضه والنشئ فيها
وان استلزم الاستغلال ونحوه بغير العبر وبنائه وليس المستعبر الدخول الى المصلحة بالوصف من سقح ومنه بناء ونحوها بل بما ظهر من بعضهم
في ذلك من دون استئذان او لا ولكن لا يخفى عليك انه مخالف لما ذكرنا من عبارات الاحتياط وان كان الحكم في حد ذاته ممكنا والارض هل بعد فرض معلومة الحكم
على حال وكيف كان فقد تقدم في كتاب المصلحة من المصنف ان لو اعار جداره لطرح خشبة فوضعا وطالبه بعد ذلك بازا فلها لم يكن له ذلك لان المراد بالبناء
ثم استحسن الجواز وقد ذكرنا هنا ما عدا ما اعتدنا لكن قال هناك كان له ذلك الا ان يكون طرفها الاخر مشيئة وفي بناء المستعبر فليس له الزامه الا ان
وان بذلك الارض لا تتردى الى غير الزاوية على اذ التزجده عن ملكه او المستعبر وهو الحكم عن سقوط الشئ والشرارة ولكن قد يرد من ذلك
من معلوم جواز دعوى العارية المنفعة لوجوب نفع ملك المعبر وان نفعه على نفعه بل قبل ان لا يكون اقدم على ذلك باذنه على العارية فحق له
الدخول الى الضلع على نفسه ثم لما لم يكن ظالمه وضد جبره الشارع بالارض ودعوى لزوم هذه العارية باعضا بناءا الى التناهي والى اتمام لان جميع الى
محصل يجوز الاحتياط عليه شرعا بل لو بذل الاجرة لم يلزم صاحبه الجوار اجابة ربحها نحو صاحب الجدار عليه القوي باسمه في الفرع البناء الذي قد وقع
التصديق هنا وهذا وقد تقدم في كتاب المصلحة ما لم يقع في المقام فلا حظا بل والله العالم ولو اذن له في شجرة مثلا فترسها فبقيت مدة فالتفت
انها ماتت او انقلعت لهو خاف ونحوه جاز عند بعض ان يغير غيرها استغناء بالادون الاول التي لم يتغيرها يرجع وقبل فيغير الى اذن منساق
وهو اشبه باصول المذهب قواعد المنفعة حرمة التصرف في مال الغير بغير اذنه الاول قد استفت بحصول منفعتها او غير من الشجرة الاخرى شيء جاز
بل ان لم يكن ثم قد يرد بشكل اعادتها نفسها اذ الظان الاذن في الفرس كالارض فينفق بالمرءة نفق كره لو انقلع التسبل المادون له في دعوى غير
نصفه العناد او يسطع الحاجك وكذا وقصر الزمان جدا فالاولى ان يبيده بغير عيب بالاذن ولعله لا من الاذن الاول لعدم تحقق منفعتها المادون فيه
كله وانصح بل هذه المسائل ونحوها ما لا حظ في الفقه فيها باختلافها باختلاف الفرائض احاطت فضلا عن غيرها ولا اشكال كالاختلاف عند انه
لا يجوز اعادة العين المستنارة الا باذن المالك ضرورة اقتضاء عقد العارية الاية بخصوص المستعبر لا يملكها اياها وكذا لا يجوز له اجارها بل هو
منه خلافا لما في بعض المائ من جواز قياسه على الاجارة وهو مع بطلان في نفسه مع تفاوت فلا يوجب عدم جواره ولا يفر من التوافل والمصلحة كما عرفت
من ان المنافع ليست ملكا للشعير وان كان لا استيفاءها بنفسه او وكيله على وجه يعود الانتفاع له مع كون العين في يده او في يدا وكيله باذن المالك
وليس هو من الاعادة ثم ان الظاهر ان الاعادة الثانية مع فرض اذن المالك اتمامه من الاول مع فرض كون الاذن على هذا الوجه فانه يصير كجوازها وبنائها
فلا يبعد جواز جبره ونحوه في قيامها ان اذن له في الاعادة لنفسه ان يخرج كون الاعادة منه واحتمال عدم جبره عليه هذا القسم باعضا اشتراط كون المعبر
مالكا بغيره اطلاق الاذن والمستعبر مع عدم اذن المالك فيكون بالاشطاح مالكا او اذنا وقد سمع الشارع في العارية التي ذكر فيها المصلحة العارية
من الصير بان لا يبيع وتسمع اذن في الوكا لا باذن الموكل انها تقع على وجهين الوكا لا عن الموكل بالوكالته عن الموكل نفسه ونحوها سمع في العارية هنا ولعل

من كينها

كتاب الفقه

كتاب الفقه

القول في ان الذهب
طالع وان كان
الذهب والفضة
من جنس واحد
الا انهما
فقد فارقا

مثلا في في الوردية انتم وقد تقدم مناسبا في ما في الكلام فيها يستفاد من اطلاق الدين ولعل العارضة من السعير نفسه اظهر الفرق من منه ولعل منه
 عارضة الدار مثلا علان يدخل فيها من ثمنها من غيرهم فان الاحاطة لهم من كل من السعير او يقال ان من استغناة استغناهم على نحو انتفاع وادارة والاصل
 وكذا كل من فلو خالف واعاد العير فلا يثبت في العارضة ولكن الكلام في اذبح المالك على من شاء منها بالعين والمنفعة مع خيال العين وحينها
 في العارضة من العارضة ما من الفاضل من الفرق بينهما في الجملة لا في من اشكال كما او خالف ذلك كله هذا في العارضة والفقهاء العالم **الفصل الرابع في الاحكام المتعلقة**
 بها وفي مسائل الاول لا خلاف ولا اشكال ان العارضة امانة كما قال الله في صحيح الحديث احب اليك العارضة والوردية مؤمن ويخونه غيره وخ هو كبره من
 الامانة لا من الامانة في حفظ او التمسك او اياها شرط الضمان زيادة على الوردية للاجماع بتسمية والنصوص ولا ينافي ذلك بانها على البيع
 كمال ابتداء كونه شرط في عقد جائز اذ هو كالايجته في مقابلته النص وكان ان يذهب الوردية بانها تضمن اذا كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط الضمان
 بل خلافه لاجد فيه في الدوام والذاتية بما بل الاجماع بتسمية عليه والنصوص انما الكلام في غيرها من المصوغ وغيره الكه هو كك انية في صريح اللغتين
 المحدث في جامع المقاصد والمالك ومعه ويصح البرهان على ما حكى عن بعضها وفي المتن دفعه وغيره ما من غير كسبانة كاعل الغنم والنهاية والمطروقة
 الروايات وبرقة ولقد وقواعد الشهد بل لعل في الوسيلة والنسبة المعبر بها في النش والرد منه مطلق الذهب الغنم كانه يقربا لصرف او الورق
 والعين العير بما يحكي المقتضى والماسم وفي الغنم وثريا على اذنه الغنم من او لها كاعل الغنم في القهاية وكسب الغنم وهي مع الدوام في
 كاحص جمع العير والدينار والذهب من ثمنها كاعل الغنم انية في صريح الصحاح في العين ما من غير من الدينار والوردية ما من غير من الدوام ولعل لانا نسب
 الحكم في ثمن الى الشهد من الاحتيا والافلا احد خلافا صريحا بله وانما هو في الغنم والقطيفة والكتايرة والياض على احكامه عن بعضها على كل حال في الحق
 لصير زارة قلت لا يستبعد التمسك العارضة مضمونة فقال جميع ما استمر في ذلك من ثمنه الا الذهب الغنم الغنم فانهما بلان الا ان يشترط انية
 ذوي له بل من ثمنه وكك جميع ما استمر فاشترط عليك من كك والذهب الغنم مضمون ان اشترط او لم يشترط ولا ينافي ذلك صحيح ان يشترط انية
 لانضم العارضة الا ان يكون قد اشترط فيها ضمان الا الذاتية فانها مضمونة وان لم يشترط فيها ضمان الذي مشيخ من مسكان ولا ينافي ذلك مع
 عند انية ليس على صاحب العارضة ضمان الا ان يشترط صاحبها الا الدوام فانها مضمونة اشترط صاحبها او لم يشترط بل بعد ظهور اتحاد المستثنى منه في
 جميعها في كون المراد بعدد الاخراج من العام في مضمونة متعددة من عام محتملا ليدفع احتصنه بعضها من بعض اذ جميع المضمونة مضمونة في الحكم لا في
 الكه هو الضمان فلا يجل بعضها على بعض بعد عدم التمسك بينهما بل ولا في اخرجها من المقام ضرورة ان الخاص اذا اخرج من العام لا ينافي ذلك على ما
 ما بقي من الاخر على ذلك الاصلية فليس في الاخراج الخاص من العام وبين لك فلهذا المراءى في النص الذي هو ما بين دال على عدم ضمان العارضة
 اصلا وما بين مستثنى الذهب الغنم وما بين مستثنى الدوام وما بين مستثنى الذاتية خصوصا بعد اتفاقهم على عدم التمسك في خبري الدوام
 الذاتية اذ ليس هو الا باعضا ظهوره في ارادة تعدد الاخراج من العام الذي هو بلا حطة كل واحد منهما لا يقتضي عدم قابلية العام لاجزاء غير بل
 احتضا بقاء ما عداه على كذا العام الاول فانما جاء ما يقتضي اخراج فرد اخر من الفرد الاخر وهكذا في غير ذلك ان يقول اكرم الرجال ثم يقول لا
 تكرم نساءهم واخرى لا تكرم عروا فثالثه لا تكرم لجهتال وفي الواقع كان زيد وعمر من افراد الجاهل فانه لا يثبت من المراد في جميع الخطابات التي
 ارادة اخراج الجاهل من الحكم الاول ولكن نزع زيد وعمر عن التاكيد ويخونه وبذلك ظهر لك ما في كلام فخر المحققين من حمل الذهب الغنم على الدوام
 الدينار باعضا اعماعا مان بالنسبة اليهما او مطلقا ان اذ عرفنا ان لا تلتنا في بين حكم الجميع الذي هو الضمان فلا مقتضى الحمل المربو كما ان لا تلتنا في اية
 بين المستثنى منه في جميع اذهول ليس الا عدم ضمان العارضة الذي هو مضمون القسم الاول من النص وهذا واضح وان اطننت في رده وجامع المقاصد زاد
 في الخطاب ثاني الشهيد في ذلك في الكتايرة وبيعة الربا في تحقيق المقام حصول التناظر في النص من الزبورة بين المستثنى منه في خبر الدوام والذاتية
 صاعدا لاضمان في خبر الدوام والذاتية وبين المستثنى من خبر الذهب الغنم والنسبة في الموضوعين عموم من وجه يمكن تخصيص كل منهما بالآخر فان حصل
 بالثاني كان الحاصل اضمنا في خبر الدوام والذاتية الا ان يكون ذهبا او فضة وان حصل الثاني بالاول كان الحاصل كل من الذهب الغنم مضمون الا ان يكون
 غير الدوام والذاتية فالأمر المشترك بين الحكمين ثابت هو حصول الضمان في الدوام والذاتية فلا بد من استثناء هذا الحكم من عموم الاحتيا الدالة على عدم
 الضمان وتبقى تلك الاحتيا في غير ذلك سالت على المعارض فانما الحكم بعدم الضمان في غير الدوام والذاتية من الذهب الغنم لكن لا يخفى عليك ما فيه
 بعد الاحتياط بما ذكرنا ضرورة عدم كون المستثنى منه في خبري عبد الملك من الدوام والذاتية واثبتا بل لا يصلح ان يكون ذلك مستثنى منها وان
 اذ الحاصل من المستثنى منه فيها مع المستثنى ليس هو الضمان الدوام والذاتية لا غيرهما وليس من جميع ذلك وبين الذهب الغنم الغنم بقا على عموم من وجه
 اذ لا اختصاص في خبري الذهب الغنم بالذاتية بل لا يلزم عدم ضمانها من كون ذلك وجها فلو انما عن خبري عبد الملك واثبتا علان ذلك كله انما ما
 لكشف في المناظرة الربوية والا لا واجب لاحطة المعارض بين نص الا لزم غير رشدي فاشي ناس من الاحتيا فيها ولا يثبت عدم التناظر بين مضمون
 لجميع الا باعضا الضمان في خبري الذهب الغنم مضمون في خبر الدوام والذاتية ولكن من حيث حصول الزمان فيها فلا ينافي في اخراج غيرهما بديل
 فليس في المعارض الا للعموم والتخصيص لمطلق بل هو هذا التقدير في خبري الذهب الغنم لعل سلب الضمان عما دهاها الا هو مضمون القسم الاول من النص وهو عدم
 الضمان في العارضة مطلقا في الاخراج بخبري الذهب الغنم كاهو واضح في امل واما تقدير غير الدوام والذاتية فلا حطة مما عدا اخرجها مع
 موضوع الذهب الغنم الضمان في اطلاق لمحاويل المعارض بينهما من وجه الى اخر ما سمعته فهو في خارج من التصور صراحة الوهم فضا معا لطة على افعالهم الرقة
 الى لا تفرق بين مفاهم الاطلاق ومضاهاها اذا كان فيها نوع خفاء ولا يخلج الى رده بالجميع الشهرة العظيمة بين الاحتيا ولا بان اهل الغرب لا

في حق الميراث
والنكاح
والطلاق
والوصية
والإقرار
والعتق
والزكاة
والجنايات
والأحكام
الشرعية
والأحكام
الدولية
والأحكام
الخاصة
والأحكام
العامة

بغيره من ذلك لا يختص من الأول والثاني ولا يصح على اليد ما أخذت حتى تؤدوه ولا يستلزم العكس إخراج العتق عن حقه بل هو خلاف الأول الذي
فيه تكثير أو إخراج المقتصر على العلم بالانتماء من أجله ولا لا يخرج لك جاعلة من الاستثناء عنه والله العالم والموقف والموقف والسبق في حق فلاحه على
الاحتياط من شأن مطلق الذهب في الغنم بل المظاهر كما كان سواء كان معاً أم مفرداً أو لا من غيراً أو غيره إلا أن بشرط سقوط الغنم في قطع الفلح والاحتياط
في الخروج من عدم الغنم على المشتري إلى بشرط فيه ذلك وعدم المؤمن وخصوصاً جميع زيادة المقتدر الفاعل للشك في ذلك نعم قد يشك في
أصل الشرط الموقوف في الغنم بالشك والمقتدر في ابتداء عقد العارية باعتبار أن أسقاط اللوح على وجوبه ومناقضه الأول على تسليمه ما ذلك مع أنه
لا يخرج من قوة لا في قوة الدين في الألف والشك في السببية معه والأصل بأنه الذي للمأفيل من عدم احتياجه إليه في عارية بال الغير وفي عارية المحلل السيد
المعز به لمعرف من عدم كونهما صابرين حصصين على أن الثاني منهما أن أولي عدم احتياجه إلى الشرط فيها بالنسبة إلى الغنم فهو من عدم كون ضمانه بالعارية
بل هو شلح الحكم الشرعي أن أولي به بالنسبة إلى الغنم للمالك فالأخبار أن الجرح السابق فيه وما ذكرنا يعلم أنه لا وجه لذكره في الغنم في العارية بل هو مقتضى
ضرورة معلومته إرادة الغنم للصبي منها ومن ضمانتها المقصود على ما عرفنا كما أنه لا وجه لعدم العارية من المحرر للمحل من غنم العارية التي تضمنت حتى إذا
اشترط فيها الضمان إذ قد عرفت أنها ليست عارية بل هي من غير ملك المحرر بل هي ملك العارية الوهن ولعلنا لا اكتفاء بما ذكره في الوهن وأوانه
ليس من العارية عنه كما اشبهنا الكلام فيه في كتاب الوهن وبذلك ظهر لك عدم الحصول فيها ذكر في هذه الأقسام وحسن اقتضاها المقصود في الضمان للفتن
على ما ذكرنا من الاستبصار وأما ما يجوز عن أن يجنبه في ضمانه العارية فإنه لا يصلح له ذلك بل لا يصلح لغيره من الأقسام فضلاً عن عدم ضمان العارية الوهن بموجب
عدم ضمان الأمانة والله العالم المسئلة الثانية لأخلاق ولا إشكال في أن المستعير إذا رد العارية إلى المالك أمضى به من مضمون مقاسم من وجب له أو لغيره العالم
أخص من وجب على صبيها من الأمانات ونحوها كما أنه لا إشكال ولا خلاف عندنا في أنه لو ردّها إلى المهر الذي كانت فيه بل لا بد للمالك ولا إذن من من يرد
بل هو ضمان لها مع التفرط بها وكان عرض بذلك الرد على المحرر في حقه في حقه من أن رد العارية إلى المالك كرها إليه لأن رد العارية في العادة يكون
وهو كإثبات ذلك في سائر معيّنات مثلاً في ضمانها عينا ومنفعة للملك ولو أضافها إلى المسألة الأولى لما دون فيها المبرر من ضمان
العين التي هو حاصل التمسك بالأصل وضرباً ما المنفعة فلا ضمان فيها لعدم انقضاء العارية بذلك إذا فسر عدم ضمير أو ظهر في عقد العارية بغيره
تضييق بعدم التمسك والتفرط في المنفعة التي لا تضمن عند العارية إلا بانها ضامن بغيره نعم بالتسليم الموقوف يدخل العين في ضمانه بالتسليم الأول ولو
تلف من حال استعماله لما دون فيه فلا ضمان فيكون لا يفرط في كونه واضحاً وإن أشكل الحال على المحدث البصر في النسبة إلى المقتدر بين الحكم بضمان العين
بالمسألة المادون فيها دون الضمان وذلك لأن العارية أن تقتضي بالتسليم الموقوف ضامناً العين بعد العود إلى المادون فيه وفيه لا يفتقر من خصوص
بالبضمان وهو التمسك الموقوف الذي لا يفسد إلا بغيره من الضمان أو بغيره من الضمان على مقتضى سبب الضمان حتى في المادون فيه إلا أن لا يشك
بين العارية والضمان بسببه ما المنفعة فهي على أن العارية والله العالم المسئلة الثالثة لأخلاق أتبه ولا إشكال في أنه يجوز للمستعير مع حرمه
وأن يشترط لأرض المستعارة العبر والعكس لا ينبغي بل يجوز مع المستعير لغيره أم المصير مع الدين وبدونها بل مع القيد على الأمانة بأصول المقتدر
وإعادته إلى أمانتها الضمان فلع المصير له وهو راداه فانه لا يفتقر من المانية السوفية ليعمل على هوائه ما جاز في بيعه من الجوان المشتري على الخلاف والسيد
المشتري يقتل ضماناً فما من أحد يفتقر من المانية ذلك وأصح الفتاوى من بطل الشئ في الأخرى عدم يجوز لأنه لا يمكن تسليمه بل من غير ما سلك
جواز دخول المستعير لغيره في موضع غيره من جوارحه ليس وعده في ذلك أن التسليم في مثل التخليد والانتفاع يمكن باستبدال المعبر أو الاستبصار
منه ويغني ذلك صريحه في الدخول على المشتري الانتفاع به باعتبار إخلاء عقداً عارية لأن لا بد من جواز الشراء وإن صرح بغير الاستبدال في بقا
من حيث فانه لا يحصل كانت الأصول والآلات في مقابلته تمت وعلى كل حال فهو راداً ولا دخل له في حصة البيع للمالك الذي يمكن تسليمه بأفاد
مغلوطاً بل الفسخ البيع حتى مع جعل المشتري في الحال وإن تسلط على محتاج الظهور البيع في استحقاق البقاء في تسلط على محتاج البقاء الضرر ولو باع
المستعير المعبر لأرضه فيها من أحد يوقع الثمن على غيره ما كل منهما فيقوم العشر البناء في أرض مستعارة والأرض مشغولة عارية بذلك نعم لم يخط
النسبة بينهما ويوزع الثمن عليها كما هو واضح والله العالم المسئلة الرابعة إذا حملت الأمانة أو السبيل قبل أن يملك الإنسان فثبت كان صاحب الأرض
أنا أنه بعد فرض امتناع المالك عنها من غير مراجعة المالك ولا يضمن له الأرض بل ربما استغنى عليه الأجرة على ما نفع كما في مسئلة أخصنا التمسك بالبارز
المعركة التي تقدم تفصيل الكلام فيها في كتاب المصلحة فإن ظاهر المصالح المحرر في المسئلة ولكن كشف الحالة المقام هو أن هذا الحكم لا يمكن أن يكون مخصصاً
عنه أو لا على التمسك به بل إن المالك لا يفتقر من المانية ذلك وأصح الفتاوى من بطل الشئ في الأخرى عدم يجوز لأنه لا يمكن تسليمه بل من غير ما سلك
تملكه ولو طرحت أرضه كغيره من المال المعز عنه وإن كان كثيراً لكن في الثاني يجوز للمالك الرجوع ما أمنا العين بآية ذلك بتميز الإباحة وفي غيرها
الضمير بأن ذلك وإن ملكه أحد لا أنه قد يشكل بأصله للزوج بعد حرمه العباس على الجدة ومنه كونه أولى بل ينبغي الحرز بذلك بناء على صريحه كما لم يأت
بالأرض وعلى كل حال فالظن من ذلك عدم تسلط صاحب الأرض على غيره على الفاعل بعد تحقق الأمانة ولكن قد يشك إذا فرض حصول الأرض بعد
اشتغال الأرض بربل وبغيره بناء على عدم خرصه من المالك بذلك أنه حتى يتوكل في فاعله ذلك صاحب الأرض لا يملك الأرض فيكون لا يجوز إلا أن لا يكون
نعم حتى في حق الفاعل بسقوط مؤنزة نقله لغيره عنه لأنه حصل بغيره في شرط ولا عدوانه وكان لغيره الأرض المشغولة أن شاء أخذه وإن شاء قلده إلا
أنه لا ينبغي حمله ما فيه بطله على وجوب تملكه من ذلك الغير ضرورة أن الأرض عنه بعد عدم الخروج عن ملكه به لا يملك لأصاحبه الأرض مع عدم القول لا
يرفع الرجوع الموقوف عنه الذي قد صرح بغيره وأحد في الصورة الأخرى وهو ما لو علم المالك بيبه ولم يكن منه اعتراض ولا يملكه بل لا بد من ملكه قد شغل

التي هي

كتاب

كتاب

انضجوا بعضه من وجوهه وطمحوا بعضه من وجوهه لانها لا تملكها الا بالحق والوجوه اعلى للشيء
السابق الذي استظهر بعضه من وجوهه والتمتع وعدم تدبيره في اصل اشتغال الارض به فاصل البراءة بها الى الله لان بقاء ارضه لا يمكن
مغصرا لكن لا يتبع انضجوا بعضه من وجوهه والتمتع بعدم تدبيره في اصل اشتغال الارض به فاصل البراءة بها الى الله لان بقاء ارضه لا يمكن
عليه بعد ان لم يكن الشغل من الاصل وكونه ما لا يقتضي لك نعم صاحب الارض بعد امتناع المالك انك عن ملكه كالمعبر عنه ولو كان المالك شيئا
في محضه ففعلك وجب عليه اجمع الخصائص الصلح او التملك ونحوه ويجب على صاحب الارض من اجتهادهم فيما يرجع الى المالك المعتبر في هذا النوع
لا وجه للتملك كل منهم باصل البراءة الساكن من معارضة البراءة في الغرض المعلوم عنهما في المصلحة ان التمسك من ملكه بعد ارضه كما ذكرنا
واكن يسلم المالك المحاكم ولو لم يكن محصورا في تلك التمسك كان بمنزلة اللقطة وفيه ان لا يجوز للمالك ارضه بها لعدم تحقق كونه بالاضمان ولو قيل بل هو
كالشئ في الارض ولو كان قبله لا يمتثل كونه واحدة وجبه كك والمالك معلوم اجمع بعضهم عدم وجوب رده وان لم يملكه لا يشترط ارضه بها
والنقطة انما تحصل في ارضه وفيه من ان لا يملكه الاصول المذهب قواعد المغتصبين وجوب رده الى صاحبه على حصة تقدم ويد لك كل ما ان لك المحاكم
اطراف المسئلة نعم في شئ وهو انه لو احدا احدا احتمل هنا وجوب الانتظار في الزرع الذي لم يدر ولا دفع الارض فيه وفي الشجر كما ذكره في العارية ونحوها
بل يرجع بعضهم عدم رده مع ذلك فذهبوا الى بناء ذلك في العارية على ان لا يملك المحقق وعدم كونه ظاهرا في عرقه والا فالادنى لا يجوز له الرجوع فيها لانها
حصلة من عقد جاري وارجاء فائدة زمام المحقق في راجاء الاكثر ضرورة في العارية ونحوها في المقام ان لو لم يكن اولى فذلك المقام فهو ولو لم يكن اولى
وضعت له في شئ وحلت في العارية فاحتمل ارضها الا ان بابا لا يتخذ ذلك فلا بد من الاخذة في بين المقامين ولعل قائل اخر
وهو وجوب تخليص ملك الغريم اشتغال من ملكه في الله العالم المسئلة الخاصة لو يقتضى التمسك المستعانة بسبب التمسك المادون فيه
ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن بينهما يوم تلفها كما ذكره وفك الحواشي لان النقص المذكور غير مضمون في نفسه ولا مندرج في اطلاق الضمان
المشترط نعم لو تضمن عليه في المشروط ارضه ضمانا ولا ينافي في بيع العارية ضرورة عدم كونه ضمانا للمنفعة بل هو شئ هو شئ اخر والمنا في العارية اشترا
ضمانها الاضمان بل على كك وان لم يملكه من لوازم الاستئصال للكل في فرض اتحاد الاشتغال بالعين مع النقص حاصل منه فيكون المنفعة المادون فيها
هو فصل النقص الزموا في عدم صحة اشتراط ضمانه لانها كما ذكرنا في محضه وهو على كل حال فالردي في ضمانه من بعضه بل في جامع صلاكم شديد
ضمانه لان لا بد من لوازم اصل الاستئصال وهو في جدي ونحوه في ذلك بل عن غير المحققين انما الاصح بعد ان حكا عن علي وابي الصلح في غير محله في غير
ذهبوا الى ذكره بعضهم ولبا لذلك عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال من اشتع عبد املاوكا لغرم ضيب فهو ضامن من اشتع اخر استعير
فهو ضامن الجمل على المضمون بالشرط او التمسك او التفرط مع انه في ظاهره غير محل الفرض الذي هو النقص الناشئ من فصل الاستئصال كما تحذف في التمسك
ونحوه لا انفاق لبعض ارضه بغيره ونحوه فانه لا شك في انه ادرج في اطلاق الضمان المشروط الذي هو محله والجزاء كما هو واضح في عدم ضمانه
بين تلف العين وبين ردها فانه من غير ما يظهر من بعض الكلمات من الفرق فانه لا وجه لكان ان لا وجه للفرق بين المقام وبين الضمان بالتعدي والفرق
ثم تلفت بعد نفسه ما لا يشترط بعد ذلك فانه لا يقتضي الا القيمة يوم التلف لعدم انقضاء العارية بذلك فهو ضامن مادون فيتمتع بالنقص حاصل منه
فان بعضهم من الفرق في غير محله نعم يقتضي النقص حاصل من التمسك نفسه الذي لو اذن فيه وكذا التفرط وما حاصل بعد العود الى استئصال العارية المادون
فيها فلا بد ان كانت العين مضمونة في رده لكن بينهما هذا ولا يخفى عليك ان حيث يقتضي النقص حاصل من الاستئصال فلا بد من الاخذة من حين النقص الى حين تلف
ولكان ذهاب الاجزاء على التدرج كالشئ بل هو في شئ فاشيا كما هو واضح وقد وقع في بعض الكتب المتأخرة فيما لا ينبغي ان يطرأ في اشتغال اقله
والحافظ المسئلة السادسة اذا قال الراكي مثلا امرت بها وقال المالك امرت بها كما قال القول قول الراكي فخذ الشئ وابن زهره واول الشهيد والراكي
وهنا ساذ على ما حكى عن بعضهم لان المالك منع الاجرة والراكي فيها فهو مع اصل البراءة الساكن من معارضة الاضمان لا يملكه الا بالحق ولا يملكه الا بالحق
في كل كونه بالاذن الذي نفعه وجوه في اعم من الاستحقاق فلهذا في المالك الامد بامرنا وجعل كامن ان ادرج واجارة المهذب بل لعل المشهور لما استحسن
من يرجع فيه الباء القول قول المالك في عدم العارية الا اذا اها الراكي فاذ اخلت سفلت عوى الراكي ثبت عليه جرم المثل لا المسمى اليه
نفاه الراكي ان يثبت عليه اذ هو منكر النسبة اليه ولا ينافي ذلك ثبوت اجرة المثل التي هي قيمة المنفعة التي اذ اعترف باستيفائها وهي كعين بالنسبة الى
المالكة والاصل احرام مال المسلم كره وعرضه بمخاطبة بضمانه على من هو عنه حتى يثبت ما يقتضيه عدم من عارية وابعاد مجانبه ضرورة ان عليه نفسه
شرط في حل ما رواه الشك فيه شك في الشرط وهو الموافق لعموم من التلف وعلى اليد وغيره وعليه في تقدم قول مدعي الفرض على مدعي الودع في جميع
اسمي من عار ومعد على النقص على مدعي العارية ان يثبت كون على الراكي اجرة المثل اذا اخلت مسابقة المسمى او اخلت من اذ كانت ان يثبت كونه اجرة مخرج بها
المسمى بعد استحقاقها وان انتفى دعواه يمين الراكي لكن انتفاؤها بالنسبة الى لزامها لا يبعد عنها الى المدعي الذي هو مقتضى الزامه في الزام
ولا ينافي ذلك اطلاق المصاهرة المثل المتعلق على ما لو اذ على ارضه بيان اصل ثبوت الاجرة ويحذور لك وبين ذلك ظهر انقطاع اطلاق
البراءة للعامة المنزوعة كما انظر الى الجواب عن اشكال استحقاق الاجرة بعد انتفاء دعواه الاجارة يمين الراكي باعتماد استحقاقها باعتماد الاجارة
المفترض انتفاؤها يمين الراكي اذ هو متضمن في انتفاء المجانبه التي ارضها الراكي باعتماد حصنها باعتماد العارية المفترض انتفاؤها يمين
المالك فلا استنباطا مع اجماع الحكم الى اصل اخر يقتضيه غلبة الراكي هو انما انما مال الغير في كراجه المثل غير ان عرض منفعته مال الغير المثل اعترف
باستيفائها ولا يملكه على المالك في نفسها لعدم ثبوت دعواه لان جرم المثل يقتضي منها على جرم اذ ادعى كون المسمى عينا محصنة فان لم يملكها

الاجارة ليس صحيحا وكان القول بانك سكتها ماسة لا فضاء من لفظ البيع ينقل الايمان على وجهه من استعنا في نقل المتاع مجازا او كرم هذا في
 احوال الانفساد من في المن في قدره ما عرفت ومن ان البيع يفيد نقلها ابتعا للدين ان بل لعل قايما مقامها انفس من لفظ العارية الذي هو حقيقة
 الاجارة المنفعة وحيانا الا ان الالهي المدم لا يستهان العقد بذلك في عرف التشريع كما عكس في عقد البيع بل لفظ الاجارة عقد كرم
 بالاختلاف ولا استحسان لاصالة المستفاد من الاثر وحيثها فلا يتطابق الا بالانقلاب في المشرع فيها وفي غيرها كما عرفت في محله او بالاجابة لا يستلزم المنفعة
 للفتح المسمى مع تفصيلها انفس ولا يتطابق البيع للمعين المستأجر لعدم المناقاة بعد اختلافها في علمها ثم يتغير المشرع مع محله من النص الى انه لا مد
 الاجارة في غير المنفعة باعتبار افشاء اطلاق العقد فيقبل التسليم للانتفاع كما هو الغالب بخلاف العالم بذلك فانه لا خيار له ولو ائتمن فحق المستأجر باحد
 استحداث المنفعة الى الباع دون المشرع الذي قد سخر المعين لسلوية المنفعة الى المدة وعلى كل حال فقد عرفت عدم بطلانها بالبيع لما سمعنا
 بل بالذات حتى لو كان المشرع هو المستأجر فيبيع مع عليه المثل والايه وملك العين انما يستتبع ملك المنافع اذا لم يشر في ملكها بسبب كرم
 وكذا لا يتطابق بالمتاع من تمام الانتفاع الحق للمعين بها كما ان الانتفاع المقتضى ليجعل ممتكنا وان يتغير المستأجر مع نفع الانتفاع بالفتح
 والانتفاع العام الاجرة كما انها لا يتطابق في اصل الانتفاع بل في التباين لانها لا تملك المنفعة المرادة منها كما لو استأجر ارضا للزراعة فترقت وامكن الانتفاع
 بها بغيرها ضرورة كون ذلك كلفا للمعين ومنه مع فيما ياتي انفس تمام الكلام فيه والله العالم وهل يتطابق الموت المشهور بين قدام الاستصحاب
 ثم انه عرفت في الشخص في المنفعة والنهاية والاختلاف وسلا ويزن من ومن والبراج وسعيد بل في حق والفتنة الاجماع عليه بل في الاول
 نسبة الى اخبارا لفرقة وقيل والمائل الاكثر من اصحابنا على ان في معنى الفاضل لا يتطابق بموت المبرور ويتطابق بموت المستأجر وفي معنى المبطلاته
 الاظهر عند اصحابنا بعد ان عرفت ان الانتفاع بموت كل منهما هو كالمندفع وقال اخرون لا يتطابق بموت احدهما وهو اشبه باصول المذهب
 قواعده واشهر في المتأخرين بل هو المشهور بينهم بل في ذلك نسبة اليهم اجمع ولعل ذلك لا ماسعة من ابن سعيد وانظروا من ذكره القاضل من
 المجلد الاول من ان في كنية الاجرة كما ان ادريس والمق والفرد والشهيد والادوية السيرة والصبر والكرك والارديلة والخرنبا على ما
 عن بعضهم بل في جملته من الفداء كما لا سكة والموضع في التصالح بل في نسبة الى الاكثر من المحصلين وفي لقان اكثر الاحتجاج بعقوبتيا بطلان
 هذا وفي الذين وعبره كصريح لغير انفسنا الا في ذلك لكونه عن بعض طائفة البطلان بموت المبرور خاصة لا انا في منقصة والمضرة ابن
 الجعيد على ما حكى عنهما على عدم البطلان بموت المستأجر لا يقتضي ذلك بل لعل يقتضي عدم مطابقة عدم القول بالفتن ولعل لاذن جبر واحد
 اليها المشرع في عدم الانتفاع كما اننا لا نضيق القول الثاني لحد وان نسبة ابن البراج الى الاكثر كما عرفت نسبة غيره الى الشيخ لكونه في نهايته وتخلوا
 ما سمعنا بل في الاجرة ان في قول شاذ لا يبول عليه ويقرب منه ما في الفتنة والامانة في الموت يعني الاجارة سواء كان الميت المبرور او المستأجر
 عند اصحابنا ولا يظهر عندهم ان موت المستأجر بطلان المبرور كما يظهر في خلاف وهو كما ترى نعم عن كشف المبرور انه قول ابن طاروق يمكن
 او ادنه كالحكم من لاكثر على فرض صحة الاجرة كما قد ظهر عا ذكرنا انفسنا اختلاف الموت في القولين الاول والاخير ولا ينبغي قوة الثاني لعدم اوجها
 والاستصحابا وكون الاجارة من عقود الملائمة لغيرها عدم البطلان بالموت واطلاق ما دل على لزوم الكرم فيهما كصحيح ابن يقطين وغيره وقيل
 خصوص من جرح احد من اصحاب الرازي قال كتب جيل الى الجلس الثالث في رجل استأجر صفة من رجل فباع المبرور تلك الصفة لغيره فباع المستأجر
 البيع وكان حاضر الشاهد عليه فان المشرع وله وقت هل يرجع ذلك في المبرور ام يبقى في المستأجر الى ان تنقضي اجارة فكتبه الى ان تنقضي
 اجارة وفيه ان ذلك غير ما نحن فيه ضرورة كون الميت المشرع وهو غير مبرور ولا مستأجر ودعوى قيامه مقامه بالنسبة الى ذلك مخالف لظاهر كلام
 في القائل ولا استنباطه من الزام لغيره بموت احدهما وان خرجت المنفعة او العين من ايديهما بعقد لا تم الا انرا بالنسبة اليها خاصة لا ينسب كمنه الى العقد
 المبرور فلهذا وكذا احوال ان المبرور في ذلك اطلاقا لحيال الذي هو مضاف لغيره في ذلك نعم قد استدلى عليه جبر ابراهيم بن محمد الهادي في بل صحيحه قال
 كتب الى ابو الحسن وسئلت عن امرأة اجرت صبغتها عشرين سنين على ان تعطى الاجرة في كل سنة عند انقضاءها لا يقدم لها اجرة ما لم يمض الوقت
 فانت قبلت ذلك سنين او بعدها فاجب على زوجها ان ينفذ الاجارة الى الوقت ان تكون الاجارة منقضية بموت المرأة فكيف ان كان لها وقت يمضي
 لم يبلغه فانت فلورثها تلك الاجارة وان لم يبلغ ذلك الوقت وبلغت ثلثه او نصفه او ثلثا منه فمضى ورثها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت
 انفس وغيره مع كونه بعد التسليم لكن الا اطلاقا بطلان القول بالانقضاء مطا والقول بموت المبرور في القولين في المستأجر خاصة ضرورة
 كون المبرور من موت المبرور اللهم الا ان يتم بوضع صيغة القول المبرور ان يمتنع على اداة هذه الاجارة من قوله وقت صحى بغيره السؤال وان
 قوله وان لم يبلغ ذلك فمضى ان لا يقابلها وان المراد من قوله في وقت ورثها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت ان يمتنع على اداة هذه الاجارة من قوله وقت صحى بغيره السؤال وان
 ما لم يبلغ لا يفت ما بلغت والجميع كما ترى من هنا احوال في الرواية في غير هذا وان يكون المراد بالوقت النية المضروب لدفع ابعاض الاجرة وهو انقضاء
 السنة ويؤيد ان وقت الاجارة مفروض في السؤال فلا يقبل التشكيك والاحتمال في ثبوت ذلك وكذا عدم بلوغها ذلك الوقت بل قبل ان يمتنع
 هذا القول بل لا يلزم فكيف في الوقت فان المراد بالمتكرد من بعض واحد بخلاف الاول فان الوقت في قول السائل او لا ما مضى الوقت هو وقت
 دفع الاجرة لا وقت الاجارة وكذا قوله ان كان لها وقت صحى فان هذه الاجارة ليس لها وانما عليها امضاءها بخلاف وقت الاجرة وكذا احوال المبرور
 بين الشرطين فان المراد من الاول في موطنه عند انتهاء النية قبل اخذ الاجرة والمراد من قوله لم يبلغه انما هو ثلثه او نصفه او ثلثا من ثلث
 او النصف من غيرها ويكون قوله في وقت فمضى ورثها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت على ظاهره وهو ان الورثة يعطون مقدار الاجرة الماخيرة والباقي

بل لجماعا تلك لما تقدم في العار من ان العين المستعارة هي كل ما يصح الانتفاع به مع بقاء عينه كالثوب والدابة ونحوها وذلك بعينه مورد الاجارة عرفا
ولغة اللغة المستعارة في مثل المتاع في مقابل نقل البيع الايمان بقصد العار بالوفاء بالعقد وغيره من اطلاق كل منهما الى ذلك فلا دليل على صحة
نقل البيع للمستعارة والاعارة للعين في بيعه من غير منعه أصلا لعدم الانتقال ونحوها ولا يمنع في هذا الضابط جواز عارية المتعة للحطب والاعارة له
عكس الرأى للوضع بعد ان كان ذلك بالدليل مع امكان منع كون الاول عارية حقيقة بل هو امانة كغيرها من امانات ثلاث الايمان وجواز المتعة اعم
من كونها عارية وامكان منع نقل عين العين بها في الثاني وان استلزم الاضلاع الذي هو محل خلاف الثلاث التي لا يمنع لذلك ليعجز جواز نحو استئجار
دون عارية في العكس المستقام الكلية المربوطة ولو بقرينة ارادة ضبط مورد الاجارة منها ولا يتم الا بكتابة العكس على ان المراد بالضابط المربوطة
كونه عينا ينفع بهام مع بقاءه فلا يمنع وجود مانع لغير العار بزيادة الاجارة كما هو واضح نعم لا شيء مما لا يمنع عارته لعدم كونه عينا ينفع بهام لضعف اجارته
بالاعارة اجمدة في البيع بل لاجتماع بقية عليه مضافا الى ان صاحب الانتفاع بعد معلومته كون مورد هاتفي ذلك عرفا ولضعفه على وجهه نص في
الادلة الهية فلا يمنع في شيء مما لا يمنع الاصل المربوطة ولما اجارة المتاع في بيعه امانة عندنا كالمفهوم كلفه لك وقصد لعموم او غاها المعهود وخصوص
اطلافت الاجارة واستيفاء المتعة يمكن بغير امانة الشريك ثم لا يسلم العين الا باذنه ولو ابي دفع امره الى الحاكم كما اذا اذنته الشريك والاشاعة لا
ثاني معلومية المتاع بحسب له ولذا اجاز وقوع البيع عليه وقصد من المعهود والاخر في صحة اجارته بين العلم باشاعته والاذن عليها وبين الجهل بذلك
كما اذا فهم على استبعاد الكل مثالا فان عدم استحقاق المجرى لثمنه من النصف لغير المالك وان كان للمساخر جوار بعض اصفه في كثير من كذا في البيع
واحد العلم والعين المستعارة امانة لغرضه ضرورة كون الاستيلاء عليها باذنه من المالك او من يقوم مقامه بناء على تحقق هذا الامانة بذلك فتلا
يحتج بها المسائر الا بعد اذنته في كل امانة الفصل المستقام في عدة مقامات والاجماع بتسميته وبمخرج من عموم على البعد لو كان شاملا للامانة
ثم لا بد في الضمان والاختلاف في بل الاجماع بتسميته عليه انتهى مع مضافا الى عموم النص في تحريم التلف وعلى البعد ونحوها وخصوصا في بيعه في جوارحه
شك في كل من استأجر ائنه فاعطاها غيره فتعطل فما عليه قال ان كان اشترط ان لا يجرى غيره فهو ضامن له وان لم يجرى فليس عليه شيء وفي آخره في العقد
في البطلان ارباب اعطى البطلان ليس بغيره قال نعم قيمة البطل يوم خالفته قلت فان اصل البطل كسر ودبر وعقر فقال عليك قيمة ما بين الضمان والعيب
بهم زده عليه وفي صحيحه لم يثبت باعده الله عز وجل تكاثر ائنه الى مكان معلوم فتعطل الدابة قال ان كان جاز الشريط فهو ضامن وان دخل وادبا
ولم يوثقها فهو ضامن وان سقطت في بئر فهو ضامن لان له يوثق منها في غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك بل وعلى الحكم الاول بغيره في مفهوم
كفوض النص في اشتراطه على تسليم عدم ضمان العار بزيادة الامانة والوارد في عدم ضمان الاجرة ما يثبت في يده اذا كان امنا ونحو ذلك مما يستقام من الفصل
المربوطة في الامانة التي مقتضاها عدم الفرق بين التلغ في المدة وبعدها اذا لم يحصل منه منع المجرى عن عينه اذا طلبها بل على يده وبينها ماضية كونها
امانة ائنه في هذا الحال فيجوز عليها الحكم السابق للاستصحاب اطلاق ذلك الامانة ودعوى كونها امانة شرعية في مفهومها مع الاطلاق بالرد فربما فيها بعد
التسليم منع وجوب الرد عليه على وجه يكون المؤثر عليه بل الضمان وجوب العكس في التحليل بينهما وبين المالك فاعزل لاسكتة والطوس من اطلاق الضمان
بعد المدة ووضح الضمان ضرورة ما بعد اخبته الدليل المربوطة في الدعوى كما هو ظاهر اللهم الا ان يقال ان الاصل ضمان مال العبد لا ما يخرج بغيره من العبد
والردية ونحوها وليس الامانة مصدران عرفي فانها على الردية وباردة من العبد بل الامانة في غيرها برامد بزيادة الامانة في الحكم والاذن الشرعي بل المالك
اذا لم يرد في عنوان نفى الضمان عنه لا يقتضيه صدره كما لا يخفى على من لاحظ استقراء الموارد من المشي في السوم والطبيب البيطار وقصر ذلك وادعى
المستأجرة في المدة غير مضمونة الا بالاعتكاف او التفرط اما ما يصرح فيه على فاعلة الضمان التمس ان يدعى ان شمله لهذا الحال ولو لم يرد في العادة و
لكن لا يخرج من ابل والله العالم وكيفية كل فني اشراط ضمانها من غير ذلك اى التمسك والتفرط بزيادة في قاعة المؤمنين واطلافت ادلة العقود والكتاب
ومن هنا فان مقتضى العقد والامانة اظهره المتع على لا شهر بل لا شهر بل في جامع صدر باطل قطع ابل لم اجد فيه خلافا الا ما يحكم على الازد بطلان الحاشا
من الجبل الى الصخرة وشبهه في الربا من مسكنا بالعمود المربوطة مع ضعف المعارض لمنع منافاته على اطلاقه بل هو جزم لم يكن هناك شرط ولا يجوز بل استباح
سفينه من لاد فحلبها طعاما فاشط عليه ان يفصل الطعام فعليه فقال لاجاز قلت انه ربما اذا الطعام قال فقال ان يدعى الملاح انه زاد فيه شيئا قلت لا
قال لصاحب الطعام الزيادة وعليه لفتضا اذا كان قد اشط عليه ذلك وعبره ما دل على خذلك وقية انه وان لم يكن منافيا لمقتضى العقد لا
مناف لمقتضى ما دل على عدم ضمان الامانة الشامل بعوض الحال الشريط فيكون العارض بعينه وبين المؤمنين وجه ولا ينبغي ان التمسك لاول بالمشهور و
الاصل في غير ما بل قد يمنع شمول الثاني لذلك باضبا ظهوره في كونه بل انما كالتدوير العبد لا شارعا جديا نحو المصلح فاشبات الضمان برفع مع ان استبا
انما تستفاد من الشرع لا يخرج من منع وحصوله في العار بزيادة بل خاص لا يقتضيه شيئا في المقام بعد حيزه الفاس واللافتية جواز اشراط ضمان الودعة ونحوها
من الامانة التي يمكن دعوى معلوم من خلافه من عدائ الشرح واحتمال كون المراد من الضمان الازام باداء مقدار محض من مال على تقدير التلف مثلا
ولو لم يجرى في ذلك ولا يفرط بطاختلف الفرض ضرورة كون المراد الضمان به على حصة الضمان بالتعكاف والتفرط ونحوها من استبا الشرع له والحيث في صلاحه
عموم المؤمنين لمثل ذلك واما الخبر ونحوه فهو في ضمان من اخذ الاجرة لا من دفعها واستعفى اليه في من دون شرط فضلا عن الاشراط كما ان التمسك بين
الحال في عموم المؤمنين وصلاحه لثنا والامانة في ذلك ولست اجد في المعهود محل اخر والله العالم ولغيره الاجارة خبا مجلس اجماعا بتسميته بل المحلى بها
مستفصا من مؤثر مضافا الى قاعدة اللزوم المسألة من المعارض هنا بعد حيزه الفاس عندنا بل لا يجوز اشراطه هنا وان جوزه في البيع من غير اشراط
مدة لثبوته فيه كذا ما مضمونها في الجواز لكن يكون خبا شرط لا محلي كما هو واضح نعم لا اشكال في خلافه في ثبوت خبا الشريط فيها بل بما استظهر

الاجماع عليه لعموم دليله ووجه فلو شرط التخيلا لاحتجوا بان سواه كانت الاجارة على عين معينة كان يستلزم هذا المبدأ وهذه الدار وفي المنة
كان يستلزم ليس له حابطا خلافا لبعض العامة فلم يجزوه في الثانية ولا في الاولى فبطلان ضروري كون الاجارة كالبيع بالنسبة الى ذلك ولذا كان حكم التخيلا كحكم
فيما من المنة وهو حكم التخيلا فيه وقد تقدم في بحث التخيلا من ابيع تمام الكلام في احكامه وافاسد التي منها تخيلا الشطر المسمى من افراده تخيلا المومنة وتخيلا
المنزلة وتخيلا لك ما هو مذكور في محله فلا حظ ما هناك في معرف ما يجري من ذلك هناك بل الظاهر بان خيار الرقبة والعيب الغبن والاستلزام وبعض
الصفقة ونحو ذلك التسليم والقبول والتدليس بل والتشكيك ولو في الاجرة على معضلة اذا اجزاه مثلا باجرة معينة وقيل القبط قد اشترت بغيره اصل
وجه لا تغيب للاشتراك في الدليل بل وكذا تخيلا ما يفسد لغيره اخبار المحرمان فلا يجري فيها وكذا تخيلا التاجر تلك الأيام مع احوال جريان الاجرة وبالمجمل
كل خيار في البيع كان دليله المومنة من ذلك دخل الضل ونحوه فيجوز بان يتخلل في بعضه بل في بعضه لا يجوز التفتت عنه الا بالقياس المحرمة فانهم يوجبون
في اثناء المباحث خيار التبدل في خيار الرقبة ولا يفسد به بعد فرض قيام الدليل عليه لعدم التحصيل المطلق ولا اشعر فيهما كما هو واضح الفصل
الثاني في شرائطها وهي ستة الاول ان يكون المتعاقدان ما لا يكره كالمسلمين والبيع والعقل والاختيار والحرية والنسب لعدم الفساد في نفسه ونحوها
من سبب المحرمة والاختيار لثبوتها اجازته ولو لم يجرى له بعد ذلك وكذا الصبي الصغير المميز بل وكذا المبرأ من العتق في المنة من الاذن وله وهو
لما تقدم في البيع بل لا يفسد به قائله بل وان قال هنا بغيره وفيه تردد فانه غير صحيح بل في المقام يصلح قائله بغيره وفي البيع
كان لا يوجب معتد به للزوم في اصل ذلك في المقام وفي البيع من غير فرق بين بلوغ الذكوة عشرة ايام او لا وعده لما تقدم هناك فلا حظ ما هناك فيكون
ما هناك بل يعرف المراد من شرطه مثلا في ذلك فانه بالنسبة الى بعض شرطه فيفسد العقد بفسده وبالنسبة الى اخر شرطه فيفسد العقد فلا يفسد العقد
ح بفسده انا ما بل يبقى قابلية للتأثير الى ان حصوله كان قد مضى في عقد المكرة والفسخ والسقيفة والعقل ونحوه كما تقدم تفصيل ذلك كل في البيع الذي
لزم شرطه ما يصلح للفرق بينه وبين الاجارة في ذلك كله فلا حظ واصل الشرط الثاني ان تكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل او القياس او الكيل او
مف بوزن او بعد ليحقق اشتراط القبول والمجازاة المبطلة بالاجماع كما في لف نحو ما سمعته في البيع الذي هو من الاجارة في ذلك وشبهه وان اختلفا في
نقل الاجارة والناسخ وهو محرم على اعيان العلم الموزن مضافا الى ما في ذلك من النبي انتم عن الفريضة وان كنا لننقصه لان بعض هذا العمل بالاجارة
وقيل لا لثبات اجازته كما في ذلك منهم الشيخ والمرضى يكفي الشهادة في ارتفاع الجها والرد وهو حسن فيما نرى في الجها والرد وهو جازع فاما كفاية الشهادة
فيه لا مضمرة عدم كفايتها في مثل الكيل والموزن والعقد ولا لاكتف في البيع المعلوم اعتبارا عدما في على جبره يرفع من النزاع ويحظر ويجوز به
صدور المعلوم على الاكتمال اذ لا يكون ذلك الا بملاحظة ما اعتدوا به في رفع الجها والرد وهو حسن في العلم من الوزن والكيل والمد في الثاقلات فاما كفاية الشهادة
الفرق بين الاجارة والبيع بالنسبة الى ذلك وانتهى الفتاوى بعد ما سمعته من الاجماع بغيره كدعي كفاية الشهادة فيهما والتمسك بانه او فوا ونحوها ان
العموم يفسد بعدم اعتبار الشهادة بغيره في العقد الذي لا يؤول الى الخصم فانه على الظاهر لا يوجب الاجارة مع الجها الذي يرفع في ارتفاعها بالمشاهدة ودعوى التخيلا
ما يرفع بالمشاهدة من الجها الذي دون غيره ما هو محرم في نفسه كما هو واضح وكيف كان فلا خلاف في الاشكال في ان تلك الاجرة بنفس العقد لا يفسد
تبدل ملك بملاك فمع فرض ما سمعته شرطا العقد فيرب عليه اثاره من المالك في العوضين لكن لا يوجب تسليمها قبل العوض الذي هو العين الموجهة
او العمل المستلزم عليه على العوض والتمسك في البيع الذي قد عرفت تمام الكلام في محله فلو كان المستاجر وصبا او يحجز له التسليم قبل الاذن صريحا
من الموصى او شاهدا لحال والا كان ضاه ناحوا او يفسد العقد على الاجرة كما في الجحج وادفع المستاجر من التسليم ولم يتك من اجاره فلا بد ان كان له العوض بل
لأن كان لا يوجب لغيره اية ولا يوجب من اكمال بعد فرض اتمامه على الاجارة التي هي ضاهة فاجيدا وعلى كل حال فالمراد على المن وعبره من ان يوجب تسليمها
اي الاجرة مع الاطلاق ومع اشتراط التخييل الذي هو كالشرط المذكور في محله في اول اوقات الرجوع هو وقت تمام العمل وتسلم العين الموجهة على عهدها
من عقود المعاوضة من غير فرق بين الاستلزام وعده وان كان ربها يفسده فائدة وهي التسليم على الغرض مع عدم الوقوف من المجرى والمستاجر ثم لو كان
هناك تفاوت بعد تسليم الاجرة قبل العوض على جبره يفسد العقد عليه ونحوه وجوبه على المستاجر نحو الشهادة في العكس وهو واضح كما امر بالشرط
المستاجر مثلا في التخييل في الاجرة صح لعموم المؤمنين فيشرط ان يكون الاجل معلوما مضطوبا لا بمجمل الزيادة والنقصا كغيره من الاحمال وكذا لو
شرط لها في بيع على نحو التسليم فيجعل لكل اصل مضطوبا معلوما في الاطلاق من غير فرق في ذلك بين الاجارة الواردة على من يبيع شخص المصلحة الواردة
على كل في الذي خلافا لما عن بعض العامة في قياسه على السلم الذي يوجب فيه بعض العوض في الجحج وهو كما ترى واذا فرض المجرى على صفة
الاجرة سابق على القبض وان كان متاخرا لصل العقد كان له التسليم المقتضى لزال ملكه عاقبة ففقد المقتضى الى ملكه اذا استسلم ذلك ففقد الاجازة المقتضى
الا بان لا تكون له المطالبة بالعوض اذا لم يبعد كل ذلك ان كانت الاجرة مضمونة في الزمة والمنافسة في دفع الاجارة في الاول بان الاجرة
كانت في الزمة فلا يستلزم زوال ملكه من الغرض والعوض بفسده فافسخ العقد وان فسخ البديل بل ينظر حتى يتمكن منه او يغيره فيه ولا يخفى
الفتا ضرورية صافاة الزايم بذلك الضرر المتفق مضافا الى الاتفاق في ظاهره اعلان له الفسخ في هذا الحال والى ثبوت التخيلا في نظائره بذلك بل
الظن له الامساك بالادب فيه كما في فوائد الشرائع ولك ولعله لصريحه في بغيره البديل كالعين المعينة فثبت حكمه من الفسخ والادب في بيع
المجبر عدم فسخ العقد وعدم الاشراك في العقد البديل بل ينجس خياره بين الامتناع او المطالبة بالبديل مع فسخه للملكة المحصل من القبض الذي
لا يستلزم فسخ العقد من اصله في هذا الحال وان كان هو طاعة في بابا الضيق الا ان التفتت خلاف كما اوضحنا ذلك في الباب المروي وفي
باب السلم بينهما على اختلاف كلامهم في الدباس فلا حظ فان منه نسخ لك الحال فيها هذا كله في المضمون وان كانت معينة كان له الرد والادب

من تعلیم

33

45

كتاب

اولا لا ينبغي ان انسخ العقد بالثالث من غير ان يملك منافاة لقاعدة الزم وبشرها وانما ثبت ذلك بقوله كل بيع ثلث قبل فسخه فهو من ال باسنة لا انما
من قاعدة المعاوضة والالتزام ذلك الصلح ونحوه واطلاق الثلث لمن يبيع من ذلك ما هو معلوم عنه والتناقض في المعاوضة انما هو مع امكانه وجود
العين امامه فلما خلا والفرق انما امانة في بدء على ان لو سلم او فسخا وهذا ذلك حتى صورة الثلث كان الخيضة ان طلبه الى ان يملك في غير المثل او الغنية
مع الثلث ولو يبيع بغيره لا يفسخ العقد فلا يمان من ذلك الدليل الخاص هو شرط امل المقام فظلموا ولا اجمع على المساواة فالعاقد انفسه
مع عدم سقوط الاجرة للصلح وبغيره كما هو واضح هذا كله بعد العمل اما قبل العمل فمعرفة اجماع على عدم استحقاق العامل الاجرة على وجهه يجب على المشتري
بذلك ولو سلم له باهام مع عدم الشرط والعادة مضافا الى الضرر عليه فيجب الاجرة على العمل الذي لم يملك حصوله لكن هل يجب على العامل العمل ثم يملكه لا يملك
بعد اولى من الاشتغال انما الاشتغال انما الاشتغال الضرر عليه بمحصول العمل منه وعدم ثلث الاجرة القاطن الثاني ولكن لما لم يكن التقاضي هنا لا يوجب له العمل على وجهه
المعنى كذا العين في عين جديهما بثلث الاجرة من صاحبها ووضعهما به او في يد الثالث حتى يعمل العامل وربما كان في خبر الفتوى عن ابي عبد الله الله انما
المجلة لجلد فان سئل عن رجل اشترى اجرا ولم يملكها من اجدها صاحبها ووقع الاجر على يد رجل وهلك ذلك الرجل ولم يبق وقاه او استهلك ذلك الاجر
فقال المسافر ضامن الاجر حتى يفسد الا ان يكون الاجر دعاه الى ذلك ففرضه بغيره فان ضل فحقه حث وضعه ودعى به باعيا عدم بغيره فله ان يملك
امتناع الاجر على العمل اذا لم يملك الاجر ولو لم يملك على ان ذلك مقتضى المعاوضة اذا كان احوال الضرر على المسافر فيجب الاجرة لاحتمال
عدم حصول العمل فكذلك يجب انما يجب على العامل العمل فليس الاجرة لاحتمال عدم حصولها ودعى ان بناء المعاوضة على العمل على ذلك بدورها وصوح منها
بل ليس ذلك اولى من العكس ضرورة ان الاجرة قد استحققت بالعقد ومثلها الاجرة ويمكن تسليمها له ردعه والعمل قد يملكه فيكون حصوله لا بعد ان كان
دعى الاجر على وجه ذلك عن حكم المعاوضة فيجب على العامل ان يعمل ثم يبعد ذلك بطالب الاجرة وهو معنى قوله ان الاجر لا يفتقر الى العمل بعد العمل وانه
المنع اذ لم يملك كالمصاحب ما يفتقر الى العمل الفرض عن حكم المعاوضة بالنسبة الى ذلك بل فجامع صدق ذلك والباقي وبغيرها ما ينافيه وانما حكمه بان
المعاوضة عليه في وجوب اجرة الجدي وبغيره وليس ذكرهم للبيان الزبارة الا ذكرهم ذلك بالنسبة للمعين فانهم قالوا انما لا يستحق من وجوبها الاجرة الا بملكها
للمستأجر وبغيره من ذلك جميع استحقاق الاجرة قبل العمل الذي لا يفتقر فيه التقاضي على نحو العينين وبيان الاستحقاق بالنسبة الى كل من كان مستأجره
يجب بذل العوض بعد تسليم المقابل لا يفتقر الى الاشكال ومن هنا لا يفتقر الى العمل والعين بالنسبة الى ذلك كذا في ارباض ناسبا اليهم ولا ينبغي بغيره
حكم المعاوضة بالنسبة الى الاول فكذلك بالنسبة الى الثاني ولو لم يملك الاجر وجب الاجر على المعاوضة بوجوب تسليم العامل عمل او لا ثم يملك الاجر ومثل
كلهم ولم يكتف بالنساق في ادنى النظر على ما قلناه خصوص عدم الدليل القوي وقوله لا يفتقر الى العمل على المباداة في تسليم الاجرة
للعامل اذا عمل او لا لا يفتقر الى ذلك عليه ومطابقا في جميع ما ذكرناه من الحجج وغيره من الاحمال الا اذا كانت هناك عادة او شرط يفتقر تسليم العمل او
الاجرة فاعترض بعضهم من الانساق وان لا يفتقر في خصوص الحج اذا لم يعمل المسافر الاجرة في غير محل عمله نعم في غير ذلك لو فرض توقف العمل على الاجرة كما في
المشتا من تسليم تسلط الاجر على الفسخ وهو غير خاص بالحج وموجب عدم القناعة على تسليم العمل ونشره انما في الما في غير العمل كالم في استحقاق
بعض الاجرة ببعض العمل لم يفتقر الى ان كلامه محرف في ذلك نعم قد سلمت في البيع عدم وجوب التقاضي على النسبة لان خلاف مقتضى العقد ولعل من
ما نحن فيه من وقوع العمل في العمل على وجه لا يملك له باعني كصله بعض الفرض وبغيره ما يستحق العامل في التسلط ولو انفق عدم حصول الثمام ولا ينافي
ذلك فلو لم لا يستحق الاجرة الا بعد العمل المراد به انما لا يفتقر الى العمل الذي هو شرط ما وقع من العامل اللهم الا ان يدعى ان ذلك يقتضي المعاوضة وفيه ما
يلزم لان الاصل عدم جواز تسليم المال على صاحبه المقتضى في خلافه على وجه الفرض كما انه يفتقر الى الكلام انما كونه يفتقر الى العمل لو كان الاجرة على العمل
علما انما ولو لم يملك احد ما الاخر والمقتضى انما مع امكانه بالكعب ونحوه يوجب الاقالة في غير ذلك كما في غير ما يملك في كل واحد وكذا في الكلام في وجوب
الاجرة لو كان العمل المستأجر عليه مؤثلا مع عدم الفسخ فيجبها فانه قد يفتقر بالوجوب في كل البيع وعدم الحلول التي بوجوب المطالبة للمستأجر ولكن فيه
ان منافاة لاد على عدم وجوب فجيل الاجرة قبل العمل والاحتمال اما اذا زيادة التأخير فيه فلا يفتقر الى الحكم الثابت في حال عدم الاشكال وذلك بغيره
وبين البيع نعم لو كانت الاجرة مؤثلا في العمل انفسه قبل تمام العمل وقبل حصوله امكن القول بوجوبه فيها بناء على ظهور الاجل المربوب في دفع البدع
تفتضيه المعاوضة فتجبر او الله تعالى وكل موضع يطل فيه عقدا الاحارة بحجبه اجرة المثل مع استيفاء المقتضى او بعضها سواء زاد من المسمى
او نقصت عنه بلا خلاف اجماع في ذلك بل قد يظهر من ارسالهم ذلك ارسال المستأجر انما القطع مضافا الى ذلك بالنسبة لفاضة
ما يفتقر بغيره بغيره بغيره الشامل للمقام والى قاعدة احترام مال المسلم وعقده وقاعدة من اثلث وعلى البطلان ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل
وتفقد ذلك مما يقتضي من ذلك ضرورة ان مع بطلان العقد يفتقر الى كل من العوض على ملك صاحبه فيجب على كل منهما رده بغيره اذا كان موجودا وان كان
ناقصا بقيت اولى من لفش الالتزام بالمسمى بغيره العقد الذي قد وقع فيه ومنه اجرة المثل في المقام فانها هي قيمة المقتضى المستوفاه ومن ذلك كذا ظهر
لك الوجوه في الحكم المربوب في قية التفتيش الحكمي من حواشيه بما اذا لم يكن الفسخ باشتراط عدم الاجرة في العقد وعدم ذكرها فيه لدخول العامل على اليد
واسحقته في ذلك وكان وجهه انما يشرع بالمال والعمل بما اقام على ذلك فهو حاشي شئ في العقد الفاسدة المجانية كالحية والمارية ونحوهما مما لا يفتقر
بفساد ما خلا من بغيره بل قد يفتقر هذه الفاهة للفرق بناء على اذاعة اشخاص الحق من مالها اصنافها ولا في عدم الفسخ في المقام لو فرض
صحة العقد المربوب فكذلك لا يفتقر به على الفسخ للعادة المربوبه التي قد عرفت ان الوجوه فيها اذ ما على عدم الضمان في العقد بين كمالك قد عرفت
نعم في هذا لكن مع ذلك كله فجامع صدق بعد ان حكاه انه صحيح العمل امثل سكة الزاد التي يفتقر فيها المسافر بنفسه فان اشترط عدم العوض

انما كان في العقد الفاسد الذي لا اثر له انما تضمنت من المراضة وجوب اجرة المثل ومثلها الواجب على ان لا يثبت له وما لو كان مورد الاجارة منفعة الاجير فيقبل
 مع فسادها فعدم استحقاقه شيئا ظاهر لا يمتنع به العمل وهو المباشرة لانها منفعة ودفعها للمالك بمحصول من ائتمار في بيع في مثل سكنه الدار الى
 العارية وان عجز عنها بلفظ الاجارة لان النص يرجع لعدم الاجرة اقول من الظهور والمستفاد من لفظ الاجارة والنص مقدم على لفظ بيعكم بان عارية اذ هي مضمرة
 في لفظ بل يكون فيها كل اداة على الشريعة بالمنفعة مضافا الى انعقاد ذلك باصل البرائة بل فيها الاخرى على ما ذكره اخبارا بان قد لا يكون منبرا كما لو ائتمار
 فان مقتضى العقد عدم تأثير ما وقع من اللفظ ويح فلا يمتنع الشريعة الاصح على الاجير من غير سؤال والا فبني مع عدم ذكر الاجرة ثبوت اجرة المثل كما هو شأن الاجير
 ما يهل من غير عقد ثم قال فان قلت اى فائدة في تسمية هذا عقدا فاسدا مع ثبوت هذه الاحكام واقامته مقام العارية فكشاه بالنسبة الى الاجارة فيجوز
 عدم نسيانها لانها لا تصح عقدها كجواب العمل على الاجير ويحوله لا مطلق الاثر فقلت هذا كما يرد عليه بوجه على الشهيد اية الذي باسحق كل اداة ولا
 فان مدرك ذلك بل هو اولى برسته لظهور كلامه في اشترط عدم الاجرة فيجوز الرجوع وعدمه على حد سواء لا ينافي اذا لم يذكر اجرة بخلاف كلام الشهيد
 مع انه يمكن دفعه عند اية اداة بان يحمل كلامه العمل من حيث العقد ففرض الرجوع في البحث وثانيا بان الامر بالعمل من حيث العقد لا يبعد عن ذلك في صريح من فوائده
 العقد الفاسد الذي فسخ عدم الاجرة لو اوقع الفعل بغير ان مقتضا بل قد ينافي في ذلك مع انه لا يمتنع فيما اذا لم يذكر الاجرة بان يحمل البحث على مقتضى
 الاجارة منه ولو لم يحمل بان العرض من مقتضاها ولا لا بد من العمل في ذلك لا اذا ذكر ذلك ولم يعلم فصد مع ان مقتضى العمل على العارية على هذا الغرض ليس اولى
 من حمل على الغير فاستلما لفظ الاجارة الموضع لتلك المنفعة بعض في حملها بغير عرض ويكون عقدا فاسدا او غير ذلك مما هو محتمل واصل العقد
 فلو لم يطل اداة الفاسد لكن الصحيح في خصوص العارية مع فرضه وقلنا بالعمل عليها لا لاصل المربو ولا يحمل عليه كلام الشهيد ضرورة اداة الاستثناء من
 كلية الاحتساب المبرورة ولا يمتنع الاصيل عقدا فاسدا لا عارية كما هو واضح نعم بما نفي في الشهيد والركن بان لا وجه لاداء عدم ذكر الاجرة ذكر عدم
 الاجرة في الحكم المربو ضرورة عدم ذلك في ذلك على الشريعة بالمنفعة اذ قد يكون نسبيا اجملا واعتمادا انه مفرا وان لم يعلم ان يقع الاطلاق بغير في
 العرف من هنا استخرج في كلام الشهيد الشئ الاول مطرد في الثاني كك وهو جيب لو كان المراد بعدم الاجرة ذلك او لا يشتمل ان المراد به هو المربو
 عدم الاجرة لا انما الفرق بينهما بالنص في ذلك وعدمه اذ لا يمتنع ظهوره في ذلك في اداة العرض وان لم يذكره بالخصوص فلا وجه لسقوطه لاداء كل من يقع عليه
 والامر في ذلك سهل انما الكلام في صحة اصل ما ذكره الشهيد مع ان اطلاق كلام الاحتساب يقتضي خلافا في المقام وفي البيع وغيره من ائتمار في العقد الفاسد
 مع قولك بملك بلاش انما يقتضي بملك بلاش ذكره في كلامه صريح في ثبوت اجرة المثل في المسئلة السابقة المشترط فيها عدم الاجرة اذ لو فصل في الركن المعين
 الوجه بغيره بعد فرض ثبوت كلام الاحتساب لئلا يخرج عنه باعتبار دخول العرض في مفهوم البيع والاجارة ومع انتفاءه لا يكون بيبقا ولا اجارة كمن يدعي
 في كونه المقام ونحوها المبني على صدور الاجارة الا انها باطلة اذ قد يوجب عدم صدور اسم الاجارة ان المدا في كلامه على العقد الفاسد لئلا
 بد اجارة مثلا ولو من حيث تلك المنفعة فاستلما لفظ الاجارة الموضع لتلك المنفعة اذ قد يوجب عدم صدور اسم الاجارة ان المدا في كلامه على العقد الفاسد لئلا
 من ائتمار وما يثبت على حسب الدفع بالعقد الصحيح لئلا يثبت عليه اثر ولا يمتنع العمل الشريعة دفع المال الجاني بل الظان اخذ المال بالعنوان المربو
 اكل المال بالباطل بل هو من اوضح اقراءه ومناف لظاهره الضار واخرام مال السلم ضرورة كون الدفع مع فرضه بالعنوان المربو كما لم يبعد بصفة العقد
 وان من المؤثرات والمبني لذلك مضافا الى ان الشايع من تناول مثل المال المربو لا يمتنع الباطل فيكون البداة عارية على المدفع عوضا عن المثل
 ويح فاعاقبه الضمان بما لها مؤثرة بما عرفت من فساد الضار والاخرام وعلى اليد ومن اعتكدها والبحرمان فصار غير ذلك على ان الجمع عليه من عدم
 الشريعة به هو ما كان من جهة خاصة لا يمتنع معامله فاسدة مشتملة على ايجاب قبول واقدام القابل والوجب على الجانية لا يمتنع ان المال كالا يمتنع
 اذ ما على المثل في المثل فانما بالقيمة التي قد تكون اضعاف ذلك بعد فساد العقد الذي قد تضمنه بل العمل بعد اجرة في الفرض كالمستحق في غيره لا يمتنع
 بعد فساد العقد لئلا يمتنع مضافه ومن الغريب بعد ذلك كله دعوى ضرورة الفرض ونحوه كالهبة والعارية وكالمشروع ونحو ذلك مما هو منافق لغايد
 الشريعة من اكل المال بالباطل وغيره واخر من ذلك دعوى كون المراد بالفساد انها هو النسبة الى الاثر ام بالمسمى ونحوه لا مطلقا بل لا اثر له في
 ما سمعت من العارية والهبة واجرة المثل في مقام الاثر لم يمتنع ذلك ضرورة منافات ذلك لما دلل من انكشاف السنة والاجماع على جرم اكل المال
 بالباطل المنفصل عن ترتيب شيء من ذلك ودعوى فرض كون المدفع فسادا للهبة والعارية والشريعة بقصد سنقل غير ملاحظ في العقد المربو وخرج
 عن محل البحث اذ الكلام في المدفع بالعنوان المذكور معامله للفاسد معامله للصحيح ولا وجه للهبة والعارية ونحوها في ذلك ومن يعلم انما في التثبيد
 الثاني القاعدة المبرورة كالحال اذ لا يمتنع عليه غير ما اذا كانا جاهلين بالفساد انما اذا كانا جاهلين به او احدهما جاهلا والاخر عالما فلا يمتنع في هذه
 قاعدة اجرة المثل وضمان الاجرة بل يكون المدفع مع علم الدافع به ان كان عينا فببيع بهام بقاء عينا او لم يكن الموهوب ارجح وعارية لو كان المدفع
 منفعة عن ربحها ان كان معلوما لا شيء منها مع الجهل ومن هنا يوجب الضمان لئلا يتحقق عليك بعد ما سمعنا من لاف في الجهل والعلم في عدم الهبة
 وغيرها بعد فرض كون الدفع بالعنوان المربو وعليه بدل من الموهوب ما تضمنه ان من الكلب حريم ويحت وكذا الحجر والبينة واجرة الهبة وانما يمتنع
 نحوها ما هو مدفع مع العلم بالفساد الا ان كان بعنوان الماد فسادا الفاسدة الغير المشروعة كما هو واضح في ما دلل والله هو العالم هذه اكله المنفعة
 والاجرة اما العين المشتركة في جميع البرهان انه يمتنع من كلامهم الضمان مع الجهل في الرضا والعين مضمونة في يد المستاجر متكاملا في المفهومين
 كلمات الاحتساب للملحوم وغيره بان ما اخذته اليد وبما يستكمل في صورة جهله بالفساد لا ينافي التكليف في العلم وانما مع الجهل وهو كالتثبيد
 فان التثبيد من جهة الاسباب لا يختلف فيه صورنا العلم والجهل عين وجود السبب التكليف يرد البدل ليس من الجهل بل بعد العلم بالسبب

كتاب المنطق
في شرحه
الشيخ محمد بن عبد الله
الغزالي

عدم المناقضة اما ان الشرط في الفاش وان استحوذت عليه الشك في صحة الاحكام وصل كل حال فكل شرط عليه ذلك فسلم العين المسماة
التي هي منها ولو سلم ان شغل الامانة ضرورة كونه مستنداً بالصحيح المتقدم والاجماع الحكم عن الغيبة نعم لو اخذت عرضاً عن هذه الغيبة ولو اجرة مثل لم يسجد
ملكها الا انما عن منفعة المستغنى ولو كان قد استمر عليه استغناءها بنفسه وكذا لو غصبها فاصيب والله اعلم ولو اجري المالك من قبل بطلان
وقبل وفقت على اجارة المالك وهو من بل هو الاصح كما اشبعنا الكلام فيه في البيع بالتميز وكما اذا التفتين اتحاد البحث في الغيبة في جميع المتوقفات
وطال الشطر الرابع ان تكون المنفعة معلومة بلا خلاف ايجده في بل الاجماع بقسمه عليه للفرق وغيره بل قبل ان العاشر الذين اكتفوا بالمشاهدة في البيع
وافقوا على وجوب العلم بقدر المنفعة فلا يجوز بيع على الجهل ولا فضلاً عن المجهول ولو اياهام العين المسماة بل لا بد من التزام العين في الذرة كما يلزمها
بالعلم وتخصيص العين نعم لا بأس بما عطي من المنافع بعد العلم بها جميعاً مع حال عدم امكان الاستيفاء الا في جهة اليد فان خرج بكون المسماة من غير
استيفاء او من غير شأنها وان كان مالكا للبيع والعقد ولو لم يكن العين لا المنفعة واحدة معلومة كفي الاطلاق في جعل الاجارة عليها ولو كان لها منافع
صعدة وجب بيان المراد منها ولو لم يجمع وهل يكفي في ارادة الاخر الاطلاق فيكون ذلك كافياً في جميع المتأخرات على ما صرح به في البيع وعلى
حال علم المنفعة ان كان يكون بتقدير العمل في غاية المصلحة طول وعرضه وظلته وقته فاسية او مبدية من غير تعرض للزمان والمكان بل في
كيفية الدار وشمار العمل على الدائمة مثلاً معبنة ولما طرأ المعلومة يوماً من غير تعرض لعدد العمل فان كان لها منافع ترفع بغيرها للغير المداوي المنع
وعده في البيع ح فاذ هاتين عموم الاطلاق وخصوصها وقد عين الشافعي في الامكان لا بد وان كان عملاً كالارضاع كما انه قبل قد بين الاول في امكان
تخصيص العمل للضرر في انه يقدّر بالمدة والمزمن دون الزمان وكذا في المدة والعمل فيما يصلح كل منهما من احوال الشاغل ان يستأجره فيجب هذا الثوب
فهذا اليوم فلا ينبغي ان يخصص مع العلم بعبء المدة لذلك كما لا ينبغي ان يخصص العمل بالفترة في غير احوال المقتضى اما اذا كان محلاً لقبول الاجارة لا ان يشأ
العمل في المدة فلا ينبغي ان يكون معلوم الغيبة عليه وفيه تردد في شأن ذلك ومن ان السليم وجه من عدم الاطلاق وهو معلوم الجهر وبطلان الاطلاق خصوصاً
فيما كان كالتعرض من قبل الشطر فصح فان عمله في استحقاق الاجرة وان زاد الزمان والاخير المسماة في الفسخ لغوات الشطر وليس في ذلك لعدم كونه شرط
لذلك لان الاطلاق جاء من قبله ولا يتركه الا في المصلحة في نفسه فان فسخ المسماة فطرد قبل بغيره المثل في اقلها والاول افي والاطلاق العمل على
كالوفاء بالمسلم في نفسه فان المسلم اذا رغب في بيعه والصبر كان له المطالبة بغيره بغيره وكذلك كلفه فيما لو اراد ان يطبق في نحو المثال في المقتضى
على بعض الايدي لا يثبت له بايثباته والانهاء بانها مفسوخة مع العلم بصحوله وبطلان مع العلم بعدم وفيه تردد مع الاضطرار ولعل الاطلاق في التخصيص
صك وقته وحكي كونه شرح الارشاد وقبح في فرض التطبيق في المثال المرفوض من قبل على معلومة عليه عدم حصوله بل وهو في طوع والمهنة في فسخ
الفران وقتر من تسمية البطلان في المثال ما يرد على الخط الشوط في بل حصول التماس في بعض ايدى بلا عمل وربما لا يفرغ منه يوم ويحتاج الى حصة اخرى في بل
العمل باليد وبما حصل صيانة الشئ عليه وهو وان كان قد لم يثبت له ظهوره وكون الاشارة بلفظ العمل في كل ايدى من حرفة وانما المراد من التمسك بالفرق
باعتبار ظهوره في ارادة الجمع بين التمسك بين الارادة الظاهر من الزمان لكنه يتأخر في الرد المرفوض على هذا الفرض بل عن هو حواشي الشهيد انهم
ذلك بل عن آلف الحكم بالصحة ضرورة وضوح البطلان مع العلم لا ان يثبت ان زوده في التطبيق المخوض شرطاً فان اوضح بكيفية احوال امكانه لا
انها شرط لا ينفرد لا ينفرد كما حكاه من قبل الفائل اذا فاضل الخلف الشرط فيسلط المسماة على ايدى فيمكن ان يكون التردد في جعل الاطلاق على
التطبيق وزاد الظرف في العمل باليد في حكي آلف في اوجب الاختيار من الصغر ان العرض انما يتعلق بفعل ذلك المدة وذكر الاطلاق في البيا لانه
لا شرة منه في تطبيقه على الزمان والفرق امر يمكن لا عرض فيه ضل هذا ان فرغ قبل اقل الزمان ملأ الاجرة لم يحصل الفرض وهو التخصيص ولا يجب في خبر
وان انقضى الزمان قبل فسخ المسماة الفسخ فان فسخ قبل حصول شئ من العمل فلا ينبغي لفران فسخ بعد شئ فاجر مثل ما عمل وان اخذت الاضياء الزمنية
بالعمل خارج المدة وليس بالاجل الفسخ وان كان لا ينفرد ذلك له في آلف نعم حكي عنه في قوله لعل يدرك سهواً وعلى كل حال فلا ينبغي لاطمن عليه من ان
عن بيان ذلك خرج عن عمل التزاع باعتبار ان مخرج من المسئلة التطبيق لا الظرف الماعرف من ان المقصود تنقيح حال اطلاق المنعاف من لو صدرت
التقدير بالمدة والعمل كما هو مقتضى فسخ المسئلة في كل ايدى من حكي سابق المنع وانما التمسك بالتطبيق اول ما صدر من افاضل في حكي كونه الامر سهل
بمدان علم الحكم في المسئلة على جميع المتأخرات واما احوال ان المراد في مخرج من المنع وغيره البطلان حتى مع ارادة الظرف في المعلوم سعتها فلا وجه له
قطعا بل يمكن تحصيل الاجماع على خلاف مقتضى الى العمومات والتخير المتقدم سابقاً في الاجارة على العمل الى مكان معلوم في زمان معين والله هو العالم
والاخر الخاص المذكور في جملة من العبارات بالمتفرد هو الذي يستأجر مدة معينة شخصية على وجه الاستعارة والتفصيل في الشطر فان المنع
فيما لا يثبت لغوات الشرط لا الاحكام المبرورة بخلافه اذا استأجر المدة المبرورة للعمل بنفسه كك فان يجري فيه الاحكام التي تضمنها سواء كان العمل
مختصاً او لا سواء كان جزأ او عبداً قبل ومنه انهم من يستأجر عمل معين اول زمانه اليوم المعين بحيث لا يتولى فيه بعده ضرورة كونه بمنزلة تعيين
المدة في وعلى كل حال لا يصح في العمل المملوك عليه بعد الاجارة لقبول المسماة في المدة المعينة الا بائنه بل ولا يخرج من الاعمال اذا كان على وجه
العمل المسماة عليه اما لا ينافيه فلا بأس به قطعاً كما لا بأس به في غيره من الاجارة كالبل حيث لا يكون داخل في المدة مثلاً اذا كان اجراً عاماً
على جهة طاعة التعليم والتعلم والعقد ونحو ذلك مما لا ينافيها كما يجوز للابن على البناء ضل في الليل الاخر اذا لم يجر في الضم في الاول فلو كان
من احوال المنع والروضة فيه وجهان من التصرف في حق الغير وشهادة الحال في حيز العمل لان يرد خصوص المذكور سائر مناض من افزاده لكن المنع
فيج المنع تكون المنفعة مملوكة للمسماة وان كان الاجرة منشا خلاصتها لالامع الضم نعم قد توقف في شمول بعض المنافع لو وقع العقد فقط

كتاب المنطق

لشئ رشحها شاعرا باعتبار عدم جواز القطع وادخال لا على المنع من ضرورة فلا يصح الاستنباط عليه اذ هو كالاكتفاء على قطع البدن وهو من غير
 بوجوب ما لو فرض وجود سبب لا كونه ونحوها ما يقطع بها عند العقل لا جاز لا الاشكال ولا خلاف كما هو واضح والله اعلم ولو استأجر شيئا من غير
 قتل فقل فبطلت الاجارة بلهذلا في احد في كذا اعرف به في محكي كذا في كذا يارول عليه البيوع من البيوع وغيره فبطلت الاجارة بلهذلا في احد في كذا اعرف به في محكي كذا في كذا يارول عليه البيوع من البيوع وغيره فبطلت الاجارة
 اتحاد الحكم في المقتضى وان المقتضى هنا بمنزلة المبيع والاجرة بمنزلة الثمن ومن هنا يخرج بان جميع ما تقدم هناك في المقام كالمبيع من ثلث الثمن المبيع
 وعن الثلث غير الاجرة السماوية كالثمن لا يبيع والمشتري وعن تقييد الحكم بما اذا لم يكن عدم القبض من امتناع المقتضى او بطلت الاجارة
 في باب البيع وفي ذلك ما تقدم هناك فلا حظ وثامل لكن قد بين هناك ان الوجه القوي في الترتيب مع اخذ اصل الدليل في البيع هو بناء امثال هذه
 العقود على المعاوضة الشرعية والعقود التي هي بمعنى تبادل سلطنة بسلطنة بل اصل ذلك من قوامها فبطلت حجة بطلت انتفاءها لكن لا يخفى
 عليك منافاة ذلك لكثير ما تقدم في ذلك المبحث ضرورة ابنا ثلث على ان الاصل للزوم وان العقد قد تم مقتضا الذي هو حصول الملك
 من الموضعين فبطلت كل مناهج من ان ما لا يكون له يمكن بيمينه حان والاصل للمتلل لا ان يخرج الثلث قبل القبض عن هذا الاصل بالدليل القوي
 فيبقى الاخذ على مواءمة وفي ما عداه على الاصل اللهم لان بين ان الترتيب من مفاد الدليل المزبور هناك وهناك دليل على فهم ان مبادء ذلك
 واشبات الخبايا في التلاف الاجتناب في البيع لا مكان الخاصة في الجملة بقاعدة من الثلث المعقودة مع الثلث باقرا وما ويره كان الزوم بالثلاث المشتر
 باعتبار كون حصول العوض له لضمانه لو انقضى العقد ولذا الميراث خيارا وهناك خلاف في ساقية المناسب لوضع ثوبا باعتبار اخوات حقيقة
 المعاوضة وثبتت بموازاة بقاعدة من الثلث اما الاثر الما ويره فقد استغنى مما ملكت انقضى العقد وكان العلانية نظرا لذلك فبطلت الثلث كاشفا
 للغير من الاصل باعتبار ان حصول المعاوضة المعقودة في حصول المعاوضة الشرعية وان كان قد بدع بمنع ما يبدل على ذلك بل اخصوا اصل انما
 شرط صحها واستدانة الاسكان في حصول الفعل شرط في الاستدانة ولذا كان مذهب الاكثر الانقضاء من حيث الامن الاصل والله اعلم وكذا الكلام
 لو قلنا عطف قضية بلا فاصلة بعد ما عرفت ان المقتضى هو الميزان المبيع ولا ينبغي تحقيلها فبطلت قضية ما وان كان بعد فبطلت العين التي تنسق فيها
 وليس في الادلة ما يقتضي بان فبطلت العين فبطلت للثمن بالنسبة الى ذلك وان كان هو كذا بالنسبة الى استحقاق الثمن الاجرة وهو اما لو انقضى على المدة
 ثم تلف او فسد شئ الاجارة بسبب من استأجرها فبطلت في الما في كذا كلف بعض المبيع وخرج من الاجرة بما قابل المقتضى من المدة مثلا ان ثلثا فبطلت
 وان نصفه فبطلت مع ثلثها والجزء والاكمل لو كان اجرة الشاغل نصف ثم اجرة مثل جميع المدة ثم فبطلت الاجرة السابقة على الثلث ونسبة المبيع
 ويقتضي من المبيع بثلث النسبة وكذا الكلام في المقتضى المعقودة بالعل هذا كله اذ ايقع عقد الاجارة على من شخصه اما اذا كانت كليلة فبطلت الميراث
 فبطلت عند المستأجر فالقاعدة انفساخ الاجارة بل ينسخ الوفاء المزبور لا ينسخ عليه فبطلت الاجرة والآخر دعوى شخص الحق في شخصه كاعرفه سابقا في نظاره
 وكيف كان فلا بد من تعيين ما يحل على الدابة اما بالمشاهدة كما صح بوجهها بل من كذا انها من على طرف العلم فيها اية انه لو كان في ظرف وجوبان
 بمقتضى ما يبدع في ثوبتين ما يحل على الدابة انما بالمشاهدة كما صح بوجهها بل من كذا انها من على طرف العلم فيها اية انه لو كان في ظرف وجوبان
 ونحوه اما اذا كان مشاهدا على وجهه فبطلت الاكفاء بها على الايمان بالبطل وكذا في كذا اشار في كذا بقوله لما كان الضابط الزم للمعا
 برفع الجها ليربكت مطلق المشاهدة بل لا بد من ماضى المشاهدة لو كان في ظرف لما في الايمان مثل الثقل والمقتضى مع التفاوت ولا فرق في الاكفاء بالمشاهدة
 بين المكمل والموزون وبين غيرها وعدم الاكفاء به في البيع لكون المراد هنا العقد لا كلفه فيه بخلاف المقام الذي هو في كذا الموقوف على مخ
 الثقل والمقتضى الذين لا يدخل خبره في مقدارها فبطلت حصة ما بالمشاهدة والامتحان بالبطل ونحو ذلك كما هو واضح واما بقضية المكمل والموزون
 او غيرها ما ارض الجها ليربكت مطلق المشاهدة بل لا بد من ماضى المشاهدة لو كان في ظرف لما في الايمان مثل الثقل والمقتضى مع التفاوت ولا فرق في الاكفاء بالمشاهدة
 معها اذ الظن من غير حجة انتفاضة ودخول في غير فبطلت في الهواء كما ان الحد يجمع على موضع من الجوان فربما عطف بل يحل بعض الاجناس استنبط
 ويحتاج في الحفظ الى ان يبين الاخر فاطلا في المصداق المحكي عن غير محمول على ارادة الاكفاء بما من حيث المقدار لا بالنسبة الى مثل ذلك على ان المصباح يوجب
 ذكر الحصر في الصفة والقدر غير المشاهدة وعلى كل حال فلا يخفى ذكر المحل ولا كلفه من حيث الحفظ الاختلاف في الصفة والثقل بل لا بد من مشاهدتها مع ذكر
 المحل بل لا بد من مشاهدتها وعلى كل حال فلا يخفى ذكر المحل ولا كلفه من حيث الحفظ الاختلاف في الصفة والثقل بل لا بد من مشاهدتها مع ذكر
 لغيرها الوزن فبطلت نظرا بل وخلاف من قوله الراوي انه لا يمكن العلم بالراكب الا بالمشاهدة بل على الوضوء والتميز والارشاد وغيرها لان
 الرجل قد يكون خفيفا طويلا وقصيرا ثقيلا مضاعفا الى اختلاف الرجال في الحركات والسكنات والوصف لا يضبط ذلك كله ولا يقدره فيكون عريا
 بل بما قبل ان المشاهدة وحدها لا تقدر ذلك كله بل لا بد من ماضى المشاهدة في الحركات والسكنات قل وكذا وفي جامع المقاصد ولك وعرفه وكذا
 الاكفاء بذلك اذا كان تاما مشاهدا على ذكر الوزن والطول والقصر والصفاء والخصائص والسكنات ويحذف ذلك بل على الدابة
 التي ذكر الاجرة لانها اخبارية بل لا يحصل اجماع امكن القول بما عنك من عدم الحاجة الى تعيين الراكب في ذلك لتفاديا الاجسام في الغالب
 وللشاع في مثل هذا التفاوت والمبصر نعم لو كان تعاونا المعتا في الثقل اجنب الى المشاهدة او الوصف المعطى مقامها فتجربا وكذا في الكلام
 فيما لو استأجر دابة للحمل فانه لا بد من تعيين اي المحمل بالمشاهدة او ذكر جنسه وصفه وقدره لتعرف في الجها ليربكت مطلق المشاهدة بل لا بد من مشاهدتها مع ذكر
 كان في الدابة التي قد قدرت منفعتها بالمدى التي مثلها المضايقا لذلك بخلافه في الدابة المعقودة بالعل لكن فيها ولا انه ينبغي ذكر الجنس
 الوصف هناك اية كاشفا ثانيا اية قد يقال مع التقدير بالزمان لا حاجته الى التبيين بالمشاهدة ولا الى غيرها فانه يجوز اجارة الدابة للحمل

كتاب المنطق

في الجاهلية

في الجاهلية

والضعف في الجاهلية مختلف بكثر العدد وقلته وان كان قد ينافي بان الوصف اعرب الى الكثرة من الشاهد لظاهر الارض لا يبرهن بحال ما يصل
 اليه العمل ودعيها ان المراد بالمشاهدة حين حصول حركتها قبل ذلك واحتمل لها لظواهرها انهم والضعف انما يقع في كل من المشاهدة والوصف
 وكيف كان فلا يحتاج في معرض الجاهلية الى ان يبين ذلك بعد من كون الله بغير شئ من يعلم وقد شوه هذا وصفه الاكثاف بالعادة في معنى الكثرة
 وقد ادركوا في الجاهلية كثر كثره النقص بغير دليل لا يحتاج الى تبين الثبوت وهو الا ان يكون الاجابة وارادة على معنى ان لا يثبت له من الجاهلية
 او الوصف في ذلك ثم قد يثبت فيها عدم الاجماع كاحدهما ويحتمل ذلك ولعل هذا هو الذي يريد به القائل المروي بهذا كثره الضعف في العمل ولما ان كان قد
 استخرجنا الدليل على صحة تقدير المدعى عن شاهدة الارض وصفها ثم انظر وجوب معرفة الدلائل كما صرح به في القواعد وخصها باختلافها في القوة والضعف
 على وجه يحصل الفرق باختلافها في كثره من غير فرق في ذلك بين وجه الاجابة على معنى الدلائل او في الدلائل ومن هنا قال في محكي كثره وجه جامع صدق
 كل وضع وقع العقيدة على قوة فلا يبين تبين الظاهر بل على وجه لان الغرض من هذا باختلاف الدلائل في القوة والضعف ان وقع على عمل معين من الجاهلية
 الى صفها لا يثبت في كثره الفاضل في عدم جوب تبين الارض بالمشاهدة او الوصف وقد قيل العمل بغيرها او بالمدى وخصه بغيره بغيره ان قد قيل العمل
 بالمدى وكان وجه اختلاف البحث باختلافها فلا يرفع القرائن تبين المدعى ومن ان العرف شاهد على ارتفاع الفرق بالاضطراب المدعى وان لم يثبت له في الجاهلية
 في الجاهلية لولا يثبت لاجلوا الضبط بها مقابل للضبط بالعلم والاصل في ذلك ما في محكي طاما ان كان البحث فلا يثبت من شاهدة الثبوت بل يثبت في الجاهلية
 كثره او يثبت من الجاهلية ولو يثبت في كثره الارض لكانت كثره سليمة ووجهه ولا يبين كثره المدعى وفيه ما لا يخفى من عدم الاحتياج الى المدعى مع تقدير العمل بغيره
 في الارض لاجلها الى تبينها مع الضبط بالمدى على الاجماع وكذا الكلام في اجابة الدلائل للفرق من حيث كانت كثره من تبين وقت السبيل الى ان كان
 في كثره الارض والارض وجميع البرهان لان يكون هناك عادة فيستخرجها من ذلك لاضطرار اطلاق المصطلح اليها فاذا اختلفا راجعا اليها باختلاف
 ما اذا لم يكن فان عدم التبين مؤد الى الفرق في عدم جامع صدق محكي كثره لا يثبت من تبين قدر السبيل لان تكون المنازل معروفة من شاهدة فلا يحتاج
 الى الجاهلية المروي ووجهه عند الاختلاف الى المعتاد ان يقع في محكي كثره لولا يثبت في كثره المنازل معروفة فلا يثبت من شاهدة فلا يحتاج الى الجاهلية
 في كثره الشاظرين كما ان في عدم جامع صدق محكي كثره تفيد تبين الاولين بما اذا كان السفر اليها بل كانا ناسيا للفاصلة كقوله في قوله فلا حاجة الى تبينها
 بل لا يبرهن كغيره في اول المدعى وفيه ان المصطلح البطلان لتحقيق الفرق كما هو مضى في المتن وفيه من اطلاق مثل واحتمال عدم حصول الفرق في عدم جامع صدق
 كما في غيره من يمكن ان يثبت ان معلوم صدق مثل ذلك بالسبق المظنفة تكشف عن عدم وجوب كثره ذلك وطوا ان يثبت في تقدير العمل بقطع المسافة المعتبرة
 في غيره من الوقت ولا يثبت من مثل الاستدلال على اعتبارها ولا يحجب كثره ونحوها من الاعمال التي لا يعرفها عدم التعرض فيها لذلك على وجه يكون قاطعا
 في صحة الاجابة ولو لا انها على الاجمال البيع ويكون الحكم فيها وجوب الاجابة على كل منها بالطلب البذل الذي يكون لنا اوضاعا وعلل لذلك فلا
 كلام في عدم كثره من ذلك كما قيل في المحكي عن السبيل وكذا عدم اعتبارها فالجواب اذا استأجرت المركوب من اربعة اشياء الى كثره الشاظرين
 والمنزل والمركوب الجاهل وان ازاله او انفسه بعد ذلك وصار لها ونحوه عن الكثرة وظاهرها الحصر وهو قوي جدا ويجوز ان يستأجر اثنان مثلا
 جلا او غيره العقبة فيمكن ان يكون منفعة مشاعرا لانها ليست في اعطاء العاد بالاختلاف ولا اشكال لاطلاق الادلة ووجه في التناوب
 زمانا او غيرهما الى العادة ان كانت وبقيتها بالسوية من شأونها والاضطرار وقع بينهما في شأونها ووجه في تبين المبدأ اذا ارتفعنا الى الغيرة
 التي هي مثل ذلك وليس هذا من الجاهلية عقدا لاجابة الذي ليس منضاه الا انك المنفعة لا تمثل اليه وقد حصل قاصر كثره من جاحل عدم المصطلح مع عدم
 تبين الجاهلية والتناوب في غيره وكذا في جامع المقاصد ولك من ان القول بالغيرة بعيد لان محلها الاشكال والاشكال في هذا المعنى هو
 للجاهلية والضعف الى التناوب ضرورة ان الاشكال المروي خارج عن مضمون عقد المعاوضة وانما افضاه لاختلاف الاشكال ثم يثبت تبين اذا كان الاستدلال
 لا تبين في ما يثبت بالمدى او بالفرق لا يثبت سبيل الاشاعة والاعمال لا يثبت الاشكال في بطلان العقد معه كما لا اشكال في صحة تبين التبين ولا يحتاج
 الى منه في عدم الشك لكون المفروض ضبط قوي كل منهما ومن ذلك كله يظهر لك ما في مناقشة الكثر في الفاضل في عدم الاضطرار والى والله هو العالم
 واذا اكرهنا بغيره من اختلافها في زيادة على المادة او غيرها كك او غيرها بالقيام من غير ضرورة او بخلاف ما هو جاز من الجاهلية بالاختلاف كما اعترف به في محكي
 كثره من الغنى بالاجماع عليه بل لا اشكال لانه منعد بفعل وانما الرضا بها بالجرى العادة بكونها انكسبها بالقيام وحتمها على السبيل والاضطرار والاضطرار وتوقف
 استنباط المنفعة على الجاهلية ولا ان يثبت بغير جابر ووجهه لان ذلك من مضمون عقد الاجابة بل في عدم ذلك ومحكي في وقت ووجه موضع من كثره
 النقص بغيره المصطلح لولفت بذلك وفيه جامع صدق لا يثبت من قوة لا يثبت ولا فاضل العقد جواز الاضطرار المروية فهو كالمادون بهما في اقل الشئ
 عليها انما بل لا يثبت عموم من انفسه بعد من لادن وكون اختلف بها كالنقل في استنباط المنفعة المعقود عليها ومن ذلك يعلم ما من موضع اخر من كثره
 من ضمانه جابر الضرب وان كان على المعتاد لان الاذن منوط بالسلم وفيه لا يخفى والراض الدلائل تبينها اية اذا خرج بياضه من المتأخر بل لا
 لمثل هذا المرض اما اذا اخرج من كثره لا يثبت اية وكذا الرامي لا يثبت ما يراه بغيره المصطلح كما عرفت عن غيره من محكي كل ذلك لبعض الخرج
 او بغيره كقوله في غير احد بضمان المصطلح لاضطرار الجاهلية للنادب بل من عدم ذلك نسبة مما لا ادب والجدل لو ادباه الى الاحتياط فيضطر الى العمل
 بل قال ان ظاهرهم الرضا على ذلك بل عن في موضع النقص بالاجماع ويحكم كل كلام على اذا تجاوز المعتاد في التناوب حفاظا لينا في اوضاعه ووجه
 انما جابر الاجر بغيره بياض وان لم يثبت كذا الطبيب فيه ان الرضا في كثره لا يثبت لاجماع فارغا والله هو العالم ولا يصح اجابة العقار للسكنى او للزراعة
 او للزراعة او للبناء والجميع الامع تبين بالمشاهدة او بالاشارة الى موضع معين موصوف بها بغيره لهما لولا ان لا يثبت اجازة في الدلائل بغيره من الجاهلية

في الجاهلية

لم يفتقر المسافر لجهة ولا جهة الاصل السالم عن المعارض غير في من لفظ والعديد من علم المسافر بعد بل الواسع نفسه فلهما لاجلها لا يمكن عليه شي
 لعلك لو كان قد هاهنا القليل المتروك بقول المرحوم كما ذكرنا ان قوله لكن ترد فيه في ذلك ثم لو كان عالما بغيرها من دون امر له من الاجرة فطعا كان قد جاع
 وان كان المرحوم عالما بل كذا بآية اذ كان جاهلا ولم يصدق من المرحوم ما يقتضيه الزور والامر المرحوم بالجمع عليه الى المسافر بازيادته حتى لزوم الاجرة
 نظر في جامع صدق وكذب فكان حجة في الزيادة حيث لا يكون اذن من صاحبها البطلان لاجرة بل في ذلك لو لم يعلم المسافر حتى ايجادها المرحوم الى المسافر
 المنقول عنه فلا بد من مطالعة البرزخ الى المثل المتروك اليه وقدر انه لا بد بل على وجهه في ذلك لعل مقتضى اطلاق قوله خلافه بل لعلك يا لئسبة الى بل لاجرة
 فلا يجمع عليه الا لو اكد ذلك في امر كان وان كان وان وكذا كل من حركه فاما حجة في كون العتبر والمحل اجنبيا من غيرهما ومن غير ذلك فلهما فلهما
 عليها بعض الدلائل لصاحبها والطعام لما ذكرنا ولزوم لجهة الزيادة المرحوم في رد هاهنا عطف من غير في ذلك بين عطفه وظاهره ولو نزل في المحل بعد كل
 الاجنبى احد المتساويين فان كان عالما بغيرها لو كان بنفسه وان كان جاهلا وقد اخبره الاجنبى كذا بغيرها كذا في قوله الاجنبى في الاقان عدونا الكيل والالا
 للمعروف عن الاقان في المحل في جميع البرهان ولو كان بايديها من دون علمها بالمقدار فلهما كذا لعل ان احداهما ان الحكم كذا الثاني ان الضمان على
 الاقان فان كان منهما فلهما كذا لعل ان احداهما ان الحكم كذا الثاني ان الضمان على
 صاحب المحل قلت لا بد من الاقان في الضمان ضرورية كونهما بالمقدار والخاصة الزيادة اذ فيهما فاذا فعلها بنفسه او بغيره فلهما كذا لعل ان احداهما ان الضمان على
 العالم منها لم يكن عليه شيء لعدم مباشرة عرويه كما هو واضح ولو اشتهر لصاحبها وحلا كذا جاهلين بالزيادة في ضمان الدار بوجوه المثل نظر ولو
 كانا معا لم يكن فلهما كذا لعل ان احداهما فان كان المسافر في الظاهر ساءا وحكمه لما اذا كان هو العتبر مع ذلك
 وان كان صاحب الدار لم يكن له شيء ومن ذلك كله ظهر لك الحال في جميع الصور التي تنسب في المقام وان ذكرنا المهم منها والله هو العالم بالشرط
 ان تكون المتبعة مباشرة فلو اخرج مسكنا لغيره في غير محل او كانا بالبيع فيه لزم تحريمه او ايجل ليجل لغيره مسكرا او جاز في الغناء او كانا بالبيع فيه لزم تحريمه
 لم ينعقد الاجارة وما قبل المرحوم وانه قد اذاجارة لا مكان الانتفاع في غير المرحوم والاول اشبه لان ذلك لو بدنا والى العتبر كذا في المقام الكلام في ذلك
 كل في باب المكاسفة لا حظ ونامل وكذا في كل فعل من استبها والاحتاط الزور في المتن فجل والفاصل ان ادبر بتم واختاره في المتن في واستفنت في ذلك
 وقدر في ذلك على حد بل من غير محك الخلاف والميسر والسفوف ولا فلهما متبعة ليس للمالك منها ما لا يستغلل بالاحتاط والحق الجواز مع عدم السفوف وكان
 كاجارة الكتاب التي فيه خطيب جيد للعلم الشرط السادس ان تكون المتبعة معددا على تسليمها فلو اخرج عبدا ابقا لوصف للسفوف ولو ضم اليه شيء
 لم يدره التماس على البيع عندا ولو كان مية ترد من ذلك ومن اولوية الاجارة من البيع لاحتاجاها من الضرر ما لا يجهل البيع وقد استبعدنا الكلام في البيع على وجه
 يستفاد منه تفصيل المسئلة هنا فلا حظ ونامل ولو استأجر شيئا ففعل المرحوم من قبله اصلا واسببها متبعة اجمع ولو لم يكن من غيره على اخذ العتبر
 منه او تمكن ولم يفعل سقطت الاجارة عند الشئ وفيما حكم عن كذا لانقضاء العقد فلهما من قبله لذلك منزلة التلف قبل القبض المتبعة للانتفاع في
 البيع وفي المقام لتعريف المعايير وتبين ان الاصل عدم الانتفاع وانما جاعلنا على التلف للمدعي بالنص في غير محل الاصل ومن هنا قال
 في ذلك شيئا لجامع ضد الظاهر ان سقوطها مشروط بالتلف المتعذر حصول العتبر المطلوب فاذا خفي سقطت المسمى ان لم يكن ضد ولا استحجة بهذا
 صريح في عقد والبداء او المصغر ولو هل ان يلزم وبطاس المرحوم بالانقضاء في تردده ما عرفت والظاهر قبل ان لو لم يكن اجماعا لا يمكن القول بلزوم
 ذلك عليه لاصالة الزوم وليس الا الانتفاء الذي قد فوهنا عليه للمالك التناصب فلهما كما ان المرحوم المسمى لا انقضاء كانت الاجارة من غير مقتضى
 التي تقتضي هو ضمه ملك بملك وبضا يفيض الا ان الثاني منها لما كان غير متبعض النص مجيبا لشره فاندرتها بالتحاير والمالك ان كان ثلثا ساءا وباجلها لا يجر
 على من اعتبر في ذلك في جميع صفوف المتابعة ولم يعل منه والوالف للمالك المبيع على الشئ قبل قبضه فانما يشترط بالتحاير بين القبض وبين الاضما
 والمطالبة بالثلث او القيمة وذلك لانه اجتمع فيه امران احدهما شئ وتسلم العتبر والآخر عتبرها شئ في الثلاث مال العتبر فحينئذ في القبض نظر الى الاض
 الاول والمطالبة بالقيمة اعطاه المثل نظر الى الامر الثاني ولو منه بعد استيفاء بعض المتبعة من كذا العتبر انتبه لكن لا يجر من نظر لاصالة اللزوم
 والعرض حصول القبض لاصالة لكان استيفاء المتبعة تدريجا كان فلهما كذا لان حصوله واستيفاءها فلهما في الانتفاء صفوف القبض لاعتاد
 في القبض المراد منه والخطاب به في كل سطح على الخطا المعرف وبذلك يظهر الفرق بين هذه وبين المسئلة الاثنية وهو منع الظالم في الانتفاء وكذا
 فلو منع ظالم من الانتفاء بالعتبر بان غصبها منه قبل القبض كان بالتحاير بين القبض والمطالبة بالمسمى ان كان خدعه وبين الالتزام والرجوع
 على الظالم لاجرة المثل محض الاستوفاء من المتبعة التي هي من اموال الماعرف من فوات القبض لكونه مقتضى المعايير وظاهر امره وغيره اختصا
 رجوعه بعد الالتزام بالظالم دون المرحوم وهو كذا لاصالة البرائة وان احلته بعضهم لكون العتبر به مضمون عليه حتى يتحقق القبض لكن
 في ان المسلم ضمانه وجوبه ليس عليه بالانتفاء او الفسخ لاضمان قيمة العتبر بثلث العتبر هو واضح كان الظاهر عدم سقوط التحاير الزوم
 يعود العتبر للمساخر في انتفاء المدعى للاصل والنصر بالقبض نعم ليس له القبض فيما مضى من المدعى خاصة والرجوع بقسطه من المسمى على المرحوم
 واستيفاء الباقي من المتبعة لعدم جواز التيسير في العقد كما هو واضح وان ترد منه في عقد واحمله في ذلك الا انه يمكنه من الضعفاء لو
 كان بعد القبض في انتفاء المدعى او في انتفاء المدعى لعل في الفسخ لاصالة الزوم والقرض انه كان تمام القبض من المالك او انما
 للرجوع على الظالم لاجرة المثل بل في ذلك شيئا لجامع الغايد ان الظالم لو كان هو المرحوم فالحكم كذا بآية لكن قد سمعت احكاما عن كذا ونوجهه
 والله العالم واذا انهدم السكن مثلا وفات اصل الانتفاع ولم يمكن اعادته انتفعت الاجارة لتعذر المسافر عليه فلهما المسمى في نفسه

[illegible]

في الاستصحاب

ما فات من المنفعة وان لم يقف اصل الانقضاء وامكن ان كان للسائر في حق الاجارة مع ذلك بعض المنفعة للشعب لا ان يجبر صاحبها
منه فبرع على وجه لو يقف الانقضاء بل لو كان وصلا بمصلحة بعض عدم التصريح فيقول اصل الزرع بما له ولكن مع هذا انه قد يقف من ذلك ولو ثبت
النجاة بالانقضاء فبعضه على خاتمه في جامع صدق وقراء في ذلك وان كان قد ينافي في منع ما يدل على ثبوته بالانقضاء من حيث كون النجاة ما وان لم يقف
برشقي من المنفعة على وجه منقطع برشقي اصل الزرع اللهم الا ان يستبعد الفرض وهو خروج غرض العمل في المجرى في اعادة على وجه قد ينافي
بعض المنفعة فالنجاة باق وان اعاده كما سمعت فان قطع السائر في بيعه بنسبة ما يخلف من الاجرة ان كان سائر الاجرة والادفع اليه منها ما قابل
من استوفاه منها لا خلاف ولا اشكال في ذلك والله العالم وكيف كان فلا يخرج بالشرط المزبور الاستصحاب للسنة القابلة وتقصصا اذا كانت سنة
بالسنة التي هي للسائر خلافا للحكم عن الشيخ واني الصالح فلا يصح لعدم الدليل وتعدد التسليم وفيه ان الدليل عام او فواضله والتسليم واجبا
الاجارة نعم لا فرق في تحذير التسليم المانع من صحة الاجارة بين العقل والشرع فلو اسائر لقطع من صحتها وقطع به صحتها واجبا او حاشا بخصيصها
لكل السجدة في زمان حدثا او دفع ما لو كانت السن حجة او كانت اليد مائة على وجه يستحقه العقل وحسن فان قال لا لم قيل المانع فنعقد
الاجارة وكذا لا يخرج بارجارة الزوجة نفسها من دون اذن الزوج باعتبار استحسانها مناصها من وقت ان ليس لها الاستحقاق الاستمتاع فخرج لاجازتها
فيما لا اجارة فيه فهو موقوف على اذنه بل في جامع صدق انفساها لو فرض لبارتها بدون اذنه في زمان مخصوص عظم فيه بعدم الاستمتاع فاتفق
ارادة الزوج فيها ذلك على خلاف العادة فتعديها تحفة على حق السائر ولو كانت الاجارة على عمل في الزمة كخياطة ثيابا او حمل سلع ففصل السائر عنها
والدابة لها من المجرى قبل فخر السائر فلم يطالبه المالك لعدم ما يفتقر تعيين حقه بذلك نعم ان تعديا ليدل فخره عن تخيير بين التسليم والامتناع
والصالح ان تكن وشيئة جامع المقاصد ولا يخرج من حيث وكذا ما فيها اية من ان لو كان التصديق على السائر الفاصلة بين المثل خاصة وان كان
في ابداء المدة فلا حيلة لان التصديق فيض المهر والاستقرار في العقد وبراءة المهر ولو حدث خوف من السائر الاستيفاء والمهر من التزويج بال
تخير بل احل بعضهم لانفساخ ولو احتفل الخوف بالسائر في اختيارها وانفسخ العقد اذا كان المراد استيفاء نفسه ولا فلا حيلة لامكان اجازتها وعدمها
للفاضل في حكمه فخره ولا يفتقر بالعدول كذا في جملة الحج ثم بدا له ان يصرح في خروج السائر من الاجارة ولو كان في الاجارة لغيره كان بشرط عليه استيفاء المنفعة بنفسه فخره
عليه تعديا للمهر بل لو يمكن من خروج مضافا ما لو لم يمكن الخروج اصلا ولو لم يمكن الاجارة لغيره كان بشرط عليه استيفاء المنفعة بنفسه فخره
المنفعة كونه في جامع صدق عن غيره شي لان تعددا الاستيفاء اذا اختلف بالسائر ولو يمكن قبل المهر مانع فخره استطاع من المهر وبسلبه السائر
على المنفعة والحكم بالانفساخ اضاريا للمهر اصله السائر وفيه ان مثل الاجرة على فاعرض عن حثك المضروبة اشترائها منع السائر من الفعل ومن
بذل المهر له باعتبار كونه مضافا على الامم والعدوان فخره جديا والله العالم ولو اسائر دارا للسكينة مثلا فخره خوف عام يمنع من الاقدام في ذلك
البلد فخره في الاخرى في قد نظر في هذه المسئلة والسابقة ان الخوف في ذلك على السائر والدارية بخلافه فان على السائر دون الدار
ولذا نظره هذه وفخره في هذه الاولى لان الظن بوثب النجاة في الغايب لفاعلة لا ضرر بعد صبح العذر وشرا منه الاستيفاء بل بما احل الانفساخ
فخره ولو اخص الخوف بالسائر لو يمكن اجازة الامع اشترطا الاستيفاء بنفسه فان ياتي فيه اية النجاة او الانفساخ ولو اسائر لصديق بغيره فخره
بغيره لعدم التقيد بصحولة او فلا يكون المنفعة مقدورا على تسليمها بحسب الفاك قد تقدم لنا في كتاب البيع عند البحث على اشراط العدة على التسليم
فيه ما يستتبعه ذلك وعبره فلا حظا من الله العالم **الفصل الثالث** في احكامها وفي مسائل **الاولى** اذا وجد السائر بالعين
المستأجرة بالمختص عينا سابقا لم يعلم كان له الفسخ كما عرفت وعبره بل من غير الغيبة الاجماع عليه وعبره فلا فاعلة فيه خلافا اذا كان سابقا بغيره
تفاوت بالاجرة وحكي فيها عن ابن المنذر في خلافه بغيره بل لو كان الامثلة لذلك وظاهرها بخلافه العيب فضلا عن اية النجاة بغيره
مناقلا لطلان جماعة وصيرت اخرى كما انصرح في واحد بل لا جد فيه خلافا بينهم بل لم يسل مقد فخره خلافا كره وابن المنذر بغيره ما ذكره من الامثلة
عدم الفرق في ثبوت النجاة المزبور بين استيفاء بعض المنفعة وعدمه ويكون كخيار العيب في عدم السقوط بالضرر في ذلك بغير فرق عن خبرا العيب
في البيع الذي يضمن الارش بغيره قول المصنفين او الرضا بالاجرة من غير فاعلة عدم الارش هنا اصلا في المعتبر في الارش نظر في جامع صدقا
بغيره ان يكون هذا حيث لا يكون العيب مستقصا بالمنفعة فان مع ذهاب بعض العيب عيبا لم يفسد طعاما مع الحيا وخرى الاخر وجوب الارش وثاثة
لا استبعاد ثبوت الارش كسائر الاستصحاب لك واستحقة في ضرة وكان الوجه في ذكره الاحتياط ان العقد ناجر على هذا الجمع وهو باق طالما ان البيع
او يرضى بالجميع وثبوت الارش في البيع للمنفعة فلا تغاس عليه الاجارة والضرر منه في النجاة الذي هو المعناد في جعل المصنف الناقض من لزوم العقد و
بذلك ظهر ان الثابت النجاة خاصة في الفرض ولو كان العيب بها بغيره بغير بعض المنفعة بغيره اذا رغب بغيره في ذلك قال لا ما اذا
كان بغيره بالجميع لان ذلك يبطل العقد قلت يمكن ان يريد المصنف بغيره بعض فوات كمالها كالادارة العجاء او الجميع او يجوز ذلك ما يكون في اصل
الانفساخ موجودا الا انه ليس على الوجه المراد للسائر لان المراد فوات بعض المنفعة اصلا كما وجد بعض بغيره فان المصنف في ذلك التمسك
لواختار الزرع لا من غير بل بعض الصفقة ولغيره ما يخرج من غير واحد ان العيب في العين المستأجرة المنصورة الى ما ذكرنا دون ذلك وان اطلق على البيع
العيب في سائر العمل هذا الذي خلقه بالمحقق الثاني فباعه في كمال ان الفرق الاخر جعل للنظر في ثبوت الارش بغيره في ان مقتضى اصول المصنف
وفواصة ثبوت النجاة لمنه ودارش بغيره العيب عندنا وكون ذلك عندنا التام من فوات الوصف الذي لا يفرغ في التمسك في البيع وان تفاوت في ذلك
وكثرة بالنسبة اليه بغيره في الاشكال في ثبوت النجاة بالعيب وان لم يكن مقفوا لشي من كمال المنفعة ولا فيه نقص على السائر باستيفاء المنفعة

في الاستصحاب

كما لا بد

١٥٨

[illegible]

المختار

—

يجب ان يبين وان كان غير متضمن في ذلك فمقتضى القاعدة فضلا عن النص في الموضع
 جملتها في خبر يمكن بحسب ما سجد الله لا يضمن الضمان الا ما جرت به عادة وانما مقتضى حلفه مع عدم الفضا من حيث الصنع والعلل
 انفق نصا في الترتيب مثلا يحصل العمل منه وكذا المأمور بالتحسين والحيطة ونحوهما ولو كان منه فشا وخيانته من حيث العمل المأمور به وان انفق المثلثة
 نعم لو كان ذلك يعتبر ان الطبايز والبطر في نسبة الضمان لمحصل الفضا كما كان يراد من التصريح بان لو كان غير متضمن في الله العالم ثم ان الظاهر من الفرق بين
 البطا والطب في كثير من الادلة السابقة مع بقاء اتحاد حكم الطبيب به بل هو احد الصنائع بل داخل في طلائع جميع الحيل وفيه من النص مع اخذ الاجرة
 على ذلك من غير فرق بين الفاضل الذي يحكي الاجماع على ضمانه والعارف المعصوم الذي يفرق الخلاف عنه بل عن ظاهره بان التفتيح لاجماع على ضمان العارفين
 على صديها ويحتمل ان يكونا من اذن الولي والمالك وهو كذا بل يقوى الضمان بقاء في العارفين الماهرين على اعملا المأذون بجره وفيها فان تلف كل
 المرفوع وقاعدة الاكلاف والفضل خطأ ولا يخلل به امر مسلم وعرف ذلك والاذن في الصانع لا في الاذن لان اذن الضمان به كما في الصانع وغيره ولم
 خلاصه من ذلك ان الحكم من ابن ادریس لم يرد على ما علم بضمناه للاصل المقتطوع بالعرف وعرف مقتضى الضمان بالاذن المقتضبة في بيع الفعل مثلا
 يستغنى عما لنا المنفعة على وجهها ومن هنا انفق من هذا ما من الاحكام على الضمان وان قلت جملتها من البارات عن المنفعة بالاذن لكن جعلها على خصوص
 حال عدم الاذن لا دليل عليه ولا داعي اليها اما الكلام في صحتها فلا خلاف ولا يفي بمقتضى ما يشترطه العلاج بنفسه بل وباسر بناء على قوة السبيل الباشرة
 مثله بل ويصدق له ان ذلك كذا وكذا كما في كذا التصريح به بل عن بعضهم انما في ضمانه لو قال الدواة الغلاف في نافع للمرضى فلا خلاف الا ان كان في ضمانه
 لاصول المذهب فواضد بل الظاهر لو قال مثلا لو كنت مريضا بمثل هذا المرض لشرب هذا الدواء كما ان المشهور على اقل البراءة باخذها من المريض
 او الولي للرسل المرفوع وفيه ما تضمنه في كتاب الداء الذي هو محل المسئلة وفيها والله العالم وكيف كان فاذكرناه في اصل المسئلة انما هو التلف
 وباشا به سبب اما لو تلفت في هذا الصانع لا بسببه من غير تقريط ولا فضا لم يضمن على الاصح للاصل وكونه امينا لكن في ذلك قبل ان يترك في الضمان بل ادعى
 المريض في الاجماع والحادثة الصافي لاصالة البرائة ولا يمان اسماء فلا يضمن بدون التقريط وفي كثير من الاجابة دلالا والاجماع منيع قلت خلاف المرفوع
 واجماعنا هو في تصديق دعواه التلف وهو غير ما نحن فيه من علم التلف به بغير تقريط ولا تقريط وسنسمع مع تحقيق ذلك في المسئلة الثانية من الفصل
 الرابع مع لوم عرف الاشارة بالامح في المتن الى خلاف معلوم لاصحابنا وكذا الملاح فيمن ما يتلف به وبغيره او ما يعلج به السبب من الاجابة والاختلاف
 بلا خلاف اجد فيه بل في جامع صدق نسبة التلف والاجماع وقد عرفت مع هذا اجماع الانتفاء في خلافه في قوله النص وغيره ذلك مما يتج في غير فرق في
 من يملكه ولا يفرطه وعلما به من حقوق المالك وعنده كذا من التصريح به وكذا يضمن ما يتلفه المكارم ادميا وغيره بقوده وسؤره وانقطاع الحمل
 الكسب جملته مثلا كاضر على غير واحد بل في جامع صدق نسبة الى النص والاجماع ولعل اراد النص السابقة وقد عرفت في خلافه في قوله معقد
 اجماع الانتفاء بل يمكن دعوى تناول الفاضل له وان وقع لفظ الصانع في بعضها الا انه يمكن ارادة مطلق الاجر منه كما سمعنا في النص ولعل ذلك
 ادعى لجامع الاجماع بغيره لئلا يكون نشر الداء جناية من الاجرة في حال كونه متهما وان كان يقوى القول بان حال عدم اعتبا قول الداء لمكان اسوأ
 الارض كان تلكا السبب الكثرة وليس من فعل الملاح وفي خبر السكوني عن امر المؤمنين ان كان لا يضمن الغرق والحرق وعلى كل حال لا اشكال في اصل
 ضمانه بالعرف بعد توضيح الدليل عليه كوضوحه على انما لا يضمنان مع عدم التلف بينهما الا ما يتلف بحد او عن تقريط بينهما على نحو خبره في الامناء
 على الاكثر بل لو يضمن في خلافه لما استغنى عن ان خلافا لم يضمن غيره في قول قولها لا في عدم ضمانهما مع معلومية التلف كك والله العالم واما
 اجماع فبما يقطع من عن اسد مثلا عشره ونحوها ما يستند به التلف اليه لادلة الله سبحانه على النص من اسجد الله في جبل حمل
 مناعا على اسد فاشا انسانا ذات وانكسرت فالهوضا من بقاء على عود الضمير الجرد الى المتاع فكونا على اجرا مثلا المقصد بغيره بدني على
 عن اياته انه انما في حال كانت عليه فادوة عظيمة كان فيها من فكسرها فضمنها اليام وكان يقول كل عامل مشرك في اسد فهو ضامن للحدث وغيره من
 النص في جملة جامع صدق نسبة الى النص والاجماع الله لم يجد ما ينافيه الا ما يحكي عن كشف اللثام من ان الموافق للاصول عدم ضمانه الا مع التقريط
 او كونه عارضا مضمونا بل ونحوه من ذلك وغيره ان عدم ضمان الابن الا في ذلك فيما يتلف به بدء لا بفعله ما هو كان نحو الصانع من الاجر ونحوه خبره في عقد
 الضمان بالانكاف ومنه في النص السابقة وغيرها ولو قال المالك للضابط مثلا ان كان بكفت في قبضا فاطلمه فطلمه فلم يكف من ولو قال له
 يكف في قبضا فاطلمه فطلمه لم يكف لو يضمن كما في عدم وفيها لعدم الاذن في الاول بخلافه في الثاني وان كان صدوره من اعتماد على قول البطا لكن
 من الذي يدعى من ان في ضمانه بذلك لقاعدة العرف وفي غيرها ما ينافيها من نظر واضع بل يوفق في الضمان في الصورة الاولى التي يمكن القول فيها بان مدار الاذن على
 الاجتهاد في ذلك والضرر انه قد قلب على ظنه ذلك فهو في الحقيقة ما دون والاصل براءة الذمة فحيدا والله العالم ولو ان تلف الصانع الترتيب عليه
 غير المالك في تضمنه اياه غير الحق ولا اجر عليه وفي تضمنه اياه مع ولا يدعي بالجره معاملة للعل معاملة السبع فيل ضنه اذا التفتع بالبيع فلا يضمن
 الانصاع فلو تضمنه الترتيب غير معمول لانه انما يتم بالتلف في قضا وما يوجب لاق الاكلاف كل ذلك بناء على اعتبا لنسب العمل بمشلم العين في المعاوضة اما
 على القول بالاكتفاء بايجابه وجه المالك وان لم يملك المالك فيخرج ضمانه معولا في الفرض ضرورة كونه من صفات مال المالك كما ان يخرج المطا
 بالاجر مع فضل التلف في ذمة سواه فلو فرض نقصا فيه الترتيب من المنزل كان القيمة الترتيب الاذن في التفتع لاجر العمل لعدم تسليمه واعتبا في ان
 مع فرض ثبوت الخصال في ذلك لانه هو المارد في المسئلة السابقة يمكن كذا دعوى ان لا يفتن لعدم حصول المعاوضة والمطالبة بقيمة الغزل التي ليس له
 غيرها مع فضل التلف في ذمة سواه بغيره ان حيث لا يكون لعل الاجر اثر في زيادة القيمة والضرر ان تلف قبل القبض ليس له المطالبة بالاجر والدليل الله

كتاب الجرح

كتاب الجرح

مطالبة الاجر لشيء من اوتار نقصا لانها بمنزلة الخراف والركان لما اثيرت الزيادة فان لم يطالب به من وجب دفع الاجر وعبر من جرد يدونها هذا
 في فاعدا الفاضل لوجوبه في ضمان الملتاح المحول بخبر صاحبه بين تضمنه له بقيته في الموضوع المثل ولا اجر له وقسمته في الموضوع المثل افنده وابطه
 الاجر لذلك المكان كذا وفيه ان مقتضى التواضع استحقاق الاجر لاجل ان ذلك الموضوع وضمانه في حال التملك لا التخصيص الى يور وليس كالمسئلة
 السابقة التي يكون العمل فيها في ضمان المالك المكي بخلافه في ضمانه اذ ليس العمل هنا الا العمل والتملك والما جريه في ضمانه وهو من حيث
 امانته في بده كاهو واضع ياد في امانه وكذا ما فيها ابقه من ان لو استاجر محبا كذا مشتر في عرض ذلج فتعجز زائدا في الطول فلا يبره له على الزيادة للشيخ
 ولا المكي لا يخرج من نظر ابقه ضروره عدم اتيانه في العمل المستاجر عليه ضروره مخالفت في اخر الطائفة الاولى من الغزل لان كان عليه ان يعطيه ما عند بلوغ
 العشر يبيع الى الموضوع المثل يبره منه فهو مخالفت في وجبا بعده فلا يفسق لجره الاصل وكذا ان زاد فيه وفي العرض او في العرض خاصة ولذا اختلف
 في هذه ذلك والمسي ابقه لو نقص فيها قال لكونها اذا وجبت استقطعت بسببه التناقص وفيه لمعرفت وان المتيه ليجب عدم الاجر بل يقتل الاثر
 لو فرض نقص الغزل بذلك والله اعلم **المسئلة الخامسة** من استاجر اجرا لثمنه في حوائج مثلا كانت نفقت على المساجر الا ان شرط على
 الاجر كماله النهاية او الفواقد الارشاد وارض على اعرصتها بل في اللغة انه المشهور وان كنا لو نقصناه لغير من عرف من نفقته بل لعل المقتضى خلاف
 اذا العكس خرج في تركه وكلف وتروى الايضاح بل جمع صدق ولك وقته ومعجم البرهان وتيج والكفاية على ما حكى عن بعضها بل في تركه من ابن المتكلا اعلم
 في ذلك خلافا كما عليه بل لعل ذلك هو الاخر في النظر ضروره عدم اقتضاها لاجل ان من حيث هو كذا لا يجوب لبعضه من عدم الدليل
 الشرع لدال على وجوبه تقبيل او الصلح المروي في الكفاية وتبلي سليمان بن سالم ثلثا بالتمسك عن رجل استاجر رجلا بثلثه في ثمنه ما هو متناه
 ان يبعث الى ارض فلان قدم اقبل من اخصا بديعه الى منزله الشهر والشهر فيصيدها ما ينسب من نفقة المساجر نظر الى ما كان يتوقع عليه
 الشهر اذ هو لم يدره فكافه بالثمن بدعه فمن مال تلك الكفاية اتم مال الاجر ام من مال المساجر قال ان كان في صليته المساجر فيض من ماله
 والافقوى على الاجر وعن رجل استاجر رجلا بثلثه في ثمنه ما هو متناه ولم يفسد شرا على ان يبعث الى ارض اخرى فلان من ثمنه الاجر من ثمنه الشيا والاحكام
 ضل من قال على المساجر مع جمل او بديقه فانه على ما قبل لم يذكر علماء الرجال وعدم الجابر لمعرفت بل في ضمانه الا ارض عنه من ذكرنا ظاهره
 ومخبر في ذكرنا النفقة في العقد وهو خارج عما تضمنه من بيع يكون الوجه السؤال الاول ان الاجر المشروط بنفقة اذا انفق بذهاب من صدق وقوة في
 على استحقاقه لها مع فرض كون ذلك البقاء لمصلحة المساجر حتى يكون مستحقا للنفقة وفي الثاني ان النفقة المشترطة اجرة من غير فرض التقبيل لها
 بدخل فيها مثل غسل الثياب ودخول الحمام بخلاف الدوايه ونحوه ثم هو ظاهره جواز اشتراط النفقة من غير شرط لعلها بل انكالا على نفقته بدها
 الشرع اذ العرض بل في جواز جعلها اجرة او غير ذلك وان كان منافيا لما ذكره بعضهم من لم يبر وجوبها الا بالشرط من وجوب التمسك بالنفقة اعمرا
 من الجاهل المفسد لعل الاجارة الا انه يمكن القول به هنا للعموم والغير المزبور المعقول في الجملة الظاهرية الاكتفاء بمثل ذلك في دفع مثل هذا
 الغرض في الاجارة وان وضعت النفقة جزء من الاجرة فضلا عن ان تكون شرط الذي قد صرح في محكي كره هنا بعدم ضررها لانه من التناقص
 كاس لجد اركان اظاهر الاضمار المفروض من جواز الاستحجار للانفاذ في حوائج على الاحمال انكالا على الحطة والمقتدر له واللائق بحال المروج
 وحق مع التشايع عجب على المساجر بدلا من اكل مطعم مثله وعلبوسه من الجمل المثل على صاحبها هو محرم في نفقته النفقات الواجبة في الشرع ولو كانت
 الاجر لارض وبطعام نفسه لم يفسد حله الذي قد حصل في العقد جرة او شرط او لواجب الاجر ان يستفضل بعض طعنا جاز وان كان في ضمانه الم
 يكن في ذلك نقص من مقتضى المساجر كما هو واضح **المسئلة السادسة** اذا اجر ملكا له صانعا مثلا فافسد كان ذلك لانه المولى في وجبه
 فان قصر ففرض منه ببيع به العلق وكذا الواجب تقبيل باذن مولاك للصبي عن ابي عبد الله في رجل استاجر لوكا فيضنه لوكا ما لاكثر قال ليس
 مولاك مشي وليس لهم ان يبيعوه ولكنه يستحق ان يحرقه فليجعله مولاك فيمن ولا على العبد المحول عليه الحسن عن ابي عبد الله فيمن ففرض امير المؤمنين
 كان له غلام استاجر منه صانع او غيره قال ان كان صنع شيئا او ابنه من فوايد ضمانه وحق فانه النهاية ومحمي الكافي من اطلاق كون الضمان
 على المولى ومحمي من اطلاق عدم ضمانه ويخبر جامع صدقهم قال ان كان ضمانه على نفس او طرف كما لو كان طبيبيا غلق بوقته العبد والمولى
 فدأؤه باطل الا من من القبة والارش لكن لا يقتيد باذن المولى وما في ذلك من العلق بالكسب كان في العمل الذي يعمل فيه من غير تفرط وان
 كان بغير تفرط غلق في ضمانه ببيع براد اعني لان الاذن في العمل لا يقتضي لادته الا مشاة في عجزه وكذا الاجتهاد في مقابلته النص الذي مع فرض الاجر
 يجرى باسمه من الجمل بجامع صدق ضروره عدم احتشاء الاذن من المولج الاجارة الضمان كسب مع الافشاء ولو تغير تفرط **المسئلة السابعة**
 صاحب الحمام لا يقتضي الاما اودع وقيل الابداع وقطر في حفظه او يقدح في بدها فلا يفرق في شيء من ذلك ولا اشكال بعد جمل اطلاق عقد الضمان
 في محكي المقتضى على ذلك فحق المرسى عن امير المؤمنين انه ان في بصاحبه حمام وضعت هذه الثياب فيضاهف فلم يضمنه وقال انما هو ابن وفي خبر
 السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يقول لا ضمان على صاحب الحمام فيما ذهب من الثياب فانه انما اخذ الجمل على الحمام ولم يخذ على الثياب
 ونحوه خبر اسحق بن عمار عنهم ابيه بدونا للعليل وفي خبر ابي بصير عن جعفر ابيه عن ابيه ان عليا كان لا يقتضي صاحب الحمام وقال انما ياتي
 اجرا على الدخول الى الحمام ولكن في بدهم من الاجر وجرى السكوني الضمان باستحجاره للحفظ وان لم يكن بغير تفرط وهو مناف لعاقد الامانة ضروره
 عدم الزيادة على ذلك بالاشتيار والصحيح عن رجل استاجر اجرا فافسده على صانع ففرق قال هو مؤتمن نعم قد بين لا اجر له لعدم حصول
 العمل المساجر عليه والله اعلم **المسئلة الثامنة** اذا اسقط الاجر بعد تحققها في الذمة وان لم يفسد ثمنها صح بل اختلاف

ولا اشكال

الفرع المذكور الثالث في الفرض لبره المثل المخرج في العمل في مقابلته العين لا ماضية العامل بنفسه وان زاد عنها ولا ناقصة الدافع وان قل منها خسرته كون
المقام من الضمانات لا المعاملات والضمان للشيء إنما هو بغيره ما المعاملة فلا بد من المراجعة على المسمى منها كما هو واضح وعلى كل حال فلا شك في اختلاف
في الاجرة في اصل المسئلة بل وان لم يكن لدى العامل عادة وكان العمل في الاجرة في اقل احوال العامل المطالبة لا تبرز بغيره التي هي ابداء الاجرة عوض
عمل او عدم قصد الشئ كان ذلك كاف في تحقق الاجرة للاصل المذكور وان اراد التبرع ولعله المراد ما في المتن ان لم يكن عامل اجرة بالعادة او لم يكن
المداومة بل وان نوع العامل الاجرة من ذلك لم يكن له للاصل عدم تقوية المانع من ضمانه بناء على ان ذلك هو المراد من قوله لا اجرة لرفق العادة في
فلو كان منقوعا عرفا لم يشأ الاجرة بغيره الا بغيره وان جرت العادة بعدم اخذ الاجرة عليه كاستبدال المانع الذي اخل به الاجارة الا ان استبعد
في جامع عدد واستحسن ابداء الاجرة من ذلك وهو ما لا اجرة لرفق العادة سواء كان منقوعا بغيره او معاملة بالعرض لم لا وقال ان ظاهرا لا
بالجموع قلت قد عرفت ان في الاجرة بالاذن انما هو الاصل الاخر لم العمل وعدم اخذ الاجرة عليه لا ينافي في الواقع على وجه يجعله كما
لعضوية الشئ ودعوى عدم الاجرة لرفق العادة تقضي بقصد الشئ بدفعها ان يفرض الجسد هنا بيان حكم الموضوع واقفا لاسم الشئ الذي
ظاهر امره ان يمكن دعوى كون القول قول العامل ايضا لا بغيره بغيره وكون العادة كذا لا يفتقر بقصد الشئ كان عدم العادة للعامل في الصورة
السابقة الحكم فيها بالاجرة بلا خلاف في ذلك ومن هنا بان لنا لنظر في ذكره الشاهدان ويجري ما من الفرق بين ما في المتن ومجربين ما
في قولنا الفاضل حيث اكتفى في ثبوت الاجرة بكون العمل في الاجرة عادة فقال ولودع لغيره شيئا بغيره استحق الصانع اجرة مثل ان كان العمل في الاجرة
عادة ولا خلاف في انضائه ما في المتن في ثبوت اجرة بغيره لهما وان لم يكن العمل في الاجرة في العادة كالودع للعداوة مثلا سيكتفي انضائه لغيره في ثبوت اجرة مثل العمل
الذي يجر عليه عادة لكونه مبرورا بخلاف ما في عدا ما عرفت هذه الصورة فغضنا ما انشأنا متعديا فذكرنا ان عدم الضمان بالاجرة لرفق العادة
لعدم اجرة المثل فلا يفتقر ثبوت عوض لرفق الذرة وان جرت عداته بالعرض بالبرهان وكون الحداد ناصيا يفتقر لاجرة لا يفتقر ثبوت اجرة مثل العمل
المدعوى اليه وان لم يكن له مثله في الخارج وكذا الجباة وغيرهما من الصانع فيكون المقتضى للمصلحة ذكر الامرين بيان المقر في هذه الصورة الاولى ولما انشأنا في
قوله كذا ايضا لان فيها احتمال عدم باعتبار عدم كون العامل من بغيره بغيره لذلك حتى يكون ذنبه على ابدائها بل يصح احدها بها بل عرفت ان مكان
فرضها بما اذا اخل بها الواقع من قصدها والاصل البرائة الا انك قد عرفت ثبوتها الا انها من اعطاء فان الشرائط فيها مفقودة بل من اياها لضمها لاجرة
على المسلم ومساواة مناضاة مع الاستيفاء لا اعتبارا من الرضا مع ذلك مع الاذن بخلاف العمل في الاجرة المثل والاصل في ذلك ان الموجود في خلافه على
الاختصاص على خصوص الصانع على ما حكى في الاول اذ اسلم التوب الى غسل وقال له افضل له ولم يشرط الاجرة ولا عرض له بها فاضله لزمته الاجرة وتو
قوله في البطا اذ امر بفسله كان عليه الاجرة بل بخلاف زيادة ان ان لم يامر بفسله لم يكن له اجرة فاراد المصنف ان عدم احتساب احتساب العامل في
الاجرة ولا الاخر صرح به في الصريين وبالنسبة في ذكرنا بان لك التحق في جميع اطراف المسئلة على وجه لا يتحقق عليك ما في كلمات بعض الاحتساب
بعد الاحتياط بذلك المسئلة الثالث عشر عشر كل ما يوقفت عليه بوقفة المنفعة الواجبة على الاجر في كل المجرى كالتحيط في الحياطة والمعاد والتمك
والاقلال فيها والكثرة في التلخيص والصنع والاعتناء وان لم يكن له عادة تقضي بوجوبه على المسافر لدليل المفارقة لكن في ذلك وضرة ومن موضع من كون ان
انتفاء العرف واضطراره على المسافر لان المقتضى من الاجارة العمل اما الايمان فلا تدخل في مفهوم الاجارة على وجه يجب اداؤها لاجلها الا في
ثبت على خلاف الاصل كالصانع والاحتياط وفيه ما عرفت من ان وجوبها ليس للدخول في مفهوم الاجارة بل لفرض الواجب في الاصل في ان يكون
مطلقا لا مشروطا بخصيص صانع ولا بظنة او بغيره بالعقد نعم في الحاشية ومن جميع البرهان وجوب المعين مع عدم العادة او اختلافها ولا يثبت
وفيها من التوابع وليس من مورد الاجارة التي بغيره في المعلوم في التحق في ما ذكره المصنف من الاقلال الثلث في مفهوم المسئلة والمناقض من اختلاف
في خصوص بعض الاشياء فانما هو في تفتيح اصل العادة فيها وليس هو من وظائف التقية ومع فذلك المقتضى للعلق المثلث التابع لاجارة الدار المثل
الفعل ومناقضه في اجارة الدار لان الانتفاع به قد عرفت وجوب تسليمه على صاحبه لدار فحقه مقدر ما في مضافه اليه من التعلق التابع للدار
التابعة للدار في الاجارة بل في محكي كره في وجوبه على المجرى لانفق ضما من المسافر لتوقف اصال المنفعة اليه كلفه العادة بل على الاول وجب
صد ثبوت الجوار مع عصيا وامتناعه لكن في عدم وجامع صدق في الارشاد وشرحه ليس له المطالبة ببدله مع ضمها من المسافر وان لم يكن ضمانا بل وجب
المانع لعدم جوار الانسان على اصلاح ملكه وعما ربه ومع فبعض المسافر لاجل ان شاء كما ان شاء المجرى من غير لزوم لاحد ما وجد ان ذلك ليس لوجوب
اصلاح الملك بل لوجوب تسليم المنفعة اليه صحتها ولذلك وجب عليه تسليم الدار فارضا للظاهر وكذا الباطن والحق ومنشئ لهما بل للمسافر
لخياره اذ كانت ملوكة ولم يبدد على وجه لم يفتق مع من على المسافر بل بما قبل ثبوت بغيره لاجل ان شاء من جرحه لثبوت ذلك بعد تسليم المنفعة اليه
ومن يعلم قوة ما في جامع صدق عدم وجوب التفرغ عليه اثناء الاجارة للحش والباطن ومنشئ لهما وان اخل به قد عرفت عن تفرغ المجرى على
بنوفا عليه الانتفاع بعد تسليم العين وتمكين المسافر منها التمكن التام يجب على المجرى ان دفع بها الفاصلة مع انه لا يجب لاحتلال البرائة
مع تسليم العين فارضا وان كان قد بان في الفرق في موافق الانتفاع بين قصور العين في نفسها لانفاق خزانة فهو وبين الاخر لا يجزى المانع للمسا
وان ثبت هو على ما قبلتها ضرورة وجوب توفيق المنفعة الواجبة للمعين نفسها في تمام المدة وعلى كل حال فلا يجب على المسافر اصلاح ما سد من العين
باستيفاء المنفعة الذي هو حقه ومع فليس عليه التقية للحش والباطن ولا لودع مثلا اعتناء بها المدة وان حكى عن ظاهر البطا ذلك نعم قد عرفت بوجوب التقية
من الكفاية كلفه على ما ان زباد الاون كالكفاية مع ان استشكل فيه في محكي في وجوب المدة وفي الدار بل اوقانه وجب على المسافر تفرغ على

هذا هو الحق
في الأصول

اشكال وفيما بعد النظر في مجال وسيله لا ننظر في ذلك انتفاع بها فكانت كالحلال واليابس فيلزم بحكم وجوب كيانها ما يكون من الدار نفسها او
مالك بل رواج وانما اكثر الاشياء على السطح فالظن ان من يظن المالك كالعامة بل لا يبعد ذلك في تلك المعصية اذا كثرت وضع من الانتفاع لما عرفت ثم لا بأس بجمع
عدم كفاية المنفعة من الانتفاع اذ مع كالكفاية في انتفاء الاجارة المعلوم عدم وجوبها على المجرى والله العالم **الفصل الرابع في الانتفاع**
سائل الاول في اقسام الانتفاع اصل الاجارة فالقول قول منكرها الموافق للاصل سواء كان المالك او غيره مع تمتع بالاجارة ولا اشكال ان
كان لا يفرق بل استيفاء شيء من المنافع يوجب كل مال الى صاحبه وان كان عبدا او عبدا استيفاء الجميع الذي ينعى به المالك للمالك لم يكن له المطالبة اذ كان
التمتع يكون المالك او المصروف فان كان حلف المنكر انتفت وجب اجارة المثل فان كانت اذ ينزع المسمى بغير المالك لم يكن له المطالبة اذ كان
دفعه لا يفرق باستيفاء المالك بل يجب عليه ايضا ان لا يرد فيه وان كان ليس للمالك في نفسه بعد اعترافه بعدم استيفاء الا ان يكره نفسه
في دعواه الاولى على قول منشاؤه انحصار الحق فيها وان زاد المسمى على الحق المثل كان المنكر المطالب بالزيادة ان كان دفعه لا يقطع عن ان لم يكن
والعين ليست مضمونة عليه في هذه الصورة لا على المالك بكونها بالاجارة وان كان المصروف المدعى بخلاف المالك استحق الحق المثل فله
المطالب ان لم يكن بعض قدرها وان تلت من المسمى بغير المصروف ان كان المسمى اكثر فليس له المطالبة في الزيادة الا ان يكره نفسه بالقول السابق
وان يجب على المصروف ايضا ان يطرح الشبهة ولو كان المصروف فاما في المسمى كان ان يرد من الحق المثل فليس له المطالبة بالزيادة المصروف بعد
استيفائه الا ان يكره نفسه كما عرفت وان وجب على المالك ايضا ان يكره ولكن العين مضمونة اذا كان المالك منكر الاصل الاذن ولا خلاف ان
وكذا لو اختلف في قدر المستاجر فيجب عليه ان يطرح الشبهة في المثل المالك الذي هو المنكر في المثل في ذلك الاصل لعدم وقوعها على الزيادة المصروف ولا خلاف
الانتفاع بالقول بل ان كل منهما مدعى ومنكر ضعفه فرض كون الدعوى في اسر وجوب الاجارة كما او خصنا في نظام المشكلة وقلنا ان سابط
الانتفاع عدم انتفاعه على شيء من مورد المصروف بل احدهما يفتقر اجرة البيت والآخر يقول الدابة مثلا نحو ما سمعت في البيع الذي لا فرق عند المال
بينهما بالنسبة الى ذلك وكذا لو اختلف في رد العين المستجرة فان القول قول المالك للاصل وجوز العياس على الوديعه عندنا انما لو اختلف في
قدر الاجرة فالقول قول المستاجر لاصل عدم الزيادة على انتفاعه من قدرها وموردتها ومنه يعلم ضعف انتفاعه هنا كما عرفت هناك
المسئلة الثالثة اذا ادعى الصانع او المالك في ملكه الانتفاع من غير مقتضى ولا يفرط وانكر المالك كقول البيت على ذلك ومع ذلك
يلزم لقمان على المصروف كما في ذلك بل على المصروف دعوى انه لهما دعوى ومنه فذا انما الان معقده الصانع كالعقبات والحياط وما اشبههما الا انما
يخبره الا بقرينة عبد الرحمن على حكمه والمقيد والشع في وضعين من الممانعة انما لم ينفقه الاول منهم بل العمل ظاهر الحكم من يقتضيه فانهم
ما جئنا به من غيرهم فلا يبرح الا المقيد والمقيد فيقول قولهم مع العيوس لانهم امتاء وهو اسم الروابنين لانهم لم يكن رواية ابنة ابي خزيمة النخعي
في اول كلامه وقت ومما يتم والكافة والمهدي في الوسيلة وروى في وكرة وروى وعد والاشاد وكف وقبح وايضا في قبح وجاع صدق وقيل على ما
حكى من بعضها بل من غير نسبتها الى اكثر من المصنفين وانما الاظهر في المذهب عليه العمل بل عرفت القينة او صحتها الاجماع عليه بل عرفت على العمل في القينة
واخبارهم وبديل عليهم مضافا الى ذلك والى قاعدة الامانة صحيح معونه من عمار عن ابي عبد الله الله سئل عن الصباغ والفضة قال لا يضمنان وخبر كوفي
حبيب قلت لا يضمن الله لعطبت حبة الى الفضة قد ثبت بغيره قال ان ائمنه فاستخلفه وان لم يضمنه فليس عليه شيء وخبر الاخر عن ابنة ابي بصير
الفضة الاجابت بداه وان ائمنه حلفته وخبر ابو بصير في القينة ائمنه لا يضمن الصانع ولا الفضة ولا الحائك الا ان يكون ائمنه فيقول
ليسته وبخلف العمل فيخرج منه شيئا وهو ان كان في مطالبها اخبار اخر تحسن العمل عنه ائمنه في الفضل والصبغة باسرقينهما من شيء فلم يخرج
منه على امرين انه قد سرق وكل قليل لروايتهم فهو ضامن فان فعل فليس عليه شيء وان لم يفعل ولم يقيم القينة وزعم انه قد فعل فدفع عليه
فدفع منه ان لم يكن له بينة على قوله وخبر ابي بصير عنه ائمنه سئل عن فضة وقعت اليد وثا فزعم انه سرق من يتي شامه فقال عليه ان يقيم القينة
انه سرق من يتي شامه وليس عليه شيء وان سرق مناعه فليس عليه شيء وخبر ابي بصير عنه ائمنه سئل عن رجل جال استكرى منه ابلا ويعد معه
ربيت الى ارض فزعم ان بعض ثقات الزبيد اخبرني ما جرف فقال ان شاء اخذ الزبيد وقال انه اخبرني ولكن لا يصدر الا بينة عادلة ومخوذة في
الشحام وفي جملته من النصوص الملائق ضامنا للفضة والصانع معاملة في بعضها بالاحصاط في مولا الناس وفي اخر تعقيب ذلك بما اذا لم يكن
ما موني في الاخرى ان على من يضمن لبا فزعم ان يحصل عليهم اذا كانوا مونيين ويمكن جعلها اجمع على اذا اعتدوا بابيهم بل في بعضها اعماء
الى لك وقد عرفت ان الضمان محمول من التلف ويخبره الا ان يجب للفضل عليهم اذا كانوا مونيين بعدم التلفهم ومع تكون خادعة عاخر في خروج
نصوص الاجر المشروط بالضمان من ذلك والنصوص المنقضية للضمان وان اقاموا البينة بل اراجه جلالها من اصحابنا الا ان النظر مجموع
هذا النصوص في بعضها من لفظ الاجر المشروط ونحوه وشدة اختلافها وما حكى عن العامة مثل ابن ابي ليلا والثوري ابي يوسف الشيباني وابن حبان
والبيهقي الا في ذلك والشافعي في احد قوليه واخذوا الروابنين على اختلاف اقولهم يقتضيه خبرهم في خروج القينة بل بما يحصل لهم بذلك
خصوص ملاحظة اختلافها واختلافهم واختلاف بعض المقاطع والاعطاء ومن هنا عرض الاحتجاج الامم عرفت وعلى باب النصوص الموافقة لقاعدة
الامانة واصل البرائة وغيرها وهو لا يفي وكذا لو ادعى المالك عليهم التفرط بعد التصرف في اصل التلف فانكروا لم يكن عليهم الا ائمنه مع التهمة
خلافا لعرفت من حكم بضايمان الا ان يشهدوا البينة على التلف بلا تعد ولا تفرط وقد عرفت حال في المسئلة الثالثة لو قطع لصباغ ثوبا
قباة مثلا دعيا الاذن من المالك بذلك وقال المالك لم امره بذلك وانما امرتك بقطعه فبعضنا فالقول قول المالك في عدم الاذن مع

في الاخير زيادة اما على القول بان لا يتناول ما لا يعلم العزل وهو الاصح فان الرد ماض ولا اثر لوضا الموكل وغيره لا يصح بناء ذلك على المسئلة المنعقدة بل
الظن انك ان طلاق الرجل على حال ضرورة انتفاء متعلق الوكال مع فرض سبوا اسقاط المالك الخيارات في رد الوكيل كما هو واضح بادق قائل ودعوى
عدم ادلة تلك المسئلة كصحيح ابن وهب سالم المتقدمين ونحوها اما لا يصح العزل بالقول والفعل لاشمال الماض فيه فيكون ذلك احتيايا في المسئلة
لا اشباهاها بغيرها استبقاء التزام مقتضاها من جهة كل تصرف للوكيل تصرفا فان كان قد وقع منه ولو بعد تصرف الموكل ما ينافيه فلم يملك
ومنا سببا لا يقتضي تصرف الموكل لاجتماع جميع شروط الصلة والزوج والاختصاص فالوكيل ج بالانسبة الى المالك اعظم من الولين اللذين بمضى تصرف المالك
منها الموقوف من تصرف الوكيل وان كان متاخرا دون الموكل وكان ينبغي من ان لا يصح له ان يسلط الناس على اموالهم واوقافها العقوق وغيره جابل لا يستحق
من ايراد رد ربه في العفة ودعوى ان المتاخرين هذه العورات من جهة بدورها او لا ظهور ادلة الوكال في بقائه الموضوع الموكل فيه فلا تغادر
خ بل لا يستفاد من جميع قوله الناس سلطان في حقهم ومنه ومنه في كل ما به امره سوى ثبوت الولاية لكل منهما على ذلك فانهما سبقت تصرفه بعد وان اخذنا
بطلانها ومقتضى قيام الوكيل مقام المالك ويكونا شيئا متاخرين من جهة وولدين في شيء منها ما يقتضي من تصرف الموكل بوقوع تصرف الوكيل بعده بل
دعوى لك من غير ان العفة ضرورة كون العكس مظنة ذلك ومنه يقتضي ان لو سلم المتاخرين من وجوب ان كان هو كثرى فلا ينبغي كون الترتيب لذلك
باعتبار معلوم يخرج مسئلة الوكال عن القواعد التي يجب لا اختلاف فيها على ما هو المتفق وهو العزل في الاصل مع بقاء العين الموكل عليها فاجاب له
لشأن فصل الوكيل فيها كما هو واضح وبذلك بان لك ان ما قد عدت جميع صدق واضح الضعف على كل حال كما ان ما فيها ما يتبع من ان رد الوكيل بالقبض
الوكيل واداء الرتبة ذلك لا يخرج من بطلان ضرورة ان فعله الموقوف للصحة ماض على الموكل نعم لو قلنا بان الالتزام بالرد للوكيل ليس من جهة الوكال بل بل لا بد
الشعير يمكن اشتراك في ثبوتها مالا يخفى التزام الوكيل على الموكل كونه ان يثبت في وجه عدم مقتضى التزام الموكل على الوكيل وقد عرفت تصحبه
سابقا لانه لا يلزم ان يفرق بين الموكل والوكيل في ذلك **الفصل الثاني** في متعلق الوكال وقد عرفت ان افضل فيه امور ثلاثة احدها ان يكون
قابلا للنيابة ضرورة انها زوج الوكال فلا بد من معرفتها لاقتضاء النيابة وما تقتضيه والمهم في ذلك من غير اصل صحيح في حال الشك وقد
يستفاد من التام في كلام الاحكام بان الاصل جواز الوكال في كل شيء كما هو في ذلك ذكر الدليل في الاصل في من النص على اعتبار المباشرة ونحوها ما يمنع
من الوكال دون ما يخص فيه ولعل مرجع ذلك الى عوى اشتراط المباشرة ونحوها ما يمنع من الوكال ولا اصل عدمها ولا يخفى في امتناعها ثبوت شعيرة
حال المباشرة فان ذلك لا ينافي مجموع ما دل على جواز الوكال انما ينافيه اعتبارها شرطاً ولا ينافي عدم الوكال في ما لا يقطع بثبوت مشروعيها كغيره من
المعقود بل الظن الاكتفاء في اثبات عوى ما يتفق في ذلك في صحيح ابن سالم ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن المخلص امره ماض ابداد الوكال ثابت حتى يبلغ المعلن
وتحوله في التصحيح ان يجرى من وكل بجلاء على امضاء امره الامور فالوكال ثابتة ابدان في صلبه بالخروج منها كما اعلم بالردول فيها ونحو ذلك مما لا ينافي فلا بد
على كون الوكال لجائزاً مسوقاً لبيان توقف العزل على الاصلام ضرورة ان ردول على ذلك وعلى المشتري بل هو كاذب في اثبات المطاردة نشا والكل
مورد من المواد التي تفلقت بل الوكال من حال الشك فانه يصدق عليه وكل على امضاء امره فلا ينزل عن سبيل العزل وبالحيلة من اعطى المالك
في هذه النصوص وما شابهها اختصاص مع ملاحظة الفصل من الاختلاف في كل عقد بالامور ما جازها ولا ينافي في شيء منها كما يدل على مشروعيها طبعها
المقتضية للشعيرة في كل فرد من افرادها التي خلقت في الطبيعة خوفاً من قساة فالحكم الشرعي خصص في القواعد التي جعل الشك مستفاد من جواز الثابت
للطبيعة بعد فرض تحقق الاطلاق العزم الذي لا مدخل له في الطبيعة الشرعية فيه فانها اسم الاصل في الجبر والفساد وبذلك ظهر لك مشروعية الوكال
في كل شيء الا ما علم وجوبه عليه لم يقول اما لا تدخل النيابة فيضا بطلان قصد الشارع باقتناعه من المكلف مباشرة تبص واجماع او يخرجها
فان الوكال لا يخرج من ثبوتها او لا يعتبر فيه كالتطهر من الحدث مع القدرة من اية كانت او ما شئت وان جازت النيابة في فصل الاعضاء عن الموقوف
او صحها بالترتيب لان المولى للثبوت هو لا الناشئ الا يصح في ذلك هذه الاستثناء ليست توكيداً لتحقيقها ومن ثم نفع من لا يصح توكيداً كالحيوان
وغيره لا يقتضي عدم صدق الوكال في قول المبالغ المعامل نعم قد بين ان رد فان للفصل المامور به مباشرة حال القدرة اكتفاء الشارع باعتبار نهضة
اعضائه وقبول النص في نحو ذلك حال العجز اما الطهارة من النجاسة فقد بطل ان يجوز له الاستثناء في كل النجاسة وزوالها كيف اتفق
ومن هنا الوجه في صحة البتة وان ترتب الثواب معها والصلوة الواجبة ما دام جاز بالاصل الا في مثل ركعتي الطواف في النيابة في الحج على المعالجين بناء
على شعيرة سبيل النبي فيه فضلاً عن ركعتي الطواف المستدرة في ركعتي الزبارة وما عجز عن من التوافق ومطلق الصوم المستدرة في جواز التوكيد
نظر الاطلاق مما عجز عن الاحتيا المنع من الاستثناء في العبادات بشملها وان قيد الاطلاق في غيرها فقلت قد يستفاد من النص مشروعية اهداء الثواب
في جميع التدابير التي للثبوت بل قد ثبت ثبوتها عليها على وجه ترتيب الثواب اليه سابقا في العبادات نعم لا دليل على مشروعية النيابة فيه
على وجه يفسد خطاب الله من المكلف بل هو باق على ثبوتها وان ترتب ثوابه على فعل الغير بنية النيابة عنه فلا يخطئ قائل ومن ذلك يعلم ان
في الاطلاق عدم جواز النيابة في العبادات حتى جعله في تلك الاصل وان خرج منه ما خرج بالادلة الخاصة وفيه انه ليس في العبادات الا الفصل بقصد لفظة
وان الشارع جعل في ذلك سببا للثواب عليه وهو غير متوافق للنيابة فيه فيندرج في عمومها الذي مقتضاه مشروعي جعل فعل الغير في ذلك
نفسه بالاذن والتوكيد في الطرفين وهذا امر شامل للعيشة ونحوها فانه قد بين ان الشارع وانما في الاصل المذكور ذكره ونحوه بعد التام في ايجاز من
النيابة في حال الحيوة وبعد الموت ونحوها للمالكية فيها فانه جعل في الله العالم وكذا الكلام في التصوم الواجب المستدرة ان قال جميع صدق
ظاهرهم عدم جواز النيابة فيه مطاوعا كان او متدواما جابل ومقتله الاحتكاك المتبخر في المصوم واجب الوجوب مع القدرة اما مع العجز

فيما لا ينافي

فيما لا ينافي

كتاب التلخيص

الاذن منه فيه والعرض ان الوكيل الثاني بفعل الفعل عن موكل للوكيل الاول فلا يكون له الا اذ ذنوبه اذ منعه عنها انما اذن في لفظ الوكيل الاول مثلا ان يكون
لفظ الوكيل الاول كما هو واضح واضح وبما في من يصدق ذلك ان اذن عند بعض الفاعل ولو كان المولى كما ذكرنا في الفاعل عن نفسه او مولاة جاز ان يكون في
جواز العادة بالوكيل في نفسه من المانعين كذا لا يخرج بسبب العادة الممنوعة كما لا يذوق فيه صريحا بل اختلاف ولا اشكال ان يعم بجواز ان يكون في غيره ذلك
لا يثبت وقت صلح من يجر الاذن من مولاة لوكا لصريح في جواز التحويل عليه من ظاهر اللفظ واضحه وان كان يترك فيها يجوز ان يصير من غير ان مولاة ما يصح
هذه النيابة كالطلاق ونحوه مما فيه المقتضى للميزان لا مانع اذا اذن في حد ذاته لا مانع من التحويل وانما هو كالمحضر او غلس فيقول المحضر عليه ان يترك فيها
لذا التصرف فيه من طلاق ودخل ومما شابه ما هو فيه داخل في المحضر انما هو محضر عليه فيه فلا يجوز وكذا في عدم كون جازا التصرف حالها وهي مستانبة لكن
الانصاف ان لم يكن اجازة امكان القول بصحتها وان توقف تصرف الوكيل على ذلك فيجوز الوكيل نحو الوكيل في طلاق امرأة وهي طاهرة الواضحة او
المحضر اليك لا خلاف فساد فتوى في جواز وليس من التعلق في شيء بل ولا من الوكيل في طلاق امرأة سببها فاق كره من ان من جواز الوكيل في طلاق
امرأة سببها ما يبيع عبد سببها فتياسه بخير في توكيل المحضر عليه باستيفان لدية الولي وكل هذا عندنا باطل لا يخرج من نظره وكيف كان فلا يجوز
ان يترك المحضر في عقد النكاح ولا البتاع الصيد بل ظاهرهم الاتفاق عليه لعدم جواز اصل الفعل للوكيل فلا يجوز وكذا لا يجوز وكذا في غيره
في ذلك كما ستعرف لمحضر اصل الفعل عليه نعم هذا كله في الوكيل لا في الوكيل الوكيل في حال الاصل اما لو حصلت الوكيل لرحالة لا زيادة الوقع حال الاصل
فذلك ظاهر البتة منعه والاولى المحضر وهو مؤيد لما قلناه سابقا انكر جامع صد ظاهرهم عدم الجواز فلا يثبت على هذا الوكيل لعدم كونه بالوكيل المباشرة
هذا التصرف لان وهو شرط عندنا ان كان الوكيل في طلاق امرأة سببها فاق كره في السابقة الا انه لا يفتي عليك ما فيه بعد الاصل بما ذكرنا
مضافا الى ضرورة من لا يري قلت لا يثبت الله دليل وكل رجل يطلق امرأته او احصاها وطهرت وخرج الرجل قبلها فاشهدنا قد اطلع ما كانا من
بر وانه قد بدد في ذلك قال فليعلم اهله ولعلم الوكيل هذا وتمام الكلام في حكم المحضر في محله وكذا المستكف بناء على ما ذكرنا في غيره من الشراء ونحوه
وقال وعلى كل حال فسد ظهري ذكرنا ان الاشكال في صحة الوكيل في جميع ما عرفت في الموكل في جميع فلا اشكال في ان يجوز له ان يوكلا من يوكلا الصبي
في كل ما لها الولاء فيه كغيره من الاولياء وكذا تصح الوكيل في الطلاق للنكاح لاجتماع اوصافه لوجود المقتضى وعدم المانع فاعز ابن مينا من المحل
في ذلك لا يثبت الا لفتات اليه بل والمصالح على الاظهر لا يشترط بل عن ابن ادريس في محله في غيره بين المسلمين لعموم الوكيل في خصوص ذلك لا يفتي
في صحيح الاحج وهو خلاف المحكم على الشيخ والقاض في الفتوى فتوهي في الثاني لقوله الطلاق سبب من اخذ بالساق المراد منه يقرب معلوم جواز الوكيل
في الناشئ امر اليه مباشرة ووكاله واطلاقه في داره عنه لا يجوز الوكيل في الطلاق المقتضى في تعبيه على الناشئ من الرجل جماعه وبين النصي
المزبورة الا ان كثر في مع فصوره ومنافاة اطلاقه لاجتماع وان حكم عن ابن مينا ما لا يطاق ما سمعت من الاذلة من جرحه خصوص عدم الفرض في شيء
من النصوص لغيره ولا حضور وان مع بعضها بايجاز في الاول لاننا اشرنا لا يفتي بمعاذ كاهو واضح والله العالم ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان
ما لا على الاذن في التوكيل عن الموكل من نفسه لا يثبت على ما نشئ به المشيئة الذي يتدرج فيه لغيره فان لفظ ما للعلم التوكل في بينه وبين المحضو
في الاختيار وان نشأنا في القوة والضعف في كره من اختلاف في ذلك محجبا بان الغير فيما يفعله بنفسه فلا يثبت الوكيل في محله وبذلك استجابا
ارشادنا ان يكون الوكيل تام البصيرة فيها وكل فيه طاعة في اللغة التي يتبادر بها في الموكل في بحيث يكون ملبا بمتحقق مراد الموكل بل عن ابن البريق في ظاهره
الصالح وجوبه ولكن ضعيف الجدل ان يثبت ان يوكلا من السفهاء من يترك المحرك فيهم ولكن يكون له في الموانع من اهل الشرف والمساكين
الجليلة الذين لا يلبس بهم الا انها ان يوكلا من السفهاء لا يفتي فيهم لم يفتل اعينها لغيرهم بل في سببها ما روي عن علي ان الخصم في محله وان الشيطان
ليحضر ما وان لا كراهة ان احضرها عوم الكراهة المشايخ فيها وان تاذت فيهم خصوصا ان كان من ذوي الاستة البذرة ولا يناف ذلك خاصة النجس مع
صالح النافذ ليجل من يري ثم العلم وخاصة عليه مع جعل ما عند روي طلبة اخذت على ليدم البصر فانكروا دعاه الى شرب الفاضل فيضى معاليه
وهو مشهور وخاصة على الحسن مع رويته الشيا بته لما طلعها وادعت عليه المهر فان الدواعي والضروا والرافعة للكرامة فيهم فائمة
والله العالم الفصل الرابع في تبعية البليغ وحال العقل في اختلاف ولا اشكال فلا يقع وكاله الصبي الا فيما عرفت والمميز بعد سلب عيها ما
عن ابن البريق من استثناء الاذن في خروا اراعترا ايضا الهذير من سلب اارة الصبي خارج عما عرفت فيه من الوكيل لا مع ان ذلك مسلم في الفرائق الدالة
على صدق عن ذلك لانه انشاء منه ويح تفويض وكاله البالغ العاقل وان كان فاسقا او كافرا او مرتدا للعلم والاشباع في بعض الاقوال لا يراه خلاف
صحتها في الجملة في حق فلان اذا سلم لوطيل الوكيل لانه اعرف من ان الاذن لا يمنع الوكيل من ابتداء فكذا استدلاله بل هو الى الاصل نعم فدل بطول وكاله العاقل
من حيث كونه على مسلم كما ستعرف وهو شيء غير متحقق في من خصه اصل وكاله وظاهرهم كما عرفت في جامع صد ولت عدم الفرق بين المزدلف والموافق
ودعوى خروج الاول عن القابلية من موعود والمسلم بالانسية الوصف لكن في حواشي الكتاب المحقق الثاني على قوله لان لا يذاد في الا ان تكون في طرف
ويكون رجلا او يكون الوكيل لا على مسلم فان كانت عرق في طرفه والوكاله عرق في طرفه وروي في بقاء الوكيل لوعده عوده الى الاسلام وعده فان علق وكاله
باقية وكذا ساوئصر فانه وهو كثر في حواشي التنزيل المراهة الخ ذكرها المعرف من عدم المانع من كونه وكاله وهو يرد في حواشي التنزيل المراهة في الا
عزلة اذا كان الموكل عليه مسلما وفيه ان المخرج البطلان بناء على بطلان وكاله استنباه فكذا استدلاله لا المراهة وكه كان فالصابط في الوكيل هو ان
كل ما لانه يلبس بنفسه بمخبر جواز اصل الفعل ولو اعدم دليل المحرر ويصح التبا في جميع ان يكون وكاله في خراج العبادات ومما شابهها وان جاز ان
بليها نفسه لانه لا يضح النبا فيها وتصح وكاله المحضر عليه ليدبر او غلس لانهما كما في ذلك يجوز ان يلبس لانفسها بعض الافعال فيضح وكاله فيهما

كتاب التلخيص

كتاب التلخيص

في غيرها

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्चनम् ॥
 श्रीगुरुदेवार्चनम् ॥
 श्रीगणेशार्चनम् ॥
 श्रीविष्णुार्चनम् ॥
 श्रीशिवार्चनम् ॥
 श्रीब्रह्मार्चनम् ॥
 श्रीमहेश्वरार्चनम् ॥
 श्रीनारायणार्चनम् ॥
 श्रीवामदेवार्चनम् ॥
 श्रीदक्षिणदेवार्चनम् ॥
 श्रीसूर्यदेवार्चनम् ॥
 श्रीचन्द्रदेवार्चनम् ॥
 श्रीशुक्रदेवार्चनम् ॥
 श्रीमरुतदेवार्चनम् ॥
 श्रीवायुदेवार्चनम् ॥
 श्रीअग्निदेवार्चनम् ॥
 श्रीवज्रदेवार्चनम् ॥
 श्रीधनुर्देवार्चनम् ॥
 श्रीशरदेवार्चनम् ॥
 श्रीसूर्यदेवार्चनम् ॥
 श्रीचन्द्रदेवार्चनम् ॥
 श्रीशुक्रदेवार्चनम् ॥
 श्रीमरुतदेवार्चनम् ॥
 श्रीवायुदेवार्चनम् ॥
 श्रीअग्निदेवार्चनम् ॥
 श्रीवज्रदेवार्चनम् ॥
 श्रीधनुर्देवार्चनम् ॥
 श्रीशरदेवार्चनम् ॥

كتاب الأصول

جديدة متعينة لغيره لا يفتقر العلم بحصول الاتحاد قبل التبعيض والاعراض وهو عينه بمكره في المصنفين في قولهم
 المفقعة لعدم ثباتها فيما شهد به وهو ليس كشهادتها باختلافها في الوقت الواحد المفقعة للناظر المانع من قولها تلك منها مع قولهم شهادة كل منها
 بصيغة في وقت واحد وصيغة واحدة في وقتين يقال لبقائه مفقعة التوكيد في حصوله وقد لفتنا حصوله مفقعة ما الذي هو الكاثر والاصل عدم لفتنا
 مفقعة الثانية مع الأولى لا يمكن تكريرها للاختلاف وإدائه الاشهاد على الاشهاد بل قد بين بعدم المانع في الكاثر وهو ما من غير صحتها ودعوى ان الكاثر
 بعد الأولى لا يصحها على ان الحكم بذلك منقذ على العلم بحصول الاتحاد مع العلم بالاشهاد في الجمل التام الصادق بمقتضى عدم الفرق بين الشهادة
 على الاثر في وقتين او الاشهاد في وقت واحد والآخر في آخر التصرح في ذلك بقوله فيمن ما من غير مسلمة اولى بالقبول من الآخر الذي لم يحصل شاهدان
 على انشائه ولا على المراجعة لمسلم لذلك ونحوه حكى عن الادوية في الخبر وبهذا المعنى مفقعة في وقت واحد على كون الاتحاد شرطاً وجوباً لعدم
 القول فيه وفي الاثر ايقاعه ولو حصل بانه التصديق اداة الشهادة على لفظ المفقعة في وقت واحد لفتنا على صفة ان الشاهد الثاني يشهد
 على صدوره من المكل مكره ولو اقر منه وجب يكون الوجه في قوله ان لا يضر في الاختلاف الوقت في حينه وقد بان في كتابنا لفتنا والشهادة انما
 ما ينفع من العلم ان لا يشهد احدهما ان لا يضر في غيره والآخر انه وكله في غيره والآخر انه وكله في غيره والآخر انه وكله في غيره
 في صدورها لكونها في حكم الحكم الصحيح لو اقر من غيره او من غير المكل لولا ان يكون صدوره من غير المكل لولا ان يكون صدوره من غير المكل
 وبم اتفاقنا على هذا الفرق اللهم الا ان ذلك انما بينهما بمقتضى الاختلاف في العقد وبيان في الكلام السابق وكذا لو شهد احدهما ان لا يضر في غيره
 والآخر في غيره وجاز به صفة فانه وان لم يثبت لوكا في احد ما بالحصول لكن لو اقر صفة يمكن القول بحصول الاتفاق بينهما مع العلم
 في المكل دون الحاجة بعد فرض عدم اخذ الاختلاف في جميع العباد اما اذا لم يثبت لوكا في المكل فلا يثبت لوكا في العبد ولا يثبت لوكا في العبد
 في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 بناء على اعتبار العقد في بل في جامع صدق وحكي كذا الاجماع على عدم ثبوتها بمقتضى العقد بل في الاول ان المادحة النسخة لا تكفي في الاكفاء بخلاف
 الاثر في غيره بعد ثبوت العقد وقائده الاختلاف كون العقد الواضح غير اخذ لوكا في المكل بل لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 لظاهر صحتها من سائر المتقدم سابقاً من ثبوت العقد في غيره وان كان لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 ظاهر صحتها من سائر المتقدم سابقاً من ثبوت العقد في غيره وان كان لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 علم الحكم بالوكا لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 طهرها نظيرها والله العالم بقصده في كونه لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 لوصف في العين والدين الذي يتصرف في الكلام فيه من غير ان يكون في كلامه في العين من غير ان يكون في كلامه في العين من غير ان يكون في كلامه في العين
 ويخرج من كل حال فان صدقه فان كانت عينه في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 المحلل كذا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 التسليم مع التسليم وان كان لم يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 عليه من هذه الجهة لو كان لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 من وهو المراد من قول المصنفين في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 لذلك مع فرض ان كان لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 على الوكيل بعد غرامته او عليها بالمطالبة في وجهه وكذا الكلام بالنسبة الى الامر بالتسليم لوصفه في لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 فيه تردد واختلاف بل على العمل الا في هذه الاثبات في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 بدفع الدين من خالصه لولا ان التكرير في ذلك فهو على وجه خلافه للمصنفين في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 مساواة العين لان شبهة ان يكون من المكل ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 لا يطالب به بعد ذلك ومن ثم يجب ان لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 الكفاية لثبت ما يقتضيه والدفع على وجه هذا الوجه في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 فيه شبهة في حق من غير معارضه لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 حق المصنفين بل هو على وجهه بل لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 بانه في غاية الضعف لعلنا في الكفاية من غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 فاحتمال الضعف لعلنا في الكفاية من غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره
 القطع بعدم الضرر للمصنفين بل هو على وجهه بل لا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره ولا يثبت لوكا في غيره من غيره

والسائر من قول
 به مال واحد
 في غيره من غيره
 والاصل في غيره
 كانت على الاثر
 ان لا يثبت لوكا
 في غيره من غيره
 هو صحتها من
 سائر المتقدم
 ما يقتضيه في
 على الوجه

الاقرار

كتاب

الاول عن عنوان المزبور فالمحقق المحفوظ على صدق القولية العرفية في الاداء التي لا ينافيها انما بعض الاحمال ولا صدم الاشياء في الشيء ولا رطل الشيء
عند المعارض مع الوجبات المتنافية لذلك كما اوضحنا ذلك في كتاب الرواية بل ان لم يكن ثم اجماع اجتهاد القول بالاضمان مع التناهي للمناقضات العرفية
لعدم شرع لها فاعاد على اليد التي لا ينافيها احد الاشم في الامتناع وان انقضت الكلا والرواية والبرهان لا بد من ان لا ينافيها احد الاشم في الامتناع
في عدم وجوده على الفرض وقد اشارنا سابقا الى الاحمال للضمان مع تصديق الوكيل وان جاز لنا التناهي لعدم اليقينة كما ان محض التناهي في التناهي لا ينافي
فقد بينا وكيفية ذلك في الامتناع فالتسليم من بل لا خلاف ولا اشكال وتواضع من الرواية لا بد المطالب بجمع الاحكام في شيء ثم بعد ذلك ان
تلفا لما كان قبل الامتناع او ادعى الرد قبل المطالبة على الاقبال دعواه وان اقام بينة لكن يذهب لها بالافراد المفروض سابقا واختاره جماعة
والوجه عند المصنف انها تقبل اهم البينة على المدعي خصوصا اذا اظهر لا فائدة الاصل وهما ممكنان كذا او اعتمادا على كتابه ونحوها الا انه لا يخفى عليك ما
بعد الاحاطة بما ذكرناه سابقا في الرواية من ان المشتبه من المزبور ما اذا لم يكن على انه ماض جادل على جهة الافراد بل هو كذا لو انكر اصل المال فانه
وان كان انكاره الا انه لا فرق في صحة على وجهه بين ما ادعى البينة نعم ان المدينه حال امتناعه من الرواية على وجود المال ولا منكره الاصل فيه ولكن كان ذلك
مطالبة المخرج سماع بينته للغير ولعدم صدوره ما ينافيها من ان يثبت ذلك لو ادعى الرد بعد الامتناع من قبل والتلف في النسبة الى عدم الامتثال بالبين
فتمسح البينة من كاهن واضح بل قد بين في الاول فيعلم قوله في التلف فضلا عن بينته لان ذلك المثل الذي قد كان منه يفتقر عدم قول قوله في التلف
او الرد بناء على القول بعدم مآل حله او اطلاقه والمطل المزبور يمكن ان يكون حله من المالك او لعنه ذلك من الوجه الصحيح لكن في عدم صحته كونه وجوب
النسبة مع عدم قبول خبر البينة منه في الفرض المزبور والله العالم **المسئلة الثانية** هل من غيبه مال اخيه من ثوبه لا يدعي به ولو نسبنا
لا مثل الزكوة ونحوه او في منتهى كذا على ان يمنع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالتسليم حال الوضوء ويستوي في ذلك ما يقبل قوله وما لا يقبل
الا بينة هربا من الجور والمقتضى الى الرد كذا واليمين وفصل اخرون بين ما يقبل قوله في رده كالدعوى وما لا يقبل كالعان في فوج التسليم في الاول
وان لم يشهد واجاز الامتناع في الثاني الامع الاشهاد بل في غير اربعة التفتيش في الثاني بين ان يكون بينة على اصله وصدور حجة التسليم في الثاني
لعدم كونه من الامتناع لا يشق صدق شيا وشبهه دون الاول وقيل كل حال فالاول اشبه عند المصنف من الغيبة بل في بعض ما غلب في المتأخرين
نحو الفاضل من ان التفصيل المزبور وانما هي للشا فيه وان كان فيه ما بين لان الاول يحكي عن المبطل والثاني عن محبي بن عبد بل في حجة بن عبد
الحكم بما اذا لم يرد الاشهاد الى ما قبل حتى فان ادعى ذلك فالوجه وجوب الدفع فيما يقبل فيه قوله واليمين بل من لا رد على التوضيح اصل المدعى
كل العمل والفضل كتابا وسنة في وجوبه في حق المصاحب مع مطالبته وضوضامع الضرر العظيم في ما جاز عنه وتعد الاشهاد المعتبر او
نستدرك كثير من العادات فلا يخالف لك الاحتمال في منعه وعليه بالانكار مع ان الاصل عدمه ووجه ما يطعن الدافع في كونه من المقامات بعدد وجوب
منه على ان الاشهاد المزبور لا يرفع الاحمال المذكور لا مكان موت الشهود وجوبهم عن اهل الشهادة بل يمكن ان يدعي عليه العلم بخط الشهود
ويجوز ذلك فيجوز عليه البين الذي يمكن انكار كونهما ضررا على المحقق بغير ذلك من حق تحفة الى غير ذلك مما لا يخفى ودوره على اطلاق
الحكم المزبور ولذا سمعت من الفاضل في تشرع البينة المزبور وان كان هو غير حجة دفع الاشكال من اصله كما ان التفصيل المزبور في كل ما يقبل
بين ان من غيبه مال الغير مثلا لما كان مأمورا به وضواحا لا من له الحق فهو غير حجة طرف الا اتصال المصلحة العرفية وليس فيه ضرر على
المالك فمع فرض الشك في ما سألنا ان اراد من عليه الحق الاتصال المشغل على الشهادة بالوصول اليه واداء المالك خلافا عن الدافع هو المقدم لانه
المخير في فرض عدم الضرر على المالك مع احتمال الضرر على الدافع وغيره المحال عند الشهود ونفسهم ويخول ذلك ما كان فيه الضرر بالخبر
الحق من صاحبه المطالب به فلا يرتفع نفد جهات المستحق كما سمعت من الفاضل في بيان ما يمكن من حمل كلام المصنف من الاصل على ذلك او ان يقر
منه كان له وجه لا معاشا بطله من جواز الامتناع حتى يشهد وان استلزم ذلك التناهي رتبة او ان يثبت الشهود ويقتصرهم وغير ذلك مما لا
ينطبق على الفرض لا شرعي من دون نقص من اجماع كل بخلافه فله المبنى على ترجيح المستحق عليه في الحق في اختياره على طرف الاتصال
التي لا ضرر فيها على المالك على الوجه المزبور ولعل ذلك بين القول بالتفصيل وان لم يقم على القواعد ولم يخطوا قاعدة نزلهم الحق في ميزان
الموافق للصواب فلا يخطو ثام فان المقام منه بعد تسليم كونه من الاشهاد لم يعل عليه من اركان السنن وعلى كل حال فلا يلزم دفع
الوثيقة اذا كانت ملكا له وقد اشهد على نفسه بالغيض الاصل مع اندفاع الضرر **المسئلة الثالثة** المخاصمة الوكيل في الادعاء اذا لم يشهد على
الودعي لو يضمن اذا انكر الودعي لا خلاف محقق اجماع فيه وان حكم في ذلك القول بوجوب الاشهاد الا ان الودعي لا يضمن احد من اصحابنا نعم ذكره
الاشكال فيه وهو في غير محله ضرورة عدم كونه لك بغير طاعة فخصوه في الرواية البينة على الاحتفاء ولذا لو يكن تركه كذا في ردها الى الوكيل الما
نفسها بها لا خلاف اجماع فيه ايضا ولو انكر المالك الدفع الى الودعي فالقول قول الوكيل الذي هو اولى على ذلك هذا كله في وجوب الادعاء وانما
لو كان وكبلا في قضاء الدين فلم يشهد بالغيض ضمن لو انكر كمال الشك والفاضل فجملة من كثر وولده والشهد بين والمحقق الثاني للفرط ولكن
في المتن فيه تردد وكذا الفروع بل كان قال به في محقق لفت بل من لا رد على المدينه بذلك ولعله لعدم صدق الفرط على الاقل من الشك و
الاصل عدم الضمان معطى الى المستبره **المسئلة الرابعة** اذا ادعى الوكيل في مال الموكل بدين ونحو ضمة قطعها ولا ينطبق كذا في المدعى مثلا
بالا خلاف اجماع بين من يقر من لا لا يمكن من ادعى على واحد على الشا فيه لعدم التناهي بين الضمان بسببه الشرع بقاء الوكيل المستصحب
المحتاج دفعه الى فاسخ شرعي او انشاء لعزل المالك كما تقدم التكاليف في نظائره من الوضوء مال الغرض والعار ببل والودعي وان ظهر من بعض

لكن

نعم

كتاب

كتاب الوكالات

في كل ما يتعلق بالوكالات

في كل ما يتعلق بالوكالات

ومن هنا يظهر ان الحق في الحكم من موطر بل قد يتبين ان الحق فيها اذا كان الثمن عينا اية ضرورة عدم منافاة ذلك للمطالبة به بل ان الحق الذي
 باشر به عند اذ التكرار فيه اوله لكل كاهن واضح وانما في كل ما لا يتصل به من كونه في يد ضرورة ان قضاء العدل للشيء كما عرفت بل ما ذكرنا بطلان ما في
 اطلاق جملته من عبارات الاحتياط وانما احتجنا الى التفتيد ببعض النسخ التي لا تتفق على من احاط بقراء الفقه والله العالم **المسئلة الثالثة** اذا
 طالب الوكيل الثابتة وكان له ما وكل عليه فقال ان الحق عليه لا يتحقق المطالبة به ولم يذكر ان ذلك لم ينفذ في قوله كما عرفت وفيه لا يرد ذلك
 لينة الوكيل لو كان في حقه على شكل ولعل ما عرفت ومن اعين ذلك من التفتيد ضرورة امكان كونه لا يراه او لغيره او اداءه الى الوكيل او نحو ذلك
 وقد يدعى بالجامع المقاصد ولكي يحصل من ان يتحقق في سائر ما عرفت من غير ما بعد ان كانت مشككة بين الموعود وغيره من غير فلا يرد دعوى غيره
 لشخص اليراب اللهم الا ان يبين ان الحق في قول المسلم واصالة صحة دعواه وعموم البينة على المدعي ونحوه تقتضي بالقبول حتى يعلم ان ما يشكك في البينة دعوى
 والا فمقبولة بغيره عليها نصيب الميراث واذا البينة ونحو ذلك والله العالم ولو قال عزك الموكل سمعت يا بينة مثالا لانها دعوى شرعية لكن لم
 يتوجه على الوكيل البينة الا ان يدعى عليه العلم ضرورة ان الغرض من البينة على ما هو عليه في العلم به وكذا لو ادعى ان الموكل ابراه من لحي او اداء
 اليه كما هو واضح **المسئلة الرابعة** لا خلاف بيننا بل وبين كافة المسلمين ولا اشكال في انه يقبل شهادة الوكيل لو كان في حقه لا يرد في حقه كالمقبول
 عليه لعدم ما دل على قبوله لصله بخلاف ما هو وكيل فيه فانها لا تقبل منه لثمة كاعتل الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم المصنفين من قبله والشهور
 بل لم يجد في خلافه وكذا صرحوا اية بعدم قبول شهادته في جرحه من المدعي على الموكل نعم لو عرل قبلت عندنا في الجميع ولو قبله ولا يرد عليه لعدم
 التخرج وعدم الخصومة فيهما وكما لو شهد بقبول التوكيل في شمول ادلة القبول لعموم بعض العامة من علم القبول بحجج التوكيل واضح والضعف فلا اشكال
 في في القبول ما لم يكن اقام بها وقد ثبت للثمة كاعتل بغيره او شجر في المناقعة التي هو وكيل فيها فلا تقبل في لثمة باوادة اظهار ادعى به في الخصم
 الخصومة لكن فيده بعض الناس بما اذا جرى الامر على التواصل واما اذا طال الفصل فيها استظهر من كلام الفاضل في حقه القبول وفي جامع صناديد
 محمل وهو كذا اللهم الا ان يدعى في حقه بذلك من القبل الشهادة وجوبها وان زالت لثمة وارفعت الخصومة وبذلك يفرق بين وبين القائل
 اذا عاد للعدالة والصحة اذا بلغ والكافراد اسلم فلا تقبل في شهادته الشريك لشريكه بعد ان ردت بذلك ولو صلح شريكه بعد ذلك على وجوبها
 الحق كالمشرك في الامر فحينئذ هذا ولكن عز على قول شهادته الوصي باليدين بل عن كثرة اللثام المبل اليه مؤيدا للمكانة الصفا ولعل الوكيل
 اول فاضل الا من يخرج لعدم القبول فيه وميله الى القبول في الوصي في حقه لثمة اللهم الا ان يكون الوجه على مكانة الصفا ولعل لثمة الحكم من
 الادب على منع كون مطلق الوكيل والولا يرد بغيره من شهادته العدل المقبول وبغيره على ذلك صاحب فن لكنه كما ترى كالا جهاد في مقابلة الاجماع
 بل قد يشك في ثبوتها لثمة لثمة ضرورة كونهما شهادته لثمة في الحقيقة ولو من حيث الوكيل والولا يرد بغيره من شهادته المرفوض وشبهه شمع الكلام فيه
 في حقه **المسئلة الخامسة** لو وكله بغيره بغيره مثلا من غير له فاقول الوكيل بالقبض وصلحه الغريم وان تلف من يده وانكر الوكيل القبض منه
 قال القول قول الوكيل وفاقا للديون وكثرة وعد وغيرها بل في شرح الصبر رتبة في قوى الاحتياط الا ان الضرر ان الدعوى انما هي من المالك الثمن
 ولا يقع بينه وبين الوكيل ولا يقع الادلة ما يقتضي الزام الموكل باقرار الوكيل فيما وكل فيه مع عدم الخصومة وما تقدم في المسئلة الثالثة من
 ثبوت قول الوكيل انما هو مع كون الادعاء مع ذلك قال في المن في رد وفي حقه على اشكال ما سمعت ومن نفوذ قول الوكيل على الموكل
 باعينا كونه امينة والفعل فعله الا ان كان في الادلة عليه اذا كانت الدعوى مع غيره وتقدم قوله حيث تكون الدعوى مع عدم الخصومة سقوط دله
 على الغير ولا يرد بتقديم قوله في ذلك على تقديم قوله في التلف بغيره من مع انه لا يفسد الدعوى من المالك على اجنبى كما هو واضح خصوصا
 اذا عرض المالك من اول الامر عن الدعوى مع الاجنبى فحصل المدعى بالاجنبى خصوصاً في مثل المفاد الذي دعوى اصلا بيل المالك والوكيل لثمة
 القبض من بيل المالك وانما هي خصصة بينه وبين الغريم ودعوى من اعترف الوكيل بذلك وان لم تكن المدعى معه مسقط لدعوى المالك المقتضية
 تكذيبه فيما ذكره وقد عرفت من ذلك على وجه يراه من عدم سماع اللمة في حقه وان كانت تكذيباً خاصة بل لانه من خصه على وجهها كل المنع بل لا
 ينبغي ان يصدق من غيره ما هو ضرورة عدم ما يقتضي ان اقرار الوكيل اقرار الموكل بل في الادلة ما يقتضي عدم خصوصاً قاعدة الاقرار في حق الغير وتفتيد
 قوله حال كون الخصومة معه انما هو كونه مؤثماً وصاحب يد على فعله كقتله قوله في التلف في الخصومة لا ان اقراره اقرار الوكيل ولا لا يخرج الى
 اليدين كما هو واضح باذ في امل والتميز عن ثمة انما يراه من تقديم قوله في المدعى مع دله وبما يقتضي تكذيبه فضلاً عن ابعاده لان المراد عند تكذيبه
 ولو لا الدعوى على الغير المقتضية لذلك وقع فاذا حلف المالك على بقاء حقه في ذم الغريم اخذه ولا يرجع الغريم على الوكيل مع تلف المالك فيه غيره
 ففرضه لكونه ظاهراً في اخذه منه ولا يرجع له بالظلم هذا كله في فرض المسئلة اما الوامر بجميع سلمة مثلاً وتسليةها وقضيتها فالتفتيد
 من غير تفتيد على دعوى الوكيل فاقول الوكيل بالقبض وصلحه المسمى فانكر الموكل فاقول قول الوكيل هذا بخلاف اجده فيه بل في شرح الصبر
 اتفاق الفتاوى عليه لان الدعوى هي من على الوكيل من حيث سلم المبيع ولم يثبت الشئ فكان يدعى الموكل اوجباً لثمة على الوكيل باعينا
 ففرضه بذلك والاصل ان ثمة مع ان يبين بالنسبة اليه وقوله مقبول فيها ارجح عليه وهذا كدعوى المسئلة الاولى الدعوى على الغريم
 دون الوكيل ولكن مع ذلك قال المصنف غيره وفي الفرق نظر لان الاختلاف في المفاهيم فحصل الوكيل في فرض كون قوله مقبولاً في فرض عدم
 سماع دعوى المالك في المفاهيم لا اختلاف فيها وقد عرفت ان الاشبه عند الفقه المسئلة الثالثة الاولى بل قد عرفت انه قد ردت في قبول قول
 الموكل ويحسب ان يكون نظره رجوع الاولى الى الثانية في الحكم كما عرفت المحققين لا العكس الا انه لا يخفى عليك بعد الاحاطة بما ذكرنا في المسئلة الثالثة

[illegible]

انوار الہی

من اشك والاصل بقاء الملك فلا ينحاز هذا الشبهة بالخاصة من النقل والانتقال وعدم ترتيب اثر الوقت والحكم بخصوص ما مع معلوم من اشك الاشك
من بين الوقت غيره ولا يحل تبادل حصول الوقت فيما سالا لاكل واحد منها فيكون من يجازي عدم صلاحها التي هي من وضع اللفظ الوقت الذي معناه
مركب من معناها كاهو واضح بادى نامل هذا بل هما متساويان مقام وقتية الصلة لا شراها بين الوقت وبين احسن بل العلم في الثاني انظر
نوع من عدم تغلغل المعلول عدم اعتباره فيه وكذلك غيره ولكن من غير يمكن اكفاء المصنعة يذكر في بعضه او من المعلوم اعيناه في معناه وعدم ذكره
بالخصوص لعدم النزاع في خصوصى لفاظلا انه وما يدل على قبول ذلك لا يجاب ولذا ترك ذكره المصنف في تقدم من بعض العود والمجازة المعلوم اعتبا
فيه على ان شرطه لا يلزم بعد اعتباره في خصوصى اذا كان على حيزه عاين وهو كما صرح في اعتباره فيه في غيرها ونحوه من ذكر في فتم العود بل في
جامع صكرك والاطلاق الاصل على انه من غير ما قبل ذلك كله معلوم منه عدم دخول بين او مستغنى بسبب اختياري ابتداء في تلك الغير من وقت
مع انه لو كان لا يخرج من غير الاصل فلا يطلعه الروي وهو منادى ما صرح به جاز من الاطلاق بل لو نقل باشرط القبول بل عن ظاهر الاصل
وجامع صكرك لا خلاف فيه بيننا وان الما لفة في انما هو بعض الاشياء من عدم اشراط فيه مطكها ما يتوهم من عدم ذكره جاز في غيره جاز
قد صرح المصنف من الغرضه كالفاضل والشهيدين وغيرهم بعدم الحاجة اليه الوقت على الجهات العاين لعدم الغائل للمغلول فيها ولما عاين يظهر
من الحكم من عند قاتن الميراثين والزمه اعم والاضافة المشكلة على ذكر انشاء الاجاب بدون قول ولا الاصل عدم اشراط بعد تناول المطلقا
اليه عند لان الجمع كازى ضرورة عدم اعتناء الاول الصلة لا غير بل بعد فرض الدليل على اعتباره بغيره عدم الصلة فيها على ان قبول الاول العام
كما ذكره وصفي يمكن بل بما يستفاد من بعض الادلة الاشارة في الغرض الاكفاء بقوله في جملة قوله كما لها ولو تفكرت الغرض لعل على ذلك ينزل ما وقع من
صداقهم بناء على انما من الوقت لا يتم مستغل بل لم يثبت من هذه الروايات مخلوقا على المصنف بكونه وقتا ولا بعد عوى مشروحه
مثلا في هذا السبيل هذه النصوص ان لو اريد من قوله اما الاصل في قبضه اعتباره لا بعد ما سمعت من ان مقتضا عدم ترتيب الاثر والمطلقا لا ينافي
بعد فرض الشك في معناه وان من فتم العود العتق فيها المصلحة لا ينافي بين الاصلين بل من ذلك يتدفع قوة اعتباره مط على نحو غيره من العود
من غير الغرضين والميراثين وغيره ضرورة ظهور النص في جمع كونه شيئا واحدا وظاهره من الغرضين من اعتبار القبول فيه في الجملة اذا القبول لعدم
اعتباره مطا من ذلك ملك كالغرضه غايته المستوط بل لم يفرق في الاصل من الميراثين وانما يذكر كاحتمال الا في جهة فاقولوا لوجه المزور في قبضه اعتباره
انما هو في الجهات العاينة بعد فرض مشروحه فيها على عود من مشروحه من العود فيها من الصدق وغيرها والا كان الوقت متبنا احدها
عنتك والآخر اباي وهو مناف للوحدة المربو كما هو واضح وقاض وموافق للصدق السليم قد بين ان الاصل في قبضه عدم اعتبار الغرض في جهة
وان كان هو جهة الفاضل في عدم الفصل بعد اندراج فادها بناء على ما ذكرناه في العتق المأمور به الوفاء بها في حق قول الوقت على حسب ما فيها
اهلها وقوله من اصل ويستل القس ونحوها واطلاق الصدقة عليه كثر من النص بل لم يذكر فيها وروى ما وافقوه ما لا يلفظ الصدقة
من المصلحة اعتبار الغرض فيها اختصا بعد الصبي من الصدقة ولا على الاموال ووجه الله عز وجل بل هو اولى على الفرض بناء على ارادة الوقت فيه او ما
يشمله وارادة نقل الصلة فيه كما هو الاثر للقبلة لا كمال بل لو سلم اطلاقها عليه من باب المجاز فهو من التشبيه البليغ والاستحالة المستعينة المشاكلة
في الاحكام الظاهرة في الاشك في كون الغرضينها مؤيد لذلك كله ما صرح في قوله من وقع ذلك منهم اعتباره وجه الله لا يفتقر ذلك ضرورة عدم
افتضا شي من ذلك ان الوقت جميعه من الصدقة بل افتضا ان من ما يكون كك وهو ما قصد به وجه الله عز وجل وهو لك وقع منهم ولذا السبعة بذلك
لا دلالة على اعتبارها في جهة بحث الوقت على لده ونحوهم من دون ملاحظة الغرض بكون باطلا من مقتضا ما سمعت من الاطلاق في جهة
وما عاين الغرض وترتب الاجماع على ذلك لا يتحققه مخلو كثر من عبارات الاصحاب المشكلة على بيان شرائطه بغير قد بين باستفاده كما جاز في نفسه عند
الشاعر على نحو بيان النكاح وهو غير اعتبار الغرض على وجه بلغة بالعبادات على وجه بان فيه انه هل هو المصلحة منها والاعم وان الغرض في الصلة
او في القبض غير ذلك ما لا يخفى على الفقيه ياد في ملاحظة الغلط بعد رخصه بعد معلوم عدم اعتبار ما يشتر في الصدقة في الوقت وفي غيره من غير
بل سمعت انه يصح محاربه على الكفا في جهة وقت الذي على البيع والكاسر ومنه ومن العاين المعلوم عدم صحة عاينها انما العتق الايمان والعلل لدا
وغيره اعرض عن واحد من المختصين هنا عدم الدليل على الاشراط هنا وفي الاول اي القبول او الاول اعتباره من جهة الجهات العاينة لما ظهر من ذلك فيه
جدا فان كثيرا من الكلمات هنا غير قبضه بل ظاهره في التوثيق من اهلها والله العالم وكيف كان ذلك لم يترك عند الوقت لا لا قباض الذي هو القبض
بالان فكل من يباح فيه فله وهذا لا ينافي كونه مع ذلك من شرائط الصلة التي هي من ثبوت الاثر من ملك الموقوف عليه المنفعة وغيره كما صرح به
المصنف وغيره بل في عاين الاطلاق بمرنا لو اختلف قبله وفيه ضرورة كون المراد هنا بيان عدم اللزوم قبل كاع بعض العاين او بينا ان دفع المقدلة
لا يفتقر وجوب الاقباض الا في شرائط الصلة وان توهم من نظير المقام جازا بن قوله في ادوا وادل على اعتبار في الصلة التي هي من ثبوت الملك
ونحوه انه مع ان مناف لاصلا البرائة وغيرها لا يوافق ما دل عاين على اعتباره ما هو كما صرح في ما صرح في الاذن بالفتن على حصوله وانما عليه قال صفا
في المصنف سئل عن الرجل يوقف الضيقة ثم يبدلها ثم يبدلها في ذلك شيئا فاضل ان كان وقتها لولده ولغيره ثم جعلها لهما لم يكن له ان يرجع وان كان
صفا وانما يشتر ولا يباح لهم حتى يملوا فيصير صالح لم يكن له ان يرجع وها ان كانا في ذلك لم يملكها اليهم ولم يباح صواحي في جز وها عن فلان يرجع فيها الا
لا يجوز وها عن الاستدعاء وادد عليه من جواب مسائله عن العتق عن صاحبا الزمان وعلى له القضاء وانما سئل عن الوقت على
ناحنا وما يحصل انما يحتاج اليه معلوم ما لم يملكها فيه لصاحبه فيه انما يملكها في حاله فلا يملكها فيه لصاحبه احناج او لم يملكها في حاله واستغنى

فانما وليا محمد وآل محمد

البيع على العتق وسبق العتق ثم الوفاء ثم البيع او مع تقدم البيع وسبق البيع مع الصورة بين هذه ست ومقارنة اثنين منها وهو ساقية اقران العتق والبيع
 سابقين فافترس البيع ولاحقين له وتعارف الوفاء والبيع سابقين واخر العتق ولاحقين له واقران العتق والبيع سابقين واخر الوفاء ولاحقين له
 الثلاثة واما العتق بغير بيع فافترس الوفاء في الثانية العتق وفي الثالثة البيع وفي الرابعة الوفاء والعتق وفي الخامسة البيع وفي السادسة
 العتق والبيع وفي السابعة اقران الثلاثة ثم يخرج واحد فان ظهر من بعد المتفرقين فدم واخرج اخرى ان ظهر من غير اخرى فجمع مع غيره على بر ثانيا واستغنى
 عن الثالث وان ظهر السابقين مع غيره والثالث اظهرنا واخرج غيرها كما ذكرنا وان ظهر في الاربعة الثلاثة افاذا اجمعنا او دفعة اثنين جمع بينهما سابقا وكم
 يتاخر الثالث وبالجملة فالمدار على كونه وتعلق صحيح على جميع الاحتمالات والله العالم واذ لو فسد شاة كان صوبها الذي على ظهرها وليها الموجود في غير
 داخلها افترس الوفاء من تشييل الثمرة ما لم يستثنى نظر الى العرف كما لو باعها بلا خلاف لغيره بين من يترش من الغاضل والشهيد وانكره وغبرم
 بخلاف الحمل بل بخلاف ثمر الفحل والشجر ونحوها فانه لا عرف بنفسه ذلك لان الانقضاء من غلوه من الاشكال بحسب ما بينه الان بل قد يشك في كل
 الحكم كمن مع المصير بناء على عدم انقضاء عقد الوفاء فملك ثمر الشجر فملك الثمرة واما انقضاء ذلك باذخال العين الموقوفة في ملك الموقوف عليه فتكون
 الثمرة من ملك الموقوف عليه بل من المصير فيه ببيع ونحوه بخلاف الثمرة ومن المعلوم ان في الشاة ما يكون في البناء الموقوف دون ما حصل من البناء الله
 هو ملك الوفاء فانه لا يمتنع من ملك من حيث الشبهة المذكورة كما هو واضح ودعوى قابلية عقد الوفاء لغيرها باعتبار كونها ثمرة فغنى قابلية
 لها على جهة التسبيل فجمع الانقضاء وهو محل ثامل لان ظاهر من تعرض الموقوف من قابلية لذلك كافتقار دخول باقي المنافع المخرجة في ملك الموقوف
 عليه كالصوفى اللبن المخرجة من وعوض الموضع والبر والذرة والعيد ونحوها بل والشايج المخرجة كما نضر عليه الفاضل لان من فوائد الموقوف عليه الا ان
 يشترط هو دخوله في الوفاء فانه لا يكون وفتحا كالاصل كما نضر عليه الفاضل في الفوائد وممكن كثره وان كان لا يمتنع من نظر تقدم في نظائره في كتابنا البيع
 واما اعتناء الشجر الله هو كما انتم فيهما نحو شجر الفواكه وهو انتم ملك الموقوف عليه لان من المنافع بل لا يبعد دخول ما جرت العادة بقطعه كل سنة وما فيه
 اصله الشجر والثمره من فناء بالانقضاء وما يقطع من انحصار شجر الشاة كما لا يبعد كون من اجزاء الموقوف في حال ومن المنافع في حال اخر مثل
 اطراف الفحل كما لو كانها رطبة وبابن والله العالم في الكلام في فرض الانقضاء بالمخرجة بعد الوفاء ولا يبعد ان تكون من بناء الوفاء ومن قولنا
 ان كانت مولد منها فاضها بالاجر لم يجرها وان كان بذر هذا وهذا من كثره اشترط دخول اللبن المخرجة في منافع الموقوف على وجه يدخل في ملك
 الموقوف عليه بما اذا لم تكن العين موقوفة على جميعها فلا بد من دخولها في بعضها ذلك كما اذا وفقت بقره للحرث فان الذي يكون للمواف وموجب الحول
 الوفاء في بعض المنافع دون بعض ولتأنيده نظر الى انك **النظر الثاني** في شرائط الوفاء بعد انقضاء القسم **الاول** في شرائط الموقوف وهي

اربعة الاول ان تكون عين معلومة ببيعها مع بقائها وبيعها فاضها فلا يجمع وقت البيع حين كان العين معلومة وشيئة على الوفاء والمصرف وكذا
 الثاني ان يكون الوفاء وقتا او ناسخا او دارا او بعين وان وصفها بما وصفا معلوما بل وكذا المتفق لان العين يظن في مقابلة الشاة الثلاثة فلا يصح
 وقت ثمنها للشك في تناول احدى الوفاء لذلك لا تنافي الاصح ظاهر لان المستفاد من قوله حقير الاصل وسبق الثمرة وما وقع من غير قيم
 اعتبار قابلية النهي للتعنة في الاصل الذي يرد حيسه ولا يمتنع انقضاء التبرع فضلا للكل المسلمون وشلا ولذا لا تنضم اجارته ولا فحل الاجارة ما يقع على
 على المتعنة ثم يصح بغيره والصالح عليه وعبرها بما يقتضيه نقله بغيره بل ومنه ان لو بدله لبل على اعتبار الشخص فيهما ونحوه بعد القبض لا يقتضي ذلك
 قبل الدفع وهو مورد العقد في الفرض واما وقف كل موصوف في الذرة على اجارته او اشارة اليه لم يقبله وكذا اه فيمنعه او لا عدم صلاحية عقد التبرع
 لاشياء تعود لك في الذمة كغيره من عقد الهبة والصدقة ونحوها ما هو ليس قد مضى بل هو غير محلول وانما يعدم تحقيقه بحسب التسبيل عند
 وانعاده الى التعيين منافع لا ضايا شخصية ومقارنة الاثر لسببه بذلك افرق عن الاجارة المتضمنة للملك متعنة دائمة موصوفة عليه فعلا وناحي
 ثمنها للوفاء لا ينافي في ذلك ملك عين النخل في منة كل ذلك مضافا الى ان جامع صدره من عود الاتفاق على اوجه من عدم حصر وقف الدين والمطلوب
 كغير غير من عينه الذي ومطلن ملك قال المراد بالاجرة ان يقف لكامل الاملاك ايتها كان ولا يمتنع بحوز ان يراد به ان يقول وقت وكذا
 على ذلك قلت قد يشك في عدم حصر وقف عينه من عينه المعين على وجه يكون الموقوف فيها واحدا منهم بخصيص شخصه على اليد على نحو ما ذهب
 الامامية في الواجب المخرجة وبسبب الواضحة يكون الموقوف عينها منها الاضاف على كل منها بل هذا هو المتيقن في الفرض على تقدير الصحة ضرورة
 عدم وقت كل منها بالخصوص على اليد وان عاز ذلك في الواجب المخرجة وعرفا على صحة الاجماع التي تعين من الارز لا فخر بخلافه في المقام المخرجة
 فيه كون احدهما الاكل منها وفي محكي كثره عن الشاخصة في احدا لوجهين صحة كصحة عن احدا لعبدان وديما يشهر برفضا المقرضه على العامين
 الاولين في التفرع على المعين اللهم الا ان يريد بقرينه قوله ولم يعين شخص المخرجة او المخرجة وفيه منافع الكراهة قل من تعرض لعدم الصفوة لك
 واول من تعرض له الفاضل في كثره كثره في الرضا عن الغنية الاجماع على عدم الصفوة في المتعنة والدين والمهم وان كنا لننصفه واما الموجود فيهما في
 الحكمي من ان الاجماع على كونه معلوما مقدرا على تسليمه مع بقاء عينه في الموقوف عليه مع انه يمكن اراة اخرج نحو وقت ثمنها من ملاك وبطلان
 للاجماع المفضل لك يشك متعنه صلاحية كونه مورد اللعنان لو لم يمتنع لعدم العمل المراد من الملك المطلق في قدر كما سمعته من جامع صدق نفسه
 بل العمل المراد من اعتبار العلم فيها حكما عن الغيبة وتضرره اراة اخرج فاذله اصلا وهو الملم بالمحض وبالجملة ان لم يكن اجاعا قال لقول
 بالصحة لا يمتنع من وجه خصوص على المختار عندها من صحة وقف المشاع المنافي لرد عوى اعتبار الشخص والمحقق بحسب التسبيل فضلا في احدها
 كالوصية لشخص بالجملة بغيره لا يفتح بعد عدم اعتبار المعلومات فيه كالباع والاجارة فترجى فانه قد يكون المستلزم مبيته على حوز

من شرط الوفاء

في شرائط الوفاء

تح بالضرورة
تعيين

مناها الموقوف عليه ولا يخرج من كمالها وما دام الموقوف فلا إشكال في جواز وقفه ويكون حرجا عنه ولعل هذا حكم الاجماع عن كونه على جواز وقفه
ثم انظر كيف وقع الكسب فيمنع لا تقطع سلطنة الموقوف عنه ثم ذكر في التصريح به واما العين المستأجرة الموصوفة بغيرها فلا يجوز للمساكين
والجواز وقفها لا يملك الا المنفعة وقد عرفت عدم جواز وقفها اما المالك فلا بأس به والقبض يكون حيا واذن الاخر والاولى انفسا شافيه نعم لم يخرج
منه الاجارة بسنن في عمر العبد والباقي انما يرد الوصية بالمنافع لا يجوز وقفه كونه العين حرة مستأجرة من المالك جواز الوقف في العين المملوكة
التي تملك بها حق الرهن والدين فليس في حقها فالعوض من المالك في الضابط المزبور الحالى من غرض ذلك ويمكن ان يكون نظرا لمص وبقية في خروج ذلك الى
ما لم يمتد من شرط الوقف التمسك بالله العالم **القسم الثاني في شرائط الواصف** يشترط فيه البلوغ ولو بالاعتراف وكما لا يفتل وجواز التصرف
ولعل الاخر من غير الاولين ولذا اكتفى في السعة بشرائط الكمال وفي ما سلبه الوقف وفي محكي روايته كونه حيا واما كماله للبيع بغير اجماع وان
سهل بعد معلوم سلب عبادة الصبي وان قلنا بشرعية عبادة وان لو وقف من العبدية وسلب عبادة الجهن بقتله وان الجهن عليه فليس وسقي الجهن
لذا لا يفتل الى عبادة او غيرها بل قد يشكل صحتها مع الاجارة المتأخرة بغيره سابقا في الفضل اللهم الا ان يجعل ذلك من شرائط الصحة كالقبض
فلا يمنع التصرف بغيره وعلى كل حال وقف من بلغ عشرة اشهر او قد دبل خلاف من المنفعة الاول ومن وصايا النهاية والمهدى جواز صدقة بل في منع
صدقة الزكاة لان المشهور جواز تصرفه في الوصية والعقود والصدقة والشهود الثاني بل لعل عليه عانة المتأخرين بل لعل الخلاف منصوص على ان
بناء على زيادة ما لا يشمل الوقف من الصدقة في كلامهم بل ولا دليل عليه ضرورة اختصاصه بزيادة عن جعفر في الصدقة على الوجه المعروف في المبالغ
عشر ومثله بل من اصد ما في صدقة الغلام اذا كان قد عقل وكذا موقوف الجهن ومحمد بن مسلم ومن هنا قال المهرى جواز صدقة على ابنه في ذلك
هذه الاية الشاذة الخالفة لاصول المذهب بل اجماع المسلمين لا تصلح لتأسيس هذا الحكم وفي مع صدق لا يرفع معارضا للثبات لا يثبت
ذلك جواز وصية ولو بالوقف للتصريح بالمعول بها بين معظم الاصحاب مع حجة القياس ومع فلا يثبت ان الاول المتع بل هو الاصح كما عرفت ومقتضى
توقف بيع الحق على البلوغ والرشد ومن المعلوم عدم تحقق الاول منهما بل في العشر وعوى كونه بلوغا بالتحليل خصوص في ذلك واضحه المنع ضرورة
ان البلوغ مرتبة خاصة لا تفاوت فيها في ذلك وكيفية كماله فلا إشكال في جواز جعل الوقف في النظر في الموقوف لنفسه خاصة ولغيره كذلك ولها
مقابلة الاستقلال والاستقلال بل ولا خلاف الا ما يحكى عن ابن ادريس المروي في محكي في عدة الشارط ومنها انه لا بد من شرط خيار الوقف
في الرجوع فيه ولا ان يتوكل هو نفسه او غيره من غيره هو وليه من غيره ولا في خلافه من غير استثناء في واحد قطع بغيره وفي الشبهة عنه
ثالث والا كان يجوز بيع الموقوف الادلة وضوحها بل مقتضى الاطلاق تفاوت في عدم الفرق في ذلك بين كونه عدلا كما صرح بغير واحد بل لا يحد بغيره
وان اختلف في ذلك كقول الرابض تبعاً للكفاية فيه فلو كان ولو تخلفه ثم قد صرح بغير واحد باختياره في غيره بل في الكفاية انما المعروف من هذه الجهة
بل في الرابض دعوى كفاية الاتقان عليه وان كان فيه ما لا يفي على المنع بل في محكي بوجوب النظر لا لارشاد بل ذلك ولو كان الارشاد سافها
فالاخر بعد ضم عدل اليه وقال انه لوجه النظر لا يفي على ذلك ثم ضم اليه الحكم امنا ويحمل النظر اليه بغيره ومع فالخبر عدم الفرق بين الشارط
لنفسه لغيره بالنسبة الى ذلك وما في وقف سبقا امير المؤمنين من من اختلفا الرضا بعده واسلامه وامانه لا يدل على اشتراط ذلك في اصل التا
وعلى كل حال في ذلك وفيها ان عادت العدة اليه عادت انتظامه ان كان مشروطا من الوقف وهو فذلك قد ذكره في الوصف في الاخصاص
ذلك فيما من في العفو لا قضاء العزم في دليل مشروط بها من قوله الوقف له قوله في بل بعد ما سجد جواز ذلك وهو جعل العنوان
الموصوف من حيث الوصف ومن المعلوم عدم جواز ذلك في الوكالة ونحوها على وجهه ندروا كما انه مدارها وجودا وعدمها ثم انظر المشروط
في نفس العدة لان مقتضى الوقف لا يجوز له عزل مطلقا مع الامور لا يكون مع الشرط وان كان لا يجب على الشرط لعل القول الاصل بل لو قيل له عليه
الاسم لما في من وصية من ان في معنى التوكيل في ذلك لا يغيره ولا يفي الاصل فيبطله فاذ كان لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
ويجوز له ان يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
بعد القول باطلاق الاصل في الوقف في العدة من المتأخرين وفيه من ان يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
ان في معنى التوكيل كما ترى ضرورة عدم الدليل وعدم القصد بل بما يوجب في الجملة الى ما قلنا وجوب القيام بما تقتضيه النظرة عليه مع عدم الرد كونه
من مقتضى العدة المزبور بل وما ذكره اجماع من ان اشترط الواصف له شيئا من اشارة عروضا على جواز وليس لازمه وان كان اقل من الاجرة ولا
اطل فلا امره مثل عمل ان لم يرد الشريعة ضرورة ابتداء التماسه بالوصف اذ لا يكون من مقتضى العدة لان مقتضى العدة لا يجوز ان يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
بعد قولهم ان المردود من اجرة مقتضا فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
على ما صرح بغير واحد لا بأس به مع قصد الوقف في العدة الموقوفين والوقوف المقتضى جواز جميع العدة المنصورة في المقام من الاستقلال والاشترط
في جميعه والعضو فيها ما لم يكن فيها مانع من الشريعة ولكن هل يجل على الاشترط المزبور فيجوز تعدد الناظر لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
الاخر لو كانت احدا او اقل من بعض ونحوه كما او جهنا ذلك في الوصايا لا مقتضى الفرق بينه وبين الناظر هذه الاحكام المتفرجة الى فهم
او عموم دليل او يجوز ذلك ومن يعلم ما في ذلك من ان لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل فبطله لا يفي الاصل
اننا نقل اليه النظر فلا يخطو ناسل ثم ان وظيفة الناظر مع الاطلاق ما يتعارف من ذلك من العادة والاجارة وتحصيل الغلة ووقفها على مستحقة
وحفظ الاصل ويجوز ذلك مما لا يجوز لغيره بعد فرض اشتراط النظر المنصوب عن الموقوف في ذلك وفي التوزيع واما ما سئل عن امر الرجل

كما قلنا

الوقف على المالك

الذي جعلنا نعتنا ضيقا من يقوم بها ويبرها ويؤدى من دخلها اخر اجها وموتنها ويصير من ابط من ابطنا فان ذلك من جعله صاحب
 الضيق لا يجوز ذلك لغيره لكن في ذلك الاشكال في ذلك من وجب احدهما الركبان الموقوف عليه من ابداء او لا غلظه في بعض الطبقات انفاضا
 فانه يحضر بالعدل فيوقف تصرفه فيها على اذن الناظر بعد ائتم الغاية خصيصا مع تحقق صفها اليه بان تكون فاضلة عن ايمان وجبها ما تشد
 على العترة ثم لو اشكل الحال توقف على اذنه فطحا الاحتمال ان يحتاج اليها او لا بعضها في الامور المتقدمة على اخطا الموقوف عليه وثانيها الاوقاف
 العامة على المسلمين ويصير الموقوف على الواض استغناء كل من الوقوف عليه بالثمة اذا مر بها كاشيا او الثاوي فان مقتضى القاعده ان يتقدم جواز تصرف
 احد منهم في حقهما الا اذن الحاكم ولا يخرج من اشكال وقوفه لكثير من اقرض الوافق بل يعادلت العترة على عدم ارادة الواض في النظر على هذا الوجه
 بل يريد تعويض الاضطلاع على كل واحد من اوقاف تلك الجهة فكانه في حق جعل النظر اليه لكن هذا كله لا يمنع الاشكال المتقدم من انه بعد الوقت حيث لا
 يشترط النظر لاحد بصيركا لا يخرج من مقتضى الحكم الا كما ذكره في بعضه خلاف ذلك حيث لا ينافي في القواعد الشرعية وجعل مثل هذا الاطلاق نظرا
 الى كل واحد في منع وتبطله ففهم القواعد الشرعية المتفق عليها لا يمنع بمثل هذا التمثال ويغير ان يقر ان المتصرف على هذا الوجه بما خصه وبذلك
 حيث لا يجوز من اشراكه بنوقف على ناظر فيكون كالنصرف في المال المشترك بين الشريك فستخرج منه حصه الشريك من ذلك ولو اختلف في هذه الاحكام
 للاختلاف على شيء فينبغي النظر في ذلك لا ان نخرج في الكلام ضرورة انه لا استيفاء توقف تصرف الواحد على اذن الناظر مع فرض اشتراطه من الواض
 على هذا الوجه لان الوقوف على حيث يقعها اهلها كما انه لا يصير له عوى توقف المتصرف في شيء او اياه يتر او ظلال او من ذلك ما يبراه من وقته الاضطلاع
 لمن يبر على اذن الحاكم فهو ان كان ناظرا مع الاطلاق لا انزجها المالك بوقته له على هذا الوجه ودعوى ان لا يجزى مع فرض ان توقف على هذا
 الوجه وانما ورد في النص من اجتهاد السابق من غيره ولغير ذلك وكذا لا يخرج عليه ما فيه من الفرق بين الموقوف المتصرف مع فرض اذنه في النظر في انفسهم
 بالعترة فان الناظر لا مدخل له في ذلك الا ان يشترط الواض كما هو واضح في الكلام فيما ذكره المتصرفون ان لا يعين الواض في الناظر ان النظر في
 الموقوف عليهم بناء على القول بالملك وهو في القواعد ومحكى بوقته وعرضها او اياه يبراه من اجتهاد من اطلاق كونه للوقوف عليهم وما في ذلك من
 ان جعلنا المالك للوقف والوقوف عليه وطفا نظر اليه وان جعلناه للوقوف عليه ان كان معينا والله تعالى ان كان على جهة عانة فانظر في الاول الموقوف
 عليه والمالك الشرعي في الثاني وكذا غيرها ما صرح فيه ببوله الحاكم ان كان عانا وان كان على معين وليه يتصرف معلومة ابتداء ذلك على كونه في العام
 لله والوقفاء وعلى كل حال فالولي الحاكم ولكن لو عرف لم يذيل ببدء مع فرض اذنه احكام الناظر المشروط المتضمن اجازة على الاعفاء عنهما وان
 العين والمنفعة ملكا لم يادوا احوالا لا يقتضي اثبات مثل هذه الولاية لهم ثم تناول ما هو ملك لهم من ذوات استيدان ولهم التصرف في ثمنه واصلا
 ويخبر ذلك اهل حق اربع الملك وليس لهم احوال كما يميل المالك ملكا كما ان ليس لهم النظر فيه بل يصير بعض على البطون المتأخرة ومن ذلك يظهر قوة ما
 حكا في حق بعضهم من احوال كون النظر للحاكم عند الاطلاق في الوقوف كلها المتعلق بها البطون المتأخرة بناء على اذنه ما ذكرناه بقرينة تعقيب له
 لا مطلق التصرف بما تناول منها ويخبر ذلك بما لا ينافي في البطون ان كان في وصفها بل يمكن تنزيل اطلاق الكلمات على ما ذكرناه من التخصيص
 واما احتمال ان المالك لان النظر للمالك كانه فاذا زال احدهما بقي الاخر فانه وان حكا في قول اهل الفاضل في محكي كونه الا انه في غاية الضعف
 ضرورة خروج الواض بعد الوقت وصحة بنية كالاخيه بالنسبة الى ابي وانما كان له بالرجع المالك وقد زال كاهو واضح والله العالم **القسم**
الثالث في اشراف الموقوف عليه وقد اشتهر فيها بنية ان يثبت في الموقوف عليه شرط بعد الاول ان يكون موجودا والثاني ان يكون
 بغير ملكه والثالث ان يكون معينا والرابع ان لا يكون الوقت عليه محققا بل في محكي الغيبة في الاجماع على كونه مع فرض فامة بنية ارجع التفرع بالوقوف عليه
 وهو من ملك بل فيه اربعة ومحكي طعن الخلاف عن عدم صحة على المعدم التفرع بعد وبعد والمحل العبد بل في الاجماع ان الذي يقتضيه مذهبا انه
 لا يصح الوقت على المحل والمعدم كل ذلك مضنا الى معلومة اقتضاء عقدا الوضف ملك الموقوف عليه المنفعة او هي مع الدين والمعدم وقدر القابل
 للملك لا يصح لذلك لعدم صلاحيتها للقبول التي قد عرفت اغنياء فيه وقح فلو وقف على عدم ابتداء له بجمع كمن وقف على من يبر له مثلا
 او على محل لا يتفصل فانه وان كان موجودا وصح له صير له وعزل الميراث له الا ان يحكم المعدوم بالنسبة الى الوقت للاجماع المبرور ولقد قابلته
 للملك الاخر بناء على صحة الوصية بعينه التملك الاختيار على العمل ولو يقبل وليه بناء على ثبوت الوكيل لا قبل التولية لا الوصية للمالك
 او التولية المتأخرة لهما من وليه من تولد فان ثبت ما لا يقتضي صحة الوقت اما الوقت على معدوم قابل لذلك بعد وجوده فضلا عن محل تعاقب
 لموجود قابل بعد الوقت ومنقضاء من الملك للمنفعة فانه يصح باختلافه في بل للاجماع يقتضي عليه النصص بجمعي ما وخصيص صدقاتهم
 مستغنية او متواترة فيه على معنى تملك بعد وجوده مرتبا ومشاركا ثم تولى بالمعدوم ثم معدوم على الموجود لم يصح قطعا للمعروف ولكن قيل
 ذلك بطلان العقد اذا قبل هو كملك فلا يصح حتى بالنسبة الى الموجود كما هو المشهور وفي ذلك نسبة الى المصنف والمحققين لان اللزوم من الصحة
 احد امور ثلاثة البطلان وهي احوال الوضف مع انتفاء الوقوف عليه او فوج الوضف المشروط او عدم جريان الوضف على شرط اذ
 الوافق ضرورة ان احوال الوضف ان لم يكن موقفا عليه فهو الاول والثاني وان فرض انه البطلان الثاني فهو الثالث وقيل والفاصل الشبه في محكي
 خلافة وبسوطه يصح على الموجود قال في الاول اذا وقف على من لا يصح الوقت عليه مثل العبد او محل لا يصح له وما اشبه ذلك ثم بعد
 ذلك على اكلاده الموجودين في الحال وبعد ذلك على الغفراء بطل الوضف فيما يذكروه لانه لا يصح الوضف عليهم وصح في حق السابقين لا يبراه

فرض ان لا ينفذ بها
 وهو الموقوف عليه
 الزبور وانما كان
 عليه الملك انما كان
 السبب في التوقف
 للمعوم من حيث هو
 بوقته على ان لا ينفذ

ولا ان يكون الوقت
 من وجه ان المالك
 يكون معينا وان كان
 لا يصح

على المعدوم

على ابطاله

مفت

هذا هو الحق كما هو واضح

بعد تسليم ان كان فرضه خروج عن محل البحث كما هو واضح هذا كما في وقت المسلم وكما لو وقت الكافر على البيع والكتا ابر او لحد الكتاين وان كان خلافه
 اجد فيه كما في الفقه الا عندنا من يعل عن تأخير الاجتماع عليه ثم في حق بعد ان اتم بالحوال فالوجه وجعل كل حال فالعقود الاول ان كان لم يعل في حق
 لكن في ذلك هو من بناء على عدم اشتراط الفرية امامه فشكل من حيث ان ذلك معصية في الواقع فلا يتحقق معصية الفرية بها الا ان يراد قصد هذه الجملة
 وان لم يحصل او قصد هاهن من بعد حصولها وهذا هو الظاهر والاصل في ذلك ما عمن الا في كشفه قال سئل المصنف وجعل عدم الصحة او الكفر في حق
 فلهذا يلزم يمكن ان يثبت الفرية بشرط في الوقت ولا يمكن ذلك في الكافر فلا يصح منه الوقت وما فشر فيه بان لعائل ان يمنع المقدشين والحيضة
 اذ كل يوم يديون بدين وغيره من جملة يتوجهون اليه ويجمع ما في الرياض فانه بعد ان حكم من المصاحف احوال عدم الحواز لتعدوا النية قال وفيه نظر لاخصا
 بالمسئلة والذهب فيه ان الحواز الاخرى غير محتاج الى شيء من ذلك ضرورة انه كوقت الخنزير ونحوه واما الحواز الواضح الذي يتبين فرضه في الجامع
 لشرائط الصحة عندنا سوى انه كذا في حق المظام الله هو باطل عندنا لان فرضه اشترط في الفرية معناه لا يتحقق في وقت الصلاة على انما الوقت في العباد
 المعيشة في النية المشروطة على تحقق الامر وليس في الا با الصلة لاجتماع شرائط النية في الاسلام ومعنى الاتفاق على المعصية في الكافر وقصد الجامع بخصه
 ما اشترط اليه من عدم اعتيابه في الفرية فيه واللا يمكن كلف الفصد المربوضه شرطا في الاسلام في صحة عباداتهم لاجتماع شرائط فصولا في محل الفرض لان
 ليس هو موضوع عبادة في الواضح والمذهب على اشترطه معناه في الفروع ولعل ذلك هو مراد المصنف لوقوع الفرض بل كان الكلام في الوقت من طرف
 المسلمين الخالفه للفقهاء فانما باطل بناء على اعتيابه الفرية لمعلومه اشتراط الايمان في صحة العبادات واما الوقت عليهم فالظواهره لغو ما سمع في الذي
 الا كان لطفاته بالحق كالحوايج والخلابة والنواصب نحوهم ما لم يثبت شعيرة الوقت عليهم ان لم يكن الثابت من الدلالة خلافه وهو معنى اخر غير
 اشتراط الفرية وصلة بغيره عدم جواز الوقت على الفاسق من حيث كونه كذا وكذا الكافر والمخالف على وجه لا يكون من الاعانة على الاثم فليس
 الاعتياش من جهة الوقت في الصحة فبجدا فان دقنا في نافع وما ذكرنا يعلم وجه المعصية في وقت الكافر على عيوب النيران وقربا بين الشئ الكواكب
 كما هو المحقق من الغشوة والمهذب الكافر الوصلة وتروى والمفترض في ظاهره ومع اذهى اماراد منها العتيا الا في ان كان من يفرق في ذلك
 صور فله يصح وقت الذي لا يثبت على مثله او مبني على عدم اعتيابه الفرية في الوقت بل وعلى عدم اعتيابه في وقتها في الوقت في الواضح لكن من
 وقيل الصحيح بعدم صحة ذلك وهو مبني على اعادة الصحة الواضحة لا الاخرى وان الفرية معتبر فيها او مشروطة بها والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
 على لفظه انصرف عرفا الى ارادة فقهاء المسلمين ومن غيرهم وان كان اللفظ عينا معروفا ومقتضا الاستغناء الا ان شهادة الحال عرفا في حق
 ومنه ان الوقت الكافر كذا بان جعله كذا وقصد الفراء انصرف الى لفظه تخلت انية لما عرفت بل لا خلاف اجماع فيها وليس هو من الحقيقة العرفية
 حتى يثبت على مسئلة تقدم بها على الفرية او ما يعكس كما يؤيد بل هو من الفرية على ارادة الاختصاص بل اللفظ اجماعا على ارادة فقهاء اهل مذهبنا لا غيرهم كما
 اضيف بعضهم بل يمكن ارادة الاكثر لو ان اطلقوا الا ان كان بصددهم عدم دخول فناء الكافر من حيث كون الوقت مسلما من الحقيقة كان
 او المطلبين اما لو فرض كونه اما متاخر شاهد الحال لذكرناه بنفسه فاقم انية على ارادة الفقهاء من الامامية دون غيرهم وهكذا الامع الفرية الدلالة
 على ارادة خلافه في الاطلاق وكذا لو جعل العنوان فقهاء بلدا وبلد محصورين لم يكره في البلد الا فقهاء غير مذهبهم وكان ما لم يذكرنا في الحق
 اليهم الفرية اما اذا ذكرنا ما فلا يبعد بطلان الوقت لعدم الوقوف عليه خلافا لما في ذلك من ان الاول للصحة عملا بالعرف المتداول للوجود
 وحلا ليدفع على الوجه الصحيح وفيه لا يخفى بعد من انصرف الاطلاق الى ما ذكرناه وعدم الفرية على غير ولو وقت على المسلمين انصرف الى من
 حصل في القيد كما هو الاكثر بل المشهور وهي الكنية المشرفة اي الذين بالصلوة اليها وان لم يفعل خلافا لما في القيد من اشتراط الفعل بل الظاهر
 صريح بغير واحد من قول اطفالهم ومجانبتهم والمستضعفين منهم ونحوهم من محكومهم بالسلامة شرعا للتعبد بل والاثان وان كانت الصلة للوجود
 الا ان المراد منها ليس بغير محرم عليهم كل حكم بكنهه ولو ثبت نحوه وان انحلت الاسلام كالحوايج والخلابة ونحوهم ما لم يكن الواضحة منهم وان اخبر
 دخولهم في الرياض لكنه في غير محله غير فرق في ذلك كل بين كون الواضحة محضا انصرف الوقت بيقبله بشاهد الحال كما لو وقت على الفقهاء ولمنع حصة
 على غير المحن بناء على اعتيابه الفرية فيه وفيه منع شهادته بذلك ولا نلزم بين اقتضائه في لفظ الفقهاء واقتضائه في لفظ المسلمين واللا يقتضي
 الناس وبما ادم ونحوهم والتعليل بعدم صحة الوقت على غير المحن خروج عن محل البحث ولا يمنع ثانيا وان قلنا باعتيابه الفرية فيه كما اوضحنا سابقا
 ومنه يعلم منعنا عن الجمل من خروج غير المؤمن ان كان مينا الحكم بكنهه على وجه لا يجوز الوقت عليه كان من ذلك كله يظهر لك الحال فيها اطنب فيه
 في الرياض فلو بعد ملاحظة كون المخرج في المسئلة الفرية في اولها هذا الحال فانما لا يخرج الى الوجود ان كان في نظائره اولى من ثمانية الدليل والبرهان
 وكذا ما في ترميزان الرجوع الى الاحتفاء قوي وان خفي على تحقيق الاسلام واكثر وهو في علم الكلام والله العالم ولو وقت على المؤمنين انصرف الى
 الا في غير شية وقيل في القائل الشيخ وجماعة الى مجتنبوا لكتابهم من النية الاصل على الصغار والاولى اشبه لعدم الدليل على اعتيابه ذلك الا في
 بل اظهر لادله خلافا من استقر المذهب لان محل ذلك هو المحن غير النية التي لا تترك هذا ما فشرها بالاتفاق عليه وعن الجمل والذين وكافر
 المناخير بل على الله والاكثر على ما اعترف به بعضهم بل في الرياض نية اليهم عدم الفرق في الاضطرار المربوضين كون الواضحة منهم او من غيرهم لكن
 في ذلك بعد ان ذكرنا للايمان معنيين عام وهو المصدقين القليلين بجماعة بجمدة وهو لخص من الاسلام وخاص هو اوجه ضمان احدهما انك لمع العمل
 الصالح فصلا لأكبره ليس يؤمن والثاني اعتقاد الاثني عشر اماما وهو المتفاوت بين الامامية وذكرنا اقتضاها ظاهر المعصية والاكثر قال وهو
 مشكل لان ذلك غير معروف عنه ولا قصده متوجدا بل فكيف يجعل عليه وليس الحكم فيه كالمسلمين ان لفظه عام فيصرف الى ما دل عليه اللفظ

عز غفره اعجب في الاعتناء المتداولة بين اهل الدخنة عز كاهن المعروض بان رواه جليل بن دواع في الحسن والصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
او يعون ما كان كل جانب من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه انهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من بين يديه وعن يمينه
وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله
لا يمان لمن لم يامن جاره بواقعة فنادوا بها ثلاثة ثم اوى سيد الاربعين دار من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله لكنهم اجمروا على المنفعة من اهل الدخنة
حكوا اينك للرسول عن عاتبة ان النعمان سئل عن هذا الجوار فقال الاربعين دارا وعلى ارادة جوار الشرف كساك الفخف كرايا وضربها بياضون
الحياوة لقبورهم واضرب ذلك فنال القربى بل ثاني الشهد بن الهذال القول مع شدة مخالفة للقواعد الشرعية ضرورة افتضائه الوقت والوقت
لم يعلم عدم ارادة الواضع الموصى اياه كاهن واغنى ومن ذلك يعلم ان المدار في التحديد المرتب على تحصيل ثبوت فلو علم بدخوله من خارج عن التحديد في اثناء
الواقعة حكم بدخوله وانما فائدة التحديد عند الاشتداد ولو انتمى عدة الازديع الى الباب الدار خاصة من ابن البرج الدخول وقواه في تركه لعل ظاهر محكم
المقتضى وتبرأ به وكان منبى على دخول الغاية في المقابلة ولعل هناك اذا انتهى الانشاء دار فلا اشتكال في الدخول في ذلك ان انتهى الحد
في اثناء بين دارين فالحد معتبر وان انتهى اثناء دار هل يدخل في احد لا يبين على دخول الغاية في المقابلة ام لا المقصود بالمقتضى المحصور فلا
يدخل وعدمه فيدخل والاخرى بغيرها على الدخول ولو وصل المقدر الى الباب اياه خاصة في على ما ذكرنا واولى عدم الدخول هنا وصرح ابن البرج
ببغوله في عبارة دة وقواه في حق ولا يتحقق عليك ما فيه ضرورة كون المدار في التحديد دخول من وصل اليه بعض هذا الاشتكال خاصة فيما اذا كان
باب الدار مثالا على ذلك والآخر وهو المنبى على ذلك كاهن واغنى ما قبل ولا يبين في الجوار عفا الملكية فيدخل في المساجد والمسبوحات
بل في الغاصب ومعه قوى وان كان الحكمي عن عدم استخفافه بل حكمي عنه الوقت في المساجد والمسبوحات ولو باع صاحب الدار داره فحكمها التثنية
دخل هو وخبر البايع ولو ما عدا الاستخفاف وكذا المسبوحات والمسبوحات ومعه ما ضرورية ودان الحكم على التلبس بالوصف وجودا وعدمه
لوقا عتبه بقصد الرجوع مع بقاء عيار الدعوى ولا يخرج بذلك عن الوصف وان حصل الوقت حالها الامع طول المدة المتضمنة ذلك عرفنا
ولا عبرت بغيرها بالدوام السكتي حتى على الثالث وان اختلف في ذلك في غاية الضعف ضرورة مدخلية السكنى وضد اسم الجار لان
الدوام ومعه لكن يكتفي بما قصد في جوار فلا يكون لداران يسكنها ما صدق كونها جارا لكل من يلها مع ثبوتها ايا اذا كانت سكناء في ما على
التناوب ولو يمسك الفضل فحق لك السكنى ضمن السكنى والظان ان الفسخ على عدل الرئيس على الثالثة لصدا الجار على الجميع وان دخل بعضهم
في العباله ومعه قوى نعم يخرج السيد لعدم قابلية الملك ان كان المراد الملكية لكن في ذلك لو اعيته ناعدا الدور فحققتة على رؤس اهلها
او على عدل الدور وجان على الثاني بضم على الدور او لا ثم يثبت لكل دار على رؤس اهلها وفيه ما لا يخفى من ان لا اقتضاء في التحديد بالدوام عتبه
نفسها في الجوار لا ساكنها بل المراد هم وان كان التحديد بها كاهن واغنى والله العالم ولو وقت على مصلحة كبير وفظن ومعه ما يطل بسمها واذا
بالمرأة صرف في وجه الجار كاهن المشهور على اعترافه بغير احد بل لا اقتضاء على اذ لم لا الضمان المصنف في حق حيث تشبه الى قول مشعر ابره ثبوت فيه
وقد تشبه في حكم المهاد الى لندره وفيه الى الضعف بل في حكمي ثبوت في الخلافة به بل قبل ظاهره بين المسلمين وكان الوجه فيه بعد معلوم ابره
الرافق فيه الدور والدوام ولو لم يدام ثلثا المصلحة بل عن جامع تبع وجامع صدق التبرج بكون الفرض ما نفى العادة بدوامها الا ان الفرض بطلانها
على خلاف العادة استثنى احصته واحلاف الادلة التي ليس فيها ما ينفذ لبطان ينفذ المصروف المعين اذ هو ليس بقضيا لانتهاء الموقوف عليه
الملك موقوف الفرض للمسلمين كما ان الفرض فيها ما ينفذ لانتهاء المصلحة فليس جاز الا صرف في وجه البر البر الذي الاصل في كل ما خرج من ملك
ما لم يكن مخصصا بغيره كاستغنائه في نظائر المقام ومن ذلك يعرف في ذلك وفيه ما لا يخفى في ذكره من الضيق الذي قد عرفت من غير كلام الاحتجاج فان كان
الوقت في حله ما شاء الدور لم يخرج الملك من الوقت في الوقت فصوره بمخرج الدليل وهو منتف من صرف في وجه البر حسب اعادة عرضه الاصل
ان لم يخرج من فيها هو علمه وانما في وقت في الوقت على مصلحة ما تنفرض غالبا كخبر النبي والعباد وجمهوره الى حال كالوقت على صحيح في غيره من اوط
مدرسته كمن بل جزم في الاول بانته كمنقطع الاخر بل هو بعض افراده فيخرج بعدا اقتضائه الى الوقت او ورثته على خلاف حيث لا يجعله بغير المصلحة
اخرى فيمنع التنايد ولما الثاني فندا استشكل فيه من ازالة البقاء فيكون كالنريد ومن الشك في حصول شرط انتقال الملك عن كركم قط الله
هو التنايد فيحصل الشك في المشرط فلا يحكم الا بالمتيقن منه وهو خبر وجب من ملكه من ذلك المصلحة ويسبق اليها في على ارضا البقاء على ملك
انكر ولا يتحقق عليك ما فيه بعد ما عرفت من ظهور وكثرة الاحتجاج اذ ارادة الوقت المؤبد لا ما يشمل منقطع الاخر الذي هو بيناء علم مشروعية ما رواه
انقطاع من اول صدوره وكون ذي المصلحة ما يفرض غالبا لانتفاء دوام الوقت بعد عدم احتضائه فيها وانما هو مصروف فيها حيث يكون ولو بان
يكون بعد اخراج الاخر وقت على المسلمين ويخرج بوجوه البر في ذلك وان المراد ذلك المجزئ ولكن قد عرفت وتذرها لا ينفذ لبطان كما عرفت
وان المصروف في وجه البر الاصل الذي قد ذكرناه في كل ما لا ينفذ مصروف كما يوجبه في المصلحة ما في كثير من النصوص الواردة في نحو الوصية والنتيجة المعبر
الملك لمصداق مخصوصه وقد عرفت كخبر عن انسان اوصى بوصية فلم يحفظ الوصي الا بايا واحدا منها كيف يصنع بالباقي فوقع في الابواب ابا فيته
اجلها في وجه البر ومعه خبر بل ينفذ من الوصي رجل تركه الى رجل وامره ان يخرج بها عنه قال الوصي فظنر فاذا انتهى يسير لا يكتفي للرج فسلط
العتقاء من اهل الكوفة فقالوا لصدوقه عنه فصدوقه ثم لقي بعد ذلك ابا عبد الله عليه السلام فسلط واخبره بما فعل فقال ان كان لا يبلغ ان يخرج من بين يديه
فليس عليك ضمان وان كان يبلغ ان يخرج من يمينه فانت ضامن بل قد يثبت في المصلحة ما في حلة واخبره من الاخبار ما يدل على ان ما اوصى به للمكتملة او كان

وعن أبي بصير

الحمد لله

برکات و بركات

الوقت

الوقت

احداها الذي يصح من ذلك وما انك بطل وقوعه الوقت على حبسها بوقتها اهله الذي قد تم فسد وهما وان ذلك لا يراه على الصحة وقتها الا ان جعلها على الصحة
 حبسا متعينا جديا حبسا بينهما وبين ما دل على كون التمسيد شرطاً ورجوع مثل هذا الزمان بعد موت الموقوف عليه انما فانه من لوازم الحبس كما بان في وقت
 انه لا وجه لما ذكره في الصحة الثاني المشغل على نفسه الوقت فيه بما سمعت بل هو شاذ على ابدانه انهم من الصحة الاول كما ذكره شيخ الطائفة حقيقاً بل لا يخلو
 كونه المعروف فيها بينهم من السؤال والنزاع فيه لا المقرون بهذه الذي امرت قدما بعد انشأ في بعض وقتها ولا اخل من احوال ذلك فيها على وجه يرتفع
 ظهورها فكيف يصح الاستدلال بها ومن جعل كون المراد من معاذرة الاجاعات على ارضها الدوام عدم التوقف كالموت في ابن زهرة ولا كما انما تدعيه
 منهم من خلاف في صحة وقتها الوقت على من يتصرف في الباطن مع ذلك ضرورة من فانه للاجماع على ارضها الدوام المنافي لذلك ودعوى كبرت
 النزاع في صحة حبسها وعدمها لا يوضحها على من لا يدعي حارسه ودينه كدهوى الاستدلال به يوم الجواز في الثانية على المتصرفين كونها
 مستوفى فلا يلزم على الصحة منقطعاً لا الحبس بذلك كله بل هو كالمخلوق في كثير من كلمات المناظرين في تحرير موضوع المسئلة الذي قد عرفت ان الكلام
 في بطلان وقتها لا في ان اثناء مدة وانما الكلام في صحة حبسها بمعنى ان ذلك قريبه على فساد الحبس ولا وفاء سمع الحال فيه وكذا قد سمعت غير مرة
 ارضها التخصيص في كل سبب غير الاناخرج وانما بطل الوقت على شيئا بصفة متوقفة الحصول فيما ياق بل ومقتضى بلا خلاف ولا اشكال كما نصح علم
 الكلام فيه انك وكذا اظهر لك الحال في الجملة لوجهك وقتها لمن يتصرف في كيانا كان بقية على يد ويقتصر او يسوق الى بطون يتصرفون غالباً او بطلان
 في عقبه ولا يذكر ما يصح به بعد الانقراض وان هذه مسئلة ثانية لا تنزع على ارضها الدوام بالغير الزبور وتحتجب البحث فيها ان لو قلنا ذلك
 قبل بطل الوقت كما عرفت انما لا يثبت ولكن لم اتفق في ذلك نعم في هذه وجهي الوسيلة وجامع بين الارشاد ولت في قيم والمقتصر وايضا في
 وجامع صدق ذلك وقتها وكذا الرضا الصحيح يكون حبساً وهو يوم في ارضها النظر ذلك لكن من الجمل ابدانهم الحبس كما كما يقتضي ذلك لبعض كلماتهم
 لقد كنت في جامع صدره انما بعد ان ذكره عدم نقل المهر من الى الموقوف عليه معللاً بان ذلك في المؤبد منة قال في هذا بعض اشياء الوقت كان
 حبساً في النزاع يرجع الى التسمية فقط انتهى على ان قلت وهي صريحتان في الصحة وقتها في بعض اوقات الحبس في الحكم وقيل يجب ان لا يثبت
 المتعوق بمقتضى نزاع وقتها كما هو صريح جامع بل في جامع صدق نسبته الى الشيخين وقت كذا واكثر الاحتجاج بل قد عرفت احوال كونه بذهب الجميع بناء
 على ارادة المساواة في الحكم من الصحيح يكون حبساً وبذلك يظهر لك وجه نقل الاحتجاج في المسئلة في وقت وجهي الايضاح في صحة وقتها الى
 الشيخين وابن الجبند وسلا و ابن ابراهيم وابن ادريس وقال ابن حزمه يكون حبساً بلفظ الوقت وعن المذهب البارع مثل ذلك وفي صحة نسبته الى النافخ
 والشيخ وابن حزمه وادريس ومروفي وجهي المضار ان يكون سكت او عري واحداً بلفظ الوقت ونسبه الى الشيخين وتلميذها وادريس وابن ادريس في
 في قد سمعت من جامع صدق لا نسبه كلامهم لا على اذكرنا مؤيداً بان المفهوم من ابدانهم وعنوانهم وعقد ذلك كونه في صحة الوقت المنقطع من
 وبطلان من المعلوم ان المراد من فساد الوقتية وهذا لا يمكن القول بوجه حبساً ضرورة كون الحبس عقداً اخر يحتاج الى قصد حبس ونقل وهو بيان
 لفساد الوقت المنقطع لنقل العن الموقوف عليه وفي جامع الوقت بغير خلاف الحبس لا يتصح القول في مقرر المسئلة لا على ارادة المساواة ولم
 في الحكم كما هو واضح باذني امل نعم القول بالحبس في مسئلة اخرى وهي ان بعد البتة على بطلان الوضف المنقطع ولو عير بلفظ وقت وجعل منعهما متفرق
 فهل يكون ذلك قريبه على فساد الحبس من الوقت فهو ما سمعت في الاخران بهذه وهذه مسئلة لفظية لها طرئاً اخر من الاستدلال لا يخفى هذا
 المذكور في كلامهم وقد عرفت تخيلاً محال في نظرها هي الاخران بهذه ومن ذلك يظهر لك ما في جامع صدق ذلك من ذكر احوال تلك احدها الحبس
 مقرر مسئلة المنع وهو من كتب الاحتجاج المذهب صحة الوضف المنقطع وعدمها واجب من ذلك ما اطننته الى باض من ان المسئلة ذات قولين احدها
 البطلان فقط والاخر صحة حبساً لا وقتاً واستشهد على ذلك بصريح جامع من قال يا لصحة بانقال العن الموقوف بعد الانقراض الى الوقت
 ورثته وهذا من لوازم الحبس فيكون كلمة العن المنع على ارادة الصحة حبساً لا وقتاً وهو غير ثابت في الكلام وما كانا نرى في ذلك
 خصوصاً بعد قول جامع من ان الانشغال الى وثرة الموقوف عليه وقول اخر ان يصرح في وجه البر ويصرح غير احداً بان لاكثر على صحة وقتها بل التذبح لشد
 به بل قد عرفت عدم امكان نقل القول بوجه ذلك حبساً وما ذكره من اللان الزبور كما يكون صريحاً بخلاف ضرورة كلام بعض مقرر يرجع يعود ذلك الى
 الوقت بعد الانشغال الى الموقوف عليه وهذا لا يكون في الحبس بل لو نقل فيه العن من المالك والمصرح ببقاء العن هناك مع ندمه من ان هذا
 الوقت له حكم الحبس وانما التمسيد لوجه الوقت المؤبد ومنه وبالمجمل لا ينبغي التامل في ضبط تحرير المسئلة منه ومن غيره والتعقيب ما عرفت كما ان التعقيب فيها
 القول بالصحة وانما هو الاستدلال باصول المذهب قواعد لا تكسر ما ذكره ما هو محل للنظر بل لا يتقادم الاشارة المستفادة من عموم ادلة العقود
 خصوصاً ادلة الوقت بها تخالفهم الوقت على حبسها بوقتها اهلهما وحقق الصحيح المرنوي ان الظاهر ان الصريحان بعد تفسير احدهما الآخر
 في ان الوقت الموقت المحكوم بصحة فيها الا من قبل القسمة بل هما ظاهراً وانصرحان لم وهبه الله تعزاً فحة نقادة في ان كل وقت موقت صحيح وكل
 وقت غير موقت باطل مردد على الوتره في مثل المفروض هو موقت مادام الموقوف عليه موجوداً وغير موقت اذا انقضت وقتاً لوجه كل زمان
 الصحة والفتاخر من ان قوله في الصحة الاول هو كك عتك كغيره للكتيبين المتعدين بالصحة الاخر الذي هو كما صرح في صحة الوقت في نفسه الثاني
 منها وهو مقرر في مسئلة فالحجج بينهما في صحة ما ذكرناه بل من قول على حبسك بصفاد انية اعني الموقوف على الصحة والاولى من المصادق
 الظاهر لفظه بطلان ان منه يستفاد ناثر فساد الوقت بالنسبة الى نقل العن والصحة على حبسك بصفاد انية اعني الموقوف على الصحة والاولى من المصادق
 عليه من غير الوقت التمسيد بطلان وجوده الى الوارث بل لا يخفى ظهور قوله في الصحيح الاول باطل مردد على الوثرة في نحو المفروض اظهر

ظهوره

بما في

لفظ الز

لفظ الوفاة في ذلك وكذا الوفاة اذا لو كان المراد خصوص الباطل من اول الامر كان الرتبة على الواضحة التي لم ينقل عنه حتى يدعى ان تلك
العين لا يكون الى احد وانما خرجت عن ملك المالك يحتاج عودها الى سبب جديد واصحة الفاشل اما في ذلك من القبض بالحبس واخره ضرورة انما
نقل المنازع لا العين الخ لا اشكال في بقاءها على ملك المالك في الثلثة بل لانها كما لا يخفى في مقابلة النص في الفروع الوقت لا كذا في شيع نقله على
هذا الوجه ولذا ينبغي تغيير الاقضية التي فيها المهور والموت والفقر والخضوع والعلم والجمل وغير ذلك وفي الجميع ينال في الملك عبثا ومنع من احوال
لا من اقل الوصف وحق فلا بد من مقرر من دعوى كون العين للملوك للوقوف عليه المفروض انقراضه ما دام موجودا امثلا وبعبارة تعود الى الوفاة
لان هذا الوقت بعد فرضه من شرفه على هذا الوجه انما اقتضى نقلها عن المالك ما دام الموقوف عليه غير منقرض وفي منقضاءه وقتا باطلا له و
على الواضحة وورثته كما هو صريح الصحيح الاول فلا يحتاج الى سبب جديد لان انتقاله عن مقتضى الملك انما ينقل هذا المقدار وليس هذا من مقتضى
في الملك وفي الوقت لا كذا في حكمنا الاجماع على عدم جواز ضروره كون ذلك لا كذا في ذلك في المدة فانه لا ما اذا جازت في انقراض الموقوف
عليه فالعود الى الملك بانها سبب نقل كما تعود بسبب الفسخ بالاقالة والرجوع الى المالك بسبب ملك جديد للمالك لا كذا في ملك المالك و
انما سبب فسخ السبب لا كذا في نقل ضاده مقتضى السبب لا على ما ادعى بل ان ذلك هو الاصل في بطلان كل سبب طار على السبب الاجل الذي
منه انخرجه كما هو واضح ومن ذلك كله ظاهر ان الرتبة على الموقوف عليه كما في المقتضى وحكي في بل بما حكى عن سلاط
انته بل ما لا يرد وقال بل لفاضل في محكي به اجنبيا كونه ملكا لمورثهم اذا مورث انما ملكه على الوجه المزبور فلا بد من تركه حتى تشمل ادلة
الارث وكل الغزل يصرف في وجه البراءة كجمله في الغيبة لحوط ونفي عنه الياس في تلف اذهوا ما صير على بقائه وقتا وترك ذكر المصير في
فيصرف فيها وعلى انما لا يجهل ما ملكه ولو من حيث الادلة الشرعية بمعنى عدم دليله بالخصص في شخص لكونه كذا كما نرى ضرورة عدم صحته
وقفا بعد فرض ان الواضحة لم يقصد بوقته الا خصوص المفروض من انقراضه وقد عرفت انه قال الموقوف على سبب بوقته اهلها ايضا وقفا
ح وصره في ذلك منافا للفران المزبور فخطا وما دعوى كون جمل المالك شرعا فبعد فيها ما عرفت من ان هذا الوقت لا يقضي الا اخرج عن الملك
بالفعل المزبور وما عرفت من النص في بيع الوقف الى الورثة بعد التوقيت التي منه ما عرفت في بعد انقراضه ثم قد عرفت ان انتقاله مع هذا الوقت
الى ورثته حين انقراض الموقوف عليه باعني ان يترتب حكمه في ذلك الوقت فلا بد من خلع الوارث السابق لكونه وارثا للمالك كذا هو المذهب حال
موت وارثي الوارث الاول باعني ان اهل الميت لم يترتب ملكا له لانقراض الموقوف عليه لان الملك انما خرج عنه من قبل وهذا الناهل ينقل الى الورث
لان كل ما هو له يكون لوارثه فهو كمنع المشتري بغيره بعد موت الميت بمدة فانه يكون المبيع للوارث الاول ولو كان انتقال المبيع منه كان من قبل
بمنع المشتري اذ هو من كل قدر انتقال المال عنه من قبل ولا لعل الثاني منها لا يخرج من قوة وان امكن الفرق بين المشبه والمشببه بوجود الشيء المبيع
ملكه الباع من قبل ولا الفسخ يقتضيه رد العوض بخلاف المقام الان في ذلك لا ينافي ما ذكرناه من القوة التي فيها ما نشأ اول ادلة الارث لثبات ذلك وذلك
كل ظاهره وجه القول بالرجوع الى رتبة الواضحة على فرض الصحة وقفا وما دعوى ان الفرض ان كان وقفا لا ان لا ينفذ الا بعد الاقضاء والجس حتى ذكر
بعضهم بدو المشرق في الفرق بينهما وانما هي في التذروا وصية والنية الصحيحة لثبات هذا الوقت ان كان متعلقها بالحبس والفسخ ان كان الوقت
ونحو ذلك فلا ينبغي نقل العين الى الموقوف عليه وان افاده في التوقيت فيها يظهر رتبة الوقت في انقراضه مقتضا فجميع افرادها ولا اختلاف في الوقت
ح والحكم بملك العين وعدمه في غير الفرض الجمل لانقراض الموقوف عليه وعدمه وهو معلوم البطلان كما هو واضح ومن الغرض في دعوى ضرورة كون الموقوف
من الحبس فلو لم يندوا القربة بينه وبين الحبس ضرورة عدم مقتضى رتبة ذلك الا على جمل وقفا كي يجهل ظهورها بمثل التذروا العين وكل ذلك ناشئ عن
مخرجهم المسئلة على وجهها ولا يخفى عليك بعد الاطاحة بما ذكرناه ما في كثير من الكلمات في المقام فضلا عما فيها من التورث والله الهادي والحاظ
من رتب الاندفاع والاقطاع ولا بد من دليل القول بالبطلان الذي اردت به الشيخ المبيع على اعتبار الدوام في الوقف على وجهه لثبات الفرض وهو عبارة
محضة كدعوى رجوع ذلك الى التوقيت التي قد عرفت بطلان الفرق الواضحة بينهما وعلى انه يكون وقفا على جمل وهو باطل وغيره ان الجمل وانما
برالانتاء فظاهره وان اردت بعد انقراضه فليس هناك موقوف عليه اصلا فلا يحكم عليه بالجهل اذا بعد انقراضه بطل الوقف وبعبارة
سرت كما عرفت وكذا ظاهره لثبات الحال اية فيما ذكره المصنف وغيره بقوله فاذا انقضى ارجع الى رتبة الوقت وقبل الموقوف عليه ومن قبل
بعبارة وجه البرهان الاول اظهره في شهر من المشهور والله العالم هذا كله فيما لو حصل الانقراض في الموقوف عليه اما مع فرض دوامه وان كان
محتملا من اول الامر فلا وجه لاحتمال البطلان في قلوبا لوقف على الادوية فسلم فان ما نشأ اول ادلة البطلان على تقدير انقراضه لثباته لا يعلم
الغفراء وانفرد حصول النقل وانقراضهم مع الوقت بلا اشكال لعدم الوقوف وغيره لكن في نقل الجمل البطلان على تقدير انقراضه لثباته لا يعلم
نايبة حال العدم وهو كما نرى لان المصنف صرف الى جهة مؤبدة وان لم يكن معلومة الوقوع ومن ثم لو بقي النقل ايداع الوقت كما ان ما ذكرناه من
الصحة انما هو في منقطع الآخر بخلاف منقطع الاول الذي قد عرفت سابقا بطلان خلافه للشيخ واما منقطع الوسط فظاهره ان المصنف لم يترك البطلان
بعد فلو وقف مثلا على زيد ثم على عبده ثم على الساكنين مع على زيد وبطلان العبد والساكنين لكن احتمال محض في الطرفين وبطلان في الوسط
وصرف غلته الى الواضحة او ارثه وكان ينبغي على مختار الشيخ من اجراء حكم ببعض الصفقة فيه التي قد عرفت بطلان فيها تقدم واحتمال الاستدلال
لها بالكسب في الصحيح السابق بدفعه معلومه تقييدها لثباتها اذا لم يحصل للوقف مبطل اخر من قبله ونحوه قد تم فجد جمل البطلان على ان يثبت
باعتبار عدم حصول سلسلة الترتيب فلم يكن الوقف على حسب وقفا له ومنه يظهر الفرق في منقطع الاخرين ان يكون لعدم ذكره موقوف عليه

اخره التي لو فرض كون الواهب منها لم يكن قد اخرج نفسه عن صدقة ويحقق فيه المانع المزبور من غير فرق بين ذي الوصف السابق والمخير على ان
وقد على القول بموت ملك الزكاة للفقراء الذين لا يتكلم فيهم من عليه الزكاة وما اكنته الكلي على نحو ملكية فكما ان حصول الفرض في الثاني يكون متطابقا
على الكلي المملوك ومقتضى برائة الذمة من عليه ملك ما اكنته الكلي ايها اذا اقتضى الكلي بقدر انطبق عليه فاذا فرض ان الواهب ماله ملك لصدقة العشر
خروج عنه فلا بد في هذا الوقت من خروج شخص الكلي به عنه كما هو عليه الفاضل فيها حكمه نعم لا بأس به فيما ذكرناه مما خرج عن المالمية والانتفاع به
على ان الملك كالمصلحة في المهر والعبور على الفطر والمجوس في الخان وهو ذلك مما هو خارج باضبا لا باذنه الشرعية ولو بسبب الوقت والسبق
القطعية او لسبب ذلك هذا في جامع المقاصد من بعض فداوى الشهدا انه يشارك ما المقصد من نفسه او داخلها واستحسن كثرة في الشبهة في ذلك
قال كناية اذا قصد ادخال نفسه في وقت وعقد على نفسه ولم يقصد الهبة او اذا قصد من نفسه قصد اتمام الامام بالنسبة وهو جائز في بيع شرط للخير السابق
واما الكلام مع الاطلاق وقيل ان ادخال نفسه بقصد الهبة الذي يندرج فيها عين مفرقة من المسئلة مع فرض بطلانها بغيره والله اعلم ولو شرط عود
اليه عند حاجته مع الشرط وبطل الوقت وصاحبها ويعود اليه مع الحاجة التي يبيع في مصادقها الى العرف على حسب خبرها من الالفاظ ويورد مع
بها او مطلقا كاستنوف والاصل في ذلك خبر اسمعيل بن الفضل قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يصدق ببعض في جيرة في كل جيرة من وجه الحجر
وقال ان اخرجت الى شيء من المال فانا احب ان يكون له في جيرة فاذا هلك الرجل يبيع ميراثا او بعض صدقة قال يبيع ميراثا
الى هلكه والموت من اوقف ارضانهم قال ان اخرجت اليها فانا احب ان يهاجمها الرجل فانما يبيع الى الميراث فبين قائل بطلان ذلك من اصل ما كان
على ما يخرج من ارضه او يبيع من ارضه في كل جيرة في كل جيرة وان كانا يتخلفن نعم مظهر واقع والمحرر الكفاية لما اذا الشرط المزبور ولام
الوقت بل هو من التعلق والظهور بقوله يبيع ميراثا في ارادة البطلان ولا صدقة ولا يجوز الرجوع الى الصدقة ولو جري اخراج نفسه من الوقت
قائل ببعثه وقضا فان احتاج كان منقطعاً والا كان مؤثراً كما هو صريح كلام السيّد الانصار ومديعاً عليه الاجماع والفاضل في وقت والقطعي في الحكم
من ايضا مظهر الفقرة والماسم بل في ذلك نسبة من الشرط الى السبق والمعظم تارة واخرى قال ان الرجل يبيع ميراثا على الفضل اتفاق من الاجماع
او من اكثرهم وعلى كل حال فلا ريب في انه الاخرى لعموم الوقوف والمؤمن وعدم جواز الرجوع بالصدقة التي لم يكن المصدق بها على الوجه المزبور
وليس هذا من ادخال الوافق في وقت الوقف فله بل هو تقيد للوقت بما يقتضيه انهاء ودم الوقت غير شرط كما عرفت سابقا من جهة الوقت المنقطع
ولا تعليق فيه على وجهه في عقد الوقت بل هو تقيد للوقت على نحو تقيد بوجود الموقوف عليه وبغيره من الاوضاع التي لا اشكال في جوازها عرفت
وجوز على جملتها ما دام غيبا عنه فانه بناء على شرطه منقطع من الاوضاع التي يكون ارتفاعها غائبا بان تكون في الموقوف عليه او في غيره
بعد ان كلفه اخذها اذ قلنا ما بقاء الوقف مع بقاء موقوف عليه وصبر ورثه من الموقوف الذي قد عرفت بطلانه او فزوى ليس هو من شرط
التجدي في الوقف الذي لم اعره خلافا في عدم جواز عدلية في حكمه بل يعلم انه لا ريب في كل حال لا يثبت في شذوذها المناهضة للزوم في الوقت
على وجهه في بيعه خيرا او جيرا وما تخلف فيه انما هو من انتهاء الوقت بانتهاء الوصف المتعلق عليه وفوق واضح بين المتأخرين والخير ان بعد احتمال
ارادة البطلان فيها باعتبار اشراط كونها حرة وهو وقتها لماسمعت من غيبا اخراج نفسه من الوقت في جميع الاحوال حتى يكون ان خارجين عما تخلف فيه
يمكن ارادة الرجوع ميراثا في الاول منها بعد فرض حصول الحاجة منه وعاد الوقف اليه بحيث شرطه فاذا هلك بعد ان كان كذلك يبيع المال الى ورثته
ضرورة بطلان الوقف بحصول الحاجة والوجوه في ذلك ان المسائل سئل عن صحة الشرط وعده وانما على تقدير صحة يكون له ما دام حيا فاذا هلك عوف
على الصدقة لعدم حاجته اليه او يبيع ميراثا فاجاب الامام عن ذلك كلاما يرجع ميراثا بمعنى ان الشرط صحيح واذا حصلت الحاجة اليه يبيع المال اليه وبعد
رجوعه لا يعود الى الموقوف بل هو ميراث ومنه يعلم وجه المراد في الوقت لظهور اتحاد المراد فيها بل بهما يشهد لذلك في الجملة في صدقة امير المؤمنين حيث
قال وانه يقوم على ذلك المحسن بعلقه باكل منه بالمعروف وينفق حيث يشاء الله في كل محل لا يخرج عليه فان اراد بيع نصيب من المال في نفسه بل لا يرب
فليقبل انشاء ولا يخرج عليه فيه وان شاء جعله شراء الملك بناء على ارادة الرخصة له ان شاء يبيع نصيب من المال الموقوف على جهة ابطال وقعه لا
خصوصية في وقت واما القول بصحة الشرط المزبور وجع الوقت حبسا حتى جعله قولا ثالثا في المسئلة ونسبه الى الشيخ والفاضل والمصنف والفقهاء
في عمدة وكرة والارشاد والشهد في حق وجع مع المقاصد والروض غنة فان ارادوا به ذلك مع فرض تحقق الحاجة فهو المختار وان ارادوا بغير ذلك
مع عدم الحاجة اليه بمعنى ان الميت بموته قد احتاج فهو كالحرفة ضرورة عدم كون ذلك المراد من اطلاق الشرط مع امكان فرض النصيب بارادتها كما
المجوز وكذا دعوى كون موت الحايبر غاية لمحبة بعد ان لم يذكر كراما ضرورة انه قد ذكر كراما لم يحصل ففقد ذلك بقاؤه محبوسا الى اخره على ان
المسئلة في الوقت وهو ما علم فصد الوقت به لان مفروض المسئلة من قال وقت ففعل فصد على ارادة لصبر بقربته الشرط المزبور اذ هو كانه في حق
عما عرفت في وجع الى مسئلة لفظية قد عرفت البحث في نظريها وان الخيرة فيها العمل على البطلان لعدم صلاحية اصالة الصحة لصرفها لفظيا كما
نقدم تحقيق الحال فيه سابقا على ان دعوى بطلان الشرط المزبور بعد فرض القول بصحة الوقف المنقطع واختلاف الفضا وكونه باطلا في نفسه للتعلق
به ضرورة معلومة جواز تناثره في الوقت وان لم يعلقا امتوا ولو سلم فهو باطل في المحل ايضا ضرورة اشتراكها بالنسبة الى ذلك وكذا دعوى
ان الحكم يكون الفرض حيثما مع القول بصحة الوقف المنقطع ويحتمل هذا الشرط وكون الفقد الوقف انما هو الخبرين المزبورين اذ قد عرفت انهما بعد
احتمالهما ما سمعنا لا يصحح لاثبات مثل هذا الحكم الخالف للضابط من وجوه وليس في من القول بصحة وقضا على هذا الوجه بمعنى ان الحكم لا يصح
نحو ما سمعنا من جهة حل كونه في الوقت على من يفرض بل هو صريح الفاضل في وقت وان كان هو هنا فيه ولا يخفى فلا يصحح على القول بالصحة

مطلقا لأن المقتضى صافى إلى الجهة الموقوفة عليها وفي بعض المسحوقين كقبض الإيجي والقبض الموقوف عليه فلا بد من بقاء صفة الموقوف على الوصف بخلاف
الوقف على معين فإن قبضه محقق لنفسه المطلوب صرفه إليه وهو حاصل فلا حاجة إلى قصد بعينه وفي الفرق يظهر أن القابض لو كان وكبلا على الموقوف عليه
اعتبر قصد القابض الغير كذا الوصف الذي لا يجوز ما به ما على الموقوف عليه اعتبر فيه ما على الموقوف ولا يكون استصحابا بينهما لأن القبض السابق محسوب لنفسه
لا لغيره ولا يجوز عليك بعد الاحتاط بما ذكرناه سابقا ما في هذا الكلام بعد معلوميته كون القبض يقع على وجه متعدده فلا بد من تخصيصه بالقصد وان
كان الوقف على معين سواء كان في عين المال بغيره ونحوها أو لم يكن فلا يكتفى فافدا القصد فضلا عن المقتضى به عدم قبض الوقف كما هو واضح مع أنه قد
يقع في المنام التوقف في عينه لا في الاصل لا في الاكفاء بذلك كفتان للاطلاق المزبور اللهم لا أن يثنى بالاشتبا المقتضى من القبض منه دون الآخر
ومثل ذلك في الوقف على معين مع وجود إطلاق يقتضيه الاكفاء به والافتد عرف أن ظا لا دلالة القبض المقتضى به قبض في وقت كما عرفت الكلام به
مقتضيا وكذا النساق هنا بعد اخذ الدليل في الاطلاق المزبور الوقوع على الوجه الشرعي كون المدفون من عينه الموقوف عليهم كالمسلمين في الوقف
على المسلمين وفي حكمه من بينهم من طفل أو مجنون بل والمسكين في وجهه قوي كما صرح بذلك كله بعضهم وإن كان لا يخرج من نظره بعض الأقرار التي يمكن دعوى
تحقق صدق القبض فيها كما لدقن الله لم يمنع الرأى مثلا وكوصوف الناس في الصلوات في المسجد وفي الدفن ولم يلق بصفته الوقف لم يخرج عن ملكه
بلا خلاف أجده فيه هنا وكذا نزل لفظ بالعقد ولم يقتضه بل في ذلك هذا موصوع وفان وانما شبه به على خلاف وجهه حيث جعل الوقف متحققا بالادخار
الصلوة وبالدقن كما يحتمل بالعرف وقياسا على تقديم الطعام للضيف العرف منجوع والفرق ظاهر فلت كن قد ذكرنا في أحكام المساجد أنه قال في ظ
إذا بنى مسجدًا خارج داره في ملكه فان زوى بران يكون مسجدًا يصل فيه كل من زاده زال ملكه وان لم يزد ذلك فملكه با في عينه سواء صلى فيه أو لم يصل
قال في كرمي ظاهر الاكفاء بالنسبة ولغيره كلابه دلالة على المتلفظ ولعله الاخرى ونحوه في حق محكي جميع البرهان وتلقا هنا ك ان دليلهم دعوى المسيرة
من المسلمين على ذلك وهي منزهة عن جامع صدان في النفس من ذلك شبا لان الحال فيه كالحال في غيره من العقود مثل التكليف فلت هو كالتكليف من
العقد وخاصة لا غيره ما شرعنا المعاطاة فيه! السيرة القطعية كما نرى في محله لانها كانت هنا مقفوفة في مثل المساجد ونحوها فضلا عن غيره من
عقد الاوقاف الخاصة فلتا ان كالتكليف لا يجوز فيه الا العقد ولا شرع فيه المعاطاة وان حكى عن بعض المعاصرين بوجه ذلك لان كالتكليف **النظر الثالث**
في اللواحق وفيه مسائل **الاول في الوقف** اذا تم زال عن ملك الوقف عندا لاكثر من المشهور بل في محكي الغنية وثم الاجماع عليه وهو الوجه على ما انفرد به
ابو الصلاح في ظاهر المحكي من كافي وضا فاما الى امكان دعوى القطع من النصيب التي سئلت عن بعضها في اثبات انتقال الى الموقوف عليه فضا فاما الى دعوى
كون ذلك هو المراد من انشائه للشرع الشارع المعنى المتعارف فيه على نحو شرعه باقي العرف وان جعل لها شرطًا لخصه ولو لم يخصصه بعد ولا يحظر كونه
فما من الصلوات وفي غير ذلك من الاصل وسبل الثمرة لا دلالة فيه على بقاء ذلك ضرورة اعادة بقاء الاصل بحسبنا ولو على ملك الموقوف عليه بحيث يبيع
ولا يورثه لا يورث ان الحبس فيه مقابل تسبيل الثمرة لا الحاصل لكونه هو العقد المقتضى بقاء ملك العين للمالك اذ هو قسم الوقف لا نقض جواز ادخال
من يريد فيه مع صفه الا لا بد وان لم يشترط فاعرفت منه عندنا مع لا بد على ذلك ضرورة امكان كونه لدليل شرعي هو النصيب السابقة والا فلا
اشكال في كون الثمرة للموقوف عليه فكيف خرج في المنع عن الشرايط المزبور كما هو واضح فافض بعض العائنه من بقاءه على ملك الوقف لذلك وللأصل المضطوع
بما عرفت واضح الفسابل الاقوى ما اطلق المصنف ان ينقل الى ملك الموقوف عليه كما عرفت وقوله القران والغنية وثروته والارشاد وشعر لولده
وجامعهم في الوقف سواء كان على معين او غير معين او جهة عليه حتى المسجد القبر الذي وقف على المسلمين مثلاً بل في ذلك نسبة ما في المتن الى الاكثر وقيل فيها
الى المشهور لان فائدة الملك باستحقاق النماء والضمما بالملك ونحوها موجودة فيه وقبض ذلك بقضاء ارباب المسجد والانه مع انها ليست لا يرضيه
منع عدم كونها بالاولا لا يرضي ضرورة اقتضاء اعتبار المالك في الضمان المستحق من حقوقه من ائلف ما لغيره ونحوه فبعض خرج ضمانها للمسلمين لان
الموقوف عليهم كباقي اموالهم من ارضي المخرج وغيره لعلو رتبة مالك السموات والارض في التشبيه بملك الادميين وما كان لذلك فهو لوليه كالأهل
وفي العلوم عدم كون المقام منها وعلى كل حال فلا يحصر عن القول بالملك للموقوف عليه والمنع من البيع لا ينافيه كما في ام الولد وقصره مع انه قد يصح بيعه
على وجه من الرجوع عند كسبه من الاصحاب لما سمعته سابقا من ان كل وقف لا بد من موقوف عليه ولو من اركان وان الوقف على الجهات في الحقيقة على
المسلمين والمراد الموقوف عليه هو التوقف في عينه بعين من الموقوف ومنعته كما هو صريح ما ورد عنهم في صدقاتهم ففي صدقة الكاظم هذا ما
نشدق به موسى بن جعفر بارض يمكن كذا وكذا وصدا لارض كذا وكذا كلها ونحوها وارضها وبساتينها واماها وارجانها وحقوقها وشربها من الماء
وكل جز قليل اكثير هو لها في رفع او مظهر او مضمض او عرف او ساحة او شبة او مشعل ميل او عامر او عامر فمضد او جميع حق من ذلك على لده
صلبه الرباك والساء الى اخره بل هو المستحق من قول امير المؤمنين للمجاهدين البشير بعين يتبع فقال في الوارث هي صدقة رتبة بيانه في جميع الله
وعاير بسبل الله لا يتابع ولا يورث فن باعها او وهبها فليقبل الله والملاذكة والناس جميعا لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فان
المراد بالارث الموقوف عليه كان المراد من قوله بيشة بيشة ياشة فليقطع عن صاحبها بل لعل قوله لا يتابع ولا يورث يوجب الى اعادة الصدقة بها عينا
ومقتضى على الموقوف عليه لان الصدقة بالعين ليس على وجهه فاما من الصدقة التي يتابع ولا يورث بل هي لعل الى اعادة ملكها مثلاً ملكا مطلقا
على انه لا اشكال في ان اشغال هذه العيون والبساتين والدور والعبدان اموال تضمن بالملك للشرع ما لا يملك والغرض خروج الوقف
عن طهر الا الموقوف عليه لكونه قد صدق الصدقة عليه ودعوى كونه لله واهله القضا ضرورة ان المصدق قد صدق صدقة خصص الموقوف عليه
ومقتضى يشرع بذلك من باب صدقة عليه لا غيره على ان ربا لغرض تعالى عن شبه ملك الادميين وانما هو ملك السموات والارضين وما تحرفه

من الملك المالى المختص بالادمين وملكا بالغير الميراثى انما هو لوليه كلف النفس والذم ذلك هنا معلوم الفاضل ضرورة عدم كون العين الموقوفة من انتقال
الذم الى الام من الامانة كاهل العلم من حصرها بنسب الميراث كاهل العلم ومن كل ذلك وجه الدليل على المسئلة لا ما يذكر في جامع صدق ذلك وغيره مما هو
واضح الصنف من الغريب مع اعتراف بعضهم بضعف ما ذكره دليلا لان الاثرى الانتقال اليه لكنه اعلم في الوقف عليه الميراثى الميراثى على جهة عارضة
وتحريمه فالأثرى ان الملك فيه لله تعالى في ثلثه شئ من ثلثه كل واحد من المستحقين الميراثى على كل واحد من واحد من اثنين او غير معين للاجماع واستحسان
الدينج ولا الجمع من حيث هو صحيح لا حجة في الحاضر به وكان ينبغي بذلك الفاضل في فوايده حيث انه بعد ان حرم بزوال الوقف عن الملك قال ثم كان
سعيه في ان يترك ملكا كالميراث وان كان على عينه فان لا يربا به ملكه وان كان على جهة عارضة فان لا يربا به الملك لله وان كان مخالفا لرى الميراثى
وفيه اول مضاعفا الى ما عرفت امكان دعوى الاجماع من انتقال الاثرى الى الميراثى على خصوصه الميراثى وان ارسل في محله وتوكل بالانتقال الى الله
الا ان الظاهر العارضة لا لا تخفى على الشارع بل في كل مرة او صحتها ان اختلاف بين الخاصة والعامة انه هل ينتقل الى الموقوف عليه او الى الله سبحانه وتعالى
انما هو فيها اذ اوقف على معين او جهة عارضة وانما امكان دعوى الظلم بالخاصة بسببه الوقت وان مقتضاها مقتضى واحد من لو كان من خلفه
عاما او خاصا ولا اشكال في افضاء الانتقال الى الميراثى في ثلثه شئ من ثلثه كل واحد من اثنين او غير معين للاجماع واستحسان
غيره ان نسبتة الملك الى الكل كنسبة الميراثى لثلاثة في الشرع ولا يخصص من القول بهما مثل الزكوة والخمس والارض الموقوفة ضرورة والوصية و
التدوير وغيرها مما تدركها السبب الى هذه التكاليف والنجاسات التي لا تخفى قواعد الفقه خصوصا بعد افاضته في ان الملك في حيز
فضلا عن غيره للسلب ضرورة افضاء ذلك عدم اشتراطه في ان يكون هو مقتضى العقد الذي قد قصد به الصدقة بالعين المنفعة عليهم لكن على
الوجه الذي اعبروا الواصفان الوقوف على حيزها او غيرها اهلها بالانتقال الى ذلك ولعل هذا اطلاق المقصود بالمعظم ان الوقف ينتقل الى الموقوف عليه على
عدم خلوه وقف عن وقف عليه العام وانما خاص حتى اوقف على جهة بل اصل ما قدم من افاضل من حيزها وقف بالقرعة للبحث مثلا خاصة على وجه
بقائه غيره من المنافع على ملك المالك انما يكون من جهة ابقائه ومنفعة الخاصة الموقوفة عليه وان يقع غيرها من المنافع على ملك الواصف كالواصف
بعض المنافع من تسبيل الوقف فتجبد في ذلك بل في غيره من الوقف المنقطع بناء على الاحتياط فانما انفسه من الوقف لا انفسه فيخرج ما ذكرنا
في الوقف المؤبد والله اعلم وبذلك كله يظهر ان النظر فيها في جملته من كتب الاحكام لا بد من الايضاح وجامع صدق غيرها في جملته وانما الظاهر
على كل حال فلو وقف عبدا او حصه من عبده مثله ببنه وبين غيره مثلا لم اعتد له بيمين العنق فطما لم يخرج عن ملكه عندنا ولا عن الاصل بل على
القول بغيره لانه ما من ان الوقف المنقطع جعل الميراثى على وجهه لا منقطع عا ووقف عليه بسبب قهرى كالارث فضلا عن الاحتياط
من بيع ونحوه ومنع بالشفقة انما هو لسبب بغيرها بالعين قبل حصوله فكان وفنا مستحفا في حيزه الشفعة وليس كذلك الخبز المعلق بالعقد دون
كما اردت في محله وعلى كل حال لا بد من ضرورة عدم تغييره بسبب الاستبالات الاخرى ومن هنا لو اعتد الموقوف عليه الملك فعرضت انه الملك
عندنا لو بيعت انما لما سمعت ولعلوا من البطون بحيث يكون مؤبدا عليهم مثلا بل وكذا الحال فيما لو اعتد الشريك وان مضى العنق في حصته ولكن
لكن لو بيعت عليه في الحصة لانه قد عرفت من افضاء الوقت بغيرها ولكن في المتن لتبليد بان العنق لا ينفذ فيه مباشرة فالاولى ان ينفذ
سراية لان العنق مباشرة اخرى من العنق بالسراية لا بد من ان الزاوية بلا واسطة وهي انما انشئت به بالواسطة ولا نهما من خواص عيش الماشق و
توايه فاذا لم يورث الاثرى المتبع وذو خاصه فالضعف التابع اولى فاجعل ان يقول ويلزم من القول بانتقال الموقوف عليه من انفسه كذا في المتن
وبقر بين العنق مباشرة وبين سراية بغيره ان الشرط الاول لان العنق مباشرة على شخص من اهل البيت الميراثى في الميراثى وفي شريكه وهو هنا
مفقود لعلوا من البطون وليس كذلك فانه لا شرط فيه ذلك انه لو ان الشرط شرعا بطر من الفهر لولاه من اعنق شفعنا من عبده ولما لم
نوم عليه الباقى وحق فيسري في باقية وضمن الشريك العنق لا ينبغي مجرى لان لا يوجب ذلك ولكن فيه تردد بل منع بعد ما عرفت من ان الملك
ظهر وادلة الوقف في بقاء الميراثى على وجه لا يورث في تغييره عارضة السبب لا يورث في عوضه وكونه كالميراثى والبيع ولا يورث في كالات بل اصل العنق
من ان لا يورث ولا يورث لا يورث بشي من ذلك وحق فلا يورثه اوله اسباب الاخر من غير فرق بين دليل السراية وغيره وليس معنى منع شريك
البطون ان لا يلاحظها المقصود في الفرق بين العنق مباشرة في سراية على انفسه من شرط السراية فلا يوجب عدم نفوذ العنق فيه مباشرة ولا يورثه انفسه
الانتقال الى ملك العنق وهو مفقود في المقام مع تمامها في المنقطع بناء على الاحتياط من كونها من الوقف حقيقة لاحبات واقفا للشهيرة بل
كاد يكون اجاعا بل لو اجد فالتاثير في ان ظالمين اخصاص حريبان الاحمال الميراثى على القول بانتقال الى الموقوف عليهم دون القول
ببقائه على ملك الواصف وان انتقاله الى الله ثم سانه بل هو صحيح حيث قال ان الوجهين سندان على الملك فان قلنا هو الله ثم او الواصف فلا
سراية وان جعلناه الموقوف عليه فالأثرى بغيره السراية وفي غاية الميراثى ان احال القويم على تقدير القول بالانتقال الى الله تعالى ونفوى
على تقدير القول بانتقال الى الموقوف عليهم ولم يبرهن حكمه على القول ببقائه على ملك الواصف وبما وقته بان انتقاله الى الله سبحانه وتعالى
الخبر بغيره السراية في ان لا يورث ضرورة ارادة قطع سلطنة الادمين عنه والافقو كلكم ولذا يابى في بعض الوجوه وحق فلا مانع من
نفوذ العنق فيه مع الدليل كما ان نتيجة عدم السراية فيه على القول ببقائه على ملك الواصف بان ليس له كحضارة الملك البطون منقصة با
لوقت ومن شرط السراية محضية الملك واضح المناقشة بان دليلها عام ومن هنا قال في تلك الحق ان الاحمال فائمه على الجميع لان عموم خبر
السراية شامل للجميع والمنع مباشرة لما روى وجود ذلك وقد قررناه سابقا والفرق بين ملك الواصف والموقوف عليه ضعيف جدا فان

كلانها

كل منهما ممنوع من التصرف الموقوف عليه وطا وباقى البطون او لعدم افضاء الوصف تجبيل لاصل عن مثل هذا التصرف قلت ودعوى انها على خلاف
القول اذ يقتصر فيها على المنفق وهو غير الملك المفروض فيقتصر عدم جريانها حتى اذا كان الملك الموقوف عليهم كما هو واضح والامر سهل بعد معلومته
الحال المسئلة **المسئلة الثانية** اذا وقف على ملك فحق كذا كانت نفقته وكسبه شرط ذلك او بشرط وان قلنا بانقل الى الموقوف عليه لان نفقته
من شرط بقاءه كعادته العفارة وهو من شرطه على حق الوصف عليه وكان الفرض بالوصف انتفاع الموقوف عليه وهو موقوف على بقاء عبه وانما يتوقف
تصير كذا شرطها من كسبه ثم لو عجز عن الاكتساب لا ينشئ به كانت نفقته على الموقوف عليهم وفيه ان الكسب احد اموال المولى لانه هو الموقوف عليه ولا يلزم
على التفصيل الانتفاع بالواجب عليه من المال المرزوق وكذا الفضا الاصح الشرط المفروض منه ومنه ان الوكيل في المسئلة كان اي انما عليهم بناء على الانتفاع اليهم
كان شبيها بالادلة لا سيما مطلقا ان نفقة المولى للمالك من غير فرق بين الموقوف عليه وغيره وبين كسبه وغيره ومنه اننا نرى جميع من اخرج من المصنف
جاءه بما اذا كانا نوصيين ولا كانا في كسبه ان كانا في كسبه فبالاخرين المال فان لم يكن بيت مال وجبت كتابا بغيره من المحتاجين بل في كسبه
في كسبه بغيره وان كان نصيبين ان قلنا بان الملك لله فان نفذ رضي الموقوف عليهم وبناء في ذلك على ان نفقة الاجير الخاص والموصى بغيره على معنى
المنافع اما لان جعلنا اصله على الموقوف عليهم بغيره والاخرى كسبه فان نفذ رضي بيت المال ويجعل كسبه في بيت المال مطمئن قال وعلى القول بكون المالك
الواقف فالنفقة عليه على الاول وعلى الواقف على الثاني فان نفذ اعلت او غيرت فحق كسبه فان نفذ رضي بيت المال ويجعل نفقته كسبه وتقدم بيت
المال ومن الانصاف وظاهره ان وصيها انما في كسبه وعرض ظاهره في بيت المال ولكن لا ينفق عليه ان نفقة اطلاق دليل لزوم النفقة للمالك من الموقوف
بين كونه نصيبا او غير نصيب مع فرض جميعه على الموقوف كالموقوف على الموقوف عليه ولو لم يكن في كسبه وكذا لو قلنا انه لله لله شانه كانت
جميعه من اموال الله فان كانت والواجب على بيت المال او على الناس كتابا بغيره من المحتاجين وبناء على ان نفقة الزوج تكون النفقة على الزوجان نفذ كان
في بيت المال والواجب على الناس كتابا لان المولى هو مالك النفقة فالنفقة عليه وكذا نفقة الاجير والموصى بغيره لان نفقة الاجير لا يكون لها
بغيره عليه العقد وكذا الكلام في مؤنة شبيهة بعد موته واماعادته العفارة مع عدم الشرط فلا ينفقون كونهما من نفقته بل لهم بذلك ما من غيره نعمه عليه
انفذت عار من المعلومه ارادة بقاء العقب فاذا اقصى الموقوف على احد الجوز الذي يجب حفظه لئلا كان النفس المحترمة وبما لا يخفى ان نفقة
ما لم يدخل في المقام وعلى كل حال فلو صارت مقعدا مثلا انفق عندنا فنفق طريح عنده وعن مولاة نفقت لصبره ونحوه في حق حكم الاجراء كانه لا
خلاف في ذلك بيننا ولولا ذلك لا يمكن الاشكال في ثبوت نفقته الاستبنا على نحو ما مضى في السلبه اللهم الا ان يدعى قوة دليلها على ادلة الوصف ولها
القول والله العالم **المسئلة الثالثة** لرجعي العبد الموقوف عند ان الفصاح بالاختلاف بل الاجماع بقسمه عليه لعدم ادلته على جبره لا يصلح ادلة
الوقف لارضها فان كانت دون النفس في الباقي وفقا للاصل وان كانت نقضا اقصى منه وبطل الوقف بانقضاء موضوعه وليس للرجعي عليه ستر قائم
بما هو ظاهر الاكثر وان جاز في غيره لما في بطلان الوصف لثبوت نفقته اقصى منه بقاء العقب على حاله حتى يرتقوا ورث الشجر والارض لكن
في جامع صدره ولان لذلك الاولين من استحقاق الابطال بالقتل بعد مطلوبه لا نفقته بل في جميع بينه في ذلك وبين حق النجس عليه والناس في الوقف
انما هو بيت لا يطر عليه ما يتا فيه وهو موجود هنا في القتل الذي هو اولى من الاسترقاق وهو كما نرى بعد القطع بعدم الاولوية المربوية وحسن القضا
شذنا في النجس الثابت للرجعي عليه انما هو في غير الفرض المستند فيه احد الفرضين لظهور قوة ادلة الوقف على ذلك من وجوه بالنسبة اليه ودون القضا الذي
لا يوطئ له في غير الوقف المستحقا منه من ادلة الظاهر في ارادة نقله عامه عليه بالسلب والنجس او انه في الاصول ذلك الذي هو من قبل جده بالار
نحوه ونحوه في الفصاح ونحوه وان كانت اجنبا به خطا تعلقت به مال الموقوف عليه وان كان ذا كسب على الشيخ وجاؤه بناء على الانتفاع اليهم نفقة
1- بهذا انما من قسمة الموقوفه لا افضاء ذلك بطلان الوقف في الكل والبعض فيمنع عليه الفرض الاخر من النجس وهو العبد كما في بعض القضا من الفرضين
الاول وفي بعض النسخ انهم ينفقون المال كسبه لان المولى لا يعقل عيدا ولا يجوز اهدار اجنبا به ولا طريق الى عتقه فتوقع ذلك جوازا للرجعي وهو
شبيه عندنا في القوة والفقهاء في الفروع وعبرها بل في ظاهره كونه الاجماع عليه وفيه ان كسبه احد اموال المولى فانما يدوم من بقائه عقل المولى ولا دليل على
سقوطه انما من اموال الرجل لانه في غير كسبه ومنه ما قال في ذلك فخرج تعلق حق اجنبا به ببقائه اذا لم يكن كسوبا فيجوز بيعه كما يقتل في العبد بل في
نحوه من ذلك بغيره من اجنبا به بناء على ابدن الوقف في بقائه عليها من اول الامر ببقائه الا ان نفقته المولى كما احلها الفاضل في المحكي عن
الامر من قوة والامكان النجس سقوط حق اجنبا به من المولى معطاه في كسبه لانه لا يعقل عيدا ولا ينفق عليه فيلزم طرح انتفاعه الفهمي او ياخذ
2- بيت المال كما احل المفسر في الجواز فالنصيب في المسئلة احد الاجنبا لئن وان كان الاول اقربها الى التعلق بمال المولى معطاه لا خصوص كسبه فان كان
3- اجنبا في ذلك لا ينفق عليه من وجهين فاحد النصف ولا ينفق ذلك مادكرناه في مسئلة العبد لثبوت حق اجنبا به وعدم بطلان دم المسلم بالقتل
جزء من حيث فن منع عدم الشك في قبه الذي هو مقتضى دليل اجنبا به بغيره بطلان دم المسلم وموجب حق اجنبا به بالنسبة الى حق الوقف والمعلق خلا
4- مسئلة فانه يوقى نافع والله ان هذا كله على القول بانقل الى الموقوف عليهم ما لو قلنا بعدم انتقاله وانقل الى الله ثم فمقد وغيره ما تعلق كسبه
5- في تلك ردت قطعا لكن قال مصلحنا لانك ويجعل بقاءها على الوقف ويبعث المال بل في عتد وكذا ان كان على المساكين وعلى المسترخي في الشك
6- باسب لكن لا ينفق عليه بعد انما ذكرنا انه لا فرق بين الجمع فيما سطر من الاجنبا لئن واخرها الموقوف عليه فان وجبت اجنبا به انشا لكونها
7- لا او كان اجنبا بها فلا يجوز بين حق الموقوف عليهم دون نصيبهم كانه محكي ثروا النصرة واحل في عتد وفواه في محكي طوا لاضلاع لكونه شبيهة لثبوت
8- نفقته بهم ان لم يكن منها فلا استحقاق لغيرهم من البطون الذين يوفى استحقاقهم على وجه دسم المفروض منه وعلى وجود العقب الموقوفه وان كانت

على ان

حقيقة العبد الموقوف

هذا هو

اولاد البنات في الفرض نظرا عن ابيها فتح من الفرق ضعيف وعلى الكتاب بان الاصل الرجوع الى اهل البيت بل عز الانصاح وجامع صدق اختلاف مع الموضع وان لم يكن
 في غير محله ولو وقت على اولاده واولاد فلان واطلاقه لم يكن شرا في حاله وانما انصرف الى اولاده لصلبه ولم يدخل معهم اولاد الاولاد وقال الله
 بل يدخل كامل الفرض وفيه بئر والمذهب في بعض ينفع في اللغة وكثير ترك الجمع لصدق الولد على الميراث حقيقته ولا ينبغي ان لا يولد اولاد اولاد فلان ولما ولد
 لا ينفق من اطلاق لفظ الولد وان قلنا انصبة معلومة باختلاف الميراث فلا بد من الاصل في الفرض كونه حقيقة ضرورة وجوبه الى ابناء بعض
 افراد المطلق عند الاطلاق وربما يؤيد في انصبة قوله في وصية ابراهيم بن عبد يعقوب احتمال كونه الميراث بغيره بكونه عطف جبريل على
 المذكور في قوله من كان عدوا لله فلان خلافا لظاهر العطف وبين ذلك بطلانك سقوط الاحتياط من الاستدلال على كونه ولدا حقيقة مطروحة في خصوص
 ولما ذكره في الانصبة لم يعرف من ان وجه المسئلة ما ذكرنا اللهم الا ان يمنع الاستصحاب الميراث بغيره الاستدلال المذكور وقد ذكرنا هنا في غير محله
 ان ولدا لولد ولد حقيقة من ذكرنا وانما والله العالم ولو قال وقت على اولاد اولاد اولاد فلان في انصبة البنين دون ما نزل الاصح الفرضية بينه
 عليه يعرف من الاستصحاب الميراث بغيره في ذلك بين الذكر والانثى ولو قال على اولاد اولاد اولاد فلان في انصبة البنين دون ما نزل الاصح الفرضية بينه
 اولاده لصلبه خاصة بناء على ما عرفنا فاذا انقضت اهل محض الشجر كما لا بد من بعض بصرى الى اولاد اولاده فاذا انقضت اهل الفرض والاولاد ذكر
 صمغوا وفي تشراف ما الفرضية الحال وما لشمول لفظ الولد المتأخر كقول المفيد وجاؤه وكأنه بالابنة في غاية المراد قال علما في النظر والتميز
 المتأخر يجعل ذلك الحياض واداء مورده للفظ ولا شك ان عطف الانصبة على الانصبة من غير ذلك ولا لكان الوقت متعلقا بالوقت شأن
 الدوام وقبل ان يصرف الى اولاد الاولاد لان الوقت لا يكون انقضت منهم شيئا انصرف الى الفرض بناء على جهة منقطع الوسط وهو شبيه
 باصول المذهب في عدم ضرورة ان لا دلالة في اللفظ الميراث على دخولهم في الوفاك مطابقة ولا تفنينا ولا التزم اذا تلازم بين اثنان في انقضاء
 وبين كونه وقتا عليهم والاولاد في انقضت شرا فيهم مع الاولاد لانهم عليهم والمصنف لا يقول به واعتبار الدوام في الوقت لا يكون في رتبة على الاظهر من اللفظ
 ويكون في فائدة ذكرهم ارادة الشرا فيهم فلا دلالة في عطفه انصرفهم على انقضت الاولاد على ارادة الدخول بل على جهة دلالة على عدم نعم على قول المفيد
 ومن تبعه في اطلاق الاولاد لا دلالة فيهم بغير دخولهم في الوقت معهم على الشرا فيهم لا على الترتيب بغير اللفظ الاول ويكون ذكرهم ثانيا لغا فائدة بيان وقت
 استحقاق الفرض فيكون في قوة تقيد اطلاق الاولاد الشامل للبطون المنزلية ابايا لبطون الاولين ويكون ذكرها فنية لا اذادة تخصصها بالاولاد
 وان كان منها من لا يابده ابا لولا الفرضية اما على المختار من انصبة اخص من اولاد الصليب من اطلاق الاولاد ويطلاق منقطع الوسط في المراتب
 المتأخرة مع فرض تخلف انقطاعه فالخيار المطلقان اللهم الا ان يدعى فيهم غرض ابيانه الميراثية للدخول على الترتيب المذكور ولكن الميزة على ما
 ذكرنا اختصاص ذلك بالبطون وقد تقدم لك البحث سابقا في صرف الوقت بناء على جهة المنقطع حال الانقطاع بغير ذلك فلا حاجة الى احاد
 بعد معلومته فشاء لديك بل في رتبة عليه كما هو واضح والله العالم المسئلة **السادس** اذا وقف مسجد مثالا فخر وعرفا لغيره او المائدة
 للخرجهما لم يطل بين لك مسجد به للاصل بعد ما كان الانقطاع به ولو فيها ما في وجه لم يصب بذلك الى ملك الوقت ولا يخرج المصنف من الوفا
 وان لم يبق آثاره غيرها اذ هي المائدة في المسجد بغيره فلا خلاف في شئ من ذلك بيننا وفي ذلك هذا كله في غير الميراث في الارض المفوضة عنه
 حيث يجوز وفقة تبعا لا قارا المصروف فانما ينبغي بطلان الوقت بزوال الآثار والى المقتضى للاختصاص في بعض الاصل اللهم الا ان لا ينجح
 فيه رسوم ولو في اصول الخطا بحيث يتبدل ذلك اثر في الجمل كما هو العال في غير ابناء البناء ومع قول المصنف في ان لا يملك الا في المملوك بالاصل
 اذ لم يشر في الوفا الا العروة وهو عرض المسجد وان زالت الآثار رجع قلت قد اشترنا في كتابنا البيع الاخر في ذلك بالسيرة القطعية على
 انقضاء المساجد فيها واجراء حكمها عليها من غير حيل للآثار في ذلك ضرورة اختصاص المسجد بالدوام والتأبيد في فلاح وجه الحكم بمسجدها
 لا على هذا الوجه بل التزام عدم صيرورها مسجدا في اول وان كان هو مورد بالسيرة القطعية بل بالمعلوم من الشرع من جريان احكام المساجد في شئ
 المرفق ونحوه ووجهها في المفوضة عنه وعلى كل حال فاعين بعض المائدة من هو المسجد بغيره في ملك الراضة قيا ساعلى الواحدة التسليم مثلا في غير
 منه كان الكفن للورثة لجامع فلهذا المصروف في الموضع من واضح الضعف ضرورة ان الكفن الذي هو من الزكوة قد كان ملكا لم يورث الميت وان وجب
 عليهم صرفه في ذلك في كنفه فاذا زال الموجد الى كان كما يعود الى الزكوة اذ الى الوقت وانما في ذلك ان كان منها بل قلنا ان مقدار الكفن من الزكوة على
 مال الميت فالحكم في كنفه معلوم في نفسه بما دام الميت محتاجا اليه ولا يدخل في الارث المسئلة **الثامنة** اذا انهدمت الدار على ما بيننا في انما
 شئ لم يخرج المصنف من ذلك عن الوقت ولم يخرجهم بها بلا خلاف في جهة بين من فضل كالفان والتمسك بين وضربهم لان الخراب لا يصلح لنقض الوقت
 ابطال الميراث بناء على التأبيد وعلى عدم جواز بيعه ولان المصنف من جهة الموقوف وهو ما يقبل بل يمكن الاختلاف في ذلك الا في بعض المائدة في غير محله اذا
 انهدمت ولم يكن عمارتها كالمسجد وفي ذلك تشبيه في حال الارض لم يصب على ما سمع في المسجد فلهذا لا ينبغي ان الحكم كك مع فرضه في وقت عقد
 الوقت عليها من حيث فتنها وان فارت ذلك كونه اذ اقيمت مباح بزع ونحوه مما تكون قابلا لاداء الاصل لان انقضاء بها في الدار وان كانت حال
 الوقت دارا الا ان يصحح بالاشتراط نعم قد يشكل في غير محله اختيارا كما نص عليه في كنفه قال لا يجوز في بيع الوقت عن يده فلا يجوز جعل الدار
 الموقوفة دينا ولا حيا ولا العكر لو شئنا الاستمرار من الاضياء لا وضعا وعلى كل حال فيها وقت لا يجل لؤمن بالله تعالى واليوم الاخران يبيعها
 ولا يبتاعها ولا يملكها ولا يبيع شيئا منها في الله الا ان يجل ذلك من لبيان الاشتراط مئة كما يجل كنفه على وقت الدار المحفوظ وقتها وادائها
 لكن لا يخرج عليك انه ادعى هذا الجمل لظهور وقت الدار الى اذلة الانقضاء بها اذ اهكذا الامع المصنف بعيد من ذلك وهو خارج عن محله

هذا هو الفرض في ملك

انما كان وجه التحيز في العلم بل في كونه نفي الحق عليه الله على القول بان انتقال الملك الى غيره لانها مسئلة اجتهادية لا يرفع احد من جانيها
 اصل القيمة من الجانب الخلفي هو كفاية دور الحد ونفي عنه البان في ذلك وان كان فيه ما لا يخفى هذا كله ان العبد لم يترك ان يتصور اهل طبقته فيه والا
 يجب عليه في حق حصة الشريك بل في ذلك وفي حصة نفسه حصة وجه قوي لان ملكها مشترك بينهما على حد سواء ووطى الاثر المشترك بوجوب ذلك ولكن لم
 يتصوروا له هنا قلت قد بان من عدم صدق اسم الوفاء عليه بغيره ولا اقل من الشبهة التي ندره لحدابته وقلة نظام الكلام في ذلك في البيع فيما لو وطى
 الشريك في الجارية المشتركة وكيف كان فهل يقصر الامر في الغرض او لا قبل ضم كاعزنا - كونه وشرح الارشاد للفخر والاصحاح وحواشي الشهود بل عن غايته
 المراد فسيبنا الى الاصل الفاضل ولو فهمنا من ذلك وهو السبب في صيرها ام ولد بالانصاف الاجماع عليها في ذلك وقبح تنقيح بوجوب كونه من امهات الاولاد
 فتعذر القيمة من تركه لمن يلبس من البطون وغيره وولد بل من وفاقا لثاني المحققين في الشهود المنع سببه مطلق ذلك على وجهه بل الغرض ان لا يرفع
 ظهور الاولاد في عدم القيمة بالاسباب الاختصاصية والفهمية ونقلا الى خصوص استصحاب بناء حكمه ولو فرض عدم الاستصحاب على عموم الاستصحاب او السلام عن
 معاصره بعد معارضة بعضا من الوقت وخصوصا بناء على عدم افضاء الملك الوقف الاختصاصي ولذا صرح وقف من ينشئ على الموقوف عند بعض شئ
 على تقدير صيرورته ام ولد فلا خلاف اجماع في ترشيد الحكمين المربوبين مع بل من كونه والاصحاح الاتفاق على ذلك بل عن ان الناس من المون على اخذ قيمتها
 من تركه وانما المشقة فيها ما جعل لها فزال ان الموقوف عليه اذا تلفت اشترى بيمينه اخرها اصابته في بها اخرى بغير مقامها ومن قال تنتقل اليها قال
 اعطى من يلبس من البطون تلك القيمة وهو حق حاصل مراده ان لا يخلو عنه على من بعده انما بعد موته الله هو سببنا انما فيها المشرك عليه رتبة كونه من
 المستبارة وهو فذلك الحاصل انما هو ان ملك البطون لا يتغير فلا يكون القيمة له بغير قيمتها الا احتمال لان اللذان معتمدا في بقية العين الموقوفة
 والموقوف عليه وجوزا ولعل هذا هو الوجه في اشكال الفاضل في عدالة ومعه تنقح بوجوب تركه قيمتها من يلبس من البطون على اشكال وتزدد
 الى البناء على وجهه الى ذلك الى صيرورته ام ولد واعترضهم الشهيد في شرح الارشاد بانها اذا كانت ام ولد حكم بنفوذ الاستبلاء في الحال كما في صورة
 ما اذا وطى احد الشريكين وعلقت الى ان قال ولعلمه اراد بذلك انما كان لصدا الاحتمالين صيرها الى من يلبس من البطون وهو الا ان غير ملك نازل في
 الى ما بعد الموت ولا يلزم منه ان الحكم بنفوذ الاستبلاء وبغيره ولا ان الفرق بين المقام وبين وطى الشريكين واضح ضرورة جليلته بين المالك وبين
 المصروف في ملكه بغير الاستبلاء بل الاحتمال في توريثه القيمة عليه كما ظاهرت عليه النص والفتاوى هناك بخلاف المقام الذي لا حلول له فيه
 بين العين الموقوفة وبين البطون الا ان عدم استصحابه لان الوقت كان هو السبب المنع من التصرفات الناقلة فلا وجه لترك الضمان عليه هنا بغير
 الاستبلاء وقائما انما في تصرح بعضهم بانها انها من نصيب لهما اذ على تقدير انهما من وطى احد الشريكين ينبغي اخذ القيمة منه لانه من نصيب لهما
 ومنافاة لصريح الحكم عن كونه بل وكلاهما ينف في الحواشي بل في ظاهره ان من وطى احد الشريكين ينبغي اخذ القيمة منها من تركه على كل حال بل ولما سمعنا
 من عبارة الفاضل لانه على هذا التقدير لا تخفى القيمة من يلبس من البطون قطعا فلا يخفى الاشكال المذكور في احتمال اختصاص البطون للقيمة بل لهما انما
 بغيره اذا كان الانكشاف واضحا من اختصاصهم بالوقت ولا يخفى الا اذا كان الحكم بنفوذ الاستبلاء بعد الموت اما اذا حكمنا بنفوذ قبله فان اختصاصا
 بالوقت ثابت للواطئ فاجب ان القيمة عليه على هذا التقدير انما هو مشروط بحقوق الموقوف عليهم جميعا فكيف يمكن لخصاص البطون للقيمة بل القيمة
 ليكون فيه اشكال واحتمال ان المراد بقوله ان القيمة من يلبس ام ولد غير ان القيمة لا تكون وقتا لم لخصاصهم بذلك طلقا بانه صريح الحكم عن كونه وظاهر
 عنهما منع ان الاستبلاء انما يتركب عليه الحق الموجب للانكشاف بعد الموت ضرورة ان الولد اذا مات قبل ابيه لا يخفى سبب الحق المتضمن لطلاق الوفاة
 بعد ثمانية وربعه ودعوى ان ذلك كاشف عن نفوذ الاستبلاء من جهة ليس بالي من دعوى عدم تمامية السبب قبله وليس في النص الا الانكشاف في نصيب
 الولد ومسئلة وطى احد الشريكين قد عرفت انها مورد نص وقوي وجه الفرق بينهما وبين ما نحن فيه واضح وقد عرفت ان الكلام فيها في محله فلا حظ
 نامل على ان لو سلم افضاء الاستبلاء ذلك كان الميزة شراء عين بدل اهلبيتها لانها غير الى البطون الا ان ملاحظة الى ارادة استمرار الوقت استدل
 المقتضى للوقت بل هو مع كونه صدقة جارية كما هو واضح واضعف مما ذكره ما حكا هو عن شخص السيد عبد الدين في شرح مشكلات الفوائد في حلقته
 ورسالة من هذا بين الاشكالين انما يشان ان على تقدير دخول ولدها في الوقت لا ينتقل اليه بموجب ما به شئ منها او الجمع اما على تقدير عدم دخوله في الوفاة
 فيكون الوافي انتقلت الى بطون اخره فلم يجر للولد عليها ملك فلا يقصر فيها عن وفيه اولا ان مناف لاطلاق صيرورته ام ولد وقائما ان مناف لهما
 ذكره الفاضل في عدم جواز من يتحقق على الموقوف وانما يتحقق في قضاة ملك ولدها لها على جهة الوقت لا يقتضي انشاؤها عليها انما المقتضى لملكها بطون
 الارث ومن ذلك بظهر ملك زيادة ضعف القول بصيرورته ام ولد ضرورة نؤلف ذلك على القول بغير جها من الملك الوقفي المعتبر من الملك با
 الاستبلاء من جهة او قبل الموت بان ما يتوجه وارثه ولدها خ نصيبا منها يتحقق عليه وبغيره غير فتعذر القيمة منه وهو كما ترى ضرورة ان
 الاستبلاء لا يتركب في الملك وانما هو بطل سلطنة بعض التصرفات فيه وكذا يظهر لك من القيمة في حلقته من القيمة هذه المسئلة التي قال بخبر
 المحققين في شئ من شعبة المبادئ ثم لا يخفى عليك جميع ما ذكرنا على ان خسر اختصاصا لاول بالواطئ اياهم مع فرض ترك ليعمل بحكم القيمة من حين
 الاستبلاء ام بعد الموت لظن الثاني كما في جامع صدق مثل باقلناه وان خالف في ذلك لا يشهد في ذلك الارشاد اذ هي لان باقية على حكم الوقف فلا
 ضرر على الشريك الا بالامور المتضمنة لانتهاها كما عرفت والله العالم كما لا يخفى عليك ان الميزة على ما سمعنا من الشهيد اخذ قيمة عوض الانه بغير
 بها ما يكون وقتا للموقوف عليهم ثم بغيره الولد ما زاد على نصيبه من اصل التركة للورثة بسبب الاتفاق الحاصل من من يلبس من البطون نصيبه عليه بل لعل
 ذلك ملك بناء على ظاهر كلمات الاستصحاب اقبل بما كان هو الانسان من نحو عارة النكاح لانها انتقلت من الوافد الى خصوصه لانه وقتا

والفقيه

الاصناف

الورثة فتنص صريح بغير قبضتها للوقوف عليها من نصيبه لكنه كازى ولو كانت لازمة موقوفة على الواسط وقت انقطاع وقتنا بانفعال الملك اليها ولها فحق
 غرضه العينة فضلا الى ان يثبت الملك السابق وكذا لو اولاها الواسط وقتنا هو الملك لا الموقوف عليه فكيف كان فلا خلاف بيننا كما اعترفت به بعضهم
 صريحاً وظاهراً فانه يجوز ترويض الامة الموقوفة وما من جامع قبح من سببه عدم الجواز الى الدليل لا يقتضيه كون المائل من اركان المنة فحقه كذا وقوله في الحكم بالانبي
 والافرن لا يقتضيه ذلك اذ لا يثبت الاشكال فيه اذ قد صرحوا انه عند صل بعض مناصها كالاجارة واقتضاء ذلك ان ينضم لها الدليل المسطلح لها والذين يجمع
 الثلث لا يظن لا يمنع جواز الانشغال بها للملك لهم بعد الوقت ومن ذلك يعلم فوجز وطى الواسط لها ان لم يكن لاجتماعا وعلى كل حال فالملوك لا يترجمها الموق
 عليه بناء على الانشغال اليه والواسط بناء على البقاء على ملكه والحاكم بناء على الانشغال الى الله تعالى شانه كما لو كانت اية موقوفة على غيره العود وما من الشئ
 من ترديجها انفسها على الاخر في حق جمل وكذا الحال ان الموقوف عليه ملك لا من منافع الموقوف له وان كان للمالك العينة غيره ولذا لا خلاف ولا اشكال في ان
 مذهبها للمورد بين ايراد الوقت لا يترافاة كاجرة الدار فلا يدخله الملك العينة بين التناكح ويصرف في وقت الاول على الاذن من
 من السبد وهو الملك العينة ولا يكتفي به ملك المنفعة بخلاف غيره ولعل هذا هو السبب في انفسها ظاهراً على كون الموقوف للتناكح على التفصيل الذي ذكرناه
 كان هو انهم ان لم يكن اجماعاً على النظر بعد انفسها الوقت فملك سائر المنافع الموقوفة عليها التناكح كما هو المفروض وكذا ولها من ثنائها
 اذا كان من موقوفاتنا اذ هو كثره البشاشات يخصص به البطن الكاثر لولدهم وان كانوا غير حاصل العقد في زمانهم بل لظاهراً من كان موقوفه
 زمانهم وان لم يولد خلافاً للحكم على الاسكاف والشئ من قبيل الاول الا ان في الوقت كالمدة والمهونة اذ هو بعد انفسها الحكم في المعتبر عليه لا يصح صفها
 بناء على حيزه العينة كما هو واضح فان كان الولد من حيزه يخصص صحيح كان غير بلا خلاف لا اشكال في انفسها الجاهل بالهبة بالانبي لا يشترط الا ان يخصص
 عليه وقتها في العقد فان يكون وقاح خلافاً لبعض كتاب الله في كتاب التناكح انفسها المهرية كانت الولد من لانها كما نصيب العينة في ذلك
 ولكن عليه قيمته لظن الوقت موقوف عليه بناء على ما عرفت كما لو وطى غير الموقوفة شيئا لانه السبب في انفسها التناكح على اهلها كما هو واضح ويحتمل في عمله ولو وطى
 الواسط كان كالانبي بناء على ما عرفت ومنها ومنفعة الوقت وانما هذا كله في الوقت وانما الصدقة في الوقت التي قد تارة تارة بها ولدت
 على ضلها من ذلك من ضروري المذهب بل الذين خصوا في شهر رمضان وخصصوا على الجاهل وخصصوا على الاوصاف فان الصدقة بعشر مصلة الاخوان
 بعشرين ومصلة الاوصاف باربع وعشرين وهو واه المريض وقاضه البلاء وقد ابرم ابرامها يستلزم الزحف ونقصه بد الرب قبلها بعد انفسها الذين
 تخلف البركة وتزينة المالى وليست بها التبرك بها لغير شرفك اليوم وفي اول الليل لك وانها تفرق منه السوء والدا والديلة والمحرى والقرى والهدم
 ويجوز ان الى حد سبعين باباً من السوء المخرج لك ما ورد فيها هذا ولكن قال الله في غير زكاة انما الصدقة محدثة انما كان الناس على عهد رسول الله
 يجلون ويهيون ولا ينبغي لمن اعطى الله شيئاً ان يرجع فيه قال وما لم يعط الله ثم اوفى الله ثم فانه يرجع فيه بخلافه انفسها خبرنا ولم يخرج ولا يرجع الرجل بها
 بهد لا يرد على المارد على ما قبل ان الناس كانوا على عهد رسول الله لا يصدوا بعضهم على بعض اذا ارادوا معروفاً فيما بينهم من الزكاة وانما على اهل
 المسكن بل كانوا يهيون ويجلون اما لزيادة تخصيص ملكه الجود او لاداء سرور الواسط والاثابة منه وفخر ذلك وانما صدقة بعضهم على بعض في
 الزكاة والزم للمساكين انفسها الصدقة لانه يرجع في صدقة فقال ان الصدقة محدثة انما كان النخل والحب والبن وهما يدخلان في صدقة في صدقة
 او لم يخرج لا ينبغي لمن اعطى الله شيئاً ان يرجع فيه وربما احتل كون المارد صدقة الصدقة بمعنى الوقت لانه كازى ومن هنا قال في محكي ط اذا فصل المارد
 والذئب بالهبة الى الله ثم سميت صدقة وفريق بينك وبينها وبين الهبة والهبة وفي احد اثنان الظان اطلاقاً لصدقة طه هذا المعنى المشهور المشرع
 بالشرط العلوية امحدث لم يكن في زمانه وانما كان في زمانه النخل والحب والصدقة يومئذ انما تستعمل بمعنى الوقت كلمة صدقات على فاطمة
 والكافهم ثم استدلى على ذلك بغير جبريد المرنى ومدا ظهوره في السؤال عن الصدقة المعهودة فاجاب بانفسها هذا المعنى محدث وانما المستعمل في
 النخل والحب ثم اجاب بان من اعطى الله اى قرين بالقرينة صدقة وهبة او معلقة لا ينبغي الرجوع فيه وانما قوله ولبن وهما فالمراد به مع عدم القرينة وفيه ان
 ما ورد من الكتاب في السنة بهذا اللفظ اذ ابر هذا المعنى لا يكره في غير المراد الاحتمال المحدوث بالمعنى ذكرناه ولعل هو الله بظن عليه ما عرفت
 ولك من ان الهدية من الصدقة لا يشترطها بالقرينة دونها ان الهدية اخبر من الهبة ايها لانها تقتصر على حمل الهدية من مكان الى مكان فلا يثبت الهدية
 اليه داراً او عماراً بل يثبت وهبه ذلك فلو نذر الهبة برئ بالصدقة والهدية ولو حلف ان لا يهبه جئت اذ انصدى او اهدى دون العكر فعمل
 في صدقة الهدية ان يكون بين المهدى والمهدى واسطة او رسول وحيث اظهرها العدم وهو جاز لانك ستعرف انها اعم منها من وجه وعلى كل حال
 فمع عقد يقتصر الاجابة في قول بلا خلاف محقق ايد فيه بل عرفت في وقتنا ان نكح والعينة واكتفا به وتبع لاجتماع عليه بل صريح بعض ظاهر اعني
 ما يقتضيه العقد لا انفسها فيها لكن في الرابض عينة فيها ما يدل على الاجابة لتبديل الوضوفاً فالاجماع خلافاً لاجماع فاشترطوا فيها ما يشترط
 في العقود اللازمة واطلاقاً التصريح بل من الصدقة بعد القبض وضد القرينة بغيره وهو ان اشملت ما ليس في اجابة في قول بالمرء لان اعني
 ولو خلا لزم المنة فان مع عدم ما لا يملك كونها صدقة مضافاً الى انفسها الاطلاق بحكم الشارح لاختلافها هذا اصلاً الى الاتفاق في الظ
 على اعني ما في الجملة ولا ينبغي ان عليه اجماع الامانة وحيث ان ما ذكره متافاً في الشئ على انفسها كونها عقد بالمعنى المتشابه للهدية وارجح
 غيرها من العقود ومن المعلوم عدم تحقق اصطلاحها بالاجابة لانه كما ان المعلوم تحقيق الصدقة بالافعال ولو من طرفين فلا يحجب من التزم ان
 لها عقداً ومساواة على ما سمعته في البيع بل كان ينبغي التزام الجواز في الثاني وان اندرج تحت اسم الصدقة على نحو انفسها اسم البيع الا انفسها

قوله

قوله في صور المقام ان ما كان لله تعالى في دفعه ما ضرره استيفاء على خصم العقد كما سنبين ان القول بجوازها وان قصد الله تعالى شانه
فيها ما عيار عدم العقد فيها فحينئذ القول بلزومها وان كانت معاطاة اذ هي غير محبة العتدية والمعاطاة والمقتضى عليه في باب المعاطاة من القول بل العقد
اللازم ومعاطاة الجواز وعدمها انما هو ان كان اللزوم من جهة العتدية لا ما اذا كان من جهة مقتضى العقد ومعاطاة بل لا الوجه المقتضى كان مقتضى
سائر ضرره كون حبه وهي غير الحق والحيارة ومن ذلك يعلم ان لا وجه لا عتبا ما يستدعي في العتوى اللزوم من المقتضى المقتضى من جهة ضرره كون لزومها من
القرينة لا من جهة العقد بل في حق كالهبة المعوضة ثم يبقى شيء وهو احتمال دعوى عبد الصدقة من العقد ضرره صدقها على الابراء المنقرب بالوفاة كك
بل وعلى ذلك الطعام والماء ونحوها للفقراء والمساكين مثلا وان لم يكن على جهة مقتضى العقد بل هو قصد الانسياط بالاجابات القول في ذلك ان على جهة
يتصدق على الفقير في السر على وجه لا يحصل فيه معنى العقد بل لا يسجد كما دفع المال بجانا فربما الى الله تعالى شانه فان كان ضرره الابراء كان صدقة
وابراء وان كان ضرره الهبة كان هبة وصدقة وان كان ضرره الوفاء كان وفاقا وصدقة وان كان غير ذلك كان صدقة ومنه التزكية والكفارة ونحوها
فالابراء مع منها هو صدقة ومنه ما هو ليس كذلك وكذا الهبة والوفاء مع غير ذلك من الاحكام ذلك لا الرجوع بها حيث تقوم مقام الهبة للعلل المذكورة
سمنها طيبست هو عند استيفاء تقوم مقام المذكورات على نحو الصلح كما سنبين بظهر من احوالها بكتا ب عن الهبة واطلا من كونها كك للشيخ جليله عند
الناس ولا الاحتياج الى القول في قيام مقام الابراء ومن المعلوم خلافه بل لا يجوز حكم الابراء مع على ما كان صدقة منه وكذا الوفاء والهبة وذلك
بظهر ان ذلك ليس من مصادرها كما اوضح اليه الفاضل وغيره فيها سمعنا من بعض بالصدقة لوصف ان لا يهتد وبذلك يظهر لك النظر
فيما ذكره في جامع صدق حيث قال ان ما ذكره في الاحتياج على ان الابراء لا يحتاج الى القول وهو قوله وان قصدوا اخيرا لكم حيث فسر الصدقة
هنا بالابراء يقتضي عدم اشتراط القول ولا شبه القرينة اذ هو كما ترى لا يقتضي الا عدم اعتبا القول في هذا القسم خاصة وما اعتبا القرينة فهو من
دونه فليس كل ابراء صدقة ولا كل صدقة ابراء وكذا الهبة والوفاء بل بينهما وبين هذه العموم من وجه للمعقبات من صدق الصدقة على لا ينجح في شيء
منه فليست هي الا كقوله في جامع صدق شامل للجميع وهذه افراده وكل فرد منها داخل تحت اسم اخر يلحقه حكمه وان سمي باضيا فصدقه القرينة فيه ان صدقة الا ان ذلك
كله منافق لظاهر صحتها عند استيفاء الهبة الظاهرة ما بينتها لها وان التميز بينهما وبين الهبة بالصدقة وان اختلفت في مصادرها وجه لا ينجح في الصدقة
العقدية من غير هاهنا من العقود واصلا والهبة قرينة الى الله تعالى مع عدم النقص بانها صدقة تكون هبة لا صدقة وبالعكس صدقة لا هبة وبذلك يظهر لك النظر في
من الكلمات السابقة ولعل الخ لك يرجع ما في ذلك وان كان هو لا ينجح في نظر من وجهه قال في المجلد من كلامهم عدم الاتفاق على اشتراط القرينة حيث استدلوا
على ان الابراء لا يحتاج الى القول بقوله وان قصدوا اخيرا لكم ومنه والصدقة هنا بالابراء مع ان غير مقتضى القرينة بل من عدم افتقارها الى القول
انتهى كذا لان بين انهما تطلق على معنيين خاصين وان الابراء صدقة بالاعتقاد العام وكلاهما هنا في المعنى الخاص وقد تقدم في الوفاء ان صدقة والاحتيا
مشهور بجمع ان لا ينجح عدم اعتبا نية القرينة فيه وهذه فوائد اعتبا من العلم وكيف كان فتقرر معنيها مع الاجابات القول الى اقباض اهل البعض باذن
بالا خلاف اجده كاعتراضه بغيره لا يدل على انه قد يلزم الاجماع على ذلك وبظهر من مقتضى الروايات بل عن ردة الاجماع عليه موضعين وهو الوجه المقتضى
المذكورة في الوفاء كحسنة صبي بن ذرارة عن ابي جعفر في رجل يصدقه على له فادركوا فقال اذ الوفاء بغيره موت فهو ميراث وغيره مما تقدم سابقا
لما عرفت من غير اعتبا الصدقة من الوفاء فترك الاستيفاء في حق مقتضى العموم بل قد يدعى انما اعتبار من تصور الصدقة المشتملة على ذلك فانها بما اختلف
صدق بل بما استدلوا باقتناعهم العتبية ان لا يفرق في جعله لفظا عام بالعتوى انما ينجح الاستدلال عليه بما دل على اعتباه في الهبة بناء على انه لا
مع زيادة نية القرينة التي افترضت عدم جواز الرجوع بها بعد اجماع شرائط صحتها لظنها الاقراض المزبور في قوله في المعطى من غير رضه الله
ليريد نقل اليه لعدم حصول الاقباض الذي هو معنى القبض بالاذن كما في كل مقام كان البعض فيه من شروط الصحة لا يكون نصيبا عن يد ولا اذ كان
هو معاملة لا ينافي في نية شره عليه كونه محررا ولكن يكون الشرط الاقباض ولولا اجماع على ذلك لم يحصل الشرط فلم يثبت عليه الاثر فضلا عن عدم
القبض اصلا وان رفع القضا على البيع بقبض المشتري من دون اذن البائع انما هو لعدم كون البعض فيه شرطا للصحة كما في القرض لما مبته المثلث بعد
البيع وانما وجب الاذن للقبض ليس هو مقتضى المعاوضة وهو خارج عما نحن فيه والضمان بالتلف قبل قبضه انما كان لقوات المعاوضة فخرج
مقتضى عتبا المعاوضة فلا يبعد على البائع مع من هذه الجهة وان كان البعض بغيره انما لا يرفع الاحتيا مثلا بل لا يفيض ولا غيره من الاحكام
التي ترتب على القبض والله العالم ومن شرطها ان لم يكن من مقوماتها نية القرينة بغيره فلا ينافي في ذلك اجماع بقتنه عليه والمنافاة في ذلك
وفي اعتبا القول بقوله وان قصدوا اخيرا لكم المستدل به على الابراء فمعرفة جوابها ما تقدم كل ذلك مضافا الى حاشي حاد او يحجب عن اعتبار
لا صدقة ولا عتبا الا ان يبر وجه الله عز وجل ويحجب محمد بن مسلم عن ابي جعفر ولا يرجع في الصدقة انما اشبه وجه الله عز وجل ويحجب محمد بن مسلم
الله فاجعل الله فلا يصح له في غير ذلك من النصوص كما لا عليه حتى النبوي المرفوع الطرفين ان مثل الرابع في صدقة مثل الرابع في قية وفتح فلا
يجوز الرجوع فيها بعد القبض على الاصح بل من تركه وظاهره بجمع وكذا العتبية الاجماع عليه للعموم المقتضى ذلك والخصوص الذي عرفه وكان
المقتضى بها الاجر وقد حصل في كالهبة المعوض عنها كالعبداء التي لا احتيا فيها مضافا الى اولوية اللزوم في المقام في الهبة التي فيها القرينة
المحكومة للاجماع عز الاستعانة والعتبية وكذا ان لم تكن هي كاعتراض سابقا لكن مع ذلك كله عزنا والمهذب في فقه الراوي ان صدقة النطق
بمنزلة الهبة في جميع الاحكام ومن شرطها الاجابات القول ولا نلزم الا لا القبض وما يجري مجراه وكل من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة
ولا ينافي ضعفه وان احصل بناء على عدم اعتبا القرينة في الصدقة اذ هو لا يقتضي عليك ما فيه بل المحكوم من جهة التصريح باعتبا القرينة

في غيرهما

كتاب الفقه

في مذهبنا فاضل من كثير شرط فيها وما بعد ما بين وبين الحكم في النهاية والصدقة الغنمة من ان ما صدق به ربه الله فلا يجوز ان يجرى اليه بالبيع
او الهبة او الصدقة وان بيع الميراث كان جائزا ولعل القول في صحيحه من غير حاشية اذا انشد الرجل يصدق له رجل ان يصدق بها ولا يصدق بها ولا
يسرهما الا ما يشاء المحرر على ان يكون له العارضة للصدقة التي هي اصول المذهب فوافقه بل على الخطر جعل ياره النهاية على ذلك بل على ان يرد في
الاختلاف عن جواز الرجوع بذلك ولعل الجمل عبارة الصدقة على ذلك التقية وكيف كان فالصدقة المفروضة او الزكاة فيها خاصة بغيره على وجهها ثم الاصل في
الهاشمي اوصدقه غيره عند الاضطرار ولا بأس بالصدقة المندوبة عليهم مطاوعا واما الخيرية والامنة عليها لمسلم منهم كما تقدم الكلام في ذلك مقتضا
ومن الغريب ان يربوا على ان الصدقة هي الجنة المنشرب بها ويمكن القطع بعده ومنه يعلم كون كل منهما مقبولا واستغناء عن الآخر وان المندوبة محرمه
على المتبرع والامنة عليهم لمسلم والهدية كذلك بوجوه كثيرة على ما علم من الامع عدم ملاحظة الفرية وكذا الهدية حسا ثل ثلث الاولى قد عرفت ان
لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء عرض عنها او لم يعرض اجماعا كانت الا لا يجزى على الاصح خلافا لما سمعت فجل حكما حكما الحكم الهبة بالهاشم
منها وقد عرفت ضعفه ولكن لا يخفى ان مرجع ذلك ومرجع ما سمعت من كونه وبغيره ان الصدقة تخرج من الاوصاف اللاحقة للهبة ولا يستعمل استغناء
مقابلها حتى فاذا احدثت التهمة فيها بمنافاة الاختلاف ونحوه بغير ثبوت حكم الهبة لاحت فله الرجوع بها مع عدم العوض وعدم كونها اجماعا ولا خلاف يجوز اما
على ما قلنا من كونها اصدقا استغناء لا لغيره بطلان العقد في بقاء شرطه فبغيره جازا والله العالم المسئلة الثانية يجوز الصدقة على الذي مضى من
الكافر في الحرف وان كان اجنبيا على الاصح لقوله على كل حال كبره اجماعا ولعله لا يهتكم الله من الذين اوفوا بالوعد في الدين ولا يخرج من دياركم ان
شئتم فيهم وبغير ذلك ما سمعت في الوقت فان المسئلة من ادوا واحدا بطلا ولا خلاف والله العالم الثالثة صدقة السر التي تطلق غنمها او افضل
من صدقة الجهر بالاختلاف اجماعا فيه بل في ذلك هو موضع فاق قال الله تعالى وان تخطوها وتؤنوها الفطام فتخرج لكم وعن الصدء والله الصدقة
في السر افضل منها في العلانية الى غير ذلك الان بينهم في ترك المواساة فيظهرها هذا لانهما في حقهما سبب الرسل مع بعده عنها فاضل من
غيره او فاضل الا انما اذا تقرر على الناس ونحو ذلك مما يتقرر من الجهر على وجهه على ما رجح السيرة المحمدية ارجح من الجهر من حيث نفسها ثم في حقها
تخصيص ذلك للمنفعة بما الواجب فالافضل اظهارها كمن تفسر على بن ابراهيم واثبت في الصدقة وبعد هل ينظر في الربا ولا يحل لها الى الامام المشايخ
للكفان بل على ابن عباس ان صدقة السر افضل من الصدقة العلانية بسبعين ضعفا وصدقة الفريضة افضل منها بثمانين وعشرين ضعفا لكن المصنف والمحققين
افضلها السر وهو لا يخرج من وجهه والاسهل بعد اباك الى الاصل في عالم السر والجهر والله العالم ويكره الصدقة بجميعها على ما صرح به غيره واحكم الله
لقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو الى الوسط وقوله ولا تبسطها كل البسط واذا انفقوا ادرى فوا وقوله افضل الصدقة عن ظهر غنى لكن
لا يخفى عليك رجحان مقام الاشارة الذي اشار اليه رايهم في قوله ويؤنوها على انفسهم ولو كان بهم خصاصة فضل الاولياء ولعل ذلك اذا قلنا
ويكره ان يصدق بجميع المال لا مع وثوقه بالصبر ولا عياله وكان الرجوع في ذلك كله الى الموازين الشرعية المختلفة باختلاف الامكنة والارضية والاحوال
هو المنهج في ذلك وفي غيره كالصدقة وعند عيال محتاجين او علية بن النخعي استحبابها في الاول في عدد عن غيرها وحكم بكرها في الثاني ان من
المعلوم ارادة فله الثواب من ذلك نحو الصدقة على الاجنبي مع حاجته القريبة للثمة وفيها لا اصدقة في ذم محتاج الماد منها المرجحة بالنسبة
الى تلك الخسائر النجاسة اتم الصدقة افضل قال على اجماع الكاشع هذا وقد تضمنت التصريح وظانف كثيرة للصدقة كما انها تضمنت الحكم بال
الصدقة في عمل من الامور كما توسع على النبال وبذلك الجاه والكلية اللبنة ونحو ذلك مما هو ادرى منها ما يشبهها في الفضل لانها ما احبها ولا
وتدبر والله العالم الموقفي والمؤيد والسند كتاب السكك في ما بينها والجهر هو عقد ينفذ في الصدقة لا معنى للايجاب القول ولو خلا
بلا خلاف فلا اشكال وفيه في الزوم الى اللفظين منه على نحو غيرها من العقود واللات في الشرع المعاطات فيها على انها من افعالها ولا فرق في ذلك
بين كونها مطلقة او مقترنة بمدة او غيرها هوذا الاصطلاح جواز الرجوع بها في الاول معنى شاء لا يشاء في انفسها وشروطها الى معنى الايجاب القول على
سمعتها في الفتوى اجماعا على ان الظاهر هو في الفرض بقاء النسبة الى صميم السكان وجواز الرجوع لمكان تحقق مقتضاها لكون العقد جائزا والا
لجاء عدم اسكانه الاخر في ذلك سهل واما القبض فلا خلاف في احد في اعتبارها بقاء النسبة الى الرضا من جماعة وصريح اخر الاجماع على نفوذ جاع
ينبغي ان يكون اشتراطه على القول بالزوم اما على عدم الزوم فانه بمنزلة العارية والمظان فانه ما في الروضة انما يشترط على تقدير لزومها اما لو كانت
جائزة فالامراض شرط جواز السط على الانتفاع ولما كانت الفائدة بدو ومنه متعينة اطلق اشتراطها والاختلاف في ذلك عدم منافاة شرطه
لجواز كافة القبض بالنسبة الى الهبة على معنى عدم تحقق اثر العقد لادب هذا ومن شرط والمذهب وضوء الراوند وغيرهما انه ينفذ في حصتها الى الايجاب
والقول ولزومها الى القبض لعل لا يخرج من قوة لان العقد في اشتراط اجماع اختلاف وهو انما ينفذ في حصتها لا الضمان في مقتضى الفتوى والاختلافات كما
في المحكمه اذا اتي بواحدة منها اولى العقود الثلاثة وافضه فقد ارجست العمري ثم ادعى على اجماع الفرية واختصاصهم كمن ظاهرا اكثر وصريح بعض اشرط
في الصحة بل انما انما معطى ما سمعت من الرضا لعل لكونها من لواحق الوقت والهبة بل في المحكم من كلام ابن جرير اعتبارها بقاء النسبة في حصتها اليه ولا دليل
عليه بل لا دليل على اعتبارها في لزومها اليه كما هو المحكم عن المصنف والكافي في جماع تيق والغيب بل ظاهر الاول كقول الراوند والمؤمنون وغيرهم اولى ابدى
ذلك وغيرها ومن هناك ان لا اكثر او المشهور ما هو صريح جماعة من عدم اعتبارها في الصدقة للزوم وان نؤخذ عليها حصول الثواب في حق جواز السكك
اولا وفيها في المسمى خلاف سمع غيره انه وعلى كل حال فانها على السط على استيفاء المنفعة ثم المدة المشترط مع بقاء الملك على ملك مالكه بلا خلاف
اجده فيه كما عرفت بغير واحد بغير واحد لا يمكن عزاء في الراوند وابن البراء من فرضانها نقل العين في خصوص الرضا هذه الدار كعملك ولعلك

المسئلة

كتاب الفقه

منه

انذار يكون السكنى لورثة الذي جعلت ارا السكنى قال لا وهو مع صنفه صنفه واضطرار عنه حتى قال الشيخ مانقته خبر الزوجه من قوله بغير صلح لا بد
غلط من الرضى وهم متفقوا الاول لان الاحكام المذكورة اعم من ذلك انما يقع اذا كان فوجبل السكنى جوزه من جعلت ارا السكنى في بيعهم وبطلانها الثلث زيادة
ونقصا ولو كان جعل لورثة جوزه بغير صلح صاحب الدار وكان جيزنا بطلت السكنى ولو بيع من قبل الزوج واغنياء بالثالث وديما استظهر من هذا الكلام
الشيخ لا يجزى جوزه يمكن اذ انتمريان بطلان هذا الاول بعد جريان الاحكام الزوجه عليها اذا جعل على ساكن والفرق جوزه وموتها لما ذكره
جيزان الحكم المزبور بعد اذ ان منقذه الدار من الدار فيه واداة تسلطهم على الفرج باج باللفظ الشوت خو لهم في الجمله لا البطلان اصدوا ولا يجعل على
اولى النسخة في مرض الموت على اياها في كلامه الاسكاف او غير ذلك ومن هنا قال غير واحد في من الخبر المزبور اضطرابا وبطلان حكمه يخرج بمثل في مقتضى
التاثير في الفرج بعد ذلك كله وسواء كان في الكفاية في الاستلزام ان لم يوجد وفقا للاسكاف من منعه الى ذمة الاما سمعت من الشيخ هذا كلاما
ماثا للمالك والمعتز اما اذ انما هو الفرجان الغاية عمر لم يكن لورثة شيء ودجست الى المالك بل خلاف ولا اشكال والله العالم ثم لا يخفى عليه ان
مورد النصيحة العشرة بعد موته على ما هو عليه في النسخة التي في غير ذلك من عمر الاجابة كإشهاد الغوى في بعض قوله ونسخه
الباين في ذلك وبعض من أخر عنها لعدم الامر بالوفاء بالعقد والموت من وخص من غير ان وغيره ما تقدم سابقا ولصدا باسم العشرة في الجمله المدلول على تفسيرها
في بعض الاقسام من غير تعيين بعد ما كان في مقتضى ذلك التعسك الى غير ذلك من غير ان بل جازد ولو نقل من الغنى عود العري ان كان لا يحوط عدد
واحوط منه الاضطلاع على ما في خصوص النصيحة على كل حال فيخرج على التعسك المزبور حكم الوان احد ما في جوزه من علف بغيره فان كان المالك فالحكم كما لو
في جوزه الميراثى علف العري جوزه وقد عرفنا سابقا انه يبقى على استحسانه وان كان هو الميراثى في ذلك وغيره ما دجست العري الى المالك كما لو ان علف
على عمر وفيه ان الميراثى بناء على اذ انما عودها الزوجه المعنى الاول بخبر ما سمعت فيا لو ان ميراث المالك لثا كان عمر فائدة العري لا على ما سمعت من الغنى
في النسخة كما تقدم في كلامه فيه هذا وما اورد في ما في النصيحة جاز على العري لبعض من من العلف مثله بالجدل له مدع عمر ولغيره مدع محض
مع موكب من العري والوفى في هذا ما لا يخفى مع فرض اتحاد ايجاب العقد والايجاز اجتماع السكنى المطلقة والعري في جوزه واحد وان كان متعلقا على منهما
مختلفا مع يكون العقد جائزا لانها وهو كإشتم فداق ان مقتضى المتوفاة خصوصا جيزان جيزان كثير من الحكم الوفاء فيها من الميراث والتزيب في جبهة العقد
للوجود من غير فرق بين عهده وغيره والقيام والافتقار وغير ذلك بل يجوز فيها كل شرط سائغ وفي خصوص ما سمعت في الوفاء بغيره ولعل في ذلك الاحتياط الميراث
لا يكون ذلك اشكال على ذلك في كرجله من الاحكام على العري مثلا او السكنى او الفرج مثلا على اتحاد الجميع ذلك خصوصا بعد ما سمعت من الميراث
عن علي في العري والوفى سواء في محكي في الارش بينهما عندنا والمهذب ما يفرق بين بعض الناس ليس من هبنا الى او غير ذلك مما تقدم مما هو محل على اذ انما التمسك
في الاحكام حتى ان كان مورد العري والفرج في السكنى فضلا عنه ولو اطلق المدع ولم يبينها كان صحيحا بل خلاف اجماعه في بدل الاجماع بغيره عليه بطلان
الادلة عري ولا يكون له الرجوع حتى شاء المحسن على وجهه عن ابي سعيد الله وغير احد من علم الجيزان ابي عبد الله المقدم من سابقا لكون ظاهر الاخراج فيها
المحك من غير الاكثر لانه لا يرد العقد الذي هو مقتضى بغيره سابقا ما اوردته الشاملة لجميع الافراد فيا يخفى برسمي السكنى كإشهاد العلاء في كره النصيحة برفق
عليه اول الشهدين وثاني المحققين فيا حكمه هنا وما في ذلك من المناقشة في ذلك بان الرواية مختصة بالزوجه لا الهاتين وانما مختصة بالزوجة لا الهاتين
المعقود لهما في بدل من خارج وفيها ما سمعت من عدم افضا الزوجة ان يباعها في ولاسهل هذا كل في السكنى المطلقة اما العري والفرج في الظاهر بطلان
مع الاطلاق كما قطع به في قول الاول ولهم بعض الرضى في لعله الاتحاد ما سمع الحكم واختلف في ذلك الصفة فانه لهما مقام السكنى لاشتمالهما في كثير من الاحكام و
الماني وثنا بطلان الرضا الذي ذكرناه سابقا فيكون كاستعمال لفظ الساق في مطلق البيع وكذا العونة في الرضى ما روى ابصير هنا لان اطلاقها اقبلا
وقية الملك او اقبلا لمة المير في بعضها المالك ممكنة هنا بطريق الحقيقة فاستعمالها في السكنى يكون كاستعمالها في الميراث من كان اخر وان اختلفا في جبهة
اخرى وهذا في قولان الكلام لينة استعمال لفظ العري الرضى السكنى في الرضى في مشروعي اطلاق عقد بينهما على جوزه السكنى ولو في غير الدار ثم حكم من
القطع بانه مع اطلاق العري والفرج صحيح ويكون للمالك اخرج من شاء السكنى قال وهو في الرضى حسن وقوى في قول العري احسن وفيه ما لا يخفى ان يمكن ان
يكون بناء على قول سادات العري والفرج في حكم المزبور لا يمكن دعوى عقدها بغير من الاعار وبمضى زمان من الزمنة لا استعمال لفظها ما فيها
بينهما بالحقيقة والحياز والفرج من ذلك قوله ويخرج ما اوردته مدع معناه فلي جواز اطلاق العري في شبهة في الحجاز هنا الانضباطها بالمدع في اول من
الاطلاق وعلى المنع بمقتضى هنا لا يحصل هنا ويجوز هنا وان منع على الاطلاق والفرق انها مع الاطلاق يجوز له عودها ما اورد على
ولم يبين بطلان الجيزا التي لا يرد من المدع فانه صحيح في اقامتها مقام السكنى او الرضى في جميع كاصح فانه التسليم مقام غيره من افراد البيع كالحال مع النصيحة
بارادة التحول فانه للزوج مقام الجيزا والفرج في حكم المزبور لا يمكن دعوى عقدها بغير من الاعار وبمضى زمان من الزمنة لا استعمال لفظها ما فيها
اظهر كإشهاد المحققين عدم مشروعيه لجميع الاصل السالم من معارضته لادلة الظاهر في خبر الفرج فلا يصح مع الاطلاق ولا اشتمال العري في الرضى ولا العكر
لما عرفت من انها عود في ثمانية واما استعمال لفظ كل منهما في عقد الاخر في معنى على ما عرفت في جوزه العقد للزمن بكل لفظ صالح للزمنة ولو على جبهة
لجوازها كاهو الاخرى وبغيره لفظ محض وهذا غير ما نحن فيه كما هو واضح والله العالم وكيف كان فلا يترتب اختصاص مورد العري والسكنى بغيره السكنى
بل هو مع ذلك ما هو عليه في العقد والميراث والاثاث وغير ذلك كما صرح به كثير من الاحتياط بل لا بد في خلافه في كره الاجماع عليه العري في
خير معين قبل التقدم سابقا في جميع من سلمت ابا جعفر عن رجل جعل لورثة ميراثا فقال له ما على الفرج المدع قال خير معينين
عن ابي سعيد الله ثم سلمت من الرجل يكون له العادة ثم خدر فيقول هو لفلان خدر ما عاش فاذا مات هي حرة فتابن الا انه قيل ان ميراث الرجل يجزى بين آق

كتاب

بغيرها ووثق العلم ان يستعملها بمقدار ما تقتضيه حال اذا مات الرجل فقد اصبحت وهما في الرضى وكان على المقتدر ان يذكرها مع العري لانك قد عرفت ان ذلك هو المصلحة له ولغيره من شواهد الحكم وعلى كل حال فلا يطل عند العري بالبيع وغيره من نوازل العري الذي هو مودعه غير مودعه ما كان لا يطل بالاجارة بل خلاف احد فيه بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع عليه كما عرفت في اوصافه من مضافا الى الاصل وغيره من ادلة الزوم المنفعة وخصه من جميع الخسائر من المنفعة سابقا والظان الرضى انهم كل لا يتخذ الدليل في جميع بل قبل ان ياتي اوله وكذا السكنى لانها لا يمكن المصلحة المطلقة والعري والرقبة بناء على مشروعية الاطلاق فيها فالتصريح غير واحد بل لا يجد خلافا بينهم فيه انفسا كما هو شأن العقد الجائر اذا طهر عليه لازم بنافه ودون الجاهل على ذلك ما في نوى المالك العري كان فسخا للسكنى لا للمعسر والرقبة بناء منوط عدم جريان الاطلاق فيها وقد يناقش بعدم منافاة فعل العري لفعل المنفعة وان كان على وجه الجواز فيكون ذلك فسخا شرعا وان لم يقصد به بتره ولو قصد به الفسخ ولو قصد به الفسخ لم يطل العري ومنافاة لفعل العري في ذلك وكبره كان فالمدان لفعل العري من حيث كونه يترك لا يقتضي فسخا للعقد لان الزوم الذي هو مودعه المنفعة بل يجب ان يوفى العري مثلا ما شرط له نعم في حصة اصل البيع من الزيادة ويطلق خلافه فالأكثر على الصحة للعموم وخصه من الصحة المربوطة بالجملة الزيادة لا ينافي لانها ليست مودعة الاخصصا مع عدم انعكاس المنفعة في ذلك الجواز الضوابط التي لا تنافيها واستغناء الفاضل في محكيه الجواز لانها لا ينافي النافع القطع به واستشكل فيه في عقد وشكك في صحة من كرهه ولا ينافي وقبحه وجوبه بالصحة في حكم الارشاد فاختلف كلامه في كونه ولعل ذلك ما عرفت ومن ان العري المقتضى من المبيع هو المنفعة ولهذا لا يجوز بيعه بالانفعة فيه والقرض ان زمان استحقاق المنفعة مجهول فيجعل المبيع والمذاق من بيع السكنى الذي يشترط فيه المصلحة بالافق والوقت الاطلاق به ومن المعلوم ان المقام اولى منه لا مكان استثناء الزوج منه بقطع بعدم زيادة العدة عليها بخلاف المشتاق لان ذلك جميع كما عرفت في تحقيق الانشغال بالمبيع وانما تختلف بفتح خاص وذلك لا يتجوز كما ان الجمل يوفى لان شغل المبيع لا يوجب له من اوصافه فادل على ان الغالب المقتضى في المبيع لا ينافي مثل هذا الجمل الذي لا يثبت ما نسبته من الصحة ومنع الاخصاص من بيع مسكن المصلحة منه على ما منعه هنا لا يشترطها في المصلحة بلزم الفسخ بالصحة هنا القول به ثم ان ذكره ليل يخصصه مضافا الى الفصل العري هنا بالجواز من الذي يكون القول بما يطل من مصلحتها في مقابلته وهو في الجواز بل الصلة ظاهره حتى لو كانت العري في العقب لا لاعادة بانها تترى من هنا امكن الفرق بينهما بذلك ان ليدفع انقاذ الطريق او يفي بجزء من ذلك بدليله ان كان والاولوية لغيره في المصلحة باعثها امكان استثناءه فدر يعطى بانفساء السنة في الجواز ان مثل ذلك في العري نظر الى العري الطبعي الذي لا يوجب المصلحة قطعا او عادة ومن ثم يحكم بوجوب المقتضى ونفسه بالروية ونفسه هذه الرخصة انفاذا وان كان قد يناقش في اصل ذكر الاولوية المربوطة بان التمتع انا هو مع فرض استثناءه قد لا يوجب الجمل الذي لا يبرهن كونه سنة وعشرين بوجوبه في حصة عشر شهرا او سنة او سنة اشهر كما اذا عرفت من استثناءه الزائد ضرورة القطع بجواز بيع العري المتناجزة مدة معلومة كما ان قد يناقش في النقص بذلك واما العري فذلك يمكن فيها ذلك كما كانت مقررة من العقب انتم فلا ينبغي ان ذلك كما عرفت من عريه المسئلة الذي هو بيع العري المستعمل في منفعة فانما يجهل باعثها من مودع مثل هذه الجملة للمبيع وعدمه ولا ينبغي ان المصلحة المطلقة لان تكون العاطلة سببه نعم يكون له ان يبيع الجمل من العري حتى انما انفساء المدة في الفسخ لقاعدة الضرر من غير فرق في ذلك بين بيعه على المعسر وغيره وان قال في ذلك انه يفرق بينهما فيصح الاول دون الثاني فنظر الى استحقاق المنفعة ابتداء واستمر واستغناء فمثل الجملة بخلاف غيره وفيه ان العري من العلم بالمنفعة المطلوب في البيع ان كان ما ينافي هذا الفسخ من مطلقا

مطردا الى اصح مطلقا استغناء فمثل فلا ينبغي احدهما على الآخر كما هو واضح بقية نفي وهو ان المملوك كان هو المشتري في ذلك جازع لجميع العري بجميع منافاتها لانها باعها مملوك له ولا مانع من نقلها الى غيره بغيره وان كان قبل الشراء ما كان يمكن بيع هذه المنفعة فان المانع لو كان الجمل الذي لا يبرهن جواز العري المنفعة بالمبيع وليس بجواز الصلة عليها لاحتمال ان الجمل لا يملكه المبيع وخصه على العري والمنفعة فمثل هذا لو كان مشتريا العري بغيره وجوزاه جاز له ان يبيع المصلحة المشتري على ذلك المنفعة المستغنى لمدة عمره حال معلوم ويصير المشتري مالك الجميع كما لو كان هو المعسر وفيه ان ان البيع يبيع الاعلى العري بالمنفعة تابعة للعري باعثها تبعه التمتع للاعتناء في الملك فمع فرض كونه بالمنفعة مستغنى للمعسر بعد العري لا يصح شراؤه عند البيع ضرورة عدم تبعه للعري المملوك بملكه كما هو واضح وكذا في العري المتناجزة وهو ما وثقنا انه لا يبرهن ما استجنا من عدم جواز اسكان الساكن غيره ولا اجارة للسكنى اللهم الا ان يحمل على مخرج فيها يجوز النقل للغير ولا يصح ذلك كما كان فاطلاق السكنى يقتضي ان ليس بنفسه هو اهل ولا لاهله ولا لغيره ان ليس بغيره لان الشراء بذلك كما صرح به جماعة بل في جامع صدق بغيره ان ثبت الى الاكثر بل في ذلك وغيره ان ثبت الى المشهور والظاهر اذ ارادة ما في قبحه من غير من الاطلاق فمما يقتضي ان ليس بنفسه ومن حيث عادته باسكانه من مودعه ولذا لا ينبغي بيعه الى المشتري قال وعليه الفتوى لكن قد يظهر من بعض المتأخرين اختلاف بينهم في ذلك حتى ان في الكتاب قال الحارثي باعده ولده من جريش العادة باسكانه كالعبيد والامان والخدم والمرضعة والصبغ وغيرهم وفي غيره ما عرفت ان الجمل انما اذا كان الموضع معدا للمثابرة وجاز وضعه لمجرد العادة بوضعه من الامانة والخدمة والخدمة في جميع من الغلة في الحاجة والظن عدم اختلاف بينهم في ذلك وجراد الجميع ان المداور على ما بينهم فاسم من الاطلاق والمربوطة التي هو كغيره من الخطابات العري وليس هو الاسكانه نفسه ونواحيها ومع فلا يجوز له ان يبيع السكنى لغيره كما لا يجوز ان يبيع غيره بما يبرهنه

السكر

لا بدخل في الاستماع قال الشيخ فيكون ان اراد الهدية ولو صارت انتقال الملك منه الى المتكلم اليه الغاية في كل وصوله في عقد الهدية معه فاذا مضى
 وارجع لم يدخل الملك اليه وابقضه لياها ثم العقد وملك المتكلم اليه الهدية ونحوه فالقول في حصوله عدم اشتراط الايجاب فيقول احدا لا واختلف كلام
 الفاضل في مقتضى ما مضى الايجاب فيقول والقبض فيها وفي محكم في غير في اول الباب عدم استغنائه عن الايجاب فيقول على ذلك الاستغناء عن العادة
 وثالثه ان يكون في مضمونها ما لم قال ولو قيل بعدم اشتراط قبوله لكان وجه القضاء العادة بقبول الهدية ما من غير ينظر وظاهر المحكي عن كونه عند التمسك
 اليها لا ينحصر عن قوم من العامة انه لا حاجة في الهدية الى ذلك بل البعث من المتكلم كالاجابات القبض من المتكلم اليه كما يقول لان الهدية باطلت بخلاف القول
 الله من كسرى وقصور وسائر الملوك فيقبلها ولا لفظها انك واستمر لها من عهد الى عهد الوقت من سائر الاصطلاح ولهذا كانوا يعشرون على ايدي الصبيان
 الذين لا يندبوا لانهم لم يسموا من غير ما كانت الهدية واعتمدوا ما تقدم بان ذلك اياهم لا يملكك واجيب بأنه لو كان كذلك لما استغنى عن قبض الملك
 ومعلوم ان النسخ كان يصرف عنه وبذلك جبره ويمكن الاكتفاء في هذا بالاطعمة بالارسال والاختصاص على العادة بين الناس الى ان قال والقبض في
 غير الاطعمة لها فان الهدية قد يكون غير كائنة فداشبه هدايا الشاي الدواب من الملوك الى رسول الله فان ما منة الفطيرة لم ولده كانت من الهدايا
 وفي جامع قد انه قوي في ذلك هو حسن لكن قال ومع ذلك يمكن ان يحصل ذلك كما لمعاطاة يقبض الملك المنزل ويبيع المنصف والوطى ولكن
 يجوز الرجوع فيها قبله على الاقوال المختلفة وهي ما لا عدم اللزوم مع عدم تحقق عقد يوجب اوفاء به ويثبت جواز التصرف فيها بل وقصوره وقصور ما
 بناء الاية وهو الوطى واعطائه الغير ضد دفع ذلك للتصريح في ما ذكرناه ولده وقد كان يهتكم اليه الشيء فيهد به لزوجاته وغيرهن واهتكم اليه
 فاهداها لغيرهن من غير ان يقبل عنه قبول قول لفظي ولا عن الرسل ايجاب بملك مقارن له وهذا كله يدل على المستغناء الملك في الجملة لا الاية ولا
 بناء جواز الرجوع بها مادام ان العبد ياتى قبضه فقلت قد عرفت مشروعية المعاطاة في الهدية وغيرها من العقود الا ما خرج فضلا عن الهدية وانما انقبضت بها
 العتق الملك لا بد من اجماع الاسم وان لم يكن عقدا الا انهم اعتبروا فيها جميع ما يعتبر في العقد من القاطع فيشكل في القرض دعوى كونها منها
 عدم الغائبة بين الفصلين المنزليين من اجماع الايجاب في قبول المقصود منها الانشاء نعم بناء على التوسع بالنسبة الى ذلك في المعاطاة فيجب كونها فيها
 بل وكذا في كل معاطاة عقدا ما على عدمه فلا يصح عمن عوى مشروعية فما اخر من الهدية مثلا استقلاله لاسره خارجا عن العقد والمعاطاة
 لما كان السيرة الفطرية التي هي الاصل في مشروعية المعاطاة فالقصر مشروطا وعلوه ايضا البقبول كما لمعاطاة بل ينبغي التماس في غير المقام حتى السيرة
 شبيهة به فلا بد من هذا القسم وان لم يكن معاطاة في اسمه ولما اذا فرض مشروعية بالسيرة وعدم اندراج في الاسم فلا بد من القول باستقلاله
 بنفسه وان شابه معاطاة كل عقد في المقادير ولو جاز في تتبع الأدلة من مستحبات الملك ونحوه انما الكلام في اصل مشروعية ونزول الانواع
 من الملك وعنده فهو ملك في الهدية وغيرها من الوطى في ظاهر الرأى من عدم مشروعية المعاطاة في الهدية لثبته الاتفاق في الرأى ومشروعية
 في خصوص الهدية المعروفة وكانت له سيرة نظره في اطراف المسئلة بل افترض على بعض الكلمات الموهمة لذلك في المقام وفي غيره فلا حظ واصل والله
 العالم وعلى كل حال فلا يصح العقد او باقوم مقارن الا من بالغ في كمال العقل جائز التصرف على جميع ما خرج من تفصيل الحال في ذلك كله بالنسبة الى
 غيره من العقود فلا حظ ولو وهبها في الذرة فان كان لغرض من عليه الحق لم يصح على الاستبصار بالعدم الانتقال وغيرها والاشهر بل المشهور لانها
 مشروطة بالقبض ولو لم يمتنع قبضه ودعوى امكانه ببعض احدى ثبته بل بعضها ان الموهوب الماهية وهو غير يجر ثبات خطا ومقتضى سيرة معقول
 اشترط الاصل ما يقتدر على التسليم لمسلوثة الاكتفاء فيها بما يتحقق به المعاطاة وتخففها بكيفية القدر على تسليم بعض افراد الماهية المعروفة
 الموهوبين وبدخل في ملك المشتري من غير توقف على قبضه بل يفتى المطالب بالانقضاء بخلاف المقام الذي لا شك في مدخله الا باض في حصول الملك
 فلا بد ان يقبض الواهب اليه ثم يقبض المتهب فاشترط نقله الى ملك المتهب حتى يهودين وكذا بعد تقبيل المدبوع له قبل قبض الواهب لتفاهد الملك
 ويقبض الواهب بحدث الملك لم يمتنع تقدم انشاء الهدية عليه اذ يكون هبة تجارته يجرى هبة عابدة ببيع وعنده وفي ذلك غير جائز خطا والاشهر
 لصح عليك ما سبقت به ومجملته ويجوز من لم يوصح به من موصوف في الذرة ومع سيرة ولكن قد نبأ في ذلك كله معلوم منه كون الخفي في عمله
 ان وجود الكلي الطبيعي عن وجود افراده وبذلك جاز نقله بالبيع المشروط بالعقد على التسليم وغيره من النوافل التي فيها الهدية ولا يفتح الفوت
 باستحقاق المبيع من دون القبض بخلاف الهدية لانا لا نحكم بصفة الهبة ج الا بعد القبض كما لا نحكم بصفاتها لو تعلقت بعين خاصة لا بعد قبضها هو
 ممكن بقبض بعض افراد الماهية الذي هو وجوده عن وجود الكلي وقبض الواهب اليه انما يقيد بتعيينه لمن يزل لافراد لا ان يحد ملكا جديا بل
 التامل الصانع بقبضه عدم الفرق بين المقام وبين هبة المشاع التي هو كلى اية فلو وهبه ملك ثم عينة الواهب دفعه الى الموهوب لم يكن اشكال في
 صحته لعدم الأدلة فكذلك المقام هذا كله مع اعادة قبض الشخص في ايا اوهب كليا لانه مال مملوك لم يخفق ولذا جاز جريان غير الهدية عليه من النوافل
 ثم اراد اقباضه على كلبه بان اذن الموهوب بقبضه على حدة المقاصد بين وبين من عليه الدين اذا فرض كون الموهوب موهوبا من قبل الدين وشك
 ولا يقال بالفرق كل ذلك مضى الى ما يشعر بجمبع صفوان سئل الرضا عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل ان المال الذي له
 عليه فقال له ليس عليك في شيء في الدنيا والاخرة بطبيعتك لك له وقد كان وهبه لولده قال نعم يكون وهبه له ثم نزع فجله هذا من حيث
 وانما جاز ان نزع منه لعدم حصول القبض لطلاق لفظ النزع باضيا ايجاد عقدا لهدية الله هو جزء السبب لملك ومنه لك بظاهر لك ان دخل
 الخرج على ما ذكرنا اولى من طرحه ورويه بالندوة وناو به بلادة الحجاز على طلاق الهدية بمعزل عن غيرها ويحذر ذلك كما انظره لك منه قوله في القول بالقبض
 كما عرفت وروى في غيرها وفي ذلك ان ينجى بل عن انه الذي يقضي مذهبنا وعلوه لدارك النزع في محكم كونه ولا يمتنع ومن هذا كله هبة الهدية

قال الجنيبي

مادته

لغير من هو عليه وان كانت له صفة بالخلق واجده فيه بل في بعض كنهه شائبا فظاهرهم الاتفاق عليه لعله يصحح عوته بنوع ما عني به من سلبه على الرجل
 يكون له على الرجل دأب من فيها له انه ان يوجع فيها قل ولا ينافي في صحة الافتراء به بل كانت على راسه لا شأن فيها له ثم رجع فيها ثم رجع فيها
 هلك قال هو الله وهلكه اذ الرجوع بعد الهلاك كان في كلام السائل صافا ان عدم الادلة التي لا ينافيها على اغبيا القبض في الحيز الموهوب من قبض الموهوب
 باعينا كون في ذمة موهوب كنهه في يد اقرضه لئلا يجرى الرجوع فيها ضرورة افتقارها استقوى السائل من ذمة موهوب لعله لا ينافي في نفسه
 شيئا نحو غيرهما من استاتة النقل كبح الدين على من هو عليه في غير موهوب ذلك غير ان له المال الموهوب الذي هو ملزم للهبة ومن هنا قال المصنف في ذلك
 الاية على وجه افتقارها مع المفاضلة ان المراد بلفظ الهبة الاية فان ذلك خارج عن المقام الذي هو عليه في الذمة ومن العلوم انما الهبة
 كالبيع وغیره لا الاستقاط لكنها تعبد عنها الاية بالطريق التي قد عرفت من هنا كان المتجه اعطينا القول فيها وقتنا انه لا يشترط في الاية القول
 على الاصح وقانا لا ذلك بل المشهور وخلافه للحكي عن الغيبة قبله واليكطوان كالم تحقير بل الحكمة عن التبعي يكون الاقوى عدم الاشتراط لان
 كان الاشتراط قويا بانه كال او يكتفي في حقته القرن وعلى كل حال فالذهب الاول لمصداق الاسم في ذمة لا نه اسقاط ولذا عرفت ان الموهوب في قوله تعالى
 ان يفتقوا له وللنصوص المتشبهة في ايراد المديون جميعا عدم خصوصيتها ولغير ذلك لكن المقام من العقول التي لا بد فيها من القول وان كان في بعض
 تامها تعبد مقادا لاي اذ اكل الصلح وسبع الدين على من هو عليه بذلك ظهر لك حقيقة الحال على وجه لا يخفى عليك التشويش في جملة من كلماتهم التي فيها
 ظاهرة كون البتة في التعبد عن الاية بلفظ الهبة من العلوم خروج ذلك عما نحن فيه لانه هو يشترط في عدم اشتراط لفظ موهوب في الاية بل في
 كماله على من حقه بقاءه ونحوه وبعضها ظاهر في انهم لم يمتنع لكن هذا القسم من الهبة لا يختص الى القول انها كالاية وهو لا يمتنع في البرهنة في التفر
 والقوى كون الهبة قسما واحدا وانما قسم العقوبة ثالث جعلها من قسم الاية وفيه مشكلة القول على تعجيل الاية البرهنة ووقع في تحقيق البرهنة
 في ذلك ولا حكم للهبة من ملك وغيره ما لم يقبض الموهوب على ما هو المعروف من هذا لا يصح كما في جامع صفة علمنا خرون الا الفاضل في
 والتشديد سر والاكثرون من علمنا في محكم في والشبه في محكم في اضع الناصح بل على التذكر بعد ان حكم القول بان القبض يترك في الذمة من قبل الشخص
 قال لا يحصل الملك بغيره عند علمنا الجمع والاضمح على الجماع الانامية من قبل الامانة في حق ذمتها الهبة لا ما هي بل لعله مقتضى التبعي للحكي
 نحن الخاطرون وان قال في لا يلزم الا بالقبض مستدلا على الجماع القرينة واخبارنا ان الاية اذ اراد الشخص من اللزوم فيه بل في سر لعل الاية ارادوا
 باللزوم التقضي فان في كلامهم اشعارا بانه ان الشخص قال لا يحصل الملك الا بالقبض لئلا يشق من حصوله العقد مع اننا نعلم بان الواهب لا يتبطل
 الهبة غير تقع الخلاف ونظر في ذلك ان العلة في نقل القولين واجتهادنا في اخذ الثاني فكيف يحمل على الاخر نعم كلام الشيخ الذي نقله متناقص في
 ليس حجة على الباقي فان الخلاف متحقق ثم قال في كونه مقبوضا هو محجج في ثبوتها قال الهبة والتمتع والصدقة لا يملكها المتهب في المهر والمهر المصدق
 عليه بنفس الاية في القول اذ كان عتقا الا بالقبض وبذلك لا يحصل الملك عند علمنا اجمع وهذا ظاهر في دعوى الاجماع على ان القبض
 شرط في صحة اجماعه وبذلك في ثبوتها فاما في عقد يمكن ان يحمل على انه لا يحصل بغيره الملك التام وهو اللزوم فيكون اعم من العقد وعدها لا ينافي
 فتوب في عقد في الخلاف وان كان خلافنا الظاهر ان مراده في لف من صحة الحاصلة في ان القبض صحة العقد من حيث كونه عقد لا لصحة
 بمعنى ثبوت الملك عليه فيكون المراد عدم مدخلية القبض في مفهوم الهبة باعتبارها انما عطيته وهي كل بصل صدقة الهبة تتحقق بالعقد ان توقف الملك
 مع ذلك على القبض كما شهد لذلك جوايع من رسل ابان بعد ان ذكره دليلا على انما نقول بموجبه بان الهبة بنفسها لا تنقل الملك بل مع
 القبض نعم العقد صحيح لكنه ليس بلاما وهو ظاهر في قلنا ان لم يكن صريحا كانه اذ اد بقبول ليس لافها الزود على ما حكمه عن الشيخ وان البرهنة
 بمائل من انه اذا امتات الواهب قبل الاقباض لا تبطل الهبة تمام الوارث مقام كالبسج مدة الهبة لانه بعد ان حكمه بما ذلك قالوا الا في الخلاف
 لنا انه عقد جائز قبل القبض فان قبض بالموت كما لو كان في الشركه وخير او من الحصص الا في قلته بغيره في ذلك وعبرها من جعل ذلك من ثمرات
 الخلاف ثم قالوا العرق ظاهر في ثبوتها بغير القبض لان نوعها وموافقة مختلفات الهبة خصوصاً والشيخ ذكر خلافه في ان الملك لا يحصل من قبض
 او من قبض العقد يكون القبض كاشفا واختا الاول وحصله الصحيح عنه وهو الذي سمعته من صاحبته عن الشيخ سطره كونه لادة القبض
 للزوم فيها وبما يؤيده اهتم ما من الخلاف عظم الشرح بان اذ اقبض بغيره ان الواهب كان القبض فاسد بناء على ان ذلك من لوازم كون القبض شرطا في
 الصحة لا للزوم كما عني في الاسلام واني العباس الاعتراف به بل زاد الثاني منها البطالان لومان احدنا قبل القبض بل عني بان نزع على التنازل
 الملك بالقبض فانه يثبت الاذن وهذا ولكن الحكم عن الخلاف كما انه قال اذا اؤمه في نفسه عدا ولم يتحقق هل شوال ثم قبضه لقطعة على الموهوب
 لان الهبة تتعقد بالايجاب والقبول وليس من شرط انقباضها القبض سببه في ذلك باب الهبة اذ اثبت ذلك ثبت في احد الفرق بينهما
 وفي اصحابنا من يقول القبض شرط في صحة الهبة وعلى هذا الاخطا وتلزم القطر الواهب هو كالصريح في حصول الملك الموجب لقطعة بالهبة قبل
 القبض اللهم الا ان يدعي ان عنوان وجوب لقطعة الموهوب ان لم يكن ملكا الا ان كان من الترام اختلاف كلام الشيخ بعد المسافة بينهما في
 منه على كل حال فكلام القائلين بكونه شرطا للزوم غير متفق خصوصا بعد ما ستره من الاجماع على جواز الهبة بعد القبض كما في مواضع
 حل كلام القائل عليها بغيره لانه لا وجه للزوم قبله بخلاف ما بعد فانه قد يلزم واضح القابل للظان للزوم في المواضع المخصوصة خصوصا لا للقبض
 الذي هو كانه حاصل فيها حاله في غير ما لو كان سببا في اللزوم لاقتضا في البيع كما هو واضح واقفا العالم اللهم الا ان ياتي كما ستره في كمال المراد
 بجواز الرجوع بالهبة لا ينافي اللزوم باعتبار عدم كونه من قبض العقد الهبة انما هو ناقل للملك من المتهب فيكون العقد لا ينافي بالقبض عدم جواز

حصول

الملك قبل القاعة شاطئ الناس على احوالهم وان كان لا يثبت عليه لزوم في الواجب موضوعه كونه البعض ما سمع من الادلة على القول الاول
مع احوال هذا وما استنبط من اطلاق اعتبار الادن عدم اشتراط كونه بنية الهبة فلا بد ان فيه مطاوع بل في الرضا من الاشهر عليه ما من راض
وفي الكتاب ان المتهمة لكن قد عرفت الكلام في الوقت ايضا بل لا يخفى ان ذكره من الشهرة بل صرح القاضي في هذه المسألة باعتبار اطلاق القبض للهبة
وفي ذلك هناك من بعض الاحكام اعتبار ذلك لاصلاح مطلق القبض لها ولغيرها فلا بد من ما يزيل وهو القصد قال فيهما الجامع صدق
حين حيث يصح بكون القبض لا لها لعدم خلق القبض المحب فيها اما الواطن قال لا كفاء به وجود لصدق اسم القبض صلاحه للهبة ولا لغيره
عليه بخلاف ما اوضح بالصفات ولا يخفى عليك ما فيه ضرورة عدم كون الحب في الحكم الظاهري اما الكلام في اصل تحقق الشطب بالقبض انما في الواقع
عزضا كونه للهبة سواء كان بقصد غيرها او لا ولا معنى لصرح في مثل ذلك انما اريد فرض تخصيصه الخارج ودعوى تحقق الشطب بذلك دون القصد
بغير الهبة واضحه المتع ولا يخفى ان الاصل عدم ثبوت الاثر بعد فرض عدم اطلاق يوثق به في تناول مثل تحقق الشطب المعلوم اشتراطه وبغيره في كل قول
والمتن في تحقيق القصد قوله في الاثر قد علم بيمينه لا نعلم بقصد هذا كذا في غير القبض للهبة بل هو بوجه وبما هو في الموهوب بل هو بوجه
بغيره لادان الواجب القبض ولا ان يحضر زمان يمكن فيه القبض ولا خلاف اجماع بين من خالف المص ولا اشكال في عدم رضاء الى ذلك بعض من لقن
من الاشكال في الشطب ويحيى بن سعيد فاعتبر الادن في القبض ولو من زمان يمكن فيه القبض لا لوجه في المحل المذكور عن بطلان اذ هو شبهة
بهه مثل ان يكون في يده وبه في يدهما لا نظر في ادن لفي القبض ومعه بعد ذلك زمان يمكن القبض فيه بل من المعدن لادان لفي القبض فهل
يلزم القبض في الزمان الذي يمكن فيه القبض ولا بد من الادن في القبض الا في القبض في الادن في القبض لان اقرار به عليه بعد المعدن بل في
رضاه بالقبض وثانها في الحكم عن جماعة الذين لفي قبضه ومعه زمان يمكن فيه القبض صحت الهبة وفيه منع تناول دليل الشطب لمثل القرض في
اصالة الاستقلال المعدن بسبب الملك بحاله ولا لوجوب اجماع ثم قبضه جدا لصدق صدق القبض للهبة حقيقة فان اسند ان القبض ولو
مع الادن ومضى الزمان ليس قبضا حقيقة ولو سلم فيكون الادن ولا يخرج الى مضي زمان قطعا وجهه في ذلك بان اقرار به عليه بعد المعدن بل في
رضاه بالقبض فيكون ذلك القبض الا في قبضه في قبضه زمان يمكن فيه القبض كما لو لم يكن قبضا بغيره فافضه اياه فانتهى من قبضه زمان يكون فيه
القبض كذا في اجماعه بما حاصله من ان ايجاب المعدن واقرار به عليه الغير بعد دليل على رضاه بقبضه لها وليس هو اقباضا بل هو تحقق قبضه وانما
هو علانته وامارة على رضاه بالقبض السابق ومنه في قبضه الا في قبضه ما لا يخفى عليك بعد الاطاحة بما ذكرناه من عدم الدليل على الشطب في
القبض على يده فانه يرد به فالمتع عوده ثم قبضه ولو سلم كفاية الادن في الاستدانة في تحقيق ستمه فيمكن منع ذلك لاجتماع الاقرار على تحقيق القبض
السابق على ذلك والالا في كلام اوجبة المتقدم سابقا على ان لا يثبت فيها الوضو طوار الرضا عن ذلك التناول لاطلاق المص وغيره ومن هنا فاق في
الرياضة اصل الدليل بعد ان حكاه عنهم بان دعوى حصول القبض المشطب او لا البحث لعدم عموم دليل على كفاية مطلقة لا من اجماع ولا من غيره للعدا
فكلمة النص المشطب للحكم التباد في القبض بعد العقد فالادن في قبضه الرجوع الى حكم الاصل الدال على عدم الصفة والوزم الى ان يتحقق
القبض المتيقن ايجابها ولعل لا المجهل عليه وهو القبض الخاص به او المادون فيه ثانيا للهبة ولعل لذلك اعتبار بعض الاحكام اثبتة الاكثر وهو ظاهر
ان لو كان الاجماع من المتأخرين على خلاف المتقدم الى ان قال ويجعل قوبا المصير لاختار الاكثر لما مر في الوقت وشك في هذا البحث من الاكتفاء ببعض
الولى الواجب مع سببه على العقد النصوص الدالة عليه لعل بعضها يحصل القبض من دون ان يذكر فيها ما مر من القيد وهذا التعديل جار
في المتأخرين والعلل المنصوصة في المتأخرين في الاصول وان كان فيه مواضع للتظلم من ارض ما قد ساء في الوقت وفي المقام وما بان وقد
تقدم نظير هذه المسئلة في الزهر في الوقت فلا حظ واصل في شرف الحال في القبض العيصية اية الله فصوص من هنا غير واحد عدم الفرق بينه وبين
غيره بل لو اوجد منه خلافا لاصلها بظهر من ثبوت الشهود في الرضا من قبل الى القرن بينه وبين غيره باعتبار ان لا بد للعاصم عليه شرعا بل في القول
ان قول البعض وان كنا لا نختصه بل لا وجه عندنا ببناء على حصول الادن من العقد في خلاف في اقتضاها انما في الاستدانة عن الادن بل في الجمع كان
الوجه عدم الفرق انما على ما ذكرناه وهو واضح والله العالم وكذا الحال اذا وصي الاب والجد والولاء الصغير ولوا في ما هو في زمن بالمعدن ولا خلا
اجده في نحو ما سمع فيما تقدم ولعل موثق داود المتقدم فان كانت الصيغة مجردة واشهد عليه فحقها ان مضاعفا الى تقدم في الوقت من قوله وان كان
صغارا وقد شرط ولا ينهاهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم والتعليل في الصحيح الاخر لان والده هو الذي يولى امره في خبر بل في خبره ان كان ان يقصد على ولد
صغير فانما جائز لان القبض اوله اذا كان صغيرا وغير ذلك انما الكلام في اعتبار قصد القبض عن الطفل بعد الهبة ليقص القبض لها وعدمه في ذلك
لغيره من غير ذلك عند من يثبت القبض للهبة كالمعلاة لان مال المقبوض به لا يولى فلا يقص من الطفل الا بصفاته هو القصد وعلى ما اخترناه من
الاكتفاء بعدم قصد القبض لغيره وكيف هذا ونص في الاطلاق في قبض الهبة ويلزم ذلك قلت قد عرفت تحقيق الحال هنا وفي باب الرضا ان يرضاه
على الشطب في القرض وكفاية القصد في الاستدانة في تحقيق ستمه لا بد من حصوله واللام بكون قبضا ومع الاطلاق لا يقصد له قطعا اذا القرض
خلوه في الواقع حصول قبض الولي الذي كان قبضا لنفسه مع فرض عدم القيد بكون ناول بالخلاف ضرورة انه لا يستدانة بالابتداء بالام بغيرها
قصد انفسها من الادن والنصوص السابقة ان لم تكن ظاهرة فبما ذكرناه من خبره بقصد القصد المزبور فيمنه على سقوط الشطب في القرض نحو
ذكرناه في المسئلة السابقة وما كان قول المص وكذا اشارة الى ذلك ولا ينافيه التعليل بقوله لان قبض الولي قبض عنه الذي يمكن اعادة بيان الوجه
في سقوط الشطب بذلك وعلى كل حال فالمراد من المتأخرين غير من اطلق ما قد نابه العتبة من كون الموهوب في يده اما الوضو في وجهه كما يثبت لم يصل

في

الي

الباو مبيع له بفضة فلا بد من اتفاق مبيعته اليه في نفس نعم في ذلك وغيره اعدم خروج الوديعه عن اليد لان يد المستودع كيد في العار بوجهان احدهما
خروجها من يده فيقتضي ان يفيض حيا من الولي او من يوكلفه ولو وكل المستعير فيه كقولنا لا يفتي ما في الفرق بين الوديعه والعار بوجه سواء كان ذلك من حيث
كونها ملك او من حيث اخراجهما كان لا يفتي عليك ماله دعوى عدم الخروج بالاستبداع مطعون ليد ضرورة عدم صدق كونه في يده ويحت فبئس في حله
من اخراجه الوديعه وان حكمه في الابضاع الاجماع عليه الوديعه وانها كما مال يد اليك فان لم كان هلهجه والا كان مشكلا في عقد ولو كان مغضبا لو مشا
او مستغنا اصل الاشكال افتقر الى ان يفيض حيا ما في يد وكيله والظاهر ان هذا من الاشكال في العار بوجه كاعمال الابضاع النصيح بذلك مدعيها الاجماع
على الاتفاق في الاولين وجعل فيه الاشكال فيها من عدم كونها مبيع لان كانت كفيض الوكيل ومن انما يفيضه لنفسه فكانت ايد له لا للمعير فكان لا يفتي
وفي انه لا مدخله الاول في صدق القبض والكان المقتضى مقبوضا اليه كاصل الشهاد لا اشكال فيه لانه كذلك ما كمالا عن بعض النسخ المقره على
الانته كما ترى من ان الصدق المقره على المدعي في مثل الاجارة التي يمكن تصرفها مع فرض كون المعير في يد المبيع ولا ينافي القبض الموقوف على
هوق كل شيء بحسبه بمقتضى المقره فيتم جديا ويخرج بغيره للصنيل لكيلا لا يلازم له العمل على مثل ذلك ذكر كان وانشي وان بقيت ولا ينافي على الاشكال
في التكاثر عند بعض المدعي الدليل عليه بالخصوص لا مطقانا الرشيد اذ انصرف بها لما يبيع وهذه لم يوفت على الولي اتفاقا لعدم الناس سلطان
على اموالهم وغيره ولكن في الاسكان الحاق الاثبات وان شددت بالصفت في كون قبض الابيضها لهم ولا يفتي ضعفا لان ابنك على الوكيل ولا لادن في
ذلك كما هو واضح ولو ذهب غير الاب والجد سواء كان له ولا يلازم او لم يكن لا بد من القبض عنه وبذلك للثا الولي والحاكم بلا خلاف في الاشكال في ذلك
اذا كان الوديعه مبيع في ضرورة كونه اجنبيا فلا يكون قبضه عن الطفل فضلا انما التكاليف في قولنا المقصود آه فان مغضبا كون الوكيل اجنبيا ابي فلا
يقوم قبضه عنه من غير فرق بين كونها الوديعه غير كائن النصيح بذلك ولم يفتي في غير ما صرح بها بحسب ما يانه لا يصح له شيئا من نفسه ولا ان يفتي
منه كك فبئس كما انما يفتي منه هذه الصيغ يفيضها لوديعه ان ولا يلازم الوكيل في ذلك لانه لا يفتي له في الحقيقة
من ولا يفتي بل لصل التخليل الموقوف في الخبر المتقدم سابقا بفضة ذلك بل قد يشكل ولا يفتي لهما كالم الذي هو ولي من ولا يلازم في الفرض الموقوف
وصلا لادب في وجود ودعوى ولا يفتي في خصوص هذا التصرف كما ترى بل التزام عدم جواز هذا التصرف في اولي واولى منه ما عناه من عموم
ولا يفتي بل في لادب في الحقيقة كما ان عموم ولا يفتي لهما كالم الذي هو من ولا يلازم الولي لا يفتي في الفرض هو افتة المقصود هنا المسامحة من الشيع
المشروع اصلا ونفريها ولو حمل كلام المقصود على ان ذلك منه بناء على التردد في مسئلة انما هو الجواب القابل بالنسبة الى غير الاب لهما كما سمعته
في الوقت فبين ان الذي استظهره بعد التردد هنا لا الاكتفاء ببعض الوجه فكان المناسبه ان ذكر الحكم كك هذا وفي لك قولنا المقصود وبذلك يمكن
فرضه لمع كون الواهب غير ولي واما ان كان وليا كما هو في الاصل فلا يفتي فيه الا ان الولي الحاكم لان الوكيل لا يفتي مع وجود الاب والجد كما سيجي في باب
الاحكام وفي من لهما كالم منسوبة لذلك مطقت واما لو كان الواهب كالم والفرع عدم ولغيره فلا بد من التزام قبض كالم اخر عنه وفي عرفه الموقوف
الحالي من امثال هذه الاثر اثبات والله العالم وهذه المشاع جائزة عندنا بل عن الغنيته ونهجه في الاجماع عليه بل في جامع صدق خلاف في صاحبنا
في حقه بة كلما يصح بيعه من لاهيان سواء كان مشاعا او مقسولا من الشريك وغيره وعن كك نصحه في المشاع كما يصح بيعه على احد لك يجوز بيعه عند
علمنا اجمع وهو كك مضافا الى العتق وهو دل عليه من النصور لكثرة المذموم دعوى بانه هذه الصدقة وخصوص موثوق احد من
الحيلة سئلت ابا عبد الله عن دار لم يفتي فصد في بعض اهل الدار ان يصب من الدار قال يجوز ذلك اذ بان كان هبة فالجوز في صحيح ابو بصير
المقدم سابقا بل قد يفتي من الموقوف طرف العانة فضلا عن الخاصة كالنبي ذن وارجح بناء على ان الراجح هبة مشاع ومولاه لو قد هو ان
لما جاز اطلبون منه ان يرد عليهم ما عتقهم وما كان في ولي عبد المطلب فهو لكم ولكن مع ذلك كله والحق في حقه ان هبة المشاع الموقوف
يمكن فتمت لا يجوز لغير الشريك والذوق لا يمكن فتمت لا يجوز هبة مشاع مطعون لك المانع من هبة المنقسم بين اثنين مستندين الى ان وجوب الهبة
ممنع من هبة القبض وانه هو كما ترى في صحيح استحسن بندق وجوبه في سلمه اجمع ثم انه يفتي في هبة مشاعه فهو كك يبيع ضرورة انما وصفا عن ابيها
وفي غير ما يجوز فيجب القولان وهما الاكتفاء بالتخلية مطا كما هو المختار في التفتيش والمنازل وما في معناه فيه بلا خلاف اجماع فيه الا
ما يجوز من القاضي من ان يصل الشاخص من غير نازل في بينهما با ان القبض المبيع موقوف وللشخص المطالب فيما ان يحصل التمكن في ابضاع المبيع
فان القبض غير موقوف فاعني بفضة ولم يفتي في مطلق التخلية في المنقول وان اكتفيا بهالة البيع وليس بشي بعد ما عرفت من اتحاد مفهومه لغيره فادها
ذكره انما يفتي في الفرق في حكمه لا في حقيقة ثم ان الظاهر في التخلية من دون اذن الشريك لعدم توقف مفهومه على التصرف في لوديعته به اذ هو على ما
حفتنا كون الشيء موقوف وفي سلطانه على المالك الذي لا اشكال في كون ماله مقبوضا للمعير كونه في قبضه وان كان له شريك فيه في حق يدينه
وبين الموقوف على هذا الوجه تحقق القبض وان كان مبيع جماعه وظاهر اخرين عدم اغنيا اذن الشريك في القبض بالمخاطبة الموقوف خلافا لما في بعض
اذن الشريك انما فيها وجهان المراد بهما دفع يد المالك وتسليط القاضي على المعير وذلك لا يفتي الا بالضرر في مال الشريك فيعذر اذنه و
رفع المانع عن حقه خاصة مع الانشاع لا يحصل به السلط المقتضى من القبض في قبض جميع المعير واحدا لا يفتي في الفرق ومن لم كان الشريك معصومة ببد
مسلط لم تفت التخلية من المالك وتسليطه عليها مع وجود المانع من تسليم وهو كما ترى وان استحسن في لك اذا السلط لا يفتي على الدار
ونحوها وافرغ واضح بين الفرق وبين النصيب الراض للسلط المعري وهو المانع عن صدر كون المالك يفتي في سلطانه وبذلك كله ظهر لك في
على المختار من تحقق القبض بالتخلية مطا اما على التفتيش فيحقق في المنقول بتسليم الموقوف المبيع كك اذا كان الباقي من حصه الواهب لغيره وقد

حال فالامر على عيدين كان الحكم من الحسن والله العالم وإذا قضت الهبة بالادان كان لا يورث الوهاب الرجوع اجماعا محكما مستقضا ان
ومحصله خلاف الموصى فيها وفي الاولاد وغيرهما من الارحام منقضى وهذا الوجه لا يتخلل وان نسب على اجماع الامامية وكذا لا يرجع ان كان الموصى
دارهم فيها ولكن في خلافه من في الولد في المحل وان حكم اجماع عليه محكي كقصة الرمز وثقت بالمذهب الرابع وقاية المرام وتزج الصنعة وتفتت هبة
الادب في هذا الوجه وكذا في ذلك الظان لا تنفاد حاصل فيه وفي التفتت وقطاعا مع صدقته لا خلاف فيه بل عز الاثر في مثلت المصنف الاخلال بذكر الاولاد
مع ان اجماع حاصل بينهم انهم فقال ان كان ذهابا من اهل الموضع من نكاح الرجوع ان وهب اولاده الكبار وهذا الصنعة ويرجع بنى الاختلاف المحكوم
من بوالاستنباط اللهم الا ان يجعل ما في طبعه قبل القبض وما في كتابه الاختلاف ان لا يحل للرجوع على كل حال فانما حكم في المقابلين احد بل عز في
لا في بنى الولد ولدا ولد وان زلنا لذكر والاثاث عند ما انا الاختلاف للزوم والاطلاق ما دل على المصنف على عدم جواز الرجوع في الهبة بعد القبض
في تقييدها على غير المرام وخصيها من النص في الاولاد الصنعة وان في الصدقة وغير ذلك واما باق الارحام فالمشهور في نقله وتخصيها انهم يحكمون
بل في الرابض عليه عامة من اخر بل قبل قد ظهر من اجماع عليه بل في القنبه دعواه من بجا وهو لا يرجع بعد ما سمعت ويعجز عن علم في جعفر
الهبة والقبض يرجع فيها اصلها ان اخبر اوله في الادب ثم فانه لا يرجع فيها ويصح عبد الرحمن ابو عبد الله وعبد الله بن سليمان فالاثبات
ابا عبد الله عن الرجل يهب الهبة لرجل فيرجع فيها ان شاء ام لا فقال يجوز الهبة لرجل في الرجوع في هبة ويصح في غيره لك غلظا المحكم في علم
وموضع من في وما سمعته من علم المستحجوز والرجوع فيها وفي محقق وطا اذ وهب لرجل من اولادهم في الهبة ثم بالقبض وله الرجوع
وارجع عليه الاول اجماع الفقه واخبارهم ويرجع بين الاختلاف المحكم في هبة وكان زاده موثق داود عن ابي عبد الله واما الهبة والتخليف
يرجع فيها ارضا اوله فيها وان كانت لك فانه ومثله يجمع المولى بن خنجر من رسول ايان لكن لا يفتي عليك ان يفتي فواحد الفقه طرحة مقابل
ما عرفت لعدم المكافاة من رجوع اذ اولها يجعل في له وان اذ قيد القول اوله يرجع على معنى جواز الرجوع بها قبل القبض وان كانت لك فربا و
عز ذلك ومن القنبه في الكفاية من جعل تلك التصرف على الكفاية واغبر من لك حملها عليها مع قطع النظر عن هذه التصرف لعارضها اطلاق
ما دل على جواز الرجوع قال لا تارول من التقييد ويشهد له هذه الاخبار الثلاثة وهو كما لا يسنأ هل يداد الله الهادى لنا وله والمراد بالرجوع في هذا
الباب في الصلة وقبضها مطلقا لغيرها المعنى في ذلك ان بعد ثبوتها وجاز نكاحه وفي ذلك انه موضع ضرر وفان مضافا الى انه اول الارحام
والصدقة الفرية وغير ذلك فاعرض عنهم من خصاص غير محرم نكاحه شاذ يجمع بما عرفت والله العالم وان كان الموهوب اجنبيا فله اى الوهاب
الرجوع ما امنت العين اية فان تلفت فالرجوع في خلافه معناه شيء من ذلك بل في القنبه وثقت الرمز وكذا في ظاهر التفتت اجماع عليه
بل لا يحل اختلافه الا من الرضى يجوز الرجوع بها على كل حال ولعل لا يقول في الفرض لك هو تلف العبد من رجوعها عن ثابته الرجوع بها والرجوع
الى ضمان قبضها الاول قبل عليه ومناقلا اصل البرائة في رجوعها وفي صحيح جيل والحيلة وحسنها على عبد الله اذ كانت الهبة فائمة بعينها فلان يرجع
فيها والا فليس لمضافا الى اطلاق ما دل على جواز الرجوع بها من العترة المستنبضة المقتضية للخروج منها على المنقضى نعم الظاهر هو يرجع بعض بل
على المذهب الرابع اجماع عليه عدم الفرق في ذلك بين كون التفتت من الله فاشانه او من غيره ولو الهبة بل في لك وعرض جامع صدق والكفاية عند
الفرض بين تلف لكل او البعض وان كان قد تشكل ذلك فيما يصلى عليه قيام الهبة بعينها كتلف الطرقة ونحوه ولعلم لا يريد منه كما يشهد السليل
ولك المادرك بان العين مع تلف جزء لا تضيقا في عينه ايل علمه لا يريدون انهم تلفت بعض الموهوب المستعبد بن ونحوها اللهم الا ان
اسود نغده فهو هبة واحدة والمدار على قيامها وفيه ان الاصل جواز الرجوع والفرض محقق في مقتضا افضار اخراج منه على التفتت
والله العالم وكذا لا يرجع بها ان يوصى عنها ولو كان الموصى بغير ابل اختلاف اجد في بعض من الرضى بل اجماع بعينه عليه بل المحكم في بعض
او موارضا الى صحيح عبد الله بن سنان على عبد الله اذ اعرضه اجماعا فليس له ان يرجع ويصح عبد الرحمن وعبد الله بن سليمان المتقدم
في طرحة الا ان التصرف الذي عدم الفرق في الموصى بن ان يكون في فضل العترة ويده بان اطلق في العترة بدل الموصى بده لك نعم صرح جماعة باعتبار
بذلك على ان يوصى بقبول الواهب على ذلك اذ هو هبة جديدة ولا يجب عليه قبولها ولا باس في افضار في الخروج عن اصل الجواز على المنقضى ومه بعل
الناقشة فيما عند بعض من اخر عنها من لا كفارة بها ولو كان من بعضها بل السادة وفي العادة يكون احد الموصى غير الآخر والآخر من
العترة يده بعينها بالبر من المعلوم كون مثل رد الامعاء وضكها هو وانتم وهل للرجع الهبة بالنسبة في الموهوب غير مختلف بعينه قبل والفا
الشيخ والناظر ابو الصلاح وصاحب الرابع وابن خنجر في الواسطة وابن ادريس وسعيد والابن الفاضل وولده والشهيد والمفتي نعم تلمز
بذلك بل هو المشهور في نقله وتخصيها بل في خلافه ونسب ذلك في قصر التفتت لغيره من الموصى الى اجماع الفقه واخبارهم وفي محكي كقصة
الى اصحابنا وان الذي يقتضيه مذهبنا وعن ثقت الرمز اجماع عليه وهو لا يرجع مطلقا الى اسائر الزوم وخصيها اطلاق ما دل عليه
في الهبة بالقبض وان خرج عنه ما خرج ويصح لغيره المشروط جواز الرجوع ببقاء الهبة بعينها فائده على انتفاء ذلك بمطلق التصرف والمضاف
الرجوع التواضع في خصيها لتناقل الملك خصوصا اذا كان على وجه الزوم فان السط على فحة منافا لدل على لزوم والزام المذهب
بالهبة منافا لقاعدة البرائة والضرب ومبها بل لبلل الرجوع لا يقتضيه الا العبد كذا الكلام في التصرف المانع من الرد بالحق فضلا عن المطا
ولكن مع ذلك كل قبل لا تترك بالتصرف وهو لا يشبه عند الصانع وان حكم من المفيد والى الصانع وابني حرم وزهره لكن في مقتضى الاول
وكذا اذا احدث فيها حادثا لم يكن سبيل الى الرجوع وفي محكي الكفاية في التفتت في الهبة التي هي من الهبة وله الرجوع فيها ما لم يضر فيها من احدث

وَعَلَىٰ الْوَعْدِ الْأَعْتَابِ

المزبور

المزبور لعدم الادلة واما كان في قول المصنف وكذا في الواو صيرفته معتقدها صفة اشار الى اطلاقه فان نحو مفروض المسئلة ضرورة كون اوصافه
بمعنى صفة ما هو منها المستخرج تلك كلام من فيها لعدم فضاء الى الوصفه الشرعيه بل بمنزلة الهاذل والعاث بالنظر في ذلك فلا ينصف ظهوره ملكه
بعد ذلك في نفس الامر بخلاف من اعج ما اعجزه فان فضاء المصنف شرعيه غايته ان يجاز من قبل المالك لكن لان من قبل المشرعي فهو عقد شرعي مفقود
اليه وان لم يقصد الى الوصفه كذا في دليل على ان شيئا من ذلك في المصنف بل مفقود عموم الادلة واطلاقها الصفة ولذا كان بيع العاصي
زويلا لا ينصفه معاملة للمعصية معاملة ما لنفسه ولو ظاهرا لمضيق ودعوى ان ذلك والعرض واشباههما كالهاذل والعاث غير بل هو قصد
صريح نفسه كغيره من عقاصد عقلاء الدنيا وان لم ينصفه بل عليه ان شرعي بل من ذلك عقد الكتابية والمخالفة منه مثلا قال لظا الصفة وان نجا
القضاة ان الصفة الشرعية تنب على العقد العرفي فصدت ولم تنصف بل وان قصد منها بعد حصول سببها الشرعي كما هو واضح بل لعل السر
في ترك المصنف المثلثين المزبورين لارادة بيان اتحاد الحكم وان الصفة على جميع النفاذ من فتيحة لكن لا يفتي عليك محال النظر فيها في ذلك وضربها
المسئلة الثانية اذا تراضى الفرض على العقد ثم انقضت حكم انتقال الملك لعدم اضيق الفورية فيه بل خلافا لاجل اطلاق ما دل على شرطية
ما تقدم سابقا بل لعل من ارباب من اظهره عدم اضيق الفورية فيه بل يفتي القطع بربا على ان شرط المالك لا الصفة كما اعترض بعضهم نعم
في هذا الاشكال في ذلك بناء على ان شرط المصنف لكونه جزء السبب شبه القول والافضاء على المشرع وانه ان كونه جزء السبب يقتضي الفورية
بعد اطلاق الادلة ووجهه في القول باعني كون جوابي بالاجاب فيخرج مع عدم الفورية عن طريق الناطق المعترض العقول كغيره ولعل
الاول في وجه الاشكال احوال يوجب حقيقة الهبة عليه لانها عطية وانما فاعله يدونه لا يكون هبة كما هو مقتضى الحق للمقتدم لا يكون
لا يكون الهبة هبة حتى يقتضيها مقتضا ذلك الى عوى ظهوره لادلة فان الهبة التي يرب عليها الاثر ليسا لاشياء واحدا يحصل في زمان واحد
مثل البيع والاحابة ونحوها ووجه فنيته الهبة بناء على اضيق ذلك في معنى ما يفتي فيها التراضي بل اقل من اشك في شمول لادلة لها مستبررة في
بينه وبين غيره ما اعني الفرض في الصفة كالوصف ونحوه ما هو من داخل في مفهومه وان اعترض من يشاز السبب عليه لكونه شرطا لدل كان ذلك هو السبب في
انقضاء الفاعلين كونه شرطا للصفة على انتقال الملك بغير حصة الى الفرض لا ان كانت من حصوله من حين العقد وليس كذلك الوصفه فانه يحكم بانقضاءها
بالموت مع القول وان انقض الفرض عنها لعدم دخله في الملك بها لاطلاق الادلة كما نفع محقق حال فنيته مع ان مقتضى القواعد التي فرضها
غيره في نظاره كون كاشفا بناء على ان شرط فاعله ان لا يملك الهبة لانه فلا يفتي في عدمه عليه حتى يكون هو شرطا كاشفا الا ان الجميع
كان في ضرورة عدم نفع الهبة بغير العقد عليه وان نفعه على العطية والكل في الان في الاول فليس هو بالسنس اليها الا شرطا وكان مقتضى
ما عرفت ان يكون كاشفا لكن فاعله على شرطية مع الاجماع حصول النقل بطلان الله العالم المسئلة الثالثة في قول وهب ولم
ايضا كان القول بطلان خلافه قبل عروة وبكره وبروس والحواشي انكرك وان قال مع ذلك خرجت منه المراجعة في ذمت له في فنيته
كل ذلك المعرف من عدم دخول الانباض في حقيقة الهبة العقد بناء على انقضاء اطلاق اليها لا يفتي في ذلك كون شرطا للصفة فيكون نكاحه كذا
القضا المعلوم تقدم دعوى الصفة عليها لما في ذلك من الفرق بين الاثر فان منكر الانباض لا يدعي ضد الهبة وانما ينكر من ارض الامور المعترض فيها وانما
ليرضى بعد كما لو انكر الاجاب والقول وان اشترك الجميع في عدم صحة العقد بدونه وهو نام لو كانت الدعوى من الواهب اما اذا كانت من وارثه
هو عوى القضا بعد اقراره بان موته قد وهب لكنه لم يقض بل قد يشكك في ذلك فنيته ضرورة ان يفتي عدم كون الاثر الهبة اقراره بالفضل لله
احدا كان منها دعوى كون المدة في شرعا من الهبة هو الاجاب القول خاصه والعرض وان كان معتبرا في الصفة الان خارج عن مضمونها وقد تقدم في
تدريب الهبة ان العدة ولا شبهة في ان الفرض من غير العقد فالأثر باحدا ما لا يفتي الاثريا الاثر لكن قد يمنع ذلك بناء على ما تقدم من غير من
دخول المعاطاة في مفهوم هذه الاسماء كالبيع والاحابة ونحوها ووجه فلا يكون اسما للعقود كقوله الكلام المزبور وقد بان في انا وان قلنا ان
كونها اسما للعقود فنيته بالكتفا اسم لا اثر لاصل العقد في المعلوم كون التملك المزبور لا الاثر لاصل العقد وشروطه وليس الفرض خلا
في مفهومه وحصوله بالفضل لا يفتي دخول ما افاده الفصل من الانباض في حقيقة بل انقضاء حصوله لانه يبر معاوج على كل حال فالأثر بها ليس
ببل لعل لغيرك حتى لو قلنا بان المعاطاة الفعلية فنيته ما هيته ضرورة بقدر اقرارها والاثري بغيره منها لا يفتي الاثر فنيته الهبة في فنيته
ما ذكره المصنف ان قد يفتي الاول بان دعوى الوارث عدم الفرض ليس دعوى ضد وانما هي فاعله مقام دعوى المورث وان خالف في ذلك حصول
انقضاء بالموت لكن لا يكون بغير دعوى فاعله عليه دعوى الموهوبية فاعله فنيته وكيف كان فالأثر الهبة لعل في اربابا الفرض نعم لو قلنا
بدخول الفرض في مفهومها انما يخرج عدم فنيته ولكن قد عرفت في الدعوى المزبورة نعم للفرق لاجل ان ادعى على الانباض لعدم الهبة اما اذا لم يكن
فلا يوجب له عليه يمين لعدم كونه منكر ما هو واضح لكن في ذلك ان منكره ولكن لا يمين عليه ان لم يكن منكره عليه ليمين مجرد الانكار بل لا يمين
انضمام دعوى انكوه المنكر وفيه ما لا يفتي هذا ولعل ان الحكمي عن عروة وكرة وبن قسيب اصيل الحكم المزبور اما اذا لم يكن الموهوب في بدل المثلث اما اذا
كان في بدل الواهب على اختلافهم في التعبير ومقتضا ان يفتي كان كذا فالقول قول لان كون فنيته كتابته من لعاضة ولعل لانهم في المسئلة فاقول
القول وهب خرجت منه الهبة التي هي بغيره لادن بغيره والا فذكر في فنيته كذا بل على الفرض بان ومن هنا حكمي عن طريق باب الاثر وان القول
قوله الواهب في اقراره بين ان يكون الموهوب بدل الواهب الهبة فاعله فنيته بغيره بل قد يفتي ان الحكم كذا حتى مع الضميمة المزبورة فان
الاثريا لادن لا يفتي كون بده عليه حال الدعوى لادن السابته ضرورة كونها اعم من ذلك وكذا القول وهبته ولم يكن ثم انكر الفرض في

المستبين

رتبته من صحيح عليها من جميع الجهات لله واللعبة مع انما لو ثبتت صحته على وجه الاطلاق بحيث يشل الميزان على الاطلاق لكانت المعدلة لثباتك فيجب ان المسابقة بالاقبال
 وعلى الوجهين فيصير المسابقة والالات التي لا تشمل على فصل والطوبى ولعل من ذلك مصانعة الحسن الحسن مع محض من النية ومكانة بينهما وغيرهما مما هو مشهور
 على الحسن اية من ذلك وغيره من ثلثي الشهود ومن ثم يمكن في الربا من ان الاشهر خلافه بل لا بد والحق الثاني وصريح الحكم عن كونه ان عليه
 الجاهل الانانية في جميع الامور المذكورة ثم اختاره للاجتماع المربوبين لخصه بالثبوت ومجادل طلبة العلم والمهوى ليكون المسابقة في المذكورات منها
 بلا تامل وخصوصا من العشرة العشرة فيكون سندها بالشهر بل وعلى الكل ولو في الجملة الدالة على ثبوت الملازمة عند الرهان ولعن صاحبها ما خلا
 الثلثة مع الصريح في بعضها بان ما عداها فاما محرم وهو مؤنث صحتا البقاء والرهانة على بطلان العرض غير معلوم الصريح مع صحتها سببا الرمان
 بدو من عرفا وعادة ولا يحمل ذلك كله في رتبة على محرم رواية السكوني التي دللتها على عدم الصفة بل المحرم ظاهرة "دم امكان اراة نفى الماهية فحمل
 على اخبرها لحياتك وهو انما هو جميع احكامها التي فيها الصفة والمشرعية ونفيتها لما خلاصة المبادىء من نفى الماهية بلا شبهة سببا مع الاعتناء بما عرفت من
 اذلة المحرم وبذلك يظهر الجواب عما ذكرناه من ان لا دلالة لرواية على المحرم على النقصين فانها لا تمنع من ان لا لزوم ان لا تلك او افضل للسبب
 والعوض الا هذه الثلثة من غير اتصال في ثبوتها بل هي واجبة فلا دلالة لثبوتها على ثبوتها في النقصين او الملازمة مع العرض اية في غير الثلثة بل لا بد على محرم
 العوض اية وعلى السكوني يحمل ان يكون معناها لا اعتداد بسبب في امثال هذه الامور الا في الثلثة او افضل لسبب الا في الثلثة فلا دلالة لثبوتها على ثبوتها
 اذ هو كانه بعد عرفت ان لا ينبغي بعد الاتقان في كراهة هذا لرب احد من الاختصاص الجواب ان ثبوتها في رتبة بل اطبقوا لرواية على المحرم وانما
 اختلاف الاختلاف في النقصين في ثبوتها هل هو العرض خاصة ونقص الرهانة وان هذا الاطلاق من محرم ذكره بل ينبغي القطع بفساده سببا مع ما عرفت من
 الروايات بل لا دلالة لآخر الظاهر في المحرم ولتباركهم بكشف بعضها من هذا حاصل في الربا من ثبوتها بطول المحرم في حصوله لكن ينبغي ان يعلم ان النقصين
 المحرم وعدم الصفة اذا اردنا إيجاد عقد السبب بذلك اذ لا ينبغي عدم شرطه سواء كان بعرض او بدونه ولو لا اصل فضلا عن النقصين في حصوله بل لا
 على كونه عقد سبب فالظاهر جواز الاتصال والسبب المستمر في ذلك في جميع الاعضاء والاصناف الاعوام والعلاء وما ورد من مصانعة الحسن الحسن
 ومكانتها والاشاطة فلا دلالة لثبوتها بل هي واجبة العادة من سابق النية لما ثبتت بقدره فسبق وسبق او قلنا بصدقه ذلك وعدم منافاة مثل المنصب
 النية لان من المداينة مع الزمعة وغيره لك بل لا يبعد جواز اياهما العوض على ذلك والوصية مع استمرار وضامها لا على ان عرض على بل لا يحمل عليه
 ما روي عن النبي في طرق العادة من المسابقة بالعدم مع اشتراط ثلثة على ثلثة في الثلثة واخذنا لثبات الثلثة ملزم من المراد من المحرم على السكوني
 عقد سبب فان السبب اسلم هذه المعاملة كالبيع والصحة والاجارة وعلى النقصين لا في الثلثة لعدم مشروعية عقد السبب في غيرها ووجه عقد
 الملازمة على النقصين والاجامات المربوبة اتمها على ما ذكرنا من عدم مشروعية عقد السبب في غير الثلثة وان كان بعرض ففصل في شرح محرم لا
 ان المداينة مطلقا المعالية وان نعلق بها عرض صحيح ودعوى انما مطعون لعلها مطعون واصفة المنع خصوصا بعد معرفتها مداعة العلماء في
 مخالفتها في كثير من الامور بل يعادى مثلها عبادته وبذلك ظهر لك ما قلنا من جملته من الاحتجاج ان غير محرم فان جملته من كل ما تم نفعه بان يحمل العوض
 ايقاع عقد المسابقة وجملتها انفسهم مطلقا المعالية بغية لثباته وان لم يكن على ان عقد سابقا لثباتها هو لعلها قار الا ان التحقيق ما عرفت
 الفصل الثالث عقد المسابقة والربا وهو يقتضي مضافا الى ما عرفت من محرم من العقود من البلوغ والعقل ونحوها الى ايجاب قبول كونه
 من العقود بالنسبة الى ذلك والجميع ما عرفت في الاذن منها بناء على انه من المداينة والمقارنة ويحوز ذلك ثم الظاهر بان المعاطاة فيه كونه وقيل
 والقاتل الشيعي فما حكمه عند الفاضل في الحكم من مثله هي جملة فلا يقتضي القبول ويكفي البذل كما يكتفي فيها قول من رد عهده فله وهم ونحوه
 وعلى الاول فهو لازم كالاجارة لعدم اوجاز انتمون والاصل وعلى الثاني هو ما نرى في شرحه ولو بشرع كما يجمل الا وان كان التحقيق خرج عنه ما سأل
 ضرورة استقامت جملة من خواص كل منها فيه منها العوض فان الظاهر ان اعيانه فيه لا طلاقا لا يخلو وعمرها بل قد وقع من رسول الله بعد وفاته قال الله
 في غير الحديث في هذا عار الشكوني على سبب المدينة فتأدى فيها ما نداء بسوء صباها معهما رسول الله فركب في ربه في طلب العدة وكان اول استحباب
 ولحقه بوقادة على غير ذلك وكان بحث رسول الله سبب دفعه من ليل ليس فيه اشر ويظهر ذلك بعد فلم يبق احدا وثابت التحليل قال ابو قتادة يا
 رسول الله ان العدة قد انصرف فان رايت ان تستبقي فقال نعم فاستبقوا فخرج رسول الله سابقا ثم اقبل عليهم فقال انا ابن العوانك من قبل ان
 لم يجراد البحر منها علم صحيح العمل الجاهل المحرم لك بما يظهر لا بد تامل على وجهه بقطع يخرج هذا العقد عنهما ويكون عقد ابراسه وثالثي الشهود
 وان ذكر ذلك هنا احتفاء لا لكونه بعد ذلك جزم يخرج عنه ما كان المحقق الثاني وعليه خرج من الاحكام الخارجة عنها محققا عليه بانه عقد براسه بل العمل
 الاصحاب اجمع ذلك وان وقع من بعضهم كونه اجارة او جبالا الا ان ادم كالا لثة للزوم والاحتياط الى القبول العقد لان المراد كونه قد انما
 ولذا اجلوا لكتابا مستقلا على غيره من العقود واثبتوا الاحكام لا توافق شيئا من العقدين كما هو واضح وعلى كل حال قال الدليل على عقد بيه
 ذكر الاحتياط في نظرها بل ظاهر المصنف النافعة والفاضلة في ثبوتها بل غيرهما المرفوعة من ذلك وان التردد انما هو في الزوم والجواز وان كان ظاهر
 هنا في لزوم وجواز صلح عقد بيه وعده لكنه في غير محرم ضرورة كون كل منهما اعم من ذلك كما ان التردد في الزوم والجواز بعد فرض عقد بيه
 في غير محرم ضرورة ان الاصل في العقد للزوم لعدم اوجاز الاستصحاب الذي مقتضاه ذلك بانه وان لم يثبت بعقد بيه واتفق من المراد من
 الامر بالوفاء بالعقد لعل على مقتضاه وان كان جازيا وليس المراد مطلقا العقود والا لوجب الوفاء بالاجارة واضع لثبات ضرورة ظهور الامر
 لوفاء بالنية الزمارة والعلل بلا العمل بمقتضاه من جازي ولزوم ومن هنا كان طريقه الاصحاب هو الاستدلال بها على لزوم والا كاد وراواها

الفصل الرابع ان يجعل السبق لاحدما او للكل فلو جعل الغير لم يجز بالاختلاف للاصل بعد الشك في تناول اطلاق الادلة له ولما قبل من ان يفتقر
 للغير من عند المساقفة وهو الغير يصح طلبه للعلل وبذلك الجهد في التوسيع ونحوها وان كان لا يخرج من مصادفة نعم لو جعل السبق فان الغير من حيثها
 ذلك من كل احد منها على كونه مسبقا فتقوت الغرض بل ذلك وكذا لا يجوز جعل القسط الادنى للسبق ويجوز العكس حصول الغرض في الجملة بالنسبة الى
 الزيادة كما يجوز جعلها خاصة عوضا ولكن قد يناقش بالشك في تناول اطلاق الادلة لان لم يكن ظاهرة اختلافه والاصل العشاق لا يخفى عليها ان هذا
 الرابع هو خامس من شروط السابقة واذ في محكي كرامة سادسا وهو شواوي الدايين جديا فلا يجوز المسابقة بين جعلها بالبعال مثلا لانها من الغرض من
 استعمال حق القس بالسابع جنبها وموجده الى الاصل السابق بعد فرض الشك في تناول الاطلاق لم يلزم ان يستثنى ان يفتقر المنع يمكن منع الشك
 المزيج مع حصول احوال سبق كل منهما اما لو تناوبا جفتا لاصنافا كالعرب والبرذون واليهن والعرب فالاقوى الجواز مع فرض تحقق الاحوال المزبور لئلا
 الاطلاق وسادسا وهو ارسال الدايين دفعه لنا فاذ الغرض مع عدم اذنها كان السبق مستندا الى ارسال احدما او لا وفيه انه يقيع الشرط ولذا لا
 يشترط التساوي في الموقت كما استغرق نعم بعشرين مائة مقدار ذلك مع فرض الاشتراط قطعا على جميعها والمقتضى الى الشان مع احوال الاكتفاء في
 تحقق سبق من احدهما وثامنا وهو ان يستبقا على الدايين في الركوب فلو عدا على ارسال الدايين بنفسها كان باطلا وفيه انه يخرج عن موضوع السبق
 لان من شرطه وتامسا وهو ان يجعل المسافة بحيث يجعل الفرسان قطعها ولا ينقطعان دونها فلو كانت بحيث لا يتسعيان الى غايةها الا بالانقطاع
 او بتشد يد يطل العقد وعاشا وهو ان يكون مودعا العقد من بعد للقتال فلا يجوز السبق والى النساء لانهن لسن من اهل الحرب فيه منع
 خصوصاً في مثل الصبي بعد العقد من اولياءهم ثم الحادي عشر العقد المشغل على ان كانه العتق فيه وفيه ان يجوز ذلك ليس من اشتراط على ان الظاهر لا يكفي
 فيه بالمعاينة وقد تقدم في كلام المصنف عليه الثاني عشر عدم تحقق العقد شرطا فاسدا فلو قال ان سيقف على ذلك هذه العشرة ولا ارجى جعل
 ايها او لا فانك انك لا تشرط ان تشرط ذلك فترى من غير ما يقتضيه واحد وفيه ان لا يشرط وتامنا منع عدم صحته وبذلك كله فلو كان ذلك
 في هذه الشرايط وان لا دليل عليها بالتحقق وكان كثيرا منها موافقا لما اذا العانة والتحقق لم يعرف من غير ما يفتقر من الادلة منها وما اشك في صحة العقد
 القاطع لان الاصل العشاق والافا اطلاق الادلة بنفسه هذا وفيه ان لا يجوز ان يشرط في غير ما يشرط على العقد ولا يصح برفق في وقت قبلا
 ولعله للتبوي لارسال الجلب لا يوجب كغيره فاما ان لا يشرط بل هو ان يقع الرجل في غير فترى وجب عليه ويصبح حاشا الى الجري والجنس بالتحريك ان يوجب
 الى غيره لئلا يباين عليه فاذا قرر الركوب تحول الى الجنب فهو اعنتها وهو غير ما في عدل فلو يفتقر الى اصل الحكم لعدم ثبوت دليل بل اطلاق الدليل
 بنفسه من ان يفتقر مع التصريح بالشرط بخودك منها والله العالم وعلى كل حال فلو قبل بشرط التساوي في الموقت قيل نعم لغوا الغرض الذي هو معرفته
 الغرض البتة وان لا يظهر ان لا يشترط بعد فرض احوال السبق لانه مبني على ان لا يفتقر فيتم اطلاق الادلة والمؤمنون عند شروطهم والى هذا يرجع الشرط
 السابع كما واما ما لا يربطه هذا في السبق واما الذي يفتقر الى العلم بامور ستة والبحث فيها فهو ما عرفت في السبق الاول الرشق بكسر لاء الله
 قد عرفت انه عدد الرمي اذ لو لم يعين امكن ان يطل السبق صدر الرمي حتى تحصل الاصانة وينبغي ان يفتقر الى الشان في العلم من حكمه الشارع بخلاف
 ولكن قد تقدم لنا في المباداة ما يستفاد منه عدم اشتراط ذلك مع فرض كون الشرط الاصانة مع التفتي في الرمي في فرض حصولها من احدهما في الرشق
 او الثالث فهو فاصل للآخر والثاني عدد الاصابة بخمس من عشرين وبه لا ان الاستحقاق وبيان صدق الرمي بها فلو عدا على ان يكون الفاضل منهما
 اكثر ما اصابة من غير بيان العدد لوجوب جعل السبق على الجبل لا الاغايرة وظللت الاجماع عليه فان لم كان هو الحجة والافا اطلاق الادلة بغير شرط الجواز
 مع فرض ضبط عدد الرمي بل على ذلك فمنه من المحاطة قبل واكثر لا يجوز اشتراط من الاصابة ما يفتقر عن صدر الرمي المشروط بشئ وان لم يكن فلا يفتقر
 للخطاء الذي بعد ان لا يفتقر من المناصرون واحذف زيادة من اصابة في عشرة من عشرة فلو شرط كك جازا ليهما سهم لخطاء ورميا قبل بعد لستع
 وان لم يشرط من الاصابة ما يحصل به الفاصل وهو ان يذ على الواحد وفيه ان الاطلاق يقتضي جواز اشتراطها في جميع العدد المشروط والثالث
 صفها من غير ما يفتقر وفيه ان الصفات للغير مع عدم وفيه ان الاطلاق يقتضي جواز اشتراط مطلق الاصابة التي قد رشتها بين الجميع نعم
 لو اردوا ما عرفت ذكره ولعله على هذا جعل الشرط المزبور اذ ذلك هو ان يفتقر الى التفتي لانه يفتقر الى القواعد المصنوعة للغير من كفاية وبنيها خاص
 بل وانما رقى على بعض صانيله السابقة والرابع قد رشتها في المسافة التي يريان منها ما المشاهدة او ذكر المساحة لان يكون عادة ينصرف اليها الاطلاق
 فتخرج عن ذلك نعم يفتقر فيها احوال الاصابة منها ولو اذ على الاقوى فلو عتبا مسافة يعلم عدم اصابتها واحدها فيها لم يصح والخامس الغرض الذي
 هو المقصود بالاصابة فلا بد من العلم بموضع الهدف ارتفاعا وانخفاضاً وقدره بالنسبة الى الضيق والسعة ولعل مشاهدته تكفي عن ذلك ولما
 السبق جديا من الغرض ولها هذه النسبة الى الزمان المعلوم من الشارع ارادة دفعه لا يفتقر الى العلم بزمانه لكون الظاهر اعني ان يفتقر بشرط يجب معرفته بما يقع
 الزمان ولا دليل على ان يفتقر الى ذلك وكذا يفتقر الى العلم بزمانه لكون الظاهر اعني ان يفتقر بشرط يجب معرفته بما يقع
 ذلك فتخرج بغيره مما قبله وان السبق واما فاصله عن الشرط السابقة لانه انما يفتقر الى العلم بزمانه لكون الظاهر اعني ان يفتقر بشرط يجب معرفته بما يقع
 الدليل على اشتراط بخودك مع احوال الاصابة بل اطلاق الادلة بغير شرط بخلافه ولذلك قيل هنا لا بشرط التفتي ولا يفتقر الى الشان ويحتمل اطلاق
 العقد بجراعه وتامنا مع اشتراطه ان كان هناك عرف ففتقر الى الاطلاق عليه والا كان لها الخيا فيما يفتقران عليه وفي ذلك هذا هو الاقوى
 وجب بشرط التفتي او بشرط ان لا يجوز لاحدهما العدد من الشرط لعدم المؤمنين الاجراض صاحب يجوز لان له اشتراط حقه وفي اشتراط تعيين
 احدا فتبين الى المباداة والمحاطة في صفه الوايز ثمة دليل بخلاف ولكن الظاهر لا يشرط لانه لا يفتقر الى الاطلاق العدا الى المحاطة على الاشترط قبل

مرفوع

بالعقود

كتاب

كتاب

اذا شئت المسبق انما يكون لاصابة معينة من أصل العدد المستطرد في العدد وذلك يفتقر الى كمال العدد لكون الاصابة المعينة متناهية اذا عرفت ان
 ان من اصابت خمسة من عشرين كان له كذا ففتننا على كل منها العشرين والاربعون كون الحصة التي حصلنا لاصابة بها من العشرين وذلك هو معنى المحاكمة
 اذا المراد بها كل واحد من اصابت خمسة من عشرين لاجل واحد ولا يجرى فائدة في الراجح ان اصابت كمال العدد في الباقيل يجعل على المباداة لانهما الغالب في المباداة
 وكان المتبادر من اشتراط المسبق ان اصابت عدة اصابت استحقاقه اياه متى ثبت له ذلك الوصف في كل حال لا يوجب له الاشتراط بعد عرض الانصاف
 الموزون في موضع عدم انصافنا لاطلاق الحصة الاشارة الى العرض والاعتراض فان من كان من غير كثر في الاعداء وقبل في الانتهاء وبالعكس
 وفي الفاضل في كفة اختياره واستجوده في تلك والاهوى الاول وكذا لا يشترط تعيين شخص الفوس وانهم لا يملكون الادلة بل لو قبلت عتبتهم
 وعن كفة بل بعد العقد بذلك كما في كل شرط فاسد وان كان هو كما ترى ضرورة عدم كونه من الشرط المخالف فالأخفى ان يوزن مع الاشتراط وان كان شرطاً
 غير من شرط العقد لعموم المؤمنين ولا مكان ثقل في العرض بذلك وعدم اعتباره في الحصة لا يقتضيه فساد كما هو واضح الفصل الخامس في الحكم
 التفاضل الشامل للمسبق على غيره سابقاً وفيه مسائل **الاولى** اذا قال اجنبي خمسة مثلاً من سبق فله حصة فساداً ووافي ببلوغ العاية ولا ينبغي له
 بل خلاف ذلك لا اشكال لا يوجب لاصابتهم كمالاً ولا خلاف في الاشكال ان لو سبق احد منهم كانت الحصة له لتحقق الوصف في دون غيره واما ان سبق اثنين
 منهم ففي المتن وعرض جاعلة كانت الحصة لها بالنصف وبقية الباقيين وكذا لو سبق ثلاثة او اربعة بالثلث والربع موزنة على الرؤس لظهور كون المراد
 بهذا الحصة لا غير ان حصل الوصف للمزبور بمقدار او بمقدار اخصوا مع شخصها بل مع فرض منع الظهور لا اشكال في الاصل والاصل ان المراد
 من جوب دفع الزائد فيقتضيهما السابقون وقبل يستحق كل واحد منهم حصة واحدة واذا كان في جميع تصددهم في ذلك لان من للعموم الذي هو مجموع كل فرد
 بل الحكم في جميع القضايا الكلية على ان لفظ من مفرد يدل على فرد التخصيص لهما كذا في معنى ان فرد في كل فرد في المقابل المسبق وقد وقع من كل
 واحد يستحق كل منهم كمال العرض وقد صرح المتصو والفاضل في كتاب المجاز بالاشتقاق في كل واحد منهم في قوله من دخل داري فله درهم فاضلها
 جاعلة لان كل واحد منهم قد دخل داري ولا يفتقر في ذلك عدم معرفة العرض في عدم معرفته السابقين لان المعنى العلم باصل الفرد في الجملة
 والناجئ من سبق فله كذا ومن صلى فله كذا وقد يناقش بان مقتضى عدم الادراك الذي هو معنى كل واحد سابق عدم استحقاق واحد منهم شيئاً مع التخصيص و
 عدم صدق الواحد السابق على الجميع عليه وقد انفق القول على عدم صدق المراد في العموم في من يعلني والصدقة الذي هو معنى كل سابق الشامل للمحدود
 اما الدعوى بظهوره في ذلك ولا يركب بعد استثناء الاول وهذا لا يوجب الاجمال فلو كان السابق المجمع ضرورة كونه هو الذي يتحقق فيه السبق المطلق فاجل
 كل فرد قائماً بالتخصيص مطلق السبق الشامل للاختصاص الذي يتحقق صدق السبق على كل واحد من صدق عدم بخلاف المجمع فانه يصدق على السبق
 المطلق ولا يجمع عدم السبق عليه وبذلك اضر من ما نحن في من نحن من دخل داري وكان نحن من رقبته وفي اشتراك في دمه جاعلة وجه كلام الشيخ والمصنف
 والفاضل في جملته فانه من نافع والله العالم ومنه بطلان الوجه في ما ذكره المصنف في قوله من سبق فله درهم ومن صلى فله درهم حيث قال ولو سبق
 واحداً واثنان او اربعة فله درهم ولو سبق واحد وصل ثلثة وافر واحد كان للسابق درهمان وللثلاثة درهم ولا شيء للناظر ولو سبق ثلثة مثلاً
 وصلى واحد وافر واحد كان الدهان للثلاثة وللصلى درهم ولا شيء للناظر اذ ذلك كله مبني على ما عرفت ويحكي ان السبق في الغرض الاجمعي
 ومنه ما نافي ذلك بما جاعل صدق هو خلاف الامر المستقر في العقد فانه يشترط فيه ان يجعل للسابق ان يما يجعل للمصلي فلما وصى بينهما لوصف فاذنوا
 ومن ثم احل البطلان هنا لقوات الغرض ثم قال ورد بان استحقاق الزيادة باعتبار التفرقة لوصف كل واحد بما جعل للفاضل للناظر وفيه نظر فافادة
 الغرض المقتضى على التفرقة بين وعلى الاعتناء من استحقاق كل واحد من السابقين القدر المعين في حق تفرقة الاشكال لانه لا يتحقق عدم مساواة المصلي
 للسابق فصار من حجة عليه قلت قد عرفت سابقاً ما في اصل اشتراط زيادة السابق على انبنا، على ما ذكرنا لا اشكال ان يتبادر هذا المجمع لكل واحد
 فهو كثر من المصلي **المسئلة الثانية** لو كان المراد هاتين اثنين مثلاً واخرج كل واحد منهما سابقاً ودخلوا محلاً وقالوا لا شيء لسبقنا
 فان سبق احد المستبقين كانا السابقين لغيره ولا اشكال على الاختراجه من جميع صورين السابق وكذا لو سبق المحلل المحلل لوصف
 ولو سبق المستبقان كان لكل واحد منهما مال نفسه ولا شيء للمحلل لكن قد يشكك في انبنا، على ما ذكرناه سابقاً يشكك في الما بين لا انه يكون لكل واحد
 منهما مال نفسه وقد يقع بان المعهود من عرض المسبق اذا كان من المتساويين ان يبدل المسبقين اذا سبق ولو سبق في الغرض احدهما فلا وجه لاعتد
 العوض منه مع كونه سابقاً وكذا الحال فيما لو سبق احدهما والمحلل كان السابق مال نفسه لانه لو سبقه احد ونصف لالمسبق ونصف الآخر المحلل
 لا شيء لهما نصف السبق لكان قد يشكك بعدم تناول مفروض العينة لسبق ما زاد على الواحد فيخرج عدم استحقاق شيء للربك اللهم لان ان يفتقر
 سبق الواحد منهم ولو شارك غيره او يفتقر ان المراد في الثلثة ولو المركبة ولو سبق احدهما وصلى المحلل كان لكل السابق عدداً لا شوطاً في الما بين
 العانة من كون مال المسبق الآخر للمحلل الذي هو سابق عليه وانما يجرى السابقان بنفسه وهو غلط واضح وكذا لو سبق احد المستبقين والآخر الآخر
 المحلل وكذا لو سبق احدهما وصلى الآخر والآخر المحلل خلافاً لما نحن في ذلك البعض من العامة قلنا ان سبق نفسه والمسبق الثاني سبق نفسه لا يفتقر
 للمحلل ولو نشأوا ليجب في الوصول الى الغاية احرز بكل منهما مال نفسه ولا شيء للمحلل وذلك كله واضح **المسئلة الثالثة** اذا شرط المباداة والاشتراف
 عشرين والاصابة حصة مثلاً لافترج كل واحد منهما عشرة فاصاب كل واحد حصة ففتننا وافي لاصابة والراجح فلا يجزى كمال الرشق لا يخرج عن الغاية
 الخافعة لهما اشتراط العرض بينه والى اصابة عدد معين من مقدار رشق معين مع ثبات ومما فيه او اعلم من ذلك وجه فاذا اصابا رشقا وشاوتا
 اصابته لم يتحقق السبق ولو وجب لاكمال الرجاء السبق في الباقية خرج عن موضوع المباداة الى المحاكمة وهو خلاف المفروض وكذا لا يجزى كمال الرشق

الخروج ابعاد انما مساواة هذا العقد لبقاء المعقود ومن ما ذكره لغير الرجوع الاعتياد به المصنف ان ظهروا من بعد وصية بوصيها او من علم
 التركة معها الا الوارث والميت بقدر ابل الملك والاجماع على عدم ملك الاجنبي فليس في الافلاك الموصولة والا بغير المال بل لا ملك ولما قام الاجماع وعبر
 من الادلة على اشتراط قبول الفلأنا الى ان كانت كاشفة جبراً بين الادلة وهو كما ترى فينظر من وجهي متبها ان مقتضى ملك الدان ايضاً ما قبل الدين من الزيادة وقد
 عرفت في باب المحظوظ وفادته انما يسمى على عدم قابلية استئذان ملك الميت وهو من جهة ضرورة بقاء ملكه على ثلثة الذي هو صير صير في عتبة عتبة ونحوها
 ومنها ان الجبر في اشتراط قبول الملك فكيف يكون ما هو محل التنازع من مقتضات الاستدلال ومن هنا يفرق القول بكون القول بجزء فاعلم انهما من القول
 كما هو خبره جلاء وظاهره من لكن ومع ذلك فالقول بالكشف هو الاخرى لان الموصي اذا شاء وصيته ضد التملك بالموت الفلأنا انما يتعلق بما اوجبه
 الموجب على الكيفية التي اوجبهما فغيره لعدم اعتياد انشاها بالاجابة لا بالموت الا بغير اذنه قبول المراد بالاجابة لان الملك بالموت كما عرفت هو
 معنى الكشف ويكون دليله جميع ما دل على شرعية هذا الفرض من الوصية التي اوجبه لغيره اذا اخل لا الكشف بل ذلك انشئت عن باقي العقول التي يرد انما
 معناه عند القول في العقد الذي لم ينع من انشاها بالاجابة لولا ان مقتضىها انشئت في ذلك كالباع وفرضه وقد ظهر من ذلك ان الاخر في المشكلة
 ثلثة احدها ان القول تمام السبيل في كباقي العقول والاشان كونه شرطاً في الملك كاشفاً والاشان كونه شرطاً في الموضع وقد جعل عدم مدخله اصل في الملك
 ولزم وانما الرمان بل قد جعل عدم ما فيه الروايات لان كلام الاصحاب كان منصرفاً عن خلاف الخبر بل قد سمعت ضعف لثالث عند من وان العتدية
 القول الاول لان كان المشهور من الثاني الذي قد عرفت كونه اوجباً ومن يعلم عدم كون الوصية من العقول المتعارفة بل قد سمعت ضعف لثالث عند من وان العتدية
 وان الطعن في ذلك بعض المتأخرين لكن على وجه غير محتمل لا منقطع وشمل على كثره وما لا فائدة في بطلانها في الفرض المتفرقة على القول بالنقل والكشف
 حتى عند ذلك في كونه جبراً مستلزماً ضرورة عدم خفاها على المتأخرين في النكاحات لكن لما حاط بها بقدم لثالث في العقول الذي قد سمعت ضعف لثالث عند من وان العتدية
 بالعتدية الى النقل والكشف في الفرض المتفرقة على ذلك بل قد عرفت هناك المراد من الكشف على وجه لا ينافي شرطية الوصية الملك لا ان شرط التملك
 الملك وكذا الكلام هنا وان كان هوذا التكرار بل صريحه لكن ضعفه في ذلك من الاجماع وغيره على اعتياد القول في الملك كما هو واضح ما قد نال والله
 هو العام وعلى كل حال فلو قيل الموصي لم يقل الوفاة اولى فاما الموصي ما ذكره وفقاً للمشهور لصدر اسم الوصية والعقد من غير ان يثبت ادلتها وليس
 على احتياط اشتراط الوفاة في حصته كما انما بذلك يخرج من احتياط عدم النقل واصل بقاء المال وعبرنا من الاصول وكون مشلق الاجبار الملك بعد
 الموت لا ينافي في ذلك على هذا الوجه ضرورة كون القول بالاجابة في حصة المقتول حال الحيوة فانه مستطابقان فهو بعد الوفاة اكد وانما في الوفاة ما اورد
 بعد اختلاف الجاهل من منهم الفاضل والتكرار بل صريحه لكن ضعفه في ذلك من الاجماع وغيره على اعتياد القول في الملك كما هو واضح ما قد نال والله
 القول ببل الوصية وكما اوجبه ما سلكه ولا ان القول كاشف او نافذ واما ما استفتينا هنا فالموصية اشتراط الملك بالموت ولا ان ما قبل الوفاة ان
 كان قابلاً للقول فيكون قابلاً للرد لانه كما بعد الوفاة والمشهور ان لا حكم للرد قبل الوفاة كما سنعرف في القول بملك الميت ولا ان ما قبل الوفاة ان
 الحيوة لم ينع من قبول الوارث وكذا رد الوارث الموصي لم يقل موت الموصي قد قبل وهو باطل لان اطلاق الاختيار يقتضي عدم الفرق بين تقديم قبول الوارث
 له وصدور قبول الوارث ووجه معتبر في ما سنعرف في شرح قوله فان رداه والمبيع كما ترى ضرورة منع عدم الحل لربيدان كان المقصود بالقول انما
 المراد من الاجبار كما كان فلا ينع من انشاها بالاجابة في زمان دون القول وهو كونه كاشفاً للقول قبل الوصية التي لا يقتضي فيها اجباراً اصلها وكما لو
 ما سلكه الذي يكون الاجبار فيه باطلاً واخيراً الفضا كوضح في الثاني لان الكشف النقل انما هو في القول بعد الوفاة لا اختصاً مقتضى المانع
 فيه بخلاف حال الجبر لا اشكال في اختلافه في توقف الملك مع القول الوفاة التي قصد الموصي التملك بعد ما وعدم الحكم للرد بقدر تسليمه
 لاصل البقاء حكم الاجبار صلحاً في الزمان للقول لا نشان في صلبه للرد وقبوله بعد الموت ليس لغير القول فيه بل للاجماع ونحوه ما هو متفق
 في الفرض وهو مقتضى العكس وقول الوارث انما يكون معتبراً اذا مات الموصي قبل القول كما ان قد سمعنا ان كان للموصي له اورد الموقوف عدم الرد
 للميت من الوارث ذلك ايضاً كما لو مات بعد القول في الوفاة ولين في النصح ما يدل على اعتياد قبول الوارث في ميتك باطلاً في الثاني القول الموصي
 وعبر كما لا يخفى على من لاحظها هذا وقد اشار المصنف لوان تأخر الاخره الى عدم اعتياد انشاها القول الوفاة لودع تجرها سواء قلنا بان شرط
 حصة بذلك او لا اطلاق الادلة الشامل لذلك خطأ ضرورة تعدد اتفاق حصول ذلك بل يشترط فيها لو كان الموصي عاش استأثراً فلا يثبت لا خلافاً
 في بطلان ما قد عرفت على اعتياد انشاها الوفاة ففضلنا عدم اعتياد انشاها بالاجابة لانه هو معتبر في غيرها من العقول التي لا تملك على حكم
 على القول وعدم ما لم يستلزم ذلك ضرورة مقتضى انشاها بالاجابة البه للنفقة وغيرها ولا كان له الزيادة في وجهه بل لو شذذ اجباره
 امكن في الحكم ذلك في هذا ولما كان قول المصنف هو المحقق في الوفاة فمصلحة القول فان رد في حيوة الموصي ما كان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم
 لذلك لود وفقاً للميت بل وجه واضح بناء على ان القول معتبر بعد الوفاة خاصة ضرورة كون الوجه فيه ان ذلك الوقت محل القول والرد باعياً
 القول في الاجبار عليه اذ هو يقتضي عدم حصول المقتضى من قبل حصول القول عليه كغالب السج على الاستطاعة وقول السيد صاحب بيان ان جاء
 عن موصول الظاهر ان ان الشئ من محذور ذلك مما لا امر فيه بل يفتق المقتضى عليه فكذلك انشاء تملك حقيقة لا بعد الوفاة وصدور لعارة
 من الموصي حال الحيوة لا اعلام بارادة ذلك عند المقتضى عليه ولا كونه لها غير بعيداً لا في الانشاء عند ولعل لنا اعني القول كونه بعد
 الوفاة كالضرورة عدم حصول مصلحتها فليها وان كان منع ذلك كله واضحاً للمعروف بمحقق الانشاء بعد من الاجبار المقتضى انما هو حصول
 الاثر لا الانشاء المقتضى لذلك والا فامر المصلحة بمحقق معناه الاخر فيها بغيرها ولذا يفتق وصف المطيع والهاص في الغرض على انشاها وعند

لعمل الكشف في
 كونه شرطاً في الملك
 لا ان الملك هو الذي
 عليه كونه شرطاً في
 القول في الملك
 الذي في الملك

قبل حصول المعلق عليه مع انه لم ينفذ امره في ذلك فخرج المصنف من مأمور بالامر وهو ملو الفاش ومن هنا انجذبه القبول قبل حصول المعلق عليه
 لتعلق المعلق بالاشاق القابل للقبول لا يستلزم ذلك قبول امره لعدم الدليل على بطلان حكم الاختفاء بقوله لا ينفذ امره مثلاً في مثل المقام بل وفي غيره
 حتى لا ينفذ الامر اذا كان قد وضع على وجهه امر بفتح بانصاف قوله لا ينفذ امره لان يكون اجاباً فيقتصر عليه كما لا يخفى هنا انه انما ينفذ امره بعد الموت
 المحذور من ذلك بان الوجه في عدم اعتبار امره على المقتدرين لكن ومع ذلك فالانقضاء ينفي عدم الفرض بينه وبين القبول بالنسبة الى تحقق المعلق في
 لثقل ما به ولعل شهره الاحتجاج هنا غير معتد بها بعد ان علم ان المدرك فيها عدم حصول ما يقبل الرد لتعلقه بالامر على الموت الذي قد فرض عدم تحققه
 فيكون كالاطلاق قبل النكاح الذي هو حصة للمعرفة من بطلان تحقق المعلق القابل للقبول والرد هنا يمكن ان لا يكون مدركهم ذلك وان كان
 بعض المتأخرين لهم ولذا كان خبره المتصور في القبول حال المحذور وعدم الحكم للرد فيها واعلم ان اشرا اليه من عدم دليل يصلح لقطع استصحاب الاحتجاج
 بذلك لا ما ذكره بفتح المقام وهو انما يستفاد من اطلاق المصنف وعدم الفرق في ذلك بين سبقه بالقبول وعدمه ولكن بشكل ذلك
 باظهارهم الاجماع عليه من كون الوصية عند اجازة من الطرفين ومقتضى انسلط الموصي له على منصفه ولا ينفذ امره بطلان المقادير فيكون
 كما انية الرد والقبول واحد واحتمال التزام عدم الحكم لهذا الفسخ بفتحها لثقلها للعقد والاحتجاج بالنسبة الى ذلك وبين كل واحد من حكمه على صحته
 رد الاحتجاج خاصة لا لا بد من بحث حكم فسخ العقد الجائز ودعوى انه اذا كان له الفسخ بعد تمام العقد فلا الاحتجاج خاصة اولاً يمكن منها بعد
 سلطان القياس عندنا وكذا دعوى تنيل جواز الفسخ للكل بعد تمام العقد على ابطال القبول خاصة بل قد عرضت ان ذلك محتال للفسخ في كونه
 فحينئذ فان المسئلة منبجزة في كلامهم وكيف كان فان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت على وجه لا ينفذ بعد القبول بالاختلاف بل لا يلزم
 بقسمه عليه وهو المحذور في انقطاع الاصل المرنوياً في الكلام فبما ذكره المصنف وغيره بقوله وكذا تبطل الوصية لورده بعد القبول في القبول فيكون
 قد عرفت سابقاً تحقق القبول بالفعل والقول فالقبول بمقتضى ان الموصي له قبل فلا ينفذ الرد بعد بل لا وجه له لفسخ قبل القبول ضرورة تحققة
 بذلك ان يحمل كلامهم على الفسخ الذي يكون قبل ولا ينفذ من الوصية او قبلها او غيرها ذلك وان كان هو منافي للاطلاق ولما تقدم ذكره
 من جاحده بطلان استصحاب الاحتجاج بها قبل ولو كانت من المصنف من حيثها ذلك وقيل لا ينطبق وهو اشبه باصول المذهب
 قواعد واشهر بين الطائفتين بل هو المشهور بل كما يكون لاجتماع اننا المصنف كما ذكرنا من موافقة في عدم اعتباره ولذا تضمنت لثقل الرد واداره
 اذا كان قد مات الموصي له قبل وفاء الى اطلاق ادلة الوصية وبين ذلك كله يقطع استصحاب الاحتجاج بعد ذلك جريانه والشافعي مع وضوح جريانه
 بعد بطلان القياس مقتضاه كون الفسخ شرطاً في الصحة وهو خلاف ما حكم من كان شرطاً في الوجود كما اوضح اليه المصنف بقوله اما الوجه في
 ثمرة رد بطلان الاحتجاج المالك واستغناءه فيها احتل بعضهم ذلك لكن الامر في ذلك سهل اذ على كل حال لا يخفى عليك ما فيه بعد ما
 عرفت ولورده الموصي له بعضاً ما اوصى له وقبل بعضاً صح فيها قبله خاصة وكذا لو رجع الموصي ببعض دون بعض الاطلاق ادلة الوصية وانفاذها
 الشامل لفسخ لا لعدم احتياج المطابقة بينهما في اجابها وفي غيرها باعتبار كونها من اشركات المحضة بخلاف عمدة الحاضرة ولذا لم يجر الاحتجاج فيها الا
 على بعض ما ذكره الموجب لوجوبها من بعض بل لما عرفت ومنه ضرورة اعتبارها جميعاً لعدم وجود من غير فرق بين اجمع لاعتداد المدرك فيها الا انه في
 المقام لم يصد من الوجوب من ثقله ضد الانشاء بكل منهما من غير مدخل للاختلاف بينهما وانما هو في عمدة الحاضرة التي لا يسبب اجمع بالوضوح ان
 الفسخ قد حصل لهما من حيث الاحتجاج وان لم يكن ذلك على جهة الشرطية ومن هنا لو فرض تفصيل الفسخ لكل منهما كما لو قال بعتك اسدياً بالاجابة
 بخبرين فقبل احد ما يثبت له بعد استحصان المطابقة بالنسبة الى ما قبله وعدم قول الثاني ليس من الخلفه بين الاحتجاجات القبول المستغنى
 ذلك بظهور الاشكال اذ في حق من عصى من الموصي باسمه كل كما لو قال الموصي لابي مثل الرد فقبل الموصي له قبلت هذا الخبر المعين فقبله
 لا مطابقة بين الاحتجاجات القبول لاجل بل لا الاحتجاج بهذا الخبر الاضمتا وادراكه الكفاية به نظراً الى قول جرحه مشاعاً منه وقد راي بالثالث والرابع منه
 منه مثلاً فهو اولى الى الصحة منه كما يشهد له صحة الوصية بالثالث لو اوصى يا زيد من قبيل الموصي له ولم يجر الوارث الزائد وان كان قد فسخ
 بان الموصي له قد طابق في رد الاحتجاجات لئلا يثبت له ما عصى اجماعاً الوارث نحو الوارث ماله والغير فقبل المشتري ولم يجر العبر فانه يصح
 الاول والثاني انما الكلام فيما لو جعل مثلاً القبول لبعض الاول والثاني وكلام الاحتجاج هنا وان كان مطلقاً لكن يمكن جعله على ارادة المصنف
 المستقل كما لو قال بعتك وادري الرد فقبل الموصي له قبلت العبد فحينئذ فان المسئلة منبجزة اليه وكيف كان فلو مات الموصي له قبل القبول
 قام وارثه مقامه في قبول الوصية وادها سواء كان في حق الموصي او بعد وفاته على المشهور بين الاحتجاجات تفتلاً وتخصيلاً بل من كسبت الرد
 انه هو الذي انعقد عليه العمل بل لا اختلاف في حق احد في رد الثاني وان حكم بل في الاول وان حكم عزاء على البطلان فيه او عطف وبما مال الى
 بعض المتأخرين لكنه في غير محله لا يثبت بانها للموصي فتكون حقاً من حقوقه فيقبل الوارثه كخبرها واشتغاله بفسخه وعبرها خصوصاً بعد ان كان احتجاً
 القبول فيها ليس على حساب اعتبارها في غيرها كما عرفت سابقاً بل هو مع قول الوارث شذوذاً في اطلاق ادلة الوصية وما دل على انفاذها وعدم جواز
 ثبوتها وتبنيها ولما رآه المحذور الثالث بطريق صحيح وحسن كالتصريح عن محمد بن فخر الشافعي على الظاهرية وادها من بعد عنه وكثير
 الراوي لعضاً با امير المؤمنين عن ابي جعفر هذه منها قال فسخ امير المؤمنين في رجل اوصى لآخر والموصي له غائب فتوفي الموصي له قبل
 الموصي قال الوصية لوارث الذي اوصى له قال ومن اوصى لاحداً من اوصى له غائباً فتوفي الموصي له قبل الموصي فالوصية لوارثه الذي اوصى له

الاحتجاج بالاشاق القابل للقبول لا يستلزم ذلك قبول امره لعدم الدليل على بطلان حكم الاختفاء بقوله لا ينفذ امره مثلاً في مثل المقام بل وفي غيره حتى لا ينفذ الامر اذا كان قد وضع على وجهه امر بفتح بانصاف قوله لا ينفذ امره لان يكون اجاباً فيقتصر عليه كما لا يخفى هنا انه انما ينفذ امره بعد الموت المحذور من ذلك بان الوجه في عدم اعتبار امره على المقتدرين لكن ومع ذلك فالانقضاء ينفي عدم الفرض بينه وبين القبول بالنسبة الى تحقق المعلق في لثقل ما به ولعل شهره الاحتجاج هنا غير معتد بها بعد ان علم ان المدرك فيها عدم حصول ما يقبل الرد لتعلقه بالامر على الموت الذي قد فرض عدم تحققه فيكون كالاطلاق قبل النكاح الذي هو حصة للمعرفة من بطلان تحقق المعلق القابل للقبول والرد هنا يمكن ان لا يكون مدركهم ذلك وان كان بعض المتأخرين لهم ولذا كان خبره المتصور في القبول حال المحذور وعدم الحكم للرد فيها واعلم ان اشرا اليه من عدم دليل يصلح لقطع استصحاب الاحتجاج بذلك لا ما ذكره بفتح المقام وهو انما يستفاد من اطلاق المصنف وعدم الفرق في ذلك بين سبقه بالقبول وعدمه ولكن بشكل ذلك باظهارهم الاجماع عليه من كون الوصية عند اجازة من الطرفين ومقتضى انسلط الموصي له على منصفه ولا ينفذ امره بطلان المقادير فيكون كما انية الرد والقبول واحد واحتمال التزام عدم الحكم لهذا الفسخ بفتحها لثقلها للعقد والاحتجاج بالنسبة الى ذلك وبين كل واحد من حكمه على صحته رد الاحتجاج خاصة لا لا بد من بحث حكم فسخ العقد الجائز ودعوى انه اذا كان له الفسخ بعد تمام العقد فلا الاحتجاج خاصة اولاً يمكن منها بعد سلطان القياس عندنا وكذا دعوى تنيل جواز الفسخ للكل بعد تمام العقد على ابطال القبول خاصة بل قد عرضت ان ذلك محتال للفسخ في كونه فحينئذ فان المسئلة منبجزة في كلامهم وكيف كان فان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت على وجه لا ينفذ بعد القبول بالاختلاف بل لا يلزم بقسمه عليه وهو المحذور في انقطاع الاصل المرنوياً في الكلام فبما ذكره المصنف وغيره بقوله وكذا تبطل الوصية لورده بعد القبول في القبول فيكون قد عرفت سابقاً تحقق القبول بالفعل والقول فالقبول بمقتضى ان الموصي له قبل فلا ينفذ الرد بعد بل لا وجه له لفسخ قبل القبول ضرورة تحققة بذلك ان يحمل كلامهم على الفسخ الذي يكون قبل ولا ينفذ من الوصية او قبلها او غيرها ذلك وان كان هو منافي للاطلاق ولما تقدم ذكره من جاحده بطلان استصحاب الاحتجاج بها قبل ولو كانت من المصنف من حيثها ذلك وقيل لا ينطبق وهو اشبه باصول المذهب قواعد واشهر بين الطائفتين بل هو المشهور بل كما يكون لاجتماع اننا المصنف كما ذكرنا من موافقة في عدم اعتباره ولذا تضمنت لثقل الرد واداره اذا كان قد مات الموصي له قبل وفاء الى اطلاق ادلة الوصية وبين ذلك كله يقطع استصحاب الاحتجاج بعد ذلك جريانه والشافعي مع وضوح جريانه بعد بطلان القياس مقتضاه كون الفسخ شرطاً في الصحة وهو خلاف ما حكم من كان شرطاً في الوجود كما اوضح اليه المصنف بقوله اما الوجه في ثمرة رد بطلان الاحتجاج المالك واستغناءه فيها احتل بعضهم ذلك لكن الامر في ذلك سهل اذ على كل حال لا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت ولورده الموصي له بعضاً ما اوصى له وقبل بعضاً صح فيها قبله خاصة وكذا لو رجع الموصي ببعض دون بعض الاطلاق ادلة الوصية وانفاذها الشامل لفسخ لا لعدم احتياج المطابقة بينهما في اجابها وفي غيرها باعتبار كونها من اشركات المحضة بخلاف عمدة الحاضرة ولذا لم يجر الاحتجاج فيها الا على بعض ما ذكره الموجب لوجوبها من بعض بل لما عرفت ومنه ضرورة اعتبارها جميعاً لعدم وجود من غير فرق بين اجمع لاعتداد المدرك فيها الا انه في المقام لم يصد من الوجوب من ثقله ضد الانشاء بكل منهما من غير مدخل للاختلاف بينهما وانما هو في عمدة الحاضرة التي لا يسبب اجمع بالوضوح ان الفسخ قد حصل لهما من حيث الاحتجاج وان لم يكن ذلك على جهة الشرطية ومن هنا لو فرض تفصيل الفسخ لكل منهما كما لو قال بعتك اسدياً بالاجابة بخبرين فقبل احد ما يثبت له بعد استحصان المطابقة بالنسبة الى ما قبله وعدم قول الثاني ليس من الخلفه بين الاحتجاجات القبول المستغنى ذلك بظهور الاشكال اذ في حق من عصى من الموصي باسمه كل كما لو قال الموصي لابي مثل الرد فقبل الموصي له قبلت هذا الخبر المعين فقبله لا مطابقة بين الاحتجاجات القبول لاجل بل لا الاحتجاج بهذا الخبر الاضمتا وادراكه الكفاية به نظراً الى قول جرحه مشاعاً منه وقد راي بالثالث والرابع منه منه مثلاً فهو اولى الى الصحة منه كما يشهد له صحة الوصية بالثالث لو اوصى يا زيد من قبيل الموصي له ولم يجر الوارث الزائد وان كان قد فسخ بان الموصي له قد طابق في رد الاحتجاجات لئلا يثبت له ما عصى اجماعاً الوارث نحو الوارث ماله والغير فقبل المشتري ولم يجر العبر فانه يصح الاول والثاني انما الكلام فيما لو جعل مثلاً القبول لبعض الاول والثاني وكلام الاحتجاج هنا وان كان مطلقاً لكن يمكن جعله على ارادة المصنف المستقل كما لو قال بعتك وادري الرد فقبل الموصي له قبلت العبد فحينئذ فان المسئلة منبجزة اليه وكيف كان فلو مات الموصي له قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية وادها سواء كان في حق الموصي او بعد وفاته على المشهور بين الاحتجاجات تفتلاً وتخصيلاً بل من كسبت الرد انه هو الذي انعقد عليه العمل بل لا اختلاف في حق احد في رد الثاني وان حكم بل في الاول وان حكم عزاء على البطلان فيه او عطف وبما مال الى بعض المتأخرين لكنه في غير محله لا يثبت بانها للموصي فتكون حقاً من حقوقه فيقبل الوارثه كخبرها واشتغاله بفسخه وعبرها خصوصاً بعد ان كان احتجاً القبول فيها ليس على حساب اعتبارها في غيرها كما عرفت سابقاً بل هو مع قول الوارث شذوذاً في اطلاق ادلة الوصية وما دل على انفاذها وعدم جواز ثبوتها وتبنيها ولما رآه المحذور الثالث بطريق صحيح وحسن كالتصريح عن محمد بن فخر الشافعي على الظاهرية وادها من بعد عنه وكثير الراوي لعضاً با امير المؤمنين عن ابي جعفر هذه منها قال فسخ امير المؤمنين في رجل اوصى لآخر والموصي له غائب فتوفي الموصي له قبل الموصي قال الوصية لوارث الذي اوصى له قال ومن اوصى لاحداً من اوصى له غائباً فتوفي الموصي له قبل الموصي فالوصية لوارثه الذي اوصى له

لما ان يوصي في وصيته قبل موته على ان يعرضه على اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
اعطوه منه وما يعرضه عن شئ قال شئ من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
لروايات اهل البيت على ان يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
كما يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
لشروط العمل التي يعلم منها انه لا وجه للتفصيل بين من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
وبما ظهر من بعضهم خرج القسم الاول على خلافه في ان يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
ظهور ما اذا كان الموصي في وصيته على ان يعرضه على اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
مقابلته النص فيجب ان لا يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
التي مثلها في وصيته من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
العامر عنه ينفذ حمله دون النكاح الذي لم ينفذ على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
عنه بل قد ينفذ لذلك المدونة في الحرة او غيره اوضح الدلالة ان من الموصي ان كان الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
وتكثير النص في المصنف ولعدم التناقض بين الروايات ونزولها اليه على ان افاض الموصي الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
الوصية الغليظة وغيره لك ما يظهرون ان المقام مقام صحيح وطرح لاقام جميع انتفاء النكاح الذي هو شرط في علمه لولا ان الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
في المصنف وفي النص الذي لا يقبل التناوب كما هو واضح وسواء وادرك الموصي له انما ينفذ ما كان له من المال قبل قبوله للموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
للموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
فيما لو ان الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
دخول في ملك الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
وجه للكشف بالنسبة اليه لان الفرض كون الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
ودعوى ان القول منه اليه الذي يجوز خرج عن قابلية ادخال ثبوته في ملكه ابتداء لا شاهد عليه بما لا يراه له دعوى ان المكشوف من موت الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
السبب للموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
اوضح وهو جازم ان وفات قبل القول كان القول للموت لما عرفت فاذا قيل ملك الوارث الوارث كان من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
لا يملك بعد الوفاة ولا يورث اباه لان تركه لملوك الوارث لان يكون من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
التي لم تدخل في ملك ابيه بل انتقلت الى الوارث من الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
لا يورث مطلقا ولا لا يورث في قوله ولا يكون وان الا القول فيلزم الدعوى اوضح الضعف من قوله صريحه وادراكه بقبول خبره من هو الوارث حال موت
موصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
الى القسم الذي هو شرط ارثه كما هو محقق في محله هذا كله بناء على ان يكون الوارث نافع لموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
في ملك الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
عرفت بتوهم مقابلة ما اذا لم يكن فحق محكي الشبهة ان الاكثر على جميع المال في الوارث او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
والفاضلين ولعل لا يخفى فيها على الاصل على المتيقن وهو الوارث الخاص لكن فيه ان في النص والحسن فان لم يجد فخذ وبه وعن ثمة كلاما
المسلمين وهو محقق لا الشذوذ الذي عرفت به في قولهم لا ان يمنع عليه ذلك باعتبار اطلاق الاكثر الوارث الشامل ليرث والا لزم بالصدق به
في النص في قوله الذي عرفت به في الصدوق وابن سعيد على ما قبل لا ينافي به في قوله باعتبار ان المال لا يورث من بالصدق به بل في مصابيح الطباطبغا
ان يترك بمحصل التوافق بين قول ابن ادریس قول الصدوق وابن سعيد ثم قال وهو الاخرى هذا ومن الغريب حكاية فيها عن بعض شراح الحديث
انه قد استفاد من نصهم ان الوصية لا ينفذ في الاكثر من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
حافيه من ان مورد الاخبار وجود الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
واحد بل يمكن تحصيل الاجماع عليه كما انه يمكن منع اندراج في ادلة المقام فيبقى على اصالة اتفق مضافا الى عدم امكان تنفيذها في كل الوصيتين
المقدور لا لا المنع شرعا كما لا يمنع عقلا او لما كان منها مستدرجا في المعاني في الاتم المنع عنها في الكمال الغرض في كساعتها الظالم على ظلمها
بل قد يقال ان الوصية بغيرها لما في المعصية معصية ضرورة كونهما كمال المال فيها وان نزل في الصرف قبل المبادىء الى المصنف قول الله ثم في قوله
بعد ما سمعنا الاية فقال فتنها التي بعد ما فتنها من موص حنفا او اثما قال بين الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
ما لا يرضى الله ثم من خلاف الحق فلا اثم على الموصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت
اليه ان يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت او على من يوصي به من اهل البيت

على اليمين

الزوجة

[illegible]

اذ بلغ الغلام عشرين فادعى ثلث ما له في حوز جازت وصيته الحديث وفي موثوق منصوص بان جازت وصيته الغلام اذا كان ابن عشرين
جازت وصيته وهو الذي اجتمع في جميع زياراته الذي رواه المشايخ الثلاثة اذا بلغ الغلام عشرين فانه يجوز له فيما اعطى او تصدق او وصى على
حده وصيته وحوز جازت وصيته وان كان مطلقا بالنسبة الى العبد لكن الاجماع على ان يملكه كافته نصيبها مع انه يمكن تركه
فيها الغلبة حصول العقل في المدة المربوطة مضافا الى اشعار قوله في عدم معرفته وهو في موثوق في القريب وفي وصيته الغلام ابن عشرين
يوصي حال اذ اصابه وضع الوصية جازت وقول احد شيوخه موثوق ابن مسلم يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصدقته وصيته وان لم يعلم
واطلاعه بالنسبة الى العبد لا في التقييد بالعقل في كل اثناء تقييده بالعقل في النصيب السابقة المعتمدة بما عرفت الذي لا
يصح في جعلها بالنسبة الى المطلوب اشتغال بعضها على ما لا يقول به في تقييده بالموثوق الزبور وما لم يوصى به على سبيل بارة ولا حاجة الى تكلف
دعوى عدم شمول تلك الادلة لما بعد الوفاة التي من الواضح منها ما كنتم دعوى جواز وصيته باشتياقها عتبه وهو غير محقق عليه بالنسبة اليها
بناء على شرعيتها اذ فيها الاكتمال الشرعي وثاني ما منع شرعيتها اذا كانت بما لا يقبل ان يوصى بكونه المستعينة ولا الصدقة ولا الوصية فلا تقوى
لسبيل عتبه ومن الغريب وقد اورد في هذه الاخبار مع انه يدعي جعلها لقطعة ما هو اقل منها اهدا وعلا واخر من هو اقلها جازت من المشايخ
لعمري بكونه على عدم العمل باخبار الاحاد على ذلك وفي ذلك من انها مختلفة بحيث لا يمكن الجمع بينها واشياء الحكم المخالف للاصل لها مشكل
لا يخفى ما فيه على المتأخر فيها بعد الاطاحة بما ذكرناه وعقل والناقل ابن الجوزي وصيته وان بلغ ثمانية من السنين وهو وان كان لا يخفى من
لكن الرواية التي استند اليها شاذة وهي غير مستحقة واشد من العسكرة اذ بلغ الغلام ثمانية من السنين في ارضه في الرق وقد جعله الفرائض
الحدود واذ انما الجواز في سبع سنين يحكم على ان ظاهرها حصول البلوغ بها من غير فرق بين الوصية وغيرها وقد قبل ان مخالفة لاجماع المسلمين واجبا
فهم لو كان مدركه انهم قد بلغوا الصبي العقل المتعارف لكان لا بد من كماله في شخصه وصيته وان قدما في تلك النسخ لا ان جازت بحري الغالب فلا
تصلح للتقييد ولا لاجل المدار في غيرها على العقل او الى اصابه موضع الوصية مع تقييد النصيب على ذلك لان المتيقن عدم التقييد بالثمان انما
كاعتبا بشهادة قوله الله اذ بلغ الغلام عشرين فادعى ثلث ما له في حوز جازت وصيته واذا كان ابن سبع سنين فادعى ما له في حوز جازت
وصيته وعن الفقهاء ابدال الشيء بالغير ولعل المراد به الاقل من الثلث على انه مخالف لاجماع المسلمين ولذا لم يمكن اراؤه التقييد به وان سلم
كون الغالب الا ان العمل الشارح لا حظ الغالب في التقييد بالحدود والتقييد بالحاقا للثمان في غيره في حكم كاهل لم يعرف في قواعد الشريعة وقوانينه وعلى كل
حال فلا بد من الاقوى لشهوره وما لا يقول بالتفصيل بين الاثار في غيره الكثرة اشارة الى ان المقام بالتخصيص على عدم الفرق فلم يفتقر القائل
به وان زواره بن مسلم في الصحيح سمعت ابا عبد الله يقول ان الغلام اذا حضر الموت فادعى له يرد له جازت وصيته ولا على الارحام و
لم يجز للغيره ولعل الاشارة بالتخصيص اليه لكن قصوره عن تقييد معرفته من وجوه يمكن جعله على اراؤه بيان عقله وعيظه بذلك العمل
تقييد وصيته بالمعروف مشعرين ذلك بناء على اراؤه الراجح شرعا منه كبناء الفاضل والمساجد وصلة الارحام ونحو ذلك ويمكن اراؤه
الوصية الجائزة الجارية بحري وصايا العقلاء كما اوجب اليه بقوله اذ اصابه وضع الوصية بل ولغيره من المراد منه ما قابل الباطل الكثر
هو مظنة الضمان والله اعلم وكذا لا ينضم وصية المملوك مطلقا مع اجازة السيد في حوزها عن موضع الوصية ضرورة كونها كقولها يرد
لعمري وبعد وفاء بل لا انقضوا الذي هو الوصية عن يده بعد وفاءه ولا وفاءه بناء على المختار من انه لا يملك اصلا بل هو مملوك لغيره عليه التام
لهذا الشرع قطعاً ولو لم يلاحظ ما دلل من النصوص على جواز وصية المكاتب بقدر ما اعطى من نعم لوجاز له مولا مع بناء على ملكه بل وكذا لو كان
الرق وفرض بقاء ما له الموصى به على ملكه حتى مات وان كان قد جعل البطلان لكونه كبيع الموهون ثم فكذلك بناء على عدم الضم فيه لكن قد عرفت ان البحث فيه
في محله اما لو ارفع الرق عنه بعد الاقصاء من قبل المولى وقد ملك بعد عتقه مثلاً ما انفذ منه وصيته واجاز له ولا يحتاج الى الاجازة على المحل
التي هي في بطلانها فوجاه من اطلاق تقييد الوصية كونها كالفقوى في الوصية الذي هو جواز بناء على ما سبقت منه من جوازها على القواعد
وقوع الاجازة عنه وهو في حوزها الموهون التي عتقه عليه ثم فكذلك بناء على عدم الضم فيه وكذا الكلام فيها لعل وصيته على عتقه او ما يفرق فيه
بناء على عدم دفع مثل هذا الغلب في الوصية لا يكون غير مرسوم اليه فهو كالمسرح الوصية الموصى بها الموت واطلاق ما دلل على نفوذ وصية المكاتب
بذلك ما عرفت منه وعدم شوق اشتراط صحة الوصية بعدم مانع من نفوذها خبر الموت ومن دفع الاجازة عنه وهو في اطلاق قوله لا وصية للمملوك و
الغلب في الغلبة بل الموت اقرها الاول لما عرفت من عدم ثبوت اعتبارها خبر الموت اجازة الوصية بل لعل الشارح خلافاً كما سبقت في اطلاقها وديات
المكاتب كان العتق الوصية الملك حين الوفاة لاجل الانقضاء والخبر الزبور مع عدم جملة شرائط الجحظ ظاهره في غير المقصود من دفع صحة الغلب التي
هو كونه ان كانت زوجية فمطابقا بل قد عرفت من جواز الوفاة السيد من ائتمنت ثم مت فالأقرب الجواز ولعله لان قوله هذا زيد بعد وفاء ان مت حراً
بمنزلة الرق وان مت في سفر او مرضى بل لا بعد صحة الغلب الشخص المطلق وان كان لا يخرج من نظريتها الاول كالنظر في صحة الوصية بغيب الغيب ثم
ملكها بعد ذلك هذا كل في الوصية الغلبة كنه اما الهدية كالموصية بالدين في مكان مخصوص مثلاً لا ينجح الا في حال فوجاه انما كالموصية
في وصية الغيبة بالمعروف ومطابق القولين لان الاقوى فيه عدم جوازها لعموم ادلة الجحظ عليه ودعوى اختصاصها في حال الجحظ واضع النسخ
لكن في جامع صمدان المشهور الجواز بل عرفت الغيبة لاجماع على ذلك فان لم يمت في حوزها الا كان الاقوى ما عرفت واما المنفرد الاقوى جواز وصية العتق خاصاً
لحق الغراء لانها من الثلث التي لا يكون الا بعد وفاء الدين كما هو واضح ولخرج مثلاً الموصي نفسه عبداً بما فيه هلاكها اي احببت ذلك اليها بالعبودية

بجوهره

ثم اورد

[illegible]

[Handwritten signature]

[illegible][illegible][illegible]

والكاثر وهو ما كان لا يسلك أحد من صنفه بصدقه خاص منها إرادة ما فيها بل والسفينة والمركب إذا كانت أتمت كل بخلاف الصدق الذي
كثير من الناس الموضع عليه غالباً وللوضع فيه اتفاقاً والسفينة المذمومة بحيث يكون المقتضى في النظر في المظروف ومع الشك فلا ينبغي وجوب الاحتياط
على ما علمت الوصية به ولو لم يظهر لفظ والعلم بذلك يتحقق كذا القائل بالدخول في جميع ما عرف وهو المتيقرون والقائل بالعدم مطلقاً للفاصل ولو
والمتنصر والوضع وتيقن وفي السفينة خاصة كالردوس وجامع صدق والكثافة ونظف وتطهيره وإيضاحه بل لعل إليه بوجوب احتياط المتقيد وإلزامه
فيما حكم عنها الفقه للصندوق والسند الجواب ولعلم للواء واكتفى بالدخول بدعوى أن ذلك ونحوه قريب من عرف على إرادة ما فيه من غير
برهان يثبت صحة الحال ما عرف من غير فرق بين كون الموصي عالماً ما وادى وبين كونه غافلاً أو مثلاً في ذلك وما عرف الجنب والفاصل من احتياط ذلك
في الدخول من الأصل والثالث قد عرف من غير على الإقرار والاكاف والاضحى الفلك ضرورة عدم مدخلية ذلك في الوصية التي لا إشكال في صحيتها
من الثالث على كل حال كما عرفت والله العالم ولو أوصى بأخراج بعض ذلك من تركه لم يصح وقالوا للشعيرين الاحتياط شرفه عظيمة كادت تكون الحجة
بل هي كك في فقه المقتضى لأنها مخالفة للكتاب السنن ولا منه في مقتضى الوصية الذي ورد فيه من تركه لكتاباً ولقولاً ما بالي احتريث بورثن
أوصى بهم ذلك ولو لم يرد من عدل في وصيته كان بمنزلة من يصدق بهما فوجبه ومن جاز في وصيته لعل الله يوم القيمة وهو عنه بعض والصحيح
عن رجل كان له ولد بعدة ثم أخرج من الميراث وأوصى بثلث ما صنع فقال لهن الولد لا إرادة بالمشهد ولا بد منه الوصية عن شيء قد علم وأما
الكلام في أنه هل يلزم اللفظ على وجه يكون كدس فيه تردد بل بخلاف فيمن قائل بالطلاق كك وهو لا كك كلمة الرابض وبين قائل بأجره على
من أوصى بجميع ما له من عدا الولد فيقتضي الثالث خاصة أن يخرج الولد ويكون للخروج نصيبه من الباقي بموجباً للوصية وهو خبر الفاضل في فقه
وعرفنا أن استظهره والوجه عند المصنفين والمحققين والشهابيين وفخر المحققين وغيرهم الأول لأن أخرج من الإرث شاع من الوصية بالمال
لما في الرواية وإن لم يجمع المحققون إلا أن ذلك ليس بالوصية بل الاستحسان في تركه حيث لا يورث وربما لم يكن حال الوصية عالماً بالولد
كالوليكن لا لذلك الولد ولا يعلم من يرثه فله يخط على الخلافة لا في اللفظ مطابقاً ولا في ضمناً بل ولا التزاماً لاستثناء شرطها بانقضاء الإرث
بصور الميراث خاصة ومع الوسط لكن قد بين أن الوصية بالأخراج وإن لم تكن وصية بالباقي للباقى لكنها انصافاً وصية بضرورة عدم الفرق فيما بين
الأمر والتمتع الإعطاء وعرف في فتوى جميع ما أوصى من الثلث فهو كما لو صرح بأخراج من الثلث فانه لا إشكال في اختصاصه من لورثته بل للوصية
ير لم يلزم بأخراج الولد من إرثه بل يبقى إذا نسب إليه ولا يثبت به الوصية فضلاً عن الوصية كما لا يثبت فيها شيء العهد بما إرادته والشايع لم يقطع سلطنته
عن الثلث بل إبقاها فهو وسطاً عليه ودعاؤه فإذا أخرج بعض الولد من المال تركه بقدره مقدار الثلث الذي له لسلط عليه ولم ينفذ في غيره
كما لو أعطى المال كله لبعضهم فانه ينفذ بمقدار الثلث دون غيره كما هو واضح ومن هنا بقوى ما سمعته من الفاضل وإن لم يكن لما ذكره من الحكم
لوصية بالباقي الباقي كما يرد عليه ما عرفت بل لأن الأخراج نفسه وصية يمكن اشتراكها فيقتضي من المخرج الثلث بالارث هكذا كالميراث على جلا
في أصل الأخراج لما تقدم ولكن فيه رواية بوجاهة معجزة العمل وهي رواية على بن السري قال قلت لأبي الحسن موسى إن علي بن السري توفي فإوصى
إلى وإن ابنه جعفر وقع علم ولله فامرني بأن أخرج جعفر الميراث قال فقال أخرج من الثلث ما كنت متاففاً في نصيبه جعفر قال فخرجت فقدت المال في يدي
القاضي فقال الميراث لك الله أخرج من جعفر على بن السري وهذا وصي في غيره فليدفع إلى ميراثه من يدي فقال أبو يوسف القاضي ما تقول فقلت نعم
هذا جعفر على بن السري وأنا وصي على بن السري قال فدفع إليه ما رقتك ليريد أن يملك فاذن له فذنت حيث لا يسع أحد كلامي فقلت هذا
وقع على أم ولده لا يسهل فامرني أبوه وأوصى لي أن أخرج من الميراث ولا أورث شيئاً فأتيت موسى بن جعفر فقلت يا أبا عبد الله فاجزئني وسئلته فامرني
أن أخرج من الميراث ولا أورث شيئاً فقال الله أنا ابن الحسن أرك فقلت نعم فاستخلفني ثلثاً ثم قال في أنفذ ما أمرك أبو الحسن به فقلت فقلت له
عن الصدوق في الشيخ العلوي ما في صورة ما كان لا ينفذ ذلك على الأجنبي عنهم لأنه جعلها فضية في واحدة فمظن الأولين لك لكن في الولد الذي
فما حدث الحديث أن يورث ويورثه ويحجب بكون عدم الفوق فباعده جميعاً عليه بل لعل كك فيه رتبة لعدم فتح خلاف مثلهما فيه ولو أوصى لفظ
محل أي مطلقاً لم يضره الشايع لشيء خاص يوجب في نصبه إلى الإرث بل خلاف أحد من تعرض له كقولنا أعطوه حظاً مني في وسطاً أو نصيباً
أو قليلاً أو كثيراً أو جليلاً أو جليلاً أو نحو ذلك من اللفاظ التي يكون مرجعها ما يثبت الإرث من صفاتها المتحدية فيها إرادة الموصي بحسب
ظا اللفظ نعم في ذلك وعبرها لورثته الرجوع إلى الوارث ليجوز اشتناع أو صغر أو عفا أو ما يصدق عليه الاسم لأنه لا يثبت في ذلك لا كك الخبر
لما كود الميراث في المصنفين كالأورث اللهم إلا أن بين أن الخطأ في التنفيذ أولاً وبالذات الوارث فخطأ في التنفيذ ولكن تأب
عنه خبراً للصدوق فيفتقر على المتيقن ما يثبت منه المنع عنه لو كان قد باشر التعيين نعم قد بين أن ذلك هو الوجه فيما أوصى الوصى لغيره الإرث
بتنفيذ وصيته المنزوعة فانه يكون صحيحاً هو الخطأ في التعيين بما يصدق ما لم يتجاوز الثلث وإن كتب لم يجد مصححاً به من أن الظاهر
لقول في المصدق وإن سلم صدقاً المطلق على غيره إلا أنه قد يقطع بعدم إرادة الموصي إياه بل قد بين باعتماد الاندفاع من التمثيل في الجليل كجوابه
والعظيم ونحو ذلك من اللفاظ التي لا بد من عرفها الذي هو المرجع فيها خصوصاً لو جمعها فقال أعطوا ما لا يجرى إلا وأخطأ عظماء وعرفاً ما لا يجل
أو قال أعطوا لجد أو قليلاً لك فلا بد من عرفها الذي هو المرجع فيها خصوصاً لو جمعها فقال أعطوا ما لا يجرى إلا وأخطأ عظماء وعرفاً ما لا يجل
بذلك في نظر الشارع ومن ثم حكم بكفر مستحل في إياه وكثيراً ما كان هو أصلاً في الأخر ومثل ذلك متفقين على الحكم في الموضعين ولا ينافي مع
ذلك وصفه بالفضل ونحوها باختلاف بحديثه بقلته من حيث المقدار وجعل إرثه من حيث الاحتياط وعلى هذا فلو قال أعطوا ما لا يجل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مختص

فسطا عظماء وروايات كثيرة في تعيين الورثة بينهم زيادة الاول من الثاني كما ذكرناه كجاء في مجرد دعوى يشهد العرف الذي قد اقرنا بما بعده على
 خلافها ولو قال اعطوا كسرا فيل والغانل الشيخ والصدوق وجاعه على ما قيل يسلط ما بين درهما كذا الفدية والرواية التي وردت فيه مسند لا يملك
 ذلك بقوله نعم ولقد مضى في الله في موطن كثيرة وقد كانت ثمانية بل من الشيخ قد نبهنا الى الاثر انما ينظر الى ان ذلك منسحب شرعي لكثير من غير فرق
 بين الموارد جميعا فيل والغانل المشهور بتخصيص هذا التفسير بالندركا اخضع نفسه بعض الالفاظ مثل الميراث والسهم والشيخ في الوصية يعرف اقصاها
 بها خالف الاصل والعرف والفتوى على الشك مضافا الى ان رواية الكثير من سلة لا جابر لها في المذاهب بل الموهن لما حقق وشتملة على الاستدلال
 المعلوم اعادة العرس من ضرورة ان استلحا في ذلك لا يقتضوا الاختصاص فيه مع انه قد ورد كثير في القرآن وامكنة متعددة خبر لا منه ذلك فلا بد
 ان الاثر في سائر الوصية من الالفاظ السابقة كلفظ العظماء والله العالم والوصية بما دون الثلث افضل من الثلث والفضل من الربع وهكذا للمروي
 في محكي الحاشي المشهور عن سعد بن جابر عن الصادق بن رسول الله فقال له اوصيتك قلت نعم اوصيت بما لي كله للفقراء وفي سبيل الله فقال
 توبوا البشر فقلت يا رسول الله ان مالي كثير وقد بيني اعضاء فلم يزل رسول الله ينادي اوصيتك يا فتى وانا فاضله حتى قال اوصي بالثلث والثلث كثير ولقول النبي
 ان امل الموتى من اوصي بمثل اوصي بالثلث وان اوصي بالربع اوصي بالثلث وان اوصي بالثلث اوصي بالثلث فقلت نعم يترك وقد
 بلغ وفي خبر اخر من اوصي بالثلث فقد اضر بالورثة وفي الغرض ان الثلث جفت وفي الغرض ان الثلث جفت وفي الغرض ان الثلث جفت وفي الغرض ان الثلث جفت
 ذلك من النص في ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث بل من الغرض ان كل هذا انما كان في ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث
 لثقلها على الثلث فلو كان في ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث بل من الغرض ان كل هذا انما كان في ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث
 الوصية بالثلث نعم قد يشك في ذلك على الاثر بالوصية ببر والحق من فضل الثلث من الوصية ببر ومن ذلك قال في المحكي عن طائفة ان كان الورثة اثنى
 ستة لبيان اوصي بالثلث وان كان في ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث وفي محكي الوصية ان كان اثنى اوصي بالثلث والثلث
 ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث وفي محكي الوصية ان كان اثنى اوصي بالثلث والثلث ثمانية اقسامها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث
 قوله لان ثلثه وثلث اعضاء خبر من ان ندمهم ما الزوال اعطاء الفري بالهناج خبر من اعطاء الاجنح الى ان قال في مختلف الاحمال باختلاف الورثة
 كثير منهم وقلتهم وغناهم وقلتهم فلا يترك بقدر من المال قلت لعل ذلك كله منهم فيما بين النص ولكن قد عرفت خبر سعد في ذلك صرح بعضهم
 اطلاق الباقر استحباب الثلث وان كان الورثة اعضاء ولعل الاول في الوصية بالثلث وقمته على الورثة على مقدار سهامهم مع نصيب والآخر
 مهمل تقرير على المسئلة السابقة وهوانه اذا عين الموصي شيئا من صفات اللفظ المطلق ودعوى ان الموصي في هذه من هذه الالفاظ وانكر الورثة
 ان القول قول الورثة مع مبيته باختلاف ولا اشكال بل في المتن يظهر ان المبيته ترجع عليه ان ادعى اوصي له عليه اى الورثة العلم بما ادعى على
 لوصي في الاقلام بين وفيه بحث اذا الظاهر في اطلاق الادلة استغناء اليمين بمجرد الدعوى على الموصي ان كان مبيته الغرض يكف بما على قضي العلم
 لا يمين في الاستغناء في ذلك دعوى العلم عليه اذ علمه لا يمين لعدم علمه بما ادعى فاذا كففت اليمين بكل كونها لما بالواقع ولم يعلم بما ادعى على الموصي
 موافق والله العالم **الطرف الثالث** في احكام الوصية المقتضية منها ما اذا اوصي بوصية ثم اوصي بغيره مضادة للاولى كما
 اذا اوصي بيمين زبد ثم اوصي بها العرج او اوصي بربع ماله لشخص ثم اوصي بآخر عمل الاجرة بل اختلاف ولا اشكال كونها تافهة للاولى ورجحنا
 بها عاقل في الظن ذلك حتى لو كان تاسيا للاولى وذاهلا كما عرفت فيما تقدم بخلافه اذا لم تكن مضادة فانه يعمل بهما معا مع الامكان والا
 به بالاولى فالاولى على ما عرفت بل قد عرفت انما اية فيما لو اوصي بثلث ماله مثلا لزيد ثم اوصي بثلث ماله لعمرو فان من المتشايين اولا فلا يظ
 يامل ولو اوصي بثلث ماله مثلا لزيد ثم اوصي بثلث ماله لعمرو فان من المتشايين اولا فلا يظ
 مشايخه لخصه الوصية بما خلفه الا انه لکن المفروض في الوصية المتزوجة ارادة العمل بالوجود فضلا وقد انكشف بولا دونه لدون السنة انه ترك قصص
 فلا فما لو كان قد جئت به لقصص اشهر من حين الوصية اى بعد ما بناء على انها هي اوصي العمل فان لم يعلم بذلك عدم وجوده حال الوصية المتزوجة
 في خض بطلانها بذلك فلم يضر ولها ان جلست بملدة بغير السنة والعشرة وكانت خالية من مولى او زوج بان فارقتها من مباح له وطهرها حكم به
 هو لمعلوبته سبق وجوده على الوصية اذا احتمل مجرده من متنت بغير من المتزوجة والاصل عدم وطى عن الوطى السابق وتطهرها حال السنة في عدم
 لزوم عرج ومن هنا لو كان لها زوج او مولى لم يحكم له المولى لاحتمال بطلان العمل في حال الوصية ومجده بعد ما لم يعلم بوجوده عليها والثلث
 بذلك شك في صحتها فيبقى اصاله بقاء المال بها هذا ولكن قد نبهنا ان الاصل عدم وطى اخر مجده من العمل بوجوده والقرآن اعم
 في ذلك مضافا الى ان الظاهر من الاشارة العائنة العادية التزول من الوطى الاول فيما بين الاقضية والاقل بل هو المرجح في الجوانب الاختصاص الذي اعم
 في ذلك الشارع لا يقل العمل منه واقتضا ماله معلومة وان اختلف باختلاف اجناسه فان الغرض مقتضى العمل باعادة والبقية مقتضى اذا بدأ وهكذا
 لا فرق بين الانسان والجوان في ذلك ولذلك قال في ذلك هنا ان المسئلة من اربعة اقسام والاصل في الظن لو رجح مرجح الظاهر في بعض موارد
 ايتفق في نظاره لم يكن بعيدا ان لم يبعد الاجماع على خلافه وكيف كان فلا يخرج عما عليه الجماعة وان كان هو كما ترى ضرورة عدم صلاحية
 لفظ الاصل اذا لم يقر دليل على اعيانه شرطا ولا كان بوصية بدين في العلم اعادة باعيا اية لطائفة الحاصلة فيها والفرق بين الخائب وغيرها
 مع اشترائها الاصل المتزوجة لا يخرج من نظر واحتمال انه لظهور حال السنة في عدم الزنا بد منه فخر المسئلة في الاصل من السنة مع ان سبب البينة
 يخصص الزنا اذا كان من شبهة اخرى او غير ذلك من الاسباب التي لا يمكن صرها ولا ظهورها حال السنة في بقية خلافه في الاصل العمل

جارية لا تبيع لها ولا مولى بها ها كما لو كانت مملوكة لا امرأة فانفق ان جئت به ولد وانما انشئت وصية الوصية وبعد العشرة لم يضر في ثلثها البتة المفقور
 والافق بين الخالصة وصية ذلك اذ خلوها من الزوج والمولى لا يفتقر عدم جعلها كما ان لا يفتقر موضع المسئلة كونه ذات زوج او مولى فوطئها
 بل المراد الوصية بمثل الامة او الدابة على تقدير وجوده من انما كان ولعل ذكر المولى كلام المتكلمين ان حال المجدد لمحل لا بيان انه مملوك انما حتى يشك ذلك
 بعدم يفتقر جعل مملوك بنحو من المولى بناء على عدم ملك السيد كما هو واضح وكيف كان فالمتكلم في المسئلة ملاحظة الاصول فجميع شقوقها والعامل على
 منها بالنسبة الى السبق على الوصية وعدم رضى الملاحظة بل الخارج وعدم من يفرق بين الانسان وغيره والخالصة وصية الوصية او مولى على ان يفتقر
 وعبرها ومع فرض الشك وعدم تنقيح شئ منها يفتقر بها الحكم بطلان الوصية بالممكن هناك عادة يحصل منها الاطمينان الملاحظة على وجه يكون الاحتيا
 معه وهو ما ولو قال ان كان في جن هذه ذكر فله وهران وان كان انشئ فلهادهم فان خرج احد بما فلا اشكال وان خرج ذكر وانق فكان لها ثلثة
 دراهم للصداق لو قال ان كان الذي بطنها ذكر فله كذا وان كان انشئ فكان اخرج ذكر وانق لم يكن لها ثلثة لعدم الاندراج في عبارة الموصي التي قد
 فرض فيها الاختصاص بغير كون المراد ان جميع ما في بطنها او كذا لو قال ما في بطنها او جعلها او يفتقر ذلك ما هو شرط كون الموصي في جميع ما في البطن الذكر او لا
 فالفرض لم يذكر الوصية لم يفتقر بغير خلاف العبارة السابقة التي قد عرفت حالها من ان لم يفتقر كل منهما نصيبا لا اذا قامت قرينة على كون المراد
 منها ما مراد بالثانية فلا يفتقر شيا كما انه لو قامت قرينة على كون المراد بالثانية ما مراد بالاولى اعطى كل منهما نصيبه ولو خرج في الصلوة الاول
 ذكر ان او اثنيان او هما معا ففتقر بغير الوارث اعطاء نصيب الذكر والاثني لا يفتقر لهما شاة او اشراك الذكرين في الدهرين والاثنيين في الدرهم
 او الاثنيان في صطلحا وجوه وذلك الاول اذ يوجد هالان السحق للوصية هو ذكر في بطنها او انشئ في بطنها وهو شاق عليها فيكون تعيينه
 للوارث كما في كل لفظ مشترك ولا يفتقر هنا احوال استحقاق لكل واحد من الذكرين مثلا ما عرفت لان الموصي لم يفتقر بكونه فلا يفتقر ما زاد على
 واحد بل كان بالنسبة اليهما منوطا كما لو وصى لحد الشخصين او لغيره فذلك قلت ان كان المراد المفعول المتكرد للثابتين ما زاد على
 على وجه يتأخر لعدم على حكي جعل في الدار بل بطلان بغير عدم اعطاء شئ لعدم الاندراج الواضح فباصدر من الموصي كما هو كذا في الصلوة الشاة
 لو جاشت يذكرين او اثنيين وان كان المراد ما يفتقر ذلك باصليا ارادة لغير بقرينة المقابلة بالانثى فيكون المتجدد الاشراك في الموصية
 وان كان قد جعل غيره الا ان ذلك هو الظاهر ان الظاهر ذكر من التخصيص مع ارادة الواحد الذي يتأخر في التفتقر فانه يفتقر في الفرض الى ان الوصية
 لاحد ما لا يفتقر في النصيب بغير الوصية انما التخصيص فله ولو ولدت فتفتقر في الفرض اعطيت لاهل بناء على انه ليس بطبيعة ثالثة لانه المتكلم
 هنا وما احوال عدم استحقاق شئ لانه ليس لحد الاخرين فواضح الضعف في جعل كذا الذكرين في الموصي بقرينة من ان المتكلم في الصلوة او الفقرة
 لعدم تعيين المملوك بل قد جعل في كذا انما اذا كان الموصي بقرينة على كل حال فقد ظهر لك ان الاشكال لا خلاف في انه تصح الوصية لمحل
 المتكلم حال الوصية بل ولا اشكال انما ولا خلاف في الصلوة بالمتكلم المملوك دابة او امرأة والشجرة لا تطلق ادلة الوصية فلا يفتقر كونه معدا لهما
 لانه يفتقر فيها احوال الوجود فيما ياتي وان لم يكن عن شاة الوجود كذا الوصية بما يشترط او بقرينة مستقبل الا ان شاة كاصح بغير جامع قد بل هو
 مقتضى فانه من ان المراد بالوجود المتكلم الوصية امكان وجوده اخر انما يمنع وجوده ومن جهة الحقيقة عدم اشتراط الوجود ومن هنا نشأ
 اشتراطها بغيرها بعضهم بل صرح اخر بعدم اشتراط حال الوصية والاشراك بعد وضوح المراد بل ظاهرهم عدم الفرق في الوصية المبرورة بين العهدة
 والمملوكية وان كان قد اشكال الثاني بعدم قابلية المعدوم لانه ليس في الشارع منزلة الوجود للملكية وقد يفتقر بان الشارع قد ذكر في
 انية منزلة الموجود مضافا الى بناء الوصية على تعلق الملك وذاخره عن حال وقوعها الى ما بعد الموت فلا يفتقر تعليقها بما يوجد قبل الموتان
 بل وبعد الموت لعدم اعطائها مقارنة للملك لوقوعها والعلة في ذلك اطلاق الادلة الذي مقتضاه انه تصح الوصية بذلك كما تصح الوصية
 لبيكة الدار مثلا مدة مستقبله مثلا والافق في المنفعة المتجددة بين ان تكون عنيا كحل الشجر والدابة وغيرها كوكوبا الدابة كالأفق بين
 المصطوبية كالمجدد وهذه السنة او سنة سبب وبين المطلق وبين العام المشا والجميع ما يجدد منها ما دامت موجودة ولا في المصطوبية بين
 بالموت والمناخر كلسنة الغلانية من المتجددة والمراد بالعام المشا والجميع المتجدد ما استغنى عن لفظ بدل عاية كقول كل رجل مجددا وكل من يفتقر
 او يفتقر ذلك ولو كانت في المنفعة في تلك بقرينة ما الموصولة للمعدوم لا وقع الشك فالواحد معدوم والاصل عدم الوصية في غيره وفيها انية
 انه يفتقر لغيره وان لمحل المتجدد بقرينة هذه العبارة فطما لانها بصيغة المضاع وهل يدخل الموجود حال الوصية بقرينة على ان المضاع هل هو
 مشترك بين الحال والاستقبال ام يخص احد لمحققته وهو في الاخرى انما خلاف بين الأصوليين والفقهاء وعلية بقرينة الحكم والاخرى عدم
 دخول الموجود للثالث في بناء الحال ومجان الاشراك الموصي لعدم عمله على المتكلم على المختار عند الأصوليين وبالحكمة فالمسئلة مشككة
 الماخذ قلت قد بين على الاول انه يمكن ارادة العوم وان لم يفتقر بان ما الموصولة لغيره باعيا لافضاء غلبت الطبيعة لا بشرط جميع افرادها
 على ما هو مفروض في خواص الله البيع والكل بغيره وعبر ذلك من الحكم المتضمن ذلك بخلاف مثل الامر المتضمن تحقق الامتثال بغيره
 ومن هنا المختار جامع صداداة العوم بالوصية المطلقة وانما استغنى وكفى بالفرق الواحد كذا لا يفتقر من قوة وعلى الثاني بان مقتضى الاشراك
 في المضاع الزوط لا التخصيص بالمتكلم نعم قد بين انه المناقاة عرفة مثل الفرض والله العالم وعلى كل حال فقد ظهر لك من ذلك انه
 لو وصى بغيره بعد اقامة بيتان او سكر دار او غيره لك من المنافع سواء كانت اعيانا او غيرها اعيان على المنايا بعد اقامة معيشة صح
 في غير خلاف في عندنا الاشكال ولا يشك ذلك بانها ونحوها ليست من تركه الميت ولا من ماله بل هي من ماله الزكاة التي ملكها الوارث

لو وصى بغيره بعد اقامة بيتان او سكر دار او غيره لك من المنافع سواء كانت اعيانا او غيرها اعيان على المنايا بعد اقامة معيشة صح في غير خلاف في عندنا الاشكال ولا يشك ذلك بانها ونحوها ليست من تركه الميت ولا من ماله بل هي من ماله الزكاة التي ملكها الوارث

بالموت ولذا لم يفتقر بغيره منها لان يدفعها بانها تكون للوارث اذا اراد من بها الميت الا خرجت ضرورة انه للمالك الموصى بالتسليم بانها ملك الميت وقد
استفاضت له في اخرها بالامدادات الروح فيه فمضت بمرادها ولذلك كان لاجارة الاصل وسبع ثمانية من قبله على حره وعلى سائر كونهما
اعيانا المذكورة الا ان لها كمال الدخيلة في قيمتها بل هي حق الحقيقة عبارة عنها فاذا فرض ان الموصى بالمنفعة قد انقضت الاصل على الوارث فيضمنه
تلك لان كل نقص يدخل على الوارث بسبب صيد الموصى يدخل على الثلث انما الكلام في طريق معرفته ذلك وهو في المدة المنقطة وان حصر ضرورة نفق الموصى
مسئولية المنفعة تلك المدة ونحوه لوصفها وينظر في تفاوتها ويخرج من الثلث اما المؤبد فلا يختصا طرف ثلثه في ذلك لاحد ما نفق الموصى بها على الوارث
لداختصاص ذلك من الثلث لعدم قيمتها لها مسؤلية المنفعة ولتعدد معرفته المؤبد بغير ذلك ولعدم الحيلولة بين الوارث والعين وهو غير لازم الا في
وللصنفين العاصب جميع العينين فليس الا الطريق المزبور وان كانت العين على ملك الوارث ويضمنه بان ذلك لا يخرج عن نفق الموصى اصلا فانه لا بد ان
يتفرق ما منعه يعود الى الوارث كالعقد في العبد وكل المرفق في الشاة الواشقة على الموت فذبحته ونحو ذلك وفرض واضع من الموصى له والذي هو كالمستأجر
والعاصب الاخذ باليد المادية لم يفرض ان لا يقع في العين اصلا على وجه لا قيمة لها مسؤلية المتنازع اجماع ذلك لكن فرض نادى بل ليس مفروض البحث
فما ومن ذلك يظهر ان المجهول الثاني الذي هو نفق الموصى مسؤلية المتنازع الموصى بها وان قلت القيمة ونفقها مسؤلية وينظر في تفاوتها ويخرج
من الثلث لكون العين للوارث وله بعض المتنازع فيها من حيث الملك وبذلك تكون ذات قيمة فلا يضمنه لاحد من الثلث لان الثلث لا يفرض لهما المقتضى على
الوارث كما ان لا يضمن لعدم احسابها على واحد منها وهو لقول الثالث وان وجهه بعدم كونهما للموصى له كمنه على وجهه وعدم قيمة لها كمنه على الوارث
لكن لا يخرج على ذلك فانه بعد ما عرفت ان لا يخرج على ذلك ما يفرج على ذلك من الوصية لرجل بالرقبة ولاخر بالمنفعة مؤبدا ومن الوصية بالعين وابقاء
المنفعة للورثة وفرض ذلك في الاختصاص وعدمه والله العالم وكيف كان فاما المن من الوارث في غير مؤبد فيكون من الثلث المنفعة فان خرجت من
الثلث والامكان للموصى له ما يحمله الثلث لا بد من تنزيله على اوداه نفق المنفعة باحد الطرفين السابقة لان المراد نفق نفق المنفعة من دون ملاحظة
العين مسؤلية وغير مسؤلية لما عرفت من ان المضمون عليه الثلث المتنازع في الوصية بالمنفعة لا يضمنه بالمنفعة بقية فاما ما في اليد
من التركة فلا يضمن الوصية بها اتلا فالعقل الذي كرهته عليه من الثلث ومنه ما قد كانت الوجه السابقة على ما سمعت بل لا فرق في ذلك بين الوصية
المنفعة او بينها وبين المؤبد وغير المؤبد فاعسا يظهر من قواعد الفاضل من الفرق حيث جعل النفقة في الوصية بالعين لردون العين في غير محله
وان قل في جامع صدره بان للورثة نفس حصصه وان عده منفعة عرفا لكن قد عرفت ان المدعى في الثلث لا ذلك ولذا لا يفرق المصنف بين مؤبد العبد ثمرة البستان
وغيرها في ذلك كما هو واضح ولولا ذلك لكان العبد لكونه لغير العبد لكونه اوصى بغيره منه مؤبدا مصنف وصيته في ثلثه خاصة لكن هل يعطى من المنفعة مدة مقابل مبدل
الثلث ثم يرد الى الورثة او يكون لهما ما يقابل الثلث مؤبدا ولو عشر المنفعة او اقل وجمعا في الثلث والثاني والله اعلم على كل حال فاذا فرض
بغيره صيد او منفعة دابة فتقتضيه على الورثة بل لا خلاف في الاشكال لانهما في النقص النفق تامة للملك المفروض كونه للوارث بل انظر كونهما
في المؤبد وان توقف فيه الفاضل وقد عرفت ومن كون الموصى له قبله تلك المنفعة فكان كالزوج بل هي المقابل للمنفعة اذ من كان النقص لكونه الموصى له
والالا ففرض الاضربا الى الورث على ذلك مضاعفا الى اطار الازالة المنقطة في خروج منها على المنفق وهو المملوك ملكا تاما بل لعل الفرض لا يندرج في المنفعة
من المملوك ومن هنا قيل يكون المنفعة على الموصى له لكن فيه ان بعض ما ذكره من ذلك في الوقفة انما مشتمل على ان ضرورة عدم اندراج الموصى له في الثلث
انتم مع ان الاصل في الفرض وقرئ بعبه وبين الزوج الوارث عليه النفقة كالمطلوع من التمكن من الاستمتاع خاصة بل هو شبهة شيء بالعين المستأجرة
ومن هنا احتل او قبل يكون النفقة من بيت المال خطأ واذ اعجز كسبه عنه الا ان الجميع كاذب لجهاد في مقابلته اطلاق ما دل على وجوب الاتفاق على الثلث
التي هو الوارث قطعا ولا ينافيه عدم العسلط على المنفعة وليس ذلك من الضر المنفعة في الشرع بل هو كنفقة المجرى ان الله جلل الانفاق بمرءة انه
ممكن من ازالته بالعنف مثلا والعباس على الزوج ليس من عدها من انتم مع الفارق وبين المال معدة بغيره في ذلك والحكم باخذ النفقة منه متوقف
على الحكم بعدم كونهما على احد وهو محل البحث نعم قد تجرأ اخذها منه لو اضيق وقضى عدم حدوث مال له باتمامه بنحوه فانه يخرج صاحب المملوك منه مناضه
وعدم المالك له اما لو كان له مال انفق عليه من ثمنه لان المهر الفاد ينفق عليه الا في الزوجة هذا وفي عقد الوارث الموصى له الحرة راعى الموصى بها
مطلقة او موقنة فالوارث قلت لعل وجهه ان لا يفرق في الحقوق التي تسقط بالاسقاط ولما في جامع صدره من ان مناط المنافع المذكورة الذوات
تعلق بالرقبة كالوأسانجره على وجه خاص ثم امره ذمته او اسلف في حنطة بل ثم امره ذمته فيكون حقا للوارث لان بابوهد للعبد فهو ليد
لكن فيه امكان منع ذلك بل هو تمليك لمنفعة العبد بالوصية نحو تمليك منفعة الدابة بها وبلا اجارة مثلا فليس موردها الدابة والعبد
لا بد من التفريق فيه مثل ذلك نحو المهر من ان يمكن فرض المهر في عبد لا بد من التفريق وجوز او غيرها والعبد غير قابل للمهر كالدابة والمناظر في ذلك
للعقل الذي به انتم ينبغي بقاءه بعد الاسقاط عدا المملوك المنافع بالملك الاول له فانه لو اسقطها بعد طرأ العن في جامع صدره احتل كونه للوارث
لان العن لم يورث في المنافع اجماعا وانما اثر في الرقبة وبقيت المنافع مستثناة مما ذكره فاذا اسقط حقه منها وجب ان الوارث لكونها مستلقاة عن
موت الموصى له فاذا بطل حقه منها عادت الى الوارث لغيره بقاؤه فيها انما يفرق على اذ كره او كونه للسيد لا انه اذا جعل للمهر والذمة ولذا اسقطها
بالاسقاط لا يخرج عدم ملك احد غيره لمنافعه بل على اذ كره اجبر انما فانه من غير قابل للمهر هذا كله في العبد والدابة الموصى بغيره انما
اما لو كان الموصى بغيره من ثمنه فخللا مثلا او اذ فاحتاجا الى السقف والشهر ليجب احدهما الواضح لان المالك لا يجبر على صلحته ولا على صلحته غيرهم
لو اذاده احدهما على وجه لا يضر بالآخر لكونه للمتع على الظاهر في ذلك من احتمال طرق الخلاف في نفقة المجرى بناء على وجوب ذلك على المالك مطلقا

في الف

في الف

في الف

[illegible]

كتاب

فان قال شيخنا الكافي
في كتاب القضاء
ومنهم من يقول
لا خلاف في قولنا
والله اعلم
الصلوات على سيدنا محمد

أظهر المتع عند المصاحفة في الكتاب منه بشا لم يعرف لكن ذلك قد قطع الاحتجاج بالمنع من غير نقل خلاف في المسئلة ولا نرد ولا ذاقه المص
في مختصر الكتاب على القطع بل في الروايات النص صرح لا اتفاق المحرك لك وغيره منقطع لا لا على اختصاصها في الحق الما لم يزل ذلك بل
الاصل ايضا في عدم ثبوتها بعد قيام الادلة على اعتبارها في الشهادة وقيام اليقين مقام الواحد غير ثابت في المقام فتجسد أو ما شهد
اهل الذمة فثبت ان مقتضى اطلاق الآية والرواية في قولها انها بالشرط المزبور ولعله لا اختصاصا عدم قبول نظر الفاضل فيها في حد
لكن قال في عدمه وليعلم ذلك اقتضاها فيما خالفه الضابط الشعبي على المتيقن ولا اطلاق في الادلة بحيث تعلق به بنفسه على قولها
في ذلك فلاحظ وتأمل والله العالم ولو شهد اثنان عيدين لم يخل احد منهن ثم مات فاعتصمنا اقوالهم وشهدا بذلك بعد الموت قبلت شهادتهما
وان لم نقل بقبول شهادة العبد المصنف في رجل مات وترك ابا وابنه ومولوكين فزعموا انهم لم يسمعوا من العبدين وولدت الحارة غلاما فشهدا بعد الموت
ان مولاهما كان اشهد بما انكران يقع على الحارة وان لم نقل بقبول شهادتهما ويرى ان عيدين كانا كانا والموتى عن رجل كان في سفر معه جارية وولدت
غلاما ملوكا فقال لها ائتانا من لوجه الله واشهدا ان ما في بطن جاريته هذه من مولود غلاما فادعى مواعيد الوثيرة انكر ذلك واستمر قهرهم
ان الغلامين اعتصما بعد ذلك فشهدا بعد ما اعتصما ان مولاهما الاول اشهدا على ان ما في بطن جاريته من مولود غلاما فادعى مواعيد الوثيرة انكر ذلك واستمر قهرهم
الغلام الثاني شهدا لهما انما اتنا نسبة مضافا الى غير خلاف فيه في الرابض مع الاصله بالشهادة بل في لك ان عليه احصائنا بل ومع عدم الاصله
خلافه للطول في خصمها بالاول ولا يصح له شؤده عن امر الرابض لخصم غيره ولذا قبلت فيه شهادة اهل الذمة وهو كذا في والى ما في في محله من
قبول شهادة العبد مطلقا على كل حال لنفاظهم ظاهر على الحكم هنا ومختلفا في قبول شهادة العبد على احوال متعددة اما ان يكون للغيرين المريبين
المعتصدين بما عرفوا ولا يمانحان في ظا الشرع وفي حق الوثيرة الذين شهدوا عليهم وان استلزم ذلك رقبتهما لغيرهم اخذنا بقولنا ما اولعدهم بينه
على عيبيهما العن من سببها الاصل ولا شقاق بين الاخرين بعد ان كانا من الاحكام الظاهرة التي يمكن العمل بكل منهما على الصبد الواضح في الماء فالحكم
ببينة وطهارة الماء علا بلكا الاصلين وليس باخر فيه ما يستلزم من وجوده غير ذلك انما هو في الاحكام الواضحة دون الظاهر فان الاحتجاج
في غير مقام يجرى من كلام الاصلين على مقتضى سببها لظا وان لنا في الواضح من غير فرق بين اتخاذ الموضوع وغده ومن لك يظهر لك ما في ذلك
ان بعد ان ذكرنا الصبي المزبور قال وهو منبسط على قول شهادة مطلقا على مولاهما ولا يمانحان في ظا الشرع وفي حق الوثيرة الذين شهدوا عليهم وان استلزم ذلك رقبتهما لغيرهم اخذنا بقولنا ما اولعدهم بينه
على عيبيهما العن من سببها الاصل ولا شقاق بين الاخرين بعد ان كانا من الاحكام الظاهرة التي يمكن العمل بكل منهما على الصبد الواضح في الماء فالحكم
ببينة وطهارة الماء علا بلكا الاصلين وليس باخر فيه ما يستلزم من وجوده غير ذلك انما هو في الاحكام الواضحة دون الظاهر فان الاحتجاج
في غير مقام يجرى من كلام الاصلين على مقتضى سببها لظا وان لنا في الواضح من غير فرق بين اتخاذ الموضوع وغده ومن لك يظهر لك ما في ذلك
ان بعد ان ذكرنا الصبي المزبور قال وهو منبسط على قول شهادة مطلقا على مولاهما ولا يمانحان في ظا الشرع وفي حق الوثيرة الذين شهدوا عليهم وان استلزم ذلك رقبتهما لغيرهم اخذنا بقولنا ما اولعدهم بينه
على عيبيهما العن من سببها الاصل ولا شقاق بين الاخرين بعد ان كانا من الاحكام الظاهرة التي يمكن العمل بكل منهما على الصبد الواضح في الماء فالحكم
ببينة وطهارة الماء علا بلكا الاصلين وليس باخر فيه ما يستلزم من وجوده غير ذلك انما هو في الاحكام الواضحة دون الظاهر فان الاحتجاج
في غير مقام يجرى من كلام الاصلين على مقتضى سببها لظا وان لنا في الواضح من غير فرق بين اتخاذ الموضوع وغده ومن لك يظهر لك ما في ذلك

وقد فعلوا في هذا الكتاب ما كان ينبغي ان يكون في كتابنا هذا

لا يكون

منها ما هو للصبي عن طريق الصبي
الوصي والوارث وما باس با
عقباته مثل ما يحسن
الوصي للوارث
وتفصيلها في الكتاب
هذا لا بد ان لا يرضى
غير ذلك

هذا هو النص الأصلي الذي وجدته في نسخة بخط يده الشيخ الفاضل...
والشيخ في هذا الموضع...
فقد وجد في الأصل...
عن أبي عبد الله...
يقدر مع القيمة...
ان المراد...
بالجواب...
سنة...
والشيخ...
الشهيد...
البطالان...
في...
لو كان...
فيه...
من...
الرواية...
المتأخرة...
المراد...
الوصية...
ما سمعت...
الاطلاق...
والمعنى...
ضرورة...
لا...
ومن...
ضرورة...
وقد...
قائل...
والقول...
ولم...
بل...
العدو...
والمراد...
بشيء...
ذلك...
العبد...
فلا...
بذلك...
من...
من

كما سئف فلا بأس بحمل ما عليه والامر في ذلك سهل بعد عدم احتضا الدليل فيها والمراد بجهة الوصية لانه يثبتها اوصى به الملوكة بعد موت
الثالث فان كان بقدر قيمته اثنى وكان الموصى به للورثة وان كانت قيمته اقل اعطى الفضل وان كانت اكثر لم يبق له من ثمة فيما بقي لكن هذه المعنى
والشيخ في هذا الموضع...
فقد وجد في الأصل...
عن أبي عبد الله...
يقدر مع القيمة...
ان المراد...
بالجواب...
سنة...
والشيخ...
الشهيد...
البطالان...
في...
لو كان...
فيه...
من...
الرواية...
المتأخرة...
المراد...
الوصية...
ما سمعت...
الاطلاق...
والمعنى...
ضرورة...
لا...
ومن...
ضرورة...
وقد...
قائل...
والقول...
ولم...
بل...
العدو...
والمراد...
بشيء...
ذلك...
العبد...
فلا...
بذلك...
من...
من

هذا هو النص الأصلي الذي وجدته في نسخة بخط يده الشيخ الفاضل...
والشيخ في هذا الموضع...
فقد وجد في الأصل...
عن أبي عبد الله...
يقدر مع القيمة...
ان المراد...
بالجواب...
سنة...
والشيخ...
الشهيد...
البطالان...
في...
لو كان...
فيه...
من...
الرواية...
المتأخرة...
المراد...
الوصية...
ما سمعت...
الاطلاق...
والمعنى...
ضرورة...
لا...
ومن...
ضرورة...
وقد...
قائل...
والقول...
ولم...
بل...
العدو...
والمراد...
بشيء...
ذلك...
العبد...
فلا...
بذلك...
من...
من

هذا هو النص الأصلي الذي وجدته في نسخة بخط يده الشيخ الفاضل...
والشيخ في هذا الموضع...
فقد وجد في الأصل...
عن أبي عبد الله...
يقدر مع القيمة...
ان المراد...
بالجواب...
سنة...
والشيخ...
الشهيد...
البطالان...
في...
لو كان...
فيه...
من...
الرواية...
المتأخرة...
المراد...
الوصية...
ما سمعت...
الاطلاق...
والمعنى...
ضرورة...
لا...
ومن...
ضرورة...
وقد...
قائل...
والقول...
ولم...
بل...
العدو...
والمراد...
بشيء...
ذلك...
العبد...
فلا...
بذلك...
من...
من

من مال الكفاية على حيا لوكنت اقل الاخرين منها ووجه ثلثه فداخرا لآخرها الفاضل ففعله وللحق المثلث محلا بكل مال الدليلين فلا بد
 الا بالاول للاجماع على عدم وجوبها مساكنا لاجماع علماء عدم التوزيع ولكن بقوله في النظر الثاني ومنها ما عرفت من عدم شمولها للمقام له وانما صححنا الوصية
 له بالاول لوجه واحد والكتاب من الملائكة لا تنفع بالموت مع ما لها كالدين في مشيئة جليلها او هاديا لا يفتح مقامها اداء قيمته ما اوصى به بعد
 فرض عدم شمول الدليل له على ان احتمال الالتزام بالاكثرة اجزاء الحق الورثة مقابل لاحوال الاقل كما هو واضح والله العالم واذا اوصى بصبي مملوك ولم يكن
 عنه سواه وكان عليه بن يجهل بقبضته بطلت وصيته وسبب المملوك في الدين وان لم يكن يجهل بقبضته بطلت وصيته جازما ان كان كاشفا لقيمة العبد بعد الدارين
 اعلى المملوك لتقو وصيته في ثلثه وهو هنا سدا للعبد فان نصفه للدين وثلثا النصف الثاني للوارث فبقى السدس ثلث الموصي فاذا انشئت
 السدس سبعة لجميع وسوا المبيع في خمسة اسدس قيمته ثلث منها للدين وسدس منها للورثة وكان لو كان ان من الميراث وان نقص مقدارا ماسويا له
 كانت قيمته اقل من الدين من ثلث احاط بها او بطلت الوصية بعتقة عند الشك في وازن الميراث وغيره لما شاع من النص في الوارثة في الشك في الثلث هو الوصية
 في الحكم وفي ذلك ولكن مع هذا لا يصح عند المصداق ان الدين يقدم على الوصية فبذلك ان كان لم يترك غير العبد والا كان في مقابلته بعض العبد
 وبقية منه الثلث فما فضل من الدين وان قل لم يسبق للدين الورثة قال الجليل قلت لا يصح الله تعالى رجل قال ان مت فبني حجرة وعلى الرجل بن فلان
 ان يوفى وصلي بن فلان اساطير الفلام يسع العبد وان لم يكن فلان اساطير العبد اسدس في ثلثا دين مولاه وهو اذ اوفى وعدم ذكر الورثة فيرجع
 للوصي ولا فاعلى اسدس في ثلثه دين مولاه او لا ثم في حق الورثة وابقى من ان النص في الورثة في الشك وهو كما علق المصنف فلا يستغنى عن حكم الوصية
 بد منه ما دل على ان الدين يركب الوصية بالعق ولا يشترط من عياره المن ان لا يعنى من العبد ما قابل الدين بل الذي يعنى منه الثلث فما فضل من الدين
 يصرفه منافاة للمل على شراية العن ومن هنا صرح بغيره وغيره ما لا يجد خلافا بين القائلين بل لك قال فيها ولو اوصى بصبي مملوك
 وعليه بن قديم الدين فان فضل من الزكاة ما يبعد ثلث قيمة العبد عني والاخر ما يبعد ويسعى الباقى ولو لم يبق شيء بطلت ان كانت قيمته ضعف الدين
 عني وهو في خمسة اسدس قيمته ثلثه للدين ومنها للورثة وان كانت اقل بطلت ومعها خلافا في الصورة الثانية الا الاولى هذا كل في الوصية اعتبارا
 لوجه ضعف عند موت كان الاكثر ذكرناه الا من اسدس خمسة اسدس لو كانت القيمة مقدارا الدين من ثلث والبطان اذا كانت اقل من ذلك فلا يصح
 عبد الرحمن بن حجاج قال سئل ابو عبد الله هل يجهل ثلث ابن ابي ليلى ابن شبرة فقلت بلغني انه مات مولى لعيسى بن موسى ترك عليه بن ابي ليلى
 ماله بطلت دينه باثمانهم فاعفهم عند الموت فقلت ما عيسى بن موسى عن ذلك فقال ابن شبرة اري ان يستعيرهم في قيمتهم فبذلها الى الغراء
 فانه قد اعفاهم عند موته وقال ابن ابي ليلى اري ان ابيعهم وادفع اثمانهم الى الغراء فانه ليس ان يعفهم عند موته وعليه بن يجهل بهم وهذا اهل الحجة
 اليوم يعنى الرجل عده وعليه بن يركب فلا يجزون عقده اذا كان عليه بن يركب فخرج ابن شبرة به الى السماء فقال ليحيا الله يا ابن ابي ليلى فقلت هذا
 القول والله ما قلته الا خلافا في فقال ابو عبد الله وعن راي ابيها صمد قال قلت بلغني انه اخذ برأى ابن ابي ليلى وكان له في ذلك هو في اعينهم
 دينه قال فنع اتيهم من ثلثكم قلت له مع ابن شبرة وقد رجع ابن ابي ليلى الى ابي بن شبرة بعد ذلك فقال اما والله اني لفي ذلك قال ابن ابي ليلى
 وان كان قد رجع عنه فقلت له هذا ينكر عندهم في الغياس فاعفاهم فابى فقلت انا اياك فقال المثلث انما يشاء ما يدخل فيهن القيسا
 فقلت له رجل ترك عبد له ماله الا غيره وقيمة العبد ستائة درهم ودينه خمائة درهم فاعفاه عند الموت كيف يصنع قال يبيع العبد فباخذ
 الغراء خمسمائة درهم وباخذ الورثة مائة درهم فقلت ليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم من بيت فقال لي قلت ليس للرجل ثلثه يصنع به ما شاء
 قال بل قلت ليس قد اوصى للعبد بالثلث من المائة حين اعفاه فقال ان العبد لا يملك ما انا امره لموا ليه فقلت له فان كان قيمة العبد ستائة درهم
 ودينه اربعمائة قال يبيع العبد فباخذ الغراء اربعمائة درهم وباخذ الورثة مائة درهم ولا يكون للعبد شيء قلت له فان كان قيمة العبد ستائة درهم
 ودينه ثلثمائة درهم فضحك وقال من هيمننا اتي اصحابك جعلوا الاشياء شيئا واحدا ولم يعلموا السنة اذا اشكوا مال الغراء ومال الورثة او كان
 مال الورثة اكثر من مال الغراء ولم يهتم الرجل على صيته ولجرت وصيته على وجهها فالان يوصف هذا فيكون نصفه للغراء ويكره ثلثه للورثة
 ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس وصغير زكاة على احد ما عني رجل اعنى مملوكه عند موته وعليه بن فلان ان كان قيمته مثل الزرع عليه وشله
 جازع لغيره والا لم يجر في صحيحه لعل اذا ملك المملوك سدس اسدس لغيره لك من النص في الحق لا يحصى من العمل بها بعد جميعها شرائط الحجج من حيث
 السند والدلالة والعمل فلا بأس بتخصيص العمل بها ولو كانت قطعت ودعوى لعارض المشهور عنها ممنوعة على من عملها فما وقع من الفاضل
 وغيره من عملها والرجوع الى ما تنص عليه القواعد العامة من تقو العن في ثلث الزائد عن الدين مطا واهل الضعف اضعف منه ما عني رجل من تقو العن
 من الاصل والدين من داسر لعل سبق على كون المخرج من الاصل الذي عرفت ضعفه في كتابنا المصنف انما الكلام هنا في الحاق الوصية بالعن
 المخرج في الحكم المربود وقد عرفت من جماعة الحاقه بل حكى عن جميع العاملين بالنص في المربود في العن هذا الميم ولعل ذلك لا يوافق الصحيح الاخرى ومعلومة
 اتحاد المخرج مع الوصية بناء على خبر جميعها من الثلث في اكثر الاحكام بل بما احتل عموم اعفاهم لها مسا او اخضا صهايا الوصية خصوصا بعد قوله في
 الدليل لربهم الرجل على وصيته واجرت وصيته على وجهها ومع الاعضاء عن ذلك فلا ينبغي ظهورها في مضافها الى اولونها عن المخرج
 بالحكم المربود ضرورة كونه اقرى منها حتى قبل انتم من الاصل بخلافها ومع ذلك بطل اذا انقص عن مقابلته الدين مرتين حتى اولى منه قطعاً وفي ذلك
 وغيره بغيره بتخصيص الموت بما يصح في الدين السابق بذلك على انه فلا اصل حمله على التقية لانه من هذا المعنى في تلك الارض كما استغنى من سيات
 تلك التصحية والله العالم ولو اوصى لمالك بن عمر المطلق وكان قد ادى بعض مكاتبه كان لغير الوصية بمقدار ما اذاه لانها تنضم له على

لمالك بن عمر ان يوصى بمالك بن عمر
 العن في صحيحه من مال مملوك
 في ثلثه في حق مملوك ان يوصى
 ولو يوصى بمالك بن عمر
 ما قابل الميراث المملوك الميراث
 الا في حق بعضه في ثلثه
 وانما عني ما في الميراث
 من الوصية من مال الميراث
 في الميراث انما مال الميراث
 اليه في حق مملوك
 بذلك في حق مملوك
 الكتاب في مال مملوك
 جليل

مذهب أو إلى صفة حتى يطلنا من أسرار وجهه ما يرضى المبدأ كما هو مفروضنا نظرنا من حيث هو واجب العمل بقوله يا أيها المومنون يا أيها الذين آمنوا
وليعرض الخبير بالانتهاء من الحكم إلى القضاء ولا يغفل عن فيه ان عدم انقضاء الرابطة بين الطرفين بفسخه عدم ما يوجب في الاستدلال وان لم يكن ان يكون العاقل ذراي وقد
ولكن عاجز عن الاستقلال في حق الوصية لغير الوصية لذلك ويعتمد في تمام الفصل على نص الحكم له من حيث الفصل القائل المطلقين من الوصية وليس من الواجب
التمسك به بل قد يترتب من ذلك من الاعراض والاعتراض على وصايت وان كان عاجزا نظرنا في انقضاء الوصية بفسخه وانما يوجب وبالجملة عوارض
الوصاية واطلافا ما يفتقره جواز الوصاية لغير ذلك والاعراض الباعثة عليه كثيرة ولا يحتاج إلى تقسيم الخبر إلى أقسام وكثرة الكلام في تحقيقه على
لا فائدة فيه انما البعث ان هذا الضم باعتبار خصوصية ولا يثبت فتكون الولاية الثانية مشتركة بينه وبين الحاكم الذي يكون له الولاية خاصة بعد فقد الوصية
ان الولاية بتمامها للموصي لكن في المبدأ مساعدا على كلف به وجبا بل قد يفتقر في النظر الثاني لعدم معهودية شركة الحاكم وعبرة في الولاية بتمامها لتمام الوصية
حال الادب عاجز مثلا فانما الظاهر شركة الحاكم له وانما المبدأ مساعدا على بل ان لم يرق اجماع على اعتبار الحاكم في الحكم يمكن القول بوجوب كفاية الحاكم
للحكماء في الحكم على البراءة في حق مصاد على ذلك وبكثرة ذلك هو التمكن في بناء الضم للمبدأ في التمسك بالولاية من انما تكا على المعلوم من قبل الحاكم
بهذه الوظائف وليان اسرع عدم التمكن من الحاكم في عدم الوصية في مقامه وهذا الضم كما يفرض مقامه من ولا يثبت وما ذكرنا باعتماد الوصية
مع زوال الخبر فيستقل الوصية ليس للمساعد مشاركة في حكمه وان قال في جماع صدق ذلك فيجب ان كان على ما ذكرنا حال الخبر ابتداء وفي الاستدلال
لعل قول المصنف ولو ظهر في الاول وعبر عنه ثلها معا وكذا على حال الخبر عن النظر المذهب او على المباشرة والتكامل والاستنباط وهذا خبر جيد فان ذلك
كله خبر في كلامه والله العالم وكيفية ان فان ظهر منه اي الوصية في حق وصيته وجب على الحاكم عزله ويقوم مكانه امينا بل في ذلك انما يفتقر على عزل
الحاكم لو لم يشرط عدل فانما الحكم ان يزيل الحاكم من ملاءمة الحق في الاطفال واموال الصدقات وغيرها اما اذا اشترطنا عدل فان يزيل بنفسه القبول وان لم
يزله الحاكم وقد تقدم مثله ولعل المصنف يزيل الحاكم من غير النص او ما هو عليه من من مباشرة عزله في خبري على المذهبين اذ لم يتقدم منه ترجيح لاحد
المذهبين انتهى ظاهره ان الخبر في الوصية غير راجع استبا القبول فان الحاكم يزيله وان لم يشرط العدلة في الوصية لعل خبره ان طحا لالموصي
ملاحظة ما منه في تعيين وصاياه مع فرضه في خبره في ذلك لا ولا يزيل من الموصي فهو كما لو اوصى له عدل من حيث عدل ففسق فانه لا وصية له وان لم
نقل باشرط العدلة لكن قد يشك في ذلك فيما اذا علم الموصي بحال ومع ذلك قد اوصى بما له الوصية على ان كان خاشعا وبشكل ايقض الله ذلك
انقضاء الحق فيجب منه ففسق كل وصية انقضاء على وجهها بعد ان يزيل قد يشك في اصل عزله بذلك بل انما منع الحاكم في الاستقلال بالوصية
يجعل على نظر من هذا الوصية اوصى على وجهها اللهم الا ان يثبت من الموصي شرط وصايت بما منه وان يثبت من الموصي ان لم يكن وصيا وخ يثبت من الحاكم له ولا يحتاج
عزل وكذا الوكيل لعلنا بقاء حكم الوصية على الوجه فانه كما لو كلف في الغيبة فان ثبت ما يقتضيه انقضاء الوكيل بمجرد خيانه حتى لو اوصى بابقا واول غيره
على وجهه فكذلك في الوصية الا فلا لعل الاول هو الخبر بل لعل ذلك في الخبر في الولاية الجيدة والولاية راجعة حتى عورة ولا يثبت وجب لكن قد يفتقر على ذلك
الدليل على عودها بغيره انما ان يثبت من الموصي في ذلك وهو خارج عما في خبره في جواز الوصية والله العالم وكيفية ان فالوصية بل اختلاف اجده فيه
بل في جامع صدق بغيره من اهل الاسلام ولا اشكال في ضرورة كون استدلاله به على ما اوصى عليه باذن ما لكنه وترى فلا يكون الا امينا وخ فلا
يضمن ما يفتقر به الاما كان من غير ما لعل شرط الوصية او يقر بتمامها في كل اذن واطلاق بعض النصوص بتمامها على ذلك وصية استبا
النصوص بتمامها بتبديل الوصية كالصحيح عن جعل اوصى له رجل وامرأتين عنده ثمنه ثمانية مائة درهم من ثلثه فانطلق الوصية واعطى المائة درهم ولا
يجب بها عنه فقال ادان بغير الوصية مائة مائة درهم ويجعل المائة درهم فيما اوصى به الموصي وبما كان فيه اجماع المصنف انما الوصية بالخير
الاهم الا ان يكون ذلك ليس بما بل هو متى قد فعله الوصية فيجعل انما يقع للميت ولكن حيث كان تبديلا للوصية لم يضر وجب عليه لتمامها وكان
ارد المجمل لعل شرط الوصية ما يشك في ذلك كما اعترض به في ذلك قال فانه اذا البس الوصية فقد خالت شرط الوصية لان مقتضاها حفظ مال المفضل او وجهه
وصرفه في الخيرية المأمورة بها وتحويله فاستعماله لا بد في شرط الوصية ومثل ذلك وكوب الدابة وعرف ذلك هذا ان لم يتعلق بغيره وجود على ثما
من الولاية بحيث لا يتم بدونه كما لو ركب الدابة لقتل احمق الطفل واستيفاء ما يوجب بوقف على الركوب ودخل داره لا صلاح امره والليل لئلا
يبدع عنه الدابة ويقتل ذلك انتهى والنظر في المصنف في التمسك في امر الوصية والهاون والله العالم ولو كان للوصي على وفاء الدين او على ما يشك
على وجهه الخبر في جهات القضاء دين على الميت الذي هو وصيه على الوجه المذكور وانما يستوفى دينه مما به من غير ان الحاكم اذا لم يكن له
على اشيائه منه ودنه بل الاخرى فيكون له بغيره في اى سواء كان له في الدين او لا وعلى الشاهد من اختياره ان فانه انما احتمال كذا في المصنف على
كان المفروض من وصايت على الوفاء على وجهه في الخبر في جهات القضاء فكل اشكال في استيفاء دينه ضرورة الوصية ما حكمي الا اتفاق عليه من جواز ايفائه
ما يملكه من دين الاجنبي كك ولا يشك في ذلك بالاصل وهو ثقة بن زيد بن معاوية بن سعيد الله فقلت له ان جعل اوصى له فقلت له ان يشارك معي في
قربا له فقلت وذكر الذي اوصى له قبل الذي اشاركه بن زيد بن معاوية بن سعيد الله فقلت له ان جعل اوصى له فقلت له ان يشارك معي في
اكرامه فقلت له ان اقام البينة والا فلا فقلت له ان يشاركه بن زيد بن معاوية بن سعيد الله فقلت له ان جعل اوصى له فقلت له ان يشارك معي في
خروج الموقوف على الفرض باعتبار الاشكال في الوصية على وجهه لعل احدهما الاستقلال بالمصنف من دون اذن الاخر الذي ليس له جازة هذا الاخذ
منه وانما ثبت مع انه لعل الوصاية فيه على وفاء الدين والمفاد مع علم المصنف منه وكون امتناعه على المشرع غير مشروع وانما موضوعها
موقوف على الخبر لا فائدة من عدلها واخذ من مالك المنافع في قوله فمن اعتك عليك فاعتد واعلم بمثل ما اعتد عليك ومن هنا قال

بل هو قومي في ذلك الوقت
 ما ينفي انتم الاوكمين
 خاتمته على وجهه فتلا
 ملا وكل على خسر الدعا
 من الوحي خسر الاستقام
 ارادة زوال الاستقام
 لتفخر فيه البنت والجم
 فالتجسس على سلاسل
 قال من هذا الجاهل
 الارب الفيد الدين في
 من الشان فلا ترفع
 ونحو وان شعوا الى
 مستغنين حتى يوبوا
 فان ابا في الحصة
 رجوا على اوس
 الاول واسد الوحي
 افيدتمونا فانك
 ايجاب الوحي بل ان
 التجدد هو هذا
 المقطع وان يفهم
 من الوحي

على المتأمل في الحقيقة ما عرفت وبناءه على عدم تحقق الوفاء وعلى تفريقه في نفسه أدلة الشرائط وعلى إجماعه مقتضى الوفاء فان ملازمة جميع ذلك
تقتضي ما ذكرنا وما بناء بعض أفراد المسئلة ولو بالنسبة لبعض الأفراد على مسألة ما لو وصى المعدل فقل المدة فحق الاتفاق على الانقضاء من المثلثين
بشرط الهدا لا وعدة فبقول ذلك من غير أن يكون في حال الوصية مقتضى إرادة تعقيب الوفاء بعد ما جعل الوفاء في كنية الشرط الشرط
وذلك لا يدخل في قصد الوصية من غير أن يكون في حال الوصية مقتضى إرادة تعقيب الوفاء بعد ما جعل الوفاء في كنية الشرط الشرط
بمعرفته من أن الوصاية أشبه بشئ بصبي لا مادة فلا يقدح فيها تعليل ولا غيره لعدم من يبدله وغيره مقتضى الاتفاق على كنية الشرط من بعض
المرضى غير منه فخرج ما لو وصى بمثل الوصية فهل يكفي جميع الوصية بشرط حال الأوصى لا بد من الجمع حال الوفاء أو من جهة الأوصى لا بد من الوفاء
على ما عرفت فحينئذ والله العالم المسئلة ألتا ثبوتها عرفت فيما تقدم انترقح الوصية على كل من الوصية عليه ولا يشرع به بحث بل لا يشرع
بما لا يولد له ولا يولد له في الشرط الصغار والمبلغ مع عدم الكمال وعدم الواجب في ذلك ولو لم يلاحظ ما تقدم سابقا أحد الأوصى مع وجود الوفاء
والوصى النذر المادون والمأكول ما تقدم من عدم ولا يولد له على المثلث بعد الوفاء وعلى كل حال الوفاء على الأوصى لا يولد له ولا يولد له على الأوصى لا يولد له
على قاربه لم يقتض الوصية عليهم لعدم الوفاء له على ذلك ولو وصى بالنظر في المال الذي تركه لم يقتض الوصية في شئ من قبل ولا في ثلثه من بعده
لا يولد له عليه مع عدم الوصية به وعدم إخراج عن الإرث فلا يصح الوفاء له عليه من كونه ملكا للوارث كما عرفت في نظائره نعم لو وصى به وأخرج عن الإرث
الوارث جاز له نصيب عليه لكن يكون شريكا للوارث قل ليس له الاستقلال بتعيينه ولا إذا نزل الوصى على ذلك فان الظاهر أن له مثل هذا الوفاء
الذي هو أولى من حصصه ثلث في عين معينة فانه مع عدم ضرر على الوارث يتفصح ما لم تكن له معارضة مع ذلك يعلم أيضا أنه يصح الوصية في إخراج الحقوق
عن الوصى كالديون والصدقات والواجبة ولو بان تعيين أشياء مخصوصة لذلك ويجعل لها وصيا وليس له الإرث معارضة الوصية إن قلنا بتعيينها ملكا
له بالموت يستحق عاؤها إلا أنها استقلت له على هذا الوجه لثبوتها ولو لم يكن له إجماع هذه الوصية لأنها ليس خارج عن الوصى بل دليل
الشعور هو المنقوض الثلثين فله إجماع الوارث وأحقته باعتبار المركز من الأديان وغيره إنما هو ذلك الوصى إذا لم يشرع في الدين بالوصاية
كانت الأخت لا وليس لها الزام الوصى يأخذها وإن بذل مقدار الدين مع فرض وصاية الوصى بالوفاء بها كما هو واضح بل لو وصى وصيا على وفاء دينه
مصرفا لم يولد له الشفيع مما شأنا من الأعيان لم يكن للوارث معارضة أيضا على الظاهر لعدم من يبدله وغيره مما لا معارضة في مثل ذلك نعم لو وصى وصيا
على قضاء دينه واطلن لم يكن له معارضة الوارث لو أراد بذل الدين من نفسه ومن بعض أعيان المركز لأحقته باعتبارها غير ماله الوارث من الوفاء جبره
الحاكم أو بآذن للوصية السبع عليه ودعوى كونه الأطلاق في الوصاية بقبض الوصية بالغير في الأعيان فلا يعارضه الوارث وكذا الوصى على الثلث
يمكن منها ضرورة الهيبة الإضمار لذلك والله العالم المسئلة ألتا ثبوتها عرفت فيما تقدم انترقح الوصية على كل من الوصية عليه ولا يشرع به بحث بل لا يشرع
نظروا في ذلك من الاستكافي والشئ في إخراجها بالشفيع في أموال الأبناء بل بغيره جماعة من الآخرين كما قلنا في عدم المحقق وغيره بل في جميع البنا
أنه لا يولد له إياها أصابا ومثل والفاعل الشفيع في الحكم من نهاية وابن أدر ليس يأخذ قدر كفايته وقيل والفاعل الشفيع في الحكم من خلافه
وتعيينه بإذن أو لا عرفت إن كانت كفايته أقل من لجزء المثل فله أخذ الكفاية دون لجزء المثل وإن كانت أكثر من المثل فله أخذ لجزءه من
الكفاية ونحوه عن المبطون لكن يولد ذلك بالفتور فقال الولي إن كان فقيه لجزءه من المال يأكل من المال ليشبه أقل لآخر كفايته وأجرة مثل مع الاحتفاظ
الأطلاق السابق وتعيينه يكون الأفراد أربعة بل خمسة مع زيادة القول بأخذ لجزء المثل إن كان فقيرا ولا لا يجوز له أخذ شئ منه كما هو خبر ثالثة
الشهيد في ذلك وعلى كل حال في الأول أو لا ظهر من خبره في عين الغنى الفقير وبين الوصى الحاكم وأمينه وعدل المؤمنين وغيرهم ماله يوجد المبيع
إجماع الشرط فلا يجوز للحاكم أن يجعل النظر إلى غيره من غير ما لجزءه بل لا مصلحة للدين بين العمل الواجب على الأمين فله من حيث الأمانة وبين
غيره ما لا يجوز عليه كالتمتع ببناء على عدم وجوبها أمثلا أحرام فعل المسك كالماء وجوبه عليه كوجوبه على المال في الخصصة بالقبض لا ببناء في أخذ
العرض عليه مع إمكان منع وجوب الجباية بنفسه فله استرجاعه من حفظه مثالا يشبهه ولو نفسه ولعله إلى ذلك أو صحح هشام بن الحكم الذي هو
دليل لجزء المسئلة أيضا قال سئل يا عبد الله عن رجل يولي أبا لبيبة ماله أن يأكل من ثمنه فقال لا يملك من ثمنه ماله فقال لا بأس إن يأكل من أموالهم
بل لعله المراد بالمعروف في الآية الشريفة بل فيها جاء من نفسه ما في موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام في ما كان يولي شيئا للبناء في وهو يحتاج ليدل ما
يقبضه فهو يقاتل أموالهم ويقوم في ضيقه فله كل بقدر ولا يشرع أن كان ضيقه لا تشغله عما عالج نفسه فلا بد أن من أموالهم شيئا وصحح
عبد الله بن سنانة أيضا أنه سئل وأنا حاضرا عن الغني للشافع في شراء لهم والبيع فيما يصلحهم الدان يأكل من أموالهم فقال لا بأس إن يأكل من أموالهم
بالمعروف كما قال الله عز وجل فليأكل بالمعروف وهو القوت صحيح لآخر عن أبيه المعروف هو القوت وأما عن الوصى الغني في أموالهم ما يصلحهم
أو الصالح عنه أيضا فله إذا كان لرجل يبيع نفسه عن العيشة فلا بأس إن يأكل بالمعروف إذا كان يبيع نفسه أموالهم فكان المأكل لا يخلو فلا يخل منه
شيئا ونحوه خبر سماعة وعبد الله بن سنانة المراد من نفسه ليعيش عنه أجرة بما وكن آخر لا يبيع لرجل في نفسه إلى بورعه أيضا قال هذا رجل
يبيع نفسه للدين على حرث أو ماشية أو شغل في نفسه فليأكل منه بالمعروف وليس له ذلك في الدنانير والدراهم للتعبد موصوفا وغيره في ذلك
المرضى عنه أجرة في حقه فله ما سئل عنه أيضا قال ذلك إذا حذر نفسه أموالهم فلا يجوز في نفسه فليأكل بالمعروف من ماله بناء على أن ذلك أجرة
مثل غلبت عدم زيادة احتياج الناس على ما يجزونه في آخر أموالهم بل على ذلك هو المراد أيضا من خبر محمد بن مسلم المراد من نفسه ليعيش شئ سئل
عن رجل يبيع ماله نسبة لأن أخيه يتيم في حجره انحط أمرها بما رآه شئت فقال إن كان يبيعها حياضها ويقوم على معيشتها ويرشدها فلا يشرع من ألبانها

الوثة الا انه لما كان الامر فيها ظاهر ضرورة انتقاله الى الميراث بادق الثقات لم يذكر في معنى طرأ في الميراث والمقابل بل اكتفى بما عرفت من صحة
الفريضة على الوثة ثم زيادة واحدة لسان واحد من الاقل منهم على حساب سمعت بل لا فرق في ذلك بين الوصية بتحديد احد منهم غير معين وبين الوصية
بمثل نصيب احد معين فان لسانه مثل نصيبه زاد على الفريضة فان زاد على الثلث توقف على الاجازة والافتقار الوصية بل لا فرق انما بين الوصية
لاجنبى واحدا لورثة بناء على ما عرفت من جواز الوصية للوارث خلافا لبعض العامة فاذا اوصى لوارث بمثل نصيب احد ورثته فكل الوصية للاجنبي التي
قد عرفت احكامها استلها التي منها انما لو كان له ابن وبنت واوصى بمثل نصيب الابن فان له سهمين من خمسة ان اجازة ولو قال بمثل نصيب البنت فله سهم
ولو كان له ثلثة بنين وثلث بنات واوصى لمثل سهم بنات واحد ورثة فله عشر ولو قال بمثل نصيب ابنته فله سهمان من احد عشر وهكذا كما هو واضح
بعد ما عرفت ولو قال في وصيته لمثل نصيب بنته فله نصف الميراث لم يكن له وارث سواها لان المال لها فضا ورثا فميراثها ولو قال في ذلك وفي
غيره الى الثلث اذا لم يكن له وارث كان له الثلث لان المال عندنا للبينين فضا ورثا دون النصيب فيكون الميراث له كالثالث ولو لم يكن
اوصى بالثلث ان لم يكن له وارث لم يكن له الثلث لان المال عندنا للبينين فضا ورثا دون النصيب فيكون الميراث له كالثالث ولو لم يكن له وارث لم يكن له الثلث لان
واحد النصيب في سهمين الوصية على الاثنين مما فبطى واحد لثلاثة في الثلث لان المسئلة عندهم من ثلث اثنان وبما الثلثان للبينين وواحد النصيب
فمن يعلها للميراث له بالوصية سهمان فتكون اربعة لثلاثة والرابع منها ولو كان له ثلث اخوات من ام وثلثة اخوة من اب فواصلى لاجنبى بمثل نصيب احد
ورثته كان كواحدة من الاخوات للمعروف من ميراث الوصية في مثل على الاقل الذي هو المتبع فاصل الفريضة من ثلثة الاخوات من الام الثلث
والاخوة من الاب الثلثان ثم شكك على الفريضة والفران عدد هاتين اثني عشر علة احد ما في اصل الفريضة تبلغ ثلثة الاخوات الثلث ثلثة
كل واحد سهم وللأخوة ستة لكل واحد اثنان فاذا اوصى بمثل نصيب احد من رجل على الاقل الثلث هو نصيب احد من الاخوات ان اودنا الفريضة
واحد المعرف من ان الضابطه تصح على الفريضة بين الوثة ثم زيادة نصيب الموصى لعلها فالوصية بحسب الزكاة فيكون له سهم من عشرة وللأخوة
من الام ثلثة وللأخوة ستة فيكون يعلم ان كون الموصى له كواحدة من الاخوات موقوف على فرض كون الاخوة ثلثة مثلاً والاخوة فرض كونهم سبعة
مثلاً بل انما في ضرورة كون الاقل واحد منهم لا منهن الا ان الامر سهل بعد معرفة الضابط وان اطلق المصداق الاخوة مع احتمال اراثة اقل الجميع
وانطق العام ولو كان له زوجة وبنت فقال لمثل نصيب بنتي التي هي اعظم نصيباً واجازة الوثة قال الشيخ كان له سبعة سهم وللبنات ثلثاً
وللزوجة سهمان وفيه ان الوصية من نصيب البنات خاصة لان الاثنين من الفريضة الفريضة ستة عشر فيكون سهم الزوجة ثمانية والواحد يكون اثنان
مع الاجازة من اصل الزكاة ويدخل النقص بها على جميع الوثة كل على حساب تخفاً ومن هنا قال المصنف لو قيل لها اي الزوجة سهم من خمسة عشر كان
بل لعلها سهمان في عدم جامع صدق ذلك ضرورة انه مقتضى الضابط السابق الذي هو صحة الفريضة ولا وهي ثمانية للزوجة الثمن سهم وللبنات ثلثاً
وهو سبعة سهم وبما عليها مثل نصيب البنات الوصية اي سبعة فيكون مجموع الزكاة خمسة عشر هذا كله مع الاجازة اما اذا اخرج الوارث فامسئلة
من اثنى عشر لثلاث اربعة والثاني بين الزوجة والبنت على اصل الفريضة السبعة للزوجة الثمن سهم وللبنات الباقي فضا ورثا ولو اجازت
احدها فاصلة في ذلك من بينا هذا الفريضة في وفي الاخوة يبلغ ستمين لان بين الاثنين عشر والخمسة عشر ثلثا فاضاً بالثلث فضر بثلث احد
في الاخوة في اربعة من نصيب من مسئلة الاجازة وفي مسئلة الرد ومن فرض بثلث نصيب من مسئلة الرد وفي مسئلة الاجازة فله
نصيب والباقي للميراث وهذا ضابط في كل ما يورد عليك في اجازة البعض ورد الاخرين فلو فرض كون الفريضة من ثمانية نصيباً احدهما
ونصيب من اجازة من مسئلة الاجازة في مسئلة الرد ونصيب من رد من مسئلة الرد في مسئلة الاجازة فلو كان الميراث للبنت فخصيها من مسئلة الاجازة
سبعة من خمسة عشر نصيباً في اربعة وفي مسئلة الرد يبلغ ثمانية وعشرين فهو نصيبها من ثلثين وللزوجة واحد من اثنى عشر مسئلة الرد نصيب
في وفي مسئلة الاجازة وهو خمسة من خمسة عشر يبلغ خمسة فهو نصيبها من ثلثين والباقي وهو سبعة وعشرين للميراث ولو كان الميراث للزوجة نصيب
نصيبها من مسئلة الاجازة وهو واحد في اربعة وفي مسئلة الرد فله اربعة ونصيب البنت من مسئلة الرد وهو سبعة من اثنى عشر وفي مسئلة الاجازة
وهو خمسة تبلغ خمسة وثلثين والباقي واحد وعشرين للميراث فله مع اجازة ثمانية وعشرون وللبنات ثلث وللزوجة اربعة ومع رد هاتين
وللبنت خمسة وثلثون وللزوجة خمسة ومع اجازة احدهما ياخذ الموصى له التفاوت ولو انعكس الفرض بان اوصى لمثل نصيب الزوجة واجاز
فالميراث للمع لثلاثين نصيباً الزوجة وهو واحد على الفريضة وفي جامع صدق ذلك انه وهم الشيخ انهم هنا يجعل للزوجة سهمان من ثمانية
والميراث لهما وللبنات ستة فخرج الوصية من نصيب البنات خاصة والصواب ادخال نصيب عليهما فيكون من ثلثة ولو كان له اربعة ورثة
وبنت فواصلى بمثل نصيب احد منهن قال الشيخ كانت الفريضة من اثنى عشر وثلثين فيكون للزوجات الثمن اربعة عشر من ثمانية عشر
منهن ويبقى سبعة وعشرون للبنات وفيه ما عرفت من اختصاص الفرض بالبنت ابنته ومقتضى الخطا المنزول ان يفرض له واحد كحد الزوجات
وبما ادخل الفريضة ليدخل النقص على الجميع فاصل الفريضة ثمانية نصيباً الزوجات لاربعة منها واحد ويتكسر عليهن فضر من اثنى عشر
ثلث اثنى عشر وثلثين وبما عليها واحد بالوصية فتكون ثلثة وثلثين ومن هنا قال المصنف لو قيل له واحد من ثلثة وثلثين كان شبه له من غير
ولفاجم غير واحد بان سهم من ثلثة الثلثين كالسابق ولو كانت الوصية في الفرض بمثل نصيب البنت فاضاً ثمانية وعشرين مقدار نصيبها باصل
الفريضة يبلغ ستمين ان اجازة الوصية وان ردوا الحقت نصف الفريضة بها نصيب للميراث لثلاث الجميع ويكون الثلثان فامتنع بالفريضة فيكون
من ثمانية واربعين للميراث لثلاث عشرة وللزوجات اربعة وللبنات ثمانية وعشرين ولو اجازت احد منهن ضرب وفي مسئلة الاجازة وهو

جزء من اثني عشر وهو نصفه السبعين جملة الروايات المعكوسة فخر جعفر في ثمانية ولديعين ولوليعين في سبئين مبلغ مائتين واربعين من اجزاء نصيبه
من مسئلة الاجازة مضربا في وفق مسئلة الرد ومن ثمة نصيب من مسئلة الرد مضربا في وفق مسئلة الاجازة وقع اجازة البعث يكون لها
مائة واثنى عشر هو حاصل ضرب ثمانية وعشرين في اربعة وللزوجات عشرين هو حاصل ضرب اربعة في خمسة والباقي وهو مائة مائة ومائة
للموصي ولو اجاز بعض الزوجات نصيبها من ايجاز وهو سهم واحد يضاف الى نصيبه ثلث المركز وهو ثمانون وهو خلاصة ما في قول المفوض في المسئلة
بالاين واربع زوجه التي لا فرق بينه وبين البنت في ذلك ثم قال وان ثبت مع اجازة البعض ان دفع الثلث الى الموصي له ونصيب الباقي بل لو اذن
فربصة على تقدير اجماع الاجازة ومدها في اخذ الموصي له التفاوت فندفع الى الموصي له ثمانين ثم نقسم الباقي وهو مائة وستون في خمسة وللزوجات عشرين
وللبن مائة واربعون هذا على تقدير اجماع الرد وفي تقدير الاجازة للابن مائة واثنى عشر وللزوجة الاربع ستون وعشرين بطل من ذلك بان الزائد على الثلث في
مسئلة الاجازة وهو ستون ثمانية اسهم وقد صنف مضر وبني اربعة يكون اثنتي عشرة سهم فبقسمتها في خمسة فيكون للزوجات اربعة وللابن ثمانية
وعشرون في التفاوت بين نصيب الابن ثمانية وعشرون بين نصيب كل واحد من الزوجات سهم فبا اجازة من بعض دفع ذلك التفاوت في ذلك
طريق ثالث وهو ان ننظر ما زاد على الثلث في مسئلة الاجازة فنقسم بين الورثة فربصة فان ابقضت المسئلة ان من مسئلة الاجازة وان
انكسر ضربت مسئلة الاجازة في مخرج الكسر وقد عرفنا ان الزائد على الثلث هنا ثمانية فبقسمتها على الورثة ينقسم مخرج الاربعة فبضرب
اربعة في سبئين مبلغ مائتين واربعين ويبقى الزائد على الثلث اثنان وثلثون فنقسم بين الورثة كما مر في اجازات الزوجات دون الابن صحت
المسئلة من سبئين لابن الموصي لا يأخذ نصيبه من الزائد وهو سهم ويبقى للابن سبعة المخرج لك ما هو واضح عند من لم يعرف ذلك ما كان
غيره لغيره يعرف منه في ذلك والله اعلم المسئلة الثانية لو وصي لاجتبه بنصيب له قيل والفاصل الشيخ في الحكم من خلافه
مبسوطه وينبغي عليه الفاضل في لفظ بطل الوصية لانها وصية بمسئلة المخرجها الى الغير على الميراث او الى الوصية بما لا الغير وهو فيها ما بالظن
ولا تخفى ما هو قوفه على بطلانها فيستلزم وجودها عدمها اذا لا تكون صحيحة الا ان يكون نصيبه لا يكون له نصيب حتى يطل هذه الوصية لانه
لا يملك الموصي له لولا بعض من بعد وصية بوصيها او بين وكان بطلانها لان كل من التفتين فان ان ثبت للابن نصيبا لم يثبت نصيبها وان لم يكن
له نصيب لثقتي معلوما وقيل والفاصل بعض علماء اهلنا كما عرفت صحيح ويكون كما لو وصي بثل نصيبه وهو شبه عند المصنف بقاؤه وجوب الحمل على كل
عند نقد الحقيقة التي لها صحة الوصية بمثل نصيب الابن مع انه لا نصيب له فضلا عن غيره ان البطلان على تقدير الحقيقة ليس من تقدير الحقيقة فشرط
ان لا يابى ان لا يرد صحة الوصية بمثل نصيب الابن للظن في ارادة المخطئ في ذلك المنع دعواه هنا واحتمال كون المراد الوصية بجميع المال واعني ان الولد لما لم
يكن له نصيب لابن واما يكون نصيبه بعد الموت كان اضافة النصيب اليه مجازا في جميع المركز لئلا يكون النصيب لغيره لو فرض كونه وارثا لكان واحده
من غير احم له وصية ولا غيرها وهذا ان كان مجازا الا انه ليس هنا معنى حقيقي يمكن حمل عليه حتى يتقدم الحقيقة على المجاز بدفع عدم الفقه في ذلك
عليه بل حمل على ارادة حرمان الوارث ووضع الموصي له موضعه اظهر من ذلك ثم قد بان في البطلان على هذا التقدير ان صحة الوصية فالحق
نفوذها مع اجازة الوارث ومع عدمها بطلان منها ما زاد احم الوارث ونقص في غيره ذلك وهو الثلث ويكون حكا الوصية بجميع المال اللهم الا ان يثبت انها
ظاهرة في ارادة الوصية بنصيبها لو اريد من حيث كونه نصيبا وهو لا يقع الوصية به بغير اذنه عدم اجماع كونه نصيبا وكونه موصي به ولعله لذلك في
س ولو وصي بنصيب لورث فان قصد غير لورث لارث فالأثر في البطلان والاحتمال على المثل وفيه معلوم في اذنه كونه نصيبا لولا الوصية بكونه
نصيبا مع كونه موصي به فالحق في النص مع الاجازة وعدمها مع عدمها ولو ثبت حكا الوصية بما لا الغير لكان لغير الوصية ولا ما بطلان وجودها
عدمها ولا بطلانها لان التفتين على التقدير الذي سمعت بل منه يعلم ما في اطلاق الشيخ بطلانها واطلاق غيره الصحة والحمل على المثل وعلى
الذي اطلق فيه في ذلك ليعالج عدمه ان المبادر عند الاطلاق وان لا يسمي من اللفظ الا ذلك بل عظم الغايلين بالصحة لا يردون الا ذلك
وان ذكر بعضهم لفظ المثل كونه ادرام من الوصية بجميع المال على معنى انه لو لم يكن وصية ولا وارث لان المراد لو نصيب بثل نصيبه فيكون
شريك له في النصف اذ لم يكن نواها على حساب سهمه في المسئلة السابقة قال نعم في عبارة الشيخ فخر الدين ما يؤذن فيها ارادة النصيب من الغايلين
لا يقال في ترجمه بعد تقرير القولين فعلى المسئلة لا فرق بين زيادة لفظ المثل وحدها فتقول وصيت بنصيبه مثل وصيت بمثل نصيبه اما من
الفاصل بالاطلاق وهو كالتصريح في المشاركة كما لو كان المثل مذكورا وقد شدد التأكيد على المحقق الثاني في دعواه اختصاصه باحتمال الصحة على معنى اذ
الجميع وان المعروف بين الفقهاء قولان احدهما البطلان والثاني الصحة على اعادة المثل على وجه المشاركة كونه كونه عبارة لفظ كونه وبعض عبارة العامة
والحاصل ان حمل على الوصية بالجميع عبارة اصحابنا اكثر مع وجود الاخر وحمله على النصف في كلام العامة اكثر مع وجود الاخر قلت ولكن قد عرفت ان المعنى
من العبارة غير ذلك كله وهو ما عرفت في الامع فربصة خارجة تدل على ان نصيب البطلان والجميع او المشاركة ويحتمل ان يكون خارجا عن المثل الذي هو المعلوم
كونه هذا اللفظ مجرد عن الميراث خارجة فتجديء والله اعلم وكذا يمكن ان يكون الزائد على الثلث في المسئلة كونه نصيبا على ما ذكرناه
على اذنه ذلك نعم لو وصي بثل نصيبه قبل حصة الوصية على معنى نصيبه لولا يكن قالنا لولا ان كان نصيبه في لفظ صحته ان كان الموصي جاهلا
بان الابن فائل الغايل لارث ويطلب ان كان حارفا بها واسخط في ذلك وقيل والفاصل الشيخ في مبسوطه لا يقع لانه لا نصيب له وهو شبه
عند المصنف بل عطف المصنف بذلك ولم يذكر غيره الا ان لا يفرق النظر الصحة على الظهور كون المفهوم منه عرفا ان له نصيبا مثل نصيب لولم يكن بان
الارث ولو كان جاهلا او جهلا لا يثبت في صحة الوصية المعلوم عدم اشتراطها بغير نصيبه كعلمية عدم توقفها على ذلك كما هو واضح

كتاب التلخيص

كتاب الوصايا

الموصي شاهد ذلك ضرورة كون المراد منه عدم الفرق بين الجمع المتكرر والمرة الذي لا يجرى الاستغناء في تقريره وإنما المراد منه العهد الذي هو أصل
الاداة في المنة وفيه دخل السوء واشتد المصير فذلك ثم قد يتشكل بظهور زيادة العهد الذي يلحق به جراحة أقل الجمع كما يلحق بها نزعها ثم إذا استغنى
من مثل هذا اللفظ الذي علم عدم الاداة الاستغناء منه ولذا لم يرد في مصر في الزكاة ولحق أقل الجمع فضاها ولكن لا ينبغي أن لا يحاط ما ذكره كما أنكره
ففي الممكن من أقل مع عدم سعة الثلث لعدم سقوط الميراث بالمعسر لأن ذلك لا يوجب على غيره ذلك إلا أن اسم كل واحد منها على ولا يسلط التكليف
بالممكن منها يشهد بالآخر فلا بد أن الموصي به متى الجمع فتبقى طلالا الوصية أو تقع تنفيذها مع زيادة ثمة الكلام فيها لو قصص عن الواحد
فهل يجب اعتنا في شقص مع الامكان قولان مع انه في ذلك استغنى بالوجوب لثبوت عتق الميراث كالكمل ولعموم لا يسلط وما استطعت ونحوها لكن
قد يناقش فيما يان لفظ الرقبة لا يدل على البعض الاضمتا واللا لا الضمنية تابعة للطائفة فاذ كانت الميراث انتفى المتابع ودعوى أن صنى
الرقبة لما لم يتحقق الا بجمع اجزائها فكل جزء مقصود عنه وما هو به بالذات لا بالنسبة فيجب ان يكون خاصة المنع ضرورة ان المقدرة وجوبها
شبه ذاتي كما حقق في محله ثم قد يقال ان صنفه في ذلك أولى لأنه أقرب إلى الميراث الوصية لأنه بعض الميراث الذي هو مصر في الوصية المنعقدة على
الاصح كما تقدم من غير فرق بين ما يجرد من هذا وبين المنعقدة ابتداء فتجوزا والله اعلم المسئلة الخامسة اذا وصي الانسان بعبد
والآخر بنام الثلث باعتبار قيمة العبد بعصا الوصيتين لوجود المقتضى وانقضاء المانع فبقوم العبد يوم موت الموصي لانه هو حال نفوذ
الوصية وينظر إلى بقية الزكاة فان خرج العبد من الثلث صحت وصيته وينظر بعد ذلك فان بقي من الثلث بقية فهي للموصي له الثلث
والا بطلت الوصية لقوات معلها وهذا واضح انما الكلام فيما لو تغيرت قيمة العبد او بقيته الزكاة وقد عرفت فيما تقدم ان المقتضى قيمة
الزكاة حال الوفاة بالنسبة إلى الزيادة والنقصان وحينئذ فاذ فرض جدث نقص الزكاة قبل قبض الوارث فالتقص على الموصي له الثاني
لان الوصية بحكمة الثلث بعد الوصية الاولى فلا بد من اصابه في وجع الاولى ثم الثانية ان بقى من الثلث شيء ولو حدث في العبد عيب قبل تسليمه
الموصي لكان للموصي له الآخر ثمة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحا لا بعد عطفه الكثرة والعبد صحيح فلا بد من الاخذة بقيمة صحيحا في الخارج
من الثلث ولو فرض ان قيمة العبد صحيحا ما نزل الباقي من الزكاة كما نزل فاصل الثلث ما شئت والوصية للثاني بانه فاذا اجرد بفصل العبد من الثلث
وجبت الزكاة الى خصاله وخسب وثقلها ما نزل وثلاثة وثمانون وثلاثا فاذا وضعت منه قيمة العبد صحيحا بقى ثلثه وثمانون وثلاث للموصي له ولكن في ذلك
يشكل بان مقتضى الوصية الثانية ان يكون ميراث الوصية منعت على الموصي له الثاني بعد اسقاط الاولى وهذا لا يمكن لان الباقي من المال بعد قيمة العبد
خمسائة فيكون بفصل العبد من ميراث الزكاة بالنسبة الى الاولى فهو كما باقي والخمسة ان يكون للثاني ما نزل والواصل الى الوصية الثلثان وبقية وهو
انهم مناف لغير فضل الموصي له الثاني بما زاد عن قيمة العبد صحيحا ولو باعنا ظهور الوصية بركت ثم الوصية بالثمن للثاني واعتبار كون ما قبل الوصية
ضعفت ما قبل الموصي له من عدم صدق التقصير العبد صحيحا الذي هو كلف بعض العبد الموصي به ضرورة اقتضاء زيادة الوصية واقتضاء نفس
المقتضى من الزكاة مناف للواقع ونظر الوارث كاهو واضح وعلى كل حال فالزيادة للوارث ضرورة عدم استحقاق الموصي له بالعبد باها لاها ليست
ما اوصى به ولا الثاني لانها ليست من الثمن ففي الغرض اجماع الموصي له الثاني ما زاد عن قيمة العبد صحيحا من المائة والثلاثة وثمانين وثلاث وهو ميراث
المائة فتكون الخمس للورثة وعلى ما ذكره هو يكون للوارث ثلثه وثلثون وثلاث هذا كله في الفصل للعبد لو كان باعنا السرى وكان خسر من مثله
فيما الزكاة عند الوفاة ولا يفصل بسبب شيء على الثاني بل على تمام الثلث وهو مائة وثلاثة وثلثون وثلاث والفرق ان العبد هنا قائم بحاله والثلث
انما يبعد عند انتقال الزكاة عن الموصي هو حال الوفاة بخلاف فضل العبد فانه ينقص من ميراث الوصية من الثلث ولهذا ضمت الناصب يثبت ارث الشريفة
دون فضل السوء وحينئذ ان بقي ايمان الموصي عند الشئ مع مساواة العبد القيمة العلية وكذا لو مات العبد قبل موت الموصي لم ير طلالا كون
بغير فوت مثلها ولا يعطى الاخر اذ فرض قيمة العبد الصحيح ولو كانت قيمة العبد بعدد الثلث بطلت الوصية للآخر لان لركلة الثلث فلا يسلط بقوة
شيء فحينئذ قيمته عند وفاة الموصي لو كان نحيما ويحيط بقيمة من الثلث وبذبح الباقي الى الموصي له الثاني نعم لو فرض فضل المال قبل العبد كان ينقص ما نزل
فالتقص على الثاني فيكون له ثلثه وستون وثلثان ولا يجزى ميراث العبد لان الثالث هنا على الميراث وهناك على الموصي له الاول وجانب الوصية
موقوف كما لو كان ثلث المال بعد فضل الوارث الواقع بعد الوفاة كان محصيا عليهم فيكون للثاني تمام المائة هذا لو كان في الوصية له ميراثا ولا يعلم
الثلث صحيح فان مات العبد قبل الموصي بطلت الوصية به ويعطى الاخر الثلثة فلو كان قيمته مائة واربعة اعطى الثاني مائة وثلثان
الثلث لان انقص من الاول وكذا لو اصاب وخص ومقتضاه اعطاء ثمة الثلث لان لا يجرى بعد اسقاط قيمة العبد صحيحا لان الموصي عند ذلك في
ان الموصي قد بقيت له ميراثا لظنة العبد من الزكاة لا ان يخرج من تلك مائة اعادة فلا فرق بين موت قبل الموصي بعدة كما ان لا فرق في فصل المسئلة بين
تسلم العبد الى الموصي له وعدمه بعد فرض كون الشئ في ميراث الموصي كالعشيرة الى الميراث بطلان الوصية بضرورة ان تسليم ميراث الموصي
تسلمه فالنقص من الميراث وغيره بذلك غير واضح ودعوى امكان اداته الا من ميراث الموصي وهو ميراثه ما عدم ثمانية الحكم فيما بعد الموت بناء على
القبول كاشق عن الملك حين الموت فانقص بالعبد داخل في ملك الموصي له الاول فلا ينفذ على غيره وبذلك لا يملك وما تقدم في المباحث السابقة
لما لم يجر اهتمام المسئلة وان كبرها في ذلك فعلا انما الكلام فيما لو تغيرت قيمة العبد او بقيته الزكاة بزيادة او نقصا قبل موت الموصي بعد وقبل
الموصي له العبد او بعده وقبل وصول الثلثين الى الورثة او بعده لكن عند التام لا يحصل لها فتجوزا والله اعلم المسئلة السادسة اذا وصي
بابه قبل الوصية وهو ميراث عن عليه من اصل المال اجماعا ما ساقط ان الميراث منه لو من الثلث لانه على الثاني انما يبعد من الثلث ما يخرج من

حافضه ربا لوارث وهما مع انه يخرج عن ملكه حتى يكون من المضمير بل لا يقول ملكه ولكن استقر عليه فصار انما الملك له كمن يبيع على الوارث وما من بعض
 ان يخرج من الثلث كالقول اخيرا بل من ثمة قوله في ان اخبا السبيل في المسألة كان الاول مقدورا والثاني كك وقهره العيني لا يفتق من
 الاصل مع استنهاها الى اخبا الميراث فالحق الضعيف يدعى كك ومثل ما لو وصفت لهنه وهو يخرج كذا لو كان قد ملكه بغير اخبا كذا
 بل ولو لم يكن من الاول نعم لو ملكه اخبا ربا بعض موروث كما لو اشترى مثله من المثل اخبا القول يخرج من الثلث لان تملكه له باخبا ربا سبعة فخرج
 بحرية المباشرة الموقوفة المال على الوارث ولو باخبا يذل الثمن في مقابلته ما يعلم في ثمة وزوال ما يشترع مع ان الحكمي عن احد قول الفاضل في هذا بقوله من
 الاصل الا لا نراها محجوبة عن التبرع او الشراء ليس يبرع فلا يكون محجورا عليه والعق حصل بغير اخبا فلا يبرق فيه الثلث وان كان فيه ما لا يخفى
 بعد ما ذكرناه اما الوارث له ما يزيد عن ثمن المثل فلا يبرع في كون الزائد محاباة يخرج من الثلث بناء على القول بكون النسخات منه كما ان الظاهر وصيه من
 الاصل على القول بول ملكه بعض موروث ولكنه بغير اخبا بغير استنها الى امر الشايع لبره مثل ما لو تدر في حال المرض ان جوزنا كونه من الاصل
 اذا بعد قريبه ببيع بعض هو قادر عليه اشتراه فوجده وهو يبرع في اشتراه وفي جعله ضيفا كونه من الثلث لمحض السبيل في تصرفه في المرض فوجه
 انه بعد ان كان ذلك سبيل الشايع صانعة لئلا يذهب وكذا لو ملكه بعض موروث باخبا كالميراث نفسه للخرجه به فخرج من الاصل على القول
 لعدم تقوية شيئا على الوارث ولو لم يكن ملكه كك بغير اخبا بل بالزام الشايع كما لو كان قد نذر تملكه بالاجارة كك ولو اشترى اياه لم يكن ثمن
 المثل بان حابه البايع بالنصف مثلا فباعه اياه بغير ثمن وهو يبرع في الفاضل في سبعة اشارة عند الشايع ومن وافقه لان نصفيه بمنزلة الهبة لله
 فخرج من الاصل وعشران منه ينفذ فيهما البيع بناء على ان الزكاة ستاة فثلثا منها ما ثمان فينفذ فيها البيع ويبطل في الباقي ويرد من الثمن ثلثا
 فخرج مع المائة الباقية او بعث ثلثان للورثة وفيه ان بطلان البيع جزء من احد الموصيين يقتضي بطلان في مقابلته من العوض الاخر لان المخرج منها
 المخرج وبطلت الحاباة فيه حقيقة وانما خرج منه الهبة فتمنع الضمير مجموع احد الموصيين والبطلان في البعض الاخر فالخرج بطلان البيع في ثلثه
 اخرا من العبد في مقابلته ما زاد على ثلث الزكاة اعني ثلثة اشرا من ثلث وهو ثلثا ثمة ويصح في خمسة بائين فبعتن فيه الخسار ويكون النصف في ثلثا ثلث
 اعني المائتين والله العالم **المسألة الثانية** لو وصي له بدار مثله فانهدمت لا يفضل الموصي وصار ثمة باخا ثمة باث الموصي بطلت الوصية
 لانها خرجت عن اسم الدار الذي هو المركب فانهدمت بقرن احد اجزائه وخصوا ما فانقوت به حقيقة ولكن مع ذلك فيه تردد بشا ما سمعت ومن بقاء
 بعضه على الوصية الذي لا يقرب بقوات البعض الاخر بعد ان كانت الوصية بكل جزء وان اداها بالوصية باسم المخرج لكنه كما نرى ضرورة ظهور
 اللفظ في الوصية البعض تحت كون جزء من المركب لا انه وصيته به لنفسه مستقلا كما اوصى ذلك في بابا البيع عند البحث على مسألة جواز البيع
 عند خله وزعمنا فضل بعضهم بان ان كان الموصي دارا مبنية فانهدمت فالوصية باقية لا تنفأ الدليل الصالح للبطلان وتقبل الاسم لو يثبت
 كونه فادعوا الى بقاء بعض الوصية وان كان قد اوصى له بدار من وده فانهدمت جميع دوره قبل موته بطلت لا تنفأ المسمى استثنى في ذلك
 وفيه ما لا يخفى بعد ما سمعنا ضرورة الاكتفاء في البطلان بان تنفأ الموصي باعنا جعله من الوصية الاسم المحصور في المقتضى من انقضاء مستاء با
 لانهدام كونه بذلك مبطل من غير فرق بين كونها مبنية او لا وهذا في ذلك وموضع الخلاف ما اذا كان الانهدام لا يفضي الى بطلان الوصية الا كان وجوها
 قلت هو ليس الا ما ذكرناه مما لا فرق فيه بين فضل الموصي غيره كمن جازا الحكم في نظائر المسئلة بل في غير الوصية والله العالم **المسئلة**
الشاخص اذا قال اعطوا نديا الفقراء كذا كان زيدا النصف من الوصية كما لو اوصى لثلاثين مختلفي الفقر والفقير والرياح لان اقل الفقراء
 ثلثة وقد شرط بينهم وبين زيدا بالعطف فيكون كاحدهم وفيه ان الشرط بينهما يرد والفقراء لا يجنبه وبين احاد الجمع فهو رطب والجمع فرب
 اخر والا لربكن الوصية ضرورة عدم انحصار احاد الجمع في الثلثة وكونه اقل لا يجنب المصير اليها مع وجود اللفظ الشامل له ولغيره ومن هنا جازى عن فضل الفقراء
 وجبنا لث في المسئلة وهو ان يكون زيد كاحد الفقراء فاقسم المال على اربعة من الفقراء اعطى زيد الخمس وهكذا رابع انه يعطى زيد اقل ما يمول ولا
 يجوز حرا ان كان غنيا وخاسرا كان فقيرا فهو كاحدهم وتخصيصه للاهتمام به وان كان غنيا فله النصف وسادس ان كان غنيا فله الربع ولا
 فالثلث لدخولهم وسابع ان الوصية في ثمة يرد باطله لهما من المصير في ثمة وان كان الجميع كثر في ولذا انحصر قول اصحابنا في الاولين وقد صدر
 ان الاول ثمة كما اشبه بل يملك كك اذا وصفت يدا بوصف الجمع فقال لزيد الفقير والفقراء واول من له وصية بغير وصفهم كما قال لزيد لكانت
 الفقراء وعلى كل حال فلا بد من الصف الى ثلثة من الفقراء مراعاة لصيغة الجمع اذا الوصية منه اداة المحقق على خمسة مصرف الزكاة كما عرفت سابقا والله
 العالم **القسم الثاني** في تصرفات المريض وهي نوعان مؤجلة بما بعد الموت ومفترقة اي حاضرة مججلة لم تؤجل بالموت والمؤجلة وصيته
 كتمليك عين او منفعة مثلا وفي وصيته كالتدبير والتدبير المؤجل بالموت وعلى كل حال محكم ما حكم الوصية في المخرج من الثلث اجماعا وقد سلفت
 وكذا تصرفات الصبي اذا قرنت بما بعد الموت بناء على انه ليس من الوصية بل هو عتق وقد تبعه على هذا القسب الفاضل في عدة الامضاء وعدم
 خلقه عن ملجئة ولعل الاول منه جمل نصرفا نرقم بين وصيته اي معلقة بما بعد الموت فمفترقة والاول من الثلث والثانية فيها البحث
 ولا يرد التدبير والتدبير المفيد بالموت بناء على انها من الوصية بل وعلى تقدير انها ليسا منها محكم ما في عملها ولم يثبت صحة تصرف مؤجل بما
 بعد الموت بغير وصية فيها على ان الحاق التدبير بالوصية في الحكم المذكور احد القولين في المسئلة والاخر ان يزل الاصل فلا بأس بجمع
 الاجماع عليه بل في دعوى الاجماع على خروج الوصية من الثلث فضلا عنه منافسة لمروية خلافا لصدق ذلك اللهم الا ان لا يبعد بخلافه
 وانما فصل البحث هنا تصرفات المريض التي معظمها الوصية ولم يبق الا التدبير مع ان الحكم المزبور غير خاص بالميراث كما عرفت هو بوجه

لك من انشاء على الاستفاد من تربية الصلوة بينا نطلبك عن اوصافه التي يتفق افراد كثيرة يطلق عليها اسم المرض الموشج وهذا الوصية
كما الوصية بالخش والوفد على جهة عانة والوصية بآراء المدبون وغير ذلك فيه ما لا يخفى ضرورة انه لا وصية لا تكار اطلاق اسم الوصية العمدية
على ذلك وان انتفع منها اسم الوصية العقلية كما اكتشفنا في ذلك في اول الكتاب والامر في ذلك كله سهل بعد وضوح المراد ما جاز ان المرض
اذا كانت تترعا محضاً كالحياة والمعاوضات والهيئة والوصف والعرض فقل انها من اصل المال وقيل من الثلث والفقير القائل ان
انزول به المرض انما من جهة الوارث اي من حيث كونه شريع من حيث اختلاف فيما لو مات في ذلك المرض وقد اثبتنا الكلام
في ذلك في جميع اطراف المسئلة في كتاب المحرر حتى فيما ذكره المصنف انهم قوله ولا بد من الاشارة الى ذلك المرض في حق من مدعيه المرض على الثلث
بناء عليه فقل ان الحكم من الترخيص ومن بعد ان يحكم في ذلك المرض الخوف في كل مرض لا يؤمن منه الموت غالباً فهو يفتقر الى الدق والسل
وقد في الدم والاورام السوداء والدوية والاسهال المتفق والذوق غير دهنية او برقا سود فقل على الاضطرار ما يشاء ككل ما يرجع فيه الى اصل الضمير
والخبر من الاطباء فان الارض يحصل بها نفوذ وله طراف واسطة اما احد الطرفين فهو الذي يقارن الموت كحال من قطع حلقه وروم به وشق
جوفه واخرج شوه بل قيل ان في اعتدائنا نظري مثل هذا اشكال لا يشترط عدم استفراجه وقل لا يجزئ بقله دية كاملة ولا مضاض الغسل في حكمه كالموت
ولذا لا يصح اسلم الكافر وهذا الحال ولا توبة الفاسق فلا يصح سببه بعباده الا في حق من سدد وكونه عاقلان شديداً فالعوامل مشتتة ولا يترتب
من الحاقها بالاموات في بعض الاحوال لدليل خاص المجازيهم في جميعها وان كان الاخرى الاخرى واما الثاني وهو الارض التي لا تفتق الموت عادة بل القبيح
فيها السلالة فان هذه حكمها حكم الصبي الحيوم والصداع عن عادة او عن زيادة والريد والسلالة الذي هو مقلد في الاجناس عن عادة ودينه في كل من
لها الجفنان وينتشر اليه بل ربما ادعى الى قلع الجفون وقضا العين ويخوذ ذلك من الارض التي ليست مخوفة بل قيل فيها الفالج والسل المستمر
لنظاير انهما وذلك لان الفالج استرخاء لا يحدث في البدن لا نصيباً حلقه بل في بعض من سلك الريح والسل او يصيب الريح وبأخذ اليك منه
في النقص والاضطرار فليس يخفى في ذلك في الاول ولا في الثاني اذ الثاني منها وان كان لم يسلم منه صاحبه غالباً لكن لا يخفى من الموت على اقله فيكون
الشخص في الموت وقيل ان انتفاؤه عن خوف وابسطه عن خوف لان من ينظر في الموت فلا يخاف من الموت مما جلا فاذ انتفى عنه ومنه وما قيل ان ارباب
مخوف فاذا استمر لم يكن مخوفاً ولكن خبرنا لا وصية لهذا الخلاف بين الفقهاء فان الفتوة لا تفضل له في ذلك واما الموضع فيه فوأننا الطب الخبير
مختص مع عدم معرفتنا ان الانتفاء فانه غير مضبوط كالابتداء واما الواسطة فهي اشار اليها المصنف في ذلك ما يحتمل لاجل من تحت المعنفة با
لاختلاط الاربع مع ثقلها وذلك ان الحي الغنة انواع منها الورود وهي التي تأتي كل يوم والفتة وهي التي تأتي يوماً وتترك يوماً والثلث وهي التي
تأتي يومين وتترك يوماً وتترك يوماً وهي التي تأتي يومين وتترك يوماً وقد اطلق المصنف انما ليست مخوفة بل محتملة للامرين وذكرنا جاذبه منتم
ان ما عدا الثلث الريح مخوف فقل لكن في عتيد بل المحل الحي المطبق قال لا في الحب الريح الا ان ينضم اليها برسام او عاف او ذاق من جاذبه ليرجع صدره
او دبره او قلوبه والامر في ذلك سهل بعد ان عرفنا ان الريح في ذلك اهل الطب الخبير وكذا الكلام في الرجز الذي هو مركب من كذا في الرجز الذي
او ضل لا في الورود فالوضع ارضه والاورام المتضبة والطاعون وغيرهما وان ذكرنا في الاول منها يكون مخوفاً مع اقترانه باسهال ومخوف بل قيل
ان الاسهال اذا توافر ولم يكن معه مخوف لان مخوفه ذلك اسرع في موته لطيفه وطويات البدن نعم ان لم يكن مثلاً فان كان برما او يمين
وليدوم فليس مخوف لان قد يكون من فضل الطعام الا ان يفتقر من رزقه وهو ان يخرج بشدة او يوجع او ينقطع بمخبر وجهه مقطوعاً وقد فهم انفسنا
شيء كثيراً فانظر ان قليله فانه يكون مخوفاً لضعاف القوة وكذا لو كان معدوم لا يفيظ القوة وكذا الاسهال المتشنج اذا كان لا يفيظ دهنية
او يربط او يعل على الارض في الاخير ان يكون من هيجان الدم على جميع البدن فينتفخ به البدن مع الحماوى على بعض البدن فينتفخ به ذلك العضو فيضرب
ذلك من كل انهم المتشنج في هذا المقام والمهم بيان اصل الحكم فانه لم يشرع في جعل المصاب على جمل المخوف عنوان الحكم كي يجره المباحث
المزبورة وغيرها واما الموجود فيها فانه حاضرة الوفاة او عند وفاته والمريض في مخوف ذلك ويصير كون المشفق فيها المرض المخوف فيبقى غيره على لا
والعسرة كما ترى او عدم صدق اسم المريض على غير المخوف عرفا بل هو خاص بالمخوف والتحقيق في تعريفه مقداره على غيرها وكذا دعوى كون المراد من قوله
عند موته ظهورا ما لا تزل الموت قطعا على انه اضر منه والمراد ظهورا ما لا تزل بالمرض لا شعاع قوله المرض محجور عليه الا في ذلك بالبدن ذلك
للإجماع على عدم الحجر بغير المرض من هنا قال المصنف لو قيل يتعلق الحكم بالمرض الذي يتفق به الموت سواء كان مخوفاً في العادة او لم يكن لمكان
لاطلاق الادلة بل في صدق انه الاضرب وجع براد بمحض الوفاة وعند الموت المرض الذي يموت به لكن قد يناقش منيع صدور اسم المرض بوجع السن
ومخوف وان اتفق الموت به بل لا يكاد يتفق العلم بمحض الموت به عادة واحتمال الاكتفاء به بمقادير الموت لوان لم يعلم كون الموت به مخالف لفظ
العبادة نعم وما كان ذلك فاما في عدا الاضرب فمحمداً في كل مضروب وقع في مرض اتفق الموت معه سواء كان مخوفاً ام لا فانه يخرج من المشاكيل
في جامع صدقانه مع ما حصل الموت بسببه او غيره حتى لو قتله غائل او اكلى سبع او نحو ذلك وان كان الانتفا معلومة عدم ارادته ذلك كان
الانتفا عدم ظهور الادلة فيما يشتمل ذلك وان لم يعلم استثناء الموت اليه وقد ذكرنا في الكلام في كتاب الحجر لكن قد يقال هنا ان مقتضى الادلة
الخروج عن الثلث ما جاز من احد ما المرض الذي يموت به سواء كان مخوفاً ام لا وثابتاً ما حال حصول الوفاة وان لم يكن مريض سابق بل لا تخفى
في حال تضره وقضا على خروجه في وجهه ان لم يكن اجماع على خروج ذلك من الاصل كما عايناهم يظهر ما سبباً جامع صدق والا كان المخوف
اطلاقات المرض في بعض الخروجه من الثلث بما اذا كان عند حصول الوفاة عرفاً ولعل في اعداد الاراض المرضة الوفاة سبباً فان خرج

الثالث في ما يخصها اذا قرب موزة بهما فاختصوا بعد مخالفة المسئلة للقواعد والحق الحكم بحمل الثلث بانفسه وهو المخرج من الأصل لا الثالث ومنه
يعلم الوجه في ما ذكره الله بقوله انما وفاء المراهة في الحرب وامتناع الطائفتين للقتال مع شاربيهما او تقاربهما في الكفا قبل ان يهدم لهما الانزاج
كما هو الظاهر في خصلة المراهة بالوصاص ومخرو نعم في ذلك لو كانت احديهما قاتله لكانت الاخرى منهزمة مع انه قد بقي يتحقق الحرف المص في
بعض افراد ما فرض جامع الثبات والطلاق للمرأة وزواج الاموال في البحر فلا ارى الحكم بغيرها في الجهر هاهنا طلاق اسم المرض واما الثلث فهو بين
اصحابنا بل في ذلك لا يفتل الله ولا غيره خلافا فيه بل في جامع صدق ما سمعته من الاجماع المزبور لكن عن ابن الجنيد الحاشية ما لا مرض الخوف بل عن ابنه
زاد ما اذا قدم الاستيفاء قودا ليقفل بجواز الزنا او قطع الطريق او كان اسير في يد عدو من عادته قتل الاسير وغير ذلك مما كان في حالة الاغلب
فيها الثلث وهو كما ترى لا دليل عليه بعد كون المراد من قوله حصنة الوفاة وعند وفاتها ثلث مرض ولو فرض نزاع بقربها من البصيص لفتكشت
بعضها عن بعض خصوصا ما صرح فيها بان مضر في الصحيح الصريح على مثل الفرض قطعا من الأصل كما هو واضح فلا اشكال في المسئلة مع بناء على عدم حجية
المسئلة في الحاشية ودعا كان ذلك هو الداعي اليه ابن الجنيدي اخذ في ذلك قبل رجوعه عن القول بالغياس اما ما يحكى عن الشيخ من الحاشية
ثلاثة احوال قبل الطلق ومعه وبعد فافضل ليس مخروفا وما معجوف وابعده وما معه ان لم يكن معه دم والم فليس مخروفا ولا مخوف بل بما لا
من الافضل في صدق ما افتق بل في جامع صدق لا يخرج من وجه فليس خلافا في المسئلة في الحقيقة واما هو في خصوص ذلك بل العمل القول في بعض
الاحوال غير بعيد وهي مسائل كثيرة في المقام كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المطولة الا ان المصنف فيها على سنة **الاولى** اذا اشترع
بتحسين امر معتدة في مخرج موزة كالوديب وبيع وحاشي اى بيع بدون ثمن المثل فان وسعها الثلث فلا كلام في نفوذ ما معامته وان قصر
بده بالاول فالاول حتى يستوفى الثلث وكان النقص على الاجرة لا خلافا في شيء من ذلك عندنا ولا اشكال لان الاول قد وقع عن حال نفوذ
في ثلثه من غير حاجة الى اذن الوارث فاذا استوفى الثلث وقع التصرف في حق الوارث المحتاج الى الاجازة من غير فرق في ذلك بين العتق وغيره خلا
ليعض لعامة معتدة ومطروا غيرهم فساوى بينه وبين الحباة على تقدير اخبرها عنه ولا ينبغي ضعف الجميع وكذا الكلام على الصحيح فيما لو اوصى
برصا ما معتدة ما لم تفرق بينه على ارادة المعدل من غير فرق بين ان يكون في اللفظ ما يقتضيه التفسير صدره لان السابق قد حكم ببعثته فلا يطل
الابدال ويجوز ان يحل عن اياهم المضمن لعنق من ابداء بالوصية بعينه ثم من بعده وهكذا وقد تقدم البحث في ذلك والله العالم **المسئلة**
الثانية اذا جع بين عطية مخيرة وعطية مؤجرة بعد الموت قدمت المخيرة وان كانت متأخرة لا فضاها الملك خلا فان اشع الثلث لثقا
تقدرا بغيره والاصح فيما يجله الثلث ويطل فيما حضرته الا اذا اجاز الوارث بلا خلاف ولا اشكال ومن ذلك كله ظهر ان المنجزات تشارك
الوصية في توقف نفوذها على سعة الثلث واجازة الوارث وفي البدء بالاول فالاول من غير فرق بين العتق وغيره وفي انها تضع عند الوارث
غيره خلافا للعامة وفي ان المدار على الثلث فيما حال الموت لا قبله ولا بعده او قبله قبل وفي ان زواجها الوصايا في الثلث قبل دخول النقص على
الوصايا ليس بها كما يدخل النقص على وصية بسبب اخرى وفي ان قضيتها ما ناقصة من فضيلة الصدقة في الصحة وفي نظر لان الشيء قبل الفصل
الصدقة فقال ان تصدق وانت صحيح صحيح تامل العتق وتحتفي الفقرة لا تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وفلان لفلان
ونفاذها فان قبول المخيرة على نفوذها بخلاف الوصية التي يقع قبولها بعد الموت وفي انها مشروطة بالشروط المعبرة فيها اذا صدرت في حال
الصحة كما علم النافي للفرق في الحباة والتخير المعبر في البيع وغيره من العقود بخلاف الوصية فانها معلقة بالموت وعدم الغرر وغيره شرط في
صحتها وفي ان لا تارة في حق المعطى ليس له الرجوع فيها وان كثرت لان المنع من الزيادة على الثلث انما كان نحو الورثة فلم يملك اجازتها ولا ردها
وانما كان له الرجوع في الوصية لان الشريعة بها مشروطة بالموت وقبولها المعبرة انما هو بعد قبيل حصوله لم يوجد الشرع فكان للوصي الرجوع
بخلاف العطية المفروض حصول الامتياز القبول والتبصير على الوجه المسمى للزوم للاقرار ان بينه الفرية ونحوه ضرورة كونها حق كالوصية اذا
قبلت بعد الموت وقبل وفي انها معتدة على الوصية بالتقيد وان ياتى من غير فرق بين العتق وغيره على ما عرفت وفيه نظر وفي انها لا تارة
في حق المعطى والوارث معا على تقدير البره فانه ليس لاحد منهما ما يحل ابطالها بخلاف الوصية وفي ان الزوم في حق المشرع عليه حيث يكون المشرع
لازما من طرفه بخلاف الوصية والاخر في ذلك كله سهل والله العالم **المسئلة الثالثة** اذا باع كراما من طعام او غيره مما هو ربيوي فبئسنة
دنانير مثلا وليس له سواء بكونه ربيوي محاسن له قيمته ثلثة دنانير مثلا فالحباة هنا بنصف تركه ولم يجز الوارث فلا اشكال في المبطال
في الزنا على الثلث كما لا اشكال في انه ممنوع قدر الثلث ومع فالذي بطل فيه الحباة في الفضل السدس ضرورية ان لم من المسئلة ثلثا وهو
اثنان والفرق ان قد حاشي بنصف تركه وهو ثلثه فزيد على الثلث واحد هو سدس تركه لكن لو رددنا السدس على الورثة كان رجا
ولعلو مية افضا البطلان في البيع ولو جزم منه البطلان فيما قابل من الشئ كعلو مية عدم اخضاء ذلك بطلان البيع من اصله هنا لانه
عقد صدر من اهله محله فبئس دمج تحت اطلاق الادلة وعموماتها ومن هنالك اجد خلافا في ذلك هنا بل بما ظهر من اجماع عليهم
الوجه تصحيح بحيث يسلم منه من الرجوع من مخالفة قاعدة مقابلة الشئ للشئ ان يرد على الورثة ثلث تركه فيبقى مع الوارث كقيمة دينار
ومع المشرى ثلثا كقيمة دينارين ومعه المشرى ثلثا كقيمة دينارين ومعه المشرى ثلثا كقيمة دينارين ومعه المشرى ثلثا كقيمة دينارين
الذين قيمتهما ديناران ومعه المشرى ثلثا كقيمة دينارين ومعه المشرى ثلثا كقيمة دينارين ومعه المشرى ثلثا كقيمة دينارين
خمس دنانير كما ان المبيع عند الورثة اربعة دنانير لكن نهاد دينار قيمة ثلث كره الذي يبيع اية واما الباقي عنده من كره اربعة دنانير اثنان

منها قد استجفنا في غير ذلك كره الردى فيفضل معه أي المشركين وبيان هذه الفضلة هو قبل الثلث من الستة التي فذنت في الحيازة والثلث
يحصل الجمع بين الورث والشرى وعراة القاعدة التي سمعناها وج بطل البيع ثلث الكرو وما قبله من الثمن ويصح في ثلثه وما قبلها من الثمن
والضابط ان يجازي به الورثة ضعف ما صح في الحيازة من غير لزوم الردى وعلينا ان يثبت قيمة كرا المشركين من قيمة كرا الورثة وينسب ثلث
البيع الى الباقي فيصح البيع ثلث الثلث في الفرض مثلا اذا سقط ثلثه وثمانين من ستة بقي ثلثه فاذا نسب اليها ديناران كانا ثلثيهما فيصح
البيع في ثلثي كرا المشركين والآخر ديناران الثلث ولو فرض ان قيمة كرا المشركين كانت الحيازة بثلثي الكرا وبثمنها ثلثها يكون ثلثها
النصف من كل منهما فيكون الجمع عند الورثة ستة وثمانين و نصف قيمة كرا الذي رجع اليهم ودينار ونصف قيمة الكرا الذي هو الثمن
وعند المشركين ستة وثمانين ودينار ونصف قيمة كرا الذي رجع اليه واما الباقي فمعه من كراهم نصف قيمته او بعد وثمانين ونصف منها
دينار ونصف في مقابل كرا الذي عند الورثة وثلثه وثمانين بالحيازة النافذة فيها لا بما قبل الثلث الذي فذنت من ثمنه بقي بدأ الورثة ههنا او ستة وثم
على اسبوان تسقط ثلثه قيمة كرا الردى من الثلث قيمة الكرا بعد بيع ثلثه فاذا نسب الثلث اليها كان نصفها ثلثها فيصح البيع في نصف
احدها بنصف الآخر وهكذا القياس في جميع ما ردد عليك من الامثلة وفي هذه المسئلة الدورية للوقف معرفة قدر المبيع فيها على معرفة قدر التركة
لاستطاع على الحيازة لا يخرج الاخر الثلث الذي يخرج معرفة قدره ومعرفة متوقفة على معرفة قدر جميع التركة ومعرفة قدر التركة متوقفة
على معرفة قدر الثمن لان ثمنها ومعرفة قدر الثمن متوقفة على معرفة قدر المبيع فيردودها ودينار وهو الذي يتوقف كل منهما على صاحبه
الاخر كما ان الثمن لا الدور الحال وهو الذي يتوقف وجود كل منهما على وجود صاحبه بحيث لا يوجد الا بعد وجوده وللعلامة في التخلص من هذا الذي
وبيان المطلبين من ثمنها طريقتين الاولى بالمقابلة ومنها طريقتان الثانية بالخطابين كما اطلب بهما في ذلك وان كان في غير محل ضرورة عدم كونه وطبيعة العقيدة يستلزم
كيفية الاول منها الاشارة المسئلة الثانية التي يقاس عليها غيرها من المسائل الدورية التي اطلب فيها في عدة الامور هل المسئلة **الرابعة** لو باع
شكلا قيمته ما ثلثان مما هو مبيعة ولم يكن له سواء لزم العقد كما في غيره مما ينجزه بغير خلاف ولا اشكال الاطلافي لادلة وكذا لو باع واجاز الوارث ثم
ان مات ولم يختر الورثة صح البيع في الجملة بغير خلاف الاطلافي كما لا خلاف على القول بان المخير من الثلث وعدم التغويز في الجمع اذا الكلام في تعيين
قدر المبيع وحسب ان المقام لا يوجب فالمصداق الحكمي من الشئ ومن غيره بل ينسب بعضهم الى المشهور على ان النصف في مقابل ما ذبح من الثمن المتفرق
مساو ان النصف هو ثلثه اسمهم من ستة وفي السدس بالحيازة وهي ثلثان هما الثلث من ستة التي فذنت في الحيازة فيكون ذلك خمسة
اسداس العبد وبطل او الحيازة في الزائد من الثلث وهو سدس العبد فيصح على الورثة ولكن المشركي مع جملة الحال بالخيار ان شاء فخر في بعض
الصفحة وان شاء اجاز وكان الثلث اسداس في مقابلته مجموع الثمن ودينار السدس على الورثة من غير رد ثمن بل لو بذل لبعض من السدس
كانت الورثة بالخيار بين الامتناع والحيابة لان حقه في المعين فلا يلزم من الموضع فكل ذلك لاصالة لزوم العقد من الجانبين الا في قدر الضرر
ولان هذا العقد في قوة بيع وهبه صح فينا له وبطلت فيما ليس له ولا ياتي في المقام ولكن فيه انه مناص لقاعدة اقتضاء بطلان البيع في المبيع البطلان
انجز فيما قبله من الثمن كما في غيره من اجزاء البيع الذي صح في بعض وبطل في آخر ومن هنا قال القاض في قدر بل في اكثر كتب الخوة عند مقابلة اجزاء
الثمن باجزاء المبيع كما في الردى ولا فسخ البيع في البض بغير فسخ في قدره من الثمن وكما لا يصح فسخ البيع في الجميع مع بقاء بعض الثمن كذا لا يصح فسخ
مع بقاء جميع الثمن وشبه على ذلك لكونه محليا بما ادى اليه من ان البيع بغير فسخه مقابل جميع اجزاء المبيع بحيث يجزئه الثمن لان ذلك معنى المعاوضة فاذا
سقط البيع في شئ من المبيع وجب ان يبطل في مقابلته من الثمن ولا يفسخ في ذلك البعض من غير مقابل فينتفي عن معنى المعاوضة وبذلك يبطل اسداسهم
بالاصل المترتبة للعقد المذكور له في ثلثه على بيع وهبه بالاستقلال وانما هو بيع بلزوم ما هو كاهنه وليس لهبه فيه ذكره ليس هناك الا الاجبار
القول للذان هما عقد المبيع ولا يلزم من لزوم ما هو كاهنه ان يختلف عن البيع مقتضاه وهو المعايلة المترتبة ولا اقل من ان يكون هذا الخاف من ان
حايه بالرد حال غيره فلم يختر فانه يبطل من الثمن بمقدار ما قبله ومثله الحيازة فلك فخر في بين المقام وغيره من المقامات باشتياكون المال الجملة كما
للمرض ليس لاحد شيء حال بيع وليس بطلان البيع في انكشاف بطلان بل حدوث ملك للوارث بموت المورث مكانا لبيع حال وقوعه وقع على حيا
ما زاد على ما قبل الثمن من المبيع لان في الزائد على الثلث منه فلو كان للوارث وان انتقل اليه قبل الموت انتفا لا منزلة الا فان لم يختر الورثة بطل
الحيازة فيه فخر في تناول ما دل على خروج الشريكات من الثلث الحيازة لا ثلث في ارادة ما بقوله المشهور من غير وجه ضرورة ان المعنى وقع الحيازة
في الثلث خاصة وفي غيره على الاجازة وكون الثمن ابل باس او به من المبيع الا انه لما منع الردى من اجزاء ذلك وفي الردى اجنب الى ما عرف بمقتضى
المقام الذي يوجب وظاهره ليل المذكور اختصاص بمائة الثمن بما يساويه وان الخاف وقع في الثلث وغيره ولا اقل من ان يكون ذلك
لذلك القاعدة بعد تسليم شمولها للمقام وفي ذلك يظهر قوة قول المشهور على كل حال فعد بان ثلث الحيازة في الثمن من الردى في المقام لو باع
لا يملك سواء وقيمة ثلثين بعشر فخر في بطلان بالرد على المشهور باخذ ثلثي العبد بجميع الثمن لا سخطا في احد ما بالحيازة والاخر الثمن على
قول القاض باخذ نصف المبيع بضمها لثمن وينفخ البيع البلية لان فيه مقابلته بعض المبيع بفسطه من الثمن عند فخر في جمعة كاهنه في الردى
التي شبه نظر الفرض فيه كما لو اشترى فخر في ثلثه ولو باع العبد بخر في ثلثه ولو باع العبد بخر في ثلثه ولو باع العبد بخر في ثلثه ولو باع العبد بخر في ثلثه
صح البيع في خمسة اسداس جميع الثمن وذلك لان الضابط فيه نسبة الثمن وثلث التركة اليه فيصح البيع في مقدار ذلك النسبة وفي الردى
خمس اسداس وعلى قول القاض في ثلثي الثمن بخمسة اسداس في الفرض الذي قيمته ستة مثلام بيع بثلثه لثمن فخر في الضابط

فيه سقاطا من قيمته البيع وثلاثة الثلث الى الباقي فصنع البيع من قدر تلك النسبة ونسب الثلث الى الحاياء فصنع البيع في قدر تلك النسبة
المقدرين في الفرض يصح البيع في ثلثي العبد بثلثي الثمن ويبطل في الزائد متنا ومثنا كما في الربوي ولو فرض انه خلف عشرة اخرى مع العبد المذكور
فصل قول الفاضل يصح البيع في ثمانية اشباع العبد وهو ستة وعشرون ثلثان بثمانية اشباع الثمن وهي ثلثة عشر وثلث وذلك لانه قد حان
في الفرض ثلث تركه ومن ثلثها فاذا اسقطنا الثلثة عشر من ثلثين ونسبنا الثلث وهو ثلثة عشر وثلث الى الباقي من القيمة وهو ثلث عشر
يكون ثمانية اشباعها ونسبنا الثلث المذكور الى الحاياء وهو ثلث الذكر وثمن ثلثها اى خمسة عشر يكون ثمانية اشباعا لثمنه ويبقى من العبد
وهو ثلثة وثلث فاذا ضمت الى العشرة وضمت الى الثمن كان مقدار الحاياء مائة وثمانين وهو الميزان في المقام وعلى المشهور يصح في نصف العبد
واربعة اشباع بجميع الثمن وذلك لانه اذا اقتبنا الثمن وثلث الذكر الى قيمة العبد يكون المخرج بنصفها واربعة اشباعا فبصير في ذلك
يبطل في نصف الثمن ويكون نصفه في مقابل الثمن واربعة اشباعا بالحاياء وذلك ثلث الذكر ويتوقع بدالورثة خمسة عشر من الثمن ونصف
للعبد واحد وثلثان مع عشرة وذلك ضعف الحاياء ويمكن على قول الفاضل استخراج ذلك بطريقين الاول والمقابلة في المسائل الثلث بان
نسب الثلث الى الثمن وبخروج قدر الحاياء فللورثة ضعفها من العبد والثلث في في الاصل يصح البيع في ثلثي من العبد بثلثي ثمنه في الثمن فالحاياء
بثلثي ثمنه فللورثة ثلثي ثمنه وثلثي ثمنه من العبد بثلثي ثمنه في الثمن في قدر ثلثي ثمنه والعبد في قدر ثلثي ثمنه في الثمن فالحاياء
عشر في ثلثي ثمنه عشر ونصفه ويرجع اليه من الثمن خمسة وكذا للورثة وفي الثانية يصح البيع في ثلثي نصف ثمنه في الثمن فالحاياء بنصف
فللورثة ثلثي ثمنه وقد حصل لهم من الثمن نصف ثلثي ثمنه بنصف ثمنه في العبد فبطل البيع في مقابلته وهو ربع ثمنه في الثمن فالحاياء بنصف
والثمن في قدر نصف ثمنه في ربع فالثلث اذن عشر من وفي الثالثة يصح البيع في ثلثي من العبد بنصف ثمنه في الثمن فللورثة مقابل الحاياء
ثلثي من الذكر والثمن وقد حصل لهم نصف ثمنه في الثمن فالحاياء بنصف ثمنه في قدر ثلثي ثمنه ونصف فالثلث اذن ستة وعشرون وثلثان في غير
ذلك ما لم يكن في طبقة العتية وان اطنب فيه جماعة من العلماء خصوصاً في الشهيدين في ذلك فانه ذكر استخراج ذلك بهذا الطريق وطريق آخر
انتهى في الربوي والآخر سهل على المعارف بطريقه الحسنا والاسهل اعبره ما ذكرناه بالترتيب الاول والله العالم **المسئلة الثانية عشر** اذا
اذا اعتق ان يوفى من الموت وتوزيع بها لاجل اعلامه عنهما ودخل بها صلح العتق والعقد وورثت بالزوجه ان خرجت من الثلث خلافا للحكم
عن المشايخ فانه قال لا يورث وان لم يخرج فصله من خلاف في المخرج من الاصل والثلث فعلى الاول ان يصح العتق والعقد ويورث وعلى الثاني
يعتق منها قدر الثلث وربما اختلف بطلان العتق اية لانه لو بعثها الاصل بقدر الزوجه بها ولا يثبت ضعفه لانه لا يورث لبطان النكاح تبين
البضع وهي لها عوض المبيع شيء ويحتمل كاعتق نرجع الارشاد للشهيد من انه لم يجعل لها عوضا سوى عتق رقبتها وقد بطل في الزائد على الثلث وما
حقا للوارث فلم يثبت غيره وكان ثلث الفاضل في قدر من الحاياء من امه كما في قيمتها فان المبيع يبطل وتبقى من مهر المثل بالنسبة وبطلانها
الدور كالتجارب انما في الفاضل عدم خلق الوطى المحرم عن عوض فلو كان مهر مثلها ابندرقمته في الفرض المذكور ولم يختلف سواها عن
نصفها وثلثي من مهر المثل مثله ولا يحسب الثلث لانه كعوض الجنازة فيكون للورثة ثلثان في مقابل ما عتق فيكون في قدر اربعة
اربعة اشباع وربع منها بالعق وربع بالوطى فيكون نصفها ويبقى للورثة نصف والله العالم هذا ولم يصح المصحح من مهرها صدامها لكن في
قولنا ان خرجت اة ثلثه على ذلك اذ لو كان قد سمي لها مهر او جبا عتقها من الثلث اية وكانت المسئلة الابنة في مهرها الدود لو كانت مفوضة
البضع والمهر لوجب بالدخول بها من المثل او ما يقضى له المهر او جبا عتقها من الثلث اية فلا يثبت اطلاق المهر من مهرها من الثلث يصح العتق
العق وما العتق بالدخول فلهذا علمه اشترط نكاح المهر بغيره والاصل العقد وثلثه عليه عدم الارث والمهر والله العالم ولو اعتق امه
وتزوجها بغيره ودخل بها جميع ان خرجت هو ما زاد عن مهر مثلها من الثلث وورثت وان لم يخرج هي من الثلث بطل العتق في الزائد وما قابله من المهر
وان خرجت هي من الثلث دون مهرها المسمى بطل المسمى خاصة وصح العتق والنكاح وجب لها مهر المثل بالدخول وان زاد على المسمى لانه
كالارث وح فالمسئلة دورية اية لان مهرها ما عتق منها انما يكون اذا عتق مقدار ما يبقى من الذكر بعد ما اشترط من المهر وبالعكس فعلى
عتق مهرها من مهر المثل شيء وللورثة ثلثان ضعف عتق مهرها فيكون ذلك بقدر اربعة اشباع مع فرض بقاء ذلك من الذكر بان يكون
قد خلف مثلها مع ما فالتلثي نصفها والله العالم ومن ذلك يبرهن **المسئلة الثالثة عشر** وهي لو اعتق امرقته بثلث تركه ثم اعتق
الثلث الاخر مثله ودخل بها فان لا اشكال في ان النكاح صحيح وفي ان يبطل المسمى مع عدم اجازة الوارث على الجنازة لانه زائد على الثلث
ولانه لو صح لزوم الدور لتوقف صحة على ثبوت النكاح المتوقف على العتق المتوقف على بطلان المهر لقضوا الثلث عن قيمتها مع صحة وهذا هو
الدور الحال لا الدور الجائز في نظائر المسئلة ضرورة انه على ما عرفت ما يستلزم ثبوت ثبته وهو محال ومهرها لم يعرف بخلافه المسئلة
وان حكم من كره ان حكمه قولنا لوجب قائل ان المعنة تخبر ان عتق من مهرها عتقت وصح النكاح وان لم يعتق كان لها مهر المثل
ما عتق منها وفي جماع صدقانه لا يصدق لانه لا يثبت الا في ما سمعت بل في ثبوت مهر المثل لها من ثمنه استلزم ثبوت الدور المزبور ومن جربا به
مخير ان يحايله الذي هو في الاصل مع منع اقتضائه الدور باعتبار عدم ثبوت صحة النكاح فلعل على خبره الوطى والطريق الى التخلص مقيد
العق وضميرها من مهر المثل ان يثبت ان ما ان يساوي قيمتها او يفيض عنها او يزيد فوق الاول في عتق منها بثلثي ولها من مهر المثل ثلثي وللورثة
ثلثان في مقابل ما عتق منها الا في مقابل المهر الذي هو من الاصل فالذكر اذن في قدر اربعة اشباع فلورثة قيمتها ما ان مهر المثل بثلثي

من ذلك غير وجهها ما نشان قال في حقه وسبعون فبعض ثلثها اربعها والثلثة اربعها من المثل والورثة ما نثره وحسنه ضعف ما عنوا بها ولو فرض
قبضها عن مهر المثل بان كان بقدر نصف قيمتها وهي متروكة للزوجة قاله واليه لا يتم بسبب الدخول بها الاستحسان فيها من مهر المثل قد مر اعني
فيها ونفذ العنق في ثلث الباقي منها ابعد القدر الذي تحققت من مهر المثل وبزادته نقل الزوجة فيقل المنفق بينهما وينقص ما يزيد حتى ينفق بها
ولها مهر المثل نصف شيء وللورثة ثلثان وفي مقابلته ما عاقب منها مرتين قال الزوجة في نقد ثلثه اشياء ونصفه فاذا بطلت من غير الكسر تكون
سبعة لها ثلثة اثنان من فضتها بالعتق واحد للمهر وللورثة اربعة فبعض مقدار سبع الزوجة من الجاهيز ولها من مهر المثل سبع لغز والزوج
في مقابلته ما العنق بينهما اربعة اسباع فمهر ثلثة اسباعها الا ما استحققت من فضتها مهر الجاهيز ايضا فبقية بل في عدلته لو اراد الورثة ان يدفعوا
حصصه مرتين مهرها وهو سبعة ويغلق بها سباعها ويقتربوا حصة اسباعها فليس لهم ذلك وان كان هو خلاف الحكم في غير من لهم ذلك
وفي حكم كونه ثم السبع المصروف ان رضى به بديلا عما لها من المهر فذلك وبعض عليها حين ملكته لا بالاعتاق الاول وان اعتقت سبع
سبعها مائة مهرها ولعل المحصل من ذلك ان في المسئلة قولين لعدم ان الورثة يجيزون في دفع دينها الذي استحققت مهر الماعنق منها فان دفع
من فضتها ورضيت به عنق بملكها اياه وان اراد وادفعه من محل آخر وبقي سبع الجاهيز ملكا لهم كان لهم ذلك لانهم يجيزون في جهات الملاء
الثانية لاختلاف الورثة لان السبع باقى القيمة للعنق ثابت فاذا ثبت لها الزوجة دين كان اعتاقها منه بطريق اولي ولا يكون للورثة
خيار وهو واضح بناء على السوي غير فرق في هذه المسئلة وظاهرها وهل لها ان تمنع من قبول بعضها من اعوض المهر من بيع كلام كونه في
الامر على رضاها وهو متجه بناء على ان السوي وعد من شرط رضاها وفي جامع صدق هو محتمل ولتمام الكلام في ذلك محل آخر ولو فرض زيادة
مهر المثل عن قيمتها وفرض كونه بقدر رها مرتين قلنا عتق بها شيء ولها مهر المثل ثلثان وللورثة ثلثان في مقابلته ما عاقب منها مرتين فا
لتركة في نقد ثلثه اشياء ومقتضى ذلك اعتاقها فتح اجمع لعدم مزاحمة حق الورثة لمهر المثل الذي هو من الدين نعم ما في حقه البعث
البعث السابق من ان للورثة الدفع من غير عتقها ولقد ظهرك من ذلك كله ان اطلاق المصحة النكاح مبني

وقد فرغ من شرح هذا الكتاب المبسط اقل الخليفة بل الاشرف الخليفة صاحب الزمان
كليلة بن عباس الفروبي عفي الله عنهما في شهر ذي القعدة الحرام من شهر المحرم المبارك

[illegible]

[illegible]

To: www.al-mostafa.com